

الحلى

لابن حزم

تجويد
أحمد محمد شكري

المجلد السابع

مكتبة دار التراث

٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

الحلى

تصنيف الامام الجليل، المحدث الفقيه، الاصولى، قوى المعارضة،
شديد المعارضة، بليغ العبارة، بالغ الحجّة، صاحب التصانيف
الممتعة، فى المنقول، والمعقول، والسنة، والفقه، والاصول
والخلاف، مجدد القرن الخامس، نثر الأندلس
أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء العاشر

تحقيق

أحمد محمد شاكر

دار البُيُوت

ص.ب ١١٨٥ - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب الرضاع

١٨٦٣ مسألة ومن كانت له امرأتان أو أمتان أو زوجة وأمة فأرضعت احدهما بلبن حدث لها من حمل منه رجلا رضاعا محرما وأرضعت الأخرى بلبن حدث لها من حمل منه امرأة كذلك لم يحل لاحدهما نكاح الآخر أصلا ، وكل من أرضعت الرجل حرمت عليه لأنها أمه من الرضاعة وحرمت عليه بناتها لأنهن أخواته سواء في ذلك من ولدت قبله أو من ولدت بعده من الرضاعة وحرمت عليه أخواتها لأنهن أخواته من الرضاعة وحرمت عليه أمهاتهن لأنهن جداته وحرمت عليه أخوات زوج التي أرضعته بلبنها من حمل منه لأنهن عماته من الرضاعة وحرمت عليه أمهاتهن لأنهن جداته وحرمت عليه من أرضعت امرأته بلبن حدث لها من حمل منه لأنها من بناته ، وكذلك يحرم على الرجل الذي أرضعت امرأته ، وحكم التي ترضع امرأته حكم ابنتها التي ولدتها ولا يجمع بين الأختين من الرضاعة * برهان ذلك قول الله عز وجل فيما حرم من النساء : (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) وقول رسول الله ﷺ : (يحرم من الرضاع ما يحرم من الولادة) فدخل في هذا كل ما ذكرنا وما لم نذكر وبالله تعالى التوفيق ، وكل هذا فلا خلاف فيه الا في خمسة مواضع وهي لبن الفحل ، وصفة الرضاع المحرم ، وعدد الرضاع المحرم ، ورضاع الكبير ، والرضاع من ميتة .

١٨٦٤ مسألة لبن الفحل يحرم وهو ما ذكرنا آتفا من أن ترضع امرأة رجل ذكر أو ترضع امرأته الأخرى اثني فتحرم احدهما على الأخرى ، وقد رأى قوم من السلف هذا لا يحرم شيئا كما صح عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وبنائها من طريق أبي عبيد ناسماعيل بن جعفر عن محمد بن عمرو بن علقمة عن عبد الرحمن بن القاسم ابن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تأذن لمن أرضعته أخواتها وبنات أخيها

ولا تأذن لمن أرضعته نساء اخوتها وبنى اخوتها ، ومثله من طريق مالك عن عبد الرحمن ابن القاسم ان اياه حدثه بذلك عن عائشة أم المؤمنين ، ومن طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي قال : أخبرني ربيعة . ويحيى بن سعيد . وعمرو بن عبدالله . وأفلح بن حميد كلهم عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال : كان يدخل على عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها من أرضعته بنات أبي بكر ولا يدخل عليها من أرضعته نساء أبي بكر * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن خليف عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه عبد الله بن عمر أنه قال : لا بأس بلبن الفحل ، وروينا أيضا من طريق جابر بن عبدالله : ومن طريق أبي عبيد نا اسماعيل بن جعفر عن محمد ابن عمرو عن أبي عبيدة بن عبدالله بن زمعة بن الأسود ان أمه زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين أرضعتها أسماء بنت أبي بكر الصديق امرأة الزبير قالت زينب : فارسل الى عبد الله بن الزبير يخطب ابنتي أم كلثوم على أخيه حمزة بن الزبير وكان حمزة بن الزبير فقلت لرسوله : وهل تحل له ؟ انما هي بقت أخيه فارسل الى ابن الزبير انما تريد المنع انا وما ولدت أسماء اخوتك وما كان من ولد الزبير من غير أسماء فليسيروا لك باخوة فارسل فاسألى عن هذا فارسلت فسألت وأصحاب رسول الله ﷺ متوافرون وأمهات المؤمنين فقالوا : ان الرضاعة من قبل الرجال لا تحرم شيئا فانكحتها اياه فلم تول عنه حتى هلك * ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا يحيى بن سعيد نا أن حمزة بن الزبير بن العوام تزوج ابنة زينب بنت أم سلمة وقد أرضعت أسماء بنت أبي بكر زينب بنت أم سلمة بلبن الزبير قال يحيى بن سعيد : وكانت امرأة سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب قد أرضعت حمزة بن عبدالله بن عمر فولد لسالم بن عبدالله من امرأة أخرى غلام اسمه عمر فتزوج بنت حمزة بن عبدالله بن عمر * ومن طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي أخبرني عمرو بن حسين مولى قدامة بن مظعون أن سالم ابن عبدالله بن عمر زوج ابنا له أخناله من أبيه من الرضاعة * ومن طريق عبد الرزاق ووكيع قال عبد الرزاق : عن سفيان الثوري عن الأعشى وقال : وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة قال جميعا عن ابراهيم النخعي قال : لا بأس بلبن الفحل * ومن طريق حماد بن سلمة نا محمد بن عمرو عن يزيد بن عبد الله بن قسيط أنه سأل سعيد بن المسيب : وعطاء بن يسار . وسليمان بن يسار . وأبا سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف قالوا كلهم : انما يحرم من الرضاعة ما كان من قبل النساء ولا يحرم ما كان من قبل الرجال * ومن طريق أبي عبيد نا أبو معاوية . هو محمد بن خازم الضرير . عن

محمد بن عمرو عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قد كره عنهم وزاد فيهم أبا بكر بن سليمان ابن أبي حشمة ، وروى أيضا عن مكحول . والشعبي . ومن طريق سعيد بن منصور ناخالد بن عبد الله الواسطي عن خالد الحذاء عن بكر بن عبد الله عن أبي قلابة أنه لم يكن يرى بلبن الفحل بأسا . ومن طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد أخبرني أفلح ابن حيد قال قلت للقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أن فلانا من آل أبي فروة أراد أن يزوج غلاما أخته من أبيه من الرضاة فقال القاسم : لا بأس بذلك . وذهب آخرون إلى التحريم به كما روينا من طريق أبي عبيد نا اسماعيل بن جعفر عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي عبيد بن عبد الله بن زمة أن أمه زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين أرضعتها اسماء بنت أبي بكر الصديق امرأة الزبير بن العوام قالت زينب : فكان الزبير يدخل على وأنا امتشط فيأخذ بقرن من قرون رأسي فيقول : أقبل على خديتني أرى أنه أبي وما ولد فهم اخوتي . ومن طريق أبي عبيد نا عبد الرحمن بن مهدي عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن عمرو بن الشريد عن ابن عباس أنه سئل عن رجل كانت له امرأتان أرضعت أحدهما جارية والأخرى غلاما يحل أن يتناكها؟ فقال ابن عباس : لا اللقاح واحد . ومن طريق يحيى بن سعيد القطان نا عباد بن منصور قال : سألت القاسم ابن محمد بن أبي بكر الصديق . وطاوسا . وعطاء بن أبي رباح . والحسن البصري فقلت : امرأة أبي أرضعت بلبن أخوتي جارية من عرض الناس إلى أن أتزوجها ؟ فقال القاسم : لأبوك أبوها ، وقال عطاء . وطاوس . والحسن : هي أختك . ومن طريق عبد الرحمن ابن مهدي نا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن مجاهد أنه كره لبن الفحل . ومن طريق سعيد بن منصور . وأبي عبيد قال : نا هشيم أن عبد الله بن سبرة الهمداني أنه سمع الشعبي يكره لبن الفحل . ومن طريق حماد بن سلمة نا هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه في رجل أرضعت امرأة أبيه امرأة وليست أمه تحل له ؟ قال عروة : لا تحل له . ومن طريق مالك عن ابن شهاب قال : الرضاة من قبل الأم تحرم . ومن طريق أبي عبيد نا عبد الله بن إدريس الأودي عن الأعشى قال : كان عمارة . وإبراهيم . وأصحابنا لا يرون بلبن الفحل بأسا حتى أتاهم الحكم بن عتيبة بخبر أبي القعيس . **قال أبو محمد** : هكذا يفعل أهل العلم لا كمن يقول : أين كفن فلان وفلان عن هذا الخبر ؟ وهو قول سفيان الثوري . والأوزاعي . والليث بن سعد . وأبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم ، وتوقف فيه آخرون كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل بن إبراهيم . هو ابن علقمة - نا عباد بن منصور قال :

سألت مجاهدا عن جارية من عرض الناس أرضعتها امرأة أبي أنرى لى أن أتزوجها؟ فقال : اختلف فيها الفقهاء فلست أقول شيئا ، وسألت ابن سيرين فقال : مثل قول مجاهد . **قال أبو محمد** : فنظرنا في ذلك فوجدنا ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا حرمله بن يحيى التميمي أنا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عروة ابن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها أخبرته « أنه جاء أفلح أخو أبي القعيس يستأذن عليها بعد الحجاب و كان أبو القعيس أبا عائشة من الرضاة » قالت عائشة : قلت : والله لا آذن لأفلح حتى استأذن رسول الله ﷺ فان أبا القعيس ليس هو الذي أرضعني ولكن أرضعتني امرأته فلما دخل على رسول الله ﷺ قلت يا رسول الله ان أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن على فكرهت أن آذن له حتى استأذنتك قالت : فقال النبي ﷺ : ائذني له ونأحمد بن سعيد بن نبات نا اسماعيل بن اسحاق النصري أنا عيسى ابن حبيب القاضي نا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ حدثني جدى محمد ابن عبد الله نا سفيان بن عيينة عن الزهري وهشام بن عروة كلاهما عن عروة عن عائشة أم المؤمنين يزيد أحدهما على صاحبه قالت : « جاء عني بعدما ضرب الحجاب فاستأذن على فلم آذن له فجاء النبي ﷺ فقال : ائذني له فانه عمك قلت : يا رسول الله فانما أرضعتني المرأة ولم ير ضعتني الرجل قال : تربت يمينك ائذني له فانه عمك » ومن طريق مسلم نا عبد الله ابن معاذ العنبري نا أبي نا شعبة عن الحكم بن عتيبة عن عراك بن مالك عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : « استأذن على أفلح بن قعيس فأبيت أن آذن له فأرسل الى انى عمك أرضعتك امرأة أخى فأبيت أن آذن له فجاء رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فقال : ليدخل عليك فانه عمك » فكان هذا خبرا لا يجوز مخالفته وهو (١) زائد على ما في القرآن .

وأما الخفيفون والمالكيون . فتناقصوا هنا أقبح تناقض لان كلنا الطائفتين تقول : اذا روى صاحب خبرا عن رسول الله ﷺ وروى عن ذلك صاحب خلاف ماروى فهو دليل على نسخ ذلك الخبر ، قالوا ذلك في مواضع ، منها ماروى عن جابر في ولد المدبر انه يعتق في عتقها ويرق في رقبها فدعوا ان هذا اخلاق لما روى عن جابر (٢) عن النبي ﷺ باع مدبرا ؛ والعجب انه ليس خلافا لما روى عن جابر (٢) لان فيه يرق برقبها .

قال أبو محمد : وهذا خبر لم يروه عن رسول الله ﷺ الا عائشة وحدها وقد

صح عنها خلافه فاخذوا بروايتها وتركوا رأيها ولم يقولوا لم تخالفه الا لفضل علم عندها ، وقالوا : لاندري لاي معنى لم يدخل عليها من ارضعت نساء اخوتها * .

قال ابو محمد : فكان هذا عجبا جدا يثبت عنها كما أوردنا انه كان لا يدخل عليها من ارضعت نساء أبي بكر . ونساء اخوتها . ونساء بنى اخوتها بأصح اسناد . وانه كان يدخل (١) عليها من ارضعت اخواتها وبنات اخواتها فهل ههنا شيء يمكن ان يحمل هذا عليه ؟ الا ان الذين أذنت لهم رأيتهم ذوى محرم منها وان الذين لم تأذن لهم لم ترهم ذوى محرم منها ولكنهم لا يستحيون من المجاهرة بالباطل ومدافعة الحق بكل ما جرى على ألسنتهم من غث وورث ونعوذ بالله من الضلال * وقال بعضهم : للمرأة ان تحتجب بمن شاءت من ذوى محارمها قلنا : ان ذلك لها الا ان تخصيصها رضى الله عنه بالاحتجاب عنهم من ارضعت نساء أبيها ونساء اخوتها ونساء بنى اخواتها دون من ارضعت اخواتها وبنات اخواتها لا يمكن الا للوجه الذى ذكرنا لاسيما مع تصريح ابن الزبير وهو اخص الناس بها بأن لبن الفعل لا يحرم ، وأفتى القاسم (٢) بذلك فظهر تناقض أقوالهم والحمد لله رب العالمين ، وعهدنا بالطائفتين تعترض كلتاهما عن الخبر الثابت بالمسح على العمامة وعلى رضا ع سالم بانها زيادة على ما فى القرآن ولا شك فى أن التحريم يلبس الفعل زيادة على ما فى القرآن ولم يجىء بحجى . التواتر فظهر أيضا تناقضهم ههنا ، وعهدنا بالطائفتين تقولان : ان ما كثر به البلوى لم يقبل فيه خبر الواحد وراموا بذلك الاعتراض على الخبر الثابت من أن البيعين لا يبيع بينهما حتى يتفرقا ولبن الفعل بما تكثر به البلوى وقد خالفته الصحابة وأمهات المؤمنين هكذا جملة وابن الزبير . وزينب بنت أم سلمة . والقاسم وسالم . وسعيد بن المسيب . وعطاء بن يسار . وسليمان بن يسار . وأبو سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف . وأبو بكر بن سليمان بن أبي حشمة . وإبراهيم النخعى . وأبو قلابة . ومكحول . وغيرهم فهلا قالوا ههنا : لو كان صحيحا ما خفى على هؤلاء . وهو ما تكثر به البلوى كما قالوا فى خبر التفرق فى البيع وما نعلمه خفى عن أحد من الصحابة والتابعين الا عن إبراهيم النخعى وحده ، نظهر بهذا فساد أصولهم الفاسدة التى ذكرنا وانها لا معنى لها وانما هى اعتراض على الحق بالباطل ونعوذ بالله من الخذلان .

١٨٦٥ مسألة ولو أن رجلا تزوج امرأتين فأرضعتها امرأة رضاعا محرما حرمتا جميعا وانفسخ نكاحهما اذ صارتا بذلك الرضاع أختين أو عمه وبنت أخ أو خالة وبنت أخت أو حريمة امرأة لانهما معا حدث لهما التحريم فلم تكن إحداهما أولى

(١) فى النسخة رقم ١٦ لا يدخل (٢) فى النسخة رقم ١٤ فتبى القاسم

بالفسخ من الأخرى و كذلك لو دخل بهما فأرضعت أحدهما الأخرى رضاعا محرما ولا فرق فلزم يدخل بهما فأرضعت أحدهما الأخرى رضاعا محرما انفسخ نكاح التي صارت أم للأخرى وبقي نكاح التي صارت لها ابنة صهيحا لان الله تعالى قال: (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم) فصارت بنت امرأته التي لم يدخل بها ولا هي في حجره ثبت نكاحها وصارت الأخرى من أمهات نسائه فحرمت جملة وبالله تعالى تأييد.

١٨٦٦ مسألة: وأما صفة الرضاع المحرم فانما هو ما امتصه الراضع من ثدي المرضعة بفيه فقط، فاما (١) من سقى لبن امرأة فثريه من اناة أو حلب في فيه فبلعه أو أطعمه بخبز أو في طعام أو صب في فيه أو في أنفه أو في أذنه أو حقن به فكل ذلك لا يحرم شيئا ولو كان ذلك غداء، دهره كله برهان ذلك قول الله عز وجل: (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) وقال رسول الله ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» فلم يحرم الله تعالى ولا رسوله ﷺ في هذا المعنى نكاحا إلا بالارضاع والرضاعة والرضاع فقط ولا يسمى ارضاعا إلا ما وضعت المرأة المرضعة من ثديها في فم الرضيع يقال أرضعته ترضعه ارضاعا ولا يسمى رضاعة ولا ارضاعا إلا أخذ المرضع أو الرضيع بفيه الثدي وامتصاصه إياه تقول: رضع برضع رضاعا ورضاعة، وأما كل ما عدا ذلك مما ذكرنا فلا يسمى شيئا منه ارضاعا ولا رضاعة ولا رضاعا إنما هو حلب وطعام وسقاء وشرب وأكل وبلع وحقنة وسعوط وتقطير، ولم يحرم الله عز وجل بهذا شيئا، فان قالوا: فسنا ذلك على الرضاع والارضاع قلنا: القياس كله باطل ولو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل وبالضرورة يدري كل ذي فهم أن الرضاع من شاة أشبه بالرضاع من امرأة لأنهما جميعا رضاع من الحقة بالرضاع ومن السعوط بالرضاع وهم لا يحرمون بغير النساء فلاح تناقضهم في قياسهم الفاسد وشرعهم بذلك مالم يأذن به الله عز وجل.

قال أبو محمد: وقد اختلف الناس في هذا فقال الليث بن سعد: لا يحرم السعوط بلبن المرأة ولا يحرم أن يسقى الصبي لبن المرأة في الدواء لانه ليس برضاع إنما الرضاع مامص من الثدي هذا نص قول الليث وهذا قولنا وهو قول أبي سليمان وأصحابنا. ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أرسلت إلى عطاء أسأله عن سعوط اللبن للصغير وكحله به أيحرم؟ قال: ما سمعت أنه يحرم، وقال أبو حنيفة وأصحابه:

لا يحرم الكحل للصبي باللبن ولا صبه في العين أو الأذن ولا الحقنة به ولا مداواة الجائفة به ولا المأمومة به ولا تقطيره في الأكليل قالوا : فلو طبخ طعام بلبن امرأة حتى صار مرققة نضجة وكان اللبن ظاهرا فيها غالبا عليها بلوته وطعمه فاطعمه صغيرا لم يحرم ذلك عليه نكاح التي اللبن منها ولا نكاح بناتها وكذلك لو ثرد له خبز في لبن امرأة فأكله كله لم يقع بذلك تحريم أصيلا ولو شربه كان محرما كالرضاع . وأما الخلاف في ذلك فإنه قال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي : السعوط . والوجور يحرمان كتحريم الرضاع وقد تناقضا في هذا على ما ذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، وروينا عن الشعبي ان السعوط والوجور يحرمان .

قال أبو محمد : احتج أهل هذه المقالة بأن قالوا : صح عن رسول الله ﷺ انه قال : « إنما الرضاعة من الجماعة » قالوا : قلنا جعل عليه الصلاة والسلام الرضاعة المحرمة ما استعمل لطرده الجوع كان ذلك موجودا في السقي والأكل قلنا : هذا لا حجة لكم فيه لوجهين ، أحدهما ان المعنى الذي ذكرتم لا يوجد في السعوط لانه لا يرفع به شيء من الجوع . فان لجوا وقالوا : بل يدفع قلنا لأصحاب أبي حنيفة : ان حظ السعوط من ذلك كحظ الكحل والتقطير في العين باللبن سواء سواء لان كل ذلك واصل الى الخلق الى الجوف فلم فرقم بين الكحل به وبين السعوط به ؟ هذا وأنتم تقولون : ان من قطر شيئا من الأدهان في أذنه وهو صائم فإنه يفطر وكذلك ان احتقن فان كان ذلك يصل الى الجوف فلم يحرموا به في اللبن يحقن بها أو يكتحل به وان كان لا يصل الى الجوف فلم فطرتم به الصائم ؟ وهذا تلاعب لا خفاء به ، وقال مالك : ان جعل لبن المرأة في طعام وطبخ وغاب اللبن أو صب في ماء فكان الماء هو الغالب فسقى الصغير ذلك الماء أو اطعم ذلك الطعام لم يقع به التحريم ، وأيضا فانهم يحزمون بالنقطة تصل الى جوفه وهي لا تدفع عندهم شيئا من الجماعة (١) فظهر خلافهم للخبر الذي هو بانهم يحتجون به ، والوجه الثاني ان هذا الخبر حجة لنا لانه عليه الصلاة والسلام انما حرم بالرضاعة التي تقابل بها الجماعة ولم يحرم بغيرها شيئا فلا يقع تحريم بما قوبلت به الجماعة من أكل أو شرب أو وجور أو غير ذلك الا أن يكون رضاعة كما قال رسول الله ﷺ : (ومن يتعد حدود الله فاولئك هم الظالمون) فان موها بما روينا من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج ان عبد الكريم ان سالم بن أبي الجعد مولى الأشجعي حدثه ان أباه أخبره انه سأل علي بن أبي طالب فقال : اني أردت ان أتزوج امرأة وقد سقتني من لبنها وأنا كبير تدأويت به

فقال له علي : لاتسكحها ونهاه عنها ، وكان علي بن أبي طالب يقول : ان سفته امرأته من لبن سريته أو سفته سريته من لبن امرأته لتحرمها عليه فلا يحرمها ذلك .

قال أبو محمد : هذا عليهم لاهم لان فيه رضاع الكبير والتحريم به وهم لا يقولون بذلك ، وفيه ان رضاع الضرائر لا يحرم عند علي وهم لا يقولون بهذا .

١٨٦٧ مسألة قال أبو محمد : وان ارتضع صغير او كبير من لبن ميتة أو مجنونة أو سكرى خمس رضعات فان التحريم يقع به لانه رضاع صحيح ، وقال الشافعى : لا يقع بلبن الميتة رضاع لانه نجس ، قال علي : هذا عجب جدا ان يقول فى لبن مؤمنة انه نجس وقد صح عن النبي ﷺ انه قال : « المؤمن لا ينجس » وقد علمنا ان المؤمن فى حال موته وحياته سواء هو طاهر فى كلتا الحالتين ، ولبن المرأة بعضها وبعض الطاهر طاهر الا ان يخرجها عن الطهارة نص فيوقف عنده ثم يرى لبن الكافرة طاهرا يحرم وهو بعضها ، والله تعالى يقول : (انما المشركون نجس) وبعض النجس نجس بلا شك ، فان قيل : فأنتم تقولون : ان لبن الكافرة نجس بلا شك وانتم تجيزون مع ذلك استرضاع الكافرة قلنا : لان الله تعالى أباح لنا نكاح الكتابية وأوجب على الأم رضاع ولدها وقد علم الله تعالى أنه سيكون لنا اولاد منهم (وما كان ربك نسيا) الا اننا نقول : ان غير الكتابية لا يحل لنا استرضاعها لأنها ليست بما أبيع لنا اتخاذهن أزواجا وطلب الولد منهن فبقى لبنا على النجاسة جملة وبالله تعالى التوفيق . ثم نقول : لو خالط لبن المرضعة دم ظاهر من فم المرضع أو غير ذلك من المحرمات لحرم كما يحرم الذى لم يخالطه شيء من ذلك لأننا قد بينا فى كتاب الطهارة من كتابنا هذا وغيره أن النجس والحرام اذا خالطهما الطاهر الحلال فان الطاهر طاهر والنجس نجس والحلال حلال والحرام حرام فالمحرم هو اللبن لا ما خالطه من حرام أو نجس ولكل شيء حكمه وبالله تعالى التوفيق ، ولبن المشركه انما ينجس هو وهى بذلك لدينها النجس فلو أسلمت لطهرت كلها فلا رضاعها حكم الارضاع فى التحريم لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق .

١٨٦٨ مسألة ولا يحرم من الرضاع الا خمس رضعات تقطع كل رضة من الأخرى او خمس مصات مفترقات كذلك أو خمس ما بين مصة ورضعة تقطع كل واحدة من الأخرى هذا اذا كانت المصاة تقنى شيئا من دفع الجرع والافليست شيئا ولا تحرم شيئا ، وهذا مكان اختلف فيه السلف فروى عن طائفة أنه لا يحرم الا عشر رضعات لا اقل من ذلك كما رويانا من طريق مالك عن نافع أن سالم بن عبدالله بن عمر أخبره أن عائشة زوج النبي ﷺ أرسلت به الى أم كلثوم أختها بنت أبي بكر الصديق

وهي ترضع فقال: أرضعته عشر رضعات حتى يدخل على قال سالم: فأرضعتني ثلاث رضعات ثم مرضت أم كلثوم فلم ترضعني فلم أكن أدخل على عائشة أم المؤمنين من أجل أن أم كلثوم لم تتم لي عشر من الرضعات. ومن طريق مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته أن حفصة أم المؤمنين أرسلت عاصم بن عبد الله بن سعد إلى أختها فاطمة بنت عمر ترضعه عشر رضعات ليدخل عليها وهو صغير ففعلت فكان يدخل عليها.

قال أبو محمد: عاصم بن عبد الله بن سعد هذا هو مولى عمر بن الخطاب. ثنا أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا أحمد بن فراس نا محمد بن علي بن يزيد نا سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن إبراهيم بن عقبة قال: سألت عروة بن الزبير عن الرضاع فقال: كانت عائشة لا ترى شيئا دون عشر رضعات فصاعدا، فدل هذا على أنه قول عروة لأنه أجاب به الذي استفتاه، وقد روى أيضا سبع رضعات كما حدثنا أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير بن حرب نا عبيد الله بن عمر القواريري نا معاذ بن هشام الدستوائي حدثني أبي عن قتادة عن أبي الخليل صالح بن أبي مريم عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: إنما يحرم من الرضاع سبع رضعات.

قال أبو محمد: الأول عنها أصح وهذا قد رواه من هو أحفظ من أبي الخليل ومن يوسف بن ماهك كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن إبراهيم بن عقبة أنه سأل عروة بن الزبير عن صبي شرب قليلا من لبن امرأة فقال له عروة: كانت عائشة تقول: لا تحرم دون سبع رضعات أو خمس، وطائفة قالت: بخمس رضعات كما قلنا نحن كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت: لا تحرم دون خمس رضعات معلومات. قال أبو محمد: هذا يخرج على أنها كانت تأخذ لنفسها بعشر رضعات ولغيرها بخمس رضعات. نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا أحمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا أحمد بن أبي عدي عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن سالم بن عبد الله بن عمر عن زيد بن ثابت قال: لا تحرم الرضعة والرضعتان والثلاث وهو قول الشافعي. وأصحابه، وطائفة قالت: لا يحرم أقل من ثلاث رضعات وهو قول سليمان بن يسار. وسعيد بن جبير. وأحمد بن حنبل. وإسحاق ابن راهويه. وأبي عبيد. وأبي ثور. وابن المنذر. وأبي سليمان. وجميع أصحابنا،

وظن قوم أنه يدخل في هذا القول ما روينا من طريق أحمد بن شعيب نا أحمد بن حرب الموصلي نا أبو معاوية الضرير عن هشام بن عروة عن أيه عن عائشة أم المؤمنين : وعبد الله بن الزبير قالا جميعا : لا تحرم المصاة ولا المصتان . ومن طريق سعيد بن منصور ثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن إبراهيم بن عقبة قال : سألت سعيد بن المسيب عن الرضاع ؟ فقال : لا أقول كما يقول ابن عباس . وابن الزبير كانا يقولان : لا تحرم المصاة ولا المصتان .

قال أبو محمد : كل هذا ليس فيه بيان أنهم كانوا يحرمون بالثلاث ، وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع الا ما فلق الأمعاء وأخصب الجسم كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أرنا عبد الوارث بن عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد التوري حدثني أبي - يعني عبد الوارث - نا حسين - هو المعلم - نا مكحول عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت : ليس بالمصاة ولا بالمصتين بأس انما الرضاع ما فلق الأمعاء . ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج عن ثور - هو ابن زيد - عن عمرو بن شعيب نا سفيان بن عبد الله كتب الى عمر بن الخطاب يسأله ما يحرم من الرضاع ؟ فكتب اليه أنها لا يحرم منها الضرار والعفافة والملجاة ، والضرار أن ترضع المرأة الولدين كي تحرم بينهما ، والعفافة الشيء اليسير الذي يبقى في الثدي ، والملجاة اختلاص المرأة ولد غير ما فلقمه ثديها . قال ابن جريج : وأخبرني محمد بن عجلان نا عمر بن الخطاب نا أنس بن مالك نا جارية أرادوا أن ينأوا كحوا بينهما قد علموا ان امرأة ارضعت احدهما فقال لها عمر : كيف ارضعت الآخر ؟ قالت : مررت به وهو يكي فارضته أو قالت فأمصصته فقال عمر : نا كحوا بينهما فاما الرضاعة الخصابة . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر . وابن جريج قالا جميعا : نا هشام بن عروة بن الزبير عن أيه عن الحجاج بن الحجاج الأسدي انه استفتى أبا هريرة فقال له أبو هريرة : لا يحرم الا ما فلق الأمعاء - يعني من الرضاع . ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله بن مسعود قال : لا يحرم من الرضاع الا ما أنبت اللحم وأنشز العظم وبه يؤخذ .

قال أبو محمد : هكذا نص الحديث نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثني نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن أبي حصين عن أبي عطية الوادعي نا ابن مسعود قال : انما الرضاع ما أنبت اللحم والعظم فبلغ ذلك أبا موسى الأشعري فقال : لا تسألوني عن شيء مادام هذا الخبرين أظهر كم . ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد نا أنس بن مالك عن أبي هريرة نا جارية أرادوا أن ينأوا كحوا بينهما قد علموا ان امرأة ارضعت احدهما فقال لها عمر : كيف ارضعت الآخر ؟ قالت : مررت به وهو يكي فارضته أو قالت فأمصصته فقال عمر : نا كحوا بينهما فاما الرضاعة الخصابة . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر . وابن جريج قالا جميعا : نا هشام بن عروة بن الزبير عن أيه عن الحجاج بن الحجاج الأسدي انه استفتى أبا هريرة فقال له أبو هريرة : لا يحرم الا ما فلق الأمعاء - يعني من الرضاع . ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله بن مسعود قال : لا يحرم من الرضاع الا ما أنبت اللحم وأنشز العظم وبه يؤخذ .

أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : لا رضاع الا ما أنبت اللحم والدم . وذهبت طائفة الى التحريم بما قل أو كثر ولو بقطرة صبح ذلك عن ابن عمر . وعن ابن عباس في أحد قولي ، وروى عن علي بن أبي طالب . وابن مسعود منقطعا دونهما . وعن جابر ابن عبدالله كذلك أيضا ، وصح عن سعيد بن المسيب في أحد قولي ، وصح أيضا عن عطاء . وعروة . وطاوس ، وروى عن الحسن . والزهرى . ومكحول . وقتادة . وربيعة . والقاسم . وسالم . وقيصة بن ذؤيب ، وهو قول أبي حنيفة . ومالك . والاوزاعي . والليث بن سعد . وسفيان الثوري ، فنظرنا فيما احتج به من ذهب الى سبع رضعات فلم نجد لهذا القول متعلقا فسقط ثم نظرنا فيما احتج به من ذهب الى عشر رضعات فوجدناهم يذكر أن ما كتب به الى أبو المرجى علي بن عبدالله بن زرواز نا أبو الحسن محمد بن حمزة الرحبي نا أبو مسلم الكاتب نا أبو الحسن عبدالله بن أحمد بن المغلس قال نا عبدالله بن أحمد ابن حنبل قال . نا أبي نا يعقوب بن ابراهيم الزهرى نا أبي - هو ابراهيم بن سعد - عن ابن اسحق قال نا الزهرى عن عروة عن عائشة أم المؤمنين ان سهلة بنت سهيل اتت النبي ﷺ فقالت له : ان سالما كان مناحيث علمت كنانعه ولدا وكان يدخل على فلما أنزل الله عز وجل فيه وفي أشباهه أنكرت وجه أبي حذيفة اذ رآه يدخل على قال : فارضيه عشر رضعات ثم ليدخل عليك كيف شاء فأنما هو ابنك .

قال أبو محمد : وهذا اسناد صحيح الا انه لا يخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما ، أحدهما ان يكون ابن اسحاق وهم فيه لأنه قد روى هذا الخبر عن الزهرى من هو أحفظ من ابن اسحق - وهو ابن جريج - فقال فيه : أرضعه خمس رضعات على ما نوره بعد هذا ان شاء الله عز وجل ، أو يكون محفوظا فتكون رواية ابن اسحق صحيحة ورواية ابن جريج صحيحة فيكونان خبرين اثنين فاذا كان ذلك فالعشر الرضعات منسوخات على ما نورد بعد هذا ان شاء الله تعالى فسقط هذا الخبر اذ لا يخلو ضرورة من أن يكون وهما أو منسوخا لا بد من أحدهما ، ثم نظرنا فيما احتج به من حرم بثلاث رضعات لا بأقل فوجدناهم يحتجون بالخبر المشهور من طرق شتى ، منها ما روينا من طريق مسلم نا محمد بن عبدالله بن نمير نا اسماعيل بن ابراهيم - هو ابن علي - عن أيوب السخيتي عن ابن أبي مليكة عن عبدالله بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت قال رسول الله ﷺ : لا تحرم المصة ولا المصتان ، وهكذا رواه أصحاب شعبة عن شعبة عن أيوب السخيتي عن ابن أبي مليكة عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال رسول الله ﷺ : لا تحرم المصة ولا المصتان .

قال أبو محمد : ابن أبي مليكة أدرك أم المؤمنين فسمعه منها ومن ابن الزبير عنها فحدث به كذلك وهو الثقة المأمون المشهور ، ومن طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن بزيع نا يزيد هو ابن زريع - ياسعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة قال : كتبنا إلى إبراهيم النخعي نسأله عن الرضاع ؟ فكتب أن أبا الشعثاء المحاربي حدثنا أن عائشة أم المؤمنين حدثته أن رسول الله ﷺ كان يقول : « لا تحرم الحظقة ولا الخطقتان » ، ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني عبيد الله بن فضالة بن إبراهيم النسائي نا مسلم بن إبراهيم نا محمد بن دينار نا هشام بن عروة عن أبيه عن ابن الزبير عن الزبير عن النبي ﷺ قال : « لا تحرم المصة ولا المصتان ولا الاملاجة ولا الاملاجتان » ، ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني شعيب بن يوسف النسائي عن يحيى بن سعيد القطان عن هشام بن عروة أخبرني أبي عن عبد الله بن الزبير عن النبي ﷺ : « لا تحرم المصة ولا المصتان » ،

قال أبو محمد : ابن الزبير سمع أبا ذر خاله أم المؤمنين فرواه عن كل واحد منهما وله أيضا صحبة والا فليخبرنا المقدم على نصر الباطل ودفع الحق ومؤثر رأيه على ما ثبت عن رسول الله ﷺ من يهتم من رواة هذه الأخبار ، وقد صح أيضا من طريق أبي هريرة كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور الطوسي نا يعقوب - هو ابن إبراهيم بن سعد نا أبي عن محمد بن اسحق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير عن الحجاج بن الحجاج الأسدي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تحرم من الرضاع المصة ولا المصتان ولا يحرم منه الا ما فاق الامعاء من اللبن » وصح أيضا من طريق أم الفضل أم عبد الله بن العباس كما روينا من طريق مسلم نا اسحاق - هو ابن راهويه - ويحيى بن يحيى وعمر والناسد كلهم عن المعتز بن سليمان التيمي واللفظ ليحيى قال : نا المعتز بن سليمان عن أيوب - هو السخيتاني - عن أبي الخليل - هو صالح ابن أبي مریم - عن عبد الله بن الحارث - هو ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب - عن أم الفضل أن رسول الله ﷺ قال : « لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجتان » ، ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة عن عتبة بن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث أن أم الفضل حدثته أن رسول الله ﷺ قال : « لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصة ولا المصتان » ، وروينا أيضا من طريق مسلم نا ابن أبي عمر نا بشر بن السري نا حماد بن أبي سلمة عن قتادة عن أبي الخليل الضبعي عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أم الفضل أن رسول الله ﷺ قال : « لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجتان » ، ونا حماد بن أحمد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك

ابن أيمن ناجعفر بن محمد الأصانع نا عفان بن مسلم نا وهيب بن خالد انا أيوب السخيتاني عن صالح أبي الخليل الضبي عن عبد الله بن الحارث عن أم الفضل أن رسول الله ﷺ قال: «لا تحرم الاملاجة ولا الاملاجان، قالوا: فهذه آثار صحاح رواها أم المؤمنين. وأم الفضل، والزبير، وأبو هريرة. وابن الزبير كلهم عن رسول الله ﷺ فجاءت بحجى. التواتر قالوا: فهي مستثناة من عموم قول الله عز وجل: (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) وبقي ما زاد على التحريم.»

قال أبو محمد: صدقوا في أنها في غاية الصحة ولكن لو لم يرد غيرها لكان القول ما قالوا لكن قد جاء غير هذا بما سنده كره الآن إن شاء الله عز وجل، ثم نظرنا فيما احتج به من لم يحرم المحرم من الرضاع إلا بما أغنى من الجوع فوجدناهم يحتجون بما رويناه من طريق مسلم نا هناد بن السرى نا أبو الأحوص عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين «أن رسول الله ﷺ قال لها: انظرن من أخواتكن من الرضاعة فأنما الرضاعة من المجاعة» ورويناه أيضا من طريق شعبة. وسفيان الثوري. وزائدة كلهم عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ «أنما الرضاعة من المجاعة» وقد أوردنا أيضا قبل من طريق أبي هريرة عن النبي ﷺ من أنه لا يحرم من الرضاع إلا ما فلق الأبعاء، ورويناه أيضا من طريق شريح بن النعمان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن الحجاج بن الحجاج الأسلمى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

قال أبو محمد: وهذان أثران في غاية الصحة والحجة بهما قائمة، ثم نظرنا فيما احتج به من قال: لا يحرم من الرضاع أقل من خمس رضعات فوجدنا ما رويناه من طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري. وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق كلاهما عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين قالت: «نزل القرآن أن لا يحرم إلا عشر رضعات ثم نزل بعد وخمس معلومات هذا لفظ يحيى بن سعيد، ولفظ عبد الرحمن قالت: «كان مما نزل من القرآن ثم سقط لا يحرم من الرضاع إلا عشر رضعات ثم نزل بعد وخمس معلومات» ومن طريق القعني عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: «كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات يحرم من ثم تسخن بخمس معلومات يحرم من فتوفى رسول الله ﷺ وهن مما يقرأ من القرآن» وروينا أيضا معناه من طريق مسلم نا القعني. ومحمد بن المثنى قال ابن المثنى نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وقال:

القعقي : ناسليمان بن بلال ثم اتفق سليمان . وعبدالوهاب كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين قالت : لما نزل في القرآن عشر رضعات معلومات ثم نزل أيضا خمس معلومات . ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أنا ابن شهاب أخبرني عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين « أن أبا حذيفة تبنى سالما وهو مولى امرأة من الأنصار كما تبنى رسول الله ﷺ زيدا وكان من تبنى رجلا في الجاهلية دعاه الناس إليه وورث من ميراثه حتى أنزل الله عز وجل : (ادعوهم لآبائهم هو أقطب عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم) فردوا إلى آباءهم فلم يعرف له أب فهو لي وأخ في الدين فجاءت سهلة فقالت : يا رسول الله : « أنا كنا نرى سالما ولدا يأوى معي ومع أبي حذيفة ويراني فضلا وقد أنزل الله فيه ما قد علمت فقال رسول الله ﷺ : أرضعيه خمس رضعات ، فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة »

قال أبو محمد : وهذان خبران في غاية الصحة وجلالة الرواة وثقتهم ولا يسع أحدا الخروج عنهما ، وهذا الخبر من رواية ابن جريج يبين وهم رواية ابن اسحق لهذا الخبر فذكر فيه عشر رضعات أو نسخته أذ قد يمكن أن يكون عليه الصلاة والسلام أفتاها بال عشر قبل أن ينزل التحريم بالخمس ثم أفتاها بالخمس بعد نزولها وقد لا يكون بين الأمرين إلا بعض ساعة ، ثم نظرنا فيما احتج به من رأى أن التحريم بقليل الرضاعة وكثيرها فوجدناهم يحتجون بقول الله عز وجل : (وأما نكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) قالوا : فعم الله عز وجل ولم يخص ، ثم ذكروا آثارا صحاحا مثل قوله عليه الصلاة والسلام في بنت حمزة : أنها ابنة أخي من الرضاعة ، وقوله ﷺ في بنت أبي سلمة : أنها ابنة أخي من الرضاعة وقوله عليه السلام لعائشة أم المؤمنين في عمها من الرضاعة : أنه عمك فليلج عليك وفي عم حفصة أم المؤمنين : أرى فلانا - يعني عمها من الرضاعة - وبالحبر الثابت في أمر سالم مولى أبي حذيفة ورويناه من طريق سفيان بن عيينة . وسفيان الثوري عن عبدالرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين . ومن طريق أيوب السخيتي . وابن جريج عن ابن أبي مليكة عن القاسم ابن محمد عن عائشة أم المؤمنين . ومن طريق مالك بن أنس : ويونس بن يزيد . وجعفر بن ربيعة كلهم عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين ، ومن طريق شعبة عن حميد بن نافع عن زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين عن عائشة أم المؤمنين كلهم لم يذكروا إلا أرضعته فقط دون ذكر عدد ، وذكروا قوله عليه الصلاة والسلام : « إنما الرضاعة من الجماعة ولا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأبناء » قالوا : فلم يذكروا عليه الصلاة والسلام

في كل ذلك عدداً ، وذكروا بما لاخير فيه خبرا رويناه من طريق ابن وهب عن مسلبة
ابن علي عن رجال من أهل العلم عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أم الفضل بنت الحارث
قالت : سئل رسول الله ﷺ عما يحرم من الرضاعة ؟ فقال : الرضعة والرضعتان ، *
قال أبو محمد : أما هذا الخبر فخير سوء موضوع ومسلبة بن علي فساقت لا يروى
عنه قد أنكر الناس على ابن وهب الرواية عنه ثم ذكره عن لم يسمه فلا معنى لان
يشغل بالباطل * وأما الأخبار الثابتة التي ذكرنا قبل والآية المذكورة فان كل ذلك
حق لكن لما جاءت رواية الثقات التي ذكرنا بانه لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان وانه
انما يحرم خمس رضعات كانت هذه الأخبار زائدة على ما في تلك الآية وفي تلك الأخبار
وكانت رواية ابن جريج في حديث أبي حذيفة أرضعته خمس رضعات هي زائدة (١)
على رواية من ذكرنا ، وابن جريج ثقة لا يجوز ترك زيادته التي انفرد بها ، وقد فعل
المخالفون لنا مثل هذا حيث يجب ان يفعل وحيث لا يجب ان يفعل كتركهم عموم
القرآن في قطع السارق لرواية فاسدة في العشرة الدراهم ولرواية صالحة في ربع الدينار
وكزيادة المال كين التدلك في الغسل على ما في القرآن لغير نص وكزيادة الخفيفين
الوضوء بالنيذ من الرعاف والقيء لروايات في غاية الفساد وترك الزيادة التي يرويها
العدل خطأ لا يجوز لانها رواية عن رسول الله ﷺ ثابتة فمن خالفها فقد خالف أمره
عليه الصلاة والسلام فهذا لا يجوز * واعترضوا بالآثار التي جاءت بخمس رضعات
محرمات بما رويناه عن طاوس انه قال : كان لازواج النبي ﷺ رضاعات محرمات ولسائر
النساء رضاعات معلومات ، ثم ترك ذلك بعد (٢) وانه سئل عن قول من يقول : لا يحرم
من الرضاع دون سبع رضعات ثم صار الى خمس ، وقال طاوس : قد كان ذلك فحدث
بعد ذلك أمر جاء بالتحريم المرة الواحدة تحرم *

قال أبو محمد : هذا قول طاوس لم يسنده الى صاحب فضلا عن رسول الله ﷺ
ومثل هذا لا تقوم به حجة ولا يحل القطع بالنسخ بظن تابعي : وقالوا أيضا : قول
الراوي فوات عليه الصلاة والسلام وهو بما يقرأ من القرآن قول منكر وجرم في القرآن
ولا يحل ان يجوز أحد سوط شيء من القرآن بعد موت رسول الله ﷺ فقلنا : ليس كما
ظنتم انما معنى قول عبد الله بن أبي بكر في روايته لما ذكرتم ثم أي انه عليه الصلاة والسلام
مات وهو بما يقرأ مع القرآن بحروف الجريد بدل بعضها من بعض ، وبما يقرأ من
القرآن الذي بطل ان يكتب في المصاحف وبقي حكمه كما آية الرجم سواء سواء فبطل

اعتراضهم المذكور، واعترضوا على الخبر الثابت الذي فيه « لا تحرم المصاة ولا المصتان ولا الرضعة ولا الرضعتان » بأن قالوا : هو خبر مضطرب في سنده فمرة عن عائشة ومرة عن الزبير قلنا : فكان ماذا هذا قوة للخبر أن يروى من طرق وما يعترض بهذا في الآثار الاجاهل بما يجب في قبول النقل الثابت لأنه اعتراض لا دليل على صحته أصلاً إنما هو دعوى فاسدة ، والعجب كله أنهم يعيرون الأخبار الثابتة بنقلها مرة عن صاحب ومرة عن آخر ثم لا يفكر الخفيفون في أخذهم بحديث أيمن فيما تقطع فيه يد السارق ، وهو حديث ساقط مضطرب فيه أشد الاضطراب ولا يفكر المالكيون في أخذهم في ذلك بحديث ربع الدينار ، وفي الصدقة في الفطر بخبر أبي سعيد وكلاهما أشد اضطراباً من خبر الرضعتين ولكنهم يتعلقون بما أمكنهم ، وقالوا : عروة ابن الزبير أحدر رواة ذلك الخبر وقد روى عنه أن قليل الرضاع وكثيره لا يحرم قلنا : فكان ماذا إنما الحجة في روايته لأمره ، وقد أفردنا في كتابنا المعروف بالأعراب اضطراب الطائفتين في هذا المعنى وأخذهم برواية الراوى وتركهم لرأيه في خلافه لما رواه وذكرنا أيضاً اعتراضات في غاية الفساد والغثاء لا يخفى سقوطها على ذى فهم عمدتها ما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق ، فوجب الأخذ بهذه الأخبار ، ولما كان عليه الصلاة والسلام قد أخبر أنه لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصاة ولا المصتان علمنا أن المصاة غير الرضعة فمن ذلك قلنا : أن استنفاد الرضيع ما في الثديين متصلارضعة واحدة وأن المصاة لا تحرم إلا إذا علمنا أنها قد سدت مسداً من الجوع ولا يوقن بوصولها إلى الأمعاء وإن اليسير من ذلك الذي لا يسد مسداً من الجوع ولا يوقن بوصوله إلى الأمعاء لا يحرم شيئاً أصلاً وبالله تعالى التوفيق •

١٨٦٩ مسألة ورضاع الكبير محرم ولو أنه شبيخ يحرم كما يحرم رضاع الصغير (١) ولا فرق وهذا مكان اختلف الناس فيه فطائفة قالت : يحرم من الرضاع في الصغر ولا يحرم في الكبر ولم يحدوا جدياً في ذلك كما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن أزواج النبي ﷺ حاش عائشة وحدها كن يرين رضاع سالم مولى أبي حذيفة خاصة له فدل ذلك على أنهن كن يرين لا يحرم الارضاع الصغير لا رضاع الكبير دون أن يرد عنهن في ذلك حد • ومن طريق مالك عن عبدالله بن دينار أنه سمع ابن عمر سأل رجل عن رضاع الكبير - فقال له ابن عمر : قال عمر بن الخطاب : إنما الرضاعة رضاعة الصغير • ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول : لا رضاعة إلا ما أرضع في الصغر ولا رضاعة لكبير •

وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في المهد كما روينا من طريق أبي داود حدثني أحمد بن صالح حدثني عنبسة حدثني يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب حدثني عروة بن الزبير أبي أزواج النبي ﷺ أن يدخل عليهن بالرضاعة أحد حتى يرضع في المهد . ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب قال : لا رضاع إلا ما كان في المهد . وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع إلا ما كان قبل الفطام وأما بعد الفطام فلا كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب أن أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها سألت هل يحرم الرضاع بعد الفطام ؟ فقالت : لا رضاع بعد فطام . ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفیان الثوري عن أبي حصين عن أبي عطية الوادعي أن رجلا مص من ثدي امرأته فدخل اللبن في حلقه فسأل أبا موسى الأشعري عن ذلك ؟ فقال له أبو موسى : حرمت عليك امرأتك ثم سأل ابن مسعود عن ذلك قال أبو عطية ونحن عنده فقام ابن مسعود وقنما معه حتى أتى أبا موسى الأشعري فقال : أرضيعا ترى هذا ؟ إنما الرضاع ما أنبت اللحم والعظم فقال أبو موسى : لا تسألوني عن شيء مادام هذا الخبرين أظهر كم ، فبين ههنا أنه إنما يحرم مدة تغذي الرضيع باللبن . ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن جوير عن الضحاك عن النزال - هو ابن سبرة - عن علي بن أبي طالب قال : لا رضاع بعد الفصال . ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن عمرو بن دينار عن سمع من ابن عباس يقول : لا رضاع بعد الفطام . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الحسن . والزهرى . وقتادة قالوا : لا رضاع بعد الفصال قال معمر : وأخبرني من سمع عكرمة يقول ذلك ويقول : الرضاع بعد الفطام مثل الماء يشربه وبه يقول الأوزاعي وقال : إن فطم وله عام واحد واستمر فطامه ثم رضع في الحولين لم يحرم هذا الرضاع الثاني شيئا قال : فإن تمادى رضاعه ولم يفطم قبل الحولين فإنه ما كان في الحولين فإنه يحرم وما كان بعدهما فإنه لا يحرم وإن تمادى الرضاع . وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع إلا ما فلق الأماء كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناسفیان - هو ابن عيينة - عن هشام بن عروة عن أبيه عن الحجاج بن الحجاج الأسلمي عن أبي هريرة قال : لا رضاع إلا ما فلق الأماء . وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في ثلاثة أعوام وأما ما رضع بعد الثلاثة الأعوام فلا يحرم ، وهذا قول زفر بن الهذيل . وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في عامين وستة أشهر (١) فما

كان بعد ذلك فانه لا يحرم وهو قول أبي حنيفة * وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع الا ما كان في عامين وشهرين فما كان بعد ذلك لم يحرم وهذا قول مالك ، وهذه الأقوال الثلاثة قول أبي حنيفة . وزفر . ومالك ، ما نعلم أحدا من أهل العلم قال بشيء منها قبل المذكورين ولا معهم الا من قلدهم اتباعا لهواههم ونعوذ بالله من الفتنة *
وقالت طائفة : لا يحرم من الرضاع الا ما كان في الحولين ، وأما الرضاع بعدهما فلا يحرم كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود قال : لا رضاع بعد حولين * ومن طريق أبي عبيدنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال : لا رضاع الا في الحولين * ومن طريق مالك عن إبراهيم بن عقبة أنه سأل سعيد بن المسيب . وعروة بن الزبير عن الرضاعة ؟ فقالا جميعا : كل ما كان في الحولين وان كانت قطرة واحدة فهي تحرم وما كان بعد الحولين فانما هو طعام يأكله * ومن طريق أبي عبيدنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحق الشيباني قال : سمعت الشعبي يقول : ما كان من سعوط أو وجور أو رضاع في الحولين فهو يحرم وما كان بعد الحولين لم يحرم شيئا ، وهو قول ابن شبرمة . وسفيان الثوري . والشافعي . وأبي يوسف . ومحمد بن الحسن : وأبي سليمان . وأصحابنا ، ورواه ابن وهب عن مالك ثم رجع إلى الذي ذكرنا قبل لأنه هو المأثور عنه في موطنه الذي قرئ عليه إلى أن مات * .

قال أبو محمد : وقالت طائفة : ارضاع الكبير والصغير يحرم كما ذكرنا قبل عن أبي موسى وان كان قد رجع عنه * ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني عبد الكريم أن سالم (١) بن أبي الجعد مولى الأشجعي أخبره ان أباه أخبره أنه سأل علي بن أبي طالب فقال : اني أردت أن أتزوج امرأة وقد سقتني من لبنها وأنا كبير تداويت به فقال له علي : لاتسكحها ونهاه عنها * ومن طريق مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن رضاع الكبير ؟ فقال : أخبرني عروة بن الزبير بحديث أمر رسول الله ﷺ سهلة بنت سهيل بأن ترضع سالما مولى أبي حذيفة خمس رضعات وهو كبير ففعلت فكانت تراه ابنا لها قال عروة : فأخذت بذلك عائشة أم المؤمنين فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال فكانت تأمر أختها أم كلثوم وبنات أخيها يرضعن من أحب أن يدخل عليها من الرجال * ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج قال : سمعت عطاء بن أبي رباح وسأله رجل فقال : سقتني امرأة من لبنها بعد ما كنت رجلا

(١) في النسخة رقم ١٦ عبد الكريم بن سالم وهو غلط

كبيراً أفانكحها ؟ قال عطاء : لا قال ابن جريج فقلت له : وذلك رأيك قال : نعم كانت عائشة تأمر بذلك بنات أخيها وهو قول الليث بن سعد .

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة . وزفر . ومالك فلا خفاء بفسادها إلا على قول من يقول في النهار . أنه ليل مكابرة ونصرة للباطل ، ومن عجائب الدنيا قول بعض المفتونين لما قال الله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) دل ذلك على أن ههنا حولين ناقصين وأشار إلى عددها بالشمس .

قال أبو محمد : فجمع هذا القول مخالفة الله عز وجل ومكابرة الحس . أما مخالفة الله عز وجل فإنه يقول : (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم) فنص تعالى على أن عدة الشهور عنده هي التي منها أربعة حرم وأنه في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض وأن ذلك هو الدين القيم ولا يمكن أن تكون الأشهر الحرم إلا في الأشهر العربية القمرية فمن خالف ذلك فقد خالف الدين القيم ونسب إلى الله تعالى الكذب من أنه أمر أن يراعى عدد الحولين بالعجمية ، وأما مكابرة العيان فإنه ليس بين الحولين الأعجميين المعدودين بالشمس وقطعهما للفلك وبين الحولين العربيين المعدودين بالقمر إلا اثنان وعشرون يوماً ، فالزيادة على ذلك إلى تمام شهرين لا تدرى من أين أتت والقطع بالتحريم والتحليل في دين الله عز وجل بمثل هذا لا يحل ، وأما من حد ذلك بما كان في المهد فكلام أيضاً لا تقوم بصحته حجة لا من قرآن ولا من سنة ولا من إجماع ولا من قياس ولا من رواية ضعيفة فسقط هذا القول ، وأما من حد ذلك بما كان في الصغر فإن الصغرى تهاذى إلى بلوغ الحلم لأنه قبل ذلك لا تلزمه الحدود ولا الفرائض وهذا حد لا يوجب قرآن ولا سنة ، وأما من حد ذلك بالقطام فإنهم احتجوا بقول الله عز وجل : (فإن أرادوا فصلاً عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما) *

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه في التحريم إذ ليس للتحريم في هذه الآية ذكر ولا في تراضيهما بالفصال تحريم لأن يرتضع الولد بعد ذلك إنما فيها انقطاع النفقة الواجبة على الأب في الرضاع وليس بانقطاع حاجة الصبي إلى الرضاع ينقطع التحريم برضاعه أن يرضع إذ لم يأت بذلك قرآن ولا سنة ، واحتجوا بخبر رويناه من طريق أحمد ابن شعيب أنا قتيبة بن سعيدنا أبو عوانة نا هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أم سلمة أم المؤمنين قالت : « قال رسول الله ﷺ : لا يحرم من الرضاع إلا ما فتى الأمعاء في الثدي وكان قبل القطام » *

قال أبو محمد : هذا خبر منقطع لأن فاطمة بنت المنذر لم تسمع من أم سلبية أم المؤمنين لأنها كانت اسن من زوجها هشام باثني عشر عاما وكان مولد هشام سنة ستين فمولد فاطمة على هذا سنة ثمان وأربعين وماتت أم سلبية سنة تسع وخمسين وفاطمة صغيرة لم تلقها فكيف ان تحفظ عنها ولم تسمع من خالة أيها عائشة أم المؤمنين شيئا وهي في حجرها انما أبعد سماعها من جدتها أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهم . وهو هو أيضا بخبرين ساقطين أحدهما من طريق معمر عن جوير عن الضحاك عن النزال بن سبرة عن علي عن النبي ﷺ « لا رضاع بعد الفصال » والآخر من طريق معمر أيضا عن حرام بن عثمان عن عبد الرحمن . ومحمد بن جابر بن عبد الله عن أيهما عن رسول الله ﷺ قد ذكر كلاما كثيرا وفيه ولا رضاع بعد الفطام ، وهذان خبران لا يجوز التشاغل بهما لأن جوير اسقط والضحاك ضعيف . وحرام بن عثمان هالك بمرّة فسقط كل ما تعلقوا به وبالله تعالى التوفيق وسقطت الأقوال كلها الا قول مزراعي الحواين وقول من لم يراع في ذلك حدا أصلا فنظرنا فيمن راعى الحواين فوجدناهم يحتجون بقول الله عز وجل : (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) وبقوله عز وجل : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) ، وبقوله عز وجل : (حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين) فقالوا : قد قطع الله عز وجل ان فصال الرضيع في عامين وان رضاعه حولان كاملا لمن أراد ان يتم الرضاعة قالوا : فلا رضاع بعد الحواين أصلا لان الرضاعة قد تمت واذا انقطع الرضاع انقطع حكمه من التحريم وغير ذلك .

قال أبو محمد : صدق الله تعالى وعلينا الوقوف عند ما حد عز وجل ولو لم يأت نص غير هذا لكان في هذه النصوص متعلق لكن قد جاء في ذلك ما روينا من طريق مسلم نا عمرو الناقد . وابن أبي عمر ، قالا جميعا : ناسفان بن عينة عن عبد الرحمن بن القاسم ابن محمد بن أبي بكر الصديق عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين « قالت جاءت سهلة بنت سهيل الى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله اني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه فقال رسول الله ﷺ : ارضعيه فقالت : وكيف ارضعه وهو رجل كبير ؟ فبسم رسول الله ﷺ وقال : قد علمت أنه رجل كبير ، وهو من طريق مسلم نا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - ومحمد بن أبي عمرو واللفظ له قال : نا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب - هو السخيتاني - عن ابن أبي مليكة عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين أن سالما مولى أبي حذيفة كان مع أبي حذيفة وأهله في بيتهم فأتت يعني سهلة بنت سهيل الى النبي .

ﷺ فقالت : ان سالما قد بلغ ما يبلغ الرجال وعقل ما عقلوا وانه يدخل علينا واني اظن ان في نفس ابي حذيفة من ذلك شيئا فقال لها النبي ﷺ : ارضعيه تحرمي عليه ويذهب الذي في نفس ابي حذيفة ، ومن طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة عن حميد بن نافع عن زينب بنت أم سلمة قالت : قالت أم سلمة لعائشة رضي الله عنهما انه يدخل عليك الغلام الا يقع الذي ما أحب ان يدخل علي فقالت عائشة : أملك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة؟ أن امرأة أبي حذيفة قالت : يا رسول الله ان سالما يدخل علي وهو رجل وفي نفس ابي حذيفة منه شيء فقال رسول الله ﷺ : ارضعيه حتى يدخل عليك ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت : جاءت سهلة بنت سهيل بن عمرو إلى النبي ﷺ فقالت : إن سالما كان يدعي ابن أبي حذيفة وإن الله قد أنزل في كتابه ادعوهم لأبائهم وكان يدخل علي وأنا فضل (١) ونحز في منزل ضيق فقال لها النبي ﷺ : ارضعي سالما تحرمي عليه قال الزهري : قال بعض أزواج رسول الله ﷺ : لا ندري لعل هذه كانت رخصة لآل خاصة قال الزهري : فكانت عائشة تفتي بأنه يحرم الرضاع بعد الفصال حتى ماتت .

قال أبو محمد : فهذه الأخبار ترفع الاشكال وتبين مراد الله عز وجل في الآيات المذكورة أن الرضاعة التي (٢) تتم بتمام الحولين أو بتراضى الأبوين قبل الحولين اذ أربأ في ذلك صلاحا للرضيع أنها هي الموجبة للنفقة على المرضعة والتي يجبر عليها الأبوان أحبا أم كرها ، ولعمري لقد كانت في الآية كفاية في هذا لأنه تعالى قال : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فأمر تعالى الوالدات بارضاع المولود عامين وليس في هذا تحريم الرضاعة بعد ذلك ولأن التحريم ينقطع بتمام الحولين وكان قول الله تعالى : (وأما لكم اللاقي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) ولم يقل تعالى في حولين ولا في وقت دون وقت زائدا على الآيات الأخرى عموما لا يجوز تخصيصه إلا بنص يبين أنه مخصص له لا بظن ولا بمحتمل لا بيان فيه ، وكانت هذه الآثار قد جاءت بحجج التواتر رواها نساء رسول الله ﷺ كما أوردنا . وسهلة بنت سهيل من المهاجرات وزينب بنت أم سلمة ، ورواه من التابعين القاسم بن محمد . وعروة بن الزبير . وحيد ابن نافع ، ورواه عن هؤلاء الزهري . وابن أبي مليكة . وعبد الرحمن بن القاسم . ويحيى بن سعيد الأنصاري . وربيعة ، ورواه عن هؤلاء أيوب السخيتاني . وسفيان

(١) أي متبذلة في ثياب مهنتي (٢) في النسخة رقم ١٦ الرضاع الذي وهو لا يناسب ما بعده

الثوري . وسفيان بن عيينة . وشعبة . ومالك . وابن جرير . وشعيب بن أبي حمزة .
ويونس بن يزيد . وجعفر بن ربيعة . وسليمان بن بلال . ومعمرو وغيرهم ، ورواه عن
هؤلاء الناس الجماعة الغفير فهو نقل كافة لا يختلف مؤلف ولا مخالف في صحته فلم يبق
من الاعتراض إلا أن يقول قائل : هو خاص لسالم كما قال بعض أزواج رسول الله
ﷺ فليعلم من تعلق بهذا أنه ظن بمن ظن ذلك منهم رضى الله عنهم ، وهكذا جاء في
الحديث أنهم قلن : ما نرى هذا إلا خاصا لسالم وما ندرى لعله رخصة لسالم فإذ هو ظن
بلاشك فإن الظن لا يعارض بالسنن (١) قال تعالى : (ان الظن لا يغني من الحق شيئا)
وشتان بين احتجاج أم سلمة رضى الله عنها باختيارها وبين احتجاج عائشة رضى الله
عنها بالسنة الثابتة وقولها لها : أمالك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة ؟ وسكوت أم سلمة
ينبئ برجوعها إلى الحق عن احتياطها ، ومن أعجب العجائب (٢) أن المخالفين لنا
ههنا يقولون : ان المرسل كالمسند ، وقدروا بنا من طريق عبد الرزاق عن معمر أن
أزواج النبي ﷺ إذا أرضعن الكبير دخل عليهن فكان ذلك لمن خاصة ، وقال
آخرون : هذا منسوخ بنسخ التبنى .

قال أبو محمد : وهذا باطل ييقن لانه لا يحل لأحد ان يقول في نص ثابت هذا
منسوخ إلا بنص ثابت مبين غير محتمل فكيف وقول سهلة رضى الله عنها لرسول الله
ﷺ : كيف أرضعه وهو رجل كبير ؟ يان جلي لانه بعد نزول الآيات المذكورات
وباليقين ندرى أنه لو كان خاصة لسالم أو في التبنى الذي نسخ لينه عليه الصلاة والسلام
كما بين لاني بردة في الجذعة اذ قال له تجزئك ولا تجزىء أحدا بعدك ، وقال بعض
من لا يخاف الله تعالى (٣) فيما يطلق به لسانه : كيف يحل للكبير أن يرضع ثدى
امرأة اجنبية .

قال أبو محمد : هذا اعتراض مجرد على رسول الله ﷺ الذي أمر بذلك والقائل
بهذا لا يستحي من أن يطلق أن للمملوكة أن تصلى عريانة يرى الناس ثديها وخصرتها
وان للحر أن تتعمد أن تكشف من شفتي فرجها مقدار الدرهم البغلي تصلى كذلك
ويراها الصادر والوارد بين الجماعة في المسجد وان تكشف أقل من ربع بطنها كذلك
وتعوذ بالله من عدم الحياء وقلة الدين (٤) .

قال أبو محمد : وقول رسول الله ﷺ : انما الرضاعة من الجماعة ، حجة لنا بينة

(١) في النسخة رقم ١٤ لا تعارض به السنن (٢) في النسخة رقم ١٦ ومن أعجب العجائب (٣) في النسخة

رقم ١٤ وقال بعض من لا يبالي بخلاف الله (٤) في النسخة رقم ١٤ ورقة الدين

لأن الكبير من الرضاغة في طرد الجماعة نحو ما للصغير فهو عموم لكل رضاع إذا بلغ خمس رضعات كما أمر رسول الله ﷺ قال علي : فصح أن عائشة رضيت الله عنها كان يدخل عليها الكبير إذا أرضعته في حال كبره أخت من أخواتها الرضاع المحرم ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل ونقطع بأنه تعالى لم يكن ليسبح سر رسول الله ﷺ يفتكه من لا يحل له مع قوله تعالى : (والله يعصمك من الناس) فحقن نوقن ونبت بأن رضاع الكبير يقع به التحريم وليس في امتناع سائرهن من أن يدخل عليهن بهذه الرضاغة شيء ينكر لأن مباحا لمن أن لا يدخل عليهن من يحل له الدخول عليهن وبالله تعالى التوفيق .

١٨٧٠ مَسْأَلَةٌ وإن حملت امرأة من يلحق ولدها به فدرلها اللبن ثم وضعت فطلقها زوجها أو مات عنها فتزوجها آخر أو كانت أمة فملكها آخر فما أرضعت فهو ولد للاول لا للثاني فإن حملت من الثاني فتبادى اللبن فهو للاول الا ان يتغير ثم يعتدل فانه اذا تغير فقد بطل حكم الاول وصار للثاني [والحمد لله رب العالمين] (١) *

١٨٧١ مَسْأَلَةٌ وأهل الاسلام كلهم أخوة لا يحرم على ابن من ذ نجية لغية نكاح ابنة الخليفة الهاشمي والفاسق الذي بلغ الغاية من الفسق المسلم ما لم يكن زانيا كفؤا للسلسلة الفاضلة ، وكذلك الفاضل المسلم كفؤا للسلسلة الفاسقة ما لم تكن زانية والذي نختاره فنكاح الأقارب بعضهم لبعض وقد اختلف الناس في هذا فقال سفيان الثوري . وابن جريج . والحسن بن حي . وابن أبي ليلى . والمغيرة بن عبد الرحمن المخزومي صاحب مالك . واسحاق بن راهويه : يفسخ نكاح المولى للعربية ، وقال أبو حنيفة : ان رضيت القرشية بالمولى ووفاهما صداق مثلها أمر المولى أن ينكحها فان أبي أنكحها القاضي ، وقال مالك . والشافعي . وأبو سليمان : كقولنا .

قال أبو محمد : احتج المخالفون بآثار ساقطة والحجة قول الله تعالى : (انما المؤمنون اخوة) وقوله تعالى مخاطبا لجميع المسلمين : (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) وذكر عز وجل ما حرم علينا من النساء ثم قال تعالى : (وأحل لكم ما وراء ذلكم) وقد أنكح رسول الله ﷺ زينب أم المؤمنين زيدا مولاه وأنكح المقداد ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب وانما نخيرنا نكاح الأقارب لأنه فعل رسول الله ﷺ لم ينكح بناته الا من بنى هاشم وبنى عبد شمس ، وقال تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) وبالله تعالى التوفيق ، وأما قولنا في الفاسق . والفاسقة فيلزم من خالفنا أن لا يجوز للفاسق أن ينكح الا فاسقة وأن لا يجوز للفاسقة أن ينكحها الا فاسق وهذا

لا يقوله أحد ، وقد قال الله تعالى : (إنما المؤمنون إخوة) وقال تعالى : (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض) وبالله تعالى التوفيق . *

١٨٧٢ مسألة وتزوج المريض الموقن بالموت أو غير الموقن مريضة كذلك أو صحيحة جائز ويرثها وترثه مات من ذلك المرض أو صح ثم مات ، وكذلك للمريضة الموقنة وغير الموقنة أن تتزوج صحيحاً أو مريضاً ولها في كل ذلك الصداق المسمى كالصحيحين ولا فرق ، وقال مالك : يفسخ نكاح المريض قبل الدخول وبعد الدخول فإن لم يدخل بها فلا شيء . لها فإن دخل بها فلها صداق مثلها في ثلث ماله بما استحل من فرجها ولا ميراث لها منه البتة قال : فإن مات قبل أن يفسخ نكاحها فعليها الإحداد ولا ميراث لها قال : فإن صح من مرضه وقد كان دخل بها فارى أن يفارقها ، وقال مرة أخرى : أن صح من مرضه جاز النكاح قال : وكذلك لا يجوز للمريضة أن تتزوج ولا يرثها الذي يتزوجها دخل بها أولم يدخل ولها الصداق عليه أن دخل بها قال : ومن طلق امرأته وهي حامل طلاقاً بائناً فلا يجوز لهما أن يتراجعا إذا تمت ستة أشهر وهذا تقسيم لا نعرفه عن أحد قبله وعن قال : لا يجوز نكاح المريض عطاء بن أذينة قال : أنه قال : أن صح من مرضه جاز ذلك النكاح ويحيى بن سعيد الأنصاري قال صداق التي تتزوج المريض في ثلثه واختلف عن ربيعة فروى عنه ابن سميان وهو ضعيف أن صداقها في ثلثه ولا ميراث لها ، قال ابن سميان : وقضى بهذا أبو بكر بن عمر بن حفص في نكاح بنت المعتمر بن عياض الزهري ، وروى عن ربيعة معمر وهو ثقة أن صداقها وميراثها في ثلثه قال معمر : وهو قول ابن أبي ليلى *

قال أبو محمد : وهو قول الليث بن سعد . وعثمان البتي ، وراعى آخرون المضاربة كما روينا من طريق أبي عبيدنا عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران قال سألت القاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله عن تزويج المريض فقلاً جميعاً : أن لم يكن مضاراً جاز تزويجه وإن كان مضاراً لم يجوز لها نصف الصداق في ثلث ماله قالوا فإن خلاها فلها الصداق من الثلث * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في نكاح المريض قال : ليس له أن يدخل الأضرار على أهل الميراث ولا نرى أن ترثه أن فعل ذلك ضراراً قال معمر : وقال قتادة : أن كان تزوجها من حاجة إليها في خدمته أو في قيام بأمرها فإنها ترثه ، وقال آخرون بمثل قولنا كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود قال : لو لم يبق من أجل إلا عشرة أيام أعلم أن أموت في آخرها يومالي فيهن

طول للنكاح لتزوجت مخافة الفتنة * ومن طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن بشر عن
 أبي رجاء عن الحكم بن زيد عن الحسن قال قال معاذ بن جبل في مرضه الذي مات فيه زوجوني
 أني أكره أن ألقى الله عز وجل عزبا * ومن طريق أبي عبيد : وسعيد بن منصور قال
 جميعا : نا أبو معاوية - هو الضير - عن هشام بن عروة عن أبيه قال : دخل الزبير على قدامة
 ابن مظعون يعود فبشر الزبير بجارية وهو عنده فقال له قدامة : زوجنيها فقال له
 الزبير وما تصنع بجارية صغيرة وأنت على هذه الحال ؟ فقال له قدامة ان أنا عشت فأبنة الزبير
 وإن مت فأحق من ورثتي قال عروة فزوجها إياه * ومن طريق سعيد بن منصور نا
 عبد العزيز بن محمد الدراوردي أخبرني موسى بن عقبة عن نافع مولى ابن عمر قال : تزوج
 عبد الرحمن بن أبي ربيعة بنت عم له في مرضه لثرت فمات فورثته وذلك في زمن عثمان
 ابن عفان * ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج قال أخبرني موسى بن عقبة عن نافع
 مولى ابن عمر قال : تزوج عبد الله بن أبي ربيعة بن المغيرة المخزومي بنت حفص بن المغيرة
 عمه وهو مريض لتشارك نساءه في الميراث *

قال أبو محمد : عبد الله له صحبة صحيحة * ومن طريق أبي عبيد . وسعيد بن منصور
 قال جميعا : نا هشيم عن أبي اسحاق الشيباني عن الشعبي قال سعيد في روايته سمعت الشعبي
 يقول : تزويج المريض جائز وشراؤه وبيعه * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم
 نا يونس بن عبيد عن الحسن البصري أنه كان يقول : يجوز تزويج المريض في مرضه *
 ومن طريق يحيى بن سعيد القطان نا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم
 النخعي قال : نكاح المريض جائز ولا يحسب من الثلث * ومن طريق عبد الرزاق عن
 سفيان الثوري قال : نكاح المريض جائز على مهر مثلها وهو قول أبي حنيفة : والشافعي .
 وأصحابهما وطلبهم يرى الصداق من رأس ماله وهو قول ابن شبرمة . والأوزاعي .
 والحسن بن حي . وأبي سليمان وجميع أصحابنا ، ورأى الحسن بن حي : وأبو سليمان أن
 لها الصداق المسمى لها من رأس ماله *

قال علي : وتزوج شيخنا أبو الخيار مسعود بن سليمان رضي الله عنه قبل موته بسبع
 ليال وهو مريض يأس من الحياة ودخل بها أحياء للسنه *

قال أبو محمد : عهدنا بالمالكين يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له من
 الصحابة رضي الله عنهم مخالف ، وهذا مما خالفوا فيه ابن مسعود . ومعاذ بن جبل .
 والزبير . وقدامة بن مظعون . وعبد الله بن أبي ربيعة بحضرة جميع الأحياء من الصحابة
 لا ينكر ذلك أحد وفي خلافة عثمان *

قال أبو محمد : أباح الله تعالى ورسوله ﷺ النكاح ولم يخص في القرآن . ولا في السنة صحيحا وصحيحة من مريض ومريضة وما كان ربك نسيا ، وما نعلم للمخالف حجة أصلا لا من قرآن . ولا سنة . ولا قول صاحب . ولا من رأى يعقل غير أن بعضهم احتج بأنه ليس له أن يدخل على أهل الميراث من يشركهم فيه .

قال أبو محمد : وأهل هذا القول يقولون : إن أقر في مرض موته وهو موقن بالموت ، بأن أمة له لم يزل يقول أنه عبده فأقر عند موته أنه ابنه فإن إقراره نافذ ويرث ماله فأجازوا أن يدخل على أهل الميراث من يحرمهم الكل ومنعوه أن يدخل عليهم من يحطهم اليسير وهذا غاية التخليط ، ولم يختلفوا أن رجلا مريضا يائسا من الفاقة والعيش ابتاع جارية وأشهد الناس على نفسه أنه إنما يبتاعها ليطلب منها الولد لينزع بذلك ورثته الميراث فوطئها فحملت أن ذلك جائز مباح ، فإن قالوا : إنها قد تحمل وقد لا تحمل قلنا والتي تزوج في مرضه قد تموت هي قبله فيرثها فيزيد بذلك الورثة في ميراثهم وليت شعري أيمنعون المسلم المريض من زواج مملوكة أو ذمية لا يرثانه أم لا ؟ وهل يمنعون المريض الذي لا شيء له من الزواج ؟ ولا بد لهم من ترك أضلم الفاسد ضرورة أو التناقض وقالوا : قسنا نكاح المريض على طلاقه قتلنا : قسم الخطأ على الخطأ ثم أخطأتم في القياس لأنكم أجزتم طلاق المريض وورثته بعد ذلك فإن أردتم إصابة القياس فأجيزوا نكاحه وامنعوه الميراث مع ذلك وهذا ما ترك فيه الحنفيون القياس الذي هو عندهم أصل لا يجوز تركه ، ومن المجانب أن مالكا يفسخ نكاح الأمة الفارة كما يفسخ نكاح الصحيحة للمريض ولا يدع للفارة مما سمى لها إلا ثلاثة دراهم ويجعل للتي تزوجت المريض جميع مهر مثلها فهل يسمع بأعجب من هذا التحكم بلا برهان .

١٨٧٣ مسألة وان حملت المرأة من زنا أو من نكاح فاسد مفسوخ أو كان نكاحا صحيحا ففسخ لحق واجب أو كانت أمة فحملت من سيدها ثم اعتقها أو مات عنها فلكل من ذكرنا أن تزوج قبل أن تضع حملها إلا أنه لا يحل للزوج أن يطأها حتى تضع حملها كل ذلك بخلاف المطلقة أو المتوفى عنها وهي حامل ، فهاتان لا يحل لهما الزواج البتة حتى يضع حملها وحاشا للمعتقة الحاملة تختار نفسها فإن نكاح هذه مفسوخ ولا يحل لها أن تنكح حتى تضع حملها . برهان ذلك أن الحامل المطلقة أو المتوفى عنها هي معتدة بنص القرآن وقد حرم الله عز وجل نكاح المعتدة جملة حتى تتم عدتها وأما سائر من ذكرنا فلم يأت في القرآن ولا في السنة إيجاب عدة عليهن ولا على أحد منهن إلا على المعتدة تختار نفسها فقط وإذا لم تكن المرأة في عدة ولا ذات زوج

فلها أن تزوج إلا أن يمنع من ذلك نص ولا نص يمنع ههنا من الزواج ولا يحل بالنص وطء حامل إلا أن يكون الحمل منه وقد اختلف الناس فيها فقال أبو حنيفة . والشافعي . ومحمد بن الحسن . وأبو يوسف . في أحاديثهم : للحامل من زنا أن تزوج ولا يطؤها حتى تضع حملها وقال أبو حنيفة : وإن خرجت إلينا الحرة مسلمة وهي حامل من زوجها فلها أن تزوج ولكن لا يحل له وطؤها حتى تضع حملها .

قال أبو محمد : وهو قول أصحابنا وقال زفر : على الزانية العدة كاملة وقال مالك : لا تزوج الحامل من زنا حتى تضع حملها ولا إن كانت غير حامل الا حتى تعتد ثلاثة قروء . قال علي : ومن روى عنه مثل قولنا عمر بن الخطاب رويانا من طريق مالك عن أبي الزبير قال : خطبت إلى رجل أخته قد كراها أحدثت - يعني زنت - فبلغ ذلك عمر فضربه أو كاد يضربه، وقال : مالك ولا تخبر قال ابن وهب، وأخبرني عمرو بن الحارث بهذا الخبر عن أبي الزبير وفيه أن عمر قال له : انكح واسكت .

قال أبو محمد : فهذا عمر أمرها بالنكاح ولم يستثن حتى تتم عدة ولا إن كانت حاملاً . ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا علي بن عبد الله نا سفيان بن عيينة نا عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه قال : تزوج سباع بن ثابت بنت موهب بن رباح وله ابن من غيرها ولها بنت من غيره ففجر الغلام بالجارية فظهر بها حمل فسلت فاعترفت فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فاعترفا فحدهما وحرض علي أن يجمع بينهما فابى الغلام، فهذا عمر يبيع للحامل من زنى الزواج بحضرة الصحابة رضی الله عنهم لا يعرف له مخالف منهم وهم يعظمون مثل هذا لو ظفروا به ، وشغب المخالفون بأن قالوا : قال الله عز وجل : (واولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) وبخبر رويناه عن سعيد بن المسيب أن رجلاً يقال له نضرة بن أكرم تزوج امرأة فلما غشيا وجدها حبلى فرفع ذلك إلى النبي ﷺ ففضى رسول الله ﷺ أن صداقها لزوجها وإن مافى بطنها عبد له وأمر بها فجلدت مائة وفرق بينهما .

قال أبو محمد : لا عجب أعجب من أن يكون المحتج بهذا الخبر أول مخالف لكل مافيه وأما نحن فلو انسند لقلنا به ولكنه منقطع بين سعيد ونضرة ولا حجة في منقطع، وقد رويناه من طريق أبي داود نا ابن أبي السرى نا عبد الرزاق نا خبرنا ابن جريج عن صفوان بن سليم عن سعيد بن المسيب عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ يقال له : نضرة قال : تزوجت امرأة بكر في سترها فدخلت عليها فاذا هي حبلى فقال النبي عليه الصلاة والسلام : لها الصداق بما استحللت من فرجها والولد عبد لك وإذا ولدت فاجلدوها .

قال أبو محمد : ولم يذكر ههنا تفريقا وهو أقرب إلى أن يموت بأسناده إلا أنه لا يعلم لسعيد بن المسيب سماع من نصرته أو نصرة فبطل الاحتجاج به ولو صح لقنابيه، وأما قول الله عز وجل : (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) فأنما جاء في المطلقه قال الله عز وجل : (واللأني يثنى من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللأني لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) وهذا مردود على أول السورة في المطلقات ومحمول عليه ما بعده من قوله تعالى : (اسكنوهن من حيث سكنتم فمن وجدكم) الآيات كلها وإنما وجب ذلك في المتوفى عنها بخبر سيعة الاسمية وقالوا : قسنا المنفسخة النكاح بعد صحته أو لفساده في ذلك على المطلقة قلنا : القياس كله باطل ثم لو صح لكان هدامه عين الباطل لأن القياس عند الفاضلين به إنما هو أن يحكم للشيء بحكم نظيره وليس النكاح الصحيح الحلال نظيرا للفساد الحرام الذي لا يحل عقده ولا اقراره بل هو ضده فهو باطل لانسبة بينه وبين الطلاق على أصول أصحاب القياس ، وأما التي انفسخ نكاحها بعد صحته فان الفسخ لانسبة بينه وبين الطلاق لأن الطلاق لا يكون الا باختيار الزوج ، وأما الفسخ فلا يراعى اختياره في ذلك . قال أبو محمد : وكذلك الأمة الحامل من سيدها يموت عنها أو يعتقها أو تحمل من زنا لا عدة عليها وقد ثبت أن المرأة التي لازوج لها ولاهى في عدة ولاهى أم ولد فان انكاحها حلال وبالله تعالى التوفيق .

١٨٧٤ قسائل ومن كان عنده أربع زوجات فطلق إحداهن ثلاثا وهى حامل منه أو غير حامل وقد وطئها إذ كانت في عصمته أو انفسخ نكاحها منه فله أن يتزوج اثر طلاقه لهارابعة أو أختها أو عمتها أو خالتها أو بنت أخيها أو بنت أختها ويدخل بها فأما في الطلاق الرجعى فلا يحل له ذلك مادامت في عدتها وقولنا في هذا هو قول روى عن عثمان بن عفان . وزيد بن ثابت ، وصح عن الحسن . وسعيد بن المسيب . وخلاس بن عمرو . وعروة بن الزبير . والقاسم بن محمد . وعطاء . والزهرى . ويزيد ابن عبد الله بن قسيط . وعبد الله بن أبي سلة . وربيعة . وابن أبي ليلي . وعثمان البتي . والليث بن سعد . ومالك . والشافعي . وأصحابهما . وأبي ثور . وأبي عبيد . وأبي سليمان . وأصحابه وهو الأشهر من قول الأوزاعي ولم يحز ذلك جماعة من السلف ، وروى عن علي بن أبي طالب وصح عن ابن عباس : وعن سعيد بن المسيب أيضا وأحد قولى أبي عبيدة بن فضالة . وعبيدة السلماني ، وصح عن الشعبي . والنخعي وغيرهم وهو قول أبي حنيفة وأصحابه . وسفيان الثوري . والحسن بن حي . وأحمد بن حنبل . وأحد

قولى الاوزاعى ، وصح عن الحسن اباحة ذلك الا ان تكون التى تطلق حبلى .
قال أبو محمد : ما نعلم لمن منع من ذلك حجة الا أنهم موهوا بقول الله عز وجل :
(وأن تجمعوا بين الاختين) قالوا : وهذا جامع بينهما فى لحاق حملهما به وفى وجوب
نفقتهما واسكانهما عليه ، وقالوا : لا يجوز أن يجتمع ماؤه فى خمس نسوة ولا فى أختين
ما نعلم لهم غير هذا .

قال على : أما قولهم إنهما يجتمعان فى نفقته عليهما واسكانه لهما فلسنا نساعدن
على ذلك ، ثم لو كان كما قالوا ماضى ذلك شيئا لأن الله تعالى لم يمنع من الجمع بينهما فى شيء
الا فى استحلال الوطء فقط ولا فرق بين اجتماعهما فى لحاق حملهما به وبين اجتماعهما
فى لحاق ابنيهما به ، وأما اجتماع مائه فى خمس نسوة أو فى ثمان أو فى أختين فلا نعلم نصا
من قرآن ولا سنة منعا من ذلك انما منع الله تعالى من نكاح أكثر من أربع نسوة ومن
الجمع بين الاختين فى عقد نكاح أو استحلال وطء فقط وقد فصل الله تعالى لنا ما حرم
علينا من النساء ثم قال : (واحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم) .

ومن طريف تناقض الحنفيين ههنا أن أبا حنيفة قال من أعتق أم ولد لم يحل له
أن يتزوج أختها ولا عمتها ولا خالتها ولا بنت أخيها ولا بنت أختها حتى تتم المعلقة
عدتها ثلاث حيض قال : وله أن يتزوج أربعاً قبل انقضاء عدتها فأجاز أن يجتمع ماؤه
فى أربع زوجات وخامسة معتدة منه ومنع من كل ذلك زفر .

١٨٧٥ مسألة ولا يحل لأحد أن يتزوج بموكتة قبل أن يعتقها ولا لامرأة
أن تتزوج بموكتة قبل أن تعتقها فان اعتقته جاز لهما التناكح ان تراضيا كالأجنبي
ولا فرق وهذا لا خلاف فيه من أحد لأن الله تعالى قال : (الا على ازواجهم ارماملكن
ايمانهم) ففرق تعالى بين الصنفين فلا يجوز اجتماع صنفين فرق الله تعالى بينهما .

١٨٧٦ مسألة وجائز للرجل أن يتزوج أمة والده التى لا تحل لوالده وأمة
ولده التى لا تحل لولده وأمة أمه وأمة ابنته ، وجائز للعبد نكاح أم سيده وبنت سيده
وأخت سيده اذا كان كل ذلك باذن سيده وما نعلم لمن منع من ذلك حجة أصلا الا أن
بعضهم قال قد يرثها وترثه فيفسخ النكاح قهنا : نعم فكان ماذا ؟ أو قد تشتريه ويشتريها
ولا فرق . برهان صحة ذلك قول الله عز وجل : (وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين
من عبادكم وامائكم) فلم يستثن الله تعالى أحدا ممن ذكرنا (وما كان ربك نسيا) ونعوذ
بالله من اعتقاد من يظن أنه يستدرك بعقله شيئا لم يشرعه ربه تعالى .

١٨٧٧ مسألة ومن أراد أن يتزوج امرأة حرة أو أمة فله أن ينظر

منها متغفلا لها وغير متغفل الى ما بطن منها وظهر ولا يجوز ذلك في أمة يريد شراءها ولا يجوز له أن ينظر منها الا الى الوجه والكفين فقط لكن يأمر امرأة تنظر الى جميع جسمها وتخبره . برهان ذلك قول الله عز وجل : (قل للؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم) فافترض الله عز وجل غض البصر جملة كما افترض حفظ الفرج فهو عموم لا يجوز أن يخص منه الا ما خصه نص صحيح وقد خص النص نظر من أراد الزواج فقط كما روينا من طريق أبي داود نا مسدد نا عبد الواحد بن زياد نا محمد بن اسحق عن داود بن الحصين عن واقد بن عبد الرحمن - هو ابن سعيد بن معاذ - عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله ﷺ : « إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل » قال جابر خطبت امرأة من بني سلة فكنت أتخبي تحت الكرب حتى رأيت منها بعض ما دعاني إليها ، وقد رويناه أيضا من طرق صحاح من طريق أبي هريرة . والمغيرة بن شعبة فكان هذا عموما مخرجا لهذه الحال من جملة ما حرم من غض البصر ، وأما النظر إلى الجارية يريد ابتياعها فلانص في ذلك عن رسول الله ﷺ ولا حجة فيما جاء عن سواه . وقد اختلف الناس في ذلك فصح عن ابن عمر اباحة النظر إلى ساقها وبطنها وظهرها ويضع يده على عجزها وصدرها ونحو ذلك عن علي ولم يصح عنه ، وصح عن أبي موسى الأشعري اباحة النظر إلى ما فوق السرة ودون الركبة ، وروى عن سعيد بن المسيب ، وروينا عن الأسود بن يزيد انه لم يستجز النظر إلى ساقها .

قال أبو محمد : فبقى أمر الابتياح على وجوب غض البصر ، وأما الوجه والكفان فقد جاء فيهما الخبر المشهور الذي أوردناه في غير هذا المكان من أمر الختمية التي سألت رسول الله ﷺ عن الحج عن أيها ؟ وإن الفضل بن العباس جعل ينظر الى وجهها فجعل رسول الله ﷺ يصرف وجه الفضل عنها ولم يأمرها بستر وجهها ففى هذا اباحة النظر إلى وجه المرأة لغير اللذة ، وأما الكفان فروينا من طريق مسلم نا عبيد الله بن معاذ العنبري نا أبي نا شعبة عن عدى - هو ابن ثابت - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس « أن رسول الله ﷺ خرج يوم اضحى أو فطر فصلى ركعتين ثم أتى النساء ومعه بلال فامرهن بالصدقة فجعلت المرأة تلقى خرصها وتلقى سخاها » . ومن طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا عبد الرزاق . ومحمد بن بكر قالا جميعا : انا ابن جريج أخبرني عطاء قال : « سمعت جابر بن عبد الله يقول : إن رسول الله ﷺ خرج يوم الفطر فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ثم خطب ثم نزل فأتى النساء فذكرهن

وبلال باسط ثوبه يلقي فيه النساء عدوة تلقى المرأة فتخها ، قال أبو محمد : الفتح
 خواتم كبار كن يحسبنها في أصابعهن قلوبا ظهورا كفهن ما أمكنهن القاء الفتح .

١٨٧٨ مسألة ولا يحل لاحد أن ينظر من أجنبية لا يريد زواجها أو شراءها
 ان كانت أمة لتلذذ الا لضرورة فان نظر في الزنا الى الفرجين ليشهد بذلك فباح
 له لانه مأمور باداء الشهادة قال عز وجل : (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله) ولا
 سبيل لهم الى أداء الشهادة في الزنا الا بصحة النظر الى الفرجين والتثبت في ذلك ، وأما في
 غير ذلك فالوجه والكفان كما قدمنا آتفا عند الشهادة عليها أولها أو منها ، وجائز لذى
 المحرم أن يرى جميع جسم حريمته كالأم والجدة والبنت وابنة الابن والحالة والعمة
 وبنت الأخ وبنت الاخت وامرأة الأب وامرأة الابن حاش الدبر والفرج فقط ،
 وكذلك النساء بعضهن من بعض ، وكذلك الرجال بعضهم من بعض . برهان ذلك
 قول الله تعالى : (ولا يبدن زينتهم الا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن
 ولا يبدن زينتهم الا لبعضهن أو آبائهن أو إبنائهن أو إبناتهن أو إبناتهن أو إبناتهن
 أو إبناتهن أو إبناتهن أو إبناتهن أو إبناتهن أو إبناتهن أو إبناتهن أو إبناتهن أو إبناتهن
 غير أولى الأربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن
 بارجلهن ليعلن ما يهفين من زينتهن) الآية قد ذكر الله عز وجل في هذه الآية زينتهن
 زينة ظاهرة تبدى لكل احد وهي الوجه والكفان على ما بينا فقط وزينة باطنة حرم
 عز وجل ابداءها الا لمن ذكر في الآية ووجدناه تعالى قد سار في ذلك بين البعولة والنساء
 والاطفال وسائر من ذكرنا في الآية ، وقد اوضحنا في كتاب الصلاة ان المرأة كلها
 عورة الا الوجه والكفين لحكم العورة سواء فيما ذكرنا الا ما لا خلاف فيه من انه
 لا يحل لغير الزوج النظر اليه من الفرج والدبر ، ولم نجد في قرآن . ولا سنة .
 ولا معقول فرقا بين الشعر والعنق والذراع والساق ، والصدر ، وبين البطن . والظهر
 والفخذ الا انه لا يحل لاحد ان يعتمد النظر الى شيء من امرأة لا يحل له لا الوجه ولا
 غيره الا لقصة تدعو الى ذلك لا يقصد منها منكر بقلب أو بعين ، وقد روينا عن
 طاوس كراهة نظر الرجل الى شعر ابنته وامه واخته ولا يصح عن طاووس ، وصح عن
 ابراهيم ان لا ينظر من ذات المحرم الا الى ما فوق الصدر وهذا تحديدا لبرهان على صحته ،
 وليس هذا مكان رأي ولا استحسان لان المخالفين لنا همنا باهوائهم لا يختلفون في انه
 لا يحل النظر الى زينة شعر العجوز السوداء الحرة ولعل النظر اليها يقضى العين ويميت
 تهيج النفس ، ويجيزون النظر لغير لذة الى وجه الجارية الجميلة الفتاة ويديها ، وقد

صح في ذلك ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا قتيبة بن سعيد نا الليث - هو ابن سعد - عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : ان أم عطية أم المؤمنين استأذنت رسول الله ﷺ في الحجامة فاذن لها فامر رسول الله ﷺ أباطية ان يحجمها ، قال : حسبت انه كان أخاها من الرضاعة أو غلاما لم يحتمل .

قال أبو محمد : هذا خبر في غاية الصحة لانه من رواية الليث عن أبي الزبير عن جابر وقدر وينا باصح طريق ان كل ما رواه الليث عن أبي الزبير عن جابر فان أبا الزبير أخبره انه سمعه عن جابر ، وأما قول الراوى حسبت انه كان أخاها من الرضاعة أو غلاما لم يحتمل فانما هو ظن من بعض رواة الخبر ممن دون جابر ثم هو أيضا ظن غير صادق لأن أم سلة رضي الله عنها ولدت بمكة وبها ولدت أكثر اولادها ، وأبوطية غلام لبعض الأنصار بالمدينة فحال ان يكون أخاها من الرضاعة وكان عبدا مضروبا عليه الخراج كما روينا من طريق مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال : حجج رسول الله ﷺ أبوطية فامر له بصاع من تمر وامر أهله ان يخففوا من خراجهم ولا يمكن أن يحجمها الا حتى يرى عنقها وأعلى ظهرها مما يوازي أعلى كتفها .

١٨٧٩ مسألة وحلال للرجل ان ينظر الى فرج امرأته زوجته وامته التي يحل له وطؤها ، وكذلك لهما ان ينظرا الى فرجه لا كراهية في ذلك أصلا . برهان ذلك الاخبار المشهورة من طريق عائشة . وأم سلة . وميمونة أمهات المؤمنين رضي الله عنهن أنهن كن يغتسلن مع رسول الله ﷺ من الجنابة من اناء واحد ، وفي خبر ميمونة بيان انه عليه الصلاة والسلام كان بغير متز لان في خبرها انه عليه الصلاة والسلام أدخل يده في الاناء ثم أفرغ على فرجه وغسله بشماله فبطل بعد هذا ان يلتفت الى رأى احد ، ومن العجب ان يبيح بعض المتكفين من أهل الجهل وطء الفرج ويمنع من النظر اليه ، ويكفي من هذا قول الله عز وجل : (والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين) فأمر عز وجل بحفظ الفرج الا على الزوجة وملك اليمين فلا ملامة في ذلك وهذا عموم في رؤيته ولمسه ومخالطته ، وما نعلم للبخالف تعلقا الا بأثر سخيف عن امرأة مجهولة عن أم المؤمنين ما رأيت فرج رسول الله ﷺ قط وآخر في غاية السقوط عن أبي بكر بن عياش : وزهير بن محمد ، كلاهما عن عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي ، وهؤلاء ثلاث الأثافي والديار البلاقع أحدهم كان يكفى في سقوط الحديث .

١٨٨٠ مسألة ولا يحل لمسلم أن يخطب على خطبة مسلم سواء ركننا وتقاربا

أولم يكن شيء من ذلك إلا أن يكون أفضل لها في دينه وحسن صحبته فله حينئذ أن يخطب على خطبة غيره ممن هو دونه في الدين وجميل الصحة أو إلا أن يأذن له الخطاطب الأول في أن يخطبها فيجوز له أن يخطبها حينئذ أو إلا أن يدفع الخطاطب الأول الخطبة فيكون لغيره أن يخطبها حينئذ أو إلا أن ترده المخطوبة لغيره أن يخطبها حينئذ والا فلا *

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم حدثني أبو الطاهر أنا عبد الله بن وهب عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماس أنه سمع عقبة بن عامر عن النبي يقول : « قال رسول الله ﷺ : المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يذر ، ففي هذا الخبر تحريم الخطبة على خطبة المسلم حتى يذر » ومن طريق أحمد بن شعيب أنا إبراهيم بن الحسن المصيصي نا حجاج بن محمد قال : قال ابن جريج : سمعت نافعاً يحدث أن ابن عمر كان يقول : نهى رسول الله ﷺ أن يبيع بعضكم على بيع بعض ولا يخطب الرجل على خطبة الرجل حتى يترك الخطاطب قبله أو يأذن له الخطاطب »

قال أبو محمد : وأما اذاردته المخطوبة فقد وجب عليه قطع الخطبة لأن في تماديه الاضرار بها والظلم لها فيمنعه بذلك غيره من خطبتها فكل خطبة تكون معصية فلا حكم لها وأما إذا كان فوقه في دينه وحسن صحبته فلحديث فاطمة بنت قيس المشهور : « أن رسول الله ﷺ قال لها : من خطبك ؟ قالت : معاوية ورجل من قريش آخر فقال لها رسول الله ﷺ : أما معاوية فانه غلام من غلمان قريش لا شيء له وأما الآخر فانه صاحب شر لا خير فيه أنكحي أسامة قالت : فكرهته فقال لها ذلك ثلاث مرات فنكحته » وروينا من طريق مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس قد كرت حديثها وفيه : « أن رسول الله ﷺ قال لها : فإذا حللت فاذهيني قالت فلما حللت ذكرت له أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهم خطباني فقال لها رسول الله ﷺ : أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له أنكحي أسامة بن زيد قالت : فكرهته ثم قال أنكحي أسامة فنكحته فجعل الله فيه خيراً واغتبطت » *

قال أبو محمد : فهذا رسول الله ﷺ أشار عليها بالذي هو أجمل صحة لها من أبي جهم الكثير الضرب للنساء ، وأسامة أفضل من معاوية ، فإن قيل . وما يدريك أن هذا الخبر كان قبل خبر النهي عن أن يخطب أحد على خطبة أخيه قلنا : قد صح عن رسول الله ﷺ : « الدين النصيحة الدين النصيحة الدين النصيحة » وهذا حكم

باق الى يوم القيامة ، ومن أنصح النصائح أن يكون مريد يريد خطبة امرأة قد خطبها من هو أحسن صحة وأفضل دينا من الذي خطبها قبله فيخطبها هو وأما ان ترك خطبتها من اجل الخطاب قبله فقط فما نصح المسلمة ولقد غشها وهذا لا يجوز وقد علمنا ان معاوية قتي من بنى عبد مناف في غاية الجمال والحلم وأسامة مولى كلب أسود كالفار بالضرورة ندرى أنه لا فضل له عليه الا بالدين الذي هو نهاية الفضل عند الله تعالى ورسوله ﷺ في غاية النصيحة لجميع المسلمين بلا شك ، وأما من قال : ان ذلك اذار كنا وتقاربنا فدعوى فاسدة باطل لأنه لم يعضدها قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا نظر صحيح انما هو رأى ساقط فقط .

١٨٨١ مسألة ولا يحل التصريح بخطبة امرأة في عدتها وجائز ان يعرض لها بما تفهم منه انه يريد نكاحها . برهان ذلك قول الله عز وجل : (ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو كنتم في أنفسكم علم الله أنكم ستذكروهن ولكن لا تواعدوهن سرا الا أن تقولوا قولا معروفا ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله) الى قوله (فاحذروه) فاباح تعالى التعريض ومنع من المواعدة سرا .
قال أبو محمد : ومن التعريض قول رسول الله ﷺ الذي ذكرناه آنفا فاطمة بنت قيس : « اذا حلت فاذيني » وقد صح أيضا أنه عليه الصلاة والسلام قال : لا تفوتيني بنفسك . رويتا من طريق أبي داود ناقتية بن سعيد أن محمد بن جعفر حدثهم قال : نا محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن فاطمة بنت قيس أن رسول الله ﷺ ومن التعريض ما رويناه عن ابن عباس أن يقول اني أريد الزواج ولوددت أن الله تعالى يسر لي امرأة سالحة ونحو هذا .

١٨٨٢ مسألة ولا يحل نكاح من لم يولد بعد فمن فعل ذلك لم يلزمه لأنه لا يدري أيولد له ابنة أم ابن أم ميتة .

١٨٨٣ مسألة ولا يحل نكاح غائبة الا بتوكيل منها على ذلك ولا يحل انكاح غائب الا بتوكيل منه ورضا لقول الله عز وجل : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وقد تزوج رسول الله ﷺ أم حبيبة أم المؤمنين رضي الله عنها وهي بأرض الحبشة وهو بالمدينة برضاها معا .

١٨٨٤ مسألة ومن تزوج مملوكة لغيره باذن السيد أو بغير إذنه سواء ادعت أنها حرة أو لم تدع فكل ما ولدت منه فهم عبيد لسيدها لا يجبر على قبول فداء فيهم الا ان ما كان من ذلك بغير اذن سيدها فعليها خد الزنا وليس نكاحا والولد لاحقون .

بالرجل ان كان جاهلا ، وقال أبو حنيفة : من تزوج امرأة على أنها حرة فوجدت مملوكة وقد ولدت منه أولادا فأولاده منها أحرار وعليه قيمة الأحياء منهم يوم الحكم ويرجع بما غرم من ذلك على من غره ان كان غره غيرها أو عليها ان كانت هي غره وعليه صداقها لسيدها ولا يرجع به على من غره ولا عليها ولا شيء عليه فيمن مات منهم الآن يكون قتل فأخذ الأب دية فان كان الأب معسرا فلا شيء عليه ولا على أولاده ، وقال مالك : هم أحرار وعلى أبيهم قيمة الأحياء منهم يوم الحكم ولا شيء عليه فيمن مات منهم قبل ذلك فان مات الأب قبل الحكم فلا شيء على الأولاد وهم أحرار ، وقال مرة أخرى : عليهم قيمة أنفسهم وكذلك ان كان أبوهم عديما ، وقال الشافعي : هم أحرار وعلى أبيهم قيمتهم يوم ولدوا سواء من مات منهم ومن عاش *

قال أبو محمد : اعجبوا لما في هذه الأقوال من الفضائح لا يمكن البتة أن تكون الأولاد إلا أحرارا أو مملوكا ولا سبيل إلى قسم ثالث فلعمرى لأن كانوا أحرارا مذولوا فما يحل لسيدهم أخذ قيمة حر ولا يحل أن يغرم أبوهم في قيمتهم ثمنا أصلا روينا من طريق البخاري ناشر بن مرحوم نايجي بن سليم عن اسماعيل بن أمية عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة قد كر فيهم ورجل باع حرا فأكل ثمنه » وان كانوا مملوكا فما يحل لأحد إجبار انسان على بيع مملكته بغير نص من قرآن أو سنة عز رسول الله ﷺ ثم عجب آخر وهو الزامه قيمة الأحياء منهم دون من مات منهم ثم ازججعه بما غرم على من غره من قيمة الأولاد ولا يردونه بما غرم من الصداق فأثوا بغرية قالوا لأنه قد استعاض بضعها فقلنا وقد استعاض أولادا أحرارا فلا تردوه على من غره بذلك *

قال أبو محمد : وقد جاءت عن السلف في هذا آثار روينا من طريق حماد بن سلمة عن حميد قال : باع رجل جارية لايه فتسراها المشتري فولدت له أولادا فجاء أبوه فخاصمه إلى عمر بن الخطاب فردها وولدها إليه فقال المشتري : دع لي ولدي فقال : دع له ولده ، وروينا بلفظ يدل على ان عمر قضى بالخلاص على البائع كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم قال : انا حميد الطويل عن الحسن أن رجلا باع جارية لايه وأبوه غائب فلما قدم أنى أن يجيز بيع ابنته وقد ولدت من المشتري فاختصموا إلى عمر بن الخطاب فقضى للرجل بجاريته وأمر المشتري أن يأخذ بيعه بالخلاص فإزمه فقال أبو البائع : مره فليخل عن ابني فقال عمر : وأنت تفل عن ابنته *

قال أبو محمد : هذه شفاعاة من عمر رضى الله عنه لأنه قد قضى له بملكهم

أوقضى منه بالخلاص . وناحمد بن سعيد بن نبات نا عباس بن أصبغ نا محمد بن قاسم بن محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى ثنا عبد الأعلى - هو ابن عبد الأعلى النغلي - نا سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن خلاص بن عمرو قال : ان أمة أنت ملثنا فزعمت أنها حرة فتزوجها رجل منهم فولدت له أولادا ثم ان سيدها ظهر عليها فقضى لها عثمان بن عفان أنها واولادها لسيدها وان لزوجها ما أدرك من متاعه وجعل فيهم الملة أو السنة كل رأس برأسين قال قتادة : و كان الحسن يقول : في كل رأس رأس .

ومن طريق عبد الرزاق نا معمر بن منصور بن المعتمر عن الحكم بن عتيبة ان امرأة باعت هي وابن لها جارية لزوجها فولدت الجارية للذي ابتاعها ثم جاء زوجها فخاصم الى علي بن أبي طالب وقال : لم أبيع ولم أهب فقال له علي : قد باع ابنك وامرأتك فقال : ان كنت ترى لي حقا فاعطني قال علي : فخذ جارتك وابنها ثم سجن المرأة وابنها حتى تخلصا له فلما رأى ذلك الزوج سلم البيع فهو لاء عمر . وعثمان . وعلى أئمة الهدى قد قضوا بأولاد المستحقة رقيقا لسيدها مهم ولا يعرف لهم في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم الا رواية ساقطة عن علي روينها من طريق ابن أبي شيبة عن أبي بكر ابن عياش عن مطرف عن الشعبي عن علي في رجل اشترى جارية فولدت منه أولادا ثم اقام رجل البيعة انما له قال : ترد عليه ويقوم عليه ولدها فيغرم الذي باعه بما عثر وهان ، وابن عياش ضعيف وهم يشنعون خلاف مثل هذا اذا وافق أهواءهم وقد خالفهم ههنا ، وأما نحن فلا نحتاج ههنا ولا في غير هذا المكان جملة الا بقرآن أو سنة عن رسول الله ﷺ وانما نورد ما نورد من ذلك تبكي لنا لمن يحتج به اذا وافق هواه ولا يحتج به اذا خالفه ، وهذا هو التلاعب بالدين ، وقال عز وجل : (والذين هم لقروجهم حافظون الاعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فلذلك فقلوئك هم العادون) وقال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، وجاء حكم رسول الله ﷺ وكل من بعده بلا خلاف من أحد من اهل الاسلام بان ولد ما يملكه المرء من اناث الاماء وسائر الحيوان فانه ملك للمالك أمه فنيأل المخالفين عن هذه الغارة أو الميعة بغير اذن مالكتها هي زوجة للذي ولدت له أو ملك يمين له أم ليست له زوجة ولا ملك يمين ولا بدله من أحدهما ؟ فلا يختلفون انها ليست له زوجة ولا ملك يمين وانما هي ملك يمين مالكتها الذي لم يبعها ولا أخرجها عن ملكه ولا أذن لها في النكاح وانما مال من ملته فاذا لاشك في هذا فلا يجوز لاحد الحكم باخراج أمته أو ماله بكم بما ولدت عن يده بغير قرآن أو سنة ، وهذا غاية البيان وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : وقد جاء عن الصحابة رضى الله عنهم والتابعين أشياء نذكر منها ان شاء الله عز وجل ما يصلح لهذا المكان . وروينا عن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : قال لي عمر بن الخطاب : اعقل عني ثلاثا الامارة شورى وفي وفد العرب مكان كل عبد عبد وفي ابن الامة عبدان .

قال أبو محمد : هذا في الصحة عن عمر رضى الله عنه بمنزلة ما لو سمعناه منه ولا فرق وبالله لو ظفروا خصومنا بمثل هذا ما ترددوا ولا استخاروا الله تعالى لو وافق تقليد هم ان يقولوا : مثل هذا لا يقال بالرأى فلا شك في أنه توقيف كما قالوا في قول عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها في ابتياع زيد بن أرقم العبد وبيعه . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الله بن عون عن غاضرة الغنبري قال أتينا عمر بن الخطاب في نساء سعين في الجاهلية فأمر ان يقوم أولادهن على آباءهم ولا يسترقوا - يعنى اما زنين في الجاهلية - فولدن من الزناه ومن طريق ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال : قضى عمر بن الخطاب في فداء ولد الرجل من أمتهم قوم مكان كل جارية جارية ومكان كل غلام غلام ، قال ابن وهب : وأخبرني مالك انه بلغه ذلك عن عمر أو عن عثمان . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : قضى عمر بن الخطاب في فداء سبي العرب بستة فرائض وقضى عمر بن عبد العزيز في ذلك في كل رأس أربع مائة درهم . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن يحيى بن يحيى الغساني قال : كتب عمر بن عبد العزيز ان عمر بن الخطاب قضى في فداء سبي العرب في كل رأس أربع مائة درهم . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال سمعت سليمان بن موسى يذكر ان عمر بن الخطاب قضى في ولد الامة تخيير انها حرة فينكحها احدهم فقلده ان على آباءهم مثل كل ولد له من الرقيق في الشبر والذرع قال ابن جريج : فقلته فان كان أولاده حسانا قال لا يكلف مثلهم في الحسن انما يكلف في الذرع . ناهام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن محمد بن مسلم الطائفي عن ابراهيم بن ميسرة قال : نكح رجل أمة فولدت له فكتب في ذلك الى عمر ابن عبد العزيز فكتب ان يفادى أولاده قال ابن مفرج في غير كتاب ابن الاعراب بوصيفين أحمرين كل واحد باثنين فهؤلاء كلهم لا يرون الفداء الا اما بغلام مكان الذكر او بجارية مكان الأنثى واما بغلامين مكان غلام ذكر ، وروينا عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء في ولد الغارة يقارب أبوهم فيهم . ومن طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن كثير عن شعبة عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم في الغارة قال صداقها على الذي غره ، وقال حماد بن أبي سليمان مثل ذلك ، وقال الحكم فكك ولدها على الأب ولا

نعلم عن صاحب ولا تابع غير ما أوردنا مخالف الخيفيون : والمالكيون ، والشافعيون كل هؤلاء لا اختراع لهم فاسد وبإيجاب القيمة التي لم تأت من أحد فعله قبل أبي حنيفة ثم اتبعه مالك والشافعي . وقد جاء في ذلك اثران ذكرهما رويناهما من طريق عبد الرزاق عن سفيان ابن عيينة عن زكريا - هو ابن أبي زائدة - عن الشعبي قال : قضى رسول الله ﷺ في سبي العرب في الجاهلية ان فداء الرجل ثمان من الابل وان في الاثني عشر قال سفيان : فاخبرني بحالده عن الشعبي ان ذلك شكى الى عمر بن الخطاب فجعل فداء الرجل أربع مائة درهم . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن عكرمة مولى ابن عباس قال : قضى النبي ﷺ في فداء رقيق العرب من أنفسهم في الرجل اذا سبي في الجاهلية بثمان من الابل وفي ابن الامة بوضيفين ووضيفين لكل انسان منهم ذكر واثني وقضى في سبية الجاهلية بعشر من الابل وفي ولدها من العبد بوضيفين يفديه موالى أمه وهم عصبتها لهم ميراثها وميراثه مالم يمتق أبوه وقضى في سبي الاسلام بستة من الابل في الرجل والمرأة والصبي فذلك فداء العرب فان تعلقوا بما رويناه من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر ابن عياش قال : ابو حصين عن الشعبي لما استخلف عمر بن الخطاب قال : ليس على عربي ملك ولسنا بنازعين من يد أحد شيئا أسلم عليه ولا كنا نقومهم الملة قلنا : أنتم أول مخالف لهذا فتوجبون الملك للعلاج على أولاد العربي والقرشي اذا تزوج أمته باذنه ولا يمكنكم دعوى اجماع ههنا لأن سعيد بن المسيب . والأوزاعي . وسفيان الثوري . وأبا ثور . واسحق بن راهوية كلهم يقول عن عمر في العبد يتزوج أمته بـ رجل باذن سيدها ان أولاده منها أحرار لارق عليهم ولا على أيهم فداؤهم وهو قول الشافعي بالعراق .

قال أبو محمد : ان من تعلق في رد السنة الثابتة برواية شيخ من بني كنانة عن عمر البيع عن صفقة او خيار ورواية بحالده عن الشعبي لا يؤمن أحد بعدى جالسا ثم خالف رواية سفيان بن عيينة عن زكريا عن الشعبي التي ذكرنا ورواية ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن عمر ومرسل عكرمة لمنحوس الحظ من الصواب ونعوذ بالله من الضلال . ومن طرائف ما يأتون به احتجاجهم في هذه المسألة بأنه انما اعتق ولد الغارة والمستحقة لأن أباهم على ذلك دخل قلنا : ان هذا لعجب فكان ماذا وفي أي كتاب الله عز وجل وجدتم أم في أي سنة رسول الله ﷺ أن يخرج ملك فرج وما ولد عن ملك مالكم قهر من أجل أن الواطى له بغير حق على ذلك دخل فحبسك بهذا القول مجنة وبالله تعالى تأيد .

١٨٨٥ مَسْأَلَةٌ ولا يحل للمرأة التبرج ولا التزين للخروج اذا خرجت
لحاجة قال الله عز وجل : (ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى) وقد ذكرنا في كتاب
الصلاة أمر النبي ﷺ اذا خرج النساء الى الصلاة أن يخرجن تفلات (١) .

١٨٨٦ مَسْأَلَةٌ وفرض على الرجل أن يجامع امرأته التي هي زوجته
وأدنى ذلك مرة في كل طهر ان قدر على ذلك والافهو عاص لله تعالى . برهان ذلك قول
الله عز وجل : (فاذا تطهرن فاتوهن من حيث أمركم الله) وروينا من طريق أبي عبيد
نايزيد بن محمد بن اسحاق عن محمد بن اسحق عن يعقوب بن عبد الرحمن عن عبد الله بن
عامر بن ربيعة قال انا لنسیر مع عمر بن الخطاب بالر ف من جمدان اذ عرضت له امرأة من
خزاعة شابة فقالت : يا أمير المؤمنين اني امرأة أحب ما تحب النساء من الولد وغيره
ولي زوج شيخ والله ما برحنا حتى نظرنا اليه بهوى شيخ كبير فقال لعمر : يا أمير المؤمنين
اني لمحسن اليها وما لولها فقال له عمر أتقيم لها طهرها فقال : نعم ، فقال لها عمر : انطلقى مع
زوجك والله ان فيه لما يجزى أو قال يغنى المرأة المسلمة .

قال أبو محمد : ويجبر على ذلك من أبى بالأدب لأنه اتى منكرا من العمل .
ومن طريق البزار نا محمد بن بشار بن دار نا جعفر بن عون نا أبو العميس - هو عتبة
ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود - عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه أن سلمان الفارسي
قال : لابي الدرداء : « ان لجسدك عليك حقا وان لأهلك عليك حقا أعط كل ذي
حق حقه ضم وافطرو قم ونموات أهلك » فأخبر أبو الدرداء بذلك رسول الله ﷺ
فقال له رسول الله ﷺ مثل قول سلمان .

١٨٨٧ - مسألة - وفرض على الأمة والحرة ان لا يمنعا السيد والزوج الجماع
متى دعاهما مالم تكن المدعوة حائضا أو مريضة تتأذى بالجماع أو صائمة فرض
فان امتنعت لغير عذر فهي ملعونة . وروينا من طريق مسلم نا ابن أبي عمر نا مروان - هو ابن
معاوية الفزاري - عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة : قال قال رسول الله
ﷺ : « والذي نفسي بيده ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشها فتأبى عليه الا كان
الذي في السماء ساخطا عليها حتى يرضى عنها » نا حماد نا عباس نا اصبح نا محمد بن عبد
الملك بن أيمن نا بكر بن حماد نا مسدد نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - نا شعبة عن قتادة عن
زرارة بن أوفى عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « اذا باتت المرأة
مهاجرة الى زوجها أو فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى ترجع » ومن طريق أحمد

ابن شعيب أنا هناد بن السري عن ملازم بن عمرو ناعبد الله بن بدر عن قيس بن طلق عن أبيه طلق بن علي قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا دعى الرجل زوجته لحاجته فلتأته وإن كانت على التنور » .

١٨٨٨ مسألة : والعدل بين الزوجات فرض ، وأكثر ذلك في قسمة الليالي ولا يجوز أن يفضل في قسمة الليالي حرة على أمة متزوجة ولا مسلمة على ذمية فإن عصته حل له هجرانها حتى تطيعه وضربها بالم يؤول ولا يجرح ولا يكسر ولا يعفن فإن ضربها بغير ذنب أقيدت منه ولا يجوز له المبيت عند أمته ولا عند أم ولده ولا في دار غيره إلا بعذر . برهان ذلك قول الله تعالى : (فأنكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم) وقول الله عز وجل : (ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة) وقال تعالى : (وأللاقي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا) فلم يبح الله عز وجل هجرانها في المضجع إلا إذا خاف نشوزها وإنما أباح الضرب ولم يبح الجراح ولا كسر العظام ولا تعفين اللحم ، وقال تعالى : (والحرمت قصاص) فصح أنه إن اعتدى عليها بغير حق فالقصاص عليه . وروينا من طريق أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي ناعبد الرحمن - هو ابن مهدي - نا همام - هو ابن يحيى - عن قتادة عن النضر بن أنس بن مالك عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من كانت له امرأتان يميل لأحدهما على الأخرى جاء يوم القيامة أحد شقيه مائل ، فلم يخص عليه الصلاة والسلام حرة متزوجة من أمة متزوجة ولا مسلمة من ذمية وأمر عز وجل من تخاف أن لا يعدل أن يقتصر على واحدة من الزوجات أو أن يقتصر على ما ملكت يمينه ، فصح أنه ليس عليه أن يعدل بين أمائه ، وكل ما قلنا فهو قول أبي سليمان وأصحابنا ، وقال إبراهيم النخعي : لا فضل للزوجة المسلمة على الكتابية في القسمة وهو قول مالك . والليث : وأبي حنيفة . والشافعي ، وقال أبو حنيفة : من كانت له زوجة حرة وزوجة يملوك فلا حرة ليلتان وللملوك ليلة .

وروي ذلك عن علي . ومسروق . ومحمد بن علي بن الحسين : والشعبي ، والحسن وعطاء . وشعيب بن جبير . وسعيد بن المسيب . وعثمان بن النخعي . والشافعي . وقال مالك . والليث . وأبو سليمان : القسمة لهما سواء ، واحتج من رأى للحره يومين وللأمة يوماً بأنه روي عن ذلك حديث مرسل وأنه عن علي ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، وأنه قول جمهور السلف ، وقالوا : لما كانت عدة الأمة

وحدها نصف عدة الخرة وحدها وجب أن تكون قسمتها نصف قسمة الخرة *
قال أبو محمد : المرسل لاحجة لهم فيه، وعهدنا بهم يردون السنن الثابتة في المسح
 العمامة وما يحرم من الرضاعات بأنها زائدة على ما في القرآن وتركوا ههنا عموم أمر
 الله تعالى بالعدل بين النساء عموما بخبر ساقط مرسل يخالف لعموم القرآن ولا حجة
 في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد خالفوا طائفة من الصحابة منهم على فيما لا يعرف
 لهم فيه يخالف منهم في القضاء بولد الأمة المستحقة لسيد أمه أو فدائه برأس أو رأسين
 والزام البائع الخلاص وخالفوه وجمهور السلف في ذلك أيضا ، وأما قياس القسمة
 على العدة فباطل لأن القياس كله باطل ونعارضهم بقياس أدخل في الإيهام من قياسهم
 وهو أنه لما كانتا في النفقة سواء وجب أن يكونا في القسمة سواء ، وبالله تعالى التوفيق
 وهو حسبي ونعم الوكيل .

الإيلاء

١٨٨٩ مسألة ومن حلف بالله عز وجل أو باسم من أسمائه تعالى أن
 لا يظلم امرأته أو أن يسوءها أو أن لا يجمعها وإياها فراش أو بيت سواء قال ذلك في
 غضب أو في رضا لصلاح رضيعها أو لغير ذلك استثنى في يمينه أو لم يستثن فسواء
 وقت وقتا ساعة فأكثر إلى جميع عمره أو لم يوقت الحكم في ذلك واحد ، وهو أن
 الحاكم يلزمه أن يوقفه ويأمره بوطئها ويؤجل له في ذلك أربعة أشهر من حين يخلف
 سواء طلبت المرأة ذلك أو لم تطلب رضى ذلك أو لم ترض فان فاء في داخل الأربعة
 الأشهر فلا سيل عليه وإن أبى لم يعترض حتى تنقضى الأربعة الأشهر فاذا تمت أجبره
 الحاكم بالسوط على أن ينفى فيجامع أو يطلق حتى يفعل أحدهما كما أمره الله عز وجل
 أو يموت قتل الحق إلى مقت الله تعالى إلا أن يكون عاجزا عن الجماع لا يقدر عليه
 أصلا فلا يجوز تكليفه مالا يطيق لكن يكلف أن ينفى بلسانه ويحسن الصحبة
 والمبيت عندها أو يطلق ولا بد من أحدهما ، ولا يجوز أن يطلق عليه الحاكم فإن فعل
 لم يلزمه طلاق غيره ، وسواء استثنى في يمينه أو لم يستثن ، ومن آلى من اجنية ثم
 تزوجها لم يلزمه حكم الإيلاء لكن يجبر على وطئها كما قدمنا قبل ، ومن خلف في ذلك
 بطلاق أو عتق أو صدقة أو مشى أو غير ذلك فليس موليا ، وعليه الأدب لانه حلف
 بما لا يجوز الحلف به * برهان ذلك قول الله عز وجل : (للذين يؤلون من نسائهم
 تربص أربعة أشهر فان فاءوا فان الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق فان الله سميع

عليهم) فهذه الآية تقتضي كل ما قلنا لأن الآية هي اليمين وقد صح عن رسول الله ﷺ
 « من كان حالفًا فلا يحلف إلا بالله » ، فصح أن من حلف بغير الله تعالى فلم يحلف
 بما أمره الله عز وجل به فليس حالفًا قال رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس
 عليه امرنا فهو رد » ، ولم يخص الله تعالى بالحكم المذكور من وقت بمن لم يوقت ولا
 من استثنى ممن لم يستثن ولا من طلبته امرأته ممن لم يطلبه وهو حق الله عز وجل في
 عبده لأهلها ، وقال رسول الله ﷺ : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده » ، والآي
 من الفئته أو الطلاق بعد الأربعة الأشهر معن بالمنكر فواجب تغييره باليد مادام
 مظهرًا للمنكر ولا يجوز أن يعارض بشيء قبل انقضاء الأربعة الأشهر لأنه نص
 الآية ، وقد صح أن رسول الله ﷺ آلى من نساته شهراً فجهزهن كلهن شهراً ثم
 راجعهن فمن فعل كذلك فلا شيء عليه إذا جاء قبل انقضاء الأربعة الأشهر والعاجز عن
 الجماع إذا حلف مول من امرأته لأن الله تعالى لم يخص بذلك جماعاً من غيره فواجب
 أن يكلف من الفئته ما يطبق وهو مطبق على الفئته بلسانه ومراجعته مضجعهما وحسن
 صحبتها ، وقال تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى)
 وقال عز وجل : (وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم) فمنع عز وجل من كل شيء
 الا عزمته الطلاق ، فصح أن طلاق الحاكم عليه فضول وباطل وتعد لحدود الله عز
 وجل ، ومن الباطل أن يطلق عليه غيره أو أن يفيء عنه غيره وإنما أوجب الله عز وجل
 الحكم المذكور على من آلى من امرأته لا على من آلى من نساته وإذا
 لم يلزم الحكم حين كون ما يوجب له لم يلزمه بعد ذلك الا بنص وبالله تعالى التوفيق •
 فان طلقها ثم راجعها فقد سقط عنه حكم الأيلاء لانه قد فعل ما أمر الله عز وجل
 ومن فعل ما أمره الله تعالى فقد احسن قال الله تعالى : (ما على المحسنين من سبيل) وفي
 كثير مما ذكرنا خلافت قد رأى قوم ان الهجرة بلا يمين له حكم الأيلاء • رونا من
 طريق عبد الرزاق عن معمر عن جعفر بن برقان عن يزيد بن الأصم ان ابن عباس
 قال له : ما فعلت اهلك عهدني بها لسنة سيئة الخلق قال : أجل والله لقد خرجت وما
 اكلمها فقال له ابن عباس : عجل السيرادركها قبل أن تمضي اربعة أشهر فان مضت
 فهي تطلقته ، وصح عن ابن عباس مارويناه من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج نا
 أبو الزبير نا سمع سعيد بن جبيرة يحدث عن ابن عباس نا قال : الأيلاء هو ان يحلف
 ان لا يأتيها أبداً وصح عن عطاء أن الأيلاء انما هو ان يحلف بالله على الجماع اربعة
 أشهر فاكثر فان لم يحلف فليس إيلاءاً ، وعن قال مثل قولنا بعض السلف كما رونا

من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : اذا حلف بالله ليغظنها . أو ليسونها . أو ليحرمنها . أو لا يجمع رأسه ورأسها . فهو إيلاء . ومن طريق عبد الرزاق عن خصيف عن الشعبي قال : كل يمين حالت بين الرجل وبين امرأته فهي إيلاء ، وعن قال يقولنا في الايمان بعض السلف كما رويناه من طريق شعبة عن عبد الخالق عن حماد بن أبي سليمان في رجل قال لامرأته : أنت على كظهر أمي ان قربتك قال ليس بشيء ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء في رجل قال لامرأته : أنت طالق ان مستك أربعة اشهر قال عطاء : ليس ذلك بإيلاء ليس الطلاق يمين فيكون إيلاء ، وخالف في ذلك آخرون كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أبي الشعثاء قال : ان قال : أنت على حرام أو أنت كأمي أو أنت طالق ان قربتك فهو إيلاء ، وقال أبو حنيفة : ان حلف بطلاق أو عتاق أو حج أو عمرة أو صيام فهو إيلاء فان حلف بنذر صلاة أو بان يطوف أسبوعا أو بان يسبح مائة مرة فليس موليا ، وهذا كلام يغني سماعه عن تكلف الرد عليه . وعن قال مثل قولنا في المدة طائفة كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا محمد بن كثير عن سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن وبرة فيمن حلف ان لا يقرب امرأته عشرة أيام فلم يقربها حتى مضت ثلاثة أشهر فاتوا في ذلك ابن مسعود فجعله إيلاء . قال سفيان . وقال ابن أبي ليلى . وغيره : اذا آلى يوما أو ليلة فهو إيلاء . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء انه سئل عن حلف ان لا يقرب امرأته شهرا فكذلك عنها خمسة أشهر فقال عطاء : ذلك إيلاء سمي أجلا أو لم يسمه فاذا مضت أربعة اشهر كما قال عز وجل فهي واحدة يريد هي تطليقة . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فيمن حلف ان لا يقرب امرأته عشرة أيام فتركها أربعة أشهر فهو إيلاء . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا يونس بن عبيد عن الحسن البصري انه كان يقول : اذا قال الرجل لامرأته والله لا أقربها الليلة فتركها أربعة أشهر فان كان تركها ليمينه فهو إيلاء . ورويناه ايضا عن ابراهيم النخعي وبه يقول اسحق بن ابراهيم بن راهويه وصح خلاف هذا عن ابن عباس كما ذكرنا ، وعن طاوس اذا حلف دون أربعة اشهر فليس إيلاء . وهو قول سعيد بن جبير وأحد قولي عطاء وهو قول سفيان الثوري . وأبي حنيفة . وأصحابه ، وقال مالك . والشافعي . وأبو ثور . وأحمد بن حنبل . وأصحابهم : لا يكون موليا من حلف ان لا يقربها أربعة أشهر فأقل انما المولى من حلف على أكثر من أربعة أشهر .

قال أبو محمد : كلا القولين خلاف لنص الآية إنما ذكر الله تعالى الإيلاء من نسائهم دون توقيف ثم حكم بالتوقيف والتريص أربعة أشهر ثم حكم بعد انقضاء الأربعة الأشهر بالزام الفينة أو الطلاق ، وأما من قال : لا إيلاء إلا ما كان في غضب فروينا ذلك عن علي لما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنادود بن أبي هند عن سماك بن حرب عن أبي عطية الأسدي قال : قلت لعلي بن أبي طالب : تزوجت امرأة أخي وهي ترضع ابن أخي فقلت : هي طالق إن قربتها حتى تقطعه قال علي : إنما أردت الإصلاح لك ولابن أخيك فلا إيلاء عليك إنما الإيلاء ما كان في الغضب .

قال أبو محمد : ونايونس بن عبيد عن الحسن أنه كان يقول : مثل ذلك قال هشيم : ونا أبو وكيع عن أبي فزارة عن ابن عباس قال : إنما جعل الإيلاء في الغضب ، ومن لم يراع ذلك إبراهيم النخعي . وابن سيرين روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا القعقاع بن يزيد الضبي أنه قال لمحمد بن سيرين في قول من يقول : إنما الإيلاء في الغضب فقال : لا أدري ما يقولون قال الله تبارك وتعالى : (للذين يؤولون من نسائهم تريص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم) .

قال أبو محمد : صدق أبو بكر رحمه الله وهو قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم ، وأما الاختلاف في هل يقع طلاق بمضي الأربعة الأشهر أم لا يقع بذلك طلاق ؟ فالذين قالوا بمضي الأربعة الأشهر يقع الطلاق فكما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عبد الله بن المبارك عن معمر بن عطاء الخراساني عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن عثمان بن عفان . وزيد بن ثابت قالوا في الإيلاء : إذا مضت أربعة أشهر فهي تطلق وهي أملاك بنفسها . ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن عمرو أن علي بن أبي طالب قال : إذا آلى منها فمضت الأربعة الأشهر فقد بانث منه ولا يخطبها غيره . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو معاوية . هو الضرير . عن الأعمش . عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عمر . وابن عباس قالوا جميعا : إذا آلى فلم يفي . حتى تمضي الأربعة الأشهر فهي تطلق بائنة قال اسماعيل : ونا سليمان ابن حرب نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتي قلت لسعيد بن جبير : أكان ابن عباس يقول في الإيلاء إذا مضت أربعة أشهر فهي تطلق بائنة وتزوج ولا عدة عليها ؟ قال : نعم . ومن طريق وكيع عن المسعودي عن علي بن بزيم عن أبي عبيدة بن عبد الله

ابن مسعود عن مسروق عن عبدالله بن مسعود قال : اذا آلى منها فضت أربعة أشهر
فهي تطلقه بائة ويخطبها في عدتها ولا يخطبها غيره *
قال أبو محمد : هذا خلاف قول ابن عباس لأن ابن عباس رأى انقضاء العدة
مع انقضاء الأشهر ، ورأى ابن مسعود أنها تبتدىء العدة بعد انقضاء الأربعة
الأشهر ويقول ابن عباس يقول جابر بن زيد * وروينا من طريق سعيد بن منصور نا
سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال : اذا آلى الرجل فعضت
أربعة أشهر فليس عليها عدة ، ويقول ابن مسعود يقول مسروق كما روينا من طريق
سعيد بن منصور نا هشيم نا المغيرة عن الشعبي عن مسروق أن رجلا استفتاه في إيلائه
من امرأته فقال له مسروق : اذا مضت الأربعة الأشهر بانت منك بطلاقه وتعد بثلاث
حيض فتخطبها ان شئت وشاءت ولا يخطبها غيرك * وروينا أيضا عن شريح وبه يقول
عطاء ، ومن صح عنه أنها تطلقه بائة الحسن البصري . وابراهيم النخعي . وقبيصة بن ذئيب .
وعكرمة مولى ابن عباس . وعلقمة . والشعبي وبه يقول أبو حنيفة . واصحابه . وابن جريج .
وسفيان الثوري . وابن أبي ليلى . والأوزاعي ، ويرى أبو حنيفة ان تعد بعد انقضاء الأربعة
الأشهر ، وقالت طائفة منهم بمضي الأربعة الأشهر تقع عليها تطلقه رجعية كما روينا
من طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزهري قال : قال أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث
ابن هشام في الإيلاء : اذا مضت أربعة أشهر فهي تطلقه وهو أحق بها وبه يقول الزهري
ومكحول ، وروى عن سعيد بن المسيب ولم يصح عنه ، وأما من قال : يوقف بعد
الأربعة الأشهر فكما روينا من طريق سعيد بن منصور نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي
انا يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة
أم المؤمنين أنها كانت لا ترى الإيلاء شيئا حتى يوقف * ومن طريق اسماعيل بن
اسحق نا نصر بن علي الجهضمي نا سهل بن يوسف . ومحمد بن جعفر غندر كلاهما عن شعبة
عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير قال : ان عمر بن الخطاب قال في الإيلاء : اذا
مضت أربعة أشهر فهي امرأته * ومن طريق عبدالرزاق عن سفيان بن عيينة عن مسعر
ابن كدام عن حبيب بن أبي ثابت عن طاوس عن عثمان بن عفان قال : يوقف المولى
فاما ان يفي . واما أن يطلق * ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا عبدالله بن مسleme - هو
القنبي - نا سليمان بن بلال عن عمر بن حسين نا عثمان بن عفان كان لا يرى الإيلاء
شيئا وان مضى أربعة أشهر حتى يوقف ، وصح عن علي كما روينا من طريق سعيد
ابن منصور نا هشيم نا الشيباني - هو أبو اسحق - عن بكير بن الاخنس عن مجاهد

عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : شهدت علي بن أبي طالب أوقف رجلا عند الأربعة الأشهر بالرحبة أما أن يفيء وأما أن يطلق . ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا علي ابن عبد الله بن المديني تاجر بن عبد الحميد عن عطاء بن السائب عن أبي البحتري عن علي ابن أبي طالب قال : إذا آلى الرجل من امرأته وقف عند تمام الأربعة الأشهر ، وقيل له : أما تفيء . وأما تعزم الطلاق ويحبر على ذلك . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : يوقف المولى عند انقضاء الأربعة الأشهر فاما أن يفيء . وأما أن يطلق . ومن طريق حماد بن سلمة أنا قتادة عن سعيد بن المسيب والقاسم ابن محمد بن أبي بكر . وطاوس . ومجاهد كلهم أن أبا الدرداء قال : يوقف في الإيلاء عند انقضاء الأربعة الأشهر فاما أن يطلق وأما أن يفيء . ومن طريق سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سليمان بن يسار قال : أدركت بضعة عشر رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم يقول في الإيلاء : يوقف وهو قول سعيد بن المسيب و طاوس : ومجاهد . والقاسم بن محمد بن أبي بكر كلهم صح عنه أن المولى يوقف فاما أن يفيء وأما أن يطلق ، وصح ذلك عن عمر بن عبد العزيز . وعروة بن الزبير . وأبي مجلز : ومحمد بن كعب كلهم يقول يوقف . ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا سليمان ابن حرب نا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سليمان بن يسار قال : أدركت الناس يقفون صاحب الإيلاء إذا مضت أربعة أشهر فاما أن يفيء وأما أن يطلق وهو قول سليمان بن يسار وهو قول مالك . والشافعي . وأبي ثور . وأبي عبيد . وأحمد . واسحق . وأبي سليمان . وأصحابهم إلا أن مالكا . والشافعي في أحد قوليهم يقولان : يطلق الحاكم عليه أن أبي ثم اختلفا فقال الشافعي : له أن يراجعها مادامت في عدتها فإن وطئها فذلك سقوط الإيلاء وإن لم يطأها عاد عليه التوقيف أربعة أشهر من ذي قبل ، فإن فاء والاطلاق عليه الحاكم ثم له أن يراجعها فإن وطئها سقط الإيلاء والاعاد عليه التوقيف أربعة أشهر ثم يطلق عليه الحاكم وتحرم عليه إلا بعد زوج . قال علي : وهذا قول فاسد لانه يصير التوقيف في الإيلاء بلا شك عاما كاملا وهذا خلاف القرآن وإذا بطل التوقيف بطل الإيلاء الذي أوجبه بلا شك وقال مالك : له أن يراجعها فإن وطئها سقط عنه الإيلاء وإن لم يطأها بانت عنه عند تمام عدتها من طلاق الحاكم .

قال أبو محمد : وهذا كلام لا ندرى كيف قاله فإنه ليس في الباطل أكثر من اجازة كون امرأة في عصمة زوج صحيح الزوجية وهي في عدة من طلاق غيره عليه وما

نعلم في أي دين الله تعالى ومجده هذا . واعلموا أن قول مالك لم يقله أحد قبله ولا قاله أحد غيره إلا من ابتلى بتقليده . ثم أن قوله الذي اتبعه عليه الشافعي من أن يطلق عليه غيره لم يحفظ قط عن أحد قبل مالك وهو قول يخالف للقرآن وللسنن كلها وللقياس والمعقول ، أما القرآن فإن الله عز وجل يقول : (وان عزموا الطلاق) فجعل عزيمة الطلاق إلى الزوج المولى لا إلى غيره ، وقال عز وجل : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) فمن الباطل أن يطلق أحد على غيره لاحكام ولا غير احكام ، وأما السنن فانها إنما نجاءت في مواضع معروفة بفسخ النكاح وأما بطلاق أحد عن غيره فلا أصلا ، وكل من روى عنه في هذا كلمة فأنما قال بقولنا إما أن يفى . وأما أن يطلق قالوا يجب أن يجبر على أيهما شاء ولا بد ، وأما القياس فلا أدري من أين اجازوا أن يطلق الحاكم على المولى ولم يجيزوا أن يفى عنه ولا فرق بين الأمرين ، فان قالوا : لا يحل للحاكم أن يستحل فرج امرأة سواه فيكون زنا قلنا له : ولا يحل له أن يبيع فرج امرأة سواه لغير زوجها بأن يطلقها عليه فيكون إباحة للزنا ولا فرق ، فان قالوا : أي فرق بين أن يفسخ نكاحه وبين أن يطلقها عليه قلنا : ولا فرق وما أجزنا قط أن يفسخ الحاكم نكاح امرأة في العالم عن زوجها ومعاذ الله من ذلك إنما قلنا : كل نكاح أوجب الله تعالى في القرآن أو على لسان رسوله ﷺ فسخه فهو مفسوخ سواء أحب الحاكم ذلك أو كرهه ولا مدخل للحاكم في ذلك ولا رأى له فيه إنما الحاكم منفذ بقوة سلطانه كل ما أمر الله تعالى به ورسوله ﷺ وما نفع من العمل بما أمر الله تعالى به ولا رسوله ﷺ فقط وكل ما حكم به الحاكم بما عدا ما ذكرناه فهو باطل مردود مفسوخ أبدا .

١٨٩٠ مسألة والعبد . والحر في الإيلاء كل واحد منهما من زوجته الحرة أو الأمة المسلمة أو الذمية الكبيرة أو الصغيرة سواء في كل ما ذكرنا لأن الله عز وجل عم ولم يخص (وما كان ربك نسيا) وروينا عن عمر بن الخطاب ولم يصح عنه لأنه من طريق عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل أبي طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال قال عمر بن الخطاب : إيلاء العبد شهران . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج بلغني عن عمر إيلاء العبد شهران ، وروينا عنه أيضا إيلاء الأمة شهران ولا يصح أيضا لأنه من طريق سعيد ابن منصور عن حبان بن علي عن ابن أبي ليلى عن عبد الكريم عن ابن سيرين أن عمر ، قال : طلاق الأمة تطليقتان وإيلاؤها شهران ، وصح عن عطاء أن لا إيلاء للعبد دون سيده وهو شهران وبه يقول الأوزاعي . والليث . ومالك . واسحاق ، فان موها

بعمر قلنا : وقد جاء عن عمر الایلاء من الأمة شهران وجاء عنه لا ينكح العبد الا اثنين يخالفتموه وهذا تلاعب ، وقالت طائفة : الحكم في ذلك للنساء فان كانت حرة فايلاء زوجها الحر والعبد عنها أربعة اشهر وان كانت أمة فايلاء زوجها الحر والعبد عنها شهران وهو قول ابراهيم النخعي : وقادة وسفيان الثوري ، وأبي حنيفة . وأصحابه ، وقالت طائفة : ايلاء الحر والعبد من الزوجة الحرة والأمة سواء وهو أربعة اشهر وهو قول الشافعي . وأحمد بن حنبل . وأبي ثور . وأبي سليمان . وأصحابهم .

قال أبو محمد : لا حجة لاحد من القرآن .

١٨٩١ مسألة : ومن آلى من أربع نسوة له يمين واحدة وقف لمن كلهن من حين يحلف فان فاء الى واحدة سقط حكمها وبقي حكم البواقي فلا يزال يوقف لمن لم يفى اليها حتى يفى أو يطلق وليس عليه في كل ذلك الا كفارة واحدة لانها يمين واحدة على أشياء متغايرة ولكل واحدة حكمها وهو مول من كل واحدة منهن (ولا تزر وازرة وزر أخرى) .

١٨٩٢ مسألة : ومن آلى من أمته فلا توقيف عليه لان الله عز وجل قال : (وان عزموا الطلاق فصح ان حكم الایلاء انما هو فيمن تلزمه فيها الفیئة أو الطلاق وليس في المملوكة طلاق أصلا فصح انه في المتزوجات فقط وبالله تعالى التوفيق .

١٨٩٣ مسألة : وأما قولنا فيمن آلى من أجنبية ثم تزوجها انه ليس عليه حكم الایلاء لان الله عز وجل انما قال : (للذين يؤلون من نسائهم) فن آلى من أجنبية فلم يول من أحد من نسائه فلا إيلاء عليه ، فان قيل : قد صارت من نسائه قلنا : من المحال ان يسقط الحكم حين ايجابه ويجب حين لم يجب ولم يوجب ذلك نص وارد ولا جاءت به سنة ولان التبرص لا يكون الا حيث يؤخذ بالفيئة ، ولا يجوز ذلك في أجنبية وبالله تعالى التوفيق . تم كتاب الایلاء بحمد الله تعالى وحسن عونه وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم .

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب الظهار

١٨٩٤ مسألة : ومن قال من حر أو عبدا مرأته أو لأمته التي يحل له وطؤها : أنت على كظهر أمتي ، أو قال لها : أنت مني بظهر أمتي أو كظهر أمتي أو مثل ظهر أمتي فلا شيء عليه ولا يحرم بذلك وطؤها عليه حتى يكرر القول بذلك مرة أخرى فاذا قالها مرة ثانية وجبت عليه كفارة الظهار وهي عتق رقبة ، ويجزى في ذلك المؤمن والكافر

والذ كرو الآتى والمعيب والسالم فمن لم يقدر على رقة فعليه صيام شهرين متتابعين ولا يحل له ان يطأها ولا ان يمسه بشيء من بدنه فضلا عن الوطء الا حتى يكفر بالعتق أو بالصيام فان أقدم أو نسي فوطئ قبل أن يكفر بالعتق أو بالصيام أمسك عن الوطء حتى يكفر ولا بد ، فان عجز عن الصيام فعليه ان يطعم ستين مسكينا متغايرين شبعهم ، ولا يحرم عليه وطؤها قبل الاطعام ولا يجب شيء مما ذكرنا الا بد كظهر الأم ولا يجب بد كرجل الأم ولا بد كعضو غير الظهر ولا بد كظهر أو غيره من غير الأم لا من ابنة ولا من أب ولا من أخت ولا من اجنبية والجدة ام . برهان ذلك قول الله عز وجل : (الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم ان أمهاتهم) الآية الى قوله تعالى : (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا : فتحرير رقة من قبل ان يتامسا ذلكم توغظون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتامسا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا) فهذه الآية تنظم كل ما قلناه لان الله عز وجل لم يذكر الا الظهر من الأم ولم يوجب تعالى الكفارة في ذلك الا بالعود لما قال وأوجب عتق الرقة ولم يخص كافرة من مؤمنة ولا معيبة من صحيحة ولا ذكر من أثنى ولا كبيرا من صغير (وما كان ربك نسيا) ، وشرط الله عز وجل في العتق والصيام قبل التماس ولم يشترط ذلك في الكفارة بالاطعام (لا يضل ربى ولا ينسى) تبياننا لكل شيء ، ولا يحزى التكرار على اقل من ستين مسكينا لانهم ليسوا ستين مسكينا ولا خلاف في الاشباع ولم يشترط تعالى طعاما دون طعام ولم يخص تعالى حراما من حلال ولا زوجة من أمة ، وفيما ذكرنا خلاف ذهب قوم الى ان الظهار من الأمة لا أب فيه كفارة روى ذلك عن الشعبي في قوله وعكرمة ولم يصح عنهما وصح عن مجاهد في أحد قوله . وابن أبى مليكة ، وهو قول أبى حنيفة . والشافعي : وأحمد . وإسحق . وأصحابهم الا ان أحمد قال في الظهار من ملك اليمين ككفارة يمين ، وقالت طائفة : ان كان يطأ الأمة فعليه كفارة الظهار وان كان لا يطؤها فلا كفارة . ظاهر عليه صح هذا القول عن سعيد بن المسيب . والحسن البصري في أحد قوليهما ، وقالت طائفة : الظهار من الأمة كالظهار من الحر صح ذلك عن سعيد بن المسيب . والحسن : وسليمان بن يسار . ومرة الحمداني . وابراهيم النخعي . وسعيد بن جبير . والشعبي . وعكرمة . وطاووس . والزهرى . وقتادة . وعمرو بن دينار . ومنصور بن المعتمر ، وهو قول مالك . والليث . والحسن بن حى . وسفيان الثوري . وأبى سليمان : وجميع أصحابهم .

قال أبو محمد : احتج القائلون بأنه ليس ظهارا بأن قالوا : قسناه على الايلاء ،

قال علي : القياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل والتحكم لانه ليس بقياس ذكر النساء في الظهار على ذكر النساء في الايلاء بأولى من قياس ذكر النساء في الظهار على ذكر النساء فيما حرم الله عز وجل علينا اذ يقول : (وأما نساءكم) فدخل في ذلك باجماع منا ومنهم الاماء مع الحرائر ، والعجب انهم يقولون : ان أضعف النصوص أولى من القياس ، وهذا مكان تركوا فيه عموم القرآن لقياس فاسد وليس في الظهار علة تجمعها بالايلاء فيجوز القياس عليها عند أصحاب القياس ، وأتوا بأهذار بعد هذا لا معنى لذكرها لأنها سخافات وحماقات ، وقالت طائفة : الظهار يجب بقول مرة واختلفوا في معنى العود لما قالوا ، فقالت طائفة مرة العود لما قالوا هو الوطء نفسه فلا تجب عليه كفارة الظهار حتى يطأها فاذا وطئها لزمت الكفارة والامساك عن وطئها حيثئذ ، صح ذلك عن طاوس . وقتادة . والحسن . والزهري . وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في قول الله عز وجل : (ثم يعودون لما قالوا) قال : جعلها عليه كظهر أمه ثم يعود فيطؤها فتحري رقبته . ومن طريق ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال في قوله عز وجل : (ثم يعودون لما قالوا) قال : يعود لمسها .

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طارس عن أبيه في قوله عز وجل : (ثم يعودون لما قالوا) قال : جعلها عليه كظهر أمه ثم يعود فيطؤها فتحري رقبته ، وقالت طائفة : اذا تكلم بالظهار فقد لزمه كفارة كما روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح عن طاوس قال : اذا تكلم بالظهار فقد لزمه وهو قول سفيان الثوري . وعثمان البتي قال البتي : ان ماتت لم يصل الى ميراثها حتى يكفروا ووطئها كفر ، وقالت طائفة : العود ههنا ارادة الوطء فمن ظاهر من امرأته لم يلزمه كفارة الوطء حتى يريد ووطئها فاذا أراد ووطئها عادت عليه الكفارة فان بدا له عن ووطئها سقطت عنه الكفارة فان أراد ووطئها عادت عليه الكفارة فان بدا له سقطت عنه ، وهكذا أبدا ، وهو قول مالك في أشهر قولي وروى عن عبد العزيز الماجشون وما نعلم هذا عن أحد قبلهما وهو أسقط الأقوال لتعريبه عن الأدلة ولأنه إيجاب وأبطال للدعوى بلا معنى ، وقالت طائفة : معنى العود أن الظهار يوجب تحريما لا ترفعه الا الكفارة الا أنه ان لم يطأها مدة طويلة حتى ماتت فلا كفارة عليه سواء أراد في خلال ذلك ووطئها أو لم يرد فان طلقها ثلاثا فلا كفارة عليه فان تزوجها بعد زوج عاد عليه حكم الظهار ولا يطؤها حتى يكفر وهذا قول أبي حنيفة قال : والظهار قول كانوا يقولونه في الجاهلية فنهوا عنه فكل من قاله فقد عاد لما قال .

قال أبو محمد : وهذا قريب في الفساد من قول مالك لأنه تحكم بالباطل ولعب وكذب ظاهر لأن الذين يقولونه في الإسلام لم يقولوه قط في الجاهلية وإنما قال عز وجل : (ثم يعودون لما قالوا) ولم يقل لما قال غيرهم ، وذكر هذين القولين يغنى عن تكلف الرد عليهما لظهور فسادهما وانهما شرع لم يأذن به الله تعالى وانهما لا يحفظان عن أحد قبل أبي حنيفة . ومالك ، وقالت طائفة : العود هو أن يظهر منها ثم يمسكها مدة بقدر أن يقول فيها : أنت طالق فلا يطلقها في تلك المدة فإذا فعل ذلك فقد عاد لما قال ولزمته الكفارة ماتت أو عاشت أطلقها بعد ذلك أو لم يطلقها فإن أطلقها أثر ظهاره منها فلا كفارة ظهار عليه وهذا قول الشافعي . وبعض أصحابنا ، وروى أشهب عن مالك أنه قال : إذا ظاهر من امرأته ثم أمسكها وعزم على وطئها فقد لزمته الكفارة ولا تسقط عنه بعد ماتت أو عاشت ، وقالت طائفة : كقولنا روى عن بكير بن الأشج . ويحيى بن زياد الفراء ، وقد روى نحوه عن عطاء .

قال أبو محمد : جميع الأقوال التي قدمنا انما هي دعاوى لا توافق في اللغة التي بها خاطبنا الله عز وجل وبها نزل القرآن ما يقع عليه لفظة العود (١) لما قال وما كان هكذا فهو باطل يقين نغنى من فسر العود بالوطء أو بارادة الوطء أو بالامساك اذ ليس شيء من هذا عود لما قال ، وكذلك من قال : انه يوجب تحريرا لا يرفعه الا الكفارة لأن الله تعالى لم يوجب الكفارة بالظهار وحده لكن به وبالعود لما قال هذا نص القرآن * **قال أبو محمد :** ولم يقل الا قولنا وهو أن يعود لما قال ثانية ولا يكون العود للقول الا بتكريره لا يعقل في اللغة غير هذا ، وهذا جات السنة كما روي عن طريق سليمان ابن حرب . ومحمد بن الفضل عارم كلاهما عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن جميلة بنت ثعلبة امرأة أوس بن الصامت وكان به لم فكان اذا اشتد لمه ظاهر منها فأنزل الله عز وجل فيه كفارة الظهار .

قال أبو محمد : هذا يقتضى التكرار ولا بد ولا يصح في الظهار الا هذا الخبر وحده الا خبرا نذكره بعد هذا ان شاء الله عز وجل وكل ما عدا ذلك فساقط اما مرسل واما من رواية من لا خيري فيه كما بينا في كتاب الايصال والحمد لله رب العالمين * واختلفوا فيما يجزى في ذلك من الرقاب ، فقالت طائفة : لا يجزى في ذلك عتق الكتاني وهو قول مالك ، وقال أصحابنا . وأبو حنيفة : يجزى وانما قال المالك كون ذلك قياسا على رقة كفارة قتل الخطأ .

قال أبو محمد : وهذا خطأ لأن القياس باطل ولو كان حقا لكان هذا [منه] (١) باطلا لأنهم جمعوا بين الكفارتين في أن لا يحزى فيهما كافر ولم يجمعوا بينهما ولا قاسوا أحدهما على الأخرى في تعويض الاطعام من الصيام لمن عجز عن الصيام وهذا تحكم لا يسوغ لأحد ، فان قالوا : لم يذكر تعويض الصيام في كفارة القتل إنما ذكر في الظهار فقلنا : ولا ذكرت التؤمة الا في كفارة القتل ولم تذكر في الظهار فاما قيسوا كل واحدة على الأخرى واما أن لا تقيسوا [كل] (٢) واحدة منهما على الأخرى ، واما قياسكم أحدهما على الأخرى في بعض ما فيها دون سائر ما فيها فتحكم فاسد ومناقضة ظاهرة ، وقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي في الرقة المعية اقوالا في غاية الفساد ، ولا ندري ما ذنب المعيب عندهم فلم يجزوا عتقه في واجب ، فان قالوا : السالم أكثر ثمننا قلنا : والبيضاء الجميلة أكثر ثمننا من السوداء الذميمة فلا تجزوا في ذلك السوداء الذميمة ، وجملة الأمر فانما هي آراء فاسدة ونعوذ بالله من التحكم في الدين بمثلها .

وقد رويناه عن الشعبي . والشعبي أن عتق الاعمي يحزى في ذلك ، وعن ابن جريج أن الأشل يحزى ، وقالت طائفة : إن ظاهر بذات محرم فهو ظهار وإن ظاهر بغير ذات محرم فليس ظهرا ، وروينا ذلك من طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن الحسن البصري قال : من ظاهر من ذات محرم فهو ظهار . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء من ظاهر بذات محرم أو بأخت من الرضاة فكل ذلك كآمه لا تحل له حتى يكفر فان ظاهر بينت خاله فليس ظهرا ، ورويناه عن الشعبي وهو قول أبي حنيفة . وأحد قولي الشافعي ، وللشافعي قول آخر هو أشهر أقواله وهو أن كل من ظاهر بامرأة حل له نكاحها يوما من الدهر فليس ظهرا ومن ظاهر بامرأة لم يحل له نكاحها قط فهو ظهار ، وقال مالك : من ظاهر بذات محرم أو بأجنبية أو بابة فهو كاه ظهار ، وروينا عن الشعبي لا ظهار إلا بأم أو جدة وهو قول رواه أيضا أبو ثور عن الشافعي وبه يقول أبو سليمان . وأصحابنا .

قال أبو محمد : يقال لمن قال : لا ظهار إلا لمن ذات محرم من ابن خصمته ذوات المحارم ؟ فان قالوا : لأنهن محرمات كالأم قلنا : والآب أيضا محرم كالأم وجميع الرجال كذلك ، فان قالوا : ليسوا من النساء والام من النساء قلنا : ولا ذوات المحارم أمهات والام هي التي ولدته فما الفرق بين قياس وقياس ، ويقال لمن قال بالظهار من كل اجنية ومن الآب أيضا : من ابن قسم الظهار بالآب على الظهار بالأم ولم تقيسوا

ظهار المرأة من الرجل على ظهار الرجل من المرأة؟ وقد قال بهذا جماعة كلهم اجل من مالك . وأبي حنيفة كما رويناه من طريق أحمد بن حنبل ناهشيم انا مغيرة - هو ابن مقسيم - عن ابراهيم النخعي ان عائشة بنت طلحة بن عبيد الله قالت : ان تزوجت مصعب بن الزبير فهو على كظهر امي فسألت أهل المدينة فرأوا ان عليها الكفارة قال الاثرم : قلت لاحد بن جنبل : انكفر ؟ قال : نعم تكفر ، فهذا كما يرى أهل المدينة في زمن مصعب هذا قديم * ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة عن ابراهيم النخعي ان عائشة بنت طلحة ظاهرت من المصعب بن الزبير ان تزوجته فتزوجته فسألت الفقهاء وهم متوافرون ؟ فأمرت بكفارة * ورويناه أيضا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني . واشعث بن عبد الملك الخمراني قال أبو اسحق عن الشعبي . وقال الخمراني عن محمد بن سيرين كلاهما بمثل حديث ابراهيم * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن شبرمة قال قالت بنت طلحة : مصعب بن الزبير ان تكحته فهو على كظهر أبيها ثم تكحته فسألت عن ذلك أصحاب ابن مسعود ؟ فقالوا : تكفر * وبه الى معمر عن الزهري في امرأة قالت لزوجها : هو عليها كما يها فقال الزهري : قالت منكرا من القول وزورا فترى أن تكفر بعق رقبة أو بصوم شهرين متتابعين أو تطعم ستين مسكينا ولا يحول بينها وبين زوجها ان يطأها * وروينا من طريق سفيان الثوري عن عمرو بن عامر النهدي عن الحسن البصري انه كان يرى تظاهر المرأة من الرجل ظهارة ، وهو قول الأوزاعي : والحسن بن حي . والحسن بن زياد اللؤلؤي * فان قالوا : كان الظهار طلاقا جاهلية والطلاق الى الرجال قلنا : ومن اين صح عندكم ان الظهار مكان طلاق الجاهلية ؟ فكيف وأنتم تميزون ان يكون الطلاق يند المرأة اذا جعله الرجل يدها فقولوا كذلك في الظهار وهذا كله يبين فساد القياس وتناقضه * وقالت طائفة منهم سفيان الثوري . والشافعي : ان ظاهر برأس أمه أو يدها فهو ظهار ، وقال أبو حنيفة : ان ظاهر بشيء لا يحل له ان ينظر اليه من أمه فهو ظهار وان ظاهر بشيء يحل له ان ينظر اليه من أمه فليس ظهارة .

قال أبو محمد : وكل هذه مقاييس فاسدة ليس بعضها أولى من بعض ، وكذلك قياس قول مالك ذكره ابن القاسم أن ما ظاهر به من أعضاء أمه فهو ظهار والحق من ذلك ما ذكرنا من أن لا تعدى النص الذي حبه الله تعالى قال الله تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وقال أبو حنيفة : ان كرر الاطعام على مسكين واحد ستين يوما أجزاء * .

قال أبو محمد : هذا خلاف إيجاب الله تعالى ستين مسكيناً ، وأما من شرع في الصوم فوطئ . ليلا قبل أن يتمن (١) أو وطئ قبل أن يكفر بعق أو بصوم فروى عن أبي يوسف أنه لا يكفر لأنه لا يستطيع على الكفارة ، وقال آخرون : ليس عليه إلا كفارة واحدة كما روينا عن وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيب في المظاهر بجامع قبل أن يكفر قال : يمسك حتى يكفر * ومن طريق وكيع أيضا عن الصلت بن دينار قال : سألت عشرة من الفقهاء عن المظاهر بجامع قبل أن يكفر فقالوا : كفارة واحدة قال وكيع : وهم الحسن . وابن سيرين . ومورق العجلي . وبكر بن عبد الله المزني . وقاتة . وعطاء . وطاوس . وبجاهد . وعكرمة قال وكيع : والعاشر أراه نافعا وهو قول إبراهيم النخعي . والشعبي ، وقالت طائفة : عليه كفارتان كما روينا من طريق ابن أبي شيبة ناعبد الأعلى . ويزيد بن هرون قال عبد الأعلى : عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن رجاء بن حيوة (٢) عن قيس بن ذؤيب عن عمرو بن العاصي ، وقال يزيد بن هرون عن التيمي بلغني عن ابن عمر ثم اتفق عمرو بن العاصي . وابن عمر في المظاهر يطؤها قبل أن يكفر فالجميعا عليه كفارتان *

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن قيس بن ذؤيب في المظاهر يطؤها قبل أن يكفر قال عليه كفارتان قال معمر : وهو قول قتادة أيضا وهو قول سعيد ابن جبير . والحكم بن عتيبة . وعبيد الله بن الحسن القاضي ، وقالت طائفة : عليه ثلاث كفارات كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أرنا يونس بن عبيد . وعبيدة قال يونس : عن الحسن وقال عبيدة : عن إبراهيم قالا جميعا في الذي يظاهر ثم يطؤها قبل أن يكفر : عليه ثلاث كفارات *

قال أبو محمد : كان القول قول أبي يوسف لولا الخبر الذي روينا من طريق أحمد ابن شعيب أنا الحسن بن حريث أرنا الفضل بن موسى عن معمر عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس وأن رجلا أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله اني ظاهرت من امرأتى فوقع عليها قبل أن أكفر : فقال له رسول الله ﷺ : لا تقربها حتى تفعل ما أمر الله عز وجل *

قال أبو محمد : فوجب الوقوف عند أمره ﷺ قال علي : وهذا خبر صحيح من رواية الثقات لا يضره ارسال من أرسله *

قال أبو محمد : وأما من شرع في الصوم فوطئ . قبل التي ظاهر عليها ليلا قبل أن

(١) أي أيام الصوم ، وفي النسخة رقم ١٤ نيل أن بينهما (٢) في النسخة رقم ١٤ جابر بن حيوة وهو غلط

يتم الشهرين فان مالكا قال: يتبدى الشهرين من ذى قبل ، وقال أبو حنيفة . والشافعى
يتمها باتيا على ما صام منها ، وهذا هو صحيح إذا ما كان الواجب أن يكون الشهران
يتمان قبل الوطء فاذلا سبيل الى ذلك بعد فلا يكون ما بقى منها بعد الوطء وما
مضى منها قبل الوطء خير من أن يقصد الى أن يكونا بكاملها بعد الوطء ، وأما ظاهر
العبد ففيه اختلاف روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن ابراهيم
التخمي قال في العبد يظهر من امرأته انه ان صام شهرا أجزا عنه * ومن طريق عبد
الرزاق عن ابن جريج عن عطاء في عبد ظاهر من امرأة قال : ينتظر الصوم ولا يظهر
لعبد دون سيده ، وقال آخرون كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس
ابن عبيد عن الحسن البصري في العبد المظاهر يصوم شهرين وان اذنوا له في العتق جاز
وله أن يطعم * وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم
عن مجاهد في تكفير العبد قال : ليس على العبد الا الصوم والصلاة ، وقال طاووس
كقولنا كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناسفيان بن عيينة قال قلت : لعبد الله
ابن طاووس : ما كان أبوك يقول في ظهار العبد قال : كان يقول عليه مثل كفارة الحر ،
وقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعى : يصوم شهرين ولا يجزيه العتق *

قال على : لم ينقض الله عز وجل حرامن عبد ، (وما كان ربك نسيا) *

١٨٩٥ مسألة ومن ظاهر من أجنبية ثم كرهه ثم تزوجها فليس عليه
ظهار ولا كفارة ، وقد اختلف الناس في هذا فروينا من طريق مالك عن سعيد
ابن عمرو بن سليم الزرقى عن القاسم بن محمد قال : جعل رجل امرأة كظهر أمه ان تزوجها
فقال له عمر بن الخطاب : ان تزوجتها فلا تقر بها حتى تكفر ، وهو قول عطاء .
وسعيد بن المسيب . والحسن . وعروة بن الزبير صرح ذلك عنهم ، وهو قول أبي حنيفة .
ومالك . وأحمد بن حنبل . وأصحابهم . وسفيان الثوري . وإسحاق ، وقالت طائفة :
كما قلنا روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن محمد بن عجلان عن عكرمة
عن ابن عباس أنه كان لا يرى الظهار قبل النكاح شيئا ولا يرى أيضا الطلاق قبل النكاح
شيئا وهذا في غاية الصحة عن ابن عباس * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الحسن .
وقتادة قالا جميعا : ان ظاهر قبل ان ينكح فليس بشيء ، وهو قول الشافعى . وأبي سليمان .
قال أبو محمد : قال الله تعالى : (الذين يظاهرون من نساءهم) فانما جعل الكفارة
على من ظاهر من امرأته ثم عاد لما قال ولم يجعل تعالى ذلك على من ظاهر من غير امرأته ،
فان قيل : فانه اذا تزوجها فهو مظاهر منها وهي امرأته قلنا : انما الظهار حين النطق به

لا بعد ذلك ، ومن الباطل ان لا يلزم الحكم للقول حين يقال ثم يلزم حين لا يقال ، ومن علق ظهاره بشيء يفعله مثل ان يقول : أنت كظهر أُمي ان وطأتك اوقال : ان كلمت زيدا وكرر ذلك فليس ظهارا فعل ذلك الشيء أو لم يفعله لانه لم يمض الظهار ولا التزامه حين نطق به ، وكل ما لم يلزم حين التزامه لم يلزم في غير حال التزامه الا أن يوجب ذلك نص ولا نص ههنا *

١٨٩٦ مسألة : ومن ظاهر ثم كرر ثانية ثم ثالثة فليس عليه الا كفارة واحدة لان الثانية بها وجبت الكفارة كما قدمنا وحصلت الثالثة منفردة لا توجب شيئا فان كرر رابعة فعليه كفارة اخرى وهكذا القول في كل ما اعاد من الظهار لان تكراره ثانية تجب الكفارة وتلزم فيكون فيما بعدها مبتدئا للظهار فان كرره وجبت كفارة أيضا وبالله تعالى التوفيق ، وقد جاءت في هذا آثار روينها من طريق عبد الرزاق عن مطرف عن سعيد عن قتادة عن خلاص عن علي بن أبي طالب قال : اذا ظاهر في مجلس واحد مرارا فكفارة واحدة وان ظاهر في مقاعد شتى فعليه كفارات شتى والايان كذلك وهو قول قتادة . وعمر بن دينار صح ذلك عنهما ، وقال آخرون : ليس في كل ذلك الا كفارة واحدة روينها عن طاوس . وعطاء . والشعبي قالوا : اذا ظاهر الرجل من امرأته خمسين مرة فانما عليه كفارة واحدة ، ونصح مثله عن الحسن . وعطاء وهو قول الأوزاعي ، وقالت طائفة : كفارة واحدة سواء كان ذلك في مجلس واحد او في مجالس شتى ما لم يكفر فان كفر ثم ظاهر فكفارة اخرى روينها من طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن الحسن قال : اذا ظاهر مرارا وان كان في مجالس شتى فكفارة واحدة ما لم يكفر ، والايان كذلك قال معمر : وهو قول الزهري . **قال أبو محمد :** وهو قول مالك ، وقال أبو حنيفة : ان كان كرر الظهار في مجلس واحد ونوى التكرار فكفارة واحدة وان لم تكن له نية فلكل ظهار كفارة ، وسواء كان ذلك في مجلس واحد او في مجالس شتى . قال علي : لانعلم هذا عن أحد قبل أبي حنيفة وبالله تعالى التوفيق ، وهذه أقوال لا برهان على صحتها الا من قرآن ولا سنة . ولا من قياس وبالله تعالى التوفيق *

١٨٩٧ مسألة : ومن لزمته كفارة الظهار لم يسقطها عنه موته ولا موتها ولا طلاقه لها وهي من رأس ماله ان مات أوصى بها أولم يوص لانها من ديون الله عز وجل فهي مقدمة على ديون الناس *

١٨٩٨ مسألة : فمن عجز عن جميع الكفارات فحكمه الاطعام ابدا أيسر

بعد ذلك أم لم يوسر قوى على الصيام أو لم يقو وذلك لأنه إذا عجز عن العتق والصيام فقد استقر عليه الاطعام بنص القرآن ولم يعوض الله عز وجل منه شيئا أصلا فهو حكم من عجز عن العتق والصوم ومن عجز عن شيء لم يوقت الله عز وجل له آخر فهو لازم أبدا لأن أمره تعالى واجب لا يسقطه شيء ومن كان حين لزومه كفارة ظهار له قادرا على عتق رقبة لم يحزه غيرها أبدا وإن افتقر فأمره إلى الله عز وجل لأن فرض الله تعالى عليه بالعتق قد استقر فلا يحيله شيء ومن كان عاجزا عن الرقبة قادرا على صوم شهرين متصلين لا يحول بينهما رمضان ولا يوم لا يحل صيامه واتصلت قوته كذلك إلى انقضاء المدة المذكورة فلم يصمها ثم عجز عن الصوم إلى أن مات لم يحزه اطعام ولا عتق أبدا ، فإن صح صامهما وإن مات صامهما عنه وليه لقول رسول الله ﷺ : « من مات وعليه صيام صام عنه وليه » فلو لم تصل صحته وقوته على الصيام جميع المدة التي ذكرنا فإن أيسر في خلاها فالعتق فرضه أبدا فإن لم يوسر فالاطعام فرضه أبدا وبالله تعالى التوفيق *

العنين

١٨٩٩ - مسألة - ومن تزوج امرأة فلم يقدر على وطئها سواء كان وطئها مرة أو مرارا أو لم يطأها قط فلا يجوز للحاكم ولا لغيره أن يفرق بينهما أصلا ولا أن يؤجل له أجلا وهي امرأته أن شاء طلق وان شاء أمسك ، وفي هذا خلاف قديم وحديث رويناه عن عثمان بن عفان أنه أمره بفراقها دون توقيف ولا تأجيل وهو منقطع سليمان بن يسار أن عثمان هـ وروينا من طريق أبي عبيدنا يزيد بن عيينة ابن عبد الرحمن عن أبيه أنه حضر سمرة بن جندب قد شكت إليه امرأة أن زوجها لا يصل إليها فكتب في ذلك سمرة إلى معاوية فكتب إليه معاوية أن يزوجه امرأة ذات جمال ودين ويدخله عليها ثم يسألها فإن ذكرت أنه لا يطؤها أمره بفراق التي شكت به ففعل فحكت أنه لا يجامع فأمره بفراقها ، وقول ثالث صح من طريق شعبة عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال في العنين يؤجل قلت : كم يؤجل ؟ قال : يؤجل فكلما كرر عليه كم يؤجل لم يزد على يؤجل ، وقول رابع رويناه من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن شعبة عن المغيرة بن مقسم عن الشعبي أن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة أجّل رجلا لم يستطع أن يأتي امرأته عشرة أشهر ، وقول خامس رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب جعل للعنين أجلا سنة وأعطاهما صداقها وأقيا ، وروينا عن عمر بن الخطاب أنه قال : إن لم يصبها في السنة فرق بينهما ولا يصح عن عمر هذا أصلا لأنها إما عن ضعفه وإما

منقطعة ، ومن جملتها ان عمر بن الخطاب . وعبدالله بن مسعود قضيا في العنين أن ينتظر
 به سنة . ثم تعتد بعد السنة عدة المطلقة وهو أحق بأمرها في عدتها، وعن ابن مسعود
 أيضا نوجل سنة فان وصل اليها والافرق بينه وبين امرأته ولا يصح . وروينا أيضا
 عن المغيرة بن شعبة أنه يؤجل سنة ثم يفرق بينهما ولها الصداق وعليها العدة ولا
 يصح ذلك ، وعن علي أيضا أنه أجله سنة ثم فرق بينهما ولا يصح ذلك وصح عن الحسن
 البصري . وابراهيم النخعي يؤجل سنة ولها الصداق كاملا ، وصح عن سعيد بن المسيب
 أنه يؤجل سنة فان مسها والافرق بينهما . وروى هذا عن القضاة هكذا جملة .
 وربيعة . وشريح القاضي . وعمرو بن دينار . وحماد بن أبي سليمان، وهو قول الأوزاعي .
 والليث . والحسن بن حي . وأبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأصحابهم،
 ثم اختلفوا فقال أبو حنيفة : هذا ان صدقها واما اذا خالفها فان كانت بكرًا نظر اليها
 النساء وان كانت ثيبا فالقول قول الزوج ولا يؤجل لها ولا يفرق بينهما . وقال
 المالكيون : القول قوله مع يمينه ان ادعى أنه يطؤها . وقال الشافعي : القول قول الزوج
 مع يمينه فان نكل حلفت هي وفرق بينهما، وان قال النساء : هي بكر حلفت مع ذلك
 وفرق بينهما فان نكلت حلف هو وبقيت معه ثم اختلفوا فقال هؤلاء : ان كان
 قد وطئها ولو مرة فلا كلام لها ولا يؤجل لها ، وقال أبو ثور : متى عن عنها أجل سنة
 ثم فرق بينهما وان كان قد وطئها قبل ذلك . وروى عن طائفة مثل قولنا كازونا
 من طريق حماد بن سلية عن يحيى بن سعيد الأنصاري أن رجلا زوج ابنته من ابن أخ له
 وكان عنيًا فقال له عمر : قد آجرك الله ووفر لك ابنتك . ومن طريق الحجاج بن المنهال
 نا شعبة عن أبي اسحق السبيعي قال : سمعت هاني بن هانيء قال : رأيت امرأة جاءت
 الى علي بن أبي طالب فقالت : هل لك في امرأة ليست بأيم ولا بذات بعل ؟ قال وجاء
 زوجها فقال : لا تسأل عنها الا ميتتها فقال له علي : الا تستطيع أن تصنع شيئًا قال :
 لا قال ولا من السحر قال لا قال له علي : هلكت وأهلكك اما أنا فلست مفرقا بينكما
 اتقى الله واصبري . ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان نا أبو اسحق عن هانيء
 ابن هانيء قال : كنت عند علي بن أبي طالب فقامت اليه امرأة فقالت له : هل لك الى
 امرأة لا أيم ولا ذات بعل قال : وأين زوجك ؟ فقالت : هو في القوم قمام شيخ يخنق فقال
 ما تقول هذه المرأة قال : سلها هل تنقم في مطعم أو ثياب فقال علي : فما من شيء قال
 لا قال ولا من السحر قال لا قال هلكت وأهلكك قالت فرق بيني وبينه قال : اصبري
 فان الله تعالى لو شاء لا يهلكك بأشدة من ذلك . ومن طريق أبي عبيدنا عبدالله بن المبارك

عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد انه قال في الرجل يتزوج المرأة ثم يمرض له الداء قال : هي امرأته لا تنزع منه، وروى عن الحكم بن عتيبة انها امرأته لا تؤجل له ولا يؤجل لها ولا يفرق بينهما وبه يقول أبو سليمان وأصحابنا »

قال أبو محمد : احتج من ذهب الى مثل قول عثمان انه امره بفراقها دون توقيف بخبر رويناه من طريق أبي داود نا أحمد بن صالح نا عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني بعض بني أبي رافع مولى النبي ﷺ عن عكرمة عن ابن عباس قال : « طلق عبد يزيد أبو زكاته واخوته أم زكاته واخوته ونكح امرأة من مزيته فجاءت النبي ﷺ فقالت : ما يغني عني الا كمالتي هذه الشعر والشعره اخذتها من رأسها ففرق بيني وبينه فأخذت رسول الله ﷺ حية، قد كر الحديث « وفيه انه عليه الصلاة والسلام قال له : طلقها ففعل قال : راجع امرأتك أم زكاته واخوته فقال : اني طلقها ثلاثا يا رسول الله قال قد علمت ارجعها وتلا (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) « واحتجوا بفعل عثمان وقالوا : انما تزوجته للوطء فاذا عدته فهو ضرر بها والضرر ممنوع لاحجة لهم غير ما ذكرنا »

قال أبو محمد : اما الخبر فضعيف لانه عن لم يسم ولا عرف من بني أبي رافع فهو لا يصح وايضا فان عبد يزيد لم تكن له قط صحبة ولا اسلام وانما الصحبة لكانه ابنه فسقط التويه به ، واما فعل عثمان فقد قلنا انه لا يصح عنه وقد جاء عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم خلاف ذلك فليس الاحتجاج ببعضهم أولى من الاحتجاج باآخر منهم » واما قولهم : انما نكحته للوطء فعدمه ضرر عليها فنعلم ان الممتنع من ذلك وهو قادر عليه مضار فواجب منه من ذلك ، واما العاجز فقد قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) فوجب أن لا يكلف الغنم ما لا يقدر عليه ، واما قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي . في تأجيل السنة ثم التفريق بينهما فقول فاسد لادليل على صحته لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا من شيء يصح عن أحد من الصحابة ولا من قياس . ولا من رأى له وجه يعقل اما الرواية عن عمر فلا تصح لأنها مرسلة اما من طريق سعيد بن المسيب عن عمر ولا سماع له من عمر الا نعيه النسمان بن مقرن ، وعن الشعبي : والحسن عن عمر ولم يولد الشعبي الا بعد موت عمر ولا ولد الحسن الا لعامين بقيا من حياة عمر . وعن عبد الكريم . وعطاء عن عمر ولم يولد الا بعد موت عمر . وعن يحيى بن سعيد ولم يولد الا بعد موت عمر بنحو خمس وعشرين سنة ، وعن يحيى بن عبد الرحمن الأنصاري ، وهو مجهول ، وقد رويناه عن عمر من طريق

سعيد بن منصور ناهشيم أنا عبد الله بن عون عن ابن سيرين عن أنس بن مالك أن عمر ابن الخطاب بعث رجلا على بعض السقاية فتزوج امرأة وكان عقيما فقال له عمر: أعلمتها أنك عقيم قال لا قال فانطلق فأعلمها ثم خيرها ، وروى أيضا أنه رضى الله عنه أجل مجنوننا سنة فان أفاق والا فرق بينه وبين امرأته وهم يخالفون عمر في كل ذلك فمن أين وجب تقليده في العنين دون العقيم والمجنون ؟ وأما الرواية عن ابن مسعود فانما جاءت من طريق عبد الكريم الجزري ولم يولد الا بعد موت ابن مسعود هـ أو من طريق حصين بن قبيصة وهو مجهول ، وأما الرواية عن علي فمن طريق يزيد ابن عياض بن جعدية وهو مذكور بالكذب ووضع الحديث هـ ومن طريق الحسن ابن عماره وهو متروك الحديث جملة هـ ومن طريق الضحاك بن مزاحم وهو لا شيء ، وأما الرواية عن الصحابة جملة فمن طريق شريك وهو مدلس عن جابر الجعفي وهو كذاب مشهور بذلك فاسد الدين يقول بالرجعة ، وأما الرواية عن المغيرة ابن شعبة فمن طريق أبي طلق العائدي وأبي النعمان وهما مجهولان لا يدريهما أحد ، وعن الحجاج بن أرطاة وهو ساقط مطرح عن رجل لا يعرف اسمه ولا يدري من هو عن حنظلة بن نعيم وهو مجهول فسقط كل ما تعلقوا به ، ثم لو صح كل ذلك لكان قد روى عن عثمان . وعلى . وسمرة . ومعاوية خلاف ذلك وليس بعضهم أولى بأخذ قوله من بعض ، وإضافان في الرواية عن عمر . وابن مسعود ان عليها العدة وهو أمالك بها ما دامت في عدتها وهم لا يقولون بذلك وأيضا فليس عن أحد من المذكورين انه ان وطئها مرة واحدة فلا كلام لها ولا توقيف وصح انهم يخالفون لسكل من روى عنه في ذلك كلمة من الصحابة رضى الله عنهم ولا متعلق لهم بضرر فقد اجماع لانها اذا كلفوها صبر سنة فلا فرق بين صبر سنة وبين صبر سنتين وهكذا ما زاد ثم أشد ذلك قولهم ان وطئها مرة في الدهر فلا كلام لها والضرر في ذلك أشد منه في التي لم يطأها قط ، من قال غير هذا فقد جاهر وكابر الضرورة والحس هـ

قال أبو محمد : وبرهان صحة قولنا هو ان كل نكاح صح بكلمة الله عز وجل وسنة رسوله ﷺ فقد حرم الله تعالى بشرتها وفرجها على كل من سواه فممن فرق بينهما بغير قرآن أو سنة ثابتة فقد دخل في صفة الذين ذمهم الله تعالى بقوله : (فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه) ونعوذ بالله من هذا ، وقد صح عن رسول الله ﷺ مثل قولنا كما روينا من طريق مسلم نا أبو الطاهر . وحزملة بن يحيى واللفظ له قال : أنا ابن وهب أخبرني يونس - هو ابن يزيد - عن الزهري في عروة بن الزبير أن عائشة

زوج النبي ﷺ أخبرته أن رفاعة القرظي طلق امرأته فتزوجت بعده عبد الرحمن ابن الزبير فجاءت الى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله انها كانت تحت رفاعة فطلقها آخر ثلاث تطليقات فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير وانه والله مامعه الامثل هذه الهدية وأخذت بهدية من جلبابها فتبسم رسول الله ﷺ ضاحكا وقال : لعلك تريدن أن ترجعي الى رفاعة لاحتى تذوقى عسيلته وتذوق عسيلتك ، وذكر الحديث

قال أبو محمد : فبهذه تذكرا أن زوجها لم يطأها وان أحلله كالهدي لا ينتشر اليها وتلكو ذلك الى رسول الله ﷺ وتريد مفارقه فلم يشكها ولا أجل لها شيئا ولا فرق بينهما وفي هذا كفاية لمن عقل . فاعترض بعض المخالفين في هذا الأثر الصحيح بآثار واهية أحدها من طريق ابن نافع عن مالك عن المستورد بن رفاعة عن الزبير بن عبد الرحمن بن الزبير وان رفاعة بن شمرال طلق امرأته على عهد رسول الله ﷺ ثلاثا فنسكحها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع ان يغشاها فقارقتها فاراد رفاعة ان ينكحها وهو زوجها الاول فقال النبي ﷺ : لا يحل لك حتى تذوقى عسيلته .

قال أبو محمد : وهذا منقطع لاحجة فيه ثم عن المستورد بن رفاعة عن الزبير بن عبد الرحمن وهما مجهولان وهو خبر غير معروف عن مالك ثم لو صح لما كان فيه اعتراض على الخبر الذي احتججنا به لانتا لانكر ان يطلقها عبد الرحمن مختارا فبطل تمويههم به جملة . والخبر الثاني رواه ابن قانع راوى كل بلية عن يحيى بن محمد البخترى الذي لا يعرف من هو عن هدية بن خالد عن وهيب عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة « ان امرأة رفاعة جاءت الى النبي ﷺ » وذكر الحديث الى قوله « فلا تحلين له حتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته فقالت : يا رسول الله انه قد جاءني هبة واحدة » . ورويناه أيضا من طريق ابن وهب أخبرني عبد الرحمن بن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بحديث امرأة رفاعة القرظي قد ذكرت فيه انها قالت : فانه يا رسول الله قد جاءني هبة .

قال أبو محمد : عبد الرحمن بن أبي الزناد في غاية الضعف ثم لو صح كل هذا لكان لا متعلق لهم فيه لانه ليس في شيء من هذين الخبرين الساقطين ، « ان رسول الله ﷺ قال : انه انما أسقط التأجيل أو التفريق من أجل تلك الهبة ولان عائشة قالت ذلك » فصح انها كهانة كاذبة على رسول الله ﷺ وانما جاء لفظ الهبة صحيحا في حديث رويناه من طريق البخاري نا محمد نا أبو معاوية - هو الضير - نا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : « طلق رجل امرأته فتزوجت زوجها غيره فطلقها

وكانت معه مثل الهدية فلم تصل منه الى شيء تريد فلم تلبث ان طلقها فأتى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ان زوجي طلقني واني تزوجت زوجا غيره فدخل بي ولم يكن معه الا مثل الهدية فلم يقربني الالهة واحدة ولم يصل مني الى شيء فأحل لزوجي الأول فقال رسول الله ﷺ لا تحلين لزوجك الأول حتى يدوق الآخر عسيلتك وتدوق عسيلته .
قال أبو محمد : ونحن لا نمنع ان يطلقها العنين ان شاء انما نمنع وننكر ان يفرق بينهما على كره او ان يؤجل عاما ثم يفرق بينهما فهذا هو الباطل الذي لم يصح قط عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم لا ولا جاء قط في قرآن ولا سنة ولا في رواية فاسدة ولا أوجه قياس ولا معقول ، فان قالوا : قد أمر الله عز وجل في الايلاء بالتوقيف ثم الاجبار على الفينة أو الطلاق قلنا : نعم أربعة اشهر فأين السنة و اين التفريق ؟ ثم اتم أول من لا يقبس على المولى من امتع من وطء امرأته عامدا من غير ايلاء يمين فلا توقفونه ولا تؤجلونه فظهر فساد كل ما تعلقوا به وفساد قولهم جملة ، وقد ذكرنا من روى عنه من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين والحمد لله رب العالمين .

١٨٩٩ مسألة واذا تزوج الرجل بكرا حرة أو أمة مسلمة او كناية وله زوجة أخرى حرة أو أمة فعليه (١) ان يخص البكر بمبيت سبع ليال عندها ثم يقسم فيعود ولا يحاسبها بتلك السبع ولا بشيء منها فان تزوج ثيبا حرة أو أمة وعنده زوجة أخرى حرة أو أمة مسلمة أو كناية فله ان يخصها بمبيت ثلاث ليال ثم يقسم ويعدل ولا يحاسبها بتلك الثلاث فان زاد على الثلاث أقام عند غيرها كما أقام عندها سواء سواء ويسقط (٢) حكمها في التفضيل ولا يحل له في كل ما ذكرنا كانت عنده زوجة غيرها أو لم يكن ان يتخلف عن صلاة الجماعة في المسجد ولا عن صلاة الجمعة فان فعل ففي معصية وجرحه فيه كسائر الناس ولا فرق ، ولا يجوز له ان يخص امرأة من نسائه بان تسافر معه الا بقرعة برهان ذلك ما روينا من طريق البزار نا محمد بن معمر نا يعلى بن عبيد نا محمد بن اسحاق عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة عن أنس بن مالك « ان النبي ﷺ جعل للبكر سبعا وللثيب ثلاثا » . ونا أحمد بن قاسم قال : أخبرني قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا أبو قلابة - هو عبد الملك بن يزيد الرقاشي - نا أبو عاصم - هو الضحاك ابن مخلد - نا سفيان الثوري عن أيوب السخيتي . وخالدا الحذاء كلاهما عن أبي قلابة - هو عبد الله بن يزيد الجرمي - عن أنس بن مالك « أن رسول الله ﷺ قال : اذا تزوج البكر أقام عندها سبعا واذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثا » . وقد روينا

بأن أنسا قال : هي السنة وكل ذلك حق والذي ذكرنا بيان واضح في اسناده *
ومن طريق مسلم ناعبد الله بن مسلمة - هو القعنبى - ناسليمان - يعنى ابن بلال -
عن عبدالرحمن بن حميد عن عبدالملك بن أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام
أن أم سلمة حين تزوجها رسول الله ﷺ فدخل عليها فأراد أن يخرج أخذت بثوبه
فقال رسول الله ﷺ : ان شئت زدتك وحاسبتك به للبكر سبع وللثيب ثلاث *
ومن طريق مالك عن عبدالله بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عبدالملك
ابن أبى بكر بن عبدالرحمن بن الحارث عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ حين تزوج أم
سلمة وأصبحت عنده قال لها : ليس بك على أهلك هو ان شئت سبعت عندك وان
شئت ثلث ثم درت قالت : ثلث * وروينا هذا الخبر بين الاسناد من طريق
أحمد بن شعيب نا يعقوب بن ابراهيم . ومحمد بن بشار قالا جميعا : نا يحيى - هو
ابن سعيد القطان - عن سفیان الثورى حدثنى محمد بن أبى بكر - هو ابن محمد بن عمرو
ابن حزم - عن عبدالملك بن أبى بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام عن أبيه عن
أم سلمة أم المؤمنين ، ان النبى ﷺ لما تزوجها أقام عندها ثلاثا وقال : ليس بك على
أهلك هو ان شئت سبعت لك وان سبعت لك سبعت لنسائى ، وبه يقول أنس بن
مالك ، وابراهيم النخعى ، والشعبى . ومالك . والشافعى . وأحمد بن حنبل . واسحاق
ابن راهويه . وأبو ثور . وأبو عبيد . وأبوسليمان . وجميع أصحابهم *
وذهبت طائفة الى غير ذلك وهو ان للبكر ثلاث ليال وللثيب ليلتان رويناه ذلك
عن عبدالرزاق عن ابن جريج أنه سأل عطاء عن ذلك فقال عطاء : يؤثرون عن أنس
ابن مالك انه قال : للبكر ثلاث وللثيب ليلتان * ومن طريق عبدالرزاق عن سفیان
الثورى عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : للبكر ثلاث وللثيب ليلتان * ومن طريق
عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : يمكث عند البكر ثلاثا
ثم يقسم وعند الثيب يومين ثم يقسم وهو قول خلاص بن عمرو . وسفیان الثورى .
والأوزاعى ، وقالت طائفة : لا يقيم عند ثيب ولا بكر الا ما يقيم عند غيرهما من
عنده وهو قول الحكم بن عتيبة . وحامد بن أبى سليمان . وأبى حنيفة . وأصحابه ،
واحتج من ذهب الى قول الحسن . وابن المسيب بخبر رويناه من طريق عبدالرزاق
عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب . ومحمد بن اسحق قالا جميعا : قال رسول الله
ﷺ : (البكر ثلاث *)

قال أبو محمد : هذا مرسل ولا حجة فيه فسقط هذا القول ، ووجدنا من ذهب الى

قول أبي حنيفة يحتجون بما يجب من العدل بين النساء ، و بالخبر الثابت الذي فيه
« ان رسول الله ﷺ قال : من كانت له امرأتان فمال الى احدهما جاء يوم القيامة
وشقه مائل » .

قال أبو محمد : الذي قال هذا القول هو الذي حكم للبكر بسبع زائدة ولثيب ثلاث
زائدة ، ولا يحل لأحدان يترك قولاً له عليه الصلاة والسلام لقول له آخره ادام يمكن
استعمالهما جميعاً بأن يضم بعضها الى بعض أو بأن يستثنى بعضها من بعض ومن تعدى
هذا فهو عاص لله عز وجل ورسوله ﷺ . ومن عجائب الدنيا ان الحنيفين المخالفين
بأهوائهم الفاسدة لرسول الله ﷺ ههنا يوجبون في القسمة للزوجة الحرة ليلتين
وللزوجة الأمة ليلة وهذا هو الميل حقاً والجور صراحاً لا سيما مع قولهم ان للحرة
اليهودية والنصرانية ليلتين وللأمة المسلمة ليلة ولا يستحيون من هذا التفصيل بالباطل ،
وقال بعضهم : قد جاء في ذلك أثر عن الحسن عن رسول الله ﷺ وهذا لا يعرف ثم
لو صح لكان لا يجوز الأخذ به لانه مرسل . وعجب آخر وهو انهم يحيزون لمن له
زوجة حرة مسلمة وأمة نصرانية أن يقسم للحرة ليلة وللملوكة اليهودية ثلاث ليال فاعجبوا
لهذه الفضائح ، ولهم ههنا اعتراضات تشهد بقله حياء المعترض بها ورقة دينه كتعلقهم
بقوله عليه الصلاة والسلام : « ان سبعت لك سبعت لنسائي » فقالوا : هذا حديث
يوجب التسوية ونسوا أنفسهم في قوله عليه الصلاة والسلام في هذا الخبر نفسه : « وان شئت
ثلثت ودرت » فاعترضوا بعقولهم الركيكة على النبي ﷺ وعلوه العدل والحساب ،
وقالوا : انما كان ينبغي لو سبعت عندها أن يحاسبها بالاربع ليال الزائدة على الثلاث
التي هي حقها .

قال أبو محمد : وهذا من الحق ورقة الدين في النهاية القصوى لانه لا يجب حق
لاحد الا ان يوجه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ والذي أوجب لها ثلاث ليال تخص
بها دون ضررتها هو الذي أسقطها ان سبعت عندها لا يعترض عليه الا كافر نعوذ بالله
من الضلال .

قال أبو محمد : فان قالوا : فما قولكم ان أقام عند الثيب أكثر من ثلاث وأقل
من سبع أو أكثر من سبع أو أقام عند البكر الثيب أكثر من سبع ولها ضرة أو ضرائر
زوجات قلنا : نعم اما ان أقام عند الثيب أكثر من ثلاث وأقل من سبع فلا يحاسبها
الا بما زاد على الثلاث واما ان أقام عندها أو عند البكر أكثر من سبع فانه يحاسب
الثيب بجميع ما أقام عندها ويوفي ضررتها أو ضررائها مثل ذلك كله ولا يحاسب

البكر الايمزاد على السبع فقط * برهان ذلك ان الثلاث حق الثيب والسبع حق البكر فما زاد على هذين فهو ظلم يحاسبها به ولا يسقط حق الثيب في أن تخص بالثلاث الاحيث أسقطه الله عز وجل على لسان رسوله ﷺ فقط وليس ذلك الا أن يسبع لها وزاد على السبع لان الزيادة على السبع تسيع وزيادة ، وقد سقط حقها في الثلاث بالتسيع فاذا سقط لم يعد بالزيادة على السبع وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : واحتجوا لقولهم : يقسم للحررة لثنتين وللزوجة المملوكة لisle برواية [فاسدة] (١) رويتها من طريق سعيد بن منصور نا هاشم ارنا ابن أبي ليلى عن المنهال بن عمرو عن ذر . أو عباد بن عبد الله الأسدي عن علي أنه كان يقول : اذا تزوج الحررة على الأمة قسم للأمة الثلث وللحررة الثلثان ، وهذا لا يصح لان ابن أبي ليلى سيء الحفظ والمنهال ضعيف ، وروى عن المغيرة بن مقسم أنه قال : لم يثبت للمنهال شهادة في الاسلام ولكنه صحيح من قول ابراهيم . وسعيد بن المسيب . ومسروق . والشعبي . والحسن البصري ، وروى عن عطاء . وسعيد بن جبير . ومحمد بن علي بن الحسن وهو قول عثمان البتي . والشافعي ، وقال مالك . والليث . وأبو سليمان : القسم بينهما سواء *

قال أبو محمد : لاجبة في احد دون رسول (٢) الله ﷺ ، وقد توعد عليه الصلاة والسلام كما أوردنا قبل على الميل الى زوجة دون أخرى ولم يخص حررة من أمة ولا مسلمة من كتابية ، واحتجوا من قياسهم الفاسد بان قالوا : لما كانت عدة الأمة نصف عدة الحررة وجب ان يكونا في القسم (٣) كذلك *

قال أبو محمد : وهذا في غاية الفساد اول ذلك اننا لا نوافقهم على ان عدة الأمة نصف عدة الحررة ثم على قولهم المختلط لا يختلفون ان عدة الأمة الحامل كعدة الحررة الحامل فهلا جعلوا القسمة لهما سواء من اجل تساويهما في العدة المذكورة ، ويقولون : ان عدة الأمة بالاقران ثلاثا عدة الحررة فهلا قسموا لها الثلثين من قسم الحررة لما ذكرنا ولا خلاف في ان الأمة لا ترث وان الحررة ترث فهلا جعلوا الأمة لا قسمة لها كما لا ميراث لها وكما لا شهادة لها عندهم ولكنهم في اهدارهم مثل الغريق بما أحسن تعلق * واحتجوا في قولهم الفاسد : ان للزوج ان يقسم للحررة ليلة ثم بيت ثلاث ليال حيث شاء بروايات ساقطة عن كعب بن سوار انه حكم بذلك بحضرة عمر بن الخطاب فأعجب عمر بذلك ، وهذا لا يصح لانه انما رواه عن عمر الشعبي . وقادة . وأبو سلمة بن عبد الرحمن بن

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ في احد مع رسول الخ (٣) في النسخة رقم ١٤ في القسمة

عوف و كلهم لم يولد الا بعد موت عمر ثم لو صح لما كان في احد حجة غير رسول الله (١) ﷺ ، وأما التخلف عن صلاة الجماعة فقد ذكرناه في كتاب الصلاة من ديواننا هذا وغيره .
 ايجاب رسول الله ﷺ ذلك وتوعده بحرق بيوت المتخلفين عنها لغير عذر ، وقد تزوج عليه الصلاة والسلام واصحابه فامنهم من أحد تخلف في التسليم والتسليم عن صلاة الجماعة والجمعة وانما هي ضلالة احدها الشيطان ، وأما السفر بامرأة من زوجاته أو بامراتين أو بثلاث فلا يكون الا بالقرعة لانه ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ .
 روينا من طريق مسلم نا اسحاق بن ابراهيم - هرا بن راهويه - عن أبي نعيم الفضل بن دكين نا عبد الواحد بن أيمن حدثني ابن أبي مليكة عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ اذا خرج أقرع بين نسائه فطارت القرعة على عائشة : وحفصة فخرجتا معاً » .

قال أبو محمد : فان خرج بها كما ذكرنا بقرعة لم يحاسبهن بلياليهن معه في السفر لانه خرج بهن بحق لا بميل ولا بحيف فان خرج بها بغير قرعة حاسبهن بتلك الليالي ولزمه فرضا ان يوفي التي لم يسافر بها عدد تلك الليالي ، وهذا قول الشافعي . وأبي سليمان ، وقال أبو حنيفة . ومالك . واصحابهما : يخرج بها بغير قرعة * .

قال أبو محمد : وهذا باطل لان العدل بين الزوجات فرض كما أوردنا فلا يجوز (٢) تخصيص شيء من ذلك الا ما خصه نص ولم يخص النص الا السفر بالقرعة فقط فما عدا ذلك فهو ظلم وبالله تعالى التوفيق ، فان قيل : ان له أن لا يسافر بواحدة منهن قلنا نعم وهو عدل بينهن في المنع فليس بذلك ما تلا الى احدهن واما اذا سافر بغير قرعة بواحدة منهن فقد مال اليها وهذا ظلم لا يحل وبالله تعالى التوفيق * .

١٩٠١ مسألة ولا يجوز للرجل ان يقسم لام ولده ولا لأمته مع زوجة ان كانت ، وهذا لا خلاف فيه وبرهانه قول الله تعالى : (فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم) فلم يجعل للملك الميمن حقاً يجب فيه العدل فاذا حق لمن في القسمة فلا يجوز ان يشارك في الواجب من لاحق له فيه مع من له فيه حق قلوه طابت نفس الزوجة بذلك فله حينئذ ان يقسم لأمته لانه حق الزوجة طابت بتركه نفساً لكن له ان يطأ أمته متى شاء كما فعل عليه الصلاة والسلام بمارية في يوم اى نساته شاء دون قسمة وبالله تعالى التوفيق * .

١٩٠٢ مسألة وحد القسمة للزوجات من طيلة فما زاد الى سبع لكل واحدة

(١) في النسخة رقم ١٤ « دون رسول الله » (٢) في النسخة رقم ١٦ فلا يحل

ولا يجوز له أن يزيد على سبع ، وقال قوم : لا يزيد على ثلاث لكل واحدة ، وقالت طائفة : لا يزيد على ليلة لكل واحدة روي ذلك عن محمد بن المنذر النيسابوري نأبذلك عنه أحمد بن محمد بن الجصور عن منذر بن سعيد القاضي عن محمد بن إبراهيم بن المنذر .

قال أبو محمد : برهان صحة قولنا ما ذكرناه في الباب الذي قبل هذا من قول رسول الله ﷺ لا مسيلة رضى الله عنها : ان سبغت لك سبعت لنسائي فصح أن للزوج أن يسبع وما دون السبع جائز بجواز السبع لأنه بعض السبع ، وأما الزيادة على السبع فممنوع لما ذكرنا قبل من وجوب العدل بينهما فلو جاز أكثر من سبع لكان له أن يبيت عند الواحدة ماشاء ولو أعواما ويقول : سأقسم للآخرى مثل ذلك وهذا باطل وظلم ، فصح أنه لا يجوز من عدد الليالي إلا ما أجاز النص فقط ولولا هذا الاثر ما أجزنا أكثر من ليلة وبالله تعالى التوفيق ، وليلة ليلة أحب إلينا لأنه كذلك جاءت الآثار الثابتة من قسم رسول الله ﷺ لامهات المؤمنين رضى الله عنهن .

١٩٠٣ مسألة وإن وهبت المرأة ليلتها لغيرها جاز ذلك فإن بدالها فرجعت في ذلك فلها ذلك ، برهان ذلك ما روينا من طريق أحمد بن شعيب نا اسحق - هو ابن راهويه - أنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أن سودة بنت زمعة لما كبرت قالت : يا رسول الله جعلت يومى منك لعائشة فكان عليه الصلاة والسلام يقسم لعائشة يومين يومها ويوم سودة ، وقد صح أنه عليه الصلاة والسلام استأذن نساءه في مرضه الذى مات فيه أن يمرض في بيت عائشة فأذن له في ذلك ، وأما قولنا : إن لها الرجوع في ذلك فلان كل يوم هو غير اليوم الذى قبله بلاشك ولا تجوز هبة مجهول فانما هو اباحة حادثة في ذلك اليوم اذا جاء فلها أن لا تحدث تلك الاباحة وإن تمسك بحقها الذى جملة الله تعالى لها وبه جل وعز تأيد .

١٩٠٤ مسألة وجائز للرجل أن يطأ جميع زوجاته وامائه في فور واحد فان تطهر بين كل اثنتين فهو أحسن وإن لم يغتسل الا فى آخرهن فحسن لا كراهة في ذلك . روينا من طريق أحمد بن شعيب نا أحمد بن منصور نا سفيان - هو ابن عيينة - عن معمر بن ثابت البناني عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ : وكان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة ثم يغتسل مرة ، .

قال أبو محمد : الاماء من نساء الرجل قال الله عز وجل : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم) نا أحمد بن محمد بن الجصور نا وهب بن مسرة نا أحمد بن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن عبد الرحمن بن فلان بن

أبي رافع عن عمته سلمى بنت أبي رافع عن أبي رافع « أن رسول الله ﷺ طاف على نسائه في ليلة واحدة فاغتسل عند كل امرأة منهن غسلا قال فقلت له : يا رسول الله لو اغتسلت غسلا واحدا قال : هذا اطهر واطيب ، أو قال وأنظف » ه قال علي : ولو لم يأت هذا الخبر لكان الغسل بين كل اثنتين منهن حسنا لانه لم يأت عن ذلك نهى وبالله تعالى التوفيق •

١٩٠٥ مَسْأَلَةٌ ولا يحمل الوطء في الدبر أصلا لاني امرأة ولا في غيرها .
أما ما عدا النساء فاجماع متيقن وأما في النساء ففيه اختلاف اختلف فيه عن ابن عمر .
وعن نافع كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أرنا الربيع بن سليمان بن داود نا صبح ابن الفر ج ثنا عبد الرحمن بن القاسم قال قلت لمالك : ان عندنا بمصر الليث بن سعد يحدث عن الحارث بن يعقوب عن سعيد بن يسار قال : قلت لابن عمر : انا نشترى الجوارى فنحمض لهن قال : وما التحميص ؟ قال : نأتهن في أدبارهن قال ابن عمر : اف اف اف أو يعمل هذا مسلم ؟ فقال لي مالك : فاشهد على ربيعة لحدثني عن سعيد بن يسار انه سأل ابن عمر فقال : لا بأس به • ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني علي بن عثمان بن محمد بن سعيد بن عبد الله بن قنيل نا سعيد بن عيسى حدثني المفضل نا عبد الله بن سليمان عن كعب بن علقمة عن أبي النضر انه أخبره انه قال لنافع . ولى ابن عمر قدا كثر عليك القول انك تقول عن ابن عمر انه أفتى بان تؤتى النساء في أدبارهن فقال نافع : لقد كذبوا علي وذكروا في ذلك أحاديث لو صحت لجاءنا ما ينسخها علي ما نذكره ان شاء الله عز وجل ، واحتجوا بقول الله تعالى : (نساء كم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) •

قال أبو محمد : وهذا لأحجة لهم فيه لان أنى في لغة العرب التي نزل بها القرآن انما هي بمعنى من اين لا بمعنى أين فاذ ذلك كذلك فانما معناه من اين شئتم قال الله عز وجل : (يا مريم أنى لك هذا) بمعنى من اين لك هذا ، وقالوا : لو حرم من المرأة شئ لحرم جميعها •
قال أبو محمد : هذا كما قالوا لو لم يأت نص بتحريمه ، وقالوا : وطء المجموعة جائز وربما مال الذكر الى الدبر قال علي : اذا لم يتمكن من وطء المجموعة الا بالايلاج في الدبر فوطئها حرام •

قال أبو محمد : فنظرنا في ذلك فوجدنا ما حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور . وعبد الله ابن ربيع قال أحمد نا وهب بن مسرة نا ابن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة ، وقال عبد الله نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا عبد الله بن سعيد أبو سعيد الأشج ثم اتفق الأشج . وابن أبي شيبة قالا جميعا : نا أبو خالد الأحمر عن الضحاك بن عثمان عن عخرمة بن سليمان

عن كريب عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ : « لا ينظر الله الى رجل أتى رجلا أو امرأة في دبر » هذا لفظ رواية عبد الله بن ربيع . ورواية أحمد « في دبرها » لم يختلفا في غير ذلك . وبه الى أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور ناسبيان هو الثوري حدثني يزيد ابن عبد الله بن أسامة بن الهاد عن عمارة بن خزيمة بن ثابت عن أبيه عن النبي ﷺ قال : « ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في ادبارهن » .

قال أبو محمد : وهذان خبران صحيحان تقوم الحجة بهما ولو صح خبر في اباحة ذلك لكان هذان ناسخين له لان الأصل ان كل شيء مباح حتى يأتي تحريمه ، فهذان الخبران وردا بما فصل الله تحريمه لنا وقد جاء تحريم ذلك عن أبي هريرة وعلى ابن أبي طالب . وأبي الدرداء . وابن عباس . وسعيد بن المسيب . وأبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف . وطاوس . ومجاهد ؛ وهو قول أبي حنيفة : والشافعي . وسفيان الثوري وغيرهم ، وما رويت اباحة ذلك عن أحد الا عن ابن عمر وحده باختلاف عنه . وعن نافع باختلاف عنه : وعن مالك باختلاف عنه فقط وبالله تعالى التوفيق .

١٩٠٦ مسألة : ولا يحل لاحد ان يوطأ امرأة حبلى من غيره فان فعل ادب فان كانت أمة له أعتق عليه ما ولدت من ذلك الحمل ولا بد ولا تعتق هي بذلك . برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم حدثني محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة عن يزيد بن حميد قال : سمعت عبد الرحمن بن جبير يحدث عن أبيه جبير بن نفير عن أبي الدرداء « ان النبي ﷺ أتى بأمرأة مجح على باب فسطاط فقال له : يريد ان يلم بها فقالوا : نعم فقال رسول الله ﷺ لقد هممت ان ألغنه لعنایدخل معه قبره كيف يورثه وهو لا يحل له كيف يستخدمه وهو لا يحل له » .

قال أبو محمد : لا يصح في تحريم وطء الحامل خبر غير هذا فاذا لم يحل له فقد حرم عليه ملكه واذا حرم عليه ملكه فهو حرام اذ ليس الا بملوك أو حر ، وأما تأديب من فعل ذلك فلانه أتى منكرا وبالله تعالى التوفيق .

١٩٠٧ مسألة : ولا يحل العزل عن حرة ولا عن أمة . برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نا عبيد الله بن سعيد نا المقبري - هو عبد الله بن يزيد - نا سعيد بن أبي أيوب حدثني أبو الاسود - هو يقيم عروة - عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين عن جدامة بنت وهب أخت عكاشة قالت : « حضرت رسول الله ﷺ في أناس فسألوه عن العزل ؟ فقال رسول الله ﷺ : ذلك الواد الخفي وقرأ (واذا الموءودة سئلت) » .

قال أبو محمد : هذا خبر في غاية الصحة ، واحتج من اباح العزل بخبر أبي سعيد

الذي فيه لا عليكم أن لا تفعلوا قال علي : هذا خبر إلى النهي أقرب و كذلك قال ابن سيرين ، واحتجوا بتكذيب النبي ﷺ قول يهود هو الموءودة الصغرى وبأخبار آخر لا تصح *

قال أبو محمد : يعارضها كلها خبر جدامة الذي أوردنا وقد علمنا يقين أن كل شيء فاصله الاباحة لقول الله تعالى : (الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا) وعلى هذا كان كل شيء حلالا حتى نزل التحريم قال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فصح أن خبر جدامة بالتحريم هو الناسخ لجميع الاباحات المتقدمة التي لا شك في أنها قبل البعث وبعد البعث وهذا أمر متيقن لأنه إذ أخبر عليه الصلاة والسلام أنه لو أدا الحنفى والوآد محرم فقد نسخ الاباحة المتقدمة يقين ، فمن ادعى أن تلك الاباحة المنسوخة قد عادت وإن النسخ المتيقن قد بطل فقد ادعى الباطل وقفى ما لا علم له به وأتى بما لا دليل له عليه قال تعالى : (قل هاتوا برهانكم أن كنتم صادقين) وقد جاءت الاباحة للعزل صحيحة عن جابر بن عبد الله . وابن عباس . وسعد بن أبي وقاص . وزيد بن ثابت . وابن مسعود ، وصح المنع منه عن جماعة كما روينا عن حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع أن ابن عمر كان لا يعزل وقال : لو علمت أجدا من ولدى يعزل لنكته *

قال أبو محمد : لا يجوز أن ينكل على شيء مباح عنده ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش أن علي بن أبي طالب كان يكره العزل ورويناه أيضا من طريق شعبة عن عاصم عن زر عن علي نا يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد البصير نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الحشنى نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا سليمان التيمي عن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله بن مسعود أنه قال في العزل هي الموءودة الخفية * وروينا هذا الخبر من طريق سعيد بن منصور قال نا معتمر بن سليمان التيمي حدثني أبو عمرو الشيباني عن ابن مسعود أنه قال في العزل هي الموءودة الصغرى * وبه إلى محمد بن بشار نا عبد الرحمن بن مهدي نا شعبة نا يزيد بن عخير عن سليمان بن عامر قال : سمعت أبا امامة الباهلي يقول وقد سئل عن العزل فقال : ما كنت أرى مسلما يفعله * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أرنا ابن عون قال حدثني نافع عن ابن عمر قال : ضرب عمر على العزل بعض بنيه * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أرنا يحيى بن سعيد الأنصارى عن سعيد بن المسيب قال : كان عمر ابن الخطاب . وعثمان بن عفان ينكران العزل *

قال أبو محمد : سماع سعيد عن عثمان صحيح ، وصح أيضا عن الأسود بن يزيد وطاوس *

١٩٠٨ مسألة والاحسان الى النساء فرض ولا يحل تتبع عثراتهن ومن قدم من سفره ليلا فلا يدخل بيته الانهارا ومن قدم نهارا فلا يدخل الا ليلا الا ان يمنعه مانع عذر * برهان ذلك قول الله عز وجل (وعاشروهن بالمعروف) وقول الله عز وجل: (ولا تضاروهن لتضييقا عليهن) *

قال أبو محمد: اذ حرم التضيق عليهن فقد أوجب تعالى التوسيع عليهن وافترض ترك ضرهن * روينا من طريق مسلم ناسحاق بن ابراهيم عن حاتم ابن سماعة عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله * أن رسول الله ﷺ خطب الناس قد كر كلاما كثيرا وفيه فاتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن بأمان الله واستحلتم فروجهن بكلمة الله ولكم عليهن أن لا يوطئن فراشكم أحدا مسكرهونه فان فعلن ذلك فاضربوهن ضربا غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف *

قال أبو محمد: لم يعن رسول الله ﷺ فراش المضجع ذلك أمر يجب فيه الرجم على المحصنة فلا يؤمر فيه بضرب غير مبرح وانما عني عليه الصلاة والسلام بلا شك كل ما افترش في البيوت وهذا من أن يدخل في مسكنه أو في بيته من لا يريد دخوله منزله من رجل أو امرأة فقط ، وهذا يأتي مبينا في المسألة التي تأتي بعد هذه *

ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا حسين بن علي عن زائدة عن مسرة عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قد كر كلاما وفيه «فاستوصوا بالنساء خيرا» * ومن طريق أحمد بن شعيب أرنا عمرو بن منصور نا أبو نعيم عن سفيان الثوري عن معارب بن دثار عن جابر بن عبد الله قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يطرق الرجل أهله ليلا أن يتخونهم أو يلبس عثراتهم» * ومن طريق البخاري نا أبو النعمان - هو محمد بن الفضل عارم - نا هشيم نا سيار عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال: قلنا مع رسول الله ﷺ من غزوة قلنا ذهبنا لندخل قال: امهلوا حتى تدخلوا الليال لكي تمتشط الشعثة وتستحد المغيبة ، فان قيل: هذا تعارض قلنا: كلا بل قد بين عليه الصلاة والسلام في كلا الخبرين مراده ذكر في الخبر الأول ان لا يدخل ليلا فيتبع بذلك عثرة ان كانت أو لم تكن فصح ان ذلك في الذي جاء ليلا وبين عليه الصلاة والسلام في الآخر ان يميل من أتى نهارا حتى يدخل ليلا بعد ان يتصل خبره بأهله فتستحدو وتمشط ، ولا ينسب التعارض الى كلام رسول الله ﷺ الا كافر ولا ينسبه الى الصحابة الا مبتدع ولا ينسبه الى الأئمة ومن دونهم الا منحرف القلب عن السنن ونعوذ بالله من كل ذلك *

١٩٠٩ مسألة : وللمرأة ان تصدق من مال زوجها غير مفسدة لكن بما لا يؤثر في ماله سواء أذن في ذلك أم نهى أحبام كره . برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نا محمد بن رافع نا عبد الرزاق نا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تصم المرأة وبعلاها شاهد الا باذنه ولا تأذن في بيته وهو شاهد الا باذنه وما انفقت من كسبه من غير امره فان نصف أجره له » . ومن طريق أحمد ابن شعيب أخبرني أحمد بن حرب نا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين قالت : قال رسول الله ﷺ : « اذا انفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان لها أجرها وله مثله بما كسب ولها بما أنفقت وللخازن مثل ذلك من غير ان ينقص من أجورهم شيء » . قال أبو محمد : هذا اللفظ زائد على ما روينا من طريق منصور عن شقيق في هذا الخبر فقال فيه « من طعام بيتها » .

قال أبو محمد : فاعترض بعض أهل الجراءة على مخالفة السنن بان قالوا هذا من رواية أبي هريرة وقد سئل أبو هريرة هل تصدق المرأة من بيت زوجها ؟ فقال : لا الاشياء من قوتها فالأجر بينهما ولا يحل لها ان تصدق من بيت زوجها الا باذنه » . قال أبو محمد : هذه الفتيا من أبي هريرة انما رويناها من طريق عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي وهو متروك عن عطاء عن أبي هريرة فهي ساقطة فلا يعارض بها رواية همام بن منبه عنه الا جاهل أو فاسق مجاهر بالباطل وهو يعلمه . ومن طريق مسلم حدثني محمد بن حاتم . وهارون بن عبد الله قالا جميعا : نا حجاج بن محمد قال : قال ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة ان عباد بن عبد الله بن الزبير أخبره عن أسماء بنت أبي بكر الصديق « أنها قالت : يا رسول الله ليس لي شيء الا ما دخل على الزبير فهل علي جناح ان أرضخ بما يدخل علي ؟ فقال : ارضخي ما استطعت ولا تؤككي فيوكي الله عليك » .

قال أبو محمد : سماع حجاج من ابن جريج ثابت ولكنه هكذا يقول قال ابن جريج ، ومن قال بهذا أم المؤمنين رضي الله عنها نا روينا من طريق محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا سفيان بن عيينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن امرأته انها سمعت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وسألها امرأة فقالت أطعم من بيت زوجي فقالت أم المؤمنين : ما لم تقى مالك بماله قال الله عز وجل : (النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) وقال تعالى : (وما كان المؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا ان يكون لهم الخيرة من أمرهم) فاذا أباح ذلك النبي ﷺ فلا رأي للزوج في المنع منه أصلا .

١٩١٠ مسألة : ولا يلزم المرأة أن تخدم زوجها في شيء أصلا لا في عجن

ولا طبخ . ولا فرش . ولا كنس . ولا غزل . ولا نسج . ولا غير ذلك أصلا ولو أنها فعلت لكان أفضل لها ، وعلى الزوج أن يأتيها بكسوتها مخيطة تامة وبالطعام مطبوخا تاما وانما عليها أن تحسن عشرته ولا تصوم تطوعا وهو حاضر الا باذنه ولا تدخل بيته من يكره وان لا تمنعه نفسها متى اراد وان تحفظ ما جعل عندها من ماله . وقال أبو ثور : على المرأة ان تخدم زوجها في كل شيء . ويمكن أن يحتاج لذلك بالآثر الثابت عن علي بن أبي طالب قال : « شكت فاطمة مجل يديها من الطحين وانه أعلم بذلك رسول الله ﷺ اذ سأله خادما ، وبالحبر الثابت من طريق اسماء بنت أبي بكر قالت : كنت اخدم الزبير خدمة البيت وكان له فرس وكنت اسوسه كنت احتش له واقوم عليه . وبالحبر الثابت من طريق اسماء أيضا انها كانت تعلق فرس الزبير وتسقى الماء وتجزم غربه وتعجن وتنقل النوى على رأسها من أرض له على ثلث فرسخ وان رسول الله ﷺ لقيها وهي تنقله قال : فاذا خدمت هاتان الفاضلتان هذه الخدمة الثقيلة فمن بعدهما يرفع عن ذلك من النساء . »

قال أبو محمد : لاجبة لاهل هذا القول في شيء من هذه الاخبار لانه ليس في شيء منها ولا من غيرها انه عليه الصلاة والسلام امرها بذلك انما ذاتا متبرعتين بذلك وهما اهل الفضل والمبرة رضى الله عنهما ونحن لانمنع من ذلك ان تطوعت المرأة به انما تكلم على سر الحق الذي تجب به الفتيا والقضاء بالزامه ، فان قيل ، قد قال الله تعالى : (فان أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا) قلنا : أول الآية بين فيما هي هذه الطاعة قال تعالى : (واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واجبروهن في المضاجع واضربوهن فان أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا) فصح أنها الطاعة اذا دعاها للجماع فقط ، وقد بين رسول الله ﷺ ما يجب على الرجل للمرأة وقد ذكرناه قبل هذه المسألة بمسألتين ، ومن ألزم المرأة خدمة دون خدمة فقد شرع مالم يأذن به الله تعالى ، وقال : مالا يصح ومالا نص فيه وكذلك بين عليه الصلاة والسلام أن لهن علينا رزقهن وكسوتهن بالمعروف ، فصح ما قلناه : من أن على الزوج أن يأتيها برزقها يمكننا لها اكله وبالكسوة بمكتاتها لباسا لان مالا يوصل الى أكله ولباسه الا بعجن وطبخ . وغزل . ونسج . وقصارة . وصباغ . وخياطة فليس هو رزقا ولا كسوة هذا مالا خلاف فيه في اللغة والمشاهدة ، واما حفظ ما جعل عندها فمرض بلا خلاف .

١٩١١ مسألة ولا يحل للمرأة أن تحلق رأسها إلا من ضرورة لا يحيد منها ولا أن تصل في شعرها شيئا أصلا لا من شعرها ولا من شعر انسان غيرها أو من شعر

حيوان أو صوف أو غير ذلك ، وهو من الكبائر ولا يحل لها أن تفلج أسنانها ولا أن تنف الشعر من وجهها ولا أن تشم بالنقش والكحل أو غيره شيئا من جسدها فان فعلت فهي ملعونة هي والتي تفعل بهاذلك * برهان ذلك ما روينا من طريق أحمد ابن شعيب أنا محمد بن موسى الجرشى نا أبو داود - هو الطيالسي - ناهام - هو ابن يحيى - عن قتادة عن خلاص عن علي قال: نهى رسول الله ﷺ أن تحلق المرأة رأسها فان اضطرت الى ذلك فقد قال الله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه) ، ومن طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن المثنى نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن هشام ابن عروة قال : حدثتني فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر الصديق قالت : جاءت امرأة الى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ان لي ابنة عروسا وانها اشتكت فتمزق شعرها فهل على جناح ان وصلت لها فيه ؟ فقال لها رسول الله ﷺ : « لعن الله الواصلة والمستوصلة » ، ومن طريق أحمد بن شعيب أنا عبد الرحمن بن محمد بن سلام نا أبو داود - هو الطيالسي - عن سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : « لعن رسول الله ﷺ الواشمات والمستوشمات والمتمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله » .

١٩١٢ مسألة ولا بأس بكذب أحد الزوجين لئلا يخرق فيما يستجلب به المودة كما روينا من طريق أحمد بن شعيب نا أبو صالح محمد بن زنبور المكي نا ابن أبي حازم - هو عبد العزيز بن عبد الوهاب بن أبي بكر - عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أمه أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا أعده كذبا الرجل يصلح بين الناس يقول القول يريد الصلاح والرجل يقول القول في الحرب والرجل يحدث امرأته والمرأة تحدث زوجها » .

١٩١٣ مسألة ولا يحل النفح بالباطل كما روينا من طريق البخاري ثنا سليمان بن حرب نا حماد بن زيد عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر الصديق « أن امرأة قالت يا رسول الله ان لي ضرة فهل على جناح أن تشبعت من زوجي غير الذي يعطى فقال عليه الصلاة والسلام : المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور » .

١٩١٤ مسألة وجائز للصبايا خاصة اللعب بالصور ولا يحل لغيرهن والصور محرمة الا هذا والا ما كان رقما في ثوبه روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا أبو بكر بن أبي شيبة وعمر والناسد قالا جميعا : نا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد الله

ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن أبي طلحة عن النبي ﷺ قال: «لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة»، ومن طريق مسلم نا قتيبة نا الليث - هو ابن سعد - عن بكير - هو ابن الأشج - عن بسر بن سعيد عن يزيد بن خالد عن أبي طلحة الأنصاري «أن رسول الله ﷺ قال: إن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة»، ثم اشتكى زيد ابن خالد فعدهناه فإذا على بابه ستر فيه صورة فقلت لعبيد الله الحولاني ريب ميمونة أم المؤمنين ألم يخبرنا زيد عن الصورة فقال عبيد الله: ألم تسمعه حين قال: إلا رقا في ثوب؟ ومن طريق أحمد بن شعيب أرنا محمد بن رافع النيسابوري نا حنبل - هو ابن المثنى - نا عبد العزيز بن أبي سلة المانجشون عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت: كان رسول الله ﷺ يسرب إلى صواحي يلعن معي باللعب البات الصغار،»

١٩١٥ مسألة والاستتار بالجماع فرض لقول الله عز وجل: (يا أيها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء ثلاث عورات لكم) الآية، والحديث بذلك لا يجوز.

١٩١٦ مسألة وحلال للرجل من امرأته الحائض كل شيء حاش الايلاج فقط، وهذا أمر قد اختلف الناس فيه. رويانا من طريق اسماعيل بن اسحق نا محمد بن أبي خدش نا مروان بن معاوية نا جعفر بن الزبير عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة - هو الباهلي - صاحب رسول الله ﷺ قال: قال عمر بن الخطاب: كنا نضاجع النساء في المحيض وفي الفرش واللحف من قلة فاما إذ وسع الله الفرش واللحف فاعتزلوهن كما أمر الله تعالى. نا حمام نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا أبو اسماعيل محمد بن اسماعيل الترمذي نا سفيان بن عيينة نا مبروذ المكي عن أمه قالت: كنا عند ميمونة فدخل عليها ابن عباس فقالت له ميمونة: أي بني مالي أراك شعث الرأس فقال: إن مرجلتني حائض وذكر الحديث. واحتج من ذهب إلى هذا بقول الله عز وجل: (قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن) ويخبرو بناه من طريق أبي داود ثنا محمد بن سعيد نا سعيد بن عبد الجبار نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن أبي اليمان عن أم درة عن عائشة أم المؤمنين قالت: كنت إذا حضت نزلت عن المئال إلى الحصير فلم تقرب رسول الله ﷺ ولم ندن منه حتى نظهر. وهذا لا شيء لانه من طريق أم درة وهي مجهولة لا تدري. وذهبت طائفة إلى أنه من السرة فصاعدا

فقط وليس له ما دون ذلك كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أبي اسحق السبيعي عن عاصم البجلي ان نفرا سألوا عمر بن الخطاب عما يحل للرجل من امرأته حائضا؟ فقال عمر: لك ما فوق الأزار لا تطلعن على ماتحتة حتى تطهر. ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن موسى عن نافع ان ابن عمر أرسل الى عائشة أم المؤمنين يستفتيها في الحائض يباشرها فقالت عائشة: نعم نجعل على سفاتها ثوبا. ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السختياني عن ابن سيرين عن شريح قال: لك ما فوق السرة قال معمر: وسمعت قتادة يقول: لك ما فوق الأزار. ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان ابن موسى قال: ماتحت الأزار حرام. وبه إلى ابن جريج عن عطاء قال: تباشر الحائض زوجها اذا كان على جزلتها السفلى ازار سمعنا ذلك. واحتج أهل هذه المقالة بخبر روينا عن رسول الله ﷺ انه قال: «وأما ما للرجل من امرأته وهي حائض فما فوق الأزار» **قال أبو محمد**: وهذا خبر روينا من طرق صحاح إلى رجل يسمى عاصم بن عمرو البجلي الكوفي عن عمر بن الخطاب عن رسول الله ﷺ، وعاصم هذا لم يسمعه من عمر لاتنا روينا من طريق أبي اسحق السبيعي عن عاصم بن عمرو عن عمير مولى عمر وعمير هذا مجهول، وروينا أيضا من طريق شعبة عن عاصم المذكور عن رجل عن القوم الذين سألوا عمر عن ذلك. وبخبر آخر من طريق أبي داود ناهارون بن محمد بن بكار نا مروان - يعني ابن محمد - نا الهيثم بن حميد نا العلاء بن الحارث عن حزام بن حكيم عن عمه انه سأل رسول الله ﷺ ما يحل لي من امرأتي وهي حائض؟ قال: لك ما فوق الأزار، وهذا لا يصح لان حزام بن حكيم ضعيف. وهو الذي روى غسل الاثنين من المذني، ومروان بن محمد الذي روى عنه ضعيف أيضا. وبخبر روينا من طريق أبي داود ناهشام بن عبد الملك البزني (١) حدثني بقة بن عبد الوليد عن سعيد - هو ابن عبد الله الأغطش عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدي قال هشام - وهو ابن قرط الأزدي أمير حمص - عن معاذ ابن جبل قال سألت رسول الله ﷺ عما يحل للرجل من امرأته وهي حائض؟ فقال: ما هو فوق الأزار والتعفف عن ذلك أفضل، وهذا خبر لا يصح لانه من طريق بقة وهو ضعيف عن سعيد بن عبد الله الأغطش وهو مجهول لا يعرفه. وبخبر من طريق ابن أبي شيبة نا عبد الرحيم نا محمد بن كريب عن كريب عن ابن عباس انه سئل عن المرأة الحائض ماذا يحل لزوجها؟ قال: سمعنا والله أعلم ان كان قاله رسول الله ﷺ فهو كذلك لا يحل له ما فوق الأزار، وهذا حديث كما ترى غير مستند. ومن طريق ابن الجهم نا محمد بن

(١) هو بفتح التعتانية والزاي ثم نون، وفي النسخة رقم ١٤ «البرقي» وهو غلط

الفرج ناعبد الله بن عمر عن أبي النضر عن أبي سلة عن عائشة ستل رسول الله ﷺ ما يحل للرجل من امرأته - يعنى الحائض - قال : مافوق الازار وهذا لا يصح لانه من طريق العمري الصغير وهو ضعيف فسقط هذا الخبر (١) والحمد لله رب العالمين ، وقد جاء خبر من طريق الليث بن سعد عن ابن شهاب عن حبيب مولى عروة عن نديبة مولاة ميمونة عن ميمونة رضى الله عنها ان رسول الله ﷺ كان يباشر الحائض من نساءه اذا كان عليها ازار يبلغ أنصاف الفخذين أو الر كبتين تحتجزة . وعن ابن وهب بلغنى عن عائشة . وأم سلة امى المؤمنين مثل هذا ، وهذا منقطع . وعن نديبة وهى مجنولة ولا يصح لم تكن فيه حجة ولا متعاق لأحد لانه فعل لأمر ، وذهبت طائفة الى انه لا يباشرها الا وبينهما ثوب . رويانا عن وكيع عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين قال : سألت عبيدة السلماني ما للرجل من امرأته الحائض ؟ فقال : الفراش واحد واللحف شتى وان لم يجد بدا من ان يرد عليها من طرف ثوبه رد عليها .

واحتج أهل هذا القول بما رويناه من طريق مسلم نا هرون بن سعيد نا ابن وهب ارنا مخزومة - هو ابن بكير - عن أبيه عن كريب مولى ابن عباس قال : سمعت ميمونة زوج النبي ﷺ قالت : كان رسول الله ﷺ يضطجع معى وأنا حائض وبينى وبينه ثوب . ونا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أبو خليفة الفضل بن الحباب - هو مولى بنى جمح - نا مسدد نا أبو عوانة عن عمر بن أبي سلمة (٢) بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت تنام مع رسول الله ﷺ وهى حائض وبينهما ثوب .

قال أبو محمد : سماع مخزومة بن بكير عن أبيه لا يصح كما نا يوسف بن عبد الله النمرى نا عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي نا محمد بن اسحاق الصيدلانى نا العقيلي نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي نا حماد بن خالد الحياط قال : أخرج الى مخزومة بن بكير كتابا وقال لي : هذه كتب أبى لم أسمع منها شيئا ، وأما خبر عائشة أم المؤمنين فقيه عمر ابن أبي سلة وهو ضعيف لم يوثقه أحد ، وذهب أبو حنيفة . وأبو يوسف . ومالك . ومن قلده الى أنه مباح له مافوق السرة وما تحت الركبة ويحرم عليه ما بين السرة والركبة وما نعلم لهذا القول متعلقا أصلا فوجب تركه ، ولا يموهن عموه بالأخبار التى فيها كان النبي ﷺ يأمر الحائض من نساءه أن تنزل ثم يباشرها فان الازار قد يبلغ الى السكبين وقد يبلغ الى أنصاف الفخذين . وذهبت طائفة الى مثل قولنا كما نا عبد الله بن ربيع نا

(١) فى النسخة رقم ١٤ هذا الباب (٢) فى النسخة رقم ١٤ عن عمرو بن أبي سلمة بالواو وهو تصحيف

محمد بن معاوية نا أبو خليفة الفضل بن الحباب الجمحي نا أبو الوليد الطيالسي نا الليث ابن سعد عن بكير بن عبدالله بن الأشج عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب عن حكيم بن عقيل سالت أم المؤمنين عائشة ما يحرم على الرجل من امرأته اذا كان صائما؟ قالت: فرجها قلت: فما يحرم عليه منها اذا كانت حائضا؟ قالت: فرجها وهو قول أم سلمة أم المؤمنين * ومن طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن محمد بن عقيل عن ابن عباس قال للرجل من امرأته وهي حائض كل شيء الا يخرج الدم * ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: يباشر الرجل الحائض اذا كف عنها الاذى * ومن طريق وكيع عن مالك بن مغول عن عطاء بن أبي رباح أنه قال في الحائض لا بأس أن يأتيها زوجها فيما دون الدم * ومن طريق وكيع عن عطاء بن أبي رباح عن الحكم بن عتيبة أنه قال في الحائض لا بأس: أن يضع الرجل فرجه عليه ما لم يدخله - يعني على فرجها - * وبه الى وكيع عن الربيع عن الحسن البصري أنه كان لا يرى بأسا أن يلقب بين نخذي الحائض ، وهو قول مسروق . وإبراهيم النخعي . وسفيان الثوري . ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة . وأبي سليمان . وجميع أصحابنا وهو المشهور عن الشافعي *

قال أبو محمد : قد بينا سقوط جميع الأقوال التي قدمنا الا هذا القول وقول من تعلق بالاية فنظرنا في هذا القول فوجدنا ما روينا من طريق مسلم ناهي بن حرب ناعبد الرحمن بن مهدي ناحمد بن سلمة أرنا ثابت - هو الباقى - عن أنس بن مالك فذكر حديثا ؛ وفيه فأنزل الله تعالى : (ويسألونك عن المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في المحيض) الى آخر الآية فقال رسول الله ﷺ اصنعوا كل شيء الا النكاح ، * **قال أبو محمد** : فهذا خبر في غاية الصحة وهو بيان للآية بين عليه الصلاة والسلام لاثرت زولها مراد ربه تعالى فيها ، وصح بهذا قول من قال من العلماء : ان معنى قوله عز وجل في المحيض : انما هو موضع الحيض ولا شك في هذا لانه عليه الصلاة والسلام بين مراد ربه تعالى في الآية ولم ينسخها قال الله عز وجل : (لتبين للناس ما نزل اليهم) وبالله تعالى التوفيق *

١٩١٧ مسألة ومن وطئ حائضا عامدا أو جاهلا فقد عصى الله تعالى في العمد وليس عليه في ذلك شيء لا صدقة ولا غيرها الا التوبة والاستغفار ، وقد قال قائلون في ذلك بكفارة كما روينا عن ابن عباس ان وطئها في الدم فدينار وان وطئها في انقطاع الدم فنصف دينار * وعن قتادة ان كان واجدا فدينار وان لم يجد فنصف

ديناره وعن عطاء من وطىء حائضا يتصدق بدينار، وقد روى عن محمد بن الحسن صاحب أبي خنيفة، ورأى أحمد بن حنبل أنه مخير بين دينار أو نصف دينار، ووجدنا أهل هذه المقالة يحتجون بخبر رويناه من طريق مقسم عن ابن عباس مسندا عن رسول الله ﷺ ومقسم ضعيف، ورويناه أيضا من طريق شريك عن خصيف عن عكرمة عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ وشريك. وخصيف ضعيفان، ومن طريق فيها عبد الملك بن حبيب عن المكفوف عن أيوب بن خوط عن قتادة عن ابن عباس مستدا وعبد الملك. وأيوب هالكان والمكفوف مجهول، ومن طريق عبد الملك ابن حبيب عن أصبغ بن الفرج عن السبيعي عن زيد بن عبد الحميد أن عمر سأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال له: تصدق بدينار، وعبد الملك هالك والسبيعي مجهول، ولا يظن جاهل أنه أبو اسحق مات أبو اسحق قبل أن يولد أصبغ بدهر، وهو أيضا مرسل وقد رواه الأوزاعي أيضا مرسلا وفيه تصدق بخمسي دينار، وذهبت طائفة أن عليه مثل كفارة مزوطىء في رمضان كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الأعلى نا المعتمر - هو ابن سليمان التيمي - قال: قرأت على فضيل عن أبي حريز أن أيقع حدثه أن سعيد بن جبير أخبره عن ابن عباس أنه قال: «من افطر في رمضان فعليه عتق رقبة أو صوم شهر أو إطعام ثلاثين مسكينا» قلت ومن وقع على امرأته وهي حائض أو سمع اذان الجمعة ولم يجمع ليس له عذر قال: كذلك عتق رقبة، ومن طريق عبد الرزاق نا هشام - هو ابن حسان - عن الحسن البصري أنه كان يقيس الذي يقع على الحائض بالذي يقع على امرأته في رمضان * واحتج أهل هذه المقالة بخبر رويناه من طريق أحمد ابن شعيب أخبرني محمود بن خالد نا الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السلمي قال: سمعت علي بن بذيمة يقول: سمعت سعيد بن جبير يقول: سمعت ابن عباس يقول قال رجل: يا رسول الله انى أصبت امرأتى وهي حائض فأمره رسول الله ﷺ أن يعتق رقبة، قال ابن عباس: وقيمة الرقبة يومئذ دينار * ورويناه أيضا من طريق موسى بن أيوب عن الوليد بن مسلم عن جابر عن علي بن بذيمة باسناده *

قال أبو محمد: موسى بن أيوب - وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم ضعيفان فسقط كل ما في هذا الباب، ولقد كانت يلزم القائلين بالقياس أن يقيسوا واطىء الحائض على الواطىء في رمضان لانهما معا وطئا فراجحلال العين لم يحرم الا بحال الصوم أو حال الحيض فقط ولكن هذا مما تناقضوا فيه لاسيما وهم يحتجون بأضعف من هذا الخبر، وأما نحن فلو صح شيء من كل هذا عن رسول الله ﷺ لقلنا به فلما لم يصح فيه شيء لم يجب

منه شيء لأنه شرع لم يأمر الله تعالى به . ومن قال بقولنا ابن سيرين صح عنه أنه قال : يستغفر الله وليس عليه شيء ، وصح أيضا مثل ذلك عن إبراهيم النخعي . وعطاء . ومكحول وهو قول مالك . وأبي حنيفة والشافعي . وأبي سليمان وأصحابهم .

١٩١٨ مسألة وإذا رأت الحائض الطهر فان غسلت فرجها فقط أو توضأت فقط أو اغتسلت كلها فإى ذلك فعلت حل وطؤها لزوجها إلا أنها لا تصلى حتى تغتسل كلها بالماء ، وقد اختلف الناس فى هذا فقالت طائفة : لا يحل له وطؤها إلا حتى تغسل جميع جسدها ؛ رويناه ذلك عن مجاهد وإبراهيم النخعي . والقاسم ابن محمد . وسالم بن عبد الله . ومكحول . والحسن . وسليمان بن يسار . والزهرى . وربيعة . ورويناه عن عطاء . وميمون بن مهران وهو قول مالك . والشافعي . وأصحابهم ، وذهب أبو حنيفة . وأصحابه إلى أن الحائض إن كانت أيامها عشرة فإنها بانقضاء العشرة يحل لزوجها وطؤها وإن لم تغسل فرجها ولا توضأت ولا اغتسلت فإن كانت أيامها أقل من عشرة فإنها إذا رأت الطهر لم يحل لزوجها وطؤها إلا باحد وجهين إما أن تغتسل كلها وإما أن يمضى عليها وقت صلاة فإن مضى لها وقت صلاة حل له وطؤها وإن لم تغتسل ولا غسلت فرجها ولا توضأت .

قال أبو محمد : لا قول أسقط من هذا لأنه تحكم بالباطل بلا دليل أصلا ولا نعلم أحدا قاله قبل أبي حنيفة ولا بعده إلا من قلده ، وذهب قوم إلى مثل قولنا كما رويناه من طريق عبد الرزاق أرنا ابن جريج . ومعمر قال ابن جريج عن عطاء . وقال معمرو عن قتادة ثم اتفق عطاء . وقاتادة فقالا جميعا فى الحائض إذا رأت الطهر فإنها تغسل فرجها ويصيدها زوجها ، ورويناه عن عطاء أنها إذا رأت الطهر فتوضأت حل وطؤها لزوجها وهو قول أبي سليمان . وجميع أصحابنا .

قال أبو محمد : ربما يموه بموه بالخبر الذى رويناه من طريق عبد الكريم عن مقسم عن ابن عباس عن النبي ﷺ : « أن أتاها - يعنى الحائض - وقد أدبر الدم عنها ولم يغتسل فتصف دينار ، فقد قلنا : إن مقسما ضعيف ولم يلق عبد الكريم مقسما فهو لا شيء ولا سيما والمالكيون والشافعيون لا يقولون بهذا الخبر ، ومن الباطل أن يحتج المرأ بخبر هو أول مبطل له ولعلمهم أن يقولوا : لا يجوز له وطؤها إلا أن تجوز لها الصلاة .

قال أبو محمد : وهذا خطأ لأن الوطء ليس معلقا بالصلاة فقد تكون المرأة جنباً فيحل وطؤها ولا تحل لها الصلاة وتكون معتكفة ومحرمه وصائمة فتصلى ولا يحل وطؤها

قال أبو محمد : فاذا لا يان في شيء من هذا الا في الآية فالواجب الرجوع اليها قال الله تعالى : (فلا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله) فوجدناه عز وجل لم ييسح وطء الحائض الا بوجهين اثنين وهي أن تطهر وان تطهر لان الضمير الذي في تطهرن راجع بلا خلاف من أحد من يحسن العربية الى الضمير الذي في يطهرن والضمير الذي في يطهرن راجع الى الحيض فكان معنى يطهرن هو انقطاع الحيض وظهور الطهر لانه لم يصف الفعل اليهن وكان معنى يطهرن فعلا يفعله لانه رد الفعل اليهن فوجب حمل الآية على مقتضاها وعمومها لا يجوز غير ذلك ولا يجوز تخصيصها ولا الاختصار على بعض ما يقع عليه لفظها دون كل ما يقع عليه بالدعوى الكاذبة فيكون اخبارا عن مراد الله تعالى بما لم يخبر به عز وجل عن مراده ، وهذا حرام ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل أنه تعالى لو أراد بعض ما يقع عليه اسم (تطهرن) دون سائر ما يقع عليه لاخبرنا به وليته علينا ولما وكلنا الى التكهن والظنون، وقال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فقد فصل لنا عز وجل ما حرم علينا من وطء الحائض وأنه حرام مالم يطهرن فيطهرن ، فصح أن كل ما يقع عليه اسم الطهر بعد أن يطهرن فقد حللن به والوضوء تطهر بلا خلاف وغسل الفرج بالماء تطهر كذلك وغسل جميع الجسد تطهر فأبى هذه الوجوه تطهرت التي رأت الطهر من الحيض فقد حل به لنا اتيانها وبالله تعالى التوفيق *

١٩١٩ مسألة ولباس المرأة الحرير والذهب في الصلاة وغيرها حلال على أنه قد اختلف في ذلك فلم يجوز (١) ذلك قوم لمن كما زوينا من طريق أحمد ابن شعيب حدثنا أبو بكر بن علي المروزي نا شريح بن يونس نا هشيم عن أبي (٢) بشر عن يوسف بن ماهك نا امرأة سألت ابن عمر عن الحرير فقال لها ابن عمر: من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة، ومن طريق مسلم نا ابن أبي شيبة نا عبيد بن مسعود عن شعبة عن خليفة بن كعب أبي ذيان قال : سمعت عبد الله بن الزبير يخطب يقول: «ألا تلبسوا نساءكم الحرير فان من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة» ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السخيتي نا ابن سيرين نا أبا هريرة كان يقول لابنته: «لا تلبسي الذهب فاني أخاف عليك حر اللهب»، ومن طريق وكيع عن مبارك - هو ابن فضالة - عن الحسن أنه كره الذهب للنساء واحتج أهل هذه المقالة بخبر من طريق الحسن «أن رسول الله ﷺ قال : - يعني النسياء - أهلكهن الا حمران

الذهب والزعفران» وهذا مرسل لاجبة فيه، وبخبر رويناه من طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزهري: «أن رسول الله ﷺ رأى على عائشة قلايين من فضة ملونين يذهب فأمرها أن تلقيهما وتجعل قلايين من فضة وتصفرهما بالزعفران، وهذا مرسل ولا حجة في مرسله وبخبر رويناه من طريق شعبة، وسفيان، والمعتز بن سليمان، وجريز، كلهم عن منصور بن المعتمر عن ربيع بن خراش عن امرأته عن اخت حذيفة قالت: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «يا معشر النساء أما لكن في الفضة ما تحلين أما إنه ليس من امرأة تلبس ذهبا تظهره إلا عذبت به، وهذا عن امرأة ربيع وهي بجهولة، ولقد كان يلزم المالكين والحنيفيين الآخذين برواية امرأة أبي اسحق عند أم ولد زيد بن أرقم فحرموا به الحلال أن يقول بهذا الخبر والافهم متناقضون وبخبر فيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف عن شهر بن حوشب وهو مثله أو أسقط منه عن أسماء بنت يزيد بن السكن قالت: إن رسول الله ﷺ: «رأى على سوارين من ذهب وخواتم من ذهب فقال لي عليه الصلاة والسلام: اتجنبن أن يسورك الله بسوارين من نار وخواتم من نار قالت: لا قال فانزعى هذين أتعجز أحدا كن أن تتخذ حلقتين أو تومتين من فضة ثم تلطخهما بعبير أو ورس أو زعفران، وبخبر آخر فيه محمود بن عمرو الأنصاري عن شهر أن أسماء بنت يزيد بن السكن حدثته عن رسول الله ﷺ قال: «أيا امرأة تقلدت قلادة من ذهب قلدت في عنقها مثلها من النار يوم القيامة وإياها امرأة جعلت في أذنها خرصا من ذهب جعله الله في أذنها من النار يوم القيامة» ومحمود بن عمرو ضعيف وآخر من طريق أبي زيد عن أبي هريرة أنه كان مع رسول الله ﷺ فجاءته امرأة عليها سواران من ذهب فقال عليه الصلاة والسلام: سواران من نار فقال: ماترى في طوق من ذهب قال: طوق من نار قالت: فماترى في قرطين من ذهب قال: قرطان من نار، وأبو زيد مجهول وبخبر صحيح رويناه من طريق أحمد بن شعيب أخبرني الربيع بن سليمان بن داود نا اسحاق بن بكر حدثني أبي عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «رأى عليها مسكتي ذهب فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ألا أخبرك بما هو أحسن من هذا لو نزعنا هذا وجعلت مسكتين من ورق ثم صفرتهما بزعفران كاتاحتين» وهذا الخبر حجة لنا لأنه ليس في هذا الخبر أنه ﷺ نهاها عن مسكتي الذهب إنما فيه أنه عليه الصلاة والسلام اختار لها غيره ونحن نقول بهذا واحتجوا بخبر رويناه من طريق أبي داود نا عبد الله بن مسلمة - هو القعني - نا عبد العزيز بن محمد

البراءوردى عن أسيد بن أبى أسيد البراد عن نافع عن ابن عباس عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « من أحب أن يخلق جبينه حلقة من نار فليحلقه حلقة من ذهب ومن أحب أن يطوق جبينه طوقا من نار فليطوقه طوقا من ذهب ومن أحب أن يسور جبينه بسوار من نار فليسوره سوارا من ذهب ولكن عليكم بالفضة فالعبدوا بها »

قال أبو محمد : هذا يحمل بحسب أن يخص منه قول رسول الله ﷺ : « ان الذهب حرام على ذكور أمتي حلال لآناها » لأنه أقل معان منه ومستثنى بعض ما فيه وذكروا ما روينا من طريق أحمد بن شعيب ناوهب بن بيان نا ابن وهب نا عمرو بن الحارث نا ابا عثانة حدثه انه سمع عقبة بن عامر يخبر ان رسول الله ﷺ كان يمنع أهله الحلية والحري ويقول : ان كنتم تحبون حلية الجنة وحريها فلا تلبسوها في الدنيا »

قال أبو محمد : أبو عثانة غير مشهور بالنقل ثم (١) لو صح لكان عاما للرجال والنساء يخصه الخبر الذى فيه « ان الذهب والحري حرام على ذكور أمتي حلال لآناها »

وحديث آخر من طريق أحمد بن شعيب نا عبيد الله بن سعيد نا معاذ بن هشام - هو

الدستوائى - نا أبى عن يحيى بن أبى كثير حدثنى زيد - هو ابن سلام - عن أبى سلام - هو مطور الحبشى عن أبى اسماء الرحى - هو عمرو بن مرثد - قال : ان ثوبان مولى رسول الله ﷺ قال : « جاءت ابنة هيرة الى رسول الله ﷺ وفي يدها فتخ - قال معاذ كذا فى كتاب أبى خواتم كبار - فجعل رسول الله ﷺ يضرب يديها فدخلت على فاطمة تشكو ذلك اليها فتزعت فاطمة سلسلة من ذهب فى عنقها فقالت : هذه أهداها أبو حسن فدخل رسول الله ﷺ والسلسلة فى يدها فقال (٢) : ايسرك ان تقول الناس ابنة رسول الله وفي يدك سلسلة من نار ثم خرج ولم يقعد فأرسلت فاطمة بالسلسلة الى السوق فباعتها واشترت بثمنها غلاما وذكركلمة معناها فاعتقته فحدث بذلك رسول الله ﷺ فقال : الحمد لله الذى نجما فاطمة من النار »

قال أبو محمد : أما ضرب رسول الله ﷺ يدي بنت هيرة فليس فيه انه عليه الصلاة والسلام انما ضربها من أجل الخواتم ولا فيه أيضا ان تلك الخواتم كانت من ذهب ، ومن زاد هذين المعنيين فى الخبر فقد كذب بلا شك وقفا مالا علم له به وما لم يخبر به راوى الخبر وهذا حرام بحت وقد يمكن ان يكون عليه الصلاة والسلام ضرب يديها لأنها برزت عن ذراعيها مالا يحل لها ابرازه أو لغير ذلك مما هو عليه الصلاة أعلم به ، وأما قوله « ايسرك ان تقول الناس ابنة رسول الله وفي يدك سلسلة من نار » فظاهر اللفظ الذى ليس يفهم

منه سواء أنه عليه الصلاة والسلام انما أنكر امسا كها اياها يدها ليس في لفظ الخبر نص بغير هذا ولا دليل عليه، وليس فيه انه عليه الصلاة والسلام نهاها عن لباسها ولا عن تملكها هذا لاشك فيه ، وقد يمكن أنه عليه الصلاة والسلام علم أنها لم تزكها وكانت مما تجب فيه الزكاة كما قال عز وجل : (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لانفسكم ففتقنوا ما كنتم تكتزون) .

والله أعلم لاى وجه أنكر كون السلسلة في يدها رضى الله عنها الا أنه ليس فيه البتة تحريم لباسها لها بل فيه نص أنه عليه الصلاة والسلام أباح لها ملكها يقينا لاشك فيه لانه يجوز بيعها للسلسلة وجوز للبشرى لها منها شراءها ولو كان لباسها حراما أو ملكها لم يحز للذى اشتراها شراؤها وأما امسا كها باليد الذى في هذا الخبر انكاره فقد نسخ يقين لاشك فيه لا يجاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة في الذهب واباحته عليه الصلاة والسلام بيع الذهب بالذهب مثلا بمثل وزنا بوزن واباحته عليه الصلاة والسلام بيع قلادة الذهب التي أصيبت بخير بعد أن أمر بنزع الخرز عنها . وبيع الذهب بالذهب مثلا بمثل ولم يحرم بيع القلادة التي فيها الذهب ولا ابتياعها ولا أمر بكسرها ، ولا خلاف في أن إيجاب الزكاة في الذهب واباحته يبعه بالذهب مثلا بمثل باق الى يوم القيامة لم ينسخ، وأما قوله عليه الصلاة والسلام اذ بلغه يبع فاطمة رضى الله عنها السلسلة الذهب وابتياعها بثمنها غلاما فاعتقه : « الحمد لله الذى أنقذ فاطمة من النار ، فالذى لاشك فيه فهو أنه قد صح عن رسول الله ﷺ ما روينا من طريق مسلم ناقتية بن سعيد نا الليث - هو ابن سعد - عن ابن الهادي عن عمر بن علي بن الحسين عن سعيد بن مرجانة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : « من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضوا من النار حتى فرجه بفرجه ، فتحن على يقين من أن الله تعالى أنقذها من النار بعقها للغلام ، ومن ادعى أنه أنقذها من النار يبيعها للسلسلة فقد قفما لا علم له به وقال : ما لأدليل له عليه ولا برهان عنده بصحته وما ليس في الخبر منه نص ولا دليل الا الظن الذى هو أكذب الحديث ، وقد جاء في كراهة مس خلى الذهب أثر صحيح كما زوينا من طريق أبي داود نا ابن ثعلب - هو عبد الله بن محمد بن ثعلب - نا محمد بن سلمة عن محمد بن اسحاق خدني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين قالت : « قدمت على رسول الله ﷺ حلية من عند النجاشي أهداها له فيها خاتم من ذهب فيه فص حبشي قالت : فاخذه رسول الله ﷺ بعود

معرضا أو يعض أصابعه ثم دعى أمانة بنت أبي العاص ابنة ابته زينب فقال:
تحلى بهذا يا بنية، فهذا رسول الله ﷺ قد كره مس خاتم الذهب فلعله كرهه لفاطمة
أيضا ومع ذلك حلاه أمانة بنت أبي العاص.

قال أبو محمد: والحاكم على كل ذلك هو ما روينا من طريق أحمد بن شعيب
أن عمرو بن علي نايجي - هو ابن سعيد القطان - ويزيد - هو ابن زريع - ومعتز - هو ابن
سليمان التيمي - وبشر بن الفضل قالوا كلهم: نا عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر
عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله ﷺ قال: إن الله
أحل لنا ثأمتي الحرير والذهب وحرمة على ذكورها، وروينا أيضا من طريق
حماد بن سلمة وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي وأبي معاوية الضرير: وحماد بن مسعدة
كلهم عن عبيد الله بن عمر بإسناده إلا أنهم اقتصروا على ذكر الحرير فقط إلا حماد
ابن سلمة فإنه ذكر الحرير والذهب، وروينا أيضا من طريق سعيد بن أبي عروبة
ومعمر كلاهما عن أيوب السخيتاني عن نافع بإسناده وذكر الحرير والذهب وهو (١)
أثر صحيح لأن سعيد بن أبي هند ثقة مشهور روى عنه نافع وموسى بن ميسرة، ومن
طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا يعقوب - هو ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن
عبد الرحمن بن عوف - نا أبي عن ابن إسحاق قال: إن نافعا مولى ابن عمر حدثني
عن عبد الله بن عمر قال: «إنه سمع رسول الله ﷺ ينهى النساء في أحرامهن عن القفازين
والنقاب وماس الورس أو الزعفران من الثياب ولتلبس بعد ذلك ما أحببت من معصفر
أو حذاء أو حلى أو سراويل أو قميص أو خف» فعم رسول الله ﷺ لها جميع المحلى
ولو كان الذهب حراما عليهن لينه عليه الصلاة والسلام بلا شك فاذلم ينص على
منعه فهذا حلال لمن وبالله تعالى التوفيق، وبهذا تقول جماعة من السلف، وروينا من
طريق حماد بن سلمة وقناة قال قتادة عن علي بن عبد الله البارقى وقال حماد عن عقبة
ابن وشاح كلاهما عن ابن عمر أنهما سألاه عن الحرير والذهب فقال يكرهان للرجال
ولا يكرهان للنساء، ومن طريق شعبة عن سليمان بن (٢) أبي المغيرة البزار عن سعيد
ابن جبير قال: رأى حذيفة صديقا عليهم قمص حرير فتزعه عن الغلمان وأمر بنزعه
عنهم وتركه على الجوارى، وهو قول أبي حنيفة والشافعي ومالك وأبي سليمان وأصحابه.

١٩٢٠ مسألة: والتحلى بالفضة واللؤلؤ والياقوت والزمرّد حلال في كل
شيء للرجال والنساء ولا نخص شيئا إلا آنية الفضة فقط فهي حرام على الرجال

(١) وفي النسخة رقم ١٦ وهذا (٢) في النسخة رقم ١٤ سليمان بن المغيرة والمصحيح ما في الأصل

والنساء على خبر البراء بن عازب وقد ذكرناه في كتاب الصلاة لان الله عز وجل يقول: (خلق لكم ما في الارض جميعا) وقال تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فلم يفصل عز وجل تحريم التحلي بالفضة في ذلك فهي حلال، وقد خص قوم بالاباحة حلية السيف والمنطقة والخاتم والمصحف وهذا تخصيص لا برهان على صحته (١) فهو دعوى مجردة، وأما اللؤلؤ فقد قال الله عز وجل: (ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها وترى الفلك فيه مواخر) قال علي: ولا يخرج من البحر الا اللؤلؤ فهو بنص القرآن حلال للرجال والنساء وبالله تعالى التوفيق.

١٩٢١ مسألة: واذا شجر بين الرجل وامرأته بعث الحاكم حكما من أهله وحكما من أهلها عن حال الظالم منهما وينها الى الحاكم ما وقفا عليه من ذلك لياخذ الحق ممن هو قبله وياخذ على يدي الظالم، وليس لهما أن يفرقا بين الزوجين لا بخلع ولا بغيره. برهان ذلك قول الله عز وجل: (وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها أن يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما) .

قال أبو محمد: الأهل القرابة هم من الأب والام والأهل أيضا الموالى كما روينا في حديث أبي طيبة «أن رسول الله ﷺ أمر أهله أن يخفوا عنه من خراجهم» وقال عز وجل: (أن يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما) فلا يخلو ضرورة الضمير الذي في بينهما من أن يكون راجعا الى الزوجين وهكذا نقول (٢) أو يكون راجعا الى الحكامين فنص الآية أنه إنما يوفق الله تعالى بينهما ان ارادا اصلاحا والاصلاح هو قطع الشرين الزوجين، فان قيل قد قال الله عز وجل: (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلح بينهما صلحا والصلح خير) يعني الطلاق وقد قرئ أن يصلحا قلنا نعم وإنما رد عز وجل هذا الصلح الى اختيار الزوجين لا الى غيرهما وعليهما ولا يعرف في اللغة ولا في الشريعة أصلحت بين الزوجين أى طلقتهما عليه، وقد اختلف السلف في هذا فقالت: طائفة لهما أن يفرقا كما روينا أن عثمان بعث ابن عباس ومعاوية حاكمين بين عقيل بن أبي طالب وامرأته فاطمة بنت عتبة بن ربيعة فقيل لهما أن رأيتما أن تفرقا فرقتما وهذا خبر لا يصح لانه لم يأت الا منقطعا، ورويناه عن ابن عباس أيضا من طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني وهو ضعيف وصح عن علي بن أبي طالب أنه قال للحكامين بين الزوجين: عليكما ان رأيتما أن تفرقا فرقتما وان رأيتما أن تجمعما جمعتما. وصح عن أبي سلة ابن عبد الرحمن بن عوف والشعبي وسعيد بن حير والحكم بن عتيبة، وعن ربيعة

وشريح ، وروى عن طاوس والنخعي وهو قول مالك والاوزاعي وأبي سليمان
 واصحابنا الا ابن المغلس ، وقال آخرون : ليس للحكمين أن يفرقا . نا أحمد بن عمر بن أنس
 العذري نا أبوذر الهروي نا عبد الرحمن (١) عن أحمد بن حموية السرخسي نا ابراهيم
 ابن خريم نا عبد بن حميد الكشي نا يزيد بن هرون نا هشام - هو ابن حسان - عن الحسن
 البصري قال : لهما - يعني الحكمين - أن يصلحا وليس لهما أن يفرقا ، وبه الى عبد بن
 حميد نا يونس عن شيان - هو ابن فروح - عن قتادة في قول الله عز وجل :
 ﴿ (وإن خفتم شقاق بينهما) الآية قال قتادة : انما بعث الحكمان ليصلحا فان أعيأهما
 ذلك شهدا على الظالم بظلمه وايس بأيديهما الفرقة ولا يملكان ذلك ﴾ ومن طريق
 عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن انسا قال له : أيفرق الحكمان؟ قال عطاء : لا
 الا أن يجعل الزوجان ذلك بأيديهما ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي الحسن بن
 المغلس ، وصح عن سعيد بن جبير ان التفريق الى الحاكم بما ينهيه اليه الحكمان .
قال أبو محمد : ليس في الآية ولا في شيء من السنن أن للحكمين أن يفرقا ولا
 ان ذلك للحاكم ، وقال عز وجل : ﴿ (ولا تكسب كل نفس الا عليها) فصح أنه
 لا يجوز أن يطلق أحد على أحد ولا أن يفرق بين رجل وامرأته الا حيث جاء
 النص بوجوب فسخ النكاح فقط ولا حجة في قول أحد (٢) دون رسول الله ﷺ .

النفقات

١٩٢٢ مسألة وينفق الرجل على امرأته من حين يعقد نكاحها دعى
 الى البناء أو لم يدع ولو أنها في المهد ناشزا كانت أو غير ناشز غنية كانت أو فقيرة
 ذات أب كانت أو يتيمة بكرا أو ثيبا حرة كانت أو أمة على قدر ماله فالموسر خبز
 الحواري واللحم وفاكة الوقت على حسب مقداره والمتوسط على قدر طاقته والمقل
 أيضا على حسب طاقته .

برهان ذلك ما قد ذكرنا باسناده قبل من قول رسول الله ﷺ في النساء :
 « ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » وهذا يوجب لهن النفقة من حين
 العقد ، وقال قوم : لا نفقة للمرأة الا حيث تدعى الى البناء بها وهذا قول لم يأت
 به قرآن ولا سنة ولا قول صاحب ولا قياس ولا رأى له وجه ، ولا شك في أن
 الله عز وجل لو أراد استثناء الصغيرة والناشز لما أغفل ذلك حتى يبينه له غيره حاش

(١) في النسخة رقم ١٤ نا عبد الله بن أحمد (٢) في النسخة رقم ١٦ « في أحد »

الله من ذلك ، وقد نا يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا أحمد ابن خاله نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا عبيد الله بن عمر أخبرني نافع عن ابن عمر قال : « كتب عمر بن الخطاب الى أمراء الأجناد أن انظروا من طالت غيبته أن يبعثوا (١) نفقة أو يرجعوا أو يفارقوا فان فارق فان عليه نفقة ما فارق من يوم غاب ».

قال أبو محمد : ولم يخص عمر ناشزا من غيرها * ومن طريق شعبة سألت الحكم بن عتيبة عن امرأة خرجت من بيت زوجها غاضبة (٢) هل لها نفقة؟ قال : نعم ، وقال أبو سليمان ، وأصحابه . وسفيان الثوري : النفقة واجبة للصغيرة من حين العقد عليها . قال أبو محمد : وما نعلم لعمر في هذا مخالفا من الصحابة رضي الله عنهم ، ولا يحفظ منع الناشز من النفقة عن أحد من الصحابة إنما هو شيء روى عن النخعي . والشعبي . وحماد بن أبي سليمان . والحسن . والزهرى وما نعلم لهم حجة الا أنهم قالوا : النفقة بأزاء الجماع فإذا منعت الجماع منعت النفقة .

قال أبو محمد : وهذه حجة أفقر الى ما يصححها مما راموا تصحيحها به وقد كذبوا في ذلك ما النفقة والكسوة الا بأزاء الزوجية فاذا وجدت الزوجية فالنفقة والكسوة واجبتان . قال أبو محمد : والعجب كله استحلالهم ظلم الناشز في منع حقها من أجل ظلمها للزوج في منع حقه وهذا هو الظلم بعينه والباطل صراحا ، والعجب كله أن الخفيفين لا يجيزون لمن ظلمه إنسان فأخذ له مالا فقدر على الانتصاف من مال يجده لظلمه أن ينتصف ورأوا منع الناشز النفقة والكسوة ولا يدري لماذا ، وقد تناقضوا في حجبتهم المذكورة فرأوا النفقة للبريضة التي لا يمكن وطؤها فتركوا قولهم إن النفقة بأزاء الجماع . قال أبو محمد : ويكسو الرجل امرأته على قدر ماله فالمرسر يؤمر بأن يكسوها الخبز وما أشبهه والمتوسط جيد الكتان والقطن ، والمقل على قدره لقول رسول الله ﷺ : (لمن رزقهن وكسوتهن بالمعروف) وهذا هو المعروف من ما آكل الناس ولا بسهم ، وقد روينا من طريق أحمد بن شعيب أرنا عمران بن بكار الجبصي نا أبو اليمان - هو الحكم بن نافع - أرنا شعيب بن أبي حمزة قال : سئل الزهرى عن لباس النساء الحرير : فقال : أخبرني أنس بن مالك « أنه رأى على أم كلثوم بنت رسول الله ﷺ برد حرير » (٣) وقال الله عز وجل : (لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر

(١) في النسخة رقم ١٤ « أن يبعث » وهو لا يناسب ما بعده (٢) في النسخة رقم ١٤

« عاصية » (٣) في النسخة رقم ١٦ « ثوب حرير »

عليه رزقه فلينفق بما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها) فان كان في بلد لا يأكلون فيه الا التمر أو التين أو بعض الثمار أو اللبن أو السمك قضى لها بما يقتاتة أهل بلدها كما ذكرنا ، وأكثر النفقة عندنا رطلان بالبغدادى ، ثنا أحمد ابن محمد بن الجصور نا وهب بن مسرة نا ابن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو الأحوص - هو سلام (١) بن سليم الكوفي - عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص عوف ابن مالك بن فضالة الجشمي قال : « دخل أبي على رسول الله ﷺ وعليه ثياب أسمال فقال له النبي ﷺ : أما لك من مال ؟ فقال : بل من كل المال قد أتاني الله من الابل والبقر والغنم فقال له النبي ﷺ : فليزك عليك بما آتاك الله ، ففي هذا الخبر أن يلبس الانسان على حسب ماله ونعمة الله تعالى عليه (٢) »

١٩٢٣ مسألة وليس على الزوج أن ينفق على خادم لزوجته ولو أنه ابن الخليفة وهي بنت خليفة إنما عليه أن يقوم لها بمن يأتيها بالطعام والماء مهيأً يمكنها للكل غدوة وعشية وبمن يكفيها جميع العمل من الكس والقرش وعليه أن يأتيها بكسوتها كذلك لأن هذه صفة الرزق والكسوة ولم يأت نص قط بإيجاب نفقة خادمها عليه فهو ظلم وجور ، وأما من كلفها العجين والطبخ ولم يكلفها حياكة كسوتها ونحياطتها فقد تناقض وظهر خطأه والله تعالى التوفيق .

١٩٢٤ مسألة وإنما تجب لها النفقة مياومة لأنه هو رزقها فان تعدى من أجل ذلك وأخرجها الغداء أو العشاء ادب على ذلك فان أعطاها أكثر فان ماتت أو طلقها ثلاثاً أو طلقها قبل أن يطأها أو أتمت عدتها وعندها فضل يوم أو غداء أو عشاء قضى عليها برده اليه وهو في الميتة من رأس مالها لأنه ليس من حقها قبله وإنما جعله عندها عدة لوقت يحى استحقاقها إياه فاذا لم يأت ذلك الوقت ولها عليه نفقة فهو عندها أمانة والله تعالى يقول : (إن الله يامركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) ولا ظلم أكثر من أن لا يقضى عليها برد مال مستحقه قبله ، وأما الكسوة فانها اذا وجبت لها فهي حقها وادهاو حقها فهو لها فسواء ماتت إثر ذلك أو طلقها ثلاثاً أو أتمت عدتها أو طلقها قبل أن يطأها ليس عليها ردها لأنه لو وجب عليها ردها لكانت غير مالكة لها حين تجب لها وهذا باطل ، وكذلك لو أخلقت ثيابها أو أصابتها وليست من مالها فهي لها فاذا جاء الوقت الذي يعهد في مثله اخلاق تلك الكسوة فهي لها ويقضى لها عليه باخرى فلو امتنعتها ضرارا أو فسادا حتى أخلقت قبل الوقت الذي يعهد فيه اخلاق مثلها فلا شيء لها عليه

(١) في النسخة رقم ١٦ « هو سالم » وهو تصحيف (٢) في النسخة رقم ١٦ « عنده »

انما عليه رزقها وكسوتها بالمعروف والمعروف هو الذي قلناه وأما الوطاء والغطاء فبخلاف ذلك لان عليه اسكانها فاذا عليه اسكانها فعليه من الفرش والغطاء ما يكون دافعا لضرر الارض عن الساكن فهو له لان ذلك لا يسمى كسوتها وبين ذلك الخبر الذي اوردناه قبل مسندنا من قول رسول الله ﷺ: «ولسكن عليهن ألا يوطئن فرشكم من تكرهونه» فتسب عليه السلام الفرش الى الزوج فواجب عليه أن يقوم لها به وهو للزوج لا تملكه هي ومن قضى لها بما كثر من نفقة المياومة فقد قضى بالظلم الذي لم يوجه الله عز وجل ونسأله عن أن يحد في ذلك حدا فإى جد حد من جمعة أو شهر أو سنة كلف البرهان على ذلك من القرآن أو من سنة رسول الله ﷺ ولا يجده فان ذكر ذاكر مارويناه من طريق البخارى نا محمد نا وكيع عن سفيان بن عيينة قال أخبرني معمر نا ابن شهاب عن مالك بن أوس الحدثان عن عمر بن الخطاب «أن رسول الله ﷺ كان يبيع نخل بنى النضير ويحبس لاهله قوت سنتهم» ورويناه أيضا من طريق أبى داود نا أحمد بن عبدة نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهرى باسناده «ومن طريق مسلم أنا على ابن مسهر نا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: «كان رسول الله ﷺ يعطى أزواجه كل سنة ثمانين وسقا من تمر وعشرين وسقا من شعير» قلنا: ليس في هذا بيان أنه كان يدفعه اليهن مقدما فهو جائز وجائز أيضا أن يعطيه إياهن مياومة أو مشاهرة ونحن لم نمنع من ذلك ان طابت نفسه به، فان فعل الحاكم ذلك فتلغ بغير عدوان منها أو بعدوان فهي ضامنة له لانها أخذت مالىس حقا لها وحكم الحاكم لا يحل مال أحد لغيره ولا يسقط حق ذى حق فلو تطوع هو بذلك دون قضاء قاض فتلغ بغير عدوان منها فعليه نفقتها ثانية وكسوتها ثانية كذلك لانها لم تتعد فلا شئ عليها وحصل باق قبله اذ لم يعطه إياها بعد»

١٩٢٥ مَسْأَلَةٌ ويلزمه اسكانها على قدر طاقتها لقول الله تعالى: (اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم)»

١٩٢٦ مَسْأَلَةٌ ولا يلزمه لها حلى ولا طيبه لان الله عز وجل لم يوجبهما عليه ولا رسوله ﷺ

١٩٢٧ - مسألة - ومن منع النفقة والكسوة وهو قادر عليها فسواء كان غائبا أو حاضرا هو دين في ذمته يؤخذ منه أبدا ويقضى لها به في حياته وبعد موته ومن رأس ماله يضرب به مع الغرماء لانه حق لها فهو دين قبله

١٩٢٨ - مسألة - فمن قدر على بعض النفقة والكسوة فسواء قل ما يقدر عليه

أو كثر الواجب أن يقضى عليه بما قدر ويسقط عنه مالا يقدر فإن لم يقدر على شئ من ذلك سقط عنه ولم يجب أن يقضى عليه بشئ فإن أيسر بعد ذلك قضى عليه من حين يوسر ولا يقضى عليه بشئ مما أنفقته على نفسها من نفقة أو كسوة مدة عسره لقول الله عز وجل : (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وقوله تعالى : (لا يكلف الله نفسا الا ما آتاها) فصح بقينا أن ما ليس في وسعه ولا آتاه الله تعالى إياه فلم يكلفه الله عز وجل إياه وما لم يكلفه الله تعالى فهو غير واجب عليه وما لم يجب عليه فلا يجوز أن يقضى عليه به أبدا أيسر أو لم يوسر : وهذا بخلاف ما وجب لها من نفقة أو كسوة فمنعها إياها وهو قادر عليها، فهذا يؤخذ به أبدا أعسر بعد ذلك أو لم يعسر لانه قد كلفه الله تعالى إياه فهو واجب عليه فلا يسقطه عنه اعساره لكن يوجب الاعسار أن ينظر به الى الميسرة فقط لقوله عز وجل : (وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة) هـ

١٩٢٩ - مسألة - ولو أن الزوج يمنعها النفقة أو الكسوة أو الصداق ظلما أو لانه فقير لا يقدر لم يجز لها منع نفسها منه من أجل ذلك لانه وان ظلم فلا يجوز لها أن تمنعه حقا له قبلها انما لها أن تتصف من ماله ان وجدته له بمقدار حقها كما أمر رسول الله ﷺ هند بنت عتبة اذ قالت يا رسول الله إن أبا سفيان رجل يمسك (١) لا يعطيني ما يكفيني أأأخذ من ماله بغير عليه فقال لها رسول الله ﷺ خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف « رويناه هكذا من لفظ رسول الله ﷺ من طريق البخارى قال نا محمد بن المثنى قال نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن هشام بن عروة قال : أخبرني أبى عن عائشة أم المؤمنين عن رسول الله ﷺ : هـ

١٩٣٠ - مسألة - فإن عجز الزوج عن نفقة نفسه وامراته غنية كلفت النفقة عليه ولا ترجع عليه بشئ من ذلك ان أيسر الا أن يكون عبدا فنفقته على سيده لا على امراته وكذلك ان كان للحر ولد أو والد فنفقته على ولده أو والده الا أن يكونا فقيرين هـ برهان ذلك قول الله عز وجل : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك) هـ قال على : الزوجة وارثة فعليها نفقته بنص القرآن : هـ

قال أبو محمد : ونفقة الزوجة على العبد كما هي على الحر لأن الله تعالى اذ أوجب على لسان رسوله ﷺ نفقة النساء وكسوتهن على أزواجهن لم يخص حرا من عبد واذ قال الله تعالى : (وأتوا النساء صدقاتهن نحلة) ولم يخص تعالى حرا من عبد وما كان ربك نسيا،

وفما ذكرنا خلاف تذكر منه ما تيسر ان شاء الله تعالى . فمن ذلك أن أبا يوسف قال : في المرأة البالغة المريضة التي لم يدخل بها زوجها أنه لا نفقة لها عليه إذا كان مرضها يمنع من وطئها فان بنى بها وهي كذلك فله أن يردها ولا ينفق عليها حتى يقدر على جماعها فان أمسكها فعليه نفقتها قال : فان مرضت عنده بعد أن دخل بها صحیحة فعليه نفقتها وليس له ردها قال فان (١) بنى بالرتقاء فعليه نفقتها وليس له ردها ، وهذه مناقضات لطيفة في السخافة جدا ، وقال : ان سجنحت المرأة أو حيل بينها وبين زوجها كرها فلا نفقة لها عليه ، وقد ذكرنا قول عمر في وجوب النفقة على الغائب مدة مغيه وان طلق ، وروينا من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد قال سئل ابن شهاب عن المرأة تنفق على نفسها من الذي لها وتسلف قال نرى أن يؤخذ به زوجها بالسداد الا أن يكون له بيذة أنه وضع لها ما يصلحها ، قال يونس : وهو قول ربيعة .

قال أبو محمد : هذا الحق لأنه ان ادعى أنه أفق فهو مدع لسقوط حق لها ثبت قبله فالبيذة عليه واليمين عليها وهو قول الحسن البصري . والشافعي . وأبي سليمان ، وروينا عن ابراهيم النخعي ما انفقت من مالها فلا شيء لها فيه وما استدانت فهو على الزوج وهذا تقسيم لا يقوم بصحته برهان ، وقال ابن شبرمة : لا نفقة للمرأة الا اذا شكت الى الجيران فمن حين تشكو تجب لها النفقة ويؤخذ بها الزوج وهذا تحديد فاسد ، وصح عن شريح أن امرأة قالت له : ان زوجي غاب واني استدنت دينارا فانفقته على نفسي فقال لها شريح : أكان أمر بذلك قالت لا قال فاقضى دينك ، وقال أبو حنيفة : لا نفقة للمرأة الا أن يفرضها لها السلطان .

قال أبو محمد : قد فرضها لها سلطان السلاطين وهو الله تعالى على لسان رسوله ﷺ فبطل رأى أبي حنيفة ، وقال مالك : من غاب ثم قدم فطلبت امرأته بالنفقة فان أقامت لها بيئة بأنها أقر لها بأنه لم يبعث اليها بشيء (٢) قضى لها والا فلا نفقة لها الا من يوم ترفعه . قال أبو محمد : وهذه أيضا قضية لا دليل على صحتها ولا يدري بماذا سقط حقها الواجب لها بدعواه وأما من لم يقدر على النفقة فقد اختلف الناس في حكمه فقالت طائفة : يسجن فلا يطلق ولا يكلف طلاقا وهذا قول عبيد الله بن الحسن العنبري قاضي البصرة . قال أبو محمد : ليت شعري لماذا يسجن ، وقالت طائفة : يجبر على أن ينفق أو يطلق كما روينا عن عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : كتب عمر الى أمراء الاجناد ادعوا فلانا وفلانا ناسا قد انقطعوا عن المدينة

ورحلوا عنها اما أن يرجعوا الى نساءهم واما أن يعيشوا بنفقة اليهن واما أن يطلقوا
ويعيشوا بنفقة ما مضى» ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يحيى بن
سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب قال : اذا لم يجد الرجل ما ينفق على
امراته أجبر على طلاقها .

قال أبو محمد : فنظرنا فيما يحتاج به أهل هذه المقالة بما روينا من طريق البزار
نا عمرو بن علي نا أبو معاوية الضرير نا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال
قال رسول الله ﷺ : «أفضل الصدقة ما بقت غنى واليد العليا خير من اليد السفلى تقول
امراتك انفق على أو طلقني» .

قال أبو محمد : فنظرنا في هذا الخبر فوجدنا هذه الزيادة ليست عن رسول الله
ﷺ . برهان ذلك ما روينا من طريق البخاري نا عمر بن حفص بن غياث نا أبي
ثنا الأعمش نا أبو صالح حدثني أبو هريرة قال قال رسول الله ﷺ : «أفضل الصدقة
ما ترك غنى واليد العليا خير من اليد السفلى وأبدأ بمن تقول تقول المرأة اما أن
تطعنني واما أن تطلقني» وذكر باقي الخبر قالوا : يا أبا هريرة سمعت هذا من رسول الله
ﷺ قال : لا هذا من كيس أبي هريرة فبطل الاحتجاج بهذا الخبر، فان قالوا :
هو من قول أبي هريرة فهو قول صاحبين عمر وأبي هريرة قلنا : أما أبو هريرة فإنه
انما حكى قول المرأة ولم يقل ان هذا هو الواجب في الحكم ، وأما عمر فلا حاجة لهم
فيه لأنه لم يخاطب بذلك الا أغنياء قادرين على النفقة وليس في خبر عمر ذكر حكم
المعسر بل قد صرح عنه اسقاط طلب المرأة للنفقة اذا أعسر بها الزوج على ما ذكر
بعد هذا ان شاء الله تعالى ، وقالت طائفة : يطلقها عليه الحاكم ثم اختلفوا فقال
مالك : يؤجل في عدم النفقة شهرا أو نحوه فان انقضى الأجل وهي حائض أخر حتى
تطهر وفي الصداق عامين ثم يطلقها عليه الحاكم طلقة رجعية فان أيسر في العدة فله
ارتجاعها ، وقالت طائفة : لا يؤجل الا يوما واحدا ثم يطلقها الحاكم عليه ، وبمن روينا
عنه نحو هذا جماعة نا رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن أبي الزناد
قال سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امراته قال : يفرق بينهما
قلت سنة قال نعم سنة . ومن طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد وعبد
الجبار بن عمر عن أبي الزناد قال شهدت عمر بن عبد العزيز يقول لزوج امرأة شكت
إليه أنه لا ينفق عليها اضربوا له أجل شهر أو شهرين فان لم ينفق عليها الى ذلك الأجل
فرقوا بينه وبينها قال : أبو الزناد فسألت عنها سعيد بن المسيب فقال في الأجل

والنفريق مثل قول عمر بن عبد العزيز ، ومن طريق ابن وهب عن ابن لهيعة عن محمد ابن عبد الرحمن أن رجلا شكالى عمر بن عبد العزيز أنه أنكح ابنته رجلا لا ينفق عليها فأرسل الى الزوج فأتى فقال: أنكحني وهو يعلم أنه ليس لى شيء فقال له عمر بن عبد العزيز : أنكحته وأنت تعرف فما الذى أصنع اذهب بأهلك ومن طريق ابن وهب عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد الانصارى قال : « من تزوج وهو غنى ثم احتاج فلم يجد ما ينفق على امرأته فرق بينهما » ومن طريق ابن وهب عن مالك قال ان من أدركت كانوا يقولون اذا لم ينفق الرجل على امرأته فرق بينهما قيل لمالك: قد كانت الصحابة يغسرون ويحتاجون قال مالك : ليس الناس اليوم كذلك انما تزوجته رجاء » ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة . وحماد بن أبى سليمان قالا جميعا: اذا لم يجد ما ينفق على امرأته فرق بينهما »

قال أبو محمد : لم نجد لاهل هذه المقالة حجة أصلا الا تعلقهم بقول سعيد ابن المسيب أنه سنة » قال أبو محمد : قد صح عن سعيد بن المسيب قولان كما أوردنا أحدهما يجبر على مفارقتها والآخر يفرق بينهما وهما مختلفان فأيهما السنة وأيها كان السنة فالآخر خلاف السنة بلا شك ولم يقل سعيد انها سنة رسول الله ﷺ وحتى لو قاله لكان مرسل لا حجة فيه فكيف وانما أراد بلا شك أنه سنة من دونه عليه الصلاة والسلام ، ولعله أراد ما روينا من فعل عمر بن الخطاب الذى هو مخالف لقول من يحتج بقول سعيد هذا ، والعجب كله ممن يحتج فيما يفرق به بين الزوجين بقول سعيد إنه سنة وهم لا يلتفتون ما حدثنا به محمد بن سعيد بن (١) عمر بن نبات نا عباس بن أصبغ نا محمد بن قاسم ابن محمد نا محمد بن عبد السلام الخشنى نا محمد بن المثنى نا عبد الأعلى نا سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن خلاص بن عمرو « أن عثمان بن عفان قضى فى فداء ولد الأمة الغارة بانها حرة الملة أو السنة كل رأس رأسين » ولا يلتفتون ما حدثنا به أحمد بن محمد بن الجصور نا وهب ابن مسرة نا محمد بن وضاح نا أبو بكر بن أبى شيبة نا عبد الأعلى نا سعيد نا هوان بن أبى عروبة - عن مطر الوراق عن رجاء بن حيوة عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص قال : « لا تلبسوا علينا سنة نبينا ﷺ عدة أم الولد عدة المتوفى عنها » والصحيح الثابت من طريق البخارى نا محمد بن كثير نا سفيان عن سعد - هو ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف - عن طلحة بن عبيد الله بن عوف قال : « صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرا بفاححة الكتاب فقال لعلوا أنها سنة » ومضى طريق أحمد بن شعيب ارنا

قتيبة بن سعيد أرونا أئليت بن سعد عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه قال: «السنة في الصلاة على الجنائز أن يقرأ في التكبيرة الأولى مخافة ثم يكبر والتسليم عند الآخرة» فمن أعجب ممن يرى قول سعيد بن المسيب في قضية اختلف عنه فيها هي سنة حجة ولا يرى قول أبي أمامة بن سهل هي السنة حجة وهو مثل سعيد في ادراك الصحابة رضى الله عنهم فكيف بعثمان . وعمر بن العاص . وابن عباس وكل واحد منهم لا يدرك سعيد يوما من أيامهم أبدا وكلمهم أعلم بالسنة من سعيد بلا شك وهذا تحكم في الدين بالباطل ، وأما الرواية عن عمر بن عبد العزيز . وسعيد بن المسيب في تأجيل شهر أو شهرين فساقطة جدا لأنها من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد وعبد الجبار بن عمر وكلاهما لا شيء . ومن أعجب العجب قول مالك للذي احتج عليه في هذه المسألة بأن الصحابة كانوا يحتاجون ويعسرون بقوله ليس الناس اليوم كذلك إنما تزوجته رجاء لجمع هذا القول وجوها من الخطأ، منها مخالفة أمر الصحابة وما مضوا عليه بأقراره والاعتراف بأن الناس ليسوا كذلك اليوم فكيف يجوز له أن يحيز حكما يقر بأن الناس فيه على خلاف ما مضى عليه الصحابة ثم من له بذلك ومن أين عرف تبدل الناس في هذه القصة وما يعلم أحد فيها أن الناس على خلاف ما كانوا عليه عصر الصحابة لأن كل من تزوج من الصحابة فأنما تزوجته المرأة للجماع والنفقة بلا شك فما الناس اليوم إلا كذلك ، ثم قوله إنما تزوجته رجاء فيقال له : فكان ماذا وأى شيء في هذا بما يحيل حكم ما مضى عليه الصحابة رضى الله عنهم ؟ واحتج الشافعيون عليهم بحجة ظاهرة وهي أن قالوا إذا كلفتموها صبر شهر فلا سبيل إلى عيش شهر بلا أكل فأى فرق بين ذلك وبين تكليفها الصبر أبدا *

قال أبو محمد : وهذا اعتراض صحيح إلا أنه يقال أيضا للشافعيين إذا طلقتموها عليه فانه لا صبر عن الأكل فأنتم تكلفونها العدة وهي ربما كانت أشهر أقدم كلفتموها الصبر بلا نفقة مدة لا يعيش فيها بلا أكل ولا فرق فظهر فساد هذا القول جملة . واحتجوا أيضا على أصحاب أبي حنيفة لا علينا بأن قالوا : قد اتفقنا على التفريق بين من عن امرأته وبينها بضرر فقد الجماع فضرر فقد النفقة أشد فقال لهم أصحاب أبي حنيفة : قد اتفقنا نحن وأنتم على أنه إن وطئها مرة ثم عن عنها أنه لا يفرق بينهما فيلزمكم أن لا تفرقوا بين من اتفق عليها مرة واحدة فأكثر ثم أعسر بنفقتها فيلزمكم أن لا تفرقوا بينهما *

قال أبو محمد : كلا الطائفتين تركت قياسها الفاسد في هذه المسألة ، قال أبو محمد :

وقالت طائفة كقولنا كما روينا من طريق مسلم نا زهير بن حرب نا روح بن عباد نا زكريا بن اسحاق ارنا ابو الزبير عن جابر بن عبد الله قال : « دخل أبو بكر وعمر على رسول الله ﷺ فوجداه جالسا حوله نساؤه واجما سا كنا فقال أبو بكر: يا رسول الله لو رأيت بنت خارجة سألتني النفقة فقلت اليها فوجأت عنقها فضحك رسول الله ﷺ وقال: هن حولي كما ترى يسألني النفقة فقام أبو بكر على عائشة يحا عنقها وقام عمر الى حفصة يحا عنقها كلاهما يقول : تسألن رسول الله ﷺ ما ليس عنده فقلن: والله لا نسأل رسول الله ﷺ شيئا أبدا ما ليس عنده ثم اعتزلن عليه الصلاة والسلام شهرا» وذكر الحديث .

قال أبو محمد : إنما أوردنا هذا لما فيه عن أبي بكر . وعمر رضي الله عنهما من ضربهما ابنتيهما اذ سألتا النبي ﷺ نفقة لا يجدها واذا ضرب أبو بكر امرأته اذ سألتها نفقة لا يجدها ، ومن المحال المتيقن ان يضربا طالبة حق ومثل هذا لو وجده المخالفون لئلا يظلم تسلطهم به ، وأما نحن فلا نحتج عن رسول الله ﷺ بما رواه أبو الزبير عن جابر لم يقل فيه أنه سمعه منه . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سألت عطاء عن من لم يجد ما يفسح امرأته من النفقة فقال: ليس لها الا ما وجدت ليس لها الا ما وجدت ليس لها أن يطلقها . ومن طريق حماد بن سلمة عن غير واحد عن الحسن البصري: «أنه قال في الرجل يعجز عن نفقة امرأته قال توأسيه وتتق الله عز وجل وتصبر وينفق عليها ما استطاع» . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال : سألت الزهري عن رجل لا يجد ما ينفق على امرأته أيفرق بينهما قال يستأنا به ولا يفرق بينهما وتلا (لا يكلف الله نفسا الا ما آتاها سيجعل الله بعد عسر يسرا) قال معمر : وبلغني عن عمر بن عبد العزيز مثل قول الزهري سواء ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري في المرأة يعسر زوجها بنفقة قال : هي امرأة ابتليت فلتصبر ولا تأخذ بقول من فرق بينهما وهو قول ابن شبرمة : وأبي حنيفة : وأبي سليمان : وأصحابهما .

قال أبو محمد : برهان صحة قولنا قول الله عز وجل (لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا الا ما آتاها) وقال تعالى: (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وبالله تعالى التوفيق .

١٩٣١ **مسألة** وينفق الرجل والمرأة على مالا يكهما من العيد والاماء أن يطعمه شبعه مما يأكله اهل بلده ويكسوه مما يطرده عنه الحر والبرد ولا يكون به مثله بين الناس لكن مما يلبس مثل ذلك المكسو في ذلك البلد مما تجوز فيه الصلاة

ويستر العورة (١) وفرض عليه مع ذلك أن يطعمه بما يأكل ولو لقمة وأن يكسوه بما يلبس ولو في العيد ويجبر السيد على ذلك فإن أبى أو أعسر بيع من ماله ما ينفق به على من ذكرنا في الآية وأما في العسر فبيع عليه العبد والأمة إن لم يكن بأيديهما عمل يكون له أجره يقوم منها مؤوته فإنه يؤاجر حيثن ولا يباع ولا تعتق أم الولد من عدم النفقة لكن يجبر كما قلنا إن كان له مال فإن لم يكن له مال كلفت ما يكلف فقراء المسلمين به برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر نا شعبة عن واصل الأحمد عن المعمر بن سويد نا أبو ذر أخبره «أن رسول الله ﷺ قال اخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه بما يأكل ويلبسه بما يلبس ولا تكفروهم ما يغلبهم فإن كلفتموهم فأعينوهم عليه» * ومن طريق مسلم نا هارون بن معروف نا حاتم بن اسماعيل عن يعقوب بن مجاهد أبي حمزة القاص عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت نا أبو اليسر قال له: إنه سمع رسول الله ﷺ يقول في الرقيق: «أطعموهم بما تأكلون وألبسوهم (١) مما تلبسون قال: أبو اليسر: فكان إن أعطيته من متاع الدنيا أهون على من أن يأخذ من حسناتي يوم القيامة» فهذا أبو اليسر يرى هذا الأمر فرضاً ومن طريق مسلم حدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن السرح نا ابن وهب نا عمرو بن الحارث نا بكير بن الأشج حدثه عن العجلان مولى فاطمة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «للمملوك طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل إلا ما يطيق» * ومن طريق البخاري نا حفص بن عمر - هو الحوضي - نا شعبة عن محمد بن زياد قال: سمعت أبا هريرة يقول عن النبي ﷺ: يقول إذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فليؤاكله أو أكلتين أو لقمة أو لقمتين فإنه ولي حره وعلاجهم»

قال أبو محمد: هذه الأحاديث تجمع ما قلنا، وقد صح نهي رسول الله ﷺ عن المثلة، وأما قولنا: إنه إن غاب أو أبى بيع عليه من ماله فلقول الله عز وجل: (كونوا قوامين بالقسط) وكل من لزم المسلم نفقته فقد وجب له حق في ماله ففرض علينا إيصاله إليه وتوفيته إياه فإذا لم يقدر على ذلك إلا ببيع عرض أو عقار بيع ذلك لقول الله عز وجل: (وأحل الله البيع) : فمن لم يبيع من مال من عليه حق ما يوصله به العبد أو غيره إلى حقه فقد عصي الله تعالى في قوله عز وجل: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) ومن أبر البر إيفاء ذى الحق

حقه ومن الاثم والعدوان منع ذى الحق حقه ، وأما بيع المملوك ان لم يكن لسيده مال ينفق منه عليه ولا كان يد العبد عمل يواجر به أو مؤاجرة المملوك ان كان يده عمل تقوم منه نفقته و كسوته فلما قد ذكرنا قبل من أن أبا طيبة كان لمواليه عليه خراج بعلم رسول الله ﷺ وأنه أمرهم أن يخففوا عنه من خراجه وروينا من طريق مسلم نا قتيبة بن سعيد نا ليث - هو أن سعد - عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : « أعتق رجل من بني عذرة عبدا له عن دبر فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال : ألك مال غيره؟ قال : لا قال من يشتريه مني فاشتراه نعيم بن النحام بثمانمائة درهم فدفعها رسول الله ﷺ اليه وقال له : ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلاهلك فان فضل عن أهلك شيء فلذى قرابتك فان فضل عن ذى قرابتك شيء فهكذا وهكذا يقول فيمن بين يديك وعن يمينك وعن شمالك »

قال أبو محمد : كل ما رواه الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر فقد سمعته أبو الزبير من جابر نا يوسف بن عبد الله النمرى نا عبد الله بن محمد بن يوسف نا اسحق بن محمد نا العقيلي نا محمد بن اسماعيل نا الحسن بن علي الحلواني نا سعيد بن أبي مريم نا الليث بن سعد قال : « قدمت على أبي الزبير فدفع الى كتابين فسأله كل هذا سمعته من جابر بن عبد الله فقال منه ما سمعت ومنه ما حدثت فقلت : أعلم على كل ما سمعت منه فاعلم لي على هذا الذى عندي ، وقد قال قوم : لم يعم العبد اذا أعسر السيد بنفقته أو بنفقة أهله أو بنفقة نفسه ولم تطلقوا الزوجة ولم تعتقوا أم الولد بعدم النفقة؟ قلنا : حق من له النفقة عليه هو واجب في ماله وعبد وأمه مال من ماله فيباعان في كل حق عليه ليعطى كل ذى حق حقه كما أمر رسول الله ﷺ وكما قال عز وجل : (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) ومن منع أحدا نفقته الواجبة له فقد يخس شيئا هو له ، وأما الزوجة وأم الولد فليستا مالا من ماله لكن حقهما في ماله فان لم يكن له مال فحقهما في مال أنفسهما فان لم يكن لهما مال فحقهما في سهم المساكين والفقراء من الصدقات ينص القرآن لانهما حيثن من جملة المساكين أو الفقراء يعلم ذلك بالمشاهدة فأى وجه للطلاق والعق ههنا لو أنصف المعاندون أنفسهم »

١٩٣٣ مسألة ويجبر أيضا على نفقة حيوانه كله أو تسريحه للرعى ان

كان يعيش من المرعى فان أبى بيع عليه كل ذلك ه برهان ذلك ما روينا من طريق البخارى نا موسى نا ابو عوانة نا عبد الملك عن وراذ كاتب المغيرة بن شعبة قال كتب المغيرة بن شعبة الى معاوية نا نبي الله ﷺ كان ينهى عن قيل وقال وكثرة السؤال

واضاعة المال، وذكر الحديث .

قال أبو محمد : فاضاعة المال حرام واثم وعدوان بلا خلاف، ومنع المراء حيوانه بما فيه معاشه أو اصلاحه اضاعة لماله فالواجب منعه من ذلك لقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) والاحسان الى الحيوان بر وتقوى فمن لم يعن على اصلاحه فقد أعان على الاثم والعدوان وعصى الله تعالى ، وقال أبو حنيفة : لا يباع عليه حيوانه لكن يؤمر بالاحسان اليه فقط ولا يجبر على ذلك .

قال أبو محمد . وهذا ضلال ظاهر كما ذكرنا واحتج له بعض مقلديه بضلال آخر قال : لا يجبر على حفظ ماله اذا أراد اضاعته كما لا يجبر على سقى نخله .

قال أبو محمد : وهذا عجب آخر بل يجبر على سقى النخل ان كان في ترك سقيه هلاك النخل وكذلك في الزرع . برهان ذلك قول الله عز وجل : (واذا تولى سعى في الارض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد) .

قال أبو محمد : فمنع الحيوان مالا معاش له إلا به من علف أو رعى وترك سقى شجر الثمر والزرع حتى يهلكا - هو بنص كلام الله تعالى - فساد في الارض واهلاك للحرث والنسل والله تعالى لا يحب هذا العمل فمن أضل ممن ينصر هذه الأقوال الفاسدة العائدة بالفساد الذي لا يحبه الله تعالى ، فان قيل : فأنتم لا تجبرون أحدا على زرع أرضه اذا لم يرد ذلك قلنا : انما تركه وذلك اذا كان له معاش غيره يعنى عن زرعها وهذا بلا شك صلاح للأرض واحمام لها ، وأما اذا لم يكن له غنى عن زرعها فانما يجبره على زرعها ان قدر على ذلك أو على اعطائها بجزء مما يخرج منها ولا تركه يبقى عالة على المسلمين باضاعته لماله ومعصيته لله عز وجل بذلك وبالله تعالى تستعين .

النفقات على الأقارب

١٩٣٣ مسألة : فرض على كل أحد من الرجال والنساء الكبار والصغار ان يبدأ بما لا بد له منه ولا غنى عنه به من نفقة وكسوة على حسب حاله وماله ثم بعد ذلك يجبر كل أحد على النفقة على من لا مال له ولا عمل يده مما يقوم منه على نفسه من أبويه وأجداده وجداته وان علوا وعلى البنين والبنات وبنينهم وان سفلوا والاخوة والأخوات والزوجات كل هؤلاء يسوى بينهم في إيجاب النفقة عليهم ولا يقدم منهم أحد على أحد قل ما يده بعد موته أو كثر لكن يتواسون فيه فان لم يفضل له عن نفقة نفسه شيء لم يكف أن يشركه في ذلك أحد ممن ذكرنا فان فضل عن هؤلاء بعد كسوتهم ونفقتهم شيء أحبر على النفقة على ذوى رحمه المحرمة

وموروثيه ان كان من ذكرنا لاشيء لهم ولا عمل بأيديهم تقوم مؤنتهم منه وهم
الاعمام والعمات وان علوا والاخوان والخالات وان علوا وبنو الاخوة وان سفلوا
والموروثون هم من لا يحجبه أحد عن ميراثه ان مات من عصبه أو مولى من أسفل
فان حجب عن ميراثه لو ارث فلا شيء عليه من نفقاتهم ومن مرض عن ذكرنا
كلف أن يقوم بهم وبمن يخدمهم وكل هؤلاء فن قدر منهم على معاش وتكسب وان
خس فلا نفقة لهم الا الابوين والاجداد والجدات والزوجات فانه يكلف أن يصونهم
عن خيس الكسب ان قدر على ذلك ويبيع عليه في كل ما ذكرنا ما به عنه غنى
من عقاره وعروضه وحيوانه ولا يبيع عليه من ذلك ما ان يبيع عليه هلك وضاع فما كان
هكذا لم يبع الا فيما في نفسه اليه ضرورة ان لم يتداركها بذلك هلك ولا يشارك
الوالد أحد في النفقة على ولده الا البنين فقط، وهذا مكان اختلف فيه فقالت طائفة:
لا يجبر أحد على نفقة أحد كما حدثنا أحمد بن عمر بن أنس العذري نا أبو ذر الهروي نا
عبد الله بن أحمد بن حمويه السرخسي نا ابراهيم بن خريم نا عبد بن حميد الكشي نا قبيصة
عن سفيان الثوري عن أشعث عن الشعبي قال: ما رأيت أحدا أجبر أحدا على أحد
- يعني على نفقته - وقالت طائفة: لا ينفق أحد الا على الوالد الا دنى والام التي ولدته
من بطنها فان هذين - يعني الابوين - يجبر الذكرو والآثى من الولد على النفقة عليهما
اذا كانا فقيرين ويجبر الرجل دون المرأة على النفقة على الولد الا دنى الذكر حتى
يلبغ فقط وعلى البنت الدنيا وان بلغت حتى يزوجه فقط ولا تجبر الام على نفقة
ولدها وان مات جوعا وهي في غاية الغنى قال: ولا ينفق على أبويه الا ما فضل عن
نفقته ونفقة زوجته وهذا قول مالك ومن قلده، وقالت طائفة: يجبر على النفقة
على الابوين والاجداد والجدات وان بعدوا وعلى بنه وبناته ومن تناسل منهم وان
سفل ولا يجبر على نفقة أحد غير من ذكرنا، وهو قول الشافعي ومن قلده، وقد
أشار في بعض كلامه الى أن المرأة لا تجبر على نفقة أب ولا أم ولا غيرهما وقالت
طائفة: لا يجبر أحد الا على كل ذي رحم محرمه وهو قول حماد بن أبي سليمان وبه
يقول أبو حنيفة الا أنه تناقض تناقضا شديدا فقال: يجبر الرجل على النفقة على أولاده الصغار
المحتاجين خاصة ذكورا كانوا أو إناثا فان كانوا كبارا محتاجين أجبر على نفقة الاناث
منهم ولم يجبر على نفقة الذكور الا أن يكونوا زمنى فان كانوا زمنى محتاجين أجبر
على النفقة عليهم وكذلك يجبر على نفقة الصغار المحتاجين من الذكور والاناث
والكبار الفقيرات من النساء خاصة وان لم يكن زمنات. والكبار المحتاجين لغير

كانوا زمنى والا فلا كل ذلك من ذوى رحمه المحرمة اذا كان وارثا لهم خاصة ، ولا يجبر على نفقة ذى رحم محرمة اذا لم يكن هو وارثا له ولا على نفقة موروثه اذا لم يكن ذارحم محرمة منه قال : ولا يشارك الوالد فى النفقة على ولده أحد ولا يشارك الولد فى النفقة على والديه أحد فان كان جماعة وارثون ذوو رحم محرمة ممن ذكرنا أنه يجبر على النفقة أجبروا كلهم على النفقة عليه على قدر موارثتهم منه قالوا : فان اختلفت أديانهم لم يلزم أحدا منهم نفقة على من دينه خلاف دينه الا الولد على أبويه المخالفين له فى دينه والا الوالد الكافر على نفقة أولاده الصغار خاصة الذين صاروا مسلمين باسلام أمهم قال : ولا يجبر فقير على نفقة أحد الا الوالد على أولاده الصغار والا الزوج على نفقة زوجته والا الرجل الفقير والمرأة الفقيرة على نفقة أمهما الفقيرة قال : ولا يجبر الابن الفقير على نفقة أبيه الفقير الا أن يكون الأب زنا فيجبر حيثئذ على النفقة عليه .

قال أبو محمد : ليت شعري كيف يمكن اجبار فقير على نفقة أحد ان هذا لعجب ثم لو ددنا ان نعرف حد هذا الفقر عندهم من الغنى الذى يوجبون به النفقة على من ذكرنا قبل ثم نسوا ما قالوا فقالوا : ان كان له خال وابن عم موسر ان وهو فقير زمن أو صغير صحيح فقير فنفقته على خاله دون ابن عمه قالوا : فان كان رجل معسر زمن وله ابنة معسرة وله أخ شقيق وأخ لأب وأخ لأم موسر ون فنفقته ونفقة ابنته على الشقيق فقط قالوا : فلو كان مكان الابنة ابن معسر زمن كبير كانت نفقة الأب خمسة أسداسها على شقيقه وسدسها على أخيه للام ولا شئ من ذلك على أخيه للأب وكانت نفقة الابن على عمه شقيق أبيه فقط فاعجبوا لهذا الهوس وهم لا يورثون الأب ولا الابن وكل ذى رحم محرمة ، قالوا : ومن كان فقيرا زمنا وله أب موسر وابن موسر فنفقته على الابن دون الأب ولهم تخطيط كثير طويل غث بكفى من بيان سقوطه ما ذكرنا ونسأل الله تعالى العافية ، وقالت طائفة : بمثل قولنا كما روينا من طريق عبدالرزاق عن ابن جريج قال أخبرني عمرو بن شعيب أن سعيد ابن المسيب أخبره أن عمر بن الخطاب وقف بنى عم منفوس كلاله بالنفقة عليه ، ومن طريق اسماعيل بن إسحاق نا على هو ابن المدينى - نا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب حبس عصبة صبي ان ينفقوا عليه الرجال دون النساء . ومن طريق اسماعيل بن إسحاق القاضي نا أبو بكر ابن أبي شيبة نا حميد بن عبدالرحمن هو الرؤاسى عن الحسن - هو ابن حنبل - عن مطرف

- هو ابن طريف - عن اسماعيل - هو ابن علي - عن الحسن البصري عن زيد بن ثابت قال :
 اذا كان عم وام فعلى العم بقدر ميراثه وعلى الام بقدر ميراثها ، ومن طريق عبد الرزاق
 عن معمر عن ايوب السخيتاني عن محمد بن سيرين أن عبد الله بن عتبة بن مسعود جعل
 نفقة الصبي من ماله وقال لو ارثه أما إنه لو لم يكن له مال أخذناك بنفقته ألا ترى
 أنه تعالى يقول : (وعلى الوارث مثل ذلك) ، ومن طريق اسماعيل نا مسدد نا
 عبد الله بن يزيد - هو المقرئ - نا حيوة بن شريح عن جعفر بن ربيعة أن قبيصة بن ذؤيب قال
 في قول الله عز وجل : (وعلى الوارث مثل ذلك) قال : رضاع الصبي ، نا أحمد بن عمر بن
 أنس نا أبو ذر الهروي نا عبد الله بن أحمد بن حمويه نا ابراهيم بن خريم نا عبد
 ابن حميد نا روح - هو ابن عبادة - عن هشام بن حسان عن الحسن البصري قال :
 نفقة الصبي اذا لم يكن له مال على وارثه قال الله عز وجل : (وعلى الوارث
 مثل ذلك) وبه الى روح بن عبادة عن ابن جريج قلت : لعطاء أيجبر وارث
 الصبي وان كره بأجر مريضته اذا لم يكن للصبي مال ؟ فقال : أفدعه يموت ، ومن
 طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء (وعلى الوارث مثل ذلك) فقال عطاء :
 هو وارث المولود عليه مثل ذلك أي مثل ما ذكر ، ومن طريق اسماعيل نا مسدد نا يحيى
 - هو ابن سعيد القطان - عن أشعث - هو ابن عبد الملك الحراني - عن الحسن البصري
 في قوله تعالى : (وعلى الوارث مثل ذلك) قال : النفقة ، ومن طريق اسماعيل بن
 اسحاق نا محمد بن أبي بكر - هو المقدمي - ثنا حسان بن ابراهيم عن ابراهيم الصائغ
 أنه سأل عطاء عن يتيم له عصبة أغنياء أيجبرون على أن ينفقوا عليه قال عطاء : نعم
 ينفقون عليه بقدر ما كانوا يرثونه لو مات وترك مالا ، ومن طريق عبد بن حميد
 أرنا سعيد بن عامر عن هشام الدستوائي عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي
 قال : يجبر الرجل اذا كان موسرا على نفقة أخيه اذا كان معسرا ، ونا عبد الله بن
 ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج
 ابن المنهال نا أبو عوانة عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال : كان أصحابنا
 يقولون : اذا كان المال كثيرا فينق على الصغير من نصيبه - يعني من الميراث - ان كان
 المال قليلا أنفق على الصغير من جميع المال ، ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا
 مسدد نا هشيم نا منصور عن قتادة قال : يجبر كل انسان منهم بقدر ما يرث
 - يعني في النفقة على الموروث - ، وبه الى اسماعيل نا عبد الواحد بن غياث نا أبو
 عوانة عن اسماعيل بن سالم عن الشعبي قال : (وعلى الوارث مثل ذلك) قال رضاع

الصغير ، ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا على بن عبدالله وابن المديني نا سفيان ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد (وعلى الوارث مثل ذلك) على الوارث مثل ما على آيه أن يسترضع له ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن منصور ابن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن شريح القاضي أنه قال في رضاع الصبي يموت أبوه: انه من جميع المال ، ومن طريق ابن وهب عن الليث بن سعد عن خالد بن يزيد أن زيد بن أسلم قال في قول الله عز وجل: (وعلى الوارث مثل ذلك) قال: هو ولي الميت . **قال أبو محمد** : هؤلاء عمر بن الخطاب . وزيد بن ثابت لا يعرف لهما من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ، ومن التابعين عبد الله بن عتبة بن مسعود . وقبيصة بن ذؤيب . والحسن البصري . وعطاء بن أبي رباح . و ابراهيم النخعي . وأصحاب ابن مسعود . وقتادة . والشعي . ومجاهد . وشريح . وزيد بن أسلم . وهو قول الضحاك بن مزاحم . وسفيان الثوري . وعبد الرزاق .

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة فقي غاية الفساد لأنها تقاسم كثيرة سقيمة لم يوجبها قرآن ولا سنة ولا رواية سقيمة ولا قياس ولا احتياط ولا معقول ولا قال بها أحد قبله ، وأما قول مالك فما نعله أيضا عن أحد قبله ولا نعله يحتاج له بشيء . بما ذكرنا الا أن يموه بموه بان يقول: قد أجمع على وجوب النفقة على الأبوين والولد الصغار واختلف فيما عدا ذلك .

قال أبو محمد : وهذا باطل لأننا قد ذكرنا الرواية عن الشعبي أنه لا يجبر أحد على نفقة أحد مع أنه لا يدعى ضبط الاجماع الا كاذب على الأمة كلها مع أنه قول لا يؤيده قرآن ولا سنة وكذلك قول الشافعي ولا فرق ، وأما قول حماد فانه خص ذوى الرحم المحرمة دون الموروث بلا دليل فلم يبق الا قولنا وهو قول جمهور السلف فوجدنا الله تعالى يقول : (وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل) والخبر الذي روينا قبل من طريق احمد بن شعيب عن قتبية عن الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : « ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلاهلك فان فضل عن أهلك شيء فلذى قرابتك فان فضل عن ذى قرابتك شيء . فمكذأوهكذا » فأوجب الله عز وجل حق الذي القربى والمسكين وابن السبيل وأوجب رسول الله ﷺ العطية للأقارب ، فان قال المخالف: حقه الصلة وترك القطيعة قلنا: نعم هذا حقه والصلة هي أن لا يدعه يسأل ويتكفف أو يموت جوعا أو بردا أو ضياعا أو يضحى للشمس والمطر والريح والبرد وهو ذو فضلة من مال هو عنها

في غني وليس في القطيعة شيء. أكثر من أن يدعه كما ذكرنا ، فان قالوا : انه قد قرن ذوى القربى بالمساكين وابن السبيل قلنا : نعم وحق المساكين على كل من بحضرتهم أن يقوموا بهم فرضا يجبرون على ذلك ويقضى الحاكم عليهم به وكذلك حق ابن السبيل ضيافته فان قيل : منهم ذوو القربى هؤلاء ؟ قلنا : كل من على ظهر الأرض متسلون من آدم عليه السلام وامراته ابنا بعد ابن وولادة بعد ولادة الى أب الانسان الأدنى وأمه فلا بد من حد يبين من هم ذوو القربى الذين أوجب الله عز وجل لهم الحق من غيرهم فنظرنا في ذلك فوجدنا ما رويناه من طريق أبي داود نا محمد بن كثير أرنا سفيان عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال : أمر رسول الله ﷺ بالصدقة فقال رجل : يا رسول الله عندي دينار ؟ فقال تصدق به على نفسك قال عندي آخر قال تصدق به على ولدك قال عندي آخر قال : تصدق به على زوجتك أو قال على زوجك قال عندي آخر قال تصدق به على خادمك قال : عندي آخر قال أنت أعلم . وروينا هذا الخبر من طريق أحمد بن شعيب أرنا عمر بن علي نا محمد بن المثني قالا جميعا نا يحيى بن سعيد القطان عن ابن عجلان قال : نا سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « تصدقوا فقال رجل يا رسول الله عندي دينار قال تصدق به على نفسك قال : عندي آخر قال تصدق به على ولدك قال عندي آخر قال تصدق به على زوجتك قال عندي آخر قال تصدق به على خادمك قال عندي آخر قال أنت أبصر . »

قال أبو محمد : فاختلف سفيان ويحيى . فقدم سفيان الولد على الزوجة وقدم القطان الزوجة على الولد وكلاهما ثقة فالواجب أن لا يقدم الولد على الزوجة ولا الزوجة على الولد بل يكونان سواء لانه قد صح ان رسول الله ﷺ كان يكرر كلامه ثلاث مرات فمكن أن يكرر فتياه عليه الصلاة والسلام ههنا كذلك مرة قدم الولد ومرة قدم الزوجة فصارا سواء مع قوله عليه الصلاة والسلام لهند بنت عتبة اذ سأله اباحة من مال أبي سفيان زوجها بغير علمه فقال النبي عليه الصلاة والسلام : « خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف » فقرن بينها وبين الولد سواء ثم وجدنا ما رويناه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ثنا عبد الله بن نمير نا يزيد بن زياد بن أبي الجعد نا أبو صخرة جامع بن شداد عن طارق بن عبد الله المحاربي قال : « دخلنا المدينة فاذا رسول الله ﷺ قائم على المنبر يخطب الناس وهو يقول : يا أيها الناس يد المعطى العليا وأبدأ بمن تعول أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك أدناك ، وهذه أخبار

صحاح من رواية الثقات فاجبر عليه الصلاة والسلام أمرا بان يبدأ بمن يعول وهم
الأبوان والاختوة فصح يقينا أن هؤلاء مبدون مع الولد والزوجة وقد بينا قبل أن
كل جدة أم . وكل جد أب . وكل ابن ابنة وابن ابن وابنة ابن وابنة ابنة كلهم ابن وابنة
فصح نصا ما قلنا ، وأن بعد هؤلاء الأدنى الأدنى وفي هؤلاء يدخل كل ذى رحم محرمة
من عم وعمة وخال وخالة وابن أخت وبنت أخت وابن أخ وابنة أخ يقيناً ثم وجدنا
قول الله عز وجل : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا
وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك) .

فصح بهذا أن النفقة على الوارث مع ذوى الرحم المحرمة وخرج من ليس ذا رحم
محرمة ولا وارثاً من هذا الحكم ومن تخصيصه بالنفقة منه أو عليه لانه كسائر من أدلته
الولادات ولادة بعد ولادة الى آدم عليه السلام ليست ولادة بأولى من التى فوقها
بأب فلم يحز ايجاب فرض اخراج المال عن يد مالكه الى آخر الابنص جلي ولا نص
الا فيمن ذكرنا ولا يحل لاحد أن يخص ولادة أكثر ممن ذكرنا بغير نص فان عم
أوجب النفقة على جميع ولد آدم والنصوص كلها لا توجب ذلك الا فى خاص منها
لتفريقه عز وجل بين ذوى القربى وبين المساكين ، والمساكين من ولد آدم بلا شك
فصح أن الحق الواجب انما هو لبعض ذوى القربى من ولادات بعض الآباء والأجداد
دون بعض فصح ما قلنا والله الحمد ، وقد اعترض بعض المخالفين فى قوله تعالى : (وعلى
الوارث مثل ذلك) فقالوا : معنى ذلك ان عليه ان لا يضار وذكرنا ذلك من طريق لا تصح
عن ابن عباس لانها اما مرسلة واما من طريق فيها أشعث بن سوار وهو ضعيف
وصح عن الشعبي أن معناه لا يضار ولا غرم عليه ، وروينا عن عبدالله بن مغفل والزهرى
وربيعة وأبى الزناد ان رضاع الصغير فى حصته من مال أبيه وعن سعيد بن المسيب
يرد الميراث لأهله .

قال أبو محمد : هذا كله تمويه من المخالف وكل هذا حق وبه نقول وهو خلاف
قول المخالف لأن قول القائل على الوارث أن لا يضار قول صحيح وليس فى المضارة
أكثر من أن يموت موروثه جوعاً وبرداً وهو غنى فلا يرحمه بأكلة ولا بشيء يستره
به ويمنع منه الموت من البرد وهذا عين المضارة بلا شك عند أحد ، وأما قول من
قال : ان رضاع الصغير فى نصيبه فقول صحيح اذا كان له ميراث من مال ونحن لم نوجب مثوته
على وارثه الا اذا لم يكن له مال أصلاً .

قال أبو محمد : وقد قال قوم : إن للبرأة أن ترمى ولدها الى أبيه ان كانت مطلقة

والى عصيته ان كانت متوفى عنها وان لزوجها أن يمنعها رضاع ولدها من غيره .
قال ابو محمد : هذا كله باطل يخالف للقرآن قال الله عز وجل : (والوالدات
يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن
وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها لاتضار والدة بولدها ولا مولود
له بولده وعلى الوارث مثل ذلك) فوجب اجبار الأم أحبت أم كرهت على ارضاع
ولدها حولين كاملين كما أمر الله عز وجل أحب زوجها أم كره وأن تجبر على أن
لاتضار بولدها ولا ضرار أكثر من منعه رضاعها ولا يباح لامرأة ولو أنها بنت
الخليفة غير هذا الا المطلقة فانها ان تعاسرت هى وأبو الصغير بان لا يتفقا على أجره
يتراضيان بها وكان مع ذلك يقبل ثدى غيرها فهذه يسترضع المطلق لها أخرى أخذا
بقوله تعالى : (فان أرضعن لكم فآتوهن أجورهن وأتمروا بينكم بمعروف وان تعاسرتم
فسترضع له أخرى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله
لا يكلف الله نفسا الا ما آتاهما سيجعل الله بعد عسر يسرا) وهذا كله كلام الله
عز وجل فلا سمعا ولا طاعة لمن عند عنه . وروينا من طريق حماد بن سلمة قال
أخبرني يحيى بن محمد بن ثابت بن قيس بن الشماس في المختلة من جده ثابت بن
قيس الشماس « أنها كانت جميلة بنت أنى السلول وأنها ولدت غلاما فجعلته في ليف
وأرسلت به الى ثابت بن قيس أن خذنى صيكت فأتى به الى النبي ﷺ فحكه
واسترضع له وسماه محمدا » .

قال ابو محمد : هذا نص ما قلنا كانت مختلة مطلقة أبغض الناس فيه معاشرته .
قال ابو محمد : ولا يجوز ان كان الورثة كثيرا أن ينفقوا على المحتاج الاعلى
عددهم لا على قدر موارثهم لان النص سوى بينهم بايجاب ذلك عليهم فلا تجوز
المفاضلة بينهم ، وقال بعضهم : من هو هذا الوارث أهو وارث الأب الميت أم وارث
الذى تجب له النفقة ؟ قلنا : هذا تعسف وتكلف يأثم السائل عنه لانه لا ذكر لوالد
المنفق عليه في الآية انما قال عز وجل : (لاتضار والدة بولدها ولا مولود له بولده
وعلى الوارث مثل ذلك) ففى الوارث ضمير وهو أنه يقتضى موروثا ولا بدوالضمير
راجع الى الذى له الحكم والذى منع أبواه من المضارة به هو الولد بلا شك ولا
معنى لاختلاف الدينين فى ذوى الرحم خاصة ، وأما فى الورثة فلا ميراث مع
اختلاف الدينين لانه لم يأت بذلك نص ، وأما قولنا انه ان كان لكل من ذكرنا كسب
يقوم به بنفسه وان كان خسيسا من الكسب فليس على الانسان أن يقوم بنفقتهم

حيث لا الآباء والامهات والزوجات فقط فان هؤلاء فرض عليه أن يصونهم عن ذلك لقول الله عز وجل حيث يقول: (اما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا)

قال أبو محمد : وصح عن النبي ﷺ عقوق الوالدين من الكبائر وليس في العقوق أكثر من أن يكون الابن غنيا ذا حال ويترك أباه أو جده يكنس الكنف أو يسوس الدواب و يكنس الزبل أو يحجم أو يغسل الثياب للناس أو يوقد في الحمام ويدع أمه أو جدته تخدم الناس وتسقى الماء في الطرق ثم اخفض لهما جناح الذل من الرحمة من فعل ذلك بلا شك، وقال تعالى : (وبالوالدين احسانا وبذى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم)

قال أبو محمد : وقد اثبت الله عز وجل في النفوس كلها اختلاف وجوه الاحسان الى من ذكر في هذه الآية وجاءت النصوص ببيان ذلك فالاحسان الى الابوين الصبر لجفائهما وتوقيرهما وتعظيمهما وطاعتهما ما لم يأمر بمعصية قال تعالى (ان اشكرلى ولو الديك الى المصير وان جاهداك على أن تشرك بى ما لى رلك به علم فلا تطعمهما وصاحبهما فى الدنيا معروفا) فهما وان امرا بالشرك فواجب مع ذلك ان يصحبا بالمعروف وهذا يقتضى كل ما قلنا : والاحسان الى ذى القربى ان يدفع عنهم الاذى . وان يكرمهم ويحوظهم ويقوم فى امورهم وأن لا يسلمهم الى ضرر والاحسان الى المساكين الصدقة بالفضل حتى يشبعوا او يكتسبوا ويكون لهم مرقد يأوون اليه ومن يقوم بمرضاهم والاحسان الى اليتامى ورحمتهم وتعليمهم والقيام بهم حتى لا يضيعوا ، والاحسان الى الجار كف الاذى والبر واللقاء بالبشر والا كرام وحمايتهم من الظلم ، وكذلك الاحسان الى الصاحب بالجنب نحو ذلك ، والاحسان الى ما ملكت ايماننا اطعامهم بما نأكل وكسوتهم بما نلبس وكل ذلك بالمعروف وأن لا نكلفهم ما لا يطيقون وأن لا يسبوا فى غير واجب وأن لا يضربوا فى غير حق فهذا كله واجب يعصى الله تعالى من ترك شيئا من ذلك : وأما صيانة الزوجة فلانه قد أوجب الله تعالى نفقتها وكسوتها واسكانها والقيام عليها وان كانت اغنى من الزوج وهذا يقتضى صيانتها عن كل خدمة وكل عمل له أو لغيره ، وأما كل من عدا الزوجة فلا نفقة لهم ولا كسوة ولا اسكان الا أن يكون لهم من المال أو الصنعة ما يقومون منه على أنفسهم ولا معنى لمراعاة الزماتة فى ذلك ان لم يأت به قرآن ولا سنة ، فان قاموا ببعض ذلك وعجزوا عن البعض وجب على من ذكرنا أن يقوم بما عجزوا عنه فقط

ويلزم المرأة كل ما ذكرنا كما يلزم الرجل الا نفقة الولد فما دام الاب قادرا عليها فليس على المرأة من ذلك شيء هذا عمل جميع اهل الاسلام قديما وحديثا فان عجز الاب عن ذلك او مات ولا مال لهم فيئذ يقضى بنفقتهم وكسوتهم على أمهم لقول الله عز وجل (لا تضارو الادة بولدها ولا مولود له بولده) وليس في المضارة شيء أكثر من أن تكون غنية وهم يسألون على الابواب ولان الاوامر المذكورة التي جاءت بحيثا واحدا لم يخص بها رجل من امرأة وروينا من طريق البخاري نا موسى بن اسماعيل نا وهب - هو ابن خالد - نا هشام - هو ابن عروة - عن ابيه عن زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين عن أمها أم سلمة قالت : دقلت يا رسول الله هل لي من أجر في بنى أبي سلمة ان أنفقت عليهم ولست بتاركهم هكذا وهكذا انما هم بنى قال : نعم لك أجر ما أنفقت عليهم ، فهذه أم المؤمنين تخبر أنها تنفق على بنيتها وليست بتاركهم يضعون امامهم بنوها ولم ينكر عليه الصلاة والسلام ذلك ولا أخبرها أن ذلك ليس واجبا عليها وبالله تعالى التوفيق ، وليس على الولد أن ينفق على زوجة أبيه ولا على أم ولده اذ لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة انما عليه أن يقوم بمطعم أبيه وملبسه ومثوته خدمته فقط وبالله تعالى التوفيق .

(ما يفسخ به النكاح بعد صحته وما لا يفسخ به)

١٩٣٤ مسألة لا يفسخ النكاح بعد صحته بجذام حادث ولا برص كذلك ولا بجنون كذلك ولا بان يجد بها شيئا من هذه العيوب ولا بان تجده هي كذلك ولا بعانة ولا بداء فرج ولا بشيء من العيوب ولا بعدم نفقة ولا بعدم كسوة ولا بعدم صداق ولا بانقضاء الأربعة الأشهر في الإيلاء ولا بزواج أمة على حرة ولا بزواج حرة على أمة ولا بزنا يحدث من أحدهما ولا بزناه بغيرها كماها أو جدتها أو بنتها أو بنت ابنها أو بنت ابنتها أو أختها أو خالتها أو عمتها ولا بزناها بابنه ولا بتفريق الحكمين ولا بتخييره اياها اختارت نفسها أو لم تختار ولا بان يقول لها أنت على حرام أو قال : أنت على كالمية والختير والدم ولا بهبته اياها لاهلها قبلوها أو لم قبلوها ولا بخروجها من أرض الحرب غير مسلمة ولا ببيع الأمة ذات الزوج ولا ببيع العبد ذي الزوجة ولا بفقد الزوج لانه لا يدري أين هو وهما في كل ذلك باقيا على الزوجية كما كان، وفي كل ما ذكرنا خلاف قد ذكرنا منه ما شاء الله تعالى أن نذكره ونذكر أيضا ان شاء الله تعالى ما لم نذكره قبل فمن ذلك .

١٩٣٥ مسألة روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن يحيى بن سعيد الانصاري سمعت سعيد بن المسيب يقول قال عمر بن الخطاب ايما امرأة تزوجت بها جنون

أوجدام أو برص فدخل بها فاطلع على ذلك فلها مهرها بمسيه أياها وعلى الولي الصداق بما دلس كما غره هـ ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أرنأ يحيى بن سعيد ناسعيد بن المسيب لن عمر بن الخطاب قال : إيمارجل تزوج امرأة فدخل بها (١) فوجدها برصاء أو مجنونة أو مجذومة فلها الصداق بمسيه أياها ويرجع على من غره بها فذهب الى هذا الأوزاعي . وأبو عبيد فرأيا جواز النكاح وإن الزوج يرجع مع ذلك بالصداق على من غره هـ وذهب قوم الى فساد قبل الدخول وجوازه بعد الدخول لما روينا من طريق سعيد بن منصور ناسفيان عن مطرف عن الشعبي عن علي إيمار امرأة نكحت وبها برص أو جنون أوجدام أو قرن فزوجها بالخيار ما لم يمسها إن شاء أمسك وإن شاء طلق وإن مسها فلها المهر بما استحل من فرجها هـ ومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة إن علي بن أبي طالب قال في المجنونة والمجذومة والبرصاء وذات القرن إن دخل بها فهي امرأته وإن علم بها قبل أن يدخل فرق بينهما هـ ومن طريق عبد الملك بن حبيب حدثني الحزامي واسماعيل ابن أبي أويس وأصبع بن الفرغ قال اسماعيل عن حسين بن عبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب، وقال الحزامي عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس وقال أصبع عن ابن وهب عن عمرو بن علي وابن عباس وسعيد بن المسيب وابن شهاب، وريعة قالوا كلهم لا ترد النساء إلا من العيوب الأربعة الجنون والجذام والبرص والداء في الفرغ هـ ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا محمد بن سالم عن الشعبي في الذي يجد امرأته برصاء أو مجنونة أو مجذومة أو ذات قرن إن دخل بها فلها مهرها وإن علم قبل الدخول إن شاء أمسك وإن شاء فارق بغير طلاق فهذان قولان هـ أحدهما أنه إن دخل بها فلها مهرها ويرجع به على من غره وهو قول روى عن عمر ومرة روى عنه يرجع على وليها، وقول آخر أنه يفسخ إن شاء قبل الدخول وأما بعد الدخول فهي امرأته إن شاء طلق وإن شاء أمسك وهو قول روى عن علي والشعبي كما أوردنا ورواية عن عمرو بن علي وابن عباس وابن المسيب والزهرى. وريعة أنه لا يرد النكاح إلا من العيوب الأربعة من الجنون والجذام والبرص وداء الفرغ هـ ولم يذكر في هذه الرواية قبل دخولها ولا بعده ولا حكم الصداق هـ وذهب قوم الى أنه يخل لها شيء من صداقها كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء يلغنا أنه لا يجوز في بيع ولا نكاح المجنونة والمجذومة والبرصاء والعفلاء قال ابن جريج: فقل له فواقعها وبها بعض الأربع وقد علم الذي بها

فكتمه - يعني ولها - قال ما أراه الا قد غرم من صداقها بما أصاب منها الا شيئا يسيرا قلت : فأنكحها غير ولى قال ترد الى صداق مثلها ، ومن طريق أبي عبيدنا يزيد عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن شريح انه كان يعوض البرصاء شيئا ، وذهب قوم الا أنه لا يجوز نكاح من به شيء من ذلك كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا حماد عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال : اربع لا يجوز في بيع ولا نكاح المجذومة والمجنونة والبرصاء والعفلاء * ومن طريق أبي عبيدنا ابن أبي مريم عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب قال : قال ابن شهاب لا يجوز بين المسلمين نكاح برصاء ولا مجنونة ولا عفلاء ، وذهبت طائفة الى أنه لا يجوز نكاحها فان دخل بها ووطئها جاز كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن أبي الشعثاء جابر بن زيد قال : اربع لا يجزى في نكاح ولا بيع الا أن يسمى فان سمي فهي منه المجنونة . والمجذومة . والبرصاء . والعفلاء فان مسها جازت وان غرته وذهبت طائفة الى أن الولي ان أنكر أن يكون عرف ذلك أحلف و برى . وصح النكاح كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : ان كان الولي علم غرم والاستحلف بالله ما علم ثم هو على الزوج يعني الصداق ، ومن طريق أبي عبيدنا هشيم أرنا يونس ابن عبيد عن الحسن قال ان علم الولي العيب فالصداق عليه كما غره منها وان لم يعلم فهي امرأته ان شاء طلق وان شاء أمسك * ومن طريق أبي عبيدنا عبد الله بن صالح عن يحيى بن أيوب عن عمرو بن قيس عن عدي بن عدي ان عمر بن عبد العزيز كتب اليه في امرأة حلقاء تزوجها رجل - وهي التي في فرجها عظم انما له مثل مدخل المروءة - تبول منه - فكتب عمر بن عبد العزيز ان كان الذين زوجوه علموا الذي بها فأغرمهم صداقها لزوجها وان كانوا لم يعلموه فليس عليهم الا ان يحلفوا بالله ما علمنا ذلك * ومن طريق عبد الرزاق عن عبد الرحمن عن المثني بن الصباح ان عدي بن عدي قال : كتبت الى عمر بن عبد العزيز في امرأة مرتقة لا يقدر عليها الرجال فكتب الى أن استحلف الولي ما علم فان حلف فأجز النكاح وان لم يحلف فأحمل عليه الصداق * ومن طريق ابن وهب عن عامر بن مرة عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن فقد ذكر كلاما معناه فيمن تزوج من بها جذام أو برص أو داء فرج أن الولي ان حلف انه ما علم بذلك فلا غرامة عليه ويرد على الزوج صداقه الا أن تعاضى من ذلك بشيء ، ومن طريق ابن وهب حدثني عبد الا على بن سعيد الجيشاني أن محمد بن عكرمة المهرى حدثه انه تزوج امرأة فدخل بها فرأى باصل نخعتها وضحا من ياض فقال لها : خذي عليك

ملحفتك ثم كلم عبدالله بن يزيد بن خدام فكتب له الى عمر بن عبد العزيز فكتب عمر
في ذلك أن يستحلف الزوج في المسجد بالله ما تلذذ منها بشيء منذ رأى ذلك
ويحلف اخوتها أنهم لم يعلموا بالذي بها قبل أن يزوجوها فان حلفوا فأعطت المرأة
ربع الصداق ، وذهبت طائفة الى ابن العمى وغير ذلك من العيوب كذلك كما روينا من
طريق وكيع عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سعيد بن المسيب عن
عمر بن الخطاب قال : اذا تزوجها برصاء او عياء فدخل بها فلها الصداق ويرجع على
من غره . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ايوب السخيتاني عن محمد بن سيرين
قال غاصم رجل الى شريح فقال ان هؤلاء قالوا لي انا تزوجك أحسن الناس فجاؤني
بامرأة عمشاء فقال شريح : ان كان دلس لك بعيب لم يحز ، وروي عن الزهري انه
يرد النكاح من كل داء عضال . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال في هذه العيوب
في النكاح ما كان يشبهها فهو مثلها وهو قول أبي ثور ، وذهبت طائفة الى أن المرأة
يرد بذلك نكاحها اذا وجدته في زوجها . نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عبد البصير
نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي عن
سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن عمرو بن شعيب قال : وجدت في كتاب
عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب قال : اذا عبت المعتوه بامرأته طلق عليه وليه .
ومن طريق ابن وهب أخبرني مالك انه بلغه عن سعيد بن المسيب انه قال : ايما امرأة
تزوجت رجلا به جنون أو ضرر فانها تخير فان شاءت قرت وان شاءت فارقت ،
وقال مالك : ترد المرأة من الجنون والجذام والبرص وداء الفرج اذا تزوجها ولم يعلم
بذلك فان دخل بها فلها الصداق ويرجع به على وليها ان كان أخا أو أبا . بما دلنا
عليه فان كان الذي زوجها ابن عمها أو مولى لا علم لهم بشيء من أمرها فلا غرم
عليهم ويرد الصداق الا قدر ما يستحل به مثلها وهو ربع دينار فقط ، قال : وللرأة
مثل ذلك اذا تزوجها وبه هذه الأشياء اذا كان الجذام الذي به يينا ولا يفرق بينها
وبين الا برص ، قال مالك : ولا ترد الا من العيوب الأربعة لا ترد من العمى
ولا من السواد الا أن يشترط صحتها فتزد ولا شيء عليه من الصداق قبل الدخول وأما
بعد الدخول فلها الصداق ويرجع به على الولي الذي أنكحها وكذلك ان تزوجها على
نسب فوجدتها لغير رشدة ، وقال الليث : في الجنون والجذام والبرص وداء الفرج
مثل قول مالك قال الليث : والاكلة كالجذام ، وقال الشافعي : ترد من الجنون والجذام
والبرص والقرن فاما قبل الدخول فلا شيء لها وأما بعد الدخول فلها مهر مثلها وبه

قال الحسن بن حي الا أنه قال : لها المهر المسمى ، وذهبت طائفة الى انه لا رد له فيها ولا رد لها فيه بشيء من هذه العيوب ولا من غيرها الا قبل الدخول ولا بعده وانه ان طلق قبل الدخول فلها نصف الصداق ولها بعد الوطء جميعه كما روينا من طريق وكيع عن اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال قال علي بن ابي طالب : « ايمارجل تزوج امرأة مجنونة أو جذماء أو برصاء أو بها قرن فهي امرأته ان شاء طلق وإن شاء أمسك » وبه الى وكيع عن سفيان الثوري عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : الحرة لا ترد من عيبه ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم ارنا المغيرة عن ابراهيم انه كان يقول : هي امرأته ان شاء أمسك وإن شاء طلق دخل بها أولم يدخل بها ليس الحرائر كالاماء الحرة لا ترد من داء * ومن طريق وكيع عن سفيان عن عمرو بن ميمون عن عمر بن عبد العزيز فيمن تزوج قدلس له فيها بعيب قال : ليس لك الا امانة اصهارك * ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن زيد نا ايوب السخيتاني قال : كتبت الى ابي قلابة أسأله عن رجل تزوج امرأة فعرض لها طب أو جنون قال : هذه امرأة ابتليت فلتصبر ، ومن طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل بن عياش نا ابن جريج عن عطاء انه قال فيمن تزوج فلها دخل بها بدا لها منه برص أو جذام قال عطاء : لا تنزع عنه وهو قول ابي الزناد : وأبي حنيفة وأبي يوسف وابن أبي ليلى وسفيان الثوري وأبي سليمان وأصحابنا * قال أبو محمد : أما المالكيون والشافعيون فقد خالفوا كل ما روى في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم : أما عمر خالفوه في خمسة مواضع * أولها حكم عمر ان يرجع بصداقها على وليها فقال مالك : لا يرجع على وليها الا أن يكون ابا أو أخا فان كان ابن عم أو مولى لم يرجع عليه بشيء ، وقال الشافعي : لا يرجع على وليها بشيء ابا كان أو غيره * وثانيها قول مالك ليس لها ان تدخل بها وكان المزوج لها غير أبيها وأخيها الاربع دينار فقط ، وقال الشافعي : ترد الى صداق مثلها وعمر يمضيه كله لها * وثالثها انهم لا يردون من العمى وعمر قد سوى بينه وبين البرص بالرواية التي جاءت عنه انه رد بالجذام والجنون والبرص فان كانت تلك حجة فلهذه حجة وان لم تكن هذه حجة فتلك ليست حجة وإلا فهو تلاعب بالدين ، فان قالوا : لم تبلغ تلك الرواية مالكا والشافعي قلنا : فقد بلغتكم فقولوا بها وارجعوا عن تلك والا فاحتجاجكم بعمر تلاعب (كبر مقتا عند الله ان تقولوا مالا تفعلون) * ورابعها انهم يردون النكاح بذلك قبل الدخول ولم يأت بذلك عن عمر في شيء من الروايات الا رواية مكذوبة من طريق عبد الملك بن حبيب وهو مالك عن اصبح بن الفرغ عن ابن وهب

أن عمر * وإنما جاءت سائر الروايات برجوعه بالصداق على وليها فقط كما يقول الأوزاعي . وأبو عبيدة * وخامسها أنه روى عن عمر كما أوردنا في المعتوه يعيب بامرأته أنه يطلقها منه وليه وهم لا يقولون بهذا ، فمن أقدم على خلاف عمر في خمسة مواضع يجوز له أن يقلد عمر في موضع واحد بما جاء عنه وهو الرجوع على بعض الأولياء ؟ وأما الشافعي فلا ولا في موضع واحد وإنما على رضى الله عنه فأنما جاءت عنه ثلاث روايات ، أحدها أنه لا رد له في شيء من ذلك وهو قولنا ، والثانية من تلك الطريق أنه مخير قبل الدخول بين فسخ أو امضاء وأنه لا خيار له بعد الدخول وهي امرأته إن شاء طلق وإن شاء أمسك وهو قول الأوزاعي عن الشعبي ، ورواية ثالثة في غاية السقوط لأنها عن الحسين بن عبد الله بن ضميرة - ولا تجوز الرواية عنه - أن النكاح مردود جملة والمالكيون والشافعيون مخالفون لجميع هذه الأقوال ، وأما ابن عباس فهي من رواية عبد الملك بن حبيب وهو هالك وإنما فيه أيضا رد النكاح جملة دون ذكر صداق أو شيء منه فبطل تعلق هاتين الطائفتين بشيء مما روى عن أحد من الصحابة في ذلك ولا حرج خلافاً له جملة وقد أتينا من قول مالك والشافعي في ذلك بما لا يحفظ عن أحد قبلهما فمن ذلك قول مالك ترد إلى ربع دينار وقول الشافعي ترد إلى صداق مثلها وبقي الكلام مع من لعله يتعلق في ذلك بما روى عن ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم فأول ذلك أنه لا يصح في ذلك شيء عن أحد من الصحابة ، وأما الرواية عن عمر وعلى فمنقطعة ، وعن ابن عباس من طريق لاخير فيه ثم لو صح لكان لاحجة فيه لأنه لاحجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ مع اختلاف تلك الروايات على انقطاعها فقد جاء عن علي ما يوافق قولنا فليس ما روى من خلاف ذلك حجة وإنما هو قول كقول ، ووجدنا بعض المتأخرين منهم قد احتج في ذلك بأن النكاح يشبه اليوع واليوع ترد بالعيوب فوجب رد النكاح بذلك *

قال أبو محمد : وهذا قول لا يسوغ التمسك به إلا لمن قال بقول أبي ثور . والزهرى . وشريح ، وأما المالكيون والشافعيون فلا لأنهم خصوا أربعة عيوب دون سائر العيوب وهذا ترك للقياس المذكور جملة ثم نقول لمن قال بقول أبي ثور ما ندري في أي وجه يشبه النكاح اليوع بل هو خلافه جملة لأن البيع نقل ملك وليس في النكاح ملك أصلاً والنكاح جائز بغير ذكر صداق في عقده ولا يجوز البيع بغير ذكر ثمن والخيار جائز عندهم في البيع مدة مسماة ولا يجوز في النكاح ، والبيع بترك رؤية المبيع وترك وصفه باطل لا يجوز أصلاً والنكاح بترك رؤية المنكوحه وترك وصفها جائز والنكاح

عند المالكين جائز على بيت وخادم ووصفاء غير موصوفين ولا يجوز ذلك في البيوع فبطل تشبيه النكاح بالبيع جملة ، وقال بعضهم : لا يجوز توفية حقوق النكاح مع الجنون ولا تطيب النفس على مجامعة برصاء او مجذومة ولا يقدر على جماع قرناء وانما تزوجها للجماع قلنا : ولا تجوز توفية حقوق النكاح مع الفسق والنشز وسوء الخلق ومع البكم والصمم ومع ضعف العقل فردوا منها ، فان قالوا : قد يتوب من الفسق قلنا : وقد يبرأ من الجنون واما طيب النفس على الجماع فوالله ان نفس كل احد لا تطيب على من بها في خافي جسدها لمعة من برص ومن يمسه صرع في الشهر مرة منها على الزانية وعلى العجوز السوداء الشهواء وعلى من بها اكلة في وجهها او اثلول ضخم او حذب في الصدر او الظهر او بكم هذا مالا شك فيه عند احد وكل هذه آراء فاسدة انما هو النكاح كما امر الله عز وجل ثم امساك بمعروف او تسريح باحسان الا ان يأتي نص صحيح فيوقف عنده ، وقد ذكر بعضهم الخبر الذي فيه « وفر من المجذوم فرارك من الاسد » قلنا : ليس على الامر بالفرار ثم لو كان كذلك فافسخوا النكاح بمحدثه بعدما بعد سنين وهم لا يفعلون هذا ، وايضا فمن أين أضفتم اليه البرص ، وقال بعضهم : لا يؤمن من المجنون قتل صاحبه قلنا هذا في الفاسق بلا شك اخوف فردوا النكاح بالفسق فلاح فساد قولهم جملة ، فان موه موه بما روينا من طريق سعيد بن منصور نا ابو معاوية الضرير نا جميل بن زيد الطائي عن زيد بن كعب بن عجرة قال : « تزوج رسول الله ﷺ امرأة من بني غفار فلما دخلت عليه ووضعت ثيابها رأى بكشحا يياضا فقال : البسى ثيابك والحقى باهلك » قال ابو معاوية : لحدثنا رجل عن جميل بن زيد عن زيد بن كعب بن عجرة انه ﷺ أمر لها بالصداق *

قال ابو محمد : هذا من رواية جميل بن زيد وهو مطرح متروك جملة عن زيد ابن كعب وهو مجهول لا يعلم لكعب بن عجرة ولد اسمه زيد ثم هو مرسل ، ثم لو صح لم يكن مخالفا لقولنا لا تنالنا نمنع الزوج من الطلاق قبل الدخول وبعده ان شاء **قال ابو محمد** : فان اشترطا السلامة في عقد النكاح فوجد عيبا أي عيب كان فهو نكاح مفسوخ مردود لا خيار له في اجازته ولا صداق فيه ولا ميراث ولا نفقة دخل او لم يدخل لان التي ادخلت عليه غير التي تزوج ولان السلامة غير المعيبة بلا شك فاذا لم يتزوجا فلا زوجية بينهما *

قال ابو محمد : واما الخفيفون فقد تناقضوا ههنا لانهم قلوا روايات لا تصح

عن عمر وعثمان في الفسخ بالعانة وتوريث المطلقة ثلاثا وهذه روايات كتلك عن عمرو الخلاف هنالك موجود كما هو ههنا ولا فرق وبالله تعالى التوفيق *

١٩٣٦ مسألة وأما من فسخ النكاح بزناه بحريمتها أو بزنا ابنته بها فلباروينان طريق سفيان الثوري عن الاغرب بن الصباح عن خليفة بن الحصين عن ابي نصر عن ابن عباس ان رجلا قال له انه اصاب ام امراته فقال له ابن عباس « حرمت عليك امرأتك » وذلك بعد أن ولدت امراته سبعة أولاد كلهم بلغ مبلغ الرجال، ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عمران بن الحصين أنه قال: من فجر بام امراته فقد حرمت عليه امراته، فصح هذا القول عن عطاء. والحسن. والحكم بن عتيبة. وحماد بن أبي سليمان. وإبراهيم النخعي. والشعبي، ومن طريق وكيع عن جرير بن حازم عن قيس بن سعد عن مجاهد قال اذا قبلها أو لامسها ونظر الى فرجها من شهوة حرمت عليها ماها وابتها وهو قول ابي حنيفة، وصح عن جابر بن زيد اذا زنى باخت امراته حرمت عليه امراته، وصح أيضا عن قتادة ولم يرها تحرم الا بالوطء لا بالمباشرة، وصح أيضا عن طاوس، وروى عن سعيد بن المسيب. وعروة بن الزبير. وأبي سلية بن عبد الرحمن. وعبد الله بن مغفل. وهو قول سفيان الثوري. والاوزاعي. واحد قولي مالك وقال آخرون: لا تحرم عليه صح ذلك عن ابن عباس رويناه من طريق يحيى بن سعيد القطان والحجاج بن المنهال قال يحيى انا هشام الدستوائي، وقال الحجاج: نا حماد بن سلية ثم اتفق هشام وحماد كلاهما عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس انه قال فيمن زنا بأم امراته بعد أن دخل بامراته تخطأ حرمتين ولم تحرم عليه امراته، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا همام بن يحيى عن قتادة عن الحلال بن ابي الحلال العتكي عن ابيه عن علي بن ابي طالب « انه أتاه رجل فأخبره أنه تزوج ابنة رجل مسماة بعينها فأدخل عليه أختها فأمره برد التي أدخلت عليه وان يدخل عليه التي تزوجت وان لا يقربها حتى تتم عدة التي أدخلت عليه أولا، وروينا من طريق هشيم خيرا غير هذا كما أوردناه ثم قال بأثره: أرنا يونس عن الحسن انه كان يقول ذلك وأنا عبيدة عن ابراهيم انه كان يقول ذلك *

قال ابو محمد: وأنا اتهمت هذه الرواية عن ابراهيم وروى عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير ومجاهد وسعيد بن جبير وصح عن الزهري ويحيى بن يعمر وهو قول الشافعي. وابي سليمان وأصحابها وأحد قولي مالك وقد تقدم كلامنا في هذه المسألة فأغنى عن ترداده

١٩٣٧ مسألة ومن خير امراته فاخترت نفسها أو اختارت الطلاق

أو اختارت زوجها أو لم تختار شيئا فكل ذلك لاشيء وكل ذلك سواء ولا تطلق بذلك ولا تحرم عليه ولا شيء من ذلك حكم ولو كرر التخيير وكررت هي اختيار نفسها أو اختيار الطلاق ألف مرة وكذلك ان ملكها أمر نفسها أو جعل أمرها يدها ولا فرق ، فصح عن عمر بن الخطاب . وابن مسعود فيمن جعل أمر امرأته يدها فطلقت نفسها ثلاثا أو طلقته ثلاثا أنها طلقة واحدة رجعية ، وصح أيضا عن زيد بن ثابت . وعن مجاهد . وعمر بن عبد العزيز وقول آخر وهو أن القضاء ما قضت صح ذلك عن عثمان بن عفان ، ومن طريق سعيد بن منصور عن ابن عمرو من طريق غيره عن عبد الله بن الزبير ، وروى عن علي وابن عمر منقطعاً عنهما وصح عن عبد الله بن الحارث بن أبي زبيعة . وعمر بن عبد العزيز . وسعيد بن المسيب وصح عن أم سلمة . وعائشة أمي المؤمنين وقريبة أخت أم سلمة . وعبد الرحمن بن أبي بكر الصديق أن جعل أمرها يدها فردته إلى زوجها فهي امرأته كما كانت ، وقول ثالث ان اختارت الفراق أو نفسها فهي واحدة بائنة وان ردت إلى زوجها فاخترته فهي طلقة رجعية صح عن علي . وزيد بن ثابت . ورجال من الصحابة ، وعن الحسن البصري وقول رابع ان القضاء ما قضت وله أن يناكرها فيحلف ويقضي له بما حلف انه نواه وتكون طلقة رجعية ، روى عن عمر بن الخطاب ولم يصح وصح عن ابن عمر وصح عن القاسم بن محمد ومروان ، وقول خامس وهو ثلاث بكل حال صح عن الحسن وعن رجال من الصحابة رضى الله عنهم وفيه أثر مسند ، وقول سادس من جعل أمر امرأته يدها فطلقها فليس بشيء ، روى عن ابن مسعود ، وقول سابع من قال لامرأته أمرك يديك فقال قد حرمت عليك قد حرمت عليك فهي واحدة وروناه من طريق سعيد بن منصور عن القاسم بن محمد وليس يصح عنه ، وروينا من طريق ابن ليلي عن الشعبي ان أمرك يديك واختارى نفسك سواء في قول زيد . وابن مسعود . وعلي وصح عن الشعبي انه قوله وعن النخعي ، وأما المتأخرون فان أبا حنيفة قال : أمرك يديك والتملك والتخيير سواء فاذا ملكها أمرها أو قال اختارى أو قال أمرك يديك ثم قال لم أنو طلاقا فان كان في غضب فيه ذكر طلاق أو ليس فيه ذكر طلاق لم يصدق وان كان في رضالم يلزمه شيء مما تقضى به هي فان كان في غضب فردت إليه أمرها فلا شيء . وهي امرأته فلو كان في غضب فطلقت نفسها لم ياتفت لما قالت لكن هو يسأل عن نيته فان قال : نويت الثلاث فهي طالق ثلاثا الا في اختارى فانها لا تكون الا واحدة بائنة سواء نوى ذلك أو أقل أو نوى طلاقا رجعيا أو لم ينو ، وان قال : نويت اثنتين أو قال نويت الطلاق بلا عدد أو قال نويت واحدة بائنة أو قال : نويت واحدة رجعية

أو قال لم أنو طلاقاً أصلاً فكل هذا سواء ولا يلزمه في كل ذلك إلا واحدة بائنة ولا بد فاعلموا أن كل ما موهبه عن الصحابة والتابعين رضى الله عنهم فباطل وإنه في قوله هذا لم يوافق أحدا منهم وهو قول ما سبق إليه ولم يعرف عن أحد قبله ولا دليل له على شيء منه لا من نص ولا من قياس ولا من قول يعقل ، وأما مالك فقال : أمرك بيدك والتملك سواء ، قال ومن قال : لا مرأته أمرك بيدك فقالت قد قبلت فقد طلقت إلا أن تقول هي لم أرد طلاقاً قال : فلو جعل امرأته بيد امرأة له أخرى فطلقتها ثلاثاً فنبى طالق ثلاثاً وله أن يناكرها فيقول لم أرد إلا واحدة أو يقول لم أرد إلا اثنتين فالقول قوله مع يمينه وتكون واحدة بائنة ، قال : فلو قال لا مرأته قد وليتك أمرك أن شاء الله فقالت هي قد فارقتك إن شاء الله فهو طلاق فلو قال لها : ما كنت إلا لآعبا أو قالت هي ما كنت إلا لآعبة ما أردنا طلاقاً فالقول قول الرجل مع يمينه قال : فلو قال لها : أمرك بيدك فأخذت شقة ومضت إلى أهلها وخرج هو إلى سفر ولم يكن غير هذا قالوا قد طلقت قال : فلو قال أمرك بيدك أو ملكها فطلقت نفسها واحدة فقال هو لم أنو إلا ثلاثاً لم يلزمه إلا واحدة فاعلموا أن هذا القول أيضا غير موافق لقول أحد من الصحابة ولا من التابعين إلا رواية عن عمر لم تصح رويتها من طريق عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن عبد الكريم أبي أمية أن رجلاً جعل امرأته يدها في زمان عمر بن الخطاب فطلقت نفسها ثلاثاً فقال : هو والله ما جعلت أمرها إلا واحدة فترافعا إلى عمر فاستحلفه عمر بالله الذي لا إله إلا هو ما جعلت أمرها يدها إلا واحدة فخلف فردها عمر عليه ، محمد بن راشد متكلم فيه وعبد الكريم أبو أمية غير ثقة ولم يدرك عمر والصحيح عن عمر خلاف ذلك كما ذكرنا من أقواله والآسانيد في ذلك قد ذكرناها في كتاب الإيصال وإنما قصدنا ههنا الاختصار ، وأما سائر تقاسيمه فلا سلف له فيها ، وأيضا فإن هذه الرواية عن عمر خالفة فيها لأن عمر جعلها رجعية وجعلها مالك بائنة فخرج عن قول جميعهم وكذلك أيضا جعلها مروان والقاسم بن محمد رجعية ، وقد روينا ذلك أيضا من طرق ثابتة عن ابن عمر - يعني المناكرة - من طريق سعيد بن منصور فصح أنه رأى مجرد لا دليل عليه لا من نص ولا من قول متقدم ولا من قياس ولا من رأى يعقل ، وقال سفيان الثوري . والشافعي : هو ما نوى فإن قال لم أنو طلاقاً فهو كما قال وكذلك إن ردت الأمر إليه فإن طلقت نفسها أو اختارت نفسها فأى شيء قالت لم يلزمه إلا طلاق واحدة رجعية فقط وهكذا قال في التخيير والتملك *

قال أبو محمد : وكل هذه الأقاويل آراء لا دليل على صحة شيء منها ، وقد تفحصنا من

روى عنه من الصحابة رضى الله عنهم انه يقع به طلاق قلم يكونوا بين من صح عنه
ومن لم يصح عنه الاسبعة ثم قد اختلفوا بما ترى وليس قول بعضهم اولى من قول بعض
ولا أثر فى شئ منها الا أثرا رويناه من طريق احمد بن شعيب ارناعلى بن نصر
الجهضى ناسليمان بن حرب ناحمد بن زيد قال : قلت لايوب السخيتانى هل علمت
أحدا قال فى أمرك يدك انها ثلاث غير الحسن ؟ قال لا اللهم غفرا الا ما حدثنى قتادة
عن كثير مولى ابن سمرة عن ابى سلبه عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : ثلاث قال أيوب
فلقيت كثيرا مولى ابن سمرة فسألته فلم يعرفه فرجعت الى قتادة فأنخبرته فقال : نسيه
قال ابو محمد : كثير مولى ابن سمرة مجهول ولو كان مشهورا بالنقطة والحفظ لما خالفنا هذا
الخبر وقد أوقفه بعض رواة على أبى هريرة والذي نقول به هو قول أبى سليمان
وأصحابنا فهو ما رويناه من طريق أبى عبيد ناأبوبكر بن عياش ناحبيب بن أبى ثابت
« أن رجلا قال لامرأة له ان أدخلت هذا العدل البيت فأمر صاحبك يدك فأدخلته ثم
قالت هى طالق فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فأبأنها منه فمروا بعبد الله بن مسعود فأخبروه
فذهب بهم الى عمر فقال يا أمير المؤمنين ان الله تعالى جعل الرجال قوامين على النساء ولم
يجعل النساء قوامات على الرجال فقال عمر فما ترى قال أراها امرأته قال عمر : وأنا أرى
ذلك فجعلها واحدة » *

قال ابو محمد : قد يمكن أن يكون عمر أمضى حكمه وإلا فقد رجع الى قول ابن مسعود
فى ان لا ينفذ طلاق من جعل الزوج امرأته يدهه ومن طريق عبد الرزاق عن ابن
جريح قلت لعطاء : رجل قال لامرأته أمرك يدك بعد يوم أو يومين قال ليس هذا بشئ
قلت فأرسل اليها رجلا أن أمرها يدها يوما أو ساعة قال ما أدرى ما هذا ما أظن
هذا شيئا قلت لعطاء أملكك عائشة حفصة حين ملكها المنذر بن الزبير أمها فقال
عطاء لا انما عرضت عليهم أيطلقها أم لا ولم يملكها أمرها ، وأما التملك فقد صح عن
ابن عمر انه قال القضاء ما قضت وله أن يناكرها فان ناكرها حلف وله ما توى ، وروى
عنه قول آخر لم يصح عنه القضاء ما قضت ولا قول له وهو قول عطاء . وعمر بن عبد
العزيز . والزهرى ، وروى عنه قول ثالث أن التملك نفسه طلاق رويناه من طريق
عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ان ابن عمر قال : من ملك امرأته طلق وعصى ربه
وهو قول الحسن ، وقول رابع صح عن زيد بن ثابت ان ملكها نفسها فطلقت نفسها
ثلاثا فهى واحدة رجعية وقد ذكرنا قول سفيان والشافعى وأبى حنيفة فى التملك
ولمالك فى التملك أقوال لم نذكرها نذكرها ان شاء الله تعالى وهى انه قال : من ملك امرأته

أمرها فسواء كانت بالغاً أو غير بالغ إذا كان مثلها يفهم ما يجعل اليها فهي طالق ثلاثاً وله أن يتناكرها فإن ردت أمرها إليه فلا حكم لها فإن طلقت نفسها أكثر من واحدة فقال لم أملكك الا واحدة أو يقول لم أرد الطلاق فهذه هي المناكرة ويحلف هو فتكون طلقة واحدة بآثمة، قال فلو قال لم أنو عدد من الطلاق فهي طالق ثلاثاً قال فلو قال لامرأته قد ملكتك أمرك فليس له أن يرجع عن ذلك وليس له أن يوقفها هو لتقضى أو لتترك إنما القضاء اليها حتى يوقفها السلطان فتقضى أو تترك فيطلى ما جعل اليها ان تركت.

قال أبو محمد : لم يوافق في هذا الا قولاً من أقوال ثلاثة لابن عمر في المناكرة خاصة وسائر أقواله في ذلك لاسلف له فيها وقد خالفه زيد صح ذلك عنه وليس في التعليك إيجاب طلاق عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم الا عن ابن عمر وزيد فقط وذكره بعض الناس عن فضالة بن عبيد والذي نقول به هو ما روينا من طريق أبي عبيد ناعبد الغفار بن داود عن ابن طبيعة عن يزيد بن أبي حبيب أن رميسة القرابية كانت تحت محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق فملكها أمرها فقالت أنت طالق ثلاث مرات فقال عثمان بن عفان أخطأت لا طلاق لها الا أن المرأة لا تطلق ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أن مجاهداً أخبره « أن رجلاً جاء إلى ابن عباس فقال: ملكت امرأتى فطلقتني ثلاثاً فقال ابن عباس خطأ الله نوءها عليك إنما الطلاق لك عليها وليس لها عليك » وهذا في غاية الصحة عن ابن عباس ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سألت عبد الله بن طاوس كيف كان أبوك يقول في رجل ملك امرأته أمرها أتملك ان تطلق نفسها أم لا؟ قال كان يقول ليس إلى النساء طلاق فقلت له فكيف كان أبوه يقول في رجل ملك رجلاً أمر امرأته أملك الرجل أن يطلقها قال لا وهو قول أبي سليمان وجميع أصحابنا ، وأما التخيير فصح ان عمر بن الخطاب قال : ان اختارت نفسها فواحدة رجعية وإن اختارت زوجها فهي امرأته كما كانت ، وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن جرير بن حازم عن عيسى بن عاصم عن زاذان أن علي بن أبي طالب خالف عمر في ذلك ثم رجع إلى قول عمر إذ ولي الخلافة ، وروينا هذا القول عن ابن عباس ولم يصح عنه وصح عن عطاء وعمر بن عبد العزيز وإبراهيم وصح عن جابر بن عبد الله ان اختارت نفسها فواحدة رجعية وقول آخر وهو ان اختارت نفسها فواحدة بآثمة وان اختارت زوجها فواحدة رجعية فان كرر ذلك ثلاث مرات كل ذلك تختاره طلقت ثلاثاً فان وطئها قبل زوج يتزوجها فعليه الرجم

روينا ان عليا رجع عن موافقة عمر الى هذا القول اذ ولي الخلافة من طريق وكيع ابن الجراح . والحجاج بن المهال كلاهما عن جرير بن حازم . عن عيسى بن عاصم عن زاذان عن علي ، وصح هذا القول عن قتادة وصح عن علي أيضا أنها ان اختارت نفسها لم يحز له ولا لغيره أن يخطبها في العدة من تلك الطلقة ، روينا هذه الزيادة من طريق حماد بن سلمة . عن قتادة . عن خلاص بن عمرو أن علي بن أبي طالب قال : ان اختارت نفسها فهي واحدة ولا يخطبها هو ولا من سواه الا بعد انقضاء العدة وان اختارت زوجها فهي واحدة وهو أحق بها ، وقول ثالث صح عن زيد بن ثابت وهو ان اختارت نفسها ثلاث وان اختارت زوجها فواحدة رجعية ، وبه يقول مسروق كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا داود بن أبي هند . عن الشعبي عن مسروق أنه كان يقول من قول زيد ان اختارت نفسها ثلاث وان اختارت زوجها فواحدة ، وقول رابع وهو أنه اذا خيرها فطلقت نفسها ثلاثا فهي واحدة رويناه هكذا أيضا من طريق سفیان بن عيينة . عن أبي الزناد . عن القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق . عن زيد بن ثابت قال اذا خير الرجل امرأته فطلقت نفسها ثلاثا فهي واحدة * ومن طريق عبد الرزاق . عن معمر . عن يحيى بن أبي كثير قال : خير محمد بن أبي عتيق امرأته فطلقت نفسها ثلاثا فسأل زيد بن ثابت فجعلها زيد واحدة وهو أملك برجعتها قال : قد كرت ذلك لأيوب فقال : بلغني نحو هذا عن زيد . وقول خامس رويناه عن ابن مسعود من طريق لا تصح لان فيها جابرا الجعفي وهو كذاب ان خيرها مرة ثم مرة ثم مرة وهي ساكتة فقالت في المرة الثالثة قد اخترت نفسي فهي طالق ثلاثا * وروينا عن ابراهيم النخعي والشعبي أنهما قالا : ان كرر تخييرها ثلاث مرات فاختارت واحدة فهي طالق ثلاثا ، وان خيرها مرة واحدة فاختارت ثلاث تطليقات فهي طلقة واحدة ، وقول سادس رويناه عن جابر بن زيد في التي يخيرها زوجها القضاء ما قضت ، وصح عن ابن مسعود . وجابر بن عبد الله . والنخعي : والشعبي . وجابر بن زيد . ومكحول . وعطاء ان قامت من مجلسها قبل أن تقضى فلا قضاء لها * وروينا عن عمر بن الخطاب . وعلي بن أبي طالب . وزيد بن ثابت . وأيوب السخيتاني . والزهرى أن التخيير والتملك سواء ، وقول سابع وبه نقول * رويناه من طريق سفیان بن عيينة . عن عمرو بن دينار . عن عكرمة . عن ابن عباس أنه سئل عن رجل جعل أمر امرأته بيدها فقالت : أنت طالق أنت طالق أنت طالق فقال ابن عباس : خطأ الله نوءها لا أدري ما الخياره

قال أبو محمد : هذا أصح ما روى في ذلك عن ابن عباس ، وأما الزيادة التي رواها قوم في هذا الخبر من أن ابن عباس قال : لو قالت اناطاق ثلاثا لكان كما قالت أو الا طلقت نفسها ثلاثا فلا يصح لأنه إنما رواها الحكم بن عتيبة وحبیب بن أبی ثابت ومنصور وكلهم لم يلق ابن عباس ، وروينا هذا أيضا من طريق عمرو بن دينار عن ابن عباس الا قالت انا طالق وانا طالق وهذا خبر لم يسمعه عمرو من ابن عباس لأنه إنما رواه عن عكرمة بخلاف هذا عن ابن عباس وبهذا يقول أبو سليمان . وأصحابنا .

قال أبو محمد : وقد ذكرنا قول سفيان والشافعي في التخيير آتفا وأما أبو حنيفة فقال ان قال لها اختارى خييرا ثم قال لم أرد طلاقا فان كان ذلك في رضالم يجر فيه ذكر طلاق كان القول قوله مع يمينه ولا خيار لها فان كان في غضب فيه ذكر طلاق أو ليس فيه ذكر طلاق أو كان في رضا ذكر فيه طلاق لم يلتفت الى دعوى الزوج وكان لها الخيار فان اختارت زوجها فهي امرأته وبطل خيارها وان اختارت نفسها فهي طالق واحدة بائنة لا تكون رجعية أصلا ولا أكثر من واحدة سواء نوى هو أكثر من واحدة أو لم ينو اختارت هي أكثر من واحدة أو اختارت واحدة رجعية ثم لهم من التخاليط في حركاتها وأعمالها أشياء يطول ذكرها الا أنها من عجائب الدنيا قد ذكرناها في كتاب الايصال ، وقال مالك : ان خيرها فاختارته فهي امرأته وقد بطل خيارها فان اختارت نفسها فهي طالق ثلاثا ولا بد سواء قالت أردت الطلاق أو قالت لم أرد الطلاق وليس له ان يناكرها ولا يلتفت الى نيته أصلا فلو طلقت نفسها واحدة أو اثنتين فليس بشيء ولا يلزمه ذلك وليس لها الا اختيار زوجها أو أن تطلق نفسها ثلاثا ولا بد الا أن يخيرها وقد عزم على طلاقها أو مخالعتها فهنا ان اختارت نفسها فهي طلقة واحدة بائنة وكذلك لو قال لها اختارى طلقة فليس لها الا طلقة واحدة رجعية هذا كله في المدخول بها فان خيرها قبل ان يدخل بها فهي ان اختارت نفسها طلقة واحدة فقط فلو قالت التي لم يدخل بها قد اخترت نفسي ثلاث طلقات فقال هو لم أرد الا واحدة فهي واحدة ، وقال فلو قالت المدخول بها قد قبلت امرئ لم يكن طلاقا الا أن تقول هي أردت الطلاق فيكون ثلاثا ولا بد لأقل من ذلك فلو قالت له قد خليت سبيلك فهي ثلاث ولا بد ، واختلف قوله في المخيرة تقوم من مجلس التخيير قبل ان تختار فمرة قال بطل خيارها بخلاف التملك ثم رجع فقال بل لها الخيار حتى توقف فتختار أو تترك فلو وطئها مكرهة لم يبطل خيارها فلو وطئها طائعة بطل خيارها .

قال أبو محمد : ذكر هذه الأقوال يعني عن تكلف الرد عليها لشدة اختلاطها

وبالجملة فلم يقل أحد قبله بهذه التفسيرات وإنما تعلق بقول من أحد أقوال ثلاثة رويت عن زيد بن أن اختارت نفسها فبى ثلاث فقط وخالفه في ذلك القول نفسه في الفرق بين المدخول بها وغير المدخول بها وفي تسوية زيد بين التخيير والتملك فبطل تعلقه بزيد وقد خالف هذا القول قول لزيد آخر وقول لعمر وقول لعلي ، وكل هذه الأقوال لاحجة في تصحيحها من قرآن ولا سنة ولا معقول ولا قول متقدم لم يخالفه فيه من هو مثله ولا قياس ولا رأى له وجه يعقل ، واحتج من رأى أن التخيير له تأثير في الطلاق بأن رسول الله ﷺ خير نساءه .

قال أبو محمد : أما المالكيون فلا متعلق لهم بذلك أصلاً لانهم يقولون : لا يكون التخيير إلا في البقاء أو في الطلاق الثلاث ويقولون ان طلاق الثلاث بدعة ومعصية فكيف يجوز عندهم أن يخير رسول الله ﷺ في انقاذ معصية حاش الله من هذا ، وقال بعضهم : إنما يخيرهن بين الدنيا والآخرة فقلنا قد بطل تعلقكم في أن للتخيير تأثيراً في الطلاق بتخييره ﷺ نساءه اذ لم يخيرهن تخييراً عندهم يكن به ان اخترن الطلاق طوائق ، وأما غيرهم فنقول لهم الآية نفسها تبطل دعواكم لان نصها (وان كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن وأسرحن سراحاً جميلاً) فانما نص الله تعالى أنه عليه الصلاة والسلام ان أردن الدنيا ولم يردن الآخرة طلقهن حينئذ من قبل نفسه مختاراً للطلاق لا أنهن طوائق بنفس اختيارهن الدنيا ومن ادعى غير هذا فقد حرف كلام الله عز وجل واقحم في حكم الآية كذباً محضاً ليس فيها منه نص ولا دليل . وموه بعضهم باخبار موضوعة منها ما روينا من طريق ابن وهب . عن عبد الجبار بن عمر . ويحيى بن عبد الله كلاهما عن ربيعة ان واحدة من نساء النبي ﷺ اختارت نفسها فكانت البتة . وعبد الجبار بن عمر . ويحيى بن عبد الله هالكان ثم هو مرسل . ومن طريق ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن الزهري ان النبي ﷺ اذ خير نساءه تخيرت امرأة منهن نفسها فذهبت . وعبد الجبار قدينا أمره وهو مرسل أيضاً ، ومن طريق ابن وهب . عن ابن لهيعة . عن يزيد بن أبي حبيب . عن عمرو بن شعيب بنحو ذلك قال : وهي بنت الضحاك العامري ، ابن لهيعة لا شيء ومرسل أيضاً وما تزوج عليه الصلاة والسلام قط بنت الضحاك العامري ، ويوضح كذب هذه الفضائح الخبر الثابت الذي روينا من طرق . ومنها من طريق مسلم حدثني حرمة بن يحيى نا ابن وهب حدثني يونس بن يزيد . عن ابن شهاب اخبرني ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عائشة قالت

فذكرت نزول آية التخيير وأن رسول الله ﷺ تلاها عليها قالت انى أريد الله ورسوله والدار الآخرة قالت : ثم فعل أزواج النبي ﷺ مثل ما فعلت * ومن طريق مسلمنا اسحاق بن منصور نا عبد الرحمن - هو ابن مهدى - عن سفيان الثوري عن عاصم الأحول - واسماعيل بن أبى خالد - عن الشعبي عن مسروق - عن عائشة أم المؤمنين قالت : خيرنا رسول الله ﷺ فاخترناه فلم يعده طلاقا *

قال أبو محمد : قد تفصينا كل هذه الآثار وأرينا عظيم كذب من ادعى الاجماع في شيء من ذلك ووقفنا على أنه ليس في التخيير شيء الا عن عمر وعلى وزيد أقوال خالف فيها كل واحد منهم صاحبه وأثر لا يصح عن ابن مسعود وآثار ساقطة عن ابن عباس والثابت عنه كقولنا أنه لا معنى للتخيير أصلا وأنه ليس في التملك الا أقوال مختلفة عن زيد وابن عمر فقط لا ثالث لهما من الصحابة رضى الله عنهم الا قولاً ذكر عن فضالة بن عبيد فيه أن القضاء ما قضت * وأثران من طريق عثمان وابن عباس موافقان لقولنا وأنه ليس في أمرك يدك الا أقوال مختلفة عن عمر - وعلى - وزيد - وعثمان - وابن عمر - وابن عمرو - وأبى هريرة - وابن مسعود - وابن الزبير ورجال لم يسوا من الصحابة رضى الله عنهم - وفي بعض هذه قول عن جابر بن عبد الله لم يوافق مالك أحدا منهم الا رواية عن ابن عمر صحت عنه في المناكرة فقط - ومثلها عن عمر لم تصح عنه ولم يوافق أبو حنيفة منهم أحدا ووافقنا نحن قولاً روى عن ابن مسعود - وعمر *

قال أبو محمد : لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ واذا لم يأت في القرآن ولا عن رسول الله ﷺ ان قول الرجل لامرأته أمرك يدك أو قد ملكتك أمرك أو اختارى يوجب أن تكون طالقا - أو أن لها أن تطلق نفسها أو أن تختار طلاقا فلا يجوز أن يحرم على الرجل فرج أباحه الله تعالى له ورسوله ﷺ بأقوال لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ وهذا في غاية البيان والحمد لله رب العالمين *

١٩٣٨ مسألة ومن قال لامرأته أنت على حرام أو زاد على ذلك فقال كالميتة والدم ولحم الخنزير ، أو ما قال من ذلك فهو كله باطل وكذب ولا تكون بذلك عليه حراما وهي امرأته كما كانت نوى بذلك طلاقا أو لم ينو ، وقد اختلف الناس في هذا فقال على - وزيد بن ثابت - وابن عمر : هي بذلك القول طالق ثلاثا - وهو قول الحسن - وعبد بن عبد الرحمن بن أبى ليلي وروى عن الحكم بن عتيبة وقول آخر أنها بذلك حرام عليه ولم يذكر طلاقا صح هذا عن على بن أبى طالب - وعن رجال

لم يسموا من الصحابة رضى الله عنهم . وعن أبي هريرة ، وصح عن الحسن .
 وخلاس بن عمرو . وجابر بن زيد . وقناة انهم أمروه باجتنابها فقط ، وقول
 ثالث روى عن ابن مسعود ان نوى في التحريم الطلاق والا فهو يمين وهو قول
 الحسن . وطاوس . والشافعي . والزهري ، وقول رابع رويناه عن ابراهيم قال :
 كان أصحابنا يقولون في الحرام ان نوى ثلاثا فهي ثلاث وان نوى واحدة فهي واحدة
 بائنة وهو قول سفيان الا أنه قال : وان نوى يميناً فهي يمين وان لم ينو شيئاً فهي كذب
 لا شيء فيها ، وقول خامس عن ابراهيم ان نوى واحدة أولم ينو شيئاً فهي واحدة بائنة
 وان نوى ثلاثاً فثلاث ، وقد رويناه من طريق وكيع عن الحسن بن حي عن المغيرة
 عن ابراهيم وان نوى اثنتين فهي اثنتان ، وقول سادس هو طلقة واحدة رويناه عن
 عمرو بن وهب يقول حماد بن أبي سليمان : وقول سابع وهو انه يظهر فيه كفارة الظهار صح
 ذلك عن ابن عباس من طريق عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثوري عن منصور
 ابن المعتمر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال في الحرام والنذر عتق رقبة أو صيام
 شهرين متتابعين أو اطعام ستين مسكيناً ، ومن طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن
 منصور بن المعتمر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في الرجل اذا قال حرام على ان
 آكل أو قال هذا الطعام على حرام ؟ قال : يعتق رقبة أو يصوم شهرين متتابعين أو
 يطعم ستين مسكيناً وهو قول أبي قلابة . وسعيد بن جبير . ووهب بن منبه ، وهو
 قول عثمان البتي . واحمد بن حنبل ، وقول ثامن وهو أن التحريم يمين فيه كفارة
 يمين ، ثم اختلف هؤلاء فقالت طائفة منهم هي يمين منلظة ليس فيها الا عتق رقبة
 رويناه ذلك عن ابن عباس ، وقال آخرون هي يمين فقط كما رويناه من طريق عبدالرزاق
 عن معمر بن يحيى بن أبي كثير : وأيوب السخيتاني كلاهما عن عكرمة ان عمر بن
 الخطاب قال : هي يمين يعنى التحريم . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي ناالمقدمي
 نااحمد بن زيد عن صخر بن جويرة عن نافع عن ابن عمر قال : الحرام يمين . نا عبد الله
 ابن ربيع نا محمد بن معاوية القرشي نا أبو خليفة الفضل بن الحباب الجحى نا أبو الوائد
 الطيالسي نا الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الله بن هبيرة عن قيس بن
 ذئيب قال : سألت زيد بن ثابت وابن عمر عن قال لامرأته انت على حرام ؟ فقالا جميعا
 كفارة يمين . ومن طريق عبدالرزاق عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد
 ان ابن مسعود قال في التحريم هي يمين يكفرها ، ومن طريق مسلم نا زهير بن حرب
 نا اسماعيل بن ابراهيم عن هشام الدستوائي قال : كتب الى يحيى بن أبي كثير يحدث عن

يعلى بن حكيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال الحرام يمين يكفرها. وروى أيضا ذلك عن أبي بكر الصديق . وعائشة أم المؤمنين وهو قول عكرمة . وعطاء رويانا ذلك من طريق عبد الرزاق . عن ابن جريج قلت لعطاء من قال لامرأته أنت على حرام؟ قال يمين قال ابن جريج فقلت له وإن كان أراد الطلاق قال قد علم مكان الطلاق قال عطاء ولو قال أنت على كالدنم أو كلحم الخنزير؟ قال عطاء هو كقوله : أنت على حرام وهو قول مكحول . وقادة كقول عطاء في كل ما ذكرناه . ومن طريق قتادة عن الحسن أن قال كل حلال على حرام فهي يمين وبهذا كان يفتى قتادة وهو قول الشعبي . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري . عن داوود بن أبي هند . عن سعيد بن المسيب قال : الحرام يمين يكفرها ، وهو قول سليمان بن يسار . وجابر بن زيد وسعيد بن جبير . ومن طريق الحجاج بن المنهال ناجرير بن حازم قال : سألت نافعا مولى ابن عمر عن الحرام اطلاق هو؟ قال لا . وليس قد حرم رسول الله ﷺ جاريته فأمره الله عز وجل أن يكفر يمينه ولم يحرمها عليه ، وروى عن طائوس أيضا فهو قول الاوزاعي . وأبي ثور . وروينا عن الحسن أنه قال هو في غير الزوجة يمين ، وقول تاسع وهو التوقف كما رويانا من طريق يحيى بن سعيد القطان نا اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : يقول رجال في الحرام هي حرام حتى تنكح زوجا غيره ولا والله ما قال ذلك على إنما قال على : ما أنا بمحلها ولا بمحرمة عليك إن شئت فتقدم وإن شئت فتأخر ، وقول عاشر عن أبي حنيفة فإنه قال إذا قال لامرأته أنت على حرام فإن نوى طلاق واحدة أو طلقتين أو طلاقا دون عدد فهو في كل ذلك طلاق واحدة بآثمة لا أكثر فإن نوى ثلاثا فهي ثلاث فإن نوى يميناً فهي يمين فيه كفارة يمين فإن لم ينو شيئا فهو إيلاء فيه حكم الإيلاء . فإن نوى الكذب صدق في الفتيا ولم يكن شيئا ولا ينوى في القضاء بل يكون إيلاء ولا بد ولا يكون ذلك ظاهرا أصلا سواء نواه وقال ذلك أو لم ينوه ولا قاله : وقول حادي عشر قاله مالك وهو أنه من قال لامرأته : أنت على حرام فإن كان مدخولا بها فهي ثلاث طلقات لا ينوى في ذلك فإن كانت غير مدخول بها فإنه ينوى فإن قال نويت واحدة فهي واحدة وإن قال نويت اثنتين فهي اثنتان وإن قال نويت ثلاثا فهي ثلاث قال : فإن قال ذلك لغير امرأته فليس بشيء . سوا قال ذلك لأخته أو لطعام قال فلو قال كل حل على حرام لم يحرم عليه بذلك شيء إلا زوجته فقط فإن قال استثنيت نسائي أو امرأتى في نفسي صدق في ذلك ، وقول ثاني عشر ليس التحريم بشيء إلا في الزوجة ولا في غيرها ولا يقع بذلك عطلاق أصلا ولا إيلاء ولا ظهار ولا تحريم ولا تجب في ذلك كفارة أصلا . وروينا من طريق البخاري نا الحسن بن الصباح سمع الربيع بن نافع

نامعاوية-هو ابن سلام-عن يحيى بن أبى كثير عزى على بن حكيم-عن سعيد بن جبيرة أنه سمع ابن عباس يقول : اذا حرم امرأته ليس بشيء لكم فى رسول الله ﷺ اسوة حسنة . ومن طريق وكيع . عن اسماعيل بن أبى خالد . عن الشعبي . عن مسروق قال : ما أبالى حرمت امرأتى أو قصعة من ثريد . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن صالح بن مسلم . عن الشعبي أنه قال : فى تحريم المرأة لى أهون على من نعل . ومن طريق عبد الرزاق . عن ابن جريج ، أخبرنى عبد الكريم . عن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال : ما أبالى حرمتها يعنى امرأته أو حرمت ماء النهر . ومن طريق الحجاج بن المنهال ناهم بن يحيى أنا قتادة أن رجلا جعل امرأته عليه حراما فسأل عن ذلك حميد بن عبد الرحمن الحميرى؟ فقال له حميد : قال الله عز وجل : (فاذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب) وأنت رجل تلعب فاذهب فإلعب ، وهو قول أبى سليمان وجميع أصحابنا .

قال أبو محمد : أما قول مالك . وأبى حنيفة فما نعلم أحدا قبلهما قال بما قالوا من تقسيم ما قسماه مع أنه لا يؤيد قولهما قرآن ولا سنة صحيحة ولا رواية سقيمة ولا قياس ولا رأى له وجه وما يدرى أحد وجه التفريق بين تحريم الزوجة وبين تحريم الأمة وغيرها والأمة تحرم بالعتق كما تحرم الزوجة بالطلاق . وكما يحرم المتاع بالصدقة به ويبيعه وقد تحل المطلقة ثلاثا بعد زوج فها قالوا بتحريمها فى الأبد كما قالوا فى النكاح فى العدة يدخل بها فكان يكون قد أتم فى التحريم وكذلك لا يعلم أحد وجه التفريق بين تحريم الزوجة التى أحلها الله عز وجل وبين تحريم الطعام الذى أحله الله تعالى ، وقد سوى بين الأمرين عطاء . وغيره . وأطرف شيء . تفريقهم بين المدخول بها وغير المدخول بها وحجتهم فى ذلك أن التى لم يدخل بها تبينها الواحدة فقلنا : لهم والمدخول بها عندكم أيضا تبينها الواحدة البائنة فما الفرق ان هذا لعجب ، وكذلك قول أبى حنيفة ان نوى اثنتين فهى واحدة بائنة وان نوى ثلاثا فهى ثلاث ، واحتجوا فى ذلك بان الطلاق البائن لا يرتد على الطلاق البائن ونسوا قولهم : ان الخلع طلاق بائن وأنه ان طلقها فى عدتها لحقتها طلقة أخرى بائنة فاعجبوا لتناقضهم . وكذلك قوله ان نوى ايلاء أو لم ينو شيئا فهو ايلاء . وان نوى الظهار لم يكن ظهارة لىت شعري من أين خرج هذا الفرق ، وكذلك قول الشافعى ان نوى طلاقا فهو طلاق وان نوى ايلاء لم يكن ايلاء وان نوى ظهارة لم يكن ظهارة وهذا فرق لا يعرف وجهه ، فان قيل للظهار وكالايلاء ألفاظ لا يكونان الا بها قلنا :

والطلاق لفظ لا يكون الا به فان قالوا قد يكون الطلاق بغير لفظ الطلاق قلنا : وقد يكون الظهار عندكم بغير ظهر الأم ، وقد يكون الايلاء عندكم بغير ذكر الآية بالله تعالى ولا فرق .

قال أبو محمد : وسائر الأقوال الموجبة للطلاق ولليمين وللظهار وللإيلاء كلها أقوال لم تأت في نص قرآن ولا في سنة ولا حجة في سواهما بل وجدنا الله تعالى يقول : (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك) فأنكر الله تعالى تحريم ما أحله له والزوجة بما أحل الله فتحريمها منكر والمنكر مردود لاحكم له الا التوبة والاستغفار ، وقال عز وجل : (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب) فمن قال لامرأته الحلال له بحكم الله عز وجل هي حرام فقد كذب وافتري ولا تكون عليه حراما بقوله لكن بالوجه الذي حرّمها الله تعالى به صح عن رسول الله ﷺ انه قال : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » فتحريم الحلال أحداث حدث ليس في أمر الله عز وجل فوجب أن يرد ، ولا فرق بين قول القائل امرأتى على حرام وبين قوله امرأة زيدى حلال ، ولا فرق بين من حرم على نفسه لحم الكبش وبين من أحل لنفسه لحم الخنزير ، فصح أن التحريم باطل ولا حكم للباطل الا بطلاله والتوبة منه وبالله تعالى التوفيق ، وكذلك قوله لها انت على كالميتة والدم ولحم الخنزير وكل ذلك كذب بل هي حلال كالماء ولا تكون حراما بهذا القول وبالله تعالى تأيد .

١٩٣٩ مسألة : ومن ذلك من قال لامرأته قد وهبتك لأهلك فانتا رويتنا عن علي بن أبي طالب من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن عمرو ان علي بن أبي طالب قال : في المرأة توهب لأهلها ان قبلوها فواحدة بائنة وان ردوها فواحدة وهو أحق بها يعني برجعته ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نايزيد بن ابراهيم - هو التستري - نا الحسن - هو البصري - قال : كان رجال من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : ان وهب امرأته لأهلها فأمسكوها فقد بانت منه وان هم ردوها عليه فهي واحدة وهو أحق بها ، وروى هذا القول عن ابراهيم النخعي وقول آخر وهو مروي عن علي ايضا وهو أنه ان قبلوها فمى واحدة وان لم يقبلوها فليس بشيء ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أشعث عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال يعني في الموهوبة ان قبلوها فواحدة (١) بائنة وان لم يقبلوها فليس بشيء ، وقال عطاء - ان قبلوها فواحدة بائنة

وان لم يقبلوها فليس بشئ. ، وقول ثالث كما روينا عن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة . عن الحسن ان زيدا بن ثابت قال : ان قبلوها فهي ثلاث لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وان ردوها فواحدة وهو احق بها وهذا قول الحسن ، وقول رابع روينا عن طريق سعيد بن منصور . عن اسماعيل بن عياش . عن عبد الله بن عبيد الله الكلاعي . وعبد العزيز بن عبيد الله قال الكلاعي عن مكحول وقال عبد العزيز . عن الشعبي . عن مسروق ثم اتفق مسروق ومكحول فيمن وهب امرأته لأهلها قالا جميعاً ان قبلوها فهي طلقة وهو مالك بها وان لم يقبلوها فلا شيء ، وروينا هذا أيضاً عن الزهري وهو قول احمد بن حنبل . واسحق بن راهويه ، وقول خامس كما روينا عن سعيد بن منصور انا المعتمر بن سليمان التيمي . عن منصور . عن ابراهيم قال : كان يقال في الموهوبة لأهلها تطليقة قال سعيد وأرناه أبو عوانة . عن منصور . عن ابراهيم بمثله وزاد لا ندري ابانة أم رجعية ، وقول سادس روى عن ربيعة . ويحيى بن سعيد . وأبي الزناد فيمن وهب امرأته لأهلها قالوا : هي ثلاث قبلوها أو ردوها ، وقول سابع قاله الاوزاعي قال : هي طلقة واحدة قبلوها أو ردوها ، وقول ثامن وهو قول الليث بن سعد من وهب امرأته لأهلها فالتضاء ما قضاوا فان كان وهبها لهم وهو لا ينتظر قضاءهم فهو طلاق البتة ، وقول تاسع روينا عن مالك وهو انه قال : من وهب امرأته لأهلها فان كانت مدخولا بها فهي طالق ثلاثا قبلوها أو لم يقبلوها وان كانت غير مدخول بها فهي واحدة فقط قبلوها أو ردوها ، وقول عاشر روينا عن الشافعي قال : من وهب امرأته لأهلها فله نيته في الفتياء والقضاء فان قال : لم أنو طلاقاً لم يلزمه طلاق وان قال نويت ثلاثا فهي ثلاث وان قال نويت اثنان رجعتان وان قال نويت واحدة فهي واحدة رجعية ، وقول حادي عشر وهو قول أبي حنيفة قال : ان قال لامرأته قد وهبتك لأهلك . أو قال لا إليك . أو قال لا ملك . أو قال للازواج فان كان هذا في غضب أو جواباً لها اذ سأله الطلاق ثم قال لم أنو الطلاق صدق ولم يلزمه طلاق في الفتياء وفي القضاء وان قال نويت بذلك الطلاق فان نوى ثلاثا فهي ثلاث وان نوى اثنتين بائنتين أو رجعتين أو واحدة بائنة أو رجعية لم يكن في كل ذلك الا واحدة بائنة فقط لا أكثر قال فلو قال لها وهبتك لخالك أو قال لزيد أو لفلان وبذكر أجنبيا فليس ذلك بشئ ولا يلزمه بذلك طلاق سواء نوى بذلك طلاقاً ثلاثاً أو أقل أو لم ينو طلاقاً كان ذلك في غضب أو في جواب سؤالها اياه الطلاق أو لم يكن ولا معنى لحكم أهلها الذين وهبها لهم في ذلك ، وقول ثاني عشر وهو ان كل ذلك باطل لا يلزمه به طلاق

اصلاتوا أولم ينوه وهو قول أبي ثور . وأبي سليمان . واصحابنا .

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة فأبده من أوابد الدهر وتفرق ما سمع بأسخف منه كل ذلك بلا دليل يعقل ولا قياس يضبط ولا رأى له وجه ولا نعلمه عن أحد قبله لا سيما إذا اضيف هذا القول الى قوله الذى ذكرناه فى التخيير والتعليك وتلك التفريق السخيفة ، وأما قول مالك بين المدخول بها وغير المدخول بها فى التفريق فما يعلم عن أحد قبله وما ندرى من اين وقع لهم بالهبة أن تكون طالقا ثلاثا ، وقالوا المدخول بها لا يجرمها الا الثلاث قلنا : وقد يجرمها عندكم الواحدة البائنة فان قالوا يتزوجها اذا شاء قلنا وفى الثلاث يتزوجها بعد زوج وكذلك غير المدخول بها يتزوجها فى البائنة ان شاء وشاءت وهلا حرمتموها فى الابد كما فعلتم بالمدخول بها فى عدتها .

قال أبو محمد : وسائر الاقوال لانعلم لشيء منها برهانا لا قرآنا ولا سنة ولا حجة فى سواهما وما كان هكذا فلا يجوز القول به ، ومن الباطل أن يهب حرة أو أمة غيره فهتة فاسدة والفساد لا حكم له الا باطلاله والتوبة الى الله عز وجل منه فصع الذى قلنا وبالله تعالى تأييده .

١٩٤٠ مَسْأَلَةٌ ومن باع عبده وله زوجة فهي زوجته كما كانت ومن باع امته ولها زوج فهي زوجته كما كانت وقد اختلف الناس فى ذلك كما روينا من طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم قال : سئل ابراهيم النخعي عن الامة تباع ولها زوج فقال كان عبد الله بن مسعود يقول يبعها طلاقها ويتلو هذه الآية (والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم) نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عبد البصير نا قاسم ابن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهيدي نا سفيان الثوري . عن حماد بن أبي سليمان . عن ابراهيم النخعي . عن ابن مسعود أنه قال فى قول الله تعالى : (والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم) ذوات الازواج من المسلمين والمشركين . ومن طريق وكيع . عن المبارك بن فضالة عن الحسن البصري عن أبي ابن كعب قال يبعها طلاقها انا يونس بن عبد الله نا احمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا احمد ابن خالد نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا سليمان التيمي . عن أبي مجلز . عن أنس بن مالك قال : يبع الامة طلاقها قال انس : (والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم) قال ذوات البعول * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر . عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن جابر بن عبد الله قال : يبعها

طلاقها * ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان يقول : بيع الأمة هو طلاقها ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا يونس ابن عبيد عن الحسن قال أيهما بيع فهو طلاق يعني العبد من زوجته والأمة من زوجها * نا محمد بن سعيد بن نبات نا عباس بن أصبغ نا محمد بن قاسم ابن محمد نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا عبد الاعلى نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري انه قال في الأمة بيعها طلاقها يعني من زوجها وبيعه طلاقها يعني من زوجته * ومن طريق حماد بن سلية عن هشام بن عروة عن أبيه قال : اذا زوج عبده من أمته فالطلاق بيد العبد واذا اشترى أمة ولها زوج فالطلاق بيد المشتري ، وقالت طائفة ان يبعث الأمة فهو طلاقها من زوجها وان بيع العبد وله زوجة لم تطلق بذلك ، كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري : وابن أبي نجيح قال الزهري : عن سعيد بن المسيب وقال ابن أبي نجيح : عن مجاهد قالا جميعا : بيعها طلاقها فان بيع العبد لم تطلق هي حيثئذ ، وروينا عن الحسن البصري ان العبد اذا أبق وله زوجة فانها طالق بإبائه العبد ، وروينا ذلك من طريق سعيد بن منصور ناهشيم ارنا منصور عن الحسن انه كان يقول : اباق العبد طلاقه ، وذهبت طائفة الى قول آخر كما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا مسدد نا المعتمر ابن سليمان قال : سمعت أبي يحدث عن أبي مجلز عن أنس بن مالك قال في قول الله عز وجل (والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم) قال المحصنات ذوات الأزواج من الحرائر واذا هو لا يرى بأسا بما ملكت اليمين أن ينتزع الرجل الجارية من عبده فيطؤها ، وبه الى اسماعيل نا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن جعفر غندر عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في قول الله عز وجل : (الا ما ملكت أيمانكم) قال ينتزع الرجل وليدته امرأة عبده * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء أنتزع أمي من عبد قوم آخرين أنكحتها اياه ؟ قال نعم وارضه قلت : أبي الا صداقه قال هو له فله فان أبي فانتزعها ان شئت ، ومن حر أنكحتها اياه ثم رجع عطاء فقال : لا تنتزعها من الحر وان اعطيته الصداق فلا تستخدمها ولا تبعها ، وذهب آخرون الى أن بيع الأمة ليس طلاقا وأن بيع العبد أو اباقه ليس طلاقا لزوجته ولا للسيد ان ينتزع أمته من عبده اذا زوجها منه ، روينا عن عمر بن الخطاب أنه ليس بيع الأمة طلاقا لها من زوجها ، وصح أن ابن عمر ان سأله رجل فقال : اشتريت جارية لها زوج فأطوها فقال له ابن عمر : أتريد ان أحلك الزنا ؟ وصح هذا أيضا عن عبد الرحمن بن عوف وعن

عثمان . وعلى . وسعد بن أبي وقاص . وبه يقول أبو حنيفة : (١) ومالك . والشافعي . واحمد .
وابو سليمان وأصحابهم *

قال أبو محمد : احتج من رأى بيعها طلاقها بقول الله عز وجل : (والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم) قالوا الحرم الله تعالى علينا كل محصنة الا ما ملكت ايماننا فهي حلال لنا من جملة المحصنات والمحصنات هن ذوات الأزواج فصح انهن اذا كن ذوات أزواج فليكنهن انهن لنا حلال ولا يحللن لنا الا بان يحرم من على أزواجهن اذ كون الفرج حلالا لاثنتين معاً ممنوع في الديانة قالوا : وسواء في ذلك المبيعات والمسيبات لان الآية على عمومها ، وقالت طائفة : انما عني الله عز وجل بذلك المسيبات خاصة ، وروينا ذلك عن علي بن أبي طالب من طريق ابراهيم عنه و ابراهيم لم يدركه ولا لقبه ، وعن ابن عباس من طريق اسرايل بن يونس وهو ضعيف ، وروينا عن ابن عباس أيضا كل ذات زوج عليك حرام من طريق يحيى بن عبد الملك (٢) الحمانى وهو ضعيف عن شريك وهو مدلس *

قال أبو محمد : أما من جعل بيع الأمة طلاقها واحتج بقوله تعالى : (الا ما ملكت ايمانكم) فوجدنا ما قد خصها خبر صحيح وهو بيع بريرة واتباع عائشة ام المؤمنين لها ولها زوج اسمه مغيث فلم يكن بيعها طلاقا لها ثم اعتقها ام المؤمنين بعد اتباعها لها فلم يكن ذلك أيضا طلاقا لها بل خيرها رسول الله ﷺ حينئذ في البقاء في زوجيته أو في فراقه فصح بذلك ان بيع الأمة ليس طلاقا لها وصح بهذا ان قوله تعالى : (الا ما ملكت ايمانكم) استثناء منقطع معناه لكن ما ملكت ايمانكم مالم يحرم عليكم كذوات المحارم وذوات الأزواج والكوافر فاعدا هؤلاء لحلال لكم ، وأما من قال : بيع العبد طلاق لزوجته الأمة فلا نعلم له شيئا يتعلق به فسقط هذا القول والحمد لله رب العالمين ، ثم نظرنا في المسئلة مع زوجها أو دونه أو يسي هو دونه أو خرجت الى أرض المسلمين ولها زوج في أرض الحرب فوجدناها لا تخلو من أن تكون اذ سيئت أو خرجت الى أرض المسلمين مختارة بقيت على دينها الكتابي أو غير الكتابي أو اسلمت لا تخلو ضرورة من أحد هذين الوجهين ولا ثالث هنالك فان كانت لم تسلم فقد بينا في صدر كلامنا في النكاح من كتابنا هذا أن وطء الأمة الكافرة كتابية كانت أو غير كتابية بملك اليمين لا يحل أصلا فأغنى عن اعادته لقول الله تعالى : (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن) ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو عجبتكم ولم يخص الله تعالى من هذا

(١) وفي النسخة رقم ١٤ اسقاط مالك والاصواب اثباته (٢) وفي النسخة رقم ١٦ الحمانى

التحريم الا ما كان بالزواج فقط بقوله تعالى : (والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتوهن أجورهن) وقد صرح أن عقود نكاحات الكفار صحاح ومنها كانت ولادة رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم وما صرح فلا سبيل لإبطاله الا بنص فصح أنها مالم تسلم المسيية ذات الزوج فهي على زوجيتها سواء بقي في دار الحرب أو سبي معها ، وأما قول من قال إن اختلاف الدارين يقطع عصمة النكاح فقول باطل فاسد لأنه دعوى مجردة لم يؤيدها قط قرآن ولا سنة وقد تكلمنا في صدر كتابنا هذا في الخبر الوارد من طريق أبي سعيد الخدري إذا أصابوا سبايا أو طاس فتخرجوا من غشيانهم فأنزل الله عز وجل : (والمحصنات من النساء الا ما ملكت أيمانكم) فمن لكم حلال إذا انقضت عدتهن وبيننا انهن يقين متفق عليه وثنيات من سبايا هوازن ووطونهم لا يحل للمسلمين حتى يسلمن بلا خلاف منا ومن الحاضرين من المخالفين وبنص تحريم المشرقات حتى يؤمن، فصح أن مراد الله تعالى بذلك إذا أسلمن .

قال أبو محمد : فإذا أسلمن فلا يخلون ضرورة من أن يكون زوج من أسلم منهن سبي معها أولم يسب بل هو في أرضه فإن كان معها أوفى أرضه ولم يسلم قبل إسلامها ان كانت كتابية أو مع إسلامها كائنا ما كان دينها فقد انفسح نكاحها منه على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى فإذا انفسح نكاحها بإسلامها دون إسلام زوجها فقد حل فرجها لسيدتها المسلم حيثئذ بنص القرآن والسنة بلا خلاف فإن أسلم زوجها مع إسلامها كائنا ما كان دينها أو أسلم قبل إسلامها وهي كتابية فهما في كل ما ذكرنا باقيا على زوجيتهما لما ذكرنا من أن كل نكاح صح بتصحيح الله تعالى إياه فانه لا يحل لأحد فسخه الا بنص قرآن أو سنة عن رسول الله ﷺ ثابتة ولا سبيل الى وجود شيء من ذلك في فسخ نكاح المسيية بعد إسلامها دون إسلام زوجها فقط، وقد قال أبو حنيفة : إذا سبي الزوجان فهما على نكاحهما حتى يخرجوا الى دار الإسلام فإذا صار فيها انفسخ النكاح وهذا قوله أوله صحيح وآخره في غاية الفساد لأن اختلاف الدارين لا يحرم نسبا ولا يحله ، وقال مالك : ان جاء أهل الحرب بسبي فيه زوجان فهما على نكاحهما .

قال أبو محمد : كل قول مالم يؤيده قرآن ولا سنة عن رسول الله ﷺ ثابتة فهو باطل

يقين لا شك فيه وبالله تعالى التوفيق .

DRINA

١٩٤١ مسألة : ومن قد عرف أين موضعه أولم يعرف في غيرها بعد

أوفى غير حرب وله زوجة أوام ولد وأمة ومال لم يفسخ بذلك نكاح امرأته أبدا وهي امرأته حتى يصح موته أو تموت هي ولا تعتق أم ولده ولا تباع أمته ولا يفرق ماله. لكن ينفق على من ذكرنا من ماله فإن لم يكن له مال يبعث الأمة وقيل للزوجة ولأم الولد انظرا لأنفسكما فإن لم يكن لهما مال مكتسب انفق عليهما من سهم الفقراء والمساكين من الصدقات كسائر الفقراء ولا فرق، وقد اختلف الناس في ذلك فصح عن عمر بن الخطاب أنه قال امرأة المفقود تعتد أربع سنين من طرق، منها من طريق حماد بن سلمة عن عاصم الأحول وسليمان التيمي قال عاصم عن أبي عثمان النهدي عن عمر، وقال سليمان عن أبي عمرو والشيباني عن عمرو كلاهما أدرك عمرو وسمع منه هـ ومن طريق ابن أبي شيبة ناعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي نا خالد الحذاء عن أبي نضرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : شهدت عمر خيرا مفقودا تزوجت امرأته بينها وبين المهر الذي ساقه إليها هـ

قال أبو محمد : إنما أوردنا هذا ليصح سماع عبد الرحمن لذلك من عمر هـ ومن طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن رجلا فقد امرأته فأتى عمر بن الخطاب بعد أربع سنين فسأل قومها فصدقوها فأمرها أن تعتد أربع سنين من ذى قبل ثم تزوجت فجاء زوجها وذكر الخبر قال: فخيره عمر بين الصداق وبين امرأته فاختر الصداق هـ ومن طريق حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن امرأة فقدت زوجها فأتى عمر فسأل جيرانها وقومها فصدقوها فقال لها : اعتدى أربع سنين وتزوجى فجاء زوجها بعد ذلك فخيره عمر بين الصداق وبين امرأته هـ ومن طريق عبد الرازق عن معمر عن ثابت البناني عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : فقدت امرأة زوجها فمكثت أربع سنين ثم ذكرت أمرها لعمر بن الخطاب فأمرها أن تتربص أربع سنين من حين رفعت أمرها إليه فإن جاء زوجها والا تزوجت فتزوجت بعد أن مضت السنوات الأربع ولم تسمع له بذكر ثم جاء زوجها فاخبر بالخبر فأتى إلى عمر فقال له عمر : ان شئت رددنا إليك امرأتك وان شئت زوجناك غيرها قال : بل زوجني غيرها هـ ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن رجلا من الأنصار خرج ليلا فاستبته الجن فطالت غيبته فأتى امرأته عمر بن الخطاب فأخبرته فأمرها أن تعتد أربع سنين ففعلت فأمرها أن تزوج ففعلت وقدم زوجها الأول فخيره عمر بين امرأته وبين الصداق فاختر امرأته ففرق عمر بينهما وردها إليه هـ

قال أبو محمد : هذا الذي لا يصح عن عمر غيره أصلاً وهو أن تبتدىء بتر بص
أربع سنين من حين ترفع أمرها الى الامام فاذا أتمت الأربع سنين تزوجت ان
شئت فان جاء زوجها وقد تزوجت فهو مخير بين صداقها الذي أعطاها وبين أن
ترد اليه امرأته و يفسخ نكاح الآخر أو يزوجه الامام زوجة أخرى * وروينا
نحو هذا عن ابن عباس وابن عمر من طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن أبي
بشر عن عمرو بن هرم عن جابر بن زيد عن ابن عباس . وابن عمر قالا جميعاً في
امرأة المفقود : تنتظر أربع سنين ، قال ابن عمر : ينفق عليها فيها من مال زوجها
لأنها حبست نفسها عليه ، قال ابن عباس : إذا يحجف ذلك بالورثة ولكن تستدين
فان جاء زوجها أخذت من ماله فان مات قضت من نصيبها من الميراث ثم قالا جميعاً
ينفق عليها بعد الأربع سنين أربعة أشهر وعشراً من جميع المال *

قال أبو محمد : هذا صحيح عن ابن عباس وابن عمر، وروى عن عمر غير هذا من
طريق لا تصح فيها الحجاج بن ارطاة أن عمر أمر امرأة المفقود أن تتر بص أربع
سنين من حين ترفع أمرها اليه فاذا أتمتها طلقها وليه (١) عنه ثم تعتد بعد ذلك
أربعة أشهر وعشراً ثم تتزوج فان جاء زوجها وقد تزوجت خيره عمر بينها
وبين صداقها * وروى عن عمر غير هذا كله أيضاً من طرق لا تصح لأن فيها
عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي وهي أيضاً مرسلّة عن عبيد بن عمير قال : فقدت
امرأة زوجها فأتت عمر بن الخطاب فأمرها أن تتر بص أربعة أعوام ففعلت ثم
جاءته فأمرها أن تعتد أربعة أشهر وعشراً ثم أتته فدعى ولي المفقود فأمره ان
يطلقها فطلقها فأمرها أن تعتد ثلاثة قروء ففعلت ثم أتته فأباح لها الزواج فتزوجت
فجاء زوجها المفقود فخير عمر بين امرأته تلك وبين الصداق فاختر الصداق
فأمر له عمر بالصداق ، وروى عن عمر أيضاً قول رابع لا يصح لأنه مرسل من
طريق مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب قال : ان عمر بن الخطاب
قال : أيما امرأة فقدت زوجها فانها تنتظره أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً ثم
تحل ، وروينا من طريق الحسن عن عمر مثل ذلك ، ومن طريق الزهري وعطاء
وعمر بن دينار عن عمر مثل ذلك ، وروينا عن عمر أيضاً غير ذلك كله من طريق
ضعيفة فيها المنهال بن عمرو أن عمر بن الخطاب أتته امرأة فقدت زوجها مذ ثلاثة
أعوام وثمانية أشهر فأمرها عمر أن تتم أربع سنين ثم تعتد عدة المتوفى عنها ثم

تزوج ان شامت *

قال أبو محمد : وقد جاء من طريق سعيد بن المسيب وعمر بن دينار والزهرى غير ما ذكرنا آنفا عنهم في رويننا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنى عمرو بن دينار قال : ان عمر بن الخطاب امر ولى المغيب عنها زوجها أن يطلقها * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان قضيا في المفقود أن امرأته تتربص أربع سنين وأربعة أشهر وعشراً بعد ذلك ثم تزوج فان جاء زوجها الأول خير بين الصداق وبين امرأته.

قال أبو محمد : ليس معمر دون مالك : وأما الزهرى (١) فأحفظ من يحيى بن سعيد ورواية سعيد هذه عن عثمان صحيحة لأنه أدركه وجالسه وقتل عثمان رضى الله عنه وابن المسيب له عشرون سنة ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال أخبرنى عطاء الخراسانى أن ابن شهاب أخبره أن عمر وعثمان قضيا في ميراث المفقود أنه يقسم من يوم تمضى الأربع السنون وتستقبل امرأته عدة أربعة أشهر وعشراً ، ومن طريق سعيد بن منصور ثناسفیان-هو ابن عينة-عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة ان امرأة فقدت زوجها فلبثت ماشاء الله تعالى ثم أتت عمر بن الخطاب فأمرها أن تتربص أربع سنين فلم يحيى فأمر عمر وليه أن يطلقها ثم أمرها أن تعتد فإذا انقضت عدتها فان جاء زوجها خيره بينها وبين الصداق ، ومن طريق حماد بن سلمة (٢) عن أيوب السخيتانى عن أبي المليح الهذلى أن رجلاً ركب البحر فتيه به فتزوجت امرأته وأمهات أولاده وقسم ميراثه فقدم بعد ذلك فارتفعوا الى عثمان بن عفان فخير الرجل بين امرأته وبين الصداق ورد عليه أمهات أولاده وجعل فى أولادهن الفداء فلما قتل عثمان رضى الله عنه ارتفعوا الى على بن أبى طالب فقضى بمثل قضاء عثمان ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتانى أن أبا المليح بن اسامة سئل عن امرأة المفقود؟ فقال أبو مليح : حدثتني سهيمة بنت عمر الشيبانية أنها فقدت زوجها فى غزاة غزاها فلم يدر أهلك أم لا فتريبت أربع سنين ثم تزوجت فجاء زوجها الأول فركب هو وزوجها الثانى الى عمان فأخبراه ، فقال عثمان يخير الاول بين امرأته وبين صداقها فلم يلبث أن

قتل عثمان فركبا (١) الى على بالسكوة فقال : ما أرى إلما قال عثمان قالت : فاختار الصداق فأعنت زوجي بألفين وكان الصداق أربعة آلاف ورد أمهات اولاده كن تزوجن بعده ورد اولادهن معهن على انه قاله ، ومن طريق حماد بن سلمة ارنا قتادة عن خلاس بن عمرو أن على بن أبي طالب قال : امرأة المفقود تعتد اربع سنين ثم يطلقها الولي ثم تعتد اربعة أشهر وعشرأ فاذا جاء زوجها خير بين امرأته وبين الصداق وهذا صحيح عن على

قال أبو محمد : وأما التابعون فروينا من طريق الحجاج بن المنهال ناالريبع ابن حبيب قال سألت الحسن البصري عن المفقود زوجها فقال تعتد اربع سنين ثم يطلقها وليه ثم تعتد اربعة أشهر وعشرأ عدة المتوفى عنها زوجها ثم تزوج ان شاءت فان جاء زوجها فهو بالخيار فان شاء امرأته وان شاء صداقها الذي كان أصدقها ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة أن الحسن كان يخير المفقود بين الصداق الاول وبين امرأته قال قتادة ، وقال الخلاس بن عمرو : يخير بين الصداق الآخر وبين امرأته ومن طريق حماد بن سلمة ارنا عطاء بن السائب قال : بينما أنا عند ابراهيم النخعي وعنده رجل من أصحاب السابري حز بن كتيب فقلت ما شأن ذا فقال (٢) النخعي قدم زوج امرأته فقلت فكيف يصنع قال يخير بين الصداق وبين امرأته فان اختار الطلاق أقام هذا على امرأته ولا تعتد منه لان الماء ماؤه وان اختار امرأته اعتدت من هذا قال عطاء : فأخبرت بذلك الحكم بن عتيبة فقال : لا يكون شيء من هذا الا وفيه عدة ، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح في امرأة المفقود قال : تقر بص اربع سنين من يوم يتكلم ثم يطلقها وليه (٣) يأخذ بالوثاق ولا يمنع زوجها تلك الطلقة وان كانت البتة فان جاء فاختارها أن يراجعها فتعتد عدة الوفاة فان جاء فاختارها اعتدت من الآخر وان اختار صداقها غرمتها هي من مالها ولم تعتد من الآخر وقرت عنده كما هي ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في امرأة المفقود يأتي وقد تزوجت ان المرأة تغرم الصداق ، ومن طريق أبي عبيد نايحي بن بكير عن الليث بن سعد عن أيوب بن موسى عن مكحول في امرأة المفقود اذا قدم الاول كانت امرأته ان شاء واعتدت من زوجها الذي هي عنده وان شاء فله ما أصدقها * ومن طريق أبي عبيدنا محمد ابن أبي عدي عن داود

«١» وفي النسخة رقم ١٤ فركب بالافراد والصواب التثنية «٢» وفي النسخة رقم ١٤ قال لي النخعي (٣)

وفي النسخة رقم ١٦ من يوم يتكلم بطلاقها وليه

ابن أبي هند عن الشعبي قال : لولا ان عمر خير المفقود لرأته احق بها اذا شاء .
ومن طريق حماد بن مسلمة عن قتادة قال : كتب عمر بن عبد العزيز الى عدي بن
ارطاة ان امرأة المفقود تعد اربع سنين ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري
عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب قال : اذا فقد في الصف تربصت به سنة
واذا فقد في غير صف فاربع سنين : وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال :
اذا مضت اربع سنين من حين ترفع امرأة المفقود امرها فانه يقسم ماله بين ورثته
ومن طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه قال في الذي يحضر القتال
فلا يدري أسرا أم قتل فاني أرى أن تعد امرأته عدة المؤجلة اربع سنين واربعة أشهر
وعشر اثم تنكح ان شاءت . ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة في
المفقود يتلوم لطلبه فلا يوجد له خبر فذلك الذي يضرب الامام لامرأته فيما بلغنا
ثم تعد عدة المتوفى عنها زوجها يقولون : ان جاء زوجها في عدتها أو بعد العدة مالم
تنكح فهو أحق بها فان نكحت بعد العدة ودخل بها فلا سبيل له عليها ، ومن
طريق ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة قال اذا فرق السلطان بينهما فلا
سبيل للأول عليها ولا رجعة دخل بها أولم يدخل ، وروينا غير هذا كله عن علي
ابن أبي طالب وغيره كما روينا من طريق أبي عبيدنا جرير عن منصور بن المعتمر
عن الحكم بن عتيبة قال قال علي بن أبي طالب (١) اذا فقدت المرأة زوجها لم
تزوج حتى يقدم أو تموت . ومن طريق أبي عبيدنا هشيم اناسيا عن الشعبي
قال قال علي بن أبي طالب اذا جاء زوجها الأول فلا خيار له وهي امرأته .

ومن طريق أبي عبيدنا علي بن معبد (٢) عن عبد الله بن عمرو عن عبد الكريم الجزري
عن سعيد بن جبير قال قال علي بن أبي طالب في امرأة المفقود تزوج هي امرأة
الأول دخل بها الآخر أولم يدخل . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : بلغني
عن ابن مسعود أنه وافق علي بن أبي طالب في امرأة المفقود على أنها تنظره أبدا .
ومن طريق سعيد بن منصور ثنا هشيم أخبرنا سيار عن الشعبي أنه كان يقول في
امرأة المفقود ان جاء الأول فهي امرأته ولا خيار له قال هشيم وهو القول قال هشيم
وأرنا اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي أنه قال في امرأة المفقود اذا تزوجت فحملت
من زوجها الآخر ثم بلغها أن زوجها الأول حي (٣) يفرق بينها وبين زوجها الآخر
فان مات زوجها الأول فانها تعد من هذا الآخر بقية حملها فاذا وضعت اعتدت من

وفي النسخة رقم ١٤ وغيره كما روينا ٢ وفي النسخة رقم ١٦ على من سعيد ٣ وفي النسخة رقم ١٤

الاول اربعة أشهر وعشرا وورثته هـ ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة ابن مقسم عن ابراهيم النخعي في امرأة المفقود قال: هي مبتلاة فلتصبر *

ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير عن مغيرة عن النخعي مثل قول علي في امرأة المفقود لا تزوج حتى يستبين أمره * ومن طريق شعبة أنه سمع حماد بن أبي سليمان يقول قال عمر في امرأة المفقود تخير وقال علي هي امرأته قال حماد وعمر أحب الي من علي وقول علي أعجب الي من قول عمر، ومن قال لا تؤجل امرأة المفقود ولا يفرق بينه وبينها القاضي ابن أبي ليلى . وابن شبرمة . وعثمان البتي . وسفيان الثوري . والحسن بن حي . وأبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان وأصحابهم ، وقال الشافعي . وأبو سليمان من حكم بتأجيلها ثم فسخ النكاح منه وأمرها أن تعتد ثم تزوجت فانه يفسخ كل ذلك وترد الى الأول كما كانت ، وقال الأوزاعي في القوم يلقون العدو فيفقدون فلا يدري أقتلوا أم أسروا فان نساءهم يعتدون عدة المتوفى عنها زوجها ثم يتزوجن كتب بذلك عمر بن الخطاب ، وعلى هذا مضى أمر الناس ، وقال الليث بن سعد في امرأة المفقود : انها تؤجل فان جاء زوجها المفقود ووجدها تزوجت فهو أولى بها وترد اليه ، وقال مالك : تنتظر امرأة المفقود أربع سنين من حين ترفع أمرها اليه ثم تعتد أربعة أشهر وعشرا فان كان الزوج عبدا أجلت عاتين ثم تعتد كما ذكرنا فان جاء زوجها قبل أن تزوج فهي امرأته كما كانت وان جاء وقد تزوجت فلا سبيل له اليها دخل الثاني بها أولم يدخل ثم رجع مالك فقال : هو أولى بها مالم يدخل بها الثاني ولا خيار للاول قال : وانما هذا في المفقود في غير الحرب فاما الذي فقد في الحرب فلم يعرف أميت هو أم حي فلا تؤجل امرأته ولا يفرق بينه وبينها قال : ولا يقسم مال المفقود ولا تعتق أمهات أولاده حتى يأتي من الزمان ما يعرف أنه لا يعيش اليه ، وقال أحمد . واسحاق تتربص امرأة المفقود أربعة أشهر وعشرا بعد أربعة أعوام ثم تزوج قالا جميعا والمفقود الذي تؤجل امرأته هو المفقود في الحرب أو في البحر أو يفقد من منزله ، وأما من غاب عن أهله فلم يدر ما فعل فلا تؤجل امرأته

قال أبو محمد : اختلف السلف في اثني عشر موضعا من هذه القصة وهي من

المفقود والتأجيل . ومن متى يبدأ التأجيل . وكم التأجيل . وهل بعد التأجيل طلاق الولي . وهل بعد ذلك عدة الوفاة . وحكم تخيير الزوج ان قدم . وفيما ذا تخير . وعلى من غرم الصداق ان اختاره . وأي صداق يكون . وهل يقسم ميراثه . وهل تعتق أمهات أولاده فاما من المفقود فان كل من روى عنه في هذا شيء لم يفرق بين أحوال الفقد وهم

عمر . وعثمان . وعلي . وابن مسعود . وابن عباس . وابن عمر ، ومن التابعين الحسن . وخلاس بن عمرو . وإبراهيم النخعي . والحكم بن عتيبة وعطاء والزهرى ومكحول والشعبي وعمر بن عبد العزيز وسعيد بن المسيب وقادة وأبو الزناد وربيعة وحامد ابن أبي سليمان . وابن أبي ليلى . وابن شبرمة . وعثمان البتي . وسفيان الثوري . وهشيم والحسن بن حي . والأوزاعي . والليث . وأبو حنيفة . والشافعي . وداود وأصحابهم حاشا مالكا واحمد واسحاق فان مالكا قال ليس هذا الحكم في المفقود في الحرب ولا نعلم هذا عن أحد قبل مالك ، وقال أحمد واسحاق ليس هذا الحكم فيمن خرج عن أهله فقد . وأما التأجيل فان كل من ذكرنا روى التأجيل حاشا روايات : عن علي وابن مسعود ورواية عن الشعبي ورواية عن النخعي وحامد بن أبي سليمان وابن أبي ليلى وابن شبرمة وعثمان البتي وسفيان الثوري والحسن بن حي وأبي حنيفة والشافعي وداود وأصحابهم ، وأما متى يبدأ التأجيل في قول من قال به فان أكثر من ذكرنا يرى ببدأه من حين يرفع أمرها الى الامام حاشا رواية ضعيفة عن عمر انه أمرها بتمام أربع سنين من حين غاب ، وقال بعضهم : تربص أربع سنين ولم يحدوا من حين تبدأ . وأما لم التأجيل فان من ذكرنا يراه أربع سنين الا سعيد بن المسيب ومالك قال سعيد : أرى ان تؤجل امرأة من فقد في الصف سنة ومن فقد في غير الصف أربع سنين ، وقال مالك ان كان عبدا أجلت له عامين ولا يعلم هذا عن أحد قبله ، وأما طلاق الولي بعد التأجيل فانه صح عن عمر بن الخطاب . وعلي بن أبي طالب والحسن . وعطاء ، وأما هل بعد ذلك عدة وفاة فانه قد ذكرنا عن عمر وعثمان . وعمر بن عبد العزيز تربص أربعة اعوام ثم تزوج دون ذكر عدة وفاة ، وصح عن عثمان وابن عباس وابن عمر وعلي والحسن وعطاء وأبي الزناد وربيعة انها تعتد ايضا عدة الوفاة وفي بعض تلك الروايات انها تعتد ايضا من الطلاق ، وأما تخيير الزوج اذا قدم فتابت عن عمر وعثمان وعلي ولم يرو عن صاحب رأى التأجيل خلاف ذلك وصح ايضا عن الحسن وخلاس وإبراهيم وعطاء والحكم بن عتيبة والزهرى ومكحول والشعبي ، وروينا عن كل من ذكرنا عنه تخيير الزوج انه يخير بين زوجته وبين الصداق الا رواية عن عمر صحيحة انه خيره بين زوجته وبين ان يزوجه من اخرى واختلف بعضهم فيمن يغرم الصداق ان اختاره الزوج فقال جمهور من ذكرنا : يغرمه الزوج الآخر وقال الزهرى : تغرمه المرأة . واختلفوا ايضا اى الصداق يقضى له به ان اختاره فقال جمهورهم : صداقه الذي كان اصدقها هو وقال خلاس بن

عمر و بل صداق الزوج الآخر ، واختلفوا هل تعتق امهات اولاده فقال قتادة تعتق امهات اولاده اذا ابيح لزوجته الزواج وانما قضى بذلك في خلافة عثمان رضي الله عنه وقال بعضهم : لا يعتقن ، واختلفوا في ميراثه هل يقسم فروينا ان في خلافة عثمان رضي الله عنه قسم ميراثه اذا ابيح لامرأته الزواج .

قال أبو محمد : أما المالكيون . والحنيفيون . والشافعيون فانهم تناقضوا هنا أقبح تناقض فاما الشافعيون فقلدوا عمر في رواية لم تصح عنه قط في تأجيل امرأة العنين واخراجها عن عصمته بغير قرآن ولا سنة ثم خالفوا هنا عمر وعثمان وعلياً وابن عباس وابن عمر فيما صح عنهم من تأجيل امرأة المفقود وهذا عجب جداً وكذلك فعل الحنفيون أيضاً وقد ردوا تقليد ما لم يصح عن عمر في توريث المطلقة ثلاثاً وهذا تلاعب بالدين وبالتحريم والتحليل ، ولئن كان عمر هنا لك حجة انه هنا لحجة وان لم يكن هنا حجة فما هو هناك حجة ، فان قالوا : قد خالفه علي هنا . قلنا وقد خالفه علي في اجل العنين ولا فرق ، وقد خالفه عبد الرحمن بن عوف . وعبد الله بن الزبير في توريث المبتوتة في المرض وكلا القولين موجب فسخ نكاح لم يوجب الله تعالى فسخه ولا رسوله ﷺ ، وأما المالكيون فانهم خالفوا الثابت عن عمر من أنه أمر وليه بطلاقها وانه خير الزوج اذا أتى بينها وبين الصداق وقلدوه فيما لم يصح عنه قط من أن تعتد بعد ذلك عدة الوفاة ، فان قالوا : قد صح ذلك عن علي وابن عباس وابن عمر قلنا : وقد صح عن عمر تخيير الزوج اذا جاء بينها وبين الصداق فمن أين وقع لكم تقليد بعض الصحابة في بعض هذه القضية بلا دليل أصلاً لا من قرآن ولا من سنة ولا من قياس ؟ ومخالفة بعضهم فيها نفسها وهذا حكم في الدين بالباطل ، فلا ندري من أين وقع لهم تقليد بعض ما روى عن عمر دون سائر ما روى عنه بلا برهان أصلاً ؟ قال علي : لا حجة في أحد دون الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام ولا يحل تحريم فرج اباحه الله تعالى للزوج وتحليله لمن حرمه الله تعالى عليه من سائر الرجال بغير قرآن ولا سنة ، وأما الصحابة رضي الله عنهم فقد فازوا وهم والله ماجورون في كل ما قالوه قاصدين به الحق وانما الشأن فيمن قال قولاً في الدين لم يأت به قرآن ولا سنة فاذا قيل له من أين قلته ؟ قال لأن عمر وعثمان قاله فاذا قيل لهم فقي هذه القضية نفسها لها قول خالفتموه هو أصح عنهما من الذي زعمتم انكم احتجتم بهما فيه لجوا على تقليدكم اعراضاً عن الحق بلا برهان أصلاً .

قال أبو محمد : فاذا لاحجة في أحد دون رسول الله ﷺ فلا يجوز فسخ نكاح أحد بمغيبه ولا إيجاب عدة ممن لم يصح موته ولا أن يطلق أحد عن غيره وبالله تعالى التوفيق ، ومن العجب قول مالك أن جاء الزوج قبل أن تزوج فهو أولى بها وهي امرأته كما كانت فيقال لمن قلده ومن أين قلت هذا وأنت قد قطعت عصمته منها وأباحت لها أن تنكح من شئت وكيف تردها إلى أجنبي قد أباحت لها نكاح زوج سواه من أجل تأخيرها نكاحا قد أباحتها عادت إلى زوج قد فسخ نكاحها منه ؟ هذا مع أنه قول لا يحفظ عن أحد قبل مالك فاعجبوا لهذا الاختيار ثم يقال لهم : ومن أين قلتم في أحد قوله أنه ان جاء الزوج وهي قد تزوجت فلا سبيل له إليها من أجل عقد قد كان لها مباحا ورددتها إليه بكل حال فقولوا لنا أى شيء أحدثه عقدها النكاح من تحريمها على زوجها ممن لم تحدثه أباحتها ذلك العقد فأجزت عقدها ثم قوله الثاني من أنه ان جاء الزوج وقد تزوجت إلا أنه لم يدخل بها فهي زوجة الأول وان جاء بعد دخول الثاني بها فلا سبيل له عليها فقولوا لنا هل دخل الزوج الثاني على زوجته أو على أجنبية فإن قالوا على زوجته قلنا فمن أين أباحت فرج زوجته التي أحلتم له الدخول بها لانيسان قد فسختم نكاحها منها وحرمتوها عليه وعقدتم نكاحها مع غيره وان قالوا بل دخل على غير زوجته ومن أين استحلتم ان يبيحوا له وطء غير زوجته فلاح يقينا انها أقوال فاسدة متخاذلة خطأ لاشك فيها ، وقد قال بعضهم انما فعلنا ذلك بما روى عن عمر ذلك في أى كنف قلنا هذا تمويه آخر وهلافعل عمر ذلك في أى كنف إلا اذا طلق امرأته وأعلمها بالطلاق ثم راجعها ولم يعلمها بالرجعة فمن الذى أدخل هذه القضية في تلك مع أن هذين القولين جميعا لا يحفظان عن أحد من أهل العلم انه قاله قبل مالك ولا يجدونه أبدا فاعجبوا لفحش هذا التقليد اذ قلدوا قولا لا يعرف أحد قاله قبل مالك خالفوا فيه كل قول لصاحب أو تابع رأوا في تلك القصة التي أوهموا فيها انهم يحتجون ببعض الصحابة رضى الله عنهم وبالله تعالى التوفيق *

بسم الله الرحمن الرحيم وبالله توفيقى وإليه متابى

١٩٤٢ مسألة : ما يقع به فسخ النكاح بعد صحته ، وهي ثمانية أوجه فقط أحدها أن تصير حريمة (١) برضاع وقد ذكرنا ذلك ، والثاني أن يطلأها أبوه أو جده بجهالة أو بقصد إلى الزنا وقد ذكرنا ذلك ، والثالث أن يتم التعانف والتعاضد ، والرابع أن تكون أمة فتعتق فلها الخيار في فسخ نكاحها من زوجها أو إبقائه ،

والخامس اختلاف الدينين إلا في جهة واحدة وهي أن يسلم الزوج وهي كناية
فإنهما يبقيان على نكاحهما وينقسم (١) اختلاف دينهما في غير الوجه الذي ذكرنا
خمس أقسام ، أحدها أن يسلم هو وهي كافرة غير كناية ، وثانيها أن تسلم هي وهو
كافر كتابي أو غير كتابي فلو أسلما معافهما على نكاحهما ، وثالثها أن يرتد هو
دونها ، ورابعها أن ترتد هي دونه ، وخامسها أن يرتدا معا ففى كل هذه الوجوه
ينفسخ نكاحهما سواء أسلم أثر إسلامها أو أسلمت أثر إسلامه أو راجع الإسلام أو
راجعت الإسلام أو راجعاه معالاترجع اليه في كل ذلك إلا برضاها وبصيديق وبولي
واشهاد ولا يجب أن يراعى في ذلك شيء من عدة ولا عرض اسلام وقد أوضحنا
كل هذا في كتاب الجهاد من ديواننا هذا والحمد لله وحده ، والسادس أن يملكها
أو بعضها ، والسابع أن تملكه أو بعضه ، والثامن موته أو موتها ولا خلاف في ذلك
فلنذكر هنا ان شاء الله تعالى ما لم نذكره بعبوه واللعان وتخير المعتقة .

(اللعان)

١٩٤٣ مسألة صفة اللعان هو ان من قذف امرأته بالزنا هكذا مطلقا
أو بانسان سماه سواء كان قد دخل بها أو لم يدخل بها كأنا مملوكين أو أحدهما
مملوكا والآخر حراً أو مسلمين أو هو مسلم وهي كناية أو كأنا كتابيين أو كان
محدوداً في قذف أو في زنا أو هي كذلك أو كلاهما أو أحدهما أعمى أو كلاهما أو
فاسقين أو أحدهما ادعى رؤية أولم يدع فواجب على الحاكم أن يجمعهما في مجلسه
طلبت هي ذلك أو لم تطلبه طلب هو ذلك أو لم يطلبه لارأى لهما في ذلك ثم يسأله
البينة على ما رماها به فإن أتى ببينة عدول بذلك على ما ذكرنا في الشهادة بالزنا أقيم عليها
الحذفان لم يأت بالبينة قيل له التعن فيقول بالله انى لمن الصادقين بالله انى لمن الصادقين بالله
انى لمن الصادقين بالله انى لمن الصادقين ، هكذا يكرر بالله انى لمن الصادقين أربع مرات
ثم يأمر الحاكم من يضع يده على فيه ويقول له انها موجبة فان أبى فانه يقول وعلى لعنة
الله ان كنت من الكاذبين فاذا أتم هذا الكلام سقط عنه الحد لها والذي رماها
به فان لم يلتعن حد حد القذف فاذا التعن كما ذكرنا قيل لها ان التعت والاحدودت
حد الزنا فتقول بالله انه لمن الكاذبين بالله انه لمن الكاذبين بالله انه لمن الكاذبين بالله
انه لمن الكاذبين تكرر بالله انه لمن الكاذبين أربع مرات ثم تقول وعلى غضب الله
ان كان لمن الصادقين ويأمر الحاكم من يوقفها عند الخامسة ويخبرها بأنها موجبة

لغضب الله تعالى عليها فاذا قالت ذلك برئت من الحد وانفسخ نكاحها منه وحرمت عليه أبد الآبد لا تحل له اصلاً لا بعد زوج ولا قبله ولا وان أكذب نفسه لكن أن أكذب نفسه حد فقط، وأما ما لم يتم (١) هو اللعان أو تتمه هي فهما على نكاحها فلو مات أحدهما قبل تمام اللعان لتوارثا ولا معنى لتفريق الحاكم بينهما أو لتركه لكن بتمام اللعان تقع الفرقة، فان كانت هي صغيرة أو مجنونة حد هو حد القذف ولا بد ولا لعان في ذلك فان كان هو مجنوناً حين قذفها فلا حد ولا لعان ويتلا عن الأعرسان كما يقدران بالإشارة فان كانت المرأة الملاعة حاملاً فبتمام الالتعان منها جميعاً ينتفى عنه الحمل ذكره أو لم يذكره إلا أن يقر به فيلحقه ولا حد عليه في قذفه لها مع اقراره بأن حملها منه اذا التعن فلو صدقته هي فيما قذفها به وفي ان الحمل ليس منه حدث ولا ينتفى عنه ما ولدت بل هو لاحق به فان لم يلاعنها حتى وضعت حملها فله أن يلاعنها لدرء الحد عن نفسه، وأما ما ولدت فلا ينتفى عنه بعد اصلاً فلو طلقها وقذفها في عدتها منه لا عنها فلو قذفها وهي اجنبية حد ولا تلاعن ولا يضره امساكها ووطؤها بعد أن قذفها بل يلاعنها متى شاء وبالله تعالى التوفيق.

١٩٤٤ مسألة: وأما قولنا ان كل زوج قذف امرأته فانه يلاعنها اذ ذكرنا صفة اللعان فلقول الله عز وجل: (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهاد إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله) فلم يخص عز وجل حراً من عبد ولا أعمى من بصير ولا صالحاً من فاسق ولا امرأة كافرة من مؤمنة ولا حرة من أمة ولا فاسقة من سالحة ولا محدوداً من غير محدود ولا محدودة من غير محدودة (وما كان ربك نسياً) وقال أبو حنيفة: ان كان أحدهما مملوكاً أو كافراً فلا لعان وهذا تحكم بالباطل وتخصيص للقرآن برأيه الفاسد، فان قالوا قال الله تعالى: (فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله) والعبد لا شهادة له قلنا: باطل ما قلتم بل شهادته كشهادة الحر وأنتم لا تجيزون شهادة الأعمى ولا شهادة الفاسق وتوجبون اللعان لهما، وروينا عن الشعبي (٢) لا يلاعن من لا شهادة له.

قال أبو محمد: وهذه قضية فاسدة لا يصححها قرآن ولا سنة والله تعالى وان كان سماها شهادة فليست من سائر الشهادات التي يراعى فيها العدل من الفاسق لأن تلك الشهادات لا يحلف فيها الشاهد بها وشهادات اللعان ايمان وسائر الشهادات لا يقبل في أكثرها إلا اثنان وشهادة اللعان انما هي من واحد وسائر الشهادات لا يقبل فيها

(١) وفي النسخة رقم ١٤٤ ما لم يتم اللعان باسقاط لفظ هو قالوا في ابوابها (٢) وفي النسخة رقم ١٦ يلاعن

المرء لنفسه وشهادة اللعان انما هي لنفسه ايدراً عنها الحد وليوجه على المرأة فبطل أن يكون اللعان حكم سائر الشهادات ، وأما قولنا : ان التعن سقط عنه الحد والا حدثت هي فلقول رسول الله ﷺ في حديث اللعان : « البينة والا حد في ظهرك » وقوله انه رماها بانسان بعينه فحد واحد يسقط التلاعن فلما روينا من طريق احمد بن شعيب أنا عمران (١) بن يزيد الدمشقي ناخلة بن الحسين الازدي نا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن انس بن مالك قال : أول لعان كان في الاسلام أن هلال بن أمية قذف شريك بن السحماء (٢) بامرأته فأبى النبي ﷺ فأخبره بذلك فقال له النبي ﷺ : أربعة شهداء والا فحد في ظهرك يكرر ذلك مراراً فقال له هلال : والله يا رسول الله ان الله لي علم اني لصادق ولينزلن الله عليك ما يرى به طهرى من الجلاء فينما هم كذلك اذ نزلت آية اللعان فدعا هلالاً (فشهد أربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين) ثم دعت المرأة فشهدت أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين ، فلما كان في الرابعة أو الخامسة قال رسول الله ﷺ وقفوها فانها موجهة فتلسكات حتى ما شككنها أنها ستعترف ثم قالت لا أفصح قومي سائر اليوم فضت على اليمين فقال رسول الله ﷺ : انظروها فان جاءت به ابيض (٣) سبطا قضى (٤) الدينين فهو هلال بن أمية وان جاءت به آدم (٥) جمعدا (٦) ربما (٧) حمش (٨) الساقين فهو لشريك بن سحماء فجاءت به آدم جمعدا ربما حمش الساقين فقال رسول الله ﷺ لولا ما سبق من كتاب الله لكان لي ولها شأن ، وليس في الآية ما يزيده مالك وغيره في اليمين من قول الذي لا إله الا هو ولا غير ذلك ولا فرق بين هذه الزيادة وبين أن يزيد خالق السموات والأرض الذي رفع سمكها فسواها وأغطش لبها وأخرج ضحاها وما أشبه ذلك من التناء على الله عز وجل الذي من قاله أجر ومن تركه في يمينه لم يخرج ، وانما يقضى على الناس بما أمر به الله لا بما لا يلزم في ذلك الوقت وان كان اجرا ، وقوله عز وجل : (ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله) فان فيه إشارة الى عذاب معلوم لأنه بالف التعريف ولا مه ولا نعلم عذاباً في الزنا الا الحد ، وأما السجن كما قال أبو حنيفة وأصحابه فلا ، ومن

« ١ » وفي النسخة رقم ٩٦ عمرو بن يزيد ٢ وفي النسخة رقم ١٤ السحماء ٣ سبط بكسر السين وسكون الباء ممتد الاعضاء نام الخلق ٤ قضى العيتين فاسدما ٥ آدم شديد السمرة ٥ الجمد في صفات الرجال يكون مدحا وذا فاما مدح معتله شديد الاسر والخلق أوجد الشعر ضد السبط والذم معناه التمهيد المتردد الخلق وقد يطلق على البخيل ايضا ولعله على الله عليه وسلم أراد المدح ٦ ربما متوسط القامة ٧ حمش الساقين دقيقتها

طريق احمد بن شعيب انا على بن ميمون الرقي عن سفيان عن غاصم بن كليب عن ابيه عن ابن عباس أن النبي ﷺ حين أمر المتلاعنين باللعان أمر رجلا أن يضع يده على فيه عند الخامسة وقال: انها موجهة، ولا معنى لزيادة من زاد في يمين المتلاعنين أن يقول: هو أني لمن الصادقين فيما رميتها به من الزنا وأن تقول هي: إنه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا لان الله تعالى كفانا بما أمرنا به في القرآن عن تكلف هذه الزيادة (وما كان ربك نسياً) وكل رأى زادنا شيئاً في الدين لم يأت به أمر الله تعالى فتحن نرغب عن ذلك الرأي ونقذفه في الحش (١) لأنه شرع في الدين لم يأذن به الله عز وجل، فإن قالوا ربما نوى أنه لمن الصادقين في شهادته بالتوحيد ونوت هي أنه من الكاذبين في قصة أخرى: قلنا هبك أنهما نوبا ذلك فوالله ما ينتفعان بذلك وإن يمينهما بما أمر الله تعالى في مجاعة أحدهما فيه بالباطل موجب عليه اللعنة وعليها الغضب نوبا ما قلتم أو لم ينوبا ولا يموه على علام الغيوب بمثل هذا * ومن طريق الحجاج بن المنهال ناهمام بن يحيى ناأيوب السختياني أن سعيد بن جبيرة حدثه عن ابن عمر قال: أن رسول الله ﷺ فرق بين أخوي بني العجلان * ومن طريق أبي داود والبخاري قال أبو داود: نااحمد بن حنبل وقال البخاري: ناعلي بن عبد الله قالاً جميعاً ناسفيان - هو ابن عينة - أنه سمع عمرو بن دينار عن سعيد بن جبيرة يقول سمعت ابن عمر يقول قال رسول الله ﷺ للمتلاعنين «حسابكما على الله أحكما كاذب لا سبيل لك عليهما» *

قال أبو محمد: قد رويته عن سفيان قال سفيان حفظته من عمرو بن دينار: فتفريق رسول الله ﷺ يغني عن تفريق كل حاكم بعده، وقوله عليه الصلاة والسلام «لا سبيل لك عليهما» منع من أن يجتمعا أبداً بكل وجه ولم يقل عليه الصلاة والسلام ذلك بنص الخبر إلا بعد تمام التعانها جميعاً فلا يقع التفريق إلا حينئذ، وقد روينا أن المصعب بن الزبير لم يوجب التفريق بين المتلاعنين وهو قول عثمان البتي، وقال أبو حنيفة لا يقع التفريق بتمام اللعان إلا حتى يفرق بينهما الحاكم وإذا فرق الحاكم بينهما فهي طلاقه بآنة فكان هذا عجباً ونقول لهم فإن أبي الحاكم من التفريق أبقيان على زوجيتهما هيئات حاكم الحكما. قد فرق فتفريق من بعده أو تركه التفريق ونبيب (٢) تيسر في الحزن (٣) سواء وقال الشافعي بتمام التعان الرجل يقع التفريق وينتفى الوالد وهذه أيضاً دعوى بلا برهان، وقال مالك

(١) الحش فتفتح الحاء الكسيفة وموضع قضاء الحاجة (٢) نبيب التيسر صوت (٣) الحزن بفتح الحاء

كما قلنا وهو قول الاوزاعي والليث بـ «أما قولنا ان كانت صغيرة أو مجنونة حد للقذف ولا لعان في ذلك لأن الصغيرة والمجنونة لا يكون منهما زنا أصلاً لأن الزنا معصية لله عز وجل وهاتان لا تقع منهما معصية لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «رفع القلم عن ثلاث» فدكر الصغير حتى يبلغ . والمجنون حتى يفيق ، وإذا وجب الحد بنص القرآن واجب على كل من فاسقاطه عن القاذف حين يوقن بكذبه خطأ والحد بنص القرآن واجب على كل من رمى منا بالزنا ، وأما الآخرس فإن الله عز وجل يقول : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) وليس في وسعه الكلام فلا يجوز أن يكلف إياه ، وقال رسول الله ﷺ : «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» فصح أنه يلزم كل أحد بما أمر الله تعالى به ما استطاع والآخرس يستطيع الافهام بالإشارة فعليه أن يأتي بها ، وكذلك من لا يحسن العربية يلتعن بلغته بالفاظ يعبر بها عما نص الله تعالى عليه والعجب من زيادات أي حنيفة برأيه زيادات في غاية السخف على ما في آية اللعان وهو يرد أوامر رسول الله ﷺ وأعماله كالمسح على العمامة واليمين مع الشاهد وغير ذلك بأنها زيادة على ما في القرآن فاي ضلال يفوق هذا ، وأما قولنا أنه بتهم التعان والتعانها ينتفى عنه لحاق حملها الا أن يقربه وسواء ذكره أولم يذكره إذا انتفى عنه قبل ذلك فلما رويناه من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال «إن النبي ﷺ يلاعن بين رجل وامرأته فانتفى عن ولده ففرق بينهما وألحق الولد بالمرأة» ومن طريق مسلم حدثني حرمة ابن يحيى أنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني سهل بن سعد قال : أن عويمراً العجلاني قد ذكر حديث اللعان وفيه «فكانت حاملاً فكان الولد إلى أمه» ، وأما قولنا : أنه لم يلاعنها حتى ولدت لاعن لاسقاط الحد فقط ولا ينتفى ولدها منه فلان رسول الله ﷺ قال : «الولد لصاحب الفراش» فصح أن كل من ولد على فراشه ولد فهو ولده الا حيث نفاه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ : «أوحيث يوقن بلا شك أنه ليس هو ولده ولم ينفه عليه الصلاة والسلام الا وهي حامل باللعان فقط فيبقى ما عدا ذلك على لحاق النسب ولذلك قلنا ان صدقته في أن الحمل ليس منه فان تصديقها له لا يلتفت اليه لان الله تعالى يقول : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) فوجب ان اقرار الأبوين لا يصدق على نفى الولد فيكون كسبا على غيرهما وانما نفى الله عز وجل الولد ان كذبه الأم والتعت هي والزوج فقط فلا ينتفى في غير هذا الموضع ، والعجب كله ان المخالفين لنا هنا يقولون ان اتفقا جميعا على ان الحمل من غيره أو على أن الولد من غيره لم يصدقا ولم ينفاه الا بلعان فليت شعري من أين وقع لهم هذا اذا ألغوا تصديقهما

فلم ينفوا نسبه الا بلعان فاذا لا معنى لتصديقهما له فلا يجوز اللعان الا حيث حكم به رسول الله ﷺ وحيث أمر الله تعالى به في القرآن وهو اذا رماها بالزنا فقط وبالله تعالى التوفيق ، واما اذا قذفها وهي في عدتها من طلاق رجعى منه أنه يلاعنها متى رفع الامر للامام ولو أنها عند زوج آخر فلانه قذفها وهي زوجة له والله تعالى يقول : (والذين يرمون أزواجهن) فائما يراعى الرمى بنص القرآن فان كان لزوجة لاعن ابدا اذ لم يحده الله تعالى للعان وقتا لا يتعداه ، وان كان الرمى في عدة من طلاق ثلاث أو وهي غير زوجة له ثم تزوجها فالحمد ولا بد ولا لعان في ذلك لانه لم يرم زوجة له انما رمى زوجة اجنبية فالحمد بنص القرآن فقط ، واما قولنا ولا يضره امسا كه اياها بعد رمية لها أو بعد اقراره بأنها زنت يقينا وعلم بذلك ولا يضره وطؤه لها فلان الله عز وجل لم يذكر ذلك ولا رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فهو شرط فاسد وشرع لم يأذن الله تعالى به .

١٩٤٥ مسألة فان تزوج رجلان بجهالة امرأة في طهر واحد أو ابتاع احدهما امة من الآخر فوطئها وكانت الاول قد وطئها أيضا ولم يعرف أيهما الاول ولا تاريخ النكاحين أو المملكين فظهر بها حمل فأتت بولد فانه ان تداعيا جميعا فانه يقرع بينهما فيه فأيهما خرجت قرعته ألحق به الولد وقضى عليه لخصمه بحصته من الدية ان كان واحدا فنصف الدية وان كانوا ثلاثة فلهما ثلثا الدية وان كانوا اربعة فثلاثة ارباع الدية وهكذا الحكم فيما زاد سواء كان المتداعيان اجنبيين أو قرييين أو أباً وابناً أو حراً وعبدان كان احدهما مسلماً والآخر كافراً ألحق بالمسلم ولا بد بلا قرعة فان تدافعا جميعا أو لم ينسكرا ولا تداعيا فانه يدعى له بالقافة (١) فان شهد منهم واحد عالم عدل فأكثر من واحد بأنه ولد هذا الحق به نسبه فان الحق واحد أو أكثر باثنين فصاعدا طرح كلامهم وطلبه غيرهم ولا يجوز ان يكون ولد واحد ابن رجلين ولا ابن امرأتين وكذلك ان تداعت امرأتان فأكثر ولدا فان كان في يد احدهما فهو لها (٢) وان كان في أيديهن كلهن أو لم يتداعيا ولا انكرتاه أو تدافعتاه دعى له القافة كما قلنا . برهان ذلك ما روينا من طريق الليث ابن سعد . عن ابن شهاب . عن عروة بن الزبير . عن عائشة أم المؤمنين قالت : وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل على مسرورا تبرق أسارى وجهه فقال : الم ترى ان يجزوا نظر الى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال : ان بعض هذه الاقدام لمن

(١) القافة الجماعة الذين يعرفون العبد والائر (٢) وفي النسخة رقم ١٤ فهو ابنا

بعض ، ومن طريق أحمد بن شعيب . أرنا اسحاق بن ابراهيم - وهو ابن راهويه - ناسفیان - هو ابن عينة - عن الزهري عن عروة . عن عائشة أم المؤمنين قالت . «دخل على رسول الله ﷺ مسرورا فقال : يا عائشة ألم ترى أن مجززا (١) المدلجى دخل على وعندى أسامة بن زيد فرأى أسامة وزيدا وعليهما قطيفة وقد غطيا رؤسهما وبدأت أقدامهما فقال : هذه أقدام بعضها من بعض » . ومن طريق مسلم نا منصور بن أبي مزاحم نا ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف . عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : «دخل قاتق ورسول الله ﷺ شاهدوا أسامة ابن زيد وزيد بن حارثة مضطجعا فقال : ان هذه الاقدام بعضها من بعض فسر النبي ﷺ بذلك وأعجبه » . ومن طريق أبي داود نا عمرو بن عثمان الحمصي نا الوليد - هو ابن مسلم - عن الاوزاعي . عن يحيى بن أبي كثير . عن أبي قلابة عن أنس بن مالك فذكر حديث العريين وقتلهم الرعاء وأخذهم ابل النبي ﷺ قال أنس فبعث رسول الله ﷺ قافة في طلبهم فأتى بهم وذكر الحديث ، فصح ان القافة علم صحيح يجب القضاء به في الانساب والآثار ، روي نا من طريق عبد الرزاق . عن معمر . عن الزهري في رجل وقع على امرأة لعبده وهي أمته قال فدعى لها القافة : فان عروة ابن الزبير أخبرني أن عمر بن الخطاب دعى القافة في رجلين اشتركا في الوقوع على امرأة في طهر واحد وادعيا ولدها فالحقه بأحدهما ، قال الزهري : أخذ عمر ابن الخطاب ومن بعده بنظر القافة في مثل هذا ، ومن طريق عبد الرزاق . عن معمر عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال : اختصم الى أبي موسى الاشعري في ولد (٢) ادعاه دهقان . ورجل من العرب فدعا القافة فنظروا اليه فقالوا للعربي : أنت أحب إلينا من هذا العليج ولكن ليس بابنك نخل عنه فانه ابنه . ثنا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثني نا أبو أحمد الزبير نا سفيان الثوري . عن عبد الكريم الجزري . عن زياد بن أبي زياد قال اتفق ابن عباس من ولده فدعا له (٣) ابن كعدة القاتق فقال له أما انه ولده فدعاه ابن عباس . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج نا يحيى بن سعيد القطان (٤) وأبو الزناد كلاهما عن سعيد بن المسيب قال : ان كان له ولد فليدع له بالقافة ، وبه يقول قتادة . وغيره . ومالك . والشافعي . وجهور أصحابنا الا ان مالكا

(١) وفي النسخة رقم ١٦ إلى مجززه وتصحيف (٢) في النسخة رقم ١٦ في رجل والأولى في ولد

(٣) وفي النسخة رقم ١٤ فدعاه (٤) وفي النسخة رقم ١٦ الانصاري

قال : لا يحكم بقول القافة الا في ولد أمة لا في ولد حرة وهذا خطأ لان الأثر الذى أوردنا آفامن قول مجزئ المدلى فى أسامة بن زید رضى الله عنهما الذى هو عمدة مالك وعمدتنا فى الحكم بالقافة إنما جاء فى ابن حرة لا فى ابن أمة ، ولم ير أبو حنيفة ولا أصحابه الحكم بالقافة ، واحتجوا فى ذلك بأنه حكم بالظن وهم يشرعون الشرائع ويطلبون أحكام الله تعالى وأحكام رسوله ﷺ بالقياس الذى يقرون بأنه ظن وقد كذبوا ما حكم القافة بظن بل بعلم صحيح يتعلمه من طلبه وعنى به وما كان رسول الله ﷺ ليحكم بالظن ثم مع هذا كله يحكمون بجهل أبى حنيفة إذ يلحق الولد بامراتين يجعل كل واحدة منهما أمه التى ولدته ويورثه منهما ميراث الابن من الام ويورثهما منه ميراث الام من الولد ويحرم عليه اخواتهما جميعا فهذا هو الرعونة حقها والجهل الاعمى لا ما سر به رسول الله ﷺ وحكم به الصحابة رضى الله عنهم ، ولا يخرج عن حكم القافة شيء الا موضع واحد وهو الرجلان فعادتا يتداعيان الولد فان هبنا ان لم تكن بيته ولا عرف لآيهما كان الفراش والا اقرع بينهما كما ذكرنا لما رويانا من طريق عبد الله أو عن سفيان الثوري . عن صالح بن حي . عن عبد خير الحضرمي عن زيد بن أرقم قال : كان على باليمن فأتى بامرأة وطئها ثلاثة فى طهر واحد فسأل اثنين أقران لهذا بالولد فلم يقرأ ثم سأل اثنين أقران لهذا بالولد فلم يقرأ ثم سأل اثنين حتى فرغ فافرع بينهم فالزم الولد للذى خرجت له القرعة وجعل عليه ثلثى الدية فرفع ذلك الى رسول الله ﷺ فضحك حتى بدت نواجذه .

قال أبو محمد : لا يضحك رسول الله ﷺ دون أن ينكر ما يرى أو يسمع مالا يجوز البتة الا أن يكون سرورابه وهو عليه الصلاة والسلام لا يسر الا بالحق ولا يجوز أن يسمع باطلا فيقره وهذا خير مستقيم السند نقلته كلهم ثقات والحجة به قائمة ولا يصح خلافه البتة فان قيل : انه خير اضرب فى اسناده فارسله شعبة عن سلمة بن كهيل عن الشعبي عن مجهول ورواه أبو اسحاق عن رجل من حضرموت عن زيد بن أرقم قلنا : هذا العجب فكان ما اذا قد وصله سفيان وليس هو دون شعبة عن صالح بن حي وهو ثقة عن عبد خير وهو ثقة عن زيد بن أرقم وان من يتعلل بهذا ثم يرد السنة برواية شيخ من بنى كنانة ان هذا لعظيم المجاهرة وقد كان ينبغى أن يردعه الحياء عن الرضى به لاسيما أبا حنيفة وأصحابه القائلين ان ادعى الولد اثنان وهو فى أيديهما فهو ابنهما يرثانه ويرثهما ثم اختلفوا فافتضحوا فى اختلافهم كما افتضحوا فى اتفاقهم فى ولد ادعاه ثلاثة نفر فصاعدا فقال أبو حنيفة : هو ابنهم كلهم ولو كانوا ألفا وقال محمد :

ابن الحسن يكون ابن ثلاثة ولا يكون ابن أكثر، وقال أبو يوسف: لا يكون إلا ابن اثنين فقط لا ابن أكثر فهذا هو الفحش والسخام والضلال لا اتباع ما صرح عن رسول الله ﷺ، وهو موافق للحاقهم الولد باثنين برواية ساقطة عن عمر لأنها مرسله من طريق سعيد بن المسيب عن عمر ولم يحفظ سعيد عن عمر شيئاً إلا نعى النعمان بن مقرن على المنبر مع أن فيها أنه حكم مع القافة بذلك، ومن طريق إبراهيم النخعي عن عمر ولم يدركه أصلاً، ومن طريق ابن سيرين عن عمر أنه توقف فيه ورواية عن علي فيها قالوس بن أبي ظبيان وهو ضعيف، وفيها أنه (١) للثاني منك، والثابت (٢) عن عمر في ذلك ما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير قال: إن رجلين ادعيا ولدا فدعا عمر القافة واقتدى في ذلك ببصر القافة وألحقه بأحد الرجلين وعروة قد اعتمر مع عمر، ورواية أخرى من طريق حماد ابن سلة عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال هشام: وسمعت يحدث أبي قال: إن رجلين وقعا بامرأة في الجاهلية فولدت غلاماً فلما كان عمر ادعياه جميعاً فدعا عمر رجلاً من بني كعب فقال: انظر فاستبطن واستظهر فقال والذي أكرمك بالخلافة لقد اشترك فيه جميعاً فضربه عمر بالدرّة حتى اضطجع وقال له عمر لقد ذهب بك النظر إلى غير مذهب ثم دعا عمر بالمرأة فسأها فقالت هذا كان يطانى فإذا كان يطانى حماني من الناس حتى إذا استمر بي الحمل خلا بي (٣) فاهرقت دماً كثيراً فجاءني هذا فوطئني فلا أدري من أيهما هو فقال الكعبى: الله أكبر شركاء فيه ورب الكعبة فقال عمر: أما أنا فقد رأيت ما رأيت ثم قال للغلام اختر أيهما شئت قال يحيى بن عبد الرحمن: فلقد رأيت حين سفع أحدهما بيد الغلام ثم ذهب به ورواية من طريق شعبة عن توبة العنبري عن الشعبي عن ابن عمر قال اشترك رجلان في طهر امرأة فولدت غلاماً (٤) فدعا عمر بالقافة فقالوا قد أخذ الشبه منهما جميعاً فجعله عمر بينهما *

قال أبو محمد: توبة العنبري ضعيف متفق على ضعفه، ثم هذا كله بخلاف قولهم لأنه حكم بالقافة وقول ابن عمر جعله بينهما ليس فيه أنه ألحقه بنسبهما لكن الظاهر من قوله جعله بينهما أي وقفه بينهما حتى يلوح له فيه وجه الحكم لا يجوز أن يظن بعمر غير هذا وما نعرف الحاق الولد باثنين عن أحد من المتقدمين إلا عن إبراهيم

«١» وفي النسخة رقم ١٤ «باقى ولله غلط» (٢) وفي النسخة رقم ١٤ «والثالث وهو غلط» وفي النسخة رقم ١٤ «خلا» «٤» وفي النسخة رقم ٤ «استطاع لفظ غلام»

النخعي ولا حجة في احد دون رسول الله ﷺ والثابت عنه عليه الصلاة والسلام يكذب جواز كون ولد من منى أبوين ، وهو الذى رويناه من طريق مسلم نا أبو بكر ابن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن تميم كل واحد منهما يقول نا أبو معاوية - هو الضرير - وو كيع قالوا جميعا : نا الاعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله بن مسعود نا رسول الله ﷺ « ان أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغته مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح » وذكر الحديث فضع يقينا أن ابتداء العدد من حين وقوع النطفة وبلا شك أن الدقيقة التى تقع فيها النطفة في الرحم هي غير الدقيقة التى يقع فيها منى الواطىء الثانى فلو جاز أن يجمع الماء أن يصير منهما ولدا واحدا كان العدد مكذوبا فيه لأنه ان عدم من حين وقوع النطفة الأولى فهو للأول وحده فلو استضاف اليه الثانى لا بدأ العدد من حين حلول المنى الثانى فكان يكون في بعض الأربعين يوما نقص وزيادة بلا شك وهم أولى بالكذب وأهله من رسول الله ﷺ الصادق ، والعجب أنهم قالوا لم يحكم أبو حنيفة بأن الولد يكون ابن امرأتين محققاً أن كل واحدة منهما ولده لكن أوجب لكل واحدة منهما حق الأمومة فقلنا : وهذا جور وظلم وباطل بلا شك أن يوجب لغير أم حكم أم بلانص قرآن ولا سنة ولا قول أحد من خلق الله تعالى قبله إلا رأى الفاسد ونسأل الله العافية ، وأما قولنا ان تداعى في الولد مسلم وكافر الحق بالمسلم فقول الله عز وجل : (فاقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون) والثابت من قول رسول الله ﷺ « كل مولود يولد على الفطرة ، ورويناه أيضا على الملة حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه أو يمجسانه أو يمجسانه ، فلا يجوز أن ينقل عما ولد عليه من الفطرة التى ولد عليها إلا يقين كون الفرائش لكافرا بلا اشكال وبالله تعالى التوفيق »

١٩٤٦ مسألة : واذا كانت مملوكة لها زوج عبد أو حر ولو انه قرشى فاعتقت في واجب أو تطوع أو بتمام اداء مكاتبها أو بأى وجه عتقت فانها تخير فان اختارت فراقه فلها ذلك وان اختارت أن تقرر عنده فلها ذلك وقد بطل خيارها وعليها العدة في اختيارها فراقه كعدة الطلاق وليس في شيء من وجوه الفسخ عدة أصلا الا في هذا المكان وعدة الوفاة في موت الزوج فقط فان اراد جميعا أن يتناكحا لم يجز إلا برضاها وباشهاد وصدائق وولى وله ذلك في عدتها وليس ذلك لغيره حتى تتم عدتها ولا يسقط خيارها اذا اعتقت طول بقائها معه ولا وطؤها لها برضاها أو بغير رضاها ولا

علمها بأن الخيار لها فاذا أوقعت الا بد لها من أن تختار فراقه أو البقاء معه ولا تترك
تتأني في ذلك أصلاً ، برهان ذلك فعل رسول الله ﷺ في تخيير بريرة اذ أعتقها
عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ، وفي سائر ما ذكرنا خلاف . قال قوم انها تخير تحت العبد
ولا تخير تحت الحر ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر
عن نافع عن ابن عمر قال : ان أعتقت تحت حر فلا خيار لها ، وصح عن الحسن ، والزهرى ،
وأبي قلابة . وعطاء . وصفية بنت أبي عبيد . وعروة بن الزبير وينسب قوم ذلك الى ابن
عباس ولا نعلم هذا عنه ، وهو قول ابن أبي ليلى . والاوزاعي . ومالك . والليث .
والشافعي . وأبي ثور . واحمد بن حنبل . واسحاق بن راهويه . وأبي سليمان . وجميع
أصحابهم ، وقالت طائفة كقولنا ، وروينا من طريق أبي داود نا محمد بن كثير أناسفيان
الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن الاسود بن يزيد عن عائشة أم
المؤمنين قالت : دان زوج بريرة ثان حراً حين أعتقت وخيرت فقالت : ما أحب أن
أكون معه وأن لي كذا وكذا ، ومن طريق احمد بن شعيب نا عمرو بن علي نا الثقيفي . هو
عبد الوهاب بن عبد المجيد نا عبيد الله بن عمر منذ ستون سنة عن يزيد بن رومان عن عروة بن
الزبير عن بريرة انها قالت كانت في ثلاث سنن . فذكرت الحديث وفيه فقال رسول الله
ﷺ لعائشة اشترى بها واشترط ليهم الولاء ، فأنما الولاء لمن أعتق فاعتقني فكان لي الخيار .
قال أبو محمد : فعتت بريرة ولم يخص تحت عبد من حر ، ومن طريق سعيد
ابن منصور نا هشيم نا ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يجعل لها الخيار على
الحر ، وبه يقول هشيم ، ومن طريق الحجاج بن المنهال . نا يزيد بن زريع نا خالد
الحذاء عن أبي قلابة قال قال عمر بن الخطاب : « اذا أعتقت الأمة فلها الخيار ما لم
يطأها زوجها » فعم عمر ولم يخص عبداً من حر ، ومن طريق حماد بن سلمة . عن
حماد بن أنس سليمان . عن ابراهيم النخعي أنه قال في الأمة تعتق تحت زوج : فهي عليه
بالخيار حراً كأن أو عبداً ولو أنه هشام بن عبد الملك ، ومن طريق عبد الرزاق
عن سفيان بن عيينة . عن عبد الله بن طاوس . عن أبيه في الأمة تعتق تحت زوج
أنها تخير ولو كانت تحت قرشي ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عاصم عن
الشعمس قال : « اذا أعتقت تحت حر فلها الخيار » ، ومن طريق معمر عن أيوب
السختياني عن ابن سيرين اذا أعتقت عند حر فلها الخيار . ومن طريق عبد الرزاق . عن
ابراهيم بن يزيد . عن عمرو بن دينار عن سعيد بن المسيب قال : كان زوج بريرة
حرّاً : ومن طريق عبد الرزاق . عن ابن جريج . عن حسين بن مسلم قال : اذا

اعتقت عند حر فلها الخيار .

قال أبو محمد : واحتج من لم يوجب لها الخيار الاتحت العبد بما رويناه من طريق البخاري ناقتية بن سعيد نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب السخيتاني عن عكرمة عن ابن عباس قال : كان زوج بريرة أسود يقال له مغيث عبدا لابي فلان كاتني أنظر اليه وذكري باقي الخبر . نا يوسف بن عبد الله التمرى نا عبد الوارث بن سفيان نا قاسم بن اصبح نا محمد بن وضاح نا يوسف بن عدي نا عبدة بن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة عن أيوب السخيتاني . وقتادة كلاهما . عن عكرمة . عن ابن عباس أن زوج بريرة كان عبدا حين أعتقت ، ومن طريق أبي داود . نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير . عن هشام بن عروة . عن أبيه . عن عائشة أم المؤمنين في قصة بريرة وكان زوجها عبدا فخيرها رسول الله ﷺ فاختارت نفسها ولو كان حرام يخيرها . ومن طريق أحمد بن شعيب أنا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - أنا المغيرة بن سلة نا وهيب عن عبيد الله بن عمر عن يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان زوج بريرة عبدا » . ومن طريق أحمد بن شعيب أنا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - نا حماد بن مسعدة نا ابن موهب عن القاسم بن محمد قال كان لعائشة أم المؤمنين غلام وجارية قالت فاردت أن أعتقهما فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : ابتد بالغلام قبل الجارية . ومن طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن عبد الواحد نا مروان نا الليث نا عبيد الله بن أبي جعفر عن الحسن بن عمرو بن أمية الضمري أنه حدثه أن رجلا من أصحاب رسول الله ﷺ حدثوه أن رسول الله ﷺ قال : « وأياما كانت تحت عبد فعتقت فهي بالخيار ما لم يطأها زوجها » . وقالوا من طريق النظر كل عقد نكاح صحيح فلا يجوز فسخه إلا ييقن ، وقال أصحاب القياس منهم إنما جعل لها الخيار لفضل الحرية على الرق فاذا ساواها فلا خيار لها هذا كل ما احتجوا به .

قال أبو محمد : وكل هذا لاحجة لهم فيه أما الآثار بأنه كان عبدا فقد اختلف

في ذلك عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها كما أوردنا وإنما روى هذا الخبر عنها ثلاثة الأسود . وعروة . والقاسم فأما الأسود فلم يختلف عنه عن أم المؤمنين أنه كان حرا ، وأما عروة فروى عنه كما أوردنا أنه كان عبدا وقد روى عنه أيضا خلاف ذلك . نا أحمد بن قاسم نا أبي قاسم نا محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن اصبح نا أحمد بن يزيد المعلم نا موسى بن معاوية نا جرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين ،

قالت: كان زوج بريرة حراً فتعارضت الرواية عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين ، وأما القاسم بن محمد فروينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن اسماعيل بن علي بن يحيى بن أبي بكير أنا شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة فذكرت أن زوج بريرة كان عبداً ثم قال عبد الرحمن بعسد ذلك ما أدري (١) فاضطربت الرواية عن أم المؤمنين وبقيت رواية ابن عباس أنه كان عبداً حين اعتقت وقد عارضتها الرواية عن أم المؤمنين أنه كان حراً حين اعتقت فتركنا الكلام في ذلك حتى نتكلم في حديث عبيد الله بن أبي جعفر . وحديث ابن موهب عن القاسم بن محمد أن شاء الله عز وجل .

قال أبو محمد : أما الخبر الذي فيه أيما أمة كانت تحت عبد فعتقت فهي بالخيار ما لم يطأها زوجها فإما هو من طريق حسن بن عمرو بن أمية وهو مجهول لا يعرف فسقط التعليق به ، ثم لو صح لما كان فيه حجة أن لا تخير تحت حر إنما فيه حكم عتقها تحت العبد فقط وسكت فيه عن عتقها تحت الحر فإن صح في خبر آخر ما يوجب عتقها (٢) تحت الحر وجب المصير إليه ، وأما حديث ابن موهب عن القاسم بن محمد عن عائشة أنه كان لها عبد وجارية فأمرها رسول الله ﷺ أن تبدأ في العتق بالغلام قبل الجارية فإنه خبر لا يصح ، رويناه عن العقيلي أنه قال وقد ذكر هذا الخبر فقال : هذا خبر لا يعرف إلا لعبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب وهو ضعيف فسقط التعليق به .

قال أبو محمد : ثم لو صح لما كان فيه حجة لأنه ليس فيه أنهما كانا زوجين فأقحام القول بالدعوى كذب ، ثم لو صح أنهما كانا زوجين فليس فيه أنه عليه الصلاة والسلام أمر بذلك ليسقط خيار الزوجة وأقحام هذا في ذلك الخبر كذبة بائنة وهذا عظيم لا يستجيزه من يهاب الكذب لاسيما على رسول الله ﷺ فإنه يوجب النار ، وقد يمكن لو صح الخبر أن يكون أمرها أن تبدأ بعتق العبد لقول الله عز وجل : (وللرجال عليهن درجة) ولقوله تعالى ما كيا عن أم مريم : (وليس الذكر كالأنثى) وللخبر الذي رويناه من طريق أبي داود عن حفص بن عمر عن شعبة عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن شرحبيل بن السمط أنه قال لكعب ابن مرة أو مرة بن كعب ، حدثنا حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر

«١» وفي النسخة رقم ١٤ ما أدري ما أدري بالتكرار «٢» وفي النسخة رقم ١٦ وتخبرها والصواب عتقها لأن الباقي يقتضيه

كلاما وفيه « أيما امرئ اعتق مسلماً وأيما امرأة اعتقت امرأة وأيما رجل اعتق امرأتين مسلمتين إلا كانت فكاكة من النار يجزى بكل عظم (١) منها عظام من عظامه ، فالأجر في عتق الذكر مضاعف فسقط هذا الخبر جملة ونحن نوقن بلا شك أنه عليه الصلاة والسلام لا يتحيل في إسقاط حق أو جبه ربه تعالى للمعتقة فبطل تعلقهم به ييقن لا إشكال فيه ، وأما قولهم لا يحل فسخ عقد نكاح صحيح الا ييقن فصدقوا ولولا اليقين ما قلنا به ، وأما قول أصحاب القياس إنما جعل لها الخيار تحت العبد لفضل الحرية على الرق فهذه دعوى كاذبة لا يجدونها أبداً عن رسول الله ﷺ ونعوذ بالله من الأقدام على إن نسب إلى رسول الله ﷺ ثم إلى الله تعالى أنه إنما فعل امر كذا من أجل امر كذا بما لم يخبر الله تعالى به ولا رسوله ﷺ إلا أن هذا هو الكذب على الله تعالى وعلى رسوله ﷺ بلا شك (٢) ونسأل الله العافية »

قال أبو محمد : فلم يبق إلا تعارض الرواية عن ابن عباس كان زوج بريرة عبداً إذ اعتقت للرواية عن أم المؤمنين « كان زوج بريرة حراً إذ اعتقت ، وكلا الروايتين صحيحة لا سيما رواية الأسود عن عائشة أم المؤمنين وتعارض الرواية عن عروة في ذلك وكل ذلك معارض لرواية القاسم فوجدنا كل ذلك متفقاً لا تكاذب فيه وما دام يمكن تأليف روايات الثقات فلا يحل أن ينسب الكذب إلى بعضهم أو الوهم ، فاعلموا أن من قال كان عبداً ومن قال كان حراً يصحح على أنه كان عبداً قبل ثم اعتق فصار حراً إلا أنه لا يخرج هذا في الرواية عن ابن عباس أنه كان عبداً حين اعتقت لكنه يرجع على أنه كان يدرى به عبداً أو لم يعلم بحريته ، وروى عائشة رضي الله عنها ما كان في علمها من الزيادة أنه كان حراً حين اعتقت وليس في رواية عثمان بن أبي شيبة ولو كان حراً ما خبرها أنه من كلام أم المؤمنين ، وقد يمكن أن يكون من قول من دونها فإذا ذلك كذلك فلا يجوز أن ينسب إليها قول بظن ولا يختلف مالكي ولا شافعي ولا حنبلي . ولا ظاهري في أن عدلين لو شهدا بأن هذا فعرفه عبداً مملوكاً وشهد عدلان آخران اتنا ندرى به حراً فإن الحكم يجب بقول من شهد بالحرية لأنه شهد بفضل علم كان عنده ثم ندع هذا كله فنقول : هيكم أنه لم يرو أحد أنه كان حراً بل لم يختلف (٣) الرواية في أنه كان عبداً حين اعتقت هل جاء قط في شيء من الأخبار الثابتة أن رسول الله ﷺ قال : إنما خيرتها لأنها تحت عبد ولو كان زوجها حراً ما خيرتها هذا أمر لا يجدونه أبداً عن رسول الله ﷺ

(١) في النسخة رقم ١٤ عظيمين (٢) وفي النسخة رقم ١٤ إسقاطه (٣) وفي النسخة رقم ١٤ لم يختلف الرواية

لا في رواية صحيحة ولا سقيمة فاذا لا سبيل الى وجود هذا أبدا فقد صح أنه عليه الصلاة والسلام لما أعتقت بريرة خيرها في البقاء مع زوجها أو فراقه فهذا لا شك فيه فلا يجوز تعديه ولا زيادة حكم فيه، ولا فرق بين من ادعى أنه عليه الصلاة والسلام إنما خيرها لأنه كان عبدا وبين آخر ادعى أنه لم يخيرها إلا لأنه كان اسود وبين ثالث ادعى أن تخييرها إنما كان لأن اسمه مغيث، وكل هذه ظنون كاذبة لا يحل القول بها ولا الحكم بها وإنما الحق أن المعتقة خيرها رسول الله ﷺ بين فراق زوجها والبقاء معه ولا مزيد فواجب أن تخير كل معتقة ولا مزيد وبالله تعالى التوفيق، وبما اختلف فيه هل ينقطع خيارها بوطء زوجها لها أم لا؟ فروينا من طريق حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن أبي قلابة أن عمر بن الخطاب قال في أمر بريرة أن غشيها زوجها فلا خيار لها وهذا منقطع، ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن سليمان بن يسار قال: أعتقت حفصة أم المؤمنين جارية يقال لها زبراء ثم قالت لها اعلى أنه ان وطئك فلا خيار لك، وبه كان يقول سليمان بن يسار، وصح عن قتادة والزهرى ونافع مولى ابن عمر، وذهب آخرون الى أنها ان وطئها وهي لا تعلم أن لها الخيار لم يسقط بذلك خيارها وان علمت فقد سقط خيارها، رويانا من طريق عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي قلابة أن عمر بن الخطاب قال اذا جامعها بعد أن تعلم أن لها الخيار فلا خيار لها وهذا منقطع، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أن ابن عمر قال ان أصابها وقد عرفت فليس لها خيار وان أصابها ولم تعرف فإن لها الخيار اذا علمت وان أصابها ألف مرة حتى يشهد العدول أنها قد علمت أن لها الخيار وهذا منقطع، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عن ابن مسعود أنه قال: ان أعتقت عند عبد ولم تعلم أن لها الخيار أو لم تخير حتى عتق زوجها أو يموت أو تموت توارثا، وهذا شديد الانقطاع وبه يقول سعيد بن المسيب، وقول آخر وآخر في درجة، رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال اذا أعتقت وزوجها معها في مجلس وهي تعلم حتى تقوم فلا خيار لها فان ادعت أنها لم تعلم استحلقت ثم خيرت قال سفيان وبه يقول ناس ان لها الخيار ابدا حتى يقفها الامام فيخيرها بلغنى هذا عنه *

قال ابو محمد : فهذا سفيان الثوري يذكر مثل قولنا عمن معه أو من قبله وقد قال ابن مسعود كما أوردنا أنها قد تبقى معه ولا تختار حتى يموت أو تموت، وقال أبو حنيفة وأصحابه لها الخيار ما لم تعلم فاذا علمت فلا خيار لها إلا ما دامت في المجلس

فوجدناهم يحتجون بالخبر الذي ذكرناه قبل من طريق الحسن بن عمرو بن أمية وقد ينساقوطه ، وذكروا أيضا أثرا آخر من طريق أبي داود نا عبد العزيز بن يحيى - هو أبو الاصبع الحراني - حدثني محمد - يعني ابن سلق - عن محمد بن اسحاق عن أبي جعفر وابان بن صالح وهشام بن عروة قال أبو جعفر : ان بريرة وقال ابان عن مجاهد أن بريرة وقال هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن بريرة عتقت سم اتفقوا كلهم أن رسول الله ﷺ خيرها وقال لها ان قربك فلا خيار لك *

قال أبو محمد : أبو الاصبع الحراني ضعيف منكر الحديث ، قال أبو محمد : وقد صح أن رسول الله ﷺ جعل لها الخيار فلا يجوز أن يسقطه وطؤه ولا طول مقامه (١) معها اذ لم يصح بذلك نص ولا يطل حكمه عليه الصلاة والسلام بالآراء ولا حجة في أحد دونه عليه الصلاة والسلام وبالله تعالى التوفيق ، وقال قوم : لا تخير المكاتبه اذا عتقت صح عن ابراهيم النخعي ان أعانها زوجها في كتابتها فلا خيار لها ، وصح عن الحسن لا خيار للمكاتبه اذا عتقت وهو قول عطاء وأبي قلابه . والزهري ، وصح عن ابن سيرين . والشعبي . ورويناه عن جابر بن زيد أن لها الخيار ، وبه يقول أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبو سليمان وأصحابهم وبه نقول : وقال سفيان الثوري ان تزوجها بعد الكتابة فلا خيار لها وأن تزوجها قبل الكتابة أو كانت معه فلها الخيار *

قال أبو محمد : خير رسول الله ﷺ المعتقة ولم ينخص مكاتبه من غيرها فلا يجوز أن ينخص معتقة من معتقة * وما اختلفوا فيه هل اختيارها فراق زوجها فسخ أو طلاق ؟ نصح عن قتادة انها واحدة بائنة ، ورويناه عن عمر بن عبد العزيز وهو قول أبي حنيفة ، ومالك وأصحابهما ، وعن عطاء انها طلقة واحدة ، وصح انه فسخ لأطلاق عن حماد بن أبي سليمان ، وابراهيم النخعي ، ورويناه عن طاوس وهو قول الشافعي : واحمد بن حنبل . واسحاق بن راهويه . وأبي سليمان . وأصحابهم *

قال أبو محمد : التسمية في الشريعة ليست إلا لرسول الله ﷺ ولم يسم رسول الله ﷺ قط فراق المعتقة لزوجها طلاقا ولا جعل له من أحكام الطلاق غير العدة وحدها فلا يحل تسميته طلاقا ، قال تعالى : (إن هي إلا أسماء سميتموها أتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ، ولقد جاءهم من ربهم الهدى) فصح انه ليس طلاقا ، لكنه فراق أو فسخ أو نقض نكاح وكل اسم يعبر به عن بطلان عصمة النكاح فقط وبالله تعالى التوفيق *

وبما اختلفوا فيه ان تخيرت قبل الدخول فراقه ماذا لها من الصداق؟ فقال قوم
لا صداق لها فضع ذلك عن الزهري وصح عن قتادة لها نصف الصداق وقال أصحابنا: لها
الصداق كله *

قال أبو محمد: إذ قد بينا انه ليس طلاقا فقد بطل قول من قال لها نصف الصداق
لأن الله عز وجل لم يجعل لها نصف الصداق إلا في الطلاق قبل المس فقط ووجدناه عز
وجل قال: (وأتوا النساء عدقاتهن نحلة) فصح ان الصداق لها فلا يسقطه شيء ولا شيئاً
منه إلا حيث أسقط الله (١) عز وجل النصف في الطلاق قبل المس وما عدا ذلك فظلم لا شك
فيه، فان قيل ان رسول الله ﷺ قال: «هو لها بما استحللت من فرجها، قلنا: نعم
وعقد نكاحها استحلال لفرجها، ولم يقل عليه الصلاة والسلام انه لها بوطئها فوجب
أن لها جميع الصداق وكذلك في كل منفسخة النكاح قبل الدخول بلعان أو بأن تصير حريمته
برضاع أو بأن يطأها أبوه أو جده أو ابنه بجهالة أو بزنا أو بأن تسلم هي وهو كافر
أو بأن يسلم هو وهي غير كتابية أو بأن ترتد هي أو هو أو كلاهما، أو بأن تموت هي أو
هو وقد اختلف في اسلامها دونها فأبطل قوم صداقها بذلك وهذا عون للشيطان وصد
عن الاسلام وهل صداقها الا كدين لها قبله من سائر ديونها ولا فرق *

قال أبو محمد: ولا متعة لها في شيء من ذلك لأن الله تعالى لم يجعل المتعة إلا في الطلاق
فقط (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) *

١٩٤٧ مسألة: ومن كانت تحت أمة فملكها أو بعضها قل الجزء الذي ملك منها
أو كثر بأى وجه ملك ذلك من ميراث أو ابتاع أو هبة أو اجارة أو غير ذلك فقد انفسخ
نكاحه منها أثر الملك بلا فصل وسواء أخرجها عن ملكه أثر ذلك بعق أو غير ذلك
أو لم يخرجها، وكذلك من كانت متزوجة بعبد فملكته أو بعضه بأى وجه ملك ذلك
من وجوه الملك فقد انفسخ نكاحها منه بلا فصل، وسواء أخرجته عن ملكها أثر ذلك
بعق أو غير ذلك أو لم تخرجها فلو ملك الأمة ابن زوجها أو ابوزوجها أو أم
زوجها أو عبد زوجها أو ملك العبد أبو امرأته أو ابنها أو أمها أو عبدها أو ابوها (٢)
لم ينفسخ النكاح بشيء من ذلك، وكذلك لو ابتدأ الرجل نكاح أمة التي لم تحل لأبيه
قط. أو أمة ابنه التي لم تحل لابنه قط أو أمة أمه أو أمة ابنته أو أمة أمه أو أمة عبده أو
ابتدأت امرأة نكاح عبد أبيها أو عبد ابنها أو عبد أمها أو عبد ابنتها أو عبد أمها أو عبد
أمتها لكان كل ذلك حلالاً جائزاً، برهان ذلك قول الله عز وجل: (والذين هم لفروجهم

حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) فلم يبح الله تعالى الأزوجة أو ملك يمين و فرق بينهما ، وكل اسمين فرق الله عز وجل بينهما فلا يجوز أن يقال هما شيء واحد إلا بنص يوجب ذلك أو ضرورة توجبه ولا نص هنا ولا ضرورة توجب وقوع اسم الزوجة واسم ملك اليمين على امرأة واحدة لرجل واحد وهذا الاستدلال حرم على الرجل أن يتزوج امته دون أن يعتقها أو يخرجها عن ملكه وحرم على المرأة أن تتزوج عبدا دون أن تعتقه أو تخرجه عن ملكها وكذلك محال أن يكون بعضها زوجة له وبعضها ملك يمين له لما ذكرنا من الآية فإذا قد صرح ما ذكرنا فقد وجب أن الملك ينافي الزوجية فلا يجوز أن يجتمعا فوجب من هذا أنه إذا ملكها أو بعضها فهي ملك يمين له أو بعضها فلا يكون زوجها لها ولا يكون بعضها زوجة له فصح انقاسخ النكاح بلا شك وكذلك قوله تعالى: (وقل للؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يدين زينتهن إلا لبعولتهن) إلى قوله (أو ما ملكت أيمانهن) ففرق عز وجل بين الزوج وبين ملك يمين المرأة فوجب أن لا يكون ملك يمينها زوجها أصلا وبالله تعالى التوفيق * وروينا من طريق سعيد بن منصور نا إسماعيل بن عياش عن عبيد الله بن عبيد الكلاعي عن مكحول في امرأة ورثت زوجها وهو عبد عن بعض ولدها قال: لا تحل له وقال علي بن أبي طالب يؤمر بطلاقها وقد صرح عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة وإبراهيم النخعي أن اعتقه بعد أن ملكته فهما على نكاحهما *

قال أبو محمد: وهذا خطأ لأنه لو كان ذلك لكان النكاح صحيحا ولو طرقة عين ولو صح طرقة عين لصح بعد ذلك وأمة الابن ليست أمة لآيه ولا لابنه لأن الله تعالى قال: (والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين) فلو كانت أمة الولد لآيه لكانت حراما على الولد (١) وهكذا قول في أمة العبد وعبد (٢) الأمة لا يكون شيء من ذلك ملكا للنبي إلا أن ينتزع ذلك من ملك العبد فيصير ملكا له حيثئذ ، فإن احتج محتج بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ دانت ومالك لا يملك ، قلنا: هذا منسوخ بالمواريث وبآية التي ذكرنا وبالله تعالى التوفيق *

١٩٤٨ مسألة: ولا عدة في شيء من وجوه الفسخ الذي ذكرنا إلا في الوفاة وفي المعتقة التي تختار فراق زوجها لأمر رسول الله ﷺ لها بالعدة ولم يأمر غيرها بعده ولا يجوز أمرها بذلك لأنه شرع لم يأذن به الله تعالى ولا يجوز قياس الفسخ

(١) وفي النسخة رقم ١٤ استأطها والصواب إثباتها ٢ وفي النسخة رقم ١٤ وأمة الأمة

على الطلاق لانهما مختلفان لان الطلاق لا يكون إلا بلفظ المطلق واختياره والفسخ يقع بغير لفظ الزوج أحب أم كره فكيف والقياس له باطل * وروينا من طريق البخاري نا ابراهيم ابن موسى نا هشام بن يوسف عن ابن جريج قال : قال عطاء عن ابن عباس كانوا اذا هاجرت امرأة من دار الحرب لم تخطب حتى تحيض وتطهر فاذا طهرت حل لها النكاح ، فهذا ابن عباس يحكى أن هذا فعل الصحابة جملة فلا يجوز خلافه وبذلك جاء النص قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن) الى قوله (ولا جناح عليكم أن تنكحوهن اذا آتينكموهن أجورهن) فلم يوجب عز وجل عليهن عدة في انقاس نكاحهن من ازواجهن الكفار باسلامهن وبالله تعالى التوفيق * (كل كتاب النكاح والحمد لله رب العالمين)

بسم الله الرحمن الرحيم * كتاب الطلاق

١٩٤٩ مسألة : من الطلاق من اراد طلاق امرأة له قد وطئها لم يحل له أن يطلقها في حيضتها ولا في طهر وطئها فيه فان طلقها طلاقة أو طلقين في طهر وطئها فيه أو في حيضتها لم ينفذ ذلك الطلاق وهي امرأته كما كانت الا أن يطلقها كذلك ثلاثة أو ثلاثة بمجموعة فيلزم فان طلقها في طهر لم يطأها فيه فهو طلاق سنة لازم كيفما اوقعه ان شاء طلاقة واحدة وان شاء طلقين مجموعتين وان شاء ثلاثا بمجموعة ، فان كانت حاملا منه أو من غيره فله أن يطلقها حاملا وهو لازم ولو أثر وطئه اياها (١) فان كان لم يطأها قط فله ان يطلقها في حال طهرها وفي حال حيضتها ان شاء واحدة وان شاء اثنتين وان شاء ثلاثا فان كانت لم تحض قط او قد انقطع حيضها طلقها ايضاً كما قلنا في الحامل متى شاء ، وفيما ذكرنا اختلاف في ثلاثة مواضع ، احدها هل ينفذ الطلاق الذي هو بدعة مخالف لآمر الله عز وجل أم لا ينفذ ، والثاني هل طلاق الثلاث بدعة أم لا ؟ ، والثالث صفة طلاق السنة * برهان ما قلنا قول الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها) فبأباح عز وجل طلاق التي لم تمس بالوطء ولم يحد في طلاقها وقتا ولا عددا فوجب من ذلك أن هذا حكمها . وان دخل بها وطأ مكثها معه ولا أشفرها (٢) فحملت من ذلك لانه لم يمسه ولا تكون بذلك محصنة لان الله تعالى لم يستثن

(١) وفي النسخة رقم ١٤ اسقاط لفظ اياها ٢ . في نسخة ولو أشفرها أي جامعها بين شفرها

شيئا من ذلك (وما كان ربك نسيا) والفرق بين هذه الأحكام متناقض شارع من الدين مالم يأذن به الله عز وجل ، فان قيل فمن أين حكمت بذلك في الكتابيات اذا طلقهن المؤمنون وأتم تبطلون القياس ؟ قلنا قول الله تعالى : (وان احكم بينهم بما أنزل الله) وبقوله تعالى : (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنه ويكون الدين كله لله) وأخص من هذا كله بجواب هذا السؤال قوله تعالى : (لاجناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضا لهن فريضة) الآية فعم عز وجل جميع النساء ولم يخص مؤمنة من كافرة ، فهذا قوله عز وجل في غير الموطوءة وأما في الموطوءة فقول الله عز وجل : (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة وانقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا ان يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) والعدة لا تكون من الطلاق إلا في موطوءة فعلنا الله عز وجل كيف يكون طلاق الموطوءة واخبرنا ان تلك حدود الله وان من تعداها ظالم لنفسه فصيح ان من ظلم وتعدى حدود الله عز وجل ففعله باطل مردود لقول النبي ﷺ « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » فصيح أن الطلاق المذكور لا يكون إلا للعدة كما امر الله عز وجل فنظرنا بيان مراد الله عز وجل بقوله : (فطلقوهن لعدتهن) فوجدنا ما روينا من طريق مسلم نا محمد بن عبد الله بن نمير نا ابي نعيم بن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : « طلقت امرأتى على عهد رسول الله ﷺ وهي حائض فذكر ذلك عمر لرسول الله ﷺ فقال : مره فليراجعها ثم ليدعها حتى تطهر ثم تحيض حيضة أخرى فاذا طهرت فليطلقها قبل أن يجامعها أو يمسكها فانها العدة التي امر الله ان تطلق لها النساء ، فكان هذايانا لا يحل خلافه وقد روى هذا الخبر بنقصان عما أوردناه ، منها ما روينا من طريق شعبة عن قتادة قال سمعت يونس بن جبير قال سمعت ابن عمر يقول طلقت امرأتى وهي حائض فأتى عمر النبي ﷺ فذكر ذلك له فقال النبي ﷺ : « مره فليراجعها فاذا طهرت فان شاء طلقها » .

قال ابو محمد : وروينا الأخذ بهذا عن عطاء قال على وزيادة العدل لا يحل ترك الأخذ بها وهو خبر واحد عن قصة واحدة في مقام واحد ، وأما طلاق الحامل فكما روينا من طريق مسلم نا ابوبكر بن ابي شيبة نا وكيع عن سفيان الثوري عن محمد بن عبد الرحمن مولى لطلحة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر انه طلق امرأته وهي حائض فقال رسول الله ﷺ : « مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو

حاملًا . وأما التي لم تحض أو قد انقطع حيضها فإن الله عز وجل أجل لنا إباحة الطلاق وبين لنا طلاق الحامل وطلاق التي تحيض ولم يجد لنا تعالى في التي لم تحض ولا في التي انقطع حيضها حداً فوجب أنه تعالى إباح طلاقها متى شاء الزوج إذ لو كان له عز وجل في وقت طلاقها شرع لبينه علينا ، ثم اختلف الناس في الطلاق في الحيض إن طلق الرجل كذلك أو في طهر وطئها فيه هل يلزم ذلك الطلاق أم لا ؟ *

قال أبو محمد : ادعى بعض القائلين بهذا أنه إجماع قال أبو محمد : وقد كذب مدعى ذلك لأن الخلاف في ذلك موجود وحتى لو لم يلغنا لكان القاطع على جميع أهل الإسلام بما لا يقين عنده به ولا بلغه عن جميعهم كاذبا على جميعهم ، روينا من طريق عبد الرزاق عن وهب بن نافع أن عكرمة أخبره أنه سمع ابن عباس يقول : الطلاق على أربعة أوجه وجهان حلال ووجهان حرام فأما الحلال فإن يطلقها من غير جماع أو حاملا مستئينا حملها ، وأما الحرام فإن يطلقها حائضا أو حين يجامعها لا يدرى أيشتمل الرحم على الولد أم لا ؟ *

قال أبو محمد : ومن المحال أن يخبر ابن عباس عما هو جائز بأنه (١) حرام . ومن طريق ابن وهب أخبرني جرير بن حازم . عن الأعمش أن ابن مسعود قال : من طلق كما أمر الله تعالى فقد بين الله تعالى له ومن خالف فانا لا نطبق خلافه : نا يونس بن عبيد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي نا عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال ابن عمر لا يعتد لذلك ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن طاوس عن أبيه أنه كان لا يرى طلاقا ما خالف وجه الطلاق ووجه العدة وكان يقول وجه الطلاق أن يطلقها طاهرا عن غير جماع وإذا استبان حملها نا محمد بن سعيد بن نبات نا عباس بن أصبغ نا محمد بن قاسم نا محمد نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا حمام بن يحيى عن قتادة عن خلاص بن عمرو أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال لا يعتد بها .

قال أبو محمد : والعجب من جرأة من ادعى الإجماع على خلاف هذا وهو لا يجد فيما يوافق قوله في امضاء الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه كلمة عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم غير رواية عن ابن عمر قد عارضها ما هو أحسن منها عن ابن عمر وروايتين ساقطتين عن عثمان بن زيد بن ثابت ، أحدهما . ويناها من

(١) وفي النسخة رقم ١٤ أن يميزا بن عباس ما يخبر بأنه حرام ، والمعنى فيهما واحد

طريق ابن وهب عن ابن سمان عن رجل أخبره أن عثمان بن عفان كان يقضى في المرأة التي يطلقها زوجها وهي حائض أنها لا تعتد بحيضتها تلك وتعتد بعدها ثلاثة قروء ، والأخرى من طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن قيس بن سعد مولى ابن علقمة عن رجل سمى عن زيد بن ثابت أنه قال فيمن طلق امرأته وهي حائض : يلزمه الطلاق وتعتد بثلاث حيض سوى تلك الحيضة .

قال أبو محمد : بل نحن أسعد بدعوى الإجماع ههنا لو استجزنا ما يستجيزون ونعوذ بالله من ذلك ، وذلك أنه لا خلاف بين أحد من أهل العلم قاطبة وفي جملتهم جميع المخالفين لنا في ذلك في أن الطلاق في الحيض أو في طهر جامعها فيه بدعة نهى عنها رسول الله ﷺ مخالفة لأمره عليه الصلاة والسلام فاذ لا شك في هذا عندهم فكيف يستجيزون الحكم بتجوير البدعة التي يقولون أنها بدعة وضلالة أليس بحكم المشاهدة بجيز البدعة مخالفا لإجماع القائلين بأنها بدعة ؟

قال أبو محمد : واحتجوا من الآثار بما روينا من طريق ابن وهب نا ابن أبي ذئب أن نافعا أخبرهم عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال : مرة فليراجعها ثم لمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد ذلك وإن شاء طلق قبل أن يمس فذلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء وهي واحدة . ومن طريق مسلم حدثني اسحق بن راهويه أنا يزيد بن عبد ربه نا محمد بن حرب حدثني الزبيرى عن الزهرى عن سالم عن أبيه فذكر طلاقه لامرأته وهي حائض وقال في آخره فراجعها وحسبت لها التطليقة التي طلقها ، وبما في بعض تلك الآثار من قول ابن عمر . ما يمنعني أن أعتد بها وفي بعضها فمه أرايت أن عجز واستحق ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال أرسلنا إلى نافع وهو يترجل (١) في دار الندوة ذاهبا إلى المدينة ونحن مع عطاء هل حسبت تطليقة عبد الله بن عمر امرأته حائضا على عهد رسول الله ﷺ قال نعم . وذكر بعضهم رواية من طريق عبد الباقي بن قانع . عن أبي يحيى الساجي نا اسماعيل بن أمية النراع . نا حماد بن زيد عن عبد العزيز بن صهيب . عن أنس قال قال رسول الله ﷺ : « من طلق في بدعة الزمان بدعته » .

قال أبو محمد : كل هذا لا حجة لهم فيه . أما حديث أنس المذكور فهو ضوع بلا شك لم يروه أحد من أصحاب حماد بن زيد الثقات إنما هو من طريق اسماعيل بن أمية

الذراع فان كان القرشي الصغير البصري وهو بلا شك فهو ضعيف متروك . وان كان غيره فهو مجهول لا يعرف من هو ، ومن طريق عبد الباقي بن قانع راوى كل كذبة المنفرد بكل طاعة وليس بحجة لانه تغير بآخرة ثم لو صح ولم يصح قط لكان لا حجة فيه لانه كان معنى قوله الزمناه بدعته أى ائتمها كما قال عز وجل : (وكل انسان الزمناه طائره فى عنقه) وليس فيه أنه يحكم عليه بامضاء حكم بدعته وتجويزها فى الدين وهذا هو الظاهر كما يقولون هم فيمن باع يعبا لا يحل أو نكح نكاحا يدعه وفى سائر الاحكام ولا فرق ، وأما خبر نافع فموقوف عليه ليس فيه أنه سمعه من ابن عمر فبطل الاحتجاج به ، وأما ما روى عن ابن عمر فمعه أرايت ان عجزوا استحقيق فلا بيان فى هذا اللفظ بان تلك الطلقة عدت له طلقة والشرائع لا تؤخذ بلفظ لا بيان فيه بل قد يحتمل أن يكون اراد الزجر عن السؤال عن هذا والاخبار بانه عجزوا واستحق فى ذلك والاظهر فيما هذه صفته أن لا يعتد به وأنه سقطت (١) من فعل فاعله لانه ليس فى دين الله تعالى حكم نافذ يستحق الحاكم به ويعجز بل كل حكم فى الدين فالمنفذ له مستغفل كيس والحمد لله رب العالمين ، وأما ما روى من قوله ما يعنى أن أعتد بها وقوله وحسبت لها التولية التى طلقها فلم يقل فيه أن رسول الله ﷺ حسبها تولية ولا لانه عليه الصلاة والسلام هو الذى قال له اعتد بها طلقة اما هو اخبار عن نفسه ، ولا حجة فى فعله ولا فعل أحد دون رسول الله ﷺ ، وأما حديث ابن أبي ذئب الذى فى آخره وهى واحدة فهذه لفظة أتى بها ابن أبي ذئب وحده ولا تقطع على أنها من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ويمكن أن تكون من قول من دونه عليه الصلاة والسلام والشرائع لا تؤخذ بالظنون ، ثم لو صح بقينا أنها من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكان معناه وهى واحدة أخطأها ابن عمر او وهى قضية واحدة لازمة لكل مطلق ، والظاهر أنه من قول من دون النبي ﷺ مخبر ابان ابن عمر كان طلقها طلقة واحدة وقد ذكرنا قبل الرواية الصحيحة من طريق عبيد الله بن عمر . عن نافع . عن ابن عمر فيمن طلق امرأته حائضا انه لا يعتد بذلك ويكفى من هذا كله المسند البين الثابت الذى روينا من طريق أبي داود السجستاني قال نا أحمد بن صالح ناعبد الرزاق نا ابن جريج أخبرنى أبو الزبير انه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة يسأل ابن عمر قال ابو الزبير وأنا أسمع كيف ترى فى رجل طلق امرأته حائضا فقال ابن عمر : طلق عمر امرأته وهى جائض على عهد

رسول الله ﷺ فسأل عمر عن ذلك رسول الله ﷺ فقال : ان ابن عمر طلق امرأته وهي حائض قال عبد الله : فردها على ولم ير هائثا ؟ وقال : اذا طهرت فليطلق اذا شاء أو ليمسك وقرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن) *

قال أبو محمد : وهذا مما قرئ ثم رفعت لفظة في قبل وأنزل الله تعالى (اعدتهن) وهكذا روينا من طريق الديري . عن عبد الرزاق . عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع ابن عمر وسأله عبد الرحمن بن أيمن قد كره نصا وهذا اسناد في غاية الصحة لا يحتمل التوجيهات والحمد لله رب العالمين ، وقال بعضهم أمر رسول الله ﷺ بمراجعتها دليل على انها طلقة يعتد بها قلنا : ليس ذلك دليلا على ما زعمتم لان ابن عمر بلا شك اذا طلقها حائضا فقد اجتنبها فانما أمره عليه الصلاة والسلام برفض فراقها وأن يراجعها كما كانت قبل بلا شك ، وقال بعضهم : الورع الزامه تلك الطلقة اذا قد يطلقها بعد ذلك طلقتين فبقى عنده ولعلها مطلقة ثلاثا قلنا : بل هذا ضد الورع اذا تبيحون فرجها لاجني بلا ياز ، وانما الورع أن لا تحرم على المسلم امرأته التي نحن على يقين من أن الله عز وجل أباحها له وحرماها على من سواه الايقين ، وأما بالظنون والمحتملات فلا وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : والمعجب كله أنهم ان وجدوا في الطلاق في الحيض ما يشغبون به بما ذكرنا فأى شيء وجدوا في طلاقه اياها في طهر وطها فيه ، فان قالوا : قسناه على الطلاق في الحيض قلنا : هذا باطل من القياس ولو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لانه قياس الشيء على ضده طهر على حيض فكيف والقياس كله باطل ، فان قالوا انكم تلزمونه الطلاق في الحيض وفي طهر مسها فيه اذا كان طلاقا ثالثا أو ثلاثة مجموعة وفي غير المدخول بها بكل حال قلنا : نعم لأن قول الله عز وجل (فطلقوهن لعدتهن) لا اشكال في انه تعالى انما أمر بذلك في المدخول بها فيما كان من الطلاق دون الثلاث ، وفي هذين الوجهين أفتى رسول الله ﷺ ابن عمر ولم يامر قط عز وجل بذلك في غير مدخول بها ولا فيمن طلق ثالثة أو ثلاثة مجموعة وليس في غير المدخول بها عدة طلاق فيلزم أن يطلق لها كما بينا بنص القرآن وقوله تعالى : (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) وليس هذا في طلاق الثلاث . ومن طريق عبد الرزاق . نا معمر . عن أيوب السخيتي . عن نافع . عن ابن عمر د انه طلق امرأته واحدة وهي حائض ، وذكر الحديث *

ومن طريق مسلم نا محمد بن ربيع نا الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر «أنه طلق امرأته وهي حائض تطليقة واحدة فأمره رسول الله ﷺ أن يراجعها ثم يمسكها حتى تطهر ثم تحيض عنده حيضة أخرى ثم يمسكها حتى تطهر من حيضتها فإن أراد أن يطلقها فليطلقها حين تطهر من قبل أن يجامعها فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء، قال ابن عمر: أنت طلقت امرأتك مرة أو مرتين، فإن رسول الله ﷺ أمرك بذلك وإن كنت طلقها ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك وعصيت ربك فيما أمرك به من طلاق امرأتك»

قال أبو محمد: قد يمكن أن ابن عمر أراد بالمعصية من طلقها كذلك دون الثلاث، وأما الاختلاف في طلاق الثلاث بمجموعة أم بدعة أم لا؟ فزعم قوم أنها بدعة ثم اختلفوا فقالت طائفة منهم لا يقع البتة لأن البدعة مردودة، وقالت طائفة منهم: بل يرد إلى حكم الواحد المأمور بأن يكون حكم الطلاق كذلك، وقالت طائفة: بل يقع كما هو ويؤدب المطلق كذلك، وقالت طائفة: ليست بدعة ولكنها سنة لا كراهة فيها واحتج من قال أنها تبطل بقول الله تعالى (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء) الآيات وبقوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروم ولا يحل لهن) إلى قوله تعالى (ويعولنهن أحق بردهن في ذلك) وبقوله تعالى (وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) قالوا: فلا يكون طلاقا إلا ما كان بهذه الصفة، قالوا ومعنى قول الله تعالى (الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان) أي مرة بعد مرة كما تقول سير به فرسخان، وذكروا ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا سليمان بن داود أنا ابن وهب أنا مخزومة - هو ابن بكير بن الأشج - عن أبيه قال سمعت محمود بن لبيد قال: «أخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان ثم قال: أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم فقام رجل فقال يا رسول الله ألا أقتله» قال أحمد بن شعيب: لا أعلم أحدا رواه غير مخزومة»

قال أبو محمد: أما قولهم البدعة مردودة فصدقوا ولو كانت بدعة لوجب أن ترد وتبطل، وأما الآيات فأنما نزلت فيمن طلق واحدة أو اثنتين فقط ثم نسألهن عن طلق مرة ثم راجع ثم مرة ثم راجع ثانية ثم ثالثة أي بدعة أتى فمن قولهم لا يل بسنة فنسألهن أن يحكمون له بما في الآيات المذكورات فمن قولهم لا بلا خلاف فصح أن المقصود في الآيات المذكورات من أراد أن يطلق طلاقا رجعيا فيبطل احتجاجهم بها في حكم من طلق ثلاثا، وأما قولهم معنى قوله: (الطلاق مرتان) أن معناه مرة بعد

مرة خطأ بل هذه الآية كقوله تعالى : (تؤتها اجرا مرتين) أى مضاعفا معا ، وهذه الآية أيضاً تعليم لما دون الثلاث من الطلاق وهو حجة لنا عليهم لأنهم لا يختلفون يعنى المخالفين لنا فى أن طلاق السنة هو أن يطلقها واحدة ثم يتركها حتى تنقضى عدتها فى قول طائفة منهم وفى قول آخرين منهم أن يطلقها فى كل طهر طلاقاً وليس شئ من هذا فى هذه الآية وهم لا يرون من طلق طلقين متابعين فى كلام متصل طلاق سنة فبطل تعلقهم بقوله تعالى : (الطلاق مرتان) ، وأما خبر محمود بن لبيد فرسل ولا حجة فى مرسل ومخرمة لم يسمع من أبيه شيئاً ، وأما قول من قال ان الثلاث تجعل واحدة فانهم احتجوا بما رويناه من طريق مسلم نا محمد بن رافع نا عبد الرزاق نا معمر عن ابن طاووس عن أبيه عن ابن عباس قال : كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن الخطاب ان الناس قد استعجلوا فى أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فامضاه عليهم ، وروينا من طريق الدبرى عن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنى ابن طاووس عن أبيه ان أبا الصهباء قال لابن عباس : ألم تعلم انها كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر وصدرنا من إمارة عمر قال نعم ، ومن طريق أحمد بن شعيب أنا سليمان بن سيف الحرانى نا أبو عاصم هو النخيل عن ابن جريج عن ابن طاووس عن أبيه أن أبا الصهباء قال لابن عباس : ألم تعلم ان الثلاث كانت تجعل على عهد رسول الله ﷺ وأبى بكر وصدرنا من خلافة عمر ترد الى الواحدة قال نعم ، وروينا أيضاً من طريق مسلم عن اسحاق بن راهويه نا سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن ايوب السخيتى نا عن ابراهيم بن ميسرة عن طاووس عن ابن عباس ، وبما رويناه من طريق أبى داود نا أحمد بن صالح نا عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرنى بعض بنى أبى رافع مولى رسول الله ﷺ عن عكرمة عن ابن عباس قال : طلق عبد يزيد أبو ركانة واخوته ام ركانة فذكر الحديث وفيه ان رسول الله ﷺ قال له : راجع امرأتك ام ركانة واخوته فقال انى طلقته ثلاثاً يا رسول الله قال قد علمت ارجعها وتلى (يا أيها النبى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) •

قال ابو محمد : ما نعلم لهم شيئاً احتجوا به غير هذا وهذا لا يصح لأنه عن غير مسمى من بنى أبى رافع ولا حجة فى مجهول وما نعلم فى بنى أبى رافع من يحتج به الا عبيد الله وحده وسائرهم مجهولون ، وأما حديث طاووس عن ابن عباس الذى فيه أن الثلاث كانت واحدة وترد الى الواحدة وتجعل واحدة فليس شئ منه انه عليه الصلاة والسلام هو الذى جعلها واحدة أو ردها الى الواحدة ولا أنه عليه الصلاة والسلام علم بذلك فأقره

ولا حجة الا فيما صح انه عليه الصلاة والسلام قاله أو فعله أو علمه فلم ينكره وانما يلزم هذا الخبر من قال في قول أبي سعيد الخدري : كنا نخرج في زكاة الفطر على عهد رسول الله ﷺ صاعا من كذا واما نحن فلا والحمد لله رب العالمين . واما من قال : انها معصية وانها تقع فانهم موهوا بما روينا من طريق عبد الرزاق عن يحيى بن العلاء عن عبيد الله ابن الوليد الوصافي العجلي عن ابراهيم - هو ابن عبيد الله بن عباد بن الصامت - عن داود عن عباد بن الصامت قال : « طلق جدي امرأته ألف تطلقه فانطلق ابني الى رسول الله ﷺ فذكر ذلك له فقال له النبي ﷺ : أما اتق الله جديك أما ثلاث فله واما تسعمائة وسبع وتسعون فعدوان وظلم . ان شاء الله عذبه وان شاء غفر له » : ورواه بعض الناس عن صدقة بن أبي عمران عن ابراهيم بن عبيد الله بن عباد بن الصامت عن أبيه عن جده قال : « طلق بعض آبائي امرأته فانطلق بنوه الى رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله ان أبانا طلق أمنا الفاهل له من نخرج ؟ فقال ان أباكم لم يتق الله فيجعل له مخرجا بانت منه ثلاث على غير السنة وتسعمائة وسبع وتسعون أتم في عنقه » : وخبر روى من طريق محمد بن شاذان عن معلى بن منصور عن شعيب بن رزيق ان عطاء الخراساني حدثهم عن الحسن قال نا عبد الله بن عمر ، أنه طلق امرأته وهي حائض ثم أراد أن يتبعها تطلقين أخريين عند القرأين الباقيين فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال : يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله انك قد اخطأت السنة ، وذكرا الخبر وفيه ، فقلت يا رسول الله لو كنت طلقها ثلاثا أكان لي أن أراجعها ؟ قال : لا كانت تبين وتكون معصية والخبر الذي ذكرناه آتيا من طريق اسماعيل ابن أمية الذراع عن حماد بن زيد عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس عن رسول الله ﷺ من طلق في بدعة الزمناه بدعته . وذكروا عن رسول الله ﷺ ما ذكرناه آنفا من قول عمر في حديث طاوس ان الناس قد استعجلوا أمرا كانت لهم فيه اناة فلو أمضيناه عليهم ، ومن طريق عبد الرزاق عن اسماعيل بن أبي عبد الله اخبرني عبيد الله ابن العيزار أنه سمع أنس بن مالك يقول : كان عمر اذا طلق ثلاثا أوجع رأسه . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : من طلق امرأته ثلاثا طلق وعصى ربه ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال : كان ابن عباس اذا سئل عن طلق امرأته ثلاثا قال لو اتقيت الله لحمل لك مخرجا .

قال أبو محمد : لانعلم لهم شيئا يشغبون به الا هذا ، وكله لاحجة لهم فيه ، أما حديث عباد بن الصامت ففي غاية السقوط لانه اما من طريق يحيى بن العلاء وليس بالقوى

عن عبيد الله بن الوليد الوصافي وهو هالك عن إبراهيم بن عبيد الله بن عباد بن الصامت وهو
بجهول لا يعرف ثم هو منكر جداً لأنه لم يوجد قط في شيء من الآثار أن والد عبادة
رضي الله عنه أدرك الإسلام فكيف جده وهو محال بلا شك: ثم الفاضل متناقضة في
بعضها أما ثلاث فلك وهذا إباحة للثلاث وبعضها بخلاف ذلك ، وأما حديث ابن عمر
ففي غاية السقوط لأنه عن رزيق بن شعيب أو شعيب بن رزيق الشامي وهو ضعيف
وقد ذكرنا ضعف إسماعيل بن أمية النخعي وجهاته فبطل ما ذهبوا به ، ولم يبق بأيديهم
شيء والحمد لله رب العالمين ، وأما ما ذكرنا عن الصحابة رضي الله عنهم فالرواية عن
عمر بن الخطاب قد استعجلوا شيئاً كانت لهم فيه إناة فلا دليل فيه على أن طلاق
الثلاث معصية أصلاً وهو صحيح عن ابن عمر ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ
قال أبو محمد : ولا تضعف من قول من يقرانه بنفذ البدعة ويحكم بما لا يجوز بغير نص
من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ .

قال أبو محمد : ثم وجدنا من حجة من قال أن الطلاق الثلاث بمجموعة سنة لا بدعة
قول الله تعالى : (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) فهذا يقع على
الثلاث بمجموعة ومفرقة ولا يجوز أن يخص بهذه الآية بعض ذلك دون بعض بغير نص
وكذلك قوله تعالى : (إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما
لكم عليهن من عدة تعتدونها) عموم لإباحة الثلاث والاثنين والواحدة ، وقوله تعالى :
(وللطلقات متاع بالمعروف) فلم يخص تعالى مطلقة واحدة من مطلقة اثنتين ومن مطلقة
ثلاثاً ، ووجدنا ما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره
عن حديث التعمان عويمر العجلاني مع امرأته وفي آخره أنه قال كذبت عليها يا رسول
الله أن أمسكتها فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله ﷺ ثم قال : وأنا مع الناس
عند رسول الله ﷺ .

قال أبو محمد : لو كانت طلاق الثلاث بمجموعة معصية لله تعالى لما سكت رسول الله ﷺ
عن بيان ذلك فصيح يقينا أنها سنة مباحة ، وقال بعض أصحابنا : لا يخلو من أن يكون
طلقها وهي امرأته أو طلقها وقد حرمت عليه ووجب التفريق بينهما فإن كان طلقها
وهي امرأته فليس هذا قولكم لأن قولكم أنها بتام اللعان تبين عنه إلى الأبد وإن كان
طلقها اجنبية فأنما نحن فيمن طلق امرأته لا فيمن طلق اجنبية . قلنا : إنما طلقها وهو
يقدر أنها امرأته هذا ما لا يشك فيه أحد فلو كان ذلك معصية لسبقكم رسول الله ﷺ
إلى هذا الاعتراض فأنما حجتنا كلها في ترك رسول الله ﷺ الإنكار على من طلق ثلاثاً

مجموعة امرأة يظنها امرأته ولا يشك انها في عصمته فقط، فان قالوا : ليس كل مسكوت عن ذكره في الاخبار يكون ترك ذكره حجة . فقلنا : نعم هو حجة لازمة الا أن يوجد بيان في خبر آخر لم يذكر في هذا الخبر فيثبت لا يكون السكوت عنه في خبر آخر حجة . ومن طريق البخاري نا محمد بن بشار نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله بن عمر نا القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين قالت ان رجلا طلق امرأته ثلاثا فتزوجت فطلق (١) فسل رسول الله ﷺ أحمل للاول؟ قال : لا حتى يذوق عسلها كما ذاق الاول فلم ينكر عليه الصلاة والسلام هذا السؤال ولو كان لا يجوز لا خبر بذلك . وخبر فاطمة بنت قيس المشهور ، رويانه من طريق يحيى بن أبي كثير اخبرني أبو سلة ابن عبد الرحمن ان فاطمة بنت قيس أخبرته أن زوجها ابن حفص بن المغيرة المخزومي طلقها ثلاثا ثم انطلق الى اليمن فانطلق خالد بن الوليد في نفر فأتوا رسول الله ﷺ في بيت ميمونة أم المؤمنين فقالوا : ان ابن حفص طلق امرأته ثلاثا فهل لها من نفقة ؟ فقال رسول الله ﷺ : ليس لها نفقة وعليها العدة وذكروا باقي الخبر . ومن طريق مسلم نا اسحاق بن منصور نا عبد الرحمن - هو ابن مهدي - عن سفيان الثوري عن أبي بكر ابن أبي الجهم قال : سمعت فاطمة بنت قيس قد كرت حديث طلاقها قالت : « واتي رسول الله ﷺ فقال لم طلقك ؟ قلت ثلاثا فقال : صدق ليس لك نفقة » وذكروا باقي الخبر . ومن طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا حفص بن غياث نا هشام بن عروة عن أبيه عن فاطمة بنت قيس قالت : « قلت يا رسول الله ان زوجي طلقني ثلاثا وانا أخاف أن يقتحم علي قال : فأمرها فتحوات » ، ومن طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي ﷺ في المطلقة ثلاثا قال : « ليس لها سكنى ولا نفقة » فهذا نقل تواتر عن فاطمة بأن رسول الله ﷺ اخبرها هي ونفر سواها بأن زوجها طلقها ثلاثا وبأنه عليه الصلاة والسلام حكم في المطلقة ثلاثا ولم ينكر عليه الصلاة والسلام ذلك ولا أخبر بأنه ليس بسنة ، وفي هذا كفاية لمن نصح نفسه ، فان قيل : ان الزهري روى عن أبي سلة هذا الخبر فقال فيه انها ذكرت انه طلقها آخر ثلاث تطليقات ، وروى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن زوجها ارسل اليها بتطليقة كانت بقيت لها من طلاقها قد ذكر الخبر وفيه فأرسل مروان اليها قبيصة بن ذؤيب فحدثته وذكروا باقي الخبر ، قلنا : نعم هكذا رواه الزهري فاما روايته من طريق عبيد الله بن عبد الله فتنقطة لم يذكر عبيد الله ذلك

عنها ولا عن قيصة عنها انما قال: ان فاطمة طلقها زوجها وان مروان بعث اليها قيصة
 لحدثه ، واما خبره عن ابي سلية فتصل إلا أن كلا الخبرين ليس فيهما أن رسول الله
 ﷺ أخبرته هي ولا غيرها بذلك انما المسند الصحيح الذي فيه انه عليه الصلاة
 والسلام سأل عن كية طلاقها وانها أخبرته فهي التي قدمنا أولا، وعلى ذلك الاجمال
 جاء حكمه عليه الصلاة والسلام، وكذلك كل لفظ روى به خبر فاطمة من أبت طلاق
 وطلقها البتة وطلقها اطلاقا بانا وطلاقا باثنا فليس في شيء منه أن رسول الله ﷺ وقف
 عليه اصلا فسقط كل ذلك وثبت حكمه عليه الصلاة والسلام على ما صح انه أخبر به من
 أنه طلقها ثلاثا فقط : (وأما الصحابة رضي الله عنهم) فان الثابت عن عمر الذي لا يثبت
 عنه غيره ما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل نا زيد بن
 وهب انه رفع الى عمر بن الخطاب برجل طلق امرأته ألفا فقال له عمر : أطلقت
 امرأتك ؟ فقال انما كنت ألعب فعلاه عمر بالدرة وقال : انما يكفيك من ذلك ثلاث
 فانما ضربه عمر على الزيادة على الثلاث وأحسن عمر في ذلك وأعلمه ان الثلاث تكفي
 ولم ينكرها ، ومن طريق وكيع عن الأعمش عن حبيب بن ابي ثابت جاء رجل الى على
 ابن ابي طالب فقال : اني طلقت امرأتى ألفا فقال له على : بانت منك بثلاث واقسم
 سائرهن بين نسائك فلم ينكر جمع الثلاث ، ومن طريق وكيع عن جعفر بن برقان
 عن معاوية بن ابي يحيى قال جاء رجل الى عثمان بن عفان فقال : طلقت امرأتى ألفا
 فقال بانت منك بثلاث فلم ينكر الثلاث * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن
 عمرو بن مرة عن سعيد بن جبير قال : قال رجل لابن عباس : طلقت امرأتى ألفا فقال له
 ابن عباس : ثلاث تحرمها عليك وبقيتها عليك وزرا اتخذت آيات الله هزا فلم ينكر
 الثلاث وأنكر ما زاد * والذي جاء عنه من قوله لمن طلق ثلاثا ثم ندم لو اتقيت الله لجعل
 لك مخرجا هو على ظاهره نعم ان اتقى الله جعل له مخرجا وليس فيه ان طلاقه الثلاث معصية،
 ومن طريق عبد الرزاق . عن معمر عن الأعمش . عن ابراهيم . عن علقمة قال :
 جاء رجل الى ابن مسعود فقال : اني طلقت امرأتى تسعا وتسعين فقال له ابن مسعود :
 ثلاث تبينها وسائرهن عدوان ، وهذا خبران في غاية الصحة لم ينكر ابن مسعود . وابن
 عباس الثلاث مجموعة أصلا وانما أنكر الزيادة على الثلاث ، * ومن طريق أحمد
 ابن شعيب أنا عمرو بن على نا يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن أبي ا- جاق
 السيعي عن أبي الأحوص : عن عبد الله بن مسعود قال : طلاق السنة أن يطلقها طاهرا
 من غير جماع ، وهذا في غاية الصحة عن ابن مسعود فلم يخص طليقة من طليقتين من ثلاث

فان قيل : قد روى الأعمش . عن أبي اسحق . عن أبي الأحوص . عن ابن مسعود . وفيه
 فاذا حاضت وطهرت طلقها أخرى فاذا حاضت وطهرت طلقها أخرى ، قلنا نعم : هذا
 أيضا سنة وليس فيه أن ماعدا ذلك حرام وبدعة ، فان قيل : قد روى من طريق حماد بن
 زيدنا يحيى بن عتيق عن محمد بن سيرين قال : قال علي بن أبي طالب : لو أن الناس أخذوا
 بأمر الله تعالى في الطلاق ما يبيع رجل نفسه في امرأة أبدا يبدأ في طلقها تطليقة ثم يترى ما
 بينها وبين أن تنقض عدها فمتى ما شاء راجعها قلنا : هذا منقطع عنه لأن ابن سيرين لم يسمع
 من علي كلمة ، ثم ليس فيه أيضا أن ماعدا ذلك معصية ولا بدعة لا يعلم عن الصحابة رضي
 الله عنهم غير ما ذكرنا ، وأما التابعون فروينا من طريق وكيع . عن اسماعيل بن أبي خالد
 عن الشعبي قال : قال رجل لشريح القاضي : طلق امرأتى مائة فقال بانت منك ثلاث
 وسبع وتسعون اسراف ومعصية فلم ينكر شريح الثلاث وإنما جعل الاسراف والمعصية
 مازاد على الثلاث ، ومن طريق عبد الرزاق . عن معمر . عن قتادة . عن سعيد بن المسيب
 قال : طلاق العدة أن يطلقها اذا طهرت من الحيضة بغير جماع .

قال أبو محمد : فلم يخص واحدة من ثلاث من اثنتين لا يعلم عن أحد من التابعين أن
 الثلاث معصية صرح بذلك إلا الحسن . والقول بان الثلاث سنة هو قول الشافعي
 وأبي ذر وأصحابهما .

وأما صفة طلاق السنة

فقد ذكرنا قول ابن مسعود آتفا في ذلك من طريق الأعمش . عن أبي اسحاق وآخر من
 طريق علي بن أبي طالب وهو أن ابن مسعود قال : يطلقها في طهر لم يمسه فيه ثم يدعها حتى
 تحيض فاذا طهرت طلقها أخرى ثم يدعها حتى تحيض فاذا طهرت طلقها ثالثة ، وقال علي : له
 أن يطلقها ثم يدعها حتى تتم عدتها أو يراجعها في العدة إن شاء ، ومثل قول ابن مسعود الذي
 ذكرنا قول رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة ومثله عن معمر عن الزهري
 وعن قتادة عن ابن المسيب ومثله من طريق عبد الرزاق عن أبي خنيفة عن حماد بن أبي سليمان
 عن إبراهيم النخعي وزاد أن كانت يثست من الحيض فليطلقها عند كل هلال تطليقة وهو
 قول الشعبي ومن كره أن يطلقها أكثر من واحدة . الليث . والاوزاعي . ومالك .
 وأبو حنيفة . وعبد العزيز بن الماجشون . والحسن بن حي . وأبو سليمان وأصحابهم . وأما
 قولنا في طلاق الحامل والتي لم يطأها والتي لم تحض والتي يثست من الحيض فان النصوص
 التي ذكرنا قبل وإنما جاءت في اللواتي عدتهن الاطهار ، وأما الحامل فليس لها اقراء تراعى .
 وقد قال رسول الله ﷺ لا أوردناه قبل في صدر كلامنا في الطلاق : ثم ليطلقها طاهرا

أوحاملا فبين عليه الصلاة والسلام في الطاهر ان لا يطأها في ذلك الطهر قبل ان يطلقها واجل طلاق الحامل (١) (وما كان ربك نسيا) واما التي لم يطأها فلا عدة له عليها بنص القرآن فليست من اللاتي قال الله تعالى فيهن (فطلقوهن لعدتهن) فله ان يطلقها كما أباح الله تعالى متى شاء قال تعالى : (لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن) واما التي لم تحض قط أو التي انقطع حيضها فقد قال من ذكرنا انه يطلقها عند استهلال الهلال وهذا شيء لا نوجبه لانه لم يأت بإيجابه قرآن ولا سنة ، فان قيل : ألم يقل الله عز وجل : (واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) فلنا نعم وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : «الشهر تسعة وعشرون يوما، فمن حيث ابتداء بالعدة فاذا أتم تسعة وعشرين يوما فهو شهر» برهان ذلك قول الله عز وجل (يتربصن بانفسهن أربعة أشهر وعشرا) فارجب عز وجل ما قلنا وهو أن يبدأ بعدد الشهور من أي يوم أوليلة شاء العاد أو من حيث تجب العدة بالوفاة أو بالشهور وبالله تعالى التوفيق.

١٩٥٠ مسألة: ومن قال : أنت طالق ونوى اثنتين أو ثلاثا فهو كما نوى سواء قال ذلك ونواه في موطوءة أو في غير موطوءة ، برهان ذلك أننا قد ذكرنا ان طلاق الثلاث مجموعة سنة وان اسم الطلاق يقع عليها وعلى الثنتين وعلى الواحدة فاذ ذلك كذلك فهو ما نوى من عدد الطلاق لقول النبي ﷺ : «انما الأعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى» فان لم ينو عددا من الطلاق فهي واحدة لانها أقل الطلاق ففي اليقين الذي لا شك فيه أنه يلزمه ولا يجوز أن يلزم زيادة بلايين وهو قول مالك . والليث . والشافعي ، وقال أبو حنيفة . وأبو سليمان . وسفيان . والاوزاعي : يلزمه واحدة لا أكثر وبالله تعالى التوفيق .

١٩٥١ مسألة: فلو قال لموطوءة أنت طالق أنت طالق أنت طالق فان نوى التكرير لكلمته الأولى واعلامها فهي واحدة ، وكذلك إن لم ينو بتكراره شيئا فان نوى بذلك ان كل طاعة غير الأخرى فهي ثلاث إن كررها ثلاثا وهي اثنتان ان كررها مرتين بلا شك فلو قال لغير موطوءة منه أنت طالق أنت طالق أنت طالق فهي طلقة واحدة فقط لان تكراره للطلاق وقع وهي في غير عدة منه إذ لا عدة على غير موطوءة بنص القرآن وهي أجنبية بعدو طلاق الأجنبية باطل ، واختلف الناس في هذا فقالت طائفة كما قلنا وقالت طائفة : ان كان وصل كلامه ولم يقطع بعضه عن بعض فهي ثلاث لازمة وان كان فرق بين كلامه بسكته فهي طلقة واحدة فقط ، وقالت طائفة : إن كان ذلك في مجلس واحد فهي كلها لوازم سواء فرق بين كل

طلاقين بسكتة أو لم يفرقوا إن كان ذلك في مجالس شتى لم يلزم من الطلاق إلا ما كان في المجلس الأول فقط، فمن روي عنه مثل قولنا من طريق سعيد بن منصور نا عتاب بن بشير عن خصيف عن زياد بن أبي مريم عن ابن مسعود فيمن طلق امرأته ثلاثا ولم يكن دخل بها قال هي ثلاث فان طلقها واحدة ثم ثنى ثم ثلث لم يقع عليها لأنها دانت بالأولى، وصح هذا عن خلاس، وإبراهيم النخعي في أحادقواله. وطاوس، والشعبي، وعكرمة، وأبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وحامد بن أبي سليمان، وروينا عن مسروق، وروينا عن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن مطرف بن طريف، قال: سألت الحكم بن عتيبة عن قال لا مرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق؟ يعني ولم يكن دخل بها قال تبين بالتطليقة الأولى والثتان التي أتبع ليدتابش، فقلت له: عن تحفظه قال عن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وروينا أيضا عن ابن عباس وهو قول سفيان الثوري: والحسن بن حي، وأبي حنيفة، والشافعي، وأبي ثور، وأبي عبيد، وأحمد بن حنبل، وأبي سليمان، وأصحابهم، والقول الثاني رويناه من طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا المغيرة عن إبراهيم النخعي فيمن قال لغير المدخول بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقالها متصلة لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره فان قال أنت طالق ثم سكت ثم قال أنت طالق ثم سكت ثم قال أنت طالق بانت بالأولى ولم تكن الأخيرة شيئا. ومثله سواء سواء عن عبد الله بن مغفل المزني وهو قول مالك، والاوزاعي، والليث، والقول الثالث رويناه من طريق الحجاج بن المنهال نا عبد العزيز بن عبد الصمد قال قال منصور حدثت عن إبراهيم النخعي أنه كان يقول: إذا قال للتي لم يدخل بها في مجلس واحد أنت طالق أنت طالق أنت طالق فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره فان قام من مجلسه ذلك بعد أن طلق طلقة واحدة ثم طلق بعد ذلك فليس بشيء. وقد جاءت روايات لا يان فيها منها ما رويناه من طريق سعيد بن منصور نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء ابن أبي رباح. وجابر بن زيد قال جميعا: إذا طلقت البكر ثلاثا فهي واحدة؛ ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا منصور - هو ابن المعتز - أن آخر قول الحسن فيمن طلق امرأته ثلاثا قبل الدخول بها أنه ان شاء خطبها، ومن طريق مالك - عن يحيى بن سعيد الانصاري - عن النعمان بن أبي عياش: عن عطاء بن يسار أنه سئل عن طلق امرأته ثلاثا قبل أن يمسه؟ قال: طلاق البكر واحدة.

قال أبو محمد: لم يخصوا مفرقة من مجموعة والله أعلم بمرادهم، ومنها أيضا ما رويناه من طريق عبد الرزاق عن عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن

عبد الرحمن بن ثوبان قال : طلق رجل من مزينة امرأته ثلاثا قبل الدخول فسأل ابن عباس وعنده أبو هريرة ؟ فقال أبو هريرة : واحدة تبينها وثلاث تحرمها فصور بها ابن عباس وهذا لا يصح لأن عمر بن راشد ضعيف . ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن النعمان بن أبي عياش أن عبد الله قال فيمن طلق امرأته البكر واحدة تبينها وثلاث تحرمها ونحوه عن أم سلمة أم المؤمنين وعلى بن أبي طالب فلم يبينوا مفرقة أم بمجموعة . **قال أبو محمد** : أما من فرق بين قوله ذلك في مجلس وبين قوله ذلك في مجلسين فدعوى بلا برهان ، وكذلك من فرق بين قوله ذلك متصلا . وبين تفريقه بين ذلك بالسكوت هو أيضا قول لا دليل على صحته فهو ساقط فصح قولنا لأنه بتام قوله لها أنت طالق بانت وحل لها زوج غيره ولو مات لم ترثه ولو ماتت لم يرثها وليس في عدة منه فطلاقه لها لغو ساقط وبالله تعالى التوفيق .

١٩٥٢ مسألة : فلو قال لغير موطوءة منه أنت طالق ثلاثا فإن كان نوى في قوله أنت طالق أنها ثلاث فهي ثلاث فإن لم ينو ذلك لكن نوى الثلاث إذ قال ثلاثا لم تكن طلاقا الا واحدة لأن بتام قوله أنت طالق بانت منه فصار قوله ثلاثا لغوا لا معنى له وبالله تعالى التوفيق .

١٩٥٣ مسألة : وطلاق النفساء كالطلاق في الحيض سواء سواء لا يلزم الا أن يكون ثلاثا بمجموعة أو آخر ثلاث قد تقدمت منها اثنتان ، برهان ذلك أنه ليس الا حيض أو طهر وقد ذكرنا عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن الطلاق في الحيض وأمر بالطلاق في طهر لم يجامعها فيه أو حاملا ، ولا خلاف في أن دم النفساء ليس طهرا ولا هو حمل فلم يبق الا الحيض فهو حيض ولم يصح قط نص بان النفساء ليس حيضا بل لا خلاف في أن له حكم الحيض من ترك الصلاة والصوم والوطء وقد صح عن رسول الله ﷺ أن دم الحيض أسود يعرف فصيح ان كل دم أسود ظهر من فرج المرأة فهو حيض ما لم يتجاوز أمد الحيض وما لم يكن في حمل ، وصح أنه عليه الصلاة والسلام قال لا مسملة وعائشة أمي المؤمنين رضي الله عنهما . إذ حاضت كل واحدة منهما أنفست قالت نعم فسمى رسول الله ﷺ الحيض نفاسا ، ومن قال بقولنا طائفة من السلف كما روينا من طريق وكيع عن جرير بن حازم . وسفيان الثوري قال جرير عن قيس بن سعد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت ، وقال سفيان : عن ابن جرير عن عطاء قال زيد . وعطاء إذا طلق الرجل امرأته وهي نفساء لم تعد بدم نفاسها في عدتها ، وقال غيرهما : غير هذا

كما روينا من طريق عبد الرزاق عن عثمان بن مطر عن سعيد بن أبي عروبة قال : قال مطر الوراق عن الحسن في التي تطلق وهي حائض ثلاثا قال : تعتد به قرأ من إقرارها ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ، قال : يكره أن يطلق امرأته حائضا كما يكره أن يطلقها نفساء .

قال أبو محمد : ولو أن امرأة طلق امرأته في طهر لم يحسب فيه طلاقا رجعا لحملت من زنا ، أو من إكراه أو من شبهة بجهالة فإنها تنقل إلى عدة الحامل فتتقضى عدتها بوضع حملها لأنها زوجته بعد ترثه ويرثها ويلحقها إيلأؤه وظهاره ، ويلاعنها أن فذفها فهي مطلقة من ذوات الأحمال ، وقد قال تعالى : (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) ، وكذلك تنقل إلى عدة الحامل الوفاة إن مات ، وسواء حملت في الطهر الأول أو الثاني أو الثالث ، فإن كان الطلاق ثلاثا أو آخر ثلاث أو معتقة تخيرت فراقه لم تنقل إلى عدة الوفاة ، ولا إلى عدة . لكن إن حملت في الطهر الأول عدت جميع حملها قرأ ثم عدت نفاسها حيضا ، ثم تأتي بقرآن بعده ، ولا فرق بين اعتدادها به قرأ ولو لم يبق منه إلا طريقة عين وبين اعتدادها به ولو لم يمض منه إلا طريقة عين ، لأن بعض الطهر طهر ، فإن حملت في الطهر الثاني عدت مدة حملها قرأ ثانيا ، ثم نفاسها حيضا ثم عليها أن تأتي بقرء ثالث فإن حملت في الطهر الثالث عدت مدة حملها قرأ فاذا وضعت حملها بأول دم يظهر منها تمت عدتها ، وحلت للزواج لأنها قد لزمها الاعتداد بالاقراء بنص القرآن فلا يسقط عنها ، فلو كانت ممن لا تحيض فكان طلاقها بائنا كما ذكرنا ، أو كانت معتقة فاخترت فراقه فإنها تتأدى على عدة الشهور وتحل للزواج بتمامها ، ولا معنى للحمل حيثئذ ، وكذلك لو حملت بعد موته فإنها تتأدى على عدتها أربعة أشهر وعشر ليال . ثم تحل للزواج بتمامها ، ولا يراعى الحمل وإنما نغني بقولنا تحل للزواج أنها يحل لها الزواج ، وأما الوطء فلا ألبته حتى تضع حملها ثم تطهر من دم نفاسها ، وبالله تعالى التوفيق .

١٩٥٤ مسألة : ومن طلق امرأته ثلاثا كما ذكرنا لم يحل له زواجها إلا

بعد زوج يطأها في فرجها بنكاح صحيح في حال عقله وعقلها ولا بد ، ولا يحل لها له وطء في نكاح فاسد ، ولا وطء في دبر ولا وطئها في نكاح صحيح وهي في غير عقلها باغما أو بسكر أو مجنون ولا وهو كذلك فإن بقي من حسه أو من حسها في هذه الأحوال أو في النوم ما تدرك به اللذة أحلها ذلك إذا مات ذلك الزوج أو طلقها أو انفسخ نكاحها منه بعد صحته . وكذلك إن كان النكاح صحيحا ثم وطئها في حال لا يحل فيه الوطء من

صوم فرضته أو منها أو إحرام كذلك أو اعتكاف كذلك ، أو وهى حائض فكل ذلك لا يحلها ، ويحلها العبد يتزوجها والذي ان كانت هى ذمية ، ولا يحلها ان كانت أمة وطء سيدها لها ، برهان ذلك قول الله عز وجل : (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا ان ظنا أن يقيا حدود الله) ففى هذه الآية عموم كل زوج ولا يكون زوجا الا من كان زواجه صحيحا . وأما من تزوج بخلاف ما أمره الله عز وجل فليس زوجا ولا عقده زواجا وفيها تحليس رجعه لها بعد طلاق الزوج . وبقي أمر الوطء وأمر موت الزوج الثانى وانفساخ نكاحه فوجدنا ما روينا من طريق أبى داود السجستاني ناسدنا ابو معاوية عن الاعمش عن ابراهيم النخعي عن الاسود عن عائشة أم المؤمنين قالت : سئل رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته تعنى ثلاثا فتزوجت غيره فطلقها قبل أن يواقعها أتحل لزوجها الأول؟ قالت : فقال رسول الله ﷺ لا تحل للأول حتى تذوق عسيلة الآخر ويذوق عسيلتها ، ففى هذا الخبر زيادة عموم حلها له بالوطء لا بغيره فدخل فى ذلك موته وانفساخ نكاحه بعد صحته ودخل فى عموم ذوق العسيلة كل ما ذكرنا قبل وبالله تعالى التوفيق * وانما قلنا إن وطء السيد لا يحلها لزوجها المطلق لها لأنه ليس زوجا وانما أحلها له تعالى بعد أن تنكح زوجا غيره ، وفى كثير مما ذكرنا خلاف من ذلك عن سعيد بن المسيب قال : كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا داود بن أبى هند عن سعيد بن المسيب فى المطلقة ثلاثا ثم تتزوج قال سعيد : أما الناس فيقولون حتى يجامعها وأما أنا فانى أقول : اذا تزوجها بتزويج صحيح لا يريد بذلك إحلالا فلا بأس أن يتزوجها الأول *

قال أبو محمد : كان ينبغي لمن يقول فى رده حديث المسح على العمامة وحديث الخمس رضعات إن هذا زائد على القرآن فلا يجوز أن يؤخذ منه الا ما جاء بحجى . تواتر أن يقول بقول سعيد ههنا لأن خبر عائشة فى ذوق العسيلة زائد على ما فى القرآن لم يأت إلا من طريق عائشة رضى الله عنها التى من قبلها جاء خبر الخمس رضعات . ولا فرق ، ومن طريق ابن عباس وروى غير صحيح من طريق أنس وابن عمر . وكذلك ينبغي لمن قال برد السنة الثابتة أن لا يتم بيع الا بأن يفترقا عن موضعهما فانه مما تكثر به البلوى أن يقول بقول سعيد ، ويقول هذا مما تكثر به البلوى فلو صح ما خفى عن سعيد وجاء عن الحسن أنها لا تحل لزوجها الاول وان وطئها الثانى الا حتى ينزل فيها . ولقد ينبغي للسالكين القائلين إن التحريم يدخل بأرق الاسباب . ولا يدخل

التحليل إلا باعظ الأسباب أن يقول بقول الحسن هذا ولكن تناقضهم أكثر من ذلك . واختلفوا في المسلم يطلق الكتابة ثلاثاً فتزوج كتائباً ويطأها ثم يموت . فقال الحسن البصري . والزهري . وسفيان الثوري . وأبو حنيفة . والشافعي وأبو سليمان وأصحابهم أنها قد حلت للأول ، وقال ربيعة ومالك : لا يحلها وما نعلم لهم شغباً إلا قولهم ليس له طلاق قلنا : فكان ماذا أي شيء . في ذلك مما يمنع من إحلالها إن مات أو انفسخ نكاحه منها ثم نسألهم إن تزوجها ووطئها ثم أسلم ولم يطأها بعد إسلامه ثم طلقها يحلها له أم لا فإن قالوا لا يحلها له بطل تعليلهم بأنه لا طلاق له إذ قد صح طلاقه وإن قالوا بل يحلها نقضوا قولهم في أن وطئه الزوج الكتابي لا يحلها ، وأما اختلافهم في النكاح الفاسد فجمهور الناس على هذا إلا شيئاً روى عن الحكم بن عتيبة أنه يحلها ، وهذا خطأ لأنه ليس زوجها ولو كان زوجاً ماحل أن يفرق بينهما بلا معنى إلا فساد عقده فقط . وأما الاختلاف في هل يحلها وطئه سيدها إن كانت أمة . فروينا من طريق الحجاج بن المنهال نايزيد بن زريع ناخاله عن مروان الأصفر عن أبي رافع ، قال دخلنا على عثمان أمير المؤمنين فسألناه عن رجل كانت تحته أمة فطلقها فبانت منه فخلف عليها سيدها ثم خلا عنها وعنده زيد ابن ثابت . ورجل آخر من أصحاب رسول الله ﷺ فقالا جميعاً لا بأس به ، ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن أن زيد بن ثابت . والزيير بن العوام نا نا لا يران بأساً بالامة يطلقها زوجها فيسراها سيدها ثم يتزوجها زوجها قالا جميعاً إذا لم يرد السيد بذلك إحلالها فليس به بأس . ومن طريق يحيى بن سعيد القطان . عن أشعث بن عبد الملك الحراني . عن الحسن البصري . عن زيد بن ثابت قال السيد زوج ، ومن طريق عبد الرزاق . عزابن جريج . عن عطاء . عن ابن عباس في العبد يت الأمة أنه يحلها أن يطأها سيدها . قال عطاء : من كانت زوجته أمة فبنتها ثم ابتاعها قبل أن تنكح غيره فحلل له وطؤها فإن وطئها ثم أعتقها فله أن يتزوجها فإن أعتقها قبل أن يطأها لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وهذا تقسيم لا برهان على صحته ، وروينا خلاف هذا عن غيرهم كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نايزيد بن زريع ناخاله . هو الخذاء . عن الحكم بن عتيبة . عن علي بن أبي طالب قال : حتى تحل له من حيث حرمت عليه يعني الأمة تطلق فيطأها سيدها دون أن تتزوج زوجها آخر . وبه إلى خالد الخذاء عن أبي معشر . عن إبراهيم النخعي . عن عبيدة السلماني . عن ابن مسعود قال لا تحل له إلا من حيث حرمت عليه وصح عن مسروق أنه رجع إلى هذا

القول بعد أن أفتى بقول زيد ، وأما هل تحل لسيدها بملك اليمين إذا اشتراها بعد أن كانت زوجته وطلقها ثلاثا فقد ذكرنا آتفا عن عطاء ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء رجل بت أمة ثم ابتاعها ولم تنكح بعده أحدا أتحل له قال نعم كان ابن عباس يقول ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر . عن اسماعيل بن أمية . عن ابن قسيط أن كثيرا مولى الصلت طلقها تطليقتين ثم اشتراها فأعتقها فقال زيد بن ثابت لو كنت وطئتها بالملك حلت لك ولكن لا تحل لك حتى تنكح زوجا غيرك * ومن طريق حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن مثل قول زيد وعطاء سواء . سواء : وصح عن غيرهم خلاف ذلك ، روينا أنه لا تحل لسيدها بملك اليمين إذا اشتراها بعد أن طلقها ثلاثا عن عثمان وزيد بن ثابت : وصح عن جابر بن عبد الله . وعن علي بن أبي طالب أنه كره ذلك وصح عن مسروق . والنخعي . وعبيدة السلماني : والشعبي . وابن المسيب وسليمان بن يسار *

قال أبو محمد : ولا يحل للسيد أن يرى من عورتها شيئا إلا ما يرى من حرمة ولا أن يتلذذ بها القول الله عز وجل (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) فعم تعالى ولم يخص بخلاف الكتابية والحائض والصائمة فرضا والمحرم لأن هؤلاء إنما حرم نكاحهن فقط وهو الوطء وبالله تعالى التوفيق .

١٩٥٥ مسألة فلو رغب المطلق ثلاثا إلى من يتزوجها ويطلقها ليحلها له فذلك جائز إذا تزوجها بغير شرط لذلك في نفس عقده لنكاحه إياها فإذا تزوجها فهو بالخيار أن شاء طلقها وإن شاء أمسكها فإن طلقها حلت للأول فلو شرط في عقد نكاحها أنه يطلقها إذا وطئها فهو عقد فاسد مفسوخ أبدا ولا تحل له به ولا فرق بين هذا وبين ما ذكرنا قبل في كل نكاح فاسد .

قال أبو محمد : وقال بعض القائلين : لا تكون حلالة إلا بنكاح رغبة لا ينوي به تحليلها للذي طلقها واحتجوا في ذلك بأثر روينا من طريق أحمد بن شعيب ناظم وابن منصور نا أبو نعيم . هو الفضل بن دكين . عن سفیان الثوري عن أبي قيس . هو عبد الرحمن ابن ثروان . عن هذيل بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود قال ولعن رسول الله ﷺ الواشمة والمستوشمة والواصلة والموصولة وآكل الربا ومؤكله والمحل والمحلل له وهذا خبر لا يصح في هذا الباب سواء ثم آثار بمعناه إلا أنها هالكه أمام طريق الحارث الأعور والكذاب أو من طريق اسحاق الفروي ولا خير فيه .

قال أبو محمد : اختلف الناس في المحال الآثم الملعون والمحلل له الآثم الملعون من هما : فروينا من طريق وكيع . عن سفيان الثوري . عن المسيب بن رافع . عن قبيصة (١) بن جابر قال قال عمر بن الخطاب : لا أوتي بمحل ولا بمحلل الا رجسته ، ومن طريق ابن وهب أخبرني يزيد (٢) بن عياض بن جعدة أنه سمع نافعاً يقول : ان رجلاً سأل ابن عمر عن التحليل فقال له ابن عمر : عرفت عمر بن الخطاب لو رأى شيئاً من ذلك لرجم فيه .

قال أبو محمد : يزيد بن عياض بن جعدة كذاب مذکور بوضع الحديث ، وعن عبد الرزاق . عن سفيان الثوري . عن عبد الله بن شريك العامري قال سمعت ابن عمر يسأل عن طلق امرأته ثم ندم فاراد أن يتزوجها رجل يحللها له؟ فقال له ابن عمر كلاهما زان ولو مكثا عشرين سنة ، ومن طريق وكيع . عن أنس بن مالك قال قال ابن عمر : من طلق امرأته ثلاثاً فزوجها هذا السائل عن غير مؤامرة منه أتحل لمطامتها قال ابن عمر : لا إلا بنكاح رغبة كنا نعهده سفاحاً على عهد رسول الله ﷺ ، ومن طريق ابن وهب أخبرني الليث بن سعد . عن محمد بن عبد الرحمن المرادي أنه سمع أبا مرزوق (٣) التجيبي يقول : إن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً ثم ندماً وكان له جار فاراد أن يحلل بينهما بنير عليهما فسألت عن ذلك عثمان فقال له عثمان لا إلا بنكاح رغبة غير مدالسة ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن الحارث عن عبد الله بن مسعود قال : آكل الربا وموكله وشاهداه وكاتبه إذا علموا به والراصة والمستوصلة ولاوى الصدقة والمعتدى والمرتد اعرايا بعد هجرته والمحلل والمحلل له ملعونون على لسان محمد ﷺ يوم القيامة ، ومن طريق عبد الرزاق عن هشيم عن خالد الحذاء عن مروان الأصغر عن أبي رافع قال : سئل عثمان وعلي وزيد بن ثابت عن الأمة هل يحلها سيدها لزوجها إذا كان لا يريد التحليل يعني إذا بت طلاقاً فقال عثمان وزيد نعم . فقام على غضبان وكره قولهما ، وعن علي لعن المحلل والمحلل له . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري ومعمر كلاهما عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن ابن عباس : أن رجلاً سأل عن طلق امرأته كيف ترى في رجل يحللها له فقال ابن عباس من يخادع الله يخدعه . وصح عن قتادة . والحسن . والنخعي قالوا ان نوى واحد من الناكح أو المنكح (٤) أو المرأة التحليل فلا يصالح فإن طلقها فلا تحل للذي طلقها ، ويفرق بينهما إذا كان نكاحه

(١) وفي النسخة رقم ١٤ عن جابر وأعله غلط (٢) وفي النسخة رقم ١٦ زيد (٣) وفي النسخة

رقم ١٦ مروان (٤) هكذا في النسخ وأعله المنكح له

على وجه التحليل . وروى عن الحسن انه سئل عن ذلك ؟ فقال : اتق الله ولا تكن مسمار تار في حدود الله . وانه قال : كان المسلمون يقولون : هو التيس المستعار . وعن سعيد بن جبير المحلل ملعون . وروى أيضا عن سعيد بن المسيب وطاوس . وروينا ذلك من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أيضا . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا مغيرة ويونس بن عبيد قال مغيرة : عن ابراهيم وقال يونس عن الحسن ثم ذكره نسا كما أوردناه . وقال سفيان الثوري ان تزوجها ليحلها للذي طلقها فاعجبته . قال سفيان يحدد نكاحا ، وقال مالك ان نوى الزوج اثناني ان يتزوجها ليحلها للاول فهو نكاح فاسد مفسوخ ولها عليه المهر الذي سمي لها . ولا تحمل بوطنه للاول . وذهب آخرون الى اجازة ذلك . كما روينا من طريق عبد الرزاق عن هشام — هو ابن حسان — عن محمد بن سيرين قال : أرسلت امرأة الى رجل فزوجته نفسها ليحلها لزوجها فأمره عمر بن الخطاب ان يقيم عليها ولا يطلقها وأوعده أن يعاقبه ان طلقها . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه انه كان لا يرى بأسا بالتحليل اذا لم يعلم أحد الزوجين به ، وقال الليث بن سعد : ان تزوجها ثم فارقتها لترجع الى زوجها ولم يعلم المطلق ولا هي بذلك : وانما كان ذلك منه احتسابا فلا بأس بان ترجع الى الاول فان بين اثنائي ذلك للاول بعد دخوله بها لم يضره ذلك . وهو قول سالم بن عبد الله بن عمر والقاسم بن محمد بن أبي بكر . وصح عن عطاء فيمن نكح امرأة عامدا محلا ثم رغب فيها فامسكها قال لا بأس بذلك . وروينا عن الشعبي لا بأس بالتحليل اذا لم يأمر به الزوج وبه يقول الشافعي وأبو ثور قالوا جميعا : المحال الذي يفسد نكاحه هو الذي يعقد عليه في نفس عقد النكاح انه انما يتزوجها ليحلها ثم يطلقها . فاما من لم يشترط ذلك عليه في عقد النكاح فهو عقد صحيح لا دأخله فيه سواء شرط ذلك عليه قبل العقد أو لم يشترط . نوى ذلك في نفسه أو لم ينوه . قال أبو ثور وهو ماجور . وأما أبو حنيفة وأصحابه فروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة مثل قول الشافعي سواء سواء . وروى أيضا عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه اذا نوى الثاني تحليها للاول لم تحل له بذلك ، وهو قول أبي يوسف ومحمد . وروى عن زفر بن الهذيل وأبي حنيفة انه وان اشترط عليه في نفس العقد أنه انما يتزوجها ليحلها للاول ؛ فانه نكاح صحيح ويحصنان به ويبطل الشرط وله أن يمسكها فان طلقها حلت للاول . وروى ذلك عن زفر عن أبي حنيفة والحسن ابن زياده .

قال أبو محمد : أما احتجاج المالكيين بمن ذكرنا من الصحابة رضي الله عنهم فهو كله عليهم لا لهم . أما عمر فلم يأت عنه بيان من هو المحلل الملعون الذي يستحق الرجم فليسوا أولى به من غيرهم ثم قد خالفوا عمر في ذلك فلا يرون فيه الرجم . ثم قد أوردنا عن عمر اجازة طلاق المحلل فبطل تعلقهم به . وكذلك الرواية عن علي وابن مسعود ليس فيها عنهما : أي المحللين هو الملعون ونحن نقول ان الملعون هو الذي يعقد نكاحه معلنا بذلك فقط ، وأما عثمان وزيد فهم يخالفون لهما في تلك الفتيا بعينها في أن وطء السيد بملك اليمين يحللها للذي بنتها ومن الباطل أن يحتج بقولهم في موضع ولا يحتج به في آخر ، هذا تلاعب بالدين . وأما ابن عمر فقد خالفوه في أنه زنا ، وأما ابن عباس فليس عنه بيان أن النكاح فاسد ولا أنها لا تحل به ولم قضية خالفوا فيها ابن عباس مع أنه لا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأما الخبر عن رسول الله ﷺ بأنه لعن المحلل والمحل له فتعم كل ما قاله عليه الصلاة والسلام فهو حق إلا أننا وجميع خصومنا لا نختلف في أن هذا اللفظ منه عليه الصلاة والسلام ليس عموماً لكل محل ولكل محال له ولو كان ذلك وأعوذ بالله وقد أعادنا الله تعالى من ذلك لعن كل واحد وكل مرهوب له وكل بائع وكل مبتاع له وكل ناكح وكل منكح لأن هؤلاء ظهروا محلون شيء كان حراماً ومحلل لهم أشياء كانت حراماً عليهم ؛ هذا الاشك فيه فصح يقينا أنه عليه الصلاة والسلام إنما أراد بعض المحلين وبهض المحلل لهم فاذا هذا كالشمس وضوحاً وبقينا لا يمكن سرياً فلا يحل لمسلم أن ينسب إليه عليه الصلاة والسلام أنه أراد أمر كذا إلا يبين من نص وأرد لا شك فيه والافهم كاذب على رسول الله ﷺ ومقول له عالم يقوله ومخبر عنه بالباطل فاذا هذا كله يبين فالمحل الملعون والمحلل له كذلك إنما هما بلا شك من أحل حراماً لغيره بلا نص ؛ ثم نظرنا هل يدخل في ذلك من تزوج في نيته أن يحلها لطلقها ثلاثاً أم لا يدخل ؛ فوجدنا كل من يتزوج مطلقة ثلاثاً فإنه بوطئه لها محل والمطلق محلل له نوى ذلك أولم ينوه فبطل أن يكون داخل في هذا الوعيد لأنه حتى أن اشترط ذلك عليه قبل العقد فهو لغو من القول ولم يعقد النكاح إلا صحيحاً برياً من كل شرط بل كما أمر الله عز وجل : وأما بنيت لذلك فقد قلنا فيها الآن ما كفى ، والعجب أن المخالفين لنا يقولون فيمن تزوج امرأة وفي نيته أن لا يمسكها إلا شهراً ثم يطلقها إلا أنه لم يذكر ذلك في عقد النكاح فانه نكاح صحيح لا داخل فيه وهو خير أن شاء طلقها وإن شاء أمسكها وإنه لو ذكر ذلك في نفس العقد لكان عقداً فاسداً مفسوخاً فافرق بين ما أجازوه وبين ما امتعوا منه وليس هذا قياساً لأحدنا كحين على صاحبه لكنه كله باب واحد يبين حكمه قول رسول الله ﷺ الذي قد ذكرناه باسناده عفي لأمي عما حدث به

أنفسها ما لم يخرج ذلك بقول أو عمل لا سيما وقد جاء في ذلك الخبر الثابت عنه عليه الصلاة والسلام من قوله للتي طلقها رقاعة القرظي وتزوجها عبد الرحمن بن الزبير أتريد أن ترجعي إلى رقاعة لا حتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته أو كما قال عليه الصلاة والسلام فلم يجعل عليه الصلاة والسلام إرادتها الرجوع إلى الذي طلقها ثلاثا مانعا من رجوعها إذا وطئها الثاني فصح بذلك قولنا وبقي قولهم وتأويلهم عاريا من كل برهان ودعوى لا حجة على صحتها: وصح أن المحلل الملعون هو الذي يتزوجها ببيان أنه إنما يتزوجها ليحلها ثم يطلقها ويعقدان النكاح على هذا فهذا حرام مفسوخ أبدا لأنها تشارطا شرطاً يلتزمانه ليس في كتاب الله تعالى إباحة التزامه وقد قال عليه الصلاة والسلام: كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل، وصح أن كل عقد نكاح أو غيره عقد على أن لا صحة له إلا بصحة ما لا صحة له فهو باطل لا صحة له وبالله تعالى تاييد: فانذكروا ما حدثناه! أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا اسماعيل بن اسحاق نا اسحاق بن محمد الفروي نا ابراهيم بن اسماعيل الفروي عن داود حدثني عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ سئل عن المحلل فقال «لأنكاح الانكاح رغبة لا نكاح الانكاح رغبة لا نكاح دلّة ولا مستهزى» بكتاب الله تعالى ثم تذوق العسيلة» فهذا حديث موضوع لأن اسحاق بن محمد الفروي ضعيف جدا متروك الحديث. ثم عن ابراهيم بن اسماعيل وهو بلا شك إمام بن مجمع وأما ابن أبي حنيفة وكلاهما انصاري مدني ضعيف لا يحتج بهما: ثم لو صح لم يكن فيه علينا حجة لأنهم لا يأتونا بأى المحللين أراد عليه السلام وقد يناقيل أنه عليه الصلاة والسلام لم يرد كل محل وانما في هذا الخبر أنه لا نكاح إلا نكاح رغبة وهذا نكاح رغبة في تحليلها للمسلم كما أمر الله عز وجل (حتى تنكح زوجا غيره) وهو زوج غيره بلا شك وكما بين عليه الصلاة والسلام حتى يذوق كل واحد منهما عسيلة الآخر فهو إذا وطئها قد ذاق كل واحد عسيلة الآخر وفيه لأنكاح داسة وليس هذا نكاح دلّة. إنما الداسة أن يدلس له بغير التي تزوج أو الذي يتزوج لا رغبة في نكاح لكن ليضربها في نفسها أو ماله أوهم يبيحون نكاح من لا تنكح إلا ماله أو لحسبها أو لوجهة أيها أو أخيها لا رغبة فيها وهذا تناقض منهم وفيه ولا مستهزى بكتاب الله عز وجل وهذا أن ليس منهم أحد مستهزئا بكتاب الله عز وجل بل كل واحد منهم طائع لكتاب الله عز وجل عاملون به يمتنعون من خلافه إذ قصدوا ما لا يحل له مراجعتها إلا بما أمر الله تعالى به إنما المستهزى بكتاب الله عز وجل من يخالف ما فيه أو لو تزوجها قبل زوج فصح أن هذا الخبر على سقوطه عليهم لا لهم، وخبر آخر رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ومعمران ابن شهاب أخبرهما عن عروة بن

الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها أخبرته بنخبر امرأة رفاعة القرظي اذ طلقها ثلاثا وذكرها للنبي ﷺ أنه ليس معه الا مثل هدية من ثوبها وقوله عليه الصلاة والسلام تريدان أن ترجعي الى رفاعة لا حتى تذوق عسيتك ويدوق عسيتك، ثم روي عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت : أنت امرأة الى النبي ﷺ فقصت ثم جاءته بعد فأخبرته أنه قد مسها فنتها ان ترجع الى زوجها الاول وقال اللهم ان كان (١) إنما بها أن يحلها لرفعها فلا يتم له نكاحها مرة أخرى ثم أنت أبا بكر وعمر في خلافتهما ففناها .

قال أبو محمد : فلهذه حجة قاطعة لنا عليهم لان فيه أن رسول الله ﷺ لم يطل نكاحها لعبد الرحمن مع تقديره أنه إنما يريد احلالها لرفعها لكن لما أنكرت أن عبد الرحمن وطئها . ثم لما علمت أنها لا تحمل له الا بعد ان يطأها عبد الرحمن رجعت عن ذلك الانكار وأقرت بأنه وطئها ، وقوله عليه الصلاة والسلام ان كان إنما بها أن يحلها لرفعها فلا يتم له نكاحها مرة أخرى إنما هو بلا شك انه لا يتم لرفعها نكاحها مرة أخرى : والمالكيون لا يختلفون اذا لم تكن نية الزوج الثاني احلالها للاول وكانت هي لم تنو قط بزواجها اياه الا لتحليلها للاول فانها تحمل بذلك العقد بالوطء فيه وهذا خلاف لهذا الخبر يقيين وإنما في هذا الخبر انها لا تصدق اذا أنكرت مس الثاني لها ثم علمت أنها لا تحمل له الا بوطئه اياها فأقرت بأنه وطئها وبهذا تقول انها لا تصدق الا حتى يجتمع اقرارها واقرار الزوج بالوطء أو تقوم بوطئه لها بينة وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : ولو أخذ لذلك أجره فهي أجره حرام فرض ردها قال أبو محمد : وما نعلم لمن خالف قولنا حجة أصلا لا من قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا قياس ولا سيما قول مالك الذي خص نية الزوج الثاني دون نيتها ودون نية المطلق .

١٩٥٦ مسألة لا يقع طلاق الا بلفظ من أحد ثلاثة ألفاظ : إما الطلاق وأما السراح وأما الفراق مثل أن يقول أنت طالق أو يقول مطلقة أو قد طلقتك أو أنت طالقة أو أنت الطلاق أو أنت مسرحة أو قد سرحتك أو أنت السراح أو أنت مفارقة أو قد فارقتك أو أنت الفراق هذا كله اذا نوى به الطلاق فان قال في شيء من ذلك كله لم انو الطلاق صدق في الفتيا ولم يصدق في القضاء في الطلاق وما تصرف منه وصدق في سائر ذلك في القضاء ايضا .

(١) هكذا في النسخ والمعنى إنما نزل بها ووطئها

برهان ذلك قوله عز وجل (ثم طلقتموهن) وقوله تعالى (فطلقوهن) * وللمطلقات متاع) وقوله تعالى (وسرحوهن سراحاً جميلاً) وقوله تعالى (فامسك بمعروف أو تسريحاً بإحسان) وقوله تعالى (فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف). (وان يتفرقا يغن الله كلا من سعته) لم يذكر الله تعالى حل الزوج للزوجة إلا بهذه الألفاظ فلا يجوز حل عقدة عقدت بكلمة الله عز وجل وستة رسوله ﷺ إلا بما نص الله عز وجل عليه (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) : وأما قولنا ان نوى مع ذلك الطلاق فلقول رسول الله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » وأما تفرقنا بين ألفاظ الطلاق فلم يوجب أن يعنى قوله فيها : لم أنو الطلاق في القضاء خاصة وراعينا ذلك في الفاظ السراح والفراق فلأن لفظة الطلاق وما تصرف منها لا يقع في اللغة التي خاطبنا الله عز وجل بها في احكام الشريعة الاعلى حل عقد الزواج فقط لا معنى آخر البتة فلا يجوز أن يصدق في دعواه في حكم قد ثبتت بالبينه عليه وفي اسقاط حقوق وجبت يقينا للمرأة بالطلاق قبله وراعينا دعواه تلك في الفتيا لانه قد يريد لفظاً آخر فيسبقه لسانه الى ما لم يردده فاذا لم يعرف ذلك إلا بقوله فقوله كله مقبول لا يجوز أخذ بعضه وإسقاط بعضه ، وأما الفاظ السراح والفراق فانها تقع في اللغة التي بها خاطبنا الله عز وجل في شرائعه على حل عقد النكاح وعلى معان آخر وقوعاً مستويًا ليس معنى من تلك المعاني أحق بتلك اللفظة من سائر تلك المعاني فيكون أنت مسرحة أى أنت مسرحة للخروج اذا شئت بقوله قد فارتك وأنت مفارقة في شيء مما بينهما ما لم توافقه فيه فلما كان ذلك كذلك لم يجوز أن يحكم بحل عقد صحيح بكلمة الله عز وجل بغير يقين ما يوجب حلها وبالله تعالى التوفيق *

١٩٥٧ مسألة : وما عدا هذه الألفاظ فلا يقع بها طلاق البتة نوى بها طلاقاً أو لم ينو . لا في فتيا ولا في قضاء مثل الخلية والبرية وأنت مبرأة وقد بارأتك وجعلك على غاربك والخرج وقد وهبتك لأهلك أو لمن يذكر غير الأهل والتحريم والتخير والتملك . وهذه الفاظ جاءت فيها آثار مختلفة الفتيا عن نفر من الصحابة رضی الله عنهم . ولم يأت فيها عن رسول الله ﷺ شيء أصلاً ولا حجة في كلام غيره عليه الصلاة والسلام لاسيما في أقوال مختلفة ليس بعضها أولى من بعض . فاما التحريم والتخير والتملك وقد وهبتك فقد ذكرناها قبل ونذكرها هنا ان شاء الله عز وجل ما يسر لنا من أقوال السلف في سائر الألفاظ التي لم تذكرها قبل وهما أيضاً ألفاظ جاءت فيها آثار عن النبي ﷺ وهي البائن والبتة واعتدى وألحقى بأهلك وأمرك

بيدك : فأما امرك بيدك فقد ذكرناه قبل فلا بد من ذكر الآثار التي جاءت في سائر هذه الألفاظ وبيان حكمها ان شاء الله عز وجل وههنا ايضا الفاظ لم يأت في شيء منها اثر عن النبي ﷺ لا صحيح ولا سقيم ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولكن جاءت فيها فتاوى مختلفة عن نفر من التابعين فنذكر ان شاء الله عز وجل من ذلك ما يسر الله تعالى لنا ذكره ، وأما الألفاظ التي لم يأت فيها أثر إلا عن النبي ﷺ ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم ولا عن أحد من التابعين رحمهم الله وإنما جاءت فيها فتاوى عن قهء الامصار بأرائهم فلا معنى للاشتغال بها لانه لا يستحل تفريق نكاح مسلم وإباحة فرج مسلمة لغير من أباحه الله تعالى له الا مقلد ضال بتقليده مستهلك هالك ونعوذ بالله من الخذلان .

١٩٥٨ مسألة : في الألفاظ التي جاءت فيها عن رسول الله ﷺ وهي ألحقى بأهلك . واعتدى . والبائن . فأما ألحقى بأهلك فكما روينا من طريق البخارى ثنا الحميدى ثنا سفيان الثورى قال : حدثنى الزهرى أخبرنى عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين «أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله ﷺ ودنا منها قالت أعوذ بالله منك قال لها لقد عدت بعظيم ألحقى بأهلك» .

قال أبو محمد : وليس في هذا الخبر حجة لمن ادعى ان ألحقى بأهلك لفظ يقع به الطلاق لما روينا من طريق البخارى نا أبو نعيم هو الفضل بن دكين نا عبد الرحمن بن الغسيل . عن حمزة بن أبى أسيد . عن أبيه أنه كان مع رسول الله ﷺ وقد أوتى بالجونية فأنزلت في بيت أميمة بنت النعمان بن شراحيل في نخل ومعهما دابتها فدخل عليه الصلاة والسلام عليها فقال لها هي لى نفسك قالت وهل تهب الملكة نفسها لسوقة فاهوى ليضع يده عليها لتسكن فقالت أعوذ بالله منك فقال قد عدت بمعاذ ثم خرج فقال يا أبا أسيد اكسها رازقتين (١) وألحقها بأهلها : ومن طريق مسلم حدثنى محمد بن سهل نا ابن أبى مریم - هو سعيد - نا محمد - هو ابن مطرف أبو غسان - أخبرنى أبو حازم عن سهل بن سعد قال ذكرت لرسول الله ﷺ امرأة من العرب فامر أبا أسيد أن يرسل اليها فإرسل اليها فقدمت فزلت في أجم (٢) بنى ساعدة فدخل رسول الله ﷺ فلما كلمها قالت أعوذ بالله منك قال قد أعدتكم منى فقالوا لها أتدريين من هذا قالت لا قالوا هذا رسول الله ﷺ جاءك ليخطبك قالت أنا كنت أشقى من ذلك . فهذه كلها أخبار عن قصة واحدة في امرأة واحدة في مقام واحد

(١) ثنية رازقية وهي ثياب كتان يرض (٢) أجم بضمين جمعها آجام وهي الحصون

فلاح انه عليه الصلاة والسلام لم يكن تزوجها بعد وانما دخل عليها ليخطبها فبطل
تعلقهم بقوله عليه الصلاة والسلام الحقى باهلك، ثم لوصح انه عليه الصلاة والسلام
كان قد تزوجها فليس فيه انه عليه الصلاة والسلام ذكر انه انما طلقها بقوله الحقى باهلك .
ولا تحمل النكاحات الصحاح الا يقين . وقد رويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا
سليمان بن داود نا ابن وهب عن يونس بن يزيد قال قال ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن
ابن كعب بن مالك أن عبد الرحمن بن كعب قال: سمعت كعب بن مالك يحدث حديث
تخلفه عن تبوك فذكر فيه أن رسول الله ﷺ أرسل اليه يأمره أن يعتزل امرأته
قال فقلت لرسوله أطلقها أم ماذا أفعل قال لا بل اعتزلها فلا تقر بها قال كعب فقلت
لامرأتى الحقى باهلك فكونى فيهم حتى يقضى الله فى هذا الأمر فهذا كعب لم ير
الحقى باهلك من الفاظ الطلاق ولا يعرف له مخالف فى ذلك من الصحابة رضى الله
عنهم ، وروينا عن قتادة أيضا أنه ليس ذلك شيء : وجاءت عن التابعين فى ذلك
آثار، رويناه عن الشعبي . والحسن : ان من قال لامرأته . الحقى باهلك فهو على ما
نوى وهو قول مالك . والشافعى . وصح عن الحسن : ان نوى طلاقا فهم واحدة
رجعية ، والا فليس بشيء : ورويناه عن الشعبي ايضا : وروى عن عكرمة انها
طلقة واحدة رجعية فقط : وعن الزهرى انها طلقة واحدة - وقال أبو حنيفة واصحابه
ان نوى واحدة او اثنتين فهم طلقة واحدة بائنة ولا بد وان نوى ثلاثا فهم ثلاث
وان لم ينو طلاقا فليس طلاقا . قال زفر : وان نوى اثنتين فهم اثنتان . واما
البائن ففيه الخبر الثابت من طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن عبد الله بن الحكم نا
محمد بن جعفر ناشبة عن ابى بكر بن أبى الجهم قال دخلت على فاطمة بنت قيس فذكرت
الحديث وفى آخره وكان زوجها طلقها طلاقا بائنا *

قال أبو محمد : وهذا لاحجة فيه لأنه ليس من لفظها انما هو من لفظ من
دونها ، وليس فيه ان رسول الله ﷺ سمع هذه اللفظة فجعلها طلاقا ، ولا حجة فيمن
دونه عليه الصلاة والسلام ، وقد ذكرنا فى باب طلاق الثلاث بمجوعة كيف كان طلاق
فاطمة بنت قيس واختلف عن السلف فى ذلك فصح عن على ما رويناه عن شعبة ناعطاء
ابن السائب حدثني أبو البحرى عن على بن ابى طالب انه قال فى البائنة هي ثلاث ، ومن
طريق قتادة عن الحسن عن زيد بن ثابت انه قال فى البائنة هي ثلاث . ومن طريق عبد الرزاق
عن معمر عن الحسن والزهرى أنهما كانا يجعلان البائنة بمنزلة الثلاث ، وهو قول ابن ابى ليلى
والاوزاعي ، وابوعبيد ، وروينا غير هذا كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان

الثوري عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم النخعي أن عمر بن الخطاب قال فى الباتنة: هى طلقة واحدة وهو أحق بها، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أن عمرو بن دينار قال فى الباتنة هى طلقة واحدة ويدين. قال ابن جريج فقلت له فان نوى بها ثلاثا قال هى واحدة ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس - هو ابن عباد - عن عطاء بن أبى رباح انه قال فى الباتنة هى واحدة وهو أحق بها، وهو قول أبى ثور إلا أنه قال لا ينوى، وسواء نوى ثلاثا أو اثنتين أو واحدة وهو قول اسحاق بن راعويه وابى سليمان إلا أنهما قالا ان قال لم أنو طلاقا لم يكن طلاقا؛ وقول ثالث رويناه من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم النخعي قال فى الباتنة هى واحدة باتنة. وقول رابع له نيته فان نوى ثلاثا فهى ثلاث، وان نوى اثنتين فهى اثنتان، وان نوى واحدة فواحدة، وان قال لم أنو طلاقا فليس طلاقا رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء وهو قول الشافعى، وقول خامس وهو انه فى المدخول بها ثلاث ولا بد وفى غير المدخول بها واحدة فقط وروى عن ربيعة وهو قول الليث بن سعد، وقول سادس انها فى المدخول بها ثلاث، ولا بد وفى غير المدخول بها ما نوى من واحدة أو اثنتين أو ثلاث وهو قول مالك وأصحابه، ولا نعلم هذا القول عن احدهم قبله، وقول سابع انه ان قال لها ذلك فى غضب أو فى غير غضب ما لم يكن فى ذكر طلاق فانه ينوى، فان قال لم أنو طلاقا فليس طلاقا، وان قال نويت طلاقا بلا عدد، أو قال نويت واحدة رجعية أو قال نويت واحدة باتنة، أو قال نويت اثنتين رجعتين أو باثنتين فهى فى كل ذلك طلقة واحدة باتنة ولا بد، فلو كان ذلك فى ذكر طلاق فكذلك سواء سواء إلا أنه لا يصدق فى قوله لم أنو طلاقا فقط، وهو قول أبى حنيفة، وأبى يوسف ومحمد بن الحسن، وقول ثامن وهو قول سفيان الثوري مثل قول أبى حنيفة سواء سواء فى كل ما ذكرنا إلا أنه لم يفرق بين ذكر طلاق وغير ذكره ولا بين غضب وغيره. وقول تاسع وهو قول زفر بن الهذيل مثل قول أبى حنيفة، إلا أنه قال: ان نوى اثنتين فهى اثنتان باثنتان ولا بد. وأما البات والبتة فروينا من طريق مسلم ناعيد الله بن معاذ العنبرى نا أبى ناشبة ثنا أبو بكر - هو ابن ابى الجهم - انه دخل على فاطمة بنت قيس فحدثته أن زوجها طلقها طلاقا باتا، ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبى شيبه نا محمد بن بشر نا محمد بن عمرو نا أبو سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس قالت كنت عند رجل من بنى مخزوم فطلقنى البتة وذكرت الحديث، ومن طريق مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن أباعمر بن حفص طلقها البتة فأرسل اليها وكيله بشعير فسخطت (١) فقال والله مالك علينا من شيء فجاءت رسول الله ﷺ وقد كرت

ذلك له فقال لها ليس لك عليه نفقة ، وذكرت الحديث ، ومن طريق مسلم ناعمر و الناقد ناسفیان عن الزهرى عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : جاءت امرأة رفاعه الى النبي ﷺ فقالت : كنت عند رفاعه فطلقني فبت طلاقى فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وانما معه مثل هبة الثوب فقال عليه الصلاة والسلام : أتريدين أن ترجعى إلى رفاعه لاحتى تذوقى عسيلته ويذوق عسيلتك ومن طريق احمد بن شعيب أنا عمرو بن علي أنا يزيد بن زريع ناعمر عن الزهرى عن عروة عن عائشة أن امرأة رفاعه قالت : يا رسول الله انى كنت تحت رفاعه فطلقني البتة وذكرت الحديث كما أوردناه آنفا حرفا حرفا ، ومن طريق ابى داود نا أبو ثور ابراهيم بن خالد الفقيه ناعمر بن ادريس الشافعى حدثنى عن محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع عن عجير بن عبد يزيد عن ركانة بن عبد يزيد أنه طلق امرأته سبيعة البتة فأخبر رسول الله ﷺ بذلك وقال : والله ما أردت بذلك الا واحدة فقال له عليه الصلاة والسلام : والله ما أردت الا واحدة فقال : ركابة والله ما أردت الا واحدة فردها اليه رسول الله ﷺ ومن طريق ابى داود ناسلميان بن داود العتكي ناجير بن حازم عن الزبير بن سعيدهو الهاشمى عن جده انه أطلق امرأته البتة فأتى رسول الله ﷺ فقال : ما أردت ؟ قال واحدة قال آله قال آله قال عليه الصلاة والسلام هو على ما أردت وأما من دونه عليه الصلاة والسلام فمن طريق شعبة ناعطاء بن السائب أخبرنى أبو البختري (١) عن علي بن ابى طالب انه قال فى البتة هي ثلاث ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه قال فى البتة هي ثلاث : ومن طريق ابن وهب أخبرنا مسلمة ابن علي عن محمد بن الوليد الزيدى (٢) عن الزهرى قال : من بت امرأته لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره . قال الزيدى وقال الخلفاء مثل ذلك هذا منقطع ورويناه ايضا منقطعاً عن عمر ابن الخطاب وعن ابن عباس والقاسم بن محمد وزبيدة ومكحول والحسن ولا يصح شيء من ذلك الا عن علي وابن عمر ، وصح عن الزهرى وقتادة وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز ، وروى عن سعيد بن المسيب . وهو قول ابن ابى ليلي . والأوزاعى . وأبى عبيد . وقول ثانى رويناه من طريق شعبة عن ابى اسحاق الشيبانى عن عبد الله بن شداد بن الهادى عن عمر ابن الخطاب قال : البتة واحدة وهو احق بها ، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرنى عمرو بن دينار أخبرنى محمد بن عباد بن جعفر الخزومى ان المطلب بن حنطب جاء الى عمر بن الخطاب فقال له : انى قلت لامرأتى أنت طالق البتة فبلا عمر :

(١) وفى النسخة رقم ١٦ البختري (٢) وفى نسخة رقم ١٦ الزهرى والاوى الزيدى

(يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) ثم تلا : (ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم) الواحدة ثبت ارجع الى أهلك ، وصح هذا عن ابان بن عثمان .
ومسعيد بن جبير ، وأبي ثور ، وأبي سليمان إلا أن أبا سليمان قال : إن لم ينو طلاقا فليس طلاقا فان نوى ثلاثا أو اثنتين فهي واحدة رجعية ، وقول ثالث إنه ينوى فيكون مانوى ، صح ذلك عن شريح وهو قول الشافعي وأصحابه ، وقول رابع صح عن ابراهيم النخعي ان البتة ان نواها طلقة فهي واحدة بائنة ، وان نواها ثلاثا فهي ثلاث ، وقول خامس وهو انه ان قال ذلك لم دخول بها ، فهي ثلاث ولا بد ، وان قالها لغير مدخول بها فهو على مانوى ان واحدة فواحدة وان اثنتين فاثنتان وان ثلاثا فثلاث وان لم ينو عددا فهي ثلاث ، وهو قول مالك ولا يعرف هذا عن احد من السلف قبله نعى هذا الفرق ، وقول سادس انه ان قال ذلك في ذكر طلاق فان نوى واحدة أو اثنتين أو لم ينو عددا فهي واحدة بائنة ، فان قال لم انو طلاقا لم يصدق فان قال لها ذلك في غير ذكر طلاق فكذلك سواء سواء إلا أنه ان قال : لم انو طلاقا صدق . وهو قول أبي حنيفة وأصحابه الا زفر بن الهذيل فانه وافقهم في كل ذلك إلا انه قال ان نوى اثنتين فهي اثنتان بائنتان .

قال أبو محمد : وقد قلنا وتقول لاحجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ لاسيما في أقوال مختلفة لأبرهان على صحة شيء منها فلم يبق الا الآثار عن النبي ﷺ : فأما التي من طريق فاطمة فقد يناقيل أنه قد صح أن طلاق زوجها لها كان ثلاثا هكذا أو آخر ثلاث فوجب ضرورة أن قول من قال في خبرها البتة أو بت طلاقها أو بائنا أنه انما نعى من عند نفسه آخر ثلاث طلاقات فبطل التعلق بها : وأما حديث امرأة رفاعة فكذلك أيضا لما روينا من طريق مسلم نا عبد بن حميد نا عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين أن رفاعة القرظي طلق امرأته فجاءت الى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ان رفاعة طلقها آخر ثلاث تطليقات وذكرت الخبر ففسر عبد الرزاق عن معمر ما أجمله غيره : وصح ان طلاقه لها كان آخر ثلاث تطليقات : ثم نظرنا في خبر ركانة فوجدناه من طريق عبد الله ابن علي بن يزيد عن نافع عن عجير وكلاهما مجهول : ولو صح لقلنا به مبادرين اليه : ثم نظرنا في حديث الزبير بن سعيد فوجدناه ضعيفا والزيبر هذا متروك الحديث فبطل التعلق بكل أثر في هذه المسألة ولا يحمل تحريم فرج علي من أباحه الله عن وجل له وأباحته لمن حرمه الله عليه بغير قرآن ولا سنة لاسيما قول مالك وأبي حنيفة لا يعرف أحد قال بهما قبلهما (وأما اعتدى) فان بعض من لا يالي بنهر ضلاله بأن يورد الكذب المفترى على

رسول الله ﷺ قد ادعى ان رسول الله ﷺ قال لسودة أم المؤمنين اعتدى فكان طلاقا ثم راجعها.

قال أبو محمد : وهذا كذب موضوع ما صح قط ان رسول الله ﷺ طلق امرأة من نسائه الا حفصة فقط ثم راجعها . وأما سودة فلا . انما جاء فيها انها وهبت يومها وليلتها لما أسنت لعائشة رضي الله عنها : وجاء انه عليه الصلاة والسلام أراد فراقها فلما رغبته اليه عليه الصلاة والسلام في امساكها وتجعل يومها وليلتها لعائشة لم يفارقها فبقي من دونه عليه الصلاة والسلام فذكر عن ابن مسعود انها طلقة : وصح هذا أيضا عن ابراهيم . ومكحول . والأوزاعي . وصح عن عطاء انه طلاق : وصح عن قتادة انها طلقة واحدة فان كررها ثلاث مرات فهي ثلاث تطليقات إلا ان يقول أردت افهامها فهو كما قال وروى عن الشعبي هي واحدة نوى ثلاثا أو أقل : وعن الحسن ان قال أنت طالق اعتدى فهي اثنان إلا ان ينوى واحدة وكان قتادة يجعلها اثنتين : وقال أبو حنيفة : ان نوى بقوله اعتدى طلاقا فهو طلاق وان قال لم أنو طلاقا فان كان في غير غضب وفي غير ذكرك طلاق صدق وان كان في ذكرك طلاق أو في غضب لم يصدق ولزمته طلقة واحدة رجعية سواء قال لم أنو طلاقا أو قال نويت طلاقا بلا عدد أو قال نويت طلقة رجعية أو قال نويت بائنة أو قال نويت طلقتين رجعتين أو قال نويت طلقتين بائنتين أو قال نويت ثلاثا قالوا فان قال لها اعتدى اعتدى فان قال نويت طلقة واحدة أو قال لم أنو شيئا فهي ثلاث ولا بد : وان قال نويت بالاولى طلاقا ونويت بالاثنتين الحيض صدق قالوا فان قال : اعتدى ثلاثا سئل عن نيته فان قال نويت واحدة تعد لها ثلاث حيض صدق قال أبو محمد : هذه شرائع لا تقبل من أحد الا من رسول الله ﷺ عن الله تعالى الذي لا يسأل عما يفعل واما من دونه فهي ضلالات ووساوس وتلاعب ونعوذ بالله من الخذلان مع ان هذه التقاسيم الفاسدة لم تحفظ عن أحد سلف قبل أبي حنيفة : وقال مالك ان قال لامرأته اعتدى فانه ينوى فان قال لم أنو طلاقا لم يصدق ولزمته طلقة رجعية : وكذلك ان نوى طلاقا بغير عدد : فان قال نويت اثنتين فهي اثنان وان قال نويت ثلاثا فهي ثلاث وهذا أيضا تقسيم لا يعرف عن أحد قبله فاذا ليس في هذا أثر عن رسول الله ﷺ فلا يحل ابطال نكاح صحيح وتحريم فرج واحلاله بآراء فاسدة بغير نص وبالله تعالى التوفيق . واما الالفاظ التي فيها آثار عن الصحابة رضي الله عنهم لا عن النبي ﷺ فهي الخلية وقد خلوت مني والبرية وقد بارأتك وأنت مبرأة وجبلك على غاربك والخرج والتخير والتملك وقد وهبتك فاما التحريم والتخير والتملك وقد وهبتك فقد ذكرناها ونذكر البواقي ها هنا ان شاء الله تعالى (فمن ذلك الخلية) روي عن طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل . عن أبيه . عن محمد

ابن جعفر عن شعبة . عن عطاء بن السائب . عن أبي البختري . عن علي بن أبي طالب قال في الخلية انها ثلاث : ومن طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال في الخلية انها ثلاث وهذا قول (١) ابن أبي ليلى . وأبي عبيد وقول ثان كما روينا من طريق عبد الرزاق . عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي . ان عمر بن الخطاب قال في الخلية هي واحدة وهو أحق بها وصح عن الزهري وقتادة انهما قال لا جميعا في الخلية وخلوت عنى (٢) هي واحدة رجعية ، وصح عن الحسن أيضا . وعن عطاء ، وهو قول أبي ثور ، وقول ثالث كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن مروان الاصفري قال قال رجل لامرأته ان خرجت فأنت خلية فخرجت ففرق معاوية بن أبي سفيان بينهما فهذا تفريق فقط ولم يذكر انه طلاق ، وقول رابع كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن زياد الاعلم عن الحسن قال في الخلية قال هي واحدة بائنة ، وقول خامس صح عن ابراهيم النخعي انه قال كان أصحابنا يقولون الخلية ان نوى واحدة فهي واحدة بائنة ، وان نوى ثلاثا فهي ثلاث ، ومن طريق وكيع عن الحسن بن حر عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي قال في الخلية ان نوى اثنتين فهي اثنتان ، وصح عن شريح انه قال يدين فان نوى واحدة فهي واحدة بائنة ، وصح عن عطاء انه قال نت خلية أو خلوت منى سواء هي سنة لا يدين وهي طلاق ، وصح عن عمرو بن دينار انما هي واحدة ويدين نوى طلاقا أو لم ينو وعن مروان وعمر بن عبد العزيز انه ينوى ويلزمه ما نوى وهو قول الشافعي واسحاق ابن راهويه ، وقول سادس روى عن ربيعة في الخلية انها ثلاث في المدخول بها وفي غير المدخول بها واحدة ، وقول سابع قاله مالك وهو ان الخلية في المدخول بها ثلاث ولا بد وفي غير المدخول بها ان نوى ثلاثا فتلاث وان نوى اثنتين فهي اثنتان وان نوى واحدة فواحدة ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد قبله ، وقول ثامن قاله أبو حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري ان نوى بالخلية ثلاثا فهي ثلاث وان نوى واحدة أو اثنتين فهي واحدة بائنة فقط قال أبو حنيفة : وأصحابه فان قال لم أنو طلاقا فان كان في ذكرك طلاق لم يصدق ولزمته واحدة بائنة وان كان في غير ذكرك طلاق صدق سواء كان في غير غضب أو في غضب .

قال ابو محمد : ان من الشنع تفريقه بين الغضب وغير الغضب وتسويته مرة بينهما وهذا كله لا يعرف عن أحد قبله ، وقد قلنا : ان تحريم الفروج المحللة وتحليل الفروج المحرمة لا يحل لأحد بغير نص قرآن او سنة عن رسول الله ﷺ واما البرية وانت مبرأة منى وقد بارأتك وقد برئت منى : فروينا من طريق عبد الله بن أحمد

(١) وفي النسخة رقم ١٤ وهو قول (٢) في النسخة رقم ١٤ منى

ابن حنبل عن أبيه عن محمد بن حعفر عن شعبة عن عطاء بن السائب عن أبي البختري عن علي بن أبي طالب أنه قال في البرية هي ثلاث، ومن طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال في البرية هي ثلاث، ومن طريق قتادة . عن الحسن بن زيد بن ثابت قال البرية ثلاث، وصح عن قتادة . والزهرى أن البرية ثلاث، وصح عن الحسن أيضا ففرق الزهرى وقاتدة بين الخلية وبين البرية كما ذكرنا، وهو قول ابن وهب صاحب مالك، وقول ثاني كما روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أن عمر بن الخطاب قال في البرية هي واحدة وهو أحق بها وروينا عن ابن عباس أن البرية واحدة وهو قول أبي ثور وأبي سليمان وأصحابنا . وبعض أصحاب مالك، وقول ثالث صح عن إبراهيم النخعي أنه قال كان أصحابنا يقولون في البرية هي واحدة بائة، وقول رابع كما روينا صحيحا عن إبراهيم النخعي قال كان أصحابنا يقولون في البرية أن نوى ثلاثا فثلاث وإن نوى واحدة فواحدة بائة، وصح عن إبراهيم أيضا وإن نوى اثنتين فاثنتان وهو قول الشعبي . وعطاء . وعمر بن دينار والشافعي . وقول خامس قاله ربيعة في المدخول بها ثلاث ولا بد في غير المدخول بها واحدة، وقول سادس قاله مالك في البرية في المدخول بها ثلاث ولا بد في غير المدخول بها واحدة إلا أن ينوى أكثر فيكون ما نوى، وقول سابع قاله أبو حنيفة وأصحابه : الأزفر . وسفيان الثوري أن نوى ثلاثا فهي ثلاث وإن نوى واحدة رجعية أو بائة أو اثنتين رجعتين أو بائتين فهي واحدة بائة لا أكثر، قال أبو حنيفة : وأصحابه أن قال لم أنو طلاقا كان في ذكر طلاق لم يصدق أن كان في غير ذكر طلاق فهو مصدق سواء كان ذلك في ذكر غضب أو في غير ذكر غضب، وقال زفر كذلك إلا أنه قال وإن نوى اثنتين فهي اثنتان بائتان .

قال أبو محمد : لا نعلم قول مالك وأبي حنيفة عن أحد قبلهما ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وسواء عندهم البرية وقد بارأتك وأنت مبرأة إلا رواية عن ابن القاسم صاحب مالك فإنه قال من قال قد بارأتك فهي واحدة بائة في المدخول بها .

قال أبو محمد : لا يحل تحريم فرج محل بحكم الله عز وجل وتحليل فرج محرم بحكمه تعالى بغير نص وبالله تعالى التوفيق، وأما الحرج فصح عن علي أنه قال إذا قال أنت طالق طلاق الحرج فهي ثلاث، وصح عن الحسن أيضا وعن الزهرى في أحد قوله : وقول ثان عن عمر بن الخطاب هي واحدة وهو أحد قول الزهرى، وقول ثالث قال سفيان الثوري له نيته وهو قول إسحاق بن راهويه .

قال أبو محمد : قد قلنا إنه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وأما حبلك على غاربك فروينا عن مالك أن عمر كتب أن يجلب إلى مكة رجل من العراق قال لامرأته: حبلك على غاربك فأحلفه عند الكعبة ماذا أراد فقال أردت الفراق فقال له عمر: فهو ما أردت فجمع هذا الحكم ثلاثة أوجه ، أحدها التحليف ، والثاني الاستجلاب فيه من العراق إلى مكة ، والثالث أنه على مانوى وروينا عن علي أنه على مانوى ، وقول ثان قاله مالك حبلك على غاربك في المدخول بها ثلاث وفي غير المدخول بها واحدة ولا يعرف هذا عن أحد قبله ، وأما الألفاظ التي لم تأت منها لفظة عن صاحب من الصحابة رضي الله عنهم وإنما جاء فيها أقوال عن نفر من التابعين فنذكر منها ما يسر الله تعالى لذكره إن شاء الله عز وجل . فمنها قد أعتقتك فروينا عن عطاء أن نوى الطلاق فهو طلاق والا فليس شيئا ، وصح عن الحسن فيمن قال لامرأته أنت عتيقة قال: هي واحدة وقال قتادة : إن قال لها أنت حرة فله مانوى . وأما قد أذنت لك فتزوجي فصح عن إبراهيم أنه ليس بشيء ، وصح عنه أيضا أن لم ينو طلاقا فليس بشيء . وعن الشعبي أقل من هذا يكون طلاقا ، وصح عن قتادة أنها طلقة : وروى عن الحسن هي طالقة رجعية . وأما أخرجني عن بيتي ما يجلسك لست لي بامرأة فصح عن الحسن أنه قال من كررها ثلاثا فهي واحدة وينوى ، وأما لا حاجة لي بك فصح عن إبراهيم أنه قال له نيته ، وعن الحسن أن نوى الطلاق فهي طلقة وعن مكحول ليس بشيء . ومن طريق وبيع عن شعبة سألت الحكم بن عتيبة . وحماة بن أبي سليمان عن قال لامرأته اذهبي حيث شئت لا حاجة لي بك فقالا جميعا : أن نوى طلاقا فهي واحدة رجعية . وأما استبرئي وأخرجني واذهي فصح عن الحسن في جميعها أن نوى الطلاق فهي طلقة ، وصح أيضا عن الحسن فيمن قال لامرأته اذهبي فلا حاجة لي بك أنها ثلاث . وأما قد خلعت سيدك لاسيل عليك فروينا عن إبراهيم والشعبي ولم يصح عنهما هي طلقة بائة . وصح عن الحكم بن عتيبة له نيته ، وصح عن الحسن في لاسيل لك عليك أن نوى طلاقا فهي واحدة رجعية والا فليس بشيء . وروينا أيضا عن الشعبي . وأما من قال: لست لي بامرأة فروينا عن إبراهيم أنه قال ما أراه أن كرر ذلك ثلاثا أراد الاطلاق . ، وصح عن قتادة أن أراد بذلك طلاقا فهو طلاق وتوقف فيها سعيد بن المسيب . وأما أفلجى (١) فروينا عن طاوس أن نوى طلاقا فهو طلاق . وأما شأنكم بها فروينا عن القاسم بن محمد أنه قال رأى الناس أنها طلقة ، وعن مسروق . وطاوس

(١) اظفرى وفوزى يقال تلج فلوجا من باب تعدأى ظفر وفاز بما طلب

وابراهيم ما أريد به الطلاق فهو طلاقه .

قال أبو محمد : لاجبة في أحد دون رسول الله ﷺ . فان قالوا : الورع له أن يفارقها . قلنا انما الورع لكل مفت في الأرض أن لا يحتاط لغيره بما يهلك به نفسه وأن لا يستحل تحريم فرج امرأة على زوجها وإباحته لغيره بغير حكم من الله تعالى ورسوله ﷺ ، وقد قال تعالى : (فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من أحد إلا بأذن الله) ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن طاوس عن ابن عباس أنه كان لا يرى الفداء طلاقاً حتى يطلق قال ابن عباس : الا ترى أنه جل وعز ذكر الطلاق من قبله ثم ذكر الفداء فلم يجعله طلاقاً ثم قال في الثالثة (فان طلقها فلا تحل له من بعد) فهذا ابن عباس بأصح اسناد عنه لا يرى طلاقاً الا بلفظ الطلاق أو ما سماه الله عز وجل طلاقاً وهذا هو قولنا وقد ذكرنا خلاف أبي حنيفة ومالك لكل من روى عنه في ذلك شيء من الصحابة رضى الله عنهم وما قالاه مما لم يقله أحد قبلهما بغير نص في ذلك أصلاً .

١٩٥٩ مسألة : ولا تجوز الوكالة في الطلاق لان الله عز وجل يقول : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) فلا يجوز عمل أحد عن أحد إلا حيث أجازته القرآن أو السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ ولا يجوز كلام أحد عن كلام غيره إلا حيث أجازته القرآن أو سنة عن رسول الله ﷺ ولم يأت في طلاق أحد عن أحد بتوكيله إياه قرآن ولا سنة فهو باطل ، والمخالفون لنا أصحاب قياس يزعمهم وبالضرورة يدري كل أحد أن الطلاق كلام والظهار كلام واللعان كلام والابلاع كلام ، ولا يختلفون في أنه لا يجوز أن يظاهر أحد عن أحد ، ولا أن يلاع عن أحد عن أحد ولا أن يولى أحد عن أحد لا بوكالة ولا بغيرها فهلا قاسوا الطلاق على ذلك ؟ ولكن لا النصوص يتبعون ولا القياس يحسنون ، وكل مكان ذكر الله تعالى فيه الطلاق فإنه مخاطب به الأزواج لا غيرهم فلا يجوز أن ينوب غيرهم عنهم لا بوكالة ولا بغيرها لانه كان يكون تعدياً لحدود الله عز وجل ، وقد قال تعالى : (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) وقال تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم فلا خيار لاحد في خلاف ما جاء به النص وما نعلم اجازة التوكيل في الطلاق عن أحد من المتقدمين الا عن ابراهيم والحسن .

١٩٦٠ مسألة : ومن كتب الى امرأته بالطلاق فليس شيئاً ، وقد اختلف الناس في هذا ، فروينا عن النخعي والشعبي والزهري اذا كتب الطلاق بيده فهو طلاق

لازم به يقول الاوزاعي ، والحسن بن حي . واحمد بن حنبل . وروينا عن سعيد بن منصور نا هشيم انا يونس ومنصور . عن الحسن . في رجل كتب بطلاق امرأته ثم محاه فقال ليس بشيء الا أن يمضيه أو يتكلم به . وروينا عن الشعبي مثله . وصرح أيضا عن قتادة ، وقال أبو حنيفة : ان كتب طلاق امرأته في الارض لم يلزمه طلاق وان كتبه في كتاب ثم قال لم أنو به طلاقا صدق في الفتيا ولم يصدق في القضاء . وقال مالك : ان كتب طلاق امرأته فان نوى بذلك الطلاق فهو طلاق وان لم ينو به طلاقا فليس بطلاق وهو قول الليث . والشافعي .

قال أبو محمد : قال الله تعالى (الطلاق مرتان) وقال تعالى : (فطلقوهن لعدتهن) ولا يقع في اللغة التي خاطبنا الله تعالى بها ورسوله ﷺ اسم تطليق على أن يكتب انما يقع ذلك على اللفظ به فصح ان الكتاب ليس طلاقا حتى يلفظه اذ لم يرجب ذلك نص وبالله تعالى التوفيق .

١٩٦١ مسألة ويطلق من لا يحسن العربية بلغته باللفظ الذي يترجم عنه في العربية بالطلاق ويطلق الابكم والمريض بما يقدر عليه من الصوت أو الإشارة التي يوقن بها من سمعها قطعا انهما أرادا الطلاق ، برهان ذلك قول الله عز وجل (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وقول رسول الله ﷺ « اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فصح ان ما ليس في وسع المرء ولا يستطيعه فقد سقط عنه وانه يؤدي بما أمر به ما استطاع فقط وبالله تعالى التوفيق .

١٩٦٢ مسألة : ومن طلق امرأته وهو غائب لم يكن طلاقا وهي امرأته كما كانت يتوارثان ان مات احدهما وجميع حقوق الزوجية بينهما سواء كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها ثلاثا أو أقل الا حتى يبلغ اليها فاذا بلغها الخبر من تصدقه أو بسمادة تقبل في الحكم فيستدلي بملزمها الطلاق ان كانت حاملا أو طاهرا في طهر لم يمسه فيه . برهان ذلك قول الله عز وجل : (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) فهذه صفة طلاق المدخول بها . وقال تعالى : (لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فإلكم عليهن من عدة تعتدونها فتمتعوهن وسرحوهن سراحا جميلا) وقال تعالى : (ولا تضاروهن لتضيقوا

عليهن وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن (فهذه صفة طلاق غير المدخول بها ويدخل فيه طلاق الثلاث المجموعة وآخر الثلاث وبالضرورة يوقن كل ذى حس سليم أن من طلقها فلم يباغها الطلاق فقد ضارها ومضارها حرام فتعطل مردود باطل والمعصية لا تنوب عن الطاعة وبالضرورة يوقن كل أحد أن من فعل ذلك فلم يسرحها سراحا جميلا . ومن لم يطلق للعدة ولم يحص العدة فلم يطلق كما أمره الله تعالى ومن لم يطلق كما أمره الله تعالى فلم يطلق أصلا (فان ذكرنا) ما روينا من طريق أحمد بن شعيب قال أنا عبيد الله بن سعيد أبو قدامة السرخسي نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي بكر - هو ابن أبي الجهم - قال سمعت فاطمة بنت قيس تقول ارسل الى زوجي بطلاق فشددت على ثيابي ثم أتيت النبي ﷺ فقال كم طلقك قلت ثلاثا وذكر الحديث قلنا : نعم وهذا قولنا ولم نقل قط أنه لا يلزمها الطلاق إذا بلغها وسنذكر إن شاء الله تعالى في باب العدد من قال من السلف أن من طلقها زوجها وهو غائب فاتها لا تلزمها العدة إلا من حين يبلغها الخبر، وهذا يدل على أنها لم يازمها الطلاق إلا من حين لزمها العدة لا قبل ذلك إذ لا يجوز في دين الإسلام أن يحال بزمان بين الطلاق وبين أول عدتها ولا يجوز أن تكون امرأة ذات زوج موطوءة منه خارجة عن الزوجية بطلاقه وفي غير عدة هذا خلاف القرآن والسنة فكيف وقد جاء خبر فاطمة بخلاف ما ذكر أبو بكر بن أبي الجهم كما روينا من طريق مسلم حدثني محمد بن رافع نا حسين بن محمد نا شيان - هو ابن فروخ - عن يحيى - هو ابن أبي كثير - أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن فاطمة بنت قيس أخبرته أن أبا حفص بن المغيرة طلقها ثلاثا ثم انطلق الى اليمن وذكرت الخبر فان قيل : فأنتم لا تجيزون الطلاق الى أجل ولا الطلاق بصفة وتحتجون بأن كل طلاق لا يقع حين يوقع فمن المحال أن يقع حين لم يوقع فكيف أجزتم طلاق الغائب . قلنا : لأن الله عز وجل علمنا الطلاق في كل صنف من المطلقات وفي المطلقة الصغيرة التي لم تخاطب والمجنونة وهما لا يلزم خطابهما بالطلاق وقد يطلق المطلق عند باب الدار ويبعث اليها الخبر وعلى أذرع منها وإذا جاز ذلك فلا فرق بين الطلاق في البعد ولو أقصى المعمور وبين الطلاق خلف حائط وليس ذلك طلاقا الى أجل إنما هو طلاق لازم إذا بلغها أو بلغ أهلها إن كانت ممن لا تخاطب فيقع بذلك حل النكاح كما يقع بالفسخ ولا فرق وبالله تعالى التوفيق *

١٩٦٣ مسألة : ومن طلق في نفسه لم يلزمه الطلاق * برهان ذلك الخبر الثابت عن رسول الله ﷺ « عفى لامتي عما حدثت به أنفسها ما لم يخرج به بقول أو عمل »

أو كما قال عليه الصلاة والسلام فصح ان حديث النفس ساقط ما لم ينطق به وكذلك العتق في النفس والمراجعة في النفس والهبة والصدقة في النفس والاسلام في النفس كل ذلك ليس بشيء : والسلف في ذلك ثلاثة أقوال، أحدها كما قلنا روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن ابن جريج عن عطاء قال اذا طلق في نفسه فليس بشيء وبه الى ابن جريج عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء جابر بن زيد قال اذا طلق في نفسه فليس بشيء ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ليس طلاقه ولا عتاقه في نفسه شيئاً قال ابن جريج: أخبرني عمرو بن دينار ان رجلاً طلق امرأته في نفسه فانتزعت منه فقال جابر بن زيد لقد ظلم : وروينا ذلك أيضاً عن الشعبي ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة والحسن قالاً جميعاً : من طلق في نفسه فليس طلاقه ذلك بشيء وبه يقول أبو حنيفة. والشافعي وأبو سليمان وأصحابهم : وقول ثان كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر قال سئل عنها ابن سيرين فقال أليس قد علم الله ما في نفسك قال بلى قال فلا أقول فيها شيئاً فهذا توقف ، وقول ثالث انه طلاق روي عن الزهري ورواه أشهب عن مالك :

قال أبو محمد : الفرض والورع أن لا يحكم حاكم ولا يفتي مفت بفراق زوجة عقد نكاحها بكتاب الله عز وجل وسنة رسوله محمد ﷺ بغير قرآن أو سنة ثابتة ، واحتج من ذهب الى هذا القول بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ : وإنما الأعمال بالنيات ، ولكل امرئ ما نوى ، *

قال أبو محمد : وهذا الخبر حجة لنا عليهم لأنه عليه الصلاة والسلام لم يفرد فيه النية عن العمل ولا العمل عن النية بل جمعهما جميعاً ولم يوجب حكماً بأحدهما دون الآخر ، وهكذا نقول : ان من نوى الطلاق ولم يلفظ به أو لفظ به ولم ينو فليس طلاقاً الا حتى يلفظ به وينويه الا ان يخص نص شيئاً من الأحكام بالزامه بنية دون عمل أو بعمل دون نية فنقف عنده وبالله تعالى التوفيق ، واحتجوا أيضاً بأن قالوا انكم تقولون من اعتقد الكفر بقلبه فهو كافر وان لم يلفظ به وتقولون ان المصروع على المعاصي عاص آثم معاقب بذلك ، وتقولون ان من قذف محصنة في نفسه فهو آثم ، ومن اعتقد عداوة مؤمن ظلماً فهو عاص لله عز وجل وان لم يظهر ذلك بقول أو فعل ومن أعجب بعلمه أو راعى فهو هالك ، قلنا أما اعتقاد الكفر فان القرآن قد جاء بذلك نصاً قال تعالى : (يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بافواههم ولم تؤمن قلوبهم) فخرج هؤلاء بنصوص القرآن والسنة عما عفى عنهم أيضاً

فان العفو عن حديث النفس انما هو عن أمة محمد ﷺ فضيلة لهم بنص الخبر ، ومن أسر الكفر فليس من أمة عليه الصلاة والسلام فهو خارج عن هذه الفضيلة ، وأما المصر على المعاصي فليس كما ظنتم صح عن النبي ﷺ أنه قال : « من هم بسية فلم يعملها لم تكتب عليه » فصح ان المصر الآثم باصراره هو الذى عمل السية ثم أصر عليها ، فهذا جمع نية السوء والعمل بالسوء معا ، وأما من قذف محصنة فى نفسه فقد نهاه الله عز وجل عن الظن السوء وهذا ظن سوء فخرج عما عفى عنه بالنص ولا يحل أن يقاس عليه غيره فيخالف النص الثابت فى عفو الله عز وجل عن ذلك ، وأما من اعتقد عداوة مسلم فان لم يضربه بعمل ولا بكلام فانما هو بغضة والبغضة التى لا يقدر المرء على صرفها عن نفسه لا يؤاخذ بها فان تعدد ذلك فهو عاص لأنه مأمور بموالاة المسلم ومحبة فتعدى ما أمره الله تعالى به فلذلك أثم وهكذا الرياء والعجب قد صح النهى عنهما ، ولم يأت نص قط بالزام طلاق أو عتاق أو رجعة أو هبة أو صدقة بالنفس لم يلفظ بشيء من ذلك فوجب انه كله لغو وبالله تعالى التوفيق .

١٩٦٤ مسألة : ومن طلق وهو غير قاصد الى الطلاق لكن أخطأ لسانه فان قامت عليه بينة قضى عليه بالطلاق وان لم تقم عليه بينة لكن أتى مستفتيا لم يلزمه الطلاق . برهان ذلك قول الله عز وجل : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما عمدت قلوبكم) وقول رسول الله ﷺ : « انما الأعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى » ، فصح أن لا عمل الابنية ولا نية إلا بعمل ، وأما اذا قامت بذلك بينة فانه حق قد ثبت وهو فى قوله لم أنو الطلاق مدع بطلان ذلك الحق الثابت فدعواه باطل ، رويناه من طريق وكيع عن ابن ابي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن خيثمة ابن عبد الرحمن قال : قالت امرأة لزوجها سمنى فسمها الظبية قالت ما قلت شيئا قال فها ما اسميك به قالت سمنى خلية طالق قال فانت خلية طالق فانت عمر بن الخطاب فقالت ان زوجى طلقنى فجاء زوجها فقص عليه القصة فأوجع عمر رأسها وقال لزوجها : خذ يدها وأوجع رأسها .

قال أبو محمد : أما مثل هذا حتى لو قامت به بينة لم يكن طلاقا ، وروى قولنا عن إياس بن معاوية ، وقال مالك اذا قال أنت طالق البتة وهو يريد أن يحلف على شيء ثم بدا له فترك اليمين فليست طالقا لأنه لم يرد أن يطلقها ، وهو قول الليث بن سعد ، وقال الشافعى ما غلب المرء على لسانه بغير اختيار منه لذلك فهو كلاك قول لا يلزمه به طلاق ولا غيره ، قال أبو حنيفة . وأصحابه : من أراد أن يقول شيئا لامرأته فسبقه

لسانه فقال : انت طالق لزمه الطلاق في القضاء وفي الفتيا وبينه وبين الله عز وجل ، وكذلك لو أراد أن يقول : أنت طالق ثلاثا ان دخلت الدار فقال : أنت طالق ثلاثا ثم بداله عن اليمين أو قطع به عن ذلك قاطع فلم يلفظ بما أراد أن يقول فهي طالق في الفتيا والقضاء وبينه وبين الله عز وجل سواء دخلت الدار أولم تدخل ، قال أبو حنيفة : فلو أراد أن يقول انت حرة ان دخلت الدار فقال أنت حرة ثم بداله عن اليمين أو قطعه عنه قاطع فهي حرة في الفتيا وفي القضاء وبينه وبين الله عز وجل دخلت الدار أولم تدخل فلو أراد أن يقول لها كلاما فخطأ فسبقه لسانه فقال انت حرة قال أبو حنيفة : لا تكون بذلك حرة ولا يلزمه العتق بخلاف الطلاق وبخلاف المسألة في العتق التي ذكرنا آنفا ، وقال أصحابه كل ذلك سواء .

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة فقي غاية الفساد والمناقضة ، وأما قول مالك فنقض لقوله في التحريم وفي حبلك على غاربك وسائر ما رأى التحريم يدخل فيه بأرق الأسباب وبالله تعالى التوفيق .

١٩٦٥ مسألة : ولا يازم المشرک طلاقه وأما نكاحه وبيعه وابتیاعه وهبته وصدقته وعتقه ومؤاجرته فجائز كل ذلك ، برهان ذلك قول النبي عليه الصلاة والسلام : « من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد » وقول الله عز وجل : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) فصح بهذين النصين أن كل من عمل بخلاف ما أمر الله عز وجل به أو رسله ﷺ فهو باطل لا يعتد به ، ولا شك في أن الكافر مأمور بقول لا إله الا الله محمد رسول الله ملزم ذلك متوعد على تركه بالخلود بين اطباق النيران فكل كلام قاله وترك الشهادة المذكورة فقد وضع ذلك الكلام غير موضعه فهو غير معتد . فان قيل فم اين أجزتم سائر عقوده التي ذكرتم . قلنا اما النكاح فلان رسول الله ﷺ أجاز نكاح أهل الشرك وأبقاهم بعد اسلامهم عليه وأما بيعه وابتیاعه فلان رسول الله ﷺ كان يعامل تجار الكفار ، ومات عليه الصلاة والسلام ودرعه مرهونة عند يهودي في اصواع شعير ، واما مؤاجرته فلان رسول الله ﷺ استأجر ابن ارقط ليدل به الى المدينة وهو كافر وعامل يهود خبير على عمل ارضها وشجرها بتصفه ما يخرج الله عز وجل من ذلك ، واما هبته وصدقته وعتقه فلقول حكيم بن حزام ديار رسول الله اشياء كنت اتخبط بها في الجاهلية من عتاقه وصلة رحم وصدقة فقال له رسول الله ﷺ أسلمت على ما أسلفت من خير « فبمى عليه الصلاة والسلام كل ذلك خيرا واخبر انه معتد به فبقي الطلاق لم يأت في امضائه نص ثبت على اصله

المتقدم . فان قيل فقد قال الله تعالى : (وان احكم بينهم بما انزل الله اليك) قلنا نعم ، وهذا الذى حكمنا به بينهم هو ما انزل الله تعالى ذكرنا ، وقد اختلف الناس فى هذا فروى نساء من طريق قتادة ان رجلا طلق امرأته طلقين فى الجاهلية وطلقة فى الاسلام فسأل عمر فقال له عمر لا آمرك ولا انهاك . فقال له عبد الرحمن بن عوف اسكتنى آمرك ليس طلاقك فى الشرك بشئ ، وهذا كان يفتى قتادة ؛ وصح عن الحسن وريعة وهو قول مالك وابى سليمان واصحابهما ، وصح عن عطاء . وعمر بن دينار . وفراس الحمدانى . والزهرى . والنخعى . وحامد بن ابى سليمان إجازة طلاق المشرک وهو قول الأوزاعى . وأبى حنيفة . والشافعى واصحابهما ، فان قيل : فقد رويتم من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال : لقد طلق رجال نساء فى الجاهلية ثم جاء الاسلام فارجعن الى أزواجهن .

قال أبو محمد : هذا لاحجة فيه لوجوه ، أولها انه مرسل ، وأين عمرو بن دينار من الجاهلية وثانيها انه ليس فيه ان رسول الله ﷺ منع من ذلك ، وثالثها انالم نمنع نحن من أن يكون قوم رأوا ان ذلك نافذ ولا حجة فى ذلك الا أن يعلمه عليه الصلاة والسلام فيقره .

١٩٦٦ مسألة وطلاق المكره غير لازم له . وقد اختلف الناس فى هذا

فروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن سليمان الشيبانى عن على بن حنظلة عن أبيه قال : قال عمر بن الخطاب ليس الرجل بأمين على نفسه اذا أخفته أو ضربته أو أوثقته ، ومن طريق عبد الرحمن بن مهدى عن عبد الملك بن قدامة الجحى حدثنى أبى ان رجلا تدلى بحبل ليشتر عسلا فأنت امرأته فقالت له لا قطعن الحبل أولتطلقنى فناشدها الله تعالى فأبت فطلقها فلما ظهر أتى عمر بن الخطاب فذكر ذلك له فقال له عمر : ارجع الى امرأتك فان هذا ليس بطلاق ، ومن طريق عبد الرحمن بن مهدى عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن ان على بن أبى طالب كان لا يجوز طلاق المكره ، ومن طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ثابت الأعرج قال سألت ابن عمر وابن الزبير عن طلاق المكره فقالا جميعا ليس بشئ ؛ ومن طريق الحجاج بن المنهال نا هشيم نا عبيد الله بن طلحة الخزاعى نا أبو يزيد المدنى عن ابن عباس قال ليس لمكره ولا لمضطر طلاق ، ومن طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن المبارك عن الأوزاعى عن يحيى بن أبى كثير عن ابن عباس انه كان لا يرى طلاق المكره شيئا

وصح عن الحسن البصري طلاق المكره لا يجوز وهو أحد قولي عمر بن عبدالعزيز، وصح أيضا عن عطاء . وطاوس و أبي الشعثاء جابر بن زيد . وعن الحجاج بن المنهال نا أبو عروانة عن المغيرة عن ابراهيم قال الطلاق ماعنى به الطلاق وهو قول مالك . والأوزاعي والحسن بن حي والشافعي . وأبي سليمان وأصحابهم وأحد قولي الشافعي . وروى خلاف ذلك عن عمر كما روينا عن سعيد بن منصور نا فرج بن فضالة حدثني عمرو بن شراحيل الماعري ان امرأة سلت سيفاً فوضعتة على بطن زوجها وقالت والله لا نفذنك أو لتطلقني فطلقها ثلاثا فرفع ذلك الى عمر بن الخطاب فامضى طلاقها : وعن ابن عمر روينا عنه انه سأل رجل فقال له انه وطئ فلان على رجلي حتى أطلق امرأتى فطلقتها فكره له الرجوع اليها ، وهذا يخرج على انه لم يرد ذلك اكرهاها، وروى أيضاً عن عمر بن عبدالعزيز وروينا عن علي بن أبي طالب كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه وقد روينا عنه قبل ابطال طلاق المكره ، وروى أيضاً عن ابراهيم وصح عن أبي قلابة . والزهرى، وقتادة، وسعيد بن جبير وبه أخذ أبو حنيفة وأصحابه، وقول ثالث وهو ان طلاق المكره ان اكرهه اللصوص لم يلزمه وان اكرهه السلطان لزمه روينا عن الشعبي ، وقول رابع روينا عن ابراهيم انه قال ان اكره ظلماً على الطلاق فورك الى شيء آخر لم يلزمه فان لم يورك لزمه ولا ينتفع الظالم بالتوريك وهو أحد قولي سفيان .

قال أبو محمد : احتج من أجاز به بخبر روينا عن طريق بقية عن الغازي بن جبلة عن صفوان بن عمرو الأصم الطائي عن رجل من اصحاب رسول الله ﷺ وأن رجلاً جلست امرأته على صدره وجعلت السكين على حلقه وقالت له طلقني أو لا ذبحنك فناشدها الله تعالى فابت فطلقها ثلاثا فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال لا قبلولة في الطلاق، ومن طريق سعيد بن منصور حدثني الوليد بن مسلم عن الغازي بن جبلة الجبلائي انه سمع صفوان يقول ان رجلاً جلست امرأته على صدره فوضعت السكين على فؤاده وهي تقول لتطلقني أو لاقتلنك فطلقها ثم أتى رسول الله ﷺ فقال له عليه الصلاة والسلام لا قبلولة في الطلاق ، وهذا خبر في غاية السقوط، صفوان منكر الحديث، وبقية ضعيف، والغازي بن جبلة معتمود . وذكرنا خبراً آخر من طريق عطاء بن عجلان عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : « كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوه المغلوب على عقله » وهذا شر من الأول لأن عطاء بن عجلان مذكور بالكذب : والعجب ان المحتجين به أول المخالفين له لأصل فاسد لهم ، اما أصلهم فانهم يقولون

في الاخبار الثابتة اذا خالف شيئا منها راويه فهو دليل على سقوطه وهذا خبر انما ذكر من طريق ابن عباس والثابت عن ابن عباس ابطال طلاق المسكوك كما ذكرنا آنفا ، واما خلافهم له فانهم لا يجيزون طلاق الصبي الذي لم يبلغ وعموم هذا الخبر الملعون يقتضى جوازه كما يقتضى عندهم جواز طلاق المسكوك : فان ادعوا في ابطال طلاق الصبي الاجماع على عاداتهم في استسهال الكذب في دعوى الاجماع بين كذبهم مارويانا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن سمع على بن أبي طالب انه كان يقول : « اكنموا الصبيان النكاح » ومن طريق الحجاج بن المنهال نا هشيم نا المغيرة عن ابراهيم انه كان لا يهاب شيئا من أمر الغلام الا الطلاق ، ومن طريق وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيب في طلاق الصبي قال : اذا صام رمضان وأحصى الصلاة جاز طلاقه ، ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم النخعي قال : كانوا يكتمون الصبيان النكاح اذا زوجهم مخافة الطلاق ، فان قيل ففى هذا الخبر وكان اذا وقع لم يره شيئا قلنا : نعم هذه حكاية عن ابراهيم لا عن أصحابه الذين حكى عنهم كتمان الصبيان زواجهم مخافة الطلاق . واحتجوا ايضا بآثار فيها ثلاث جدهن جدوهن جد . النكاح والطلاق . والرجعة ، وهى أخبار موضوعة لانها انما فيها حكم الهائل والجاد لا ذكر للمسكوك فيها ، وبعد فانما رويانا من طريق عبد الرحمن بن حبيب بن أدرك وهو منكر الحديث مجهول لأن قوما قالوا عن عبد الرحمن بن حبيب وقوما قالوا حبيب بن عبد الرحمن وهو مع ذلك متفق على ضعف روايته ، أو من طريق وكيع عن سفيان عن أبي اسحاق عن أبي بردة « ان رسول الله ﷺ قال ما بال رجال يلعبون بحدود الله يقول احدهم قد طلقت ثم راجعت » وهذا مرسل ولا حجة في مرسل وليس فيه أيضا جواز طلاق مسكوك . أرعن الحسن ان رسول الله ﷺ قال : « من طلق لاعبا أو أنكح لاعبا أو نكح لاعبا أو أعتق لاعبا فقد جاز » ولا حجة في مرسل وليس فيه أيضا لطلاق مسكوك اثر ، ومن طريق فيها ابراهيم بن محمد بن أبي ليلى وهو مذكور بالكذب ثم ليس فيه الا من طلق لاعبا أو أعتق لاعبا وليس فيه للمسكوك ذكر ، أو من طريق ابن جريج ان رسول الله ﷺ وهذا فاحش الانقطاع ثم ليس للمسكوك ذكر وانما فيه من نكح لاعبا أو طلق لاعبا ، وان قالوا هو طلاق : قلنا كلا ليس طلاقا انما الطلاق ما نطق به المطلق مختارا بلسانه قاصدا بقلبه كما أمر الله تعالى وأنت تسمون نكاح المتعة ونكاح عشر نكاحا فأجيزوه لذلك فاذا قد بطل كل ما هو به فعلينا ايراد البرهان بحول الله

وقوته على بطلان طلاق المكره : فمن ذلك قول رسول الله ﷺ : « انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى » فصح ان كل عمل بلا نية فهو باطل لا يعتد به وطلاق المكره عمل بلا نية فهو باطل وانما هو حاك لما امر ان يقوله فقط ولا طلاق على حاك كلاما لم يعتقده وقد صح عن رسول الله ﷺ : « ان الله تجاوز لى عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » رويناه من طريق الربيع بن سليمان المؤذن نا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، ومن أعظم تناقضهم انهم يحيزون طلاق المكره ونكاحه وانكاحه ورجعته وعنته ولا يحيزون بيعه ولا ابتياعه ولا هبته ولا اقراره . وهذا تلاعب بالدين ونعوذ بالله من الخذلان .

١٩٦٧ مسألة ومن قال : ان تزوجت فلانة فهي طالق أو قال فهي طالق ثلاثا فكل ذلك باطل وله أن يتزوجها ولا تكون طالقا ، وكذلك لو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق وسواء عين مدة قرية أو بعيدة أو قبيلة أو بلدة كل ذلك باطل لا يلزم ، وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة يلزمه كل ذلك ، وقالت طائفة ان عين قبيلة أو بلدة أو امرأة أو مدة قرية يعيش اليها لزمه فان عم لم يلزمه ، وقالت طائفة يكره له أن يتزوجها فان تزوجها لم يمنع ، ولم يفسخه ، فمن روى عنه قولنا كما رويناه من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن أن علي بن أبي طالب قال : « لا طلاق إلا من بعد نكاح وانسماها فليس بطلاق » ، ومن طريق أبي عبيد ناهشيم نا المبارك بن فضالة عن الحسن عن علي بن أبي طالب انه سئل عن رجل قال : ان تزوجت فلانة فهي طالق فقال علي ليس طلاق إلا من بعد ذلك ، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج قال : سمعت عطاء يقول قال ابن عباس : « لا طلاق إلا من بعد نكاح » قال عطاء : فان حلف بطلاق مالم ينكح فلا شيء ، قال ابن جريج : بلغ ابن عباس أن ابن مسعود يقول : ان طلق مالم ينكح فهو جائز فقال ابن عباس : اخطأ في هذا . ان الله عز وجل يقول : (اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن) ولم يقل اذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن ، ومن طريق وكيع عن ابن أبي ذئب عن محمد بن المنكدر . وعطاء بن أبي رباح كلاهما عن جابر بن عبد الله يرفعه « لا طلاق قبل نكاح » وصح عن طاوس . وسعيد بن المسيب . وعطاء . ومجاهد . وسعيد بن جبير . وعروة بن الزبير . وقتادة . والحسن . ووهب بن منبه . وعلي بن الحسين . والقاسم بن عبد الرحمن . وشريح القاضي وروى أيضا عن عائشة أم المؤمنين . وعكرمة ، وهو قول سفيان بن عيينة وعبد الرحمن بن مهدي والشافعي واصحابه . واحمد واصحابه واسحاق بن راهويه وأبي سليمان واصحابه وجهور اصحاب الحديث . وأما من كره ذلك ولم يفسخه

كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن القاسم بن محمد بن أبي بكر فيمن قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق فكرهه ، وهو قول الأوزاعي ، وروى عنه أنه قال : ان تزوجها لم أمره بفراقها ، وان كان لم يتزوجها لم أمره أن يتزوجها . وهو قول سفیان الثوري قليل له أحرام هو ؟ فقال ومن يقول انه حرام من رخص فيه أكثر ممن شدد فيه . وبه يقول أبو عبيد . والقول الثالث في الفرق بين التخصيص والعموم روينا من طريق مالك عن سعيد ابن عمرو بن سليم عن القاسم بن محمد أن رجلا قال : ان تزوجت فلانة فهي علي كظهر أمي فتزوجها فقال له عمر بن الخطاب لا تقربها حتى تسكفره

قال أبو محمد : ليس هذا موافقا لهم لانه قد روى عن عمر أنه وان عم فهو لازم نذكره بعد هذا ان شاء الله عز وجل . بلغني عن ابن مسعود أنه قال : من قال : كل امرأة أنكحها فهي طالق ان لم يسم قبيلة أو قرية أو امرأة بعينها فليس بشيء . وقد ذكرناه قبل عن ابن مسعود مجملا ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا ابو عوانة عن محمد بن قيس هو المرهبي قال : سألت ابراهيم النخعي عن رجل قال في امرأة ان تزوجتها فهي طالق فذكر ابراهيم عن علقمة أو عن الأسود ان ابن مسعود قال : هي كما قال : ثم سألت الشعبي وذكر له قول ابراهيم النخعي فقال صدق ، ومن طريق أبي عبيد عن هشيم أنا مغيرة عن ابراهيم النخعي فيمن قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق قال : ليس بشيء هذا رجل حرم المحصنات على نفسه فليزوج قال : فان سماها أو نسبها أو سمى مصر أو وقت وقتان فهي كما قال . ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : ان قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فليس بشيء فان وقت لزمه ، ومن طريق أبي عبيد نا محمد بن كثير عن حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء قال : من قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فهي كما قال : وهو قول الحكم بن عتيبة . وربيعة . والحسن بن حي . والليث بن سعد . ومالك وأصحابه ، والقول الرابع انه يلزمه وان عم ، روينا من طريق عبد الرزاق عن ياسين الزيات عن أبي محمد عن عطاء الخراساني عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن أن رجلا قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق فقال له عمر بن الخطاب هو كما قلت ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري فيمن قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ، وكل أمة اشتريها فهي حرة قال الزهري هو كما قال : ومن طريق أبي عبيد نا يحيى بن سعيد القطان وي زيد بن هارون كلاهما عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال : كان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر وعمر بن عبد العزيز يرون الطلاق قبل النكاح كما قال ، ومن

طريق ابى عبيد ناهروان عن شجاع عن خصيف قال: سألت مجاهدا عن قول من قال : طلق قبل أن (١) يملك فعابه مجاهد وقال ماله (٢) طلاق إلا بعد ما ملك وهو قول عثمان البتي وأبى حنيفة .

قال ابو محمد : فنظرنا فيما احتج به من اجازة بكل حال فوجدنا قائلهم قال : لا تخالفونا فيمن قال لامرأته أنت طالق اذا بنت منى انه ليس شيئا فصح ان الطلاق معلق بالوقت الذى أضيف اليه .

قال أبو محمد : هذا فاسد لأنه لم يخرج الطلاق كما أمر بل لم يوقعه حين نطق به وأوقعه حيث لا يقع فهو باطل فقط ، وقالوا قسناه على النذر . قلنا : القياس كله باطل ثم لو صح لكان هذا منه باطلا لان النذر جاء فيه النص ولم يأت في تقديم الطلاق قبل النكاح نص . والنذر شيء يتقرب به الى الله عز وجل وليس الطلاق بما يتقرب به الى الله عز وجل ولا بما ندب الله تعالى عباده اليه وحضهم عليه وهم لا يخالفوننا في أن من قال على نذر لله تعالى أن أطلق زوجتي انه لا يلزمه طلاقها ، وهذا يطل عليهم تمويههم في ذلك بقوله تعالى : (أوفوا بالعقود) لأن الطلاق عقد لا يلزم الوفاء به لمن عقده على نفسه . بمعنى عقد ان يطلق إلا أنه لم يطلق فليس الطلاق من العقود التي أمر الله تعالى بالوفاء بها قبل أن توقع وقالوا قسناه على الوصية .

قال ابو محمد : وهذا من أرذل قياساتهم وأظهرها فسادا لان الوصية نافذة بعد الموت ولو طلق الحى بعد موته لم يحز الوصية قربة الى الله عز وجل بل هي فرض والطلاق ليس فرضا ولا مندوبا اليه وما وجدنا لهم شعا غير هذا ، وهو قول لم يصح عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم لأن الرواية عن عمر موضوع فيها ياسين وهو مالك وأبو محمد مجهول ثم هو منقطع بين أبى سلمة وعمر . ثم نظرنا في قول من الزمه ان خص ولم يلزمه إن عم فوجدناه فرقا فاسدا ومناقضة ظاهرة ، ولم نجد لهم حجة أكثر من قولهم اذا عم فقد ضيق على نفسه . فقلنا ما ضيق بل له في الشراء فسحة ثم هبك انه قد ضيق فاين وجدتم أن الضيق في مثل هذا يبيع الحرام ، وأيضا فقد يخاف في امتناعه من نكاح التي خص طلاقها ان تزوجها أكثر ما يخاف او عم لكلفه بها فوضح فساد هذا القول لتعريه عن البرهان جملة ، ووجدناه أيضا لا يصح عن أحد من الصحابة لأنه اما منقطع . واما من طريق محمد بن قيس المرهبي وليس بالمشهور ، ثم رجعنا الى قولنا فوجدنا الله تعالى يقول : و اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ، وقال تعالى : (يا أيها

الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن) فلم يجعل الله تعالى الطلاق إلا بعد عقد النكاح ، ومن الباطل أن لا يقع الطلاق حين إيقاعه ، ثم يقع حين لم يوقعه إلا برهان واضح . ووجدناه أنما طلق اجنية وطلاق الاجنية باطل ، والعجب أن المخالفين لنا أصحاب قياس يزعمهم ولا يختلفون فيمن قال لامرأته إن طلقتك فانت مرتجة مني فطلقها أنها لا تكون مرتجة حتى يتبدى النطق بارتجاعها ووجدناهم لا يختلفون فيمن قال إذا قدم ابني فزوجيني من نفسك فقد قبلت نكاحك فقالت هي وهي مالكة أمر نفسها وأنا إذا جاء أبوك فقد تزوجتك ورضيت بك زوجا فقدم أبوه فانه ليس بينهما بذلك نكاح أصلا ولا يختلفون فيمن قال لآخر إذا كسبت مالا فانت وكيل في الصدقة به فكسب مالا فانه لا يكون الآخر وكيل في الصدقة به إلا حتى يتبدى اللفظ بتوكيله فلا ندري من أين وقع لهم جواز تقديم الطلاق والظهار قبل النكاح وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وكذلك لا يختلفون فيمن قال لآخر زوجني ابنتك انت ولدت لك من فلانة فقال الآخر : نعم قد زوجتك ابنتي ان ولدتها لي فلانة فولدت له فلانة ابنة فانها لا تكون له بذلك زوجة ، وقد جاء انفاذ هذا النكاح عن ابن مسعود والحسن ، رويناه من طريق حماد ابن سلمة أخبرني يحيى بن سعيد التيمي عن الشعبي عن ابن مسعود بذلك وقضى لها بصداق إحدى نساءها ولا يعرف لابن مسعود في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، ولا يختلفون فيمن قال لآخر : إذا وكلتني بطلاق امرأتك فلانة فقد طلقها ثلاثا ثم وظه الزوج بطلاقها أنها لا تكون بذلك طالقا ولا يختلفون فيمن قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثا فتزوجها فطلقها إثر تمام العقد ثلاثا ثم أتت بولد لتمام ستة أشهر من حين ذلك فانه لاحق به ، وهذه كلها مناقضات فاسدة وبالله تعالى التوفيق *

١٩٦٨ مسألة : وطلاق السكران غير لازم ، وكذلك من فقد عقله بغير الخمر ؛ وحد السكر هو أن يخط في كلامه فيأني بما لا يعقل وبما لا يأتي به إذا لم يكن سكران وان أتى بما يعقل في خلال ذلك لأن المجنون قد يأتي بما يعقل ويتحفظ من السلطان ومن سائر المخاوف ، وأما من ثقل لسانه وتخل مخرج كلامه وتخلت مشيته وعربد فقط إلا أنه لم يتكلم بما لا يعقل فليس هو سكران ، برهان ذلك قول الله تعالى : (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فبين الله تعالى أن السكران لا يعلم ما يقول : فمن لم يعلم ما يقول فهو سكران ، ومن علم ما يقول فليس بسكران . ومن خلط فاني بما يعقل وما لا يعقل فهو سكران لأنه لا يعلم

ما يقول، ومن أخبر الله تعالى انه لا يدري ما يقول فلا يحل أن يلزم شيئا من الاحكام لاطلاقا ولا غيره لأنه غير مخاطب إذ ليس من ذوى الالباب، وقد اختلف الناس في هذا فمن روى عنه خلاف ما قلنا كما رويناه من طريق عبد الرحمن ابن مهدي عن خراش بن مالك الجهضمي حدثني يحيى بن عبيد عن أبيه ان رجلا من أهل عمان تملأ من الشراب فطلق امرأته ثلاثا فشهد عليه نسوة فكتب الى عمر بذلك فأجاز شهادة النسوة وأثبت عليه الطلاق، ومن طريق أبي عبيدنا يزيد بن هارون عن جرير بن حازم عن الزبير بن الخريت عن أبي ليلى ان رجلا طلق امرأته وهو سكران فرفع الى عمر بن الخطاب وشهد عليه أربع نسوة ففرق عمر بينهما، ومن طريق أبي عبيدنا ابن أبي مريم - وهو سعيد - عن ناجية بن أبي بكر عن جعفر بن ربيعة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب ان معاوية أجاز طلاق السكران، ورويناه عن ابن عباس من طرق لم تصح لان في احدى طريقيه الحجاج بن ارطاة وفي الأخرى ابراهيم بن أبي يحيى، وصح عن النخعي. وابن سيرين. والحسن. وميمون بن مهران. وحيد بن عبد الرحمن. وعطاء وقتادة. والزهرى. الا أنه فرق بين أحكامه. وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى قال يجوز طلاق السكران وعتقه ولا يجوز نكاحه ولا شراؤه ولا بيعه: ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب يجوز طلاق السكران ولا يجوز هبته ولا صدقته، وصحت اجازة طلاق السكران عن الشعبي. ومجاهد. وسعيد بن المسيب. وجابر بن زيد. وعمر بن عبد العزيز. ورويناه عن عطاء بن أبي رباح. وسليمان بن يسار. وهو قول ابن شبرمة وتوقف في نكاحه وأجاز ابن أبي ليلى كلا الأمرين. ومن أجاز طلاقه سفيان الثوري. والحسن ابن حنبل. والشافعي في أحد قولي، وقال مالك: طلاق السكران ونكاحه وجميع أفعاله جائزة الا الردة فقط فلا يحكم له في شيء من أموره بحكم المرتد، وروى عنه ابن وهب يجوز طلاقه ولا يجوز نكاحه: وقال مطرف بن عبد الله صاحب مالك لا يلزم السكران شيء ولا يؤخذ بشيء الا بأربعة أشياء لا خامس لها هكذا قال ثم سماها فقال الطلاق. والعق. والقتل. والقذف فدل ذلك على انه لا يجحد للزنا ولا للسرقة. وقال أبو حنيفة وأصحابه: يجوز طلاقه وجميع أفعاله الا الردة، وقال محمد بن الحسن ولا اسلامه ان كان كافرا. ولا اقراره بالحدود، وقال أبو يوسف: كل ذلك له لازم واما من روى عنه مثل قولنا فكما رويناه من طريق ابن أبي شيبة ناوكيع عن ابن أبي ذئب عن الزهرى عن أبان بن عثمان عن أبيه عثمان قال ليس لمجنون ولا لسكران طلاق، وقد رويناه

رجوع الزهرى. وعمر بن عبد العزيز الى هذا ، ومن طريق وكيع عن رباح بن أبى معروف عن عطاء بن أبى رباح قال طلاق السكران لا يجوز . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه لا يجوز طلاق السكران ، وصح عن القاسم بن محمد أنه لا يجوز طلاقه وأنه لا يقطع أن سرق إلا أن يكون معروفا بالسرقه . ومن طريق أبى عبيد ناهشيم النابجى بن سعيد الانصارى أن عمر بن عبد العزيز أتى بسكران طلق امرأته ، فاستحلفه بالذى لا إله إلا هو لقد طلقها ، وهو لا يعقل لحلف فرد اليه امرأته وضربه الحد ، قال يجيى بن سعيد : وبهذا يقول القاسم بن محمد بن أبى بكر وصح عن يحيى بن سعيد الانصارى وحيد بن عبد الرحمن ، ورويناه عن ربيعة وهو قول عبيد الله بن الحسن ، والليث بن سعد . وأحد قول الشافعى وقول اسحاق بن راهويه . وأبى ثور . والمزنى . وأبى سليمان وجميع أصحابهم (١) وبه يقول أبو جعفر الطحاوى . وأبو الحسن الكرخى من شيوخ الحنفيين ، وقال عثمان البتى لا يلزمه عقد ولا بيع ولا أحد الا حد آخر فقط ، وإن زنا وقذف وسرق ، وقال الليث : لا يلزمه طلاق ولا بيع ولا نكاح ولا عتق ولا شئ بقوله ، وأما ما عمل به من قتل أو سرقة أو زنا فإنه يقام عليه كل ذلك فنظرنا فيما يحتج به من خالف قولنا فرجدهم يقولون : هو أدخل على نفسه ذهاب عقله بمعصيته لله عز وجل فقلنا فكان ماذا ؟ ومن أين وجب إذا أدخل ذلك على نفسه أن يؤخذ بما يجنى فى ذهاب عقله ؟ وهذا مالا يوجد فى قرآن ولا سنة ، ولا خلاف بينكم فيما تردى ليقول نفسه عاصيا لله عز وجل فسلبت نفسه إلا أنه سقط على رأسه ففسد عقله ، وفيمن حارب وأفسد الطريق فضرب فى رأسه ففسد عقله أنه لا يلزمه شئ مما يلزم الأصحاء وهو الذى أدخل على نفسه الجنون بأعظم المعاصى ثم لا يختلفون فيما أمسكه قوم عيارون فضبطت يده ورجلاه وفتح فيه بكواب وصب فيه الخمر حتى سكر أنه مؤخذ بطلاقه وهو لم يدخل على نفسه شيئا ولا عصي ، فظهر فساد اعتراضهم وهو بالآخبار التى فيها ثلاث هن جد وليس فيها على سقوطها للسكران ذكر ولا دليل عليه ، واحتجوا بالخبر الموضوع لا قبولة فى الطلاق ، ولو صح هذا لكان ذلك فى طلاق من طلاقه طلاق ممن يعقل كما يقولون فى طلاق الصبي والمجنون ، وبالخبر الكاذب كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه .

قال أبو محمد : قد بينا سقوطه آتفا فى باب طلاق المسكره ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لانهم لا يجوزون طلاق من لم يبلغ وليس بمعتوه ، وأما السكران الذى لا يدري ما يتكلم

به فهو معتوه بلا شك لأن المعتوه في اللغة هو الذي لا عقل له، ومن لا يدري ما يتكلم به فلا عقل له فهو معتوه بأى وجه كان، وقالوا قد روى عن علي وعبد الرحمن بحضرة الصحابة إذا شرب سكر وإذا هذى اقترى وإذا اقترى جلد ثمانين.

قال أبو محمد: وهذا خبر مكذوب قد نزه الله تعالى عليا وعبد الرحمن عنه لأنه لا يصح اسناده ثم عظيم ما فيه من المناقضة لأن فيه إيجاب الحد على من هذى، والهاذى لا حد عليه، وهلاقلتم إذا هذى كفر، وإذا كفر قتل؟ وقالوا بنفس السكر يجب عليه الحد فالطلاق كذلك، قلنا كذبتم ما رجب قط بالسكر حد لكن بقصده إلى شرب ما يسكر كثيره فقط سواء سكر أو لم يسكر. برهان ذلك أن من سكر ممن أكره على شربها لا حد عليه، وقالوا: هو مخاطب بالصلاة فطلاقه لازم له. قلنا كذبتم بل نص القرآن يبين أنه غير مخاطب بالصلاة بل هو منهي عنها حتى يدري ما يقول، وقالوا: لو كان ذلك لكان من شاء قتل عدوه سكر فقتله، ومن يدري أنه سكران فقلنا فقولوا إذا باقاة الحدود على المجانين لأنه لو سقط عنهم الحد لكان من شاء قتل عدوه وتحاقق، ومن يدري أنه أحق، لكن نقول لا يخفى السكران من المتساكرو ولا الأحق من المتحاقق، ومما يوضح صحة قولنا يقينا الخبر الثابت الذي روينا من طريق البخاري ناعبدان. واحمد بن صالح قال عبدان ناعبد الله بن المبارك، وقال احمد: نا عنبسة كلاهما أخبره يونس بن يزيد عن الزهري أخبرني علي بن الحسين أن الحسين بن علي أخبره أن عليا قال في حديث طويل قال فطلق رسول الله ﷺ يلوم حمزة فيما فعل يعنى اذ عقر شارفي علي وهو يشرب مع قوم من الأنصار، قال علي: فإذا حمزة ثمل بحمزة عيناه فقال له حمزة: هل أنتم إلا عبيد لأبي؟ فعرف رسول الله ﷺ أنه ثمل فنكص عليه الصلاة والسلام على عقبيه القهقري فخرج وخرجنا معه، فهذا حمزة رضى الله عنه يقول وهو سكران ما لوقاله غير سكران لكفر، وقد أعاده الله من ذلك فنصح أن السكران غير مأخذ بما يفعل جملة وأما من فرق فلم يلزمه الردة والزمه غير ذلك فتناقض القول، باطل الحكم يبين لا اشكال فيه، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٦٩ مسألة: واليمين بالطلاق لا يلزم، وسواء بر أو حنث لا يقع به طلاق ولا طلاق الا كما أمر الله عز وجل ولا يمين الا كما أمر الله عز وجل على لسان رسوله ﷺ، برهان ذلك قول الله عز وجل: (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم) وجميع المخالفين لنا ههنا لا يختلفون في أن اليمين بالطلاق والعناق والمشي إلى مكة وصدقة المال فإنه لا كفارة عندهم في حنثه في شيء منه الا بالوفاء بالفعل، أو الوفاء باليمين، فنصح

بذلك يقينا انه ليس شيء من ذلك يمينا اذ لا يمين الا ما سماه الله تعالى يمينا ، وقول رسول الله ﷺ الذي روينا من طريق ابى عبيد ناسماعيل بن جعفر ناعبد الله بن دينار عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال : « من كان حالفا فلا يحلف الا بالله » فارتفع الاشكال في أن كل حلف بغير الله عز وجل فانه معصية وليس يمينا ، وهذا مكان اختلاف فيه ، فصح عن الحسن فيمن قال لامرأته أنت طالق ان لم أضرب غلامى فأبق الغلام قال : هي امرأته يتكهنها ويتوارثان حتى يفعل ما قال . فان مات الغلام قبل أن يفعل ما قال فقد ذهبت منه امرأته ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن مطر الوراق عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب في رجل طلق امرأته ان لم يفعل كذا ؟ قال : لا يقرب امرأته حتى يفعل ما قال . فان مات قبل أن يفعل فلا ميراث بينهما ، وصح خلاف هذا عن طائفة من السلف كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء في رجل قال لامرأته أنت طالق ان لم أتزوج عليك قال ان لم يتزوج عليها حتى تموت أو يموت توارثا ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن غيلان بن جامع عن الحكم بن عتيبة قال في الرجل يقول لامرأته أنت طالق ان لم أفعل كذا ثم مات أحدهما قبل أن يفعل فانهما يتوارثان . قال سفيان الثوري إنما وقع الحث بعد الموت *

قال أبو محمد : هذا عجب : ميت يحث بعد موته وقد تقصينا هذا في كتاب الايمان من كتابنا هذا . وعن روى عنه مثل قولنا كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن أن رجلا تزوج امرأة وأراد سفرا فأخذه أهل امرأته فجعلها طالقا ولم يبعث بنفقته الى شهر فجاء الأجل ولم يبعث اليها بشيء فلما قدم خاصمونه الى علي فقال علي اضطهدتموه حتى جعلها طالقا فردها عليه ، ومن طريق عبد الرزاق عن هشام ابن حسان عن محمد بن سيرين عن شريح انه خوصم اليه في رجل طلق امرأته إن أحدث في الاسلام حدثا فاكترى بغلا الى حمام أعين فتعدى به الى أصهبان فباعه واشترى به نمرأ فقال شريح : ان شتم شهدتم عليه أنه طلقها فجعلوا يرددون عليه القصة ويردد عليهم فلم يره حدثا .

قال أبو محمد : لا متعلق لهم بما روى من قول غلى رضى الله عنه اضطهدتموه لأنه لم يكن هنالك اكراه انما طالبوه بحق نفقتها فقط فانما أنكر على اليهين بالطلاق فقط ولم ير الطلاق يقع بذلك ، وكذلك لا متعلق لهم بما في خبر شريح من قول أحد من رواه فلم يره حدثا فانما هو ظن من محمد بن سيرين أو من هشام بن حسان وهو ظن خطأ أو ما تعلم في الاسلام أكثر ممن تعدى من حمام أعين وهو على أميال يسيرة

دون العشرة من الكوفة الى اصبهان وهي أيام كثيرة من الكوفة ثم باع بغل مسلم ظمأ واشترى بالثمن خمرًا ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن طاوس عن أبيه أنه كان يقول الحلف بالطلاق ليس شيئًا ، قلت أكان يراه يمينًا؟ قال لا أدرى ، فهو لاء علي بن أبي طالب وشريح . وطاوس لا يقضون بالطلاق علي من حلف به لحنث ولا يعرف لعلي في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم .

قال أبو محمد : والطلاق بالصفة (١) عندنا كما هو الطلاق باليمين كل ذلك لا يلزم ، وبالله تعالى التوفيق ، ولا يكون طلاقًا إلا كما أمر الله تعالى به وعليه وهو القصد الى الطلاق ، وأما ما عدى ذلك فباطل وتعد الحدود الله عز وجل ، وقد ذكرنا قول عطاء فيمن حلف بطلاق امرأته ثلاثًا اذ لم يضرب زيدًا فمات زيد أو مات هو أنه لا طلاق عليه أصلاً وأنه يرث امرأته ان ماتت وترثه ان مات وهو قول أبي ثور ، وقال سفيان الطلاق يقع بعد الموت وهذا خطأ ظاهر : وقال الشافعي : الطلاق يقع عليه والحنث في آخر أوقات الحياة وهذه دعوى بلا برهان ، وقال مالك : يوقف عن امرأته وهو على حنث حتى يبر وهذا كلام فاسد لأنه ان كان على حنث فهو حانث فيلزمه أن تطلق عليه امرأته او ان تلزمه الكفارة باليمين بالله والا فليس حانثًا واذا لم يكن حانثًا فهو على بر لا بد من أحدهما ولا سبيل الى حال ثالثة للحالف أصلاً فصيح ان قوله هو على حنث كلام لا يعقل وبالله تعالى التوفيق . وليت شعري لأي شيء يوقف عن امرأته ولا تخلو من احد وجهين إما ان تكون حلالاً فلا يحل توقفه عن الحلال أو تكون حراماً فلا تحرم عليه الا بالحنث فيطلقها عليه ثم تقول لهم من أين أجزتم الطلاق بصفة ولم تجزوا والنكاح بصفة والرجعة بصفة كمن قال اذا دخلت الدار فقد راجعت زوجتي المطلقة أو قال فقد تزوجتك وقالت هي مثل ذلك وقال الولي مثل ذلك ولا سبيل الى فرق وبالله تعالى التوفيق .

١٩٧٠ مسألة من قال : اذا جاء رأس الشهر فأنت طالق أو ذكر وقتاً ما : فلا تكون طالقاً بذلك لا الآن ولا اذا جاء رأس الشهر : برهان ذلك انه لم يأت قرآن ولا سنة بوقوع الطلاق بذلك وقد علمنا الله الطلاق على المدخول بها وفي غير المدخول بها وليس هذا فيما علمنا (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وايضاً فان كان كل طلاق لا يقع حين ايقاعه فمن المحال أن يقع بعد ذلك في حين لم يوقعه فيه ، وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة من طلق الى أجل لم يقع [بذلك] (٢) الطلاق الا الى ذلك الأجل كما روينا

(١) في النسخة رقم ١٦ «والطلاق بالصفة» (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦

من طريق أبي عبيد نايزيد بن هارون عن الجراح بن المنهال (١) ناالحكم - هو ابن عتيبة -
 ان ابن عباس كان يقول : من قال لامرأته أنت طالق الى رأس السنة انه يطاها ما بين وبين
 رأس السنة . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء من قال لامرأته أنت طالق
 اذا ولدت فله أن يصيبها ما لم تلد ولا يطلق حتى يأتي الاجل (٢) وكذلك من قال أنت
 طالق الى سنة . ومن طريق أبي عبيد نايزيد بن هارون عن حبيب بن أبي حبيب عن عمرو
 ابن هرم عن جابر بن زيد اني الشعثاء قال هي طالق الى الاجل الذي سمي وتحمل له ما دون ذلك .
 ومن طريق أبي عبيد نا هشيم نا مغيرة عن ابراهيم النخعي فيمن وقت في الطلاق وقتاً ،
 قال : اذا جاء ذلك الوقت وقع ، وروينا أيضاً عن الشعبي . ومن طريق سعيد بن
 منصور نا أبو معاوية عن عبيدة عن الشعبي مثل قول ابراهيم ، وروى أيضاً عن
 عبد الله بن محمد بن الحنفية ، وروينا عن سفيان الثوري قال : من قال لامرأته اذا
 حضت فأنت طالق فانها اذا دخلت في الدم طلقت عليه قال : فان قال لها متى حضت
 حيضة فأنت طالق فلا تطلق حتى تغتسل من آخر حيضتها لانه يراجعها حتى تغتسل وبأن .
 لا يقع الطلاق المؤجل الا الى أجله يقول أبو عبيد . واسحاق بن راهويه . والشافعي
 واحد . وأبو سليمان . وأصحابهم ، وقول آخر وهو ان الطلاق يقع في ذلك ساعة يلفظ به ،
 روينا ذلك من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد الانصاري عن
 سعيد بن المسيب فيمن طلق امرأته الى أجل قال : يقع الطلاق ساعتئذ ولا يقربها .
 ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا منصور . ويونس عن الحسن انه كان لا يؤجل
 في الطلاق وروينا عن الزهري من طلق الى سنة فهي طالق حيثئذ . ومن طريق أبي
 عبيد عن هشيم عن يحيى بن سعيد الانصاري انه كان لا يؤجل في الطلاق اجلاً ، وروى
 عن ربيعة وهو قول الليث وأحد قولي أبي حنيفة وهو قول زفر ، وقول ثالث كما روينا
 من طريق عبد الرزاق نا معمر عن قتادة عن الحسن انه قال اذا قال أنت طالق اذا
 كان كذا لأمر لا يدري أيكون أم لا فليس يطلق حتى يكون ذلك ويطاها فان ماتا قبل
 ذلك توارثا (٣) فان قال أنت طالق الى سنة فهي طالق حين يقول ذلك وهو قول مالك ،
 وقول رابع روى عن ابن أبي ليلى فيمن قال لامرأته أنت طالق الى رأس الهلال قال اتخوف
 ان يكون قد طلقها فوجدنا من حجة من قال بأنه وقع (٤) عليه الطلاق الآن ان قالوا
 هذا الطلاق الى أجل فهو باطل كالتسكاح الى أجل فقلنا لهم فلم قلتم انه ان قال ان دخلت

(١) في النسخة رقم ١٦ « المجاج بن المنهال » وهو غلط

(٢) في النسخة رقم ١٤ « في الاجل »

(٣) في النسخة رقم ١٤ قبل ما أجل توارثا (٤) في النسخة رقم ١٤ في حجة من أرقم الخ

الدار فانت طالق انها لا تطلق إلا بدخول الدار فانه طلاق الى أجل فلو قعتموه حين لفظ به ، وبهذا نعارضهم في قولهم ان ظاهر أمره انه ندم اذ قال أنت طالق فاتبع ذلك بالأجل فيلزمهم ذلك فيمن قال أنت طالق ان دخلت الدار وهو قول صح عن شريح فالزمه الطلاق دخلت الدار أو لم تدخله ؛ وقالوا اذا قال أنت طالق فالطلاق مباح فان اتبعه أجلا فهو شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل قلنا : بل ما طلاقه الا فاسد لا مباح اذ علقه بوقت ولا يجوز الزامه بمضما التزم دون سائر فظهر فساد هذا القول ويكفي من هذا انه تحريم فرج بالظن على من أباحه الله تعالى له باليقين ونعوذ بالله من هذا ، ولم نجد لمن فرق بين الأجل الآتي والأبد وبين الأجل الذي لا يأتي حجة أصلا غير دعواه لاسيما وهم يفسدون النكاح اذا أجل الصداق الى أجل قد يكون وقد لا يكون بعكس قولهم في الطلاق وكلا الأمرين أجل ولا فرق ، وأيضا فقد يأتي الأجل الذي قالوا فيه : انه يجبي وهو ميت أو وهي ميتة أو كلاهما أو قد طلقها ثلاثا فظهر فساد هذا القول جملة وبالله تعالى التوفيق . وهم يشنعون خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف وقد خالفوا هنا ابن عباس ، وأيضا فانهم يوقعون عليه طلاقا لم يلتزمه قط وهذا باطل ثم لو عكس عليهم قولهم فصيل بل تطلق عليه اذا أجل أجلا قد يكون وقد لا يكون ساعة لفظه بالطلاق ولا تطلق عليه اذا أجل أجلا يأتي ولا بد لما كان بينهم فرق أصلا وبالله تعالى التوفيق ثم نظرنا فيما يحتاج به من أجاز ذلك وجعل الطلاق يقع اذا جاء الأجل لا قبل ذلك بان قال : قال الله تعالى : (أو فوا بالعقود) قلنا : انما هذا في كل عقد امر الله تعالى بالوفاء به أو ندب اليه لافي كل عقد جملة ولا في معصية ، ومن المعاصي ان يطلق بخلاف ما أمر الله تعالى به فلا يحل الوفاء به وقالوا « المسلمون عند شروطهم » وهذا كالذي قبله لأن رسول الله ﷺ قال : « كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل » والطلاق الى أجل مشروط بشرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وقالوا : نقيس ذلك على المداينة الى أجل والعقود الى أجل قلنا : القياس باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا لأن المداينة والعقود قد جاء في جوازهما الى أجل النص ولم يأت ذلك في الطلاق ، ثم لو كان القياس حقا لكان هذا منه باطلا لأنكم تجمعون على ان النكاح الى أجل لا يجوز وان ذلك النكاح باطل فهلا قسم الطلاق الى أجل على ذلك وقالوا : قد أجمعوا على وقوع الطلاق عند الأجل لأن من أوقعه حين نطق به فقد أجازة فالواجب المصير الى ما اتفقوا عليه قلنا : هذا باطل وما أجمعوا قط على ذلك لأن من أوقع الطلاق حين لفظ به المطلق لم يجوز قط

ان يؤخر ايقاعه الى أجل (١) والذين أوقعوه عند الأجل لم يحيزوا ايقاعه حين نطق به وقالوا : هذا قول صاحب (٢) لا يعرف له من الصحابة مخالف فقلنا : هذا من رواية أبي العطوف الجراح بن المنهال الجزرى وهو كذاب مشهور بوضع الحديث فبطل هذا القول ايضا والحمد لله رب العالمين .

١٩٧١ مسألة : ومن جعل الى امرأته ان تطلق نفسها لم يلزمه ذلك ولا تكون طالقا طلقت نفسها ولم تطلق لما ذكرنا قبل من ان الطلاق إنما جعله الله تعالى للرجال والنساء .

١٩٧٢ مسألة : ولا يكون طلاقا باثنا (٣) ابدا الا فى موضعين لا ثالث لهما ، احدهما طلاق غير الموطوء لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها) والثانى طلاق الثلاث بمجموعة او مفرقة لقوله تعالى : (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) واما ما عدا هذين فلا أصلا لقوله تعالى : (ويوتن احق بردهن فى ذلك) ولقوله تعالى : (فامسكوهن بمعروف او فارقوهن بمعروف) وقال تعالى (فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) فجعل الى الزوج فى العدة أن يراجعها أو يترك ، ومن قال بذلك الشافعى وابو سليمان وأصحابهما ، الا ان الشافعى رأى الخلع طلاقا باثنا ، وليس عندنا كذلك وسنتكلم فيه فى باب ان شاء الله تعالى ، فمن قال لامرأته انت طالق طلقة لا رجعة لى فيها عليك بل تملكين بها نفسك ، فان الناس اختلفوا فى ذلك ، فقال ابو حنيفة والشافعى وأصحابهما . وابن وهب صاحب مالك : هى طلقة يملك فيها زوجها رجعتها ، وقوله بخلاف ذلك لغو ، وقالت طائفة هى ثلاث ، وهو قول ابن الماجشون صاحب مالك ، وقالت طائفة هى كما قال . وهو قول ابن القاسم صاحب مالك ، والذى نقول به انه كلام فاسد لا يقع به طلاق أصلا لانهم يطلق كما أمره الله عز وجل . ولا طلاق الا كما أمر الله تعالى ، قال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد » والطلاق الرجعى هو الذى يكون فيه الزوج بخيرا ما دامت فى العدة بين تركها لا يراجعها حتى تنقضى عدتها فتملك امرها فلا يراجعها الا بولى ورضاها وصداق وبين ان يشهد على ارتجاعها فقط فتكون زوجته أحبت أم كرهت بلاولى ولا صداق لكن باشهاد فقط . ولومات احدهما قبل تمام العدة وقبل المراجعة ورثه الباقي

(١) فى النسخة رقم ١٦ « الى الأجل » (٢) فى النسخة رقم ١٦ وهو قول صاحب

(٣) فى النسخة رقم ١٤ (ولا تكون طالقا باثنا)

منهما . وهذا لا خلاف فيه من أحد من الأئمة ، والبيان هو الذي لا رجعة له عليها الا أن تشاء . هي في غير الثلاث بولي وصدائق ورضاهما ونفقتهما عليه في الطلاق الرجعي مادامت في العدة ويلحقها طلاقه .

٩٧٣ مسألة : و من قال أنت طالق ان شاء الله أو قال الا أن يشاء الله أو قال الا أن لا يشاء الله فكل ذلك سواء ولا يقع بشيء من ذلك طلاق . برهان ذلك قول الله عز وجل : (ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله) ، وقال تعالى : (وما تشاءون الا أن يشاء الله) ونحن نعلم ان الله تعالى لو أراد امضاء هذا الطلاق ليسره لاخر اجه بغير استثناء فصح انه تعالى لم يرد وقوعه اذ يسره لتعليقه بمشيئته عز وجل ، وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة كما قلنا كما روينا من طريق أبي عبيدنا معاذ بن معاذ عن ورقاء بن عمر عن ابن طاوس عن أبيه فيمن قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله قال له ثنياء . ومن طريق وكيع عن الأعمش عن إبراهيم النخعي فيمن قال لامرأته انت طالق ان شاء الله قال لا يحنث . ومن طريق وكيع عن أبيه عن الليث قال : اجتمع عطاء . ومجاهد . وطاوس . والزهرى على ان الاستثناء في كل شيء جائز . ومن طريق وكيع عن حكيم أبي داود عن الشعبي فيمن قال انت حر ان شاء الله تعالى قال لا يحنث . ومن طريق الحكم بن عتيبة فيمن قال أنت طالق ان شاء الله له ثنياء ، وعن أبي مجلز مثل ذلك وهو قول عطاء . وحماد بن أبي سليمان . وسعيد بن المسيب . ومن طريق عبد الرزاق عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم قال : اذا قال ان لم أفعل كذا فامرأتى طالق ان شاء الله فحنث لم تطلق امرأته وبه كان يأخذ أبو حنيفة وعبد الرزاق قال والناس عليه ، وقال سفيان الثوري من قال امرأتى طالق ان كلمت فلانا شهرا إلا أن يبدو لي انه ان وصل الكلام فله استناؤه فان قطعه وسكت ثم امتننى فلا استثناء له ، وقال الأوزاعي في أحد قوله ان قال ان فعلت كذا فانت طالق ان شاء الله فلا استثناء جائز ولا يقع الطلاق ؛ وكذلك العتاق ، وبه يقول الشافعي وأصحابه وأبو ثور وعثمان البتي واسحاق وأبو سليمان وأصحابنا ، وقال آخرون : لا يسقط الطلاق بالاستثناء ، كما روينا من طريق أبي عبيد ناسعيد بن عفير حدثني الفضل بن المختار عن أبي حمزة قال سمعت ابن عباس يقول : اذا قال لامرأته أنت طالق ان شاء الله فهي طالق ، وقد صح هذا عن سعيد بن المسيب والحسن والشعبي والزهرى وقتادة ومكحول وهو أحد قول الأوزاعي ومالك . والليث . وأحد قول ابن أبي ليلى ، وروى عن ابن أبي ليلى ان طلق واستثنى فالطلاق واقع وان اخرج مخرج اليمين فله استناؤه ، وقال

مالك فان قال : انت طالق ان شاء زيد أو قال الآن لا يشاء زيد أو الا ان يشاء زيد فانها لا تطلق الا أن يشاء زيد ، واحتجوا في ذلك بأن مشيئة زيد تعرف ومشيئة الله تعالى لا تعرف .

قال أبو محمد : وهذا باطل بل مشيئة زيد لا يعرفها أبدا احد غيره وغير الله تعالى لأنه قد يكذب ، وأما مشيئة الله تعالى فعروقة بلا شك لان كل ما نفذ فقد شاء الله تعالى لونه ومالم ينفذ فلا نشك أن الله تعالى لم يشأ كونه ، وهذا مما خالف فيه الخيفيون تشنيعهم بمخالفة صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف .

١٩٧٤ مسألة ومن طلق امرأته ثم كرر طلاقها لكل من لقيه مشهدا أو مخبرا فهو طلاق واحد لا يلزمه أكثر من ذلك ، وهذا مالا خلاف فيه لأنه لم ينو بذلك طلاق آخر .

١٩٧٥ مسألة : ومن أيقنت امرأته أنه طلقها ثلاثا أو آخر ثلاث أو دون ثلاث ولم يشهد على مراجعته إياها حتى تمت عدتها ثم أمسكها معتديا ففرض عليها أن تهرب عنه ان لم تكن لها بينة فان أكرهها فلها قتله دفاعا عن نفسها والا فهو زنا منها ان أمكنته من نفسها وهو أجني كعابر السبيل فحكمه في كل شيء حكم الاجنبي .

١٩٧٦ مسألة : وطلاق المريض كطلاق الصحيح ، ولا فرق مات من ذلك المرض أو لم يميت منه فان كان طلاق المريض ثلاثا أو آخر ثلاث أو قبل أن يطأها فمات أو مات قبل تمام العدة أو بعدها أو كن طلاقا رجعيا فلم يرتجعها حتى مات أو مات بعد تمام العدة فلا ترثه في شيء من ذلك كله ولا يرثها أصلا وكذلك طلاق الصحيح للريضة ، وطلاق المريض للريضة ، ولا فرق ، وكذلك طلاق الموقوف للقتل والحامل المثقلة ، وهذا مكان اختلف الناس فيه فقول اول فيه أنه ليس طلاقا كما نا محمد بن سعيد بن نبات نا ابن مفرج نا عبد الله بن جعفر بن الورد نا يحيى بن ايوب نا ابن بادى العلاف نا يحيى بن بكير نا الليث بن سعد نا نافع مولى ابن عمر قال : ان عبد الرحمن بن عوف طلق امرأة له كلبية في مرضه الذي مات فيه فكلمه عثمان ليراجعها فتلكا عليه عبد الرحمن فقال عثمان : قد اعرف انما طلقها كراهية أن ترث مع أم كلثوم واني والله لا أقسم لها ميراثا ، وان كانت أم كلثوم اختي قال نافع : وكان آخر طلاقها تطليقه في مرضه ، فهذا عثمان يأمر عبد الرحمن بمراجعته بعد أن طلقها آخر طلاقها في مرضه ؛ فصح انه لم يكن يراه طلاقا ، فكل ما روى عن عثمان بعد هذا فهو مردود الى هذا ، وجاء عن عثمان أيضا ان عبد الرحمن بن مكل طلق

بعض نسائه بعد ان أصابه فالج ثم مات بعد سنتين فورثها منه عثمان ، وصح عنه أنه ورث امرأة عبد الرحمن بن عوف الكلبية وقد طلقها وهو مريض آخر ثلاث تطليقات ثم مات بعد أن أتمت عدتها فقيل لعثمان لم تورثها من عبد الرحمن ، وقد علمت أنه لم يطلقها ضرارا ولا فرارا من كتاب الله عز وجل فقال عثمان : أردت أن تكون سنة يهاب الناس الفرار من كتاب الله عز وجل ، وقول آخر ترثه ويرثها كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن عمن سمع الحسن يقول : يتوارثان إن مات من مرضه ذلك ، وقول ثالث ترثه وإن صح ثم مات من مرض آخر * روينا من طريق أبي عبيد ناعبد الله بن صالح نا الليث بن سعد عن يونس بن يزيد عن الزهري أنه سئل عن من طلق امرأته وهو مريض فبثها فصح أياما وهي في العدة ثم مرض ثم مات من وجع آخر أو عادله وجعه قال الزهري : نرى حين طلقها وهو مريض أنها في قضاء عثمان ترثه ، وبهذا يقول سفيان الثوري والأوزاعي . وزفر بن الهذيل وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه كلهم يقول : إذا طلقها وهو مريض ، ثم صح ثم مات قبل انقضاء عدتها فأنها ترثه ، وقال الأوزاعي : إن ملكها نفسها وهو مريض فطلقت نفسها لم ترثه وإن طلقها وهو مريض باذنها ورثته ، وقول رابع روينا من طريق سعيد بن منصور نا اسماعيل بن عياش عن هشام بن عروة أنه سأل أباه عروة عن من طلق امرأته البتة وهو مريض؟ فقال عروة : لا يتوارثان إلا أن يكون بها حبل أو يطلق مضارة فيموت وهي في العدة منه * وقول خامس إن طلق ثلاثا وهو مريض ولم يصح حتى مات فأنها ترثه ما لم تنقض عدتها منه فإن مات بعد أن انقضت عدتها لم ترثه ، كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا يزيد بن هارون نا سعيد بن أبي عروبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت في المطلقة ثلاثا وهو مريض ترثه مادامت في العدة .

قال أبو محمد : لم يسمع ابن أبي عروبة من هشام بن عروة شيئا * ومن طريق ابن أبي شيبة نا حاتم بن اسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه أن حسين بن علي طلق امرأته وهو مريض فورثته * ومن طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم عن عبيدة بن مغيث عن إبراهيم النخعي عن عمر بن الخطاب أنه قال : الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا ورثته ما كانت في العدة وبه يقول إبراهيم * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا جرير بن عبد الحميد عن المغيرة عن إبراهيم عن شريح قال : أتاني عروة البارقي من عند عمر في الرجل يطلق امرأته ثلاثا في مرضه أنها ترثه مادامت في العدة ولا يرثها وبه يقول إبراهيم *

ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا مغيرة عن ابراهيم فيمن طلق امرأته وهو مريض ثلاثا قبل أن يدخل بها قال : لها نصف الصداق ، ولا ميراث لها ولا عدة عليها ، قال هشيم : وبهذا قول * ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة عن ابراهيم عن ابن عمر قال : اذا طلق امرأته ثلاثا ، وهو مريض ورثت في العدة * **قال أبو محمد** : هكذا في كتابي عن محمد بن سعيد بن عمر ولا أراه الا وهما وانه انما هو عمر والله أعلم : كذلك روينا عن طريق سفيان . وشعبة * ومن طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث . عن داود . والاشعث . عن الشعبي . وشریح قالوا اذا طلق ثلاثا في مرضه ورثته مادامت في العدة ، وقال أبو حنيفة وأصحابه فان خيرها أو ملكها أو خالها وهو مريض : أو حلف بطلاقها ثلاثا وهو صحيح فحنته وهو مريض فمات لم ترثه . فلو بارز رجلا في القتال أو قدم ليقول فطلقها ثلاثا ورثته فلو طلقها وهو مريض ولم يكن دخل بها لم ترثه فلو أكرها ابوه فوطئها في مرض ابنه فمات لم ترثه (١) * ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته ثلاثا في مرضه فقال عثمان : لئن مت لا ورثتها منك قال : قد علمت ذلك فمات في عدتها فورثها عثمان في عدتها * ومن طريق عبد الرزاق . عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة أنه سأل عبد الله بن الزبير فقال له ابن الزبير : طلق عبد الرحمن بن عوف بنت الأصبع السكلية فبنتها ثم مات فورثها عثمان في عدتها ثم ذكر ابن الزبير قوله نفسه * نا علي بن عباد الانصاري نا محمد بن عبد الله بن محمد بن يزيد اللخمي نا بن مفرج نا احمد بن عبد الرحيم الأسدي نا عمرو بن ثوبان نا محمد بن يوسف القريابي نا سفيان الثوري عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين قال : من طلق وهو مريض طلاقا باتنا فانها ترثه مادامت في العدة * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر وابن جريج كلاهما عن هشام بن عروة عن أبيه قال : اذا طلقها مريضا فبنتها فانقضت العدة فلا ميراث بينهما وصح عن شريح فيمن طلق مريضا فمات فانها ترثه ما كانت في العدة فبلغ ذلك سعيد بن المسيب فلم ينكره وهو قول الشعبي : والحارث العكلي . وحماد بن أبي سليمان ، وروى عن ربيعة . وطاوس . والليث ابن سعد . وسفيان الثوري والأوزاعي . وابن شبرمة . وأبي حنيفة وأصحابه وروى سادس من روى عنه ان المطلقة في المرض ترث هكذا جملة لم يبين في العدة فقط أم بعدها فكما روينا من طريق ابن وهب أخبرني رجال من أهل العلم ان علي بن أبي طالب قال : المطلقة في المرض ترث * ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبيد الله عن عثمان بن

(١) قوله - وقال أبو حنيفة وأصحابه فان خيرها - الى هنا ، وآخر في النسخة رقم ١٤

أبي الأسود عن عطاء قال : لو مرض سنة لورثتها منه ، والاصح عن عطاء انها ترثه في العدة ولا ترثه بعدها . ومن طريق ابن أبي شيبة نا يزيد بن هارون عن أشعث عن محمد بن سيرين قال : كانوا يقولون : لا يختلفون فيمن فر من كتاب الله رداليه يعني فيمن طلق امرأته وهو مريض . وقول سابع من قال : ترثه بعد العدة مالم تزوج فكما نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عبد الله بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المتني نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن شيخ من قريش عن أبي بن كعب فيمن طلق امرأته ثلاثا في مرضه قال لا ازال أورثها منه حتى يبرأ أو تزوج أو تمكث سنة أو قال ولو مكثت سنة . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء الرجل يطلق امرأته مريضا ثم يموت من وجعه ذلك قال عطاء : ترثه وان انقضت عدتها منه اذا مات في مرضه ذلك مالم تنكح . ومن طريق أبي عبيد نا يزيد بن هارون عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي في التي يطلقها وهو مريض قال ترثه وان كان الى سنتين مالم تزوج وقال أبو عبيد : وسمعت أبا يوسف القاضي يقول عن ابن أبي ليلى انه قال في المطلقة في المرض ترثه مالم تزوج وهو قول شريك القاضي . واحمد بن حنبل . واسحاق . وأبي عبيد . وقول ثامن وهو لمن قال انها لا ترثه إلا مادامت في العدة وانها تنتقل الى عدة الوفاة وقاله أيضا بعض من ورثها بعد العدة كما روينا من طريق أبي عبيد نا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عز آية عن الشعبي : قال باب من الطلاق جسم اذا ورثت المرأة اعتدت ترثه مالم تنكح قبل موته فاذا ورثته اعتدت أربعة أشهر وعشرا . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي قال : اذا طلق الرجل امرأته وهو مريض فمات ورثته واستأنفت العدة أربعة أشهر وعشرا ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري انه قال اذا طلق الرجل امرأته وهو مريض فانها تكون على أقصى العدين ان كانت أربعة أشهر وعشرا أكثر من حیضتها أخذت بالأربعة الأشهر والعشر وان كان الحيض أكثر أخذت بالحيض .

قال أبو محمد : وهذا هو قول أبي حنيفة . ومحمد بن الحسن ، وقال أبو يوسف تهادى على الحيض فقط ولا تنتقل الى عدة الوفاة ، وقول تاسع وهو قول من قال ترثه في العدة وبعد العدة ولم يخص ان لم تزوج ولا قال وان تزوجت فكما روينا من طريق ابن وهب أخبرني موسى بن يزيد عن الزهري حدثني طلحة بن عبد الله بن عوف ان عبد الرحمن بن عوف عاش حتى حلت تماضر ثم ورثها عثمان منه بعد ما حلت

وهكذا رويناه من طريق سعيد بن منصور نا عباد بن عباد المهلبى ناهشام بن عروة عن أبيه ، ومحمد بن عمرو بن علقمة كلاهما عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان أباه طلق امرأته في مرضه فمات بعد ما حلت فورثها عثمان ، واختلف عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه فروى عنه أبو عوانة انه كان ذلك في العدة : وروى عنه هشيم كان ذلك بعد العدة ، وعمر ضعيف . ومن طريق ابن وهب أخبرني يزيد بن عياض بن جعدة عن عبد الكريم بن الحارث عن مجاهد انه قال اذا طلق المريض امرأته قبل ان يدخل بها فلها ميراثها منه ونصف الصداق ، ومن طريق ابن وهب أخبرني مخزومة بن بكير عن أبيه قال يقال : اذا طلق امرأته وهو وجع وقد فرض لها ولم يمنحها فلها نصف صداقها وترثه ، ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا سهل بن يوسف عن حميد عن بكر عن الحسن فيمن طلق امرأته ثلاثا في مرضه فمات وقد انقضت عدتها فانها ترثه . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا يونس بن عبيد . ومنصور كلاهما عن الحسن فيمن طلق امرأته وهو مريض قبل ان يدخل بها ؟ قال : لها الصداق كله والميراث وعليها العدة . ومن طريق حماد بن سلمة عن عثمان البتى . وحميد بن أصحاب الحسن قالوا : ترثه بعد انقضاء العدة ؛ وقول عاشر رويناه من طريق ابن وهب أخبرني رجال من أهل العلم ان ربيعة قال في المطلقة ثلاثا في المرض ترثه وان نكحت بعده عشرة أزواج ، وبهذا يقول مالك ومن قلده ، وروى أيضا عن الليث بن سعد ، وقال مالك : ان طلقها مريضا قبل الدخول بها فلها الميراث ولها نصف الصداق ولا عدة عليها وقال : ان خيرها وهو مريض فاختارت نفسها فطلقت ثلاثا أو اختلعت منه وهو مريض ثم مات من مرضه فانها ترثه قال : وكذلك لو حلف بطلاقها ثلاثا ان دخلت دار فلان وهو صحيح فمرض (١) فتعمدت دخول تلك الدار فطلقت ثلاثا أو مات من مرضه فانها ترثه ، قال وكذلك من قال وهو صحيح : إذا قدم أبي فأنت طالق ثلاثا فقدم أبوه وهو مريض فطلقت ثلاثا ثم مات هو فانها ترثه ، قال : ومن قاتل في الزحف أو حبس للقتل فطلق امرأته ثلاثا فانها ترثه قال : والمحصور ان طلق ثلاثا لم ترثه قال : فلو ارتد وهو مريض لم ترثه ، وقول حادى عشر نا رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : طاق غيلان بن سلمة الثقفى نساءه وقسم ماله بين بنيه وذلك في خلافة عمر فبلغه ذلك فقال له عمر : طلقت نساءك وقسمت مالك بين بنيك قال نعم قال له عمر : والله لأرى

الشیطان فیما یسترق من السمع. سمع بموتك فألقاه فی نفسك فلعلك أن لا تمكث إلا قليلا
وايم الله لئن لم تراجع نساءك وترجع فی مالك لا ورثتهن منك اذا مت ثم لامرن
بقبرك فیرجن كما یرجم قبر أبی رغال قال : فراجع نساءه وماله ، قال نافع : فما لبث
الا سبعا حتی مات * وأما المحصور فروينا من طریق ابن أبی شبة قال نا عباد بن
العوام عن أشعث عن الشعبي أن أم البنين بنت عتبة بن حصن كانت تحت عثمان فلما
حوصر طلقها وكان قد أرسل اليها يشتري منها ثمنها فأبت فلما قتل أنت علي بن أبی طالب
فذكر ذلك له فقال علي تركها حتی اذا أشرف علي المرات طلقها فورثها * وقول ثاني
عشر وهو من لم يورث المبتوتة فی المرض روي نا من طریق عبد الرزاق عن ابن جريج
أخبرني ابن أبی مليكة أنه سأل عبدالله بن الزبير عن المبتوتة یعنی فی المرض قال فقال لي
ابن الزبير طلق عبد الرحمن بن عوف بنت الاصبع الكلبي ثلاثا (١) ثم مات وهي فی
عدتها فورثها عثمان ، قال ابن الزبير : فاما أنا فلا أرى أن ترث المبتوتة * ومن طریق
أبي عبيد نايحي بن سعيد القطان نا ابن جريج عن ابن أبی مليكة قال : سألت عبدالله
ابن الزبير عمن طلق امرأته ثلاثا وهو مريض ؟ فقال ابن الزبير : أما عثمان فورث
ابنة الاصبع الكلبي وأما أنا فلا أرى أن ترث مبتوتة * ومن طریق سعيد بن منصور .
والحجاج بن المنهال قالا جميعا : نا أبو عوانة نا عمر بن أبی سلمة بن عبد الرحمن بن
عوف عن أبيه فذكر حديث أبيه وان امرأته تماضر بنت الأصبع بن زياد بن الحصين
أرسلت اليه تسأله الطلاق فقال اذا طهرت یعنی من حیضها فلتؤذي فطهرت فأرسلت
اليه وهو مريض فغضب وقال : هي طالق البتة لا رجعة لها فلم يلبث إلا يسيرا حتی مات
فقال عبدالله بن عوف : لا أورث تماضر شيئا هذا لفظ الحجاج ، وقال سعيد بن
منصور فی روايته فقال عبد الرحمن : لا أورث تماضر شيئا ثم اتفقا فارتفعوا الى عثمان
فورثها وكان ذلك فی العدة * ومن طریق أبي عبيد نا أبو احمد الزيري عن سفيان
الثوري عن ليث عن طاوس عن ابن عباس فی الذی يطلق امرأته ثلاثا فی مرضه قبل
أن يدخل بها قال : ليس لها ميراث ولها نصف الصداق * ومن طریق قتادة ان علي
ابن أبی طالب قال : لا ترث المبتوتة * ومن طریق سعيد بن منصور نا جرير بن عبد الحميد
عن المغيرة بن مقسم عن الحارث العكلي قال : من طلق امرأته طلقين فی صحته
فطلقها الثالثة للعدة فی مرضه لم ترثه لأنه لم تعتدوبأن لا ترث المطلقة المبتوتة فی المرض

يقول الشافعى . وأبو سليمان . وأصحابهما .

قال أبو محمد : احتج من رأى تورث المتوتة فى المرض بأن قالوا : فربذلك عما أوجب الله تعالى لها فى كتابه فى الميراث فوجب أن يقضى عليه (١) وعلى من لا يتهم بذلك لثلا يكون ذريعة الى منع الحقوق .

قال أبو محمد : فنقول وبالله تعالى تأييد ما فرقت عن كتاب الله تعالى . بل أخذ بكتاب الله واتبعه ، لأن الله تعالى أباح الطلاق وقطع بالثلاث وبالطلاق قبل الوطء بجميع حقوق الزوجية من النفقة وإباحة الوطء والتوارث فأين ههنا الفرار من كتاب الله تعالى ؟ إنما كان يفر عن كتاب الله تعالى لوقال : لا نرث مني شيئا دون أن يطلقها بل الفرار من كتاب الله تعالى هو تورث من ليست زوجة ولا أما ولا جدة ولا ابنة ولا ابنة ابن ولا اختا ولا معتقة ، ولكن اجنبية لم يجعل الله تعالى قط لها ميراثا ، وكيف يجوز أن تورث بالزوجية من أن وطئها رجم أو من قد حل لها زواج غيره أو من هي زوجة لغيره ، هذا هو خلاف كتاب الله تعالى حقا بلا شك ، وأيضا فإن كانت ترثه بالزوجية فواجب أن يرثها بالزوجية كما يقول الحسن : اذ من الباطل المحال الممتع أن تكون هي امرأته ، ولا يكون هو زوجها فإن قالوا ليست امرأته قلنا : فلم ورثتموها ميراث زوجة ، وهذا عجب جدا ، وهذا أكل المال بالباطل بلا شك . ومن العجب قولهم فر بميراثها ، وأى ميراث لها من صحيح لعلمها هي تموت قبله ، ورب صحيح يموت قبل ذلك المريض ، وقد يبرأ من مرضه ، فما وجب لها قط اذ طلقها ميراث يفر به عنها سم من العجب تورث الخفيفين المتوتة ممن حبس للقتل أو بارز فى حرب وليس مريضا ومنعهم الميراث التى أكرها أبو زوجها على أن وطئها فى مرض زوجها وليس لزوجها فى ذلك عمل أصلا ولا طلقها مختارا قط ، وتورث المالكين المختلة والمختارة نفسها والقاصدة الى تجنبه فى مرضه فى يمينه ، وهو صحيح بالطلاق ، وهو كاره لفارقتها وهي مسارعة اليه مكرهة له على ذلك ، وما فى العجب أكثر من منعهم المتزوجة فى المرض من الميراث الذى أوجبه الله تعالى لها يقينا بالزوجية الصحيحة وتورثهم المطلقة ثلاثا فى المرض فورثوا بالزوجية من ليست بزوجة ومنعوا ميراث الزوجة من هي زوجته وحسبنا الله ونعم الوكيل . وروينا من طريق ابن وهب أخبرني مالك وعمر بن الحارث . والليث بن سعد . ومخرمة بن بكير ، ويونس بن يزيد ، قال مالك والليث وعمر وكلهم عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن يحيى بن حبان ، وقال مخرمة عن أبيه عن سليمان

ابن يسار، وقال يونس واللفظه : أنا الزهرى أن رجلا من الأنصار يقال له حبان بن منقذ كانت تحته هند بنت ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب وامرأة من الأنصار فطلق الأنصارية وهي ترضع ابنه وهو صحيح فمكثت سبعة أشهر أو قريبا من ثمانية أشهر لا تحيض ثم مرض حبان فقيل له : إنها ترثك إن مت قال : احموني إلى أمير المؤمنين عثمان فحمل إليه فذكر له شأن امرأته وعنده علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، وزيد بن ثابت فقال لهما عثمان : ماتريان ؟ قالا جميعا : نرى أنها ترثه إن مات وورثها إن ماتت فانها ليست من القواعد الثلاثي يثنى من الحيض ؛ وليست من الثلاثي لم يحضن فهي عنده على حيضها ما كانت من قليل أو كثير وإنه لم يمنعها من أن تحيض إلا الرضاع فرجع حبان فأنزع ابنه منها فلما فقدت الرضاع حاضت حيضة ثم حاضت أخرى في الهلال ثم توفي حبان على رأس السنة أو قريبا منها فشارك عثمان بين المرأتين في الميراث وأمر الأنصارية أن تعتد عدة الوفاة ، وقال للهاشمية هذا رأى ابن عمك هو أشار علينا به يعنى على بن أبي طالب قال ابن وهب : أنا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن ابن شهاب قال : إن عثمان قضى أن تختلج منها ولدها حتى تحيض اقراءها ، قال ابن وهب أخبرني خالد بن حميد المهرى عن أخيه عن ابن شهاب أن عثمان أرسل إلى زيد بن ثابت يشاوره في أمر حبان بن منقذ فقال زيد اختلج ابنه منها ترجع الحيضة فحمل عثمان وذكر الخبر وبه يقول مالك .

قال أبو محمد : هذا حقا هو الفرار من كتاب الله عز وجل أن تمنع رضاع ولدها ليتعجل حيضها فتم عدتها وتبطل ميراثها وإنما كان الوجه إذا هو عندهم فار من كتاب الله أن يبطلوا الطلاق الذي به أراد منعها الميراث كما فعل المالكيون في نكاح المريض ، وأما تجويزهم الطلاق وإبقاؤهم الميراث فمناقضة ظاهرة الخطأ ، وقد أوردنا قبل عن عثمان أنه لم يجز ذلك الطلاق إذا أمر عبد الرحمن بمراجعتها بعد أن طلقها ثلاثا ، ويقال لهم أترون عبد الرحمن بن عوف فر من كتاب الله تعالى حاشي له من ذلك ، فنقولهم إنما فعل ذلك بمن لا يظن به الفرار لقطع الزريعة فقلنا فهلا قلتم بقول أبي حنيفة في أن من أكرها أبوزوجها على الوطء أنها توث لأنه قد يمكن أن يدس الزوج أباه لذلك لمنعها الميراث فرب فاسق يستسهل هذا في حرمة فيكون قطعاً للزريعة ، وهلا إن كنتم مالكيين قلتم بذلك في المرتد في مرضه إذ قلتم : لا تنهيه أنه ارتد فرارا من ميراثها فكم من الناس فر إلى أرض الحرب وارتد لغضب غضبه وليغبط جاره بأذاه له وهذا كله تناقض لا خفاء به فكيف من ارتد لثلاث ترثه ثم راجع

الاسلام . وهلا ورثوها منه . وان ماتت قبله فلا فوق بين تورثها وهى ميتة وبين تورثها بالزوجية وهى اجنسية زوجة لغيره لو وطئها هو لرجم ورجعت ، فان قالوا : لم يأت بهذا أثر قلنا : ولا جاء فى الميراث اثر فهلا قسم هذا على المطلقة كما قسم ذلك على المطلق ، ولا ورثتموها من المرتد فقد قال بتوريث مال المرتد لورثته من المسلمين طائفة من السلف ولا ندرى ما قولهم فى مريض تحت مملوكة فأعتقت فى مرضه فاختارت فراقه ، وفى مملوك تحت حرة فطلقها بتاتا وهو مريض ثم أعتق هو وفى مسلم تحت كناية فطلقها فى مرضه ثلاثا ثم اعتدت وأسدت فى عدتها او بعد عدتها . او بعد ان تزوجت . وأيضا فان الفرار بالميراث عنها يدخل فى طلاق الصحيح كما يدخل فى طلاق المريض ، وقديموت الصحيح قبل المريض فليورثوها ممن طلقها ثلاثا وهو صحيح ثم مات بغتة او من مرض أصابه ، وأيضا فلا يختلفون فيمن به حين (١) فاقل . او جرح فانتشرت حسوته فتعامل فوطئ جارية له فحملت وهوى يثف بانه انما وطئها التحمل فيحرم عصبته الميراث انما ان حملت وولدت حرمت العصبه (٢) الميراث ، فان قالوا وقد لا تحمل قلنا : وهو قد يفيق وهى قد تموت قبله وهلا وضعوا الظن فى الفرار من كتاب الله تعالى حيث هو أليق به فيقولوا اذا طلقها ثلاثا وهو مريض فانما فر عن كتاب الله تعالى فيما أوجب لها من النفقة والكسوة الواجب لها كل ذلك فيلزمونه الكسوة والنفقة أبدا فلم يفعلوا وأعملوا ظنهم فى أنه فر عنها بميراث لم يجب لها قط ولا يختلفون فى أن من أقر فى مرضه الذى مات فيه بولد أنه يلحقه ويرث ويمنع عصبته الميراث ويحط الزوجة من ربع الى ثمن فهلا قالوا انما فعل ذلك ليحطها من الميراث . وأما الخفيفون فانهم أمضوا فراره عن كتاب الله عز وجل اذ قطعوا ميراثها بعد العدة فجملوه يتنفع بفراره عن كتاب الله تعالى فى موضع ، ولا يتنفع به فى موضع آخر فهذا التخليط والخبط وانقطاع العدة متولد من الطلاق الذى هو فعله ، ويقال لهم : قد أجزتم نكاح المريض وهو اضرار باهل الميراث فى ادخال من يشركهم فيه . فهلا اذ أجزتم طلاق المريض أمضيتم حكمه فى قطع الميراث ، ويقال للمالكين : من أين ورثتم الخثعة لزوجها فى مرضه وهو لم يفر قط بميراثها ولا طلقها فى مرضه وكيف يجوز أن يقاس غير فار على فار ، وأعجب شيء قول المالكيين فى التى يطلقها زوجها وهو مريض ولم يدخل بها أنها ترثه ، وليس لها الا نصف الصداق فهلا قالوا : إنه فر بنصف صداقها فيقضوا لها بجميعه كما قال الحسن

(١) الحين والمينة كالميل (٢) فى النسخة رقم ١٤ «حرم عصبته»

وهلا قالوا فيمن قال لا مرأته ان دخلت دار زيد فانت طالق ثلاثا، وهو صحيح فاعتلت هي فأمرت من حملها فدخلت دار زيد وقالت: انما أفعل هذا لكلا يرثني فهذه فارة بميراثها فهلا ورثوه منها بعة الفرار ولكنهم لا يتمسكون بنص ولا بقياس ولا بعة، وعجب آخر وهو أنهم قالوا: ان صح لم ترثه فجعلوه ينتفع بقراره من كتاب الله عن وجل ان صح، وهذا تلاعب ولم يأت قط عن أحد من الصحابة انه ان صح لم ترثه الا عن أبي وحده وقد خالفه المالكيون في قوله الا أن تزوج وخالفه الحنفيون في توريثها منه بعد العدة والقوم متلاعبون بلا شك، وقال بعضهم: لما كان المرض يحدث لصاحبه أحكاما لم تكن له في الصحة فيمنع من أكثر من ثلث ماله في الصدقة والعق والهبة كان الطلاق كذلك فقلنا: هذا احتجاج للخطأ بالخطأ، وما وجب قط منع المريض من جميع ماله بل هو كالصحيح سواء سواء، وحتى لو كان ما قلتم فمن اين وجب أن يكون الطلاق مقيسا على ذلك وما نعلم دليلا على ذلك لا من نص ولا من اجماع ولا من قول متقدم ولا من معقول الا دعوى كاذبة فبطل هذا أيضا يقين ولا يعجز أحد عن أن يدعى ما شاء، وقد تكلمنا على هذا في كتاب الهبات من ديواننا هذا فأغنى عن اعادته، وقالوا: هذا قول جمهور الصحابة رضى الله عنهم فقلنا كذب من قال هذا أشنع كذب انما جاءت في ذلك روايات مختلفة متناقضة عن خمسة من الصحابة فقط: عمر، وعثمان، وعلي، وعائشة أم المؤمنين، وأبي بن كعب، أما الرواية عن علي فساقطة مفضوحة ولم تصح قط لأنها عن ابن وهب عن رجال من أهل العلم عن علي ثم ليس عنه الا المطلقة في المرض ترث ونحن نقول أنها ترث مالم تكن مبتوتة وليس فيه أنها ترث في العدة دون ما بعد العدة ولا أنها ترث الا أن يصح فهي رواية على سقوطها غير موافقة لتحكم الحنفيين والمالكيين فكيف وقد أوردنا عن علي مثلها لا ترث مبتوتة وأوردنا عنه انه ورث المرأة التي طلقها عثمان وهو محصور وهم كلهم لا يقولون بهذا، والرواية عن عائشة أم المؤمنين لا تصح لان سعيد بن أبي عروبة لم يسمع من هشام بن عروة شيئا قط فلا يدرى عن أخذه وهو مخالف لقول المالكيين فهو عليهم لاهم فسقطت هذه الرواية، والرواية عن أبي ساقطة لا تصح لأنها من طريق شيخ من قرش لا يدرى من هو، ثم هي مخالفة للحنفيين والمالكيين جميعا لأن فيها الا أن تزوج فبطل تعلقهم بما هم أول مخالفين له والرواية عن عمر منقطعة لأنها عن ابراهيم عن عمر، وفي بعض روايات عن ابن عمر وهو وهم وكلاهما غير متصلان لان ابراهيم لم يسمع قط من عمر ولا من ابن عمر كلمة وانما تصح من الطريق التي أوردنا عن

ابراهيم عن شريح مع أن كل ما روى في ذلك عن عمر مخالف للمالكين لأنها كلها لا تروى إلا في العدة فليس للحنيفيين غير هذه الرواية وحدها وكم قصة خالفوا فيها الطائفة من الصحابة لا يعرف لهم فيها مخالف كقول عمر في امرأة المفقود وغير ذلك نعم وفي هذه الرواية نفسها لأن فيها كان فيما جاء به عروة البارقي إلى شريح من عند عمر ابن الخطاب أن جروح الرجال والنساء سواء إلا الموضحة [والسن فيما جاء] (١) فلي النصف ، وإذا طلق امرأته ثلاثا ورثته مادامت في العدة ، ومن الباطل أن يكون بعض كتاب عمر حجة وبعضه ليس بحجة لأنهم ظهروا لا يقولون بهذا ، وقد أوردنا عن عمر بأصح طريق أنه قال : لغيلان بن سلمة وقد طلق نساءه وهو صحيح لئن مات لأورثتهن منك وهم لا يقولون بهذا فكيف وقد صح خلاف عمر في هذا عن ابن الزبير . وعبدالله بن عوف أخى عبد الرحمن بن عوف وله صحبة ، وروى عن علي مثل قولنا ، وعن عبد الرحمن بن عوف ، وأما الرواية عن عثمان فقد ذكرنا أنه لم يره طلاقا وأنه أمره بمراجعتها ، وهذا خلاف الطائفتين معا ، ثم اضطربت رواية الثقات عنه فروى عنه عبدالله بن الزبير . وحماد بن سلمة عن هشام ابن عروة عن أبيه عروة بن الزبير أنه لم يورثها إلا في العدة ، وكذلك روى أبو عوانة عن عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سلمة ، وروى عروة بن الزبير . ومحمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة . وطلحة بن عبدالله بن عوف . وهشيم عن عمر بن أبي سلمة عن أبي سلمة . وابن المسيب أنه ورثها منه بعد العدة ، فأحدى الروايتين مخالفة للحنيفيين ، ولا شك في أن أحدهما وهم لا يدرى أيتهما هي ، ولا يجوز الحكم بقضية قد صح الزعم فيها فلا يدرى كيف وقعت ، وقد روينا عن عثمان أن زيدا (٢) طلق امرأته وبه قال فقاش سنتين ثم مات فورثها منه ، وهم لا يخلطون في أن المفلوج لا يرثه بذلك المرض من طلقها فيه فسقط تعلقهم بعثمان ، والمعجب أن الحنيفيين يقولون أنها إن سأله الطلاق في مرضه فطلقها أنها لا تروى ، والثابت عن عبد الرحمن أنه لم يطلقها إلا بعد أن سأله الطلاق حتى غضب فخالقوا عثمان في ذلك ، فلم يبق لهم من الصحابة رضى الله عنهم متعلق ، فإن قيل : قد رويتم عن جعفر بن محمد عن أبيه أن الحسين بن علي طلق امرأته وهو مريض فورثته ، قلنا : هذه رواية لاحجة فيها أول ذلك أنها منكورة لأن فيها أن الحسين طلق امرأته وهو مريض فورثته ، والحسين رضى الله عنه لم يمت حتف أنفه ، إنما مات مقتولا فصح أنه قد كان صحيح من ذلك المرض فهذا مخالف

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٤ «أن رجلا» بدل زيدا

للطائفتين ، ثم هي منقطعة لأن محمد بن علي بن الحسين لم يدرك الحسين ولا الحسن
ثم ليس فيه من هو المورث لها ولا ان الحسين أخبر أنها ترثه وقال بعضهم قد رويتم
أن عثمان قال لعبد الرحمن لئن مت لا ورثتها منك فقال عبد الرحمن : لقد علمت ،
قالوا فدل ذلك على موافقته لعثمان في ذلك فقلنا : كلاما دل ذلك قط على موافقته
لعثمان في ذلك بل انما فيه بما لا يحتمل سواء قد علمت ما أعلنى به انه من رأيك فبطل
كل ما شغبوا به عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم في ذلك والحمد لله رب العالمين •
واعترض بعضهم على الرواية الثابتة عن ابن الزبير انه لا يرث مبتوتة بما حدثناه
سعيد بن عبد البر البليسي قال : ناعبد الله بن أبي زيد المالكي نا ابن عثمان ناعمد بن
احمد بن الجهم ناعمد بن شاذان ناعمد بن منصور ناعمد بن هشيم عن الحجاج بن ارطاة عن
ابن أبي مليكة عن عبد الله بن الزبير قال : طلق ابن عوف امرأته السكبية وهو
مريض ثلاثا فمات ابن عوف فورثها منه عثمان قال ابن الزبير : لولا أن عثمان ورثها لم أر
لمطلقة ميراثا •

قال ابو محمد : الحجاج بن ارطاة هالك ساقط ولا يعترض بروايته على رواية الامام
المشهور ابن جريج عن ابن أبي مليكة الاجاهل أو مجاهر بالباطل مجادل به ليدحض
به الحق ، وهيات له من ذلك ، وما يزيد من فعل هذا على أن يتدى عن عواره وجهله
أو قلة ورعه ونعوذ بالله من الضلال ، فبطل (١) كل ما هو وابه في هذه المسألة ، وصح
انها خطأ محض ، وصح ان المبتوتة في المرض أو المطلقة فيه ولم يطاها لا ميراث لها
أصلا ، وكذلك المطلقة طلاقا رجعيا في المرض اذا لم يراجعها حتى مات فلا ميراث
لها ، وحتى لو أقر علانية انه انما فعل (٢) ذلك لثلاثته ، ولا حرج عليه في ذلك لأنه
فعل ما أبيح له من الطلاق الذي قطع الله تعالى الموارثة بينهما وقطع به حكم الزوجية
بينهما ، وكذلك ان طلق وهو موقوف للقتل في حق أو باطل أو للرجم في زنا ، ولا
فرق لأنه لم يأت نص قط بين طلاق هؤلاء وبين غيرهم بفرق ، ولا يجوز أن يرث
بالزوجة الا زوجة أو زوج ترثه حيث يرثها ولا فرق ، ولا يرث بالبنت الا ابن أو ابنة ،
ولا يرث بالابوة الا أب ، ولا يرث بالأمومة الا أم ولا فرق بين شيء من ذلك ، والفرق
بين ذلك مؤكل مالا بالبطل ومن صح عنه انه قضى بذلك من الصحابة رضي الله عنهم
فما جور بكل حال من خطأ أو صواب وانما الشأن فيمن قلد بعض ما اجتهدوا فيه ،
وخالفهم في بعضه تحكما في الدين بالهوى والباطل وبالله تعالى التوفيق •

١٩٧٧ مسألة : وطلاق العبد يده لا يد سيدة ، وطلاق العبد لزوجته الأمة أو الحرة ، وطلاق الحر لزوجته الأمة أو الحرة كل ذلك سواء لا تحرم واحدة ممن ذكرنا على مطلق ممن ذكرنا إلا بثلاث تطليقات مجموعة أو مفرقة لا بأقل أصلا . برهان ذلك قول الله عز وجل : (إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعلتهن) وقال تعالى : (إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن) ، وقال تعالى : (وانكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم) فسوى تعالى بين طلاق كل ناكح من حر أو عبد أو عربي أو عجمي أو مريض أو صحيح وما كان ربك نسيا ، ونحن نشهد بشهادة الله عز وجل انه تعالى لو أراد أن يفرق بين شيء من ذلك لما أهمله ولا أغفله ولا غشنا (١) بكتمانه وليئنه لنا على لسان رسوله ﷺ فاذ لم يفعل ذلك فوالله ما أراد الله قط فرقا بين شيء من ذلك ، وبآيات التي ذكرنا صح ان الطلاق يبد الناكح لا يد سواء قد دخل في ذلك الحر والعبد دخولا مستويا بلا شك ، وقد وافقنا المالكيون والحنيفيون والشافعيون على هذا ، ووافقنا الحنفيون على ان الحرة لا تحرم على زوجها العبد إلا بثلاث تطليقات ، ووافقنا الشافعيون والمالكيون على ان الأمة لا تحرم على زوجها الحر إلا بثلاث تطليقات وخالفونا (٢) في الأمة تحت العبد ، وقول الله تعالى : (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) بعد قوله تعالى : (الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان) قاض لقولنا بالصواب ، وشاهد بانه الحق قطعا لانه تعالى لم يخص بذلك حرا من عبد ، وفيما ذكرنا خلاف تذكر منه ان شاء الله تعالى ما يسر بفضله لذكره ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أن ابن عباس كان يقول : طلاق العبد يده سيدة ان طلق جاز ، وان فرق فهي واحدة اذا كانا له جميعا ، فان كان العبد له والأمة لغيره طلق السيد أيضا ان شاء . وحدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عبد الله بن عبد البصير نا قاسم بن اصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن ابن مهدي عن سفيان الثوري . عن عبد الكريم الجزري . عن عطاء . عن ابن عباس قال : ليس طلاق العبد ولا فرقة بشيء .

قال أبو محمد : ههنا عم الحرة والأمة . ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج انا ابو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول في الأمة والعبد : سيدهما يجمع بينهما ويفرق . ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار عن ابي الشعثان

أنه قال : لا طلاق لعبد إلا بأذن سيده ، فإن طلق اثنين لم يحزه سيده ان شاء . ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال : أهل المدينة لا يرون للعبد طلاقا إلا بأذن سيده ، فهذا قول ، وقول ثان كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني هشام بن عروة قال : سألت عروة يعني أباہ عن رجل أنكح عبده أمته هل يصلح له أن ينتزعها منه بغير طيب نفس العبد؟ قال : لا ولكن اذا ابتاعه وقد أنكحه ، وقول ثالث كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أنه قال لعطاء : انتزع أمي من عبد قوم آخرين ، وقد أنكحتها أباہ قال نعم وارضه قلت أبا الصدقة كلفه قال : هو له كله فإن ابى فانتزعها ان شئت ومن خر أنكحتها أباہ ثم رجع عطاء فقال : لا تنتزعها من الحر ، وإن أعطيته الصداق ولا تستخدمها ولا تبعها . وقول رابع من طريق منقطعة عن عمر بن الخطاب اذا نكح العبد بغير إذن مواليه فنكاحه حرام ، فان نكح بأذن مواليه فالطلاق بيد من يستحل الفرج . ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر أن أذن السيد لعبده أن يتزوج فإنه لا يجوز لامرأته طلاق إلا أن يطلقها العبد [وإن أبى] (١) أن يأخذ أمة غلامه أو أمة وليدته فلا جناح عليه . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن أبا معبد أخبره أن عبدًا كان لابن عباس وكانت له امرأة جارية لابن عباس فطلقها فبها فقال ابن عباس لا طلاق لك فارتجعها (٢) فابى قال عبد الرزاق : نا معمر عن سماك بن الفضل أن العبد سأل ابن عمر فقال له : لا ترجع اليها ، وإن ضرب رأسك ، وصح عن سعيد بن جبير الطلاق بيد العبد ، وصح عن سعيد بن المسيب اذا نكح السيد عبده فليس له أن يفرق بينهما ، وصح عن شريح . والحسن . وإبراهيم . أن الطلاق بيد العبد ، وهو قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم . وأما بكم تحرم الأمة تحت العبد من عدد الطلاق أو الحرية وبكم تحرم الأمة والحرية تحت الحر؟ فروينا من طريق اسحاق بن أحمد نا العفيل نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا ابى نا محمد بن جعفر غندر نا همام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن علي ابن أبي طالب أنه قال : السنة بالنساء يعني الطلاق والعدة قال : همام لا أشك فيه ولا أمترى .

قال أبو محمد : وهو قول قتادة ومن طريق سعيد بن منصور نا عبد الرحمن

ابن زياد . عن شعبة . عن أشعث بن سوار عن الشعبي عن مسروق عن ابن مسعود :

(١) والنسخة رقم ١٤ (المبدأ ما أن بأخذ النج) (٢) في النسخة رقم ١٤ فارجهما

قال : السنة بالنساء الطلاق والعدة هـ ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن يحيى ، وغير واحد عن عيسى بن الشعبي . عن اثني عشر من أصحاب النبي ﷺ قالوا : الطلاق [بالرجال (١)] والعدة بالمرأة هـ ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان وداود وقتادة . قال حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم وقال داود عن الشعبي وقال قتادة ، عن الحسن قالوا كلهم : العبد يطلق الحرية ثلاثا وتعتد ثلاث حيض والحر يطلق الأمة تطليقتين وتعتد حيضتين هـ ومن طريق الحجاج بن المنهال . نا حماد بن زيد نا أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين والحسن قالا جميعا : الطلاق والعدة بالنساء هـ ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال : يطلق المملوك الحرية ثلاثا ويطلق الحر المملوكة تطليقتين هـ ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا ابن عليه . عن أيوب السخيتاني . عن نافع قال تبين الأمة من الحر والعبد بتطليقتين قال أيوب : وثبت عند ابن عباس الطلاق والعدة بالنساء هـ ومن طريق ابن أبي شيبة نا زيد بن الجباب عن سيف . عن مجاهد قال : اذا كانت الحرية تحت العبد فطلاقها ثلاث وعدها ثلاث حيض ، واذا كانت الأمة تحت الحر فطلاقها اثنتان وعدها حيضتان هـ ومن طريق الحجاج بن المنهال : ناشعة عن الحكم بن عتيبة : والاعمش قال الحكم عن ابراهيم أنه سأل عبيدة السلماني عن كان تحت أمة فطلقها ثنتين ثم اشتراها أن يأتيها فأبى ، وقال الاعمش عن أبي الضحى عن مسروق فيمن كانت تحت أمة فطلقها اثنتين ثم اشتراها فكره أن يأتيها وبه يقول سفيان الثوري . والحسن ابن حي . وأبو حنيفة . وأصحابه : فهم على وضح عنه . وابن مسعود وابن عباس واثنى عشر من الصحابة رضي الله عنهم ولا يصح عن أحد منهم لأنه اما منقطع ، وأما عن أشعث بن سوار وغيسى الخياط وكلاهما ضعيف وهو صحيح عن قتادة : والنخعي والشعبي . ومسروق . وعبيدة . والحسن : وابن سيرين . ونافع مولى ابن عمر . ومجاهد ، وقالت طائفة : بخلاف ذلك : نا رويانا من طريق ابن وهب . عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أخبرني قبيصة بن ذؤيب أنه سمع زيد بن ثابت يقول ان كان الرجل حرا وامراته أمة ثلاث تطليقات واعتدت حيضتين وان كان عبدا وامراته حرة طلق تطليقتين واعتدت ثلاث حيض هـ ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريح عن أيوب السخيتاني نا رجاء بن حيوة عن قبيصة بن ذؤيب عن عائشة أم المؤمنين ان غلاما طلق امراته وهي حرة تطليقتين فسأل عائشة فقالت : لا تقر بها هـ ومن طريق

عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: قضى عثمان بن عفان في مكاتب طلق امرأته وهي حرة تطليقتين أنها لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره * ومن طريق عبدالرزاق عن عبدالله بن زياد بن سمعان أن عبد الله بن عبد الرحمن الأنصاري أخبره عن نافع عن أم سلمة أم المؤمنين مثل قول عثمان وزيد * ومن طريق ابن أبي شيبة ناو كيع عن هشام عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان يقول الطلاق بالرجال والعدة بالنساء * ومن طريق ابن أبي شيبة نا علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: إذا كانت الحرة تحت العبد فقد بانت [منه] بتطليقتين وعدتها ثلاث حيض وإذا كانت الأمة تحت الحر فقد بانت منه ثلاث وعدتها حيضتان * ومن طريق عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: الطلاق بالرجال والعدة بالنساء * ومن طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن الشعبي عن مكحول قال: الطلاق بالرجال والعدة بالنساء * ومن طريق عبدالرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: الطلاق بالرجال والعدة بالنساء * ومن طريق ابن وهب أخبرني رجال من أهل العلم عن القاسم بن محمد * وسالم بن عبد الله * وأبي سلمة بن عبد الرحمن * وعمر بن عبد العزيز * ويحيى بن سعيد * ويزيد ابن قسيط * وعبد الرحمن بن عبد الله بن الهدير * وربيعة * وأبي الزناد * وسليمان بن يسار * ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان * وعمرو بن شعيب الطلاق بالرجال والعدة بالنساء وهو قول مالك : والشافعي فهم زيد بن ثابت * وعثمان * وابن عباس : وابن عمر ولا يصح عن غيرهم : وسعيد بن المسيب * وعطاء * وسائر ذلك منقطع ، وقالت طائفة : الحكم للرق خاصة كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : الحر يطلق بالإمة تطليقتين وتعتد حيضتين والعبد يطلق الحرة تطليقتين وتعتد ثلاث حيض وبه يقول عثمان البتي ، وذهبت طائفة الى مثل قولنا كما نا محمد بن سعيد بن نبات نا اسماعيل بن اسحاق النصري نا عيسى بن حبيب نا عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا جدي محمد بن عبد الله نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس أن عبدا له طلق امرأته طلقتين فأمره ابن عباس أن يراجعها فاني فقال له ابن عباس : هي لك فاستحلها بملك اليمين ، وبه يأخذ أبو سليمان وجميع أصحابنا . قال أبو محمد . شغبت الطائفة الأولى بما روينا من طريق أبي داود . نا محمد ابن مسعود نا أبو عاصم عن ابن جريج . عن مظاهر بن اسلم . عن القاسم بن محمد عن

عائشة أم المؤمنين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « طلاق الأمة تطليقتان وقرؤها حيضتان » قال أبو عاصم : حدثني به ظاهر عن القاسم عن عائشة عن النبي ﷺ إلا أنه قال « وعدتها حيضتان » نا حمام نا يحيى بن مالك بن عائذ نا ابن أبي غسان نا أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي نا محمد بن اسماعيل بن سمرة الاحمسي نا عمر بن شبيب المسلي نا عبد الله ابن عيسى عن عطية عن ابن عمر قال : « قال رسول الله ﷺ طلاق الأمة ثنتان وعدتها حيضتان » وقالوا لما اتفقنا مع المالكيين والشافعيين على ان عدة الأمة نصف نخدة الحرية وكان الطلاق هو الموجب للعدة وجب ان يكون طلاقها نصف طلاق الحرية قالوا : ولما كان حد العبد والأمة الزانيين نصف حد الحر والحرية سواء زنيا بحر أو بحرة أو بعيد أو أمة ، ولما كان حد الأمة القاذفة للحر والعبد وللأمة والحرية نصف حد الحرية وجب ان يكون الطلاق لها كذلك ما نعلم لهم حجة غير هذا .

قال أبو محمد : الاثران ساقطان لان أحدهما من طريق مظاهر بن اسلم وهو ضعيف ، وفي الثاني عمر بن شبيب المسلي وعطية وهما ضعيفان ضعف مظاهرا أبو عاصم الذي روى عنه والبخاري وضعف عطية سفيان الثوري . واحمد بن حنبل ، وضعف عمر بن شبيب ابن معين والساجي فسقط التعلق بهما . وأما قياسهم الطلاق على القذف والزنا والعدة فهلا قاسوه على ما اتفق عليه جميع أهل الاسلام من ان عدة الأمة بوضع الحمل كعدة الحرية ومن ان حد العبد والأمة في القطع في السرقة وفي الحرابة كل ذلك سواء كالحر والحرية لاسيما والخنفيون يقولون : ان أجل العبد العنين من زوجه الأمة والحرية كأجل الحر وصيام العبد في الظهار كصيام الحر وفي كفارة اليمين كذلك فبطل هذا القول ، ثم نظرنا فيما احتجبت به الطائفة الثانية فوجدنا ما روينا من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج قال : كتب الى عبد الله بن زياد بن سمعان ان عبد الله بن عبد الرحمن الانصاري أخبره عن نافع عن أم سلمة أم المؤمنين ان غلاما لها طلق امرأة له حرة تطليقتين فاستفتت أم سلمة النبي ﷺ فقال عليه الصلاة والسلام : حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك . وقالوا لما كان حد العبد نصف حد الحر وجب ان يكون طلاقه نصف طلاق الحر .

قال أبو محمد : أما القياس فعارضه قياس الطائفة الأولى وكل ذلك باطل ودعوى بلا حجة ويقال لهم : هلا قسم طلاق العبد على مساواته للحر في حد السرقة والحرابة وعلى ما أباح له مالك من زواج أربع كالحرة وعلى ما جعل الشافعي أجله في الإيلاء كأجل الحر وعلى صيامه في الكفارات لاسيما وكلهم متافض اذا احتجوا بزعمهم

لكون طلاق العبد أو الامة نصف طلاق الحر والحرية ، وقد ابطالوا في ذلك لأن طلاق العبد عند احدى الطائفتين طلقان وطلاق الامة عند الطائفة الاخرى ثلاثا طلاق الحر والحرية وما وجدنا حدا يكون للعبد ثلثي حد الحر ، فان قالوا : لم يقدر على طلاقه ونصف قلنا فاسقطوا ما عجزتم عنه وحرموها بطلقة ، وأما الخبر ففي غاية الفساد لأن ابن سميان مذكور بالكذب . وعبد الله بن عبد الرحمن مجهول مع ان هذا الاثر الساقط يعارض ذينك الاثرين الساقطين فهي متدافعة متكاذبة لا يحل القول بشيء منها ، وتالله لو صح شيء منها لما سبقونا اليه ولا الى القول به ولكن القول بالبطل لا يحل كما لا يحل مخالفة الحق وبالله تعالى التوفيق . وأما من غلب عليه الرق فمانع لهم حجة الا ان جمعوا قياس الطائفتين فيقال لهم : ما الفرق بينكم وبين من غلب الحرية وهل هي الادعوى كدعوى ؟ فان قيل ان ابن عباس انما أمر غلامه ان يراجع زوجته الامة بعد ان طلقها طلقين لأنه لا يرى طلاق العبد شيئا قلنا قد أعاد الله ابن عباس من التدليس بل روى عنه عطاء لا طلاق للعبد ، وقد روى عنه أبو معبد ان طلاقه جائز وكلاهما ثقة مأمون فاذا لانس في الفرق بين طلاق العبد وطلاق الحر ولا بين طلاق الامة وطلاق الحرية فلا يحل تخصيص القرآن في ان الطلاق لا يحرم الا ثلاث في حر أو عبد أو حرة أو أمة بالدعوى بلا برهان وبالله تعالى تأييد .

﴿ الخلع ﴾

١٩٧٨ مسألة الخلع وهو الافتداء اذا كرهت المرأة زوجها خافت أن لا توفيه حقه أو خافت أن يغضها فلا يوفيهما حقها فلها أن تفتدى منه ويطلقها ان رضى هو والالم يجبر هو ولا اجبرت هي انما يجوز بتراضيها ، ولا يحل الافتداء إلا بأحد الوجهين المذكورين ، أو باجتماعهما ، فان وقع بغيرهما فهو باطل ويرد عليها ما أخذ منها وهي امرأته كما كانت ، ويبطل طلاقه ويمنع من ظلمها فقط ولها أن تفتدى بجميع ما تملك وهو طلاق رجعي إلا أن يطلقها ثلاثا أو آخر ثلاث ، أو تكون غير موطوءة فان راجعها في العدة جاز ذلك أحب أم كرهت ، ويرد ما أخذ منها اليها ويجوز الفداء بخدمة محدودة ، ولا يجوز بمال مجهول لكن بمعروف محدود مرقى معلوم أو موصوف .

قال أبو محمد : واختلف الناس في الخلع فلم تجزه طائفة ، واختلف الذين أجازوه فقالت طائفة : لا يجوز إلا بأذن السلطان ، وقالت طائفة : هو طلاق ، وقالت طائفة : ليس بطلاقائم اختلف القائلون انه طلاق فقالت طائفة : هو رجعي كما قلنا ، وقالت طائفة : هو بائن ، وقالت طائفة : لا يجوز إلا بما أصدقها لا بأكثر ، وقالت

طائفة منهم : فان أخذ أكثر أحببنا له أن يتصدق به ، وقالت طائفة : يجوز بكل ما تملك وقالت طائفة : لا يجوز الخلع إلا مع خوف نشوزه واعراضه أو أن لا تقيم معه حدود الله تعالى ، وقالت طائفة : يجوز بتراضيهما . وان لم يكن هنالك خوف نشوز أو خوف أن لا تقام حدود الله تعالى ، وقالت طائفة : لا يجوز الخلع إلا بان يجد على بطنها رجلا وقالت طائفة : لا يجوز الخلع إلا بان تقول لا أطيع لك أمراً ولا أغتسل لك من جنابة ، واختلفوا في الخلع الفاسد فقالت طائفة : ينفذ ويتم ، وقالت طائفة يرد ويفسخ فأما من قال : لا يجوز الخلع فكما روينا من طريق الحجاج بن المنهال ناعقة بن ابى الصهباء قال سألت بكر بن عبد الله المزنى عن الخلع قال : لا يحل له ان يأخذ منها قلت فقول الله عز وجل في كتابه : (فلا جناح عليهما فيما افقتت به) قال : نسخت هذه وذکر ان الناسخ لها قوله تعالى : (وان اردتم استبدال زوج مكان زوج ؛ وآتيتم احدا من قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئا) تأخذونه بهتاناً واثماً مبيناً وكيف تأخذونه ، وقد افغنى بعضكم إلى بعض وأخذنا منكم ميثاقاً غليظاً) .

قال أبو محمد : واحتج من ذهب الى هذا بما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد ابن اسحاق بن السليم نا ابن الاعرابي نا محمد بن اسماعيل الصائغ نا عفسان بن مسلم نا حماد نا أيوب السخيتي نا عن أبي قلابة عن ابى اسماء الرحبي عن ثوبان قال : قال رسول الله ﷺ « أما امرأه سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس فحرام عليها رائحة الجنة » . وبما روينا من طريق احمد بن شعيب نا اسحق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - نا المخرومي - هو المغيرة ابن سلمة - نا وهيب عن أيوب السخيتي نا الحسن البصري نا عن ابى هريرة عن النبي ﷺ انه قال : « المنتزعات (١) والمختلعات من المناقات » قال الحسن : لم أسمع من ابى هريرة .

قال أبو محمد : فسقط بقول الحسن أن نحتج بذلك الخبر . وأما الخبر الاول فلا حجة فيه في المنع من الخلع لأنه انما فيه الوعيد على السائلة الطلاق من غير بأس وهكذا تقول وليس في البأس أعظم من أن يخاف ألا يقيم حدود الله في الزوجة ، وأما الآيتان فليستا بمتعارضتين انما في التي نزع بها بكر تحريم أخذ شيء من صداقها اثماً مبيناً وبهتاناً . وهذا لا شك فيه . وليس فيهما نهى عن الخلع أصلاً . وقال تعالى : (فان طاب لكم عن شيء منه نفسا فكاوه هنيئاً مريئاً) وفي الآية الاخرى حكم الخلع بطيب النفس منها (٢) فليس اثماً ولا عدواناً . وما كان هكذا فلا يحل [القول به ولا] (٣) أن يقال فيه ناسخ أو

(١) في النسخة رقم ١٤ « المتبرعات » (٢) في النسخة رقم ١٤ « بطيب نفسها » (٣) الزيادة من النسخة

منسوخ الا بنص بل الفرض الآخذ بكلا الآيتين لا ترك احدهما للاخرى ونحن قادرون على العمل بهما بأن نستثنى احدهما من الاخرى *

قال ابو محمد : قال الله عز وجل : (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما بالصالح خير) ، وقال تعالى : (فان خفتم الاقبيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) فهاتان الآيتان قاضيتان على كل ما في الخلع . وأما من منع منه بغير اذن السلطان فروينا من طريق وكيع عن يزيد بن ابراهيم التستري وريبع - هو ابن صبيح - كلاهما عن الحسن البصري قال : لا يكون خلع الا عند السلطان * ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن زيد نا يحيى - هو ابن عتيق - أنه سمع محمد بن سيرين يقول كانوا يقولون لا يجوز الخلع الا عند السلطان ، ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن سعيد بن جبيرة قال : لا يكون الخلع الا حتى يعظها فان اعظت والاضربها فان اعظت والارفعها الى السلطان فيبعث حكما من أهلها وحكما من أهلها يرفع كل واحد منهما الى السلطان ، ايسمع من صاحبه فان رأى أن يفرق فرق . وان رأى أن يجمع جمع *

قال ابو محمد : وهذا كله لاحجة على تصحيحه قال تعالى : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) * وأما من قال الخلع ليس طلاقا فاحتج بما (١) نا محمد بن سعيد بن نبات نا ابن مفرج نا عبد الله بن جعفر ابن الورد نا يحيى بن أيوب بن بادي العلاف نا يحيى ابن بكير نا الليث بن سعد عن نافع مولى ابن عمر أنه سمع ربيع ابنة معوذ بن عفراء وهي تخبر عبد الله بن عمر أنها اختلعت من زوجها على عهد عثمان بن عفان فجاء عمها الى عثمان فقال : ان ابنة معوذ اختلعت من زوجها اليوم أفنتقل ، فقال عثمان : لننتقل ولا ميراث بينهما لها ولا عدة عليها الا انها لا تنكح حتى تحيض حيضة خشية أن يكون بها حمل فقال عبد الله بن عمر : فعثمان أخبرنا وأعلننا ، فهذا عثمان والربيع ولها حجة وعمها وهو من كبار الصحابة وابن عمر كلهم لا يرى في الفسخ عدة *

ومن طريق احمد بن حنبل نا يحيى بن سعيد هو القطان عن سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال : الخلع تفريق وليس بطلاق * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس أنه سأله ابراهيم بن سعد عن رجل طلق امرأته تطليقتين ثم اختلعت منه اينكحها ؟ قال ابن عباس : نعم ذكر الله الطلاق في أول الآية وفي آخرها والخلع بين ذلك * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاوس قال : كان أبي لا يرى الفداء طلاقا ويميزه بينهما ، وقال ابن جريج

أخبرني عمرو بن دينار انه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول : ما أجازة المرء فليس بطلاق . وروينا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل قال : رأيت أبي كاتنه يذهب الى قول ابن عباس ان الخلع ليس طلاقا وهو قول اسحاق بن راهويه . وأبي ثور . وأبي سليمان وأصحابه . وأما من قال : انها تطليقة فكما روينا من طريق حماد بن سلمة عن هشام ابن عروة عن أبيه عن جهمان ابن أم بكرة الاسلية كانت تحت عبد الله بن أسيد فاختلعت منه فندما فارتفعا الى عثمان بن عفان فأجاز ذلك وقال : هي واحدة الا ان تكون سميت شيئا فهو على ما سميت . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا علي بن هاشم عن ابن أبي ليلى عن طلحة بن مصرف عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود قال لا تكون طلقة باثثة الا في فدية أو ايلاء ، وروينا من طريق لا تصح عن علي بن أبي طالب وبهذا يقول الحسن . وسعيد بن المسيب . وعطاء . وشريح . والشعبي . وقبيصة بن ذؤيب . ومجاهد . وأبوسلة بن عبد الرحمن . وابراهيم النخعي . والزهري . ومكحول . وابن أبي نجیح . وعروة بن الزبير . والاوزاعي . وسفيان الثوري . وأبو حنيفة . ومالك . والشافعي .

قال أبو محمد : أما احتجاج من احتج بان الله تعالى ذكر الطلاق ثم الخلع ثم الطلاق فنعم هو في القرآن كذلك الا أنه ليس في القرآن انه ليس طلاقا ولا انه طلاق فوجب الرجوع الى بيان رسول الله ﷺ فنظرنا في ذلك فوجدنا ما روينا من طريق مالك عن يحيى بن سعيد الانصارى عن عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة انها أخبرته عن حبيبة بنت سهل الانصارية فذكرت اختلاعا من زوجها ثابت بن قيس بن الشماس وان رسول الله ﷺ قال لثابت : خذ منها فأخذ منها وجلست في أمها . ومن طريق أحمد بن شعيب نا محمد بن يحيى المروزي حدثني شاذان بن عثمان أخو عبدان نا أبي نا علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير أخبرني محمد بن عبد الرحمن ان ربيع بنت معوذ بن عفراء أخبرته فذكرت اختلاع امرأة ثابت بن قيس منه وان اخاه شكاه الى رسول الله ﷺ فارسل رسول الله ﷺ الى ثابت فقال له خذ النى لها وخل سيلها قال : نعم فأمرها رسول الله ﷺ ان تتربص حيضة واحدة وتلحق بأهلها . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عمرو بن مسلم عن عكرمة مولى ابن عباس قال : اختلعت امرأة ثابت بن قيس من زوجها فجعل النبي ﷺ عدتها حيضة ، قالوا : فهذا يبين ان الخلع ليس طلاقا لكنه فسخه

قال أبو محمد : أما حديث عبد الرزاق الذي ذكرنا آتينا فساقت لانه مرسل وفيه

عمرو بن مسلم وليس بشيء. وأما خبر الربيع وحبيبة فلو لم يأت غيرهما لكانا حجة قاطعة لكن رويناه من طريق البخاري ناظر بن جميل نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي نا خالد نا الحذاء نا عكرمة نا ابن عباس نا ان امرأة ثابت بن قيس اتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ثابت بن قيس ما أعتب عليه في خلق ولادين ولكني أكره الكفر في الاسلام فقال رسول الله ﷺ : اتردين عليه حديثه ؟ قالت : نعم قال رسول الله ﷺ : اقبل الحديقة وطلقها تطليقة ۖ فكان هذا الخبر فيه زيادة على الخبرين المذكورين [والزيادة] (١) لا يجوز تركها، واذ هو طلاق فقد ذكر الله عز وجل عدة الطلاق فهو زائد على ما في حديث الزبيع والزيادة لا يجوز تركها والله تعالى التوفيق ۖ

قال أبو محمد : الا ان الحنفيين والمالكيين : لا يجوز لهم الاحتجاج بهذا الخبر على اصولهم الفاسدة لان من قولهم اذا خالف صاحب ما روى عن النبي ﷺ دل على نسخه او ضعفه كما فعلوا في رواية عائشة . وابن عباس ومن مات وعليه صيام صام عنه وليه، وهذا الخبر لم يأت الا من طريق ابن عباس والثابت عن ابن عباس ما ذكرنا آتفا من ان الخلع ليس طلاقا وأما نحن فلا نلتفت الى شيء من هذا انما هو ماصح عن رسول الله ﷺ قلنا به والحمد لله رب العالمين ۖ

(وأما أهل الخلع) طلاق بائن أو رجعي فقالت طائفة : هي طلاق بائنة كما ذكرنا عن ابن مسعود آتفا، وروينا من طريق وكيع عن علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير قال : كان عمر بن الخطاب بن الحصين . وابن مسعود يقولان في التي تفتدي من زوجها بما لها يقع عليها الطلاق ما دامت في العدة وخالف ذلك غيرهما كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء انه قال فيمن طلق بعد الفداء لا يحسب شيئا من اجل انه طلق امرأة لا يملك منها شيئا اتفق على ذلك ابن عباس وابن الزبير في رجل اختلع من امرأته ثم طلقها بعد الخلع فانه لا يحسب شيئا قالا جميعا : اطلق امرأته انما طلق من لا يملك قال ابن جريج : وزعم ابن طاوس عن ابيه انه كان يقول ان طلقها بعد الفداء جاز ، وقال أبو حنيفة : هو طلاق بائن ويلحقها طلاقه ما دامت في العدة ، وقال مالك والشافعي هو طلاق بائن ولا يلحقها طلاقه في العدة ۖ وأما من قال : ان الخلع طلاق رجعي فكما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب انه قال في المختلعة ان شاء ان يراجعها فليردد عليها ما أخذ منها في العدة وليشهد على رجعتها، قال معمر وكان الزهري يقول ذلك قال قتادة وكان الحسن يقول لا يراجعها الا بخطبة ۖ

قال ابو محمد : قد بين الله تعالى حكم الطلاق وان بعولتهن أحق بردهن وقال : (فامسكوهن بمعروف ، أو فارقوهن بمعروف) فلا يجوز خلاف ذلك ، وما وجدنا قط في دين الاسلام عن الله تعالى ولا عن رسوله ﷺ طلاقاً بائناً لا رجعة فيه الا الثلاث بمجموعة أو مفرقة أو التي لم يظأها ولا مزيد وأما عدا ذلك فأراء لا حجة فيها . وأما رده ما أخذ منها فأنما أخذه لئلا تكون في عصمته فإذا لم يتم لها ما فاتها الذي لم تعطه الا لذلك مردود عليها الا أن يبين عليها انها طلقة له الرجعة فيها فترضى فلا يرد عليها شيئاً ، وبالله تعالى التوفيق . وأما ما يجوز فيه الفداء فقالت طائفة : لا يجوز الفداء الا بما اصدقها لا بأكثر فكاروينا من طريق عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان التيمي عن ليث بن ابي سليم عن الحكم بن عتيبة أن علي بن ابي طالب قال : لا يأخذ منها فوق ما أعطاهما ، وهذا لا يصح عن علي لانه منقطع وفيه ليث . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الوهيب عن ابن جريج قال : قال ابن طاووس عن أبيه أنه كان يقول : لا يحل له أن يأخذ منها أكثر مما أعطاهما قال ابن جريج : وقال لي عطاء أن أخذ زيادة على صداقها فالزيادة مردودة اليها ، وقال معمر عن الزهري : لا يحل له أن يأخذ من امرأته أكثر مما أعطاهما . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا ابو بكر - هو المقدمي - نا عمر بن أيوب عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال : من أخذ منها أكثر مما أعطاهما فلم يسرح باحسان ، وقال الأوزاعي : كانت القضاة لا تجيز أن يأخذ منها الا ما ساق اليها ، وقالت طائفة : بكرهه ذلك كما روينا من طريق وكيع عن أبي حنيفة عن عمار بن عمران الحمداني عن أبيه أن علي بن أبي طالب كره أن يأخذ منها أكثر مما أعطاهما . ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة . وحماد بن أبي سليمان أنهما كرها أن يأخذ في فداء امرأته منها أكثر مما ساق اليها . ومن طريق وكيع عن سفیان عن أبي حصين عن عامر الشعبي أنه كره أن يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطاهما ، وقالت طائفة : يكره أن يأخذ منها كل ما أعطاهما . كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن المسيب قال : لا أحب أن يأخذ منها كل ما أعطاهما حتى يدع لها ما يغنيها (١) وقالت طائفة : يأخذ منها كل ما معها فما دون ذلك اذا تراضيا به ، كما روينا من طريق حماد بن سلمة نا أيوب السخيتي عن كثير بن ابي كثير مولى عبد الرحمن بن سمرة أن امرأة نشرت على زوجها فرفعها الى عمر بن الخطاب فذكر القصة وأن عمر قال لزوجها اخلعها ولو من قرطها . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن ابي طالب أن الربيع بنت معوذ بن عفراء حدثته انها اختلعت من

زوجها بكل شيء. تملكه فخاصمه في ذلك الى عثمان بن عفان فاجازه وأمره أن يأخذ عقاص رأسها ففادونه. ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع ابن ابن عمر جاءته مولاة لامرأته اختلعت من كل شيء لها وكل ثوب لها حتى من ثوبها، وصح عن عكرمة. وإبراهيم. ومجاهد، وهو قول مالك. والشافعي. وأبي سليمان وأصحابهم، وقال أبو حنيفة: لا يأخذ منها أكثر مما أعطاهما فان فعل فليصدق بالزيادة.

قال أبو محمد: احتجت الطائفة الاولى بما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قال لي عطاء. واتي امرأة رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله اني أبغض زوجي وأحب فراقه قال فتردين اليه حديثه التي اصدقك؟ قالت نعم وزيادة من مالي فقال رسول الله ﷺ: أما زيادة من مالك فلا ولكن الحديثة قالت: نعم. فقضى عليه الصلاة والسلام بذلك على الزوج، وروى أيضا عن ابن جريج عن أبي الزبير.

قال أبو محمد: وهذا مرسل، ولقد كان يلزم المالكيين القائلين بأن المرسل كالمستند أن يقولوا به ولا حجة عندنا في مرسل فسقط القول المذكور، ثم نظرنا في القول الثاني فوجدنا ما حدثنا محمد بن سعيد بن نباتنا أحمد بن عبد الله بن عبد البصيرنا قاسم بن اصبحنا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن المثنى نا مؤمل بن اسماعيل عن ابن جريج عن عطاء أن النبي ﷺ كان يكره أن يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاهما، وهذا مرسل فسقط الاحتجاج به، ولم نجد لقول ابن المسيب متعلقا أصلا، وأما قول أبي حنيفة فقي غاية الفساد لأنه لا يخلو أخذه الزيادة على ما أعطاهما في صداقها من أن يكون حراما أو مباحا فان كان حراما فواجب رده اليها كما قال عطاء، وان كان مباحا فلم امره بالصدقة بالزيادة دون سائر ماله، وهذا ظاهر الخطأ، والعجب أنهم يزدون كلام رسول الله ﷺ الثابت بدعواهم انه زائد على ما في القرآن كالمسح على العمامة والاستنشاق وغير ذلك ثم يأخذون بكلام ساقط متناقض مخالف لما في القرآن ليس معهم فيه إلا رأي أبي حنيفة فقط فوجب الأخذ بعموم قوله تعالى: (فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) ومن العجب تمويه بعضهم بقوله تعالى: (وآيتهم احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا) وقوله تعالى: (ولا يحمل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا أن لا يقيموا حدود الله).

قال أبو محمد: نعم لا يحمل له أن يأخذ مما آتاهن شيئا إلا أن تطيب نفسها به ثم حكم آخر: (ان خافا أن لا يقيموا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) عموم لا يحمل تخصيصه بالدعوى الكاذبة، وقال بعضهم: من أخذ أكثر مما أعطى فلم يسرح بأجسان فقلنا لا فرق بين أخذه كل ما أعطاهما أو بعض ما أعطاهما أو أكثر مما أعطاهما بغير حق

فحينئذ يكون غير مسرح باحسان أن يأخذ كل ذلك حيث أباح الله تعالى له أخذه فهو مسرح باحسان، ولو أباح الله له قتلها لكان محسناً في ذلك، فإن قيل أتمتمتم من أن يتصدق بجميع ماله أو بما لا يبقى لنفسه غنى بعده، ومن أن يصدق الرجل بماله كله وتيحون لها أن تعطى ما لها كله قلنا: إنما تتبع في ذلك أمر الله تعالى فجاء النهي عن الصدقة إلا بما ابقى غنى وبأن لا يصدقها أزاره إذ لا غنى به عنه وجاء النص بأن لا جناح عليهما فيما اقتدت به فوقفنا عند كل ذلك ولم نعترض على أوامر الله تعالى وأوامر رسوله ﷺ بالرأى وباللغة تعالى التوفيق. (وأما الحال التي يجوز فيها الفداء) فروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي قال: كان أبو قلابة يرى أن المرأة إذا فجرت فاطلع زوجها على ذلك فليضربها حتى تقتدى *

قال أبو محمد: وهذا لا معنى له إذا رأى ذلك وهي محصنة حل له قتلها * ومن طريق اسماعيل بن اسحاق ناسدنا المعتمر بن سليمان التيمي سمعت أبي يقول: إن أبا قلابة: ومحمد بن سيرين كانا يقولان: لا يحل الخلع حتى يجد على بطنها رجلاً قال الله تعالى: (إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) *

قال أبو محمد: هذا في الإخراج من البيوت في العدة لا في الخلع * ومن طريق حماد بن سلمة أنا حميد أن بكر بن عبد الله المزني سأل الحسن عمن رأى امرأته يقبلها رجل غيره قال: قد حل له أن يخلعها، رويناه عن علي ولا يصح يطيب الخلع للرجل إذا قالت: والله لا أبرك قسماً ولا أطيع لك أمراً، ولا أغتسل لك من جنابة، ولا أكرم لك نفساً، فيها إسرائيل وهو ضعيف عن جابر وهو كذاب، وعنه أيضاً من طريق فيها إبراهيم ابن أبي يحيى يحل خلع المرأة ثلاثاً إذا أفسدت عليك ذات يدك أو دعوتها لتسكن إليها فأبت أو خرجت بغير إذنك * ومن طريق حماد بن سلمة أخبرني مروان الأصغر عن حميد بن عبد الرحمن الحميري قال: لا يصح الخلع حتى تقول المرأة: والله لا أطيع لك أمراً، ولا أغتسل لك من جنابة * ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن عطاء ومجاهد قال أحدهما: لا يصح الخلع حتى لا تغتسل له من جنابة، ولا تطيع له أمراً ولا تبر له قسماً، وقال الآخر لو فعلت هذا كفرت ولكن حتى تقول لا أبرك قسماً ولا أغتسل لك من جنابة ولا أطيع لك أمراً * ومن طريق وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن الحسن قال: الخلع إذا قالت والله لا أغتسل لك من جنابة، وكل هذا لا برهان على صحته * ومن طريق وكيع عن اسماعيل ابن أبي خالد عن الشعبي إذا كرهت المرأة زوجها فليأخذ منها * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري لا يحل له أخذ شيء من الفدية حتى يكون النشوز من قبلها إن

تظهر له البغضاء وتسيء عشرته وتعصى أمره ، ولا يحل له أن يأخذ أكثر مما أعطاه .
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن طاوس عن أبيه في الخلع قال : قال
الله عز وجل : (ان خافا أن لا يقيما حدود الله) ولم يكن يقول قول السفهاء لا يحل له حتى
تقول لا أغتسل لك من جنابة لكن ان يخافا أن لا يقيما حدود الله تعالى فيما افترض لكل
واحد منهما على صاحبه في العشرة والصحة .

قال ابو محمد : هذا هو الحق لقوله تعالى الذي ذكرنا وبالله تعالى التوفيق ، وقال
الشافعي : الخلع جائز بتراضيهما وان لم يخف منهما نشوزا ولا اعراضا ولا خافا أن
لا يقيما حدود الله تعالى وهذا خطأ لأنه قول بلا برهان ، وأما الخلع الفاسد فقد أجازوه
قوم وما أعلم لهم حجة وكيف يجوز عمل فاسد ، والله تعالى يقول : (ان الله لا يصلح عمل
المفسدين) وقال ابو حنيفة : لا يحل له أن يأخذ منها شيئا وهو مضار بها فان فعل لزمه
الطلاق وجازله ما أخذ .

قال ابو محمد : في هذا القول عجب لئن كان لا يحل له أن يأخذه فما يحل له اذا أخذه ولئن
كان يحل له اذا أخذه انه ليحل له أن يأخذه وما عدا هذا فوساوس . وقال الزهري
ومالك لا يحل له ان يأخذ منها شيئا وهو مضار لها فان فعل لزمه الطلاق ويرد ما أخذ
وهذه أيضا مناقضة لأنه ان لزمه الطلاق وجب له تملك ما أخذه عوضا عن الطلاق وان
لم يجب له تملك ما أخذه عوضا من الطلاق لم يلزمه الطلاق لأنه لم يطلق طلاقا مطلقا بل طلاقا
بدون لولاه لم يطلق ، وقال قتادة : ان أخذه منها وهو مضار لها يرد ما أخذ وله ان
يرجع اليها مادامت في العدة ولا يرجع اليها بعد انقضاء العدة الا برضاها وهذا خطأ لأنه
ان كان الطلاق له لازما فالذي أخذ له ملك الا ان كان يقول ان طلاق الخلع طلاق رجعي فقد
قلنا اذا لم يصح العوض الذي لم يعقد الطلاق الا عليه لم يصح الطلاق الذي لا وقوع له بصحة
ملك المطلق لما أخذ عوضا من الطلاق ، وقول عطاء انه ان اقتدت منه وكانت له
مطauعة فانها ترجع اليه وما لها الا ان تكون الثالثة فتذهب ، روي بذلك من طريق
عبد الرزاق عن ابن جريج عنه فهو أيضا خطأ لما ذكرنا في بطلان قول قتادة ومالك
وقول طاوس هو الحق رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاوس
عن أبيه قال : ان أخذ فداها - ولا يحل له أخذه - رجعت اليها ما لها ورجعت اليه ولم
تذهب بنفسها وما لها وهذا الذي لا يجوز غيره لما ذكرنا قبل وبالله تعالى التوفيق .

١٩٧٩ مسألة ومن خالع على مجهول فهو باطل لأنه لا يدري هو ما يجب
له عندها ولا تدري هي فهو عقد فاسد وكل طلاق لم يصح الا بصحة مالا صحة له فهو

غير صحيح وإذا كان غير صحيح فلم يطلق أصلاً ، والعجب كله احتجاجهم في خلاف هذا بقول الله عز وجل (فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) ، قالوا : هذا عموم فقلنا : نعم عموم لما يحل عقده وملكه لا للحرام ولو كان ذلك لجاز أن يفقدى من زوجته بأن يزني بها متى أراد وبزق خمر ويصح له ملكه وبأن لا يصلى وما شبه ذلك .

١٩٨٠ مسألة والخلع على عمل محدود جائز لدخوله تحت قوله تعالى : (فلا جناح عليهما فيما اقتدت به) هذا إذا كان ذلك العمل مباحاً تجوز المعاوضة فيه بالأجارة وغيره والله تعالى التوفيق .

١٩٨١ مسألة ومن خالغ امرأته خلعا صحيحا لم يسقط بذلك عنه نفقتها وكسوتها واسكانها في العدة إلا أن تكون ثلاثة بمجموعة أو مفرقة ولا يسقط بذلك عنه ما بقى عليه من صداقها قل أو كثير ، وللخالفين ههنا أقوال طريفة قل أبو حنيفة أن طلقها على مال يأخذه منها فانه لا يبرأ من شيء من حقوقها قبله سواء كانت من قبل النكاح أو من قبل غيره قال : فان بارأها على مال يأخذه منها فانه يسقط بذلك عنه جميع حقوقها التي لها عليه من قبل النكاح خاصة كالصداق والمنفعة فان كانت قد قبضت المهر فهو لها ولا يرجع عليها بشيء سواء كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها قال : ولا يبرأ من نفقتها واسكانها في العدة فان أبرأته في عقد الخلع من النفقة والسكنى مدة عدتها برىء من النفقة ولم يبرأ من السكنى . قال أبو محمد : أراد هذا التقسيم يغنى من الرد عليه ونسأل الله العافية ، وقال مالك إذا اقتدت منه قبل الدخول بعشرة دنائير لم يكن لها أن تبيعه بنصف المهر فلو سأله أن يطلقها على شيء من صداقها رجعت عليه بنصف ما بقى ، وهذا كلام يغنى ذكره عن تكلف الرد عليه لأنه ظلم صراح واسقاط حق لم تسقطه والعجب من اسقاطهم ألف دينار لها قبله من صداقها من أجل أنها اقتدت منه بدينار ولا يسقطون عنه بذلك درهما استقراره منه ، وهذه تخالط ناهيك بها ، وبالله تعالى نستعين .

١٩٨٢ مسألة ولا يجوز أن يخالغ غن المجنونة ولا عن الصغيرة أب ولا غيره لقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وقوله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم) فمنخالعة الأب أو الوصى أو السلطان عن صغيرة أو كبيرة كسب على غيره وهذا لا يجوز ، واستحلال الزوج ما لها بغير رضى منها أكل مال بالباطل فهو حرام وبالله تعالى التوفيق .

١٩٨٣ مسألة ولا يجوز الخلع على أن تبريه من نفقة حملها أو من رضاع ولدها وكل ذلك باطل لأنه غير معلوم القدر وقد يزيد السعر وقد ينقص ولأنه لم يجب لها بعد فمنخالعتها بما لا تملكه باطل وظلم ، ومن عجائب الدنيا اجازة أبي حنيفة أن

تخالعه على خمر أو خنزير وهما مسلمان ومنع مالك من النكاح بشمرة ظاهرة قبل ان تنضج وبزراع لم يسنبل وهو يجيز الخلع على ما بشر نخلها وان لم يكن فيها ثمرة ولا يرى لها غير ذلك وحسبنا الله ونعم الوكيل .

المتعة

١٩٨٤ - مسألة - المتعة فرض على كل مطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا أو آخر ثلاث وطينها أو لم يطأها فرض لها صداقها أو لم يفرض لها شيئا ان يمنعها ، وكذلك المفتدية أيضا ويجبره الحاكم على ذلك أحب أم كره ولا متعة على من انفسخ نكاحه منها بغير طلاق ولا يسقط التمتع عن المطلق مراجعته اياها في العدة ولا موته ولا موتها والمتعة لها أولورثتها من رأس ماله يضرب بها مع الغرماء وان تعاسر في المتعة قضى على الموسر لها سواء كان عظيم اليسار أو ذا فضلة عن قوته وقوت أهله خادم يستقل بالخدمة وعلى من لا فضلة عنده عن قوت أهله ونفسه ثلاثون درهما بالعراق وهو الدرهم الذي تجب الزكاة فيه ، وقد ذكرناه في كتاب الزكاة ، ويقضى على المقل ولو بمد أو بدرهم على حسب طاقته . برهان ذلك قول الله تعالى : (وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين) وقوله تعالى : (ومتوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف حقا على المحسنين) فعم عز وجل كل مطلقة ولم يخص ، وأوجه حقا لها على كل متق يخاف الله تعالى ، وقد اختلف الناس في وجوبها فروى عن طائفة انها ليست واجبة روينا ذلك من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن فقهاء المدينة السبعة .

قال أبو محمد : عبد الرحمن بن أبي الزناد ضعيف وهو قول ابن أبي ليلى . وعبد العزيز ابن أبي سلمة الماجشون . ومالك ، ومن عجائب الدنيا احتجاج من قلده لقولهم هذا بان الله تعالى انما أوجبها على المتقين والمحسنين لا على غيرهم فقائنا لهم : فيكم صادقين . في ذلك أتوجبونها أتم على من أوجبها الله تعالى عليه من المتقين والمحسنين أم لا فان قالوا لا أقروا بخلافهم لقول الله تعالى وأبطلوا احتجاجهم المذكور ، وان قالوا نعم تركوا مذهبهم ، وقالت طائفة : هي فرض على المتقين والمحسنين واحتجوا بظاهر كلام الله تعالى كما روينا من طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال : شهدت شريحا وأتوه في متاع فقال لا تاب ان تكون من المتقين قال : انى محتاج قال لا تاب ان تكون من المحسنين قال أيوب قلت لسعيد بن جبير : لكل مطلقة متاع؟ قال :

نعم ان كان من المتقين ان كان من المحسنين ، قال أيوب : وسأل عكرمة رجل فقال :
انى طلقت امرأتى فهل على متعة قال ان كنت من المتقين فنعيم .

قال ابو محمد : كل مسلم هو على أديم الارض فهو بقوله لا إله إلا الله محمد رسول
الله من جملة المتقين بقوله ذلك ، وإيمانه ومن جملة المحسنين ؛ والله تعالى أن يخلده في النار ان لم
يسلم فكل مسلم في العالم فهو محسن متق من المحسنين المتقين ولو لم يقع اسم محسن ومتق إلا
على من يحسن ويتقى في كل أفعاله لم يكن في الارض محسن ولا متق بعد رسول الله ﷺ إذ
لا بد لكل من دونه من تقصير واساءة فلم يكن فيها من المحسنين ولا من المتقين فكان على
هذا يكون كلام الله تعالى حقا على المحسنين حقا على المتقين فارغوا وباطلا ، وهذا لا يحل
لأحد أن يعتقده ، ولا فرق بين قوله تعالى من المحسنين ومن المتقين ، وبين قوله تعالى من
المسلمين ومن المؤمنين ، والمعنى في كل ذلك واحد ، ولا فرق .

فان ذكروا ما روينا من طريق وكيع عن شعبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب نسخت
هذه الآية : (وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة) التي بعدها
(وللطلقات متاع بالمعروف) قلنا : لا يصدق أحد على ابطال حكم آية منزلة إلا بخبر
ثابت عن رسول الله ﷺ فكيف وليس في الآية التي ذكر شي يخالف التي زعم انها نسختها
فكلناهما حق ، وقالت طائفة لا تجب المتعة الا التي طلقت قبل أن توطأ ، وإن لم يسم لها
صداق فهذه تجب لها المتعة فرضا كما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق نا على بن عبد الله
ابن المديني ناسفيا بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس قال : اذا فوض
الى الرجل فطاق قبل أن يمس فليس لها إلا المتاع .

قال ابو محمد : ليس في هذا دليل على انه لم يكن يرى لغيرها المتعة إلا أن هذا
القول قول سفیان الثوري والحسن بن حي ، والأوزاعي ، وأبي حنيفة ، وأصحابه إلا أن
الأوزاعي قال : لا متعة على عبد إلا أن أبا حنيفة قال : من تزوج ولم يذكّر مهورا ثم فرض لها
مهورا برضاها وبرضاها وقد فرض لها القاضى مهورا مثل ثم طلقها قبل أن يدخل بها فان ذلك
المهر يبطل ولا يجب لها إلا المتعة .

قال ابو محمد : وهذا فاسد جدا ، وقول بلا برهان اسقاط فرض أمر به الله
تعالى بعد التزامه أو الزامه بغير حق ، واحتج هؤلاء بقول الله تعالى : (لا جناح عليكم ان
طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعهن) .

قال على : لو لم يكن إلا هذه الآية لكان قولهم هذا حقا ، لكن قول الله تعالى :
(وللطلقات متاع بالمعروف) جامع لكل مطلقته مفروض لها أو غير مفروض لها

مدخول بها أو غير مدخول بها ، ولم يقل عز وجل في أول الآية التي نزعوا بها انه لا متعة لغيرها فظهر بطلان قولهم والحمد لله رب العالمين . وقالت طائفة : لكل مطلقة متعة إلا التي طلقت قبل أن تمس وقد فرض لها بحسبها نصف ما فرض لها بما رويناه من طريق حماد بن سلمة نا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : لكل مطلقة متعة إلا التي لم يدخل بها . ومن طريق ابن وهب نا الليث . ومالك قال جميعا : نا نافع ان ابن عمر كان يقول : لكل مطلقة متعة التي تطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا إلا أن تكون امرأة طلقها زوجها قبل أن يمسه وقد فرض لها فريضة فحسبها فريضتها وان لم يكن فرض لها فليس لها إلا المتعة وهو قول شريح . ومجاهد ، وصح عن ابراهيم ، وروناه عن القاسم بن محمد . وعبد الله ابن أبي سلمة .

قال ابو محمد : ويبطل هذا القول ان الله تعالى اذ ذكر ان لها نصف ما فرض لها لم يقل ولا متعة لها ، وقد أوجب لها المتعة بقوله الصادق : (وللمطلقات متاع بالمعروف) وهذه مطلقة فلها المتعة فرضاً مع نصف ما فرض لها ، وقول غريب رويناه من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة قال : انما يؤمر بالمتاع من لاردة عليه ولا تحاص الغرماء ليست على من ليس له شيء ، وهذا قول لا برهان على صحته فهو ساقط ، وطائفة قالت كقولنا كما رويناه من طريق ابن وهب عن يحيى بن أيوب عن موسى بن أيوب الغافقي عن اياس ابن عامر انه سمع علي بن ابي طالب يقول : لكل مطلقة متعة . ومن طريق ابن وهب عن مالك عن الزهري قال : لكل مطلقة متعة . ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد قال : سئل ابن شهاب عن المملوك والخيرة ؟ فقال ابن شهاب : كل مطلقة في الارض لها متاع . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال للمختلعة المتعة التي جمعت والتي لم تجمع سواء . ومن طريق حماد بن زيد عن ايوب السخيتاني عن سعيد بن جبير قال : لكل مطلقة متعة وتلا : (وللمطلقات متاع بالمعروف حقاً على المتفسين) . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابي قلابة قال : لكل مطلقة متعة . ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج عن عطاء قال : لكل امرأة اقلت نفسها من زوجها فلها المتعة . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : للمختلعة المتعة . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا يونس بن عبيد عن الحسن قال : لكل مطلقة متاع . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال : للمملوك واليهودية . والنصرانية المتعة اذا طلقت .

قال ابو محمد : من عجائب اصحاب القياس ان الله عز وجل أوجب العدة على كل

متوفى عنها زوجها من الزوجات وعلى كل مطلقة موطوءة منهن وعلى المعتقة المختارة فراق زوجها ، وأوجب المتعة للمطلقات جملة فقا سوا بأرائهم كل من ليست له زوجة لكن وطئت بعقد مفسوخ فاسد لا يوجب ميراثا على الزوجة الصحيحة الزواج في إيجاب العدة عليهما وأسقطوا كثيرا من المطلقات عن إيجاب المتعة لهن فهل سمع بأعجب من فساد هذا العمل ، ونسأل الله العافية .

(وأما مقدار المتعة) فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع ابن عمر قال : أدنى ما أراه يجزى في المتعة ثلاثون درهما . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن اسماعيل بن أمية عن عكرمة عن ابن عباس قال : أعلى المتعة الخادم ، ودون ذلك النفقة والكسوة . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن عمرو بن عبيد عن الحسن في المتعة للمطلقة : قال ليس فيها شيء مؤقت يمتعها على قدر الميسرة . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : لا أعلم للمتعة وقتا قال الله تعالى : (على الموسر قدره وعلى المقتر قدره) ، وقال أبو حنيفة : أعلى ما يجبر عليه من المتعة عشرة دراهم وأدنى ذلك خمسة دراهم ، وهذا قول لا دليل عليه وهبك أنه قاس العشرة دراهم على ما تقطع فيه اليد فعلى أى شيء قاس الخمسة دراهم . قال أبو محمد : لو أن الله تعالى وكل المتعة إلى المتمتع لوقفنا عند أمره عز وجل والزمناء ذلك كما يفعل في إتياء المكاتب من مال المكاتب (١) لكنه تعالى ألزمه على قدر اليسار والاقتار فلزمنا فرضا أن نجعل متعة الموسر غير متعة المقتر ولا بد ولم نجد في ذلك عن رسول الله ﷺ حدا وجب حمل ذلك على المعروف عند المخاطبين بذلك فوجب بهذا الرجوع إلى ما صح عن الصحابة رضى الله عنهم في ذلك كما فعلنا في جزاء الصيد فما كان هو المعروف عندهم في المتعة فهو الذي أراد الله عز وجل بلا شك إذ لا بد لما أمر الله تعالى به من بيان فقد كان فيهم رضى الله عنهم الموسر المتناهي كعبد الرحمن ابن عوف وغيره وكان ابن عباس . وابن عمر موسرين دون عبد الرحمن ، وبما بين وجوب الرجوع إلى ما رآه الصحابة رضى الله عنهم أنه متعة بالمعروف كما قلنا في النفقة والكسوة إذ قال الله تعالى : (لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينة بما آتاه الله لا يكلف الله نقسا إلا ما آتاه) وقد واقفنا المخالفون على هذا وكلا النصين واجب اتباعه ، وما بنا (٢) محمد بن سعيد بن نبات نا ابن مفرح نا عبد الله بن جعفر بن الورد

(١) في النسخة رقم ١٦ « يفعل في أمة المكاتب لكنه » الخ

(٢) في النسخة رقم ١٦ « بما آتاه »

نا يحيى بن أيوب بن بادي العلاف نا يحيى بن بكير نا الليث بن سعد عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود عن أبي سلبه بن عبد الرحمن بن عوف عن فاطمة بنت قيس نفسها قالت : طلقني أبو عمرو بن حفص البتة ثم خرج الى اليمن وورث بها عياش بن أبي ربيعة فارسل اليها عياش بعض النفقة فسخطها فقال لها عياش : مالك علينا نفقة ولا سكني هذا رسول الله ﷺ فسلته فسالت رسول الله ﷺ عما قال فقال لها رسول الله ﷺ : ليس لك نفقة ولا مسكن ولكن متاع بالمعروف واخرجني عنهم « وذكرت باقي الخبر ، فهذا غاية البيان ان المتعة مردودة الى ما كان معروفا عندهم يومئذ فقد ذكرنا قول ابن عمر . وابن عباس ، وروينا من طريق سعيد بن منصور نا عبد الرحمن بن زياد نا شعبة عن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف قال : سمعت حميد بن عبد الرحمن بن عوف يحدث عن أمه هي أم كلثوم بنت عقبة من المهاجرات الفواضل لها حجة انها قالت كأنى انظر الى جارية سوداء حمها عبد الرحمن بن عوف امرأته أم أبي سلبه حين طلقها في مرضه قال سعيد بن منصور : نا هشيم نا مغيرة عن ابراهيم قال : العرب تسمى المتعة التحميم ، فقد اتفق ابن عباس . وعبد الرحمن بحضرة الصحابة رضی الله عنهم لا يعرف لها في ذلك مخالف من الصحابة رضی الله عنهم على ان متعة الموسر المتساهى خادم سوداء فان زاد على ذلك فهو محسن كما فعل الحسن بن علي وغيره فان كانت غير مطيقة للخدمة فليست خادما فعلى هذا المقدار يجبر الموسر اذا أبى أكثر من ذلك ، وأما المتوسط فيجبر على ثلاثين درهما أو قيمتها اذ لم يأت عن أحد من الصحابة رضی الله عنهم أقل من ذلك كما روينا آنفا عن ابن عباس . وابن عمر اذ رأيا ذلك هو المعروف ، وأما المقتر فأقلهم من لا يجد قوت يومه أو لا يجد زيادة على ذلك فهذا لا يكلف حينئذ شيئا لكنها دين عليه فاذا وجد زيادة على قوته كلف أن يعطيها ما تنفع به ولو في أكلة يوم كما أمر الله عز وجل اذ يقول : (وعلى المقتر قدره) وبالله تعالى التوفيق .

١٩٨٥ مسألة : ومن الرجعة من طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين فاعتدت ثم تزوجت زوجها وطئها في فرجها ثم مات عنها أو طلقها ثم راجعها الذي كان طلقها ثم طلقها لم تحل له الا حتى تنكح زوجا آخر يطأها في فرجها ان كان طلقها قبل ذلك طلقين فان كان انما طلقها طليقة واحدة فانه تبقى له فيها طليقة هي الثالثة ، وقالت طائفة : ان الذي تزوجها بعد طلاق الاول قد هدم طلاقه كما يهدم الثلاث فانه يهدم مادونها ،

فممن روى عنه القول الاول كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني يحيى بن سعيد الانصارى عن سعيد بن المسيب ان أبا هريرة قال فيمن طلق امرأته طلاقاً فاعتدت ثم تزوجت ثم طلقها الثاني فتزوجها الاول فطلقها طلقين انها قد حرمت عليه وواقعه على ذلك على : وأبى بن كعب ومن طريق عبد الرزاق عن مالك . وسفيان بن عيينة كلاهما عن الزهري قال : سمعت سعيد بن المسيب . وحيد ابن عبد الرحمن . وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة . وسليمان بن يسار كلهم قال سمعت أبا هريرة يقول : سمعت عمر يقول : أيما امرأة طلقها زوجها طلاقاً أو طلقين ثم تزوجت غيره فمات أو طلقها ثم تزوجها الاول فانها عنده على ما بقى من طلاقها * ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن عن عمران بن الحصين مثله ، وصح أيضاً عن ابن عمر في أحد قوليه عن حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عنه ، وروى أيضاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص وثور من الصحابة رضى الله عنهم وهو قول الحسن : وابن أبى ليلى . وسفيان الثوري . والحسن بن حي . ومحمد بن الحسن . ومالك . والشافعي . وأبى سليمان وأصحابهم ، وروينا القول الثاني من طرق منها ما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : نكاح جديد وطلاق جديد ، وعن ابن عمر في أحد قوليه من طريق عبد الرزاق ووكيع قال وكيع عن اسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي وقال عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه ثم اتفقا عن ابن عمر قال : نكاح جديد وطلاق جديد ، وروينا أيضاً عن ابن مسعود وهو قول عطاء وشريح . وإبراهيم . وأصحاب ابن مسعود . وعبيدة السلماني . وأبى حنيفة : وزفر . وأبى يوسف فنظرنا فيما احتج به أهل هذه المقالة فلم نجد لهم أكثر من أن قالوا : اننا لم نختلف ان نكاح زوج آخر يهدم الثلاث ولا شك في انه اذا هدمها فانه قد هدم الواحدة من جملتها والاثنين من جملتها ، ومن المحال أن يهدمها بمجموعة ولا يهدمها متفرقة .

قال أبو محمد : فقلنا : لم يهدم قط طلاقاً انما هدم التحريم الواقع بتمام الثلاث مفرقة أو بمجموعة فقط ولا تحرم بالطلقين ولا بالواحدة يهدمه وقلنا لهم : أتم قد حملتم العاقلة نصف عشر الدية فأكثر ولم تحملوها أقل من نصف العشر ، ولا شك انها اذا حملت نصف العشر فقد حملت في جملته أقل منه فقالوا : انما حملناها مائلاً فقلنا : ومن لكم بان نصف العشر فصاعداً هو الثقل دون أن يكون الثلث هو الثقل أو الكل ، وأيضاً قرب جان معظم عليه ويثقل ربع عشر الدية لقلة ماله وآخر تخفف عليه الدية

كلها لكثرة ماله ثم السؤال باقى عليكم اذ حملتموها ما ثقل فالاولى أن تحملوها ما خف وكل هذا لا معنى له إنما الحجة فى ذلك قول الله تعالى : (فان طلقها) يعنى فى الثالثة (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) فلا يجوز تعدى حدود الله تعالى والقياس كله باطل، وبالله تعالى التوفيق.

١٩٨٦ مسألة وقد قلنا : ان المطلقة طلاقا رجعيا فهى زوجة للذى طلقها (١) مالم تنقض عدتها. يتوارثان ويلحقها طلاقه وايلأوه وظهاره ولعانه (٢) ان قذفها وعليه نفقتها وكسوتها واسكانها فاذا هى زوجته فخلال له أن ينظر منها الى ما كان ينظر اليه منها قبل أن يطلقها وان يطأها اذ لم يأت نص بمنعه من شيء من ذلك وقد سماه الله تعالى بملاها اذ يقول عز وجل : (وبعولتهن أحق بردهن فى ذلك)

قال أبو محمد : فان وطئها لم يكن بذلك مراجعا لها حتى يلفظ بالرجعة ويشهدو يعلمها بذلك قيل تمام عدتها فان راجع ولم يشهد فليس مراجعا لقول الله تعالى : (فاذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف واشهدوا ذوى عدل منكم) فرق عز وجل بين المراجعة والطلاق والشهاد فلا يجوز أفراد بعض ذلك عن بعض وكان من طلق ولم يشهد ذوى عدل أو راجع ولم يشهد ذوى عدل متعديا لحدود الله تعالى، وقال رسول الله ﷺ من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد، فان قيل قد قال الله عز وجل : (واشهدوا اذا بايعتم) وقال تعالى فى الدين المؤجل (واشتشهدوا شهدين من رجالكم فان لم يكونا رجلا ففى رجل وامرأتان) فلم اجزتم البيع المؤجل وغيره اذالم يشهد عليه وقال تعالى : (فاذا دفعتم اليهم أموالهم فاشهدوا عليهم) فلم اجزتم الدفع الى اليتيم ماله اذا بلغ مميزا دون اشهاد قلنا لم نجز دعواه للدفع الا حتى يأتى بالبينة وقضينا باليمين على اليتيم ان لم يأت المولى بالبينة على انه قد دفع اليه ماله ولكن جعلناه عاصيا لله تعالى ان حلف حائثا فقط كما جعلنا المرأة التى لم يقم للزوج بينة بطلاقها ولا برجعتها عاصية لله عز وجل ان حلفت حائثة عالمة بانه قد طلقها أو راجعها واما اجازتنا البيع المؤجل وغيره وان لم يشهدا عليه فلقول رسول الله ﷺ : « انهما بالخيار ما لم يتفرقا فاذا تفرقا أو خير احدهما الآخر فاختر البيع فقد تم البيع » أو كما قال عليه الصلاة والسلام مما قد ذكرناه فى كتاب البيوع من ديواننا هذا وغيره بنصه واسناده والحمد لله رب العالمين، وهو فى كل ذلك عاص لله عز وجل ان لم يشهد فى البيع المؤجل

وغيره وفي دفع المال لليتيم (١) اذا بلغ مميزا وفي طلاقه وفي رجعت اذا لم يفعل كما أمره الله عز وجل * وقد اختلف الناس في الوطء في العدة أيكون رجعة أم لا نعم وفيما دون الوطء فروينا عن الحكم بن عتيبة وسعيد بن المسيب ان الوطء رجعة وصح هذا أيضا عن ابراهيم النخعي وطاوس والحسن. والزهرى. وعطاء وروينا عن الشعبي وروى عن ابن سيرين وهو قول الأوزاعي وابن أبي ليلى وقال مالك. واسحاق بن راهويه ان نوى بالجماع الرجعة فهي رجعة وان لم ينو به الرجعة فليس رجعة قال جميعا : وأما ما دون النكاح فليس رجعة وان نوى به الرجعة *

قال أبو محمد : هذا تقسيم لاحجة على صحة أصلا ، وقال الحسن بن حي. وسفيان الثوري . وأبو حنيفة : الجماع رجعة نوى به الرجعة أو لم ينو وكذلك اللمس ، قال سفيان وأبو حنيفة اذا كان لشهوة والأفلا قال أبو حنيفة : والنظر الى الفرج بشهوة رجعة قال فلو قبلته لشهوة أو لمسته لشهوة واقر هو بذلك فهي رجعة فلو جن فقبلها لشهوة فهي رجعة فلو جامعته مكرها فهي رجعة ولا يكون ما دون الجماع باكره رجعة * قال أبو محمد : هذه الأقوال في غاية الفساد لأنها شرع في الدين بغير قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا قياس له وجه ولا رأى له في السداد حظ ولا سببه اليها أحد نعلمه ، وقال جابر بن زيد. وأبو قلابة. والليث بن سعد. والشافعي الوطء فما دونه لا يكون رجعة نوى به الرجعة أو لم ينو ولا رجعة الا بالكلام *

قال أبو محمد . لم يأت بان الجماع رجعة قرآن ولا سنة ولا خلاف في ان الرجعة بالكلام رجعة فلا يكون رجعة الا بما صح أنه رجعة وقال تعالى (فامسكوهن بمعروف) والمعروف ما عرف به ما في نفس الممسك الرادولا يعرف ذلك الا بالكلام وبالله تعالى التوفيق وقد قال قوم ان معنى قول الله تعالى (فاذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف) انما معناه مقاربة بلوغ الأجل *

قال أبو محمد : وهذا خطأ وباطل بلا شك لأنه اخبار عن الله تعالى بأنه أراد ما لم يخبرنا عز وجل بأنه أراد ولا أخبرنا به رسول الله ﷺ وقد قال تعالى (وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون) وأيضا فلو كان ما قالوا كان لا إمساك له إلا قرب بلوغ أقصى العدة (١) وهذا ما لا يقولونه لاهم ولا غيرهم قال أبو محمد : معناه بلا شك فاذا بلغن أجل عديتهن * برهان ذلك ان من أول

العدة الى آخرها وقت لرده إياها ولا مسا كهلا ولا قول أصح من قول صححه الاجماع المتيقن من المخالف والموافق *

قال أبو محمد : وأما قولنا : انه ان راجع ولم يشهد أو أشهد ولم يعلمها حتى تنقضي عدتها غائبا كان أو حاضرا وقد طلقها وأعلمها وأشهد فقد بانت منه ولا رجعة له عليها إلا برضاها بابتداء نكاح بولي وأشهد وصداق مبتداء سواء تزوجت أو لم تزوج دخل بها الزوج الثاني أو لم يدخل فإن أتاها الخبر وهي بعد في العدة فهي رجعة صحيحة برهان ذلك قول الله تعالى (يخادعون الله والذين آمنوا وما يخادعون إلا أنفسهم) وقال تعالى : (ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن) وهذا عين المضارة وقال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » فضارته مردودة باطل، وأيضا فإن الله تعالى سمي الرجعة امسا كما بمعروف قال تعالى : (فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) فالرجعة هي الامساك ولا تكون بنص كلام الله تعالى إلا بمعروف والمعروف هو إعلامها وإعلام أهلها ان كانت صغيرة أو مجنونة فإن لم يعلمها لم يمسك بمعروف ولكن بمنكر اذ منعها حق الزوجية من النفقة والكسوة والاسكان والقسمة فهو امساك فاسد باطل مالم يشهد بإعلامها فحينئذ يكون بمعروف وكذلك قال الله عز وجل : (ويعولتن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا إصلاحا ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) *

قال أبو محمد : إنما يكون البعل أحق بردها (١) إن أراد إصلاحا بنص القرآن ومن كتبها الرد أو رد بحيث لا يبلغها لم يرد إصلاحا بلا شك بل أراد الفساد فليس ردا ولا رجعة أصلا * وقد اختلف الناس في هذا على خمسة أقوال فالقول الأول كما روينا من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة ان عمر بن الخطاب قال في امرأة طلقها زوجها فأعلمها ثم راجعها ولم يعلمها حتى تنقضي عدتها فقد بانت منه، ومن طريق سعيد بن منصور عن المعتمر بن سليمان عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال : قال عمر بن الخطاب إذا طلق امرأته فأعلمها طلقها ثم راجعها فكتبها الرجعة حتى انقضت العدة فلا سيل له عليها * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا عمرو بن دينار أخبرني أبو الشعثاء جابر بن زيد قال : تماريت أنا ورجل من القراء الأولين في المرأة يطلقها الرجل ثم يرتجعها فيكتبها رجعتها فقلت : أنا ليس له شيء فسالنا شريحا القاضي فقال ليس له إلا فسوة الضبع * ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم نا يونس بن عبيد عن ابن سيرين قال : سألت رجلا عن امرأتين

الحصين فقال : انه طاق ولم يشهد وراجع ولم يشهد فقال له عمران : طلقت بغير عدة وراجعت في غير سنة فاشهد على ما صنعت * ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أخبرني عبيدة عن الحسن بن رواح قال : سألت سعيد بن المسيب عن رجل طلق سراً وراجع سراً فقال : طلقت في غير عدة وارتجعت في عما اشهد على ما صنعت * ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم ناهشيم عن الحسن بن رواح قال : إذا طلق امرأته ثم راجعها في غيب أو مشهد ولم يعلمها بالرجعة حتى انقضت العدة فلا سبيل له عليها ، فهذا قول و قول ثان رويناها من طريق ابن وهب عن مالك قال بلغني ان عمر بن الخطاب قال في الذي يطلق امرأته وهو غائب ثم يراجعها ولا يبلغها امرأته وقد بلغها طلاقه انها ان تزوجت ولم يدخل بها زوجها الآخر أو دخل فلا سبيل الى زوجها الأول اليها ، وقال مالك : وهذا أحب ما سمعت الى فيها وفي المفقود * ومن طريق ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب قال مضت السنة في الذي يطلق امرأته ثم يراجعها فيكتمها رجعتها حتى تحل فتكسح زوجها غيره فانه ليس له من أمرها شيء ، ولكنهما من زوجها الآخر ، قال ابن وهب : وأخبرني بخبره ابن بكير عن أبيه عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد ونافع مثله وصرح أيضاً من طريق ابن سمعان عن الزهري مثل ذلك اذا كانا في بلد واحد ، وقول ثالث من طريق ابن وهب قال مالك : الامر الذي لا اختلاف فيه انه اذا دخل بها زوجها الآخر قبل ان يدركها الأول فلا سبيل له اليها وذلك الامر عندنا في هذا وفي المفقود يعني في الذي طلقها واعلمها ثم راجعها واشهد ولم يبلغها قال ابن القاسم : ثم رجع مالك عن ذلك وقال زوجها الأول أحق بها قال ابن القاسم أما أنا فأرى انها ان دخل بها زوجها فلا سبيل له اليها فان لم يدخل بها فهي للأول *

قال أبو محمد : انما أوردنا هذا لنرى المشغبين (١) بقول مالك : الامر عندنا والامر الذي لا اختلاف فيه عندنا حجة واجماع لا يحل خلافه ، وهذا مالك قد رجع عن قول ذكر انه الامر عندهم والامر الذي لا اختلاف فيه فحسبهم وحسبكم ، وروينا من طرق عن عمر كلها منقطعة لأنها عن ابراهيم عن عمر أو عن الحسن بن مسلم عن عمر أو عن سعيد بن المسيب عن عمر أو عن أبي الزناد ان عمر قال فيمن طلق امرأته ثم سافر وأشهد على رجعتها قبل انقضاء العدة ولا علم لها بذلك حتى تزوجت انه ان ادركها قبل ان يدخل بها فهي امرأته وان لم يدركها حتى دخل بها الثاني فهي امرأة الثاني حكم بذلك في أبي كنف وهو قول الليث والأوزاعي ، وقول رابع رويناها من طريق

عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء فيمن طلق ثم ارتجعها واشهد فلم تأتها الرجعة حتى تزوجت قال ان اصبحت فلا شيء للاول فيما بلغنا يقال ذلك فان نكحت ولم تصب فالاول احق بها وبه يقول عبد الكريم ، وقول خامس رويناه من طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة قال : قال علي بن أبي طالب اذا طلق الرجل امرأته ثم راجعها ولم يعلمها فهي امرأته اذا اشهد ، ومن طريق سفيان الثوري عن منصور ابن المعتمر عن الحكم بن عتيبة عن علي بن أبي طالب انه قال فيمن طلق امرأته ثم غاب فكتب اليها برجعتها فضاع الكتاب حتى انقضت عدتها فان زوجها الاول احق بها دخل بها الآخر او لم يدخل ، ومن طريق حماد بن أبي سليمان وقنادة عن علي مثله ، ومن طريق ابراهيم عن علي في أبي كنف مثله وهو قول الحكم بن عتيبة ثم وجدناه متصلا عن علي كما نا محمد بن سعيد بن نبات ناعياش بن اصبع نا محمد بن قاسم بن محمد نا محمد بن عبد السلام الخثني نا محمد بن المثنى نا عبد الاعلى ناسع يد هو ابن ابي عروبة عن قتادة عن خلاص بن عمرو ان رجلا طلق امرأته واعلمها وارجعها واشهد شاهدين وقال : اكتبنا على فكتما حتى انقضت عدتها فارتفعوا الى علي بن أبي طالب فأجاز الطلاق وجلد الشاهدين واتهمهما .

قال ابو محمد : ثم نظرنا في هذه الرواية فوجدناها لاحجة فيها لمن ذهب الى هذا القول لانه ليس فيها الا اجازة الطلاق لا اجازة الرجعة .

قال ابو محمد : ليس الا هذا القول أو الذي تخيرناه وما عداها خطأ لا اشكال فيه لأن زواجها أو دخوله بها أو طوؤه لها لا يفسخ شيء من ذلك نكاحا صحيحا وبالله تعالى التوفيق . وانما هو صحة الرجعة أو فسادها ، ويقول على الذي ذكرنا يقول سفيان الثوري . وأبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان . وأصحابهم .

١٩٨٧ - مسألة - ونجمع هنا ما علمنا ذكرناه مفرقا وهو انه لا يكون طلاق لا بملك فيه المطلق الرجعة مادامت في العدة الا طلاق الثلاث بمجموعة أو مفرقة وطلاق التي لم يطأها المطلق سواء طلقها واحدة أو اثنتين أو ثلاثا الا انه فيما دون الثلاث ان رضى هو وهي فلها ابتداء النكاح بولي واشهاد وصدق وهذا حكم الفسخ كله ، وأما طلاق الموطوءة واحدة أو اثنتين فللمطلق مراجعتها أحبت أم كرهت بلا صداق ولا ولي ولكن باشهاد فقط وهذا ما لا خلاف فيه وبالله تعالى التوفيق .

العدد

١٩٨٨ - مسألة - العدد ثلاث أما من طلاق في نكاح و طئها فيه مرة في الدهر فأكثر وأما من وفاة سواء وطئها أو لم يطأها وأما المعتقة إذا اختارت نفسها أو فراق زوجها فإن هذه خاصة دون سائر وجوه الفسخ عدتها عدة المطلقة سواء سواء، وأما سائر وجوه الفسخ والتي لم يطأها زوجها فلا عدة على واحدة منهن ولهن أن ينكحن ساعة الفسخ وساعة الطلاق . برهان ذلك أن عدة الطلاق والوفاة مذكورة في القرآن وكذلك سقوط المسقوطة العدة عن التي طلقت ولم يطأها المطلق في ذلك النكاح ، وأما المعتقة تختار فسخ نكاحها فكما روينا من طريق أبي داود بإسنادين بن أبي شيبة نا عفان بن مسلم نا همام بن يحيى عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن زوج بريرة كان عبداً اسود اسمه مغيث فخبرها يعني رسول الله ﷺ وأمرها أن تعتد .

قال أبو محمد : فلو كانت عدة غير المذكورة في القرآن لبينها رسول الله ﷺ بلا شك وإنما قلنا : أنها عدة الطلاق لأنها عدة من حي لا من ميت فصح إذا أمرها عليه الصلاة والسلام بأن تعتد من قراقها له وهو حي أنها العدة من مفارقة الحي بلا شك ، وأما سائر وجوه الفسخ سواء كانت من نكاح صحيح أو من عقد فاسد فلا عدة في شيء من ذلك لأنه لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة ولا حجة فيما سواهما ولا يكون طلاق إلا في نكاح صحيح وكذلك لا عدة من وفاة من ليس عقد زواجه صحيحاً لأن الله تعالى لم يوجب عدة طلاق له أو وفاة إلا من زوج ومن عقده فاسد ليس زوجاً فلا طلاق له وإذا طلاق له فلا عدة من فراقه وإذا لم يكن زوجاً فلا عدة من وفاته (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) فإن قالوا : فسنأكل فسخ على المعتقة تختار فراق زوجها قلنا : القياس كله باطل ثم لو كان حقاً لكان هذا منه عين الباطل لأن جميع وجوه الفسخ لا خيار فيه للمنفسخ نكاحها إلا المعتقة فقد أجمعوا بلا خلاف على مفارقة حكمها لحكم سائر المنفسخ نكاحهن والعدة الواجبة إنما هي حكم أمر الله تعالى به ليس شيء منها الاستبراء الرحم . برهان ذلك أن المخالفين لنا في هذا لا يخالفوننا في أن العدة على الصغيرة الموطوءة التي لا تحمل والعجوز الكبيرة التي لا تحمل في الطلاق والوفاة ولو خالفونا في الطلاق في الصغيرة لكان قول الله تعالى (واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) حاكماً بصحة قولنا وبطلان قائلهم ، ومعنى قوله تعالى (ان ارتبتم) إنما هو ان ارتبتم كيف يكون حكمها

لا يجوز غير ذلك لأن اللأني يثنى من الحيض لا يشك أحد في أنه لا يرتاب فيها بحمل، وكذلك لا يختلفون في أن الحصى الذي بقي له من الذكر ما يوجب أن على امرأته العدة وهو بلا شك لا يكون له ولد أبداً، وكذلك لا يختلفون في أن من وطئ امرأته مرة ثم غاب عنها عشرات سنين ثم طلقها أن العدة عليها، ولا شك في أنها لا حمل بها ولو كانت العدة خوف الحمل لأجزأت حيضة واحدة وبالله تعالى التوفيق.

١٩٨٩ مسألة وعدة المطلقة الموطوءة التي تحيض ثلاثة قروء وهي بقية الطهر الذي طلقها فيه. ولو أنها ساعة أو أقل أو أكثر ثم الحيضة التي تلي بقية ذلك الطهر ثم طهر ثان كامل ثم الحيضة التي تليه. ثم طهر ثالث كامل فإذا رأت أثره أول شيء من الحيض فقد تمت عدتها ولما أن تسكح حيث أن شامت، واختلف الناس في هذا، فقالت طائفة كما قلنا: وقالت طائفة الاقراء الحيض مع اتفاق الجميع على الطاعة لقوله عز وجل: (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء لا يحل لهن أن يكتمن) *

قال أبو محمد : القروء جمع قرء والقروء في لغة العرب التي بها نزل القرآن يقع على الطهر ويقع على الحيض، ويقع على الطهر والحيض. نأبذلك أبو سعيد الجعفرى نا محمد بن على المقرئ نا أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحاس النحوى نا أبو جعفر الطحاوى نا محمد بن محمد بن حسان نا عبد الملك بن هشام نا أبو زيد الأنصارى قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول فذكره كما أوردنا، وقال الأعشى :

أفى كل عام أنت جاشم غزوة تشد لأفصاها غريم عزائمكا
مورثة مالا وفى الأصل رفعة لما ضاع فيها من قروء نسائككا
فأراد الاطهار، وقال آخر :

يارب دى ضغن على قارض له قروء كقروء الحائض
فأراد الحيض وعن روى عنه مثل قولنا جماعة كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن زيد بن ثابت قال: إذا دخلت المطلقة في الحيضة الثالثة فقد بانت من زوجها وبه الى الزهرى عن عروة عن عائشة أم المؤمنين مثل قول زيد نسا قال الزهرى وهو قول أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وبه يأخذ الزهرى ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتى عن نافع عن ابن عمر مثل قول زيد المذكور نسا، وهو قول أبان بن عثمان والقاسم بن محمد بن أبى بكر وبه يقول مالك. والشافعى وأبو ثور وأبو سليمان وأصحابهم، وقال بعض هؤلاء: إذا رأت أول الحيضة الثالثة فقد بانت من زوجها، ولا يجوز لها أن تنزج حتى ترى الطهر من تلك

الحیضة كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناعبد العزيز بن محمد الدراوردي عن
 ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس قال : اذا حاضت الثالثة فقد برئت منه إلا أنها
 لا تزوج حتى تطهره ومن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سالم
 ابن عبد الله بن عمر قال اذا دخلت في الحيضة الثالثة فقد ذهبت منه قال يحيى فقلت له أتزوج
 في الحيضة الثالثة ؟ قال : لا ، روى هذا القول عن اسحاق بن راهوية و توقفت في ذلك
 طائفة كما روينا عن الحجاج بن المنهال ناحماد بن زيد عن ايوب السخيتاني عن نافع عن
 سليمان بن يسار قال : طلق رجل امرأته طليقة أو طلقين فلما دخلت في الحيضة الثالثة
 ماتت فطلبت ميراثه فاتي معاوية بن ابي سفيان في ذلك فارسل في ذلك الى رهط من أصحاب
 رسول الله ﷺ منهم فضالة بن عبيد فلم يجد عندهم بذلك علما . واضطرب في ذلك أحمد بن
 حنبل فمرة قال : الاقراء الاطهار ، ومرة قال : الاقراء الحيض ومرة توقف في ذلك ،
 واختلف القائلون بأنها الحيض فقالت طائفة له الرجعة ما كانت في الحيضة الثالثة فاذا
 رأت الطهر منها فلا رجعة له عليها كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج
 أخبرني عمرو بن مسلم عن طاوس قال : يراجعها ما كانت في الدم وهو قول سعيد بن جبير ،
 روينا من طريق سعيد بن منصور ناسفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن سعيد بن
 جبير قال : هو أحق بها ما كانت في الدم وهو قول ابن شبرمة . والاوزاعي ، وروينا عن
 بعض الصحابة ما يدل على ذلك . كما روينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : عدة
 الأمة حيضتان وعدة الحرة ثلاث حيض . ومن طريق الزهري عن قبيصة بن ذؤيب عن
 زيد بن ثابت مثل ذلك سواء ، وقالت طائفة كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر
 عن زيد بن رفيع عن معبد الجهني قال : اذا غسلت فرجها من الحيضة الثالثة فقد بان
 منه ، وقالت طائفة إن له أن يرتجمها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة كما روينا من طريق
 الحجاج بن المنهال ناابوعوانة عن منصور عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود
 انه كان عند عمر بن الخطاب فاته امرأة مع رجل فقالت : طلقني ثم تركني حتى اذا كنت
 في آخر ثلاث حيض وانقطع عني الدم وضعت غسلي ونزعت ثيابي فخرج الباب وقال : قد
 رجعتك فقال عمر لابن مسعود : ماتقول فيها ؟ فقال أراه أحق بها مادون أن
 تحل لها الصلاة فقال له عمر : نعم ما رأيت وأنا أرى ذلك ، ومن طريق عبد الرزاق عن
 معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن علي بن ابي طالب قال لزوجها الرجعة عليها
 حتى تغتسل من الحيضة الثالثة وتحل لها الصلاة . ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد
 عن الحسن أن رجلا طلق امرأته طليقة فلما أرادت أن تغتسل من الحيضة الثالثة راجعها

فاختصما الى أبي موسى الاشعري فاستحلفها بالله الذي لا إله إلا هو لقد حلت لها الصلاة فابت أن تحلف فردها اليه وصح مثله أيضا عن ابن مسعود، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن زيد بن ربيع عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود قال : أرسل عثمان الى أبي بن كعب في ذلك فقال أبي بن كعب : أرى أنه أحق بها حتى تغتسل من حيضتها الثالثة وتحل لها الصلاة قال فما أعلم عثمان إلا أخذ بذلك، ومن طريق وكيع عن محمد بن راشد عن مكحول عن معاذ بن جبل . وأبي الدرداء مثله، ومن طريق وكيع عن عيسى الخياط عن الشعبي عن ثلاثة عشر من أصحاب رسول الله ﷺ الخيرة فالحير منهم أبو بكر . وعمر . وابن عباس أنه أحق بها ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة ، ومن طريق عبد الرزاق عن عمر بن راشد عن يحيى بن أبي كثير أن عباد بن الصامت قال : لا تبين حتى تغتسل من الحيضة الثالثة وتحل لها الصلوات (١) وصح هذا عن عطاء بن أبي رباح وعبد الكريم الجزري وسعيد بن المسيب . والحسن بن حي وسوى في ذلك بين المسلمة والذمية ، وقال شريك ابن عبد الله القاضي : إن فرطت في الغسل عشرين سنة فله الرجعة عليها

قال أبو محمد : هذا ظاهر ما روينا عن الصحابة آثافا نغني القائلين هو أحق بها ما لم تغتسل وتحل لها الصلوات ، وقالت طائفة كما روينا عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن اسماعيل بن مسلم عن الحسن البصري قال إلا أن ترى الطهر ثم تؤخر اغتسالها حتى تفوتها تلك الصلاة فإن فعلت فقد بانت حينئذ ، وبه يقول سفيان الثوري . وأبو حنيفة ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : إن كانت حيضتها عشرة أيام فتبامها تنقضي عدتها ولا تحل للازواج اغتسلت أو لم تغتسل رأت الطهر أو لم تراه قالوا : وأما الذمية فبإتقطاع الدم من الحيضة الثالثة تنقضي عدتها وتحل للازواج كانت عدتها عشرة أو أقل من عشرة اغتسلت أو لم تغتسل قالوا : وأما المسلمة (٢) التي حيضها أقل من عشرة أيام فله الرجعة عليها ما لم تغتسل كلها ولو لم يبق لها من الغسل إلا عضو واحد كامل قالوا : وكان القياس أنه إن بقي لها عضو كامل لم تغسل أن لا يكون له عليها رجعة قالوا : ولكن يدع القياس ونستحسن أن يكون له عليها الرجعة فإن لم يبق (٣) لها أن تغسل إلا بعض عضو فلا رجعة له عليها وقد حل لها الزواج ، ولا في حنيفة قول آخر وهو أنه إن بقي عليها من العضو أكثر من قدر الدرهم (٤) البغلي [فله الرجعة عليها فإن بقي عليها منه قدر الدرهم البغلي] (٥) فلا رجعة له عليها ولا يحل لها الزواج حتى تغسل تلك اللعة قال : فلو رأت الطهر من الحيضة

(١) في النسخة رقم ١٤٤ وتحل لها الصلاة (٢) في النسخة رقم ١٦٦ المسنة (٣) في النسخة رقم ١٤٤ فلو لم

يبقى (٤) في النسخة رقم ١٤٤ أن بقي عليها منه قدر الدرهم (٥) للزيادة من النسخة رقم ١٦٦

الثالثة وهي مسافرة لأماء معها فتيمنت فله عليها الرجعة مالم تصل قال : فلو وجدت ماء قد شرب منه حمار ولم تجد غيره فاغتسلت به أو تيممت فلا رجعة له عليها ولا يحل مع ذلك لها الزواج .

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة فقي غاية الفساد وهو قول لا يعرف عن أحد قبله . وكذلك تحديد من حدا نقطاع العدة بأن يمضي لها وقت صلاة فلا تغتسل لأنه قول لا دليل على صحته أصلا لا من قرآن ولا من سنة ولا رواية صحيحة [ولا سقيمة] (١) ولا قول صاحب ، وكذلك قول من قال حتى تغسل فرجها من الحيضة الثالثة فسقطت هذه الأقوال كلها ولم يبق إلا قول من قال هو أحق بها مالم تغتسل وتحل لها الصلاة ، وقول من قال : إن بطهرها من الحيضة الثالثة تتم عدتها وهو قولنا فوجدنا حجة من قال : هو أحق بها مالم تحل لها الصلوات يحتاجون بأنه صرح عن عمر بن الخطاب . وعلي بن أبي طالب . وابن مسعود ، وروى عن أبي بكر الصديق . وأبي موسى الأشعري . وأبي بن كعب . ومعاذ بن جبل . وأبي الدرداء . وابن عباس . وعبادة بن الصامت وغيرهم . وإن لم يصح عنهم قالوا : ومثل هذا لا يقال بالرأى .

قال أبو محمد : وما نعلم لهم شغبا غير هذا وهو باطل لأنه لا يحل أن يضاف إلى رسول الله ﷺ بالظن الذي أخبر عليه الصلاة والسلام أنه أكذب الحديث ، ألم يأت عنه عليه الصلاة والسلام لاسيما والثابت عن عمرو بن مسعود ما ذكرنا قبل من أنه رأى رأياه لا عن أثر عندهما إنما قالاه . ومع ذلك فلا يفرح الخفيفون بهذا الشغب فهم أول مخالف للصحابة في هذا المكان لأن الثابت عن ذكرنا من الصحابة رضي الله عنهم أن له الرجعة مالم تحل لها الصلاة وهم يقطعون عنه الرجعة قبل أن تحل لها الصلاة إذا بقي لها شيء من أعضاء جسدها ولو قدر الدرهم .

قال أبو محمد : وقد خالف من ذكرنا هذا من رأى من الصحابة أن يدخلوها في الحيضة الثالثة تتم عدتها فبطل هذا القول أيضا بلا شك إذ لا دليل على صحته من قرآن ولا سنة ولا رواية سقيمة فلم يبق إلا قول من قال [أن] (٢) بانقطاع الدم من الحيضة الثالثة تتم عدتها وهو قول من قال : الأقراء الحيض فوجدنا من حجبتهم أنه لو كان القرء الطهر لكانت العدة قرأين وشيئا من قرء . والله تعالى أوجب ثلاثة قروء فصحبنا الحيض التي تستوفي ثلاث منها كاملة .

قال أبو محمد : وليس كذلك بل بعض القرء بلا شك وبعض الحيض حيض .

قال أبو محمد: وذكروا ما روينا من طريق أبي داود نا محمد بن مسعود نا أبو عاصم عن ابن جريج عن مظاهر بن أسلم عن القاسم بن محمد عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال: طلاق الامة طلقتان وعدتها حيضتان. ونا حمام نا يحيى بن مالك نا عائد نا أبو الحسن ابن أبي غسان نا أبو يحيى زكريا نا يحيى الساجي نا محمد بن اسماعيل بن سمرة الاحمسي نا عمر بن شبيب المسلي نا عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «طلاق الامة ثنتان وعدتها حيضتان».

قال أبو محمد: هذان خبران ساقطان لا يجوز الاحتجاج بهما لان مظاهر ابن أسلم ضعيف. وكذلك عمر بن شبيب. وعطية ضعيفان لا يحتج بهما ولو صح احدهما أو كلاهما لما خالفناه.

قال أبو محمد: فان ذكر ذا كر الخبر الثابت عن رسول الله ﷺ انه قال: «المستحاضة اذا أتاك قرؤك فلا تصلي وإذا مر القرء تطهري ثم صلي من القرء الى القرء» والخبر الثابت عنه عليه السلام انه أمرها أن تترك الصلاة قدر اقراءها وحيضتها قلنا: لم تنكر أن الحيض يسمى قرءا كما انكم لا تنكرون أن الطهر يسمى قرءا وانما اختلفنا في أى ذلك هو المراد من قوله تعالى: (ثلاثة قرء) وقالوا انما أمر الله تعالى بطلاق النساء لاستقبال العدة قالوا فلو كان القرء هو الطهر لكان مطلقا في العدة قلنا: هذا خطأ من حكمكم وبنائكم على مقدمة صحيحة. ونعم ان الطلاق انما أمر الله تعالى بالطلاق في استقبال العدة فلو كانت العدة التي هي الاقراء الحيض لكان بين الطلاق وبين أول العدة مدة ليست فيها معتدة وهذا باطل.

قال أبو محمد: فسقط كل ما احتجوا به وبقي قولنا فوجدنا حجة من قال به ما روينا من طريق البخاري نا اسماعيل بن عبد الله نا مالك عن نافع عن ابن عمر انه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر رسول الله ﷺ عن ذلك؟ فقال رسول الله ﷺ: «مره فليراجعها ثم لمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء أمسك بعد وإن شاء طلق فذلك العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء» فأشار رسول الله ﷺ الى الطهر وأخبر انه العدة التي أمر الله تعالى أن تطلق لها النساء فصح ان القرء هو الطهر وأيضا فان العدة واجبة فرضا أثر الطلاق بلا مهلة فصح انها الطهر المتصل بالطلاق لا الحيض الذي لا يتصل بالطلاق ولو كان القرء هو الحيض لوجب عندهم على أصلهم فيمن طلق حائضا أن تعد بتلك الحيضة قرءا. وقد قال بذلك الحسن. كما روينا من طريق عبد الزقاق عن عثمان بن مطر عن سعيد بن أبي عروبة عن مطر

الوراق عن الحسن فيمن طلق امرأته ثلاثا وهي حائض انها تعتد بها من اقراها ، وقال ابن ابي عروبة وحدثني قتادة . وأبو معشر قال قتادة عن سعيد بن المسيب وقال أبو معشر عن ابراهيم قالا جميعا لا تعتد بها .

قال أبو محمد : وأى القوانين كان مراد الله تعالى قالا قراء الاطهار أم الحيض فان قولنا يقتضيها (١) جميعا لأن الطلاق يقع في الطهر فهو قرء ثم الطهر الثاني ثم الثالث وبين الطهر الاول والثاني حيض ثم بين الثاني والثالث حيض ثم دفعة حيض آخر الثلاث (٢) وقد قلنا ان بعض الحيض حيض وبعض الطهر طهر وبعد القرء قرء فهي ثلاثة أقراء بكل حال وبقول الحسن نقول ان طلقها ثلاثا وهي حائض فانها تعتد بتلك الحيضة ثم بالطهر الذى يليها ثم بالحيضة الثانية ثم بالطهر الثاني ثم بالحيضة الثالثة فاذا رأت الطهر منها فهو طهر ثالث حلت به للازواج وهكذا القول في عدة الأمة التى تعتق فتختار فراق زوجها ان كانت حين ذلك حائضا ولا فرق وكذلك نقول في المطلقة ثلاثا في طهر مسها فيه وفي المعتقة تختار فراق زوجها انهما يعتدان بذلك الطهر قراء ، وقد صرح عن الزهرى انها لا تعتده لكن بثلاثة أقراء مستأنفة .

١٩٩٠ مسألة . فان اتبعها في عدتها قبل انقضائها طلاقا بائنا ولم تكن عدتها تلك من طلاق ثلاث مجموعة ولا من طلقة ثالثة فعليها أن تبتدى العدة من أولها فان طلقها بعد ثنتين ثالثة فتبتدى العدة أيضا ولا بد وكذلك لو راجعها في عدتها فوطئها أو لم يطأها ثم طلقها فانها تبتدى العدة (٣) ولا بد وروينا مثل قولنا عن طائفة من السلف كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر وغيره عن قتادة ان جابر بن عبد الله وخلاس بن عمرو قالا جميعا في المطلقة في العدة تعتد من الطلاق الآخر ثلاث حيض ، وروينا عن ابن مسعود انها تبنى على عدتها من الطلاق الاول وهو قول ابراهيم النخعي . وسعيد بن المسيب . والحسن . وأبى قلابة وبه قال الزهرى . وقتادة . قال أبو محمد : وبه يقول أبو حنيفة ومالك . والشافعى الا ان أبا حنيفة . ومالكا وأحد قولى الشافعى فى التى يراجعها فى العدة ثم يطلقها قبل أن يطأها انها تستأنف العدة ، وقال الشافعى : مرة تبنى على عدتها من الطلاق الاول وهو قول عطاء . قال أبو محمد : ما نعلم لهم حجة من قرآن ولا من سنة أصلا ولا متعلق لهذه الطوائف فيما جاء عن ابن مسعود فى ذلك لأنه خبر حديثه عبد الله بن ربيع

(١) فى النسخة رقم ١٤ ينظمها (٢) فى النسخة رقم ١٤ أمر الثالث

(٣) فى النسخة رقم ١٤ فى العدة

قال نا محمد بن معاوية القرشي نا احمد بن شعيب أنا محمد بن يحيى بن أيوب المروزي نا حفص - هو ابن غياث - نا الاعمش عن أبي اسحاق عن أبي الاحوص عن عبد الله بن مسعود قال: طلاق السنة يطلقها تطليقة وهي طاهرة في غير جماع فاذا حاضت وطهرت طلقها أخرى فاذا حاضت وطهرت طلقها أخرى ثم تعد بعد ذلك بحیضة قال الاعمش فسألت ابراهيم النخعي فقال مثل ذلك *

قال أبو محمد : كل هؤلاء الطوائف مخالفون لما صح عن ابن مسعود ههنا انه السنة لانهم كلهم يكرهون أن يتبعها طلاقا في العدة والمالكيون (١) والشافعيون لا يرون الحيض عدة ، ولا عجب أعجب ممن يحتج بقول سعيد بن المسيب في دية أصابع المرأة هي السنة يا ابن أخي ولا يحتج بقول ابن مسعود ههنا انه السنة *

قال أبو محمد : وأما نحن فلا حجة عندنا فيما عدانص قرآن وسنة ثبت (٢) حكمها عن رسول الله ﷺ وحجتنا لقولنا ههنا هو ان الله عز وجل انما أسقط العدة عن المطلقة غير المسوسة فقط وأوجها على المطلقة المسوسة وأمر الله تعالى من طلق ان يطلق للعدة وجعل العدة على التي تحيض ثلاثة قروء وعلى التي لا تحيض لصغر أو كبر ثلاثة أشهر وحكم تعالى انها امراته مالم تنقض عدتها منه يتوارثان ويلحقها طلاقه فهو اذا طلقها ثانية مطلق امراته الموطوءة منه في ذلك النكاح بلا شك فعليها أن تتدىء العدة من أثره بلا فصل ، ومن الباطل ان يتقدم شيء من العدة قبل الطلاق كما من الباطل طلاق (٣) موطوءة بلا عدة أو طلاق موطوءة يكون قراء واحد أو قرأين ولا بد لمخالفينا ههنا من أحد هذه الوجوه الثلاثة وهي كلها باطل بيقين، وكذلك من المحال ان تبني المرتجعة على عدة قد بطلت بالرجعة اذ من الباطل (٣) ان تكون مرتجعة وهي بعد الارتجاع في العدة وبالله تعالى التوفيق *

١٩٩١ مسأله : فان كانت المطلقة حاملا من الذي طلقها أو من زنا أو باكره فعدتها وضع حملها ولو اثر طلاق زوجها لها بساعة أو أقل أو أكثر وهو آخر ولد في بطنها فاذا وضعت كما ذكرنا أو أسقطته فقد انقضت عدتها وحل لها الزواج وكذلك المعتقة وهي حامل تتخير فراق زوجها ولا فرق، وكذلك المتوفى عنها زوجها وهي حامل منه أو من زنا أو من اكره فان عدتها تنقضي بوضع آخر ولد في بطنها ولو وضعت اثر موت زوجها ولها أن تتزوج ان شاءت ، وكذلك لو أسقطته ولا

(١) في النسخة رقم ١٤ فاما المالكيون (٢) في النسخة رقم ١٤ أو نص حكم ثبت (٣) في النسخة رقم ١٤ ان طلاق (٤) في النسخة رقم ١٤ ومن الباطل

فرق ه برهان ذلك قول الله عز وجل : (وأولات الاحمال أجلهن ان يضعن حملهن) فلم يخص عز وجل كون الحمل منه أو من غيره ، وسواء وطئها الزوج أو لم يطأها لأن الله تعالى قال ما ذكرنا وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها) ه

قال أبو محمد : فاحتمل أن يستثنى هذه من الاولى فيكون المراد وأولات الاحمال أجلهن ان يضعن حملهن الا اللواتى لم تمسوهن وهن حوامل منكم من تشفير أو من غيركم ، واحتمل أن تستثنى الاولى من هذه فيكون المراد ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها الا ان يكن حوامل منكم أو من غيركم فواجب أن تنظر أى الاستعمالين أو أى الاستثنائين هو الحق اذ قد ضمن عز وجل بيان ذلك فيما أنزل إلينا من شرائعه فوجدنا خبر عبد الله بن عمر في طلاق امرأته وقد ذكرناه في اول مسألة من الطلاق في كتابنا هذا بإسناده فوجدنا فيه انه عليه السلام قال : مره فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا منه وفيه أيضا اذا طهرت فليطلق أو ليسك وقرأ رسول الله ﷺ (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبل عدتهن) ه

قال أبو محمد : فصح ان طلاق الحامل جائز عموما اذ هذا منه عليه الصلاة والسلام تعليم لكل مطلق الى يوم القيامة سواء كان الحمل منه أو من غيره لأنه عليه الصلاة والسلام لم يخص حاملا من حامل من غيره وان تلك الحال هو قبل عدتها فوجبت العدة عليها بما ذكرنا ولم يحجز أن يسقط هذا الحكم الا ييقن ولا ييقن في سقوطه الا في المطلقة التي لم يطأها وليست حاملا فقط واذا صح ان عليها العدة فقد وجب ضرورة ان له الرجعة عليها مادامت في العدة من طلاقه وعليه النفقة ويتوارثان ويلحقها إبلأؤه وظهاره ويلاعنها لقوله تعالى : (وبعولتهن أحق بردهن في ذلك) وبقوله تعالى (فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) وبالله تعالى التوفيق ، وكذلك نقول : انه ان طلقها وعدتها بالاقرأ أو بالشهور ثم حملت قبل تمام العدة منه أو من غيره بزنا أو باكرأه فانها تنتقل عدتها الى وضع ذلك الحمل فاذا وضعت فقد تمت عدتها وكذلك لو مات فحملت في عدتها من وفاته من زنا أو باكرأه فان عدتها تنتقل الى عدة الحامل بوضع الحمل لأن كل ذلك داخل في عموم قوله تعالى : (وأولات الاحمال أجلهن ان يضعن حملهن) وقد غلب رسول الله ﷺ وضع الحمل في الوفاة على الأربعة الأشهر والعشركما روينا من طريق احمد بن شعيب أنا حسين ابن منصور بن جعفر النيسابورى أنا جعفر بن عون نا يحيى بن سعيد هو الانصارى

أخبرني سليمان بن يسار أخبرني أبو سلة بن عبد الرحمن بن عوف قال : بعثنا كرياً - هو مولى ابن عباس - الى أم سلة أم المؤمنين فجاؤنا من عندها أن سبيعة وضعت بعد وفاة زوجها بأيام فامرها رسول الله ﷺ أن تتزوج، وأما قولنا آخر ولد في بطنها فلقول الله عز وجل (أجلهن أن يضعن حملهن) فمتى ما بقى من حملها شيء في بطنها لم تضع حملها .

قال أبو محمد : ولمحمد بن الحسن قول ههنا نذكره ليحمد الله تعالى سامعه على السلامة، وهو أنه قال : إذا خرج من بطن المرأة من الولد النصف فقد تمت عدتها لا يعد في ذلك النصف نخذه ولا ساقاه ولا رجلاه ولا رأسه، وقال أبو يوسف : من قال لامته وهي تلد : أنت حرة فإن كانت حين قوله ذلك قد خرج نصفه الذي فيه رأسه فهي حرة والولد حر وإن كانت قد خرج نصف بدنه سوى رأسه فالولد مملوك وهي حرة روى عنهما ذلك جميعاً هشام بن عبيد الله الراوى في سماعه منهما .

قال أبو محمد : فليعجب سامع هذا من هذا الاختلاط أترأه البائس كان من الغرارة بحيث لا يدري أنه متى خرج رأس المولود ومنكباه فإنه في أسرع من كسر الطرف يسقط كله فمتى يتفرغ لتكسير صلب المولود ومساحته حتى يعلم أخرج نصفه أم أقل أم أكثر وأنه متى خرج رأسه ومنكباه فإنه لا يمكن البتة أن يتم قوله أنت حرة حتى يقع جميعه، أترأه خفى عليه أنها المسكينة في ذلك الوقت أشغل من ذات النجيين أن العجب ليكثر من نسبة من هذا مقدار عليه الى شيء من العلم وحسبنا الله ونعم الوكيل ، فإن بقى من المشيمة ولو شيء فهي في العدة بعد لأنها من حملها المتولد مع الولد سواء سواء .

١٩٩٢ - مسألة - فان مات في بطنها فلا تنقضي عدتها إلا بطرح جميعه ولو لم يبق منه الا اصبع أو بعضها لأنها مالم تضع جميعه فلم تضع حملها والله تعالى التوفيق .
١٩٩٣ - مسألة - فان كانت المطلقة لا تحيض لصغر أو كبر أو خلقه ولم تكن حاملاً وكان قد وطئها فعدتها ثلاثة أشهر من حين بلوغ الطلاق اليها أو الى أهلها ان كانت صغيرة لقول الله تعالى : (واللاتي ينسن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) وهذا قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان : وأصحابهم يعني لزوم ذلك للصغيرة والكبيرة ، وقال مالك : لا عدة على الصغيرة جداً .

قال أبو محمد : ولا نعلم أحداً قال بهذا قبله وهو قول فاسد لوجوه، أحدها أنه

تخصيص القرآن مخالف لحكمه ، وثانيها انه أوجب عليها عدة الوفاة ولو انها في المهد واسقط عنها عدة الطلاق وهي مؤطوءة مطلقة وهذا تناقض ظاهر الفساد ، وثالثها انه لم يحدد متى انتهى الصغر الذي أسقط فيه عنها عدة الطلاق من مبدأ وقت الزمها فيه العدة وهذا تليس لا يخفاء بفساده ومزج للفرض بما ليس فرضا ويكفى من هذا كله انه قول لا دليل على صحته لا من قرآن ولا سنة ولا رواية سقيمة ولا رواية فاسدة ولا قياس ولا رأى له وجه ولا قول سلف وما كان هكذا فهو ساقط يقين .

١٩٩٤ مسألة فان طلقها في استقبال أول ليلة من الشهر مع تمام غروب الشمس اعتدت حتى يظهر هلال الشهر الرابع فاذا ظهر حلت من عدتها فان طلقها قبل ذلك أو بعده لزمها أن تعد سبعا وثمانين ليلة بمثلين من الأيام كلى إلى مثل الوقت الذي لزمها فيه العدة ولا يلغى كسر اليوم ولا كسر الليلة لانه لا يجوز أن يكون بين أول عدتها وبين وقت لزوم العدة لها فرق أصلا لا ما قل ولا ما كثر، فاذا أتمت ما ذكرنا حلت لقول رسول الله ﷺ : « الشهر تسع وعشرون » وقد ذكرناه في كتاب الصيام باسناده ، فان قيل : انه قد لزمها عدة يقين فلا تخرج منها إلا يقين قلنا : هذا وضع فاسد لكن قد لزمها عدة بوحي الله عز وجل إلى رسول الله ﷺ يقين من قبل الوحي الذي ذكرنا لا يقين مطلق من ظن كاذب أو قول قائل فلا تخرج من ذلك إلا ببيان رسول الله ﷺ الذي هو اليقين حقا ، وقد بين عليه الصلاة والسلام ان الشهر تسع وعشرون فلا يحل أن يزاد على ذلك شيء . بوسوسة لا أصل لها . (وما كان ربك نسيا) .

١٩٩٥ مسألة وقد قلنا : ان أسقطت الحامل المطلقة أو المتوفى عنها زوجها أو المعتقة المتخيرة فراق زوجها حلت ، وحد ذلك أن تسقطه علقه فصاعدا ، وأما إن أسقطت نطفة دون العلقه فليس بشيء . ولا تنقضى بذلك عدة . برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة . ومحمد بن عبد الله بن نمير قالا جميعا : نا أبو معاوية ووكيع قالا جميعا : نا الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : « ان أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما ثم يكون علقه . وذكر باقي الخبر . ومن طريق مسلم نا أبو الطاهر أحمد بن عمر بن السرح نا ابن وهب نا عمرو بن الحارث عن أبي الزبير المكي أن عامر بن واثلة حدثه انه سمع حذيفة بن اسيد الغفاري يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « اذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكا فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها ثم قال : يا رب اذكر أم أمي » وذكر باقي الخبر .

قال أبو محمد : معناه خلق الجملة التي تنقسم بعد ذلك سمعا وبصرا وجلدا ولحما وعظاما فصح ان أول خلق المولود كونه عاقلة لا كونه نطفة وهي الماء .

١٩٩٦ مسألة فان طلقت التي لم تحض قط ثم حاضت قبل تمام العدة سواء إثر طلاقها أو في آخر الشهر (١) فباين ذلك تمادت على العدة بالشهور فاذا أتمتها حلت ولم تلتفت الى الحيض، وكذلك لو حملت منه أو من غيره أثر طلاقها أو قبل انقضاء الثلاثة الأشهر [فلو مات هو قبل انقضاء الثلاثة الأشهر] (٢) ابتدأت عدة الوفاة كاملة . برهان ذلك قول الله عز وجل : (واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم ان اربتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) فانما أوجب الله عز وجل عليها عدة ثلاثة أشهر اثر وجوب العدة عليها من الطلاق فلا يبطل ما أوجب الله تعالى عليها بدعوى لم يأت بها قط نص ؛ فان قيل فالله تعالى قد أوجب الاقراء بقوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وقال تعالى أيضا : (واولات الاحمال أجلهن ان يضعن حملهن) وهذه زوجة مطلقه قلنا : انما أوجب الله تعالى ما ذكرتم على ذوات الاقراء وعلى ذوات الحمل وهذه اذلزمها عدة هذا الطلاق انما كانت يقين من اللاتي يئسن أو من اللاتي لم يحضن ولم تكن أصلا من ذوات الاقراء ولا من ذوات الحمل ، ومن الباطل المتيقن والمحال الممتنع أن يلزم الله تعالى العدة بالاقراء من لا قرء لها حين وجوب العدة عليها أو يلزم العدة بالحمل من ليست ذات حمل حين وجوب العدة عليها كما ان من الباطل أن يحول بين وقت وجوب العدة من الطلاق أو الموت وبين العدة وقت ليس من العدة لقوله عليه الصلاة والسلام : « فطلقوهن لقبل عدتهن » وقد ذكرناه قبل هذا باسناده إلا أن يأتي بذلك نص جلي فيوقف عنده ، وأيضا فان القرء انما هو ما بين الحيضتين من الطهر فالحال قبل أن تحيض وبعد اليأس من المحيض ليس قرءا فبطل أن تعتد بالاقراء من لم تطلق في استقبال قرء هي فيه وهي وان كان ولدها منه لاحقا به لانها زوجته بعد فقد قلنا : ان وطأها لها ليس رجعة ولا طلاقا فتبتدىء العدة منه ، وقد ادعى قوم الاجماع ههنا ، وهذا باطل لأنهم لا يقدرّون على إيراد كلمة في ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم انما جاءت في ذلك آثار عن ثمانية من التابعين فقط وهم عطاء ومجاهد وسعيد بن المسيب والزهرى . والحسن . وقتادة . والنخعي . والشعبي ، ومثل هذا لا يعده اجماعا إلا من استجاز الكذب على الأمة .

قال أبو محمد : ثم استدر كذا النظر في قول الله تعالى : (١) (يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وقوله تعالى : (واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) فوجدنا المعتدة اذا حاضت في العدة فليست من اللاتي يئسن من المحيض ولا من اللاتي لم يحضن بلا شك بل هي من اللاتي حضن فوجب ضرورة ان عدتها ثلاثة قروء ، ومن الباطل أن تكون من اللاتي يحضن وتكون عدتها الشهور فصح أن حكم الاعتداد بالشهور قد بطل وان كان بعض العدة ، وصح انها تنقل الى الاقراء ، أو الى وضع الحمل إن حملت ؛ وأما انتقالها الى عدة الوفاة ان كان الطلاق رجعيا فقط وإلا فلا فلانها زوجة ترثه ويرثها فهي متوفى عنها فيلزمها بالوفاة عدة الوفاة ، وبالله تعالى التوفيق *

١٩٩٧ مسألة : وأما المستحاضة التي لا يتميز دمها ولا تعرف أيام حيضتها فان كانت مبتدأة لم يكن لها أيام حيض قبل ذلك بعدتها فعدتها ثلاثة أشهر لانها لم يصح منها حيض قط فهي من اللاتي لم يحضن فان كانت ممن كان لها حيض معروف فنسيته أو نسيت مقداره ووقته فعليها أن تربص مقدارا توقن فيه انها قد آتمت ثلاثة أطهار وحيضتين وصارت في الثالثة ولا بد ، فاذا مضى المقدار المذكور فقد حلت لانها من ذوات الاقراء بلا شك فعليها اتمام ثلاثة قروء وأما اذا تميز دمها فارها بين إذا رأت الدم الاسود فهو حيض ، واذا رأت الاحمر أو الصفرة فهو طهر ، وكذلك التي لا يتميز دمها إلا أنها تعرف أيامها فانها تعتد اذا جاءت أيامها التي كانت تحيض فيها حيضا وبأيامها التي كانت تطهر فيها طهرا ، وقد ذكرنا برهان ذلك في كتاب الحيض في الطهارة من ديواننا هذا فأغنى عن اعادته ، وهي أخبار ثابتة عن رسول الله ﷺ بما ذكرنا ، وأما المستريية فان كانت عدتها بالاقرء أو بالشهور فأتمتها إلا أنها تقدر أنها حامل وليست مؤقتة بذلك ولا بأنها ليست حاملا ، فهذه امرأة لم توقن انها من ذوات الاقراء قطعا ولا توقن انها من ذوات الشهور حتما ولا توقن انها من ذوات الأحمال (٢) بتلا هذه صفتها بلا شك نعلم ذلك حسا ومشاهدة فاذا هي كذلك فلا بد لها من التربص حتى توقن انها حامل فتكون عدتها وضع حملها أو توقن انها ليست حاملا فتزوج ان شئت اذا أيقنت انها لاحمل بها لانها قد آتمت عدتها المتصلة بما أوجبها الله تعالى من الطلاق ، اما الاقراء واما الشهور ، وبالله تعالى التوفيق ه وأقصى ما يكون التربص من آخر وطء وطئها زوجها خمسة أشهر فلا سبيل إلى أن تتجاوزها

(١) في النسخة رقم ١٤ ثم استدر كذا فوجدنا الله تعالى قال الغ (٢) في النسخة رقم ١٤ من أولات الحمل

إلا وهي موقنة بالحمل أو يطلانه لأمر رسول الله ﷺ أخبر بأنه بعد أربعة أشهر ينفخ فيه الروح وإذا نفخ فيه الروح فهو حي وإذا كان حيا فلا بدله ضرورة من حركة، وأما المختلفة الأقراء فلا بد لها من تمام أقرانها بالغة ما بلغت لأحد لذلك لأن الله تعالى أوجب عليها أن تربص ثلاثة قروء ولم يجعل الله تعالى لذلك حداً محدوداً (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) فإن حاضت حيضة ثم لم تحض أو حاضت حيضتين ثم لم تحض أو انتظرت الحيضة الأولى فلم تأت بها بعد أن كانت قد حاضت في عصمة زوجها أو قبلها فلا بد لهؤلاء كلهن من التربص أبداً حتى يحضن تمام ثلاث حيض كما أمر الله عز وجل أو حتى يصرن في حد اليأس من الحيض فإذا صرن فيه استأنفن ثلاثة أشهر ولا بد لأن الله تعالى لم يجعل العدة ثلاثة أشهر إلا على اللواتي لم يحضن وعلى اليائسات من الحيض، وهذه ليست واحدة منهما فإذا صارت من اليائسات حينئذ دخلت في أمر الله تعالى لها بالعدة بثلاثة أشهر، هذا نص كلام الله عز وجل وحكمه والحمد لله رب العالمين.

وفيما ذكرنا اختلاف رويننا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أن حبان بن منقذ طلق امرأته وهو صحيح وهي ترضع فذاشت سبعة أشهر لا تحيض يمنعها الرضاع الحيض ثم مرض حبان بعد أن طلقها بأشهر فقالوا له: إنها ترثك إن مت فأمر أن يجعل إلى عثمان لحمل إليه فذكر له شأن امرأته وعنده علي بن أبي طالب. وزيد بن ثابت فسألها عثمان فقالا جميعاً: نرى أن ترثه إن مات وأنه يرثها إن ماتت فإنها ليست من القواعد اللاتي يثنى من الحيض ولا من الأباكار اللاتي لم يحضن. ثابون بن عبد الله نا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان عن أشعث بن عبد الملك الحراني عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب. وعبد الله ابن مسعود قالاً جميعاً في الشابة تطلق فلا تحيض: أنها تنتظر حتى تياس من الحيض، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري. ومعمر كلاهما عن منصور بن المعتمر. وحماد بن أبي سليمان كلاهما عن إبراهيم النخعي عن علقمة أنه طلق امرأته تطلق أو تطليقتين ثم ارتفعت حيضتها ستة عشر شهراً ثم ماتت فقال له عبد الله بن مسعود: حبس الله عليك ميراثها وورثته منها هذا في غاية الصحة عن ابن مسعود وقد رويناه هذا بعينه عن ابن عباس. وابن عمر إلا أنه من طريق ابن وهب عن ابن سمعان. ومن طريق محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن المثنى نا عبد العزيز بن عبد الصمد العمي قال: سألت منصور بن المعتمر عن طلاق امرأته فيحاضت حيضة ثم يثنت من الحيض قال: تساقف العدة حينئذ بثلاثة أشهر قال: وسألت عن امرأة شابة طالقت فلم

تحض من مرض أو وقع حيضها قال: تعتد بالحيض ما كان وسألته عن جارية حاضت
حيضة وطلقت فلم تحض سنتين قال عدتها الحيض ما كان ومن طريق ابن وهب أنا عتبة
ابن نافع عن خالد بن يزيد عن عطاء بن أبي رباح أنه سأل عن مطلق لا تحيض في السنة
إلا مرة قال: أقرأوها ما كانت ومن طريق ابن وهب عن مالك عن الزهري مثل ذلك
ومن طريق ابن وهب أخبرني يونس عن أبي الزناد قال: ينبغي لها أن تعتد ثلاث حيض ولو
كانت في عشر سنين إذا كانت تحيض ولها شباب ومن طريق وكيع عن الربيع بن
خُثَيْم، وي زيد بن إبراهيم - هو التستري - عن الحسن البصري قال: تعتد بالحيض وإن كانت
لا تحيض في السنة إلا مرة ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: عطاء تعتد أقرأها
ما كانت تقارب أو تباعدت، قال ابن جريج وهو قول عبد الكريم قال عطاء: فإن وجدت في
بطنها كالخشة لا تدري أني بطنها ولد أم لا فلا تعجل بنكاح حتى تستبين أنه ليس في بطنها
ولده ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: إذا كانت تحيض فعدتها على
حيضتها تقاربت أو تباعدت، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار
عن أبي الشعثاء جابر بن زيد أنه كان يقول تعتد أقرأها ما كانت ومن طريق عبد الرزاق
عن سفيان الثوري عن داود بن أبي هند عن الشعبي في المرأة تحيض حيضا مختلفا أن عدتها
الحيض وإن لم تحض في كل سنة إلا مرة ومن طريق سعيد بن منصور نا هاشم أنا عبيدة
عن إبراهيم قال: إذا كانت تحيض فعدتها بالحيض وإن حاضت في كل سنة مرة، ومن طريق
سعيد بن منصور نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار في التي لا تحيض في السنة إلا مرة قال
لأقرأها ما كانت وهو قول أبي حنيفة، وسفيان الثوري، والشافعي، وأبي سليمان وأصحابهم.
وأبي عبيد، وقاله الليث في المختلفة الأقرأء.

قال أبو محمد: فكل هؤلاء يقولون مثل قولنا وههنا قول ثان كما رويانا من
طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: قال عمر بن الخطاب أما
امرأة طلقت لحاضت حيضة أو حيضتين ثم رفعت حيضتها فإنها تنتظر تسعة أشهر
فإن بان بها حمل فذلك وإلا اعتدت بعد التسعة الأشهر ثلاثة أشهر ثم حلت، وصح
مثل هذا عن الحسن البصري، وسعيد بن المسيب، ومن طريق مالك عن ابن شهاب
- هو الزهري - عن سعيد بن المسيب مثل قول عمر في المستحاضة تعتد سنة ومن طريق
عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: إذا كانت في الأشهر
مرة يعني الحيض فعدتها سنة، وقول ثالث كما رويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر
عن رجل عن عكرمة أنه سئل عن التي تحيض فيكثر دمها حتى لا تدري كيف حيضتها

قال تعد ثلاثة أشهر وهي الريبة التي قال الله عز وجل : (ان ارتبتم) قضي بذلك ابن عباس . وزيد بن ثابت * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عمرو ابن دينار عن طاوس قال : اذا كانت تحيض حيضا مختلفا اجزا عنها ان تعد ثلاثة أشهر * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن عكرمة قال : اذا كانت تحيض حيضا مختلفا فانها ريبة عدتها ثلاثة أشهر قال قتادة : تعد المستحاضة ثلاثة أشهر * ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان - هو ابن عيينة - عن عمرو بن دينار عن جابر ابن زيد قال اذا كانت تحيض في كل سنة مرة يكفيها ثلاثة أشهر *

قال أبو محمد : اختلف ابن جريج . وسفيان بن عيينة على عمرو بن دينار في هذا كما آوردنا فذكر سفيان عن جابر بن زيد ثلاثة أشهر وعن طاوس اقراؤها ما كانت ، وذكر ابن جريج عن جابر بن زيد اقراؤها ما كانت وعن طاوس ثلاثة أشهر * وأما المتأخرون فان الليث بن سعد قال : عدة المستحاضة في الطلاق والوفاة سنة ، وقال الأوزاعي : ان ارتفع حيض المطلقة ثلاثة أشهر اعتدت سنة ، وقال احمد . واسحاق : عدة المستحاضة الاقراء ان عرفت أوقاتها والافسنة ، وقال مالك : ان لم تحض المطلقة تسعة أشهر متصلة استأنفت عدة ثلاثة أشهر فان أتمتها ولم تحض فقد تمت العدة وحلت للأزواج وان حاضت قبل تمامها عدت بكل ذلك قرءاً واحداً ثم تنتظر الحيض فان لم تحض تسعة أشهر استأنفت عدة ثلاثة أشهر فان لم تحض حتى أتمتها تمت عدتها وان حاضت فيها عدت كل ذلك قرءاً ثانياً ثم تنتظر تسعة أشهر فان لم تحض اعتدت ثلاثة أشهر فان حاضت فيها أو أتمتها دون أن ترى حيضا فقد تمت عدتها قال أبو محمد : كل هذه الأقوال لاحجة لتصحيحها من قرآن ولا من سنة ولا رواية ضعيفة ولا قياس ولا رأى يصح ولا رواية تصح عن صاحب انما جاء في ذلك الرواية التي ذكرنا عن عمر مع انها لا تصح لأن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر الا نعيه النعمان بن مقرن وقد روينا عن عمر خلاف ذلك كما آوردنا آنفاً فما الذي جعل احدي الروايين عنه أولى من الأخرى ، وقال مالك انما ابتدئ بترييض التسعة الأشهر من حين ارتفعت حيضتها لا من حين طلقها زوجها الا التي رفعتها حيضتها إثر طلاقها فهذه تعد التسعة الأشهر من حين طلقت قال : والمستحاضة كذلك عدتها سنة الحرة والامة سواء ، وكذلك التي ارتفع حيضها من مرض الامة والحرة سواء قال واما التي ارتفع حيضها من أجل الرضاع فانها بخلاف ذلك ولا تتم عدتها الا بتمام ثلاثة اقراء كانت ما كانت ، قال واما المرتابة فانها تقيم حتى تذهب

الرية أو يصح الحمل قال : وأقصى تربصها تسعة أشهر •
 قال أبو محمد : هذه تقاسيم لا تحفظ عن أحد قبله ، فان شغبوا بالرواية التي هي
 عن علي بن يزيد بحضرة عثمان قلنا : لم يقولوا ان ذلك من أجل الرضاع انما بينوا
 انها ليست من اللأثى لم يحضن ولا من اللأثى لم يئسن (١) من الحيض فلا يحل ان
 يقولوا ما لم يقولوا وبالله تعالى التوفيق •

١٩٩٨ - مسألة - وسواء فيما ذكرنا تقارب الاقراء أو تباعدها لاحد في ذلك
 الا انه لا تصدق المرأة في ذلك اذا أنكر الزوج قولها الا بأربع عدول من النساء
 عالمت يشهدن انها حاضت حيضا اسود ثم طهرت منه هكذا ثلاثة اقراء أو بشهادة
 امرأتين كذلك مع يمينها لان الله عز وجل لم يحد في ذلك حدا ولا رسوله ﷺ
 (وما كنا ذر بك نسيا) • ومن الباطل المتيقن ان يكون تعالى اراد أن يكون للاقراء
 مقدار لا يكون أقل منه ثم يسكت عن ذلك ليكلفنا علم الغيب الذي حجه عنا أو
 يكلنا الى الظنون الكاذبة والاقوال الفاسدة التي لا يشك في بطلانها واما ان
 لا تصدق في ذلك اذا أنكر الزوج فلان رسول الله ﷺ حكم بالبينة على من ادعى
 وهي مدعية بطلان حق ثابت لزوجها في رجعتها أحبت أم كرهت فلا تصدق الا
 ببينة عدل • رويانا من طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : جاءت
 امرأة الى علي بن أبي طالب قد طلقها زوجها فادعت انها حاضت ثلاث حيض في
 شهر فقال علي لشريح قل فيها فقال شريح ان جاءت ببينة ممن يرضى دينه وأمانته من
 بطانة أهلها انها حاضت في شهر ثلاثا طهرت عند كل قرء وصلت فهي صادقة والا
 فهي كاذبة ، فقال علي : قالون - يعني أصبت بالرومية - • ومن طريق حماد بن سلمة عن
 قتادة قال ان امرأة طلقت فاعتقت في نحو من أربعين ليلة ثلاث حيض فاختصموا الى شريح
 فرفعهم الى علي بن أبي طالب فقال علي : ان شهد أربعة من نساءها ان حيضها كان
 هكذا أبانت منه والا فلتعتد ثلاث حيض في ثلاثة أشهر • ومن طريق الحجاج بن
 المنهال نا أبو عوانة عن المغيرة عن ابراهيم النخعي في امرأة حاضت في شهر أو أربعين
 ليلة ثلاث حيض قال : اذا شهدت لها العدول من النساء انها قد رأت ما يحرم عليها
 الصلاة من طموث النساء الذي هو الطموث المعروف فقد خلا أجلها (٢) •

قال أبو محمد : هذا كله قولنا وقد رويت رواية نذكرها ان شاء الله تعالى

(١) في النسخة رقم ١٦ ولا من اللأثى يئسن (٢) في النسخة رقم ١٦ فقد حل أجلها

روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري . وسفيان بن عينة قال سفيان الثوري :
عن الاعمش عن أبي الضحى عن مسروق وعن أبي بن كعب ، وقال ابن عينة : عن
عمرو بن دينار عن عبيد بن عمير قال جميعا من الامانة ان المرأة أوثمنت على فرجها *
ومن طريق وكيع عن حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن سليمان بن يسار انه ذكر
عنده النساء فقال : لم تؤمر بفتحهن *

قال أبو محمد : صدق أبي رضي الله عنه . وعبيد بن عمير في ان المرأة أوثمنت
على فرجها وكذلك الرجل أيضا كل أحدهم كل في دينه الذي يغيب عن الناس به الى
أمانته وليس في هذا ما يوجب تصديقها على ابطال حق زوجها في الرجعة لقول الله
تعالى : (ولا تكسب كل نفس نفسا إلا عليها) وكذلك قول سليمان بن يسار لم تؤمر بفتح
النساء قول صحيح ما نازعه في ذلك أحد ، وتكليفها البينة على انها حاضت كتكليف
البينة على عيوب النساء الباطنة ولا فرق *

قال أبو محمد : ثم اختلف هؤلاء فروى عن أبي حنيفة لا تصدق في انقضاء
العدة في أقل من ستين يوما ولا تصدق النساء في أقل من خمسة وثلاثين يوما ، وقال
أبو يوسف : ومحمد بن الحسن . وسفيان في أحد قولي . ومالك في موجب أقواله
لا تصدق في انقضاء العدة في أقل من تسعة وثلاثين يوما *

قال أبو محمد : هذا أقيس على أصولهم لانه يجعلها مطلقة في آخر طهرها ثم
ثلاث حيض كل حيضة من ثلاثة أيام وهو أقل الحيض عندهم وطهران كل طهر
خمس عشرة يوما وهو أقل الطهر عندهم ، واختلفوا في النساء فقال أبو يوسف :
لا أصدقها في أقل من خمسة وستين يوما ، وقال محمد بن الحسن : لا أصدقها في أقل
من أربعة وخمسين يوما وساعة ، وقال الحسن بن حي : لا أصدق المعتدة بالاقراء
في أقل من خمسة وأربعين يوما ، وقال الاوزاعي : لا أصدقها في أقل من أربعين يوما
وقال أبو عبيد : ان لم تأت بيئة لم تصدق في أقل من ثلاثة أشهر ، وعلى أحد أقوال
الشافعي لا تصدق في أقل من اثنين وثلاثين يوما وبعض يوم لأن أقل الحيض عنده
في هذا القول يوم وأقل الطهر خمسة عشر يوما *

قال أبو محمد : قال الله عز وجل : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا
كثيرا) فصح ان هذه الاختلافات ليست من عند الله عز وجل لاشك في ذلك واذ
ليست من عند الله فليست بشيء وانما أتوا في ذلك لتحديد أقل الحيض وأقل الطهر
ومن الباطل تحديد شيء لم يحده الله عز وجل فهو شرع لم يأذن به الله تعالى ، فان قالوا

قد جاء عن النبي ﷺ « تحيض في علم الله ستا أو سبعا » قلنا : لا يصح ولو صح لكان عليكم لالسكم لانكم لا تقولون بهذا التحديد في أقل الحيض ولا في أكثره ، فان قالوا : صح انه عليه الصلاة والسلام قال : « انظرى عدد الايام والليالى التى كنت تحيضين » قلنا : لاشك في أنه عليه الصلاة والسلام انما أمر بذلك من كانت تحيض أياما وليالى وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام قال : « اذا أتاك قرؤك فلا تصلى فاذا مر القرء فتطهرى ثم صلى من القرء الى القرء » فلم يجعل عليه الصلاة والسلام لذلك حدا لا يكون أقل منه فصح ان ذلك الخبر لمن لها أيام وليالى معروفة ، فهذا الآخر لمن لم يبلغ الليالى ولا الايام كل خبر على ظاهره دون تكلف تأويل فاسد أو ترك احدهما للآخر وبالله تعالى التوفيق . فان قيل ان الله تعالى جعل ثلاثة أشهر بازاء ثلاثة اقراء قلنا : نعم وليس ذلك بموجب انه لا يكون قرؤ في أقل من شهر ولا في أكثر منه وأتم أول مبطل لهذه الحجة لانكم تجيزون كون قرءين في شهر واحد وتجيزون أن يكون قرء واحد أكثر من ثلاثة أشهر فبطل كل ما شغبوا به ، فان قالوا : لا تظهر البراءة من الرحم في نصف شهر فأقل قلنا ولا في ثلاثة أشهر وكلكم يجعل العدة تتم بالاقرار في أقل من ثلاثة أشهر ، واما مالك فانه قال : الحيض متى ظهر تركت الصلاة والصوم وحرم وطؤها على زوجها فتى رأت الطهر منه صلت وصامت وحلت لزوجها الا ان ذلك لا يكون طهرا تعتد به في العدة .

قال أبو محمد : وهذا في غاية الفساد اذ من المحال ان يكون حيضا وطهرا يحيل حكم الصلاة والصيام وإباحة الوطء وتحريمه ولا يكون حيضا وطهرا يعد قرءاً في العدة هذا قول لا خفاء بفساده لأنه خلاف للقرآن والسنن ولقول كل من سلف ، وما نعلم لأبى حنيفة ومالك انهما تعلقا في هذه المسألة بقول أحد من السلف فوجب الرجوع الى كلام الله عز وجل وبيان رسوله ﷺ فوجدناه تعالى قال : (ثلاثة قروء) ولم يحد في ذلك بعدد أيام لا تتجاوز (وما كان ربك نسيا) وأمر عليه الصلاة والسلام اذا أقبلت الحيضة ان تدع الصلاة فاذا ادبرت صلت وصامت وحلت لبعْلِها ، وقال عليه الصلاة والسلام : « دم الحيض اسود يعرف فاذا أقبل فدعى الصلاة » ولم يحد عليه الصلاة والسلام في ذلك حدا فلا يجوز لأحد التحديد في ذلك الا انه ان انكر زوجها ذلك لم تصدق الا بينة عدل كما ذكرنا وكذلك ان ادعى الزوج ان عدتها قد تمت وقالت : هي لم تتم فالزوج غير مصدق الا بينة وهي مصدقة مع يمينها لانها مدعى عليها وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : وقد شغب بعضهم في تصديقها في انقضاء عدتها بقول الله تعالى :

(ولا يحل لمن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر)
قال أبو محمد : وليس في هذه الآية دليل على وجوب تصديقها ولا ندري
من أين وقع لهم ان هذه الآية توجب تصديقها ؟ وقد روينا من طريق عبد الرزاق
عن ابن جريج عن مجاهد في تفسير هذه الآية قال : لا يحل لها ان تقول انا حبل
وليست حبل ولا لست حبل وهى حبل ولا أنا حائض وليست حائضا ولا لست
حائضا وهى حائض وعن عطاء قال : الولد لا تكتمه ولا أدري لعل الحبيضة معه
قال أبو محمد : المدعية انها قد أتمت عدتها لم تكتم شيئا خلقه الله تعالى
في رحمها انما ادعت انه تعالى قد خلق حيضها وهى اما كاذبة واما صادقة فلا مدخل لها
فيما في الآية من تحريم كتمان ما خلق الله في رحمها وليس في ان ذلك لا يحل لها
ما يسقط حق الزوج الذى أوجبه الله تعالى له في الرجعة .

قال أبو محمد : ولو ادعت انها حامل وأنكر الزوج ذلك عرض عليها من
القوايل من لا يشك في عدالتهن أربع ولا بد فان شهدن بحملها قضى بما يوجه الحمل
وان شهدن بان لا حمل بها بطلت دعواها فلو شهدن بحملها ثم صح أنهن كاذبن أو
أوهن قضى عليها برد ما أخذت من الزوج من نفقة وكسوة وبالله تعالى التوفيق .
١٩٩٩ مسألة : وعدة الوفاة والاحداد فيها يلزم الصغيرة ولو في المهد ،
وكذلك المجنونة وهو قول مالك : والشافعي ، وقال أبو حنيفة : عليها العدة ولا
احداد عليها قال : لأنها غير مخاطبة .

قال أبو محمد : ان كان ذلك عنده حجة مسقطه للاحداد فينبغي أن يسقط بذلك
عنها العدة لأن الله تعالى يقول : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن
بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) ، والصغيرة غير مخاطبة وكذلك المجنونة ولا تربص
بنفسها ، وأما نحن فحجتنا في ذلك ما روينا من طريق البخاري ناعبد الله بن يوسف أنا
مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حميد بن تافع عن زينب بنت أبي
سلمة أنها أخبرته أنها سمعت أم سلمة أم المؤمنين تقول : قالت امرأة : يا رسول الله ان
ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينا فكحلها ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا لانما
هى أربعة أشهر وعشر ، وذكرت الخبر فلم يخص عليه الصلاة والسلام كبيرة من صغيرة
ولا عاقلة من مجنونة ولا مخاطبة بل خاطب غير هاتين ، فهذا عموم زائد على ما في القرآن ،
فان ابتدأت بالعدة من أول ليلة من الشهر مشت أربعة اهله وعشر ليال من الهلال الخامس
فاذا طلع الفجر من اليوم العاشر فقد تمت عدتها وحلت للأزواج لانه تعالى قال وعشرا

فهو لفظ تأنيث فهو للبالى ولو أراد الأيام لقال وعشرة ، وان بدأت بالعدة قبل ذلك أو بعده فعدتها مائة ليلة وست وعشرون ليلة بما بينهما من الأيام فقط اقول رسول الله ﷺ « الشهر تسعة وعشرون » ولا يجوز أن يحال بين أيام شهر واحد بما ليس منه هذا محال بلا شك . والله تعالى التوفيق *

٢٠٠٠ مَسَائِلٌ وفرض على المعتدة من الوفاة أن تجتنب الكحل كله لضرورة أو لغير ضرورة ولو ذهبت عيناها لاليل ولا نهارا ، وأما الضماد فباح لها وتجتنب أيضا فرضا كل ثوب مصبوغ مما يلبس في الرأس أو على الجسد أو على شيء منه سواء في ذلك السواد والخضرة والحمرة والصفرة وغير ذلك إلا العصب وحده وهى ثياب موشاة تعمل باليمن فهو مباح لها ، وتجتنب أيضا فرضا الخضاب كله فلا تقربه كله جملة وتجتنب الامتشاط حاش التسريح بالمشط فقط فهو حلال لها ، وتجتنب أيضا فرضا الطيب كله فلا تقربه حاشى شيئا من قسط او اظفار عند طهرها فقط ومباح لها أن تلبس بعد ذلك ماشاءت من حرير أبيض أو أصفر من لونه الذى لم يصبغ وصوف البحر الذى هو لونه ، والقطن الأبيض ، والكتان الأبيض من دبق مضر والمروى وغير ذلك ، ومباح لها أن تلبس المنسوج بالذهب والحلى كله من الذهب والفضة والجوهر والياقوت والزمر وغير ذلك وتدخل الحمام وتغسل رأسها بالخطمي والطفل فهى خمسة أشياء تجتنبها فقط .

برهان ذلك ما حدثناه احمد بن قاسم نا ابى قاسم بن محمد بن قاسم ناجدى قاسم بن اصبح نا محمد بن اسماعيل نا محمد بن كثير العبدى نا سفيان الثورى عن عبد الله بن ابى بكر . وأيوب بن موسى . ويحيى بن سعيد الأنصارى كلهم عن حميد بن نافع عن زينب بنت أم سلمة أن ابنة النحام توفى عنها زوجها فانت امها النبي ﷺ فقالت : ان ابنتى تشتكى عنها أفأكلها ؟ قال لا قالت : انى أخشى أن تنفقى عنها قال وإن افقأت ، وذكرت الخبر .

قال ابو محمد : زينب لها صحبة وقد ذكرناه قبل هذا عن زينب عن أمها أم المؤمنين رضى الله عنها . ومن طريق احمد بن شعيب نا حسين بن محمد الزارع البصرى نا خالد بن الحارث نا هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت : قال رسول الله ﷺ : « لا تحمد المرأة على ميت فوق ثلاث إلا على زوج فانها تحمد عليه أربعة أشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب ولا تكتحل ولا تمتشط ولا تمس طيبا إلا عند ظهرها حين تطهر نبذة من قسط و اظفار » * ومن طريق احمد بن شعيب نا محمد بن منصور المكي نا سفيان نا عاصم غن حفصة بنت سيرين عن أم عطية أن رسول

الله ﷺ قال : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج ولا تنكحل ولا تختضب ولا تلبس ثوبا مصبوغا » فهذه هي الآثار الثابتة عن رسول الله ﷺ وهي جامعة لكل ما ذكرنا ، وههنا آثار لا تصح نفيه عليها إن شاء الله تعالى لثلاث مخطيء بها من لا يعرف وهنها : منها خبر من طريق ابراهيم بن طهمان حدثني بديل عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة عن أم سلمة عن النبي ﷺ قال : « المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصر من الثياب ولا المشقة ولا الحلى » .

قال أبو محمد : في هذا الخبر ذكر الحلى ، ولا يصح لأن ابراهيم بن طهمان ضعيف ولو صح لفلنا به ، والاحداد واجب على الذمية لقول الله تعالى : (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله) وبقوله تعالى : (وقتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) والدين الحكم فواجب أن يحكم عليهم بحكم الاسلام وهو لازم لهم وبتركهم إياه استحقوا الخلود ومن قال انه لا يلزمهم دين الاسلام فقد فارق الاسلام ، ويلزم الاحداد الأمة المتوفى عنها زوجها كالخرة . ومن الآثار التي ذكرنا اثر رويناه من طريق ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه قال : سمعت المغيرة بن الضحاك يقول : أخبرني أم حكيم بنت اسيد عن أمها أن زوجها توفي عنها فارسلت مولاتها إلى أم سلمة أم المؤمنين تسألها عن كل الجلاء فقالت : لا تنكحل به إلا لامر لا بد منه يشتد عليك وتمسحينه بالنهار فان النبي ﷺ دخل على حين توفي أبو سلمة وقد جعلت على عيني صبرا فقال : ما هذا يا أم سلمة ؟ قلت : يا رسول الله إنما هو صبر ليس فيه طيب فقال : انه يشبب [كذا] الوجه فلا تجعلينه إلا بالليل وتنزعينه بالنهار ولا تمشطي بالطيب ولا بالخناء فانه خضاب قلت بأى شيء اتمشط يا رسول الله ؟ قال بالسدر تغلفين به رأسك » أم حكيم مجهولة وأما أشد إغالا في الجهالة .

وجاء في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم صح عن ابن عمر لا تنكحل ولا تطيب ولا تختضب ولا تلبس المعصر ولا ثوبا مصبوغا إلا بردا ولا تزين بحلى ولا تلبس شيئا تريد به الزينة ولا تنكحل بكحل تريد به "زينة" إلا أن تشتكى عينها ، وصح عنه أيضا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر لا تمس المتوفى عنها زوجها طيبا ولا تختضب ولا تنكحل ولا تلبس ثوبا مصبوغا إلا ثوب عصب تتجلبب به وهذا قولنا ، وصح عن أم عطية أن لا تلبس في الاحداد الثياب المصبغة إلا العصب وأن لا تمس طيبا إلا أدناه في الطهر القسط والاضفار . وروينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا هشام بن حسان عن ابن سيرين وحفصة عن أم

عطية قالت في المتوفى عنها زوجها أنها لا تمس خضابا ولا تكتحل بكحل زينة ولا تلبس ثوبا مصبوغا ولا تمس من الطيب إلا أدنى الطيب نبذة من قسط واطفار عند طهرها ه وقد روينا عن أم سلمة أم المؤمنين لا تكتحل وان فقأت عيناها ، وهذا قولنا ، وروينا عن ابن عباس أنها تجتنب الطيب والزينة ، وروينا عن أم سلمة أم المؤمنين من طريق عبد الرزاق عن معمر عن بديل العقيلي عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبة عن أم سلمة أم المؤمنين المتوفى عنها زوجها لا تلبس من الثياب المصبغة شيئا ولا تكتحل ولا تلبس خاتما (١) ولا تختضب ولا تطيب ه وعن ابن عباس أو سعيد بن المسيب المتوفى عنها زوجها لا تمس طيبا ولا تلبس ثوبا مصبوغا ولا تكتحل ولا تلبس الحلى ولا تختضب ه ومن طريق لا تصح عن عائشة أم المؤمنين لأن فيها ابن طبيعة ، لا تلبس المتوفى عنها معصفا ولا تقرب طيبا ولا تكتحل ولا تلبس حليا وتلبس ان شاءت ثياب العصب (٢) ه . أما التابعون فصح عن عطاء بن المتوفى عنها لا تلبس صباغا ولا حليا وتنهى عن الطيب والزينة ، ولا تكتحل بائمه فان فيه زينة ولا تحضر (٣) فان فيه زعموا ورسا ، وتكتحل بالصبر ان شاءت فان كان عليها حلي فضة فلا تنزع ان شاءت وان لم يكن عليها فلا تلبسه تريد به الزينة فان اضطرت الى الاثمد أو الطيب فلها أن تتداوى به ، وكان يكره الذهب لها ولغيرها إلا أن يكون خاتما قال : ولها أن تمشط بالحناء والكتم قال : وليس القسط والاظفار طيبا ولا تزين هودجها ان ركبت فيه ورأى المروى والهروى زينة ورأى اللؤلؤ زينة قال : فان كان عليها خواتم فضة فيها فصوص يوافيت أو غيره فلها أن تلبسه قال : فان توفي زوج الصغيرة فلاهها أن يزنيها ويطيوها ه وروى عن سعيد بن المسيب وعمره بنت عبد الرحمن . وعروة بن الزبير . وعطاء . ويحيى بن سعيد الأنصاري وربيعة أنها لا تلبس حليا ولا ثوبا مصبوغا بشئ من الاصباغ . وصح عن عروة بن الزبير المتوفى عنها زوجها لا تكتحل ولا تختضب ولا تمشط ولا تلبس ثوبا فيه ورش أو زعفران ولا تلبس الحمرة إلا العصب ، وصح عن الزهري قال : يكره للمتوفى عنها العصب والسواد ولا تلبس الثياب المصبغة ولا تلبس حليا ولا طيبا . وصح عن إبراهيم النخعي المتوفى عنها لا تمس الصفرة ولا الطيب ولا تكتحل بكحل زينة لكن بزور أو صبر إلا أن ترمد فتكتحل : وصح عن عروة بن الزبير أن امرأة مات زوجها قالت له : ليس لي إلا هذا الخمار وهو مصبوغ يقيم فقال . اصبغيه بسواد ه . وأما المتأخرون فان أبا حنيفة وأصحابه قالوا : تمتنع من الزينة والطيب والكحل

(١) في النسخة رقم ١٤ حليا (٢) هو ضرب من برود اليمن (٣) هو بضم الصاد الأولى وفتحها دواء

والثياب المصبوغة بالورس والزعفران والعصفر خاصة ولا تدهن بزيت أصلا سواء مطيا كان أو غير مطيب وأباحوا لها الحز الأحمر. وقال مالك: تجتنب الزينة كلها والحلي الخاتم وغيره ولا تلبس الحز ولا العصب إلا العصب الغليظ خاصة ولا ثوبا مصبوغا إلا بسواد، ولا تكتحل أصلا ولا تقرب شيئا من الطيب ولا دهنًا مطيا بریحان أو غيره ولا تمتشط بحناء ولا بكتم ولا بشيء يختمر في الرأس لكن بالسدر وما أشبهه وتدهن بالزيت والشيرج؛ وقال الشافعي: تجتنب الزينة كلها والدهن كله الزيت وغيره في الرأس وغيره ولا تكتحل بما فيه زينة، ولا بأس بالكحل الذي لا زينة فيه فإن اضطرت إلى ما فيه زينة منه جعلته ليلا ومسحته نهارا كالصبر ونحوه، وتجتنب كل صباغ فيه زينة وتلبس البياض والمصبوغ بالسواد والخضرة المقاربة للسواد وما ليس بزينة وتجتنب الطيب.

قال أبو محمد: كل هذه الأقوال خطأ لا خفاء به لأنها ليس بشيء منها برهان يصححه لا قرآن ولا سنة، ولا سيما قول أبي حنيفة في تخصيص ما صبح بورس أو زعفران أو عصفر خاصة، وقول مالك في اجتناب العصب إلا الغليظ منه، وقول الشافعي في تخصيص الأصباغ فإنها أقوال لا تعرف عن أحد قبلهم ولا معنى (١) لها أصلا، فإن قيل: المعنى في الأحاد اجتناب الزينة قلنا: حاشى الله من ذلك والله لو أراد رسول الله ﷺ ذلك لما عجز عن كلمة واحدة يقولها ولا يطول بذكر الصباغ إلا العصب وبذكر الطيب إلا القسط والاظفار عند الطهر خاصة وبذكر الكحل والامتشاط والاختضاب خاصة وهو عليه الصلاة والسلام قد أوتى جوامع الكلم، ومن الباطل المتيقن أن ينسب إليه عليه الصلاة والسلام أنه أراد الزينة فلم يسمها ولم يرد إلا بعد الصباغ فسماه عموما هذا الباطل الذي لا شك فيه والكذب المقطوع به، وكل قول عرى من البرهان فهو باطل. فإن قالوا: إنما قصد بالأحاد الحزن قلنا: هذا الكذب لو كان ذلك لكان واجبا على النبي ﷺ الذي لا حزن أو جب من الحزن عليه ﷺ ثم على الأبوين ولو أن امرأة أعلنت بأنها لم تسر قط كسرورها بموت زوجها لما كان عليها في ذلك اثم ولا ملامة اذ لم تقصر في حقوق التبع (٢) في حياته ولو كان للحزن عليه لكان مباحا لها بعد العدة والحزن عليه بعد العدة ليس محظورا، ولا يجوز لها الأحاد أكثر من المدة المذكورة، وهنا قول آخر كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن حميدان الحسن البصري كان يقول: المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها زوجها يكتحلان ويمتشطان ويطيبان ويختضبان ويتعلنان ويضعان ماشاءتا ومن طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة أن المتوفى عنها لا تحده.

قال أبو محمد: واحتج أهل هذه المقالة بما محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عون الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر (١) نا شعبة نا الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن شداد بن الهادي أن رسول الله ﷺ قال لا امرأة جعفر ابن أبي طالب: إذا كان ثلاثة أيام فالبسى ماشئت أو إذا كان بعد ثلاثة أيام شعبة شك، ومن طريق حماد بن سلمة نا الحجاج بن أرطاة عن الحسن بن سعيد عن عبد الله بن شداد ان أسماء بنت عميس استأذنت النبي ﷺ أن تبكى على جعفر وهي امرأته فأذن لها ثلاثة أيام ثم بعث اليها بعد ثلاثة أيام أن تطهرى واكتحلى.

قال أبو محمد: هذا منقطع ولا حجة فيه لأن عبد الله بن شداد لم يسمع من رسول الله ﷺ شيئا قال على: ولقد كان يلزم الآخذين بالمرسل إذا وافق آراءهم ألفا سدة وردوا به السنن الثابتة كصلاة الامام قاعدا لمرض بالاصحاء، وكإيجاب العهدة أن يأخذوا بهذا: ولا سيما والاحداد روته أم سلمة أم المؤمنين انه عليه الصلاة والسلام أمر به أثر موت أبي سلمة ولا خلاف في أن موت أبي سلمة كان قبل قتل جعفر رضي الله عنهما بسنتين ولكنهما لا يبالون بالتناقض قال على: ان غسل الثوب المصبوغ حتى لا يبقى فيه أثر صباغ فليس مصبوغا فلها لباسه.

٢٠٠١ مسألة: فلو التزمت المرأة هذا ثلاثة أيام على أب أو اخ أو ابن أو أم أو قريب أو قرية كان ذلك مباحا لما روينا من طريق البخاري نا عبد الله بن يوسف نا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن حميد بن نافع عن زينب بنت أبي سلمة انها أخبرته أنها سمعت أم حبيبة. وزينب بنت جحش أمى المؤمنين يقولان انهما سمعتا رسول الله ﷺ يقول: «لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا».

٢٠٠٢ مسألة: وليس على المطلقة ثلاثا احداد اصلا وهو قول عطاء، ومالك. وابن سليمان، وقال غيرهم خلاف ذلك كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال: تحد الميتة كما تحد المتوفى عنها فلا تمس طيبا ولا تلبس ثوبا مصبوغا ولا تسكتحل ولا تمخضب ولا تلبس المحلى، وقال الزهري الميتة لا تحدث حليا (٢) فان كان عليها حلى لم تنزعه ولا تمس طيبا وتمشط بالحناء والكتم وتدهن بالدهن الذي ينش بالريحان؛ وكره الزهري الذي فيه الاقاييه (٣) ومن طريق ابن أبي شيبه نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب السخيتي نا قال: كتب الى عطاء

(١) في النسخة رقم ١٤ نا غندر (٢) في النسخة رقم ١٦ لا تنخذ حليا (٣) في النسخة رقم ١٦ الافواه

الخراساني قال : سألت سعيد بن المسيب . وفقهاء المدينة عن المطلقة والمتوفى عنها زوجها ؟ فقالوا : تحدان وتتركان التكحيل والتخصيب والتطيب والزينة * ومن طريق أبي بكر ابن أبي شيبة نا جرير عن المغيرة عن ابراهيم قال : المطلقة لا تكتحل بكحل زينة * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا أبو داود هو الطيالسي - عن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين قال : المطلقة ثلاثا لا تكتحل ولا تختضب * ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا غندر عن شعبة عن الحكم في المطلقة ثلاثا لا تكتحل ولا تزين وهي عنده أشد من المتوفى عنها * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة عن ابراهيم النخعي انه كان يكره الزينة للتي لا رجعة له عليها من المطلقات ، ويقول ابراهيم النخعي يقول الشافعي ولم يوجب به وأوجب سفيان الثوري . والحسن بن حي . وأبو حنيفة . واصحابه . وأبو عبيد . وأبو ثور .

قال أبو محمد : حجة من أوجب الاحداد على المطلقة ثلاثا ان قالوا هي مفارقة لزوجها كالمتوفى عنها فيجب ان يكون حكمهما واحدا * قال علي : ما نعلم لم شغبا غير هذا وهو شغب فاسد لان القياس كله باطل ؛ ثم يقال لهم : هلا أوجبتم الاحداد على الملاءنة والمخلعة والمطلقة عند طلاقا بائنا فكل هؤلاء عندكم مفارقات لازواجهن ، وأيضا فقد سمي الله عز وجل المطلقة طلاقا رجعيا مفارقة لزوجها بنها عدها اذ يقول تعالى : (فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) ولا خلاف في انه لا احداد عليها لافي العدة ولا بعد العدة ، وقد فرق الله تعالى بين ما جمعوا بينه فجعل عدة المتوفى عنها اربعة أشهر وعشرا وعدة المتونة ثلاثة قروء او ثلاثة أشهر فلاح فساد من قاس احداهما على الأخرى وبالله تعالى التوفيق * وهذا مما نقض فيه مالك تعظيمه مخالفة فقهاء المدينة وجمهور المتقدمين .

٣٠٠٣ مسألة فان اغفلت المعتدة الاحداد المذكور حتى تنقضي العدة فان كان من جهل فلا حرج وان كان عمدا فهي عاصية لله عز وجل ولا تعيد ذلك لان وقت الاحداد قد مضى ولا يجوز عمل شيء في غير موضعه وفي غير وقته *

قال أبو محمد : ان كانت عدة المتوفى عنها وضع حملها فلا بد لها من الاحداد اربعة أشهر فأقل ولا نوجب عليها بعد ذلك لان النصوص كلها انما جاءت بأربعة أشهر وعشر فقط ، وقد صح ان رسول الله ﷺ امر سبيعة الأسلمية بان تنكح من شاءت اذ وضعت حملها اثر موت زوجها بليال وقد تشوفت للخطاب فلم ينكر ذلك عليها ، فصح انه لا احداد عليها بعد انقضاء حملها قبل الاربعة الأشهر والعشر ولم

نجد نصابا يجابه عليها ان تمادى الحمل أكثر من أربعة أشهر وعشرفان وجد قالقول به واجب والا فلا والله تعالى التوفيق ثم استدركنا اذ تدبرنا قول رسول الله ﷺ في بعض طرق خبر أم عطية انها تجتنب ما ذكر اجتنبه دون ذكر أربعة أشهر وعشر فكان العموم أولى أن تضع حملها .

٢٠٠٤ مسألة : وتعد المتوفى عنها والمطلقة ثلاثا أو آخر ثلاث والمعتقة تختار فراق زوجها حيث احببت ولا سكنى لمن لا على المطلق ولا على ورثة الميت ولا على الذى اختارت فراقه ولا نفقة ولهن ان يحجبجن فى عدتهن وان يرحلن حيث شئن ، وأما كل مطلقة للذى طلقها عليها الرجعة مادامت فى العدة فلا يحل لها الخروج من بيتها الذى كانت فيه اذ طلقها ولها عليه النفقة والكسوة فان كان خوف شديدا أو لزوما جدد فلم ان تخرج حيثن والا فلا أصلا لاليل ولا نهارا البتة الا لضرورة لا حيلة فيها . برهان ذلك قول الله عز وجل : (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من يوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمرووف أو فارقوهن بمعروف) فهذه صفة الطلاق الرجعى لاصفة الطلاق البات ، وأما الطلاق البات فكما روينا من طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدى نا سفيان الثورى عن سلمة ابن كهيل عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس عن النبي ﷺ فى المطلقة ثلاثا ليس لها سكنى ولا نفقة . نا حمام بن احمد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا عبد الله ابن احمد بن حنبل نا أبى نا هشيم ارنا سيار وحصين - هو ابن عبد الرحمن - والمغيرة - هو ابن مقسم - واسماعيل بن أبى خالد ، وداود بن أبى هند كلهم عن الشعبي قال : دخلت على فاطمة بنت قيس فسألتها عن قضاء رسول الله ﷺ عليها فقالت : طلقها زوجها البتة قالت : فخاصمتها الى رسول الله ﷺ فى السكنى والنفقة فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة وأمرني ان اعد فى بيت ابن أم مكتوم . ومن طريق مسلم نا قتيبة بن سعيد نا عبد العزيز بن أبى حازم ويعقوب - هو ابن عبد الرحمن - القارى كلاهما عن أبى حازم عن أبى سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن فاطمة بنت قيس « انه طلقها زوجها قالت : فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال : لا نفقة لك ولا سكنى » . ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبى شيبة نا وكيع نا سفيان الثورى عن أبى بكر بن أبى الجهم العدوى قال : سمعت فاطمة بنت قيس تقول ان زوجها طلقها ثلاثا فلم يجعل لها النبي ﷺ

سكنى ولا نفقة • ومن طريق مسلم حدثني محمد بن حاتم بن ميمون . ومحمد بن رافع ومارون بن عبدالله واللعنظله قال ابن حاتم انا يحيى بن سعيد القطان ، وقال ابن رافع : نا عبد الرزاق ، وقال هارون : نا حجاج بن محمد ثم اتفق يحيى . وعبد الرزاق ؛ وحجاج كلهم عن ابن جريج اخبرني ابو الزبير المكي « أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : طلقت خالتي فارادت أن تجد نخلها فزجرها رجل أن تخرج فأتى النبي ﷺ فقال لها النبي ﷺ بل اذهبي فجدى نخلك فانك عسى أن تصدقي أو تفعل معروفا » • ومن طريق ابى داود السجستاني نا أحمد بن حنبل نا يحيى هو ابن سعيد القطان عن ابن جريج حدثني ابو الزبير عن جابر بن عبدالله قال : « طلقت خالتي ثلاثا فخرجت تجد نخلها فنهاها رجل فأتى النبي ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال : اخرجي فجدى نخلك فعسى أن تصدقي منه أو تفعل خيرا » •

قال ابو محمد : أما خبر فاطمة فنقول نقل الكافة قاطع للعذر ، وأما خبر جابر ففي غاية الصحة ، وقد سمعته منه ابو الزبير ولم يخص لها أن لا تبين هنالك من أن تبين وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ، وما كان ربك نسيا ، ولا يسمع أحد الخروج عن هذين الاثرين لبيان ما وصحتهما ، ولم يصح في وجوب السكنى للتوفى عنها اثر أصلا ، والمنزل لا يخلو من أن يكون ملكا للبيت أو ملكا لغيره ، فان كان ملكا لغيره وهو مكترى أو مباح فقد بطل العقد بموته فلا يحل لأحد سكناه إلا باذن صاحبه وطيب نفسه ، قال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وان كان ملكا للبيت فقد صار للفرما أو للورثة أو للوصية فلا يحل لها مال الفرما ، والورثة والموصى لهم لما ذكرنا ، وانما لها منه مقدار ميراثها ان كانت وارثة فقط ، وهذا برهان قاطع لاثبات ما عدا هذا فظلم لا خفاء به ، وهذا مكان كثرة اختلاف الاس فطائفة قالت بقولنا كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن عباس قال : تعدد المبتوتة حيث شأنت قال ابن جريج : وأخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبدالله يقول : تعدد المبتوتة حيث شأنت • ومن طريق عبد الرزاق قال : انا معمر بن الزهري عن عبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود ان فاطمة بنت قيس قالت : قال الله عز وجل : (لا تخرجوهن من بيوتهن) قالت : هذا كان لمن كانت له رجعة فأى أمر يحدث بعد الثلاث قال لنا عبيد الله بن عبدالله : فطلق عبدالله بن عمرو بن عثمان وهو غلام شاب بنت سعيد بن زيد بن عمرو في اماره مروان وأما بنت قيس فاتقلتها خالتها فاطمة بنت قيس • ومن طريق ابن ابي شيبة نا الثقفى هو عبد الوهاب بن عبد المجيد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : ان الربيع اختلعت

من زوجها فأتى معوذته هو ابن عمر - عثمان بن عفان فسأله أنتقل؟ قال: نعم تنتقل *
قال أبو محمد: إنما أوردنا هذا لأن المختلة عندهم طلاقها بائن وعليها العدة
وأما نحن فهي عندنا مطلقة طلاقاً رجعياً لا تخرج فيه من موضعها الذى طلقها فيه حتى
تم عدتها، فهؤلاء من الصحابة رضى الله عنهم، وأما التابعون فروينا من طريق سعيد
ابن منصور نا هاشم أنا يونس - هو ابن عبيد عن الحسن البصرى أنه كان يقول: المطلقة
ثلاثاً، والمتوفى عنها لا سكنى لها ولا نفقة وتعتد أن حيث شاءت، ومن طريق عبد الرزاق
عن محمد بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس، وعطاء قال جميعاً: المتوتة والمتوفى عنها
يحبان ويعتمران وينتقلان ويبيتان * ومن طريق عبد الرزاق [عن محمد بن مسلم عن
عمرو بن دينار عن طاوس] (١) وسفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن أنه قال:
تصح المتوتة في عدتها، ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن عكرمة أنه قال:
في المطلقة ثلاثاً أن تنتقل قال الله عز وجل: (لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً)
فأى أمر بعد الثلاث إنما [جاء] (٢) ذلك في الواحدة والاثنين نأحمم أنا عباس
ابن اصغ نأحمد بن عبد الملك بن أيمن نأعبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي قال الشعبي:
المطلقة ثلاثاً لا سكنى لها ولا نفقة، قال أحمد وبه أقول.

قال أبو محمد: وبه يقول إسحاق بن راهويه، وأبو سليمان. وجميع أصحابنا وأما
المتوفى عنها فروينا من طريق حماد بن سلمة أنا قيس - هو ابن عباد - عن عطاء بن أبي رباح
عن عائشة أم المؤمنين أنها حجت بأختها أم كلثوم امرأة طلحة بن عبيد الله في عدتها في
الفتنة، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة
أم المؤمنين أنها كانت تفتى المتوفى عنها زوجها بالخروج في عدتها وخرجت بأختها أم
كلثوم حين قتل عنها طلحة بن عبيد الله بن عبد الله إلى مكة في عمرة، ومن طريق
عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني عطاء عن ابن عباس أنه قال: إنما قال الله عز وجل تعتد
أربعة أشهر وعشراً ولم يقل: تعتد في بيتها فلتعتد حيث شاءت، ومن طريق اسماعيل
ابن إسحاق القاضي نا علي بن عبد الله - هو ابن المديني - نا سفيان بن عيينة عن ابن جريج
عن عطاء قال: سمعت ابن عباس يقول: (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا
يتربصن بأهلهن أربعة أشهر وعشراً) ولم يقل يعتدن في بيوتهن تعتد حيث شاءت
قال سفيان: قاله لنا ابن جريج كما أخبرنا هذا بين أن عطاء سمعه من ابن عباس *
ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول:
تعتد المتوفى عنها حيث شاءت، ومن طريق عبد الرزاق نا سفيان الثوري عن

اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي أن علي بن ابي طالب كان يرسل المتوفى عنهن في عدتهن ،
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : لا يضر المتوفى عنها ابن اعتدت ،
وقد ذكرناه قبل هذا الباب عن الحسن . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا علي بن
عبد الله - هو ابن المديني - ناسفان بن عينة عن عمرو بن دينار ، عن عطاء وابي الشعاء
جابر بن زيد قالا جميعا : المتوفى عنها تخرج في عدتها حيث شاءت . ومن طريق اسماعيل
ابن اسحاق نا أبو بكر بن ابي شيبة نا عبد الوهاب الثقفي عن حبيب المعلم قال : سألت
عطاء عن المطلقة ثلاثا والمتوفى عنها أيحجبان في عدتهما؟ قال نعم ، وكان الحسن يقول مثل
ذلك . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا ابو ثابت المدني نا ابن وهب نا عمرو بن الحارث
عن بكير بن الاشج قال سألتنا سالم بن عبد الله بن عمر عن المرأة يخرج بها زوجها الى بلد
فيتوفى الزوج فقال تعتد حيث توفي عنها زوجها أو ترجع الى بيت زوجها حتى تنقضي
عدتها ، قال ابن وهب . وأخبرني ابن لهيعة عن يزيد بن ابي حبيب عن القاسم بن محمد
بهذا ، قال ابن وهب : وأخبرني ابن لهيعة عن حسين بن ابي حكيم أن امرأة مزاحم لما توفي عنها
زوجها بخصاصة سألت عمر بن عبد العزيز أمكث حتى تنقضي عدتي؟ فقال لها : بل
الحق بقرارك ودارايك فاعتدي فيها ، وبه يقول ابن وهب نا يحيى بن أيوب عن يحيى
ابن سعيد الأنصاري أنه قال في رجل توفي بالاسكندرية ومعه امرأته وله بالفسطاط دار
فقال : ان أحبت أن تعتد حيث توفي زوجها فلتعتد وان أحبت أن ترجع إلى دار
زوجها وقراره بالفسطاط فلتعتد فيها فلترجع ، وبه يقول ابو سليمان وجميع اصحابنا ،
وقول آخر كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء في المتوتة ان كانت
غير حبل فلا نفقة لها وينفق على الحبل من أجل ولده . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر
عن عطاء وقناة قالا جميعا في المتوتة : لها النفقة حتى تضع حملها . ومن طريق عبد الرزاق
عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه لا نفقة للمتوتة إلا أن تكون حاملا . ومن
طريق ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن يزيد بن ابي حبيب أن عمر بن عبد العزيز
أمر بالنفقة على المتوتة الحامل حتى تضع حملها ثم يعطيها أجر الرضاع ثم يمتعها ومن
طريق ابن وهب أخبرني ابن سمعان ان ابن قسيط أخبره ان ابن المسيب كان يقول :
لا نفقة للمتوتة إلا أن تكون حاملا فلها النفقة حتى تضع حملها ويقول : هذا في كتاب الله
عز وجل وهي السنة ، وعلى ذلك كان أصحاب رسول الله ﷺ . وصح عن ربيعة لا نفقة
لها إلا أن تكون حاملا فان قضى لها بالنفقة لحملها ثم ظهر أنه لا حمل بهاردت ما أخذت
من النفقة وبإيجاب النفقة لها ان كانت حاملا وبإيجاب السكنى بكل حال (١) يقول مالك .

(١) في النسخة رقم ١٦ تأخير هذه الجملة الى ما بعد قوله وعبد الرحمن بن مهدي

والشافعي. وأبو عبيد. وعبدالرحمن بن مهدي. وروينا من طريق عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن ابن أبي ليلى أنه قال في المطلقة والحامل لها السكنى والنفقة، وقول ثالث لها السكنى ولا نفقة لها، أتى قوم في هذا بآثار تذكرها وهو كما روينا من طريق عبد الرزاق أخبرني ابن جريج عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير قال: إن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة بنت قيس يعني انتقال المطلقة ثلاثا ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية نا الأعمش عن إبراهيم بن مسروق قال جاء رجل إلى ابن مسعود فقال اني طلقت امرأتى ثلاثا فابت أن تعتد في بيتها قال: لا تدعيها قال: أبت إلا الخروج قال: فقيدها قال: إن لها أخوة غليظة رقابهم قال استعن عليهم بالسلطان (١) ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: لا تنتقل المبتوتة من بيت زوجها حتى يخلو أجلاها. ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو بكر بن أبي شيبة نا يزيد بن هارون عن سعيد بن أبي عروبة عن يعلى بن أبي حكيم عن نافع عن ابن عمر قال في المبتوتة: إنه لا نفقة لها. ومن طريق عبدالرزاق عن إبراهيم بن محمد - هو ابن أبي يحيى - عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علي بن أبي طالب قال في المبتوتة: لا نفقة لها، ومن طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال: قلت لسعيد بن المسيب: المطلقة ثلاثا أين تعتد؟ قال في بيت زوجها ومن طريق سعيد بن منصور نا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب في المطلقة في بيت مكترى قال تعتد فيه وعلى زوجها الكراء، وأما المتوفى عنها فكذا روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن منصور عن مجاهد عن سعيد بن المسيب أن عمر رد نسوة من ذى الحليفة حاجات أو معتمرات توفي عنهن أزواجهن، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج نا حميد الأعرج عن مجاهد قال: كان عمر وعثمان يرجعانهن حواج أو معتمرات من الجحفة، ومن ذى الحليفة، ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن أيوب عن يوسف بن ماهك عن أمه مسيكة أن امرأة متوفى عنها زارت أهلها في عدتها فضر بها الطلق فأتوا عثمان فقال: أحملوها إلى بيتها وهي تطلق، ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: كانت له ابنة تعتد من وفاة زوجها فكانت تأنيهم بالنهار فتحدث اليهم فإذا كان الليل أمرها أن ترجع إلى بيتها، ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع عن علي ابن المبارك عن يحيى بن أبي كثير عن ابن ثوبان أن عمر رخص المتوفى عنها أن تأتي أهلها بياض يوهها وأن زيد بن ثابت لم يرخص لها إلا في بياض يومها أوليتها، ومن طريق

عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن علقمة قال: سأل ابن مسعود نساء من همدان نعى اليهن ازواجهن قتلن انا نستوحش فقال ابن مسعود: يجتمعن بالنهار ثم ترجع كل امرأة منهن الى بيتها بالليل * ومن طريق الحجاج ابن المنهال نا ابو عوانة عن منصور عن ابراهيم ان امرأة بعثت الى ام سلمة ام المؤمنين ان ابى مريض وانا في عدة أفأتيه امرضه؟ قالت نعم ولكن يتي أحد طرفي الليل في بيتك * ومن طريق حماد بن سلمة ارنا هشام بن عروة ان اباها قال: المتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها الا ان يترى أهلها فتتوى معهم * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم ارنا اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي انه سئل عن المتوفى عنها أنخرج في عدتها فقال: كان أكثر اصحاب ابن مسعود اشد شيء في ذلك يقولون لا تخرج وكان الشيخ يعني على بن ابي طالب رضى الله عنه يرحلها * ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء * وجابر بن زيد كلاهما قال في المتوفى عنها لا تخرج * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم ارنا يحيى بن سعيد هو الانصاري ان القاسم بن محمد: وسالم بن عبد الله وسعيد بن المسيب قالوا في المتوفى عنها لا تخرج حتى تنقضى عدتها * ومن طريق وكيع عن الحسن بن صالح عن المغيرة عن ابراهيم انه قال في المتوفى عنها لا بأس بأن تخرج بالنهار ولا تبث عن بيتها * ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير عن المغيرة عن ابراهيم في المتوفى عنها في بيت بأجرة قال: ان احسن ان يعطى الكراء وتعتد في البيت الذي كانت فيه، انما أوردنا كلام ابراهيم لقوله في صفة الخروج وفي الكراء والا فان قوله ان لها السكنى والنفقة * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت يحيى بن سعيد الانصاري يقول في امر المتوفى عنها قال: فنحن على ان نظل يومها اجمع حتى الليل في غير بيتها ان شاءت وتنقلب * ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو ثابت المدني عن ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث ان بكيرا - هو ابن الاشج - حدثه ان ابنة هبار بن الاسود توفى عنها زوجها فارادت الحج وهي في عدتها فسألت سعيد بن المسيب؟ فنهاها ثم أمرها غيره بالحج فخرجت كما كانت بالبيداء صرعت فانكسرت *

قال أبو محمد: من العجب احتجاج أهل الجهل بهذا على انها عقوبة، وتالله (١) لو جرت هذه القصة أو غيرها على ما ظنوا لكان أولى بذلك عسكر مسرف بن عقبة الموقعون بأهل المدينة يوم الحرة المحاربون لمكة (٢) وقد امتحن سعيد بن المسيب رحمه

الله بأشد من محنة هذه المرأة، والمحن للمسلم أجر وتكفير، وقد يميل الله تعالى الكفار والفساق الى يوم القيامة، وروى عن ربيعة ولم يصح ان المتوفى عنها تنتوى مع أهلها وان كانت في موضع خوف فانها لا تقيم فيه، وصح عن الزهري في الذي ابتدئ فيموت ان امرأته ترجع الى بيت زوجها اذا لم تكن في مسكن تسكنه، ومن طريق حماد بن زيد عن أبوب السخيتاني عن محمد بن سيرين ان امرأة توفى عنها زوجها وهي مريضة فقبلها أهلها ثم سألوا فكلهم يأمرهم ان ترد الى بيت زوجها قال ابن سيرين فرددناها في نمط * وبه يقول مالك . والشافعي . وعبدالرحمن بن مهدي . وأبو عبيد، وقول رابع ان لها السكنى والنفقة كما نا احمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدى قاسم بن أصبغ نا محمد بن شاذان نا المعلى بن منصور نا يعقوب - هو أبو يوسف القاضي - وحفص بن غياث قالا عن ابراهيم عن الاسود عن عمر بن الخطاب انه كان يجعل للمطلقة ثلاثا السكنى والنفقة زاد حفص مادامت في عدتها، وروينا من طريق سعيد ابن منصور نا أبو معاوية نا الاعمش عن ابراهيم قال كان عمر بن الخطاب وعبد الله ابن مسعود يجعلان للمطلقة ثلاثا السكنى والنفقة، ومن طريق عبدالرزاق عن سفيان الثوري عن الاعمش عن ابراهيم عن شريح في المطلقة ثلاثا قال : لها السكنى والنفقة وبه الى سفيان عن حماد بن أبي سليمان قال : للمطلقة ثلاثا السكنى والنفقة، ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي قال : المطلقة ثلاثا لها السكنى والنفقة، ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو بكر بن أبر شعبة نا حميد عن الحسن ابن صالح بن حي عن السدي عن الشعبي في المطلقة ثلاثا قال : لها السكنى والنفقة وهو قول سفيان الثوري . والحسن بن حي . وأبى حنيفة وأصحابه، وأما المتوفى عنها الحامل فطائفة قالت ان كانت وارثة فمن نصيبها حاملا كانت أو غير حامل فان لم تكن وارثة فمن نصيب ذى بطنها ان كان وارثا فان لم يكونا وارثين فمن مالها نفسها ان كان لها مال والا فهي أحد فقراء المسلمين، فان مات ذو بطنها قبل ان يخرج حيا ردت ما أنفق عليها من نصيبه الى الورثة، وتفسير قولنا : ان لم يكن وارثا ان تكون أسلمت بعد موت زوجها وهو كافر فيكون هو مسلما باسلام أمه ولا يرث كافرا مسلما، وهذا قولنا، وقالت طائفة : ان كان المال كثيرا أنفق عليها من نصيبها وان كان قليلا فمن جميع المال، وقالت طائفة : نفقتها من جميع المال، وقالت طائفة : وارثة كانت أو لم تكن نفقتها عليها من مالها ان كان لها مال ومن سؤلها ان كان لا مال لها لا من ميراثها ولا من ميراث ذى بطنها ولا من جميع المال، قال قول الأول

كما روينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : نفقة المتوفى عنها الحامل من نصيبها ومن طريق حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن عباد بن أبي ذكوان ابن عباس قال في المتوفى عنها الحامل نفقتها من نصيبها ومن طريق وكيع عن الربيع عن عطاء قال : المتوفى عنها من نصيبها ينفق على الحامل ومن طريق وكيع عن شعبة عن الحكم ابن عتيبة في الحامل المتوفى عنها قال : ينفق عليها من نصيبها * ومن طريق حماد بن سلمة ان زيادا الا علم اخبره عن محمد بن سيرين انه ارسل الى عبد الملك بن يعلى قاضى البصرة في الحامل المتوفى عنها فقال : نفقتها من نصيبها * ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم ارنا يونس عن الحسن قال : نفقتها من نصيبها * ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو شهاب عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي في المتوفى عنها وبلغها الحبر وقد انفقت من ماله قال : يحسب * انفقت من ماله من يوم مات فيجعل من نصيبها ، وبه يقول أبو حنيفة . واحمد . وأبو سليمان وجميع اصحابهم وهر احد قولى الشافعى واحد قولى سفيان * ومن طريق وكيع عن جعفر بن برقان عن الزهرى قال : قال قيسة بن ذؤيب في الحامل المتوفى عنها لو انفقت عليها من غير نصيبها انفقت عليها من مال ذى بطنها ، والقول الثانى كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا ابو عوانة عن منصور عن ابراهيم النخعى قال في الحامل المتوفى عنها كان اصحابنا يقولون : ان كان المال كثيرا أمر ان ينفق عليها من نصيبها وان كان قليلا انفق عليها من جميع المال ، والقول الثالث انقسم القائلون به أقساما فقالت طائفة ان ورثت فمن نصيب ذى بطنها وان لم ترث فمن جميع المال ، وقالت طائفة : نفقة الحامل المتوفى عنها من جميع المال ، وقالت طائفة : لها النفقة من رأس المال حاملا كانت او غير حامل ما كانت فى العدة كما روينا من طريق سعيد بن منصور ارنا هشيم ارنا يونس عن الحسن انه كان يقول في أم الولد اذا مات عنها سيدها وهى حامل ان ولدته حيا فنفقها من نصيبه وان كان ميتا فمن جميع المال . قال يونس : كان ابن سيرين يقول : ينفق عليها من جميع المال كان ذلك رأيه حتى ولى تركه ابن اخ له مات وترك أم ولده حاملا فكره ان يعمل فيها برأيه فأرسل الى عبد الملك ابن يعلى قاضى البصرة فقال : لا نفقة لها ، والقول الثانى كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال سئل ابن شهاب عن المتوفى عنها على من نفقتها؟ فقال : كان ابن عمر يرى نفقتها حاملا كانت او غير حامل من جميع المال الذى ترك زوجها فأبى الأئمة ذلك وقضوا ان لا نفقة لها .

قال أبو محمد : التحويل بخلاف الأئمة هنا كلام فارغ لأنه لم يكن فى الأئمة

بعد أبي بكر . وعمر . وعثمان . وعلى . أحد يعدل ابن عمر ، ولا شك في أن الزهرى لم يعن الأربعة المذكورين إنما عني من بعدهم الذين أبوا قول ابن عمر ، نا محمد بن سعيد ابن نبات نا أحمد بن عون الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن بشار نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة عن سفيان بن حسين قال سمعت الزهرى يحدث عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال في الحامل المتوفى عنها زوجها نفقتها من جميع المال . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أشعث عن الشعبي أن علي بن أبي طالب وابن مسعود كاتبا يقولان : النفقة من جميع المال للحامل . نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد الله بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت قال : سألت سالم بن عبد الله بن عمر عن الحامل المتوفى عنها ؟ فقال : قد كنا تنفق عليها حتى نتم ما نبتهم . وبه إلى الخشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان حدثني أم داود الوابشية قالت توفي زوجي وأنا حبل في ثلاثة أشهر فخاصمني أهله إلى شريح فعرض لي خمسة عشر درهما من جميع المال في كل شهر وقال : هذه لك حتى تلدى فإذا ولدت فإن أمسكتك فلك مثلها ، وروينا أيضا من طريق وكيع عن أم داود المذكورة وزاد حتى تعظمي ، ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن منصور عن إبراهيم عن شريح قال : ينفق على الحامل المتوفى عنها من جميع المال ، ومن طريق وكيع عن شعبة عن قتادة . وحماد بن أبي سليمان : والمأيرة قال المغيرة عن إبراهيم قالوا لهم في الحامل المتوفى عنها : ينفق عليها من جميع المال ، ومن طريق حماد بن سلمة أنا قتادة عن أبي العالية وخلاس بن عمرو قال جميعا في المتوفى عنها زوجها وهي حامل أن نفقتها من جميع المال ، ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا سيار عن الشعبي في المتوفى عنها الحامل قال : ينفق عليها من جميع المال ، ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن . وعطاء بن أبي رباح قال جميعا في المتوفى عنها وهي حامل أن نفقتها من جميع المال وهو قول أيوب السخيتي وابن أبي لبي . والحسن بن حي . وأبي عبيد . وأحد قولي سفيان . وأحد قولي الشافعي ، وقال مالك : لا ينفق عليها من نصيبها ولا من نصيب ذي بطنها ولا من جميع المال حتى تضع ولا ينتصف الغرماء من ديونهم حتى تضع ، وقال الأوزاعي : إن كانت المتوفى عنها الحامل زوجة فلا نفقة لها على الورثة ، وإن كانت أم ولد فنفقتها من جميع المال حتى تضع ، وقال الليث : ينفق على أم الولد الحامل إذا مات سيدها من جميع المال . فان ولدت جعل ما أنفق عليها من حصتها ولدها ، وإن لم تلد قضى عليها برد ما أعطيت . وقال أبو حنيفة : تخرج المتوفى عنها نهارا وترجع ليل إلى منزلها . وأما المطلقة المبتوتة

فلا تخرج لاليل ولا نهارا .

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة هنا (١) فظاهر الفساد وتقسيم لادليل على صحته . وكذلك قول الأوزاعي وقول مالك . وأظهرها فسادا قول مالك في منعه الغرماء ولا حظ للورثة إلا فيما بقي للغرماء فإن لم يبق للغرماء شيء فلا شيء للورثة فلا معنى يمنعون حقهم الواجب وكذلك كل من له حق متيقن في الميراث فمنعه عما لا بدله من أن يقع في حصته ظلم متيقن لا يدري من أين وقع لهم . وقد أكثرنا مساءلتهم عن ذلك فما وجدنا لهم متعلقا إلا أنهم قالوا : لا بد من اثبات الموت وعدة الورثة . ومن تقديم ناظر على المولود قتلناهم . هذا قول فاسد باطل . بل من ذلك ألف بد . أما الديون فلا معنى لاثبات الموت أصلا بل يقضى لهم بحقوقهم حيا كان أو ميتا : وأما الورثة فلا معنى لاثبات عددهم فيما لاشك أنه (٢) يقع لكل واحد منهم . وأما ما يقع له أو لا يقع لكثرة الورثة أو قلتهم . وبولادة ذكر أو أنثى فهذا يوقف ولا بد حتى يتيقن كيف يكون حكمه . وأما من أوجب النفقة من جميع المال للمتوفى عنها أو للمبتوتة خطأ لا خفاء به لأن مال الميت ليس له بل قد صار لغيره فلا يجوز أن ينفق على امرأته أو أم ولده من مال الغرماء أو من مال الورثة أو بما أوصى به لغيرهما . وهذا عين الظالم والمبتوتة ليست له زوجة فهي والأجنبية سواء فأخذه بالنفقة عليها لا يجوز . ونذكر أن شاء الله تعالى شغب من أوجب للمبتوتة السكنى والنفقة أو السكنى دون النفقة أو خص الحامل بذلك . ونبين بعون الله تعالى فساد كل ذلك وبه عز وجل نتأيد . أما قول من قال لا نفقة لها ولا سكنى إلا أن تكون حاملا فإنهم احتجوا بقول الله تعالى : (وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن فإن أرضعن لكم فأتوهن أجورهن وياتمروا بينكم بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاها) الآية قالوا وهذا عموم لكل مطلقة حامل .

قال أبو محمد : هذا لا حجة لهم فيه لأنهم سكتوا عن أول الآية . وهو قوله عز وجل : (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيعة عليهن . وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن) قالت (٣) أمراة عز وجل بالنفقة عليها إن كانت حاملا هي التي (٤) أمر باسكانها ولا فرق فمن أوجب النفقة دون السكنى فقد قال بلا دليل وبطل قوله ولم يبق إلا قولنا . أو قول من أوجب لها السكنى والنفقة إن كانت حاملا . وسنبين وجه الحق في ذلك إن شاء الله تعالى .

(١) في النسخة رقم ١٤ « هذا » بدل هنا (٢) في النسخة رقم ١٦ « فيها لا يشك أن » (٣) في النسخة

رقم ١٦ « فأنما » (٤) في النسخة رقم ١٦ « إن التي كانت حاملا »

واحتجوا أيضا بما رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن غيبة بن مسعود قال: أرسل مروان قبيصة بن ذؤيب إلى فاطمة بنت قيس يسألها فأخبرته أنها كانت تحت أبي عمرو بن حفص المخزومي فذكر الحديث وأنه طلقها آخر ثلاث تطليقات إذ خرج إلى اليمن مع علي بن أبي طالب وإن عياش بن أبي ربيعة والحارث بن هشام قالا: والله ما لها نفقة إلا أن تكون حاملا قال: قد ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: لا نفقة لك إلا أن تكونى حاملا. واستأذنته في الانتقال فأذن لها *

قال أبو محمد: هذه اللفظة إلا أن تكونى حاملا لم تأت إلا من هذه الطريق ولم يذكرها أحد من روى هذا الخبر عن فاطمة غير قبيصة. وعلة هذا الخبر أنه منقطع لم يسمعه عبيد الله بن عبد الله لا من قبيصة ولا من مروان فلا ندري ممن سمعه. ولا حجة في منقطع ولو اتصل لسارعنا إلى القول به فبطل هذا والحمد لله رب العالمين؛ ثم نظرنا في قول من أوجب (١) للبتونة السكنى دون النفقة فوجدناهم يحتجون بالنص المذكور ولا حجة لهم فيه لمن تأمله لأن الله عز وجل ابتداء قوله الصادق: (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم) إثر قوله تعالى في بيان العدد (٢) إذ يقول عز وجل: (واللأني يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللأني لم يحضن وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا ذلك أمر الله أنزله إليكم ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته، ويعظم له أجرا أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن وإن كن أولات حمل فانتقوا عليهن حتى يضعن حملهن) إلى قوله تعالى: (من وجدكم) الآية كما أوردنا ونحن لا نختلف في أن هذه العدة للمبتونة كما هي لغير المبتونة ولا فرق، فوجب ضرورة أن يكون قوله تعالى: (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن وإن كن أولات حمل فانتقوا عليهن حتى يضعن حملهن) أراد به تعالى جميع المطلقات من مبتونة ورجعية أو أراد أحد القسمين هذا ما لا شك فيه، فإن قلتم: إنه تعالى أراد كلا القسمين قلنا لكم: فيجب على هذا أن غير المبتونة لا نفقة لها إلا أن تكون حاملا كما قلتم في المبتونة ولا بد لأن النص عندكم فيهما جميعا. وهذا خلاف قولكم فبطل هذا القول، فإن قالوا أراد المبتونات فقط قلنا: هذا خطأ من وجهين؛ أولهما أنه دعوى بلا برهان وتخصيص للقرآن بلا دليل وهذا لا يحل، والوجه الثاني أن السنة عن رسول الله ﷺ قد صحت

في خبر فاطمة بنت قيس بأنه لا نفقة لها ولا سكنى ، ومعاذ الله أن يحكم رسول الله ﷺ بخلاف القرآن إلا أن يكون نسخا أو مضافا إلى ما في القرآن وليس هذا مضافا إلى ما في الآية ، ولا يحل أن يقال هذا نسخ إلا يبين لا بالدتوى فبطل هذا القول . فان قالوا : أراد الله عز وجل الرجعات فقط قلنا : صدقتم وهذا قولنا وبرهاتنا على ذلك خبر فاطمة بنت قيس وأوجبنا النفقة على المطلقة طلاقا رجعا ليست بحامل لأنها زوجته يرثها وترثه بلا خلاف ، وقد جاء النص بان للزوجات النفقة والكسوة بنص قد ذكرناه قبل في ذكرنا حكم النفقات وأخذنا حكم ارضاع المبتوتة والمنفخة النكاح والتي يلحق ولدها في نكاح فاسد من قوله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) الآيات كما هي على ما ذكر بعد هذا في بابها ان شاء الله تعالى ، فهذه براهين ضرورية قاطعة لا يحيد عنها وبالله تعالى التوفيق ، فسقط القول المذكور والحمد لله رب العالمين . (وأما ما تعلقوا به عن الصحابة والتابعين) فانما هم عمر . وابن مسعود وهم مخالفون لها لأن الثابت عنهما ان للمبتوتة النفقة وهم لا يقولون بذلك ، ومن الباطل ان يحتجوا بهما في موضع ولا يرونهما حجة في آخر ، وابن عمر وعائشة أم المؤمنين . ومن التابعين سعيد بن المسيب : ونفر منهم قال بعضهم : لا نفقة لها الا ان تكون حاملا ولم يذكروا السكنى ، وذكر بعضهم السكنى دون النفقة ، فاما ابن عمر فقد صح عنه ان نفقة المتوفى عنها من جميع المال وهم يخالفونه ، ومن الباطل أن يكون حجة حيث اشتهروا غير حجة حيث لا يشتهرون ؛ وأما أم المؤمنين فقد خالفوها في اخراجها المتوفى عنها زوجها ، ومن الباطل ان تكون حجة في موضع وغير حجة في آخر ولم يأت عنها أيضا انها لا نفقة لها ، والرواية عن علي ساقطة لأنها من طريق ابراهيم بن أبي يحيى وهو مذكور بالكذب وهي منقطعة أيضا ثم لم يأت عنه لا نفقة لها ، وأما سعيد بن المسيب فانما جاء عنه ايجاب السكنى للمبتوتة ولم يأت عنه ولا عن عائشة ولا عن علي انه لا نفقة لها على الزوج فحصل قولهم عاريا من البرهان من قرآن أو سنة أو قول أحد من الصحابة الا ابن عمر وحده ، وما كان هكذا فلا شك في بطلانه وسقوطه والحمد لله رب العالمين ، فلم يبق إلا قولنا وقول من أوجب للمبتوتة السكنى والنفقة فنظرنا في قولهم فلم نجد لهم شيئا يشغبون به الا الاعتراض في خبر فاطمة بنت قيس وينوا انهم ان سقط ذلك الخبر كانت الآيات المذكورات محمولات على كل مطلقة مبتوتة أو غير مبتوتة .

قال أبو محمد : فاعترضوا في ذلك الخبر بما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن

جريح أخبرني ابن شهاب عن عروة بن الزبير ان عائشة أم المؤمنين انكرت ذلك على فاطمة بنت قيس فعنى انتقال المطلقة ثلاثا هـ ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد ان يحيى بن سعيد بن العاصي طلق بنت عبد الرحمن بن الحكم فانتقلها عبد الرحمن فارسلت عائشة الى مروان بن الحكم - وهو أمير المدينة - اتق الله واردد المرأة الى بيتها فقال مروان: أو ما بلغك (١) شأن فاطمة بنت قيس فقالت عائشة : لا يضرك ان لا تذكر حديث فاطمة هـ ومن طريق البخاري نا محمد نا غندر ناشبة عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين انها قالت : الفاطمة لا تتقى الله - تعنى في قولها لا بسكنى ولا نفقة - هـ ومن طريق البخاري نا عمرو بن عباس نا ابن مهدي نا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه ان عروة قال لعائشة أم المؤمنين : ألم تسمعى في قول فاطمة فقالت اما انه ليس لها خير في ذكر هذا الحديث هـ ومن طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نا نصر بن علي نا أبي عن هارون عن محمد بن اسحاق قال أحسبه عن محمد بن ابراهيم ان عائشة قالت لفاطمة بنت قيس : انما أخرجك هذا تعنى اللسان هـ

قال أبو محمد : أما هذا الخبر فساقط لاروجه للاشتغال به لانه مشكوك في اسناده كما أوردنا ثم منقطع أيضا لم يسمع محمد بن ابراهيم عائشة أم المؤمنين قط فلا يرد الثابت عن رسول الله ﷺ بمثل هذا الا مظلم الجمل أو رقيق الدين ونعوذ بالله من كليهما ، ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا أبو ثابت المديني نا ابن وهب نا ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه قال : عابت ذلك عائشة أشد العيب وقالت : ان فاطمة كانت في مكان وحش فخيف على ناحيتها فلذلك أرخص لها النبي ﷺ هـ قال أبو محمد : وهذا باطل لانه من رواية ابن أبي الزناد وهو ضعيف أول من ضعفه جدا مالك بن أنس ، ومن تأمل هذا الخبر والذي قبله علم أنهما متكاذبان لانها ان كابر اخراجها من أجل اسانها كما في ذلك الخبر فقد بطل هذا الذي فيه انها كانت في مكان وحش فخيف على ناحيتها فلذلك أرخص لها النبي ﷺ اذ لا شك انها اذا كانت بين قوم تؤذيهم بلسانها فليست في مكان وحش أو اذا كانت في مكان وحش يخاف عليها فيه فلا شك انه ليس هنالك قوم تؤذيهم بلسانها فتخرج لذلك ويأبى الله الا فضيحة الكاذبين (فهذا ما تعلقوا به عن عائشة أم المؤمنين) وذكروا ما نا همام بن احمد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا مطلب نا أبو صالح - هو عبد الله بن صالح - كاتب

الليث حدثني الليث بن سعد حدثني جعفر عن ابن هرمز عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف قال : كان محمد بن أسامة بن زيد يقول كان أسامة إذا ذكرت فاطمة شيئاً من ذلك - يعني من انتقالها في عدتها - رماها بما في يده *

قال أبو محمد : وهذا ساقط لأن راويه عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف جداً ثم لو صح لا كان إلا إنكار أسامة لذلك كانكار عائشة : وعمر رضي الله عنهما ، وسيأتي الكلام في إبطال الاحتجاج بذلك أن شاء الله تعالى إذا تفحصنا كل ما هو موهوم به ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم * ومن طريق سعيد ابن منصور نا أبو معاوية نا الأعمش عن إبراهيم قال : كان عمر بن الخطاب إذا ذكر عنده حديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله ﷺ أمرها أن تعتد في غير بيت زوجها قال : ما كنا نعتد في ديننا بشهادة امرأة *

قال أبو محمد : هذا باطل بلا شك لأنه منقطع ولم يولد إبراهيم إلا بعد موت عمر بسنين وما أخذ إبراهيم هذا الأعمش لا خير فيه بلا شك ، والعجب كله من قبيح (١) مجاهرة من يحتج بهذا من الحنيفين . والمالكيين . والشافعيين وهم أول مبطل لما فيه منسوب إلى عمر من أن لا نعتد في ديننا بشهادة امرأة وهم لا يختلفون في أن السنن تؤخذ عن المرأة كما تؤخذ عن الرجل الا يستحي من الاحتجاج بهذا عن عمر من يميز شهادة الغالبة وحدها في الرضاع والولادة وعيوب النساء والمرأة الواحدة الحرة أو الامة في هلال رمضان أترون كل هذا ليس من الدين ومن خالف القرآن جهاراً في قول الله تعالى (واحل الله البيع وحرم الربا) وقوله تعالى (إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه) محرم ذلك برواية امرأة مجهولة لا يدرى أحد من هي امرأة أبي إسحاق عن أم محبة أم ولد زيد بن أرقم ومن أباح منزلة الورثة من غير حق وخالف السنة الثابتة في أن أموال الناس محرمة إلا بأذنهم برواية امرأة مجهولة لا تعرف [من هي] (٢) وهي زينب بنت كعب فاجبوا السكنى بروايتها للتوفي عنها ولم يلتفتوا حيث نال عمل عائشة أم المؤمنين أليس هذا عجيباً ؟ فان قالوا قد اتصل من بين إبراهيم وعمر في هذا الحديث كما حدثكم أحمد بن قاسم قال : نا إبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن أصبغ نا محمد بن شاذان نا المعلي بن منصور نا أبو يوسف الفاضل عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عمران بن عمرو قال : لا يجوز في دين المسلمين قول امرأة قلنا : الآن زادوهي هذا الإسناد وقد علمتم محل أبي يوسف عند الذين شاهدوه وعرفوه من أئمة المسلمين

وعلماء الحديث كابن المبارك. وعبد الله بن ادريس. وأبي نعيم الفضل بن دكين. ووكيع
ابن الجراح. ويزيد بن هارون. واحمد بن حنبل وغيرهم ، وقد روى هذا الخبر عن
الأعمش الثقة حفص بن غياث بهذا الاسناد فلم يذكر فيه هذه الفضيحة التي إنما هي
مذهب الخوارج والمعتزلة ، ثم لا عليكم ان كنتم تحتجون بهذا الكلام وتصححونه
عن عمر نخذوا به لأنكم أول مخالف له وان عصيته وهواطر حتموه وان تجزوا القول
به فبأي وجه استحللتم الاحتجاج به ؟ لقد كان ينبغي للحياء والدين وخوف العار
والنار أن يمنع كل ذلك من مثل هذا ولكن من يضل الله فلا هادي له .
وذكروا ما روينا من طريق مسلم نا محمد بن عمرو بن جبلة نا أبو احمد - هو
الزيري - نا عمار بن زريق عن أبي اسحاق قال : كنت مع الاسود بن يزيد في المسجد
الاعظم ومعنا الشعبي فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس « ان رسول الله ﷺ
لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ثم أخذ الاسود كفا من حصا فخصبه به فقال : ويلك تحدرت
بمثل هذا قال عمر : لا تترك كتاب الله وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري هل حفظت
أم نسيت لها السكنى والنفقة قال الله عز وجل : (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن
إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) » قال مسلم ونا احمد بن عبدة نا أبو داود نا سليمان بن
معاذ عن أبي اسحق بهذا الاسناد نحو حديث أبي احمد عن عمار بن زريق وهو من طريق
أبي داود السجستاني نا نصر بن علي أخبرني أبو احمد - هو الزيري - نا عمار بن زريق عن
أبي اسحاق السبيعي قال : كنت في المسجد الجامع مع الاسود بن يزيد فذكر أن فاطمة
بنت قيس أتت عمر فقال عمر : ما كنا لندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة :
لا ندري أحفظت أم نسيت . ومن طريق احمد بن شعيب نا أبو بكر بن اسحاق نا
أبو الجواب الاحوص بن جواب نا عمار - هو ابن زريق - عن الشعبي عن فاطمة بنت
قيس فذكر الحديث فخصبه الاسود وقال : ويحك لم تقفي بمثل هذا ؟ قال عمر لها ان جئت
بشاهدين يشهدان انهما سمعا من رسول الله ﷺ والا لم نترك كتاب الله لقول امرأة
(لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) قلنا : هذا كله
صحيح فاما قول عمر ما كنا لندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري أحفظت
أم نسيت فان هذا يجمع ثلاثة معان أما سنة رسول الله ﷺ فهي يد فاطمة بنت قيس
ونحن نشهد بشهادة الله تعالى قطعا انه لم يكن عند عمر في ذلك سنة عن رسول الله ﷺ غير
عموم سكنى المطلقات فقط ولا يحل لمسلم أن يظن بعمر رضي الله عنه في ذلك حكم من رسول الله
ﷺ ولا يئنه للناس ويأتي به لما في هذا من عظيم الوعيد في القرآن وههنا أمر قريب جداً
نحن قد صرحنا بأنه لم يكن في ذلك عند عمر سنة عن رسول الله ﷺ فكتمها ولم ينصها ويدينها

فليصرحوا بأنه كان عند عمر في ذلك سنة عن رسول الله ﷺ لم يخبر بنصها الناس حتى يروا من منا الذي يكذب على رسول الله ﷺ وأينا يضيف إلى عمر ما قد نزهه الله تعالى عنه ولا تنفع منهم إلا بالقطع بأنه كان عنده رضى الله عنه عن النبي ﷺ أن المطلقة ثلاثا السكنى والنفقة مدة العدة، وأما كتاب الله تعالى فقد بينه إذ أتى بالآية المذكورة وهي حجة لفاطمة عليه لأن فيها (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا فأذالغن أجلمن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) فهل يشك أحد في أن هذه الآية في الطلاق الرجعي خاصة ولو ذكر عمر بذلك لرجع كما رجع عن قوله اذمنع من أن يزيد أحد على أربعمئة درهم في صداق امرأة حين ذكرته امرأة بقول الله تعالى : (وآتيتم أحدا من قنطارا) فتذكر ورجع وكاذ كره أبو بكر اذ سل سيفه وقال : لا يقولن : أحدا رسول الله ﷺ مات إلا ضربته بالسيف فلما تلى عليه أبو بكر قول الله تعالى : (انك ميت وانهم ميتون) سقط إلى الأرض ، وبهذا احتجت فاطمة نصا كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله أن فاطمة قالت حين بلغها قول مروان في هذا الخبر يني وينكم كتاب الله عز وجل قال الله تعالى (نطلقوهن لعدتهن) إلى قوله سبحانه (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) قالت فأى أمر يحدث بعد الثلاث وأما قوله لقول امرأة لا تدري احفظت أم نسيت فإن ما أمكن من النسيان على فاطمة فهو يمكن على عمر بلا شك ، وأقرب ذلك تذكر عمار له بامر رسول الله ﷺ لها جميعا بالتيمم من الجنابة لمن لم يجد الماء فلم يذكر عمر ذلك وثبت على أنه لا يصلح حتى يجد الماء ، وقد ذكرناه من طريق البخاري في كتبنا وكما نسي ما ذكرنا آنفا فليس جواز النسيان مانعا من قبول رواية العدل الذي قد افترض الله تعالى قبول روايته ولو كان ذلك لوجب على أصول خصمنا ترك خبر الواحد جملة ورد شهادة كل شاهد في الاسلام لجواز النسيان في هذا ، فمن أضل ممن يحتاج بما هو أول مبطل له عصية ولجاجا في الباطل ، وهكذا القول في قوله لها : ان جئت بشاهدين يشهدان انهما سمعا من رسول الله ﷺ فهم أول مخالف لهذا ولولزم هذا فاطمة للزم عمر في كل ما حدث به عن رسول الله ﷺ وكل أحد من الصحابة ولا فرق ، فمن أضل ممن يموه على المسلمين بأشياء هو يدين الله تعالى بخلافها وبطلانها ونعوذ بالله من الخذلان *

فان قيل : فقد رويتم من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان أنه أخبر ابراهيم النخعي بحديث الشعبي عن فاطمة بنت قيس فقال له ابراهيم : أن عمر أخبر بقولها فقال : لسنا بتاركى آية من كتاب الله تعالى ، وقول النبي ﷺ لقول امرأة لعلها

أوهمت سمعت النبي ﷺ يقول لها السكنى والنفقة قلنا : هذا مرسل لأن ابراهيم لم يولد إلا بعد موت عمر بسنين ، ثم لو صح لما كانت فيه حجة لأنه ليس فيه ان عمر سمع النبي ﷺ يقول : « للطلقة ثلاثا السكنى والنفقة » وقد يمكن أن يسمعه عليه السلام يقول للطلقة السكنى والنفقة فيحمل ذلك على عمره ، وهذا لا يجوز بل يجب استعمال ذلك مع حديث فاطمة ولا بد فيستثنى الاقل من الاكثر ولا يجوز رد نص ثابت بين الا بتص ثابت بين لا بمشكلات لا تصح وبمجملات (١) لا يبان فيها فلم يبق من كل ذلك إلا ان عمر أنكر على فاطمة فقط مع ان هذا الخبر الساقط لا يرضاه المالكيون ولا الشافعيون ، وموهوا أيضا بما روينا من طريق ابن وهب أخبرني ابن سميان ان ابن قسيط أخبره ان ابن المسيب كان يقول : اذا طلق الرجل امرأته هو صحيح سوى ثلاثا فلا نفقة لها إلا أن تكون حاملا فينفق عليها حتى تضع حملها للحامل المطلقة النفقة في كتاب الله عز وجل وعلى ذلك كان أصحاب رسول الله ﷺ وهي السنة .

قال أبو محمد : هذا في غاية السقوط لأن ابن سميان مذكور بالكذب أسقطه مالك وغيره ، وأما احتجاجه بأن لها النفقة في كتاب الله عز وجل فانما النفقة في كتاب الله تعالى للطلقة الرجعية وأما قوله على ذلك كان أصحاب رسول الله ﷺ فكل من روينا عنه في ذلك شيئا فانما هم على ان لها النفقة حاملا أو غير حامل أو على انه لا نفقة لها أصلا إلا ابن عمر وحده ، وأما الرجعية فلا شك ان لها النفقة عند أصحاب رسول الله ﷺ وأما قوله وهي السنة فقد قالها في دية اصابع المرأة فلم يلتفت الى قوله في ذلك الحنفيون والشافعيون : وقال من هو خير منه ما روينا من طريق أبي ذراد نا محمد بن كثير نا سفيان عن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن طلحة بن عبد الله ابن عوف قال صليت مع ابن عباس على جنازة فقرا بفاتحة الكتاب فقال : انها من السنة فلم يلتفت الى قوله ذلك الحنفيون والمالكيون ، فمن أضل ممن يدين بتصحیح قول لم يثبت عن سعيد بن المسيب هي السنة ولا يصدق القول الثابت عن ابن عباس هي السنة الا هكذا فليكن الباطل والضلال .

وذكرنا ما روينا من طريق أبي داود نا احمد بن زهير نا احمد بن يونس نا زهير نا جعفر ابن برقان نا ميمون بن مهران قال : قلت لسعيد بن المسيب فاطمة بنت قيس طلقت فخرجت من بيتها فقال سعيد : تلك المرأة قتلت الناس انها كانت لسنة فوضعت على يدي ابن ام مكتوم .

قال أبو محمد : هذا مرسل لا ندرى من اخبر سعيدا بذلك فهو ساقط ،
وقول رسول الله ﷺ في المطلقة ثلاثا ليس لما سكتي ولا نفقة الذي أوردنا قبل بأصح
اسناد يبطل هذه الظنون الكاذبة كلها ويبين انه ليس ذلك في فاطمة وحدها بل في
كل مطلقة ثلاثا .

وذكروا ما ناهى ناعباس بن اصبع ناعبد بن عبد الملك بن ايمن نا مطلب نا
ابو صالح - هو عبد الله بن صالح كاتب الليث - حدثني الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب
أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن قد ذكر حديث فاطمة ثم قال : فانكر الناس عليها ما كانت
تحدث من خروجها من قبل ان تحل .

قال أبو محمد : وهذا ساقط لانه من رواية عبد الله بن صالح وهو ضعيف جدا
كما ذكرنا قبل ، ولا ندرى من هؤلاء الناس وانما ندرى ان الحجة تقوم على الناس
برسول الله ﷺ لأن الحجة تقوم على رسول الله ﷺ بالناس وانكار من انكر
ذلك من الناس هو الذي يجب ان ينكر حقا .

وذكروا ما روينا من طريق مسلم نا اسحاق بن ابراهيم ارنا عبد الرزاق ارنا معمر
عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قد ذكر حديث فاطمة هذا فقال مروان :
لم يسمع هذا الحديث الا من امرأة سناخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها .

قال أبو محمد : لو ان مروان تورع هذا الورع حيث شق عصي المسلمين
وخرج على ابن الزبير امير المؤمنين بلا تأويل ولا تمويه فأخذ بالعصمة التي وجد
جميع الناس واهل الاسلام عليها من القول بإمامة ابن الزبير من اقصى اعمال افريقية
الى اقصى خراسان حاشى اهل الأردن لكان أولى به وانجى له في آخرته ، وقد ذكرنا
اختلاف الصحابة رضي الله عنهم فيما ادعى فيه العصمة واحتجوا بما روينا من طريق
مسلم ناعبد بن المثنى ناعفص بن غياث ناعشام بن عروة عن أبيه عن فاطمة بنت
قيس قالت : « قلت يا رسول الله : ان زوجي طلقني ثلاثا وانا اخاف ان يقتحم على قال
فأمرها فتحولت » .

قال أبو محمد : هذا كما ترون تتأملوا قوله فأمرها فتحولت ليس من كلام
رسول الله ﷺ ولا من كلام فاطمة لان نصه قال فأمرها فتحولت فصيح انه من
كلام عروة ، ولا يخلو هذا الخبر من ان يكون لم يسمعه عروة من فاطمة فيكون مرسلا ،
ويوضح ذلك انه ما خبرنا به يونس بن عبد الله بن مغيث قال ناعبد بن احمد بن خالد
نا أبي ناعبد بن وضاح نا ابوبكر بن ابي شيبة عن حفص بن غياث عن هشام بن

عروة عن أية قال : قالت فاطمة بنت قيس : يا رسول الله انى اخاف ان يقتحم على فامرها ان تتحول ، فان كان هذا هو اصل الخبر فهو منقطع ولا حجة في منقطع أو يكون عروة سمعه من فاطمة فلا حجة فيه أيضاً لأنه ليس فيه ان رسول الله ﷺ قال انما أمرك بالتحول من أجل خوفك أن يقتحم عليك واذا لم يقل عليه الصلاة والسلام هذا فلا يحل لمسلم يخاف النار ان يقول انه عليه الصلاة والسلام انما أمرها بالتحول من أجل ذلك لأنه اخبر عنه عليه الصلاة والسلام بما لم يخبر به عن نفسه ، وعلى كل حال فقد صحح من طريق أبي سلية بن عبد الرحمن . والشعبي . وأبي بكر بن أبي الجهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا سكنى لها ولا نفقة أفترون النفقة سقطت خوف الاقتحام عليها هذا كله خدش في الصفا ، وقوله عليه الصلاة والسلام بل المطلقة ثلاثا لا سكنى لها ولا نفقة يقتضى عن هذا كله وعن تكلف الظنون الكاذبة وبالله تعالى التوفيق ؛ فلم يبق الا انكار عمر : وعائشة أم المؤمنين عليها فكان ماذا فقد وافقها جابر بن عبد الله . وابن عباس . وعياش بن أبي ربيعة . وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم فما الذى جعل رأى عائشة وعمر أولى من رأى من ذكرنا ، فكيف ولا حجة في شيء من ذلك إلا انما الحجة على كل أحد ما صح عن رسول الله ﷺ ونحن نعلن ونهتف ونصرح ان رأى أم المؤمنين . وعمر أمير المؤمنين لا نأخذ به إذا صح عن رسول الله ﷺ خلافه ، ولا يحل الأخذ برأيهما حيثن ولا ان يقول أحد عندهما في ذلك عن رسول الله ﷺ سنة كتباها فليصرحوا هم بأن يقولوا : ان رأى عمر . وأم المؤمنين أحق ان يتبع مما صح عن رسول الله ﷺ حتى يروا حالهم عند الله تعالى وعند أهل الاسلام وليت شعري أين كان عنهم هذا الا نقياد لام المؤمنين عائشة اذ لم يلتفتوا قولها بتحريم رضاع الكبير اذ قد نسبوا اليها ما قد برأها الله تعالى (١) عنه من انها توجل حجاب الله تعالى الذى ضرب به على نساء رسول الله ﷺ من لا يحل له ولوجه ، فهذه هي العظيمة التي تقشع منها جلود المؤمنين ، وفي اباحتها للتوفى عنها ان تعتد حيث شئت ، وأين كانوا من هذه الطاعة لعمر رضى الله عنه اذ خالفوه في المسح على العمامة وجعلوه يفتى بالصلاة بغير وضوء ، وما قد جمعناه عليهم بما قد خالفوهما فيه (٢) في كتاب أوردناه لذلك اذا تأمله المتأمل رآهم كأنهم مغرمون بخلاف صاحب فيما وافق فيه السنة وتقليده في رأى وهم فيه أبداً ولكن من لم يعد كلامه من عمله كثر كلامه بالباطل وحسبنا الله ونعم الوكيل ، فصخ خبر فاطمة كالشمس لأنها من المهاجرات المبايعات الأول كما روينا من طريق مسلم [نا عبد الوارث بن

(١) والنسخة رقم ١٤ ما قد تزمها الله تعالى وهو يناسب ما سبق (٢) في النسخة رقم ١٦ قد خالفونا فيه

عبد الصمد بن عبد الوارث، وحجاج بن الشاعر كلاهما عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عبد الوارث بن سعيد التنوري عن الحسن بن زكريا عن أبي بريرة [(١)] عن عامر الشعبي أنه سأل فاطمة بنت قيس وهي من المهاجرات الاول و ذكر الحديث هـ

قال أبو محمد : قد شهد الله عز وجل لكلهم بالصدق قال عز وجل : (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا ، وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون) فمن أضل ممن يكذب منهم أحدا ونسأل الله العافية ، والحمد لله رب العالمين هـ ولم نجد لاحد خلافا (وقالوا) في خبر خالة جابر انما أمرها عليه الصلاة والسلام بالخروج على أن لا تبني هناك فكان هذا كذبا مستسهدا ، واخبارا عن رسول الله ﷺ بالافتراء بلا دليل ، وامرئ لو لم يأت اثر لكان الواجب أن لا نفقه لميتوة ، ولا سكنى لانها اجنبية ليست له بزوج فلاحق لها في ماله لافي اسكان ولا في نفقة والعدة شيء ألزمها الله تعالى إياها لا مدخل للزوج (٢) في إسقاطه ولا الزيادة فيه . وبالله تعالى التوفيق ، وأما المتوفى عنها فان من أوجب لها السكنى احتجوا بما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سعيد بن اسحاق بن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب عن فريضة بنت مالك أن زوجها قتل بالقدم فأتى النبي ﷺ فقالت إن لها أهلا فأمرها أن تنتقل فلما أدبرت دعاها فقال أمكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله أربعة أشهر وعشراه ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن ابن لكعب بن عجرة قال : حدثني عمتي وكانت تحت أبي سعيد الخدري أن فريضة حدثتها أن زوجها خرج في طلب أعلاج حتى اذا كان بطرف القدوم وهو جبل أدركهم فقتلوه فأتى رسول الله ﷺ فذكرت له أن زوجها قتل وأنه تركها في مسكن ليس له واستأذنته في الانتقال فاذن لها فانطلقت حتى اذا كانت بباب الحجرة أمر بها فردت فأمرها أن لا تخرج حتى يبلغ الكتاب أجله هـ ومن طريق مالك عن سعد بن اسحاق ابن كعب بن عجرة عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة عن الفريضة بنت مالك بن سنان أخت أبي سعيد الخدري فذكره ، وفيه (٣) قالت : فسألت رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهلي في بني خديرة (٤) فان زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ، وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قال لها : أمكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قال : فاعتدت فيه أربعة أشهر وعشراه هـ ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن كثير قال : قال بجاهد

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ للخروج (٣) في النسخة رقم ١٤
(٤) في النسخة رقم ١٦ في بيت خديرة

«استشهد رجال يوم أحد فجاءنساؤهم إلى رسول الله ﷺ قتلن : اناستوحش يا رسول الله بالليل فنيت عند أحدانا حتى إذا أصبحنا تبددنا (١) في بيوتنا فقال رسول الله ﷺ : تحدثن عند إحداكن ما بدا لكن حتى إذا أردتن النوم فلتؤب كل امرأة منكن إلى بيتها »

قال أبو محمد : أما حديث مجاهد فمقطع لاحجة فيه ، وأما حديث فريعة فقيه زينب بنت كعب بن عجرة وهي مجهولة لا تعرف ، ولا روى عنها أحد غير سعد ابن اسحاق وهو غير مشهور بالعدالة على إن الناس أخذوا عنه هذا الحديث لمرآته ولأنه لم يوجد عند أحد سواه فسفيان يقول سعيد ومالك وغيره يقولون سعد والزهرى يقول عن ابن لكعب بن عجرة فبطل الاحتجاج به إذ لا يحل أن يؤخذ عن رسول الله ﷺ إلا ما ليس في أسناده مجهول ولا ضعيف ثم لو صح لكان الخفيفون والمالكيون مخالفين له لأن مالكا يقول : إن كان المنزل ليس للميت فإن كان بكراء فهي أولى به وإن كان ليس إلا اسكانا أو كان قد تمت فيه مدة الكراء فلصاحب المنزل إخراجها منه ، ولو طلب منها الكراء فغلى عليها لم يلزمها أن تكرهه ولا يلزم الورثة أن يكروه لها من مال الميت . وقال أبو حنيفة : لا سكنى لها في مال الميت أصلا سواء كان المنزل له أو بكراء فقد خالفوا نص هذا الخبر ، ومن المحال احتجاج قوم بخبرهم أول عاصين له (٢) ، وموهوا فيما صح من ذلك عن عائشة أم المؤمنين ، وعلى بن أبي طالب بما رويناه من طريق اسماعيل ابن اسحاق ناسليمان بن حرب ناحما بن زيد قال سمعت أيوب السخيتاني ذكر له نقله أم كلثوم بنت علي فقال أيوب إنما نقلها من دار الامارة ، وقال حماد : وسمعت جرير ابن حازم يحدث أيوب بحديث عطاء أن عائشة حجت بأختها أم كلثوم في عدتها من طلحة ابن عبيد الله فقال أيوب : إنما نقلتها إلى بلادها . وبه إلى حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال : كانت عائشة تخرج المرأة من بيتها إذا توفي عنها زوجها لا ترى به بأسا وأبى الناس الا خلافا فلا تأخذ بقولها وتدع قول الناس .

قال أبو محمد : لا ندرى من هؤلاء الناس والشرط ناس ولا حجة في الناس على الله تعالى ورسوله ﷺ إنما كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ هو الحجة على الناس ، وقد حرم الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم مال كل أحد على سواه إلا بحق ، ومنزل الميت اما للغرماء وأما للورثة بعد الوصية ليس لامرأته فيه حق ان كانت وارثة الا مقدار حصتها فقط ، وما عدا ذلك فحرام عليها إلا بطيب أنفس الورثة ، وأما كلام

أيوب فزلة عالم قد حذر منها قديما ، وأما تمويه المحتج به وهو يدري بطلانه فقصية ، أما قوله نقلها عن دار الامارة فوافضحتاه . وهل كان في المدينة قط دار امارة مدة رسول الله ﷺ . وأبي بكر . وعمر . وعثمان . وعلى . ومعاوية ، وهل سكن كل واحد من هؤلاء الا في دار نفسه لكن لما رأى أيوب رحمه الله دار الامارة بالبصرة ظن انها بالمدينة كذلك وأن عمر ابن الخطاب سكن في دار الامارة بالمدينة فيا للعجب ، وكذلك قوله عن عائشة أم المؤمنين انما نقلتها الى بلادها فهذه طامة أخرى هو يسمع حجت بها في عدتها ويقول : نقلتها الى بلادها وهي المدينة ، وهل يخفى على أحد انه ضد قول أيوب وانها انما نقلتها عن بلادها وهي المدينة وعن الموضع الذي قتل فيه زوجها طلحة رضي الله عنه وهو البصرة الى مكة التي ليست لها بلادا ، ولكن من ذا عصم من الخطأ من الناس بعد رسول الله ﷺ الذي تكفل الله تعالى له بالعصمة . وأما تهويلهم بعمر . وعثمان فانما الرواية عنهما في ذلك . وعن أم سلمة وزيد منقطعة ونحن نأتيهم عنهم بمثلها سواء سواء قد أوردنا في تلك الرواية نفسها ان زيد بن ثابت أرخص المتوفى عنها أن تبقى عن منزلها يابض يومها أو ليلتها ، وهذا خلاف قولهم ، وعن أم سلمة ان تبقى عن منزلها احد طرفي الليل فليت شعري ما الفرق بين الطرفين الواحد والطرف الثاني ، وأما عمر فروين من طريق سعيد بن منصور نا يحيى بن سعيد هو القطان عن أيوب بن موسى عن سعيد بن المسيب أن امرأة توفى عنها زوجها فكانت في عدتها فمات أبوها فسل لها عمر بن الخطاب فرخص لها أن تبيت الليلة والليتين وهذا خلاف قوله ، فمرة عمر حجة ومرة ليس بحجة من مثل تلك الرواية نفسها ، وقد ذكرنا الرواية الثابتة عن ابن عمر نفقة المتوفى عنها من جميع المال ، وقول سالم ابنه كنا نتفق عليهن حتى نبتن ما نبتن فتركوا هذا كله وتركوا عمر . وعثمان وأم المؤمنين . وابن مسعود حيث أحبوا وشنعوا بخلافهم وان خالف ما جاء عنهم السنن الثابتة حيث أحبوا والله قسما برا ما تتبع الحاضرون منهم قط عمر ولا عثمان ولا ابن عمر ولا ابن مسعود ، ولا عائشة ، وما اتبعوا الا أبا حنيفة . ومالك . والشافعي ، ثم لا وثونة عليهم في انكار ما يعرفونه من أنفسهم من ذلك ويعلمه الله تعالى والناس منهم وبالله تعالى نعوذ من مثل هذا وحسبنا الله ونعم الوكيل .

٢٠٠٥ **مَسْأَلَةٌ** والأمة المعقدة لا تحل لسيدها حتى تنقضي عدتها لقول الله تعالى : (ولكن لا تواعدوهن سرا إلا أن تقولوا قولا معروفا) والسر النكاح ، والسر أيضا ضد الاعلان وكلاهما ممنوع بنص الآية ولا خلاف في هذا .

٢٠٠٦ **مَسْأَلَةٌ** ولأعدة من نكاح فاسد . برهان ذلك انها ليست مطلقة ولا متوفى عنها ، ولم يأت بإيجاب عدة عليها قرآن ولا سنة ولا حجة في سواهما .

٢٠٠٧ مَسَائِلُهُ ولاعدة على أم ولد ان اعتقت أو مات سيدها ولاعلى أمة من وفاة سيدها أو عتقه لها لأنه لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة، ولها أن ينكح امتي شاءت لأنه لاعدة عليهما وما كان ربك نسياً، إلا أنها ان خافت حملاً تربصت حتى توقن بأن بها حملاً أو أنها لا حمل بها، وقد اختلف في هذا فقول أول كما نأحمم ناعباس بن أصبغ - نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا محمد بن اسماعيل الصائغ نا عبد الله بن بكر السهمي نا سعيد - يعني ابن أبي عروبة - عن مطر الوراق عن رجاء بن حيوة عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاصي قال : لا تلبسوا علينا سنة نينا عليه السلام عدة أم الولد اذا توفى عنها سيدها عدة الحرة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن عمرو بن العاص قال في المعتقة عن دبر اذا كان سيدها يطؤها وان لم تلد فعندتها اذا مات عنها أربعة أشهر وعشرة نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن ابن مهدي نا سفيان الثوري عن ثور بن زيد عن رجاء بن حيوة أن عمرو بن العاص قال : عدة أم الولد ثلاثة قروء، وبه الى عبد الرحمن بن مهدي نا حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو قال : ان عمر بن عبد العزيز والزهرى قالا جميعاً : عدة أم الولد من وفاة سيدها أربعة أشهر وعشرة ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عدة أم الولد من وفاة سيدها أربعة أشهر وعشرة فان كانت أمة يطؤها ولم تلد له فماتت فمستبرأ بشهرين وخمس ليال ومن طريق حماد بن سلمة نا خبرنا حميد قال : سألت الحسن البصري عن عدة أم الولد اذا توفى عنها سيدها قال : تعتد أربعة أشهر وعشرة وبه الى حميد عن عمارة عن سعيد بن جبير قال : عدة أم الولد اذا توفى عنها سيدها أربعة أشهر وعشرة وبه الى حماد نا خبرنا قيس عن مجاهد في أم الولد اذا توفى عنها سيدها قال : تعتد أربعة أشهر وعشرة وبه الى حماد نا داود نا أبو ابن هند نا سعيد بن المسيب قال في أم الولد يتوفى عنها سيدها عدتها أربعة أشهر وعشرة ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن يحيى قال : سئل قتادة عن عدة أم الولد اذا توفى عنها سيدها فقال : قال سعيد بن المسيب، وخلاس بن عمرو، وأبو عياض : عدتها عدة الحرة أربعة أشهر وعشرة * ومن طريق حماد بن سلمة أرنا محمد بن عمرو عن عباد بن نسي ان عبد الملك بن مروان كتب اليه في أم ولد تزوجت قبل أن تمضي لها أربعة أشهر وعشرة ان يفرق بينهما ويعزرهما وهو قول محمد بن سيرين : والاوزاعي . واسحاق بن راهويه ، وقول ثان يجعل عدتها في العتق والوفاة ثلاثة قروء ، روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن المبارك عن الحجاج بن أرطاة عن الحكم

ابن عتبة عن علي بن أبي طالب قال : عدة السرية ثلاث حيض * ومن طريق سعيد ابن منصور نا يزيد بن هارون عن حجاج بن ارطاة عن الشعبي عن علي بن أبي طالب وابن مشعود قالاجمعا في أم الولد : عدتها اذا مات عنها سيدها ثلاثة قروء * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء فيمن اعتق سريّة وهي حبل قال : تعدثلاث حيض وهي امرأة حرة وقاله أيضا عمرو بن دينار ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني عن الحكم بن عتبة قال : الامة يصيها سيدها فلم تلد له فاعتقها فعدتها ثلاثة أشهر * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن ابراهيم النخعي قال : عدة السرية اذا اعتقت أو مات عنها سيدها ثلاث حيض وهو قول سفيان . وأبي حنيفة . وأصحابه . والحسن بن حي ، واستحب لها الاحداد ، وقول ثالث كما روينا من طريق حماد بن سلمة ارنا داود ابن أبي هند عن الشعبي ان ابن عمر قال في عدة أم الولد اذا اعتقها سيدها في مرضه ثم توفي فانها تعدثلاث حيض فان لم يعتقها فحيضة واحدة ، وقول رابع روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم ارنا داود عن الشعبي عن ابن عمر قال : تعدثحيضة واحدة — يعني أم الولد — قال هشيم : وارنا اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : عدتها حيضة واحدة قال اسماعيل بن أبي خالد : وهو قول أبي قلابة ، وروينا من طريق مالك عن يحيى بن سعيد قال : سمعت القاسم بن محمد وذكر ان ابن يزيد بن عبد الملك فرق بين رجال ونسائهم وكن أمهات أولاد فتزوجن بعد حيضة أو حيضتين ففارق بينهم حتى يعتددن أربعة أشهر وعشرا فقال القاسم : عدة أم الولد اذا توفي عنها سيدها حيضة ، وروى أيضا عن مكحول وهو قول الشافعي : وأبي عبيد وقول خامس عدتها حيضة فان لم تحض فثلاثة أشهر وهو قول مالك *

قال أبو محمد : لقد كان يلزم الحنفيين والمالكيين القائلين : ان المرسل كالمسند أن يقولوا بما روينا عن عمرو بن العاص ، ومن العجب قولهم في قول سعيد ابن المسيب في دية أصابع المرأة هي السنة ان هذا اسناد تقوم به الحجة ولم يقولوا ذلك في قول عمرو بن العاص في عدة أم الولد لا تلبسوا علينا سنة نبينا ﷺ فإليت شعري من أولى بمعرفة سنة رسول الله ﷺ وأولى ان يصدق عمرو بن العاص صاحب رسول الله ﷺ أو سعيد بن المسيب ، والعجب انهم يدعون العمل بالقياس وهم قد قاسوا العقد الفاسد المفسوخ الذي لا يحل عندهم اقراره على النكاح الثابت الصحيح في ايجاب العدة فيهما ولم يقيسوا ام الولد المتوفى عنها على الزوجة المتوفى عنها ، والعجب

من احتجاج الحنيفيين بان الله تعالى لم يجعل عدة الوفاة الا على الزوجة ولم يحتجوا على أنفسهم بان الله تعالى لم يجعل العدة بالاقراء وبالشهور الا على مطلقة ولكنهم قوم لا يفقهون *

قال أبو محمد : لو صح خبر عمرو مسندا لسارعنا الى القول به ، وفيه أيضا مطر وهو سيء الحفظ ، وأما قول مالك فما نعلم له سلفا اذ عوض من حيضة واحدة ثلاثة أشهر بلا برهان *

قال أبو محمد : لم يوجب الله تعالى تط عدة إلا على زوجة متوفى عنها أو مطلقة أو مخيرة إذا اعتقت فاختارت فراق زوجها وما كان ربك نسيا ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، وقياس من ليست زوجة على زوجة باطل بكل حال وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٠٨ مسألة : وعدة الأمة المتزوجة من الطلاق والوفاة كمدة الحرة سواء سواء ولا فرق لأن الله عز وجل علينا العدد في الكتاب فقال : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) ، وقال تعالى : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) وقال تعالى : (واللاتي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) *

قال أبو محمد : وقد علم الله عز وجل اذ أباح لنا زواج الاماء انه يكون عليهن العدد المذكورات فما فرق عز وجل بين حرة ولا أمة في ذلك وما كان ربك نسيا ، ونعوذ بالله تعالى من الاستدراك على الله عز وجل والقول عليه بما لم يقل ومن أن نشرع في الدين ما لم يأذن به الله ، وقد اختلف في هذا فروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن زيد عن عمرو بن أوس الثقفي ان عمر بن الخطاب قال : لو استطعت ان اجعل عدة الأمة حيضة ونصفا لفعلت فقال له رجل : يا أمير المؤمنين فاجعلها شهرا ونصفا ، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني أبو الزبير انه سمع جابر ابن عبد الله يقول : جعل لها عمر حيضتين - يعني الأمة المطلقة - * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عمر بن الخطاب قال : ينكح العبد اثنتين ويطلق تطليقتين وتعد الأمة حيضتين فان لم تحض فشهري . وقال فشهرا ونصفا * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن المغيرة عن ابراهيم النخعي عن ابن مسعود

قال : يكون عليها نصف العذاب ولا يكون لها نصف الرخصة * ومن طريق حماد ابن سلة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : الحر يطلق الأمة تطليقتين وتعتد حيضتين * ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أخبرني قبيصة بن ذؤيب انه سمع زيدا بن ثابت يقول : عدة الأمة حيضتان * ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن محمد بن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال : ينكح العبد اثنتين وعدة الأمة حيضتان ، قال معمر : وهو قول الزهري * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب عدة الأمة حيضتان قال معمر : وهو قول الزهري ، ومن طريق عبد الرزاق عن داود ابن قيس قال : سألت سالم بن عبد الله بن عمر عن عدة الأمة قال : حيضتان وإن كانت لا تحيض فشهرا ونصف * ومن طريق ابن وهب عن أسامة بن زيد عن زيد بن أسلم عدة الأمة حيضتان * ومن طريق ابن وهب أخبرني رجال من أهل العلم ان نافعا ، وابن قسيط ، ويحيى بن سعيد ، وربيعة ، وغير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين عدة الأمة حيضتان * ومن طريق حماد بن حماد عن أبي سليمان ، وقاتادة ، وداود بن أبي هند قال حماد : عن ابراهيم النخعي وقال قتادة عن الحسن وقال داود : عن الشعبي قالوا كلهم : عدة الأمة حيضتان * ومن طريق ابن وهب أخبرني هشام بن سعد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال : عدة الأمة حيضتان قال القاسم مع ان هذا ليس في كتاب الله عز وجل ولا نعلمه سنة عن رسول الله ﷺ ولكن قد مضى أمر الناس على هذا * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء في عدة الأمة صغيرة أو قاعدا قال : قال عمر بن الخطاب : شهرا ونصف * ومن طريق حماد بن سلة عن قتادة عن سعيد بن المسيب ، وأبي قلابة انهما قالاهما : الأمة اذا طلقت وهي لا تحيض تعتد شهرا ونصفا * ومن طريق حماد بن سلة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : عدة الأمة التي طلقت ان شأت شهرا ونصفا وان شأت شهرين وان شأت ثلاثة أشهر * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عدة الأمة شهران لكل حيضة شهر ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد ابن زيد عن عمرو بن دينار قيل له ان ابن جريج يقول عن عطاء في عدة الأمة التي لا تحيض خمس وأربعون ليلة فقال عمرو : اشهد على عطاء انه قال : عدتها شهران اذا كانت لا تحيض ، وقال أبو حنيفة ، وأصحابه : وسفيان الثوري ، والحسن بن حي . والشافعي . وأصحابه : عدة الأمة المطلقة التي لا تحيض شهرا ونصف ، وقالوا كلهم :

عدتها حيضتان الا الشافعي فانه قال : طهران فاذا رأت الدم من الحيضة الثانية فهو خروجها من العدة . ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن عبد الكريم البصري عن مجاهد قال : عدة الامة التي لا تحيض ثلاثة أشهر . ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن يونس بن عبيد قال : قال الحسن : عدة الامة التي لا تحيض ثلاثة أشهر . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن صدقة بن يسار قال : خاصمت الى عمر بن عبد العزيز في أمة لم تحض فجعل عدتها ثلاثة أشهر . ومن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة قال في الامة حاضت أو لم تحض أو قعدت : ينتظر بها ثلاثة أشهر لانعلم براءتها الا براءة الحرة ههنا ، قال ابن وهب : وأخبرني رجال من أهل العلم عن عمر بن الخطاب . وابن شهاب وبكير بن الأشج وغيرهم ان عدة الامة التي يئست من الحيض والتي لم تبلغ ثلاثة أشهر وهو قول مالك . وأصحابه . والليث ابن سعد .

قال أبو محمد : وروى عن ابن عمر . وسعيد بن المسيب . وسليمان بن يسار . وربيعة . ويحيى بن سعيد . وابن قسيط من طرق ساقطة عدة الامة من الوفاة شهران وخمس ليل ، وصح ذلك عن عطاء . وقتادة . والزهرى وهو قول أبي حنيفة . والشافعي : ومالك . وأصحابهم ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين قال : ما أرى عدة الامة إلا كمدة الحرة الا ان تكون مضت في ذلك سنة فالسنة أحق ان تتبع ، وذكر عن أحمد بن حنبل ان قول مكحول ان عدة الامة في كل شيء كمدة الحرة وهو قول أبي سليمان وجميع أصحابنا .

قال أبو محمد : احتج من رأى ان عدتها حيضتان بما روينا من طريق أبي داود — هو السجستاني — نا محمد بن مسعود نا أبو عاصم عن ابن جريج عن مظاهر بن أسلم عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة ام المؤمنين عن النبي ﷺ قال : طلاق الامة تطليقتان وقرؤها حيضتان . وبما ناه حمام بن أحمد نا يحيى بن مالك بن عائد نا عبد الله بن أبي غسان نا أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي نا محمد بن اسماعيل ابن سمرة نا عمر بن شبيب المسلي نا عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ انه قال : « طلاق الامة ثنتان وعدتها حيضتان » .

قال أبو محمد : ما تعلقوا من الآثار الا بهذا وهذا الخيران لا يسوغ للمالكين ولا للشافعيين الاحتجاج بهما لانهما بطلان لمذهبهما لأن الطلاق عندهما للرجال ، والاقراء الاطهار فان صححوهما لمهما ترك مذهبهما في ذلك وان أبطلوهما

فقد كفونا مؤتتهم في هذين الخبرين ❦ وأما الخفيفون فانهم احتجوا بهما وهما ساقطان لان أحدهما من طريق ظاهر بن أسلم وهو في غاية الضعف والسقوط ، والمعجب ان الخفيفين من أصولهم ان الراوى اذا خالف خيرا رواه أو ذكر له فلم يعرفه فانه دليل على سقوط ذلك الخبر احتجوا بذلك في خبر اليعين مع الشاهد وبالخبر الثابت من مات وعليه صيام صام عنه وليه ، وفي الخبر الثابت أيما امرأة نكحت بغير إذن مواليها فنكاحها باطل ، وفي الخبر الثابت في رفع اليدين عند الركوع والرفع منه ، وفي الخبر الثابت في غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا ، ثم يتعلقون بهذا الخبر الساقط الذى لاخير فيه ، وقد صح عن القاسم بن محمد كما ذكرنا آنفا ان الحكم بأن عدة الأمة حيضتان لم يأت به سنة عن رسول الله ﷺ ، ويردون الاخبار بأنها زائدة على ما في القرآن كما فعلوا في الخبر الثابت بالمسح على العمامة ثم يحتجون بهذين الخبرين الساقطين وهما مخالفان لما في القرآن حقا فاعجبوا لعظيم تناقض هؤلاء القوم ، والخبر اثنان من طريق عمر بن شبيب المسلى وعطية وهما متفق على ضعفهما فلا يحل الاخذ بهما ولو صحا لما سبقونا الى القول بهما وقالوا : وهو قول جمهور السلف الصالح من الصحابة والتابعين ❦

قال أبو محمد : وهذا أيضا لا يمكن المالكين ولا الشافعيين الاحتجاج بهذا لانهم مخالفون لكل من جاء عنه في ذلك قول من الصحابة رضى الله عنهم لان الثابت عن عمر بن الخطاب وابنه . وزيد بن ثابت ، والمأثور عن ابن مسعود أن عدة الأمة حيضتان وهذا خلاف قول المالكين . والشافعيين . واذا جاز عندهم أن يخطئ الصحابة في مثية الاقراء من الأمة فلا تنكر على من قال بذلك في كمية عدتها وأما الخفيفون فائما صح ذلك عن عمر . وابنه . وزيد فقط ، وايضا فان عمر قد بين انه رأى منه ولا حجة في رأى وقد صح عن عمر . وابنه . وزيد التحذير من الرأى ولا حجة في رأى أحد ، وعمر يقول : لو استطعت أن أجعل عدتها حيضة ونصفا لفعلت ، وما ندرى كيف هذا وأى امتناع في أن يقول اذا رأت جمهور الحيضة وفورها قد أخذ في الانحطاط فقد حلت لانه بلا شك قد مضى نصف الحيضة ، وقد قلنا : لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد ذكرنا فيما خلا من المسائل في كتابنا هذا قبل هذه المسألة ما قالوه بما خالفوا فيه بأرائهم جمهور الصحابة رضى الله عنهم بل كل من روى عنه في ذلك قول بما لا يعرف ان أحدا قاله قبلهم كثيرا جدا كقولهم فيما يحل به وطء الحائض اذا رأت الطهر ، وكقولهم في صفة الاحداد وغير ذلك كثيرا جدا ، وقد قلنا : لا حجة في قول أحد دون القرآن

والثابت عن رسول الله ﷺ واحتجوا بأنه لما كان حد الأمة نصف حد الحرية وجب أن تكون عدتها نصف عدة الحرية.

قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله باطل ثم لو صح القياس لكان هذا منه أفسد قياس وأشدّه بطلانا لما نيينه عليه أن شاء الله تعالى، والعجب فيما روى ولم يصح عن ابن مسعود أن يجعلوا عليها نصف العذاب ولا يجعلون لها نصف الرخصة ؟ وأن هذا لبعيد عن رجل من عرض الناس فكيف عن مثل ابن مسعود رضي الله عنه لأنه يقال لقائل هذا القول ومصوبه، ونحن جعلنا عليها نصف العذاب ولا نحن نجعل لها نصف الرخصة بل الله تعالى جعل عليها نصف العذاب حيث شاء ولم يجعل لها نصف الرخصة وما كان ربك نسياً، ثم هبك لو جعلنا نحن عليها نصف العذاب وكان ذلك مباحاً لنا أن نجعله فمن أين وجب علينا أن نجعل لها نصف الرخصة إن هذا لعجب لا نظير له . وأما فساد هذا القياس فإن قياس هذه العدة على حد الزنا فاسد لأنه لا شبه بين الزنا الموجب للحد وبين موت الزوج وطلاقه ؛ والقياس عندهم باطل إلا على شبه بين المقيس والمقيس عليه فصح على أصولهم بطلان هذا القياس فكيف عندهم لا يجوز القياس أصلاً، والحمد لله رب العالمين ثم فساد آخر وهو أنهم أوجبوا القياس على نصف الحد في الأمة وهم لا يختلفون في أن حد الأمة في قطع السرقة كحد الحرية فمن أين وجب أن تقاس العدة عندهم على حد الزنا دون أن يقيسوه على حد السرقة ؟ ثم هلا قاسوا عدة الأمة من الطلاق والوفاة بالأقراء والشهور على ما لا يختلفون فيه من أن عدتها من كل ذلك إن كانت حاملاً كعدة الحرية فلتنصح القياس يوماً فإن قياس العدة من الوفاة والطلاق على العدة من الوفاة والطلاق لا شك عندهم عنده أدنى فهم أولى من قياس العدة على حد الزنا فلاح فساد قياسهم في ذلك كظهور الشمس يوم صحو والحمد لله رب العالمين . ثم العجب كله من قياس مالك عدة الأمة من الوفاة على عدتها عنده بالأقراء ثم لم يقس عدة الأمة بالشهور من الطلاق على عدتها بالشهور من الوفاة بل جعل عدة الأمة بالشهور من الطلاق كعدة الحرية ولا فرق ، وهذه مناقضات وأقوال فاسدة لا تنحى على ذي حظ من فهم ، ثم عجب آخر وهو أنهم جعلوا عدة الأمة من الوفاة نصف عدة الحرية من الوفاة شق الأئمة ثم اختلفوا فجعل أبو حنيفة والشافعي عدة الأمة بالشهور من الطلاق نصف عدة الحرية بالشهور من الطلاق وجعل مالك عدة الأمة من الطلاق بالشهور كعدة الحرية من الطلاق بالشهور سواء ، ثم جعلوا ثلاثتهم عدة الأمة بالأقراء ثلثي عدة الحرية بالأقراء فهل في التلاعب أكثر من هذا مرة نصف عدة الحرية ومرة مثل عدة الحرية ومرة ثلثي عدة الحرية كل هذا بلا قرآن

ولا سنة ولا قياس يعقل ، وكل هذا قد اختلف فيه السلف وقبل وبعد فعلى أى شىء قاسوا قولهم فى عدتهما بالاقرار ثلثى عدة الحرة وحسبنا الله ونعم الوكيل ، والحمد لله كثيرا على توفيقه إيانا للحق وتيسيره للصواب ، ولقد كان يلزمهم إذ قاسوا عدة الأمة على حدما أن لا يوجبوا عليها إلا نصف الطهارة ونصف الصلاة ونصف الصيام قياسا على حدما ، والذي يلزمهم أكثر مما ذكرنا والله تعالى التوفيق هـ

٢٠٠٩ مسألة وتعد المطلقة غير الحامل والحامل المتوفى عنها من حين يأتيها خبر الطلاق وخبر الوفاة وتعد الحامل المتوفى عنها من حين موته فقط هـ برهان ذلك قول الله عز وجل : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) ، وقوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وقال تعالى : (فعنتن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن) فلا بد من أن يفضون إلى العدة من الوفاة والقروء . وعدة الأشهر بنية لها وتربص منهن وإلا فذلك عليهن باق ، وأما الحامل فإن الله تعالى يقول : (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) فليس هنا فعل أمرن بقصده والنية له لكن المطلقة الحامل خرجت من ذلك بما ذكرنا قبل من أنه لا يكون طلاق الغائب طلاقا أصلا حتى يبلغها فاعنى ذلك عن إعادته وبقيت المتوفى عنها على وضع الحمل أرموت الزوج وبالله تعالى التوفيق ، وفى هذا خلاف قديم صح عن ابن عمر . وابن عباس أنها تعد من يوم مات أو طلق ، ورويناه عن ابن مسعود من طريق ابن أبي شبة نا أبو الأحوص سلام بن سليم عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن ابن مسعود ، وصح أيضا عن سعيد بن المسيب . والنخعي . والشعبي . وعطاء . وطاوس . ومجاهد . وسعيد بن جبير . وأبي الشعثاء جابر بن زيد . والزهرى . وسليمان بن يسار وأبي قلابة . ومحمد بن سيرين . وعكرمة . ومسروق . وعبد الرحمن بن يزيد ، وهو قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعى . وأصحابهم ، وقال آخرون غير ذلك كما ناه محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عوف الله نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشنى نا محمد بن بشار بن دار نا ابوداود الطيالسى نا شعبة عن ابان بن ثعلبة عن الحكم بن عتيبة عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجد عن على بن أبي طالب فى المتوفى عنها قال : عدتها من يوم يأتيها الخبر هـ ومن طريق وكيع عن أبي الأشهب عن الحسن البصرى قال : تعد من يوم يأتيها الخبر هـ ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى . ومعر قال سفيان عن يونس بن عيينة وقال معمر عن أيوب ثم اتفق يونس وأيوب كلاهما عن الحسن فى الطلاق والموت تعد من يوم يأتيها من زوجها الخبر نا ذا أيوب فى روايته ولها الزهقة قال معمر : وقاله قتادة هـ ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن

خلاس بن عمرو قال : تعتد من يوم يأتيها الخبر ، وقال آخرون : من يوم تقوم البينة كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب . وأبي الشعثاء جابر ابن زيد : وأبي قلابة قالوا كلهم في امرأة جاءها طلاق أو موت قالوا : تعتد من يوم قامت البينة . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو خالد الأحمر . والثقفى - هو عبد الوهاب ابن عبد المجيد - قال أبو خالد عن داود عن سعيد بن المسيب . والشعبي ، وقال عبد الوهاب عن يزيد عن مكحول قالوا كلهم في الرجل يطلق أو يموت إذا قامت البينة فتعتد من يوم يموت وإن لم تقم لها بينة فم من يوم يأتيها الخبر . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال : قال حماد بن أبي سليمان . ومنصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال : ما أكلت بعد موته وهي لا تدري بموته ، فهو لها ما حبست نفسها عليه ، وصح عن الشعبي أنه يؤخذ منها إلا قدر ميراثها . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال : لا يتوارثان ولا رجعة له عليها في قول الفرير يمين جميعا قاله قتادة عن علي . وابن مسعود . قال أبو محمد : لم يدرك قتادة عليا ولا ابن مسعود ولا وجدنا ذلك عن غيره ، والذي نقول به أنهما يتوارثان وله الرجعة عليهما ما لم يبلغها طلاقه بالثلاث ولا ترد ما أكلت في الطلاق لأنها زوجته ما لم يبلغها أو يأتيها الخبر ، وأما في الموت فبخلاف ذلك وترد ما أكلت لأنها أظت مال الورثة أو مال الغرماء ولا حق لها عندهم إنما حقها في مال الزوج فما دام المال ماله فحقها فيه باق وبالله تعالى التوفيق .

٢٠١٠ - مسألة - وإذا تنازع الزوجان في متاع البيت في حال الزوجية أو بعد الطلاق أو تنازع أحدهما مع ورثة الآخر بعد الموت أو ورثتهما جميعا بعد موتهما فكل ذلك سواء وكل ذلك بينهما مع أيما منهما أو يمين الباقي منهما أو ورثة الميت منهما أو أيما ورثتهما معا وسواء في ذلك السلاح والمحلى ومالا يصلح إلا للرجال أو إلا للنساء أو للرجال والنساء إلا ما على ظهر كل واحد منهما فهو له مع يمينه ، وقد اختلف السلف في هذا على أقوال ، فنقول كما روينا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري أنه قال في تداعى الزوجين البيت بيت المرأة إلا ما عرف للرجل . ومن طريق معمر عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة في ذلك مثل قول الزهري . ومن طريق عبد الرزاق نا معتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن الحسن البصري قال للمرأة ما أغلق عليه بابها إذا مات زوجها . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : ليس للرجل إلا سلاحه وثيابه جلده . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : أما ما أحدث الرجل من متاع فهو له إذا أقام عليه البينة .

ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا منصور عن الحسن في رجل طلق امرأته أو مات عنها . - وقد أحدثت في بيته أشياء - فقال الحسن : لها ما أغلقت عليه بابها السلاح الرجل ومصحفه ، وقالت طائفة : غير هذا كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا منصور عن ابن سيرين قال : ما كان من صدق فهو لها وما كان من غير صدق فهو ميراث ، وقول ثالث كل شيء للرجل إلا ما على المرأة من الثياب أو الدرع والخمار وهو قول ابن أبي ليلى ، وقول رابع كما ناهشيم عن سعيد بن نبات ناهشيم عن عبد الله بن عبد البصير ناهشيم بن أصبغ ناهشيم بن عبد السلام الحشني ناهشيم بن المثنى ثنا الضحاك بن مخلد - هو أبو عاصم - عن سفیان الثوري عن عبيدة بن مغيث عن إبراهيم النخعي أنه قال في الرجل إذا مات فادعت المرأة متاع البيت أجمع قال : إن كان من متاع الرجل فهو للرجل وأما ما كان من متاع النساء فهو للمرأة وما كان مما يكون للرجل وللرأة فهو للباقي منهما فإن كان فرقة وليس موتا فهو للرجل ، وقول خامس كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم بن سعيد بن منصور ناهشيم أنا من سمع ابن عن تداعي الزوجين فقال : متاع النساء للنساء ومتاع الرجال للرجال (١) وما كان من متاع يكون للرجال والنساء فهو بينهما ، وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك فقال مثل قول ابن شبرمة وزاد في الحياة والموت . ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا من سمع ابن ذكوان المدني وعثمان البتي يقولان : ما كان للرجال والنساء فهو بينهما ، وهو قول عبيد الله بن الحسن . والحسن بن حي . وأحد قولي زفر وأوجبوا الإيمان مع ذلك كله ، وقول سادس كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم عن ابن شبرمة . وابن أبي ليلى قالا جميعا : ما كان للرجال فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان مما يكون للرجال والنساء فهو للرجل (٢) وهو قول الحكم وهو قول مالك الفرقة والموت سواء في ذلك عنده ويختلف كل واحد منهما في كل ذلك . وقول سابع كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أخبرنا من سمع الحكم بن عتيبة وسعيد بن اشوع يقولان ما كان للرجال فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجال والنساء فهو للمرأة . وبهذا يقول هشيم . وقول ثامن كما روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناغندر عن شعبة عن حماد أنه سئل عن متاع البيت فقال : ثياب المرأة للمرأة وثياب الرجل للرجل وما تشاجر فيه ولم يكن لهذا ولا لهذا [بينة] (٣) فهو للذي في يديه ، وقال أبو حنيفة : إن كان أحد الزوجين

(١) في النسخة رقم ١٦ ومتاع الرجل للرجل (٢) في النسخة رقم ١٤ مما يكون للرجل والمرأة

فهو للرجل (٣) الزيادة من النسخة رقم ١٤

ملوكا والآخر حرا فالمال كله لمن كان منهما حرا مع يمينه ، وكذلك قال أبو يوسف ،
ومحمد إلا أن يكون العبد ملوثا له في التجارة فهو كالحرف في حكمه في ذلك ، ثم اختلفوا فقال
أبو يوسف : فإن كانا حريين أو مكاتبين أو مأذونين لهما في التجارة أو أحدهما حرا
والآخر مكاتبا أو مأذونا له في التجارة أو مسلمين أو أحدهما فإنه يقضى للراءة بمثل
ما تجهز به إلى زوجها فما بقي بعد ذلك فسواء كان مما لا يصلح إلا للرجال أو لا يصلح إلا
للنساء أو يصلح للرجال والنساء فكل ذلك للرجل مع يمينه في الفرقة والموت ، وقال
أبو حنيفة في كل هؤلاء : ما كان من متاع الرجال فهو للرجل مع يمينه وما كان من
متاع النساء فهو للراءة مع يمينها هذا في الفرقة والموت ، وما صلح للرجال والنساء فهو
للرجل مع يمينه في الفرقة وهو للباقي منهما أيهما كان ؛ ووافقه على كل ذلك محمد بن الحسن
إلا في الموت فإنه جعل ما يصلح للرجال والنساء للرجل أو لورثته مع يمينه أو أيمانهم
وقول تاسع كما قلنا نحن وهو قول مسفيان الثوري . والقاسم بن معن بن عبد الرحمن بن
عبد الله بن مسعود القاضي ، وشريك بن عبد الله القاضي . والشافعي . وأبي سليمان
وأصحابهما . وأحد قول زفر بن الهذيل . وقول الطحاوي .

قال أبو محمد : احتج من قال بأن ما صلح للرجال فهو للرجل وما صلح للنساء
فهو للمرأة بما روينا من طريق سعيد بن منصور ناسو يد بن عبد العزيز الدمشقي نا أبو نوح
المدني من آل أبي بكر قال نا الحضرمي رجل قد سماه عن علي بن أبي طالب قال : قال رسول
الله ﷺ : « متاع النساء للنساء ومتاع الرجال للرجال » .

قال أبو محمد : هذا خبر موضوع مكذوب لا يحل لأحد أن يرويه إلا على بيان
وضعه ، سويد بن عبد العزيز مذكور بالكذب ؛ وأبو نوح لا يدري أحد من هو ،
والحضرمي مثل ذلك ثم لو صح لكان غير حجة لهم لأن ظاهره أن لكل أحد متاعه الذي
بيده لأنه لم يقل فيه أن يختلف الزوجان ولا قال فيه ما صلح للرجال ولا ما صلح للنساء
وأما فيه متاع النساء ومتاع الرجال ، والمتاع هو متاع المرأة الذي في ملكه سواء صلح له
أو لم يصلح له وإذا لم يخص به اختلاف الزوجين فليس لأحد أن يخص هذا الباب دون
اختلاف الأخ والأخت فبطل تمويههم بهذا الخبر المكذوب .

قال أبو محمد : ولا يختلف المخالفون لنا من الخفيفين والمالكين في أخ وأخت
ساكنين في بيت فتداعيا ما فيه أنه بينهما بنصفين مع أيمانهما ولم يحكموا في ذلك بما
حكموا به في الزوجين ؛ وكذلك لم يختلفوا في عطار ودباغ أو بزار ساكنين في بيت في
أن كل ما في البيت بينهما مع أيمانهما ولم يحكموا أن ما كان من عطر فلا عطار وما كان من

آلة الدباغ فللدباغ وما كان من آلة البر فللبزاز فظهر تناقضهم وفساد قولهم بيقين وانه ظن كاذب وقد قال رسول الله ﷺ: «إياكم والظن فان الظن أ كذب الحديث» . برهان صحة قولنا أن يد الرجل ويد المرأة على ما في البيت الذي يسكنه أو دار سكنهما أى شئ كان فليس أحدهما أولى به فهو لها إذ هو بأيديهما مع إيمانهما ولا تنكر ملك المرأة للسلاح ولا ملك الرجل للحلى وبالله تعالى التوفيق .

الاستبراء

٢٠١١ مسألة قال أبو محمد : وقد ذكرنا في كتاب اللعان من ديواننا هذا حكم الولد يدعيه اثنان فصاعدا إذا لم يعرف أيهم (١) كان معها أو لاسواء من أمة كان أو من حرة (٢) ونذكر هنا ان شاء الله تعالى حكم ذلك اذا كان يعرف أيهما الأول من الأزواج أو السادات في ملك اليمين .

قال أبو محمد : من كانت له جارية بطؤها وهي ممن تحيض فاراد بيعها فالواجب عليه أن لا يبيعها حتى تحيض حيضا يتيقنه، وكذلك إن أراد انكاحها أو هبتها أو صداقها فان كانت ممن لا تحيض فلا يبيعها حتى يوقن انه لا حمل بها ثم على الذي انتقل ملكها اليه أن لا يطأها حتى يستبرئها بحيضة ويوقن انها حيضة أو حتى يوقن انه لا حمل بها إلا أن يصح عنده انها قد حاضت عند الذي انتقل ملكها عنه حيضا متيقنا وانه لم يخرجها عن ملكه حتى أيقن أنه لا حمل بها فليس عليه أن يستبرئها حيث لا يجوز أن يجبر على مواضعها على يد ثقة ولا أن يمنع منها لان كلا الأمرين شرط ايس في كتاب الله تعالى، وقد قال رسول الله ﷺ: «كل شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل» . وقد أباح الله تعالى ملك اليمين فلا يحل منع المالك من أمته ، والعجب أن المالكين الموجبين للوإضعة متفقون على أنه لا ينتفع بذلك متى ظهر بها حمل ، فأى معنى لعمل لا فائدة فيه ولا تنقطع الرية دون أن يوجهه نص .

قال أبو محمد : ولا يجب في البكر استبراء أصلا فان ظهر بها عند المشتري أو الذي انتقل ملكها اليه أو الذي تزوجها حمل بقيت بحسبها حتى تضع أو حتى توقن بأن الحمل كان قبل انتقال ملكها اليه فان تيقن بذلك فسخ البيع والهبة والأصداق والنكاح وردت الى الذي كانت له فان كان تزوجها وهي أمة أمر بأن لا يطأها حتى تضع ولم يفسخ النكاح لما قد ذكرناه في كتاب النكاح من ديواننا هذا ، وجملة أنه لا عدة على أمة من غير زوج فاذا لم تكن في عدة فنكاحها جائز فان لم يوقن ذلك حتى تضع نظر فان كان

وضعها لأقل من تسعة أشهر من حين أنكر الأول وطئها أو لأقل من ستة أشهر من حين وطئها الثانى . فالولد للأول بلا شك وان ولدته لا أكثر من تسعة أشهر بطريقة عين من حين وطئها الثانى فالولد للثانى بلا شك ، فان ولدته لا أكثر من تسعة أشهر من حين أمكن الأول وطئها ولأقل من ستة أشهر من حين وطئها الثانى فهو غير لاحق بالأول ولا بالثانى وهو يملك للثانى ان كانت أمه أمة إلا أنها يعتق عليه ولا بد لما ذكرنا فى كتاب العتق فلو ولدته لأقل من تسعة أشهر من حين أمكن الأول وطئها ولا أكثر من ستة أشهر من حين وطئها الثانى فهو للأول ولا بد لان فراشه كان قبل فراش الثانى فلا ينتقل عنه إلا بنص أو يقين من ضرورة مشاهدة ، وقد قال رسول الله ﷺ : « الولد لصاحب الفراش » فاذ لا شك فى هذا فلا يجوز أن يطل الفراش الأول الذى هو المتيقن ويصح فراش ثان بظن لكن يقين لا مجال للشك فيه ، فان يقن بضوالة خلقته انه لسته أشهر أو سبعة أشهر أو ثمانية وكانت هذه المدة قد استوفتها عند الثانى وتيقن بذلك أنه ليس للأول فهو للثانى بلا شك ، ولا يجوز أن يكون حمل أكثر من تسعة أشهر ولا أقل من ستة أشهر لقول الله تعالى (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا) وقال تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) فمن ادعى ان حملا وفصالا يكون فى أكثر من ثلاثين شهرا فقد قال الباطل والمحال وزد كلام الله عز وجل جهارا . وقد قال ابو حنيفة : يكون الحمل عامين ، واحتج له أصحابه بحديث فيه الحارث بن حصيرة وهو هالك ان ابن صياد ولد لستين وهذا كذب وباطل ، وابن حصيرة هذا شيعى يقول برجة على الى الدنيا ، (وذكروا) أيضا ماروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن الاعمش عن أبى سفيان عن اشياخ لهم عن عمرانه رفع اليه امرأة غاب عنها زوجها سنتين فجاء وهى حبل ففهم عمر برجها فقال له معاذ بن جبل : يا أمير المؤمنين . ان يك السيل لك عليها فلا سيل لك على ما فى بطنها فتركها عمر حتى ولدت غلاما قد نبتت ثنياه فعرف زوجها شبهه فقال عمر : عجز النساء أن تكون مثل معاذ لو لا معاذ هلك عمره

قال ابو محمد : وهذا أيضا باطل لانه عن أبى سفيان وهو ضعيف عن اشياخ لهم وهم مجهولون ، ومن طريق سعيد بن منصور ناداود بن عبد الرحمن عن ابن جريج عن جميلة بنت سعد عن عائشة أم المؤمنين قالت : ما تزيد المرأة فى الحمل على سنتين قدر ما يتحول ظل هذا المغزل جميلة بنت سعد مجهولة لا يدري من هى فبطل هذا القول والحمد لله رب العالمين ، وقالت طائفة : لا يكون الحمل أكثر من اربع سنين رويناه عن سعيد بن المسيب

من طريق فيها على بن زيد بن جدعان وهو ضعيف وهو قول الشافعي ولا نعلم لهذا القول شبهة تعلقوا بها أصلاً ، وقالت طائفة : يكون الحمل خمس سنين ولا يكون أكثر أصلاً وهو قول عباد بن العوام والليث بن سعد ، وروى عن مالك أيضاً ولا نعلم لهذا القول متعلقاً أصلاً . وقالت طائفة : يكون الحمل سبع سنين ولا يكون أكثر وهو قول الزهري . ومالك ، واحتج مقلدوه بأن مالكاً ولد لثلاثة أعوام وإن نساء بني العجلان ولدن لثلاثين شهراً وإن مولاة لعمر بن عبد العزيز حملت ثلاث سنين وإن هرم بن حيان والضحاك بن مزاحم حمل بكل واحد منهما سنين . وقال مالك : بلغت عن امرأة حملت سبع سنين .

قال أبو محمد : وكل هذه أخبار مكنوبة (١) راجعة إلى من لا يصدق ولا يعرف من هو ، ولا يجوز الحكم في دين الله تعالى بمثل هذا . ومن روى عنه مثل قولنا عمر بن الخطاب كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني يحيى ابن سعيد الأنصاري أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : قال عمر بن الخطاب أيام رجل طلق امرأته فحاضت حيضة أو حيضتين ثم قعدت فلتجلس تسعة أشهر حتى يستبين حملها فإن لم يستبين حملها في تسعة أشهر فلتعبد التسعة الأشهر ثلاثة أشهر عدة التي قد قعدت عن الحيض .

قال أبو محمد : فهذا عمر لا يرى الحمل أكثر من تسعة أشهر وهو قول محمد ابن عبد الله بن عبد الحكم . وأبي سليمان . وأصحابنا . قال علي : إلا أن الولد قد يموت في بطن أمه فيتبادى بلا غاية حتى تلقيه متقطعاً في سنين فإن صح هذا فانه حمل صحيح لا تنقض عدته إلا بوضعه كله (٢) إلا أنه لا يوقف له ميراث ولا يلحق أصلاً لأنه لا سبيل إلى أن يولد حياً ولو سعت عند تيقن ذلك في إسقاطه بدوا لكان مباحاً لأنه ميت بلا شك وبالله تعالى التوفيق .

وأما ولد الزوجة لا أكثر من تسعة أشهر من آخر وطء وطئها زوجها فهو متيقن بلا لعان ، وكذلك إن ولده لاقل من ستة أشهر إلا أن يكون سقطاً فهو له وتصير الأمة به أم ولده وتنقض به عدة المطلقة والمتوفى عنها ، وأما استبراء الأمة المنتقلة للملك فقد اختلف في ذلك أيضاً كما روينا من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج قال : قال عطاء : تداول ثلاثة من التجار جارية فولدت فدعا عمر بن الخطاب القاعة فالحقوا ولدها بأحدهم ثم قال عمر : من ابتاع جارية قد بلغت الحيض فليتربص بها

(١) في النسخة رقم ١٤ « كاذبة » (٢) في النسخة رقم ١٦ بوضع كله

حتى تحيض فان كانت لم تحض فليتربص بها خمسا واربعين ليلة * ومن طريق الحجاج ابن المنهال نا هشيم ارنا الحجاج ومنصور قال الحجاج عن عطاء . وقال منصور عن سعيد ابن المسيب قالا جميعا : تستبرا الامة التي لم تحض بشهر ونصف * وقول ثان كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري . ومعمر قال سفيان عن فراس عن الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود ، وقال معمر عن ايوب عن نافع عن ابن عمر قالا جميعا : تستبرا الامة بحیضة * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : كم عدة الامة تباع ؟ قال : حيضة ، وقاله أيضا عمرو بن دينار * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في الامة تباع وقد حاضت قال : يستبرئها الذي باعها ويستبرئها الذي اشتراها بحیضة أخرى وقال به الثوري * ومن طريق حماد بن سلية عن حميد عن الحسن في الامة اذا باعها سيدها وهو يطؤها قال : يستبرئها بحیضة قبل ان يبيعها ويستبرئها المشتري بحیضة أخرى وهو قول الشافعي . وأبي سليمان ، وقول ثالث كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا هشيم نا منصور عن الحسن انه سئل عن استبراء الامة التي لم تحض قال : تستبرا بثلاثة أشهر فأتينا ابن سيرين فسألناه عن ذلك فقال ثلاثة أشهر قال هشيم : وأرنا خالد الحذاء عن أبي قلابة قال : تستبرا الامة بثلاثة أشهر * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ايوب عن نافع عن ابن عمر قال : اذا كانت الامة عذراء لم يستبرئها ان شاء قال ايوب : يستبرئها قبل ان يقع عليها * وبه الى معمر عن قتادة قال في أمة عذراء اشتراها من امرأة قال : لا يستبرئها فان اشتراها من رجل فليستبرئها ، وقال سفيان الثوري . تستبرئ . التي لم تبلغ كما تستبرئ العجوز ، وقال أبو حنيفة . وأصحابه : لا يطأ الرجل الجارية يشتريها حتى يستبرئها بحیضة فان كانت لا تحيض فشهرا ولا يحل له ان يلدئ منها بشيء قبل الاستبراء قالوا : فلو اشتراها فلم يقبضها حتى حاضت لم يجز له ان يعد تلك الحيضة استبراء بل يستبرئها بحیضة أخرى ولا بد . قالوا فلو زوجها من رجل لم يكن عليه ان يستبرئها لاهو ولا الناكح إلا في رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة فانه قال : لا يطؤها حتى يستبرئها بحیضة واختلفوا في التي تحيض تباع فترتفع حیضتها لا من حمل يعرف بها قال أبو حنيفة . وأبو يوسف لا يطؤها حتى تمضي أربعة أشهر . وقال محمد بن الحسن : لا يطؤها حتى يمضي عليها شهران وخمس ليال ثم رجع فقال : لا يطؤها حتى تمضي لها أربعة أشهر وعشر ليال . وقال زفر : لا يطؤها حتى يمضي لها ستان وهو قول سفيان الثوري ، وهذه أقوال في غاية الفساد لأنها بلا برهان .

قال أبو محمد : واحتج من رأى الاستبراء كما ذكرنا بما روينا من طريق أبي داود ناعبيد الله بن عمر بن ميسرة نا يزيد بن زريع نا سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن صالح بن رستم الخزاز عن أبي علقمة الهاشمي عن أبي سعيد الخدري أن بعض أصحاب رسول الله ﷺ أصابوا سبايا بأوطاس فكان الناس يخرجوا من غشيانهم من أجل ازواجهن من المشركين فانزل الله عز وجل : (والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم) أي فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن • ومن طريق أبي داود نا عمرو بن عون نا شريك عن قيس بن وهب عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري رفعه أنه قال في سبايا أوطاس : لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن طاوس أرسل رسول الله ﷺ مناديا في بعض مغازيه لا يقعن رجل على حامل ولا على حائل حتى تحيض ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن زكريا عن الشعبي أصاب المسلمون سبايا يوم أوطاس فأمرهم رسول الله ﷺ أن لا يمتعوا على حامل حتى تضع ولا غير حامل حتى تحيض حيضة ، لانعلم ورد في هذا غير ما ذكرناه •

قال أبو محمد : حديث طاوس : والشعبي مرسلان ولا حجة في مرسل ، وخبر أبي الوداك ساقط لأن أبي الوداك وشريكا ضعيفان ثم لو صحت لمكانت حجة على من احتج بها لأن فيها المنع من وطء التي ليست حاملا حتى تحيض وهم لا يقولون بهذا بل يحلون حدودا ليست في هذه الآثار ، ومن الكبار مخالفة أثر يحتج به المرء ويصححه وأما خبر أبي علقمة فهو الذي لا يصح في هذا الباب غيره فليس فيه ذكر للاستبراء أصلا لا بنص ولا بدليل فيه إباحة وطء المحصنات إذا ملكنهن فقط فهو عليهم لأهم ، وأما الذي في آخره أي فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن فلا شك في أنه ليس من كلام رسول الله ﷺ وأعلى مراتبه أن يكون من كلام أبي سعيد ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، ثم لو صح أنه من كلام رسول الله ﷺ وهو لا يصح أبدا لما كانت لهم فيه حجة لأنه إنما فيه إذا انقضت عدتهن ، والعدة المعروفة في الدين ليست إلا أربعة أشهر وعشرا في الوفاة وثلاثة قروء للتي تحيض من المطلقات أو ثلاثة أشهر للتي لم تحض أو لا تحيض من المطلقات أو وضع الحمل لمطلقة أو متوفى عنها ولا مزيد ، وهم ههنا جعلوا الاستبراء بحيضة وليس هذا عدة فبطل أن يكون لهم متعلق فيه أصلا ، وأما مالك فإنه رأى الاستبراء بالمواضعة في عليه الرقيق ولم يرها في الوحش ولم يجز اشتراط النقد في ذلك ورأى نفقة مدة المواضعة على البائع ، ورأى ما حدث فيها مدة المواضعة على البائع ورأى

المواضعة في البكر ولم ير مع هذا كله أن المواضعة تبرئ من الحمل وهذه أقوال لا تعرف عن أحد قبله وهي مع ذلك في غاية المناقضة والفساد (١) ، وأول ذلك إيجابه فرضا شرط المواضعة وهو شرط ليس في كتاب الله عز وجل وأبطل شرط نقد الثمن وهو حق للبائع مأمور في القرآن بإيفائه إياه اذ يقول الله تعالى (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) وقوله تعالى : (الآن تكون تجارة عن تراض منكم) وثانيها فرقه بتفريقه في ذلك بين العالية والوخش وهذا عجب جدا أترام يجهلون أن الوخش يحمل كما تحمل العالية ولا فرق ، وثالثها إيجابه النفقة على البائع وهذا أكل مال بالباطل ولا يخلو أن يكون صح بينهما بيع أولم يصح فإن كان صح بينهما بيع فأى شيء يوجب النفقة على البائع على أمة غيره وإن كان لم يصح بينهما بيع فلا معنى لأوجب المواضعة ؛ فإن قالوا : ربما ظهر بها حمل فبطل البيع قلنا : هذا لا يؤمن عندكم بعد الحيضة في المواضعة فوجبوا في ذلك ثقتها على البائع والا فقد ظهر فساد قولكم يقينا ، وكذلك لا يؤمن ظهور عيب يوجب الرد ولا فرق ؛ ورابعها إيجابه ما حدث فيها مدة المواضعة على البائع فيلزمه فيها ما الزمناه في إيجابه النفقة على البائع سواء سواء ، وروينا من طريق حماد بن سلمة أرنا على بن يزيد عن أيوب بن عبد الله اللخمي عن ابن عمر قال : وقعت في سهمى جارية يوم جلولاء كأن عنقها أبريق فضة قال ابن عمر : فما ملكت نفسي أن جعلت أقبليها والناس ينظرون فقد أجاز التلذذ قبل الاستبراء وبالله تعالى التوفيق .

٢٠١٢ مسألة ومن استلحق ولد خادمه له باعها ولم يكن عرف قبل ذلك بينة أنه وطنها أو باقرار منه قبل بيعه لها بوطنه إياها لم يصدق ولم يلحق به سواء باعها حاملا أو حدث الحمل بها بعد بيعه لها أو باعها دون ولدها أو باع ولدها دونها كل ذلك سواء فلو صح بينة عدل أنه وطنها قبل بيعه لها أو بأنه أقر قبل أن يبيعها بوطنه لها فإن ظهر بها حمل كان مبدؤه قبل بيعه لها بلا شك فسخ البيع بكل حال وردت إليه أم الولد ولحق به ولدها أحب أم كرهه أقر به أو لم يقر ، وكل أمة لانسان صح أنه وطنها بينة أو باقرار منه فانه يلحق به ما ولدت أحب أم كرهه ولا ينتفع بان يدعى استبراء أو بدعواه العزل ، وبالله تعالى التوفيق .

برهان ذلك قول الله عز وجل : (ولا تنكسب كل نفس الا عليها) وقول رسول الله ﷺ : «ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام» ولا شك في أن الأمة قد صح ملكها أو ملك ولدها أو ملكهما للمشتري فقد منع الله عز وجل من قبول

دعوى البائع في ابطال ملك المشتري بالملك لأنه كاسب على غيره ومدعى في مال سواء بلاينة ، وقال مالك : ان باعها حاملا ثم ادعى ان ولدها منه فسخ البيع قال : فلو ادعاه وقد اعتقت لم يفسخ العتق ولا ابتياع المعتق لها .

قال أبو محمد : وهذه مناقضة لاختفاء بها لأنه اذا صدق في دعواه ففسخ بها ملك مسلم وصفقته فواجب ان يصدق ويفسخ بها عتق الأمة ولا فرق ، ولئن لم يجوز أن يصدق في فسخ العتق فإنه لا يجوز ان يصدق في فسخ صفقة مسلم وابطال ملكه وبالله تعالى تأييد . فان قالوا : البيع يفسخ بالعيب قلنا : والعتق يفسخ بالاستحقاق واما إذا صح وطؤه لها إذا كانت في ملكه أو صح حينئذ اقراره بوطئها . فبرهان قولنا في لحاق الولد به وفسخ العتق والبيع والايلاد فيهما ماروينا من طريق أبي داود السجستاني نا مسدد نا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت : اختصم سعد بن أبي وقاص . وعبد بن زمعة الى رسول الله ﷺ في ابن أمة زمعة فقال ابن زمعة : أخي ابن أمة أبي ولد على فراش أبي فقال رسول الله ﷺ : « الولد للفراش احتجبي منه يا سودة هو أخوك يا عبد » نا احمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم ثنا جدي قاسم بن أصبغ نا احمد بن زهير بن حرب نا أبي نا جرير عن المغيرة ابن مقسم عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال : « الولد لصاحب الفراش » نا حمام بن احمد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا بكر ابن حماد التيمرقي نا مسدد نا يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن محمد بن زياد انه سمع أبا هريرة يحدث عن النبي ﷺ انه قال : « الولد لصاحب الفراش » .

قال أبو محمد : قضى رسول الله ﷺ بالولد لصاحب الفراش بعد موته في أمة لم يحفظ اقرار سيدها بذلك الولد ولو أقربه لم يحتج عبد بن زمعة لسوى ذلك وحكم عليه الصلاة والسلام بأن الأمة فراش وان الولد لصاحب الفراش ، وانما تكون الأمة فراشا إذا صح ان سيدها افترشها بيته بذلك أو بيته باقراره بذلك ، وليس أمره عليه الصلاة والسلام سودة أم المؤمنين بالاحتجاب منه بكادح في ذلك أصلا ولا احتجاب الأخت عن أخيها بمبطل اخوته لها البتة لأنه ليس فرضا على المرأة رؤية أخيها لها انما القرض عليها صلة رحمه فقط ولم يأمرها عليه الصلاة والسلام قط بأن لاتصله . ومن ادعى ذلك فقد كذب وقد قال عليه الصلاة والسلام : هو أخوك يا عبد وهذا يكفى من له عقل ، وقد قال بعض من لا يبالى بما اطلق به لسانه من الكذب في الدين : انما معنى قوله عليه الصلاة والسلام : « هو لك يا عبد » أي هو

عبدك قلنا : الثابت انه قال : هو أخوك لما أوردنا ، ولوقضى به عبدا لم يلزمها ان تحتجب عنه بنص القرآن فاعجبوا لهذا هؤلاء القوم فوجب ما قلنا نصا والحمد لله رب العالمين . واذا صح ان الحمل منه فوجب فسخ بيع الحر وبيع أم الولد وفسخ عتق من أعتقهما وفسخ إيلاد من أولدها بعد ذلك وبالله تعالى التوفيق . وبهذا جاء الاثر عن السلف ، روينا من طريق عبد الرزاق نا معمر . وابن جريج كلاهما عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال : بلغني ان رجلا منكم يعزلون فإذا حملت الجارية قال : ليس مني والله لا أوتي برجل منكم فعل ذلك إلا ألحقت به الولد فمن شاء فليعزل ومن شاء فلا يعزل ، ومن طريق عبد الرزاق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد ان عمر بن الخطاب قال : من كان منكم يطأ جاريته فليحصنها فان احدم لا يقر باصابتها جاريته إلا ألحقت به الولد ، وما تعلم في هذا خلافا لصاحب إلا ما روينا من طريق محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت ان اباها كانت له جارية يعزل عنها وانها جاءت به بحمل فأنكر ذلك وذكر الحديث ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ابن ذكوان - هو أبو الزناد - عن خارجة بن زيد بن ثابت قال : كان زيد بن ثابت يقع على جارية له وكان يعزلها فلما ولدت اتفقى من ولدها وضربها مائة ثم اعتق الغلام ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن عمر وأخبرني عمرو بن دينار ان ابن عباس وقع على جارية له وكان يعزلها فاتفق من ولدها *

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة : لا يلحق ولد الأمة بسيدتها سواء كانت أم ولد أو لم تكن إلا بأن يدعيه وإلا فهو متفق عنه ، وقال مالك : يلحق به لو طئه إياها الا ان يدعي انها استبرأت ثم لم يطأها *

قال أبو محمد : كل ما روى في هذا الباب عن الصحابة مخالف لقولها ، والعجب ظه ان هذين قولان بلا دليل أصلا لا من قرآن ولا من سنة ولا من رواية سقيمة ولا من قول صاحب . ولا من قياس . ولا من رأى له وجهه والعجب كله ان مالكا لا يرى الاستبراء يمنع من الحمل ثم يراه ههنا يتقى النسب به وهذا أعجب من العجب *

٣٠١٣ - مسألة - والولد يلحق في النكاح الصحيح . والعقد القاسد بالجاهل ولا يلحق بالعالم بفساده ويلحق في الملك الصحيح وفي المملوكة بعقد قاسد بالجاهل ولا يلحق بالعالم بفساده لان رسول الله ﷺ ألحق الناس بمن ولوا ممن تزوجوا من النساء ومن تملكوا في الجاهلية ، ولا شك في أنه كان فيهم من نكاح قاسد ومملوكة قاسدة ، ونفى أولاد الزنا جملة بقوله عليه الصلاة والسلام : « وللعاهر الحجر » فصح ما قلنا ، وأما

العالم بفساد عقد النكاح أو عقد المالك فهو عامر عليه الحد فلا يلحق به الولد والولد يلحق بالمرأة إذا زنت وحملت به ولا يلحق بالرجل ويرث أمه وترثه لأنه عليه الصلاة والسلام ألحق الولد بالمرأة في اللعان وتفاء عن الرجل والمرأة في استلحاق الولد بنفسها كالرجل بل هي أقوى سبياً في ذلك لما ذكرنا من أنه يلحق بها من حلال كان أو من حرام ولأنه لا شك منها إذا صبح أنها حملته وبالله تعالى التوفيق .

الحضانة

٢٠١٤ - مسألة - الأم أحق بحضانة الولد الصغير والابنة الصغيرة حتى يبلغا المحيض أو الاحتلام أو الانبات مع التمييز وضحة الجسم سواء كانت أمة أو حرة تزوجت أو لم تزوج رحل الأب عن ذلك البلد أو لم ير حل والجدة أم فإن لم تكن الأم مأمونة في دينها ودنياها نظر للصغير أو الصغيرة بالأحوط في دينهما ثم دنياهما فحينما كانت الحياطة لهما في كلا الوجهين وجبت هنالك عند الأب أو الأخ أو الاخت أو العممة أو الخالة أو العم أو الخال، وذو الرحم أولى من غيرهم بكل حال والدين مغلب على الدنيا فإن استورا في صلاح الحال فالأم والجدة ثم الأب والجدة ثم الأخ والاخت ثم الأقرب فالأقرب والأم الكافرة أحق بالصغيرين مدة الرضاع فإذا بلغا من السن والاستغناء ومبلغ الفهم فلا حضانة لكافرة ولا لفاسقة . برهان ذلك قول الله عز وجل : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) فأما الأم فانه في يدها لانه في بطنها ثم في حجرها مدة الرضاع بنص قول الله عز وجل : (والوالدات برضمن أولادهن حولين كاملين) فلا يجوز نقله أو نقلها عن موضع جعلهما الله تعالى فيه بغير نص ولم يأت نص صحيح قط بأن الأم ان تزوجت يسقط حقها في الحضانة ولا بأن الأب ان رحل عن ذلك البلد سقط حق الأم في الحضانة ، وروينا من طريق مسلم ناقتية بن سعيد ، وزهير بن حرب قالا جميعا : نا جرير بن حازم عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة « قال : قال رسول الله ﷺ من أحق الناس بحسن صحابتي ؟ قال أمك قال : ثم من ؟ قال : أمك قال ثم من ؟ قال أمك قال ثم من ؟ قال أبوك » ، ومن طريق مسلم نا أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني نا ابن فضيل عن أبيه عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله من أحق الناس بحسن الصحبة ؟ قال أمك ثم أمك ثم أبوك ثم أدناك أدناك » فهذا نص جلي على إيجاب الحضانة لأنها صحبة ، وأما تقديم الدين فلقول الله عز وجل : (تعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) وقوله تعالى : (كونوا قوامين بالقسط) وقوله تعالى : (واذروا ظاهر الاثم وباطنه) فن ترك الصغير والصغيرة حيث يدر بان على سماع الكفر

ويعمرنان على جحد نبوة رسول الله ﷺ وعلى ترك الصلاة والاكل في رمضان وشرب الخمر والانس اليها حتى يسهل عليهما شرائع الكفر أو على صحة من لا خير فيه والانهماك على البلاء قدعاون على الاثم والعدوان ولم يعاون على البر والتقوى ولم يقيم بالقسط ولا ترك ظاهر الاثم وباطنه وهذا حرام ومعصية ، ومن ازالها عن المكان الذي فيه ما ذكرنا الى حيث يدربان على الصلاة والصوم وتعلم القرآن وشرائع الاسلام والمعرفة بنبوة رسول الله ﷺ والتفكير عن الخمر والفواحش قدعاون على البر والتقوى ولم يعاون على الاثم والعدوان وترك ظاهر الاثم وباطنه وأدى الفرض في ذلك .

وأما مدة الرضاع فلانباي عن ذلك لقول الله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) ولان الصغيرين في هذه السن ومن زاد عليها بعام أو عامين لا فهم لها ولا معرفة بما يشاهدان فلا ضرر عليهما في ذلك ، فان كانت الام مأمونة في دينها والاب كذلك فهي أحق من الاب لقول رسول الله ﷺ الذي ذكرنا ثم الجدة كالام فان لم تكن مأمونة لا الام ولا الجدة في دينها أو تزوجت غير مأمون في دينه وكان الاب مأمونا فالاب أولى ثم الجد ، فان لم يكن احدهم ذكرنا مأمونا في دينه وكان للصغير أو الصغيرة أخ مأمون في دينه أو أخت مأمونة في دينها فالأخ مأمون أولى وهكذا في الاقارب بعد الاخوة فان كان اثنان من الاخوة أو الاخوات أو الاقارب مأمونين في دينهما مستويين في ذلك ، فان كان أحدهما أحوط للصغير في دنياه فهو أولى فان كان أحدهما أحوط في دينه والآخر أحوط في دنياه فالأخوة لذي الدين لا ذكرنا قبل ولقول الله تعالى : (انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الاموال والاولاد كمثل غيث أعجب الكفار نباته ثم يهيج فتراه مصفراً ثم يكون حطاما) وتفسير الحياة في الدنيا أن يكون أجدهم أشد رفاهية في عيشة ومطعمه وملبسه ومرقده وخدمته وبره واكرامه والاهتبال به فهذا فيه احسان الى الصغير والصغيرة فواجب أن يراعى بعد الدين لقوله تعالى : (وبالوالدين احسانا وبذي القربى) وروينا من طريق وكيع عن الحسن بن عتبة عن سعيد بن الحارث قال : اختصم خال وعم الى شريح في صبي قضى به للعم فقال الخال : أنا أنفق عليه من مالي فدفعه اليه شريح وهذا نص قولنا .

قال أبو محمد : فان استورا الاخوات أو الاخوة في كل ذلك أو الاقارب فان تراضوا في أن يكون الصغير أو الصغيرة عند كل واحد منهم مدة فذلك لهم فان كان في ذلك ضرر على الصغير أو الصغيرة فان كان تقدم كونه عند أحدهم لم يزل عن يده فان

أبوا فالقرعة ، وأما قولنا إن الامة والحرة سواء فلان القرآن والسنة لم يأت في أحدهما نص في التفريق بينهما فالحكم فيما لانص فيه شرع لم يأذن به الله تعالى ، وأما قولنا سواء رحل الأب أو لم يرحل فلانه لم يأت نص قرآن ولا سنة يسقط حضنة الام من أجل رحيل الأب فهو شرع باطل ممن قال به وتخصيص للقرآن والسنة التي اوردنا ومخالف لها بالرأى الفاسد وسوء نظر للصغيرين واضرارهما في تكليف الحل والترحال . والازالة عن الام والجدة ، وهذا ظلم لاخفاء به رجور لاشك فيه ، وأما قولنا انه لا يسقط حق الام في الحضنة بزواجها اذا كانت مأمونة وكان الذي تزوجها مأمونا فللنصوص التي ذكرنا ، ولم يخص عليه الصلاة والسلام زواجهما من غير زواجهما ولما روينا من طريق البخاري نايعة بن ابراهيم بن كثيرنا بن عتبة نايعة بن عبد العزيز عن أنس بن مالك قال : « قدم رسول الله ﷺ المدينة ليس له خادم فأخذ أبو طلحة يدي فأنطلق بي الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أن أنسا غلام كيس فليخدمك قال فخدمته في السفر والحضر » وذكر الخبر ، فهذا أنس في حضنة أمه ولها زوج وهو أبو طلحة بعلم رسول الله ﷺ ، ولا فرق في النظر والحياطة بين الربيب زوج الام والريبة زوجة الأب بل في الاغلب الربيب أشفق وأقل ضررا من الريبة وانما يراعى في كل ذلك الدين ثم صلاح الدنيا فقط .

واحتج المانعون من ذلك بما روينا من طريق عبد الزقاق انا ابن جريج انا ابو الزبير عن رجل صالح من أهل المدينة عن ابي سلة بن عبد الرحمن قال : « كانت امرأة من الانصار تحت رجل من الانصار فقتل عنها يوم أحد وله منها ولد فخطبها عم ولدها ورجل آخر إلى أيها فأنكح الآخر فجاءت إلى النبي ﷺ فقالت : أنكحني أبي رجلا لا أريده وترك عم ولدي فياخذ مني ولدي فدعا رسول الله ﷺ أباهما فقال له : أنت الذي لانكح لك اذهبي فانكحي عم ولدك » .

قال أبو محمد : هذا مرسل وفيه مجهول ومثل هذا لا يحتج به وذكرنا ما روينا من طريق ابي داود ما محمود بن خالد السلمي نا الوليد هو ابن مسلم عن ابي عمرو الاوزاعي حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ، ان امرأة طلقها زوجها وأراد انتزاع ولده منها فقال لها رسول الله ﷺ : أنت احق به مالم تسكحي ، وهذه صحيفة لا يحتج بها ، وقد ذكرنا في كتابنا الموسوم بالاعراب ، وفي كتاب الايصال ما تركوا فيه رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ولم يعبوه إلا بأنه صحيفة ، فان قيل : فهلا قلتم : الحالة طالدة لقول الله عز وجل : (ورفع أبويه على العرش)

وانما كانت خالته واباءه ، قلنا لم يأت قط نص عن رسول الله ﷺ انها كانت خالته
وانما هي من اخبار بني اسرائيل وهي ظاهرة الكذب ، ولعلمنا كانت امه من
الرضاعة فهما ابوان على هذا ، فان قيل : فقد رويتم عن ابي داود ناعباد بن موسى
نا اسماعيل بن جعفر عن اسرائيل عن ابي اسحاق عن هاني وهيرة عن علي بن ابي
طالب قد ذكر اخذه بنت حمزة من مكة وان جعفر بن ابي طالب قال : ابنة عمي وخالتها
عندي ف قضى بها رسول الله ﷺ لخالتها وقال : الخالة بمنزلة الام قلنا : لا يصح لان
اسرائيل ضعيف وهاني وهيرة مجهولان فان قيل فقد رويتم من طريق ابي داود
نا محمد بن عيسى ناسفيان عن ابي فروة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن رسول الله ﷺ
قضى بنت حمزة لجعفر لان خالتها عنده قلنا هذا مرسل ولا حجة في مرسل ، وابو فروة
هو مسلم بن سالم الجهني وليس بالمعروف ، فان قيل : قد حدثكم يوسف بن عبد الله
التمري قال نا عبد الله بن محمد يوسف الازدي نا اسحاق بن احمد نا العقبلي نا احمد بن
داود نا عمران الحصني نا يوسف بن خالد السمتي نا ابو هريرة المدني عن مجاهد عن ابي
هريرة « ان رسول الله ﷺ قال : الخالة ام » قلنا : هذا أسقط من ان يشتغل به لان فيه
يوسف بن خالد السمتي وهو مرغوب عنه متروك مذكور بالكذب ، وابو هريرة
المدني لا يدري احدهم هو ، فان قيل : فقد حدثكم احمد بن محمد الطلنكي نا محمد بن احمد
ابن مفرج نا محمد بن ايوب الصموت نا احمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار نا محمد بن
المثنى نا ابو عامر العقدي نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن يزيد بن عبد الله - يعني ابن
المسادي - عن محمد بن ابراهيم عن نافع بن عجير عن ابيه عن علي بن ابي طالب انه
اختصم هو واخوه جعفر وزيد بن حارثة في حضانة بنت حمزة « فقال رسول الله ﷺ :
اما الجارية فاقضى بها لجعفر تكون مع خالتها وانما الخالة ام » قلنا : نافع بن عجير
وابوه عجير مجهولان ، ولا حجة في مجهول الا ان هذا الخبر بكل وجه حجة على
الحنيفيين والمالكين والشافعيين لان خالتها كانت متزوجة بجعفر وهو اجل شاب
في قريش وليس هو ذا محرم من بنت حمزة ونحن لا نكر قضاءه عليه الصلاة والسلام
بها لجعفر من اجل خالتها لان ذلك احوط لهما ، فان قيل : فهلا قلتم بتخييره اذا
أعقل لما حدثكم به حمام بن احمد نا عباس بن ابي صبيح نا محمد بن عبد الملك بن ايمن
نا احمد بن زهير بن حرب نا ابي ناسفيان بن عيينة عن زياد بن سعد عن هلال بن ابي ميمونة
عن ابي ميمونة قال : شهدت ابا هريرة خيرا غلاما بين ابيه وامه فقال : ان رسول الله ﷺ
خير غلاما بين ابيه وامه ، ومن طريق ابي بكر بن ابي شيبة نا وكيع عن علي بن المبارك

عن يحيى بن ابي كثير عن ابي ميمونة عن ابي هريرة « أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ قد طلقها زوجها فأرادت أن تأخذ ولدها فقال رسول الله ﷺ : استهما عليه ثم قال عليه الصلاة والسلام للغلام: تخير أيهما شئت فاختر أمه قلنا: أبو ميمونة هذا مجهول ليس هو والد الملال الذي روى عنه ثم إذا تدبر لم تكن فيه حجة لأنه ليس فيه أنه لو تخير أباه قضى له به ، وإيضاف نحن لا نكر تخيره إذا كان أحدا لا بوين أرفق به ، ولا شك في أن رسول الله ﷺ لا يخير بين خير وشر ولا شك في أنه عليه الصلاة والسلام لا يخير إلا بين خيرين ، وكذلك نحن على يقين من أنه عليه الصلاة والسلام لا يترك أحدا على اختياره ما هو فساد له في دينه أو في حالته فقد يسوء اختيار الصغير لنفسه ويميل إلى الراحة والاهمال فلا شك في أنه عليه الصلاة والسلام أن كان خير الصبي فلم ينفذ اختياره إلا وقد اختار الذي يجب أن يختار لا يجوز غير ذلك أصلا . فان قيل : فقد ذكرتم ما حدثكم عبد الله بن ربيع التميمي نا محمد بن معاوية القرشي نا أحمد بن شعيب النسائي نا محمود بن غيلان نا عبد الرزاق نا سفيان هو الثوري عن عثمان البتي عن عبد الحميد الانصاري عن أبيه عن جده » أنه لما أسلم وأبت امرأته أن تسلم لجاء ابن لها صغير لم يبلغ ثم خيره عليه الصلاة والسلام بينهما فاختر أمه فقال : اللهم اهد قهـب إلى أبيه ، قلنا : هذا خبر لم يصح قط لأن الرواة له اختلفوا فقال عثمان البتي : عبد الحميد الانصاري عن أبيه عن جده ، وقال مرة أخرى : عبد الحميد بن يزيد بن سلمة أن جده أسلم ، وقال مرة أخرى : عبد الحميد بن سلمة عن أبيه عن جده ، وقال عيسى : عبد الحميد بن جعفر أخبرني أبي عن جدي رافع بن سنان ، وكل هؤلاء مجهولون ولا يجوز تخير بين كافر ومسلم أصلا ، فهذا ما يذكر من الآثار في هذا الباب .

وأما ما جاء عن السلف فيه فروينا من طريق الزهري وعكرمة أنه قضى بحضانة ابن لعمر بن الخطاب لأم الصبي وقال : هي أحق به مالم تتزوج وكان عمر نازعا فيه وخاصمها إلى أبي بكر وهذان منقطعان . ومن طريق ابن وهب عن ابن لميعة عن غير واحد من الانصار وغيرهم أن أم عاصم بن عمر تزوجت فقضى أبو بكر بعاصم لأم أمه وقد كان عمر يخاصمها فيه وهذا لا شيء لأن ابن لميعة ساقط فكيف وهو ممن لا يدري . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء الخراساني عن ابن عباس أن عمر خاصم امرأته أم ابنه عاصم إلى أبي بكر إذ طلقها وقال : أنا أحق به فقال له أبو بكر : ريمها وحرها وفرائثها خير له منك حتى يشبر يختار لنفسه وقضى أبو بكر لها به . ومن طريق القاسم بن محمد أن أبا بكر قضى لجدة عاصم بن عمر أم أمه

وقد جاذبها عمر فيه ، وهذا منقطع . فهذا ما يعرف عن أبي بكر رضي الله عنه . وأما عمر رضي الله عنه فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن عبيد ابن عمير قال : خير عمر غلاما بين أیه و أمه فاختار أمه فانطلقت به * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن اسماعيل بن عبيد الله عن عبد الرحمن ابن غنم قال : اختصم الى عمر بن الخطاب في غلام فقال : هو مع أمه حتى يعرب عنه لسانه فيختار * ومن طريق حماد بن سلمة عن الاغر بن سويد عن عمير بن سعيد أن عمر قضى بالولد للام دون الام ثم رده الى الام ، فهذا ما بلغنا عن عمر رضي الله عنه ، وأما علي رضي الله عنه فروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان نا يونس بن عبيد الله الحرمي حدثني عمارة بن ربيعة انه خاصم فيه أمه وعمه الى علي بن أبي طالب قال : فخيرني علي ثلاثا كلهن اختار أمي ومعنا أخ لي صغير فقال علي : هذا اذا بلغ مبلغ هذا خير * وأما ابو هريرة فقد ذكرنا عنه التخيير قبل ، فهذا ما حضرنا فيه عن الصحابة رضي الله عنهم . وروينا عن عمرو ابن عمر إذا بعم اخوين فلا تفرقوا بينهما * وأما التابعون فروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن شريح قال : الأم ارفق والاب احق وقضى ان الصبي مع امه اذا كانت الدار واحدة ويكون معهم من النفقة ما يصلحهم * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن اجلح ان شريحا قضى بالصبي للجدة اذا تزوجت امه * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : الأم احق بالواد مالم تتزوج فاذا تزوجت اخذه ابوه * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت عطاء مثل عن ولد المكاتب والعبد من الحرية فقال : الام احق به لأنها حرة * ومن طريق ابن وهب عن الليث بن سعد قال : نا يحيى بن سعيد ان المرأة اذا طلقت فهي اولى بالولد الذكر والانثى مالم تتزوج فاذا خرج الوالد الى ارض يسكنها كان اولى بالولد وان كانوا صغارا وان هو خرج غازيا او تاجرا فالأم احق (١) بولدها إلا ان يكون غزا غزوة انقطاع . لانعلم عن تابع غير ما ذكرنا . وما نعلم استثناء الزواج في الأم إلا عن شريح . والزهري . ويحيى بن سعيد الانصاري إلا ان الزهري قضى به في ذلك للاب وقضى به شريح للجدة . فان قالوا : لعل الزهري قضى به للاب إذا لم يكن له جدة ولا خالة قلنا . ولعل شريحا إنما قضى به للجدة إذا لم يكن للولد اب وما وجدنا إباحة رحيل الاب بالولد الا عن يحيى بن سعيد وحده وعلام شريح في ذلك

وليس بالبين أفىكون أ كذب من ادعى الاجماع فى هذا ونعوذ بالله من الخذلان واستسهال الكذب .

واما المتأخرون فان سفيان الثورى قال: ان تزوجت الأم فالحالة احق ، وقال الاوزاعى : اذا تزوجت الأم فالجدة للاب احق بالولد فان لم تكن فالعم احق بالولد من جدته أم أمه (١) فان طلقت الأم لم ترجع الى الحضنة ، وقال الليث بن سعد : الأم احق بالابن حتى يبلغ ثمانى سنين وبالأبنة حتى تبلغ ثم الأب أولى بهما إلا أن تكون الأم غير مرضية فتتزوج الابنة منها قبل ذلك ، وقال الحسن بن حى : الأم أولى حتى تكعب (٢) الابنة ويضع الغلام (٣) فيخير ان بين ابويه ما فأيهما اختار قضى له بذلك ، ثم ان بدا للولد والابنة بعد ذلك فارادا الرجوع الى الآخر فذلك لهما فان تزوجت الأم فلا حق لها فى الحضنة فان طلقت قبل وقت تخيير الولد والابنة (٤) عادت على حقها فى الحضنة قال : فاذا بلغت الابنة وهى مأونة فلها ان تسكن حيث شاءت كذلك الابن اذا بلغ وأونس وشده ، وقال أبو حنيفة : الأم احق بالابن والابنة الصغيرين ثم الجدة أم الأم ثم أم الأب ثم الاخت الشقيقة ثم الاخت للام ثم اختلف قوله مرة قال ثم الحالة ثم الاخت للاب ثم العمة وبه يأخذ زفر ، ومرة قال ثم الاخت للاب ثم الحالة ثم العمة وبه يأخذ أبو يوسف ، ثم لم يختلف قوله فى أن الحالة الشقيقة احق من الحالة للاب وان الحالة للاب احق من الحالة للام والحالة للام احق من العمة الشقيقة ، والعمة الشقيقة احق من العمة للاب وأن العمة للاب احق من العمة للام ، وقال أبو حنيفة : والكافرة والمؤمنة سواء قال : فالأم والجدة ان احق بالجارية حتى تحيض وبالغلام حتى يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس ثيابه وحده ، وأما الأخوات والحالات والعمات فهن احق بالجارية والغلام حتى يأكلا وحدهما ويشربا وحدهما ويلبسا ثيابهما وحدهما فقط ، ولا حق لمن ذكرنا فى الحضنة ان تزوجن إلا أن يكون زوج الجدة هو الجد ويكون زوج سائر من ذكرنا اذا رحم محرمة من الجارية والغلام فلا يسقط بذلك حق الحضنة لمن قال : وبعد كل من ذكرنا تجب الحضنة للاب ثم لاب الأب ثم للاخ الشقيق ثم للاخ للاب ثم للعم الشقيق ثم للعم للاب قال : ولا حق فى الحضنة للاخ للام ولا للام للام ولا للجد للام ولا للنخال جملة ولا للرجل تكون قرابته من قبل الأم ، وقد روى عن زفر ان الحالة أولى من الجدة للاب وان الاخت الشقيقة والاخت للام سواء

(١) فى بعض النسخ أم أبيه (٢) يقال كعبت الجارية — من باب دخل — بدا تدبها للنهود

(٣) يضع الغلام شب (٤) فى النسخة رقم ١٤ ان طلقها قبل تخيير الولد والابنة

لا تقدم احداهما على الأخرى قالوا : فان امت (١) أو طلقت احدى من ذكرنا رجعت على حقها في الحضانة . وقال مالك : الأم أحق بحضانة الولد ثم الجدة أم الأم ثم الخالة ثم الجدة من قبل الأب ثم الأخت ثم العمة ثم ابنة الأخ قال : وظل هؤلاء أحق بالذكر حتى يبلغ الحلم وبالأبنة حتى تزوج قال فان تزوجت الأم سقط حقها في الحضانة فان كان زوج الجدة الجدل يسقط حقها في الحضانة قال ثم بعد ابنة الأخ الأب ثم العصة ، وقال الشافعي : الأم أحق بالابن والابنة مالم تزوج ثم الجدة من قبل الأم وان علت ثم الأب ثم الجد أبو الأب وان علا ثم سائر العصة الأخ وابن الأخ والعم وابن العم ثم الجدة أم الأب ثم أمهاتها ثم أمهاتها وان علت ثم الأخت الشقيقة ثم الأخت للأب ثم الخالة الشقيقة ثم الخالة للأب ثم العمة قال : فاذا بلغ الصغير سبع سنين وهو يعقل عقل مثله خير بين أبيه وأمه فخير جعل فان تزوجت الأم خرجت عن الحضانة فان أمت عادت إلى حقها في الحضانة وواختلفوا في رحيل الأب فقال أبو حنيفة : ان كان النكاح وقع في مصر فارادت المرأة أن تشخص بولدها الصغار فالوالد أحق (٢) فان سكنت في غير الموضع الذي وقع فيه عقد النكاح فارادت الرجوع إلى المكان الذي وقع فيه عقد النكاح فلها ذلك وهي في ذلك أحق بهم من الأب ولها أن ترحل بهم إلى ما يقرب من المصير الذي وقع فيه عقد النكاح إن كان يمكن عصابة الولد أن ينهضوا إلى رؤية الصغير أو الصغيرة ويرجعوا من نهارهم ، وقال ابن أبي ليلى : نحو ذلك وقال مالك : للأب أن يرحل بينه إذا كان راحلا رحلة إقامة لارجوع له صغارا كانوا أو كبارا قال : والعصة كالأب في ذلك اذا مات الأب قال : وليس للام أن ترحلهم إلا البريد ونحوه ، وقال الليث والشافعي نحو ذلك .

قال أبو محمد : كل ما ذكرنا من حق الحضانة في الزوجات فهو في المالك المسيدين والمسيعين كل ذلك سواء سواء لأن النصوص التي أوردنا تقتضي ذلك ولا يفسخ البيع لكن يخير من له ملك الصغير والصغيرة على أن يدعمهما عند من له حضانتهمما لأنه لم يات نص بفسخ البيع ، وقال أبو حنيفة لا يفرق بين الصغير والصغيرة وبين ذوى رحمهما المحرمة فان بيع الصغير أو الصغيرة دون ذوى رحمهما أو ذات رحمه لم يفسخ البيع قال أبو يوسف : يفسخ في الأم والولد خاصة ، وقال مالك والليث والشافعي : يفرق بين الصغيرين وبين كل ذى رحم محرمة إلا الأبوين فقط فلا يفرق بينهما وبين ولدهما ، وقال أحمد بن حنبل لا يفرق بين الصغيرين من السبي وبين ذوى رحمه المحرمة ، وقال محمد بن عبدالله

(١) يعني بقت أم ولد (٢) في النسخة رقم ١٤ فالأب أحق

قال أبو محمد : انما أوردنا هذه الأقوال ليوقف على اتخاذها وتناقضها وفسادها وانها استحسانات لا معنى لها وليظهر كذب من ادعى الاجماع في شيء من ذلك . وروينا من طريق شعبة عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن فروخ عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال : إذا بعتم أخوين فلا تفرقوا بينهما ، فامحمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عون الله نا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن بشار نا عثمان بن عمر عن ابن أبي ذئب عن سمع سالم بن عبد الله بن عمر يذكر عن أبيه انه قال : إذا بعتم أخوين فلا تفرقوا بينهما قلت له إذا لا يعتدل القسم قال : لا اعتدل ، وعن عثمان رضي الله عنه أن لا يباع السبي إلا لأعشاشا ، وعن عمر بن عبد العزيز فسخ البيع بخلاف ذلك .

٢٠١٦ مَسْأَلَةٌ وان كان الأب : والام محتاجين إلى خدمة الابن أو الابنة الناكح أو غير الناكح لم يحز للابن ولا للابنة الرحيل ولا تضييع الأبوين أصلا وحقهما أوجب من حق الزوج والزوجة فان لم يكن بالاب والام ضرورة الى ذلك فللزواج ارحال امرأته حيث شاء عما لا ضرر عليهما فيه . برهان ذلك قول الله عز وجل : (أن اشكر لي ولو الديك) فقرن تعالى الشكر لهما بالشكر له عز وجل ، وقوله تعالى : (وان جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في

الدنيا معروفا) فافترض الله عز وجل أن يصحب الابوين بالمعروف وان كانا
كافرين يدعوانه إلى الكفر ومن ضيعهما فلم يصحبهما في الدنيا معروفا، وقوله تعالى:
(وبالوالدين احسانا إما يلمان عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا
تنهرهما وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة) الآية، وقد
ذكرنا آنفا قول الرجل لرسول الله ﷺ: «من أحق الناس بحسن الصحبة؟» قال:
أمك ثم أمك ثم أباك، وقوله عليه الصلاة والسلام: «عقوق الوالدين من الكبائر»
وقد اختلف قوم فيما ذكرنا (١) واحتجوا بأخبار ساقطة منها خبر رويناه من
طريق الحارث بن أبي أسامة عن يزيد بن هارون عن يوسف بن عطية عن ثابت البناني
عن أنس بن مالك أن رجلا غزا وترك امرأته في علو وأبوها في سفلى وأمرها أن
لا تخرج من بيتها فاشتكى أبوها فاستأذنت رسول الله ﷺ في أمره فقال لها:
اتقي الله وأطيعي زوجك ثم كذلك إذ مات أبوها ولم تشهده فقال رسول الله ﷺ
إن الله غفر لايك بطوا عيتك لزوجك» يوسف بن عطية متروك الحديث ولا يكتب
حديثه ومن طريق مسدد عن عبد الواحد بن زياد عن ليث بن أبي سليم عن عطية
عن ابن عمر «سئل رسول الله ﷺ عن حق الرجل على زوجته؟ فقال كلامه أن
لا تخرج من بيتها إلا بإذنه فإن فعلت لمتها ملائكة الله وملائكة الرحمة وملائكة
العذاب حتى ترجع إلى بيتها أو تتوب قيل يا رسول الله وإن ظلمها؟ قال: وإن ظلمها، ليث
ضعيف وحاش لله أن يبيح رسول الله ﷺ الظلم وهي زيادة موضوعة ليست لليث بلا
شك ومن طريق قاسم بن أصبغ نا ابن أبي العوام ثنا عبيد بن اسحاق وهو الطار
ناحيان بن علي العنزي عن صالح بن حيان عن ابن بريدة عن بريدة «أن رسول الله ﷺ قال:
لو كنت أمر بشرا أن يسجد لبشر لامرت المرأة أن تسجد لزوجها تعظيما لحقه»
ومن طريق وكيع عن الأعمش عن أبي ظبيان عن معاذ بن جبل عن رسول الله ﷺ
مثله حرفا حرفا ليس فيه تعظيما لحقه ومن طريق خلف بن خليفة عن حفص بن
أخي أنس بن مالك عن أنس عن رسول الله ﷺ: لو صالح لبشر أن يسجد لبشر لامرت
المرأة أن تسجد لزوجها من عظيم (٢) حقه عليها ومن طريق أبي داود نا عمرو بن عون
نا اسحاق بن يوسف الأزرق عن شريك بن عبد الله القاضي عن حصين عن الشعبي عن
قيس بن سعد عن رسول الله ﷺ: «لو كنت أمر أحدا أن يسجد لأحد لامرت
النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله لهم عليهن من الحق نا احمد بن محمد بن أحمد

(١) في النسخة رقم ١٤ وقد خالف قوم ما ذكرنا (٢) في النسخة رقم ١٤ من عظم

ابن الجسور نا احمد بن الفضل الدينوري نا محمد بن جرير الطبري نا ابراهيم بن المستر نا وهب ابن جرير بن حازم نا موسى بن علي بن رباح عن ابيه عن سراقه بن جعشم انه سمع رسول الله ﷺ يقول : د لو كنت آمر احدا ان يسجد لاحد لامرت المرأة ان تسجد لزوجها ،

قال أبو محمد : كل هذا باطل . أما حديث بريدة فقيه عبيد من اسحاق يعرف ببطار المطلقات كوفي يحدث بالباطل ليس بشيء وهو الذي اسند معلوما صيانكم شراركم ، وهذا هو الكذب البحت لصحة قول رسول الله ﷺ : د خيركم من تعلم القرآن وعلمه ، وأما حديث معاذ فمقطع لأن ابا ظبيان لم يلق معاذ ولا أدركه . وأما حديث انس فقيه حفص بن اخي انس ولا يعرف لانس ابن اخ اسمه حفص ولا اخ لانس إلا البراء بن مالك من ابيه ، وعبد الله بن ابي طلحة من امه ولا يعرف لواحد منهما ولد اسمه حفص ، وخلف بن خليفة ليس بالحافظ ، وأما حديث سراقه ابن جعشم فمقطع لأن علي بن رباح لم يدرك سراقه قط ، وأما حديث قيس بن سعد فقيه شريك بن عبد الله القاضي وهو مدلس يدلس المنكرات عن لاخير فيه الى الثقات . ومن طريق احمد بن شعيب ارنا شعيب بن شعيب بن اسحاق نا عبد الوهاب حدثني شعيب بن اسحاق نا الازاعي أخبرني يحيى - هو ابن سعيد الانصاري - ان بشير بن يسار أخبره ان عبد الله بن محصن أخبره عن عمه له ، انها ذكرت زوجها لرسول الله ﷺ فقال لما عليه الصلاة والسلام : انظري أين أنت منه فانه جتك أو نارك . ومن طريق احمد بن شعيب ارنا قتيبة بن سعيد . ومحمد بن منصور . واحمد ابن سليمان . ومحمد بن بشار . ومحمد بن المثنى . ويونس بن عبد الاعلى . ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم قال قتيبة : نا الليث بن سعد وقال محمد بن منصور : نا سفيان ابن عيينة : وقال احمد بن سليمان نا يعلى ويزيد وقال ابن المثنى . وابن بشار : نا يحيى ابن سعيد القطان وقال يونس نا ابن وهب ارنا مالك وقال ابن عبد الحكم نا شعيب : ابن الليث نا الليث وقال يونس نا خالد عن سعيد بن أبي هلال ثم اتفق الليث . وسفيان . ويعلى . ويزيد . ويحيى . ومالك . وابن أبي هلال . كلهم عن يحيى بن سعيد الانصاري عن بشير بن يسار عن حصين بن محصن عن عمه له عن النبي ﷺ بمثله ، وهكذا روياه من طريق حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الانصاري عن حصين بن محصن فهذا كله لا يصح لأن عبد الله بن محصن وحصين بن محصن مجهولان لا يدري أحد منهما ومن طريق احمد بن شعيب ارنا محمود بن غيلان نا أبو احمد - هو الزيري - نا مسعر - هو

ابن كدام - عن أبي عتبة عن عائشة أم المؤمنين قالت : « سألت النبي ﷺ أى الناس أعظم حقا على المرأة ؟ قال : زوجها قلت فأى الناس أعظم حقا على الرجل ؟ قال أمه » هـ

قال أبو محمد : أبو عتبة مجهول لا يدري من هو والقرآن كما أوردنا والثابت عن رسول الله ﷺ كما صدرنا به يطل هذا هـ ومن طريق أحمد بن شعيب أرونا أحمد بن عثمان بن حكيم الكوفي نا جعفر بن عون حدثني ربيعة بن عثمان عن محمد بن يحيى ابن حبان عن نهار العبدى - مدنى لا بأس به - عن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال : « حق الزوج على زوجته لو كانت به قرحة فاحستها ما أدت حقه » ربيعة بن عثمان مجهول هـ ومن طريق خلف بن خليفة عن أبي هاشم عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « ألا أخبركم بنسائكم من أهل الجنة الودود الودود الودود على زوجها التى إذا آذت أو أوذت جاءت حتى تأخذ بيد زوجها ثم تقول والله لا أذرق عضما حتى ترضى » هذا خبر لا بأس به وهكذا فى كتابي عضما بالضاد وهو عظم القوس ولا مدخل له ههنا ومن طريق أحمد بن شعيب أرونا عمرو بن منصور نا محمد بن محبوب نا سرار بن بجش بن قبيصة البصرى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله ﷺ : « لا ينظر الله الى امرأة لا تشكر لزوجها وهى لا تستغنى عنه » قال أحمد بن شعيب - سرار بن بجش ثقة هو وبزید بن زريع مقدمان فى سعيد بن أبي عروبة هكذا بالسین ورائین هـ

قال أبو محمد : هذا حديث حسن والشكر لكل محسن واجب هـ ومن طريق أحمد ابن شعيب أرونا عمرو بن علي نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - نا ابن عجلان نا سعيد بن أبي سعيد المقبرى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ انه سئل عن خير النساء فقال : « التى تطيع زوجها اذا أمر وتسره إذا نظرو وتحفظه فى نفسها وماله » هذا خبر صحيح وقد صح ما روينا من طريق مسلم نا محمد بن المثنى نا محمد بن جعفر نا شعبة عن زيد الألبانى عن سعيد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلى عن علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ قال : « لا طاعة فى معصية أنا الطاعة والمعروف » هـ وأما السلف فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء : رجل غاب عن امرأته ولم تكن استأذنته فى الخروج أن يخرج فى طواف الكعبة أو فى عبادة مريض ذى رحم أو أبوها يموت ؟ فأبى عطاء أن يخرج فى شيء (١) من ذلك قال ابن جريج : وأقول أنا : تأتى كل ذى رحم قريب هـ

الرضاع

٢٠١٧ مَسْأَلَةٌ والواجب على كل والدة حرة كانت أو أمة في عصمة زوج أو في ملك سيد أو كانت خلوا منهما لحق ولدها بالذي تولد من مائه أو لم يلحق أن ترضع ولدها أحببت أم كرهت ولو أنها بنت الخليفة وتجب على ذلك إلا أن تكون مطلقة فإن كانت مطلقة لم تجبر على ارضاع ولدها من الذي طلقها إلا أن تشاء هي ذلك فلها ذلك أحب إليه أم كرهه أحب الذي تزوجها بعده أم كرهه فإن تعاسرت هي وأبو الرضيع أمر الوالد بأن يسترضع لولده امرأة أخرى ولا بد إلا أن لا يقبل الولد غير ثديها فتجب حينئذ أحببت أم كرهت أحب زوجها إن كان لها أم كرهه فإن مات أبو الرضيع أو اقلس أو غاب بحيث لا يقدر عليه أجبرت الأم على ارضاعه إلا أن لا يكون لها لبن أو كان لها لبن يضر به فإنه يسترضع له غيرها ويتبع الأب بذلك إن كان حيا وله مال فإن لم تكن مطلقة لسكن في عصمته أو منفسخة النكاح منه أو من عقد فاسد. بجهل فاتفق أبوه وهي على استرضاعه وقبل غير ثديها فذلك جائز فإن أراد أبوه ذلك فابت هي إلا ارضاعه فلها ذلك فإذا أرادت هي أن تسترضع له غيرها وأبى الوالد لم يكن لها ذلك وأجبرت على ارضاعه قبل غير ثديها أو لم يقبل غير ثديها إلا أن لا يكون لها لبن أو كان لبنها يضر به فعلى الوالد حينئذ أن يسترضع لولده غيرها فإن لم يقبل في كل ذلك إلا ثدي أمه أجبرت على ارضاعه إن كان لها لبن لا يضر به فإن كان لأب له أما بفساد الوطء بزنا أو اكراه أو لعان أو بحيث لا يلحق بالذي تولد من مائه وأما فدمات أبوه فالأم تجبر على ارضاعه إلا أن لا يكون لها لبن أو كان لها لبن يضر به أو ماتت أمه أو غابت حيث لا يقدر عليها فيسترضع له غيرها سواء في كل ذلك كان للرضيع مال أو لم يكن فإن كان له أب أو أم فأراد الأب فصاله دون رأى الأم أو أرادت الأم فصاله دون رأى الأب فليس ذلك لمن أراد منهما قبل تمام الحولين كان في ذلك ضرر بالرضيع أو لم يكن فإن أراد جميعا فصاله قبل الحولين فإن كان في ذلك ضرر على الرضيع لمرض به أو لضعف بنيته أو لأنه لا يقبل الطعام لم يحز ذلك لها فإن كان لا ضرر على الرضيع في ذلك فلهما ذلك فإن أرادا التماضي على ارضاعه بعد الحولين فلهما ذلك فإن أراد أحدهما بعد الحولين فصاله وأبى الآخر منهما فإن كان في ذلك ضرر على الرضيع لم يحز فصاله وكذلك لو اتفقا على فصاله وإن كان لا ضرر على الرضيع في فصاله بعد الحولين فأبى الأبوين أراد فصاله بعد تمام الحولين فله ذلك هذا حق الرضيع والحق على الأب والأم في ارضاعه وأما الواجب

للأم في ذلك فإن كان الولد لا يلحق نسبه بالذى تولد من مائه أو كان أبوه ميتا أو غائبا حيث لا يقدر عليه ولا وارث للرضيع فالرضاع على الأم ولا شيء لها على أحد من أجل رضاعه فإن كانت في عصمته بزواج صحيح أو ملك بمين صحيح فعلى الوالد نفقتهما أو كسوتهما فقط كما كان قبل ذلك ولا مزيد ، وإن كانت في غير عصمته فإن كانت أم ولده فاعتقها أو منفسخة النكاح بعد صحته بغير طلاق لكن بما ذكرنا قبل أن النكاح ينفسخ به بعد صحته أو موطوءة بعقد فاسد بجهل يلحق فيه الولد برأيه أو طلقها طلاقا رجعيا وهو رضيع فلها في كل ذلك على والده النفقة والكسوة فقط ولا مزيد ، فإن كان فقيرا كلفت ارضاعه ولا شيء لها على الأب الفقير فإن غاب وله مال وامتنع اتبع بالنفقة والكسوة متى قدر له على مال ، فإن كانت مطلقة ثلاثا وأتمت عدتها من الطلاق الرجعى بوضعها فلها على أبيه الأجرة في ارضاعه فقط فإن رضيت هى بأجرة مثلها فإن الأب يجبر على ذلك أحب أم كره ولا يلتفت إلى قوله أنا واجد من رضعه بأقل أو بلا أجرة ، فإن لم ترض هى إلا بأكثر من أجرة مثلها وأبى الأب إلا أجرة مثلها فهذا هو التعاسر وللأب حيث يشاء أن يسترضع غيرها لولده إلا أن لا يقبل غير ثنيتها أو لا يجدا لأب إلا من لبنها مضر بالرضيع أو كان الأب لا مال له فتجبر الأم حيث يشاء على ارضاعه وتجبر هى والوالد على أجرة مثلها إن كان له مال والا فلا شيء عليه ، وكل ما ذكرنا أنه يجب على الوالد في الرضاع من أجرة أو رزق أو كسوة فهو واجب عليه كان للرضيع مال أو لم يكن كانت صغيرة زوجها أبوها أو لم تكن بخلاف النفقة على الفطيمة أو الفطيم ، فإن مات الأب فكل ما ذكرنا أنه يجب على الوالد من كسوة أو نفقة أو أجرة وللرضيع وارث فهو على وارث الرضيع على عددهم لا على مقادير موارثهم منه والأم من جملتهم والزوج إن كان زوجها أبوها من جملتهم سواء كان للرضيع مال أو لم يكن بخلاف كسوته ونفقته إذا أكل الطعام فإن لم يكن له وارث فرضاعه على الأم وارثة كانت أو غير وارثة ولا شيء لها من أجل ذلك في مال الرضيع بخلاف وجوب نفقتها في ماله إن كان له مال ولا مال لها فإن كانت مملوكة وولدها عبدا لسيدها أو لغير سيدها فرضاعه على الأم بخلاف كسوته ونفقته إذا استغنى عن الرضاع فإن كانت مملوكة وولدها حر فإن كان له أب أو وارث فالنفقة والكسوة أو الأجرة على الأب أو على الوارث كما قدمنا فإن لم يكن له أب ولا وارث فرضاعه على أمه فإن ماتت أو مرضت أو أضر به لبنها أو كانت لا لبن لها ولا مال لها فعلى بيت مال المسلمين فإن منع فعلى الجيران يجبرهم الحاكم على ذلك وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : برهان كل ما ذكرنا منصوص في قول الله عز وجل : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس الا وسعها لاتضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فان ارادا فصلا عن تراض منها وتشاور فلا جناح عليها وان اردتم ان تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم اذا سلبتم ما آتيتن بالمعروف واتقوا الله واعلموا ان الله بما تعملون بصير) وفي قوله تعالى : (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله ذلكم يوعظ به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر) فهذه صفة الطلاق الرجعي بلا شك ، ثم ذكر الله تعالى العدة بالاقراء والشهور ، ثم قال عز وجل : (اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن) الى قوله (سيجعل الله بعد عسر يسرا) وقد ذكرنا فيما سلف من كتابنا هذا ان قوله تعالى : (اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن - لتضيقوا عليهن وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن) قد بين حديث فاطمة بنت قيس انه عز وجل انما اراد به المطلقات طلاقا رجعيا لا المطلقات ثلاثا فكل ما قلنا فانه منصوص في الآيات المذكورات بلا تأويل ونحن ان شاء الله تعالى ذاكرون بيان ذلك فصلا فصلا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم * أما قولنا في أول المسألة الواجب على كل حرة أو أمة في عصمة زوج كانت او في ملك سيد او خلو منها لحق ولدها بالذي تولد من مائه اولم يلحق ان ترضع ولدها احبت ام كرهت ولو انها بنت الخليفة وتجب على ذلك فاقول الله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) وهذا عموم لا يحل لاحد ان يخص منه شيئا الا ما خصه نص ثابت والافو كذب على الله تعالى ، فان قيل : هذا خبر لا أمر قلنا هذا أشد عليكم اذ أخبر عز وجل بذلك فمخالف خبره ساع في تكذيب ما أخبر الله عز وجل وفي هذا ما فيه ، وهذا قول ابن أبي ليلى . والحسن بن حي . وأبي ثور . وأبي سليمان . وأصحابنا واختلف فيه عن مالك فرة قال مثل قولنا ومرة قال الشريفة لا تجبر على ذلك وهذا قول في غاية الفساد لان الشرف هو التقوى فرب ما شبة أو عشمية بنت خليفة تموت هزلا ورب ذنبية

أو بنت غية قد صارت حرة ملك أو أمه ، وقال أبو حنيفة : لا تجبر الأم على الرضاع وهذا خلاف مجرد القرآن . وأما قولنا إلا أن تكون مطلقة فإن كانت مطلقة فإنها لا تجبر على ارضاع ولدها من الذى طلقها إلا أن تشاء هى ذلك فإن شاءت هى ذلك فذلك لها أحب ذلك الذى طلقها أو أبى أحب ذلك زوج أن كان لها أو أبى فلقول الله تعالى فى سورة الطلاق بعد ذكر المعتدات (فإن ارضعن لكم فأتوهن أجورهن وائتمروا بهن بمعروف وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى) فلم يخص تعالى ذات زوج من غيرها ولا جعل فى ذلك خيار الأب ولا الزوج بل جعل الارضاع إلى الامهات وفى هذا خلاف قديم .
روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني قال : أتى عبد الله بن عتبة بن مسعود فى رجل تزوج امرأة ولها ولد ترضعه فابى الزوج أن ترضعه فقضى عبد الله بن عتبة أن لا ترضعه قلنا : حكم حكما لا دليل على صحته ، ولا حجة فى قول أحد دون رسول الله ﷺ ، ومن احتج ههنا بهذا فنحن نذكر له ما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضى ناسليمان بن حرب نا حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين قال أتى عبد الله بن عتبة بن مسعود فى رضاع صبي فتمضاه فى مال الغلام وقال لوليه : لو لم يكن له مال لا لزمته ، ألا تقرأ [وعلى الوارث مثل ذلك] . وما ناها أحد بن عمر بن أنس العذري نا أبو ذر الهروي نا عبد الله بن أحمد بن حمويه نا إبراهيم بن خريم نا عبد بن حميد نا روح عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين أن عبد الله بن عتبة بن مسعود قضى بنفقة الصبي فى ماله وقال لو ارثه : لو لم يكن له مال لقضيت بالنفقة عليك ، ألا تقرأ (وعلى الوارث مثل ذلك) فقد قلد عبد الله بن عتبة فى قول اخطأ فيه لا برهان له على صحته فليتبعه فيما أصاب فيه ووافق القرآن وهم لا يفعلون ذلك ، فإن قالوا : إنما تزوجها للوطء قلنا نعم فكان ماذا ؟ وإنما ولده ترضعه فحق الصبي قبل حق الذى تزوجها بعد إن ولده ولا يمنع ارضاعها ولدها من وطئه لها ، وأما قولنا فإن تعاسرت هى وأبو الرضيع أمر الوالد أن يرضع لولده امرأة أخرى ولا بد فلقول الله عز وجل فى الآية المذكورة : (وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى) والخطاب للأب والأمهات بنص القرآن (١) .

وأما قولنا إلا أن لا يقبل الولد غير ثديها فتجبر حيث تدعى ارضاعه أحب أم كرهت أحب زوجها أم كره أحب أبوه أم كره فلقول الله عز وجل : (قد خسر الذين قتلوا أولادهم سفها بغير علم) ولقوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا

على الاثم والعدوان) ولقوله تعالى : (لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك) وهذه هي المضارة حقاً، وصح عن رسول الله ﷺ « من لا يرحم الناس لا يرحمه الله » رويناه من طرق شتى متواترة في غاية الصحة ، منها من طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله البجلي عن رسول الله ﷺ « وأما قولنا : فان مات أبو الرضيع أو أفلس أو غاب بحيث لا يقدر عليه أجبرت الأم أيضاً على ارضاعه إلا أن لا يقبل ثديها أو لا يكون لها لبن أو كان لبنها مما يضر به فانه يسترضع له غيرها فلما ذكرنا في الفصل الذي قبل هذا متصلاً به نصاً ويتبع الأب بذلك إن كان حيا وله مال لأن الحق عليه في ذلك * وأما قولنا فان لم تكن مطلقاً لكن في عصمته أو منفسخة النكاح منه أو من عقد فاسد بجمل أو أم ولد اعتقت فاتفق أبوه وهي على استرضاعه وقبل غير ثديها فذلك جائز فلقول الله عز وجل : (وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم) وهذا خطاب من الله تعالى لمن الأولاد لهم وهم الآباء والأمهات بلا شك * وأما قولنا فان أراد أبوه ذلك وأبت الأم إلا أن ترضعه هي فلها ذلك فان أرادت هي أن تسترضع له غيرها وأبي الولد لم يكن لها ذلك وأجبرت على ارضاعه فلان إرادة الأب والأم يتفق على الاسترضاع له ولم يجعل الله تعالى ذلك إلا بإرادتهما وأما قولنا إلا أن لا يكون لها لبن أو كان لها لبن يضر به فعلى الوالد حينئذ أن يسترضع له غيرها فان لم يقبل في كل ذلك إلا ثدي أمه (١) أجبرت على ارضاعه إن كان لها لبن لا يضر به فلما ذكرنا آتاه من قوله تعالى : (لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده) مع سائر ما ذكرنا في ذلك الفصل * وأما قولنا فان كان لأب له إما بفساد الوطء بزنا أو إكراه أو إيمان أو بحيث لا يلحق بالذي تولد من مائه ، وإما قد مات أبوه فالأم تجبر على ارضاعه فلقول الله تعالى : (ولا تضار والدة بولدها) ولما ذكرنا مع هذه الآية في ذلك الفصل * وأما قولنا : إلا أن لا يكون لها لبن أو كان لها لبن يضر به أو ماتت أمه أو غابت حيث لا يقدر عليها فسترضع له غيره سواء كان في ذلك كله للرضيع مال أو لم يكن فلما ذكرنا من قوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) وما أوردنا في وجوب الرحمة * وأما قولنا فان كان له أب أو أم فاراد الأب فصاله دون رأى الأم أو أرادت الأم فصاله دون رأى الأب فليس ذلك لمن أراد منهما قبل تمام الحولين كان في الفصال (٢) ضرراً بالصغير أو لم يكن ، فان أرادا جميعاً فصاله قبل الحولين فان كان لا ضرر في ذلك على الرضيع فلهما ذلك فان كان في ذلك

ضرر على الرضيع لمرض به أو لضعف بنيته أو لآلته لا يقبل الطعام لم يجز لها ذلك فلقول الله عز وجل: (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) ولقوله تعالى: (فإن أرادا فصلا عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما) .
وأما مراعاة ضرر الرضيع فلما ذكرنا من قوله تعالى: (لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده) مع ما ذكرنا مع هذه الآية هنالك . وأما قولنا فإن أرادت الأم أو الأب التهادى على إرضاع الرضيع بعد الحولين فلهما ذلك فلأنه لم يأت نص بالمنع من ذلك ولا بأن هذا من حقوق زوج أن كان لها وهو صلة لابنها وقد أوجب الله تعالى صلة الرحم فليس لأحد منعهما بما أوجبه الله تعالى عليها للثابت عن رسول الله ﷺ «لا طاعة في معصية» . وأما قولنا: فإن كان الولد لا يلحق نسبه بالذى تولد منه ماته أو كان أبوه ميتا أو غائبا حيث لا يقدر عليه ولا وارث للرضيع فالرضاع على الأم ولا شيء لها على أحد من أجل الرضاعة لقول الله تعالى: (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) وليس ههنا مولود له ولا وارث فهو عليها فقط . وأما قولنا: فإن كانت في عصمة الأب بزواج صحيح أو ملك يمين صحيح فعلى الوالد نفقتها وكسوتها كما كان قبل ذلك ولا مزيد فلقول الله عز وجل: (وعلى المود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) . وأما قولنا: فإن كانت في غير عصمته فإن كانت أم ولد فاعتقها أو منفسخة النكاح بعد صحته بغير طلاق لكن بما ذكرنا قبل أن النكاح يفسخ به بعد صحته أو موطوءة بعقد فاسد يجهل يلحق فيه الولد بوالده أو طلقها طلاقا رجعيا وهو رضيع فلها في كل ذلك على والده النفقة والكسوة بالمعروف فقط وهو للطلقة مدة عدتها فإن كان فقيرا كلفت إرضاع الولد ولا شيء لها على الأب الفقير فإن غاب وله مال اتبع بالنفقة والكسوة متى قدر عليه أو على مال له، وكذلك إن امتنع وله مال لقوله عز وجل: (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) وإذا أوجب الله تعالى ذلك لها فهو دين عليه أن كان له مال فإن لم يكن له مال فلقول الله عز وجل: (لا يكلف الله نفسا إلّا ما آتاها) وإذا لم يكلف شيئا فلا وز أن يتبع أن أيسر بما لم يكلفه قط لكن أن أيسر الرضاع متباد كلف من حين يوسره وأما قولنا: فإن كانت مطلقة ثلاثا أو أتمت عدة الطلاق الرجعي بوضعه فليس لها على أيه أثر طلاقه لها ثلاثا أو آخر ثلاث أو أتمت تمام عدتها من الطلاق الرجعي إلا أجره الرضاع فقط فلقول الله تعالى: (وان كن أولات حمل فانتفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن) وقد بينا قبل أن هذا النص إنما هو

في المطلقات طلاقا رجعيا فقط بحديث فاطمة بنت قيس^{هـ} وأما قولنا: فان رضيت هي بأجرة مثلها فان الأب يجبر على ذلك أحب أم كره . ولا يلتفت الى قوله : أنا أجد من يرضعه بأقل أو بلا أجرة ، فلقوله تعالى : (فان ارضعن لكم فآتوهن اجورهن واثمروا بينكم بمعروف وان تعاسرتم فسترضع له أخرى) فأوجب الله تعالى لمن الأجرة إلا مع التعاسر والتعاسر في لغة العرب التي بها نزل القرآن فعل من فاعلين فاذا قنعت هي بأجرتها التي أوجبها الله تعالى لها بالمعروف فلم تعاسره واذا لم تعاسره فهي على حقها في الأجرة المؤتمرة بالمعروف^{هـ} وأما قولنا فان لم ترض هي إلا بأكثر من أجرة مثلها وأبى الأب إلا أجرة مثلها فهذا هو التعاسر وللأب حينئذ أن يسترضع لولده غيرها بأجرة مثلها أو بأقل أو بلا أجرة ان وجد^{هـ} وأما قولنا إلا أن لا يقبل غير ثديها أو لا يجد الأب إلا من لبنها . ضر بالرضيع أو من تضييعه أو كان الأب لا مال له فتجبر الأم حينئذ على ارضاعه وتجبر هي والوالد حينئذ على أجرة مثلها ان كان له مال والا فلا شيء عليه فلما ذكرنا من قول الله عز وجل : (وان تعاسرتم فسترضع له أخرى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه فلينفق بما آتاه الله لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاه سيجعل الله بعد عسر يسرا) ولما ذكرنا من قوله تعالى : (لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده) ولما ذكرنا من وجوب الرحمة ، وأما قولنا كل ما ذكرنا انه يجب على الوالد في الرضاع من أجرة أو كسوة أو نفقة وهي الرزق فهو واجب عليه كان للرضيع مال أو لم يكن صغيرة كانت أو لم تكن زوجها أبوها أو لم يكن بخلاف النفقة على الفطيم أو الفطيمة فلان الله عز وجل أوجب كل ما ذكرنا ولم يستثن ان كان للرضيع مال ولا ان كانت صغيرة ولها زوج وما كان ربك نسيا^{هـ} وأوجب عز وجل أن ينفق على كل أحد من ماله وعلى الزوج للزوجة ولا يجوز ضرب أو امر الله تعالى بعضها ببعض لقوله تعالى : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا)^{هـ} وأما قولنا فان مات الأب فكل ما ذكرنا انه يجب على الوالد من نفقة أو كسوة أو أجرة فهو على وارث الرضيع ان كان له وارث على عددهم لا على قدر موارثهم منه لو مات والأم من جملتهم ان كانت ترثه ان مات وزوج الصغيرة المرضع أيضا من جملتهم إن كان يرثها لو ماتت سواء كان للرضيع أو الرضيعة (١) مال أو لم يكن بخلاف نفقتهم وكسوتهم بعد الفطام فلقول الله عز وجل (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار

والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك (فان قيل : إنما على الوارث ان لا يضار وقد روى ذلك عن ابن عباس من طريق فيها أشعث بن سوار وهو ضعيف قلنا نعم . ومن المضارة ترك الرضيع بضيع ، وكيف وقوله تعالى (مثل ذلك) لا يختلف أهل العلم باللغة العربية التي بها خاطبنا الله عز وجل في ان ذلك اشارة الى الأبعد لا إلى الأقرب فصح انه اشارة الى الرزق والكسوة يقينا ، وقد ذكرنا من قال بهذا في كتاب النفقات من ديواننا هذا فأغنى عن إعادته كعمر بن الخطاب . وزيد بن ثابت . وغيرهما ، ولا حجة لمن خالف ذلك مع القرآن ، وهذا مما خالفوا فيه عمر . وزيد بن ثابت ولا يعرف لهما في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم وهم يشنعون هذا اذا وافق اهواءهم . وأما قولنا فان لم يكن له وارث فرضاعه على الأم وارثة كانت أو غير وارثة لأشئ . لها من أجل ذلك في مال الرضيع ان كان له مال بخلاف نفقته بعد الفطام ان كان له مال فلقول الله عز وجل (لا تضاروالة بولدها) ولقوله تعالى : (والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين) . وأما قولنا : فان كانت مملوكة وولدها عبد لسيدها أو لغيره فرضاعه على الأم بخلاف نفقته وكسوته بعد الفطام فلهذين النصين المذكورين أيضا وليس السيد وارثا لعبده لأنه يأخذ ماله وان كان كافرا بعد موته . وأما قولنا : فان كانت مملوكة وولدها حر فان كان له أب أو وارث فالنفقة لها والكسوة والاجرة على الأب أو على الوارث كما قدمنا فان لم يكن له وارث فرضاعه على أمه فلما ذكرنا آنفا فأغنى عن إعادته وبالله تعالى التوفيق . وأما قولنا : فان ماتت أو مرضت أو اضربه لبنها أو كانت لا لبن لها ولا مال لها فرضاعه على بيت المال فان منع فعلى الجيران يجبرهم الحاكم على ذلك فلقول رسول الله ﷺ : « من ترك ديناً أو ضياعاً فإلى أو على » أو كما قال ﷺ ، ولقول الله تعالى : (وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب) وهذا من الأحسان المفترض المأمور به وبالله تعالى التوفيق . تم كتاب الطلاق وما دخل فيه والحمد لله كثيرا وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم تسليما وحسبنا الله ونعم الوكيل .

﴿ كتاب الدماء والقصاص والديات ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم . وصلى الله على محمد وآله ﴾

٢٠١٨ مسألة : لا ذنب (١) عند الله عز وجل بعد الشرك أعظم من شيئين

(١) في النسخة رقم ١٦ قال أبو محمد رضي الله عنه : لا ذنب الخ بدل « مسألة »

أحدهما تعمدا ترك صلاة فرض (١) حتى يخرج وقتها ، والثاني قتل مؤمن أو مؤمنة عمدا بغير حق . أما الصلاة فقد ذكرناها في كتاب الصلاة . وأما القتل فقال عز وجل : (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطأ) وقوله تعالى : (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما) ، روينا من طريق البخاري نا علي - هو ابن عبد الله - نا اسحاق بن سعيد بن عمر بن سعيد بن العاصي عن أبيه عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله ﷺ : لا يزال المؤمن في فسحة من دينه ما لم يصب دما حراما ، قال البخاري : ونا أحمد ابن يعقوب نا اسحاق - هو ابن سعيد المذكور - عن أبيه أنه سمعه يحدث عن ابن عمر أنه قال : د أن من ورطات الأمور التي لا يخرج لمن أوقع نفسه فيها سفك الدم الحرام بغير حله .

٢٠١٩ مسألة : والقتل قسيان عمدا وخطأ . برهان ذلك الآيتان اللتان ذكرنا آنفا فلم يجعل عز وجل في القتل قسياناً ، وادعى قوم أن ههنا قسياناً ثالثاً وهو عمدا الخطأ وهو قول فاسد لأنه لم يصح في ذلك نص أصلا وقد ينسب تلك الآثار في كتاب الإيصال والحمد لله رب العالمين ، مع أن الخفيفين والشافعيين القائلين بشبه العمدا هم مخالفون لتلك الآثار الساقطة التي موهوا بها فيما فيما من صفة الدية وغير ذلك على ما بينا في غير هذا الموضع ، وهو عندهم ينقسم قسمين ، أحدهما ما تعمدا به المرء بما قد مات من مثله وقد لا يمات من مثله .

قال أبو محمد رضي الله عنه : هذا عمدا وفيه القود أو الدية كما في سائر العمدا لأنه عدوان ، وقال عز وجل : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) والثاني ما تعمدا به مما لا يموت أحد أصلا من مثله فهذا ليس قتل عمدا ولا خطأ ولا شيء فيه إلا الأدب فقط . ومن عجائب الأقوال ههنا أن الخفيفين يقولون : من أخذ حجرا من قنطار فضرب متعمدا رأس مسلم ثم لم يزل يضربه به حتى شدخ رأسه كله فانه لا قود فيه وليس قتل عمدا ، وكذلك لو تعمدا ضرب رأسه بعود غليظ حتى يكسره كله ويسيل دماغه ويموت ولا فرق . وقال المالكيون من ضرب بيده في فخذ مسلم فمات المضروب أثر الضربة ففيه القود ويقتل الضارب . وسماع هذين القولين يكفي من تكلف الرد عليهما .

قال أبو محمد رضي الله عنه : فالخطأ من رمى شيئا فاصاب مسلما لم يرد به عاقبة

من مثله فوات المصاب أو وقع على مسلم فوات من وقته فهذا كله لا خلاف في أنه قتل خطأ لا قود فيه أو قتل في دار الحرب انسا ن يرى أنه كافر فاذا به مسلم أو قتل انسا ن مأولاً غير مقلد وهو يرى أنه على الحق فاذا به على الخطأ * برهان قولنا (١) في القاتل في دار الحرب قول الله تعالى : (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة) من ههنا معنى في لانه لا خلاف بين أحد في أن قرماً كفاراً حربيين أسلم منهم انسان وخرج الى دار الاسلام فقتله مسلم خطأ فان فيه الدية لولده والكفارة فصيح بذلك ما قلنا والحد لله رب العالمين * وأما المتأول فلما روينا من طريق أبي داود السجستاني ما مسدد بن يحيى بن سعيد القطان نا ابن أبي ذئب حدثني سعيد - هو ابن أبي سعيد المقبري - سمعت أبا شريح السكبي يقول : قال رسول الله ﷺ « يا معشر خزاعة قتلتم هذا القليل من هذيل وأنا عاقله ومن قتل له بعد مقاتلي هذه قليل فاهله بين خيرتين أن ياخذوا العقل وبين أن يقتلوا » *

قال أبو محمد رضى الله عنه : فلا شك أن خزاعة قتلوه متأولين أن لهم قتله وهكذا نقول فيمن قامت عليه الحجة من النص ثم قتل متماذياً على تأويله الفاسد المخالف للنص أو على تقليد من تأول فخطأ فعليه القود وهذا الخبر زائد على خبر اسامة بن زيد، وخالد رضى الله عنهما في قتل خالد من قتل من بنى جذيمة متأولاً ، وفي قتل اسامة الرجل الذي قال لا إله الا الله، والزيادة لا يجوز تركها.

٢٠٢٠ مسأله ولا قود على مجنون فيما أصاب في جنونه ولا على سكران فيما أصاب في سكره التحريج له من عقله ولا على من لم يبلغ ولا على أحد من هؤلاء دية ولا ضمان، وهؤلاء والبهايم سواء لما ذكرنا في الطلاق وغيره من الخبر الثابت في رفع القلم عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفيق (٢) والسكران لا يعقل، وقد ذكرنا خبر حمزة رضى الله عنه في قوله لرسول الله ﷺ ما لوقاله في صحته لخرج بذلك عن الاسلام وعقره ناقتي على رضى الله عنه فلم يجعل رسول الله ﷺ في ذلك ملامة ولا غرامة ، وقال بعضهم : لو كان هذا ما شاء واحد أن يقتل أحداً أو يفسد ماله الاتسا كر حتى يبلغ ما يريد فقلنا لهم : فقولوا هذا الكلام في المجنون فقولوا لو كان هذا ما شاء أحد أن يقتل أحداً أو يتلف ماله الا تحامق وتجنن حتى يبلغ من ذلك ما يريد ولا فرق ، فقالوا : ومن يعرف أنه سكران فقلنا ومن يعرف أنه مجنون *

(١) في النسخة رقم ١٦ برهان ذلك (٢) في النسخة رقم ١٦ حتى يبرأ

قال أبو محمد رضى الله عنه : والحق المتيقن في هذا ان الاحكام لازمة لكل بالغ حتى يوقن انه ذاهب العقل مجنون أو سكره وأما ما لم يوقن ذلك فالاحكام له لازمة وحال ذهاب العقل بأحد هذين الوجهين لا يخفى على من يشاهده ؛ وقد وافقنا المخالفون لنا في هذا المكان على ان لا يؤخذ السكران بارتداده عن الاسلام وهذا اشنع من كل ماسواه ، فان قالوا : فهلا جعلتم في ذلك دية قلنا لقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم واموالكم واعراضكم وابشاركم عليكم حرام » فاهوال الصبي والمجنون والسكران حرام بغير نص كتحريم دمائهم ولا فرق ولا نص في وجوب غرامة عليهم اصلا ، وجاءت عن رسول الله ﷺ في ذلك آثار أما الصبي فجاء عن علي بن ابي طالب اثر بان ستة صبيان تعاطوا في النهر فغرق احدهم فشهد اثنان على ثلاثة وشهد الثلاثة على الاثنين فجعل على على الاثنين ثلاثة أخماس الدية وجعل على الثلاثة خمسى الدية وهذا لا يصح البتة لانه من رواية سلة بن كبل أو حماد بن ابي سليمان ان علي بن ابي طالب وكلاهما لم يولد الا بعد موت علي ، ومن طريق الحجاج بن أرطاة وهو هالك ثم لو صح لكان المالكيون والحنيفيون والشافعيون مخالفين له وإنما يكون الشيء حجة على من صححه لا على من لم يصححه ، وروى ايجاب الغرامة على عاقلة الصبي عن الزهري . وحماد بن ابي سليمان وابراهيم النخعي . وقتادة ، وبه يقول ابو حنيفة ، وروى عن ربيعة انه قال : اذا كان الصبي صغيرا جدا فلا شيء على عاقلة ولا في ماله وان كان يعقل فالدية على عاقلة . وبه يقول مالك ، وقال الشافعي : هي في ماله بكل حال .

قال أبو محمد رضى الله عنه : فهذه مناقضات ظاهرة واقوال بلا دليل لا من قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا رواية عن صاحب أصلا ولا قياس وما كان هكذا فهو باطل متيقن ؛ وقد اتفقوا على انه لا يجوز ان يقاس على العامد وقياسه على الخطأ باطل لو كان القياس حقا لانه لا يقاس عندهم الشيء إلا على نظيره ومشبهه ولا شبه بين العاقل البالغ وبين الصبي والمجنون أصلا فبطل كل ما قالوه وبالله تعالى التوفيق . وقد أجمعوا على سقوط الكفارة في ذلك عنه فلو كان القياس حقا لكان اسقاط الدية قياساً على سقوط الكفارة في ذلك أصح قياس يوجد ولكنهم لا النصوص يتبعون ولا القياس يحسنون ولا الصحابة يقلدون . وأما المجنون فحدثنا احمد بن عمر ابن أنس نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الديلمي نا محمد بن احمد بن احمد بن الجهم نا جعفر بن محمد الصائغ نا عفان . هو ابن مسلم . نا صخر بن

جويرة عن نافع مولى ابن عمر قال : ان مجنونا على عهد ابن الزبير دخل البيت بمجنجر
فطعن ابن عمه فقتله فقضى ابن الزبير بان يخلع من ماله ويدفع إلى أهل المقتول هـ
ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة بن الزبير عن أبيه ان عبدالله بن الزبير
قال : جناية المجنون في ماله هـ

قال أبو محمد رضى الله عنه : وهذان الاثران في غاية الصحة هـ ومن طريق
الحسين بن عبد الله بن ضمرة عن أبيه عن جده عن علي قال : جناية الصبي والمجنون
على عاقلتهما هـ وهذا لا يصح لأن الحسين بن عبد الله وأباه وجده لا خير فيهم هـ ومن
طريق مالك عن يحيى بن سعيد الانصارى ان مروان كتب الى معاوية في مجنون قتل
رجلا فكتب اليه معاوية اعقله ولا تقدمه هـ وهذا لا يصح لأن يحيى بن سعيد
الانصارى لم يولد إلا بعد موت معاوية . وروينا عن سعيد بن المسيب . وسليمان بن
يسار على المجنون العقل هـ ولا يصح عنهما لأنه عن مخزومة بن بكير عن أبيه ولم يسمع
من أبيه شيئا هـ وروينا أيضا عن يحيى بن سعيد الانصارى . ومحمد بن جعفر بن الزبير
جناية المجنون على عاقلته هـ ولا يصح عنهما لأنه عن لم يسمع عنهما إلا انه صحيح عن
الزهرى . وأبى الزناد هـ ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد خالف
الحنيفيون والمالكيون . والشافعيون في هذا ما صح عن ابن الزبير ولم يصح قط عن
أحد من الصحابة خلافة هـ ولا حجة لهم فيما روى عن معاوية لأنه ليس فيه ان
الغرامة في مال المجنون ولا انها على عاقلته انما فيها انه أمر مروان بان يعقله وظاهر
الامر انه عقله من بيت المال ولو فعل الامام هذا لكان حسنا وليس واجبا ، وهذا
بما خالفوا فيه النصوص هـ وبما صح عن صاحب الذى لا يصح لقوله خلاف عن أحد
منهم والقياس إذ قاسوا ما جنى المجنون القاصد على ضده وهو ما جناه العاقل المخطئ هـ
ولم يقيسوا اسقاط الدية على اسقاطهم الكفارة في ذلك وبالله تعالى التوفيق هـ فاما
السكران (١) فروينا عن علي بن أبي طالب ان سكارى تضاربوا بالسكاكين وهم أربعة فخرج
اثنان ومات اثنان فجعل على دية الاثنين المقتولين على قباثلهما وعلى قباثل الذين لم يموتا
وقاص الحين من ذلك بدية جراحهما هـ ، وان الحسن بن علي رأى ان يقيد للحين
للبيتين ولم ير على ذلك هـ وقال : لعل الميتين قتل كل واحد منهما الآخر هـ وهذا لا يصح
عن علي لأنه من طريق فيها سماك بن حرب عن رجل مجهول رواه حماد بن سلمة عن
سماك فقال عن عبيد بن القعقاع هـ ورواه أبو الاحوص عن سماك فقال عن عبد الرحمن

ابن القعقاع وكلاهما لا يدري من هو؛ وسماك يقبل الثلقين (١) ولو صرح لكان مخالفاً لقول الحنفيين. والشافعيين. والمالكيين. ومن طريق يحيى بن سعيد الأنصاري وعبد الرحمن بن أبي الزناد أن معاوية أقاد من السكران قال ابن أبي الزناد: وكان القاتل محمد بن النعمان الأنصاري والمقتول عمارة بن زيد بن ثابت.

قال أبو محمد رضي الله عنه: وهذا لا يصح لأن يحيى لم يولد إلا بعد موت معاوية وعبد الرحمن بن أبي الزناد في غاية الضعف أول من ضعفه مالك ولا نعلم في هذا الباب عن أحد من الصحابة شيئاً غير ما ذكرنا، وصح عن الزهري. وريعة وبه يقول أبو حنيفة ومالك. والشافعي يقاد من السكران، ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وهذا ما خالفوا فيه النصوص وما روى عن الصحابة والقياس كما ذكرناه.

قال أبو محمد رضي الله عنه: روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز أن في كتاب لآبيه عن عمر بن الخطاب قال: لا قود ولا قصاص ولا حد ولا جراح ولا قتل ولا نكال على من لم يبلغ الحلم حتى يعلم ماله في الإسلام وماله عليه، وقد صح عن عثمان بن عفان أن السكران لا يلزمه طلاق فصحه عنه بمنزلة المجنون وهذا يقول أبو سليمان. والمزني. والطحاوي وغيرهم، وإيجاب الغرامة شرع فإذا كان بغير نص قرآن أو سنة فهو شرع من الدين لم يأذن (٢) به الله ونعوذ بالله من هذا.

قال أبو محمد رضي الله عنه: إلا أن من فعل هذا من الصبيان أو المجانين أو السكران في دم أو جرح أو مال ففرض ثقافته في بيت ليكف إذاه حتى يتوب السكران ويفيق المجنون ويبلغ الصبي لقول الله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان) وتتقيهم تعاون على البر والتقوى وإهمالهم تعاون على الأثم والعدوان وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٢١ مسألة وإن قتل مسلم عاقل بالغ ذمياً أو مستأمناً عمداً أو خطأ فلا قود عليه ولا دية ولا كفارة ولكن يؤدب في العمد خاصة ويسجن حتى يتوب كفا لضرره. رهاً ذلك قول الله تعالى: (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا) إلى قوله تعالى: (وكان الله عليماً حكيماً) فهذا ظه في المؤمن يتيقن، والضمير الذي في (كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله) راجع ضرورة لا يمكن غير هذا إلى المؤمن المذكور أولاً، ولا ذكر في هذه الآية لذي أصلاً ولا

(١) في النسخة رقم ١٦ قبل التدليس (٢) والنسخة رقم ١٤ شرع من الدين ما لم يأذن

لمستأن فصح يقينا إن إيجاب الدية على المسلم في ذلك لا يجوز البتة ، وكذلك إيجاب القود عليه ولا فرق . وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة منهم أبو حنيفة يقاد المسلم بالذمي في العمد وعليه في قتله خطأ الدية والكفارة ولا يقتل بالمعاهد وإن تعمد قتله ولا نعلم له في قوله هذا سلفا أصلا . وقالت طائفة : منها مالك لا يقاد المسلم بالذمي إلا لئن يقتله غيلة أو حرابة فيقاده ولا بد ، وعليه في قتله خطأ أو عمدا غير غيلة الدية فقط ، والكفارة في الخطأ . وقالت طائفة منها الشافعي : لا يقاد المسلم بالذمي أصلا لكن عليه في قتله إياه عمدا أو خطأ الدية والكفارة ، وجاء في ذلك عن السلف ما روينا من طريق وكيع ناسفیان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي أن رجلا مسلما قتل رجلا من أهل الحيرة فاقاده عمر بن الخطاب قال وكيع : ونا أبو الأشهب عن أبي نضرة بمثله سواء ، وهذا مرسل . نا محمد بن سعيد بن نبات نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا عبد الله بن إدريس الأزدي عن ليث بن أبي سليم عن الحكم بن عتيبة أن علي بن أبي طالب . وابن مسعود قال جميعا : من قتل يهوديا أو نصرانيا قتل به وهذا مرسل أيضا ، وصح هذا عن عمر بن عبد العزيز كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عمرو بن ميمون قال : شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز إلى بعض أمرائه في مسلم قتل ذميا فامرّه أن يدفعه إلى وليه فإن شاء قتله وإن شاء عفى عنه قال ميمون : فدفع إليه فضرب عنقه وأنا أنظره ، وصح أيضا عن إبراهيم النخعي كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : المسلم الحر يقتل باليهودي والنصراني ، وروى عن الشعبي مثله وهو قول ابن أبي ليلى . وعثمان البتي وأحد قول أبي يوسف ، وقد اختلف عن عمر بن عبد العزيز في ذلك كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن سماك بن الفضل قاضي اليمن قال : كتب عمر بن عبد العزيز في زياد بن مسلم وكان قد قتل هنديا باليمن أن أغرمه خمسمائة ولا تقده به وقول آخر روينا أيضا عن عمر بن الخطاب في المسلم يقتل الذمي إن كان ذلك منه خلعا وعادة وكان لصا عاديا فاقد به ، وروى فاضرب عنقه وإن كان ذلك في غصبة أو طيرة فاغرمه الدية ، وروى فاغرمه أربعة آلاف ، ولا يصح عن عمر لأنه من طريق عبد الله بن محرز وهو هالك عن أبي مليح بن أسامة أن عمر . وهذا مرسل . ومن طريق عبد العزيز بن عمر ابن عبد العزيز في كتاب لايه أن عمر . ومن طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن القاسم بن أبي بزة أن عمر ، وهذا مرسل . أو من طريق سوء فيها عبد الملك بن حبيب الأندلسي عن أسد بن موسى عن سعيد بن أبي عروبة عن عمرو بن دينار أن عمر وهذا

مرسل هـ وقول آخر وهو انه لا يقتل المسلم بالذمي الا أن يقتله غيلة رويناه عن عثمان بن عفان من طريق هالكه مرسله فيها عبد الملك بن حبيب الاندلسي عن مطرف عن ابن ابي ذئب عن مسلم بن جندب الهذلي قال : كتب عبدالله بن عامر الى عثمان أن رجلا من المسلمين عدا على دهقان فقتله على ماله فكتب اليه عثمان أن يقتله به فان هذا قتل غيلة على الحرابة هـ ورويناه أيضا عن ابان بن عثمان . وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم . ورجال كثير من أبناء الصحابة أصحاب رسول الله ﷺ الا أن كل ذلك من رواية عبد الملك بن حبيب الاندلسي وفي بعضها ابن ابي الزناد وهو ضعيف وبعضها مرسل ولا يصح منها شيء ، وقول آخر : لا يقتل به كما رويناه بالرواية الثابتة من طريق شعبة ناعبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سبرة أن رجلا مسلما قتل رجلا من أهل الحيرة فكتب عمر بن الخطاب أن يقاد به ثم كتب عمر كتابا بمده أن لا تقتلوه ولكن اعتقلوه هـ ومن طريق اسماعيل بن اسحاق ناسليمان بن حرب ناعبد بن زيد عن كثير ابن زياد عن الحسن البصري قال : قال عمر بن الخطاب : لا يقتل مؤمن بكافر ، ومن طريق اسماعيل نايجي بن خلف ناأبو عاصم النبيل عن ابن جريج ناخبرني ابن شهاب في قتل المسلم النصراني أن عثمان بن عفان قضى أن لا يقتل به وان يعاقب هـ ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه أن رجلا مسلما قتل رجلا من أهل الذمة عمدا فدفع الى عثمان بن عفان فم يقتله به وغلظ عليه الدية كدية المسلم ، قال الزهري : وقتل خالد بن المهاجر - هو ابن خالد بن الوليد - رجلا ذميا في زمن معاوية فلم يقتله به وغلظ عليه الدية ألف دينار هـ

قال أبو محمد رضي الله عنه : هذا في غاية الصحة عن عثمان ولا يصح في هذا شيء غير هذا عن أحد من الصحابة الا ما ذكرنا عن عمر أيضا من طريق النزال بن سبرة ، ومن طريق عبد الرزاق نا رباح بن عبدالله بن عمر ناخبرني حميد الطويل أنه سمع ألس بن مالك يحدث أن يهوديا قتل غيلة فتضى فيه عمر بن الخطاب باثني عشر ألف درهم ؛ ومن طريق اسماعيل بن اسحاق ناسليمان بن حرب ناأبو هلال نا الحسن البصري أن علي بن أبي طالب قال : لا يقتل مؤمن بكافر ، ورويت بذلك مراسلات من طريق الصحابة جملة ، وعن أبي عبيدة بن الجراح ، ومعاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت ، وأبي موسى الأشعري ؛ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن ابي كثير عن عكرمة ، وولي ابن عباس قال في المسلم يقتل الذمي : لا يقتل به وفيه الدية هـ

قال أبو محمد رضي الله عنه : وروى أيضا عن عمر بن عبد العزيز وهو قول

سفيان الثوري، وابن شبرمة، والاوزاعي، والشافعي، واحمد بن حنبل، وأبي ثور،
واسحاق، وأبي سليمان، وابن المنذر، وجميع أصحابهم، واليه رجع زفر بن الهذيل، رويناه
ذلك من طريق أبي عبيد عن عبد الرحمن بن مهدي عنه.

قال أبو محمد رضي الله عنه : أما قول أبي حنيفة في تفريقه بين الذمي والمعاهد
فما نعلم له حجة إلا من قرآن ولا من سنة ولا من رواية سقيمة ولا من رواية عن أحد من
الصحابة ولا من التابعين ولا من قياس ولا من رأى له وجه فسقط ييقن، وكذلك
ونجدنا من فرق بين المرة وبين الاكثار من ذلك لاحجة لهم من قرآن ولا من سنة
ولا من رواية سقيمة ولا من رواية ثابتة عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم، ولا
من قياس ولا من رأى له وجه، وأما قول مالك في الفرق بين الغيلة وغيرها وكذلك
أيضا سواء سواء إلا أنهم قالوا : إنما قتلناه للحراية فقلنا : اتم لا تقولون بالترتيب
في حد الحراية ولو قتلوه لكنتم متناقضين أيضا لأنه لا خلاف بين أحد ممن قال
بالترتيب في أنه لا يقتل المحارب أن قتل في حراية من لا يقتل به أن قتله في غير الحراية
وأتم لا تقتلون المسلم بالذمي في غير الحراية فظهر فساد هذا التقسيم ييقن وأما المشهور
من قول المالكيين أنهم يقولون بتخيير الامام في قتل المحارب أو صلبه أو قطعه أو
تفنيه فمن أين أوجبوا قتل المسلم بالذمي ولا بد في الحراية وتركوا قولهم في تخيير الامام
فيه فوضح فساد قولهم ييقن لا اشكال فيه وأنه لاحجة لهم أصلا وبالله تعالى التوفيق.

ثم نظرنا في قول من قال يقتل المسلم بالذمي وبالمعاهد فوجدناهم يحتجون بقول الله عز
وجل : (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) قالوا : هذا عموم وبقوله تعالى : (والحرمات
قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقوله تعالى : (وجزاء
سيئة سيئة مثلها) وقوله تعالى (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) وبقوله عز وجل :
(ولم ألتصرب بعد ظله فأولئك ما عليهم من سبيل إنما السبيل على الذين يظلمون الناس
ويبيعون في الارض بغير الحق) وبقوله تعالى : (كتب عليكم القصاص في القتل
الحر بالحر والعبد بالعبد والاثني بالاثني) وقوله تعالى : (ومن قتل مظلوما فقد
جعلنا لوليهِ سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصورا) قالوا : وذو العهد وإن كان
كافرا فإنه إن قتل بغير حق فهو مظلوم بلا شك، وبالحبر الثابت عن رسول الله ﷺ
« من قتل له قتيل فهو بخير النظرين أما يودي وأما يقاد » وبالحبر الثابت عنه ﷺ
أيضا « لا يحل دم رجل مسلم الا ثلاثة نفر فذكر فيهم والنفس بالنفس » قال علي
وسند كرمهما بأسانيدهما إن شاء الله تعالى بعد هذا.

قال ابو محمد رضى الله عنه : واحتجوا بما رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن اليلباني يرفعه الى النبي ﷺ انه أقاد مسلما قتل يهوديا وقال : انا احق من وفي بدمته ، ورواه بعض الناس عن يحيى بن سلام عن محمد بن أبي حميد المدني عن محمد بن المنكدر قال : ان رسول الله ﷺ وذكروا أشياء ادعوا فيها الاجماع وهو ان عبيد الله بن عمر بن الخطاب لما مات ابروه رضى الله عنه قتل الهرمزان وكان مسلما وقتل جفينة وكان نصرانيا وقتل بنية صغيرة لاني لؤلؤة وكانت تدعى الاسلام فأشار المهاجرون على عثمان بقتله قالوا : فظاهر الامر انهم اشاروا بقتله بهم ثلاثتهم ، وقالوا كما لا خلاف في ان المسلم يقطع ان سرق من مال الذمي والمستامن فقتله بهما أولى لان الدم أعظم حرمة من المال ، وقالوا لنا خاصة انتم تحذون المسلم ان قذف الذمي والمستامن وتمنعون من قتله بقتله لهما وهذا عجب جدا . واحتجوا على الشافعين بقولهم : ان قتل ذمي ذميا ثم اسلم فانه يقتل به عندكم ولا فرق بين قتلكم مسلما بكافر وبين قتلكم مسلما بكافر في المسألة الاخرى .

قال ابو محمد رضى الله عنه : وكل هذا لاحجة لهم في شيء منه ، أما قول الله عز وجل : (وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس) فان هذا مما كتب الله عز وجل في التوراة ولا تلزمنا شرائع من قبل نبينا عليه الصلاة والسلام ، ثم لو صح اننا ملزمون ذلك لكان القول في هذه الآية كالقول في الآيات الاخر التي ذكرناها بعدها وفي الاخبار الثابتة التي أوردنا ، وفيها « أو نفس بنفس » وأيضا ففي آخر هذه الآية بيانها في المؤمنين بالمؤمنين خاصة لأنه قال عز وجل في آخرها : (فمن تصدق به فهو كفارة له) ولا خلاف بيننا وبينهم في ان صدقة الكافر على ولي الكافر الذمي المقتول عمدا لا تكون كفارة له فبطل تعليقهم بهذه الآية ، وأما قوله عز وجل (والحرقات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فان الخطاب في هذه الآيات للمؤمنين لا للكافرين فالمؤمنون هم المخاطبون في اول الآية وآخرها بأن يعتدوا على من اعتدى عليهم بمثل ما اعتدى به عليهم وليس فيها ان يعتدى غير المؤمنين على المؤمنين باعتداء يكون من المؤمنين عليهم اصلا وانما وجب القصاص من الذمي للذمي بقول الله تعالى : (وان احكم بينهم بما أنزل الله) لا بالآية المذكورة . وأما قوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) فهو أيضا في المؤمن يساء اليه خاصة لان نصها (وجزاء سيئة سيئة مثلها) فمن عفى وأصلح فأجره على

(الله) ولا خلاف في ان هذا ليس للكفار ولا اجر لهم البتة ، وأما قوله عز وجل :
(وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) فكذلك ايضا امامه وخطابه للمؤمنين خاصة
يبين ذلك ضرورة قوله تعالى فيها : (وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ولئن صبرتم
لهو خير للصابرين) ولا خير لكافر أصلا صبر أو لم يصبر قال الله عز وجل :
(وقد منا الى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءا منثورا) : وأما قوله تعالى : (ولئن
انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس
وينغون في الارض بغير الحق) وقوله تعالى : (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه
سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصورا) وقوله تعالى : (ثم بغى عليه لينصرنه
الله) وقوله عز وجل : (كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد
والاثني بالاثني) الآية هـ والاعبار الثابتة التي فيها والنفس بالنفس ، و « من قتل له قتيل
فاما يودي وأما يقاد » فان كل ذلك يخص بقول الله عز وجل : (أفنجعل المسلمين
كالجرحاء ما لكم كيف تحكمون) وبقوله تعالى : (أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا
لا يستوون) وبقوله تعالى : (ولئن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) فوجب
يقينا ان المسلم ليس كالكافر في شيء أصلا ولا يساويه في شيء فإذ هو كذلك فباطل ان
يكافئ بدمه أو بعضوه بعضوه أو بشرته ببشرته فبطل أن يستقاد للكافر من المؤمن أو
يقتص له منه فيمادون النفس إذ لا مساواة بينهما أصلا ، ولما منع الله عز وجل ان يجعل
للكافرين على المؤمنين سبيلا وجب ضرورة أن لا يكون له عليه سبيل في قود ولا في قصاص
أصلا ووجب ضرورة استعمال الصوص كلها إذ لا يحل ترك شيء منها ومن فضائح
الحنيفيين المخزية لقائلهم في الدنيا والآخرة قطعهم يد المسلم بيد الذمي الكافر ومنعهم من قطع
يد الرجل المسلم بيد المرأة الحرة المسلمة نعم ولا يقطعون يد الذمي الكلب ان تعمد قطع يد
امرأة حرة مسلمة فاعجبوا لهذه المصائب مع قول الله عز وجل : (انما المؤمنون اخوة) فان
اعترضوا في الآية المذكورة بما روينا من طريق سفيان الثوري عن الاعمش عن زر عن يسع
الكندي قال : جاء رجل الى علي بن أبي طالب فقال له : كيف تقرأ هذه الآية (ولن يجعل
الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) وهم يقتلون يعني المسلمين فقال علي فإله يحكم بينهم يوم
القيامة ولن يجعل الله للكافرين يوم القيامة على المؤمنين سبيلا هـ

قال أبو محمد رضي الله عنه : يسع الكندي مجهول لا يدري أحد من هو ، وجواب
هذا السائل ان هذه الآية حق واجب في الدنيا والآخرة انما منع الله تعالى من ان يكون
للكافرين على المؤمنين سبيل بحق يجعله الله تعالى له ويأمر بانفاذه للكافر على المسلم

في الدنيا ويوم القيامة ، وأما بالظلم والتعدي فلم يؤمننا الله تعالى قط من ذلك كما أطلق أيدي الكفار فيما خلى على بعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام قتلهم وعلى رسوله محمد ﷺ فجرحوا وجهه المقدس وكسروا ثيابه بنفسي هو وبأبي وأمي ، وكما أطلق السنة الحنيفيين وأيدي من وافقهم بإيجاب الباطل في انقصاص للكافر من المسلم وكل ذلك ظلم لم يأمر الله تعالى به ولا رضى قط ولا جعله حقا بل أنكره عز وجل أشد الانكار نعم وفي الآية التي فيها : (كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والاثني بالاثني فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان) وهذا نص جلي بانها في المؤمنين خاصة بعضهم في بعض فقط لانهم أخوة كلهم فاسقهم وصالحهم عيبتهم وحرمتهم ، وليس أهل الذمة أخوة لنا ولا كرامة لهم ، وكذلك قوله تعالى : (فقد جعلنا لوليه سلطانا) فمعاذ الله أن يكون هذا لكافر والله ما جعل الله تعالى لهم قط بحكم دينه سلطانا بل جعل لهم الصغار قال عز وجل : (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) فان قالوا فاذا لا يساؤوننا فلم قتلنا الكافر بالمؤمن قلنا : ولا كرامة ان نقتله به قودا بل قتلناه لانه نقض الذمة وخالف العهد فخرجناه عن الصغار ، وكذلك نقتله ان لطم مسلما أو سبه ونستفي جميع ماله بذلك ونسيء أهله وصغار ولده ، فان قالوا : فلم تحكمون على المسلم برد ما غصبه من الذي أو منعه إياه من المال؟ قلنا : ليس في هذا سبيل له على المسلم انما هي مظلمة يبرأ منها المسلم بتزيها له عن حبسها فقط . قال أبو محمد رضى الله عنه : ويوضح هذا غاية الوضوح ما روينا من طريق أبي داود السجستاني قال : نا احمد بن حنبل نا يحيى بن سعيد القطان نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري عن قيس بن عباد قال : انطلقت أنا وأخوذ كره الى على بن أبي طالب فقلنا : هل عهد اليك رسول الله ﷺ عهدا لم يعهده إلى الناس عامة ؟ قال لا الا ما في كتابي هذا فاذا فيه « المؤمنون تكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم ويسعى بذمتهم ادناهم ألا لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده من أحدث حدثا أو آوى محدنا فله لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » نا حمام بن احمد بن حمام القاضي نا عباس بن اصبح نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا عبد الله بن احمد بن حنبل . ومحمد بن اسماعيل الترمذي قال عبد الله : نا أبي وقال الترمذي . نا الحميدي ثم اتفق احمد بن حنبل . والحميدي واللفظ له قال جميعا ناسفیان بن عينة نا مطرف بن طريف قال سمعت الشقي يقول نا أبو جحيفة — هو السوائي — قال قلت لعلي بن أبي طالب : هل عندكم من رسول الله ﷺ سوى القرآن ؟ قال على : « لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يعطي الله

عبدانها في كتابه أو ما في الصحيفة قلت: وما في الصحيفة قال العقل وفكالك الأسير وان لا يقتل مسلم بكافر •

قال أبو محمد رضى الله عنه : وهذا لا يحل لمسلم خلافه ، فاعترض فيه أهل الجاهلة المضلة (١) بان قالوا : قد روى هذا الخبر من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار نا الحجاج بن المنهال نا همام عن قتادة عن أبي حسان قال : قال علي بن أبي طالب « ما عهد إلى رسول الله ﷺ شيئا دون الناس الا صحيفة في قراب سيفي فلم يرالوا به حتى أخرجها فاذا فيها المؤمنون تكافؤ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده » قالوا فمرة رواه قتادة عن الحسن ومرة رواه عن أبي حسان مرسل ، وهذه علة في الخبر قتلنا فكان ماذا ؟ ما جعل مثل هذا علة إلا ذو علة في دينه وما ندري في رواية قتادة للخبر مرة عن أبي حسان ومرة عن الحسن وجها يعترض به إلا من عدم الحياء وكابر عين الشمس • وقالوا أيضا قد رويتم من طريق وكيع نا أبو بكر الهذلي عن سعيد بن جبير قال : انما قال رسول الله ﷺ لا يقتل مسلم (٢) بكافر ان أهل الجاهلية كانوا يتطالبون (٣) بالدماء فلما جاء الاسلام قال رسول الله ﷺ : لا يقتل رجل من المسلمين بدم أصابه في الجاهلية •

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا عجب جداً ، أبو بكر الهذلي كذاب مشهور ثم لو رواه أيوب عن سعيد بن جبير لما كانت فيه شبهة يتعاقبها مخالف للحق لأنه اما رأى ما رآه سعيد بن جبير فهو كسائر الآراء لا يعترض بها على السنن ولا كرامة ، واما سمعه عن لا يدري [من هو] (٤) فهذا أبعد له (٥) من أن يتعلق به ثم لو صح ان رسول الله ﷺ قاله لكان هذا خبرا قاتنا بنفسه كرضعه عليه الصلاة والسلام دماء الجاهلية في حجة الوداع وكان ما في صحيفة علي بن أبي طالب خبرا آخر قاتنا بنفسه لا يحل تخصيصه بذلك الخبر لأنه عمل فاسد بلا برهان ودعوى بلا دليل وضرب للسنن بعضها ببعض كن أباح كل الخنزير وشرب الخمر بقول الله عز وجل : (وكلوا واشربوا) ولا فرق ، وقالوا أيضا : قد رويتم هذا الخبر من طريق أبي داود السجستاني قال : نا مسلم بن إبراهيم نا محمد بن راشد نا سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : لا يقتل مؤمن بكافر فمن قتل متعمدا دفع الى أولياء المقتول فان شاءوا قتلوه وان شاءوا أخذوا الدية •

(١) وفي نسخة المظلة (٢) في النسخة رقم ١٤ لا يقتل مؤمن (٣) في النسخة رقم ١٤ ينظالمون (٤) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٥) في النسخة رقم ١٤ فهو أبعد

قال أبو محمد رضى الله عنه : حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده صحيفة لا يجوز الاحتجاج بها وهي مملوءة مناكير، ثم لو صحت لما كانت لهم فيها حجة بل كانت تكون حجة لنا عليهم لان فيها ان لا يقتل مؤمن بكافر فهذه قضية صحيحة قائمة بنفسها وهي قولنا ثم فيها حكم من قتل عمدا فلو دخل في هذه القضية المؤمن يقتل الذمى عمدا لكانت مخالفة للحكم الذى قبلها وهذا باطل، فلو صحت لكانت بلا شك في المؤمن يقتل المؤمن عمدا لانها قد أبطله قبل من أن يقتل مؤمن بكافر، وقالوا : معناه لا يقتل مؤمن بكافر حربى أو إذا قتله خطأ فكان هذا من أسخف ما أتوا به وكيف يجوز ان يظن هذا ذم مسكة عقل ونحن مندوبون الى قتل الحربيين، وعودون على قتالهم باءظم الأجر أيمن ان يظن من به طباخ (١) أن النبي ﷺ مع هذا الحال وأمره عليه الصلاة والسلام بالجهاد يتكاف أن يخبرنا اننا لا نقتل بالحريين اذا قتلناهم ما شاء الله كان، وكذلك القول في تأويلهم السخيف أنه عليه الصلاة والسلام أراد أن لا يقتل مؤمن بكافر إذا قتله خطأ هذا والله يقين الكذب على رسول الله ﷺ الموجب للنار، وكيف يمكن ان يسع هذا في دماغ من به مسكة عقل أن يكون مذبح الله نبيه عليه الصلاة والسلام الى يوم القيامة قد آمننا أن يقتل منا أحد بألف كافر قتلهم خطأ ثم يتكاف عليه الصلاة والسلام اخبارنا بأن لا يقتل المؤمن بكافر قتله خطأ ثم لا يبين لنا ذلك إلا بكلام مجمل لا يفهم أحد منه هذا المعنى انما يأتي به المتكلمون لنصر الباطل واما رسول الله ﷺ الذى أعطى (٢) جوامع الكلم وأمره ربه تعالى بالبيان لنا فلا ولا كرامة لقد نزهه الله عز وجل عن هذا وباعده عن أن يظن به ذلك مسلم، وقالوا في قوله عليه الصلاة والسلام : « لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوة عهد في عهده » تقديم وتأخير انما أراد أن يقول لا يقتل مؤمن ولا ذوة عهد في عهده بكافر، وقد صرح بلا خلاف وجوب قتل المعاهد بالذى فصح انه انما أراد بالكافر الحربى .

قال أبو محمد رضى الله عنه : وهذا كذب آخر على رسول الله ﷺ موجب لصاحبه ولوج النار واللغة اذا تحكموا في كلامه عليه الصلاة والسلام بلا دليل ولايس اذا وجد نص قد قام البرهان بأن فيه تقديم وتأخيرا وجب أن يحكم في نص آخر بالتقديم والتأخير بلا دليل كما انه اذا وجد نص منسوخ لم يحل لاحد أن يقول في نص آخر لم يأت

(١) يقال رجل ليس به طباخ أى قوة ولا سمن قال الشاعر :

المال يغشى رجلا لا طباخ لهم • كالسيل يغشى أصول الديبنت البالى

(٢) في النسخة رقم ١٤ أوتى

دليل بأنه منسوخ ، هذا منسوخ هذه صفة الكذا بين الفساق المفتقرين على الله عز وجل وعلى رسوله ﷺ بالكذب . وقالوا ان الشعبي هو أحد رواة ذلك الخبر (١) وهو يرى قتل المؤمن بالذمى قتلنا : هذا لم يصح قطع عن الشعبي لأنه لم يروه إلا ابن أبي ليلى وهو شيعي الحفظ ، وداود بن يزيد الزغافري وهو ساقط ، ثم لو صح ذلك عنه لكان الواجب رفض رأيه واطراحه والاختبر روايته لأنه وغيره من الأئمة موثق بهم في أنهم لا يكذبون لفضلهم غير موثق بهم بأنهم لا يخطئون بل كل أحد بعد رسول الله ﷺ غير معصوم من الخطأ ولا بد وليس يخطئ أحد في الدين إلا لمخالفة نص قرآن أو نص سنة بتأويل منه قصد به الحق فأخطأه ، وقد أوردنا بابا بوضحا (٢) في كتابنا الموسوم بالاعراب فيما أخذه الخنفيون من السنن التي خالفها من رواها من الصحابة رضي الله عنهم ، وهذا من ابرد ما هو به فهذا ما عترضوا به قد أوضحنا سقوط أقوالهم فيه .

وأما احتجاجهم بخبر ابن المنكدر . وريعة عن ابن اليلان فمرسلان ولا حجة في مرسل ، فان لجوا قلنا لهم دونكم مرسلا مثلها نا حمام بن أحمد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : أخبرني عمرو بن شعيب أن رسول الله ﷺ فرض على كل مسلم قتل رجلا من أهل الكتاب أربعة آلاف درهم وأنه ينفي من أرضه إلى غيرها ، وذكر ان عمر بن عبد العزيز قضى بذلك ، وأما قصة عبيد الله بن عمر بن الخطاب وقله الهرمزان وجفينة وبنات أبي لؤؤة فليس في الخبر نص ولا دليل على ان أحدا قال بقتل جفينة فبطل بذلك دعواهم وصح انه انما طولب بدم الهرمزان فقط وكان مسلما ولا خلاف في القرد للمسلم من المسلم فلا يجوز أن يقحم في الخبر ما ليس فيه بغير نص ولا اجماع . وأما احتجاجهم بأنه كما يجب قطع بد المسلم اذا سرق مال ذمى فكذلك يجب قتله به قياس فاسد والقياس ظه باطل ثم لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل لأن القود والقصاص للمسلم من الذمى حق للذمى عندهم له طلبه وله تركه والعفو عنه ، وهذا هو السبيل الذي منع الله عز وجل منا ولم يجعلها لكافر على مسلم وليس كذلك القطع في السرقة ليس هو من حقوق المسروق منه المال ولا له طلبه دون غيره ولا له العفو عنه انما هو حق لله عز وجل أمر به شاء المسروق منه أو أنى فلا سبيل فيه للذمى على المسلم أصلا . وأما قرلهم انا نحن المسلم اذا قذف الذمى قلنا نعم وكذلك نحمد اذا قذف الحربى ولا فرق لما ذكرنا في القطع في السرقة من انه ليس فلا الأمرين حقا للذمى ولا للمقذوف ولا للمسروق منه ولا لها العفو عنه ولا طلبه دون سائر الناس انما الحد في القذف حق الله تعالى أمر به كما هو

الحمد في الخمر لدمي كانت أو لحربي ولا فرق ، فان قالوا : انكم تغرمون المسلم المال إذا وجب للدمي قبله وتأخذونه من المسلم بالسجن والادب إذا امتنع من أدائه وهو قادر عليه قلنا : نعم وليس هذا من القود والقصاص في شيء . لأن المال المأخوذ بغير حق هو محرم على آخذه كائنا من كان واذ هو كذلك فانما هو باطل منعاه منه وأزلناه عن يده كما نمنعه من قتل الذمي بلا حق ولا فرق ولو قدرنا على تكليفه احياء الذمي الذي قتل لفعلاً ذلك به فاذ لا يقدر على ذلك فلا شيء عليه إلا الادب لتعديده إلى ما حرم الله تعالى عليه فقط كما تؤدبه في غصبه ماله اذا لم يقدر على رده ولا على انصافه فقط وليس كل متعد إلى ما حرم عليه الله عز وجل يلزمه قتل ولا قطع عضو ولا قصاصه وأما احتجاجهم على من قال : اذا قتل ذمي ذمياً ثم أسلم القاتل فانقود عليه باق قد أخطأ هذا القائل بل قد سقط القود والقصاص عنه لأنه قتل مؤمن بكافر . وقد حرم الله تعالى ذلك على لسان رسوله ﷺ ثم يعكس عليهم هذه القياسات الفاسدة فيقال لهم كما لا نحدون أتم المسلم اذا قذف الذمي وتحدون الذمي اذا قذف المسلم فكذلك اقتلوا الذمي بالمسلم ولا تقتلوا المسلم بالذمي ، وهذا أصح قياس يكون لو كان القياس حقاً لأنها حرمة وحرمة ومن غرائب القول احتجاج الخيفيين في الفرق بين قاتل المستامن فلا يقيدونه به وبين قاتل الذمي فيقيدونه به ، فان قالوا : الذمي محقون الدم بغير وقت والمستامن محقون الدم بوقت ثم يعود دمه حلالاً اذا رجع الى دار الحرب ولا ندري من أين وجب اسقاط القود بهذا الفرق وكلاهما محرم الدم اذا قتل تحريماً مساوياً بالتحريم الآخر ، وانما يراعى الحكم وقت الجنائية الموجبة للحكم لا بعد ذلك ولعل المستامن لا يرجع الى دار الحرب ولعل الذمي ينقض الذمة ويلحق بدار الحرب فيعود دمه حلالاً ولا فرق . وحسبك بقوم هذا مقدار علمهم الذي به يحلون دماء المسلمين وحسبنا الله ونعم الوكيل .

قال أبو محمد رضي الله عنه : وأما قولنا لادية على المسلم (١) في قتله الذمي عمداً ولا على عاقلة في قتله إياه خطأ ولا كفارة عليه أيضاً فلما قد بينا قبل في أول كلامنا في هذه المسألة من ان الآية التي فيها إيجاب الدية والكفارة في قتل الخطأ إنما هي في المؤمن المقتول خطأ فقط ولم يأت قط نص في إيجاب دية ولا كفارة في قتل الكافر الذمي خطأ ، وقد قال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ولا يجوز على أصول أصحاب القياس أن يقاس الشيء إلا على نظيره وليس الكافر نظير المؤمن (٢) ولا مثلاً بقياسه عليه باطل على أصول القائلين بالقياس . والمانع من ، وبالله تعالى

التوفيق . وإنما أوجبنا الدية في قتل الكافر المسلم خطأً بعموم قول الله تعالى : (ومن قتل مؤمناً خطأً) الآية فعم بهذا قاتل المؤمن خطأً ولم يخص بذلك مؤمناً من كافر ولم يأت دلائل من قرآن ولا سنة ولا إجماع يخص ذلك فوجب امضاؤه على عمومته ، وأما هذه الآية فلا حجة لهم فيها أصلاً لأن نصها أن الله تعالى يقول : (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً خطأً) إلى قوله تعالى : (عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقيقه مؤمنة) فصح بنص هاتين الآيتين نصاً جليلاً لا يمكن أن يتأول فيه شيء أن هذا الحكم إنما هو في المؤمن المقتول خطأً فقط ، ثم قال عز وجل : (فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقيقه مؤمنة وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقيقه مؤمنة) فصح بالضرورة التي لا مدخل للشك فيها أن في كان من قوله تعالى : (فان كان من قوم) ضمير راجع إلى أول مذكور لا يمكن غير ذلك البتة فاذا لا بد من هذا ، والضمير في لغة العرب لا يرجع إلا إلى أقرب مذكور قبله إلا يبرهان يدل على غير ذلك فليس في هذه الآيات أقرب مذكور ولا أبعد مذكور إلا المؤمن المقتول خطأً فقط ، فصح بيقين لا إشكال فيه أن مراد الله تعالى بقوله (وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق) أنه مؤمن يقتل خطأً كما قال الحسن . وجابر بن زيد ، وصح أن معنى قول الله تعالى (من قوم بينكم وبينهم ميثاق) إنما هو في قوم إذا كان سكناه فيهم لأن رسول الله ﷺ قد حكم بأن لا يرث الكافر المسلم وأن الدية موروثة فبطل يقرن أن يرث الكفار الذميون ابن عمهم المؤمن ه والدية في العمد إنما وجبت بقول الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والآثى بالآثى فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان) ويقول رسول الله ﷺ « من قتل له قتيل فهو بخير النظرين أما أن يودي وإما أن يقاد » فصح بنص القرآن والسنة أنه لادية في العمد إلا حيث يكون القود يقينا ، وقد بينا أنه لا قود من المسلم للذمي فاذا لا قود له منه فلا دية له عليه إذ لم يوجب الدية دون القود في العمد قط قرآن ولا سنة وبالله تعالى التوفيق . نا حماد نا أبو محمد الباجي نا عبد الله بن يونس نا بقى بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا يحيى بن سعيد القطان نا شعيب بن عبد الملك الخزاز نا عن الحسن البصري قال . د إذا قتل المسلم الذمي فليس عليه كفارة ه ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا محمد بن المنهال نا يزيد ابن ذريح نا يونس نا هو ابن يزيد نا عن الحسن أنه كان لا يرى العتق إلا في قتل المسلم الذمي وهو قول أبي عياض . وجابر بن زيد ؛ فان شغبوا بما ناه الطلمنكي نا ابن مفرج نا الصموت محمد بن أيوب نا البراز نا محمد بن معاوية الزنادي نا أبو داود نا يعقوب بن عبد الله

ابن نجيد حدثني ابي عن ابيه عن عمران بن الحصين قال : « ان رجلا من خزاعة قتل رجلا من هذيل فقال رسول الله ﷺ : لو كنت قاتلا مؤمنا بكافر لقتله فاخرجوا عقله » فان يعقوب و اياه وجده مجهولون .

(واما أدبه وسجته) فالنابت عن رسول الله ﷺ المنع من أن يجلد أحد في غير حد أكثر من عشر جلدات ، ولقوله ﷺ : « من رأى منكرا فليغيره بيده » ان استطاع « وقل الذمي بغير حق منكر فراجع تغيره باليد وقال تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) فسجن القاتل منع له من الظلم وتعاون على البر والتقوى واطلاقه عون له على الاثم والعدوان وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٢٢ مسألة وان قتل المسلم أو الذمي البالغ العاقلان مسلما خطأ فالدية واجبة

على عاقلة القاتل وهي عشيرته وقبيلته وعلى القاتل في نفسه ان كان بالغا عاقلا مسلما عتق رقبة مؤمنة ولا بد فان لم يقدر عليها لفقره فعليه صيام شهرين متتابعين لا يحول بينهما شهر رمضان ولا يوم فطر ولا يوم أضحي ولا بمرض ولا بآلام حيض ان كانت امرأة وذلك واجب على الذمي الا أنه لا يقدر في جاله تلك على عتق رقبة مؤمنة ولا على صيام حتى يسلم فان اسلم يوما مالزمه العتق أو الصيام فان لم يسلم حتى مات لقي الله عز وجل وذلك زائد في آثمه وعذابه ولا يصوم عنه وليه ، هذا كله نص القرآن الذي لا يجهله من له في العلم أقل حظ .

واما كون الدية على عشيرته فلما روينا من طريق احمد بن شعيب أنا قتيبة بن سعيد نا الليث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة « قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة سقطت ميتا بغرة عبد أو أمة ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بان ميراثها لبنها وزوجها وان العقل على عصبتها » .

قال أبو محمد رضي الله عنه : وقال الخفيفون . والمالكيون : العقل على أهل الديوان وادعوا ان عمر قضى بذلك وذلك لا يصح ولو صح لما كانت فيه حجة لأنه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ويعيد الله تعالى عمر من ان يكون يحيل حكم رسول الله ﷺ ويحدث حكما آخر بغير وحى من الله تعالى وهذا عظيم جدا .

قال أبو محمد رضي الله عنه : فمن لم يكن له من المسلمين خاصة عصبه فمن سهم الغارمين أو من كل مال موقوف لجميع مصالح المسلمين لقول الله عز وجل : (المؤمنون

بعضهم أولياء بعض) ولاحظ في المال المذكور ليكافر ذميا كان أو غيره، وبالله تعالى التوفيق •

وأما قولنا : لا يحول بين الشهرين برمضان ولا بأضحى ولا بمرض ولا أيام حيض فلان الله عز وجل أمر بهما متابعين وأما إذا حال بينهما شيء مما ذكرنا فليس بمتابعين ولم يخص الله عز وجل حيلولة بغير عذر من حيلولة بعذر ، وتؤخر المرأة صيامها حتى ترتفع حيضتها لأنها لا تقدر على المتابعة ففرضها ان تؤخر حتى تقدر كالمرضى وغيره ولو بداهما في أول شعبان ثم سافر رمضان كله اجزأه اتمام الشهرين فيه ثم يقضى رمضان كما أمره الله تعالى ، وأما الذمى فان كل كافر من جن أو انس ففرض عليهم ترك كل دين والرجوع الى الاسلام والنزاع شرائعه لا يقول غير هذا مسلم لأنه بهذا جاء القرآن وعليه حارب رسول الله ﷺ من خالفه ولم يؤمن به، وبذلك وجب الخلود في النار على من لم يسلم فاذا كل كافر فعلمزهد دين الاسلام وما مور به فحكمه لازم لهم وشرائعه كذلك الا ان منها ما لا يقبل منهم حتى يسلموا كالصلاة هي فرض على الجنب وغير المتوضئ الا انها لا تقبل منهما إلا حتى يغتسل الجنب ويتوضأ المحدث • وأما قولنا لا يصوم عن الكافر وله بخلاف المسلم يموت وعليه صيام لأنه لا يصوم الولي الا ماله وصامه الميت لأجزأه وليس هذا صفة الكافر وبالله تعالى التوفيق •

٢٠٢٢ مسألة : ومن قتل مومنا عمداً في دار الاسلام أو في دار الحرب وهو يدري انه مسلم فولى المقتول بخير ان شاء قتله بمثل ما قتل هو به وله من ضرب أو طعن أو رمى أو صب من حلق أو تحريق أو تغريق أو شدة أو اجاعة أو تعطيش أو خنق أو غم أو وطء فرس أو غير ذلك لا تحاش شيئاً وان شاء عفى عنه أحب القاتل أم كره لا رأى له في ذلك وليس عفو الولي عن القود وسكوته عن ذكر الدية بذلك بمسقط للدية بل هي واجبة للولي وان لم يذكرها الا ان يلفظ بالعفو عن الدية أيضاً وان شاء عفا عنه بما يتفقان عليه فهنا خاصة ان لم يرضه القاتل لم يلزمه ويكون للولي القود أو الدية فان أبى الولي الا أكثر من الدية لم يلزم القاتل أن يزيده على الدية وبرة فما فوقها •

قال أبو محمد رضي الله عنه : وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : ليس لولى المقتول الا القود فقط أو العفو ولا تجب له الدية إلا برضى القاتل فان أبى الولي الا أكثر من الدية ولو اضعافا كثيرة فان رضى بذلك القاتل جاز ذلك والا فلا ، صح هذا القول عن ابراهيم النخعي وعن أبي الزناد وهو قول أبي حنيفة وسفيان الثوري ومالك . وابن شبرمة . والحسن بن حي . وأصحابهم ، وصح قولنا عن ابن عباس رويانا

من طريق البخارى ناقتية بن سعيد ناسفیان بن عينة عن عمرو بن دينار عن مجاهد عن ابن عباس في قول الله عز وجل: (فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان) قال: كان في بني إسرائيل القود ولم تكن فيهم الدية قال فالعفو ان يقبل الدية في العمد يطلب بمعروف ويؤدى بإحسان. ومن طريق حماد بن مسلمة ناعمر بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس في الآية المذكورة هو العمد يرضى أهله بالدية اتباع من الطالب بالمعروف وأداء إليه من المطلوب بإحسان، وصح أيضا عن مجاهد والشعبي. وعن عمر بن عبد العزيز كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن عيسى بن الفضل قاضي صنعاء قال: كتب عمر ابن عبد العزيز في امرأة قتلت رجلا ان احب الاولياء ان يمفوا عفوا وان احبوا ان يقتلوا قتلوا وان احبوا ان يأخذوا الدية أخذوها وأعطوا امرأته ميراثها من الدية. ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن قتادة قال يجبر القاتل على اعطاء الدية فان اتفقوا على ثلاث ديات فهو جائز انما اشتروا به صاحبهم وهو قول سعيد بن المسيب. وعمر ابن سيرين. والأوزاعي. والشافعي. وأبي ثور. واحمد بن حنبل. واسحاق، وأبي سليمان. وأصحابهم. وجمهور أصحاب الحديث.

قال أبو محمد رضى الله عنه: فنظرنا فيما احتج به أهل هذا القول فوجدنا قول الله عز وجل: (كتب عليكم الفصاح في القتلى الحرب الحر والعبد بالعبد والاثني بالاثني فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان) فالضمير في قوله تعالى له وفي من أخيه راجع الى القاتل لا يجوز غير ذلك لأنه هو الذى عفى له من ذنبه في قتل أخيه المسلم. وما روينا من طريق البخارى نا أبو نعيم - هو الفضل بن دكين ناشيان عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة فقد كره حديثا وفيه: ان رسول الله ﷺ قال: ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين اما يؤدى وإما ان يقاد. ومن طريق أبي داود السجستاني ناسدنا يحيى بن سعيد القطان نا ابن أبي ذئب ناسعيد بن أبي سعيد المقبري قال: سمعت أبا شريح الكعبي يقول في خبره فمن قتل له بعد مقاتلي هذه قتيل فاهله بين خيرتين بين ان يأخذوا العقل وبين ان يقتلوا، فهذا نص جلي لا يحتمل تاويلا بان الخيار في الدية او القود الى ولي المقتول لا الى القاتل، وقد وافقنا على انه ان عفى واحد من الاولياء فاكثر ان الدية واجبة للباقيين احب القاتل ام كرمو كذلك عندهم اذا بطل القود بأى وجه بطل كلاب قتل ابنه أو نحو ذلك فافرق بين امتناع القود بهذا وبين امتناعه بعفو الولد، قالوا: ولا يصح خلاف ابن عباس في ذلك عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم ثم نظرنا فيما يشغب به أهل القول الذى ذكرنا أولا فوجدناهم يحتجون بما روينا من طريق

احمد بن شعيب أخبرني هلال بن العلاء ناسعيد بن سليمان ناسليمان بن كثير ناعمر بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « من قتل في رميا او عميا يكون بينهم بحجر او بسوط أو عصي فقتله عقل خطأ ومن قتل عمدا فقتل يديه فمن حال بينه وبينه فعليه لعنة الله » وذكر الحديث . ومن طريق ابن وهب أخبرني سفيان الثوري عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ان رسول الله ﷺ قال : « من اغتبط مؤمنا قتل فهو موديه إلا ان يرضى ولي المقتول » وذكر الحديث وفي آخره « وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله والرسول » وبما ناه احمد ابن قاسم حدثني أبي قاسم بن محمد بن قاسم ناجدي قاسم بن أصبغ نا احمد بن زهير نا الحكم بن موسى نا يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود الجزري عن الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم عن أبيه عن جده « ان رسول الله ﷺ كتب في كتابه الى أهل اليمن مع عمرو بن حزم فمن اغتبط مؤمنا قتل عن يده فانه قود الا ان يرضى أولياء المقتول ، وبما روينا من طريق أبي داود نا عبيد الله بن عمر بن ميسرة نا يحيى بن سعيد نا القطان نا عوف نا اعرابي عن حمزة نا أبي عمرو نا العائذي الضبي حدثني علقمة بن وائل حدثني وائل بن حجر قال : كنت عند رسول الله ﷺ اذ جئ به بقاتل في عنقه النسيعة فقال عليه الصلاة والسلام لمولى المقتول : اتعفو ؟ قال لا قال أناخذ الدية قال لا قال أقتل قال نعم ، وفي آخر الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال له : « اما انك ان عفوت عنه فانه يوء باثمك واثم صاحبك » قال فعفى عنه ، ومن طريق أبي داود نا محمد بن عوف الطائي نا عبد القدوس نا الحجاج نا يزيد بن عطاء الواسطي نا سماك نا حرب نا علقمة نا وائل نا حجر نا أبيه « أن رسول الله ﷺ أتى بقاتل فقال له : هل لك من مال تؤدي دية ؟ قال لا قال أفرأيت ان ارسلتك تسأل الناس تجمع دية قال لا قال فموا اليك يعطونك دية ؟ قال لا قال لولى المقتول خذه ثم قال عليه الصلاة والسلام اما انه ان قتلته بان مثله وذكرا بقاى الحديث وفيه انه عليه الصلاة والسلام قال له وارسله يوء باثم صاحبك واثمه فيكون من أصحاب النار فارسله » ومن طريق احمد بن شعيب أنا عيسى بن يونس الفاخوري نا حمزة نا عبد الله نا شاذب نا ثابت البناني نا أنس نا مالك « ان رجلا أتى بقاتل وليه الى رسول الله ﷺ فقال له عليه الصلاة والسلام : اعف عنه فاني فقال خذ الدية فاني قال : اذهب فاقتله فانك مثله » وذكر الحديث وفيه وارسله ، قالوا فحق حديث ابن عباس وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعمرو بن حزم القود الا ان يرضى أولياء المقتول ، وفي حديث وائل بن حجر و أنس الفرق بين العفو وبين أخذ الدية قالوا فلو كانت الدية واجبة بالعفو وان لم يذكرها الولي العامي لاستغنى عنه الصلاة والسلام عن إعادة ذكرها ،

قالوا وفي احد حديثي واثله استشار القاتل في اعطاء الدية فلو كانت واجبة عليه ما استشاره
فذلك قالوا: وقد رويتم من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاروس قال في
الكتاب الذي هو عند ابي وهو عن رسول الله ﷺ كالذي في حديث معمر وهي في
شبه العمد ثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون وأربعون خلفه ثنية سمينة اذا اصطالحوا
في العمد فهو على ما اصطالحوا عليه قالوا فلم يذكر في العمدية وقالوا: قال الله عز وجل:
(ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال رسول الله ﷺ: «لا يحل مال امرئ
مسلم بغير طيب نفس منه» قالوا فدل هذان النصان على ان مال القاتل لا يجوز أخذ شيء
منه إلا بطيب نفس منه، وقالوا قال الله عز وجل: (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل
ما اعتدى عليكم) وقال تعالى: (وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به) قالوا: وليس مثل
القتل إلا القتل فلا مدخل للدية ههنا إلا برضا هماماء، وقالوا قال الله عز وجل: (ومن
قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) قالوا: فلم يذكر عز وجل
إلا القتل فقط وقالوا: «لا يخلو ولي المقتول من أن يكون له القصاص أو يكون له
أيضا أخذ الدية بدلا من القصاص، فإن قلنا هذا قلنا لم نجد قط حقا للانسان أن يكون له أخذ
بدل منه إلا برضى الذي عليه الحق، فإن قلنا له اما القصاص واما الدية قلنا: لو كان ذلك
لكان ان عفى عن أحدهما لم يجز عفو الآخر لأنه لم يجب له بعد بعينه وإنما يجوز عفو عنه إذا اختاره
ثم عفى عنه بعد وجوبه له بعينه، وقالوا: قد روي عن عمر بن الخطاب كما رويتم من طريق
عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عن عمر بن الخطاب
قال: لا يمنع السلطان ولي الدم ان يعفو ان شاء أو يأخذ العقل ان اصطالحوا عليه ولا
يمنعه ان يقتل ان أبى إلا القتل بعد أن يحق له القتل في العمد، واعترضوا في قول الله
عز وجل: (فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع) وقالوا: ان الضمير الذي في له وفي من أخيه
راجع الى ولي المقتول لا الى القاتل بمعنى فمن سمح له القاتل بالدية، واعترضوا في خبر أبي
هريرة بأن قالوا: قد رويتم هذا الخبر بعينه بخلاف ذلك اللفظ لكن كما رويتم من
طريق أحمد بن شعيب أنا العباس بن الوليد بن مزيد ارني أبي حدثني الأوزاعي نا يحيى
ابن أبي كثير حدثني ابو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان أبا هريرة أخبره ان رسول الله
ﷺ قال: «من قتل له قتيل فهو بخير النظرين أما يقاد وأما يفادى» ومن طريق أبي بكر
ابن أبي شيبة نا الحسن بن موسى عن شيان عن يحيى بن أبي كثير أخبرني ابو سلمة بن
عبد الرحمن بن عوف ان أبا هريرة أخبره في حديث «ان رسول الله ﷺ قال: ومن قتل
له قتيل فهو بخير النظرين أما أن يقتل وأما أن يفادى أهل القتل» قالوا فلم يذكر دية.

وهذا قولنا، واعترضوا في خبر أبي شريح الكعبي بأن قالوا : قد رويتموه كما حدثكم أحمد ابن قاسم نا ابى قاسم بن محمد بن قاسم قال حدثني جدي قاسم بن اصبغ قال ناعبد الله بن روح نايزيد بن هارون نا محمد بن اسحاق عن الحارث بن فضيل عن سفيان بن ابى العوجاء السلي عن ابى شريح الخزاعي قال: قال رسول الله ﷺ : « من أصيب بدم أو خبل أو الخبل الجراح - فهو بالخيار في احدى ثلاث أشياء اما أن يعفو واما أن يقتصر واما أن يأخذ العقل » قالوا فلو وجبت الدية بالعفو وان لم تذكر لما كان لذكره عليه الصلاة والسلام للدية مع ذكره للعفو بخيرا بينهما معنى قالوا ومعنى قوله عليه الصلاة والسلام : « إما أن يقاد واما أن يعقل » ان يرضى القاتل كما تقول خذ بسلعتك كذا وكذا أى يرضى البائع، هذا كل ما هو به قد نقصناه لم ولا حجة لهم في شيء منه على ما نذكر ان شاء الله عز وجل؛ ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

أما حديث سعيد بن سليمان عن سعيد بن كثير عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس فلا حجة لهم فيه لأنه باجماع منا ومنهم لم يذكر فيه عفو وانما ذكر فيه القود فقط ، فان قالوا : قد ذكر العفو في غير هذا المكان قلنا: وقد ذكرت الدية في غير هذا المكان ولا فرق، وزيادة العدل لا يجوز تركها ، والحنيفيون يخالفون هذا الخبر لأنهم لا يرون القود لأولاد من الوالد فخصه بلا برهان ، وكذلك المالكيون لأنهم لا يرون القود للعبد من الحر فخصوه أيضا بلا برهان * وأما حديث ابن ابى ليلى فمرسل ولا حجة في مرسل ثم هو عن محمد بن عبد الرحمن ، وهو سبيء الحنظلي * وأما حديث عمرو بن حزم فساقط لأن سليمان بن داود الذي رواه عن الزهري ضعيف الحديث مجهور بالحال قاله ابن معين وغيره ، ثم لو صح هو وحديث ابن ابى ليلى لكانا حجة لنا لا لهم لأن فيه إلا أن يرضى أولياء المقتول ونحن لا نكر هذا بل نقول انهم ان رضوا بالدية أو بأكثر من الدية فلهم رضاهم، وخبر ابى شريح . و ابى هريرة ففيهما زيادة عدل على هذين الخبرين وزيادة عدلين لا يجوز تركها ، وكما قضية في خبر عمرو بن حزم المذكور وقد خالفوها بأرائهم كما ذكرنا في كتاب الزكاة وبالله تعالى التوفيقه وأما حديثا واثل بن حجر فساقطان ، أحدهما من رواية أبى عمرو الباعلي وهو مجهور وقد روى عن عوف أيضا عن ابى عمرو الضبي فان لم يكن ذلك فهو ضعيف، وقد روى هذا الخبر مدلسا ونحن نينه ان شاء الله عز وجل عليه لتلاميذه به على جاهل بعلوم الحديث وهو كما روينا من طريق احمد بن شعيب نا محمد بن اسماعيل بن ابراهيم نا اسحاق بن يوسف الأزرق عن عوف الإعرابي عن علقمة بن واثل عن أبيه قال: جيء بالقاتل وذكر

الجديث نفسه فاسقط بين عوف وعلقمة أبا عمرو والمذكور ، والثاني من رواية سماك بن حرب وهو يقبل التلقين ثم لو صحا لكانا حجة لنا عليهم لأن في أحدهما أنه عليه الصلاة والسلام قال لولي القاتل أتعفو؟ قال لا قال أتناخذ الدية؟ قال لا قال أقتل؟ قال نعم فجعل رسول الله ﷺ الخيار في العفو أو القود أو أخذ الدية لولي المقتول دون أن يستشير القاتل أو يلتفت إلى رضاه وهذا قولنا لا قولهم ، والآخر أن فيه عليه الصلاة والسلام قال للقاتل ألك مال تؤدي دية قال لا قال أفرأيت أن أرسلتك تسأل الناس تجمع دية؟ قال لا قال فموايلك يعطونك دية؟ قال لا » .

قال أبو محمد رضي الله عنه : ومن لا مال له ولا يطمع في أن يجمع له الدية لا الناس ولا مواله الذين لا شيء عليهم من جنايته فلا يجوز تكليفه ما لا يطيقه وأما خبر أنس فساقط لأنه من طريق عبد الله بن شاذب وهو مجهول ثم لو صح لكان حجة لنا كما قلنا في خبر وائل لأن فيه تخير الولي بين أخذ الدية أو القود أو العفو فكيف وهما خبران موضوعان بلا شك لأن فيهما عن رسول الله ﷺ ما لا يمكن أن يقولوه من إيجاب النار على من أخذ حقه الذي أعطاه إياه رسول الله ﷺ ومن أمره عليه الصلاة والسلام إياه فقتل من نهاه عن قتله ، فهذا تناقض قد نزه الله عز وجل نبيه ﷺ عنه . وأما قولهم : لو كانت الدية واجبة بالعفو وإن لم يذكر لما كررها عليه الصلاة والسلام فليس كما ظنوا وإنما ذكر عليه الصلاة والسلام عفو مطلقا عاما لا عفو خاصا عن الدم فقط وكذلك نقول إن عفا عن الدم وحده خاصة فالدية باقية له وإن عفا عفو عاما عن الدم والدية فذلك له . وأما خبر ابن طاوس عن أبيه فمرسل ولا حجة في مرسل ، ثم هو أعظم حجة على الخفيفين والمالكيين لخلافهم لما فيه ، أما الخفيفيون فالدية عندهم في شبه العمد بخلاف ما فيه لكن أرباعا جداع وحقاق وبنات لبون وبنات مخاض ، وأما المالكيون فلا يرون في شبه العمد شيئا أصلا ، فمن أعجب ممن يحتاج بما هو أول مخالف له ويصححه على من لا يصححه ثم ليس فيه إلا كما في العمد ما اصطالحوا عليه إذا اصطالحوا ، ونحن نقول بهذا ولا نخالفه ، وأما ذكرهم قول الله عز وجل : (ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقول رسول الله ﷺ : « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه » فصحيح كل ذلك وهو قولنا ، وقد قال الله عز وجل : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) فإذا أوجب الله تعالى الدية أو رسوله ﷺ فقد وجب أحدهما على رغم انتفاء الزاعم رضي الذي هو خذمنه أو كره طابت نفسه أو خبثت كما قلنا ، وقالوا في العاقلة

والزكاة والنفقات الواجبات وغير ذلك، ولو أنهم احتجوا على أنفسهم بهذين النصين حيث أوجبوا الدية على عاقلة الصبي، والمجنون، وإن كرهوا ولم تطب أنفسهم ولا رضوا ولا أوجبها الله تعالى قطولا رسوله عليه الصلاة والسلام لكان أولى بهم وهذا هو الأكل للبال بالباطل حقا، وأما قوله عز وجل: (فما قبلوا بمثل ما عوقبتم به والحرمات قصاص) و(فما عتدوا عليه بمثل ما عتدى عليكم) فحق كل ذلك، وقوله عز وجل: (فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان) وقول رسول الله ﷺ: أما أن يقاد وإما أن يودى، حكم زائد على تلك الآيات وأحكام الله عز وجل وأحكام رسوله ﷺ كلها حق يضمن بعضها إلى بعض ولا يحل خلاف شيء منها ولو أنهم احتجوا على أنفسهم بهذه الآيات حيث خافوها من إسقاطهم القود للولد من أبيه وإسقاط القود لمن لم يعف من أجل عفو واحد منهم وإسقاط بعضهم القود للعبد من الحر لكان أولى بهم، وأما قوله عز وجل: (فقد جملنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل) فحق وبه نقول إذا اختار القود فليقتل قاتل وليه ولا يحل له أن يسرف فيقتل غير قاتله وليس مهنا ذكر الدية التي قد ورد حكمها في نص آخر، وأما قولهم: لا يخلو ولي المقتول من أن يكون له القصاص أو أخذ الدية بدلا من القصاص قالوا: ولم نجد قط حقا لأنسان يكون له أخذ بدل منه بغير رضى الذى عليه الحق فهذه يان نسوا فيه أقوالهم الفاسدة إذ قالوا: من كسر قلب فضة لغيره فصاحب القلب بخير بين أخذ قلبه كما هو ولا شيء له وإن شاء ضمن قيمته مصوغا غير مكسور من الذهب أحب السكاسر أو أبي، وإذا قالوا من غصب ثوبا لآخر فقطعه قطعا استهلكه به كحرق أو خرق في بعضه فإن صاحب الثوب بخير بين أن يأخذ ثوبه وقيمة نقصانه وإن شاء أعطاه للغاصب والزمه قيمته صحيحا بخلاف الحكم لو قطعه قيصا وبخلاف القمع إذا طحنه دقيقا. والدقيق إذا خبز خبزاً. واللحم إذا طبخه أو شواه فلم يروا للغاصب في كل هذا إلا قيمة ما غصب منه فقط، وجعلوا القميص والخبز والطبخ والشواء حلالا للغاصب بحكم إبليس اللعين، فهذه أبدال أوجبوها بآرائهم الفاسدة فرضا من حقوق واجبة بغير رضى الذى ألزموها إياه ولا طيب نفسه، وأما نحن فلانعترض على أحكام الله عز وجل وأحكام رسوله ﷺ بهذه القضايا الخبيثة وبالله تعالى تأيد، وأما قولهم: إن كان له القود أو الدية فلا يجوز عموه عن أحدهما حتى يختاره فقول سخي فبل عفو عن القود جائز وتبقى له الدية إلا أن العفو عنها كما أمر الله عز وجل ورسوله ﷺ كما أنه إذا اختار القود فقد أسقط حقه في الدية وإذا اختار الدية فقد

أسقط حقه في القود وإذا عفى عن القود بقى حكمه في القسم الآخر وهو الدية وبالله تعالى التوفيق * وأما قولهم ان التخير زيادة في النص ولا يجوز الزيادة في النص الا بما يجوز به النسخ فصحيح والنسخ جائز لما في القرآن بقرآن أو سنة ثابتة بخبر الواحد وهو جائز أيضا لاسنة بالقرآن وبخبر ثابت من طريق الثقات أيضا ، فلو انهم احتجوا على أنفسهم بهذا القول حيث زادوا على النسخ بالأخبار الواهية لكان أولى بهم كالوضوء بالنيذ والمسح على الجبائر والتدليك في الغسل ، وكإيجاب الديات في كثير من الاعضاء بقياس أو رواية ساقطة أو تقليد بغير نص وبالله تعالى التوفيق * وأما روايتهم ذلك عن عمر بن الخطاب فلا تصح لأنها عن عمر بن عبد العزيز . عن عمر ابن الخطاب ولم يولد عمر رحمه الله تعالى الا بعد موت عمر رضي الله تعالى عنه بنحو سبع وعشرين سنة ، ولو صح لكان الثابت عن ابن عباس خلافا له وأما تعلقهم (١) في قول الله عز وجل : (فمن عفى له من أخيه شيء) ان الضمير راجع الى القاتل فدعوى كاذبة ومحال لا يجوز لأنها دعوى بلا دليل وتكلف ظاهر البطلان ، مع أنه خلاف لقول المالكين منهم لأن في الآية (فاتباع بالمعروف وأداء اليه باحسان) فقالوا هم : بل تتبع بضرب مائة سوط وثقى سنة بلا نص أوجب ذلك أصلا ولا رواية عن صاحب ولا يشك ذو فهم ان المعفو له من دية في أخيه هو القاتل وأما ولي المقتول فلم يعف له شيء من أخيه وحتى لو كان معناه ما تأولوه بالبطل لكان مخالفا لأقوالهم لأنه لا يوجب ذلك مراعاة رضى الولي بل كان يكون الخيار حينئذ للقاتل فقط وهذا لا يقوله أحد على ظهر الأرض لا هم ولا غيرهم فصح ان تأويلهم في الآية محال باطل ممتنع لا يحل القول به أصلا والحمد لله رب العالمين * وأما اعتراضهم في خبر أبي هريرة بأنه قد روى فيه أيضا أما ان يقاد وأما أن يفادى أهل القتل فصحيح وهو معنى ثالث وبه نقول وهو اتفاقهم كلهم القاتل وأولياء القتل على فداء القاتل باكثر من الدية ولا يحل ترك شيء مما صح ولا ضرب بعضه ببعض فهذا هو التلاعب بالدين وكيد الاسلام جهارا ونعوذ بالله من ذلك ، وليس ترك الصحيح مما في ذلك الخبر من ان يتماد أو يودى من أجل ما قد صح أيضا من ان يقاد أو يفادى بأولى من آخر خالف الحق فترك قوله عليه الصلاة والسلام أن يفادى من أجل قوله أو يودى وكل ذلك باطل ، فصح ان اخذ كل ذلك وضم بعضه الى بعض هو الحق الذي لا يجوز خلافه ، وأما اعتراضهم في خبر أبي شريح برواية سفيان بن أبي العوجاء فسفيان مجبول لا يدري من هو ، ثم العجب

كله من احتجاجهم بهرم مخالفون مافيه لأن فيه ايجاب القود في الجراح جملة وهم لا يرون القود في شيء من الجراح الا في الموضحة وحدها فقط فيا للسليين في أى باب يقع احتجاج المرء على خصمه بما يخالفه وهو يصححه وخصمه لا يصححه ، ثم لو صح لكان حجة لنا عليهم لأن فيه التخيير للمجروح أو لولى المقتول بين القود أو الدية أو العفو دون اشتراط رضى الجاني وهذا عجب آخر ورضى بالتزوية المفتضح من قرب ونسأل الله تعالى العافية . وأما قولنا بان كل ما ذكرناه من قتل عمدا مسلما في دار الحرب وهو يدري انه مسلم في دار الحرب كما لو فعل ذلك في دار الاسلام ولا فرق فلعنهم نص القرآن والسنة التي أوردنا في ذلك ولم يخص احدى الدارين من الاخرى وما كان ربك نسيا ، وهو قول مالك . والشافعي . وأبى سليمان وجميع أصحابهم وبه نأخذ ، وأما أبو حنيفة فقال : ان قتل مسلم مسلما عمدا في أرض الحرب وكان المقتول غير ساكن في أرض الحرب فلا قود فيه أصلا إنما فيه الدية ، فان كان المسلم المقتول ساكنا في أرض الحرب فعلى قتاله عمدا وهو يدري انه مسلم الكفارة فقط ولا قود فيه ولا دية .

قال أبو محمد رضى الله عنه : ولا ندري من اين اخرج هذا القول البسيف ولا من تقدمه اليه ، والعجب ان المبطلين من الله تعالى بتقليده موهوا في ذلك بما رويناه من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو خالد الأحمر عن الاعمش عن أبي ظبيان عن أسامة بن زيد قال : بعثنا رسول الله ﷺ فصبحنا الحرقات من جهينة فادركت رجلا فقال : لا إله الا الله فطعته فوق في نفسي من ذلك فذكرته لرسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ : « أقال لا إله الا الله وقتله ؟ قلت : يا رسول الله أنا قالها خوفا من السلاح قال أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا ؟ فإزال يكررها على حتى تمنيت اني اسلمت يومئذ » . وبما رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال « بعث رسول الله ﷺ خالد بن الوليد الى بنى جذيمة فدعاهم الى الاسلام فلم يحسنوا ان يقولوا اسلمنا فجعلوا يقولون : صبا نا صبا نا وجعل خالد فيهم اسرا وقتلوا ودفع الى كل رجل منا أسيرا حتى اذا أصبح يوما (١) أمرنا خالد بن الوليد ان يقتل كل واحد منا (٢) أسيره فقال ابن عمر : والله لا أقتل أسيرى ولا يقتل أحد من أصحابي أسيره فقد منا على رسول الله ﷺ فذكر له صنع خالد فقال النبي ﷺ : « اللهم انى أبرأ اليك مما صنع خالد » . ومن طريق أبي داود

(١) في النسخة رقم ١٦ أصبح يومنا (٢) في النسخة رقم ١٤ كل رجل منا

ناهد بن السرى نا أبو معاوية عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي جازم عن جرير بن عبد الله البجلي قال : بعث رسول الله ﷺ سرية الى خثعم فاعتصموا بالسجود فاسرع فيهم القتل فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامر لهم بنصف العقل وقال : أنا برىء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين قالوا : يا رسول الله لم ؟ قال : لا تراعى ناراهما (١) .

قال أبو محمد رضى الله عنه : لا يصح في هذا الباب شيء غير هذه الأحاديث ، وأما حديث البنان والد حذيفة رضى الله عنهما ففيه زياد بن عبد الله البكائي وليس بالقوى . وأما حديث ملجم بن قدامة وقتله عامر بن الاضبط واعطاء النبي ﷺ الدية فيه ومنعه من القود ففيه زياد بن ضمرة وهو مجهول بل انه يصح في حديث ملجم المذكور ماناه حمام بن أحمد ناعباس بن أصبغ ناعمد بن عبد الملك بن ايمن نا أحمد بن زهير بن حرب نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أبو خالد الأحمر عن محمد بن اسحاق عن يزيد بن عبد الله ابن قسيط عن القعقاع عن عبد الله بن أبي حدره قال بعثنا رسول الله ﷺ الى أطم فلقينا عامر بن الاضبط - هو أشجعي - خيانا بتحية الاسلام فقام اليه الملجم بن جثامة - هو ليثي كناني - فقتله ثم سلبه فلما قدمنا على رسول الله ﷺ أخبرناه فنزلت : (يا أيها الذين آمنوا اذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمنا تبتغون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة كذلك كنتم من قبل فن الله عليكم فتبينوا) .

قال أبو محمد رضى الله عنه : كل هذه الاخبار حجة عليهم لان خالد لم يقتل بني جذيمة الا متأولا انهم كفار ، ولم يعرف ان قولهم : صبا نا صبا نا اسلام صحيح ، وكذلك اسامة بلا شك وحسبك بمراجعته رسول الله ﷺ في ذلك ، وقوله : انما قالها من خوف السلاح وهو والله الثقة الصادق (٢) الذي ثبت انه لم يقل الا ما في نفسه ؛ وكذلك السرية التي أسرعت بالقتل في خثعم وهم معتصمون بالسجود واذ هم متأولون فهم قاتلوا خطأ بلا شك فسقط القود ، ثم نظرنا فيهم فوجدناهم ظلم في دار الحرب في قوم عدو (٣) لنا فصعقت الدية بنص القرآن ولم يبق الا الكفارة فلا بد من أحد أمرين ضرورة اما أنه عليه الصلاة والسلام أمرهم بها فسكت الراوى

(١) يقال تراعى القوم اذا رأى بعضهم بعضا ، والمعنى أنه يازم المسلم ويجب عليه أن يبعد منزله عن منزل المشرك لا يرى نار شركه (٢) في النسخة رقم ١٤ التقي الصادق (٣) في النسخة رقم ١٦ في دار عدو

عن ذلك ، واما ان الآية التي فيها (وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة) لم تكن نزلت بعد فلا شيء عليهم الا الاستغفار والدعاء الى الله عز وجل فقط ، فان قيل : كيف يقول متأولاً ورسول الله ﷺ يبرأ الى الله تعالى من فعله؟ قلنا : نعم قد برعه رسول الله ﷺ من كل خطأ خالف الحق ونحن نبرأ الى الله عز وجل منه وان كان فاعله مأجوراً أجراً واحداً ولم يبرأ رسول الله ﷺ من خالده قط انما يبرأ من فعله وهكذا تقول نبرأ الى الله عز وجل من كل تأويل أخطأ فيه المتأول ولا نبرأ من المتأول ولو برىء عليه الصلاة والسلام من خالد لما أمره بعدها فصيح قولنا والحمد لله رب العالمين ، فان قيل : فما وجه اعطاء رسول الله ﷺ خثماً نصف الدية؟ قلنا : فعل ذلك تفضلاً وصلة واستئلا فاعلى الاسلام فقط ولو وجبت لهم دية لما منعهم عليه الصلاة والسلام منها وبرة فما فوقها فلما بطل احتجاج الخنفيين لقولهم الخبيث بهذه الاخبار في اسقاط القود والدية عن تعمد قتل مسلم يدري انه مسلم وان كان ساكناً في أرض الحرب وفي اسقاطهم القود فقط عن المتعمد قتل المسلم في عسكر المسلمين في دار الحرب اذ قد صح انها كلها قتل خطأ لا قتل عمد فظهر فساد قولهم بيقين ، فان قيل : فقد برىء عليه الصلاة والسلام من كل مسلم سكن بين أهل دار الحرب قلنا : لو كان هذا مبيحاً لتعمد قتله لبطل قولكم في ايجاب الكفارة في ذلك وانما معناه انه جان على نفسه بذلك فان قتله من لا يدري انه مسلم فلا قود ولا دية انما فيه الكفارة فقط بنص القرآن ثم زادوا ضللاً فاحتجوا في ذلك بخبر ساقط موضوع ان النبي ﷺ قال : لا تقطع الايدي في السفر ، فكان هذا عجبا لانهم أول مخالف لهذا الخبر فيقطعون الايدي في السفر فلا ندري من أين وقع لهم تخصيص دار الحرب بذلك؟ ثم لو صح لهم ذلك لكان اسقاطهم القود والدية أو القود فقط على ترك قطع الايدي هو ساظراً وقد أعاد الله رسوله عليه الصلاة والسلام من أن يريد النهي عن القود والدية في قتل نفس المسلم عمداً في أرض الحرب فيدع ذكر ذلك ويقتصر على النهي عن قطع الايدي في السفر هذا لا يضيفه الى رسول الله ﷺ الا كذاب ملعون متعمد للكذب عليه عليه الصلاة والسلام *

قال أبو محمد رضى الله عنه : وأما قولنا يقتل قاتل العمد بأي شيء قتل به فانه قد اختلف الناس في كل ذلك فقالت طائفة كما قلنا كما رويناه من طريق أبي بكر ابن أبي شيبة ناخفص - هو ابن غياث - عن أشعث عن الشعبي قال : قال علي بن أبي طالب العمد كله قود . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناخفص عن أشعث عن

الشعبي . والحسن . وابن سيرين . وعمرو بن دينار قالوا كلهم : العمد قود * ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن سمع الشعبي يقول : اذا مثل بالرجل ثم قتله فانه يمثل به ثم يقتل * ومن طريق حماد بن سلمة عن اياس بن معاذ قال : كل شيء يقتله فانه يقاد به نحو الحجر العظيم والخشب العظيمة التي تقتل * ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة أنه حدثه ان ابنا لصيب أخذ ابنا لحاطب بن أبي بلتعة فضربه بخشبة معه حتى ظن انه قد قتله فذكر الحديث وانه مات منها وأن الصبي دفع الى ولي حاطب فضربه بعصا معه في الرأس حتى تطايرت شظون رأسه فمات ، وعروة ابن الزبير جالس لا ينكره ، كان اسم الصبي الحسن بن عثمان وكان اسم الحاطبي يزيد بن المغيرة * ومن طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي ناسلمان بن حرب ناحماد بن سلمة عن أبي رجاء قال : قال قتادة ان قتل بحجر قتل بحجروان قتل بخشبة قتل بخشبة وهو قول ابان بن عثمان . وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم * ومن طريق حماد بن سلمة انا حميد عن ميمون بن مهران أن يهوديا قتله مسلم بفهر فكتب ميمون في ذلك الى عمر بن عبد العزيز فكتب اليه عمر يأمره بدفعه الى أم اليهودي فدفعه اليها فقتلته بفهر * وبه يأخذ مالك . والشافعي . وأبو ثور . وأحمد بن حنبل . واسحاق . وابن المنذر . وأصحابهم . وغيرهم ، وقال مالك : إن قتله بحجر أو عصا أو بالنار أو بالتغريق قتل بمثل ذلك يكرر عليه أبدا حتى يموت ، وقال الشافعي : ان ضربه بحجر حتى مات ضربه بحجر أبدا حتى يموت وان حبسه بلا طعام ولا شراب حتى يموت حبس مثل تلك المدة حتى يموت فان لم يمت قتل بالسيف ، وهكذا ان غرقه وهكذا ان ألقاه من مهواة عالية ، فان قطع يديه ورجليه فمات قطعت يدا القاطع ورجلاه فان مات والاقتل بالسيف * قال أبو محمد رضى الله عنه : ان لم يمت ترك كما هو حتى يموت لا يطعم ولا يسقى ، وكذلك ان قتله جوعا أو عطشا جوع وعطش حتى يموت ولا بد ولا تراعى المدة أصلا ، وقال ابن شبرمة : ان غمسه في الماء حتى يموت غمسته فيه حتى يموت وان قتله ضربا ضربته مثل ضربه لأكثر من ذلك ، وقد كانوا يكرهون المثلة ويقولون : السيف يجرى من ذلك كله *

قال أبو محمد رضى الله عنه : بل اضربه حتى يموت ، وقالت طائفة : لا يقتل في كل ذلك الا بالسيف كما روينا من طريق حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري انه قال : لا قود إلا بحديدة * ومن طريق وكيع ناسفيان عن المغيرة عن ابراهيم النخعي فيمن قتل بخشبة أو بالشيء قال : السيف محل ذلك * ومن طريق

على رسول الله ﷺ فبايعوه على الاسلام فاستوخوا الارض وسقت أجسامهم فقال لهم رسول الله ﷺ : «الآنخرجون مع راعينا في ابله فتصيرون من ابوالها والبانها» فقالوا بلى فخرجوا فشربوهم ابوالها والبانها فصحروا فقتلوا الراعى وطرّدوا الابل فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فبعث في آثارهم فادركوا فجاء بهم فامر بهم فقطعت أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم ثم نبذوا في الشمس حتى ماتوا قال مسلم : حدثني الفضل ابن سهل الاعرج مروزي نايجي بن خيلان نايزيد بن زريع عن سليمان التيمي عن أنس بن مالك قال : انما سمل رسول الله ﷺ أعين أولئك لانهم سملوا أعين الرعاء ، فهذا حكم رسول الله ﷺ وأمره الذي لا ينسح أحد الخروج عنه ، ومن طريق أبي بكر ابن أبي شيبة نا عبد الرحمن بن سليمان نا اسماعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ العمد قود الا ان يعفروا ولي المقتول ، ومن طريق البخاري نا أبو نعيم - هو الفضل بن دكين - ناشيان عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : «ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين اما أن يودي واما أن يقاد»

قال أبو محمد رضى الله عنه : القود في لغة العرب المقارضة بمثل ما ابتداء به لاختلاف بين أحد في أن قطع اليد باليد والعين بالعين والأنف بالأنف والنفس بالنفس كل ذلك يسمى قودا فتمدح صحبنا أن رسول الله ﷺ اذا أمرنا بالقود فانه انما أمرنا بأن يعمل بالمتعدى في القتل فادونه مثل ما عمل هو سواء سواء ، هذا أمر تقتضيه الشريعة واللغة ولا بد ، ثم نظرنا فيما احتجت به الطائفة الأخرى فوجدناهم يقولون على ما رويناه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عيسى بن يونس عن أشعث وعمر بن عبيد عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : «لا قود الا بالسيف»

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا مرسل ولا يحمل الأخذ بمزسل ، وقالوا : الخبران عن أنس في الذين قتلوا الرعاء وفي الذي رضح رأس الجارية فانما كانا اذا كانت المثلة مباحة ثم نسخها بتحريم المثلة ، ويدل على ذلك أن في رواية أيوب عن أبي قلابة عن أنس لذلك الخبر «أن رسول الله ﷺ أمر بأن يرحم حتى يموت فرجم حتى مات» قالوا : والرحم قد لا يصيب الرأس فقد قتل بغير ما قتل هو به الجارية وقد رويتم من طريق أبي داود نا محمد بن المشي نا معاذ بن هشام الدستوائي حدثني أبي عن قتادة عن الحسن عن الصباح بن عمران - هو البرجمي - انه سمع سمرة بن جندب : وعمران يقولان : كان رسول الله ﷺ يحثنا على الصدقة وينهانا عن المثلة وروينا نحوه أيضا من

طريق الحسن عن أبي يرزة . وأبي بكرة . وأنس بن مالك . ومقل بن يسار كلهم عن رسول الله ﷺ قالوا : ما سمعناه عليه الصلاة والسلام قط خطبنا الا وهو يأمر بالصدقة وينهى عن المثلة ، ناأحمد بن عمر العذري ناأحمد بن علي بن الحسن الكسائي ناعلي بن غيلان الخرائي أنا المفضل بن محمد ناعلي بن زياد ثنا ابو قرّة عن ابن جريج أخبرني اسماعيل بن عليّ عن معمر عن أيوب السخيتاني عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « من بدل دينه أو رجع عن دينه فاقتلوه ولا تعذبوا بعذاب الله أحدا يعني بالنار » ونهى عليه الصلاة والسلام عن المثلة قالوا : والنهي عن المثلة ثابت من طرق قالوا : وقد روئتم من طريق البخاري . ناموسي بن اسماعيل ناھمام عن قتادة عن أنس فذكر حديث الذين قتلوا الرعاء وقد أوردناه آنفا قال قتادة : فحدثني محمد بن سيرين أن ذلك كان قبل نزول الحدود .

قال أبو محمد رضى الله عنه : لم نخالهم قط في أن المثلة لا تحل لكن قلنا : انه لا مثلة إلا ما حرم الله عز وجل وأما ما أمر به عز وجل وليس مثلة لیت شعري ما الفرق عند هؤلاء القوم ، بين من قتل عامدا ظالما بالحجارة فقتل هو كذلك فقالوا هذه مثلة وبين من زنا وهو محصن فقتل بالحجارة فقالوا : ليس هو مثلة إلا ان يستحي ذودين من هذا الكلام الظاهر فسادہ فان قالوا : ان الله عز وجل أمر بالرجم في الزنا والاحصان ، ورجم رسول الله ﷺ قلنا : والله سبحانه وتعالى أمر بالاعتداء على المعتدي بمثل ما اعتدى به وبالمعاقبة بمثل ما عوقب به ظالما ، وقتل رسول الله ﷺ بالشدخ بالحجر من قتل ظالما كذلك ، فهل من فرق ؟ وليت شعري على ما يعهد الناس أیكون مثلة أعظم من قطع اليد والرجل من خلاف وفقء العينين وجذع الاق و الأذنين وبرد الأسنان وقطع الشفتين وهم موافقون لنا على ان كل ذلك واجب ان يفعل بمن فعله بغيره ظالما فلو تروا التحكم لكان أولى ، ولقد قالوا : ان من قطع الطريق فقطعت يده ورجله من خلاف فان قطع بعد ذلك الطريق لم تقطع يده الثانية ولا رجله ونظن انهم يقولون انه من قطع يد آخر ورجله انه تقطع يده ورجله ، فان قالوا ذلك لاح تناقضهم وان لم يقبلوه زادوا في الباطل ومنع الحق وأما قول ابن سيرين كان ذلك قبل نزول الحدود فخطأ وكلام من لم يحضر تلك المشاهد ولا ذكر انه أخبره من شهدا فهو لأشياء ؛ وحديث أنس الذي موهوا به لم يسمع رسول الله ﷺ قط بخطب الانهى عن المثلة أعظم حجة عليهم في كذبهم انه ناسخ لفعله عليه الصلاة والسلام بالذين قتلوا الرعاء لأن أنسا صحب رسول الله ﷺ

ولازمه خادما له من حين قدم عليه السلام المدينة الى حين موته ﷺ فصح يقينا قطعاً بلا شك انه سمع أنس خطبته عليه الصلاة والسلام ونهيه عن المثلة قبل فعله عليه الصلاة والسلام بالذين قتلوا الرعاء فبطل ضرورة أن يكون المتقدم ناسخا للتأخر وبالله ان ضرب العنق بالسيف لأعظم مثله ولقد شاهدناه فرأيناه منظرا وحشا وكأته جسد بأربعة أفخاذ فظهر فساد احتجاجهم بالمثلة وصح ان كل ما أمر به عليه الصلاة والسلام فليس هو مثله إنما المثلة من فعل مانهاه الله تعالى عنه متعديا ولا مزيد ، وأما قولهم ان في رواية أيوب « ان رسول الله ﷺ أمر به فرجم بالحجارة حتى مات ، فلا شك ولا خلاف في ان تلك الروايات كلها في قصة واحدة في مقام واحد في انسان واحد قول أيوب عن أبي قلابة عن أنس فامر به فرجم حتى مات ، وقول شعبة عن هشام ابن زيد عن أنس فامر به فرض : أسه بين حجرين وقول همام عن قتادة عن أنس فامر رسول الله ﷺ ان ترض رأسه بين الحجارة أخبار عن عمل واحد واذا رضى رأسه بين حجرين فقد رضى بالحجارة وقد رجم رأسه حتى مات فبطل تعلقهم باختلاف الفاظ الرواة إذ كلها معنى واحد والله تعالى الحمد وكلمهم ثقة وإنما هذا تعلل في مخالفة رسول الله ﷺ بالباطل . واحتجوا أيضا بما روى من طريق أبي داود نا مسلم بن ابراهيم نا شعبة ، عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الاشعث عن شداد بن أوس قال : خصلتان سمعتهما من رسول الله ﷺ : « ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبح وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته ، »

قال أبو محمد رضى الله عنه : وهذا صحيح وغاية الاحسان في القتلة هو أن يقتله بمثل ما قتل هو وهذا هو عين العدل والانصاف والحرمان قصاص ، وأما من ضرب بالسيف عنق من قتل آخر خنقا أو تغريقا أو شدا خافا أحسن القتلة بل انه أساء ما أشد الاساءة إذ خالف ما أمر الله عز وجل به وتعدى حدوده وعاقب بغير ما عوقب به عليه والافككه قتل وما الايقاف لضرب العنق بالسيف بأهون من الغم والحق وقد لا يموت من عدة ضربات واحدة بعد أخرى هذا أمر قد شاهدناه ونسأل الله العافية ، فعاد هذا الخبر حجة عليهم . واحتجوا بما رويناه من طريق أبي داود نا أبو داود الطيالسي نا شعبة عن هشام بن زيد عن أنس انه كان معه فقالة : « نهى رسول الله ﷺ عن أن تصبر البهائم » .

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا من طرف ما هووا به ومتى خالفناهم في ان العيب بالبهائم وبغير البهائم لا يحل انما بهم ان يموتوا أنهم يحتجون وعم لا يأتون الا بما نهوا عنه وأما بالباطل نعم صبر البهائم لا يحل الا حيث أمر الله تعالى به من الذبح والنحر والرمي فيما شرد بالنبل والرماح وارسال الكلاب وسباع الطير عليها فهذا كله حلال حسن

باجماع منا ومنهم وكذلك لا يحل العيث بابن آدم فاذا عبث هو ظالما اقتصر منه بمثل فعله وكان حقا وعدلا ، والعجب كله ان ضرب العتق صبر بلا شك والصلب أشنع الصبر وهم يرون كل ذلك فلو راجعوا الحق لكان أولى بهم ، وهكذا القول فيما موهوا به بما رويناه من طريق عبد الله بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن بكير بن الأشج عن يعلى قال : غزونا مع عبد الرحمن بن خالد بن الوليد فقال أبو أيوب الانصاري : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن قتل الصبر ، وذكرنا ما رويناه من طريق أبي داود ناسعيد بن منصور نا المغيرة بن عبد الرحمن الحذامي عن أبي الزناد جدثي محمد بن حمزة الاسلمى عن أبيه « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره على سرية وقال : ان وجدتم فلانا وفلانا فاحرقوهما بالنار ثم ناداني فرجعت اليه فقال : ان وجدتم فلانا فاقتلوه ولا تحرقوه فانه لا يعذب بالنار الا رب النار ، » ورويناه أيضا من طريق أبي داود ناقتيبة بن سعيد ان الليث بن سعد حدثهم عن بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

قال أبو محمد رضي الله عنه : وهذا صحيح ولا يحل ان يحرق أحد بالنار ابتداء حتى اذا فعل المرء من ذلك ما حرمه الله تعالى عليه وجب القصاص عليه بمثل ما فعل كما أمر الله عز وجل ، وذكرنا ما رويناه من طريق شعبة عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضا » ومن طريق مسلم نا أبو كامل نا أبو عوانة عن أبي بشير عن سعيد بن جبير قال : « مر ابن عمر بنفر قد نصبوا دجاجة يرمونها فقال ابن عمر : لعن الله من فعل هذا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله من اتخذ شيئا فيه الروح غرضا »

قال أبو محمد رضي الله عنه : ونحن نقول : لعن الله من اتخذ شيئا فيه الروح غرضا الا حيث أمر الله تعالى به من القصاص فمن استحق لعنة الله لفعله ذلك والاعتداء عليه بمثل ما اعتدى هو به وهم يوافقونا في رمي العدو بالنبل والمجانق واتخاذهم غرضا وهذا خارج عن ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هكذا القول فيما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى ان يقتل شيء من السواب صبرا وقد علمنا أن نحر الابل وذبح الحيوان والقتل بالسيف في القصاص كل ذلك قتل صبر وكل ذلك خارج عن قتل الصبر المنهى عنه وهكذا سائر وجوه القصاص التي أمر الله تعالى به ولا فرق . وذكرنا ما رويناه من طريق أبي داود نا زياد بن أيوب نا هشيم عن سماك عن ابراهيم عن هنيء بن نويرة عن علقمة عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

د اعف الناس قتلة أهل الايمان ، هـ

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا وإن لم يصح لفظه فإن فيه هنى بن نورية وهو مجهول فعناه صحيح ولا أعف قتلة من قتل كما أمر الله عز وجل فاعتدى بمثل ما اعتدى المقتص منه على وليه ظلما وما أعف قط في قتلة من ضرب عتق من لم يضرب عتق وليه بل هو معتد ظالم فاعل مالم يبيحه الله تعالى قط هـ وهو هو أيضا بما رويناه من طريق اسماعيل بن اسحاق القاضي نوح جاج بن المنهال نا صالح المري عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة هـ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف على حمزة رضى الله عنه حين استشهد فذكر كلاما وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قال : والله مع ذلك لأمثلن بسبعين منهم مكانك فنزل جبريل صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم واقف بعد بخواتيم سورة النحل (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) هـ

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا لو صح ولم يكن من طريق صالح المري. ويحيى الحماني وأمثالها لكان حجة لنا عليهم لأن فيه أنه عليه الصلاة والسلام أمر أن يعاقب بمثل ما عوقب به وهذه إباحة التمثيل بمن مثل بحمزة رضى الله عنه فأنما نهاه الله عز وجل عن أن يمثل بسبعين منهم لم يمثّلوا بحمزة وهذا قولنا لا قولهم هـ

قال أبو محمد رضى الله عنه : وهو ما يخبر ساقط موضوع ، وهو ما روى من طريق أسد بن موسى عن سليمان بن حيان عن يحيى بن أبي أنيسة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي ﷺ أمر أن يستأنوا بالجراح سنة وأمد ضعيف ، ويحيى بن أبي أنيسة كذاب ، ثم هم أول مخالف لهذا الخبر لأنهم لا يرون الاستئناس بالجراح سنة فكيف يستحل مسلم أو من له حياء أن يحتاج بشيء هو أول مبطل له ، وأول من لا يرى العمل بما فيه هـ وبحديث من طريق ابن المبارك عن عنبسة بن سعيد عن الشعبي عن جابر عن النبي ﷺ : « لا يستفاد من الجرح حتى يبرأ » هـ

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا باطل لأن عنبسة هذا مجهول وليس هو عنبسة ابن سعيد بن العاصي لأن ابن المبارك لم يدركه بل قد صح عن النبي ﷺ خلاف هذا هـ كما نا أحمد بن محمد بن الجصور قال : نا وهب بن مسرة نا ابن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة نا اسماعيل بن علي بن أيوب السخيتي نا عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال : إن رجلا طعن رجلا بقرن في ركبته فأتى النبي ﷺ يستقيد فقيل له حتى تبرأ فإني وعجل فاستفاد فعتت رجله وبرئت رجل المستفاد منه فأتى النبي ﷺ فقيل له : ليس لك شيء إنك أييت هـ فصح ان تعجيل القود أو تأخيرها إلى المجنى عليه ، فهذا ما هو به من

الأخباره واحتجوا من طريق النظر بأن قالوا : وجدنا من قطع يد آخر خطأ انه ان برى .
فله دية اليد وان مات فله دية النفس ويسقط حكم اليد فوجب أن يكون العمد كذلك
قياساً على الخطأ .

قال أبو محمد رضي الله عنه : القياس كله باطل ثم لو صح لكان هذا منه عين
الباطل لأن القياس عند القائلين به لا يجوز إلا على نظيره لا على خلافه وضده والعمد
ضد الخطأ فلا يجوز أن يقاس عليه عند من يقول بالقياس فكيف والقياس كله باطل .
وقالوا : يلزمكم أن رمي انسان آخر بسهم فقتله أن ترموه بسهم فان لم يمت فبآخر ثم بآخر
وكذلك ان اجافه أن يوالى عليه بالجوائف حتى يموت وهذا أكثر مما فعل، وهذا لا يجوز
قلنا : هذا تمويه فاسد وكلام محال بل يطعن بسهم مثله في الموضع الذي صادف فيه
سهمه ظلماً حتى يموت، وكذلك يحاف بجائفة موقن انه يموت منها ولا فرق ثم نعكس
عليهم هذا السؤال فنقول لهم : ان ضرب بالسيف في عنقه فلم يقطع أو قطع قليلاً قاعيد
عليه مراراً وهذا أشد مما قلتم وأمكن فهو أمر مشاهد يقع كثيراً جداً، وقالوا : أرايتم
أن استدبره بالأوتار فقلنا يستدبره بمثلها وما ذلك على الله بعزيز، فقالوا : فان نكحه حتى
يموت قلنا يستدبره بوطد حتى يموت لأن المثل محرم عليه وبالله تعالى التوفيق .

﴿ باب من الكلام في شبه العمد : وهو عمد الخطأ ﴾

قال أبو محمد رضي الله عنه : وقد ذكرناه قبل ولم نوضح فساد الأخبار التي
موهوا بها وتناقض الطوائف الثلاث المالكيين والحنفيين والشافعيين فيها فوجب أن
نستدرك ذلك كما فعلنا في سائر المسائل وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : شغب الحنفيون والشافعيون القائلون بعمد الخطأ بما روينا
من طريق شعبة وسفيان الثوري كلاهما عن جابر الجعفي عن أبي عازب عن النعمان
ابن بشير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كل شيء خطأ إلا السيف وفي
كل خطأ أرس » .

قال أبو محمد رضي الله عنه : جابر الجعفي كذاب وأول من شهد عليه بالكذب
أبو حنيفة ثم لم يبال بذلك أصحابه فاحتجوا بروايته حيث اشتروا، ثم العجب كله أن
الحنفيين والشافعيين مخالفون لهذا الخبر عاصون له فالشافعيون يرون القود في العمد بكل
ما يمكن أن يمت من مثله، والحنفيون يرون القود على من ذبح بليطة القصب وعلى من
أحرق بالنار وعلى من خنق ثلاث مرات فصاعداً، وكل هذا ليس فيه قتل بالسيف فمن

أضل من يحتج بما هو أول مخالف له ، وأما المالكيون فانهم احتجوا بخلاف السنة الثابتة من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس جالسا آخر صلاة صلاها بأصحابه رضي الله عنهم برواية جابر الجعفي الكذاب المذكور المرسله أيضا ولا يؤمن أحد بمدى جالساً ورأوه حينئذ حجة لازمة ترد به رواية أهل المدينة الثقات المستندة وآخر عمله عليه الصلاة والسلام اذا وافق رأى مالك ثم لم يكبر عليهم تكذيب جابر وروايته اذا خالف رأى مالك فأى دين يبقى مع هذا ، وهل هذا إلا اتباع الهوى ولا مزيد؟

قال أبو محمد رضي الله عنه : وقد روى هذا الخبر أيضا من طريق عبد الباقي بن قانع راوى كل بلية وترك حديثه بأخرة عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن عقبة بن مكرم عن يونس بن بكير عن قيس بن الربيع عن أبي حصين عن إبراهيم ابن بنت النعمان بن بشير عن النعمان بن بشير عن رسول الله ﷺ : « كل شيء خطأ إلا السيف ولكل خطأ أرش » .

قال أبو محمد رضي الله عنه : عبد الباقي لا شيء : وقيس بن الربيع ضعفه ابن معين وعفان . ووكيع ، وترك حديثه القطان . وعبد الرحمن بن مهدي وهو بعد عن إبراهيم ابن بنت النعمان الذي لا يدري أحد من هو . واحتجوا أيضا بما رويناه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن سليمان عن اسماعيل بن مسلم عن عمرو ابن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ : « العمد قود اليد إلا أن يحقو ولي المقتول » وفيه فما كان من رمى أو ضربة بعصى أو رمية بحجر فهو مغلظ في أسنان الابل ، ورويناه أيضا من طريق عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن عمرو ابن دينار عن طاوس عن أبيه عن ابن عباس عن النبي ﷺ « من قتل في رميا بحجر أو ضربا بعصى أو سوط فعليه عقل الخطأ ومن قتل اعتباطا فهو قود » ، ومن طريق ابن الأعرابي عن عبد الرزاق قال ابن الأعرابي : لعله عن ابن جريج أخبرني ابن طاوس عن أبيه أن عنده كتابا جاء به الوحي إلى رسول الله ﷺ فيه قتل العمية دية الخطأ الحجر والسوط والعصى مالم يحمل سلاحا ، ورويناه من طريق أحمد ابن شعيب أخبرني هلال بن العلاء ناسميد بن سليمان فاسليمان بن كثير ناعمر بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ « من قتل في عميا أو رميا يكون بينهم بحجر أو بسوط أو بعصى فعقله عقل خطأ ومن قتل عمدا قود يديه » ، ومن طريق أحمد بن شعيب ناعمد بن معمر ناعمد بن كثير فاسليمان بن كثير عن عمرو بن

دينار عن طاوس عن ابن عباس رفعه بنحوه ، وما روينا من طريق البزار نا محمد بن مسكين نا بكر بن مضر عن عمرو بن دينار قال : قال طاوس عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « من قتل في عمية بحجر أو عصى فهو خطأ عقله عقل خطأ ومن قتل عمداً فهو قود » .

قال أبو محمد رضى الله عنه : كل هذا لاحجة لهم فيه ، أما الخبر الذى صدرنا به من طريق ابن أبي شبة فقيه اسماعيل بن مسلم وهو مخزومى مكى ضعيف ثم لو صح لكانوا كلهم مخالفين له ، أما الحنفيون فإن فى هذا الخبر ما كان من رمى أو ضربة بعصى أو رمية بحجر فهو مغلط فى أسنان الابل وهم يقولون من رمى بسهم أو رمح فقيه القود ولم يخص فى هذا الباب رميا من رمى بل فرق بين الرمي المطلق والرمي بالحجر والضربة بالعصى فصح انه الرمي بالرمح والسهم وهم لا يقولون ذلك وكذلك خالفه الشافعيون أيضا فى الرمي من كل ما مات من مثله ، والمالكيون مخالفون له جملة ، وأما خبر عبد الرزاق أما الاول فقيه الحسن بن عمارة وهو هالك وأما الثانى فرسل ثم انه لو صحا جميعا لكانوا أيضا قد خالفوهما لأن فيهما ان عقله عقل الخطأ ولا يرى هذا أحد منهم ، أما الحنفيون والشافعيون فيغلطون فيه الدية فى الابل بخلاف عقل الخطأ ، وأما المالكيون فيرون فيه القود ، وأما خبر اسماعيل بن كثير وبكر بن مضر فصحيحان وبهما نقول وهما خلاف قولهم لأن فيهما ان من قتل فى عمية أو عميا فهو خطأ عقله عقل خطأ فهذا قتل لا يعرف قاتله ، واذ هو كذلك فليس فيه الا الدية وديته دية قتل الخطأ ، وفيهما من قتل عمدا فهو قود فلم يخص عليه الصلاة والسلام سيفا من غيره ولا حديدة من غيرها بل أوجب فيه القود بمثل ما أصاب يده وهو قولنا لا قولهم وبالله تعالى التوفيق . وموهوا أيضا بخبر روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال قال رسول الله ﷺ « شبه العمد مغلط ولا يقتل صاحبه » وذلك ان ينزو الشيطان (١) بين الناس فيكون رميا فى عمياء عن غير ضغينة ولا حمل سلاح .

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا مرسل لاحجة فيه وجميع الطوائف نقضت أصولها فيه ، أما الحنفيون فأتحموا فيه من تعمد قتل مسلم بالخطق أو بالتغريق أو بشدخ رأسه (٢) يحجر فيه قنطار وليس هذا بما فسر فى هذا الخبر فى شيء ؛ وأما

(١) فى النسخة رقم ١٦ « أن ينزل السلطان » وهو غلط (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦ وقوله فى عمياء تأنيث الأعشى يريد بها الغلالة والجهالة وقوله من غير ضغينة أى حقد ولا عداوة

المالكين فهم يقولون : المرسل كالمستند وهذا مرسل قد تركوه ، والشافعيون لا يرون الاخذ بالمرسل واخذوا ههنا بمرسل ، وبما روينا من طريق أبي داود نا محمد بن يحيى بن فارس نا محمد بن بكار بن بلال أرنا محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ : « قال عقل شبه العمدة مغلظ مثل عقل العمدة ولا يقتل صاحبه » قال محمد بن يحيى بن فارس : وزاد نا خليل عن ابن راشد في هذا الخبر باسناده وذلك مثل ان ينزو الشيطان بين الناس فيكون دما في عمية في غير ضغينة ولا حمل سلاح .

قال أبو محمد رضي الله عنه : هذه صحيفة مرسل لا يجوز الاحتجاج بها ، ثم انهم كلهم قد خالفوا ما في هذا الخبر ، أما أبو حنيفة وأصحابه فيقحمون في هذا القسم خلاف ما في الخبر لأنهم يجعلون من قتل في ضغينة وحمل سلاح قتل بعمود حديد عمدا قصدا حكمه حكم من ذكر في هذا الخبر وهو خلافه جهارا ولم يدخل الشافعيون فيه من قتل في عمية قصدا بما قد يمات من مثله من عصا ونحوها وخالفه المالكيون جملة ، وموهوا أيضا بما روينا من طريق شعبة عن أيوب السخيتاني سمعت القاسم ابن ربيعة عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ قال : « قتل الخطأ شبه العمدة قتل السوط والعصا مائة من الابل أربعون منها في بطونها ولادها »

قال أبو محمد رضي الله عنه : هذا خبر مدلس منقطع منه بين القاسم بن ربيعة وبين عبد الله بن عمرو رجل نا روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا يحيى بن حبيب ابن عربي نا حماد بن زيد عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ قد ذكر فيه هذا الخبر بعينه ، وعقبة بن أوس مجهول لا يدري من هو ، ولا يصح للقاسم بن ربيعة سماع من عبد الله بن عمرو . وقد روينا أيضا عن القاسم بن ربيعة بخلاف هذا نا نا حماد نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا أحمد بن زهير بن حرب نا أبي ثنا بن علي عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن يعقوب بن أوس رجل من أصحاب رسول الله ﷺ قال : « خطب رسول الله ﷺ يوم فتح مكة فقال : الا ان قتل خطأ العمدة » قال خالد أو قال قتل الخطأ شبه العمدة قتل السوط والعصا منها أربعون في بطونها ولادها .

قال أبو محمد رضي الله عنه : يعقوب بن أوس مجهول لا صحبة له نا روينا هذا الخبر نفسه من طريق أحمد بن شعيب نا اسماعيل بن مسعود — هو الجحدري —

نا بشر بن المفضل عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن يعقوب بن أوس عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ قد ذكر هذا الخبر نفسه ، وقد رويناها أيضا من طريق أسقط من هذه كما روينا من طريق حماد بن سلمة . وسفيان بن عيينة قال حماد أرونا على ابن زيد بن جدعان عن يعقوب السدوسي عن عبد الله بن عمرو - هو ابن العاصي - أن النبي ﷺ خطب يوم الفتح فقال : « ألا إن دية العمد الخطأ بالسوط والعصا دية مغالطة مائة من الإبل فيها أربعون خلفه في بطونها أولادها ، وقال سفيان نا ابن جدعان سمعه من القاسم بن ربيعة عن ابن عمرو قد ذكره ، وابن جدعان هذا هو علي بن زيد ضعيف جدا ، ويعقوب السدوسي مجهول ولم يبق القاسم بن ربيعة ابن عمرو قط فسقط جملة والحمد لله رب العالمين ، ومع ذلك فإن الطوائف الثلاث نقصت فيه أصولها ؛ أما الخفيفون حاشى محمد بن الحسن فلا يرون دية عمد الخطأ إلا خمسا وعشرين بنت مخاض . وخمسا وعشرين بنت لبون . وخمسا وعشرين حقا (١) وخمسا وعشرين جذعة بخلاف ما في هذا الخبر ، وأما المالكيون فخالفوه كله ، وأما الشافعيون فلا يرون ذلك في العصا التي يمات من مثل ضربتها ولا في الضرب بالسوط عمدا حتى يموت بل يرون في هذا القود خلافا لهذا الخبر مع أنهم لا يقولون إلا بالمسند من رواية المشهورين ، وليس هذا الخبر من هذا النمط ، وشغبوا بخبر الهذليين المشهور الثابت لما فيه بأن أحدهما ضربت الأخرى بحجر . وفي بعض الروايات بعمود فسطاط فانت هي وجنينها فجعل رسول الله ﷺ الفرقة والدية على عاقلة الضاربة ثم افترقوا فرقتين فقال أبو حنيفة ومن قلده : في هذا الخبر بيان أن من قتل آخر بعصا يمات من مثلها أو بحجر يمات منه فلا قود ولكنه عمد خطأ على العاقلة . وقال أبو يوسف . ومحمد بن الحسن . والشافعي . وأصحابه : في هذا الخبر بيان أن من مات بما لا يمات من مثله ففيه الدية على العاقلة .

قال أبو محمد رضي الله عنه : أما قول من قال إن ذلك العمود والحجر كانا مما لا يمات من مثله فقول ظاهر الفساد لأن عمود فسطاط لا يمكن البتة أن يكون مما لا يمات من الضرب في الشر بمثله فسقط هذا القول والحمد لله رب العالمين . وأما القائلون بأن في هذا الخبر دليلا على أن العمود والحجر الذين يمات من مثلهما لا قود فيهما وإن تعمد الضرب بهما في الشر لكن فيهما الدية على العاقلة فهذا ظن فاسد منهم بين ذلك ما روينا من طريق أبي داود ، وأحمد بن شعيب قال أبو داود . نا محمد بن

مسعودنا أبو عاصم عن ابن جريج قال : أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع طاوساً عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب أنه سأل عن قضية النبي ﷺ في ذلك فقام حمل بن مالك بن النابغة فقال : كنت بين امرأتين فضربت أحدهما الأخرى بمسطع فقتلتها وجنينها فقضى رسول الله ﷺ في جنينها بغرة وإن تقتل ، وقال أحمد بن شعيب أنا يوسف بن سعيد بن مسلم المصيصي ناحجاج - هو ابن محمد - عن ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار سمع طاوساً يحدث عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب فذكر مثله سواء سواء إلا أنه قال فقضى رسول الله ﷺ في جنينها بغرة وإن تقتل بها ، فهذا اسناد في غاية الصحة فقالوا : قد صح أن رسول الله ﷺ جعل دية المضروبة على عاقلة القاتلة ولا يجوز هذا فيه القود قلنا : وقد صح أنه عليه الصلاة والسلام أمر في ذلك بالقود ، وكل أوامره حق ولا يجوز ترك شيء منها شيء بل الغرض الجمع بين جميعها ووجه ذلك بين وهو أنه عليه الصلاة والسلام حكم في ذلك بحكم العمد إذ حكم بالقود ثم حكم فيه بحكم قتل الخطأ إذ حكم بالدية على العاقلة فلا يجوز أن يكون هذا إلا بأنه أخبر عليه الصلاة والسلام بأنها ضربتها فقتلتها فحكم بالقود على ظاهر الأمر ثم صح أن ضربها لها كان خطأ عن غير قصد فرجع عليه الصلاة والسلام إلى الحكم بما يحكم به في قتل الخطأ إذ لا يحل أن يحمل حكمه عليه الصلاة والسلام إلا على الحق الذي لا يقتضي ما حكم عليه الصلاة والسلام فيه غير ما حكم به ، وقد ادعى قوم أن ابن جريج أخطأ فيه ، وقالوا : قد روى سفيان بن عيينة هذا الخبر عن عمرو بن دينار فلم يذكر فيه ما ذكر ابن جريج قلنا : بل المخطئ من خطأ الأئمة برأيه انقاسد وإذ لم يرو ابن عيينة ما روى ابن جريج فكان ماذا ابن جريج أجل من ابن عيينة وكلاهما جليل وابن جريج زاد على ابن عيينة ما لم يعرفه ابن عيينة وزيادة العدل لا يحل ردها ، وقد أتى قوم بما يملأ الفم فقالوا : حمل بن النابغة لا يحتاج بروايته قلنا : هذا حكم إبليس ترد رواية حمل رضي الله عنه وهو صاحب ثابت الصحبة وقد أخذ عنه عمر أمير المؤمنين وكل من بحضرته من الصحابة رضي الله عن جميعهم ، ويؤخذ بتخليط أبي حنيفة الذي لا يسارى الاشتغال به وحسبنا الله ونعم الوكيل . وقالوا قد قال بشبه العمد طائفة من الصحابة رضي الله عنهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وزيد بن ثابت . وأبو موسى الأشعري قالوا : ومثل هذا لا يقال بالرأي ، وهو أيضاً قول الجمهور من الفقهاء بعد الصحابة رضي الله عنهم كالنخعي والشعبي وعطاء وطاوس

ومسروق. والحكم بن عتيبة . وعمر بن عبدالعزيز . والحسن . وابن المسيب . وقنادة .
والزهري . وأبى الزناد . وحماد بن أبى سليمان ، وهو أيضا قول جمهور الفقهاء . كسفيان
الثوري . وابن شبرمة . وعثمان بن النخعي . والحسن بن حنبل . والأوزاعي . وأبى حنيفة .
والشافعي وأصحابهما .

قال أبو محمد رضى الله عنه : لا حجة في أحد دون (١) رسول الله ﷺ
ولا يصح في ذلك شيء عن أحد من الصحابة (٢) رضى الله عنهم إلا عن أبى
طالب وعن زيد بن ثابت أما الرواية عن عمر بن الخطاب فمنقطعة لأنها من طريق
سفيان الثوري عن ابن أبى نعيم عن مجاهد أن عمر بن الخطاب قال في شبه العمدة ثلاثون
حقة وثلاثون جذعة وأربعون ما بين ثنية إلى بازل عامها كلها خلفه ، وأما عن عثمان فأنها
من طريق عبد الرزاق عن عثمان بن مطر عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن سعيد
ابن المسيب أن عثمان بن عفان قال في شبه العمدة أربعون جذعة خلفه إلى بازل عامها
وثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون ، وعثمان بن مطر ضعيف ، وأما عن علي فأنها من طريق
وكيع عن سفيان الثوري عن أبى إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي قال شبه العمدة
الضربة بالخشب أو القذعة بالحجر العظيم * ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان
الثوري عن أبى إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي قال في الخطأ شبه العمدة الضرب
بالخشب والحجر الضخم ثلاث حقات وثلاث جذاع وثلاث ما بين ثنية إلى بازل عامها ،
وأما عن زيد بن ثابت فمن طريق وكيع نا اسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي قال : قال زيد
ابن ثابت في شبه العمدة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون ما بين ثنية إلى بازل
عامها كلها خلفه * وروينا أيضا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبى
إسحق الشيباني عن الشعبي عن زيد بن ثابت ، وقد صح أيضا عن زيد بن ثابت غير هذا
لكن مثل ما روينا عن عثمان كما نا محمد بن سعيد بن نبات نا عباس بن أصبغ نا محمد بن
قاسم بن محمد نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثني نا محمد بن عبد الله الأنصاري
القاضي نا سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن زيد بن ثابت أنه قال
في دية المغلظة : أربعون جذعة خلفه وثلاثون حقة وثلاثون بنت لبون ، وأما الرواية
عن أبى موسى الأشعري فمنقطعة عنه لأنها من طريق ابن وهب عن سفيان الثوري عن
المغيرة بن مقسم ، وسليمان - هو أبو إسحاق الشيباني - كلاهما عن الشعبي أن أبا موسى
الأشعري قال : دية شبه العمدة ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون ما بين ثنية إلى

(١) في النسخة رقم ١٤ بمد (٢) في النسخة رقم ١٦ في ذلك شيء عن الصحابة

بازل عامها كلها خلفه والشعبى لم يدرك أبا موسى بعقله واما ابن مسعود فرويناها عنه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم عن ابن مسعود انه قال : العمدة السلاح وشبه العمدة الحجر والعصا، قال ابن جريج : وأخبرني محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى إن ابن مسعود قال : شبه العمدة الحجر والعصا والسوط والدفعه وكل شيء عمدته به فقيه التغليظ ، والخطأ أن يرى شيئا فيخطيء به ومن طريق وكيع وسعيد بن منصور قال وكيع : نا اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي ، وقال سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن منصور بن المعتمر عن النخعي ثم اتفق الشعبي . والنخعي إن ابن مسعود قال في دية شبه العمدة أرباعا خمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون بنات مخاض وخمس وعشرون بنات لبون هـ

قال أبو محمد رضى الله عنه : ولم يولد الشعبي . والنخعي . وابن أبي ليلى . وعبد الكريم إلا بعد موت ابن مسعوده وأما التابعون فروى عن النخعي . والشعبى رواية ساقطة فيها الحجاج بن ارطاة مثل قول على في دية شبه العمدة ، وقد صح عن عطاء . والزهرى مثل القول الذى رويانا عن عمر بن الخطاب . وأبي موسى . وأحد قولى زيد بن ثابت ، وصح أيضا عن طاوس . وعطاء . والحسن البصرى وعن الزهرى مثل القول الذى ذكرنا عن عثمان وأحد قولى زيد بن ثابت ، وصح أيضا عن أبي الزناد من طريق ابن وهب عن يونس بن عبيد عنه فيمن عمد بآخر لاعبا معه أو ضربه بسوط أو عصا أو لا كرهه أو رماه لاعبا فهذا هو شبه العمدة في الدية مغالطة أرباعا كالذى رويانا آتقا عن ابن مسعود سواء سواء ، هذا كل ما نعلمه جاء عن الصحابة والتابعين في دية شبه العمدة وعن الصحابة في صفة شبه العمدة وجاء عن التابعين في صفة شبه العمدة ما نذكره إن شاء الله تعالى . صح عن ابراهيم شبه العمدة كل شيء يعمد به بغير حديدة لكن بالحجر والخشبة ولا يكون إلا في النفس ، وقد صح عن ابراهيم خلاف هذا على ما نذكره بعد هذا إن شاء الله عز وجل ، وأما الحكم بن عتيبة فروينا عنه من طريق ساقطة في رجل ضرب آخر ضربتين بعصا فمات قال : دية مغالطة ، وصح عن الحكم بن عتيبة من طريق شعبة عنه أن أعاد عليه الضرب بالعصا فمات فلا قود في ذلك ، وصح عن عطاء العمدة السلاح كذلك بلغنا وشبه العمدة الحجر والعصا سواء في ذلك النفس وما دون النفس ما علمنا غير ذلك ، ولو أن رجلا كسر أسنان آخر بحجر أو فقأ عينه بعود فإنه لا يقاد منه . قال ابن جريج وأنا أقول بل يقاد منه لأنه عمد وليس كمن شج آخر بحجر لا يريد قتله فمات من ذلك ، وصح عن عطاء الدفعة يستقيد بها الرجل غيره ليس هذا شبه العمدة ، وصح

عن طاوس العمد السلاح ، وصح عن ابنه عبدالله بن طاوس من تعمد فضخ رأس آخر بحجر هذا عمد ، وروينا عن سعيد بن المسيب من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر بن عبيد الله عن عمرو بن سليم مولاهم عن المسيب قال العمد الحديد ولو بآبرة فما فوقها من السلاح ، وروينا عن مسروق من طريق لاخير فيها ليس العمد إلا بحديدة ، وصح عن عمر بن عبد العزيز من دمع آخر بحجر أقيد منه فان رماه بالحجر فلا قود ، وصح عن قتادة شبه العمد الضرب بالخشبة الضخمة والحجر العظيم ، والخطأ أن يرمى انسانا فيصيب غيره أو يرمى شيئا فيخطئ به ، وصح عن الحسن البصري لا يقاد من ضارب إلا أن يضرب بحديدة ، وفي الخطأ شبه العمد دية مغلظة ، وصح عن حماد ابن أبي سليمان من خنق آخر حتى يموت فهو خطأ ، ومن ضرب آخر بعصا فأعاد عليه الضرب بها فمات فعليه القود ، روى كل ذلك عنه شعبة ، والذي وعدنا أن نذكره عن ابراهيم . والشعبي فروينا عن الشعبي من طريق لا تصح من خنق آخر فلم يقلع عنه حتى يموت أقيد منه فلو رفع عنه ثم مات فدية مغلظة ، وروى عنه اذا أعاد عليه الضرب بالحجر والعصا فهو قود ، وصح عن ابراهيم اذا خنقه حتى يموت أو ضربه بخشبة حتى يموت أقيد به فان تعمد ضربه بحجر ففيه القود .

قال ابو محمد رضى الله عنه : وهذا قولنا وأما فقهاء الأمصار فان ابن شبرمة قال : الدية في شبه العمد في مال الجاني فان لم يف ماله بها فعلى العاقلة وقال الأوزاعي : كذلك وفسر شبه العمد انه ان يضرب آخر بعصا أو سوط ضربة واحدة فيموت قال فان ثنى عليه فمات مكانه فهو قود ، وقال الحسن بن حى مثل ذلك الا انه قال : ان ثنى عليه فلم يمت مكانه فهو شبه العمد ، والدية في ذلك على العاقلة ، وقال سفيان الثوري : العمد ما كان بسلاح وفيه القود في النفس فما دونها وشبه العمد هو ان يضربه بعصا أو سوط ضربة واحدة فيموت . أو يحد عودا أو عظما فيجرح به بطن آخر فهذا لا قود فيه وليس فيما دون النفس عنده شبه عمد ، وقال ابو حنيفة : لا قود الا فيما قتل بحديدة بقطع أو بليطة قصب أو أخرقه في النار حتى مات ، ولو خنقه حتى يموت فلا قود في ذلك الا ان يخنق الناس مرارا فيقاد منه فلو شدخ رأسه عمدا بحجر عظيم حتى يموت أو غرقه في ماء بعيد القعر في نهر أو بحر أو بئر أو بركة حتى مات أو ضربه بخشبة ضخمة أبدا حتى مات أو فتح فيه كرها ورمى في حلقه سباعا قاتلا فمات فلا قود عليه في شيء من ذلك وانما فيه الدية كدية العمد كما روينا عن ابن مسعود . وأبي الزناد

على العاقلة وفي ماله الكفارة كقتل الخطأ قال : فلو هدم عليه هدمًا فمات عامداً لذلك فلا شيء عليه الا أن تقوم بينة بأنه كان حياً حين الهدم فقيه حيث الدية والكفارة ونرى قوله كذلك فيمن طمس عليه يتأخى مات جوعاً وجهداً .

قال أبو محمد رضي الله عنه : قول أبي حنيفة من تأمله علم أنه مخالف لكل خبر روى في ذلك ولقول كل من ذكرنا إلا الرواية الساقطة عن ابن مسعود وما نعلم أحداً وافق أبا حنيفة على ذلك إلا أبا الزناد وخالفه في صفة شبه العمد وما نعلم مصيبة ولا فضيحة على الاسلام أشد من لم ير (١) القود فيمن يقتل المسلمين بالصخر والتغريق والشدخ بالحجارة ثم لا قود عليه ولا غرامة بل تكلف الديات في ذلك عاقبته مع عظيم تناقضه إذ لم ير عمد الخطأ إلا في النفس ولم يره فيما دونها فإن قال : لم ترد الاخبار إلا في النفس قلنا : قد خالفنا كلها فيما فيها كما يتناقل وفساد تقسيمه الذي لا خفاء به ولم ير في ذلك تغليظاً إلا في أسنان الأبل خاصة لافي الدنانير ولا في الدراهم فإين قياسه الذي يحرم به ويحل ويترك له القرآن والسنن ، ورأى عثمان البتي الدية في ذلك في مال الجاني ولم ير هو - يعني البتي - وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن شبه العمد إلا من ضرب بما لا يمت من مثله ، وأما ما مات من مثله فقيه عندهم القود وهو قول الشافعي ، والدية عندهم في شبه العمد كما رويناهما عن عمر ابن الخطاب ، وأبي موسى الأشعري . وزيد بن ثابت . وعطاء . وطارس . والحسن . والزهرى ، ومن روى عنه نحو قولنا جماعة كما رويناه من طريق أبي بكر ابن أبي شيبة عن شريك بن عبد الله عن زيد بن جبيرة عن جريرة بن حميل عن أبيه قال قال عمر ابن الخطاب : يعمد أحدكم إلى أخيه فيضربه بمثل آكلة اللحم لا أوتى برجل فعل ذلك فقتل الاقذته به ، وروينا أيضاً عنه أنه أقاد من رجل جند شعر آخر جبداً شديداً فورم عنقه فمات من يومه . ومن طريق معمر عن سماك بن الفضل أن عمر ابن عبد العزيز أقاد من رجل خنق صبياً حتى مات ، وصح عن عبيد بن عمير القود ممن قتل بحجر أو عصا وهو قول ربيعة . ومالك . وعبد العزيز بن أبي سلمة . وأبي سليمان . وأصحابنا .

قال أبو محمد رضي الله عنه : أما المالك فيكون فقد تناقضوا ههنا لأن المرسل عندهم كالمسند وخالفوا ههنا المراسيل وجمهور الصحابة وغيرهم ، وأما قولنا : أن أبي الولي إلا أكثر من الدية لم يلزم القتال ذلك الا بتراض منه مع الولي والا فلا فلاته

لم يوجب ذلك للولي قرآن ولا سنة وإنما ألزمتنا القاتل ذلك إذا رضى به هو والولي
فللأثر الصحيح الذي ذكرنا من قوله عليه الصلاة والسلام: «أو يفادي» ، فهذا فعل
من فاعلين فهو لازم بترأضيهما.

٢٠٢٣ مسألة : والدية في العمد والخطأ مائة من الإبل فإن عدمت بقيمتها
لو وجدت في موضع الحكم بالغة ما بلغت من أوسط الإبل بالغة ما بلغت وهي
في الخطأ على عاقلة القاتل ، وأما في العمد فهي في مال القاتل وحده وهي في كل ذلك
حالة العمد والخطأ سواء لأجل في شيء منها فمن لم يكن له مال ولا عاقلة فهي في
سهم الغارمين في الصدقات وكذلك من لم يعرف قاتله والدية في العمد والخطأ أخماس
ولا بد عشرون بنت مخاض وعشرون بنو لبون وعشرون بنت لبون وعشرون
حقة وعشرون جذعة لا تكون البتة من غير الإبل الحاضرة والبادية سواء فلو تطوع الغارم بأن
يعطيها كلها أنا فحسن وكذلك إذا أعطاهما أرباعاً لا أكثر ، وأما قولنا إن الدية في العمد
والخطأ مائة من الإبل فلقول الله عز وجل : (ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة
مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله) والخبر الثابت الذي قد أوردناه قبل من قول رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم « من قتل له قتيلاً فإماله بين خيرتين إما أن يقاد وإما أن يأخذ
العقل » هـ من طريق أبي هريرة . وأبي شريح الكعبي عن رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم نصح وجوب الدية في العمد والخطأ ولا يمكن البتة أن يعلم معنى ما أمر الله
عز وجل به ورسوله عليه الصلاة والسلام إلا من يبان القرآن أو السنة قال الله عز وجل :
(لتبين للناس ما نزل إليهم) وليست لفظة العقل والدية من الألفاظ التي لها مقدار
محدد في اللغة أو جنس محدد في اللغة أو أمد محدد في اللغة فوجب الرجوع في كل
ذلك إلى النص فطلبنا ذلك فوجدنا الخبر الثابت المشهور الذي رويناه من طريق مسلم نا محمد
ابن عبد الله بن نمير نا أبي ناسع بن عبيد نا بشير بن يسار نا أنصاري عن سهل بن أبي حشمة
نا أنصاري أنه أخبره أن نفراً منهم أطلقوا إلى خير فتفرقوا فيها فوجدوا أحدهم
قتيلاً وساق الحديث ، وفيه « ففكره رسول الله ﷺ أن يبطل دمه فوداه مائة من إبل
الصدقة » هـ ومن طريق مالك بن أنس قال : حدثني أبو ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن
سهل عن سهل بن أبي حشمة أنه أخبره عن رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل
ومحيصة خرجا إلى خير من جهد أصابهم فأتى محيصة فآخبر أن عبد الله بن سهل قد
قتل وطرح في عين أو فقير فأتى يهود فقال : أتم والله قتلتموه قالوا : والله ما قتلناه
فذكر الخبر ، وفي آخره : « أن رسول الله ﷺ قال : أما أن يدوا صاحبكم وإما أن

يؤذونوا بحرب قد كر كلاما وفي آخره « فوداه رسول الله ﷺ مائة ناقة حتى ادخلت عليهم الدار فلقد ركضتني منها ناقة حمراء » .

قال أبو محمد رضي الله عنه : فصيح أن الدية مائة من الابل ، وهذا حكم منه عليه الصلاة والسلام في دية حضري ادعى على حضريين لا في بدوي فبطل أن تكون الدية من غير الابل ، وايضا قد صرح ان الاجماع متيقن على ان الدية تكون من الابل واختلفوا في هل تكون من غير ذلك والشريعة لا يحل اخذها باختلاف لانص فيه ، فان قيل فما وجه اعطائه ﷺ الدية في هذا الخبر من ابل الصدقة ولم يدعى القتل إلا على يهود قلنا : وجه ذلك بين لاخفاء به ، وهو أن عبد الله بن سهل رضي الله عنه قد صرح قتله بلا شك ثم لاشك في انه قتل عمدا او خطأ لا بد من احدهما والدية واجبة في الخطأ بكل حال بنص القرآن وواجبة في العمد اذا بطل القود لما قدمنا من ان لوليه القود وقد بطل او الدية وهي ممكنة والقود ههنا قد بطل لأنه لا يعرف قاتله فصحت الدية فيه بكل حال ، ثم لا بد ضرورة من ان يكون قاتله مسلماً او غير مسلم ، ولسنا على يقين من ان قاتله غير مسلم والناس كلهم محمولون على الاسلام حتى يصح من احد منهم كفر لقول الله عز وجل : (فاقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها) ولقوله عز وجل : (واذا اخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم واشهدهم على انفسهم أليس بربكم قالوا بلى شهدنا ان تقولوا يوم القيامة انا كنا عن هذا غافلين) ولقول رسول الله ﷺ الثابت عنه : « كل مولود يولد على الفطرة وعلى هذه الفطرة حتى يكون ابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه ويشركانه ، وللخبر الثابت عن عياض بن حمار المجاشعي عن رسول الله ﷺ عن الله تبارك وتعالى انه قال : « خلقت عبادي كلهم حنفاء فاجتالهم (١) الشياطين عن دينهم » وقد ذكرنا كل ذلك باسناده في كتاب الجهاد وغيره ، فالواجب ان يحمل قاتل عبد الله على الاسلام ولا بد حتى يوقن خلافه ثم ان كان قاتل عبد الله قتله خطأ فالدية على عاقلته وان كان قتله عمداً فالدية في ماله فهو غارم او عاقلته وحق الغارمين في الصدقات بنص القرآن ، قال الله عز وجل : (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله) فصح بهذا ما قلناه يقيناً . ومن روى عنه ان الدية في الابل كقولنا ولم يرو عنه غير ذلك فطائفة كما رويناه من طريق

(١) « وبيهم في أوله أي استخففتهم فجالوا معهم في الضلال ، وفي النسخة رقم ١٤ فاختلفوا الشياطين بالخاء المعجمة ويؤيد ما هنا ما جاء في النهاية لابن الاثير

وكيع بن اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي عن زيد بن ثابت . وعلى بن ابي طالب :
وعبد الله بن مسعود قالوا كلهم في الدية مائة من الابل * ومن طريق عبد الرزاق عن
معمر بن عبد الله بن طاوس عن ابيه قال في الدية مائة بعير أو قيمة ذلك من عسره *
قال ابو محمد رضى الله عنه ، يعنى من عسره في وجود الابل * ومن طريق عبد
الرزاق نا ابن جريج انا ابن طاوس عن ابيه انه كان يقول على الناس اجمعين اهل القرية
واهل البادية مائة من الابل فمن لم يكن عنده ابل فعلى اهل الورق والورق وعلى اهل
البقر البقر وعلى اهل الغنم الغنم وعلى اهل البزالبز يعطون من اى صنف كان بقيمة
الابل ما كانت ان ارتفعت او انخفضت قيمتها يومئذ فمن اتقى بالابل من الناس فهو
حق المعقول له الابل * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ان عطاء بن ابي رباح
قال له : كانت الدية الابل حتى كان عمر قال ابن جريج فقلت له فان شاء القروى
أعطى مائة ناقة أو مائتي بقرة أو ألفي شاة فقال عطاء : ان شاء أعطى الابل ولم يعط
ذهبا هذا هو الامر الاول لا يتعاقل اهل القرى من الماشية غير الابل هو عقلمهم على
عهد رسول الله ﷺ فهذا عطاء لم يأخذوا عندهم وعرفوه اذ رأى انه رأى منه فقط لم يمضه
الا على من رضى لنفسه فقط * ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا محمد بن المنهال
نا يزيد بن زريع ناشعة عن قتادة قال في كتاب عمر بن عبد العزيز الدية مائة بعير
قيمة كل بعير مائة درهم فهذه صفة منه للابل * نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن
عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشنى نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن
ابن مهدى نا سفيان الثورى عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعى قال : كان يقضى
بالابل في الدية يقوم كل بعير عشرين ومائة درهم *

قال ابو محمد رضى الله عنه : فهذه صفة منه للابل وهو قول الشافعى الذى ثبت
عليه وهو قول المزنى . وابن المنذر . وأبي سليمان . وجميع اصحابنا ، وخالف ذلك قوم
فقال طائفة : الدية على اهل الابل الابل وعلى اهل الذهب الذهب وعلى اهل الورق
الورق ولم يروا ان تكون الدية من غير هذه الاصناف ، ثم اختلف هؤلاء فقالت
طائفة : هى على اهل الورق اثنا عشر الف درهم ، وقالت طائفة : بل عشرة آلاف
درهم واتفقت الطائفتان على انها على اهل الذهب الف دينار ، وقالت طائفة : الدية
على اهل الابل من الابل وعلى اهل الذهب الف دينار وعلى اهل الورق الورق وعلى
اهل البقر مائتا بقرة وعلى اهل الغنم ألفا شاة وعلى اهل الحلال ألفا حلة ولا تكون
الدية الا من هذه الاصناف ، وقالت طائفة : يمثل ذلك وزادوا ان الدية على اهل

الطعام من الطعام فما الذين قالوا على أهل الذهب ألف دينار فروينا من طريق اسماعيل ابن اسحاق نا ابن أبي أويس عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه في كتاب السبعة أنهم كانوا يقولون الدية على أهل الذهب ألف دينار . ومن طريق اسماعيل أيضا نا سليمان بن حرب نا حماد بن زيد قال : قال مطر الوراق ثبتت الدية في الابل والدنانير والدراهم وسقطت في البقر . *

قال أبو محمد رضي الله عنه : وقول السبعة مقصور على ابن أبي الزناد وهو ضعيف أول من ضعفه مالك . فمن العار والممت على أصحابه ان يحتجوا برواية كان من قلدوه دينهم أول من أسقط روايته وأشار الى تكذيبه ، وأما قول مطر ففى غاية السقوط ليت شعري ما الذى أثبت الدية في الدنانير والدراهم وأسقطها من البقر ان هذا لعجب وهو قول أبي حنيفة . وزفر . ومالك . والليث ، وأما اختلافهم في مقدار الدية من الورق فطائفة قالت : انها اثنا عشر ألف درهم ، رويانا ذلك من طريق ابن أبي الزناد عن أبيه عن السبعة ورويناه أيضا من طريق ابن وهب عن مخزومة بن بكير عن أبيه انه قال ذلك ، وصح عن عروة بن الزبير . والحسن البصري ، وهو قول مالك . واحمد . واسحاق (وأما الذين قالوا) : عشرة آلاف درهم فروينا من طريق حماد بن سلمة عن حميد قال : كتب عمر بن عبد العزيز في الدية عشرة آلاف درهم وهو قول سفيان الثوري . وأبي حنيفة وأصحابه . وأبي ثور صاحب الشافعي وقالت طائفة : بل هي ثمانية آلاف درهم على ما نورد بعد هذا ان شاء الله عز وجل . وأما الذين قالوا : ان الدية أيضا تكون من البقر والغنم والحلل فكما رويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الدية من البقر مائتا بقرة كان يقال على أهل البقر البقر وعلى أهل الشاة الشاة . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري . وقتادة قالوا جميعا : الدية من البقر مائتا بقرة قال قتادة : الشية فصاعدا قال قتادة على أهل الذهب الذهب وعلى أهل الورق الورق وعلى أهل الغنم الغنم وعلى أهل البز الحلل ، وهذا اسناد في غاية الصحة عن الزهري . وقتادة . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن مكحول في الدية مائتا بقرة . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار سمعت طاوسا يقول : دية الحمير في ثلاثمائة حلة من حلل الثلاث ، وقال ابن جريج : قلت لعطاء البدوي صاحب البقر والشاة أله أن يعطى ابلا ان شاء وان كره المتبع ؟ فقال المعقول له هو حقه له ماشية العاقل كاتمة ما كانت لا تصرف الى غيرها ان شاء . ومن طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : على أهل الابل الابل وعلى أهل البقر

البقر وعلى أهل الغنم الغنم وعلى أهل الحلال الحلال . ومن طريق وكيع نا زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي يعطى أهل المال المال وأهل الابل الابل وأهل الغنم الغنم في البعير الذكر خمس عشرة شاة وفي الناقة عشرون شاة . ومن طريق وكيع نا أبو هلال عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال : كنا نأخذ عن البقر خمس شياه وعن الجوزور عشر شياه ، وعن قال تكون الدية من الابل ومن الذهب ومن الفضة ومن الغنم ومن البقر ومن الحلال الحسن البصري وهو قول سفيان الثوري ، وأبي يوسف ، ومحمد بن الحسن . قال أبو محمد رضى الله عنه : أما من اقتصر بالدية على الذهب والورق فقط ولم يرها في بقر ولا غنم ولا حلال فانهم شغبوا في ذلك بأن قالوا : قد أجمعوا على أن الدية تكون من الذهب والفضة فصح بهذا أنها توقيف وإنها ليست أبدالاً إذ لو كانت أبدالاً لوجب أن تراعى قيمة الابل فتزيد وتنقص ولم يجمعوا على أن الدية تكون من بقر أو من غنم أو حلال ولم يجب أن تكون دية إلا ما أجمعوا عليه .

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا كذب بحت وما أجمعوا قط على أن الدية لا تكون من فضة ولا من ذهب ولا من غير الابل ، وقد ذكرنا قول علي . وزيد . وابن مسعود . وطاوس . وعطاء ، وقولها أن الدنانير والدرهم في ذلك إنما تكون بقيمة الابل زادت أو نقصت ، وقول الشافعي وغيره في ذلك ، وقد ذكرنا اختلاف قيمة الابل في قول عمر بن عبد العزيز . وإبراهيم النخعي فبطل بذلك دعواهم الكاذبة على جميع الأمة في دعواهم أنهم أجمعوا بل الحق في هذا أن يقال : لما صح الإجماع المتيقن والنص الثابت أن الدية تكون من الابل واختلفوا فيما عدا ذلك وجب أن لا تكون الدية إلا ما أجمعوا عليه فقط ، وموهوا أيضا بأن قالوا : لما كانت الدية من الابل ثم نقلت إلى الذهب والفضة على سبيل التقويم وكانت القيمة المعهودة لا تكون إلا من الذهب والفضة وجب أن لا تكون الدية إلا من الذهب والفضة . قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا الباطل الثاني يكذب باطلهم الذي موهوا قبل هذا به لأن هنالك راموا أن يجعلوا الذهب والفضة في الدية ترفيفا لا بدلا بقيمة وهما أقروا أنها بدل بقيمة فلو استحي هؤلاء القوم من المجاهرة بالتخليط في نصر الباطل لكان خيرا لهم ، ثم نقول لهم إذ قد أقررت أنها بدل بقيمة فهي على قدر ارتفاع القيمة وانخفاضها ولا ندري أي شيء اتفقوا عليه في البدل والتقويم ، وموهوا أيضا بأن قالوا لما صح أن الدية لا تكون من الخيل ولا من الحمير ولا من العروض وجب أن لا تكون أيضا من البقر ولا من الغنم ولا من الثياب .

قال أبو محمد رضى الله عنه : وهذا قياس والقياس كله باطل، ثم انعكس عليهم قياسهم الفاسد فقول لهم : لما صح عندكم أن الدية تكون من غير الابل ووجب أن تكون من كل شيء إلا ما اتفقتم على أن لا تكون منه، وإيضاً فإن الابل حيوان تجب فيه الزكاة وقد صح أن الدية تكون منها فوجب أن يقاس عليها البقر والغنم لأنهما حيوان يركى، والحق من هذا هو أنه لما صح أن الدية لا تكون من الخيل ولا من الحمير ولا من العروض ووجب أيضاً أن لا تكون من الذهب ولا من الفضة ولا من المعادن ما جاء به النص والاتفاق، والعجب أن الحنفيين يقولون : إن ضعف الأثر أولى من القياس وهنا تقضوا هذا الأصل الذي صححه وشغب المالكيون منهم بآثار تذكرها إن شاء الله تعالى، وهي أثر رويناه من طريق يزيد بن الحباب العكلي نا محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ أنه قضى بالدية اثني عشر ألف درهم.

قال أبو محمد رضى الله عنه : محمد بن مسلم الطائفي ساقط لا يحتج بحديثه ومنها أثر رويناه من طريق أحمد بن شعيب نا محمد بن ميمون نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة سمعت مرة يقول عن ابن عباس « أن رسول الله ﷺ قضى باثني عشر ألف درهم، - يعني في الدية - »

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا لاحجة فيه لأن قوله في الخبر المذكور - يعني في الدية - ليس من كلام رسول الله ﷺ ولا في الخبر يان أنه من قول ابن عباس فالقطع بأنه قوله حكم بالظن والظن أكذب الحديث فإن كان من قول من دون ابن عباس فلا حجة فيه، وقد يقضى عليه الصلاة والسلام باثني عشر ألفاً في دين أو في دية بتراضى الغارم والمقضى له فإن ليس في هذا الخبر يان أنه قضاء منه عليه الصلاة والسلام بأن الدية اثنا عشر ألف درهم فلا يجوز أن يقحم في الخبر ما ليس فيه، والقول على رسول الله ﷺ بالظن كذب عليه، وهذا يوجب النار ونعوذ بالله مما أدى إليها، والذي رواه مشاهير أصحاب بن عيينة عنه في هذا الخبر فأنما هو عن عكرمة لم يذكر فيه ابن عباس كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال : قتل مولى لبني عدى بن كعب رجلاً من الأنصار فقضى النبي ﷺ في دية باثني عشر ألفاً، والمرسل لا تقوم به حجة، وذكرنا أيضاً ما رويناه من طريق الأوزاعي عن عمرو بن سعيد عن يزيد الرقاشي عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : « لأن أجلس مع قوم يذكرون الله عز وجل من بعد صلاة العصر إلى أن تغيب الشمس أحب إلى من أن أعتق ثمانية من ولد اسماعيل دية كل واحد منهم اثنا عشر ألفاً »

قال أبو محمد رضى الله عنه : يزيد الرقاشى ضعيف لا يحتج به ، وذكروا ما روينا من طريق حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : « من قرأ خمسمائة الى الف آية أصبح وله قنطار فى الآخرة والقنطار دية أحدكم اثنا عشر ألفاً » .

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا مرسل ولا حجة فى مرسل الا ان الخفيفين نقضوا هاهنا أصولهم أقبح نقض لانهم يقولون : المرسل والمسند سواء وكلاهما أولى من النظر ، وتركوا ههنا هذه المراسيل وهم يحتجون فى نصر رأى أبى حنيفة بمثلها وباسقط منها فصح انهم متلاعبون لا تحقيق عندهم إلا فى نصر رأى أبى حنيفة الذى رضوا به بدلا من القرآن ومن بيان رسول الله ﷺ وقالوا : لعل هذه الآثار انما أراد فيها بذكر الاثنى عشر ألفا انها وزن كل عشرة منها وزن ستة مثاقيل .

قال أبو محمد رضى الله عنه : وهذا من أسخف كلام فى الأرض لأن العشرة آلاف درهم عندهم لا يختلفون انها وزن سبعة آلاف مثقال ولا يختلف المالكىون فى ان الاثنى عشر ألف درهم هى وزن ثمانية آلاف مثقال وأربعمائة فصاد قولهم لعلها وزن ستة مثاقيل فى العشرة هذيانا لم يعقل قط قديما ولا حديثا ، وشغب المالكىون أيضا بخبر روينا من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل ان عبد الله بن عون الخراز نا عفيف بن سالم الموصلى عن عبد الله بن المؤمل عن عبد الله بن أبى مليكة عن عائشة بنت طلحة قالت : كان حبان يطلع على عائشة أم المؤمنين فخرجت عليه مرة بعد مرة فأبى إلا أن يظهر فعدت عليه بمحديدة فقتلته فأتيت فى منامها فقبل لها أقلت فلانا اما انه قد كان شهيدا بدرا مع رسول الله ﷺ وكان لا يطلع عليك لاحاسرا ولا متجردا إلا أنه كان يسمع حديث النبي ﷺ فاخذها ما تقدم وما تأخر فذكرت ذلك لابيها فقال : تصدق باثنى عشر ألف درهم دية .

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا لاشئ عفيف بن سالم بجهول لا يدري من هو ، وعبد الله بن المؤمل هو المكي ضعيف لا يحتج به ، وأشبه ما فى هذا الباب بخبر روينا من طريق يحيى بن سعيد القطان نا أبو يونس حاتم بن أبى صغيرة عن ابن أبى مليكة عن عائشة بنت طلحة من عائشة أم المؤمنين انها قتلت جانا فأتيت فى منامها وقيل لها والله لقد قتلتك مسلما قالت : لو كان مسلما لم يدخل على أزواج النبي ﷺ فقبل أو كان يدخل عليك الا عليك ثيابك فاصبحت فزعة فأمرت باثنى عشر ألف درهم فجعلتها فى سبيل الله عز وجل .

قال أبو محمد رضي الله عنه : لأحجتهم في هذا لأنه ليس في هذا الخبر أنها قصدت بذلك قصدية وجبت عليها فزيادة ذلك عليها كذب لا يحل وإنما هي صدقة تصدقت بها ، ولا يختلف المالك في أن القتل ليس إلا عمداً أو خطأ فإن كان قتلها له خطأ فليس فيه أنها كفرت بعقوبة وهي المفترضة في القرآن لا الاثني عشر الف درهم وإن كان قتلها له عمداً فهم لا يختلفون في أنه لادية في العمد إنما هو القرد أو العفوا أو ما تراضوا عليه ، ولا شك في أنها رضي الله عنها لم تراض مع عصبة الجنى على الاثني عشر الف درهم فبطل أن يكون للدية مهنا مدخل وإنما هي أحلام نائم لا يجوز أن تشرع بها الشرائع ، والأظهر أنها من حديث النفس فصح أنها صدقة تطوع منها رضي الله عنها فقط لا يجوز غير ذلك أصلاً ، وهو ما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق نا إبراهيم بن الحجاج نا عبد الوارث بن سعيد التوري نا حسين المعلم عن عمرو بن شعيب أن عمر بن الخطاب جعل الدية على أهل الذهب الف دينار وهذا منقطع . ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن أيوب بن موسى عن مكحول قال : توفي رسول الله ﷺ والدية ثمانمائة دينار فخشي عمر من بعده فجعل الدية اثني عشر ألفاً والف دينار .

قال أبو محمد رضي الله عنه : نشهد بشهادة الله عز وجل أن هذا كذب موضوع وقد أعاد الله تعالى عمر رضي الله عنه من أن يبدل مامات عليه رسول الله ﷺ وهو مستقر الحكم ثم مات أبو بكر رضي الله عنه عليه ، وأحق الحق قول من وضع هذا الخبر فخشي عمر من بعده فجعلها الف دينار واثني عشر ألف درهم ليت شعري ماذا خشي ممن بعده وكيف خشي من بعده أن ترك الدية ثمانمائة دينار ولم يخش من بعده إذ بلغها الف دينار أو اثني عشر ألفاً هل في التوك أكثر من هذا الكلام ؟ ما شاء الله كان لقد كدت ملة الاسلام من كل وجه وبأبي الله إلا أن يتم نوره ، وتالله لو جاز لعمر أن يزيد فيما مضى عليه رسول الله ﷺ وأبو بكر بعده لتجوز لمن بعد عمر الزيادة على فعل عمر قطعاً بل الزيادة على حكم عمر أخف من الزيادة على حكم رسول الله ﷺ وحكم أبي بكر بعده ، ونحن نبرأ إلى الله تعالى من هذه الضلالة ، وهذا عيب المرسل فأملاه . ومن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الانصاري أن عمر ابن الخطاب لما رأى أثمان الأبل تختلف قال : لا قضين فيها بقضاء لا يختلف فيه بعدى ف قضى على أهل الذهب الف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم .

قال أبو محمد رضي الله عنه : لم يولد يحيى بن سعيد الانصاري إلا بعد موت عمر

بنحو نيف وأربعين عاما ، وبالله الذى لا إله إلا هو ما قال عمر قط هذا الكلام وما كان فى فضل رضى الله عنه ليقطع على ما يكون بعده لاسما وقد ظهر كذب هذا القول الذى أضافوه الى عمر فان الخلاف فى ذلك لا ظهر من أن يجهله من له أقل علم وهذا من عيوب المرسل فاحذروه * وذكروا ما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أرنأيونس ابن عبيد عن الحسن ان عمر بن الخطاب قوم الابل فى الدية عشرين ومائة درهم كل بعير هذا مرسل ، ثم انما ذكر قيمة لاحدا محدودا ، ثم قد روى عن عمر غير هذا على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى * وذكرنا ما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق نا سليمان بن حرب نا حماد بن زيد عن ابن أبي نجيح عن أبيه ان امرأة قتلت فى الحرم فجعل عثمان بن عفان ديتها ثمانية آلاف درهم دية وثلاث دية * ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن ابن أبي نجيح ان امرأة قتلت فى الحرم فجعل عثمان ديتها ستة آلاف درهم والفين للحرم *

قال أبو محمد رضى الله عنه : كلنا الطائفتين مخالفة لهذا الحكم مبطله له فمن أضل وأخزى ممن يموه فى دين الله عز وجل بالاحتجاج بشئ هو أول مبطل له نعوذ بالله من الضلال ، وموهوا بما روينا من طريق اسماعيل بن اسحاق نا سليمان بن حرب نا حماد بن سلمة عن حماد أبي الحسن حدثني أبو سليمان انه شهد على بن أبي طالب تضى فى ثنية امرأة على زوجها بثلاثمائة درهم قالوا : والثلاثمائة نصف عشر دية المرأة *

قال أبو محمد رضى الله عنه : أبو سليمان مجبول لا يدري أحد من هو ، وقد روى أيضا من طريق الحارث الاعور عن على والحارث كذاب ، ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد ابن اسحاق عن الزهرى ان رجلا بالكوفة قتل خطأ فقال أهل القاتل خذوا منا الابل وكانت الابل يومئذ خاصا بعشرين وثلاثين فكتب المغيرة بن شعبه فى ذلك الى معاوية فكتب اليه معاوية كيف أصنع بقضاء عمر فى ذلك نقضى عليهم باثنى عشر الف *

قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا مرسل من طريق ابن الجهم نا عبد الله بن احمد بن حنبل نا أنى نا اسماعيل بن عليه نا خالد هو الخداء عن عكرمة قال قال أبو هريرة انى لا سبح كل يوم ثنتى عشرة الف تسبيحة قدر ديتى . قال أبو محمد : هذا لاحجة لهم فيه لأن أباهريرة لم يقل ان الدية اثنا عشر الف درهم انما قال فى اثنتى عشرة الف تسبيحة قدر ديتى انما يرجوان تكون فداء من النار كما ان الدية فداء من القتل ، ولا يشك أحد فى أن التسبيح ليس دية ، ثم لاحجة فى أحد دون رسول الله ﷺ ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن عبد الرحمن بن أبي زيد عن نافع بن جبير

قال: قتل رجل في البلد الحرام في شهر حرام فقال ابن عباس: دية اثنا عشر ألف درهم وللشهر الحرام أربعة آلاف وللبلد الحرام أربعة آلاف.

قال أبو محمد رضى الله عنه: الخفيفون والمالكيون مخالفون لهذا الحكم عاصون له فسقط أن يكون لهم تعلق بأحد من الصحابة رضى الله عنهم فعارضهم الخفيفون فقالوا: قد رويتم من طريق وكيع عن ابن أبي ليلى عن الشعبي عن عبيدة السلماني قال: وضع عمر بن الخطاب الديات فوضع على أهل الذهب الفدينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم. قال أبو محمد رضى الله عنه: ابن أبي ليلى سيء الحفظ فخيرهم سائق كخبر المالكيين وليس الذي رواه المالكيون بأولى من هذا الحديث فدافعت هذه الاخبار الساقطة مع تناقضها فوجب اطراحها، وقال الخفيفون قد صح إجماعنا على عشرة آلاف درهم قلنا كذبتهم وأفكتم قد رويتم من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن مكحول أن عمر بن الخطاب جعل الدية ثمانية آلاف درهم فإن قلتم هذا منقطع وعن الحجاج وهو ضعيف قلنا: وابن أبي ليلى وسائر ما روى في ذلك عن عمر منقطع أو ضعيف كما بينا قبل ولا فرق، وقالوا أيضا: قد صح أن الدينار في الزكاة بعشرة دراهم فوجب أن يكون في الدية كذلك.

قال أبو محمد رضى الله عنه: قلنا كذبتهم وأفكتم لأن ابن أبي ليلى وشريك بن عبد الله والحسن بن حي، والشافعي وغيرهم لا يرون جمع الفضة إلى الذهب في الزكاة أصلا ولا يختلفون في أن من كان معه عشرون مثقالا من ذهب غير حبة ومائتا درهم فضة غير حبة وأقام كل ذلك عنده حولا كاملا فلا زكاة عليه في شيء من ذلك ثم أبو حنيفة الذي قلدهم دينكم لا يرى جمع الذهب إلى الفضة في الزكاة إلا بالقيمة بالغة ما بلغت ولو أنها درهم بدينار أو ألف درهم بدينار وعطاء والزهرى وسليمان بن حرب وغيرهم يزكون الذهب بقيمة من الفضة بالغة ما بلغت فظهرت جراتهم على الكذب نعوذ بالله من سوء مقامهم، وأما المالكيون فتناقضوا ههنا أقبح تناقض بلا برهان إذ قد روي دينار الدية ودينار القطع في السرقة ودينار الصداق برأيهم باثني عشر درهما وقد روي دينار الزكاة بعشرة دراهم وهذا تلاعب لا خفاء به وشرع في الدين لم يأذن به الله تعالى واستدركنا اعتراضا للخفيفين والمالكيين وهو أنهم قالوا لو كانت الدنانير والدراهم أبدا لا من الأبل لكانت دينا بدين لأن عمر قضى بها في ثلاث سنين قلنا: وعمر قضى بالدية حالة في قصة المدلجي التي هي أصبح عنه من توقيته فيها ثلاث سنين فما الذي جعل رواية عنه لا تصح أولى من رواية عنه أخرى، والعجب أنهم يأخذون بما روى عنه من

أبدال خمسين ديناراً أو خمسمائة درهم من الغرة ولم يروه ديناً بدين، ويقول الخفيفون فيمن تزوج على بيت وخادم أن لها في البيت خمسين ديناراً وفي الخادم أربعين ديناراً ولم يروه ديناً بدين وما ندرى نصاً منع ديناً بدين أصلاً إنما ندرى النص الثابت المانع من بيع مالم يقبض .

قال أبو محمد : ثم نقول للطائفتين أن كانت الآثار السخيفة التي موهت بها حجة عندكم فإنكم قد اقتضختم في ذلك أقبح فضيحة لأن بعضها وغيرها قد جاءت بما خالفتموه وأخذ به غيركم من فقهاء المدينة والكوفة كما ذكرنا كسعيد بن المديب . وعروة بن الزبير . والزهرى . والشعبى . وأبى يوسف . ومحمد بن الحسن القائلين بأن الدية تكون من البقر والغنم والحلل كما أوردنا قبل فمن ذلك ما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا محمد بن إسحاق سمعت عطاء بن أبى رباح يحدث « أن رسول الله ﷺ فرض الدية في أموال المسلمين ما كانت فجعل في الأبل مائة بعير وفي البقر مائتي بقرة وفي الغنم ألفي شاة وعلى أهل الذهب والذهب وعلى أهل الورق الورق ، وجعل في الطعام شيئاً لم يحفظه ، ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن عطاء بن أبى رباح أن رسول الله ﷺ قضى بالدية على أهل الأبل مائة بعير وعلى أهل الحلل مائتي حلة وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاء ألفي شاة ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال رسول الله ﷺ : « من كان عقله من الشاء فألفاً شاة فهذه مراسيل أحسن مما ذكرتم أو مثله ، ومن طريق أبى داود السجستاني قرأت على سعيد ابن يعقوب الطالقاني حدثكم أبو تميلة يحيى بن واضح نا محمد بن إسحاق نا عطاء عن جابر بن عبد الله فرض رسول الله ﷺ الدية على أهل الأبل مائة بعير وعلى أهل الحلل مائتي حلة وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاء ألفي شاة وعلى أهل الطعام شيئاً لا أحفظه . »

قال أبو محمد رضى الله عنه : لم يسنده إلا أبو تميلة يحيى بن واضح وليس بالقوى ولو صح إلقنا به ، ومن طريق أبى داود نا صاحب لنا ثقة ناشيان نا محمد بن راشد نا سليمان نا هو نا موسى نا عمرو بن شعيب نا أبيه نا جده قال : « قضى رسول الله ﷺ على أهل البقر مائتي بقرة ومن كان عقله في الشاء فألفاً شاة ، وفي المأمومة ثلث العقل ثلاثة وثلاثون من الأبل وثلث أو قيمتها من الذهب أو الورق أو البقر أو الشاء والجائفة مثل ذلك ، ومن طريق أبى داود السجستاني نا يحيى بن حكيم نا عبد الرحمن بن عثمان نا الحسين المعلم نا عمرو بن شعيب نا أبيه نا جده قال : كانت قيمة الدية على عهد رسول الله

ﷺ ثمانمائة دينار ثمانية آلاف درهم ودية أهل الكتاب يومئذ على النصف من
 دية المسلم وكانت كذلك حتى استخلف عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقام خطيباً
 فقال ألا ان الابل قد غلت فقرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني
 عشر ألف درهم وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحلل
 مائتي حلة وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من أهل الدية قالوا فهذه أحاديث أحسن
 من التي موهوا بها في أن الدية تكون من الذهب والفضة فما الذي منعه من أن
 يأخذوا بها وهم يأخذون برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إذا وافقت أهواءهم
 في تقليد مالك . وأبي حنيفة كما حجاجهم بها في أن المرأة أولى بمحضنة ولدها ما لم تنكح .
 والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم . وفي الموضحة خمس وغير ذلك ، فأي دين يبقى مع هذا ،
 ونسأل الله تعالى التوفيق والعافية ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال :
 كانت الدية على عهد رسول الله ﷺ مائة بعير بكل أوقية بعير فذلك أربعة آلاف فلما
 كان عمر رخصت الورق وغلت الابل فجعلها عمر أوقية ونصفاً ثم غلت الابل
 ورخصت الورق فجعلها عمر أوقيتين فذلك ثمانية آلاف ثم لم تزل الابل ترخص وتغلو
 حتى جعلها عمر اثني عشر ألف درهم أو ألف دينار ومن البقر مائتي بقرة ومن الشاة
 ألفي شاة . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن عكرمة قضى أبو بكر الصديق
 مكان كل بعير بقرتين - يعني في الدية - ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن
 عمرو بن شعيب قال : قال أبو بكر الصديق من كان عقله في الشاة فكل بعير بعشر شياه *
 ومن طريق حماد بن سلية عن الحجاج بن أرطاة عن مكحول أن عمر بن الخطاب
 جعل الدية ثمانية آلاف وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة
 وعلى أهل الحلل مائتي حلة . ومن طريق وكيع نا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى
 عن الشعبي عن عبيدة السلماني قال : وضع عمر بن الخطاب الديات فوضع على أهل
 الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم وعلى أهل الابل مائة من الابل
 وعلى أهل البقر مائتي بقرة ثنية ومسنة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحلل
 مائتي حلة فهذا هو حديث الحنفيين الذي لا حديث لهم غيره أفلا يستحيون من العار
 حسبنا الله ونعم الوكيل * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد
 العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال في كتاب أبيه أن عمر بن الخطاب شاور السلف حين جند
 الاجناد فكتب أن على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم
 وعلى أهل الابل مائة من الابل وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة

وعلى أهل البز من البز من نسج اليمن بقيمة خمسة خمسة يعنى دنانير مائتي حلة أو قيمة ذلك مما سوى الحلل ، وقضى عثمان بن عفان في تغليظ الدية بأربعة آلاف درهم ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال عمرو بن شعيب كان رسول الله ﷺ يقيم الأبل على أهل القرى أربعمائة دينار أو عدلها من الورق وقيمتها على أثمان الأبل فاذا غلت رفع في ثمنها وإذا هانت نقص من قيمتها على أهل القرى على ثمانمائة وقضى عمر بن الخطاب في الدية على أهل الورق اثني عشر ألفا وقال انى أرى الزمان تختلف فيه الدية تختفض فيه مرة من قيمة الأبل وترتفع مرة وانى أرى المالك قد كثروا انى أخشى عليكم الأحكام بعدى فان يصاب الرجل المسلم فتهلك ديبته بالباطل وأن ترتفع ديبته بغير حق فتحمل على أقوام مسلمين فتجتاحهم وليس على أهل القرى زيادة في تغليظ عقل ولا فى الشهر الحرام ولا فى الحرم ولا على أهل القرى فيه تغليظ لا يزداد فيه على اثني عشر ألف درهم وعقل أهل البادية على أهل الأبل مائة من الأبل على أسنانها كما قضى رسول الله ﷺ وعلى أهل البقر مائتا بقرة وعلى أهل الشاء ألفا شاة ولم أقسم على أهل القرى إلا عقلم يكون ذهابا وورقا فيقام عليهم ، ولو كان رسول الله ﷺ قضى على أهل القرى فى الذهب والورق عقلا مسمى لازيادة فيه أتبعنا رسول الله ﷺ فيه ولكنه كان يقيمه على أثمان الأبل .

قال أبو محمد رضى الله عنه : هكذا فى كتابى عن حمام قضى عمر فى الدية على أهل البقر اثني عشر ألفا وهو وهم بلا شك وإنما هو قضى عمر فى الدية على أهل الورق . قال أبو محمد رضى الله عنه : هذا حديث المالكيين الذى هو وإيضا هو وتركوا سائرهم فان كانت تلك الميتات والنطائح حجة عندهم فهذه المنخقات والموقوفات مثلها وبتمامها وأحسن منها ، وإن هو هالك بما لا يصح بما ذكر عن أبى بكر وعمر وعثمان فهذا مثله عن أبى بكر وعمر وعثمان بالاحتجاج بذلك وإطراح هذه ضلال وتلاعب بالدين وكلها لا خير فيه الوضع ظاهر فى جميعها فقالوا : لعل ما روى من ذكر البقر والشاء والحلل إنما كان على التراضى من الفريقين قلنا لعل ما روى من ذكر ما لا يصح من الذهب والورق إنما كان على التراضى من الفريقين والافما الفرق فصح ان لاديه إلا من الأبل أو قيمتها ان عدمت لو وجدت فقط ، ولو شئنا أن نحتج بأحسن مما احتجوا به لذكرنا الحديث الذى أوردناه قبل من طريق قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير نا الحكم بن موسى نا يحيى ابن حمزة عن سليمان بن داود الجزرى عن الزهرى عن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب الى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن

والديات وبعث به مع عمرو بن حزم فقرئت باليمن وهذه نسختها قد كرفيه وفي النفس مائة من الابل ولم يذكرها ولا ورقا ولكن معاذ الله أن نحتاج بما لا يصح وبالله تعالى التوفيق (١) *

(بسم الله الرحمن الرحيم * رب يسر واختم بخير يا كريم) .
٢٠٢٤ مسألة (٢) من كتاب الايصال تكملة لما انتهى اليه أبو محمد من كتاب المحلى قال: وأما الدية في قتل الخطأ فعلى المصبة وهم العاقلة ، وهذا بما لا خلاف فيه إلا شيء ذكر عن عثمان البتي أنه قال : لا أدري ما العاقلة قال أبو محمد : وقد يمكن أن يحتاج لهذا القول بقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) *

قال أبو محمد : لولا أثر عن النبي ﷺ لكان هذا القول الذي لا يجوز خلافه ولكن رسول الله ﷺ والذي ولاه الله البيان عن مراده تعالى فقال : (لتبين للناس ما نزل اليهم) فوجدنا ما ناهى عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا قتيبة

(١) الى هنا انتهى المجلد الخامس من كتاب المحلى لابن حزم رقم ١٤ من دار الكتب المصرية الأهلية ، وبه ينتهى ما كتبه الامام العلامة أبو محمد على بن حزم ومات رحمه الله تعالى ولم يتمه ، ووجد في آخر هذه النسخة ما نصه : تم الجزء الخامس من كتاب المحلى بشرح المجلى وبتمامه انتهى تأليف الامام الحافظ ابى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم رحمه الله ورضى عنه آمين آمين *

وكانت وفاته رحمه الله في سلخ شعبان سنة ست وخمسين واربعمائة ، ويتلوه في الجزء السادس ان شاء الله تعالى - مسألة من كتاب الايصال - تكملة لما انتهى اليه أبو محمد من كتاب المحلى ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .
ووجد في آخر نسخة رقم ٤ هنا انتهى تأليف الفقيه أبي محمد مؤلفه وفجته الموت فلم يتم تفسير المحلى وبقيت منه بقية يسيرة يجب اتساخها من الكتاب المسمى بالايصال الذى هو هذا مختصر منه ؛ أعان الله على القرية اليه باقتفاء آثار رسوله ما عاين من تعدى حدوده منه انه منعم كريم * كمل هذا السفر المذكور بعون الله وتوفيقه ؛ وصلى الله على محمد وعلى آله وسلم تسليما *

(٢) ووجد في هامش النسخة رقم ١٤ ما نصه : من هنا الى آخر الجزء مختصر من كتاب الايصال لابى محمد بن حزم اختصره ولده أبو رافع وكل به كتاب المحلى على ما ذكر عنه ؛ والله تعالى أعلم *

نا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة قال: قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة ثم أن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لنيها وزوجها وأن العقل على عصبتها لحكم رسول الله ﷺ بالعقل على العصبية كما ترى فوجب الوقوف عند ذلك وبالله تعالى التوفيق.

قال أبو محمد: فن لم تكن له عصبه فعلى بيت المال على ما نذكره في بابيه ان شاء الله تعالى وبه تنأيد (اعتراض في قتل الذمي المسلم) قال أبو محمد: فان قال قائل: انكم تقولون ان الذمي اذا قتل مسلما عمدا بطلت ذمته وعاد حريبا وقتل ولا بد واستفى ماله فكيف تقولون فيما حدثكم به عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا اسحاق بن منصور نا بشر بن عمر قال: سمعت مالك بن أنس يقول: في ابولي بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل بن سهل بن أبي خثمة أنه اخبره عن رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحبيته خرجا الى خيبر من جهد أصابهما فاني محبته فاخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في عين أو فقير فاني يهود فقال: أنتم والله قتلتموه قالوا: والله ما قتلناه ثم أقبل حتى قدم على قومه فذكر ذلك لهم ثم أقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل فذهب محبته ليتكلم وهو الذي كان بخير فقال رسول الله ﷺ لمحبيته: كبر كبر يريد السن فتكلم حويصة ثم تكلم محبته فقال رسول الله ﷺ: إما أن يدروا صاحبكم وأما أن يؤذنوا بحرب وذكروا باقي الخبر، فهذا قتل كافر لمؤمن وفيه الدية.

قال أبو محمد: لجوابنا وبالله تعالى التوفيق اننا على يمين والله الحمد من أن رسول الله ﷺ لا يلزم أحدا دية الا قاتلا عمدا أو عاقلة قاتل خطأ أو من بيت مال المسلمين عمن لا عاقلة له فالزامه عليه السلام اليهود الدية لا يخلو يقيين لا إشكال فيه من أحد وجهين لا ثالث لهما إما أن يكونوا قاتلي عمدا أو أاما أن يكونوا عاقلة قاتلي خطأ هذا ما لا يمكن أن يكون سواء فوجب أن ينظر أي الوجهين هو المراد في هذا المكان فنظرنا في ذلك فوجدنا حكم قاتل العمد بيان من رسول الله ﷺ حكمه عند غيرنا القود أو العفو فقط أو ما تصالحوا به وحكمه عند طائفة من أهل العلم أيضا بتخير الولي بين القود أو العفو أو الدية وحكمه عندنا التخيير بين القود أو العفو أو الدية أو ما تصالحوا عليه فالقود على كل هذه الأقوال حكم قتل العمد والدية بلا خلاف فيه في مال القاتل وحكم قاتل الخطأ الدية أو العفو عنها فقط فلما وجدنا رسول الله ﷺ يذكر قوداً أصلاً في هذه الرواية وما كان رسول الله

ﷺ ليفعل حقاً للجارثين إلا ويذكره لهم ولا يسكت عنه فيبطل حقهم علينا أن حكمه بالدية بذلك لا يخلو من أحد وجهين من أن يكون قتل عمد ولا يعرف قاتله فيحكم فيه بحكم ناقض الذمة أو قتل خطأ فإن كان قتل عمد لا يعرف قاتله فتحن على يقين من أنه عليه السلام لا يلزمهم دية لا تجب عليهم ، ولا خلاف بين الحاضرين من خصوصنا في أن العاقلة لا تؤدى عن قاتل عمد ولا أوجب ذلك نص فبطل هذا الحكم ولم يبق إلا أنه الوجه الثاني وهو قتل الخطأ، وهذا هو الحق لأن القتل قد صح بلا شك، ويمكن أن يكون بقصد ويمكن أن لا يكون بقصد فلا يجوز أن يحكم عليهم بأنهم قصدوه إلا ببرهان من بينة أو إقرار أو نص موجب لذلك فبقي أنهم لم يقصدوه وهذا هو الخطأ نفسه ، ثم قول النبي ﷺ : « وإما أن يؤذوا بحرب » دليل على صحة ما قلناه من أنهم بخروجهم عما يجب عليهم ينقضون الذمة ويعودون حريين .

قال علي : فبين لهم النبي ﷺ حكم الخطأ في القتل الموجود ان اعترفوا بذلك ثم أعلمهم حكم العمد في غير هذه الرواية وأعلمهم أنهم ان حلفوا على رجل منهم أسلم اليهم ولا ح وجه الحديث ، وبالله تعالى التوفيق . فان قال : فكيف تصنعون بالرواية الأخرى التي حدثكم بها عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا عبيد الله بن عمر القواريري نا أحمد بن زيد نا يحيى بن سعيد الأنصاري عن بشير بن بسار عن سهل بن أبي حنيفة . ورافع بن خديج نا تحيصة بن مسعود . وعبد الله بن سهل فذكر الحديث ، وفيه « أن رسول الله ﷺ قال لهم : يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته قالوا : أمر لم نشهده كيف نحلف » وذكر باقي الخبر .

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ : فان هذا القول حق ومعاذ الله ان نخالفه ، بل هو نص قولنا ، وقد حكم رسول الله ﷺ بأن يدفع القتاتل منهم برمته وهذا يقتضى قتله ويقتضى أيضاً استرقاقه لأنه عموم لا يخرج منه شيء مما يقع عليه مقتضى لفظه إلا بنص أو إجماع وبالله تعالى التوفيق .

﴿ ديات الجراح (١) والأعضاء فيما دون النفس في العمد والخطأ ﴾

٢٠٢٥ مسألة قال أبو محمد : فلنذكر الآن بعون الله تعالى وتأيدته أن القصاص واجب في كل ما كان بعمد من جرح أو كسر لا يجاب القرآن ذلك في كل تعد وفي كل حرمة وفي كل عقوبة وفي كل سيئة وورود السنن الثابتة عن رسول الله ﷺ وبقي الكلام هل في ذلك العمد دية بتخير (٢) المجنى عليه فيها أو في القصاص أم لا ؟ وهل في

في الخطأ في ذلك دية مؤقتة أم لا؟

قال علي: فنظرنا في هذا فوجدنا الله تعالى يقول: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) «نا أحمد بن عمر بن أنس أنا الحسين بن عبد الله الجرجاني قال: نا عبد الرزاق بن أحمد بن عبد الحميد الشيرازي قال: أخبرتنا فاطمة بنت الحسن بن الريان الخزومي وراق بكار بن قتيبة نا الربيع بن سليمان المؤذن نا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

قال أبو محمد: وهذا حديث مشهور من طريق الربيع عن بشر بن بكر عن الأوزاعي بهذا الإسناد متصلا، وبهذا اللفظ رواه الناس هكذا، وقال الله تعالى: (ولأننا كلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وقال رسول الله ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام» فصنع بكل ما ذكرنا أن الخطأ كله معفو عنه لا جناح على الإنسان فيه؛ وإنما الأموال محرمة فصح من هذا أن لا يوجب على أحد حكم في جناية خطأ إلا أن يوجب ذلك نص صحيح أو إجماع متيقن والا فهو معفو عنه، وصح بذلك أنه لا يوجب على أحد غرامة في عمد ولا في خطأ إلا أن يوجب ذلك نص صحيح أو إجماع متيقن وإلا فالأموال محرمة والغرامة ساقطة لما ذكرنا، فإن قال قائل: قد أوجب الله تعالى في قتل النفس خطأ الدية كاملة وتحرير رقبة أو صيام شهرين متتابعين لمن لم يجد فإذا كان حكم النفس في الخطأ يجب فيه الدية فما دونها في الخطأ كذلك يجب أيضا قلنا: وبالله تعالى التوفيق. هذا قياس والقياس كله باطل، ولو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لوجوه أربعة، أولها أنه خطأ في قياس على أصول أصحاب القياس لأنه يقال لهم: أنتم أصحاب تعليل فإذا تقولون لمن قال لكم على أصولكم أن النفس لا شيء أعظم من قتلها بعد الشرك عند الله تعالى فلذلك عظم أمرها وجعل في الخطأ فيها كفارة وإن كان لا ذنب لقائل النفس خطأ بلا خلاف، وأما مادون النفس فليس له عظم النفس عند الله تعالى ولا حرمتها فلا يجب في شيء من ذلك ما يجب في النفس إذ ليس فيما دون النفس العلة التي في النفس، والثاني أنكم قد تقضتم هذا القياس وتركتوه جملة فقي بعض الجنايات جعلتم ديات مؤقتة وفي بعضها لم تجعلوا دية أصلا إلا ما حكومة وأما أجر الطبيب وأما لا شيء، وهذا تقض منكم لقياسكم مادون النفس على النفس ولا قياس أفسد من قياس نقضه القائلون به، فإن قلتم: إنما أوجبنا دية مؤقتة حيث جاء نص عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا لهم : ان كان ذلك النص مما تقوم به الحجة لصحة اسناده فالقول به فرض ، والطاعة له واجبة ، وان كان مما لا يصح كصحيفة عمرو بن حزم . وصحيفة عمرو بن شعيب فلا حجة تقوم بشئ من ذلك ، وأول من يشهد بهذا فأنتم لأنكم تتركون كثيرا مما في تلك الصحيفتين ، ومن المحال أن يجعلوا بعض حكم جاء بجنا واحدا حجة وبعضه ليس بحجة بلا دليل أصلا الا توهمين ذلك مرة اذا اشتبهتم ولم يوافق حكمها تقليدكم وتوثيقها مرة اذا اشتبهتم ووافق تقليدكم حكمها ونحن نبين بعد هذا ان شاء الله تعالى كل ذلك نصلا فصلا ، وان قالوا : انما أوجبنا الدية المؤقتة حيث أوجبها الصحابة رضي الله عنهم قلنا وبالله تعالى التوفيق ان كان أوجب ذلك جميع الصحابة رضي الله عنهم فالسمع والطاعة لاجماعهم لأن اجماعهم هو الحق المقطوع به على صحته وانه من عند رسول الله ﷺ عن الله تعالى ، وان كان هو قولا عن بعض الصحابة فأنتم معشر الحاضرين من خصوصنا مخالفون لذلك فقد جاء عن بعض الصحابة فيما دون الموضحة تحديد دية وأنتم لا تقولون بذلك فلا ضرب عما صحتموه خطأ وافسادا لاحتجاجكم فصحا انكم لم تعلقوا ههنا بقياس ولا بقول صاحب ولا بنص صحيح ولا بنص تلتزمونه وان لم يصح وما كان من الاقوال هكذا فهو غير صحيح ييقن موطوع على انه باطل عند الله تعالى بلا شك والثالث انكم قد أبطلتم هذا القياس أيضا لأن النص في القرآن جاء في كفارة قتل النفس بالخطأ برقة مؤمنة أو بصيام شهرين متتابعين لمن لم يجد مع الدية ، فمن عجائب الدنيا أن تقيسوا مادون النفس على النفس في ايجاب كفارة في بعض ذلك أو ايجاب بعض الدية في بعض ذلك ثم لا تقيسوا مادون النفس على النفس في ايجاب كفارة في بعض ذلك حيث تجب الدية كاملة أو بعض كفارة في بعض ذلك حيث تجب بعض الدية فهذا تحكم في القياس ماسمع بأسقط منه ، ولئن كان قياس ايجاب الدية أو بعضها فيما دون النفس على وجوب ذلك في النفس حقا فان قياس ايجاب الكفارة أو بعضها فيما دون النفس على وجوب ذلك في النفس لحق ولئن كان أحد القياسين المذكورين باطلا لا يجوز فان القياس الآخر باطل لا يجوز ، وهذا ما لا يخفاء به عن ناصح لنفسه لاسيما والكفارة أوجب وأؤكد من الدية لأن الله تعالى لم يوجب الدية في القرآن الا وقد أوجب معها الكفارة وقد أوجب الله تعالى الكفارة وأسقط الدية قال تعالى : (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله الا أن يصدقوا) ثم قال تعالى : (فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقة مؤمنة وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتحريم رقة مؤمنة) فأوجب تعالى الكفارة في قتل الخطأ الذي ذكر في القرآن

فأوجب الدية (١) في موضعين وأسقط تعالى في الموضع الثالث، فإن قالوا : إن الإجماع قد صح على إسقاط الكفارة في ذلك قلنا لهم : إذا صح هذا فإن الإجماع قد أبطل هذا القياس فلا يجوز استعماله أصلا في الدية ولا في الكفارة إذ هو كقياس واحد وباب واحد، وأيضا فإن جمهوركم لا يوجبون الكفارة في قتل العمد ولم يأت إجماع بإسقاطها فقد تركتم القياس في هذا المكان دون أن يمنع منه إجماعه والوجه الرابع أن الله تعالى لم يوجب دية في كل قتل خطأ بل قد جاء قتل المؤمن خطأ وهو من قوم عدو لنا ولا دية فيه فمن أين وقع لكم الحكم بالقياس على القتل الذي أوجب الله تعالى فيه دية دون أن تحكموا بالقياس على القتل الذي لم يوجب الله تعالى فيه دية ؟ وما الفرق بينكم وبين من قال : بل لا تجب دية في شيء مما دون النفس نصاب خطأ قياسا على قتل المؤمن خطأ وهو من قوم عدو لنا فإذا كانت عليكم غير مطردة فالقياس على أصولكم لا يجوز عليها فبطل أن يكون فيما دون النفس دية لا بقياس ولا بقول صاحب ولا بنص صحيح لأنه غير موجود ولا ضمان الأموال في الخطأ بنص ملزم وإن لم يصح، فإن قال قائل : قال الله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) قالوا : والجراح وإن كانت خطأ فهي سيئة فجزاؤها مثلها والسيئة المماثلة قد تكون بغرامة المال، فإذا لم يكن هناك قود كانت المماثلة بالغرامة قلنا : وبالله تعالى التوفيق، وأما قول الله تعالى (وجزاء سيئة سيئة مثلها) فحق، وأما قولكم إن جنابة الخطأ سيئة فباطل ما السيئة إلا ما نهى الله تعالى عنه وليس الخطأ مما نهى الله تعالى عنه لأن الله تعالى يقول : (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) وبالضرورة ندري أنه ليس في وسع أحد أن يمتنع من فعل الخطأ الذي لم يتعمده ولا قصده، فإن قيل : قد اجتمعت الأمة على ضمان ما أتلف من الأموال بالخطأ وبالعمد فما الفرق بين ضمان الجنایات في الأموال وبين ضمان الجنایات في الأعضاء والجراحات ؟ قلنا : وبالله تعالى التوفيق : إن هذا قياس والقياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لأن الإجماع قد صح على إبطال هذا القياس لأنه لا خلاف بين أحد من الأمة كل ما في تضمنين كل ما أصيب من الأموال قل أو كثر وليس كذلك الجنایات على الأعضاء والجراحات إذ لا خلاف في أن كثيرا منها ليس فيه تضمنين بدية مؤقتة [محدودة] (٢) وكل قياس لم يطرده في نظرائه وكل علة لم تجر في معلولاتها فهما خطأ عند أصحاب القياس وإن المماثلة بين الأموال مدركة مضمونة مغروقة أما بالقيمة وأما بالكيل وأما بالوزن

وأما بالذرع وأما بالصفة ، ولا تدرك المائلة بين الأعضاء والجراحات وبين الأموال أبدا إلا بنص وارد من الله تعالى في ذلك ، هذا أمر يعلم بالضرورة بل المائلة تمتنع في ذلك جملة لأنه لا يجوز أن يمثل ما يملك بما لا يحل تملكه فإذا الأمر كذلك فلا سبيل إلى الحكم بالمائلة في ذلك إلا بما صح فيه نص أو إجماع ومن فعل ذلك فقد أخطأ يفتن إذ حكم بالثلثية في شيئين ليس أحدهما مثلاً للآخر وأن تملك الأموال بالخطأ يمكن واسترجاعها بأعيانها يمكن واسترجاع أمثالها إن فانت أعيانها يمكن والأعضاء والجراح لا يصح للجاني تملكها لأعمدا ولا خطأ ولا يصح استرجاعها أصلا ولا استرجاع أمثالها بقياس أحد قذير الوجهين على الآخر قياس فاسد لأنه قياس الضد على ضده في الحكم وإنما يقول أصحاب القياس بقياس الشيء (١) على نظيره لا على ضده، وإنهم قد أطبقوا على إبطال هذا القياس من حيث هو أقرب شيئا بما قاسوه عليه وذلك أنهم لا يختلفون فيمن غصب حرا فتملكه واسترقه فمات في تملكه فإنه لا يضمنه ولا يضمن فيه قيمة ولا دية إلا أنه روى عن مالك أن باعه فمات فلم يقدر عليه أنه يودي دية فان كان غصب الحر لا يقاس على غصب المال لا في الخطأ ولا في العمد بلا خلاف فالجراح وكسر العضو وقطعه أبعد من أن يقاس على الأموال ، وهذا لا يخفاء به والحمد لله رب العالمين ، فان ذكرنا ما حدثناه أبو عمر أحمد بن قاسم في منزله بمدينة قرطبة عند مسجد القصارين قال : حدثني أبي قاسم بن محمد بن قاسم حدثني جدى قاسم بن أصبغ نا عبد الله بن روح نا يزيد بن هرون نا محمد بن اسحاق عن الحارث بن فضيل عن سفيان بن أبي العوجاء السلمي عن أبي شريح الخزاعي قال قال رسول الله ﷺ : « من أصيب بدم أو خبل — والخبل الجراح — فهو بالخيار في إحدى ثلاث إما أن يعفو وإما أن يقتص وإما أن يأخذ العقل فان أخذ شيئا من ذلك ثم عدا بعد ذلك فان له النار خالدا فيها ، » وحدثناه عبد الله بن ربيع قال نا عمر بن عبد الملك نا محمد بن بكر البصرى نا سليمان بن الأشعث نا موسى بن اسماعيل نا حماد بن سلمة نا محمد بن اسحاق عن الحارث بن فضيل عن سفيان بن أبي العوجاء عن أبي شريح الخزاعي ان النبي ﷺ قال : « من أصيب بقتل أو خبل فإنه يختار إحدى ثلاث إما أن يقتص وإما أن يعفو وإما أن يأخذ الدية فان أراد الرابعة فخذوا على يديه (٢) فان اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم » نا حمام نا عباس بن أصبغ نا محمد ابن عبد الملك بن أيمن نا حبيب بن خلف نا أبو ثور إبراهيم بن خالد نا يزيد بن هارون

قال محمد بن اسحاق عن الحارث بن فضيل عن سفيان عن أبي العوجاء عن أبي شريح الخزازي قال : قال رسول الله ﷺ : من أصيب بقتل أو خبل - يعنى جراحا - فهو بخير النظرين ان أحب أن يعفو عفا وان أحب ان ياخذ الدية أخذ . قلنا : هذا لا يصح لانه لم يروه أحدا الا سفيان بن أبي العوجاء السلي وهو مجهول لا يدري من هو ولا يعرف عنه غير هذا الحديث فلو صح لقلنا به منشرة صدورنا بذلك ولما تركناه لقول أحد ، وأما اذ لم يصح فلا يجوز الأخذ به ، ثم لو صح لكان حجة على جميع الحاضرين ومخالفا لقولهم لانه انما جاء في جراح العمد وفيه القصاص منها جملة لم يستثن شيئا وكلهم لا يرى القود منها فيما دون الموضحة وجمهورهم لا يرى القود منها إلا في الموضحة فقط فقد خالفوا هذا الحديث كما ترى ، وأيضا انه قد جاء في العمد فقط كما ذكرنا لان فيه التخيير بين القود والدية ولا خلاف بين أحد من الأمة في ان القود ليس إلا في العمد فقط وفيه الخيار في الدية في العمد وكلهم أو جمهورهم لا يرى في قطع الأعضاء في العمد الا القود فقط وقد خالفوا هذا الخبر في هذا الوجه ، وأيضا فان الحنفيين والمالكيين لا يرون خيارا في قود أو دية في قتل العمد ، وأيضا انه ليس فيه حكم شيء من جراح الخطأ فلو صح هذا الخبر لكان وفاقه لنا أكثر من وفاقه لهم ولكانوا مخالفين له من كل وجه .

قال ابو محمد : فبطل كل ما شغبوا به في هذا الباب والحمد لله رب العالمين . فاما جنائيات العمد وجراحه فان مالكا لا يرى فيها جملة إلا القود أو العفو فقط ولا يرى فيها (١) دية فات القود أو لم يفت إلا في قليل منها فيرى فيها الدية لامتناع القود ويرى في سائر جراحات الخطأ الدية إلا قليلا منها فانه لا يرى فيها دية لكن حكومة ، وهذا قول (٢) أبي حنيفة . وأصحابه . والشافعي . وأصحابه إلا في فروع اختلفوا فيها ندينها ان شاء الله تعالى ، وهو أيضا قول أصحابنا وبه نأخذ إلا اننا لانرى في شيء من ذلك دية ولا حكومة أمكن القود أو لم يمكن إلا أن ياتي به نص عن رسول الله ﷺ أو يثبت به اجماع متيقن وحتى لو غاب عنا في شيء من ذلك اجماع لم نعلمه لكننا بلا شك عند الله أعذر وأسلم وأخلص إذ لم نفتحم مالم ندر ولم نقف ما ليس لنا به علم عما لو علمناه لقلنا به .

قال علي : ونحن ذا كرون الآن ان شاء الله تعالى ما جاء عن النبي ﷺ في ذلك ثم ما جاء عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم في ذلك ثم ما جاء عن التابعين رحمهم الله في ذلك ثم

ما تيسر من أقوال الفقهاء بعدهم اذ العمدة في الدين بعد القرآن وحكم رسول الله ﷺ إنما هو اجماع الصحابة رضي الله عنهم واختلافهم وليس كذلك من بعدهم وقد رونا من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عفان - هو ابن مسلم - نا حماد بن سلمة نا ثابت البناني عن أنس د ان أخت الربيع أم حارثة جرحت انسانا فاختصموا الى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ : القصاص القصاص فقالت أم الربيع : يا رسول الله أيقص من فلانة ؟ والله لا يقص منها . فقال النبي ﷺ : سبحان الله يا أم الربيع القصاص كتاب الله قالت : لا والله لا يقص منها أبدا قال : فإزالت حتى قبلوا الدية فقال رسول الله ﷺ : ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق بن السليم نا ابن الاعراب نا أبو داود نا مسدد نا المعتمر - هو ابن سليمان - عن حميد الطويل عن أنس ابن مالك قال : « كسرت الربيع أخت أنس بن النضر ثنية امرأة فأتوا النبي ﷺ فقضى بكتاب الله تعالى القصاص فقال أنس بن النضر : والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنتها اليوم فقال : يا أنس كتاب الله القصاص فرضوا بأرش أخذوه فعجب النبي ﷺ فقال : النبي ﷺ ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » قال أبو داود : سألت أحمد بن حنبل كيف يقص من السن قال يبرده وروينا من طريق البخاري نا محمد الفزاري - هو أبو اسحاق - عن حميد الطويل عن أنس قال : « كسرت الربيع وهي عمة أنس بن مالك ثنية جارية من الأنصار فطلب القوم القصاص فأتوا النبي ﷺ فامر رسول الله ﷺ بالقصاص فقال أنس بن النضر عم أنس بن مالك : والله لا تكسر ثنتها يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ : يا أنس كتاب الله القصاص فرضى القوم وقبلوا الأرش فقال رسول الله ﷺ : « ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره » »

قال أبو محمد : فهما حديثان متغايران وحكايا اثنان في قضيتين مختلفتين لجارية واحدة ، أحد الحكمين في جراحة جرحتها أم الربيع انسانا فقضى عليه الصلاة والسلام بالقصاص من تلك الجراحة فخلعت أمها انها لا يقص منها فرضوا بالدية فابر الله تعالى قسمها ، والحكم الثاني في ثنية امرأة كسرتها الربيع فقضى رسول الله ﷺ بالقصاص في ذلك فحلف أنس بن النضر اخوها أن لا يقص منها فرضوا بأرش أخذوه وأبر الله تعالى قسمه فلاح كما ترى انهما حديثان جراحة وثنية ودية وأرش وخلعت أمها في الواحدة وحلف أخوها في الثانية وكان هذا قبل أحد لأن أنس بن النضر رضي الله عنه قتل يوم أحد بلا خلاف ، وهذا الحديث بين واضح ان كل ما أخذه من له القصاص من جرح أو نفس فهو دية سواء كان ذلك شيئا مؤقنا محدودا وكان قد تراخى فيه في ترك القصاص الواجب .

برهان ذلك قول النبي ﷺ الذي قد ذكرناه في باب دية المسكاتب فأغنى عن اعادته بمقدار ما أدى دية حر وبمقدار ما لم يؤد دية عبد فسمى رسول الله ﷺ ما يعطى من قتل عبده دية وهو مختلف المقدار غير مؤقت فاذ ذلك كذلك فنحن على يقين من أن الذي جرحته الربيع قد أخذ ما لا بدل اقتصاصه من الجرح ولم يأت قط أن الذي أخذ كان عددا مؤقتا محدودا في ذلك الجرح فاذ لم يأت ذلك فنحن على يقين وتلج (١) من الله تعالى أنه لو كان في تلك الجراحة دية مؤقتة لا تزيد ولا تنقص وكان ذلك الحكم في جراحة مادون جراحة أخرى لما طمس الله تعالى عنا ذلك ولا عفى (٢) أثره حتى لا ينقله أحد حاش لله من هذا ، وقد تكفل بأنه حافظ للذكر الذي أنزل على نبيه عليه الصلاة والسلام وهو الوحي الذي لا ينطق ﷻ في الشريعة إلا منه ، فصح أن تلك الدية التي أخذ الذي جرحته الربيع كان فداء عن القصاص فقط وبهذا نقول ، فوضحناه ليس في هذين الخبرين إلا أن القود جائز في كل جراحة وفي كسر السن وإن المفاداة في كل ذلك جائزة بما تراضيا به عليه المجنى عليه أو وليه والجاني لأن القول في الدية المذكورة هو ما ذكرناه وأما حديث حميد في كسر السن فانما فيه أنهم رضوا بأرش أخذه فقط وبالله تعالى التوفيق . ناعبد الله بن ربيع ناعمر بن عبد الملك ناعبد بن بكر ناسليمان بن الأشعث ناعبد ابن داود بن سفيان ناعبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين ؓ أن رسول الله ﷺ بعث أبا جهم بن حذيفة مصدقا فلاحه رجل في صدقته فضربه أبو جهم فشججه فاتوا النبي ﷺ فقالوا : القود يا رسول الله فقال النبي ﷺ : لكم كذا وكذا فلم يرضوا فقالوا القود يا رسول الله فقال النبي ﷺ : لكم كذا وكذا فلم يرضوا فقال لكم كذا وكذا فرضوا فقال النبي ﷺ : أني خاطب العشية على الناس فخبيرهم برضاكم قالوا : نعم فخطب رسول الله ﷺ فقال : ان هؤلاء الليثيين اتوني يريدون القود ففرضت عليهم كذا وكذا فرضوا أرضيتهم؟ قالوا : لا فهم المهاجرون بهم فامرهم رسول الله ﷺ أن يكفوا عنهم فكفوا عنهم فدعاهم فزادهم فقال أرضيتهم؟ قالوا : نعم قال اني خاطب على المنبر فخبيرهم برضاكم قالوا : نعم فخطب النبي ﷺ فقال أرضيتهم فقالوا نعم .

قال أبو محمد : فليس في هذا الحديث إلا ما جاء في حديث أنس الذي رواه ثابت وهو المفاداة في الشجة التي وجب فيها القود ولا مزيد ، وفي هذا الخبر عذر الجاهل وأنه لا يخرج من الاسلام بما لو فعله العالم الذي قامت عليه الحجة لكان كافرا لأن هؤلاء الليثيين

(١) يقال ثلجت نفسه احاطت وبأبه دخل وطرب (٢) هو بالتشديد والتخفيف

كذبوا النبي ﷺ وتكذبه كافر مجرد بلا خلاف لكنهم بجهاهم واعرايتهم عذروا بالجهالة فلم يكفروا . ثنا حماد بن عمار بن اصبغ نا محمد بن عبد الملك بن ايمن نا محمد بن سليمان المنقري نا سليمان بن داود نا يزيد بن زريع نا سعيد - هو ابن ابي عروبة - عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « في الأصابع عشر عشر » .

قال أبو محمد : هذا حديث صحيح لاداخله فيه المنقري ثقة ، وسليمان بن داود هو الهاشمي أحد الأئمة من نظراء احمد بن حنبل ويزيد بن زريع لا يسأل عنه وسماعه من سعيد صحيح لأنه سمع من أيوب ، وقد رويناه من طريق ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع عن شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « هذه وهذه سواء » وجمع بين إبهامه وخصره . ومن طريق ابي داود نا عباس بن عبد العظيم العنبري نا عبد الصمد بن عبد الوارث التوري نا شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس : « ان رسول الله ﷺ قال الأصابع سواء والاسنان سواء الثنية والضرس سواء هذه وهذه سواء » .

قال أبو محمد : ما نعلم في الديات في الأعضاء أثرا يصح في توقيتها وبيانها إلا هذا وسائر ذلك انما يرجع فيه الى الاجماع (١) والاستدلال منه ومن النص على مانين ان شاء الله تعالى . نا احمد بن محمد الطلنكي نا محمد بن احمد بن مفرج نا ابراهيم بن احمد ابن فراس نا محمد بن علي بن زيد نا سعيد بن منصور نا هشيم نا ابن أبي ليلى - هو محمد ابن عبد الرحمن - عن عكرمة بن خالد الخزومي قال : « قضى رسول الله ﷺ في الأنف اذا استوصل بالدية وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية وفي العين خمسين وفي الرجل خمسين وفي الموضحة بخمس من الابل وفي المنقلة بخمس عشرة وفي الجائفة ثلث دية النفس وفي المأمومة ثلث دية النفس وفي الاسنان خمساً وخمسا وفيها ثلث من الأصابع عشرا عشرا . نا احمد بن قاسم نا ابي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم بن اصبغ نا احمد بن زهير . ومحمد ابن سليمان المنقري نا الاجمعا نا الحكم بن موسى نا يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود الجزري عن الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده « ان رسول الله ﷺ كتب الى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن (٢) والديات وبعث به مع عمرو بن حزم فقرئت باليمن وهذه نسختها ، وكان في كتابه من اعتبط مؤمنا قتلا عن بينة فانه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول وفي النفس الدية مائة من الابل ، وفي الأنف اذا أوعب جدعا الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي اليضتين الدية

(١) في النسخة رقم ١٤ انما يراجع فيه الاجماع (٢) في النسخة رقم ١٤ فيه القصاص والسنن

وفي الذكرك الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية وفي المأمومة ثلث الدية وفي المنقلة خمسة عشر من الابل وفي الجائفة ثلث الدية وفي كل أصبع من الاصابع من اليد والرجل عشرة من الابل وفي السن خمس من الابل وان الرجل يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب الف دينار الدية» وفي حديث أحمد بن شعيب أنا عمرو بن منصور نا الحكم بن موسى - هو ابن صالح - ثقة نا يحيى بن حمزة عن سليمان ابن داود حدثني الزهري عن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده «ان رسول الله ﷺ كتب الى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات وبعث به مع عمرو بن حزم فقرئت على أهل اليمن وهذه نسختها : « من محمد النبي الى شرحيل بن عبد كلال والحارث بن عبد كلال ونعيم بن عبد كلال قيل ذى رعين ومعاقر ومحمدان أما بعد » ثم ذكر نص الحديث حرفا فالزيادة فيه ولا نقص ولا تقديم ولا تأخير إلا أنه قال في الرجل الواحد، وقال : قتلا عن بيعة، وفي هذه الأحاديث زيادة في الرواية وطوله

قال أبو محمد : فيجمع هذا كله كتاب ابن حزم. ومرسل عكرمة. وحديث عمرو ابن شعيب. وحديث زيد بن ثابت. وحديث رجل من آل عمر، وحديث ابن طاوس عن أبيه، فاما حديث مسروق بن أوس عن ابي موسى، وحديث ابي ثملة عن يسار المعلم عن يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس فلا حاجة بنا اليهما لأنه ليس فيهما إلا ما في حديث يزيد بن زريع عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس، والمعتمد عليه رواية شعبة. وسعيد لصحتهما فقط وبالله تعالى التوفيق * أما حديث شعبة نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبدالله بن نصر نا قاسم بن اصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا شعبة عن غالب التمار عن مسروق بن أوس بن مسروق عن ابي موسى قال : « قضى رسول الله ﷺ في دية الاصابع سواء ».

قال أبو محمد : لم يسمعه غالب من مسروق * نا عبدالله بن زريع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا عمرو بن علي نا محمد بن جعفر غندر نا سعيد بن ابي عروبة عن غالب التمار عن حميد بن هلال عن مسروق عن ابي موسى عن النبي ﷺ قال : « الاصابع سواء عشر » . وأما حديث ابن حزم . وزيد بن ثابت . ورجل من آل عمر . وابن طاوس عن أبيه . وخبر مكحول . ومرسل عكرمة فانه لا يصح منها شيء * أما حديث ابن حزم فانه صحيفه ولا خير في أسناده لأنه لم يسنده إلا سليمان بن داود الجزري . وسليمان بن قرم وهما لا شيء ، وقد سئل يحيى بن معين عن سليمان الجزري الذي يحدث عن

الزهري روى عنه يحيى بن حمزة فقال: ليس بشيء ، وأما سليمان بن قرم فساقت بالجملة ، وكذلك من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر ، ولا حجة في مرسل فسقط ذلك الكتاب جملة .

قال أبو محمد : فظهر وهي هذه الاخبار كلها ، وأما ما جاء في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ومن بعدهم . رويانا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد ابن سلمة عن يحيى بن سعيد الانصاري عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى فيما أقبل من الأسنان بخمسة أبعة ، وفي الأضراس بعيرا بعيرا فلما كان معاوية وقعت أضراسه فقال : أنا أعلم بالأضراس من عمر فجعلهن سواء . نا يوسف بن عبد الله النمرى نا أحمد بن محمد بن الجسور نا قاسم بن أصبغ نا مطرف بن قيس نا يحيى بن بكير نا مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى لعمر بن الخطاب عن عمر أنه قضى في الضرس بحمل . وبه إلى مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول : قضى عمر بن الخطاب في الأضراس بعير بعير ، وقضى معاوية بن أبي سفيان في الأضراس بخمسة أبعة خمسة أبعة ، قال سعيد : فالدية تنقص في قضاء عمر وتزيد في قضاء معاوية فلو كنت أنا لجعلت في الأضراس بعيرين بعيرين فتلک الدية سواء ، وقد جاء عن عمر غير هذا كما رويانا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر عن الشعبي عن شريح أن عمر كتب إليه (١) أن الأسنان سواء . ومن طريق عبد الرزاق أيضا عن معمر عن ابن شبرمة أن عمر بن الخطاب جعل في كل ضرس خمسا من الأبل . ومن طريق وكيع نا سفيان عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال في السن خمس من الأبل . وعن وكيع نا مالك بن أنس عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال : الأسنان سواء اعتبروها بالأصابع عقلها سواء . ومن طريق عبد الرزاق عن مالك عن داود ابن الحصين عن أبي غطفان أن مروان أرسله إلى ابن عباس يسأله ماذا جعل في الضرس؟ قال : فيه خمس من الأبل قال فردني إلى ابن عباس قال : أتجعل مقدم الفم كالأضراس (٢) قال : لولم نعتبر ذلك إلا بالأصابع عقلها سواء .

قال أبو محمد : ادعى قوم أن معنى قول ابن عباس اعتبروها بالأصابع إنما هو قيسوها بالأصابع وهذا باطل لا تناقد ذكرنا قبل هذا بنحو ورفتين في الآثار الرواية الثابتة عن ابن عباس عن النبي ﷺ أن الأصابع سواء وإن الأضراس سواء وإن

(١) في النسخة رقم ١٤ عن شريح أنه كتب إليه (٢) في النسخة رقم ١٤ مثل الأضراس

الثنا بسواء ، وقد ذكرنا آتفا اختلاف الصحابة في التفضيل بين الأسنان ، وسند كرفي باب
 الأصابع اختلافهم في الأصابع فمن الباطل البحث أن يأمر ابن عباس بقياس الأضراس
 على الأصابع والنص قد جاء فيهما معا مجيئا واحدا واختلاف فيهما معا موجودا إنما معنى قول
 ابن عباس اعتبروها بالأصابع إنما هو أنه كانوا يخالفونه فيرون المفاضلة بين الأسنان
 والأضراس اتفاضل منافعها ولا يرون ذلك في الأصابع وإن كانت مختلفة المنافع
 فكان يكتبهم ابن عباس بذلك ويريم تناقضهم في تعليلهم ويبطل تعليلهم بذلك ويأمرهم
 بأن يتفكروا فيها بقولهم في الأصابع لأن العبرة في كلام العرب إنما هو التفكير والتعجب
 والتدبر فقط . وأما التابعون فحدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم
 ابن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا هشام بن عروة عن أبيه أنه
 كان يسوى بين الأسنان في الدية ويقول إن كان للثنية جمال فإن للضرس منفعة . وبه
 إلى وكيع نا شعبة عن سلمة بن كهيل عن شريح قال : الأسنان سواء . ومن طريق
 عبد الرزاق عن معمر عن الزهري . وقادة قالا جميعا : في كل سن خمس من الأبل
 الأضراس والأسنان سواء . وبه إلى عبد الرزاق [عن محمد بن راشد] (١) قال سمعت
 مكحول يقول : الأصابع سواء والأسنان سواء ، وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج
 عن سليمان بن موسى قال في كتاب لعمر بن عبد العزيز : في الأسنان خمس خمس
 من الأبل .

قال أبو محمد : وبهذا يقول أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأحمد .
 وأبو سليمان . وأصحابهم . وسفيان الثوري . وإسحاق بن راهويه ، وهنا قول آخر لنا
 روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه
 « أن النبي ﷺ قضى في السن بخمس من الأبل » قال طاوس : وتفضل كل سن
 على التي تليها بما يرى أهل الرأي والمشورة . وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج عن
 أبي طاوس قال : قلت لأبي من أين يبدأ ؟ قال الثنيتان خير من الأسنان . قال ابن
 جريج : وأخبرني عمرو بن مسلم أنه سمع طاوسا يقول : يفضل الناب في أعلى الفم
 وأسفله على الأضراس قال : وفي الأضراس صغار الأبل .

قال أبو محمد رضي الله عنه : وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج
 قال : قلت لعطاء بن أبي رباح الأسنان قال عطاء في الثنيتين والرابعيتين [والنايين] (٢)
 خمس خمس وفيما بقي بغيران بغيران أعلى الفم وأسفله سواء كل ذلك سواء والأضراس

سواء قال ابن جريج : قلت لعطاء أسنان المرأة تصاب جميعا قال خمسون .
 قال علي : فهذه الأقوال كما أوردنا قول عن عمر . وعلي . ومعاوية . وابن عباس
 رضى الله عنهم أن دية السن والضرس سواء خمس خمس وهو قول عروة بن الزبير .
 وشريح . والزهرى . وقتادة . ومكحول . وعمر بن عبد العزيز ، وقول آخر ابن
 الثنايا (١) والرباعيات والأنياب خمس خمس وفي سائر الأضراس وهي الطواحين
 بعير بعير وهو الثابت عن عمر بن الخطاب . وقول آخر ابن الطواحين مفضلة على
 الثنايا والرباعيات وهو قول صح عز معاوية كما أوردنا ، وقول رابع وهو قول
 سعيد بن المسيب . وبجاهد وعطاء أن في الأسنان خمسا خمسا وفي الأضراس بعيران
 بعيران ؛ وقول آخر وهو أن في الثنية خمسا من الأبل ثم تفضل على التي تليها وتفضل
 التي تليها على التي تليها وهكذا إلى آخر الفم وهو قول طاوس (٢) .

قال علي : فلم يحصل من هذه المسألة إلا على أخبار مرسلات لا تصح ولو صحت
 لكان الحاضرون من خصومنا مخالفين لها كما ذكرنا ، ومن الباطل احتجاج المرء بخبر
 لا يراه على نفسه حجة وهو عنده حجة لاحجة على من لا يراه حجة في شيء أصلا .
 قال أبو محمد : لكننا نقول قول من يدري ويوقن أن قوله وكتابه معروضان
 عليه [في] (٣) يوم القيامة وهو مسئول عنهما ان الخطأ في السكوت بالجهل أنسلم من الخطأ
 في الحكم في الدين بالجهل بل السكوت لمن لم يعلم فرض عليه واجب والقول بما لا يعلم
 حرام على الناس فنقول وبالله تعالى التوفيق : وأنه ان لم يصح في إيجاب الدية في الخطأ
 في السن إجماع متيقن فلا يجب في ذلك شيء أصلا لما قد ذكرناه من قول الله تعالى :
 (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ولقول رسول الله
 ﷺ : « ان دماءكم دأموالكم عليكم حرام ، فلا يحل لأحد إيجاب غرامة على
 أحد إلا أن يوجبها نص صحيح أو إجماع متيقن فاما النص الصحيح فقد أمنا وجوده يقين
 ههنا فكل ما روى في ذلك منذ أربع مائة عام ونيف وأربعين عاما من شرق الأرض
 إلى غربها قد جمعناه في الكتاب الكبير المعروف بكتاب الإيصال والله الحمد وهو الذي
 أوردنا منه ما شاء الله تعالى فان وجد شيء غير ذلك فما لا خير فيه أصلا لكن بما لعله (٤)
 موضوع محدث . واما الإجماع فلنسنا نعرفه وقد قالت الملائكة لا علم لنا إلا
 ما علمتنا ، ولو صح عندنا في ذلك إجماع لبأدرنا إلى الطاعة له وما ترددنا في ذلك

(١) في النسخة ٤٥ وقال آخرون في الثنايا (٢) الزيادة من النسخة رقم ٤٥ (٣) الزيادة من

النسخة رقم ٤٥ (٤) في النسخة رقم ١٤ لكن بالغة

طريقة عين فمن صح عنده في ذلك اجماع فليثق بالله ولا يخالفه ومن لم يصح عنده اجماع ولا نص فقرضه التوقف ولا يحل له أن يكذب فيدعى اجماعا .
 قال أبو محمد : ثم نقول وبالله تعالى التوفيق انه لو صح في ذلك اجماع بان فيها خمسا فوجه العمل في ذلك أنه لو صح الاجماع المتيقن على أن في الثنية خمسا من الابل فواجب كان (١) أن يكون في كل سن وكل ضرس خمس خمس لانه قد صح ان رسول الله ﷺ قال : « الاسنان سواء الثنية والضرس سواء » وهذا العموم لا يحل لأحد خلافه ولا تخصيصه فواجب حمله على ظاهره وانه في القصاص الذي أمر الله تعالى به في القرآن وأمر هو به عليه الصلاة والسلام بلا شك ، وأما في العمدة فجائز تراضى الكاسر والمكسور سنة . والقالع والمقلوع سنة على الفداء في ذلك على ما صح وثبت في حديث الربيع وبالله تعالى التوفيق .

الضرس تسود وترجف

قال علي : روينا من طريق عبد الرزاق عن الحجاج بن ارطاة عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في السن يستأنأ بها سنة فان اسودت ففيها للعقل كاملا والا فما اسود منها فبالحساب . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم ان علي ابن أبي طالب قال في السن تصاب فيخشون أن تسود ينتظر بها سنة فان اسودت ففيها قدرها وإفيا وان لم تسود فليس فيها شيء ، قال عبد الكريم : ويقولون : فان اسودت بعد سنة فليس فيها شيء . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز أن في كتاب لعمر بن عبد العزيز عن عمر بن الخطاب في السن خمس من الابل أو عدلها من الذهب أو الورق فان اسودت فقد تم عقلها فان كسر منها اذ لم تسود فبحساب ذلك ، وعن سعيد بن المسيب اذا اسودت السن فقد تم عقلها فان طرح بعد ذلك ففيها العقل أيضا كاملا [قال ابن وهب : وأخبرني يونس عن ربيعة بمثله] (٢) قال ابن وهب : وسمعت حنظلة بن أبي سفيان يقول : سمعت القاسم بن محمد يسأل عن سن كانت ترجف ولم تسود ؟ قال : ففيها العقل كاملا . وعن عمر بن عبد العزيز انه كتب الى الاجناد ان السن اذا اسودت فقد تم عقلها وما كسر منها بعد ذلك فبحساب ذلك ، وعن ابن وهب انه قال : أخبرني عمر بن قيس عن غطاء بن أبي رباح انه سأل رجل عن رجل كسر سن رجل فاقيد منه فأخذ سنة

فردھا قُتبت نخاصمه الآخر فقال: ليس له شيء وعن شريح انه قال: في السن اذا كسرت يؤجل صاحبها سنة فان اسودت فديتها كاملة ، وان لم تسود فبقدر ما نقص منها ، وعن عطاء قال: ان سقطت سن أو اسودت أو رجفت قومت قال ابن جريج: وقال ابن شهاب: في السن اذا اسودت فقد تم عقلها وقال عبد العزيز بن أبي سلية والليث اذا ضربت السن فاسودت ففيها عقلها كاملا فان طرحت بعد ذلك ففيها العقل كاملا مرة أخرى، وقال مالك: اذا اسودت السن فقد تم عقلها فان طرحت مرة أخرى فعقلها أيضا تام (١) وههنا قول آخر عن ابن عباس ان عمر بن الخطاب قال في السن [السوداء] (٢) اذا سقطت ثلث ديتها قال أبو محمد : وهذا هو الثابت عن عمر بن الخطاب لا اتصال سنده، وجودة روايته واتصاله ، حدثنا يونس بن عبد الله نا احمد بن عبد الرحيم نا احمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا هشام الدستوائي ناقتادة عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب وبه يقول أحمد بن حنبل واسحاق بن راهويه ، وعن سعيد بن المسيب أنه قال: في السن السوداء ثلث الدية ، وعن مجاهد أنه قال: اذا اسودت السن أو رجفت ثم طرحت فنصف قدرها ، وان كان فيها قدرها أول مرة، وذكر ابن أبي نجيع عن مجاهد في السن السوداء ربع ديتها، وعن يزيد بن عبد الله بن قسيط أنه قال في السن السوداء اذا كسرت خمس ديتها وفي كل عضو

قال أبو محمد : ففى اسودادها - كما ترى - أقوال اختلف فيها ، أما التوقيت بثلث الدية ونصفها ورابعها فقول لا يعضده قرآن ولا سنة ولا إجماع وما كان هكذا فلا يجوز القول به فاذا كان سواد السن وأخضرارها واحمرارها وإصفرارها وصدعها وكسرها اذا كان كل ذلك خطأ لا قرآن جاء فيه بإيجاب غرامة ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع على شيء من ذلك أصلا لم يحز أن يوجب في ذلك شيء أصلا لأن الخطأ مرفوع بنص القرآن والأموال محرمة بالقرآن وبالسنة فلا يجوز البتة إيجاب غرامة في ذلك لأنه إيجاب شرع والشرع لا يجب إلا بنص أو إجماع، وهذا لا يشك فيه ولا يتردد، والحمد لله رب العالمين ، رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن مكحول قال : قال زيد بن ثابت في السن الزائدة ثلث ديتها ؛ وعن الحسن البصري قال : فيها حكم ، وبهذا يقول الثوري . وأبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأصحابهم ، وأما سن الصغير فرويناه من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن نيلة عن الحجاج بن ارطاة عن الوليد بن أبي مالك (٣)

(١) في النسخة رقم ١٤ « تاما » (٢) الزيادة من النسخة رقم ٤٥ (٣) في النسخة رقم ١٤ الوليد بن مالك وهو غلط صححناه من تهذيب التهذيب

عن أخيه أن عمر بن الخطاب قضى في سن صبي كسرت قبل أن يشغر (١) بيعير ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن أبي حنيفة قال : قال زيد بن ثابت في سن الصبي الذي لم يشغر عشرة دنائير . قال أبو محمد : وهي قيمة البعير عندهم في الدية . قال عبد الرزاق قال معمر وهو قول بعض علماء الكوفة وعن الحسن قال في سن الصبي إذا لم يشغر قال : ينظر فيه ذوا عدل فإن نبتت جعل له شيء وإن لم تنبت كان كسن الرجل . وعن سليمان بن يسار أنه استفتى في غلام لم يشغر أصيبت سنه هل فيها من عقل ؟ قال : لا ، وقال أبو حنيفة فيها حكومة ، وقال مالك والشافعي : إن نبتت فلا شيء فيها ، وقال مالك إن نبتت ناقصة أعطى بقدر نقصها عن التي تليها فإن لم تنبت ففيها خمس فرائض ، وهذا مما خالف فيه أبو حنيفة . ومالك . والشافعي عمر بن الخطاب : وزيد بن ثابت رضي الله عنهما فيما روى عنهما في هذا الباب ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة رضي الله عنهم .

قال أبو محمد : فإذا صدح الخلاف في ذلك فلا يجوز أن يكلف أحد غرامة إلا بنصر أو إجماع ، ولا نص ولا إجماع في إيجاب شيء في سن الصبي فلا يجوز أن يجب في الخطأ في ذلك شيء أصلاً ، وبالله تعالى التوفيق .

(العين)

قال أبو محمد : قد ذكرنا أن دية العين والعينين لم يأت إلا في صحيفة عمرو بن حزم . وخبر رجل من آل عمرو وخبر مكحول . وطاوس وكاهل الأصبغ منها شيء . ولما ذكرنا أن شاء الله تعالى ما يسر الله عز وجل لذكره مما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم وعن التابعين رحمة الله عليهم . حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن سفيان الثوري . ومعمر كلاهما عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم نا ضمرة عن علي نا أبي طالب قال في العين النصف . و به إلى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز نا ابن عمر نا عبد العزيز نا عبد الله بن الخطاب قال : في العين نصف الدية أو عدل ذلك من الذهب أو الورق وفي عين المرأة نصف ديتها أو عدل ذلك من الذهب أو الورق ، وأما عين الأعور ففي ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن عثمان نا أحمد نا خالد نا علي نا عبد العزيز نا الحجاج نا المنهال نا حماد نا سلمة عن قتادة عن أبي مجلز قال : إن رجلاً سأل ابن عمر عن أعور فقئت عينه خطأ فقال عبد الله بن صفوان : قضى فيها عمر بالدية كاملة فقال الرجل إني لست أياك أسأل إنما أسأل ابن عمر فقال ابن عمر يحدثك عن عمر وتساألني و به إلى حماد نا سلمة

(١) إذا سقطت روائح الصبي قيل ثمر وهو مشهور فإذا نبت قيل اثفر

أنا قتادة عن عبد ربه عن أبي عياض أنه قال في رجل أعور فقأ عين صحيح العينين عمدا فقال قضى فيها الأمير بالدية كاملة - يعني عثمان - لأنه لا يقتص من الأعور * حدثنا عبدالله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن اصبع نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب عن ابن سمعان عن ابن عباس قال: دية عين الأعور الف دينار، وأخبرني مالك عن ابن شهاب أنه كان يقول في عين الأعور الدية كاملة، قال مالك: بلغني عن سليمان بن يسار أنه كان يقول ذلك قال ابن وهب: وأخبرني يونس ومالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن مثله قال ابن وهب: وأخبرني عمر بن قيس. ويزيد بن عياض: وابن لهيعة قال عمر بن قيس عن عطاء عن علي بن أبي طالب، وقال ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عروة بن الزبير، وقال يزيد بن عياض عن عبد الملك بن عبيد عن سعيد بن المسيب قالوا كلهم: مثل ذلك، وقال ابن وهب أخبرني الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد الأنصاري أنه قال: السنة ورأى الصالحين أن الأعور إذا فقئت عينه ثمن عين الأعور الف دينار، وأنه إذا فقأ الأعور عين صحيح العينين غرم له ألف دينار * وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في عين الأعور الف دينار قال معمر: وقال قتادة. والزهرى معا: إذا فقأ الأعور عين صحيح العينين عمدا أغرم الف دينار، وإذا فقأها خطأ أغرم خمسمائة دينار، وقال الزهرى في رجل في إحدى عينيه ياض فاصيبت عينه الصحيحة قال: نرى أن يزداد في عقل عينيه ما نقص من الأخرى التي لم تصب * وبه يأخذ الحسن البصري. ومالك. والليث. وأحمد بن حنبل. وإسحاق بن راهويه، وقال آخرون: فيها نصف الدية كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز عن الحكم بن عتيبة عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال في عين الأعور خمسون * وعن مسروق أنه قال: في عين الأعور نصاب أنا أدى قتيل الله فيها نصف الدية، وبه يقول الشعبي * وعن عبدالله بن مغفل أنه سئل عن الرجل يفقأ عين (١) الأعور قال: ما أنا فقأت عينه الأخرى فيها نصف الدية * وعن عطاء بن أبي رباح قال في عين الأعور نصف الدية * [وعن إبراهيم النخعي أنه قال في عين الأعور تفقأ عينه خطأ قال: نصف الدية] (٢) *

قال أبو محمد: قولنا في العين هو قولنا في السن سواء سواء، وأنه إنما جاء في دية العين بالخطأ آثار وقد تفحصناها والله الحمد ليس منها شيء. يصح * وأما قول الصحابة رضي الله عنهم في ذلك فأنما جاء ذلك عن عمر. وعلي. وعثمان: وابن

عمر. وابن عباس وبعض أصحاب النبي ﷺ فقط، وعن نفر من التابعين نحو العشرة، ومثل هذا لا يجوز أن يقطع به على جميع الأمة إلا غافل أو مستسهل للكذب والقطع بما لا علم له به. فان صحح اجماع متيقن في دية العين فنحن قائلون به، والا فقد حصلنا على السلامة فالاجماع المتيقن في هذا بعيد عمتنع أن يوجد في مثل هذا لان الاجماع حجة من حجب الله تعالى المتيقنة الظاهرة التي قد قطع الله تعالى بها المذر وأبان بها الحجة وحسم فيها العلة، ومثل هذا لا يستتر على أهل البحث والحقائق لا تؤخذ بالدعاوى فاذا لاجماع في ذلك فلا يجب في الخطأ شيء لقول الله تعالى: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) هـ

قال أبو محمد: فاما قول مالك في أن في عين الأعور الدية فانه وإن تعلق بما جاء وصح عن بعض الصحابة فانه قد تناقض في القياس، والمعجب أن قولاً لا ينسب به بعض أصحابه اليه من أنه يرى أن القياس أقوى من خبر الواحد ثم هنا قد ترك القياس الذي لو صح قياس في العالم (١) لكان هذا هو ذلك الذي يصح وهو أنه فرق بين سماع امرئ لا يسمع إلا باذن واحدة ويد انسان اقطع ورجل اقطع فلم يرف في كل ذلك إلا نصف الدية ورأى في عين الأعور الدية كاملة وليس لهم أن يدعوا في هذا اجماعاً لأن في هذا اختلافاً سند ذكره ان شاء الله تعالى في باب يد الأقطع وسمع ذى الأذن الواحدة وبالله تعالى تأيد، فان قالوا: انما قلنا ذلك لأن عين الأعور هي بصره كله فالواجب في ذلك ما يجب في البصر كله قلنا لهم: هذا يبطل عليكم من وجهين أحدهما أنه ان كان كما تقولون فيجب عليكم أن تقيده من عيني الصحيح معاً لأنه بصري بصر لا على قولكم وأتم لا تقولون ذلك (٢) والثاني أنه يقال لكم وسمع ذى الأذن الواحدة الصماء هو سمعه كله وهو له أنفع وأقوى وأقرب من تمام السمع من عين الأعور فان الأعور لا يرى إلا من جهة واحدة فقط فانما هو نصف بصره وكذلك يد الأقطع هي محل تصرفه ورجل الأقطع أيضاً فاجعلوا في كل ذلك دية وأتم لا تفعلون ذلك، ووجه ثالث وهو أنه لا يجب على أصلكم هذا أن تقيدوا ذى عينين فقام أحدهما أعور فأنتم تقيدون من الأعور ولا اجماع في هذا فقد أقدمتم بصراً تاملاً بنصف بصر، وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن عثمان بن سعيد عن قتادة عن أبي عياض أن عثمان بن عفان قضى في رجل أعور فقامت عين صحيح قال: لا قود عليه وعليه دية عينه، وقال سعيد بن المسيب: لا يقاد من الأعور وعليه دية كاملة وإن كان عمداً، وعن عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء: الأعور يصيب عين انسان عمداً

أيقاد منه؟ قال: ما أرى أن يقاد منه أرى له الدية وافية وهو عن عبد الرزاق نا ابن جريج عن محمد بن أبي عياض أن عمر . وعثمان اجتماعاً على أن الأعور إذا فقأ عين آخر فعليه مثل دية عينيه ، وقال علي بن أبي طالب: أقام الله تعالى القصاص في كتابه العين بالعين وقد علم هذا فعليه القصاص فإن الله تعالى لم يكن لينسى شيئاً .

قال أبو محمد : وأما الخفيفيون والشافعيون فإنهم يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف وهم قد خالفوا ههنا عمرو بن عمر وعلياً وابن عباس رضي الله عنهم ولا يعرف لهم في هذا من الصحابة رضي الله عنهم مخالف إلا رواية ضعيفة قد ذكرناها عن لم يسم فكل طائفة تنقض أصلها وتهدم ما تبني وما ينبغي أن يرضى لنفسه بهذا ذورع ونحمد الله تعالى على عظيم نعمه .

﴿ وأما العين العوراء ﴾ قال علي: نذكر الآن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قضى رسول الله ﷺ في العين القائمة السادة لمكانها ثلث الدية وقال هذا طائفة من السلف الطيب لما حدثنا يونس بن عبد الله نا أحمد بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا هشام هو الدستوائي ناقتادة عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب قضى في العين العوراء إذا فضخت واليد الشلاء إذا قطعت والسن السوداء إذا سقطت ثلث ديتها . وعن ابن عباس في العين العوراء إذا خسفت ثلث الدية، وقول آخر (١) رويناه من طريق وكيع نا سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد - هو الانصاري - عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سليمان بن يسار قال: قضى زيد بن ثابت في العين القائمة إذا بخصت (٢) بمائة دينار . وعن سعيد بن المسيب يقول في العين القائمة بخص عشر الدية وقال به غيره كما رويناه من طريق الحجاج ابن المنهال نا حماد بن سلمة نا محمد بن اسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط أنه قال في العين القائمة إذا بخصت خمس ديتها وبه يقول الليث بن سعد وغيره، وقول آخر كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج ومعمراً قالا جميعاً: نا ابن أبي نجيع عن مجاهد قال في العين القائمة التي لا تبصر أن ثقت أو بخصت ففيها نصف قدر العين خمس وعشرون بعيراً من الأبل وإن كان قد أخذ نذرهما أول مرة . وقول آخر كما رويناه من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج نا عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال في كتاب عمر بن عبد العزيز: أن كان لطمت العين قدمعت دموعاً لا ترقأ فلها ثلث دية العين وإن كانت دمعة لا تجف دمعا وهي دون الدمعة الأولى فنصف دية العين وإن كانت دمعة من العين تسجل أحياناً وأحياناً يذهب فيها بصره ففيها خمسمائة دينار .

(١) في النسخة رقم ١٤ وقال آخرون (٢) بخص عينيه قامها مع شحمتها وبابه قطع ولا نقل بحس

وعن ابراهيم النخعي قال في العين العوراء القائمة اذا أصيبت الدية فاذا كانت مفقودة قائمة نخسفت بقيها صلح . وعن ابراهيم النخعي من طريق جابر الجعفي في العين العوراء حكم وبه يقول أبو حنيفة : ومالك . والشافعي : وأصحابهم ، وهو قول الزهري وروينا من طريق ابن وهب .

قال أبو محمد : هذا من عجائب الدنيا ان الحنفيين والمالكيين يدعون انهم يقولون برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده اذا وافق أهواءهم وهم ههنا قد خالفوا رواية حمز بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ . وعمر بن الخطاب . وابن عباس في قول ثابت عنهما .

قال علي : نا محمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ [نا ابن وضاح] (١) ناموسى بن معاوية نا وكيع نا هشام الدستوائي عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال في العين العوراء إذا تشترت تلك الدية . حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبرى ناعبد الرزاق نا ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال : كتب عمر بن عبد العزيز الى أمراء الاجناد أن يكتبوا اليه يعلم علمائهم قال : بما اجتمع عليه فقهاؤهم في شتر العين تلك الدية . وروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن قتادة قال في التشتر في العين ربع الدية .

قال أبو محمد : لو وجد المالكيون والحنفيون أقل من هذا لما ترددوا وأبى اجماع على أصولهم يكون أقوى من هذا الاجماع بهذا السند (٢) الثابت الى أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز يكتب الى أمراء الاجناد يسألهم عن اجماعهم وهو خليفة لا يشذ عن طاعته مسلم في شيء من أقطار الارض كلها أولها عن آخرها من آخر الاندلس وطنجة الى بلاد السودان الى آخر السند وآخر خراسان وآخر أرمينية وآخر اليمن فما بين ذلك يجمع له فقهاؤهم على أن في شتر العين تلك الدية ولكن ما على المهولين بالاجماع مؤنة في خلاف هذا الاجماع فلا يرون في ذلك إلا حكومة ، ولكن لله در الامام أبي عبد الله احمد بن حنبل رضى الله عنه إذ يقول ما حدثنا به حمام نا عباس بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا عبد الله بن احمد بن حنبل قال : سمعت أبي يقول فيما يدعى فيه الاجماع هذا الكذب من ادعى الاجماع فهو فاذب لعل الناس يختلفوا ولم ينته اليه فيقول لا نعلم الناس يختلفوا هذا دعوى بشر المريسي والاصم ولكن نقول لا نعلم الناس يختلفوا ولم يبلغنى ذلك .

قال أبو محمد : هذا هو الدين والورع لا الجسر بلا علم كما كان يقول الشعبي رحمه الله

إذا سئل عن مسألة ماذا قال فيها الحكم البائس أجسر جسار اسميتك الفسفا ان لم تقطع *
قال علي : إلا ما لا يختلف فيه مسلمان في أن من خالفه فليس مسلماً فهذا اجماع
صحيح كالا جماع على قول لا إله الا الله محمد رسول الله . وكالصلوات الخمس . وشهر
رمضان . والحج . وجملة الزكاة ، وما كان هكذا وما تيقن بلا شك علم جميع الصحابة
وقرأهم به وبالله تعالى التوفيق .

(شفر العين)

وأما شفر العين فقد روينا من طريق عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن مكحول
عن قبيصة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت أنه قال في جفن العين ربع الدية ، وعن
الحسين البصري في كل شفر ربع الدية * نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري
نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال : أجمع لعمر
ابن عبد العزيز في شفر العين الأعلى اذا تنف نصف دية العين وفي شفر العين الأسفل
اذا تنف ثلث دية العين ، قال عبد العزيز بن عمر : وكتب أبي الى أمراء الاجناد أن
يكتبوا اليه بعلم علمائهم قال : وما أجمع عليه فقهاؤهم في حجاج العين (١) ثلث
الدية * وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال في كل شفر ربع الدية إذا قطع ولم
ينبت شعره * وبه الى معمر عن بعض أصحابه عن الشعبي قال في كل شفر ربع دية
العوض * حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي
ابن عبد العزيز نا الحجاج بن المهيال نا حماد بن سلمة نا داود بن أبي هند نا قال
الشعبي في الجفن الأعلى ثلث دية العين وفي الجفن الأسفل ثلثا دية لانها ترد الحدة وما
قطع منها فيقدر ذلك ؛ وعن الشعبي قال : كانوا لا يوقنون في الشعر شيئاً ، وقال أبو جنيمة .
وسفيان الثوري . والشافعي وأصحابهم في كل جفن من أجفان العين نصف دية العين ؛
قال الشافعي : فان تنفت الاهداب فلم تثبت فقيها حكومة ، وقال مالك وأصحابه :
ليس في شفر العين وحجابه الاجتهاد الا امامه

قال أبو محمد : أما قول مالك فخالف لأصول أصحابه لأنهم يعظمون على
خصومهم خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف إذا وافق تقليدهم وههنا خالفوا
قول زيد بن ثابت ولا يعرف له من الصحابة مخالف ، ويحتجوا بقول عمر بن
عبد العزيز إذا خالف قول خصومهم ووافقهم وههنا خالفوا حكمه وقوله واجماع
فقهاء الامصار وأهل عصره له بأصح اسناد يمكن أن يكون ثم أوجبوا غرامة حكومة

(١) حجاج العين بفتح أوله ويكسر عظم يثبت عليه الحاجب

في ذلك ولا يعرف هذا القول عن أحد قبلهم .

قال علي : وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون كلام الله تعالى . وكلام رسوله ﷺ والا فالأموال محرمة فلا يجب ههنا في الخطأ شيء لقول الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ولقول رسول الله ﷺ : « ائذمءكم وأموالكم عليكم حرام » .

(فقأ عين انسان ثم مات الفاقء)

قال علي : حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن انه قال في رجل فقأ عين رجل فقام ابن عم له فقتل الفاقء غضبا لابن عمه قال : يقتل القاتل بمن قتل ولا شيء للمفقوءة عينه وقد فاته القود قال ابن وهب : وبلغني عن ربيعة أنه قال في أعمى فقأ عين صحيح أو عينيه جميعا قال ما فيه مأخذ لقود عليه الدية .

قال علي : هاتان فتيتان متناقضتان لأنه أوجب الدية في عين فقتت عمدا لاجل امتناع القود في إحدى المسألتين ولم يوجب في الأخرى دية لاجل امتناع من القود أيضا هذا تناقض ظاهر لا يؤيده نص ولا قياس ولا خبر عن صاحب ، والحق من هذا ان القود واجب ما أمكن كما أمر الله تعالى إذ يقول : (والحرمان قصاص) فاذا تعذر (١) القصاص بموت أو بعدم العضو أو بامتناع أو بفرار فان كان في ذلك دية مؤقتة ثابتة عن رسول الله ﷺ فهي واجبة لمن أرادها مكان قصاصه الفائم لان النص اوجبها له وان لم تكن هناك دية مؤقتة عن رسول الله ﷺ ثابتة فلا شيء له لان الاحكام لا يوجبها الا الله تعالى على لسان رسوله ﷺ أو اجماع متيقن فاذا ذلك كذلك كما ذكرنا فاحدى فتيا ربيعة صواب والأخرى خطأ فاما الصواب ففتياه في الذى فقأ عين آخر فوثب ابن عم المفقوءة عينه فقتل الفاقء ان على القاتل القود [ولا شيء للمفقوءة عينه لأنه قد فاته القود ولم يكن له غير القود] (١) وأما الخطأ فقوله في أعمى فقأ عين صحيح أو عينيه انه لا قود عليه وانما عليه الدية وذلك انه أوجب دية لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ ولا قياس ولا نص صحيح ومنع القود الذى أوجبه الله تعالى في نص القرآن وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٢٦ مسألة : جنى على عين ثم فقتت - قال علي : نا عبد الله بن ربيع

نا محمد بن عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة أن مسروقاً وشريحاً والشعبي . و ابراهيم النخعي قالوا في رجل قُتِلَ عينه ، وقد كان ذهب منها شيء . انه يلقي عنه بقدر ما ذهب منها .

قال علي : هذا ليس فيه قرآن ولا سنة ولا اجماع ، وهذه رواية ساقطة لانها عن الحجاج بن ارطاة ، ولو صححت فلا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد قلنا : ان الاموال محرمة إلا بنص أو اجماع فان كان كل ما ذكرنا خطأ فلا شيء فيه ، وان كان عمداً فالقود ما أمكن وان أمكن ذهاب شيء من قوة البصر كما ذهب هو أتخذ ذلك بدوياً أو بما أمكن وان لم يمكن ذلك فقد قال الله تعالى : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) فالواجب في ذلك الأدب لقول رسول الله ﷺ : « من رأى منكراً فليغيره بيده ان استطاع » ولقول الله تعالى : (جزاء سيئة سيئة مثلها) فاذا عجزنا عن المثل الاخص لزمنا أن نأتي بأقصى ما نقدر عليه من التماثل الآية المذكورة والادب والسجن سيئة فمما جزاء سيئة أخرى عجزنا عن مثلها من نوعها الأدنى ، وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٢٧ مسألة شج انسانا فذهب بصره فقال كان أعمى . قال علي : رويناه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا زيد بن الحباب عن سفيان الثوري عن خالد النيلي (١) عن الحكم بن عتيبة . وحماد بن أبي سليمان انهما قالوا في رجل شج رجلاً فذهب عينه . من غير تلك الشجة فقال الحكم : ان شهدوا انها ذهبت من الضربة فهو جائز ، وقال حماد : ان شهدوا أنه ضربه يوم ضربه وهي صحيحة فهو جائز .

قال علي : وان كان صحيحاً فقد يمكن أن تذهب عينه من غير تلك الشجة فلا بد من الشهادة في ذلك كما قال الحكم انها ذهبت من تلك الشجة فان شهد الشهود بذلك وكان عمداً فالقود في ذلك من كلا الأمرين ومن العين فلا بد من اذهاب عينه ومن شجته كما شج .

قال علي : برهان ذلك قول الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وهذا اعتداء منه بفعلين شجوا واذهاب عين فلا بد من القودين كليهما ، فان احتجوا بما رويناه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا اسماعيل بن علية عن أيوب السختياني عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته فأتى النبي ﷺ يستقيد فقبل له حتى تبرأ فأتى وجعل فاستقاد فعنت رجله وبرئت رجل المستقادمه فأتى النبي ﷺ فقال له : ليس لك شيء قد أبيت ، قلنا : هذا الخبر هو خجتنا

(١) هو خالد بن دينار النيلي بكسر النون بعدها تحتانية نسبة إلى النيل بلدين واسط والكوفة

وعمدتنا وذلك أن رسول الله ﷺ قد أمره بالتأخير حتى يبرأ فيقادله بما تبلغه تلك الحال التي يبرأ عليها فأبى فأعطاه رسول الله ﷺ حقه فلما عنتت رجله والعنت البرق على عوج - (١) لم يمكن أن يستفيد من العوج أصلاً فلا شيء له ، ولولا وجوب القود من كل ما يمكن لما كان لتأخيرها معنى وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٢٨ مسألة قول المتأخرين في جناية على عضو بطل منه عضو آخره قال علي : قال أبو حنيفة : إذا شج آخر موضحة فذهبت عيناه أو قطعت أصبعه فشلت أصبع له أخرى أو قطعت إحدى يديه فشلت الأخرى أيتها كانت أو قطعت أصبعه فشلت يده أو قطع بعض أصبعه فبطلت الأصبع كلها أو شجّه موضحة فصارت منقلة فلا قصاص في شيء من ذلك وعليه الارش ، وقال أبو يوسف . ومحمد بن الحسن صاحباه : مثل هذا في العضو الواحد كالموضحة تصوير منقلة أو قطع أنملة فشلت أصبعه قالوا : وأما إذا شج موضحة فبطلت عيناه أو قطع أصبعه فبطلت أصبع أخرى أو يد أخرى فعليه القصاص في الأولى وعليه الارش في الأخرى ، وقد روى عن أبي يوسف . ومحمد : وأبي حنيفة أيضا أنه ان قطع له أنملة فسقطت من المفصل أصبعه أو يده كلها من المفصل أو كسر بعض سنه فسقطت السن كلها كان القصاص في السن كلها وفي جميع الأصابع وأنه ان قطع أصبعه فسقطت الكف من نصف الساعد وبرى فلا قصاص له فإنه ابتداء قطعها من نصف الساعد ، وفرقوا بين الشلل والسقوط ، وقال عثمان البتي : إذا قعا عينه عمدا فذهبت العين الأخرى [اقتص منه] و (٢) فقتت عينا الفاق ، جميعا ، وقال مالك : إذا قطع أصبعه فشلت يده فعليه القصاص من الأصبع وله الارش في اليد ، ويجمع في قوله العقل والقصاص جميعا في عضو واحد ، وقال الشافعي : ان قطع إحدى أنثيه فذهبت الأخرى اقتص منه في التي قطع وعليه الدية في الأخرى .

قال أبو محمد : الحكم في هذا كله ما يتقن أنه تولد من جناية العمد فبالضرورة ندري أنه كله جناية عمد وعدوان قالوا يجب في ذلك القود أو المفاداة سواء في ذلك النفس وما دونها ، والعجب كله أنهم كلهم أصحاب قياس بزعمهم وهم لا يختلفون في أن من قطع أصبع آخر فمات منها فإن عليه القود في النفس ثم يمنع من منع منهم فيمن قطع أصبع آخر فذهبت كفه منها ان يقاد منه في الكف قبل في التناقض أخص من هذا ؟ وأما إذا أمكن أن تتولد الجناية الأخرى من غير الأولى فلا شيء فيها لا قود ولا غيره مثل أن يقطع له يدا فقتل له الأخرى فهذا ان لم يتقن أنه تولد من الجناية الأولى

(١) في النسخة رقم ٤٥ على عرج (٢) الزيادة من النسخة رقم ٤٥ وعليها فما بعدها تفسيرها

فلسنا على يقين من وجوب شيء على الجاني واذا لم نكن على يقين من انه يلزمه شيء فلا يجوز أن يلزم شيئا لافي بشرته ولا في ماله لقول رسول الله ﷺ: «ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام».

قال علي : وكان في أصحابنا قتي اسمه يقي بن عبد الملك ضربه معله في صباه بقلم في خذه فبدست عينه فهذا عمد يوجب القود لأن الضربة كانت في العصب المتصلة بالناظر وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٢٩ مسألة من أمسك آخر حتى فقتت عينه أو قطع عضوه أو ضرب، قال علي : ناعبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب نا خبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب انه كان يقول في الرهط يجتمعون على الرجل فيمسكونه فيفقا أحدهم عينه أو يكسر رجله أو يديه أو أسنانه أو نحو هذا انه يقاذ من الذي باشر ذلك منه، وأما الآخرون الذين أمسكوه فيعاقبون عقوبة موجعة منكرة فان استحب المصاب الدية كانت الدية عليهم كلهم يغرمونها جميعا سواء، قال يونس : وقال ربيعة ان أحب الذي فقتت عيناه الدية فله اثنا عشر الف درهم في عينيه فان كان الذين أمسكوه انما أمسكوه ليفقا عينيه فعليهم الدية جميعا وان كانوا أمسكوه ليصكه أو ليضربه لا يريدون بذلك فقء عينيه فالدية على الذي فقتا عينيه دون أصحابه ، قال ابن وهب . قال ابن سميان : قال ربيعة . ان أراد القود أقيدهم جميعا بمن باشر ذلك ومن أمسكه *

قال أبو محمد : أما إيجاب الدية عليهم كلهم والمنع من القود منهم كلهم فخطأ لا إشكال فيه وتناقض ظاهر لانهم لا يخلو من أن يكونوا كلهم فقاء أو لم يفقاء كلهم لكن من باشره خاصة لا سبيل الى قسم ثالث فان كانوا كلهم فقاء عينيه فالقود عليهم كلهم كما الدية عليهم كلهم ولا فرق ، وان كانوا ليس كلهم فقاء لكن المباشر خاصة فالزام الدية في ذلك من لم يفقا ولا كسروا لا قطع خطأ ، وهذا لا خفاء به وأما قول ربيعة في إيجاب القود على جميعهم أو الدية على جميعهم فلم يتناقض ولكنه خطأ لان الممسك آخر ليفقا عينيه أو ليقطع يده أو ليخصي أو ليجنى عليه أو ليضرب لا يقع عليه البتة في اللغة ولا في الشريعة اسم فاقء ولا اسم قاطع ولا اسم كاسر ولا اسم ضارب ، واذا لم يكن شيئا من هذا فلا قود عليه في ذلك لان الله تعالى انما قال : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فبطل هذا القول بلا شك ، وهذا مما خالف فيه مالك شيخه ربيعة والزهرى ، لانهما جعللا في جناية العمد في العين الخياريين القود أو الدية وهو لا يرى فيها إلا القود فقط وهما كبشا المدينة *

قال على : والحكم في هذا هو أن يقتصر من الفاقء والكاسر والقاطع والضارب بمثل ما فعل ويعزر المسك ويسجن على ما يراه الحاكم لقول رسول الله ﷺ : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده » ، ولا أمره ﷺ بالتعزير في كل ما دون الحد عشرة أسواط فاقبل على ما ذكره في باب التعزير أن شاء الله تعالى من كتاب الحدود ، فإن قال قائل : انكم تقولون فيمن أمسك آخر للقتل فقتل أنه يسجن حتى يموت فهذا خلاف لما قلتم هنا أم لا لجوابنا وبالله تعالى التوفيق : أنه ليس ذلك مخالفا لشيء منه لأن الحكم في هذا قول الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فكل من فعل فعلا يوصف به وكان به متعديا فإنه يجب أن يعتدى عليه بمثله بأمر الله تعالى فالممسك آخر حتى قتل بمسك له وحابس حتى مات وليس قاتلا فالواجب أن يحبس حتى يموت فهو مثل ما اعتدى به ، ولا نبالي بطول المدة من قصرها (١) اذ لم يأت بمراعاة ذلك نص ولا إجماع وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٣٠ مسأله عين الدابة ، قال على : نا أبو عمر أحمد بن قاسم نا أبي قاسم ابن محمد بن قاسم أخبرني جدي قاسم بن أصبغ نا زكريا بن يحيى الناقد نا سعيد بن سليمان عن أبي أمية بن يعلى نا أبو الزناد عن عمرو بن وهب عن أبيه عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ لم يقض في الرأس إلا في ثلاث . المنقلة والموضحة والآمة . وفي عين الفرس ربع ثمنه . نا محمد ابن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا أبو جناب - هو يحيى بن أبي حية الكلبى - عن أبي عون نا محمد بن عبيد الله الثقفى عن شريح أن عمر بن الخطاب كتب إليه في فرس فقئت عينه أن يقوم الفرس ثم يكون في عينه ربع قيمته نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا على بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا عبد الملك بن عمير قال : إن دهقاننا فقاعين فرس لعروة بن الجعد فكتب سعد بن أبي وقاص إلى عمر بن الخطاب يسأله عن ذلك فكتب عمر إليه أن خير الدهقان أن شاء أخذ الفرس وأعطى الشروى وإن شاء أعطى ربع ثمنه فقوم الفرس عشرين القافر خمسة آلاف ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم أن على بن أبي طالب قال في عين الدابة الربع يعنى من ثمنها ، وعن محمد ابن سيرين أن شريحا قال في الدابة إذا فقئت عينها لصاحبها الشروى فإن رضى جبرها بربع ثمنها ، وعن ابن جريج قلت لعطاء عين الدابة قال الربع زعموا ، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن مجالد عن الشعبي أن عمر بن الخطاب قضى في عين

جعل أصيب بنصف ثمنه ثم نظر إليه بعد فقال ما أراه نقص من قوته ولا من هدايته فقصى فيه بربع ثمنه ، وعن الحسن بن حي في عين الدابة ربع ثمنها فان قطع ذنبها أغرم ما نقصها ، وقال أبو حنيفة . وزفر في الفرس والبعير والبقرة تفقا عين كل واحد منهم ربع ثمنه فان فقأ عين شاة فليس في ذلك [إلا ما نقصها وقال مالك . والشافعي . وزفر في أحد قوله ليس في كل ذلك] (١) [إلا ما نقص من الثمن فقط ، وهو قول أبي سليمان . وأصحابنا وقال الليث : ان فقأ عين دابة أو كسر رجلها أو قطع ذنبها فعليه ثمنها كلها أو مثلها . قال أبو محمد : أما الحديث المذكور فلا يصح لأنه من رواية أبي أمية اسماعيل ابن يعلى الثقفي وليس بشيء ، وأما الرواية في ذلك عن عمر بن الخطاب . وسعد بن أبي وقاص . وشريح . وعطاء ثابته ، وأما الرواية عن علي بن أبي طالب أنه قضى في ذلك بنصف القيمة وعن عمر بمثل ذلك فواهيتان أما التي عن علي فهي عن لا يدرى عن محمد بن جابر اليمامي وهو هالك عن جابر الجعفي وهو مفروغ منه . وأما التي عن عمر بن الخطاب فمثل ذلك لأنها عن مجاهد وهو ضعيف عن الشعبي عن عمر ولم يولد الشعبي إلا بعد موت عمر بنحو عشرة أعوام .

قال أبو محمد : إلا أن المالكين قد يحتجون باسقاط من هذا الحديث اذا وافق تقليدهم كاحتجاجهم : « بلا يؤمن أحد بعدى جالسا » ويحدث حرام في الاستظهار وبكثير جدا قد ذكرناه مفرقا وسنجمعه ان شاء الله تعالى .

قال علي : وأما نحن فانه لا حجة عندنا إلا في نص قرآن أو سنة ثابتة عن رسول الله ﷺ أو إجماع متيقن لا خلاف فيه من أحد وليس في هذه المسألة شيء من هذه البراهين فاذ ذلك كذلك فان رسول الله ﷺ قد قال : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلا يجوز الزام فاق عين الدابة إلا ما أوجبه نص أو إجماع ، وقد قال الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فواجب بهذه الآية الزامه قيمة ما نقص فقط وبالله تعالى التوفيق .

(الحاجب)

٢٠٣١ مسألة : قال أبو محمد : قد اختلف الناس في الحاجبين ناحام ابن مفرج نا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قضى أبو بكر الصديق في الحاجب اذا أصيب حتى يذهب شعره فقصى فيه موضحين عشرا من الابل ، وقال آخرون : غير هذا كما روينا بالاستاذ المذكور

الى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنا عبد الكريم انه بلغه عن أصحاب النبي ﷺ في الحاجب يتحصص شعره أن فيه الربع وفيما ذهب منه بالحساب قال أصيب الحاجب بما يوضح ويذهب شعره كان قدر الحاجب فقط ولم يكن للوضحة قدر فان أصيب بمنقولة كان قدر الحاجب والمنقولة جميعا ؛ وروى عن زيد بن ثابت أن في الحاجب الواحد ثلث الدية ، وقال الشعبي في الحاجبين الدية ، وعن سعيد بن المسيب قال في الحاجبين اذا استوعبا الدية وفي أحدهما نصف الدية ، وعن ابراهيم النخعي قال : كان يقال في كل اثنين من الانسان الدية وفي كل واحد النصف قلت الاثنين قال : لعل ذلك قال وفي كل واحد من الانسان الدية ، وعن الشعبي قال : في كل اثنين من الانسان الدية . نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا الحجاج بن ارطاة عن الحكم بن عتيبة أن شريحا قال في الحاجبين والشفتين واليدين والرجلين نصف الدية يعني في كل واحد منهما وفي كل فرد في الانسان الدية ، وهو قول الحسن البصري . وقتادة . وأبي حنيفة . واحمد بن حنبل . وأصحابهم ، وقال آخرون فيها حكومة فقط ، وهو قول مالك . والشافعي . وأصحابهما ، وقال آخرون : لا شيء فيها نا روي نا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء بن أبي رباح الحاجب يشتر قال لم أسمع فيه بشيء .

قال أبو محمد : أما الخفيفون والمالكيون والشافعيون فقد نقضوا ههنا أصولهم في تهويلهم بخلاف صاحب اذا وافق تقليدهم وهم ههنا قد خالفوا ما روى عن أبي بكر الصديق . وزيد بن ثابت . وسائر أصحاب رسول الله ﷺ الى أقوال لم تحفظ قط عن صاحب وهذا قبيح جدا ، فاما الخفيفون فانهم طردوا القياس ههنا إذ جعلوا في كل اثنين في الانسان الدية قياسا على اليدين والحاجبان اثنان ، وأما قول مالك : والشافعي فان أصحابهما لا مؤنة عليهم في ادعاء الاجماع من الامة فيما لا يعرفون فيه خلافا نعم حتى انهم ليدعونه فيما فيه الخلاف مشهور كفعلهم في الموضحة على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، ولا نعلم أحدا قال قبل مالك بقوله في الحاجبين حكومة . هذا ولم يتبع فيه نص قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا قياس فينبغي لهم أن لا ينكروا على من قال بقول اتبع فيه القرآن وسنة رسول الله ﷺ ، وما أباح الله تعالى قط لمالك ولا لابي حنيفة ولا للشافعي شيئا حرمه الله تعالى على غيرهم . قال علي : فاذا لانص في الحاجبين يصح ولا اجماع فيما يتيقن فالواجب ان لا يجب

فيهما في العمد الا القود أو المفاداة ، وأما في الخطأ فلا شيء لأن الأموال محرمة إلا بنص أو اجماع والحكومة غرامة فلا يجوز الزامها أحداً بغير نص ولا اجماع وهو قول عطاء كما أوردنا هـ

(الآنف)

٢٠٣٢ مسألة : قال علي : نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب انه قال في الآنف الدية هـ وبه الى وكيع نا اسراييل عن جابر عن الشعبي قال في العرنين الدية هـ وبه الى وكيع نا سلام عن المغيرة عن ابراهيم النخعي قال في المارن الدية هـ وعن يزيد بن عبد الله ابن قسيط انه قال : في الانسان خمس ديات الآنف واللسان والذكر والصلب والفؤاد هـ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عكرمة قال في الروثة النصف قال عبد الرزاق أحسبه ذكره عن عمر هـ وعن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال في روثه الآنف ثلث الدية هـ ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن أبي نجيح عن مجاهد انه كان يقول في الروثة الثلث فإذا بلغ من المارن العظم فالدية وافية فان أصيب من الروثة الأربعة أو غيرها لم يبلغ العظم فبحساب الروثة هـ وعن ابن جريج عن سليمان ابن موسى أن عمر بن عبد العزيز قال : في الآنف إذا أوعى جدعه الدية كاملة فما أصيب من الآنف دون ذلك فبحساب ذلك هـ ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبيه عن الشعبي قال : ما ذهب من الآنف فبحسابه هـ نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله ابن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد ابن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن مكحول انه قال في روثه الآنف ثلث دية الآنف وفي الجنابتين إذا خرمتا ثم لم تلثما في كل واحد منهما ثلث دية الآنف وفي الروثة ثلث دية الآنف وفي قصبة الآنف إذا انكسرت ثم انجبرت ثلاثة أبعرة هـ نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج عن عثمان ابن سليمان ان عبداً كسر إحدى قصبتى أنف رجل فرفع ذلك الى عمر بن عبد العزيز فقال عمر : وجدنا في كتاب لعمر بن الخطاب أيما عظم كسر ثم جبر كما كان فقيه حقتان فراجعنا ابن سراحة فقال : أيما كسر أخذ من القصبتين فاني عمر الا ان يجعل فيه الحقتين هـ وبه الى ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال : ان كسر الآنف كسراً يكون شينا فسدش دية وان كان المنخران منهما الشين فثلث دية

المنخرين وان كان مارن الآنف مهورا هبرة فله ثلث الدية وان كان ممشوما ملتطيا
يبح صوته كالعين فنصف الدية لعينه وبجده خمسمائة دينار فان كان ليس فيه عيب ولا
غش ولا ريح توجد منه فله ربع الدية ؛ فان أصيب قصبة الآنف فجافت وفيه شين
ولا ريح ولا يوجد ريح شيء فالدية مائة وخمسة وعشرون ديناراً . وان ضرب أنفه
فبراً غير أنه لا يجد ريحاً طيبة ولا ريح شيء فله عشر الدية ، سمعت مولى لسليمان بن
حبيب يحدث قال : قضى سليمان بن حبيب في الآنف إذا وثن بعشرة دنائير وإذا
كسر بمائة دينار ، وبه الى ابن جريج قال قلت لعطاء في الآنف جائفة ؟ قال : نعم
قال ابن جريج : وأخبرتني ابن أبي نجيح عن مجاهد انه كان يقول في نجائمة الآنف
ثلث الدية فان نفدت فالثلاثان ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن عطاء الخراساني
في الآنف إذا خرم مائة دينار .

قال أبو محمد : فحصل من هذا عن علي أن في الآنف الدية وكذلك عن
الشعبي وعن عمر بن عبد العزيز . وعن ابن قسيط . وعن ابراهيم . ومجاهد
في المارن الدية وهو كل مادون العظم ، وعن عمر بن عبد العزيز في المارن ثلث دية
الآنف ، وعن الشعبي في العرنين الدية وهو مادون المارن ، وعن مجاهد في الروثة
الثلث وهي دون العرنين وهو قول ابن حنبل . واسحاق . وقتادة . وفي الأربعة بحساب
ذلك وهو طرف الآنف ، وعن مجاهد ومكحول في الروثة ثلث الدية ، وفي خرم جنبتي
الآنف إذا لم يلتئما في كل واحد من الخرمين ثلث دية الآنف ، وعن مكحول . واسحاق
في الوتر ثلث دية الآنف وهي الحاجزة بين ثقبتي الآنف ، وفي قصبة الآنف إذا
كسرت ثم انجبرت ثلاثة أبعرة ، وعن عمر بن الخطاب . وعمر بن عبد العزيز في
ذلك بعيران حقتان وفي كسر الثنتين عن عمر بن عبد العزيز سدس دية الآنف فان
كان في كلا المنخرين ثلث دية الآنف وفي هشم الآنف حتى يكون لا طياً يبح صوته
نصف دية النفس وان لم يكن فيه ريح منته ولا رشح فربع دية النفس وفي جائفته
عشر دية وربع عشر دية ، وفي جائفة الآنف عن مجاهد ثلث دية النفس فان نفدت
فالثلاثان ، وعن عطاء الخراساني في خرم الآنف عشر الدية ، وقال مالك فيما دون
المارن من كل ما ذكرنا حكم ، وبه قال الشافعي . وأبو حنيفة .

قال أبو محمد : وكل هذا لا يصح منه شيء . والذي نقول به وبالله تعالى التوفيق :
انه لا سبيل الى أن يوجد في هذا خبر صحيح عن رسول الله ﷺ أصلاً فقد بحث عنه
البحاث من أقصى خراسان الى أدناها وأهل فارس واصبهان . وكرمان . وسجستان .

والسند. والجبال. والرى. والعراق. وبغداد. والبصرة. والكوفة وسائر مدنها. واذريجان وأرمينية. والاهواز ومكة والمدينة واليمن والجزيرة ومصر والشام والاندلس فما وجدوا شيئاً مذ أربعائة عام وأربعين سنة غير ما ذكرنا مما لا يصح عند أحد من أهل العلم بالحديث فبطل أن يكون هنا خبر ثابت تقوم به الحجة ولا قرآن في ذلك أصلاً ونحن نوقن أن الله تعالى قد أقام الحجة من القرآن والسنة وأوضح الإجماع إيضاحاً لا يخفى على أحد من مبتداه إلى منتهاه ، وهذه الصفة معدومة ههنا ۞

قال علي : فقولنا ههنا الذي ندين الله تعالى به ونلقاه عليه أنه لو صح عندنا في ذلك أثر لقلنا به ولما خالفناه ولو صح عندنا في ذلك إجماع لقلنا به ولما ترددنا في الطاعة له فاذ لاسنة في ذلك ولا إجماع فليس فيه إلا القود في العمد أو المفاداة ولا شيء في الخطأ لقول الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) وبالله تعالى التوفيق ۞

(الشعر)

٢٠٣٣ مسألة : قال أبو محمد : نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا منهل بن خليفة العجلي عن أبي عبد الله سلبه بن تمام الشقري قال : مر رجل بقدر فوقعت منه على رأس رجل فاحترقت شعره فرفع إلى علي بن أبي طالب فأجله سنة فلم ينبت فقضى على عليه فيه بالدية ۞ ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية — هو الضير — نا حجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في الشعر الدية إذا لم ينبت ، وقد اختجوا في كثير من هذه الأبواب بهذه الرواية نفسها وهو قول الشعبي ، وقال سفيان الثوري . وأبو حنيفة . والحسن بن حي . واحمد بن حنبل . واسحاق بن راهويه في شعر الرأس إذا لم ينبت الدية وفي شعر اللحية إذا لم ينبت الدية ، وأما المالكيون . والشافعيون فليس عندهم في ذلك إلا حكومة وهذا مما نقضوا فيه أصولهم في تشنيعهم خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف وقد جاء ههنا عن علي بن أبي طالب . وزيد بن ثابت ما لا يعرف عن أحد من الصحابة ولا من التابعين مخالف ، وهذا يريك أنهم لا يضبطون أصلاً ، وقد قال بعضهم : ليس للشعر أصل يرجع إليه في السنة فيقال لهم : ولا في شيء مما أوجبتم فيه الدية من الأعضاء أصل من السنة يصح حاش الأصابع فقط ۞

(الشاربان)

٢٠٣٤ مسألة : قال على (١) نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعرابى نا الذبرى نا عبد الرزاق عن ابن جريج قال : اجتمع لعمر بن عبد العزيز أن من مرط الشارب فقيه (٢) ستون ديناراً فان مرطاً جميعاً فقيهما مائة وعشرون ديناراً ، قال عبد الرزاق وقال معمر : بلغت في الشاربين مائة وعشرون ديناراً في كل واحد ستون ديناراً .
قال على : عهدنا بهم يحتجون بعمر بن عبد العزيز في البتة وغيرها فمالهم لا يتبعونه فيما اجتمع له عليه هنا ولكنهم لا يتفق لهم قول الا في النادر وليس فيهما شيء عندنا في الخطأ لانه لا نص في ذلك ولا اجماع الا القود في العمدة فقط ، وبالله تعالى التوفيق .
(العقل)

٢٠٣٥ مسألة نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان - هو الثورى - عن عوف قال : سمعت شيخنا يحدث في المسجد فجلسه فقالوا ذاك أبو المهلب عم أبي قلابة قال : رمى رجل رجلاً بحجر في رأسه فذهب سمعه ولسانه وعقله ويبس ذكوه فقضى فيه عمر أربع ديات وهو حي . وبه إلى سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : في العقل الدية . ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن مكحول عن قيسة بن ذؤيب عن زيد بن ثابت قال في الرابية بعير وفي الباضعة بعيران وفي المتلاحة ثلاثة أبعرة من الابل وفي السمحاق أربع وفي الموضحة خمس وفي الهاشمة عشر وفي المنقلة خمس عشرة وفي المامومة ثلث الدية وفي الرجل يضرب حتى يذهب عقله الدية كاملة أو يضرب حتى يغن فلم يفهم الدية كاملة أو حتى يبيع فلا يفهم الدية كاملة ، وفي جفن العين ربع الدية ، وفي حلبة الثدي ربع الدية .

قال أبو محمد : وبه يقول سفيان الثورى ، وأبو حنيفة ، ومالك ، والشافعى . وابن حنبل . وأصحابهم ، وهذا كالذى قبله وما فيه عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم الا أقل مما في العين العوراء وقد خالفه أبو حنيفة ، ومالك ، والشافعى فليت شعري أى فرق بين الامرين الا الدعوى الكاذبة المفتضحة في الاجماع ؟ وقد خالف المالكيون في هذا الخبر زيد بن ثابت في الدامية والباضة والمتلاحة والسمحاق والهاشمة وفي جفن العين وحلبة الثدي فما الذى جعل بعض قوله حجة وبعضه لا حجة ؟ ان هذا لمعجب ، فان قالوا : أخذنا بقول عمر في ذلك قيل لهم : فهلا أخذتم بقول عمر في العين العوراء والسن السوداء وسائر ما ذكرناه قبل ؟ فمرة يكون قول عمر بن الخطاب

(١) سقط من النسخة رقم ٤٠ لفظ قال على (٢) في النسخة رقم ٤٠ ان مرط الشارب فهو

وزيد حجة ومرة يكون قولها لاحجة فيه ، ، ونعوذ بالله من التدين بمثل هذه الاقوال .
قال أبو محمد : فاذا لانص في العقل ولا اجماع يثبت فيه فلا شيء في ذهابه
بالخطأ ، وأما بالعمد فاتماهى ضربة كضربة ولا مزيد فان لم يذهب عقل المقتص منه
فلا شيء عليه فقد اعتدى بمثل ما اعتدى به عليه ، وأيضا فالخير في هذا عن عمر
لا يصح لأن أبا المهلب عبد الرحمن بن عمرو لم يدرك عمر بن الخطاب فزاد الامر
وهنا على وهن *

(اللحيان والذقن)

٢٠٣٦ مسألة : نا عبد الله بن زريع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد
نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن مكحول انه قال : في
اللحيين اذا كسر ثم انجبر سبعة أبعة * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر . وابن
جريح كلاهما عن رجل عن الشعبي في اللحي اذا كسر أربعون دينارا ؛ وعن عبد الرزاق
عن معمر عن ابن جريح عن رجل عن سعيد بن المسيب قال في فقى الانسان قال
يثنى ابهامه ثم تجعل قبضتهما السفلى ويفتح فاه فيجعلها بين لحييه فانهقص من فتحة فاه
من قصبة ابهامه السفلى فيالحساب .
قال علي : وهذا أيضا كسائر ماسلف ولا فرق ولا شيء في ذلك بالخطا وفيه
القود بالعمد *

(الاصابع)

٢٠٣٧ مسألة : قد ذكرنا الثابت عن رسول الله ﷺ في ابتداء كلامنا في
باب الاعضاء ، وانه عليه الصلاة والسلام صح عنه أنه قال : « الاصابع سواء هذه
وهذه سواء » يعنى المختصر والابهام وانه عليه الصلاة والسلام قال : « الاصابع عشر
عشر ، فهذا نص لايسع أحدا الخروج عنه *
قال أبو محمد : وباليقين ندرى انه ليس هنا الا عمد أو خطأ وقد صح عن
رسول الله ﷺ انه قال : « رفع عن أمتي الخطأ » وضح قول الله تعالى : (وليس
عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) فورد هذان النصان وكان
ممكنا أن يستثنى كل واحد منهما من الآخر يمكن أن يكون المراد ليس عليكم جناح فيما
أخطأتم به ورفع عن أمتي الخطأ الا في دية الاصابع . وكان ممكنا أن يكون المراد
في الاصابع عشر عشر في العمد خاصة لا في الخطا ولم يجز لأحد أن يصير الى أحد
الاستثناءين الا ييقين نص أو اجماع لانه خبر عن الله تعالى وعن رسول الله ﷺ

ولا يحل الخبر عن الله تعالى الا بنص ثابت في القرآن أو عز رسول الله المبين عنه عليه السلام ، ونحن على بصيرة وبقين من الله تعالى لا يدعنا في عمى من هذا الحكم في الدين لأنه تعالى يقول: (تبياناً لكل شيء وهدى) وقال تعالى: (لتبين للناس ما نزل إليهم) فنظرنا في ذلك ضارعين الى الله تعالى في أن يليح لنا الحق في ذلك فلا هدى إلا من قبله تعالى فابتدأنا بالعمد فوجدنا الناس مختلفين فطائفة قالت : لا شيء في العمد الا القود فقط ولا دية هنالك ، وقالت طائفة : فيه القود أو الدية فوجدنا الاختلاف في وجوب الدية في العمد في ذلك ثم رجعنا الى الخطأ في ذلك فلم نجد اجماعاً متيقناً على وجوب الدية في الخطأ في ذلك ثم وجدنا القائلين بالدية في ذلك مختلفين فيما دون الثلث فطائفة قالت : هي في مال الجاني وطائفة قالت : هي على عاقلة فلم نجد اجماعاً منهم أيضاً في هذا ولم يحز أن يلزم الجاني غرامة لم يوجبها عليه نص ولا اجماع بل قد أسقط الله تعالى عنه الجناح بيقين في ذلك ، ولم يحز أيضاً أن تلزم عاقلة غرامة في ذلك بغير نص ولا اجماع بل النص مسقط عنهم ذلك بقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) فبطل بيقين أن يجب في الخطأ في ذلك شيء لأنه لا نص يبين هذه العشرة على من هي وإذا لم يبين النص ولا الاجماع على من هي فمن الباطل المتيقن أن يكون الله تعالى يلزم غرامة من لا يبين لنا من هو الملزم إياها هذا امر تقطع ونبت ان الله تعالى لم يفعل بنا ذلك قط وهو تعالى القائل متفضلاً علينا : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) والامر تعالى لنا إذ يقول : (ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا) إلى قوله تعالى : (ما لا طاقة لنا به) والقائل تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) وبقين ندري أنه ليس في وسع أحد ولا في طاقته أن يفهم مراد الله تعالى من غير أن يفهمه الله تعالى إياه فسقط أن يكون في الخطأ غرامة أصلاً فيما دون النفس فسقط أن يكون في الخطأ في ذلك دية أصلاً فرجعنا إلى العمد فلم يكن بد من إيجاب دية الاصابع كما أمر رسول الله ﷺ اما على العامد واما على المخطئ أو على عاقلة المخطئ . وقد سقط أن يجب في ذلك على المخطئ أو على عاقلة شيء بنصوص القرآن التي أوردنا لم يبق في ذلك الا العامد فالدية في ذلك واجبة على العامد بلا شك اذ لم يبق الا هو ، وأيضاً قالت الله تعالى يقول : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وكان العامد سيئاً بسيئته فالواجب بنص القرآن أن يساء اليه بمثلها والدية إذا أوجبها الله تعالى على لسان رسوله ﷺ وفي أساءة مسمى فهي مثل سيئة ذلك المسمى بلا شك ، وكذلك الحدود إذا أمر الله تعالى بها أيضاً فإذا فأت المماثلة بالقود في الاصابع وجبت المماثلة بالدية في ذلك .

(الخلاف في الأصابع)

٢٠٣٨ مسألة : قال أبو محمد : ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد ابن خالد نا علي بن عبدالعزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في الإبهام والتي تليها نصف دية اليد وفي الوسطى عشرة أبعرة وفي البصر تسعة أبعرة وفي الخنصر ستة أبعرة هـ وبه الى الحجاج بن المنهال نا همام بن يحيى عن قتادة عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في الإبهام خمسة عشر بعيراً وفي السبابة عشرأ وفي الوسطى عشرأ وفي البصر تسعاً وفي الخنصر ستاً وقد وافقه على ذلك غيره كما روينا بالسند المذكور الى حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال في الإبهام والتي تليها نصف الدية وجاء عن عروة بيان زائد عن أبيه قال : اذا قطعت الإبهام والتي تليها ففيها نصف دية اليد واذا قطعت احدهما ففيها عشر من الابل، وعن علي بن أبي طالب قال : الاصابع عشر عشر، وعن الشعبي أنه قال : جاء رجل من مراد الى شريح فقال : يا أبا أمية ما تقول في دية الاصابع ؟ قال سواء في كل أصبع مما هنالك عشر من الابل فجمع المرادى بين إبهاميه وخنصريه وقال : يا سبحان الله سواء هاتان فقال شريح : تتبع ولا تبتدع. فانك لن تضل ما أخذت بالاثريدك وأذنك في اليد النصف وفي الأذن النصف والأذن يوارىها الشعر والقلنسوة والعمامة، وعن الشعبي قال : أشهد على مسروق وشريح انهما قالاً : الاصابع سواء عشر عشر من الابل ، وقد روينا هذا القول عن ابن عباس قبل ، وعن زيد بن ثابت رضي الله عنهم هـ

قال أبو محمد : وليعلم العالمون أنه لم يأت عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم أن هذه الدية في الخطأ ، وأعجب من ذلك من لا يرى هذه الدية في العمد أصلاً ولا يراها إلا في الخطأ فعكس الحق عكساً ، ونحمد الله على السلامة هـ

قال علي : وأما مفاصل الاصابع فقد روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة وعن رجل عن عكرمة عن عمر بن الخطاب في كل أتملة ثلث دية الأصبع ، وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان بن موسى قال في كتاب عمر بن عبد العزيز الى الأجناد في كل قصبة من قصب الاصابع قطعت أو شلت ثلث دية الأصابع (١) إلا ما كان من إبهامها فانما هي قصبتان ففي كل قصبة من الإبهام نصف ديتها ، وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم النخعي قال : في كل مفصل من الاصابع ثلث دية الأصبع إلا الإبهام فانها مفصلان في كل مفصل النصف هـ

قال علي: لا تعرف (١) في هذا خلافا والذي تقول به وبالله تعالى التوفيق : هو ان النبي ﷺ حكم في كل أصبع بعشر من الابل فواجب بلا شك ان العشر المذكورة مقابلة للأصبع ففي كل جزء من الأصبع جزء من العشر فعلى هذا في نصف الأصبع نصف العشر وفي ثلث الأصبع ثلث العشر وهكذا في كل جزء وبالله تعالى التوفيق ، وأما الأصبع تشل فقد جاء عن النبي ﷺ في الأصابع عشر عشر فهذا عموم لا يخرج عنه إلا ما أخرجه نص أو إجماع ، وقد قيل : ان في شلل الأصبع دية كاملة فالواجب القول بذلك لعموم النص الذي ذكرناه ، وأما كسره فيفريق عتتا أو صحيحا إلا أنه لم يبطل فلا شيء في ذلك عندنا *

قال أبو محمد : فهذا النص الذي ذكرناه يقتضي ان أصابع اليدين والرجلين سواء لعموم ذكره عليه الصلاة والسلام الأصابع ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن رجل عن مكحول عن زيد بن ثابت انه قال : في الأصبع الزائدة ثلث دية الأصبع ، وقال معمر : بلغني ان في الأصبع الزائدة . والسن الزائدة ثلث ديتها ، وقال آخرون : فيها حكومة ، وقال آخرون : لا شيء فيها فنظرنا فوجدنا النص عن النبي ﷺ قد صح بأن في الأصبع عشرا من الابل ، واسم أصبع يقع على زائدة ولم يخص عليه الصلاة والسلام أصبعا زائدة من غيرها وما كان ربك نسيا ، ولو أراد ذلك لبينه فواجب أن يكون فيها ما في سائر الأصابع ، وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٣٩ مسأله : قال علي : قد ذكرنا ما جاء في اليد تشل أو تقطع في كتاب ابن حزم . وتلك الصحيفة وانه لا يصح شيء من ذلك ، وروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن عمرو بن شعيب قال : كان في كتاب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، ان في الرجل اذا يبست فلم يستطع أن يبسطها أو بسطها فلم يستطع أن يقبضها أو لم تل الأرض ففيها نصف الدية فان نال منها شيء الأرض فبقدر ما نقص منها وفي اليد اذا لم يأكل بها ولم يشرب بها ولم يأتز بها ولم يستصلح بها : ففيها نصف الدية . نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان الثوري نا ابن اسحاق السديعي نا عاصم نا علي بن ابي طالب قال في اليد النصف ، وحدثنا حماد نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج نا عبد العزيز نا ابن عمر نا عبد العزيز نا أيه نا عمر نا عبد العزيز نا عمر نا الخطاب نا قتل في اليد نصف الدية فما نقصت فبالحساب ، وبه الى عبد الرزاق نا معمر نا الزهري نا قتادة ، وعن رجل عن عكرمة في اليد اذا شلت ديتها كاملة

٢٠٤٠ مسألة في اختلافهم في موضع قطع اليد (١) ، قال أبو محمد :
 نا يونس بن عبدالله بن مغيث نا أحمد بن عبدالله بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن
 عبد السلام الخثني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا أبو عوانة عن مغيرة بن مقسم
 الضبي عن ابراهيم النخعي قال : ان قطعت اليد من الكف فنصف الدية ، وان قطعت من
 المنكب فالدية ، وعن عامر الشعبي من رواية جابر الجعفي قال : اذا قطعت اليد من
 المفصل ففيها نصف الدية ، ومن المرفق ففيها الدية ، وعن ابراهيم النخعي قال في اليد اذا
 قطعت من البراجم ففيها الدية ، وكذلك لو قطعت من الرسغ أو من المرفق أو من
 المنكب كل ذلك الدية فقطه ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء انه قال :
 في اليد تستأصل خمسون من الابل اذا قطعت من المنكب والرجل مثل ذلك قال ابن جريج
 قلت له من أين أمن المنكب أو من الكف ؟ قال : بل من المنكب ، ومن طريق عبد الرزاق
 عن معمر عن قتادة قال : سواء قطعت اليد من المنكب أو مما دونه الى موضع السواره
 قال أبو محمد : وهؤلاء الحاضرون من المخالفين من الحنفيين والمالكيين والشافعيين.
 لا يقولون بهذا الذي جاء عن ذكرنا من الصحابة والتابعين فصيح انه لاجبة في قولهم ولا
 في قول غيرهم إلا ما صح به النص او يقرن فيه الاجماع فقط ، وقال مالك : ان
 قطعت أصبع أو ذهبت ثم قطعت الكف فله دية ما بقي من الاصابع فقط فان قطعت
 أئمة ثم قطعت الكف فله دية الاصابع كلها .

قال علي : وهذا خطأ ظاهر لان الأئمة عنده لها حظها من العقل كما للأصبع
 فلا شيء . حظ (٢) الأصبع ولم يحظ الأئمة ، فان قالوا : لقلتها قيل لهم : القليل والكثير من
 الحرام حرام [والكبير من الكثير حرام] (٣) ولا يحل من أموال الناس قليل ولا
 كثير الا بحق ، لاسيما ان كان الذي أصاب الأئمة فقضى عليه بعقلها هو الذي أصاب
 الكف بعد ذلك فقد أغرموه في الكف دية كاملة وثلاث خمس الدية .

(كسر اليد والزند)

٢٠٤١ - مسألة - قال أبو محمد : نا حام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري
 نا عبد الرزاق نا ابن جريج نا خبرني عكرمة بن خالد نا نافع بن علقمة نا في رجل
 رجل كسرت فقال : كنا نقضى فيها بخمسمائة درهم حتى أخبرني عاصم بن سفيان أن
 سفيان بن عبدالله كتب الى عمر بن الخطاب فكتب بخمسة أواق في اليد تكسر ثم
 تجبر وتستقيم قلت لعكرمة : فلا يكون فيها عوج ولا شلل قال : نعم قلت : فقضى فيها

(١) في النسخة رقم ٤٠ قطع اليدين ٢ في النسخة رقم ١٤ خط الاصبع بالطاء المهمة ٣ الزيادة من النسخة رقم ١٤

ابن علقمة بمائتي درهم ، وبه الى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ابن أبي ليلى عن
عكرمة بن خالد عن رجل عن عمر انه قال : في الساق أو الذراع اذا انكسرت ثم جبرت
فاستوت في غير عثم عشرون دينارا أو حقتان ، وبه الى عبد الرزاق نا ابن جريج عن
عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عمر بن عبد العزيز قال : كتب سفيان بن عبد الله
الى عمر بن الخطاب - وهو عامله بالطائف - يستشير في يد رجل كسرت فكتب اليه
عمر بن الخطاب ان كانت جبرت صحيحة فله حقتان ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن
قتادة قال : اذا كسرت اليد أو الرجل واذا كسرت الذراع أو العضد أو الفخذ أو الساق ثم
جبرت فاستوت ففي كل واحد عشرون دينارا فان كان فيها عثم فاربعون دينارا ، وبه
الى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال لي عطاء في كسر الرجل واليد والترقوة
ثم تجبر في ذلك شيء وما بلغت ما هو ، وكان شريح يقول : اذا جبرت فليس فيها شيء ،
ومن طريق الحجاج بن المنهال ناحماد بن سلمة عن الحجاج عن مكحول قال في الرجل
اذا كسر احد زنديه ثم انجبر ففيه عشرة أبعرة ، وهذا مما خالف فيه الحنفيون
والمالكيون والشافعيون الرواية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وهم يشنعون بخلاف
الصاحب اذا وافق تقليدهم وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٤١ - مسألة - من قطعت يده في سبيل الله أو في غيره * ناحماد نا ابن مفرج نا
ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : من قطعت يده في سبيل
الله تعالى ثم قطع انسان يده الاخرى غرم له ديتين ، فان قطعت يده في جد و قطع
انسان يده الاخرى غرم له دية التي قطع ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري
في رجل مقطوع اليد قطعت الاخرى بعد ذلك قال : لو أعطى عقل بدين رأيت ذلك غير
بعيد من السداد ولم أسمع فيه سنة *

قال أبو محمد : كان يلزم من قال بقول مالك في أن في عين الاعور دية عيني أن
يقول بقول الزهري ولكنهم يتناقضون وأما نحن فلانزيد على ما قال رسول الله ﷺ
في دية الاصابع سواء قطعت الاخرى في سبيل الله تعالى أو في حد وما كان ربك نسيا ، ولو ان
الله تعالى أراد ذلك لما أهمله ولا أغفله ولبينه *

﴿أصابع المرأة﴾

٢٠٤٢ - مسألة - وقد ذكرنا قبل اختلاف الناس في هذا وأن فيهم من رأى في أصبعها
عشرا من الابل وفي اثنين عشرين من الابل ، وفي الثلاثة ثلاثين من الابل وفي الاربعة
عشرين من الابل ، وقول من رأى انها في كل ذلك على النصف من الرجل *

قال علي : فوجب علينا ما افترضه الله تعالى عند التنازع من الرد الى كتاب الله تعالى وستة نيه عليه الصلاة والسلام ففعلنا فوجدناه وَاللَّهِ بِهِ قَدْ قَالَ : والاصابع سواء هذه وهذه سواء ، فصح يقينا ان اصابع المرأة سواء بنص حكمه عليه الصلاة والسلام وأن اصابع الرجل سواء بنص حكمه وَاللَّهِ بِهِ ، فاذ ذلك كذلك ، وقد صح الاجماع على أن في أربعة أصابع من المرأة فصاعدا نصف ما في ذلك من الرجل بلا خلاف فاذ بلا شك في هذا وقد حكم عليه الصلاة والسلام أن اصابعها سواء فواجب أن يكون في أصبعين نصف ما في الاربع بلا شك ، وفي الأصبع الواحدة نصف ما في الاثنين وبالله تعالى التوفيق .

(في اليد الشلاء)

٣٠٤٣ - مسألة - نايونس بن عبد الله نا احمد بن عبد الله بن عبد الرحيم نا أحمد بن خالد نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان نا هشام الدستوائي نا قتادة عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس أن عمر بن الخطاب قال في العين العوراء اذا فضخت واليد الشلاء اذا قطعت والسن السوداء اذا سقطت : تلك ديتها ، ومن طريق وكيع نا ابو هلال محمد بن سليم الراصي عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس قال في اليد الشلاء اذا قطعت : تلك الدية ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن داود بن أبي عاصم عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في اليد الشلاء اذا قطعت : تلك ديتها وفي الرجل الشلاء : تلك ديتها ، وعن مجاهد قال في اليد الشلاء : تلك ديتها ، وعن سعيد بن المسيب مثل ذلك وهو قول ابن شبرمة ، وعن عبد الرزاق أنه قال في الاصبع الشلاء تقطع : نصف ديتها ، وقال آخرون غير ذلك كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال في اليد الشلاء اذا قطعت خمس ديتها ، وعن مسروق قال في اليد الشلاء حكم وعن النخعي مثل ذلك حكم ، وعن ابن جريج قال في الاصبع الشلاء تقطع شيء لجلالها ، وبه يقول ابو حنيفة ومالك والشافعي . وأصحابهم *

قال أبو محمد : وقد جاء في هذا أثر كما روينا نا أحمد نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن ابراهيم بن محمد نا ابن عاتق نا الهيثم بن حميد نا العلامة هو ابن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رسول الله ﷺ قضى في العين العوراء السادة لمكانها اذا طمست : تلك ديتها » ، وفي اليد الشلاء اذا قطعت : تلك ديتها ، وفي السن السوداء اذا نزع : تلك ديتها .

قال علي : فجاء هذا الخبر كما ذكرنا ، والحنيفيون . والمالكيون . والشافعيون . يحتاجون به اذا وافق أهواهم وجاء بمثل ما فيه الاثر الصحيح عن عمر بن الخطاب . وابن

عباس رضى الله عنهما ، ولا يعرف لهما مخالف من الصحابة أصلاً . وقال بذلك سعيد بن المسيب ومجاهد ، وهم يهولون ويشنعون بخلاف صاحب إذا وافق تقليدهم .

في الرجلين

٢٠٤٤ - مسألة - وقد ذكرنا ما جاء عن ذلك في الاثر وأنه لا يصح من ذلك شيء إلا ما جاء في الأصابع بالقول في أصابع الرجل لنا قلنا في أصابع اليد سواء سواء لا يفترق شيء من الحكم في ذلك في جميع المسائل لعدم قوله عليه الصلاة والسلام : « الأصابع سواء وفي الأصابع عشر عشر يعني كل واحدة » ، حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد ابن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن عاصم ابن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال في الاتف وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية وفي العين النصف وفي الاذن النصف وفي اليد النصف وفي الرجل النصف ، وبه الى الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن عمرو بن شعيب قال : كان في كتاب أبي بكر . وعمر أن في الرجل اذا يبت فلم يستطع أن يبسطها أو يبسطها فلم يستطع أن يقبضها أو لم تنل الأرض فبقدر ما نقص منها ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال : وفي الرجل نصف الدية أو عدل ذلك من الذهب أو الورق فاذا قصت فبالحساب ، وعن ابن جريج عن عطاء في اليد تستأصل خمسون من الابل اذا قطعت من المنكب والرجل كذلك .

قال علي : الدية في ذلك للأصابع فقط على ما قلنا في اليد سواء سواء وبالله تعالى التوفيق .

في اللسان

٢٠٤٥ - مسألة - قد ذكرنا الاثر في ذلك وأنه لا يصح ، نا حماد نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال قضى أبو بكر الصديق رضى الله عنه في اللسان اذا قطع بالدية اذا نزع من أصله فان قطع من أسلته (١) فتكلم صاحبه فقيه نصف الدية ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن عكرمة قال : قضى أبو بكر في اللسان اذا قطع الدية فان قطعت أسلته فبين بعض الكلام ولم يبين بعضه فنصف الدية ، وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه عن عمر بن الخطاب قال في اللسان اذا استوصل دية كاملة وما أصيب من اللسان فبلغ أن يمنع الكلام فقيه الدية كاملة ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن أبي

(١) الاسلة مستدق اللسان والذراع كما في الصحاح

اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال في اللسان الدية ، وعن ابراهيم النخعي مثل ذلك . وعن سليمان بن موسى أنه قال في كتاب عمر بن عبد العزيز في الأجناد ما قطع من اللسان فبلغ أن يمنع الكلام كله ففيه الدية كاملة وما نقص دون ذلك فبحسابه . وعن مجاهد قال في اللسان الدية كاملة فان قطعت أسلته فبين بعض الكلام فانه بحسبه بالحروف ان بين نصف الحروف فنصف الدية ، وان بين الثلث فثلث الدية . وعن ابن جريج قال : قلت لعطاء : اللسان يقطع كله ؟ قال : الدية قلت فقطع منه ما يذهب الكلام ويبقى من اللسان قال : ما أرى إلا أن فيه الدية اذا ذهب الكلام . وعن ابن جريج أخبرني ابن أبي نجیح ان اللسان اذا قطع منه ما يذهب الكلام ان فيه الدية قلت عنمن ؟ قال : هو قول القياس قال : فان ذهب بعض الكلام وبقي بعض فبحساب الكلام والكلام من ثمانية وعشرين حرفا قلت عنمن ؟ قال : لا أدري .

قال أبو محمد : وبإيجاب الدية في اللسان وفي الكلام يقول أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأصحابهم ، وأما الأثر في ذلك فلا يصح ، وأما الرواية عن أبي بكر . وعمر رضي الله عنهما فان صحوها فرواية أبي بكر قد خالفوها ، لأنهم رضي الله عنه جعل في ذهاب أسلة اللسان نصف الدية ، ومثل هذا لا يجوز أن يقطع فيه على انه اجماع إذ ليس فيه إلا أثران عن أبي بكر وعمر منقطعان ، وثالث عن علي وهم قد خالفوا أضعاف هذا في غير ما موضع ، من ذلك قول عمر . وابن عباس في العين العوراء واليد الشلاء ، وقول علي في السمحاق ، وقول أبي بكر : وعمر . وغيرهما في القود من اللطمة وغير ذلك كثير جدا ، فالواجب أن لا يجب في اللسان اذا كان عمدا إلا القود أو المقادة لأنه جرح ولا مزيد ، وأما الخطأ ففروع بنصر القرآن وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٤٦ - مسألة - في لسان الأعجم (١) والاخرس . قال أبو محمد : حدثنا أحمد بن عمر نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا ابراهيم بن محمد الدينوري نا ابن الجهم نا موسى ابن اسحاق الأنصاري نا أبو بكر بن أبي شيبة نا أحمد بن بكر عن ابن جريج عن قتادة قال في لسان الاخرس الثلث ، في لسان الصحيح . نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن رجل عن مكحول قال : قضى عمر بن الخطاب في لسان الاخرس يستأصل بثلث الدية ، وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال في لسان الأعجمي ثلث الدية ، وهو قول ابن شبرمة ، وقد روى عن ابراهيم النخعي أن فيه الدية كلها ؛ وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي وأصحابهم ليس فيه إلا حكومة .

قال أبو محمد : وهذا بما خالفوا فيه الرواية عن عمر التي يحتجون بأضعف منها إذا وافق آراءهم ولا يروى في ذلك عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم خلاف لما جاء فيه عن عمر وهم يعظمون مثل هذا إذا وافق آراءهم.

قال علي : لسان الآخرى كغيره والآلم واحد ، والقود واجب لقول الله تعالى : (والحرمت قصاص) أو المفادات وكذلك لسان الصغير ، وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٤٧ - مسألة - فيمن قطع يدا فيها آكلة أو قلع ضرسا وجمعة أو متا كلة بغير إذن (١) صاحبها . قال أبو محمد : قال الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان) وقال تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فالواجب استعمال هذين النصين من كلام الله تعالى فينظر فإن قامت بينة أو علم الحاكم أن تلك اليد لا يرجى لها برؤ ولا توقف وإنما مهلكة ولا بد ولا دواء لها إلا القلع فلا شيء على القاطع ، وقد أحسن لأنه دواء ، وقد أمر رسول الله ﷺ بالمدواة ، وهكذا القول في الضرر إذا كان شديدا لآلم قاطعا به عن صلاته ومصالح أموره فهذا تعاون على البر والتقوى . نا محمد بن عمر العذري نا أبو ذر الهروي نا عبد الله ابن محمد الصيدلاني يلخ نا عبد الرحمن بن أبي حاتم نا الحسن بن عرفة نا وكيع عن مسعر بن كدام وسفيان الثوري عن زياد بن علاقة عن يحيى بن أسامة بن شريك قال : قال رسول الله ﷺ : « تداءوا فان الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء غير داء واحد قالوا : وما هو يا رسول الله ؟ قال : الهرم » .

قال علي : فمن داوى أخاه المسلم كما أمره الله تعالى على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام فقد أحسن قال الله تعالى : (ما على المحسنين من سبيل) وأما إذا كان يرجى للأكلة برؤ أو توقف وكان الضرر تتوقف أحيانا ولا يقطع شغله عن صلاته ومصالح أموره فعلى القاطع والقالع القود لأنه حيثئذ متعدد ، وقد أمر الله تعالى بالقصاص في القود .

البحح والغثن والصعر والحذب

٢٠٤٨ - مسألة - قال أبو محمد : البجح هو خشونة تعرض من فضل نازل في أنابيب الرئة فلا يتبين الكلام كل البيان وقد يزيد حتى لا يتبين أصلا ، والغثن هو خروج الكلام من المتحرين ، والصعر هو ميل الوجه كله إلى ناحية واحدة بانقتال ظاهر ، والحذب تقوس وانحناء في فقرات الصلب أو فقرات الصدر وقد

يجتمعان معا ، وقد يعرض للكبير كما يعرض للصغير نسأل الله العافية ه حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا الحجاج عن مكحول نا زيد بن ثابت قال في الحذب الدية كاملة وفي البطح الدية كاملة ، وفي الصعر نصف الدية وفي القن بقدر ما غننا نا حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن غير واحد عن الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في الصعر اذا لم يلتفت الدية كاملة ، وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال قال عمر بن عبد العزيز في الصعر اذا لم يلتفت الرجل الا منحرفا نصف الدية خمسمائة دينار وبه يقول معمر ، وقال أحمد بن حنبل في الصعر الدية ه قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : ليس في ذلك الا حكومة وهذا مما خالفوا فيه الرواية عن زيد بن ثابت ولا يعرف عن أحد من الصحابة خلافه ، وأما نحن فنقول وبالله تعالى التوفيق : انه ان حدث كل ذلك من ضرب عمد اقتص بمثل ذلك بالغ ما بلغ فان حدث مثل ذلك والا فلا شيء على الجاني أكثر من أن يعتدى عليه بمثل ما اعتدى ولا يجوز أن يعتدى عليه بما لم يعتد به ولو قدرنا على أن نبلغه حيث بلغه هو بظلمه لفعلنا ولكن اذ عجزنا عن ذلك فمقدسقط عنا ما لا يقدر عليه لقول الله تعالى (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) ولقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وقد أمرنا عليه الصلاة والسلام بالقصاص جملة ه

(في الظفر)

٢٠٤٩ مسألة : نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي ابن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في الظفر اذا اعور بعير واذا ثبت فخمسا بعير وفي كل مفصل من مفاصل الأصبع اذا انكسر ثم انجبر ثلثا بعير وفي قصبة الاتف اذا انكسرت ثم انجبرت ثلاثة أبعرة ه وعن ابن عباس انه قال في الظفر اذا اعور خمس دية الأصبع وبه يقول أحمد بن حنبل واستحاق ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر وابن جريج قال معمر عن رجل عن عكرمة ، وقال ابن جريج عن عمرو بن شعيب ثم اتفق عكرمة . وعمر و ابن عمر بن الخطاب قال في الظفر اذا اعرج ونجم وفسد قلو ص ه وبه الى ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز نا ابن عمر بن عبد العزيز نا اجتماع له في الظفر اذا نزع فعر أو سقط أو اسود العشر من الدية عشرة دنانير ه قال أبو محمد : هذا القلو ص على أصلهم لانه عشر دية الأصبع من الابل ه وبه الى

عبد الرزاق قال قال الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت في الظفر (١) يقطع ان خرج اسود أو لم يخرج فقيه عشرة دنانير وان خرج ابيض خمسة دنانير ، وعن مجاهد انه قال ان اسود الظفر أو اعور فثاقه ، وعن مجاهد انه كان يقول : ان لم ينبت الظفر فثاقه ، ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج نا محمد بن الحارث بن سفيان عن أذينة انه كان يقول في الظفر اذا طرحت فلم تنبت بنت مخاض فازل يكن فابن لبون ، وعن عطاء قال : سمعت في الظفر شيئا لا أدري ماهو ، وقال مالك . والشافعي فيه حكومة .

قال علي : وما نعلم أحدا قبل مالك روى عنه القول بالحكومة ههنا ، وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ فاذا لخص في هذا ولا اجماع فلا شيء فيه الا القود في العمد فقط أو المفسادة فانه جرح وأما في الخطأ فلا شيء فيه وبالله تعالى التوفيق .

(في الشفتين)

٢٠٥٠ مسألة نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا الحجاج عن مكحول عن زيد ابن ثابت قال في الحاجب ثلث الدية وفي الشفة العليا ثلث الدية وفي الشفة السفلى ثلث الدية لانها ترد الطعام والشراب ، وعن سعيد بن المسيب مثل ذلك ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قضى أبو بكر في الشفتين الدية مائة من الابل . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال : في إحدى الشفتين النصف - يعني نصف الدية - ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء الشفتان قال : خمسون من الابل . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : في إحدى الشفتين نصف الدية ، وروينا أيضا عن الشعبي وعن مجاهد قال : الشفتان سواء وإنما تفضل السفلى في الابل .

قال علي : هذا مكان اختلف فيه علي . وزيد كما أوردنا ولا يصح في الشفتين نص ولا اجماع أصلا ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ والأموال محرمة ، وأصحاب أبي حنيفة . ومالك . والشافعي قد خالفوا ههنا زيد بن ثابت وخالفوا في كثير من الأبواب المتقدمة صحابة لا يعرف لهم مخالف منهم بلا حجة من قرآن ولا من سنة ولا من اجماع قالوا يجب في الشفتين القود في العمد أو المفسادة لانه جرح وأما في الخطأ فلا شيء . لرفع الجناح عن المخطئ ، وتحريم الأموال إلا بنص أو اجماع وبالله تعالى التوفيق .

(في السمع)

٢٠٥١ مسألة : حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان عن عوف قال : سمعت شيخنا يحدث في المسجد فجلسته فقالوا : ذاك أبو المهلب عم أبي قلابة قال : رمى رجل رجلاً بحجر في رأسه فذهب سمعه ولسانه وعقله ويبس ذكره فقضى فيه عمر بن الخطاب بأربع ديات .

قال علي : ليس عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم شيء في السمع غير هذا وهو لا يصح لأن أبا المهلب لم يدرك عمر أصلاً ؛ ولا في السمع أثر عن النبي ﷺ لا صحيح ولا سقيم ، ولا يعرف فيه إيجاب الدية عن أحد من التابعين إلا قتادة وحده وقد خالفه غيره كما حدثنا حمام نا ابن مفرج عن ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا ابن جريج عن ابن أبي نجيع عن مجاهد قال في ذهاب السمع خمسون . وبه إلى ابن جريج عن عطاء قال لم يبلغني في السمع شيء وإنما جاء عن عمر بن عبد العزيز : وإبراهيم النخعي . وابن علاثة اختيار دعواه في أنه ذهب سمعه فقط لا لإيجاب دية أصلاً ونذكره لتلايموه به بموه كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : ما اجتمع عليه لعمر بن عبد العزيز أن قال : لا أسمع في شيء يصاب به عم به فاه ومنخره فان سمع صرير في الأذن فلا بأس ، وجاء إلى عمر بن عبد العزيز رجل فقال : ضربني فلان حتى صمت إحدى أذني فقال له : كيف تعلم ذلك ؟ قال : ادع الاطبة فدعاهم فشموها فقالوا للصائم هذه الصماء . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال : بلغني عن إبراهيم وغيره قال : يختبر فينظر هل يسمع أم لا ؟ وعن عبد الرزاق عن معمر سألت ابن علاثة القاضي قلت الرجل يدعى على الرجل أنه أصمه من ضربه كيف له أن يعلم ذلك ؟ قال : يلتمس غفلاته فان قدر على شيء والا استخلف ثم أعطى فان ادعى صمما في إحدى أذنيه دون الأخرى فانه بلغني أنه تحشى التي لم تصم وتلتمس غفلاته ، وقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأصحابهم في ذهاب السمع الدية وهذا لانص فيه ولا اجماع لصحة وجود الخلاف كما ذكرنا ، وقال أبو حنيفة في ذهاب الشم : الدية .

قال أبو محمد : وهذا إيجاب شريعة والشرائع لا يوجبها إلا الله تعالى في القرآن أو على لسان رسوله عليه الصلاة والسلام فلا شيء في ذهاب السمع بالخطأ لأن الأموال محرمة الا بنص أو اجماع ، وأما في العمد فان أمكن القصاص منه بمثل ما ضرب فواجب ويصحب في أذنه ما يبطل سمعه بما يؤمن معه موته فهذا هو القصاص .

(الاذن)

٢٠٥٢ مسألة قد ذكرنا في صحيفة ابن حزم . وحديث مكحول في الأذنين الدية وجاء في ذلك عن السلف ، وقد رويناه من طريق سعيد بن منصور نا سفيان ابن عيينة عن عبدالله بن طاوس عن أبيه أن أبا بكر الصديق قضى في الأذن بخمس عشرة فريضة ولم يقض فيها أحداً قبله ، وقال يوارىها الشعر والعمامة والقلنسوة ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي عن عكرمة أن أبا بكر الصديق قضى في الأذن خمسة عشر من الأبل وقال : إنما هو شيء لا يضر ممماً ولا ينقص قوة يغييها الشعر والعمامة ، وبه إلى معمر عن قتادة قال : إذا قطعت الأذن قضى فيها أبو بكر بخمسة عشر من الأبل فهذا قول ، وعن عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه أن عمر بن الخطاب قضى في الأذن إذا استؤصلت بنصف الدية ، قال عبد الرزاق والناس عليه ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قضى عمر بن الخطاب في الأذن بنصف الدية أو عدل ذلك من الذهب والورق ، ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : في الألف الدية وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية وفي العين النصف وفي الأذن النصف وفي اليد النصف . وفي الرجل النصف . وفي إحدى الشفتين النصف ، وعن الشعبي عن شريح قال في الأذن نصف الدية ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال عطاء في الأذن إذا استؤصلت بخمسون من الأبل ، وعن مجاهد إذا استؤصلت نصف الدية ، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن علقمة ابن قيس قال قال ابن مسعود : كل زوجين ففيهما الدية وكل واحد ففيه الدية ، وبه يقول إبراهيم النخعي . وأبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأحمد . وأصحابهم ، ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عبد الرحيم — هو ابن سليمان — وعبيد الله بن نعيم كلاهما عن حجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت قال في شخمة الأذن ثلث دية الأذن ، قال أبو محمد : وعهدنا بالمالكيين يعظمون خلاف صاحب إذا وافق تقليدهم وهم ههنا قد خالفوا أبا بكر . وعمر . وعلي بن أبي طالب . وابن مسعود . وزيد ابن ثابت فلم يقولوا بشيء مما روى عنهم ونقضوا أصولهم وإنما أوردنا هذا لئلا يقولوا لنا : إنما عني هؤلاء الذين جاءت عنهم هذه الروايات بالأذن السمع فانهم كثيراً ما يتقحمون مثل هذا فاريناهم ما لا عمل لهم به ، ويقال لهم : الذي روى عن علي في الألف الدية لعله أيضاً إنما عني الشم فقط لا الألف الظاهر والرواية عن زيد في

شحمة الأذن تبطل تأويلكم هذا .

قال علي : وأمانحن فلا حجة عندنا إلا في كلام الله تعالى أو كلام رسوله ﷺ أو إجماع متيقن لا مدخل للشك فيه وليس مهنا شيء من ذلك فلا شيء في الأذنين إلا القود أو المفاداة في العمد لأنه جرح ولا شيء في الخطأ في ذلك (١) لما ذكرناه

(الذكر والاثنيين)

٢٠٥٣ مسألة : قد ذكرنا ما جاء في ذلك في صحيفة عمرو بن حزم وصحيفة عمرو بن شعيب . وخبر مكحول . ورجل من آل عمر ، وإن كل (٢) ذلك لا يصح منه شيء ، ونحن ذاكرون أن شاء الله تعالى ما جاء في ذلك عن السلف الطيب رضي الله عنهم . نا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال في الذكر الدية . نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع عن سفيان عن عوف عن شيخ عن عمر مثله . وبه إلى وكيع نا سفيان عن أبي إسحاق عن عاصم ابن ضمرة عن علي في إحدى البيضتين النصف . وبه إلى وكيع نا سفيان عن عوف قال سمعت شيخنا يحدث في المسجد فأسسته فقالوا : ذاك أبو المهبلي عم أبي قلابة قال : رمى رجل رجلا بحجر في رأسه فذهب سيمه ولسانه وعقله ويده ذكره فقضى عمر في ذلك بأربع ديات . نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قضى أبو بكر في ذكر الرجل مائة من الإبل . وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي أنه قضى في الحشفة بالدية كاملة . وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ابن العاص عن عمر بن الخطاب أنه حكم في البيضة يصاب صاقها الأعلى بسدس الدية ، وعن مكحول يقول : قضى عمر في اليد الشلاء ولسان الآخر سود ذكر الحصى يستأصل بثلاث الدية . وعن عمرو بن شعيب أن عمرو بن العاص كتب إلى عمر بن الخطاب يسأله عن امرأة أخذت بأثني زوجها فجذته فخرقت الجلد ولم تخرق الصفاق فقضى عليها بسدس الدية ، ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا محمد بن فضيل عن ليث عن عمرو بن شعيب قال : كتب إلى عمر بن الخطاب في امرأة أخذت بأثني زوجها فخرقت الجلد ولم تخرق الصفاق فقال عمر لأصحابه : ماترون في هذا ؟ قالوا : اجعلها في

(١) في النسخة رقم ٤٥ وليس في الخطأ في ذلك شيء (٢) في النسخة رقم ٩٤ وإن كان

منزلة الجائفة قال عمر : لكنى أرى غير ذلك أرى أن فيها نصف ما فى الجائفة ، وعن ابن مسعود قال : كل زوجين ففيهما الدية وكل واحد ففيه الدية ، وعن الشعبي عن ابن مسعود قال : الأثنيان سواء ، وعن زيد بن ثابت البيهقيان سواء .
 (وأما التابعون) فروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال فى البيضة اليمنى ثلث الدية وفى اليسرى ثلثا الدية لأن الولد يكون منها ، وعن الشعبي عن مسروق قال : البيهقيان سواء ففيهما الدية ، وعن إبراهيم النخعي فى الحشفة الدية . وعن طاوس فى الذكر الدية ، وعن عطاء أنه قال فى الحشفة الدية إذا أصيبت قلت فاستوصل الذكر قال فالدية قلت : أرايت أن استوصلت الحشفة ثم أصيب شيء مما بقى بعد ؟ قال : جرح يرافيه قلت فذكر الذى لا يأتى النساء قال : مثل ما فى ذكر الذى يأتى النساء قلت : الكبير الذى قد ذهب ذلك منه أليس يوفى قدره يعنى ديته قال : بلى قلت والبيهقيان فى كل بيضة خمسون خمسون قال مجاهد : لا يفصل بينهما ، وعن قتادة فى ذكر الذى لا يأتى النساء ثلث دية ذكر الذى يأتى النساء وكذلك يقيسه على لسان الأخرس والسن السوداء والعين القائمة ، وعن إبراهيم فى ذكر الخصى حكم ، فحصل فى هذا الباب روايات عن أنى بكر . وعمر وعلى . وابن مسعود وزيد أن فى الذكر الدية إلا أن عمر جاء عنه وذكر الخصى ثلث دية وفى صفاق البيض سدس دية ، وعن بحضرة من الصحابة ثلث الدية ، وجاء عن على . وابن مسعود . وزيد التسوية بين البيهقين ، وجاء عن التابعين ما ذكرناه ، وقال مالك : والثورى . وأبو حنيفة فى ذكر الصبي حكومة ، وقال أبو حنيفة وأصحابه فى ذكر [الذى لا يأتى النساء حكومة وقال الشافعى] (١) فى ذكر الخصى والصبي والهرم والعنين الدية كاملة .

قال أبو محمد : ليس فى هذا الباب شيء إلا عن خمسة من الصحابة رضى الله عنهم لا يصح عن أحد منهم شيء من ذلك إلا عن على وحده ومدعى الإجماع هنا بمقدم على الكذب على جميع الأمة ، فأنذكروا فى ذلك ما حدثناه حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبرى نا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنى ابن طاوس عن أبيه أن عنده كتابا عن النبى ﷺ إذا قطع الذكر ففيه مائة ناقة قد انقطعت شهوته وذهب نسله فهذا منقطع وإن صحوه فانه يلزم به أن الدية لا تجب فى ذكر العقيم ولا فى ذكر الشيخ الكبير وهم لا يقولون بهذا ، وقد خالفوا عمر فى ذكر الخصى والعين

العوراء واليد الشلاء ثلث الدية وخالفوا سعيد بن المسيب في قوله أن في البيضة اليسرى ثلثي الدية وفي اليمنى ثلث الدية ولو كان هذا اجماعا لما استجاز ابن المسيب خلافه .
قال علي . وأما قوله أن الولد من اليسرى فقد أخبرني أحمد بن سعيد بن حسان ابن هداج العامري وكان ثقة مأمونا فاضلا أنه أصابه خراج في البيضة اليسرى أشرف منه على الهلاك وسالت كلها ولم يبق لها أثر أصلا ثم برى . وولد له بعد ذلك ذكر وأشي ثم أصابه خراج أيضا في اليمنى فذهب أكثرها ثم برى . ولم يولد له بعدها شيء . فاذ لا يصح في الدية في الذكر والاثني شيء . لأنص ولا اجماع فالواجب أن لا يجب في ذلك شيء في الخطأ وأن يجب في ذلك القود في العمد أو المفاداة لأنه جرح وبالله تعالى التوفيق .

(الصلب والفقارات)

٢٠٥٤ مسئلة نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قضى أبو بكر في صلب الرجل إذا كسر ثم جبر بالدية كاملة إذا كان لا يحمل (١) له ونصف الدية ان كان يحمل له . وبه الى ابن جريج . ومعمر كلاهما عن رجل عن عكرمة ان أبا بكر : وعمر قضيا (٢) في الصلب إذا لم يولد له بالدية وان ولد له فنصف الدية . وبه الى ابن جريج أخبرني محمد بن الحرث بن سفيان ان عمدا بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة قال : حضرت عبد الله بن الزبير قضى في رجل كسر صلبه فاحدودب هو ولم يقعه وهو يمشي محدودا بثلاثي الدية . وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال الشعبي : قضى زيد بن ثابت في فقار الظهر كله بالدية كلها وهي الف دينار وهي اثنتان وثلاثون فقارة في كل فقارة . احدى وثلاثون دينارا وربع دينار اذا كسرت ثم برئت على غير عثم فان برئت على عثم ففي كسرهما أحد وثلاثون دينارا وربع دينار وفي العثم ما فيه من الحكم المستقبل سوى ذلك * وعن مكحول أنه قال في كل فقار أحد وثلاثون دينارا وربع دينار . وعن الزهري قال في الصلب اذا كسر الدية كاملة ، وعن عطاء مثل ذلك ، وعن سعيد بن جبير مثل ذلك ، وهو قول الحسن البصري . ويزيد بن قسيط وبه يقول الثوري . والشافعي إذا شتعه المشي ، وبه يقول (٣) أحمد . واسحاق اذا لم يولد له وقد جاء في هذا أثر كما حدثنا حمام بن أحمد نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق نا معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال في الصلب اذا كسر

(١) في النسخة رقم ٤٠ ان كان لا يحمل له (٢) في النسخة رقم ٤٥ ان أبا بكر وعمر قضيا (٣) في

النسخة رقم ٤٠ وبه قال

فذهب ماؤه الدية كاملة فان لم يذهب الماء فنصف الدية قضى بذلك رسول الله ﷺ
قال أبو محمد : فهذه رواية عن أربعة من الصحابة رضى الله عنهم لا يعلم لهم
من الصحابة مخالف أبو بكر . وعمر . وابن الزبير . وزيد وهى عن زيد غير صحيحة (١)
ولا يقول بهذا الخنفيون ولا المالكيون وهو تناقض فلا يرون فى ضرب الصلب
يقطع الولد شيئا ولا يرون فى الفقارات أيضا ما جاء عن زيد بن ثابت فيها ولا يعرف
له من الصحابة فى هذا مخالف ، وهو أيضا عن جماعة من التابعين ؛ ولا فرق بين سائر
ما ذكرنا قبل ، وفى هذا أيضا خبر مرسل كما أوردنا بالدية وإن لم يولد له ونصف
الدية إن ولد له وهم يدعون الأخذ بالمرسل ولا يبالون بالتناقض والتشنيع على
خصومهم (٢) وهم يجعلون فى كل واحد فى الاستار الدية قياسا على النفس وفى كل
اثنين الدية وفى كل أربع الدية وفى كل عشرة الدية فما بالهم لا يجعلون فى الفقارات
كذلك كما جاء عن زيد وهذا مما نقضوا فيه القياس .

قال على : وأما نحن فلا حجة عندنا فى مرسل ولا فى قول أحد دون رسول الله
ﷺ وليس فى هذا الباب خبر عن النبي ﷺ يصح ولا إجماع متيقن والأموال
محرمة إلا ما أباحه نص أو إجماع والخطأ مرفوع كما قد تقدم فليس فى الصلب ولا
فى الفقارات فى الخطأ شيء ، وأما فى العمد فالقود فقط ولا مفاداة فيه لأنه ليس
جرحا فان كان ذلك جرحا فقيه القود أو المفاداة على ما ذكرنا .

(فى الضلع)

٢٠٥٥ - مسألة - حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور نا أحمد بن سعيد بن حزم نا
عبيد الله بن يحيى نا أبى نا مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى
عمر بن الخطاب قال : قضى فى الضرر بجمل وفى الترقوة بجمل وفى الضلع بجمل ،
ومن طريق وكيع نا سفيان عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى عمر
ابن الخطاب قال : سمعت عمر يقول على المنبر فى الضلع جمل وفى الضرر جمل وفى
الترقوة جمل . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبى نجيح عن مجاهد قال :
فى الضلع إذا كسر بعير ، وعن ابن جريج أخبرنى عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز
عن أبيه عن عمر بن الخطاب أنه قضى فى الضلع بعير . ومن طريق الحجاج بن المنهال
نا حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن داود بن أبى عاصم عن سعيد بن المسيب
أنه قال فى الترقوة بعير وفى الضلع بعير ، قال حماد : وأخبرنا قتادة أن عبد الملك بن

(١) فى النسخة رقم ٤٠ عن زيد صحيحة ويظهر أن ألفى مرجوح (٢) فى النسخة رقم ١٤٠ على خصمهم

مروان قضى فى الضلع بيعير فان كان فيها أجور فبيعيران هـ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فى الضلع اذا كسرت ثم جبرت عشرون دينارا فان كان فيها عثم فاربعون دينارا وفى ضلع المرأة اذا كسرت عشرة دنانير ، وعن مسروق فى الضلع حكم ، وقال الشافعى فى أحد قوله . واحد بن خنبل . واسحاق بن راهويه : فى الضلع بيعير وفى الترقوة بيعير ، وقال مالك . وأبو حنيفة : وأصحابهما . والشافعى فى أحد قوله (١) ليس فى ذلك الا حكم هـ

قال أبو محمد : هذا اسناد فى غاية الصحة عن عمر بن الخطاب يخطب به على المنبر بحضرة الصحابة رضى الله عنهم لا يوجد له منهم مخالف بأن الواجب فى الضلع جمل ، وفى الضرر جمل وقال به كل من عرف له قول فى ذلك من التابعين حاش مسروقا . و قتادة فان قتادة أضعف فيه الدية فزاد على قول عمر ولم يخالفه فى إيجاب دية فى ذلك فاستسهل المالكيون : والحنيفيون خلاف كل ذلك بأرائهم ، وأما نحن فلا حجة عندنا فى قول أحد دون رسول الله ﷺ ، ومثل هذه الرواية ليست إجماعا لانه قد يسكت صاحب (٢) لبعض المعاني ، وقد يغيب النفر منهم ؛ ولا اجماع الا ما يتقن ان كل واحد منهم علمه ودان به كالصلاة والزكاة والحج وصوم رمضان وسائر الشرائع التى قد تيقنا اجماعهم عليها فاذا لانص ولا اجماع ههنا فلا شىء فى الضلع اذا كان خطأ لأن الخطأ مرفوع بنص القرآن والسنة والاموال محرمة بنص القرآن والسنة فان كان عمدا ففيه القود فقط إلا أن يكون بجرح ففيه القود أو المفاداة على ما ذكرنا قبل ، وبالله تعالى التوفيق هـ

(الترقوة)

٢٠٥٦ مسألة قد ذكرنا قول عمر فى الترقوة جمل فى الباب الذى قبل هذا . متصلا به وخطبته بذلك على المنبر فاغنى عن اعادته ، وقول سعيد بن المسيب بمثل ذلك ، وبه يقول أحمد واسحاق . وقال به الشافعى فى أحد قوله ، وقول آخر رويناه من طريق الحجاج بن المنهال انا الحجاج عن مكحول عن زيد بن ثابت انه قال فى الترقوة أربعة أبعة ، وعن الشعبي . ومجاهد قالا جميعا فى الترقوة ان كسرت أربعون دينارا ، وعن عبد الرزاق فى الترقوة عشرون دينارا ، وقضى فيها عبد الملك بن مروان بيعيرين فان برئت وفيها أجور فاربعة أبعة . وعن سعيد بن جبير : فى كل شىء من الاعضاء حكومة الا الترقوة ففيها بيعيران هـ

قال أبو محمد : وهذا خلاف موجود ثابت فى أنه ليس فى شىء من الاعضاء

(١) فى النسخة رقم ١٤ فى قوله (٢) فى النسخة رقم ٤ يسكت الصحابة

دية مؤقته: والعينان والاسنان أعضاء فيطل دعوى الاجماع في ذلك ، وعن مسروق في الترقوة حكم وفي الضرس حكم ، وبه يأخذ أبو حنيفة. ومالك. والشافعي في أحد قوله وأصحابهم ، أما الرواية عن زيد فواهمة لانه نقل الحجاج بن ارطاة وهو ضعيف، ثم عن مكحول عن زيد ومكحول لم يدرك زيدا، وأما الرواية عن عمر فتأبته قالها على المنبر بحضور الصحابة رضي الله عنهم؛ وهذا قد خالفه المالكيون والحنيفيون بأرائهم.

قال علي : وأما نحن فلا حاجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ وليس ههنا نص فلا يجب في الترقوة شيء. في الخطأ لما ذكرنا [وأما في العمد فالواجب في ذلك القصاص فقط إلا ان كان جزعا فالقود أو المفاداة لما ذكرنا] (١) قبل ، وبالله تعالى التوفيق .

(الثدى)

٢٠٥٧ مسألة ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حامد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن مكحول أن زيد بن ثابت قال في حلة ثدى الرجل اذا قطعت ثمن دية الشدة وفي حلة ثدى المرأة اذا قطعت ربع دية ثديها نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن محمد بن راشد عن مكحول عن قيس بن ذؤيب عن زيد بن ثابت قال في حلة الثدى: ربع الدية، وروينا بالسند المذكور الى عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن عكرمة أن أبا بكر الصديق جعل في حلة ثدى الرجل خمسين دينارا ، وفي حلة ثدى المرأة مائة دينار قال معمر : سمعت عطاء الخراساني يقول مثل ذلك، وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : قضى أبو بكر في ثدى المرأة بعشرة من الابل اذا لم يصب الا حلة ثديها فاذا قطع من أصله خمسة عشر من الابل؛ وعن الزهري قال في حلة ثدى الرجل خمس من الابل وعن عطاء قال كم في حلة الرجل ؟ قال : لأدوى ، وعن الشعبي قال : في أحد ثدي المرأة نصف ديتها ، وعن إبراهيم النخعي قال : في ثدى المرأة الدية وفي ثدى الرجل حكومة ، ومن طريق عبد الرزاق نا سفيان الثوري عن سليمان الشيباني عن الشعبي قال في ثدى المرأة الدية ، وبه يقول سفيان الثوري . ومالك . وأبو حنيفة . والشافعي . وأحمد . وأصحابهم ، وقال هؤلاء في ثدى الرجل حكومة ، وقال أحمد ، واسحاق فيهما الدية كاملة .

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب الرجوع الى ما أمر الله تعالى به الرجوع اليه من القرآن والسنة عند التنازع ففعلنا فلم نجد في ذلك نص قرآن ولا سنة

لا صحيحة ولا سقيمة ولا اجماعا متيقنا وكل حكم لم يكن في هذه العمد فهو باطل [ييقن] (١) .
 وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وليس في أقوال من
 ذكرنا من صاحب أو تابع سنة ولا قرآن ولا اجماع ، وقد ذكرنا أن الاموال محرمة
 لقول الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ولقول رسول الله ﷺ :
 « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فوجب أن لا يجب في الثديين (٢) غرامة أصلا
 فان أصيبا خطأ فلا شيء في ذلك لما ذكرنا وان كان عمدا ففيه القود . وهذا قول
 أبي سليمان . وجميع أصحابنا ، وبه نأخذ .

قال علي : فان قطع الرجل حلبة ثدي المرأة قطع ثديه كله لأنه كله حلبة لا ثدي
 له فان قطعت هي ثديه قطعت حلبتها فان قطع جميع ثديها عمدا قطع من جلده ما حو الى ثديه
 مقداره ذلك لقول الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) .
 ﴿ افضاء الرجل المرأة ﴾

٢٠٥٨ - مسألة - ناهام ناعبد الله بن محمد بن علي الباجي ناعبد الله بن يونس المرادي
 نا بقى بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا هشيم عن داود عن عمرو بن شعيب نا رجلا
 استكره امرأة فافضاها فضر به عمر بن الخطاب الحد وغرمه ثلث ديتها ناهام نا ابن
 مفرج نا ابن الاعرابي نا الدبري ناعبد الرزاق عن رجل عن عكرمة قال : قضى عمر بن
 الخطاب في المرأة اذا غلبت على نفسها فافضيت أو ذهبت عذرتها بثلث ديتها ولا حد عليها .
 وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن قتادة في الرجل يصيب المرأة فيفضيها
 قال ثلث الدية ، وقول آخر كما روينا بالسند المذكور إلى عبد الرزاق عن عبد الله بن
 محرز عن قتادة أن زيد بن ثابت قال في المرأة يفضيها زوجها ان حبست الحاجتين
 والولد فثلث الدية ، وان لم تحبس الحاجتين والولد فالدية كاملة ، وبه إلى عبد الرزاق عن
 ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز [ان عمر بن عبد العزيز] (٣) قال في افضاء
 المرأة الدية كاملة من أجل انها تمتنع اللذة والجماع . ومن طريق الحاج بن المنهال ناهام
 ابن سلمة أنا هشام بن عمرو الفزاري قال : شهدت عمر بن عبد العزيز إذ جاءه كتاب
 من عاملة بنجران فلما قرأه قال : ماترون في رجل ذي جدة وسعة خطب إلى رجل ذي فالة
 بنته فزوجه اياها فقال : ادفعها إلى فاني أوسع لها فيها أنفق عليها فقال : إني أخافك عليها
 أن تقع بها فقال : لا تخف لا أقربها فدفعتها إليه فوقع بها فخرقها فهرقت دما وماتت ؟ فقال
 عبد الله بن معقل بن مقرن غرم والله ، وقال عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان غرم والله

فقال عمر بن عبد العزيز: أعقلا وصدقا ، أعقلا وصدقا ، وقال ابان بن عثمان بن عفان: ان كانت أدركت ما أدرك النساء فلا دية لها ، وان لم تكن أدركت ما أدرك النساء فلها الدية فكتب عمر بذلك الى الوليد بن عبد الملك ، ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا زيد ابن الجباب عن خالد بن عبد الله عن خالد الحذاء عن ابان بن عثمان أنه رفع اليه رجل تزوج جارية فافضاها فقال فيها هو . وعمر بن عبد العزيز: ان كانت بمن يجمع مثلها فلا شيء عليه وان كانت بمن لا يجمع مثلها فعليه ثلث الدية ، وعن ابن جريج اذا كان لا يستمسك الغائط فعليه الدية كاملة ، وبه يقول سفيان الثوري وأبو ثور ، وقال أبو حنيفة : مثل ذلك وزاد فاذا كان الغائط يستمسك فثلث الدية ؛ ولا يعرف لما لك ولا للشافعي فيها قول .

قال أبو محمد : أما المأثور في ذلك عن عمر بن الخطاب . وزيد بن ثابت رضي الله عنهما فانه توقيف ، والتوقيف (١) لا يؤخذ الا عن الله تعالى على لسان نبيه ﷺ ، ولقد كان يلزم المالكيين المشنعين بقول صاحب الذى لا يعرف له مخالف أن يقولوا ههنا بقول عمر . وزيد ولكن هذا بما تناقضوا فيه ، وأما الحنفيون فانهم طردوا أصلهم وقالوا ههنا بما روى عن عمر . وزيد فلهذا فعلوا ذلك في حجة ثدى الرجل والمرأة ، ولكن هذا يريكم تناقض القوم وأنهم لا يحققون أصلا .

قال علي : وأما نحن فنقول : ان كان ذلك وقع منه في زوجته من غير قصد فعاشت وبرئت فلا شيء في ذلك لانه مخطئ . وقد أباح الله تعالى له وطء زوجته فلم يتعد حدود الله تعالى في ذلك ، وان كان فعل ذلك عامداً وهو يدري انها لا تحمل أو فعل ذلك بامة كذلك أو باجنية فعليه القصاص ويفتق منه بمقدرة مقدار (٢) ما فتق منها متعديا وعليه في الاجنية مع ذلك الحد ولا غرامة في شيء من ذلك أصلا ، الا أن فعل ذلك مخطئا فماتت فالدية كاملة لانها نفس ، وبالله تعالى التوفيق .

((من قطع من جلده شيء))

٢٠٥٩ - مسألة - ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن الحجاج عن مكحول قال: اذا اختلف من جلدة الوجه والرأس مثل الدرهم ففيه ثلاثة أبعرة وان اختلف من الجسد فبغير ونصف .

قال أبو محمد : هذا تحديد لم يأت به نص قرآن ولا سنة ولا اجماع فلا يجب

٢٠٦ - مسألة - ناعبد الله بن ربيع ناعبد الله بن محمد بن عثمان ناأحمد بن خالد ناأعلى ابن عبد العزيز ناالحجاج بن المنهال ناأحمد بن سلمة ناأقادة عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب قضى في رجل كسرت يده أو رجله أو نخذه ثم انجبرت فقضى فيها بمقتين ، وعن حماد بن سلمة ناأعمر بن دينار قال : إن رجلا كسر أحد زنديه ثم انجبر فقضى فيه عمر بمائتي درهم ، وعن حماد بن سلمة عن الحجاج عن عكرمة بن خالد المخزومي أن عمر ابن الخطاب قضى فيه ببعيرين ، والبعيران بازاء المائتي درهم من حساب عشرة آلاف درهم ، وعن حماد بن سلمة أنا أيوب السخيتاني . وهشام بن حسان وحبيب بن الشهيد ظهروا عن محمد بن سيرين أن شريحاً قضى في الكسر إذا انجبر قال لا يزيد ذلك إلا شدة يعطى أجر الطبيب وقد مشغل عن صناعته ، وعن مكحول أنه قال في الصدع في العضد إذا انجبر ثمانية أبعة فإذا انكسر أحد زنديه ثم انجبر فعشرة أبعة ، وفي كل مفصل من مفاصل الأصبع إذا انكسر ثم انجبر ثلثا بعير ، وفي الظفر إذا عور بعير فإذا نبت فخمسا بعير ، فهذه آثار جاءت عن عمر بن الخطاب . وعن شريح . وعن مكحول ، والخفيفون والمالكيون . والشافعيون قد خالفوا ما جاء عن عمر بأرائهم . قال أبو محمد - د : وليس في ذلك عندنا إلا القصاص في العمد فقط وأما في الخطأ فلا شيء لما قد ذكرنا من قول الله تعالى ومن قول رسوله عليه الصلاة والسلام .

٢٠٦١ مسألة حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا قتادة عن أبي مجلز أنه قال في المائة إذا فتقت : تلك الدية ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن أزهر عن أبي عون نا محمد بن عبيد الله الثقفي عن شريح قال في الفتق تلك الدية نا حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا معمر نا رجل عن الشعبي قال : في المائة إذا خرقت : تلك الدية قال عبد الرزاق نا ابن جريج وأنا أقول : إن فيها إذا لم تمسك البول

الدية كاملة قاله أهل الشام ، وقال سفيان الثوري مثل ذلك ، قال علي : ليس في ذلك إلا القصاص في العمد أو المفاداة لأنه جرح وليس في الخطأ شيء لما ذكرناه

(الورك)

٢٠٦١ - مسألة - روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن الحجاج عن مكحول عز زيد بن ثابت قال في الورك إذا انكسرت ثم انجبرت : عشرة أبعرة وهو قول (١) صاحب لا يعرف له مخالف من الصحابة ، والخفيفيون والمالكيون والشافعيون يشنعون تخلاف صاحب إذا وافق تقليدهم وأمانحن فليس عندنا إلا القود في العمد فقط وأما في الخطأ فلا شيء فيه .

(المقعدة والشفرائ والاليتان والعفلة (٢) والمنكب)

٢٠٦٢ - مسألة - نا حماد نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم أنه قال في المقعدة إذا لم يستطع أن يمسك خلاه فالدية ، وبه يقول الثوري . وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الكريم عن عمرو بن شعيب أنه قال في الاليتين إذا قطعتا حتى يبدو العظم الدية كاملة وفي أحدهما نصف الدية ، وعن إبراهيم النخعي في الاليتين الدية وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني محمد بن الحارث بن سفيان قال : يقضى في شفر قبل المرأة إذا أوعب حتى يبلغ العظم نصف ديتها وفي شفريها بديتها إذا بلغ العظم فإن كانت عاقراً لا تحمل قال ابن جريج : واجتمع لعمر بن عبد العزيز في ركب المرأة (٣) إذا قطع بالدية من أجل أنها تمتع من لذة الجماع ، وقال عطاء : ما علمت في قبل المرأة شيئاً يلدنا قال ابن جريج : وأخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز قال : اجتمع العلماء لاني في خلافته على أن في العفلة تكون من الضربة الدية كاملة لأنها تمنع اللذة والجماع وعلى أن في المنكب إذا كسر ثم جبر في غير عظم (٤) أربعون ديناراً .

قال علي : وقال الشافعي في العفلة إذا بطل الجماع الدية وفي ذهاب الشفرين (٥) كذلك ، وقال أبو حنيفة . والشافعي . واحمد . وأصحابهم في الاليتين : الدية ، وكل هذا

(١) في النسخة رقم ١٤ وهذا قول (٢) العفلة والعفل - بالتحريك فيهما - شيء يخرج من قبل النساء وحياء الناقة شبيهة بالادرة التي للرجال والمرأة عفلاء ، والادرة تقحة الحصية (٣) الركب - بالتحريك - مثبت العانة قيل هو للبرأة خاصة ، وقيل لها (٤) هو العظم المكسور إذا جبر على غير صفة (٥) ثنية شفر حرف كل شيء شفره وشفيرة وبالضم واحد أشفار العين وهي حروف الاجفان التي ينبت عليها الشعر وهو الهدب

لأنص فيه ولا اجماع فلا شيء في ذلك في الخطأ أما في العمد فالقصاص فيما أمكن (١)
أو المفاداة فيما كان جرحا وبالله تعالى التوفيق .

(العنق)

٢٠٦٣ - مسألة - نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق
عن سفيان الثوري عن أزهر عن أبي عون عن شريح قال في العنق ثلث الدية . قال
علي : لا شيء في ذلك في الخطأ والقود في العمد ولا بد .

(الدرس لبطن آخر حتى يسلمح)

٢٠٦٤ - مسألة - نا حمام نا عبد الله بن محمد بن محلي الباجي نا عبد الله بن يونس
نا بقي بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد الانصاري
أن رجلاين اختصما بالمدينة في زمن عمر بن عبد العزيز فقال أحدهما لصاحبه ضربه
حتى يسلمح فقال : اشهدوا فقد والله صدق فارسل عمر بن عبد العزيز الى سعيد بن المسيب
يسأله عن رجل ضرب رجلا حتى سلح هل مضى في ذلك أثر أو سنة ؟ فقال سعيد .
قضى فيها عثمان بثلث الدية قال سفيان وليس ذلك على العاقلة ، وقد روى عن عثمان في
ذلك غير هذا كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن عمر بن
عبد الله بن طلحة الخزاعي قال : كان رجل يقال له ابن عقاب كان عظيما سمينا فاخذه
رجل قصير فوطىء في بطنه حتى خرى . فارسل عمر بن عبد العزيز الى سعيد بن
المسيب يسأله عن ذلك ؟ فقال سعيد بن المسيب : قضى فيه عثمان بن عفان بأربعين
دينارا أو بأربعين فريضة . وعن حماد بن سلمة عن أبي الخطاب عن حميد بن يزيد
عن نافع أن عثمان بن عفان قضى في ذلك بأربعين بعيرا يعني الذي ضرب حتى سلح .
قال علي : وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد ولا حكمه دون رسول الله
ﷺ فليس عندنا في ذلك الا القصاص ضرب كضرب ولا مزيد والحدث ليس
فعل الضارب بالمضروب فلا اعتداء عليه في ذلك والطبائع تختلف في الشدة والاسترخاء
وبالله تعالى التوفيق .

(الضرطة)

٢٠٦٥ - مسألة : نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق
عن معمر عن اسماعيل بن أمية أن رجلا (٢) كان يقص يثارب عمر بن الخطاب
فأفرغه عمر فضرط الرجل فقال عمر : أما انا لم نرد هذا . ولكن منعناها فاعطاه

(١) في النسخة رقم ١٤١ ان أمكن (٢) اسماعيل هذا لم يدرك عمر ، وان رجلا مجهول لا يدري من هو .

أربعين درهما قال : وأحسبه قال : شاة أو عناقاه

قال علي : قد سمي عمر بن الخطاب الذي أعطى في ذلك عقلا والشافعيون .
والمالكيون . والحنيفيون يخالفون هذا ولا يروونه أصلا وهذا تحكم وتلاعب في الدين
لا يحل ، فإن كان ماروي عن صاحب بما لا يعرف له مخالف حجة فليلتزموا كل هذا
وكل ما أوردناه فإن فعلوا ذلك تركوا أكثر مذاهبهم وفارقوا من قلدوا دينهم وإن
كان ماروي عن صاحب لا يعرف له منهم مخالف ليس حجة فهذا قولنا فليتركوا
التحويل على من خالف ذلك وليسقطوا الاحتجاج بما احتجوا به من ذلك .

(الجهة)

٢٠٦٦ مسألة : نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبدالرزاق
عن ابن جريج أخبرني عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز [عن عمر بن عبد العزيز] (١)
أنه قال في الجهة إذا هشتت وفيها غوص من داخل مائة وخمسون دينارا فإن كان
بين الحاجبين كسر شان الوجه ولم تنتقل منه العظام فربع الدية وإن كسر ما بين الاذنين
يصيب ماضغ اللحين وقد أذاه الشعر في تخوص لم يضر في الجرح ولم ينقل منه
عظم ففيه مائة دينار *

قال علي : هذا أصح سند كما ترى إلى عمر بن عبد العزيز رحمه الله فليكن كان
رأيا كما هو رأي بلا شك فلعمرى أن رأي عمر بن عبد العزيز لأحق بالسداد بلا
شك من رأي أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، ولئن كان يطلق في ذي فضل يقول مثل
هذا لا يقال بالرأي فهو توقيف فإن عمر بن عبد العزيز لأحق بهذه المخرجة بمن ذكرنا ،
وأما نحن فنقول : إن عمر رحمه الله وغيره ممن سلف معذرون فيما أخطأوا فيه مأجورون
في اجتهادهم ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وهذا لأنص فيه ولا إجماع
فلا يجوز القول فيه ، وليس فيه إلا القود في العمد فقط إلا أن يكون جرحا فتكون فيه
المفاداة ولا شيء فيه في الخطأ والله تعالى التوفيق *

(اللطمة)

٢٠٦٧ مسألة : نا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبدالرزاق
قال : سمعت مولى لسليمان بن حبيب يخبر عن معمر قال : إن سليمان بن حبيب قضى في الصكة
إذا احمرت أو اسودت أو اخضرت بستة دنائير *

قال أبو محمد : هذا كالذي قبله ولا شيء في هذا إلا القصاص فقط فلو قامت

بينه في شيء مما ذكرنا انه أراد غيره مما أيج له فهو خطأ لا شيء فيه.

(الجراح وأقسامها)

٢٠٦٨ - مسألة - قال أبو محمد: أولها الحارضة . ثم الدامية . ثم الدامعة . ثم الباضعة . ثم المتلاحمة . ثم السمحاق وهي أيضا الملطا . ثم الموضحة . ثم الهاشمة . ثم المنقلة . ثم المأمومة وهي الآمة أيضا وفي الجوف وحده الجائفة وهي التي نفذت الى الجوف ، والحارضة التي تشق الجلد شقا خفيفا يقال : حرص القصار الثوب إذا شقه شقا لطيفا ، والدامية هي التي ظهر فيها شيء من دم ولم يسيل ، والدامعة هي التي سال منها شيء من دم كالدمع ، والباطضة هي التي شقت الجلد ووصلت الى اللحم ، والمتلاحمة هي التي شقت الجلد وشرعت في اللحم ، والسمحاق هي الملطا وهي التي قطعت الجلد واللحم كله ووصلت الى القشرة الرقيقة التي على العظم ، والموضحة التي شقت الجلد واللحم وتلك القشرة وأوضحت عن العظم ، والهاشمة التي قطعت الجلد واللحم والقشرة وأثرت في العظم فهشمت فيه ، والمنقلة وهي المنقولة أيضا التي فعلت ذلك كله وكسرت العظم فصار يخرج منها العظام ، والمأمومة التي نفذت ذلك كله وشقت العظم كله فبلغت أم الدماغ ، هذا الكلام كله هكذا حدثناه أحمد بن محمد بن الجصور قال نا محمد بن عيسى بن رفاعة قال نا علي بن عبد العزيز نا أبو عبيد عن الأصمعي وغيره فذكر كما ذكرنا .

قال أبو محمد : فقال بعض السلف : لما قدمنا لأقصاص في الحمد في شيء منها إلا في الموضحة وحدها وادعوا أن المماثلة في ذلك متعذرة ، وقال آخرون : بل الأقصاص في كلها والمماثلة ممكنة كما أمر الله تعالى ، وقد ذكرنا بطلان قول من منع من الأقصاص فيها برأيه قبل فأغنى عن اعادته ، ويكفي من ذلك عموم قول الله تعالى : (والجروح قصاص) برفع الحاء ، وقال تعالى : (والحرمات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وما كان ربك نسيا ، فلو علم الله تعالى أن شيئا من ذلك لا يمكن فيه مماثلة لما أجمل لنا أمره بالقصاص في الجروح جملة ولم يخص شيئا فنحن نشهد بشهادة الله تعالى التامة الصادقة وتقطع قطع الموقن المصدق بكلام ربه تعالى أن ربنا عز وجل لو أراد تخصيص شيء من الجروح بالمنع من الأقصاص في العمد لينها لنا كما أخبر تعالى عن كتابه أنه أنزله تيانا لكل شيء فاذ لم يفعل ذلك فنحن نقسم بالله تعالى قسما برأ أنه تعالى ما أراد قط تخصيص شيء من الجروح بالمنع من الأقصاص منه إلا في الاعتداء به . وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٦٩ - مسألة - من قتل عمدا فعفى عنه : وأخذ منه الدية أو المفاداة .

قال أبو محمد : اختلف الناس في هذا فقال طائفة : يجلد مائة وينفى سنة كما نأحمامنا ابن مفرج نا ابن الاعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عباس بن عبد الله أن عمر بن الخطاب قال في الذي يقتل عمدا أنه لا يقع القصاص عليه بجلده مائة قلت : كيف؟ قال في الحر يقتل عمدا أو في أشباه ذلك * وبه إلى ابن جريج عن عمرو بن شعيب أن عمر جلد حرا قتل عبدا مائة وثقاه عاما وبه إلى ابن جريج عن إسماعيل بن أمية قال : سمعت أن الذي يقتل عبدا يسجن سنة ويضرب مائة * وبه إلى ابن جريج عن ابن شهاب قال : أن قتل الحر عبدا عوقب بجلد وجيع وسجن وبعثوا رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ولم تكن عليه عقوبة. وقال الأوزاعي. والليث. ومالك : من قتل عمدا فعفى عنه الأولياء أو فادوه بالدية فإنه يجلد مائة سوط مع ذلك وينفى سنة إلى أن قال مالك في القسامة يدعى على جماعة أنهم لا يقسمون إلا على واحد فإن أقسموا عليه قتلوه وضرب الباقون كل واحد مائة سوط وينفوا كلهم سنة سنة. وقال آخرون : لا شيء عليه كما نأحمامنا عبد الله بن محمد بن علي الباغي نا عبد الله بن يونس نا بقى بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن مجاهد عن ابن عباس قال : كان في بني إسرائيل القصاص ولم تكن فيهم الدية قال الله تعالى : (كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأثمي بالأثمي فمن عفى له من أخيه شيء) ، فالعفو أن تقبل الدية في العمد ذلك تخفيف من ربكم ورحمة قال : فعلى هذا أن يتبع بالمعروف وعلى ذلك أن يؤدي إليه بإحسان فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم ، وبه يقول أبو حنيفة والشافعي. وأحمد بن حنبل. وأبو سليمان. وأصحابهم ، وبه يقول إسحاق بن راهويه وسائر أصحاب الحديث ، فلما اختلفوا كما ذكرنا نظرنا فيما احتجبت به الطائفة الموجبة للادب والنفي في ذلك فوجدناهم يقولون أو من قال منهم : قال الله تعالى : (ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا إلا من تاب) قال : فشبه الله تعالى القتل بالزنا ووجدنا الزنا فيه الرجم على المحصن فإذا لم يكن محصنا سقط عنه العقل ووجب عليه مائة جلدة ونفى سنة قالوا : فالواجب على من قتل فسقط عنه القتل مثل ذلك أيضا جلد مائة ونفى سنة ، وذكرنا ما حدثناه أحمد بن محمد بن أنس العذري نا عبد الله بن الحسين بن عقال نا إبراهيم بن محمد نا محمد بن أحمد بن الجهم نا محمد بن عبدوس نا أبو بكر بن أبي شيبة نا إسماعيل بن عياش عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن عمرو بن شعيب . وإبراهيم بن عبد الله بن حنين قال عمرو عن أبيه عن جده وقال إبراهيم عن أبيه عن علي بن أبي طالب ثم اتفقوا على وجده عمرو

ابن شعيب كلاهما قال : أتى النبي ﷺ برجل قتل عبده متعمدا فجلده مائة ونفاه سنة ومحاسمه من المسلمين ولم يقدمه .

قال أبو محمد : ما لهم شبهة غير هذا إلا ما ذكرنا آنفا في صدر هذا الباب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، وكل هذا لاحجة لهم فيه ، أما تشنيعهم بذكر الله تعالى : (ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون) الآية وتنظيرهم ما يجب على القاتل بما يجب على الزاني ففساد جدا وتحريف لكلام الله تعالى وحكمه عن مواضعه خطأ بحث من عدة وجوه ، أولها أنه قياس والقياس كله باطل ، والثاني أنه لو صح القياس لكان هدامه عين الباطل لأن الله تعالى لم يسوق بين القاتل والزاني في الحكم . وإنما سوى بينهما في وعيد الآخرة فقط وليست أحكام الدنيا كأحكام الآخرة لأن من تاب من كل ذلك فقد سقط عنه الوعيد في الآخرة ولم يسقط عنه حكم الدنيا باتفاقهم معنا ، والثالث أنه لا خلاف في أن حكم الزاني يراعى الاحصان في ذلك وعدم الاحصان ولا خلاف في أنه لا يراعى ذلك في القتل والرابع (١) أن حكم الزاني إذا وجب عليه القتل لا خلاف ممن يعتقد به القتل بالرجم خاصة وليس ذلك حكم القاتل إذا استقيد منه بلا خلاف إلا أن يكون قتل بحجر ، والخامس أن الله تعالى قال في أول هذه الآية التي هوها بإيراد بعضها دون بعض (والذين لا يدعون مع الله الها آخروا لا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون) فيلزمهم إذا ساووا بين حكم القاتل والزاني لأن الله تعالى قد ذكرهما معا في هذه الآية أن يساووا أيضا بين الكافر والقاتل والزاني لأن الله تعالى قد ذكرهم معهم معا وساوى بينهم في وعيد الآخرة إلا من تاب فيلزمهم إذا أسلم الكافر والمرتد فراجع الاسلام أن يجلد مائة سوط وينفى سنة لأن القتل قد سقط عنه كما قد سقط عن القاتل المعفو عنه وعن الزاني غير المحض ، فان قالوا : الاجماع منع من ذلك قيل لهم فقد أقررتهم بان الاجماع منع من قياسكم الفاسد وأبطله فظهر فساد كلامهم هذا (٢) وبالله تعالى التوفيق . وأما الخبر الذي تعلقوا به فقي غاية البطلان والسقوط لأنه عن اسماعيل بن عياش وهو ضعيف جدا ولا سيما ما روى عن الحجازيين فلا خيره عند أحد من أهل العلم ، ثم هو عن اسحاق بن عبد الله بن فروة (٣) وهو متروك الحديث ولم يبق لهم إلا التعلق بما روينا في ذلك عن عمر رضي الله عنه فنظرنا فيه فوجدناه لاحجة لهم فيه لأنه لا يصح عن عمر أبدا لأنه إما عن عمرو بن شعيب أن عمر ، وإما

(١) في النسخة رقم ١٤ والثالث أنه لا خلاف في أنه لا يراعى ذلك في القتل والرابع الخ

(٢) في النسخة رقم ٤٥ كلامكم هذا (٣) في النسخة رقم ٤٥ عبد الله بن أبي فروة

عن العباس بن عبد الله أن عمر وكلاهما لم يولد إلا بعد موت عمر رضي الله عنه بدهر طويل ، وأيضاً فقد صح عن ابن عباس خلافه وإذا صح الخلاف عن الصحابة رضي الله عنهم فليس قول بعضهم أولى من قول بعض قالوا يجب حينئذ الرجوع الى ما أمر الله تعالى به عند التنازع اذ يقول تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) فكل قول عرى من الأدلة فهو باطل يبين قال الله تعالى : (قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين) ثم نظرنا في قول من لم ير على المعفو عنه بالدية أو المفاداة أو العفو المطلق جلداً ولا نفياف وجدناهم يقولون : قال الله تعالى : (فمن عفى له من أخيه شئ فاتباع بالمعروف وأدام اليه باحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم) فأوجب الله تعالى نصلاً لا خفاء به أن من قتل عمداً فوجب عليه القصاص في القتل ثم عفى عنه على مال فوجب على الولي العافي أن يتبع القاتل المعفو عنه بالمعروف وأوجب الله تعالى على القاتل المعفو عنه أن يؤدي ما عفا عنه عليه باحسان وليس من المعروف والاحسان الضرب بالسياط والنفي عن الاوطان سنة ، ووجدناهم أيضاً يذكرون قول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام ، فصيح أن بشرة القاتل محرمة بتحريم الله تعالى فلا يحل جلده ولا نفيه إذ لم يوجب ذلك قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا دليل من الأدلة أصلاً ، وذكرنا ما حدثنا عبد الله بن يوسف نا أحمد بن قنصع نا عبد الوهاب بن عيسى نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا أحمد بن حاتم نا سعيد بن سليمان نا هشيم نا اسماعيل بن سالم عن علقمة بن وائل بن حجر عن أبيه قال : « أتى رسول الله ﷺ برجل قد قتل رجلاً فاقاد ولي المقتول منه فانطلق به وفي عنقه نسعة يجرها فلما أدبر الرجل قال رسول الله ﷺ : القاتل والمقتول في النار » فأتى رجل الى الرجل فقال له مقالة النبي ﷺ نحلى عنه قال اسماعيل بن سالم : قد كرت ذلك لحبيب بن أبي ثابت فقال : حدثني بن أشوع ان النبي ﷺ إنما سأله أن يعفو عنه فأتى نا عبد الله بن ربيع نا أحمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن بشار نا يحيى بن سعيد القطان عن عوف بن أبي جميلة (١) وجامع بن مطر الحبطي (٢) قال عوف : حدثني حمزة العائذي أبو عمر ثم اتفق جامع - وحمزة كلاهما عن علقمة بن وائل بن حجر عن وائل قال : شهدت النبي ﷺ حين جيء بالقاتل يقوده ولي المقتول في نسعته فقال رسول الله ﷺ لولي المقتول : « أتعفو عنه ؟ » قال : لا قال له أناخذ الدية ؟ قال : لا قال : فتقتله ؟ قال نعم : قال اذهب به فلما تولى من عنده دعاه

(١) في النسخة رقم ١٤ عن عوف بن جبلة وهو غلط (٢) هو بفتح المهملة والموحدة بعدهما طاء مهملة

قال له : أتعفو عنه ؟ قال لا قال له فتأخذ الدية ؟ قال : لا قال : فتقتله ؟ قال : نعم قال اذهب فقال رسول الله ﷺ عند ذلك : أما انك ان عفوت عنه يوء بائمه واثم صاحبك فعفا عنه وتركه قال فانا رأيت يجر نسعته ، قال يحيى بن سعيد القطان وقد ذكر هذين الحديثين فقال عن حديث جامع هو أحسن منه يعنى أنه أحسن من حديث حمزة .

قال على : وهو كذلك لأن حمزة المائدى شيخ مجهول لا يعرف قاله ابن معين ولم يوثقه أحد نعله ، وأما جامع بن مطر فقال فيه أحمد بن حنبل : لا بأس به وما علينا أحدا يجرحه وقد روى عنه أئمة يحيى . وعبد الصمد بن عبد الوارث . وحفص بن عمر الحوضي وغيرهم . نا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن منصور نا حفص بن عمر . هو الحوضي . نا جامع بن مطر عن علقمة بن وائل عن أبيه قال : كنت مع رسول الله ﷺ قاعدا عنده اذ جاءه رجل فى عنقه نسة فقال : يا رسول الله ان هذا وأخى كانا فى جب يحفرانها فرفع المنقار فضرب به رأس صاحبه فقتله فقال رسول الله ﷺ : اعف عنه فاني وقام فقال : يابى الله ان هذا وأخى كانا فى بر يحفرانها فرفع المنقار فضرب بها رأس صاحبه فقتله قال : اعف عنه فاني ثم قام فقال : يا رسول الله هذا وأخى كانا فى جب يحفرانها فرفع المنقار أراه قال فضرب به رأس صاحبه فقتله قال اعف عنه فاني قال : اذهب ان قتلته كنت مثله فخرج به حتى جاوز فناديناه اما تسمع ما يقول رسول الله ﷺ فرجع فقال : ان قتلته كنت مثله قال نعم اعف عنه فخرج يجر نسعته حتى خفى علينا . حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا عيسى بن يونس الفاخوري نا ضمرة عن عبد الله بن شاذب عن ثابت البناني عن أنس « ان رجلا أتى بقاتل وليه رسول الله ﷺ فقال له النبي عليه الصلاة والسلام : اعف عنه فاني فقال : خذ الدية فاني قال اذهب فاقتله فانك مثله فخلى سبيله فمر الرجل وهو يجر نسعته » .

قال أبو محمد : أما حديث اسماعيل بن سالم : وجامع بن مطر كلاهما عن علقمة فجيدان تقوم الحجة بهما وفي كليهما اطلاق مالمقاتل المعفو عنه ومسيره حتى غاب عنهم وخفى عنهم لا ضرب ولا نفي ، فصح قول من رأى أن لا جلد على البقاتل ولا نفي إذا عفى عنه ، وهو قول ابن عباس ولا يصح عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم خلاف له أصلا ، وهذا مما يستشنعه المالكيون اذا وافق تقليدهم واذا خالفهم يبالوا به ، وأما قول مالك بذلك فى القسامة فما عرف قط عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم وبالله

تعالى التوفيق .

٢٠٧٠ مسألة : في معنى قول النبي ﷺ في هذه الاخبار : القاتل والمقتول في النار وان قتله كنت مثله . قال علي : قد أيقنا والله الحمد ان رسول الله ﷺ لا يقول الا الحق المتيقن ، وأيقنا انه ﷺ لا يقضى بباطل وهو يدري أنه باطل فاذ لاشك في هذين الوجهين فالواجب علينا طلب وجه حكمه عليه الصلاة والسلام بالقود في هذه الاخبار واطلاقه على القتل في ذلك مع قوله الصادق وان قتله كان مثله والقاتل والمقتول في النار فان السائل أن يقول : كيف يقضى له رسول الله ﷺ بقود لا يحل له وهو يدري أنه لا يحل له خاش لله من هذا واذ لا يجوز هذا فكيف يكون في النار ومثلا للقاتل من استقاد كما أمره رسول الله ﷺ ومن اقتص بالحق .

قال أبو محمد : أما تفسير ابن أشوع الذي ذكرناه آنفا من طريق مسلم عنه ان ذلك كان ان رسول الله ﷺ سأله العفو عنه فاني فانه تفسير فاسد لا يجوز البتة لانه ﷺ لا يخلو في ذلك من أحد وجهين لثالث لهما إما أن يكون شافعا في العفو واما أن يكون امرا بالعفو فان كان شافعا فليس الممتنع من اسعاف شفاعته ﷺ عاصيا لله تعالى كما فعلت بريرة اذ قال لها رسول الله ﷺ وقد خيرها في البقاء مع زوجها أو فراقه فاختارت فراقه لو راجعته فانه أبو ولدك فقالت : أنا أمرني يا رسول الله ؟ قال : لا انما انا شافع فقالت : لا أرجع اليه أبدا ، فلا خلاف بين أحد من الامة أن بريرة رضي الله عنها لم تكن عاصية بذلك فان كان عليه الصلاة والسلام شافعا في هذا القاتل فليس الممتنع عاصيا فاذ ليس عاصيا فليس في النار ولا هو مثل القاتل الظالم وان كان ﷺ آمرا فهو ييقن لا يأمر الا بواجب فرض ، ومن الباطل أن يأمر عليه الصلاة والسلام بشئ . ويطلق على خلافه ولا يمنع من الحرام الذي هو خلاف أمره وهذا هو القضاء بالباطل وقد أبعد الله تعالى عن هذا ، فان قالوا : هو أمر على الندب قلنا : لا راحة لكم في هذا لأن من ترك قبول الامر بالندب الذي ليس فرضا فليس في النار ولا هو مثل القاتل الظالم فبطل تفسير ابن أشوع ، وهذا القول فيما حدثنا عبد الله ابن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا علي بن الحكم البناي عن محمد بن زيد عن سعيد بن جبير قال : ان الرجل قال يا رسول الله قتل أخى فدخل النار وان قتله دخلت النار فقال رسول الله ﷺ انه قتل أخاك فدخل النار بقتله إياه ، وأنى نهيتك عن قتله فان قتله دخلت النار بمعصيتك إياي ، .

قال أبو محمد : وهذا مرسل ، والمرسل لا تقوم به حجة ، والقول في إبطاله

كالقول في حديث بن أشوع ولا فرق وبه إلى حماد عن حميد عن الحسن أنه كان يعني بهذا الخبر أن قتله فانت مثله كان يرى ذلك عاما، وكذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع نا ابن السليم نا ابن الاعرابي نا أبو داود نا موسى بن اسماعيل نا عبد الله بن بكر بن عبد الله المزني عن عطاء بن أبي ميمونة عن أنس بن مالك قال: ما رأيت رسول الله ﷺ رفع اليه شيء فيه قصاص إلا أمر فيه بالعفو قال: فلو كان هذا أمر فرض واجباب لحرم القصاص جملة، وهذا أمر متيقن أنه لا يقوله أحد من أهل الاسلام فإن كان أمر ندب فلا يدخل النار ولا يكون ظلما من ترك الندب غير راغب عنه، فإن تركه راغب عنه فهو فاسق وربما كفره.

قال علي: والقول في هذا عندنا هو ما وجدناه في خبر آخر وهو الذي حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شغيب أنا أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني الكوفي. وأحمد بن حرب واللفظ له قالا: نا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قتل رجل على عهد رسول الله ﷺ فرفع القاتل إلى النبي ﷺ فدفعه إلى ولي المقتول فقال القاتل يا رسول الله لا والله ما أردت قتله فقال رسول الله ﷺ لولي المقتول: أما أنه إن كان صادقا ثم قتله دخلت النار فلي سيلة وكان مكتوبا فخرج يجر نسعته فسمي ذا النسعة.

قال أبو محمد: فهذا بيان الأخبار الواردة في هذا الحكم لا يجوز غير ذلك البتة وهو أنه حكم عليه الصلاة والسلام بالقود والقتل قصاصا بظاهر البينة أو الاقرار التام وهذا هو الحق المفترض على الحكم (١) المتيقن أن الله تعالى أمرهم به ولم يكلفهم علم الغيب فحكم النبي عليه الصلاة والسلام بالحق في ذلك فلما قال: أني لم أرد قتله وكان ذلك ممكنا أخبره عليه الصلاة والسلام بأنه إن كان كذلك فقاتله في النار وهو مثله لأنه لا يحمل له قتله حينئذ نصار حكمه عليه الصلاة والسلام حقا وقوله حقا كما قال أيضا عليه الصلاة والسلام: ومن قضيت له شيء من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار، وهو عليه الصلاة والسلام في ظاهر الحكم بالبينة أو الاقرار أو اليمين حاكم بالحق المتيقن (٢) لا بالظن لكن بما أمره الله تعالى أن يحكم به ولا بد وإن كان الباطن بخلاف ذلك مما لو علمه عليه الصلاة والسلام لم ينفذه ولا تركه ينفى أصلا وبالله تعالى التوفيق، فإن قيل: هذا وجه الجمع بين حكمه عليه الصلاة والسلام وقوله في ذلك فما وجه حكمه عليه الصلاة والسلام بأن القاتل والمقتول في النار وأنه مثله وكيف يكون من قتل غير مرید للقتل في النار؟ قلنا وبالله تعالى التوفيق. هذا أخبار من النبي ﷺ بغيب أعليه الله تعالى إياه لأنه عليه الصلاة والسلام لا يقول البتة إلا الحق ولا

يقول بالظن قاصدا الى ذلك ومن قال هذا عليه ونسبه اليه فهو كافر . فنقول : ان ذلك القاتل الذى لم يعمد القتل كان فاسقا من اهل النار بعمل له غير هذا القتل اطلع الله تعالى نبيه ﷺ على عاقبته فيه ولم يكن دمه يحل لهذا المستفيد لانه لم يعمد قتل أخيه فلو قتله على هذا الوجه لكان قاتلا بغير الحق ولا يستحق النار ولكان ظالما كما مقتول اذ ليس كل ظالم يستحق القتل وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٧١ مَسْمُومٌ من قتل في الزحام أو لم يعرف من قتله أو أصابه سهم أو حجر لا يدري من رماه أو هرب قاتله قال علي : ناحام ناعبد الله بن محمد بن علي الباجي ناعبد الله بن يونس نا بقي بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع ناشعبة عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي أن رجلا قتل في الطواف فاستشار عمر الناس فقال على ديته على المسلمين أو في بيت المال هو به الى وكيع نا وهب بن عقبة . ومسلم بن يزيد بن مذكور سمعاه من يزيد بن مذكور قال : ان الناس ازدحموا في المسجد الجامع بالكوفة يوم الجمعة فافرجوا عن قتل فوداه على بن أبي طالب من بيت المال نا ناحام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري ناعبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم النخعي عن الاسود أن رجلا قتل في الكعبة فسأل عمر عليا ، فقال : من بيت المال يعنى ديته . ومن طريق ابن وهب حدثني سعيد بن عبد الله الثقفي عن أبيه عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب في رجلين ماتا في الزحام أن يوديا من بيت المال فانما قتله يد أو رجل ، وقد روى هذا أيضا عن سعيد بن المسيب أيضا وعروة بن الزبير . وقد روى غير هذا ما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : من قتل في زحام فان ديته على الناس من حضر ذلك في جمعة أو غيرها .

قال علي : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان ننظر فيما تحتج به كل طائفة فوجدنا أهل القول الأول يحتجون بما حدثناه حماد نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري ناعبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن كتاب لعمر بن عبد العزيز قال : بلغنا أن رسول الله ﷺ قضى فيمن قتل يوم أضحي أو يوم فطر فان ديته على الناس جماعة لأنه لا يدري من قتله ، وهذا خبر مرسل ولا حجة في مرسل والذي نقول به : ان من ضغط في زحام حتى مات من ذلك الضغط (١) فقد عرفنا أن الجماعة تلك بعينها كلهم قتله اذ كلهم تضاعفوا حتى مات من ضغطهم فاذا قد عرف قاتلوه فالدية واجبة على عواقبهم بلا شك ، فان قدر على ذلك فهو عليهم وان جهلوه فهم غارمون حيث كانوا وحق الغارمين واجب في صدقات المسلمين وفي سائر

الاموال الموقوفة لجميع مصالح المسلمين لقول الله تعالى : (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم) الآية ، وقال رسول الله ﷺ « من ترك ديننا أو ضياعا قال وعلى » وان كان مات من أمر لا يدري من أصابه فديته واجبة على جميع الاموال الموقوفة لمصالح المسلمين لأن مصيبه غارم أو عاقلته ولا بد، وهذا هو نص الخبر وان كان لا يحتاج به بإرساله لكن معنية صحيح بالنصوص التي ذكرنا وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : وقد حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر قال : قضى هشام بن سليمان في قوم كانوا في ماء فتماقلوا فمات واحد منهم في الماء فشهد اثنان على ثلاثة وثلاثة على اثنين فقضى بديته على جميعهم . حدثنا حمام نا عبد الله بن محمد بن علي الباجي نا عبد الله بن يونس نا بقي بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن أبي عدي عن أشعث عن الحسن أنه قال في قوم تناضلوا فاصابوا انسانا لا يدري أيهم أصابه ؟ قال : الدية عليهم . وروينا من طريق الحجاج ابن المنهال نا حماد بن سلة نا سلة بن كهيل : وحماد بن أبي سليمان نا علي بن أبي طالب قضى في ستة غلة كانوا يتغاطون في النهر ففرق أجدهم فشهد اثنان على ثلاثة انهم غرقوه وشهد ثلاثة على اثنين انهما غرقاه فجعل علي بن أبي طالب ثلاثة أخماس الدية على الاثنين وخمسي الدية على الثلاثة .

قال علي : أما الرواية عن علي بن أبي طالب فلا تصح ولو صححت لسكان جميع الحاضرين من خصومنا مخالفين لحكمه فيها ، وأما القول عندنا فهو ان الله تعالى حرم الاموال الا بيقين الحق لقوله تعالى : (ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وقال رسول الله ﷺ « ان دماءكم وأموالكم واعراضكم عليكم حرام ، فلا يصح قضاء بدية (١) على أحد الا حيث أوجبها نص [قرآن أو سنة] عن رسول الله (١) ﷺ فاذا مات انسان في تغاط أو نضال أو في وجه ماء فانه لا يحل أن يغرم من حضر شيئا من دية ولا عواقلهم لأننا لا ندري أجميعهم قتله أم بعضهم واذا لا ندري من القاتل له فلا فرق بين الحاضرين وبين العابرين على السبيل والزاهم دية أو عواقلهم ظلم لاشك فيه بل نوقن أن جميعهم لم يقتله فنحن على يقين من ان الزام جميعهم الدية ظلم لاشك فيه ، فحق هذا أن يودی من سهم الغارمين أو من الاموال الموقوفة لمصالح جميع المسلمين لأن الله تعالى افترض دية بقوله تعالى : (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى

(١) في النسخة رقم ١٤ فلا يحل قضاء بدية (٢) في النسخة رقم ١٤ أوجبها نص صحيح عن رسول الله

أهله (فلا بد من دية مسلمة الى أهله ، وبقول رسول الله ﷺ الذي قد ذكرناه باسناده في مواضع من كتابنا هذا والله الحمد) من قتل له قتيلا بعد مقاتلته هذه فاهله بين خيرتين بين أن يقتلوا أو يأخذوا العقل ، أو كما قال عليه الصلاة والسلام ، فالعقل واجب على كل حال في العمد والخطأ ولا يخلو قتيلا من أحد هذين الوجهين .

قال أبو محمد : وهكذا من أصابه حجر لا يدري من رماه أو سهم كذلك ولا فرق ، ولو أن امرأ أخرج اليه عدو في طريق قتلته وجماعة ثقات ينظرون الى ذلك الا انهم لا يعرفون القاتل من هو فلما رأهم القاتل هرب وصار خلف ربوة أو في بيت أو في خان فاتبعته الجماعة فوجدوا خلف الراية أو الخان أو البيت جماعة من الناس أو اثنين فصاعدا فيهم ثقات وغير ثقات فسألوهم من دخل عندكم الساعة؟ فقال كل امرئ منهم لا ندري كل امرئ منا مشغول بأمره فاما المالكيون يقولون : يقذف كل من كان في الخان وكل من كان في البيت وكل من كان خلف الراية في السجن الدهر الطويل حتى يكون موتهم خيرا لهم من الحياة وهذا ظلم عظيم متيقن وخطأ عند الله تعالى بلا شك لأنهم على يقين من أنهم كلهم مظلومون الا واحدا فقد أقدموا على ظلم ألف إنسان ييقن وهم يدرون أنهم ظالمون لهم خوف أن يفلت ظالم واحد لا يعرفونه بعينه .

قال أبو محمد : ويازم من قال بهذا القول (١) على كل حال أن يقصد الى أهل كل سوق فيقذفهم في الحبس لأننا ندري أن فيهم آكل ربا ييقن وشارب خمر ييقن ، وكذلك يازمهم في قتل وجد في مدينة أو جزيرة أن يسجنوا جميع أهل تلك المدينة وأهل الجزيرة ولا فقد تناقضوا أخش تناقض ، ورسول الله ﷺ قد أبطل هذا الحكم الفاسد بفعله (٢) في أهل خيبر إذ قتل فيهم عبد الله بن سهل رضي الله عنه ثم أسجن أحد منهم بل قنع منهم بالآيمان فقط على من ادعى عليه منهم أو بإيمانهم .

قال أبو محمد : ويبطل هذا أيضا قول الله تعالى : (ان يتبعون الا الظن وما نهوى الأنفس) وقوله تعالى : (ان يتبعون الا الظن وان الظن لا يغنى من الحق شيئا) ؛ وقول رسول الله ﷺ : « اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث » فلا يحل لاحد الاقدام على أحد بالظن فكيف وهم هنا قد أقدموا بالجور المحض والظلم المتيقن ، والواجب في هذا أن لا يسجن واحد منهم لكن من ادعى عليه حلف المدعون على حكم القسامة فان نكلوا حلف هو يمين واحدة ، وكذلك لو ادعوا على جماعة باغيانهم كل واحد منهم يحلف يمين واحدة ويبرأ لقول رسول الله ﷺ : « لو أعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء

(١) في النسخة رقم ١٤ هذا القول (٢) في النسخة رقم ١٤ بقوله

قوم وأموالهم ولكن اليمين على من ادعى عليه ، وان كان وجد في دار قوم أيضا حكم هنالك بحكم القسامة وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٧٢ - مَسْأَلَةٌ - فيمن أمر آخر بقطع يده أو بقتل ولده أو عبده أو بقتله نفسه . حدثنا عبدالله بن ربيع نا عبدالله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي ابن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار قال ان رجلا قال لعبد : اقطع أذني وأنت شريكى في الدية ففعل فاخصموا الى ابن الزبير فقامت البيعة على قوله فابطل ديته .

قال علي : قد أوجب الله تعالى في النفس الدية ان أرادها ولي المقتول على لسان نبيه ﷺ ، وأوجب الله تعالى أيضا كذلك دية الأصابع على ما ذكرنا قبل ، وحرم الله طاعة أحد من الناس في معصية الله تعالى ، وقد ذكرنا كل ذلك باسناده فيما سلف من ديواننا . حدثنا عبدالله بن يوسف نا احمد بن فتح نا عبد الوهاب بن عيسى نا احمد بن محمد نا احمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا قتيبة نا ليث - هو ابن سعد - عن عبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ انه قال : « على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وأكره ، الا ان يؤمر بمعصية فان أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » . وبه الى مسلم نا احمد بن المثنى نا احمد بن جعفر غندر نا شعبة عن زيد عن سعد بن عبيد عن ابي عبد الرحمن السلي عن علي بن ابي طالب أن رسول الله ﷺ قال : « انما الطاعة في المعروف » .

قال أبو محمد : فحرام على كل من أمر بمعصية أن يأمر لها فان فعل فهو فاسق عاص لله تعالى وليس له بذلك عذر . وكذلك الأمر في نفسه بما لم يبح الله تعالى له فهو عاص لله تعالى فاسق ولا عذر للمأمور في طاعته بل الأمر والذي يؤمر سواء في ذلك قالوا يجب أن يجب الأمر انسانا بقطع يده الأمر نفسه بغير حق أو بقتل عبده أو بقتل ابنه ما يجب له لو لم يأمر بذلك من القود أو الدية لأن وجود أمره بذلك باطل لاحكامه في الاباحة أصلا ، وكذلك من أباح لآخر أن يقتله ففعل فلا ولياء المقتول القود أو الدية ، وقد قال مالك من أمر آخر بقتل عبده فقتله فلا شيء على المأمور ، وقال الشافعي : من أمر آخر بقطع يده الأمر فلا شيء على القاطع .

قال علي : وهذان القولان في غاية الفساد لما ذكرنا ، والعجب أنهم أصحاب قياس يزعمهم وهم لا يختلفون فيمن أمر انسانا بأن يزن بأتمته نفسه ففعل أن الحد عليه ، فان قالوا : ان له بعد قطع يده وقتل أبيه وغلामه أن يعفو وليس له أن يعفو بعد الزنا بأتمته قبل

لهم أن وقت العفولم يأت بعد فليس له أن يعفو وهم لا يختلفون فيه من قال: من قتل ابن عمي فلان بن فلان فقد عفوت عنه فقتله قاتل فان له القود فبطل تنظيرهم، وبالله تعالى التوفيق. **٢٠٧٣ مسألة** في قول الله تعالى: (فمن تصدق به فهو كفارة له) قال الله تعالى: (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأتف بالأتف والأذن بالأذن والسن بالسن؛ والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له) .

قال علي : من قرأ والعين بالعين والأتف بالأتف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص بالرفع في ذلك كله لا بالعطف على النفس بالنفس فهو حكم ثابت علينا لازم لنا ، ومن قرأها بالنصب في كل ذلك فهو معطوف على ان النفس بالنفس وأن ذلك من حكم التوراة .

قال أبو محمد : وكلتا القراءتين حق مشهور من عند الله تعالى فكل المعنيين حق فكان ذلك مكتوباً في التوراة، وكل ذلك أيضاً مكتوب علينا بحق فاذا ذلك فواجب أن ينظر في معنى قوله تعالى: (فمن تصدق به فهو كفارة له) فوجدنا ما ناه حمام ناعبد الله بن محمد بن علي الباجي ناعبد الله بن يونس المرادي نابقي بن عجلنا أبو بكر بن أبي شيبة ناوكيع عن سفیان الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن الهيثم بن الأسود عن عبد الله بن عمرو في قوله تعالى: (فمن تصدق به فهو كفارة له) قال : هدم عنه من ذنوبه مثل ذلك .

قال أبو محمد : فهذا يدل على أنه كفارة لذنوب المجروح المتصدق بحقه . وبه إلى أبي بكر بن أبي شيبة نا هشيم عن مغيرة عن ابراهيم النخعي في قوله تعالى: (فمن تصدق به فهو كفارة له) قال للمجروح ، وبه إلى أبي بكر بن أبي شيبة نا يزيد بن هارون عن سفیان بن حسين عن الحسن قال: (فمن تصدق به فهو كفارة له) . قال للمجروح، وعن الشعبي قال للذي تصدق به قال علي : وقيل غير هذا ثاروينا بالسند المذکور الى أبي بكر ابن أبي شيبة نا الفضل بن دكين، ويحيى بن آدم عن سفیان الثوري عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى: (فهو كفارة له) قال للمجروح وأجر المتصدق على الله تعالى وعن جابر بن زيد قال للمجروح ، وعن مجاهد في قوله تعالى: (فهو كفارة له) وأجر المتصدق على الله . ومن طريق وكيع نا سفیان عن زيد بن أسلم أنه سمعه يقول : ان عفا عنه أو اقتصر منه أو قبل منه الدية فهو كفارة له ومن طريق ابن أبي شيبة نا جرير ووكيع قال ووكيع عن سفیان ثم اتفق جرير وسفیان كلاهما عن منصور عن ابراهيم النخعي قال: كفارة للذي تصدق عليه وأجر الذي أصيب على الله تعالى .

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب ان نفعل ما امرنا الله تعالى به

اذيقول: (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) الآية ففعلنا فوجدنا نص قوله تعالى: (فمن تصدق به فهو كفارة له) جاء بلغة العرب كما قال تعالى (بلسان عربي مبين) ووجدنا في لغة العرب الضمير راجعا ولا بد الى اقرب مذكور الابدليل ووجدنا اقرب مذكور الى (فهو كفارة له) الضمير الذي في تصدق به وهو ضمير المجنى عليه المتصدق فلا يجوز اخراجه عن هذا الابدليل ولا دليل على ذلك، وأما المتصدق عليه فان الجاني فيما دون النفس اذا عفا عنه المجنى عليه فان غفر له وتصدق بحقه عليه فلا شك في انه مغفور له ومكفر عنه لان صاحب الحق قد اسقط حقه قبله، واما اذا لم يغفر له ولسكنه آخر طلبه الى الآخرة واسقطه في الدنيا فلا شك ندرى ان حقه باق له قبله وانه سيقبض يوم القيامة من حسناته، واما من قتل آخر فعليه حقان حق المقتول في ظلمه اياه وحق الولي في اخذ القود. فان عفا الولي فانها عفا عن حق نفسه ولا عفو له في حق غيره - وهو المقتول - فحق المقتول باق عليه كما كان لقول الله تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وكما اخبر صلى الله عليه وآله وسلم ه رويانا من طريق مسلم ناقتية. وابن حجر قالا جميعا: نا اسماعيل - هو ابن جعفر - عن العلاء - هو ابن عبد الرحمن - عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أتدرون من المفلس؟ قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع فقال: ان المفلس من اتمى يأتي يوم القيمة بصلاة وصيام وزكاة ويأتي قد شتم هذا وقذف هذا واكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فان فئت حسناته قبل ان يقضى ما عليه اخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار لتؤدن الحقوق الى اهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجلحاء من الشاة القرناء» ومن طريق البخاري نا عمر بن حفص بن غياث نا ابي نا الاعمش حدثني شقيق قال: سمعت عبد الله بن مسعود يقول: «قال النبي صلى الله عليه وسلم: اول ما يقضى بين الناس في الدماء» وبه الى البخاري نا اسماعيل - هو ابن ابي اويس - نا مالك عن سعيد ابن ابي سعيد المقبري عن ابي هريرة «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من كانت له مظلة لآخيه فليتحلله منها فانه ليس ثم دينار ولا درهم من قبل ان يؤخذ لآخيه من حسناته فان لم تكن له حسنات يؤخذ من سيئات صاحبه فطرحت عليه» ومن طريق البخاري نا الصلت بن محمد نا يزيد بن زريع نا سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن ابي المتوكل الناجي نا ابا سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يخلص المؤمنون من النار فيجسسون على قنطرة بين الجنة والنار فيقتص

لبعضهم من بعض مظلالم كانت بينهم في الدنيا حتى إذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة فالذى نفس محمد بيده لأحدهم أهدى إلى منزله في الجنة منه بمنزله كان في الدنيا قال علي : وأما إذا قتل قودا فقد انتصف منه كما أمر الله تعالى فلا تبعة عليه ، وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٧٤ - مسألة - في امرأة نامت بقرب ابنها أو غيره فوجد ميتا . قال علي : نا محمد بن سعيد بن نبات نا احمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي في امرأة شربت دواء فالتقت ولدها قال : تكفر ، وقال في امرأة أنامت صليها الى جنبها فطرحت عليه ثوبا فاصبحت وقد مات قال أحب الينا أن تكفر . حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا مغيرة عن ابراهيم انه قال في امرأة غطت وجهه صبي لها فمات في نومه فقال تعتق رقبة .

قال أبو محمد : ان مات من فعلها مثل أن تجر اللحاف على وجهه ثم ينام فينقلب فيموت غما أو وقع ذراعها على فمه أو وقع ثديها على فمه أو رقدت عليه وهي لا تشعر فلا شك انها قاتله خطأ فعليها الكفارة وعلى عاقلتها الدية أو على بيت المال وإن كان لم يمت من فعلها فلا شيء عليها في ذلك ولا دية أصلا فان شكت أمات من فعلها أم من غير فعلها فلا دية في ذلك ولا كفارة لانتها على يقين من براءتها من دمه ثم على شك أمات من فعلها أم لا والأموال محرمة الا يقين والكفارة ايجاب شرع والشرع لا يجب الا بنص أو اجماع فلا يحل أن تلزم غرامة ولا صياما ولا أن تلزم عاقلتها دية بالظن الكاذب وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٧٥ - مسألة - هل بين الاجير ومستأجره قصاص . قال علي : روى عن بعض التابعين ليس بين الاجير ومستأجره قصاص إلا أن يتعدى فيجب العقل بعد القسامة وهذا خطأ لأن الله تعالى لم يفرق بين المستاجر وغيره وليس الا خطأ أو عمد فلا شيء في الخطأ إلا ما أوجبه الله تعالى في النفس ، وأما العمد ففيه القصاص سواء الاجير والمستاجر كما قال الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) .

٢٠٧٦ - مسألة - في ميراث الدية . قال علي : اختلف الناس في كيف تورث الدية فقالت طائفة : الدية للعصبة ، وقال آخرون : هي لجميع الورثة كما نا محمد بن سعيد

ابن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المشني نا أبو معاوية محمد بن حازم الضرير عن ليس بن أبي سليم عن أبي عمرو العبدى عن على بن أبي طالب قال : تقسم الدية على ما يقسم عليه الميراث . وبه الى قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان عن عمار عن سمع عليا يقول : لقد ظلم من منع الاخوة من الأم نصيبهم من الدية . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عبد الرحيم بن سليمان عن محمد بن سالم عن الشعبي عن عمر بن الخطاب أنه قال : يرث من الدية كل وارث والزوج والزوجة في الخطأ والعمد . وبه الى أبي بكر بن أبي شيبة نا جرير عن مغيرة عن ابراهيم قال في الرجل يقتل عمدا فيعفو بعض الورثة قال : لامرأته ميراثها من الدية . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا اسباط بن محمد عن هشام عن الحسن قال : ترث المرأة من دم زوجها . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا معن بن عيسى عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال : اذا قبل العقل في العمد كان ميراثا ترثه الزوجة وغيرها . وعن أبي قلابة انه كان يتحدث أن الدية سبيلها سبيل الميراث . وعن الشعبي قال : الدية للميراث . وعن ابن جريج قال قلت لعطاء العقل كهيئة الميراث ؟ قال : نعم قلت وترث الاخوة من الأم منه ؟ قال : نعم . وعن عمر بن عبد العزيز انه كتب في الاخوة من الأم يرثون في الدية وكل وارث .

قال أبو محمد : والقول الثاني كما حدثنا حماد نا ابن مفرج نا ابن الاعراب نا الدبري نا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال : قال عمر بن الخطاب : ما أرى الدية إلا للعصبة لأنهم يعقلون عنه فهل سمع أحد منكم في ذلك من رسول الله ﷺ شيئا فقال الضحاك بن سفيان الكلابي - وكان النبي ﷺ استعمله على الاعراب كتب الى رسول الله ﷺ أن أورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها فاخذ عمر بذلك ، وبه الى عبد الرزاق نا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه كان لا يرث الاخوة من الأم من الدية شيئا .

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر فيما اختلفوا فيه لنعلم حجة كل طائفة منهم فنتبع الحق حيث كان بعون الله تعالى فرجونا حجة من قال : لا يرث من الدية إلا العصبة ان ذكروا ما حدثناه عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الاعراب نا أبو داود نا مسدد نا يحيى بن سعيد القطان نا ابن أبي ذئب نا سعيد بن أبي سعيد المقبري قال : سمعت أبا شريح الكعبي يقول : قال رسول الله ﷺ : فمن قتل له بعد مقاتلي هذه قتل فأهله بين خيرتين بين أن يأخذوا العقل وبين أن يقتلوا .

قال علي : فوجدنا هذا الخبر لاجحة لهم فيه لأن النبي ﷺ جعل الدية لمن له أن يستقيد وأخبر أنهم أهله والاختوة للام والزوج والزوجة يقع عليهم اسم أهل على ما نذكر أن شاء الله تعالى في باب من له عن القود العفو أو القصاص ، وقد صرح النص عن رسول الله ﷺ بخلاف ما قلتم كما روينا من طريق مسلم ناقتية بن سعيد ناليث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أنه قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميتا بغرة عبد أو أمة غير أن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبنها [وزوجها] (١) وأن العقل على عصبتها .

قال أبو محمد : فصح أن رسول الله ﷺ قضى بالميراث لغير من قضى عليه بالعقل فبطل قولهم ييقين ، وقد حكم رسول الله ﷺ في قتل الخطأ بأن الدية لأهل المقتول مسلمة ، وأن الدية في العمد لأهل المقتول واجبة لهم أن أرادوا أخذها ، وصح أنه ليس للقتل نوع الا عمد أو خطأ فصحت الدية ييقين لأهل المقتول والزوجة من أهله كما روينا من طريق البخاري نا الأويسى نا إبراهيم - هو ابن سعد - عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب قال أخبرني عروة وابن المسيب . وعلقمة بن وقاص وعبيد الله ابن عبد الله بن عتبة عن عائشة حين قال لها أهل الأذك ما قالوا قالت : ودعا رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب . واسامة بن زيد حين استأبث الوحي يسألها وهو يستشيرها في فراق أهله فلما أسامة فاشار بالذي يعلم من براءة أهله وأما علي فقال : لم يضيق الله عليك والنساء سواها كثير واسأل الجارية تصدقك فقال : هل رأيت من شيء يريك قالت : ما رأيت شيئا (٢) أكثر من أنها جارية حديثة السن تنام عن عجين أهلها فتأتي الداجن فتأكله فقام على المنبر فقال : « يا معشر المسلمين من يعذرني من رجل بلغني أذاه في أهلي وأنه (٣) ما علمت من أهلي إلا خيرا » ومن طريق عروة قال : لما أخبرت عائشة بالامر قالت : يا رسول الله أأذن لي أن أنطلق إلى أهلي ؟ فأذن لها وأرسل معها الغلام ، فهذا رسول الله ﷺ قد سمى زوجته أهلا وأخبر أنها أهله وقد قالت له بريرة : تنام عن عجين أهلها ، وبلا شك أن رسول الله ﷺ كان له في ذلك العجين نصيب فهو عليه الصلاة والسلام أهلها أيضا ، وقد استأذنته في الانطلاق إلى أهلها وقد كان لها أخ لأم معروف فصح أن هؤلاء كلهم داخلون في الأهل فاذا الدية بنص القرآن ونص السنة للأهل والزوجة والزوج والاختوة للام أهل فحظهم في الدية

(١) الزيادة من النسخة رقم ٤٥ (٢) في النسخة رقم ١٤ امرا (٣) في النسخة رقم ٤٥ والله

واجب كسائر الورثة ، ولا خلاف بين أحد من الأمة كلها في أن الدية موزونة على حسب الموارد لمن وجبت له ، وعلى هذا اعتمادنا في توريث من ذكرنا من الدية ؛ وأما الأحاديث الواردة في ذلك غير ما ذكرنا فواهية لا تصح وأحسن ما فيها حديث الضحاك بن سفيان الضبابي الكلابي الذي ذكرنا آنفاً وهو منقطع لم يسمعه منه سعيد بن المسيب .

قال أبو محمد : فلو أن امرءاً نذر نذراً لله تعالى أن يتصدق بكل ما ورث عن فلان ثم قتل ذلك الفلان خطأ أو عمداً فإنه لا يلزمه أن يتصدق بما يقع له من دية في العمد والخطأ لأنه لم يرثه عنه .

٢٠٧٧ مسألة في ذكر ما روى عن النبي ﷺ في المقتلين أن يحتجزوا . حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - نا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي حدثني حصن حدثني أبوسلمة عن عائشة : أن رسول الله ﷺ قال : «وعلى المقتلين أن يحتجزوا الأول فالأول ولو أن كانت امرأة» .

قال أبو محمد : فاج الناس في تفسير هذا الخبر ، وحكى أحمد بن محمد الطحاوي أنه سأل عن تفسير هذا الخبر محمد بن عبد الله بن عبد الحكم . وأحمد بن أبي عمران . و ابراهيم المزني فاما محمد بن عبد الله بن عبد الحكم فلم يجبه بشئ . واعترف له بأنه لا يدري ما معناه ، وأما أحمد بن أبي عمران فقال له : هذا يخرج منه جواز عفو النساء عن الدم ، وأما المزني فقال له : معناه النهي عن القتال وغير الحق .

قال أبو محمد : أما ابن عبد الحكم فاحسن إذ سكت عن شئ لم يتبين له وجهه ، وأما ابن أبي عمران فقال قولاً فاسداً لأنه لا يفهم أحد من قول قائل على المقتلين أن يحتجزوا الأول فالأول ، وإن كانت امرأة أنه يجوز عفو النساء من الدم أو لا يجوز وهذا سمج جداً ، وما يعجز أحد من أن يدعى فيما شاء ما شاء إذا لم يحتجزه ورع أو حياء ، وأما المزني فإنه قال الكلام الصحيح الذي لا يجوز لأحد أن يقول غيره وهو مقتضى لفظ الخبر ومفهومه الذي لا يفهم منه غيره وهو أنه واجب على المقتلين أن يحتجز بعضهم عن بعض فلا يقتلوا وان يبدأ بالانحياز الأول فالأول لأن الأولين من المقتلين هم المتصادمون قبل الذين من خلفهم ففرض الانحياز واقع على الأول فالأول من المقتلين ولو أنه امرأة لأب القتال فيما بيننا محرم ، هذا على أن الخبر لا يصح وحصن مجهول .

٢٠٧٨ مسألة فيمن له العفو عن الدم ومن لا عفو له . اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : العفو جائز لكل أحد من يرث وللزوجة والزوجة غيرهما فإن عفا أحد

عن ذكرنا فقد حرم القصاص ووجبت الدية لمن لم يعف، وقال آخرون: العفو للرجال خاصة دون النساء، وقالت طائفة: من أراد القصاص فذلك له ولا يلتفت إلى من أراد الدية أو العفو مالم يتفقوا على ذلك.

فالقول الأول كما روينا من طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا الأعمش عن زيد بن وهب أن رجلا قتل امرأته ولها أخوة فعفا أحدهم فاجاز ذلك عمر بن الخطاب ورفع عن القاتل نصيب الذي عفا وغرمه نصيب الذي لم يعف قال سعيد: وناسفیان بن عينة. وأبو عوانة كلاهما عن الأعمش عن زيد بن وهب بمثله وروينا من طريق أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا الأعمش عن زيد بن وهب، قال: رأى رجل مع امرأته رجلا قتلها فرقع إلى عمر بن الخطاب فوهب بعض أخوتها نصيبه له فامر عمر سائرهم أن ياخذوا الدية. وعن إبراهيم النخعي في رجل قتل رجلا متعمدا فعفا بعض الأولياء فرقع ذلك إلى عمر بن الخطاب فقال لعبد الله بن مسعود: قل فيها فقال: أنت أحق أن تقول: يا أمير المؤمنين فقال عبد الله: إذا عفا بعض الأولياء فلا قود يحط عنه بحصة الذي عفا ولهم بقية الدية فقال عمر ذلك الراى وافقت ما فى نفسى. ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الأعمش عن زيد بن وهب أن عمر بن الخطاب رفع إليه رجلا قتل رجلا فجاء أولياء المقتول فارادوا قتله فقالت أخت المقتول وهى امرأة القاتل: قد عفوت عن حصتي من زوجي فقال عمر: عتق الرجل من القتل. وعن إبراهيم قال: عفو كل ذى سهم جائزة. وعن ابن جريج قال: قال عطاء في رجل قتل رجلا عمدا فعفا أحد بنى المقتول وأبى الآخر: فانه يعطى الذى لم يعف شطر الدية. وعن قتادة إذا عفا أحد الأولياء فانما تكون دية ويسقط عن القاتل بقدر حصة الذى عفاه وعن عمر بن عبد العزيز إذا عفا أحدهم فالدية.

وأما القول الثانى فكما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال: العفو إلى الأولياء ليس للمرأة عفو. ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا أبو خالد عن أشعث عن الزهري قال: صاحب الدم أولى بالعفو، وعن قتادة لا عفو للنساء فإذا كانت الدية فلها نصيبها. وعن الحسن البصري ليس للنساء عفو. وعن عمر بن عبد العزيز لا عفو للمرأة فى العمد. وعن إبراهيم النخعي ليس للزوج ولا للمرأة عفو. وعن الزهري: وريعة. وأبى الزناد قال ربيعة: ليس للام عفو والولى ولى حيث كان والبنت تعفو مع ولادة الدم ولا تعفو الولاة دونها، وقال الزهري: وليه أولى بذلك، وقال أبو الزناد: أما العفو فلولى المقتول ان شاء قتل وان شاء عفا.

وأما المتأخرون فإن أبا حنيفة . وسفيان الثوري . والحسن بن حي . والأوزاعي .
والشافعي قالوا بما روى عن عمر بن الخطاب . وابن مسعود أن لكل وارث عفو ولا
يقتل الا بإجماعهم على قتله ، وقال ابن شبرمة والليث : ليس للنساء عفو . وقال ابن أبي
ليلى لكل وارث عفو الا الزوج والزوجة فلا عفو لهما ، وقال مالك : الأمر مجتمع
عليه عندنا في الرجل يقتل عمداً وليس له ولاية الا النساء والعصبة فاراد العصبة أن
يعفو عن الدم وأبي بنات المقتول فانه لا عفو للعصبة ويقتل به قاتله فان أراد بنات
المقتول أن يعفون وأبي العصبة فلا عفو للبنات والقول ما قال العصبة ويقتل القاتل
إذا لم يجتمع على العفو ، وكذلك ان كانت له ابنة واحدة فارادت القتل وعفا العصبة
فيقتل ولا عفو للعصبة ، ورأى اذا كان للمقتول ابن وابنة أنه لا عفو لابنة مع الابن
ولكن ان عفا الابن جاز على الابنة ورأى عفو الأقرب فالأقرب من العصبة جائزا
على الأبعد منهم .

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر فيما احتجبت به كل طائفة لقولها لنعلم
الحق من ذلك فنظرنا فيما قالت به الطائفة القائلة بان عفو كل ذي سهم جائز فوجدناهم يقولون
بقول الله تعالى : (وأن تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم) فلما كان العفو أقرب
للتقوى وجب أن من دعى الى من هو أقرب للتقوى كان قوله أولى ، وذكرنا في ذلك ما روى
عن أنس بن مالك أنه قال : ما رأيت رسول الله ﷺ رفع اليه شيء فيه قصاص الا أمر بالعفو
قالوا : فهذا رسول الله ﷺ قد أمر في كل قصاص رفع اليه بالعفو فوجب أن يكون العفو مغلبا
على القود ، وهذا أيضا حكم قد جاء عن عمر . وابن مسعود بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ولا
يعرف لها مخالف فهذا كل ما احتجوا به ما نعرف لهم شيئا غيره أصلا ، ثم نظرنا في قول من
قال : العفو لجميع الورثة الا الزوج والزوجة فلم نجد لهم شبهة الا ان يقولوا ليسا من العصبة ولا
يعقلان مع العاقلة ، ونظرنا في قول من قال : العفو للرجال خاصة دون النساء فلم نجد لهم
شبهة أصلا الا ان يقولوا انهن لا يرثن الولاء ولا الولاية في الانكاح فكذلك لا عفو
لهن ، وأما من قال بالفرق بين الزوجين وبين سائر الورثة من أجل ان الزوجين ليسا من
العصبة فقول في غاية الفساد ، ومن أين خرج لهم ان هذا الأمر للعصبة وهذا حكم ما جاء به
من عند الله تعالى أمر ولا من عند رسول الله ﷺ فهو باطل ، وأما انهما لا يعقلان مع
العاقلة فنعم فكان ماذا وما الذي أدخل حكم العاقلة في حكم العفو من الدم ؟ والعاقلة إنما هي في
القتل في الخطأ خاصة والعفو إنما هو في العمد خاصة فما الذي جمع بين حكم العمد والخطأ ؟ ثم نظرنا
في قول من رأى العفو للرجال دون النساء فوجدناه أيضا فاسدا لأنه قياس ، والقياس

كله باطل ثم نظرنا في قول مالك فوجدناه في غاية التناقض بلا دليل أصلا لأنه مرة غلب من دعى إلى القتل وذلك في الابنة مع العصبية فرأى أن دعا العصبية إلى القتل وعفت الابنة أن القول قول العصبية ، واحتج بانها قد يدخلها زوجها إلى العفو وأمرها إلى الضعف وإن عفا العصبية ودعت الابنة إلى القتل فالقول قول الابنة ، واحتج بانها المصابة بابيها فمرة راعى ضعفها وادخل زوجها لها إلى العفو ولم يراع مصيبتها ومرة غلب من دعى إلى العفو ، وذلك في البنين يعفو أحدهم دون الآخرين (١) ومرة غلب الرجال على النساء وذلك في البنات مع الابن ، وهذه أقوال ظاهرة التناقض يهدم بعضها بعضا لا حجة شيء منها لافي قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ولا قياس ولا إجماع ولا في قول صاحب ، فكان هذا القول أسقط من سائر الأقوال ، ثم نظرنا في حجة من أجاز عند كل وارث وغلبه فوجدناهم يقولون قال الله تعالى : (وإن تعفوا أقرب للتقوى) وقال تعالى : (ولكم في القصاص حياة) فاعلى ما يريد أهل هذا القول أن يكون العفو أعظم أجرا والقصاص بلا شك مبلّغ وإذا كان كلاهما مباحا فلا يجوز بلا خلاف أن يجبر على الأفضل من لا يريد غير راغب فبطل أن يكون في هذه الآية دليل على سقوط حق من أراد القصاص إذا عفا أحد الورثة وهكذا القول في حديث أنس أن صح أنه لم ير رسول الله ﷺ قط رفع إليه شيء فيه قصاص إلا أمر فيه بالعفو لأنه لم يختلف اثنان من الأمة في أنه ان صحقانه أمر ندب لا امر الزام فاذا ذلك كذلك فلا خلاف في أنه لا يجوز أن يجبر على الأفضل من لا يريد غير راغب عنه إذا أراد ما أيسر له فبطل أن يكون لهم في هذا الخبر تعلق *

قال أبو محمد : فلما سقطت هذه الأقوال كلها وتكررت من الأدلة وجب علينا أن تنازعوا أن نرجع إلى ما افترض الله تعالى علينا الرجوع إليه عند التنازع إذ يقول تعالى (فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول) الآية ففعلنا فوجدنا الله تعالى قد قال : (ولكم في القصاص حياة) وقال رسول الله ﷺ : « من قتل له قتيلا فاهله بين خيرتين بين أن يأخذوا العقل وبين أن يقتلوا » فجعل الله تعالى القصاص حقا وجعل رسول الله عليه الصلاة والسلام أهل القتل بين خيرتين إما أخذ العقل وأما القتل فساوى بين الأمرين أيهما شاءوا ، وكما روينا من طريق مسلم نا اسحاق بن منصور أنا بشر بن عمر - هو الزهراني - (٢) سمعت مالك بن أنس يقول : حدثني أبو اليسر

(١) في النسخة رقم ١٤ عن الآخرين (٢) في النسخة رقم ١٤ بشر بن عمر وهو الزهرى وهو

ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل بن أبي حشمة انه اخبره عن رجال من كبراء قومه ان عبد الله بن سهل : ومحيسة خرجا إلى خيبر من جهد أصابهما فأتى رسول الله ﷺ محيسة وأخبر أن عبد الله بن سهل قتل وطرح في عين أو قير (١) فأتى يهود فقال : أتم والله قتلتموه قالوا : والله ما قتلناه ثم أقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك ثم أقبل هو وأخوه محيسة وهو أكبر منه وعبد الرحمن بن سهل قد ذهب محيسة ليتكلم وهو الذي كان يخبر فقال رسول الله ﷺ الكبر الكبر اما ان يدوا صاحبكم وأما أن يؤذنوا بحرب فكتب رسول الله ﷺ اليهم في ذلك فكتبوا التوا لله ما قتلناه فقال رسول الله ﷺ : أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا : لا وذكر الحديث .
وبه إلى مسلم حدثني عبيد الله بن عمر القواريري نا حماد بن زيد نا يحيى بن سعيد عن بشير ابن يسار عن سهل بن أبي حشمة . ورافع بن خديج أن محيسة بن مسعود وعبد الله بن سهل انطلقا قبل خيبر ففارقا في النخل فقتل عبد الله بن سهل فاتهموا اليهود فجاء أخوه عبد الرحمن وابنا عمه حويصة . ومحيسة إلى رسول الله ﷺ فتكلم عبد الرحمن في أمر أخيه . وهو أصغر منهم . فقال رسول الله ﷺ : كبر الكبر أو قال : ليبدأ الأكبر فتكلم في أمر صاحبهما فقال رسول الله ﷺ : يقسم خمسون منكم على رجل عنهم فيدفع برمته فقالوا : أمر لم نشهده كيف نخلف وذكر باقي الخبر ، ففى هذا الخبر الثابت أن رسول الله ﷺ جعل الحق في طلب الدم لابن العم [لسنة] (٢) كما جعله للاخ للاب الوارث دون ابن العم وأنه عليه الصلاة والسلام بدأ ابن العم لسنة فبطل بهذا قول من راعى ان الحق للأقرب فالأقرب أو للوارث دون غيره وضح أن الحق للأهل كما جاء في القرآن والسنة الصحيحة وابن العم من الأهل بلا شك في لغة العرب وهذا هو الإجماع الصحيح لأنه كان يعلم الصحابة بالمدينة اذ قتل مثل عبد الله بن سهل وقيام بني حارثة في طلب دمه لا يمكن استتار مثله عن أحد من قومه وعن المهاجرين فاذا الحق للجميع سواء من الباطل أن يغلب أحدهم على الآخرين منهم الا بنص أو إجماع ولا نص ولا إجماع في ذلك ، ثم نظرنا إذا عفا أحد الأهل ولم يعف غيره منهم بعد صحة الاتفاق من إجماع الأمة على أنهم كلهم ان اتفقوا على القود فنقد وان اتفقوا على العفو فنقد وقيام البرهان على أنهم ان اتفقوا على الدية أو المفاداة فنقد ذلك فوجدنا القود والدية قد وردا للتخير فيهما ووردوا واحدا ليس أحدهما مقدما على الآخر فلم يجوز أن يغلب عفو العافي [على إرادة من أراد القصاص ولا إرادة من أراد القصاص على عفو العافي] (٣) إلا بنص أو إجماع ولا نص ولا إجماع

(١) هو البشر (٢) الزيادة من النسخة رقم ٤٥ (٣) الزيادة من النسخة رقم ٤٥

في تغليب العافي فنظرنا في ذلك فوجدنا الله تعالى يقول (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر اخرى) فوجب بهذه الآية أن لا يجوز عفو العافي عن من لم يعف ووجدنا القاتل قد حل دمه بنفس القاتل كما حدثنا عبد الله بن ربيع نا عمر بن عبد الملك نا محمد ابن بكر نا أبو داود سليمان بن حرب نا حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الانصارى عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال : كنا مع عثمان بن عفان رضى الله عنه وهو محصور - فخرج الينا وهو متغير لونه فقال : يتواعدوني بالقتل آتواوهم يقتلوننى؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث رجل كفر بعد اسلامه أو زنى بعد احصان أو قتل نفسا بغير نفس فيقتل فوالله ما زلت في جاهلية ولا اسلام قط ولا أحببت أن لي بدني بدلا مذهبنا في الله تعالى ولا قتلت نفسا *

قال أبو محمد : فصح بقول النبي ﷺ أن من قتل نفسا فقد خرج دمه من التحريم الى التحليل بنفس قتله من قتل ، فاذا صح هذا فالقاتل متيقن تحليل دمه والداعى الى أخذ القود داع الى ما قد صح ييقن وذلك له والعافي يريد تحريم دم قد صح تحليله ييقن فليس له ذلك الا بنص أو اجماع ومريد أخذ الدية دون من معه يريد اباحة أخذ مال والأموال محرمة بقول رسول الله ﷺ : «ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام» والنص قد جاء باباحة دم القاتل كما قلنا ييقن قتله ولم يأت نص باباحة الدية الا بأخذ الأهل لها ، وهذا اللفظ يقتضى اجماعهم على أخذها فالدية مالم يجمع الأهل على أخذها لا يحل أخذها اذ لم يبعها نص ولا اجماع فبطل ييقن وصح أن من دعا الى القود فهو له وهو قول مالك في البنات مع العصبية الا أنه ناقض في ذلك مع البنين والبنات وفي بعض البنين مع بعضه

قال أبو محمد : والذي نقول به أن كل ذلك سواء وان الحكم للأهل وهم الذين يعرف المقتول بالانتماء اليهم كما كان يعرف عبد الله بن سهل بالانتماء الى بنى حارثة وهم الذين أمرهم النبي ﷺ بأن يقسم منهم خمسون ويستحقون القود أو الدية وان من أراد منهم القود سواء كان ولداً أو ابن عم [أو ابنة] أو اختاً أو غير ذلك من ام أو زوج أو زوجة أو بنت غم أو عمه فالقود واجب ولا يلتفت الى عفو من عفا من هو أقرب أو أبعد أو أكثر في العدد لما ذكرنا ، فان اتفق الورثة كلهم على العفو فلهم الدية حينئذ ويحرم الدم فان أراد أحد الورثة العفو عن الدية فله ذلك في حصته خاصة اذ هو مال من ماله وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٧٩ مسألة مقتول كان في أوليائه غائب أو صغير أو مجنون ، اختلف الناس في هذا فقال أبو حنيفة : اذا كان للمقتول بنون وفيهم واحد كبير وغيرهم صغار ان

للو احد الكبير أن يقتل ولا ينتظر بلوغ الصغار قال: فان كان فيهم غائب لم يكن للحاضرين أن يقتلوا (١) حتى يقدم الغائب وهو قول الميث بن سعد، وبه يقول حماد بن أبي سليمان، وقال مالك مثل ذلك سواء سواء، وزاد أن المقتول اذا كان له ولد صغير وأخ كبير أو أخت كبيرة ففلاخ أو للاخت أن يقتلا قودا ولا ينتظر بلوغ الصغير، وكذلك للعصبة أيضا وهو قول الاوزاعي، ورأى مالك للعصبة اذا كان الولد صغيرا ان يصالحوا على الدية وينفذ حكمهم، وقال ابن أبي ليلى: والحسن بن حي، وأبو يوسف، ومحمد، والشافعي لا يستفيد الكبير من البنين حتى يبلغ الصغير، وروى هذا القول عن عمر بن عبد العزيز.

قال أبو محمد: والظاهر من قولهم: ان المجنون كالصغير فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر فيما احتجت به كل طائفة لتعلم الحق فتبعه، فنظرنا في قول أبي حنيفة فوجدناه ظاهر التناقض اذا فرق بين الغائب والصغير ووجدنا حجتهم في هذا أن الغائب لا يولى عليه والصغير يولى عليه قالوا: وكما كان أحد الوليين (٢) يزوج اذا كان هنالك صغير من الأولياء فكذلك يقتل، وقالوا: قد قتل الحسن بن علي رضي الله عنهما عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي ولعلي بنون صغار وهم بحضرة الصحابة رضي الله عنهم دون مخالف يعرف لهم منهم.

قال علي: أما احتجاجهم بفعل الحسن بن علي فهو لازم للشافعيين ولما وافق من الحنفيين أبا يوسف. ومحمد بن الحسن لانهم يعظمون مثل هذا اذا وافق تقليدهم.

قال أبو محمد: فلو كان مثل هذا اجماعا فلقد شهد الحنفيون على شيخهم بخلاف الاجماع فان كفروهما بهذا أو بدعروهما فما يحل لهم أخذ ديتهم عن كافر ولا عن مبتدع وان عذروهما في ذلك فلنا من العذر ما يعقوب. ومحمد وقد بطل تشنيعهم في الأبد بمثل هذا، وهذا واضح والله الحمد.

قال أبو محمد: فكان من اعتراض الشافعيين ان قالوا: ان الحسن بن علي رضي الله عنهما كان اما ما فنظر في ذلك بحق الإمامة وقته بالمخارية لا قودا، وهذا ليس بشيء لان عبد الرحمن بن ملجم لم يحارب ولا أخاف السيل وليس للإمام عند الشافعيين ولا الوصي أن يأخذ القود لصغير حتى يبلغ فبطل تشنيعهم (٣) إلا أن هذه القصة عائدة على الحنفيين

(١) في النسخة رقم ١٥، الحاضر أن يقتل (٢) في النسخة رقم ١٤ أحد الأولياء (٣) في النسخة رقم

بمثل ماشغبوا به على الشافعيين سواء سواء لانهم والمالكيون لا يختلفون في أن من قتل آخر على تأويل فلا قود في ذلك ولا خلاف بين أحد من الأمة في أن عبد الرحمن ابن ملجم لم يقتل عليا رضي الله عنه الا متأولا مجتهدا مقدر ان الله على صواب ، وفي ذلك يقول عمران بن حطان شاعر الصفرية :

ياضربة من تقى ما أراد بها • الا ليبلغ من ذى العرش رضوانا
انى لأذكره حيناً فاحسبه • أوفى البرية عند الله ميزانا
أى لا أفكر فيه ثم أحسبه • فقد حصل الخيفيون من خلاف الحسن بن علي مثل ماشغبوا (١) به على الشافعيين وما ينقلون أبدا من رجوع سهامهم عليهم ، ومن الوقوع فيما حفروه فظهر تناقض الخيفيين والمالكيين في الفرق بين الغائب والصغير ، وأما قرلم ان الصغير يولى عليه والغائب لا يولى عليه فلا شبهة [لهم] (٢) في هذا لان الغائب يוכל له أيضا كما يولى على الصغير ، وأيضا فان الوصى عندهم لا يقتص للصغير فبطل تمويههم جملة •

قال أبو محمد : والذي نقول به قد قدمنا في الباب الذى قبل هذا ان القول قول من دعى الى القود فللكبير وللحاضر العاقل أن يقتل ولا يستأنأ بلوغ الصغير ولا افاقة المجنون ولا قدوم الغائب فان عفا الحاضرون البالغون لم يجوز ذلك على الصغير ولا على الغائب ولا على المجنون بل هم على حقهم (٣) في القود حتى يبلغ الصغير ويفيق المجنون فاذا كان ذلك فان طلب أحد من القود قضى له به وان اتفقوا كلهم على العفو جاز ذلك حينئذ لما ذكرنا في الباب الذى قبل هذا وبالله تعالى التوفيق •

قال على : فان مات الصغير أو الغائب أو المجنون كان حينئذ رجوع الامر الى من بقى من الورثة ولا يلزم من عفا فلم ينفذ عفو ذلك العفو الذى قد بطل بل له الرجوع فيه لانه لا حكم له في نص ولا اجماع وانما العفو اللازم عفو صحب بمضاته نص أو اجماع فقط لقول النبي ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد » ومن عفا دون سائر الاهل فقد عمل عملا ليس عليه امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو رد •

قال على : ومن مات من الاهل لم يورث عنه الخيار لان الخيار للاهل بنص حكم رسول الله ﷺ فمن كان من الاهل فله الخيار ومن لم يكن من الاهل فلا خيار له أصلا إذ لم يوجب ذلك نص ولا اجماع والخيار ليس مالا فيورث وانما جعل

(١) في النسخة رقم ٤ ما شنعوا (٢) الزيادة من النسخة رقم ٤ (٣) في النسخة رقم ٤ على قههم

الله الميراث فيما ترك الموروث والخيار ليس مالا موروثا ولو كان الخيار مالا موروثا لوجب فيه حق أهل الوصية بالتكفيل فدونه .

قال أبو محمد : فان كان الوارث صغيراً أو مجنوناً أو غائباً ولا وارث منالك غيره فقد وجب القود بلا شك ولا تجب الدية ولا المفادات الا برضى الوارث أو بتراض منه ومن القتاتل وقد علمنا أن الصغير والاحق لارضى لهما والقود حق قد وجب لهما يقيين فاخذه واجب على كل حال يأخذه لهما الولي أو السلطان، وهكذا الغائب ولا فرق بين أخذ حظهم في القود وأخذ حظهم في الأموال والعفو جائز والابراء للغائب في كلا الأمرين جوازاً واحداً إذ كل ذلك حق له تركه وكذلك القول في الصغير والمجنون سواء سواء وليس هذا قياساً ومعاذ الله من ذلك لكنه حكم واحد في حقين وجبا وجوباً واحداً ووجب لمن يجوز أمره العفو عنهما سواء سواء وليس أحدهما أصلاً والثاني فرعاً بل هما أصلان معا ولا أحدهما منصوص عليه والآخر غير منصوص عليه بل كلاهما منصوص عليه لوجوب الانتصاف من القود ومن المال وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٨٠ - مسألة - عفو الأب عن جرح ابنه الصغير أو استقادته له أو في المجنون كذلك . روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن أبي اسحاق الشيباني عن الشعبي قال : اذا وهب الشجة الصغيرة التي تصيب ابنه جازت عليه .

قال علي : تفريق الشعبي رحمه الله بين الشجة الصغيرة والكبيرة لا معنى له وقد قال الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس الا عليها) وحق الصغير والمجنون قد وجب فلا يجوز أن يسقط له غيره لأنه كسب عليه وهذا مالا اشكال فيه ، وقد أجمعوا على أن للاب والولي أن يطلبوا وأن يقتصا كل حق للصغير والمجنون في مالهما وأنه ليس للاب ولا للولي في ذلك عفو ولا إبراء فهلا قاسوا أمر القصاص لهما على أمر المال ولكنهم لا القياس يحسنون ولا النص يتبعون .

قال أبو محمد : والقول في ذلك ان الله تعالى قال : (والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له) وقال تعالى : (والحرمان قصاص) وقال تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) فصح بهذه النصوص أن القود قد وجب ولا بد وان العفو لا يصح الا برضى المجنى عليه والصبي والمجنون لارضى لهما ولا عفو ولا أمر نافذ بصدقة فسقط هذا الوجه وبقي الذي وجب يقيين من القود فيستفيد له أبوه أو وليه أو وصيه ولا بد ، فان أغفل ذلك حتى بلغ الصبي وعقل المجنون كان له القود الذي قد وجب أخذه له بعد وحدث له جواز

العفو ان شاء وليس للاب ولا للولي أخذ الدية ولا أن يفادى في شيء من الجروح لأن كل هذا داخل على وجوب القود [والعفو] (١) لا يكون إلا برضى المجنى عليه أو بتراض من الجاني والمجنى عليه .

٢٠٨١ - مسألة - هل يجوز عفو المجنى عليه جنابة يموت منها خطأ أو عمدا عن دية وغيرها عن دمه أم لا ؟ (٢) . روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن أشعث بن سوار عن أبي بكر بن حفص قال : كان بين قوم من بني عدى وبين حي من الأحياء قتال ورمى بالحجارة وضرب بالنعال فاصيب غلام من آل عمر فأتى على نفسه فلما كان قبل خروج نفسه قال : انى قد عفوت رجاء الثواب والاصلاح بين قومي فاجازه ابن عمر . وبه الى أبي بكر بن أبي شيبة ناهشيم عن يونس بن عبيد عن الحسن البصرى قال : إذا عفا الرجل عن قاتله في العمد قبل أن يموت فهو جائز ، وعن أبي طاوس قلت لأبي يقتل عمداً أو خطأ فيمفو عن دمه قال : نعم ، وعن الشعبي قال : اذا قتل الرجل فعفا عن دمه فليس للورثة أن يقتلوا . وعن ابن جريج قلت لعطاء : ان وهب الذى يقتل خطأ دية لمن قتله فانما له منها ثلثها انما هو مال يوصى به . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن سماك بن الفضل قال : كتب عمر بن عبد العزيز أن لا يتصدق الرجل بديته فان قتل خطأ فالثلث من ذلك جائز اذا لم يكن له مال غيره . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الحسن فيمن يضرب بالسيف عمداً ثم يعفو عنه قبل أن يموت قال : هو جائز وليس في الثلث ، وقال هشام عن الحسن اذا كان خطأ فهو في الثلث ، ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا قبيصة بن عقبة نا سفيان عن ابن جريج عن أبي عبيدة عن ابن عباس في رجل قطعت يده فصالح عليها ثم انتقضت به فمات قال : الصلح مردود ويؤخذ بالدية .

قال أبو محمد : وأما المتأخرون فان أبا حنيفة وزفر قالوا : اذا عفا عن الجراحة العمد أو الشجة وعما يحدث منها فهو جائز ولا شيء على القاتل فان عفا عن الجراحة أو القطع أو الشجة ثم مات فعليه الدية ، قال أبو يوسف . ومحمد : لا شيء على القاتل في كل ذلك ، قالوا : فان عفا عن دية في الخطأ فذلك في الثلث ، وقال مالك : من صالح من جراحة أو من قطع ثم مات بطل الصلح ووجب القود فان عفا عن دية في الخطأ فذلك في ثلثه ، وقال سفيان الثوري : اذا

(١) الزيادة من النسخة رقم ٤٠ (٢) في النسخة رقم ١٤ خطأ أو عمداً عن دمه أو عن دية أم لا الخ .

عنا عن الجراحة ثم مات فلا قود لكن يغرم الجاني الدية بعد أن يسقط منها أرش الجراحة، وقال الشافعي: إذا عفى عن الجراحة وعما يحدث منها من عقل أو قود ثم مات فلا قود، ثم اختلف قوله في الدية فرة قال كقول سفيان الثوري الذي ذكرنا قبله ومرة قال يؤخذ بجميع الدية، وقال الشافعي في أحد قوليه وبه يقول أبو ثور. وأحمد وإسحاق: لا عفو له في العمد.

قال أبو محمد: فلما اختلفوا كما ذكرنا نظرنا في ذلك ليعلم (١) الحق فتبعه فوجدناهم يقولون قال الله تعالى: (والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له) وقال تعالى: (ومجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفى وأصلح فاجره على الله) وقال تعالى: (وان عاقبتهم فمأقبوا بمثل ما عوقبتهم به) الآية. وذكرنا ما حدثنا حماد نا عبد الله بن محمد ابن علي الساجي نا عبد الله بن يونس نا بقي بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن بشر نا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن عروة بن مسعود الثقفي دعا قومه إلى الله ورسوله فرماهم جل منهم بسهم فمات فعفا عنه فدفع ذلك إلى رسول الله ﷺ فاجاز عفوهم وقال: هو كصاحب ياسين نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا أحمد بن دحيم نا إبراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحاق نا علي بن عبد الله نا عمران بن ظبيان عن عدي بن ثابت قال: قال رجل من أصحاب رسول الله ﷺ: سمعت النبي ﷺ يقول: من تصدق بدم فما دونه كان كفارة له من يوم ولد إلى يوم تصدق به.

قال علي: وقالوا: هذا حكم من عمر بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ولا يعرف له منهم مخالف وقالوا: هذا هو المجنى عليه فهو أولى بنفسه فهذا كل ما وردوه في ذلك فنظرنا في الذي احتجوا به فوجدناه لا حجة لهم في شيء منه أصلا؛ أما قول الله تعالى: (فمن تصدق به فهو كفارة له) فأنما قال تعالى ذلك عقب قوله تعالى: (والعين بالعين) إلى قوله تعالى: (فهو كفارة له)، وهذا كله كلام مبتدأ بعد تمام قوله تعالى: (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) فأنما جاء نص الله تعالى على الصدقة بالجروح بالأعضاء وهكذا نقول: إن للمجنى عليه أن يتصدق بما أصيب به من ذلك فيبطل القود (٢) جملة في ذلك وليس في هذه الآية حكم الصدقة بالدم في النفس لأن النفس بالنفس إنما هو في التوراة بنص الآية وليس ذلك خطابا لنا وإنما خاطبنا بما بعده إذا قرئ كل ذلك بالرفع خامة فاذا قرئ بالنصب فليس خطابا لنا وكلا القراءتين حق من عند الله تعالى فيبطل تعلقهم بهذه الآية؛ وأما قوله تعالى: (ومجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفى وأصلح

فاجره على الله) وقوله تعالى: (وان عاقبتكم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) الآية فهي بنصها بيان جلي بأنها إنما هي فيما دون النفس لافي النفس لأن الخطاب فيها بأن يعاقب بمثل ما عوقب به هو الذي عوقب نفسه هذا هو ظاهر الآية الذي لا يحل صرفها عنه بالدعوى، وهكذا نقول وليس فيها جواز العفو عن النفس أصلاً وإنما فيها جواز الصبر عن أن يعاقب بمثل ما عوقب به فقط، وأما قوله تعالى: (وجزاء سيئة سيئة مثلها) الى قوله: (فاجره على الله) فهو عموم يدخل فيه العفو عن النفس وما دونها وعفو الولي أيضاً داخل فيها فإن وجدنا منها دليلاً يخص منها ما ذكره وجب المصير اليه وإلا فقد صح قولهم هـ وأما حديث عروة بن مسعود رضي الله عنه فإنه قام يدعو قومه الى الاسلام وهم كفار حرييون قد حاربهم النبي ﷺ ورجع عنهم وهم أظفى ما كانوا فتوجه اليهم عروة داعياً الى الاسلام كما في نص الحديث المذكور فرموه قتلوه ولا خلاف بين أحد من الأمة في أنه لا قرد على قاتله اذا أسلم ولا دية، فأى معنى للعفو ههنا؟ وهكذا شبهه النبي ﷺ بصاحب ياسين فبطل أن يكون لهم متعلق به أصلاً وإنما هي تمويهات يرسلونها لا يفكرون في المخرج منها يوم المواقف بين يدي الله تعالى هـ وأما حديث عدى بن ثابت فعهدنا بإسماعيل يرد المسند الصحيح عن عدى بن ثابت اذا خالف رأيه فيمن سمع الأذان فارغاً صحيحاً فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر ويوهن روايته بأنه منكر الحديث، ومن أيقن أنه مستول عن كلامه لاسيما في الدين ويفكر في قوله تعالى: (ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد) لم يجترأ على مثل هذا، وأقرب من هذه الفضيحة العاجلة عند من طالع أقوالهم والحمد لله على ما من به من الأذعان للحق وترك العصية للأقوال التي لا تغنى عنا من الله شيئاً لا هي ولا القائل بها.

ثم نرجع الى الحديث المذكور فنقول وبالله تعالى التوفيق: ان فيه عللاً تمنع من الاحتجاج به، أحدها انه من رواية عمران بن ظبيان وليس معروف العدالة قال أحمد: فيه نظر، والثاني أنه منقطع لأن عدى بن ثابت لم يذكر سماعه إياه من صاحب، والثالث أننا لا ندرى ذلك صاحب أصحت صحبته أم لا؟، والرابع أنه لو صح لكان عموماً كما قلنا في قوله تعالى: (وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا وأصلح فأجره على الله) فإن وجد دليل يخص من هذا العموم عفو المعقول عن دمه وديته جاز ذلك ووجب المصير اليه وتخصيص هذا العموم والا فواجب حملهما على عمومهما وبالله تعالى التوفيق هـ وأما قولهم انه قول ابن عمر بحضرة الصحابة رضي الله عنهم

فلا حجة لهم في هذا لوجوه هـ أولها اتنا قد ذكرنا ما خالفوا فيه جمهور الصحابة الذين لا يعرف له منهم مخالف إذ لم يوافق آراءهم وأقرب ذلك حكم عمر بن الخطاب وابن عباس رضي الله عنهم في اليد الشلاء تقطع السن السوداء تكسر بثلاث دية فقول الصاحب إذا وافق أهواءهم كان عندهم حجة لا يحل خلافها وإذا خالف أهواءهم وتقليدهم لم يكن عندهم حجة وحل خلافه وهذا حكم لا طريق للتقوى ولا للحياء إلى قائله هـ وثانيها أنه عن أشعث بن سوار وهو ضعيف هـ وثالثها أنه منقطع أيضا لأنه عن أبي بكر بن حفص ولم يدرك ابن عمر هـ ورابعها ان الامر لم يكن كذلك وهي قصة مشهورة وإنما كان بين أولاد الجهم بن حذيفة العدوي شر ومقاتلة فتعصبت بيوتات بني عدى بينهم فأتى الغلام المذكور ليلا والضرب قد وقع بينهم في الظلام وهذا الغلام هو زيد بن عمر بن الخطاب وأمه أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب رضي الله عنهم فاصابه حجر لا يدري من رماه وقد قيل ظنا إن خالد بن أسلم أخا زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب هو الذي ضربه وهو لا يعرف من هو في الظلمة وكان ابن عمر أخوه يقول له عند الموت : اتق الله يا زيد فانك لا تعرف من أصابك فانك كنت في ظلمة واختلاط فهكذا كانت قصته ، وأما قولهم : انه هو المجنى عليه فهو أولى بنفسه ثمويه ضعيف لأن الجناية عليه التي هو أولى بها إنما هي ما كان حاكما فيها بعد حلولها به وهذا حق وإنما ذلك فيما عاش بعدها فاختر ما له أن يختار وأما بعد موته فهو غير موجود عندنا بعد الموت ولا خيار له في جناية لم تحدث بعده هـ

قال أبو محمد : فلما لم يبق لهم متعلق إلا قوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) ومن تصدق بدم نظرنا في ذلك فوجدنا قوله تعالى في قتل الخطأ (ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة) إلى قوله تعالى (ودية مسلمة إلى أهله) ووجدناه تعالى يقول في قتل العمد (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا) إلى قوله تعالى (انه كان منصورا) ولا قتل إلا عمد أو خطأ فصح أن الدية في الخطأ فرض أن تسلم إلى أهله فأذا ذلك فخرام على المقتول أن يبطل تسليمها إلا من أمر الله تعالى بتسليمها اليهم وحرام على كل أحد أن ينفذ حكم المقتول في ابطال تسليم الدية إلى أهله، فهذا بيان لا إشكال فيه وصح بنص كلام الله تعالى وحكمه الذي لا يرد أن الله تعالى جعل لولي المقتول سلطانا وجعل إليه القود وحرم عليه أن يسرف فمن الباطل المتيقن أن يجوز للمقتول حكم في ابطال السلطان الذي جعله الله تعالى لوليه ومن الباطل البحت انفاذ حكم المقتول في خلاف

أمر الله تعالى ؛ وهذا هو الحيف والاثم من الوصية ، وكذلك جعل الله تعالى على لسان رسوله ﷺ لأهل المقتول الخيار في القود أو الدية أو المفاداة فنشهد بشهادة الله تعالى على لسان رسوله ﷺ انه لا يحل للمقتول أن يبطل خيارا جعله الله ورسوله عليه الصلاة والسلام لأهله بعد موته وانه لا يحل لأحد انفاذ حكم المقتول في ذلك وان هذا خطأ متيقن عند الله تعالى ، فكان يتيقن عفو المقتول عن دية جعلها الله تعالى لأهله بعده لاله وعفوه عن قود أو دية أو مفاداة جعل الله فيها السلطان لأهله بعده لأله قال الله تعالى : (ولا نكسب كل نفس الا عليها) فكان عفو المقتول عن دية أوجب الله تعالى تسليمها الى أهله وعن دم أو مال خير الله تعالى فيهما أهله بعده كسبا على أهله وهذا باطل بنص القرآن ، وكذلك قال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » والدية انما هي بنص القرآن وكلام رسول الله ﷺ لأهل المقتول لحرام على المقتول التصرف في شيء من ذلك لأنها مال أهله .

قال أبو محمد : ولم يأت قط نص من الله تعالى ولا من رسوله ﷺ على ان للمقتول سلطانا في القود في نفسه ولا ان له خيارا في دية أو قود ولا ان له دية واجبة فبطل أن يكون له في شيء من ذلك حق أو رأى أو نظرا أو أمرا فاذ ذلك كذلك بلا شك فقوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثاها فن عفا وأصاح فاجره على الله) انما هو فيما جنى عليه فيما دون النفس وفيما عفا عنه من جعل الله تعالى ورسوله عليه الصلاة والسلام العفو اليه وهم الأهل بعد موت المقتول وهكذا يكون القول في الخبر المذكور لو صح ، وبرهان آخر أن الدية عوض من القود بلا شك في العمد وعوض من النفس في الخطا يتيقن ، ولا خلاف بين أحد من الامة في أن المقتول مادام حيا فليس له حق في القود فاذا لحق له في ذلك فلا عفو له ولا أمر فيما لاحق له فيه ، وكذلك من لم تذهب نفسه بعد لان الدية في الخطا عوض منها فلم يجب له بعد شيء فلاحق له فيما لم يجب بعد ، وييقن يدرى كل ذى عقل ان القود لا يجب ولا الدية الا بعد الموت وهو اذا لم يمت فلم يجب له بعد على القاتل لا قود ولا دية ولا على العاقلة وييقن يدرى كل ذى حس سليم مانه لاحق لاحد في شيء لم يجب بعد فاذا وجب كل ذلك بموته فالحكم حينئذ للاهل لاله . قال أبو محمد : فبطل ان يكون للمقتول خطأ أو عمدا عفو أو حكم أو وصية في القود أو في الدية فاذا ذلك كذلك فانما هي مال للاهل حدث لهم بعد موته ولم يرثوه قط عنه اذ لم يجب له قط شيء منه في حياته فمن الباطل أن يقضى دينه من مال الورثة الذي لم يملكه هو قط في حياته وأن ينفذ فيه وصيته وهو وان كان انما وجب لهم من

أجل موته فهو كمال مولى له مات أثر موته فوجب للورثة من أجل الميت ولم يجب قط للميت وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : فلو عفا الورثة أو أحدهم عن نصيبه من دية الخطأ قبل موت المقتول أو عفا كلهم عن القود قبل موت المقتول فهو كله باطل وذلك لأنه لم يجب لهم بعد شيء من ذلك وإنما يجب لهم بموته فاذ ذلك كذلك فعفوهم لاشيء ولا يلزمهم والدية واجبة لهم أو العافي بعد موت المقتول وكذلك القود واجب لهم أيضا وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه وما نراه إلا قول المالكيين والشافعيين أيضا ، فمن عجائب الدنيا أن يسقطوا عفو الورثة قبل أن يجب لهم القود أو الدية وهم أهل ذلك ومستحقوه بلا خلاف ثم يجوزون عفو المقتول في شيء لم يجب له قط في حياته وهي الدية والقود ولا يجب له أيضا بعد وفاته فهذا مقدار نظرهم وبالله تعالى التوفيق *

قال أبو محمد : وأما من جنى عليه جرح أو قطع أو كسر فعفا عنه فقط أو عنه وعما يحدث عنه فعفوه عما يحدث منه باطل كما قدمنا لأنه لم يجب له بعد ، وأما عفوه عما جنى عليه فهو جائز وهو له لازم وذلك لأنه قد وجب له القود في الكسر أو المفاداة في الجراحة فإن عفا فأنما عفا عن حقه الذي وجب له بعد فإن مات من ذلك أو حدث عنه بطلان عضو آخر فله القود في العضو الآخر لأنه الآن وجب له ولأوليائه القتل بالسيف خاصة لا بمثل ما جنى على مقتولهم لأن تلك الجنايات كان له القود فيها فعفا عنها فسقطت وبقي قتل النفس فقط ولا عفوله فيه فهو للورثة فلم يقتله واذلهم قتله وبطل أن يقتص منه بمثل ما جنى عليه فلا خلاف في أن الجناية لم يقدمها فأنما القتل بالسيف فقط ، وهكذا لو استفاد المجنى عليه بما جنى عليه الجاني ثم مات المجنى عليه فإن الجاني يقتل بالسيف فقط لأنه قد استفيد منه في الجناية فلا يعتدى عليه بأخرى *

قال علي : ولو أن جانيا جنى على إنسان جناية قد يعاش منها أو لاسيل إلى العيش منها فقام ولي هذا المجنى عليه فقتل الجاني قبل موت المجنى عليه فلا ولياء الجاني المقتول قتل قاتل وليهم ثم إن مات المجنى عليه فلا شيء في ذلك لأن كل جناية لم يمت صاحبها حتى مات الجاني فلا شيء فيها لأن القود قد بطل بموته وقد صار المال في حياة المجنى عليه لغير الجاني وهم الورثة فهو مال من مالهم ولا حق له عندهم ولا مال للجاني أصلا فجنايته باطل ، قال تعالى : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٨٢ مسألة والولي يعفو أو يأخذ الدية ثم يقتل * قال علي :

اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : يقتل كما حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن اصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب نا يونس قال سألت ابن شهاب عن رجل قتل رجلا ثم صالح فادى الدية ثم قتله قال : نرى أن يقاد به صاغرا ولوليه أن يعفو عنه ان شاء . حدثنا حمام نا عبد الله بن محمد بن علي الباغي نا عبد الله بن يونس نا بقي بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا عبد الرحمن بن مهدي نا القاسم بن الفضل عن هروغ عن عكرمة في رجل قتل بعد أخذ الدية قال : يقتل أما سمعت قول الله تعالى : (فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم) وقالت طائفة : لا يقتل كما روينا بالسند المذكور الى أبي بكر بن أبي شيبة نا عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن الحسن فيمن قتل بعد أخذ الدية قال : تؤخذ منه الدية ولا يقتل .

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك لنعلم الحق فنبتعه بعون الله تعالى ومنه فنظرنا في ذلك فوجدنا رسول الله ﷺ قد قال : « من قتل له بعد مقاتلي هذه قاتل فاهله بين خيرتين إما أن يأخذوا العقل وإما أن يقتلوا » أو كلاما هذا معناه ، فصح أن رسول الله ﷺ لم يجعل للأهل إلا أحد الأمرين إما الدية وإما القود (١) ولم يجعل الأمرين معا فإذا قتل فلا دية له وإذا أخذ الدية فلا قتل له هذا نص حكمه عليه الصلاة والسلام فوجدنا أهل المقتول لما عفووا وأخذوا الدية حلت لهم وصارت حقهم وبطل ما كان لهم من القود ليس لهم جميع الأمرين بالنص فإذا بطل حقهم في القود بذلك حرم القود وحلت الدية ، ولولا أن القود حرم لما حلت الدية فإذا حرم القود فقد قتلوا نفسا محرمة حرمها الله تعالى وإذا قتلوا نفسا محرمة فالقود واجب في ذلك بقول رسول الله ﷺ : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث . رجل كفر بعد إيمانه أو زنى بعد احضانه أو قتل نفسا بغير نفس » فإن قيل : هذا قتل نفسا بنفس قيل له لا تحل النفس بالنفس إلا حيث أحلها الله تعالى على لسان نبيه ﷺ وإنما أحلها الله تعالى إذا اختاروا ذلك دون الدية ، وأما إذا اختاروا الدية فقد حرم الله تعالى عليهم تلك النفس إذ لم يجعل لهم إلا أحد الأمرين ، ومن ادعى في ذلك شيئا صح تحليله أنه حرم فهو مبطل إلا أن يأتي (٢) في دعواه ذلك بنص أو إجماع ، وقد صح ييقين كون الدية لهم حلالا ومالا من مالهم إذا أخذوها وصح تحريم القود عليهم بذلك بلا خلاف إذ لا يقول أحد في الأرض أنهم يجمعون الأمرين معا (٣) الدية والقود فإذا لاشك فيما ذكرنا فمن ادعى أن الدم الذي قد صح تحريمه عليهم عاد حلالا لهم وأن

(١) في النسخة رقم ٤ ، وأما العفو (٢) في النسخة رقم ١٤ إلا أن يدعى (٣) في النسخة رقم ١٤ جميعا .

٢٠٨٣ **مسألة** وهل يستقاد في الحرم ؟ قال علي : اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : لا يقاد في الحرم كما حدثنا حمام نا ابن مفرج نا ابن الأعرابي نا الدبري نا عبد الرزاق نا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : من قتل أو سرق في الحرم أو في الحل ثم دخل الحرم فانه لا يجالس ولا يكلم ولا يؤذى ويناشد حتى يخرج فيقام عليه الحد ومن قتل أو سرق فأخذ في الحل ثم أدخل الحرم فأرادوا أن يقيموا عليه ما أصاب أخرجه من الحرم إلى الحل فان قتل في الحرم أو سرق أقيم عليه في الحرم ، وعاب ابن عباس علي ابن الزبير في رجل أخذه في الحل ثم أدخله الحرم ثم أخرجه إلى الحل فقتله وبه إلى عبد الرزاق حدثني ابن عيينة عن ابراهيم بن ميسرة عن طاوس عن ابن عباس فيمن قتل في الحل ثم أدخل الحرم قال : لا يجالس ولا يكلم ولا يبايع ولا يؤذى يؤتى إليه فيقال يا فلان اتق الله في دم فلان أخرجه من المحارم نا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا أحمد بن دحيم نا ابراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحاق نا علي بن عبد الله بن المديني نا سفيان بن عيينة نا خبرني ابراهيم بن ميسرة - وكان ثقة - ما ونا - قال : سمعت طاوس يقول سمعت ابن عباس يقول : من أصاب حدا ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع ويأتيه الذي يطلبه فيقول : أي فلان اتق الله في دم فلان أخرجه عن المحارم فاذا خرج أقيم عليه الحد وبه إلى اسماعيل نا سليمان بن حرب نا حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس في قول الله تعالى (مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا) قال اذا أحدث الرجل حدا ثم دخل الحرم لم يجالس ولم يبايع ولم يطعم ولم يسق حتى يخرج من الحرم فيؤخذ ومن طريق عبد الرزاق قال : قال ابن جريج سمعت ابن أبي حسين يحدث عن عكرمة بن خالد قال : قال عمر ابن الخطاب : لو وجدت فيه - يعني حرم مكة - قاتل الخطاب ما مسسته حتى يخرج منه ، قال ابن جريج : وحدثني أبو الزبير قال قال ابن عمر : لو وجدت فيه - يعني حرم مكة - قاتل عمر ما ندهته ، وعن عطاء عن ابن عباس قال : لو وجدت قاتل أبي في الحرم ما عرضته قال عطاء : والشهر الحرام كذلك مثل الحرم في ذلك كله ، وقال الزهري : من قتل في الحرم قتل في الحرم ومن قتل في الحل ثم دخل الحرم أخرجه إلى الحل فقتل في الحل قال الزهري : تلك السنة وبه يقول أبو خنيفة - وأحمد بن حنبل - واسحاق •

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٤

وهو كما حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعودنا أحمد بن دحيم نا إبراهيم بن حماد نا اسماعيل بن اسحاق نا عبد الله بن معاذ نا أبي نا أشعث - هو ابن عبد الملك - عن الحسن في قول الله تعالى: (ومن دخله كان آمناً) قال: كان الرجل في الجاهلية يقتل الرجل ثم يعلق في رقبته الصوفة ثم يدخل الحرم فيأقماه ابن المقتول أو أبوه فلا يحركه وعن قتادة في قول الله تعالى: (ومن دخله كان آمناً) قال كان ذلك في الجاهلية فاما اليوم فلو سرق فيه أحد قطع وإن قتل قتل ولو قدر على المشركين فيه قتلوا، وعن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال في رجل جرح رجلاً في الحرم أنه يقاد به وكذلك لو جرح في الحل أقيد به في الحرم وحيث وجد، وبه يقول مالك، والشافعي، وأبو سليمان، وأصحابهم.

قال أبو محمد: فهؤلاء من الصحابة عمر بن الخطاب، وابنه عبد الله، وابن عباس، وابن الزبير، وأبو شريح على ما ذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى ولا يخالف لهم من الصحابة رضي الله عنهم، ومن التابعين عطاء، وعبيد بن عمير، ومجاهد، وسعيد بن جبير، والزهري، وغيرهم، ويخبر بذلك عن علمائهم وهم التابعون من أهل المدينة ويخبران السنة مضت بذلك فيما تعلق من تعلق بخلاف ذلك إلا برواية (١) عن ربيعة، وأما قتادة والحسن فليس في قولهما خلاف لمن ذكرنا لأن الحسن إنما أخبر عن كان في الجاهلية ولم يقل إن الإسلام جاء بخلاف ذلك إلا به، وأما قتادة فلم يقل. إن من أصاب في الحل دماً أقيد به في الحرم فبطل تعلقهم بقتادة والحسن.

قال أبو محمد: وجاهر بعضهم أقبح مجاهرة فذكر ما حدثنا أحمد بن عمر نا عبد الله بن الحسين نا إبراهيم بن محمد نا محمد بن الجهم نا أحمد بن الهيثم نا عباد بن العوام عن سفيان بن الحسين عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس قال: آيتان نستختا من هذه السورة - يعني المائدة - آية القلائد (وإن جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم) فهو بأن هذا اختلاف من قول ابن عباس.

قال أبو محمد: وهذا البهت الفاضح والكذب المجرد، ونعم أن قوله تعالى: (لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ولا آمين البيت الحرام) يتفقون فضلاً من ربهم ورضواناً) قد قيل أنه نسخ منه القلائد فقط كما حدثنا أبو سعيد الجعفرى نا محمد بن علي المقبرى نا أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل نا أبو جعفر الطحاوى نا سلمة بن شبيب نا عبد الرزاق نا معمر عن قتادة وذكر هذه الآية فقال: منسوخ كان الرجل في الجاهلية إذا خرج إلى الحج يقلد من الشعر فلا يعرض له أحد وإذا

تقلد قلادة شعر لم يعرض له أحد وكان المشرك يومئذ لا يصد عن البيت فامر الله تعالى أن لا يقاتل المشركون في الشهر الحرام ولا عند البيت ثم نسخها قول الله تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) وهذا نص قول قتادة ؛ فهلك انه قد صبح نسخ القلائد فاي شيء في ذلك مما يوجب أن من قال بنسخ القلائد فقد خالف ذلك من قوله قول من قال لا يقيم الحد في الحرم ولا يقتل أحد في الحرم لقد كان ينبغي لمن كان له دين أن يستحي من أن يعنى هذا العمى وأن يتبع هواه في الباطل هذا الاتباع ، والقلائد ههنا إنما هي على ظاهرها قلائد الهدى التي لا يحل إحلالها .

قال أبو محمد : وعهدا بالمالكين والشافعيين يعظمون خلاف صاحب إذا وافق تقليدهم وهم قد خالفوا ههنا خمسة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف وخالفوا القرآن والسنة الثابتة على ما ذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، وأعجب من هذا ظه احتجاجهم بآبن خطل وهو متعلق بإستار الكعبة فهذه قصة نص رسول الله ﷺ على انها له خاصة ولا تحل لأحد بعده كما نبين بعد هذا ان شاء الله تعالى .

قال علي : قال الله تعالى : (مقام إبراهيم ومن دخله كان آمنا) وهذا أمر من الله تعالى مخرجه مخرج الخبر هذا لا يخلو (١) القول من أن يكون خبراً أو أمراً فبطل أن يكون خبراً لأننا قد وجدنا القرامطة الكفرة لعنهم الله قد قتلوا فيه أهل الاسلام ووجدنا يزيد بن معاوية والفاسيق الحجاج قد قتلوا فيه النفوس المحرمة فصح يقيناً أنه أمر من الله تعالى اذ لم يبق غيره . وأن من ادعى أن هذا إنما هو خبر من الله تعالى عن الجاهلية فقد كذب لأنه أخبر عن الله تعالى بما لم يقله قط وقد قال تعالى (وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون) وقال تعالى (إنما يأمركم بالسوء والفحشاء وإن تقولوا على الله ما لا تعلمون) حاش لله أن يكون الحرم له فضل في الجاهلية بخسه الله تعالى إياه في الاسلام بل ما زاد الله تعالى الحرم في الاسلام إلا تعظيماً وحرمة وإكراماً وقد رويانا من طريق البخاري ناعيب بن اسماعيل نا أسامة عن هشام ابن عروة عن أبيه فذكر حديث الفتح وفيه « أن سعد بن عبادة قال لأبي سفيان : يا أبا سفيان اليوم يوم الملحمة اليوم تستحل الكعبة المحرمة فلما مر رسول الله ﷺ بأبي سفيان قال : ألم تعلم ما قال سعد بن عبادة قال ما قال ؟ قال قال كذا وكذا فقال رسول الله ﷺ : كذب سعد ولكن هذا يوم يعظم الله فيه الكعبة ويوم تكسى فيه الكعبة » وذكر الحديث . واحتج بعضهم بما رويانا من طريق البخاري ناعيب بن مقاتل أنا

عبد الله - هو ابن المبارك - نا يونس عن الزهري أخبرني عروة بن الزبير قال « ان امرأة سرقَت على عهد رسول الله ﷺ في غزوة الفتح ففرغ قومها الى أسامة بن زيد يستشفعون به (١) قال عروة فلما كلبه أسامة فيها تلون وجهه رسول الله ﷺ فقال : تكلمني في حدم من حدود الله قال أسامة فاستغفر لي يا رسول الله فلما كان العشي قام رسول الله ﷺ خطيبا فاثني على الله تعالى بما هو أهله ثم قال : أما بعد فأما ملك الناس قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد والذي نفس محمد بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرق لقطعت يدها ثم أمر رسول الله ﷺ بتلك المرأة فقطعت يدها » وذكرت عائشة الحديث هـ

قال أبو محمد : وهذا لا متعلق لهم فيه لانه ليس في هذا الخبر انها قطعت يدها في الحرم فاذ ليس ذلك فيه فلا يجوز أن يعترض على نص القرآن ونص بيان السنن بظن لا حقيقة فيه ، ولعل أمرها كان في غير الحرم أو في الطريق قال الله تعالى : (ان الظن لا يغني من الحق شيئا) وأيضا فان هذا الخبر ظاهره الارسال ، وقال بعض من لا يبالي بما أطلق به لسانه انما معنى قوله تعالى : (مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا) انما عنى الصيد ، وهذا مع أنه كذب على الله تعالى وجراءة على الباطل فضيحة (٢) في اللحن لانه لا يخبر (٣) في لغة العرب بلفظة من الاعمن يعقل لاعن الحيوان غير الآدمي ، فان قال قائل : انما هذا (٤) في المقام وحده بنص الآية قيل له : ان الله تعالى لا يكلم عباده بالمحال ولا بما لا يمكن ، وباليقين يدري كل ذي حس سليم ان مقام ابراهيم حجر واحد لا يدخله أحد ولا يقدر أحد على ذلك وانما مقام ابراهيم الحرم كله كما قال بجاهد انه قال مقام ابراهيم الحرم كله ، فان قال قائل ان الله تعالى قال : (ولا تقتلواهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوا فيه فان قاتلوا لم تقتلواهم) قلنا : نعم هكذا قال الله تعالى وبهذا نقول ، ولا يحل قتال أحد لا مشرك ولا غيره في حرم مكة لكننا نخرجهم منه فان خرجوا وصاروا في الحل نفذنا عليهم ما يجب عليهم من قتل أو اسراو عقوبة فان امتنعوا وقاتلونا قتلناهم حينئذ في الحرم كما أمر الله تعالى وقاتلناهم فيه وهكذا نفعل بكل باغ وظالم من المسلمين ولا فرق ، فان قالوا : فقد قال الله تعالى . (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) الآية قلنا : الذي قال هذا قال : (ولا تقتلواهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوا فيه) وكلامه ظهري وعهوده كلها فرض ولا يحل ترك شيء من كلامه

(١) في النسخة رقم ١٤ يستشفعون به (٢) في النسخة رقم ١٤ وضحية (٣) في النسخة رقم ١٤ يجوز

(٤) في النسخة رقم ١٤ ان هذا هـ

لشيء آخر إلا بنسخ متيقن فواجب علينا أن نستعمل مثل هذه النصوص ونجمعها
وتستنتج الأقل منها من الأكثر إذ لا يحل غير ذلك فنحن نقتل المشركين حيث
وجدناهم إلا عند المسجد الحرام فنحن إذا فعلنا هذا كنا على يقين من اتنا قد أطلعنا الله
تعالى في كل ما أمرنا به ومن خالف هذا العمل فقد عصى الله تعالى في إحدى الآيتين
وهذا لا يحل أصلاً وكما قلنا فعل أمير المؤمنين عبد الله بن الزبير رضي الله عنه فانه لما
ابتدأه الفساق بالقتال في حرم مكة يزيد وعمر بن سعيد والحسين بن نمير والحجاج
ومن بعده ومن كان معهم من جنود السلطان قاتلهم مدافعاً لنفسه وأحسن في ذلك
وبالله تعالى التوفيق هـ حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد نا إبراهيم بن أحمد نا
الفربري نا البخاري نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير عن منصور بن المعتمر عن مجاهد
عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ يوم افتتح مكة : « لا هجرة
ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا » قلت هذا بلد حرمه الله تعالى يوم خلق
السموات والارض فهو حرام بحرمه الله تعالى إلى يوم القيامة وانه لم يحل القتال فيه
لأحد قبلي ولم يحل لي إلا ساعة من نهار فهو حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة لا يعصده
شوكه ولا ينفر صيده ولا يانقظ لقطته إلا من عرفها ولا يختلي خلأها قال العباس :
يا رسول الله الا الاذخر فانه لقينهم وليوتهم قال الا الاذخر هـ ومن طريق مسلم
ابن الحجاج نا زهير بن حرب نا الوليد بن مسلم نا الاوزاعي عن يحيى بن أبي كثير
حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف نا أبو هريرة قال : « لما فتح الله تعالى على رسوله
ﷺ مكة قام في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : ان الله تعالى حبس القيل عن مكة
وسلط عليها رسوله والمؤمنين وانها لم تحل لأحد كان قبلي وأنها حلت لي ساعة من نهار
وانها لن تحل لأحد بعدى فلا ينفر صيدها ولا يختلي شوكها ولا تحل ساقطها الا لمنشد »
وذكر باقي الحديث بذكر الاذخر هـ وقد رويناه من طريق مسلم نا قتيبة بن سعيد
نا ليث - هو ابن سعد - عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي شريح العدوي انه قال لعمر
ابن سعيد وهو يبعث البعوث إلى مكة : « أئذن لي أيها الأمير أحدثك قولاً قام به رسول
الله ﷺ الغد من يوم الفتح سمعته اذنأي ووعاه قلبي وأبصرته عيناي حين تكلم به
أنه حمد الله تعالى وأثنى عليه ثم قال : « ان مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس فلا يحل
لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دماً ولا يعصدها شجرة فان أحد
ترخص بقتال رسول الله ﷺ فيها فقولوا : ان الله أذن لرسوله ولم يأذن لکم وانما أذن

لى فيها ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالامس وليبلغ الشاهد الغائب
 قيل لابي شريح : ماذا قال لك عمرو؟ قال قال : انا أعلم بذلك منك يا أبا شريح ان الحرم
 لا يعيد عاصيا ولا فارا بخربة .

قال أبو محمد : ولا كرامة للطيم الشيطان شرطى الفاسق يريد أن يكون أعلم من
 صاحب رسول الله ﷺ بما سمعه ذلك صاحب رضى الله عنه من فم رسول الله ﷺ
 وإنا لله وإنا إليه راجعون على عظيم المصائب فى الاسلام ثم على تضاعف المصيبة بمن
 شاهده يحتج فى هذه القصة بعينها بقول الفاسق عمرو بن سعيد معارضة لرسول الله
 ﷺ ثم يتكلم فى دين الله تعالى ويغر الضمفاء بأنه عالم وما العاصى لله تعالى ولرسوله
 ﷺ الا الفاسق عمرو بن سعيد ومن ولاه وقلده ، وما حامل الخربة فى الدنيا والآخرة
 الا هو ومن أمره وأيده وصوب قوله .

قال أبو محمد : فهذا نقل تراثر ثلاثة من الصحابة أصحاب رسول الله ﷺ .
 أبو هريرة . وابن عباس . وأبو شريح ظم يروى عن رسول الله ﷺ انه قال : د ان مكة
 حرمها الله تعالى ، فيقين ندرى أن رسول الله ﷺ لم يحرم مكة خصوصا القتال المحرم بالظلم
 لأنه محرم فى كل مكان فى الأرض لكنه عليه الصلاة والسلام نص على أنه انما حرم القتال المأمور
 به فى غير ما لانه عليه الصلاة والسلام المقاتل فى مكة ولا قتل إلا بحق ونهى عن ذلك القتال
 بعينه غيره وحرم أن يحتج به فى مثله وقطع الأيدى فيه سفك دم والقصاص كذلك فلا
 يحل فيها البتة ، وقد شغب قوم بما رويناه من طريق مسلم نايجي بن يحيى قلت لمالك نا ابن
 شهاب عن أنس أن النبى ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المغفر فلما نزعه جاءه رجل فقال : ان
 ابن خطل متعلق بأستار الكعبة فقال اقلوه ، قال نعم : وهذا لاحجة لهم فيه لأن هذا
 كان حين دخوله مكة عام الفتح وهى الساعة التى أحلها الله تعالى له ثم أخبر عليه الصلاة
 والسلام فى اليوم الثانى أنها قد عادت الى حرمتها الى يوم القيامة فاذا قد ارتفع الاشكال
 وجب تأمين من دخل مكة جملة من كل قتل وقصاص وحد ، وبالله تعالى التوفيق فان قال
 قائل ممن يحتج لهذا القول ان الله تعالى يقول : (والحرمت قصاص) فمن انتهك حرمة فى
 الحرم وجب أن ينتهك منه مثل ذلك فى الحرم قلنا له : هذا عموم يخصه قول الله تعالى : (ومن
 دخله كان آمنا) ويخصه قول رسول الله ﷺ بتحريمها أن لا يسفك فيها دم أصلا إلا من
 قاتلنا فيه من المشركين وبالإجماع فى الدفاع عن النفس الظلم فصيح ان الله تعالى لم يرد قط
 ان عن انتهك حرمة الحرم أن تنتهكها نحن ايضا قصاصا منه وأنه لا يقام عليه حتى يخرج

الى الحل، وهذا قول عمر بن الخطاب. وعبد الله بن عمر. وابن عباس. والشعبي. وسعيد بن جبير. والحكم بن عتيبة، وروى أيضا عن عطاء بن عطاء به تأخذ، وأما نهى الناس عن مبايعته ومكالمته فإن الله تعالى يقول: (واحل الله البيع وحرم الربا) فلا يجوز منعه من البيع بغير نص ولا اجماع وكذلك امر الله تعالى بإشياء السلام فلا يجوز منعه إلا بنص أو اجماع، فإن احتجوا بقول عبد الرحمن بن فروخ. قال: اشترى نافع بن عبد الحارث عامل عمر بن الخطاب على مكة من صفوان بن أمية بن خلف دار السجن بأربعة آلاف فان رضى عمر فالبيع له، وأزلم يرض عمر فلصفوان أربع مائة. قلنا: قد جاء لبعض السلف خلاف لهذا ياروى عن طاووس أنه كره السجن بمكة، وقال: لا ينبغي أن يكون بيت عذاب في بيت رحمة، وبهذا تأخذ، فإن أنكروا علينا خلاف عمر. ونافع. وصفوان في ذلك قلنا لهم: نحن لا نكر هذا إذا أوجبه قرآن أو سنة، ولكن إذا تنكرون هذا ولا يحمل عندكم فكيف استجزتم خلافه في هذا الخبر نفسه في أنه نص عمر فله يبعه وإن لم يرض فلصفوان أربع مائة، وهذا عند جميع الحاضرين من المخالفين ربا محض فعادوا لأنهم عليهم والعار أيضا في خلافهم ما لا يستحلون خلافه الى خلافهم عمر. وابنه. وأبا شريح. وابن عباس وابن الزبير في أن لا يقام قود بمكة أصلا ولا يخالف لهم من الصحابة رضى الله عنهم والقرآن معهم والسنة ورسول الله ﷺ معهم يهتف بذلك على الناس ثاني يوم الفتح، فهذا هو الاجماع الثابت المقطوع به على جميع الصحابة أنهم قالوا به، وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون قول الله تعالى وقول رسول الله ﷺ وحكمه، وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٨٤ مسألة هل يقام القصاص أو الحدود في الشهر الحرام أم لا؟

قال علي: قال الله تعالى: (الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقال تعالى: (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير) الى قوله تعالى: (والفتنة أكبر من القتل).

قال أبو محمد: وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء: أرايت الرجل يقتل في الحرم أين يقتل قاتله؟ قال حيث شاء أهل المقتول قال فإن قتل في الحل ولم يقتل في الحرم قال عطاء: وكذلك الشهر الحرام. وبه الى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال شهر الله الأصم رجب، قال: فكان المسلمون يظنون الأشهر الحرم لأن الظلم فيها أعظم قال: ومن قتل في شهر حلال أو جرح لم يقتل في شهر حرام حتى يحبس شهر حلال قال الله تعالى: (الشهر الحرام بالشهر الحرام)، وبه الى عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء أن رجلا جرح في شهر حلال فاراد عثمان بن محمد بن أبي شفيان أن يقيده وهو

أمير في شهر حرام فارسى اليه عبيد بن عمير وهو في طائفة من الدار لا تقده حتى يدخل شهر حلال .

قال أبو محمد : فهذا عبيد بن عمير . والزهرى لا يريان أن يقاد في شهر حرام من جنى في شهر حلال ، وعن عطاء بن أبي رباح يرى من قتل في شهر حرام أن يقتل في شهر حرام فان قتل في شهر حلال لم يعد منه في شهر حرام فهو لاء من أكابر التابعين وقة هما مكة والمدينة .

قال علي : قال الله تعالى : (ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم) فانما نهى الله تعالى فيها عن الظلم فكان الظلم فيها أو كد من الظلم في غيرها ، ولا يحل أن يزداد على الله تعالى ما لم يقل ، ثم نظرنا في قوله تعالى : (الشهر الحرام بالشهر الحرام) فكان موجب هذه الآية إن من قتل أو جرح في شهر حرام فلم يظفر به إلا في شهر حلال فان ولى الاستقادة من الدم أو الجرح بخير ان شاء تأخيره إلى شهر حرام فذلك له بنص الآية وان لم يرد ذلك فهو بعض حقه تجافى عنه ولم تمنعه الآية من ذلك وبهذا نقول وبالله تعالى التوفيق ، وأما قوله تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) انما هذا في القتال ، وليس من القود في شىء .

قال أبو محمد ويحبس الذى وجب عليه القود فاخره المجنى عليه أو ولى الدم حتى يأتى شهر حرام لأنه قد وجب أخذه بما جنى فلا ينبغي تسريحه بل يوقف بلا خلاف للقود ويمنع من الانطلاق .

قال أبو محمد : وأما الحدود فتقام في الشهر الحرام كلها من رجم وغيره لأن الله تعالى لم يأت عنه نص بالمنع من ذلك ولا من رسوله عليه الصلاة والسلام وتعجيل الطاعة المفترضة في إقامة الحدود واجب يقين ندرى ان الله تعالى لو أراد تأخير ذلك عن الشهر الحرام لبينه تعالى على لسان رسوله ﷺ كما بين ذلك في الحرم بمكة فاذا لم يفعل فنحن نشهد بشهادة الله تعالى أنه ما أراد قط أن لا تقام الحدود إلا في الأشهر الحرم ، وهكذا القول في حرم المدينة وما كان ربك نسيا ، وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٨٥ مسألة مقاتلة من مر أمام المصلى قال علي : من أراد المرور أمام المصلى إلى ستره أو غير ستره فاراد انسان أن يمر بينه وبين سترته أو بين يديه وان لم يكن إلى ستره فليدفعه فان اندفع وإلا فليقاتله فان دفعه فوافقت منية المريد للبرور قدمه هدر ، ولا شىء فيه لا قود ولا دية ولا كفارة ، وكذا إن كسر له عضو ولا فرق ، فان وافق في ذلك منية المصلى ففيه القود أو الدية أو المفاداة ، برهان ذلك ما رويناه من

طريق أبي داود ناموسى بن اسماعيل ناسليمان - هو ابن المغيرة - عن حميد قال: قال أبو صالح: أحدثك عما رأيت من أبي سعيد وسمعت منه دخل أبو سعيد على مروان فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا صلى أحدكم إلى ما يستره من الناس فاراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفع في نحره فان أبي فليقاتله فانما هو شيطان» وروينا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن محمد بن مصعب الصوري نا محمد بن المبارك - هو الصوري - نا عبد العزيز بن محمد - هو الدراوردي - عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أنه كان يصلي فاراد ابن مروان أن يمر بين يديه فدرأه فلم يرجع فضربه فخرج الغلام يسكى حتى أتى مروان فاخبره فقال مروان لأبي سعيد: لم ضربت ابن أخيك؟ قال: ماضرت به انما ضربت الشيطان سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا كان أحدكم في صلاته فاراد انسان يمر بين يديه فدرأه ما استطاع فان أبي فليقاتله فانما هو شيطان» وهو من طريق مسلم عن رسول الله ﷺ «قال فان أبي فليقاتله فان معه القرين» ومن قاتل كما أمره رسول الله ﷺ فهو محسن قال الله تعالى: (ما على المحسنين من سبيل) فاذا هو محسن فليس متعديا وإذا ليس متعديا فلا قود عليه ولا دية وليس قاتل خطا فتكون عليه كفارة فلو أمكنه دفعه فعمد قتله أفيد به لانه معتد حيثئذ بما لم يؤمر، وأما المار بين يدي المصلى فمعتد بالمزور معتد بالمقاتلة فعليه القود وبالله تعالى التوفيق.

٢٠٨٦ مسألة الجماعة تضرب الواحد فيقتل ولا يدرى من أصابه منهم والمصطدمان ومن وقع على آخر ومن تعلق بآخر فسقط: والحفارون والمتصارعان والمتلاعبان.

قال أبو محمد: أما الجماعة تضرب الواحد فيموت ولا يدرى من منهم أصابه فانه ان وجدمة تولا في دار قوم فادعى اهله على أهل تلك الدار وكان الذين ضربوه من أهل تلك الدار فقيه حكم القسامة على ما ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى، وان كان الذين ضربوه من غير أهل تلك الدار فليس هنا حكم القسامة ولكن حكم الدعاى فالينة ههنا على مدعى الدم فان جاء بها فله القود وان لم يأت بها حلفوا له ان ادعى على جميعهم أو حلف له من ادعى عليه منهم ويرثوا وسند ذكر هذا في باب القسامة.

٢٠٨٧ مسألة (١) وإذا اقتل اثنان قتل احدهما الآخر فقد قال قوم على الحى نصف الدية لانه مات المقتول من فعله وفعل غيره وهذا ليس بشيء لان

المقتول وإن كان عاصيا لله تعالى وفي النار لقول رسول الله ﷺ: «إذا التقى المسلمان يتتبعيهما فالقاتل والمقتول في النار» فإنه ليس كل عاص يحل دمه ولا يغرم دية لكن القاتل الحى هو قاتل الآخر بلا شك فاذ هو قاتله يقين عليه ما على القاتل لما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال سئل ابن شهاب عن أول من جعل على المصطدمين نصف عقله فقال ابن شهاب: نرى أن العقل تاما على الباقي منهما وتلك السنة فيما أدر كنا . قال أبو محمد: فإن جنى المقتول على قاتله جناية مات منها بعد موت المقتول فالقود واجب تهجيله على الحى إذا كانا ظالمين معا أو كان الحى منهما ظالما والمقتول مظلوما فيستفاد من الحى في نفسه وفي الجراح التي جرح المقتول بها أو تؤخذ الدية منه أو من ماله مات أو عاش ولا شيء في مال المقتول لادية ولا غيرها إلا أن كان قطع له أصبعا أو أصابع أو يدا أو رجلا فالدية في ذلك في مال الميت . برهان ذلك أن ما وجب في حياة الجاني من دية (١) فهي واجبة بعد فلا يسقطها موته إذا صح يقين فلا يسقط بالدعوى وأما ما لم يجب في حياته بعد فيقين ندرى أن ماله قد صار بموته لورثته أو للغرماء بلا شك فاذ صار لهم فهو مال من ماله والدية لا تجب إلا بموت المقتول فإذا وجبت بموته ولا مال للجاني فمن الباطل البحث المقطوع به أن تؤخذ دية من مال من لم يقتله ولا جنى عليه وكذلك دية القاتل (٢) الذي قد مات قبل وجوب الدية عليه، والأحكام لا تلحق الموتى وإنما تلحق الأحياء وبالله تعالى التوفيق: فهذا حكم الظالمين ، وأما إن كان القاتل الحى مظلوما والمقتول ظالما فقد مضى إلى لعنة الله تعالى ولا شيء على القاتل الجراح لا قود ولا دية لما سذكه في كتاب أهل البغى .

قال أبو محمد: وأما المصطدمان راجلين أو على دابتين أو السفينتين يصطدمان فروى عن الشعبي في السفينتين يصطدمان لاضمان في شيء من ذلك ، وقال الشافعي: لا يجوز فيه إلا أحد قولين أما أنه يضمن مدير السفينة نصف ما أصابت سفينته لغيره أو أنه لا يضمن البتة إلا أن يكون قادرا على صرفها بنفسه أو بمن يطيعه فلا يفعل فيضمن والقول قوله مع يمينه أنه ما قدر على صرفها وضماني الأموال إذا ضمن في ذمته وضماني النفوس على عاقلة .

قال أبو محمد: وقال بعض أصحابنا: إذا اصطدمت السفينتان بغير قصد من ركبها لكن بغلبة أو غفلة فلا ضمان في ذلك أصلا فإن حملا سفينتهما على التصادم فهلكتا ضمن كل واحد نصف قيمة السفينة الأخرى لأنها هلكتا من فعلها ومن فعل

(١) في النسخة رقم ١٤ من دمه (٢) في النسخة رقم ١٤ ولا جنى عليه وم ودية القاتل

ركابها ، وأما الفارسان يصطدمان فإن أبا حنيفة . ومالك . والأوزاعي . والحسن بن
حى قالوا : ان ماتا فعلى عاقلة كل واحد منهما دية الآخر كاملة وقال عثمان البتي . وزفر .
والشافعي : على كل واحد منهما نصف دية صاحبه ، وقال بعض أصحابنا : بمثل قول
الشافعي في ذلك وكذلك أوجبوا ان هلكت الديتان أو أحدهما فنصف قيمتها
أيضا وكذلك لو رموا (١) بالمنجنق فعاد الحجر على أحدهم فمات فانت الدية على
عواقلهم وتسقط منها حصة المقتول لأنهم مات من فعله وفعل غيره قالوا : فلو ضدم أحدهما
الآخر فقط فمات المصدوم فديته على عاقلة الصادم ان كان خطأ وفي مال القاتل ان قتل
في العمد .

قال أبو محمد : والقول في ذلك وبالله تعالى التوفيق أن السفيتين اذا اصطدمتا
بغلبة ريح أو غفلة فلا شيء في ذلك لانه لم يكن من الركبان في ذلك عمل اصلا ولم
يكسبوا على انفسهم شيئا وأموالهم وأموال عواقلهم محرمة الابنص أو اجماع فان كانوا
تصادموا وحملوا وكل أهل سفينة غير عارفة بمكان الأخرى لكن في ظلة لم يروا شيئا
فمذه جناية والأموال مضمونة لأنهم تولوا افسادها وقال تعالى : (وجزاء سيئة سيئة
مثلا) وأما الانفس فعلى عواقلهم كلهم لانه قتل خطأ وان كانوا تعمدوا فالأموال
مضمونة كما ذكرنا وعلى من سلم منهم القود أو الدية كاملة والقول في الفارسين أو
الرجلين يصطدمان كذلك ، وكذلك أيضا الرماة بالمنجنق تقسم الدية عليه وعليهم
وتودى عاقلة وعاقلة دية سواء . برهان ذلك أنه في الخطأ قاتل نفسه مع من قتلها
وقد ذكرنا قبل أن في قاتل نفسه الدية بنص قول الله تعالى [في قاتل الخطأ فعمد تعالى
كل مقتول ولم يخص خطأ وما كان ربك نسيا] (٢) .

قال أبو محمد : ثم نرجع الى مسألتنا فنقول : أما قولهم في المعصطدمين ان الميت
مات منهما من فعل نفسه ومن فعل غيره فهو خطأ والفعل انما هو مباشرة الفاعل
وما يفعله فيه وهو لم يباشره بصدمة (٣) غيره في نفسه شيئا ولا يختلفون فيمن دفع
ظالما الى ظالم آخر ليقاتله فقتل أحدهما الآخر ان على القاتل منهما القود أو الدية
كلها ان فات القود ببعض العوارض وهو قد تسبب في موت نفسه بابتداء القتال كما تسبب
في موت نفسه في الصدم ولا فرق وهذا تناقض منهم .

قال أبو محمد : وكذلك القول في المتصارعين . والمتلاعبين ولا فرق ، وما أباح الله

(١) في النسخة رقم ٤٥ وكذلك ان رموا (٢) الزيادة من النسخة رقم ٤٥ (٣) في
النسخة رقم ١٤ فصدمة

تعالى في اللعب شيئاً حظره في الجدد ، وأما من سقط من علو على انسان فإنا جميعاً أو مات الواقع أو الموقوع عليه فإن الواقع هو المباشر لاتلاف الموقوع عليه بلا شك وبالمشاهدة لأن الواقعة قتلت الموقوع عليه ولم يعمل الموقوع عليه شيئاً فدية الموقوع عليه ان ذلك على عاقلة الواقع ان لم يعتمد الوقوع عليه لأنه قاتل خطأ فان تعدد القود واقع عليه ان سلم أو الدية وكذلك الدية في ماله ان مات الموقوع عليه قبله فان ماتا معا أو مات الواقع قبل فلا شيء في ذلك لما ذكرنا من أن الدية إنما تجب بموت المقتول المجنى عليه لا قبل ذلك فاذا مات في حياة قاتله فقد وجبت الدية أو القود في مال القاتل وإذا مات مع قاتله أو بعد قاتله فلم يجب له بعد شيء لا قود ولا دية في حياة القاتل فاذا مات فالقاتل غير موجود والمال قد صار للورثة ، وهذا لاحق له عندهم وليس هكذا قتل الخطأ لأن الدية لا تجب في مال الجاني ، وإنما تجب على عاقلة فسواء مات القاتل قبل المقتول أو معه أو بعده لا يسقط بذلك وجوب الدية إما على العاقلة ان علمت وأما في كل مال المسلمين كما جاء في سهم الغارمين ، وبالله تعالى التوفيق ، ولا شيء لو ارث الواقع ان مات في جميع هذه الوجوه لدية ولا غيرها لأنه لم يجر أحد عليه شيئاً ، وسواء وقع على سكين بيد المدفوع عليه أو على رمح أو غير ذلك لا شيء في ذلك أصلاً لأنه ان عمد فهو قاتل نفسه عمداً ولا شيء في ذلك بلا خلاف وان كان لم يعتمد فلم يباشر في نفسه جناية وإنما هو قاتل حجر أو حديدة أو نحو ذلك وما كان هكذا فلا شيء في ذلك كله وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : وأما المتماثلون في الماء فان عرف أيهم غطسه في الماء حتى مات فان كان عمداً فالقود وان كان غير قاصد لكن غطس أحدهم فلما جاء ليخرج لقي ساقى آخر فمعتاه الخروج غير قاصد لذلك فالدية على عاقلة وعليه الكفارة لأنه باشر ذلك فيه غير قاصد فهو قاتل خطأ ، فان كان غطسه تغطية لا يمت البتة من مثلها فوافق منيته فهذا لا شيء فيه لأنه لم يقتله لا عمداً ولا خطأ بل مات بأجله حتف أنه فان جهل من عمل ذلك به فن ادعى عليه أحلف وبرى وان لم تقم عليه بينة ولا قسامة ههنا لأنه ليس بما حكم فيه رسول الله ﷺ بالقسامة .

قال أبو محمد : والذي نقول به أن حكم القسامة واجب ههنا لأنه هو الذي حكم فيه رسول الله ﷺ بالقسامة لأن كلنا الحالين قاتل وجد ولم يقل عليه الصلاة والسلام أنى حكمت بالقسامة من أجل الدار ولا من غير أجل الدار فلا يجوز أن يقول عليه الصلاة والسلام ما لم يقل لكن نحكم في نوع تلك الحال مثل حكمه فيها وبالله تعالى التوفيق .

وكذلك من قتل في اختلاط قتال أو ليلاً أو أين قتل وبالله تعالى التوفيق ، ولو ان قوما حفروا في حائط بحق أو بباطل أو في معدن أو بتر فتردى عليهم الحائط أو الجرف فماتوا أو مات بعضهم فان كانوا عامدين قاصدين إلى هدمه على أنفسهم فهو قتل عمد والقود على من عاش أو دية كاملة لجميع من مات لكل واحد منهم دية لأن كل واحد منهم قاتل نفس وهذا حكم قاتل النفس عمداً، وان كانوا لم يقصدوا إلا العمل لاهدمه على أنفسهم فهم قتل خطأ على عواقلهم كلهم دية دية لكل من مات فقط فان لم يكن لهم عواقل فمن سهم الغارمين أو من كل مال لجميع المسلمين، ولو أن قوما وقفوا على جرف فانهار باحدهم فتعلق بمن يقربه وتعلق ذلك بآخر فسقطوا فماتوا فالتعلق بصاحبه قاتل خطأ فالدية على عاقلة المتعلق فكان زيداً تعلق بخالد وتعلق خالد بمحمد فعلى عاقلة زيد دية خالد وعلى عاقلة خالد دية محمد فقط وكذلك أبدأ لأن المتعلق بأنسان إلى مهلكة قاتل خطأ إلا أن يتعمد بلاشبهة فهو قاتل عمد ليس فيه إلا لو خلاص المتردى القود أو الدية أو المفاداة، فلو تعلقوا هكذا فرقعوا على أسد أو ثعبان فقتلهم فان كان خطأ فلا شيء في ذلك لأنه ليس قاتل خطأ وإنما قتلت البهيمة وان كان عمداً فعليه القود ان خلاص ويرمى إلى مثل البهيمة حتى تقتله كما فعل هو بأخيه لقول الله تعالى: (والحر مات قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) *

قال أبو محمد : رويانا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا علي بن مسهر عن سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن خلاص قال : استأجر رجل أربعة رجال ليحفروا له بئر فحفروها فانخسفت بهم البئر فمات أحدهم فرفع ذلك إلى علي بن أبي طالب فضمن الثلاثة ثلاثة أرباع الدية وطرح عنه ربع الدية *

قال علي : أما الأثر في وضع على الدية في قصة الحفارين فهي ثابتة عنه وهي موافقة لقول الشافعي . وأصحابنا وهم يشنعون على من خالف صاحب إذا وافق آراءهم وهم قد خالفوا ههنا الرواية الثابتة عن علي ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم، وهذا يوضح عظيم تناقضهم وبالله تعالى التوفيق ، وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ والحفارون كلهم باشر هدم ما انهار (١) على الذي هلك منهم فعلى عواقلهم كلهم عواقل الأحياء والأموات ، وكذلك لو ماتوا كلهم دية دية لكل (٢) من مات يعني أن في كل ميت دية واحدة

فقط تؤدي الى عواقب جميعهم وعاقلة الميت في جملتهم وبالله تعالى التوفيق . ومن طريق
أبي بكر بن أبي شيبة ناعبد الاعلى عن معمر عن الزهرى انه سئل عن اجراء استوجروا
ليهدموا حائطا فخر عليهم فمات بعضهم أنه يغرم بعضهم لبعض الدية على من بقى .
ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا وكيع ناموسى بن على بن رباح عن أبيه قال : جاء
أعمى ينشد الناس في زمان عمر يقول : .

يا أيها الناس لقيت منكرا هل يعقل الاعمى الصحيح المبصر
خرا معا كلاهما تكسرا .

قال وكيع : كانوا يرون أن رجلا صحيحا كان يقود أعمى فوقما في بئر فخر عليه
فاما قتله واما جرحه فضمن الاعمى . ومن طريق ابن وهب نا الليث بن سعد أن عمر
ابن الخطاب قضى في رجل أعمى قاده رجل فخر معا في بئر فمات الصحيح ولم يمت
الاعمى فقضى عمر على عاقلة الاعمى بالدية فكان الاعمى يتمثل بأبيات شعر قالها وهي
التي ذكرناها آنفا قبل هذا ، قال ابن وهب : سمعت مالك بن النضر يقول في البصير يقود الاعمى
فيقع البصير في بئر ويقع الاعمى على البصير فيموت البصير فان دية البصير على
عاقلة الاعمى .

قال أبو محمد : الرواية عن عمر لا تصح في أمر الاعمى لانه عن على بن رباح
والليث وكلاهما لم يدرك عمر أصلا ، والقول في هذا عندنا أن من وقع على آخر فلا
يخلو من أحد ثلاثة أوجه اما أن يكون دفعه غيره فمات الواقع أو الموقوع عليه ، واما
أن يكون الموقوع عليه هو الذي جر الواقع فوقه عليه كبصير يقود أعمى وهو بمسكه
فوقع البصير وانجذب بجذبه الاعمى أو المريض فوقع عليه فمات الاسفل أو الاعلى أو
يكون وقع من غير فعل أحد لكن عمد رمى نفسه أو لم يعمد لكن عثر إذ خر فان دفعه
غيره فالدافع هو القاتل فان كان عمدا فعليه القود أو الدية أو المفاداة في أيهما مات فان
كان خطأ فعلى عاقلة الدية وعليه الكفارة إذ هو القاتل خطأ والمدفوع حيثنذوا الحجر
سواء فهذا وجه ، وان كان المدفوع عليه هو جند الواقع فان كان عامدا فهو قاتل عمد
فان مات المجبوز فعليه القود أو الدية أو المفاداة وان مات هو فهو قاتل نفسه ولا
شيء على المجبوز لانه لم يعمد ولا أخطأ فان كان لم يعمد جذبه ولكن استمسك به
فوقع فمات فعلى عاقلة الجابذ دية المجبوز ان مات والكفارة لانه قاتل خطأ فان مات هو
فليس على المجبوز شيء ولا على عاقلة لانه ليس عامدا ولا مخطئا لكن على عاقلة الجابذ دية
نفسه لانه قاتل نفسه خطأ فهذا وجه ثان ، وان كان وقع من غير فعل أحد فان كان عمدا

فهو قاتل عمد ان سلم فالتقود أو الدية أو المفاداة وان مات فهو قاتل نفسه عمدا ولا شيء على الموقوع عليه وان كان لم يعمد فهو قاتل خطأ اما نفسه واما الآخر فالدية على عاقلة ولا بد وعليه ان سلم هو ومات الآخر كفارة وبالله تعالى التوفيق ، والاعشى والبصير في ذلك سواء .

٢٠٨٨ - **مسألة** - من قال ان صوم الشهرين في كفارة قتل الخطأ عوض من الدية والعق ان لم يجد : قال علي : نا محمد بن سعيد بن نبات نا عبد الله بن نصر نا قاسم ابن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا موسى بن معاوية نا وكيع نا زكريا عن الشعبي قال : نسل مسروق عن قتل مؤمنا خطأ (فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله) الى قوله تعالى (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين) عن الرقبة وحدها أم عن الدية والرقبة ؟ قال : من لم يجد فعن الدية والرقبة . وبه الى وكيع نا اسرائيل عن جبر عن جابر قال : من لم يجد فعن الدية والرقبة .

قال علي : ذهب مسروق والشعبي ههنا الى قول الله تعالى : (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين) ان صح معناه فمن لم يجد الدية والرقبة .
قال علي : ولولا دليل نذكره ان شاء الله تعالى لكان القول قولها ، وذلك لانه عموم لا يجوز ان يخص إلا بدليل لكن لما علمنا أن الدية في قتل الخطأ ليست على القاتل وانما هي على عاقلة بطل ما قاله مسروق وعامر لان الدية لانساب وجدها القاتل أو لم يجدها فصح بذلك أن مراد الله تعالى بقوله : (فمن لم يجد) انما هو فيما ينظر فيه الى وجود المكلف لا فيما لا ينظر فيه الى وجوده ، وليس ذلك إلا في الرقبة التي هي واجبة عليه في صلب ماله فان لم يجدها فالصيام كما أمر الله تعالى .

قال أبو محمد : وأما من لا عاقلة له فالدية واجبة في ذلك على كل مال لجميع المسلمين لأن الله تعالى افترض في قتل الخطأ دية مسلمة إلى أهل المقتول ، وقد قال تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به) وقال رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان » ووجدنا الناس قد اختلفوا هل دية الخطأ على القاتل المخطئ أم لا ؟ فوجب بقول الله تعالى : (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به) انه لا يلزمه الدية ، وأيضا فان الله تعالى اذ أوجب الدية في ذلك لم يلزمها القاتل فلا سبيل إلى الزامه دية لم يلزمه الله تعالى إياها ولا رسوله ﷺ ولا إجماع الأمة وقد صح النص والإجماع على الزامه الكفارة بالعتق أو الصيام فوقنا عند النص والإجماع في ذلك والزمنا الدية العاقلة بالنص الوارد في ذلك على ما نذكر في أبواب العاقلة ان شاء الله تعالى والزمناها في كل مال .

٢٠٨٩ مَسْأَلَةٌ من أمر غيره بقتل انسان فقتله المأمور . قال علي :
 اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : يقتل الأمر وحده ، وقالت طائفة : يقتل المأمور
 وحده ، وقالت طائفة : يقتلان جميعا ، وقالت طائفة : لا يقتل واحد منهما فالقول الأول
 كما حدثنا عبد الله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا أحمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج
 ابن المنهال نا حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاس نا علي بن أبي طالب قال : اذا أمر الرجل
 عبده أن يقتل رجلا فقتله فهو كسيفه وسوطه ، أما السيد فيقتل ، وأما العبد فيستودع
 في السجن . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قلت لعطاء رجل أمر عبده
 فقتل رجلا فقال علي الأمر سمعت أبا هريرة يقول : يقتل الحر الأمر ولا يقتل العبد ،
 قال أبو هريرة : أرايت لو أن رجلا بعث بهدية مع عبده إلى رجل من أهداها ؟ قال ابن
 جريج : فقلت فاجيره قال ذلك مثل عبده قلت فامر رجلا حرا أو عبدا لا يملكه وليسا
 بأجيرين قال : علي المأمور اذا لم يملكهما اذا أمر حرا فقتل رجلا فانه يقتل القاتل
 وليس على الأمر شيء . والقول الثاني كما روينا من طريق ابن وضاح نا موسى بن معاوية
 نا وكيع نا شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان عن الرجل يأمر الرجل
 فيقتل ؟ فقالا جميعا : يقتل القاتل وليس على الأمر قود . وبه إلى وكيع نا سفيان الثوري
 عن جابر عن عامر الشعبي في الذي يأمر عبده فيقتل رجلا قال يقتل العبد وللشعبى كلام
 آخر زائد ويعاقب السيد . والقول الثالث هو قول قتادة أنهما يقتلان جميعا . والقول
 الرابع روينا عن سليمان بن موسى قال : لو أمر رجل عبده فقتل رجلا لم يقتل الأمر ،
 ولكن يديه ويعاقب ويحبس فان أمر حرا فقتل الحر إن شاء أطاعه ، وإن شاء لا فلا
 يقتل الأمر .

وأما المتأخرون فان سفيان الثوري قال : يقتل العبد ويعاقب (١) السيد الأمر ، ولو
 أمر رجل صبيًا بقتل انسان فقتله الصبي فالدية في مال الصبي ويرجع بها على الذي أمره
 ولا يقتل الأمر ، وقال أحمد بن حنبل : إن أمر عبده بقتل انسان قتل الأمر ويؤدب العبد
 فان أمر حرا فقتله قتل المأمور وحده ، وبه قال إسحاق ، وقال أبو حنيفة : ومحمد بن
 الحسن في عبد محجور عليه أمر عبدا محجورا عليه أن يقتل رجلا فقتله فسيد القاتل
 بالخيار إن شاء دفع عبده إلى أولياء المقتول وإن شاء فداه فان اعتق العبد الأمر رجع سيد
 المأمور عليه فاخذ منه قيمة عبده الذي أسلم أو الذي فداه ، وقال أبو يوسف إذا أمر عبد
 عبدا باتلاف نفس أو مال فانه اذا اعتق الأمر لزمه المال المتلف بأمره ولم يلزمه الدم

المتلف بأمره كما لو أقر بجناية أو دين في رقبة ثم اعتق فإن الدين يلزمه ولا تلزمه الجناية، وقال زفر. والحسن بن زياد في عبد أمر صديا بقتل انسان فقتله فعلى عاقلة الصبي الدية، ثم ترجع بها عاقلة الصبي على سيد العبد فيقال له : ادفع العبد الى العاقلة أو افده بالدية، وقال الشافعي : ان أمر حر عبد غيره بقتل انسان فقتله أو أمر بذلك صديا أجنيا فقتل فإن كان العبد والصبي يميزان أنه أجني وان طاعته ليست عليهما عوقب الأمر ولا قود عليه ولا دية، والقاتل ههنا هو العبد أو الصبي قال: فإن كانا لا يميزان ذلك فعلى الأمر القود .

قال ابو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب علينا أن ننظر في ذلك فنظرنا في قول أبي حنيفة وأصحابه فوجدنا لاجحة لهم في شيء منه بل هي أقوال متخاذلة ثم نظرنا في قول سفيان فوجدناه أيضا خطأ لأنه فرق بين السيد يأمر عبده بقتل انسان فينفذ أمره لجعل العبد هو القاتل ولم ير السيد الأمر قاتلا، وأما قول الشافعي . وأحمد . وأبي سليمان فداخلة في أقوال من ذكرنا قبل من الصحابة والتابعين فتركنا أن نخصصها بالذكر اكتفاء بكلامنا في تلك الأقوال الأربعة ، وبالله تعالى التوفيق ، وأما قول سليمان بن موسى لا يقتل الأمر ولا المأمور خطأ لأن ههنا قتل عمد، وقد أوجب الله تعالى فيه القود، وأما قول الحكم . وحامد . والشعبي . وإبراهيم . وأبي سليمان فانهم احتجوا بأن القاتل هو المتولى للقتل المباشر للقتل فهو الذي عليه القود خاصة ، وأما قول علي . وأبي هريرة رضي الله عنهما فانهما جعلوا الأمر هو القاتل فهو الذي عليه القود وجعلوا المأمور آلة له مصرفة هذه حججهم .

قال أبو محمد : وقدموه أصحاب القياس ههنا بأن هذا القول من علي . وأبي هريرة قياس يعني قول علي أن المأمور هو كسيف الأمر وسوطه . وقول أبي هريرة أرايت لو أرسل معه هدية من المهدي لها ؛ وهذا لا متعلق لهم به ولا هو من القياس لافي ورد ولا في صدر لأن القياس عند جميع القائلين به إنما هو حكم لمسكوت عنه يحكم منصوص عليه أو يحكم مختلف فيه يحكم بجمع عليه ، وأن يرد الفرع إلى الأصل بنوع من الشبه ، وليس ههنا شيء من هذه الوجوه أصلا فبطل باقرارهم أن يكون قياسا اذيقين ندرى أن المأمور ليس حكمه حكم السيف والسوط لأن عليا رأى على المأمور السجن، ولا خلاف في أنه لا سجن على السيف ولا السوط فصح انه لم يحكم على قط للمأمور بالحكم في السيف والسوط نبطل الايهام جملة . وأما قول أبي هريرة أرايت لو أهدى معه هدية من الذي أهداها فبذلك أيضا ، وما حكم أبو هريرة قط للقاتل المأمور بمثل الحكم في حامل الهدية بل

الحكم فيهما مختلف بلا خلاف لأن حامل الهدية ومهديها يشكران والآمر والقاتل يقتل ويلامان ، وهذا لو كان قياسا لكان قياسا للشيء على ضده ولو كان قياسا لا يوجب اتفاقا في الحكم ، وهذا هو ترك القياس حقا وإنما هو تشبيه فقط .

قال أبو محمد : ثم نرجع الى المسألة التي كنا فيها فنقول انهم لما اختلفوا كما ذكرنا وجب علينا أن نفعل ما افترض الله تعالى علينا اذ يقول تعالى : ﴿ فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ﴾ ففعلنا فوجدنا ما روينا من طريق مسلم نا أبو الطاهر . وخرملة قالا جميعا : نا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أنه سمع عبد الله بن عباس يقول : قال عمر بن الخطاب وهو جالس على منبر رسول الله ﷺ : ان الله بعث محمدا بالحق فانزل عليه الكتاب وكان مما أنزل الله عليه آية الرجم قرأناها ووعيناها وعقلناها فرجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده ومن طريق مسلم أيضا عن أبي هريرة « أنه أتى رجل من المسلمين رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أنى زنت ، فذكر الحديث وفيه « أن رسول الله ﷺ قال له : هل أحصيت ؟ قال : نعم فقال رسول الله ﷺ اذهبوا به فارجموه » وعن إبراهيم النخعي قال : أراد الضحاك بن قيس أن يستعمل مسروقا فقال له عمار بن عقبة : أتستعمل رجلا من بقايا قتلة عثمان ؟ فقال مسروق : حدثنا عبد الله بن مسعود « أن رسول الله ﷺ لما أمر بقتل أبيك قال : من للصية ؟ قال : النار قال مسروق : فرضيت لك ما جعل لك رسول الله ﷺ » ومن طريق مسلم « أن رسول الله ﷺ أمر بقطع يد المرأة التي سرقت ففطمت يدها » .

قال علي : ففى هذه الاخبار ان الأمر يسمى فى اللغة [التى بها نزل القرآن] فاعلا فى بعض الأحوال على حسب ما جاءت به اللغة فسمى عمر بن الخطاب بحضرة الصحابة وهم الحجة فى اللغة من أمر برجم آخر فرجم راجع البرجوم وسمى أيضا نفسه راجعا ، وسمى رسول الله ﷺ راجعا وهو لم يحضر رجما كما بعبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا أحمد بن سليمان الراوى نا يزيد بن هارون نا نا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : جاء معاذ بن مالك الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله أنى قد زنت فذكر الحديث ، وفيه « أن رسول الله ﷺ قال : انطلقوا به فارجموه فانطلقوا به فلما مسته الحجارة أدبر يشد فلتيه رجل فى يده لحي جمل فضربه فصرعه فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فرأه حين مسته الحجارة فقال : فهلا تركتموه ؟ » .

قال أبو محمد : وسمى رسول الله ﷺ نفسه قاطعا يد السارق وإنما تولى القطع غيره ، ولا يختلف اثنان فى أن رسول الله ﷺ قتل عقبة بن أبي معيط وإنما تولى قتله

غيره بأمر رسول الله ﷺ ، وهكذا جاء عن علي رضي الله عنه كما روينا عن الشعبي أن عليا جلد شراحة يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة وقال : جلدتك بكتاب الله ورجمتك بسنة رسول الله ﷺ .

قال علي : فاذ من أمر بالقتل وكان متولى القتل مطيعا للأمر منفذا لأمره ولولا أمره إياه لم يقتله يسمى في اللغة والشرعية قاتلا وقاطعاصح أنهما جميعا قاتلان وقاطعان وجالدان فاذ ذلك كذلك فعليهما جميعا ما على القاتل والقاطع والجالد من القود وسواء في ذلك المكروه والأمر والمنطاع وهذا برهان ضروري لا محيد عنه .

قال أبو محمد : فسواء أمر عبده أو عبد غيره أو وصيا أو بالغيا أو مجنونا اذا كان متولى القتل أو الجناية بالقطع أو الكسر أو الضرب أو أخذ المال انما فعل كل ذلك بأمر الأمر ولولا أمره لم يفعله فالأمر والمباشر فاعلان لكل ذلك جميعا وأما اذا أمره ففعل ذلك باختياره طاعة للأمر فالمباشر وحده القاتل والقاطع والكاسر والفاق والجاني فعليه القود وحده ولا شيء على الأمر لأنه لا خلاف في أنه لا يقع عليه هنا اسم قاتل ولا قاطع ولا جالد ولا كاسر ولا فاق ، وانما الأحكام للاسماء فقط ، وأما الصبي والمجنون فلا شيء عليهما والأمر هو القاتل والقاطع والجالد الكاسر والفاق ، فالقود عليه وحده ، وأما من أمر عبدا له أو غيره أو حرا وكانوا جهالا لا يدرون تحريم ما أمرهم به فالأمر وحده هو القاتل الجاني في كل ذلك وعليه القود ولا شيء على الجاهل قال الله تعالى : (لا تذر لم به ومن بلغ) .

قال أبو محمد : ولا فرق بين أمره عبده وبين أمره غيره ولا فرق بين أمر السلطان وبين أمر غير السلطان لان الله تعالى انما افترض طاعة السلطان وطاعات السادات فيما هو طاعة لله تعالى وحرم طاعة المخلوقين في معصية الخالق كما قال رسول الله ﷺ « انما الطاعة في الطاعة فاذا أمر أحدكم بمعصية فلا سمع ولا طاعة » ، وقد أوردناه باسناده في غير ما موضع .

قال علي : ومن أمر آخر بقتل نفسه فقتل نفسه بأمره فان كان فعل ذلك في نفسه مطيعا للأمر ولولا ذلك لم يقتل نفسه فالأمر قاتل وعليه القود لما قلنا في قتل غيره ولا فرق فلو أمره فقال اقتلني فقتله مؤتمرا لأمره فهو أيضا قاتل وعليه القود وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٩٠ مسألة : هل على الممسك للقتل قودام لا ، وكذلك الواقف الناظر والريثة والمصوب (١) والداد والمتبع والباغي ؟ قال علي : اختلف الناس في هذا فقالت

طائفة : يؤدب المسك فقط . وقالت طائفة : يقتل القاتل ويسجن المسك حتى يموت ، وقالت طائفة : يقتل المسك أيضا فالقاتلون بحبسه حتى يموت كما روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ناعيسى بن يونس عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال : ان على بن أبي طالب أتى برجلين قتل أحدهما وأمسك الآخر فقتل الذى قتل وقال للذى أمسك : أمسكت للموت فانا أحبسك فى السجن حتى تموت ، والقول الثانى لما روينا عن الحكم بن عتيبة . وحماد بن أبى سليمان عن المسك والقاتل فقالا جميعا : يقتل القاتل ، وعن ابن شهاب أنه كان يقول فى الرهط يجتمعون على الرجل فيمسكونه فيفقا أحدهم عينيه أو يكسر رجله أو يديه أو أسنانه أو نحو هذا منه أنه يقاد من الذى يياشر ذلك منه ويعاقب الآخرون الذين أمسكوه عقوبة موجعة فان استحب المصاب كانت الدية عليهم كلهم يغرمونها جميعا سواء ، وقال أبو حنيفة . والشافعى : يقتل القاتل ويعاقب المسك وأما القول الثالث فكما روينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا محمد بن بكر عن ابن جريج قال : سمعت سليمان بن موسى يقول : الاجتماع فينا على المقتول هو أن يمسك الرجل ويضربه الآخر فهما شريكان عندنا فى دمه يقتلان جميعا ، وعن ربيعة أنه قال فى الرهط يجتمعون على الرجل فيمسكونه فيفقا أحدهم عينيه أو يكسر رجله أو يديه أو أسنانه أو نحو هذا منه أنه يقاد من الذى باشر من الذى أمسك يقاد منها جميعا ، وبه يقول مالك فى القتل ان أمسكه وهو يدري انه يريد قتله فقتله فالقود عليهما جميعا وبه يقول الليث بن سعد

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر فى ذلك لنعرف صواب ذلك من خطأ فوجدنا من قال بقتل المسك يقول قد جاء عن عمر لو تمالأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم *

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه لانه ليس فيه ذكر للمسك أصلا ونعم ونحن نقول : لو باشر قتله أهل صنعاء لوجب قتلهم ، والثانى أنه لا حجة فى قول أحد دون رسول الله ﷺ ، والثالث أنا قد ذكرنا من أقوال عمر التى خالفوه فيها عشرات خطبته على المنبر فى الضرر جملا . وفى الضلع جملا . وفى الترقوة جملا . وحكمه فى العين العوزاء بثلاث ديتها وفى السن السوداء بثلاث ديتها وفى اليد السلام بثلاث ديتها كل ذلك عنه بأصح اسناد وأوضح بيان ، فمن عجائب الدنيا أن يكون ما قال عمر رضى الله عنه وخطب به وحكم به بحضرة الصحابة لا يعرف له عنهم مخالف فيه لا يكون حجة ويكون مالم يقل ولادل عليه ولا أشار اليه حجة ، وقد خالفه فى ذلك غيره من الصحابة رضى الله عنهم لو صح ذلك عنه فكيف

وهو لا يصح ، فان قالوا : ان الممسك معين قلنا : نعم وما جاءت قط سنة ولا قرآن ولا قياس ولا قول صاحب بان المعين يقتل فبطل هذا القول لتعريضه من الحجج ، ثم وجدناه يبطله البرهان ، وذلك ان النبي ﷺ قد نص على أن لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث رجل ترك دينه او زنى بعد احصان او قتل نفسا ، والممسك لا يسمى في اللغة ولا في الشريعة قاتلا ، ثم سألناهم عن الممسك للمرأة حتى يزنى بها غيره أعليه حد الزنا ويسمى زانيا أم لا ؟ فلا خلاف منهم في انه ليس زانيا ولا يسمى زانيا ولا عليه حد زنا فصح أنه لا يسمى الممسك باسم الفاعل على ما امسك له ، فان ذكرنا قول الوليد بن عقبة :

فان لم تكونوا قاتليه فانه * سواء علينا ممسكوه وضاربه
 قيل لهم هذا قول جائر متعدد مخبر عن نيته فقط لا عن اللغة ولا عن الديانة ، وبرهان هذا قوله في هذا الشعر بعد هذا البيت :

بنى هاشم ردوا سلاح ابن اختكم * ولا تهبوه لاتحمل مناهبه
 بنى هاشم كيف المودة يتنا * وعند على درعه ونجائبه
 فان لم تكونوا قاتليه فانه * سواء علينا قائلوه وسالبه
 هم قتلوه كي يكونوا مسكانه * كما غدرت يوما بكسرى مراربه
قال أبو محمد : حاش لله . ومعاذ الله . وأبى الله ان يكون عند على سلب
 عثمان ودرعه ونجائبه كما قال الوليد الكاذب ، ومعاذ الله ان يكون على قتل عثمان
 لان يكون مكانه أو شئ في الدنيا ، وعلى اتقى الله من ان يقتل عثمان وعثمان اتقى الله
 من أن يقتله على ، ثم لو احتججنا بهذا البيت لكان حجة لنا عليهم لان فيه :
 فان لم تكونوا قاتليه فانه * سواء علينا ممسكوه وضاربه

فقد اخبر أن الممسكين ليسوا قاتلين فهذا حجة عليهم وبالله تعالى التوفيق *
قال أبو محمد : ثم نظرنا في غيره فوجدنا الممسك ليس قاتلا ولكنه حين
 انبأنا حتى مات ، وقد قال الله تعالى : (والحرقات قصاص) فكان الممسك للقتل
 سبيبا ومتعديا فعليه مثل ما فعل فواجب أن يفعل به مثل ما فعل فيمسك محبوسا
 حتى يموت وبهذا نقول وهو قول علي بن أبي طالب ولا يعرف له مخالف من الصحابة
 رضي الله عنهم وقد روى في ذلك أثر مرسل كما نا محمد بن سعيد بن نبات ناعبد الله
 ابن نصرنا قاسم بن اصبغنا ابن وضاحنا موسى بن معاوية نا وكيع قال ناسفيا نا عن اسماعيل
 ابن أمية قال : د قضى رسول الله ﷺ أن رجل يمسك رجل وقتله آخر بأن يقتل القاتل

ويحبس الممسك» ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني إسماعيل بن أمية خبراً أثبتته أن رسول الله ﷺ قال: يحبس الصابر للموت كما حبس ويقتل القاتل،
قال أبو محمد : تفريق رسول الله ﷺ بين حكم الحابس وبين حكم القاتل يان جلي، وعهدنا بالحنيفيين. والمالكين يقولون إن المرسل والمستند سواء، وهذا أمر سل من أحسن المراسيل وقد خالفوه ويشنعون على من خالف قول صاحب إذا وافق أهواءهم وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٩١ مسألة هل في قتل العمد كفارة أم لا؟ قال على : اختلف الناس في هذا فقالت طائفة : على قاتل العمد كفارة كما هي على قاتل الخطأ وهو قول الحكم بن عتيبة. والشافعي، وقال مالك. والليث : يعتق رقبة أو يصوم شهرين ويتقرب إلى الله تعالى بما أمكنه من الخير، وقال أبو جنيفة. وأبو سليمان : وأصحابنا : لا كفارة في ذلك ولكن يستغفر الله تعالى ويتوب إليه ويكثر من فعل الخير *

قال أبو محمد : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك ليلوح الحق من ذلك فنظرنا في قول مالك. والليث فوجدناهما لا يخلوان من أن يكونا رأيا ذلك واجبا أم لا فإن كانا لم يرياه واجبا فأي معنى لتخصيصهما عتق رقبة أو صوم شهرين دون سائر وجوه البر من الجهاد وذكر الله تعالى والصدقة وإن كانا رأياه واجبا فقد خيرا بين العتق والصوم وليست هذه صفة الكفارة التي أمر الله تعالى بها في قتل الخطأ لأن تلك مرتبة وهم قد خيروا فسقط هذا القول وبالله تعالى التوفيق، ثم نظرنا فيمن أوجب الكفارة في ذلك فوجدناهم يحتجون بما ثناء عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب نا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ نا أبي نا ابن المبارك نا إبراهيم بن علي (١) عن الغريفي بن عياش عن وائلة بن الأسقع قال : «أتى النبي ﷺ نفر من بني سليم فقالوا : ان صاحبنا قد أوجب قال : فليعتق رقبة يفك الله بكل عضو منها عضواً منه من النار» قال أحمد بن شعيب وأرنا الربيع ابن سليمان المؤذن صاحب الشافعي نا عبد الله بن يوسف نا عبد الله بن سالم حدثني إبراهيم بن أبي علي قال : كنت جالسا باريحاء فمر بي وائلة بن الأسقع متوكئا على عبد الله بن الديلمي فاجلسه ثم جاء إلى فقال : عجبت بما حدثني الشيخ - يعني وائلة بن الأسقع - قلت ما حدثك؟ قال : «كنا مع النبي ﷺ في غزوة تبوك فاتاه نفر من بني سليم فقالوا : ان صاحبنا (٢) قد أوجب فقال رسول الله ﷺ : اعتقوا عنه رقبة يعتق الله بكل عضو منها عضواً منه

(١) في النسخة رقم ١٠٤ إبراهيم بن أبي علي (٢) في النسخة رقم ١٤ ات صاحبنا

من النار . وبما حدثنا (١) أحمد بن محمد بن عبد الله الطلنكي نا ابن مفرج نا محمد بن
أيوب الصموت الرقي نا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار نا الحسن بن مهدي نا عبد الرزاق
أنا إسرائيل عن الثعلبي عن عمر بن الخطاب قال : جاء قيس بن عاصم إلى رسول الله ﷺ
فقال : يا رسول الله اني وأدت بنات لي في الجاهلية فقال : أعتق عن كل واحدة منهن
رقبة قال : يا رسول الله اني صاحب إبل قال : فأنحر عن كل واحدة منهن بدنة ، وقالوا :
لما أوجب الله تعالى على قاتل الخطأ - ولا ذنب له - كفارة في ذلك كان العامد المذنب
أحق بالكفارة .

قال أبو محمد : أما حديث وائلة فلا يصح لأن الغريف مجهول ، وقد ظن قوم أنه
عبد الله بن فيروز الديلمي وهذا خطأ لأن ابن المبارك نسب الغريف عن ابن علية فقال
ابن عياش ولم يكن في بني عبد الله بن فيروز اخذ يسمى عياشا وابن المبارك أوثوق وأضبط
من عبد الله بن سالم ، ثم لو صح هذا الخبر لما كانت لهم فيه حجة لأنه ليس فيه أنه كان قتل
عمدا فاذ ليس فيه ذلك فلا شبهة لهم في هذا الحديث أصلا . وانما فيه أن صاحبنا قد
أوجب ولا يعرف في اللغة أن أوجب بمعنى قتل عمدا ، فصار هذا التأويل كذبا مجردا
ودعوى على اللغة لا تعرف ، وقد يكون معنى أوجب أي أوجب لنفسه النار بكثرة
معاصيه ، ويكون معنى قد أوجب أي قد حضرت منيته فقد يقال هذا أوجب فلان
بمعنى مات فبطل قولهم ، وقد قال قوم ان سكوت النبي ﷺ في هذا الخبر عن ذكر
الرقبة أن تكون مؤمنة وعن تعويض الشهرين دليل على بطلان قول من أوجب
الكفارة في قتل العمد .

قال أبو محمد : وأما خبر عمر بن الخطاب فلا يصح لأن في طريقه إسرائيل
وهو ليس بالقوى وسماك بن حرب وكان يقبل التلقين ، وأيضا فكان يكون في إيجاب
ذلك على كل من قتل نفسا في الجاهلية وهو كافر حربي كما كان قيس بن عاصم المأمور
بهذه الكفارة في هذا الحديث وهم لا يقولون بهذا أصلا فبطل تعليقهم بهذا الخبر ، وأما
الشافعي فإنه وإن كان اطرده منهم للخطأ في قولهم فقد أخطأ معهم فيه أيضا لأن من
أضلمهم أن لا يقاس الشيء الاعلى نظيره وما يشبهه لا على ضده وما لا يشبهه فخطأ هنا في
قياس العمد على الخطأ وهو ضده وأخطأوا أيضا كلهم معه في قياسهم الخطيء في
الصيد يقتله محرما على المحرم يقتله عامدا فقاوسوا أيضا هنالك الخطأ على العمد وهو
ضده ، وأخطأوا أيضا معه كلهم في قياسهم ترك الصلاة عمدا على تركها نسيانا وقد

شاركهما الشافعى أيضا فى خطأ آخر فى هذا الباب وهو قولهم كلهم : أن لا يقاس متعمد التسليم من الصلاة قبل اتمامها فى ايجاب السجدين عليه على المسلم من الصلاة قبل اتمامها نسيانا فهذه صفة القياس وصفة أقوالهم فى قياساتهم كلها يهدم بعضها بعضا وينقض بعضها بعضا .

قال أبو محمد : فاذا لاحجة فى ايجاب الكفارة على قاتل العمد لا من قرآن ولا من سنة فإن الله تعالى يقول : (ما فرطنا فى الكتاب من شيء) وقال تعالى : (اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام ديناً) وقال رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فصح أن الدين كله قد كمل وبينه الله تعالى ورسوله ﷺ ، ويقين ندرى أنه لو كان فى قتل العمد كفارة محدودة لبينها الله تعالى كما بين لنا الكفارة فى قتل الخطأ ، وكما بين لنا رسول الله ﷺ وجود القود أو الدية أو المفاداة فى ذلك فاذا لم يخبرنا الله تعالى بشيء من ذلك ولا أوجبه هو ولا رسوله ﷺ فنحن نشهد بشهادة الله تعالى أنه ما أراد قط كفارة محدودة فى ذلك ولكن الله تعالى يقول : (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة) الى قوله تعالى (وكفى بنا حاسبين) وقال تعالى : (ان الحسنات يذهبن السيئات) فمن ابتلى بقتل مسلم عمدا فقد ابتلى بأكبر الكبائر بعد الشرك وترك الصلاة فقرض عليه أن يسعى فى خلاص نفسه من النار فليكثر من فعل الخير العتق والصدقة والجهاد والحج والصوم والصلاة وذكر الله تعالى فلعله يأتى من ذلك بمقدار يوازى اساءته فى القتل فيسقط عنه ونسأل الله العافية .

٢٠٩٢ - مسألة - جارية أذهبت عذرة أخرى . أو رجل فعل ذلك بجماع أو غيره . قال أبو محمد : نا عبدالله بن ربيع نا عبد الله بن محمد بن عثمان نا احمد بن خالد نا علي بن عبد العزيز نا الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة نا جعفر بن أبي وحشية عن الشعبي ان جوارى من أهل حمص كن يتزاورن ويتهادين فارن وأشرن فلعبن الاخرقة فركبت واحدة على الاخرى ونخستها الثالثة فوقعت فذهبت عذرتها فسأل عبد الملك بن مروان قبيصة بن ذؤيب . وفضالة بن عبيد عن ذلك ؟ فقال جميعا : الدية ثلاثة أثلاث وتبقى حصتها لأنها أعانت على نفسها فكتب الى العراق فسأل عبد الله ابن معقل بن مقرن عن ذلك فقال برين من نطفها إلا من نخستها . وقال الشعبي مثل قول عبد الله ، وقال الشعبي : لها العقر . وبه الى حماد بن داود عن عبد الله بن قيس أن ثلاث جوارى قالت احداهن : أنا الزوج وقالت الاخرى : أنا الزوجة وقالت الاخرى : أنا

الاب فنخست التي قالت : أنا الزوج التي قالت أنا الزوجة فذهبت عذرتها فقضى عبد الملك بن مروان بالدية عليهن ، وقال الشعبي : لها العقر . وبه الى حماد نا حميد عن بكر بن عبد الله أن جاريتين دخلتا الحمام فدفعت احدهما الاخرى فذهبت عذرتها فقال شريح : لها عقرها ، وبه الى حماد نا داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب أن رجلا استكره جارية فافتضا فقال عمر بن الخطاب هي جائفة فقضى لها عمر ثلث الدية .

قال أبو محمد : هاتان مسألتان في احدهما قول فضالة بن عبيد وهو صاحب من قضاة الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف له في ذلك بخلاف منهم ، والاخرى فيها قول عمر بن الخطاب ولا يعرف له في ذلك بخلاف من الصحابة أيضا ، وجميع الحاضرين المخالفين من المالكيين والحنيفيين والشافعيين مخالفون لها في ذلك وهم يعظمون خلاف صاحب اذا وافق تقليدهم ولا يبالون به اذا خالف تقليدهم .

قال علي : أما المرأة تذهب عذرة المرأة بنخسة أو نحو ذلك فإنه عدوان يقتص منها بمثل ذلك ان كانت بكرا فان كانت ثيبا فقد عدمت ما يقتص منها فيه فليس الا الادب . برهان ذلك قول الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقول رسول الله ﷺ : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ان استطاع » فصح وجوب القود فيما قدر عليه وصح الادب باليد انكارا وتغييرا للمنكر فيما عجز عن القود فيه وبالله تعالى التوفيق ، ولا غرامة في ذلك أصلا لأن الاموال محظورة فلا تحمل غرامة (١) بغير نص ولا اجماع ، وكذلك لا مدخل للعقر ههنا لأن العقر هو المهر والمهر انما هو في النكاح لا فيما عداه ، وبالله لقد علم الله تعالى أن هذه المسألة ستقع وتكون ونحن نقسم بالله لو أراد الله تعالى أن تكون في ذلك غرامة لبينها ولما أغفلها فاذ لم يفعل تعالى ذلك فما أراد أن يجعل فيها غرما أصلا ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٩٣ مسألة التنافس قال علي نا حماد نا عبد الله بن محمد بن علي الباجي نا عبد الله بن يونس نا بقي بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال : أقبل رجل بجارية من القادسية فمر على رجل واقف على دابة فنخس الرجل الدابة فرفعت الدابة رجلها فلم تخطيء عين الجارية فرفع الى سلمان بن ربيعة الباهلي فضمن الراكب فبلغ ذلك ابن مسعود فقال علي الرجل انما يضمن الناحس ، وعن شريح يضمنها الناحس ، وعن الشعبي مثل ذلك .

قال أبو محمد : فهذه مسألة اختلفوا فيها كما ترى سليمان بن ربيعة ضمن الراكب وابن مسعود ضمن الناحس * قال علي : الناحس هو المباشر لتحريك الدابة فهو ضامن ما أصابت قفى المال الضمان وأما فى الرجل فان كان قصد إلى تحريكها لتضرب انسانا بعينه أو بعض جماعة علم بها الناحس فهو قاتل عمد وجان عليه القود فى ذلك كله وعليه فى النفس الدية أو المفاداة وإن كان لا يدري أن هنالك أحدا فهو قاتل خطأ والدية على العاقلة وعليه الكفارة وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٩٤ مسألة فيمن قتل انسانا يجود بنفسه للموت * قال علي : رويناه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا يحيى بن أزهر نازهير عن جابر عن الشعبي فى رجل قتل رجلا قد ذهبت الروح من نصف جسده قال يضمه * قال علي : لا يختلف اثنان من الأمة كلها فى أن من قربت نفسه من الزهوق بعلقة أو بجراحة أو بجناية بعمد أو خطأ فمات له ميت فانه يرثه وإن كان عبدا فاعتق فانه يرثه ورثته من الأحرار وأنه إن قدر على الكلام فاسلم وإن كان كافرا وهو يميز بعد فاته مسلم يرثه أهله من المسلمين وأنه إن عاين وشخص ولو يكن بينه وبين الموت الا نفس واحد فمات من أوصى له بوصية فاته قد استحق الوصية ويرثها عنه ورثته فصح أنه حتى بعد بلا شك إذ لا يختلف اثنان من أهل الشريعة وغيرهم فى أنه ليس إلا حتى أو ميت ولا سبيل إلى قسم ثالث فاذا هو كذلك وكنا على يقين من أن الله تعالى قد حرم أعمال موته وغمه ومنعه النفس فيقين وضرورة ندري أن قاتله قاتل نفس بلا شك فمن قتله فى تلك الحال عمدا فهو قاتل نفس عمدا ومن قتله خطأ فهو قاتل خطأ وعلى العائد القود أو الدية أو المضادة وعلى المخطئ الكفارة والدية على عاقلة وكذلك فى أعضائه القود فى العمد وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٩٥ مسألة هل للولى عفو فى قتل الغيلة أو الحراية ؟ قال علي : اختلف الناس فى هذا فقالت طائفة : لا عفو فى ذلك للولى حدثنا عبد الله بن ربيع نا ابن مفرج نا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب نا ابن أبي الزناد عن أبيه أنه قال فى قتل الغيلة إذا بلغ الإمام فليس للولى المقتول أن يعفو وليس للإمام أن يعفو وإنما هو حد من حدود الله تعالى *

قال علي . وبهذا يقول مالك ، ورأى ذلك أيضا فى قاتل الحراية حتى أنه رأى فى ذلك أن يقتل المؤمن بالكافر ، وقال آخرون : بل لوليه مالولى غيره من القتل أو العقر أو الدية كما رويناه من طريق عبد الرزاق عن سماك بن الفضل أن عروة كتب

الى عمر بن عبد العزيز في رجل خنق صيا على أوضح له حتى قتله فوجدوه والحبل في يده فاعترف بذلك فكتب ان ادفعوه الى أولياء الصبي فان شاءوا قتلوه ، وبهذا يقول أبو حنيفة . والشافعي . وأبو سليمان . وأصحابهم .

قال أبو محمد : فلما اختلفوا لما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك ليلوح الصواب في ذلك من الخطأ فوجدنا القائلين في ذلك بأنه ليس للولي عفو في ذلك يحتجون بما روينا من طريق مسلم نا عبد بن حميد نا عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة عن أنس ان رجلا من اليهود قتل جارية من الأنصار على حل لها ثم القاهما في القليب ورضخ رأسها بالحجارة فاخذ واتى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقر فامر به أن يرجم فرجم حتى مات . ومن طريق مسلم نا هدايا بن خالد نا همام نا قتادة عن أنس بن مالك ان جارية وجدت قد رض رأسها بين حجرين فسألوها من صنع هذا بك فلان فلان حتى ذكروا يهوديا فاومأت برأسها فاخذ اليهودي فاقر فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرضوا رأسه بالحجارة ومن طريق مسلم في حديث العريين فذكر الحديث وفيه « فَنَقَطْتُمُ أَيْدِيَهُمْ وَارْجُلَهُمْ وَسَمَلْتُمْ أَعْيُنَهُمْ ثُمَّ نَبَذُوا فِي الشَّمْسِ حَتَّى مَاتُوا » وذكروا ما حدثناه أحمد بن عمر نا الحسين بن يعقوب نا سعيد ابن فلحون نا يوسف بن يحيى المعافري نا عبد الملك بن حبيب عن مطرف عن ابن أبي ذئب عن مسلم بن حبيب الهذلي ان عبد الله بن عامر كتب الى عثمان بن عفان أن رجلا من المسلمين عدا على دهمقان فقتله على ماله فكتب اليه عثمان ان اقلبه به فان هذا قتل غيلة على الحرابة وبه الى عبد الملك بن حبيب عن مطرف عن خاله الحارث ابن عبد الرحمن ان رجلا مسلما في زمان ابان بن عثمان بن عفان قتل نبطيا بذى حيت على مال معه فرأيت ابان بن عثمان امر بالمسلم فقتل بالنبطي لقتله اياه غيلة فرأيت حتى ضربت عنقه . وعن عبد الملك بن حبيب عن مطرف عن ابن أبي الزناد عن ابيه أنه شهد ابان بن عثمان اذ قتل مسلما بنصراني قتله قتل غيلة * .

قال علي : فقالوا : هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قتل اليهودي ولم يجعل ذلك خيارا لأولياء المقتول (١) وكذلك قتل العريين الذين قتلوا الرعاء قتل حرابة وغيلة ولم يذكروا أنه عليه الصلاة والسلام جعل في ذلك خيارا لأولياء الرعاء قالوا : وهذا عثمان رضي الله تعالى عنه قد قتل المسلم بالكافر إذ قتله غيلة ولم يجعل في ذلك خيارا لوليه ولا يعرف له في ذلك بخلاف .

قال أبو محمد : ما علم لهم شيئا يشغبون به (١) الا هذا وكله لا حجة لهم في شيء منه أما حديث اليهودى الذى رضع رأس الجارية على أوضاعها فليس فيه أن رسول الله ﷺ لم يشاور وليها ولا أنه شاوره ولا أنه قال اختار لولى المقتول فى الغيلة أو الحراة فاذ لم يقل ذلك عليه الصلاة والسلام فلا يحل لمسلم أن ينسب ذلك إلى رسول الله ﷺ فيكذب عليه ويقول عليه ما لم يقل فكيف وهذا الخبر حجة عليهم فانهم لا يختلفون (٢) فى أن قاتل الغيلة أو الحراة لا يجوز البتة أن يقتل رضيعا فى الرأس بالحجارة ولا رجما وهذا ما لا يقوله أحد من الناس فصح يقينا إذ قتله رسول الله ﷺ رضيعا بالحجارة انه انما قتله قودا بالحجارة واذ قتله قودا بها فحكم قتل القود أن يكون بالخيار فى ذلك أو العفو للولى وإذ ذلك كذلك بلا شك فقد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « من قتل له قتيلا فاهله بين خيرتين » إلى آخره ، فنحن على يقين من أن فرضا على كل أحد أن يضم هذا الحكم إلى هذا الخبر وليس سكوت الرواة عن أن رسول الله ﷺ خير وليها بمسقط ما أوجبه رسول الله ﷺ فى القتل من تخيير وليه بل بلا شك فى أنه عليه الصلاة والسلام لم يخالف ما أمر به ، ولا يخلو هذا مما ذكرنا من قبول الزيادة المروية فى سائر النصوص أصلا ، ولو كان هذا الفعل تخصيصا ونسخا لبينه عليه السلام فبطل تعلّقهم ، وبالله تعالى التوفيق . وأما حديث العرنيين فلا حجة لهم فيه أيضا لما ذكرنا فى هذا الخبر سواء سواء من أنه ليس فيه أنه عليه الصلاة والسلام لم يشاور أولياء الرعاء إن كان لهم أولياء ولا انه قال : لا خيار فى هذا لولى المقتول فاذ ليس فيه شيء من هذا فلا حجة لهم ولا لنا بهذا الخبر فى هذه المسألة خاصة فوجب علينا طلب حكمها بموضع آخر ، ثم ان هذا الخبر حجة عليهم لما روينا من طريق مسلم نا يحيى بن يحيى التميمى نا هشيم عن عبد العزيز بن صبيب . وحيد عن أنس أن ناسا من عريثة قدموا وذكروا الحديث وفيه أنهم قتلوا الرعاء وارتدوا عن الاسلام وساقوا ذود رسول الله ﷺ فبعث فى آثارهم فأتى بهم فقطع أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم وتركهم فى الحرة حتى ماتوا .

قال أبو محمد : فهؤلاء ارتدوا عن الاسلام والمالكيون هم على خلاف هذا الحكم من وجوه ثلاثة ، أحدها انه لا يقتل المرتد عندهم ولا عندنا هذه القتلة أصلا ، والثانى أنه لا يقتص عندهم من المرتد وانما هو عندهم القتل أو الترك ان تاب ، والثالث أنهم يقولون باستتابة المرتد وليس فى هذا الحديث ذكر استتابة

(١) فى النسخة رقم ١٤ يشغبون به (٢) فى النسخة رقم ١٤ لأنهم لم يختلفوا

البتة فعاد حجة عليهم ومخالفا لقولهم في هذه المسألة وغيرها *

قال علي : وأما الرواية عن عثمان فضيفة جداً لأنها عن عبد الملك بن حبيب وهو ساقط الرواية جداً ثم عن مسلم بن جندب ولم يدرك عثمان، وإيضافاً حجة في قول أخذ دون رسول الله ﷺ فكم قصة خالفوا فيها عثمان رضي الله عنه باصح من هذا السند؟ كقضائه في تلك الدية فيمن ضرب آخر حتى سلح ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضي الله عنهم ، ومن المحال أن يكون مالم يصح عنه حجة في إباحة الدماء ولا يكون ماصح عنه حجة في غير ذلك *

قال أبو محمد : فاذ قد بطل تعلقهم بالخبرين بما ذكرنا وبانه قد يكون للانصارية ولي صغير لا خيار له فاختر النبي ﷺ القود هذا لو صح انه عليه الصلاة والسلام لم يخير الولي فكيف وهو لا يصح أبداً وكذلك الرعاء قد يمكن أن يكونوا غرباء لا ولي لهم فالواجب الرجوع الى قوله تعالى وقول رسوله ﷺ إذ يقول تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول) الآية فوجدنا الله تعالى يقول : (كتب عليكم القصاص في القتلى) الى قوله تعالى : (ذلك تخفيف من ربكم ورحمة) فعم تعالى كل قتل كما ذكر تعالى وجعل العفو في ذلك للولي : ووصح عن رسول الله ﷺ انه قال : « ومن قتل له قتيل بعد مقاتلي هذه فاهله بين خيرتين » فذكر الدية أو القود أو المفاداة، والدية لا تكون الا بالعفو عن القود بلا شك فعم عليه الصلاة والسلام ولم يخص ونحن نشهد بشهادة الله تعالى أن الله تعالى لو اراد أن يخص من ذلك قتل غيلة أو حراة لما أغفله ولا أهمله ولينه ﷺ ، ووجدنا الله تعالى قد حدد الحراة أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض فلا تخلو هذه الآية من أن تكون على الترتيب أو التخيير فان كانت على الترتيب فالما يكون لا يقولون بهذا وان كانت على التخيير - وهو قولهم - فليس في الآية ما يدعونه من أن قاتل الحراة والغيلة لا خيار فيه لولي القتل فخرج قولهم عن أن يكون له متعلق أو سبب يصح فبطل ما قالوه وبالله تعالى التوفيق *

٣٠٩٦ - مسألة - خلع الجاني * قال أبو محمد : نا عبد الرحمن بن عبد الله

ابن خالد الهمداني نا ابراهيم بن أحمد نا الفريرى نا البخارى ناقتية بن سعيد نا أبو بشر اسماعيل بن ابراهيم الاسدى نا الحجاج بن أبى عثمان حدثنى أبو رجاء من آل أبى قلابة نا أبو قلابة أن عمر بن عبد العزيز جمع الناس وفيهم أبو قلابة فذكر حديثاً وفيه

أن أبا قلابة قال لعمر بن عبد العزيز وقد كانت هذيل خلعت خليعاً لهم في الجاهلية فطرق أهل بيت من اليمن بالبطحاء فاتبعه له رجل منهم فخذفه بالسيف فقتله فجاءت هذيل فاخذوا اليماي فرفعوه الى عمر بن الخطاب بالموسم وقالوا : قتل صاحبنا فقال : انهم قد خلعه فقل عمر : يقسم خمسون من هذيل ما خلعه فاقسم تسعة وأربعون من هذيل وقدم رجل منهم من الشام فسأله أن يقسم فاقتدى يمينه منهم بالف درهم فادخلوا مكانه رجلاً آخر فدفعه عمر الى اخي المقتول فقرنت يده بيده قال : فانطلقوا الخمسون الذين أقسموا حتى اذا كانوا بنخلة أخذتهم السماء فدخلوا في غار في جبل فانهدم الغار على الحسنين الذين أقسموا فماتوا جميعاً وأفلت القرينان فاتبعهما حجر فكسر رجل أخى المقتول فعاش حولاً ثم مات * ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتي عن أبي قلابة قال : خلع قوم من هذيل سارقاً لهم كان يسرق الحجيج فقالوا قد خلعناه فمن وجدته بسرقة فدمه هدر فوجدته رفقة من أهل اليمن يسرقهم فقتلوه فجاء قومه عمر بن الخطاب فحلفوا بالله ما خلعناه ولقد كذب الناس علينا فاحلفهم عمر خمسين يميناً ثم أخذ عمر بيد رجل من الرفقة فقال : اقرنوا هذا الى أحدكم حتى يودي دية صاحبكم ففعلوا فانطلقوا حتى إذا دنوا من أرضهم أصابهم مطر [شديد] واستتروا بجبل طويل [وقد أمسوا] فلما نزلوا ظلمهم انقض عليهم الجبل فلم ينج منهم أحد ولا من ركبهم الا الشريد وصاحبه فكان يحدث بما لقي قومه *

قال أبو محمد : وعهدنا بالمالكين والحنيفيين يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف اذا وافق أهواءهم ويقولون ان المرسل كالمسند ، وهذا من أحسن المراسيل الى عمر بن الخطاب بحضرة الصحابة رضي الله عنهم لا مخالف له منهم ولا نكير من أحدهم فيلزمهم على أصولهم أن يجيزوا خلع عشيرة الرجل له فلا يكون لهم طلب بدمه ان قتل وهذا ما لا يقولونه أصلاً فقد هان عليهم خلاف هذا الاصل ، وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ فاذا لم يأت عنه اجازة خلع فاخلع باطل لا معنى له فكل جان بعمد فليس على عشيرته من جنايته تبعه ، وكل جانب بخطاً فكذلك الا ما أوجبه نص أو اجماع وبالله تعالى التوفيق *

٢٠٩٧ — مسألة — من استسقى قوما فلم يسقوه حتى مات * قال علي : رويانا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن الاشعث عن الحسن ان رجلاً استسقى على باب قوم فابوا ان يسقوه فادركه العطش فمات فضمنهم عمر بن الخطاب ديته *

قال أبو محمد : القول في هذا عندنا والله تعالى التوفيق هو ان الذين لم يسقوه ان كانوا يعلمون انه لا ماء له البتة الا عندهم ولا يمكنه ادراكه أصلا حتى يموت فهم قتله عمدا (١) وعليهم القود بان يمنعوا الماء حتى يموتوا كثروا أو قلوا ولا يدخل في ذلك من لم يعلم بامرء ولا من لم يمكنه أن يسقيه ، فان كانوا لا يعلمون ذلك ويقدرّون أنه سيدرك الماء فهم قتله خطأ وعليهم الكفارة وعلى عواقلهم الدية ولا بد بهرمان ذلك قول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) وقال تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقال تعالى : (والحرّات قصاص) ، ويقتين يدرى كل مسلم في العالم أن من استقاه مسلم وهو قادر على أن يسقيه فتعمد أن لا يسقيه الى أن مات عطشا فانه قد اعتدى عليه بلا خلاف من أحد من الامة واذا اعتدى فواجب بنص القرآن أن يعتدى على المعتدى بمثل ما اعتدى به فصح قولنا يقتين لا اشكال فيه وأما اذا لم يعلم بذلك فقد قتله اذ منعه ما لا حياة له الا به فهو قاتل خطأ فعليه ما على قاتل الخطأ .

قال أبو محمد : وهكذا القول في الجائع والعارى ولا فرق وكل ذلك عدوان وليس هذا كمن اتبعه سبع فلم يؤوه حتى أكله السبع لأن السبع هو القاتل له ولم يمت في جنايتهم ولا ماتوا من جنايتهم ولكن لو تركوه فاخذ السبع وهم قادرون على انقاذه فهم قتلة عمدا اذ لم يمت من شيء الا من فعلهم وهذا كمن أدخلوه في بيت ومنعوه حتى مات ولا فرق ، وهذا كله وجه واحد وبالله تعالى التوفيق .

٢٠٩٨ مسألة الكلب قال أبو محمد : نا أحمد بن عمر نا أبو ذر الهروي نا أحمد بن عبدان الحافظ النيسابوري في داره بالأهواز نا محمد بن سهل المقرئ نا أحمد بن اسماعيل البخاري نا أبو نعيم - هو الفضل بن دكين - قال لي قتيبة نا هشيم عن يعلى بن عطاء عن اسماعيل - هو ابن جساس - انه سمع عبد الله بن عمرو قضى في كلب الصيد أربعين درهماه ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن يعلى بن عطاء عن اسماعيل بن جساس قال كنت عند عبد الله بن عمرو فسأله رجل ما عقل كلب الصيد قال : أربعون درهما قال : فما عقل كلب الغنم ؟ قال : شاة من الغنم قال : فما عقل كلب الزرع ؟ قال : فرق بين الزرع قال فما عقل كلب الدار ؟ قال فرق من تراب على القاتل أن يؤديه وحق على صاحبه أن يقبله وهو ينقص من الاجر وفي الكلب الذي ينسج ولا يمنع زرعاً ولا داراً إن طلبه صاحبه ففرق من تراب والله انا لنجد هذا في كتاب الله تعالى .

قال أبو محمد : فهذا حكم صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف رضى الله عنه
الافى الصائد خاصة لا فيما سواه كما روينا عن عقبة بن عامر قال : قتل رجل في خلافة عثمان كلبا
لصيد لا يعرف مثله في الكلاب فقوم بثمانمائة درهم فالزمه عثمان تلك القيمة .
قال أبو محمد : وبقي طلب الغنم . وطلب الزرع . وطلب الدار لا نعرف مخالفا
في شيء منه (١) لعبد الله بن عمرو بن العاص وهم يعظمون خلاف صاحب الذى لا يعرف
له مخالف من الصحابة ولا سيما مثل هذا وهم قد خالفوا ههنا عبد الله بن عمرو كما ترى
بلا مؤونة ، وأما نحن فلا حجة عندنا في قول أحد دون رسول الله ﷺ وليس في
الكلب إلا كلب مثله قال تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) إلا أن يكون اسود
ذانقطتين فلا شيء فيه أصلا ، وقد أحسن من قتله وكذلك ان كان كلبا لا يغنى زرعاً ولا
ضرعاً ولا صيداً فلا شيء فيه أصلا لان هذين ينهى عن اتخاذهما جملة ، وبالله
تعالى التوفيق .

٢٠٩٩ - مسألة - اقالة ذى الهية عشرته . قال على : نايوسف بن عبد الله
القمي نايوسف بن أحمد ناالعقيل ناالحسن بن على ناسعيد بن أبى مريم ناالعطاف نا
عبد الرحمن بن محمد بن أبى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرة عن عائشة قالت قال
رسول الله ﷺ : « أقبلوا ذوى الهيات عشراتهم » . ناأحمد بن عمر بن أنس ناأحمد
ابن على الكسائي ناالحوى ناأحمد بن إبراهيم بن محمد السرى نااسماعيل بن محمد بن قيراط
ناسليمان بن عبد الرحمن ناعثمان نا عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
عن أبى بكر بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة عن رسول الله ﷺ قال : « أقبلوا
ذوى الهيات عشراتهم » .

قال على عن العقيل : لا يصح في هذا شيء ، والعطاف ضعيف وعبد الرحمن بن
محمد مجهول ضعيف ، وكذلك الاسناد الآخر أيضا ضعيف .

قال على : وليس فيه إسقاط حد ولا قصاص ، وقد قال رسول الله ﷺ :
« المؤمنون تكافؤ دماؤهم » وقال الله تعالى : (إنما المؤمنون أخوة) فإذا كانوا أخوة فهم
نظراء في الحكم كله ، وقال رسول الله ﷺ : « إنا هم كذلك بنو إسرائيل كانوا إذا سرق
فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد والذى تقسى بيده لو
سرفت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها أو لما قال عليه الصلاة والسلام « بما قد ذكرناه
باسناده فيما خلا وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : فلو صح هذا وهو لا يصح لكان ذلك محمولا على ظاهره في العثرة تكون بما لا يوجب حداً ولا حكماً في قوداً أو قصاص وبالله تعالى التوفيق .
 ٢١٠٠ - مسألة - قوم أقر كل واحد منهم بقتل قتل وبرا أصحابه ، قال علي :
 روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في رجل اتهم بقتله رجلان اخوان يخاف أبوهما أن يقتلا فقال أبوهما : أنا قتله فقال كل واحد من الأخوين أنا قتله وبرا بعضهم بعضا فقال الزهري في ذلك إلى أولياء المقتول فيحلفون قسامة الدم على أحدهم .

قال أبو محمد : لسنا نقول هذا بل نقول : إن أولياء المقتول إن صدقوهم كلهم فلم القود من جميعهم أو ممن شاءوا ولهم الدية على ما قدمنا أو المقاداة فإن كذبوا بعضهم وصدقوا بعضهم فلم على من صدقوه القود أو الدية أو المقاداة وقد برى من كذبوه . برهان ذلك أنهم إذا صدقوهم كلهم فقد صح لهم حق القود أو الدية باقرار كل واحد منهم وكل حق وجب فلا يسقط إلا بنص أو إجماع ومن أقر بحق فلا يجوز تحليف المقر له بالحق إذا انما يحلف المدعى عليه إذا أنكر لا المدعى فلا يجوز ههنا تحليف من صدقت دعواه وأما إذا كذبوا منهم بعضا فقد برؤوا من كذبوه وسقط حكم الاقرار إذا لم يصدقه المقر له كسائر الحقوق ولا فرق ، وكذلك لو كذبوهم كلهم فقد برى المقرون وبطل اقرارهم إذ قد أسقط المقر لهم حقهم في ذلك وبالله تعالى التوفيق .

قال علي : وقول المقر : أنا وحدي قتلت فلانا ولم يقتله هذا معي والآخرة منكر لتبرئته إياه ومقر بقتل ذلك المقتول فواجب أن يلزم كل واحد منهما ما أقر به على نفسه لأنه اقرار تام وتكون تبرئته لمن أبرأ باطلا لأنه ليس عدلا فتقبل شهادته وحتى لو كان عدلا لما جاز ههنا قبول شهادته لأن الشهادة إنما تقبل في الإيجاب لا في النفي ولا يختلف إنسان في أن رجلا لو ادعى على زيد مالا أو حقا فشهد له عدول بأنه لا شيء له عنده لكانت شهادته فاسدة لا تقبل ولا تبرئ المشهود له بها إلا بأن يزيدوا في شهادتهم إيجابا مثل أن يقولوا وذلك اتنا ندري أنه أبرأ من الحق أو قد أداه إليه أو نحو هذا وبالله تعالى التوفيق *

٢١٠١ - مسألة - الحشبة تخرج من الحائط والقصار ينضح والقصاب كذلك واخراج شيء في طريق المسلمين والرحا والخفان والنعلان في المسجد والقاعد فيه والقنديل . وظلال السوق . ومن رش أمام بابة .

قال أبو محمد : روينا عن ابراهيم النخعي اذا أخرج الرجل الصلاة أو الخشبة في حائطه ضمن ، وعن وكيع نا سفيان عن عطاء بن السائب عن شريح أنه كان يضمن بوري السوق وعموده ، وعن وكيع نا سفيان عن جابر عن عامر قال : اذا نضح القصار أو القصاب ضمن ، وعن الحسن أبي مسافر قال ان كنيفا وقع على ضئى فقتله أو جرحه قال شريح : لو أتيت به لضمنته ، وعن محمد النفيلي أن رجلا أخرج صلاة في حائطه فمزقت مزادة من ادم فضمنه شريح ، ومن طريق الحجاج بن ارطاة عن الحكم بن عتيبة عن علي بن أبي طالب قال : من أخرج رجلا من ركن داره فعقرت رجلا ضمنه ، وعن الحجاج بن ارطاة عن قتادة عن شريح مثله * ومن طريق عبد الرزاق عن ابن مجاهد عن أييه قال قال علي : من حفر بئرا أو فرض غورا ضمن ، وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عطاء بن السائب قال : ضمن شريح البادئ وظلال أهل السوق إذا لم يكن في ملكهم ، وضمن أهل العمود ، وعن الحكم بن عتيبة عن حماد بن أبي سليمان عن رجل توضأ وصب ماء في الطريق قال حماد : يضمن وقال الحكم لا يضمن ، وعن شعبة عن الحكم وحماد في الرجل السوق ينضح بين يدي بابه ماء فيمر به انسان فيزلق قال حماد : يضمن وقال الحكم : لا يضمن *

قال أبو محمد : فهذا عن علي . وشريح . والنخعي . وحماد ، وقال الحسن بن حي : من أحدث في الطريق حدثا من نضح او ماء او حجر أو شيئا أخرجه من داره في الطريق من ظلة أو جناح فهو ضامن لما عطب فيه ، وقال الأوزاعي من أخرج كنيفا أو جذعا الى الطريق فاعنت أحدا ضمن ذلك ، وقال الليث : ان أخرج عودا أو حجرا أو خشبة من جداره فمر به انسان فخرجه أو قتله فان كان لا يعرف من صنيع الناس ضمن به وقال الشافعي : واضع الحجر في أرض لا يملكها ضامن ، وأما أبو حنيفة واصحابه فلهم هنا اقوال طريقة نذكر منها ما يسر الله تعالى * فنها أنه قال من قعد في مسجد في غير صلاة فعطب به انسان ضمن فان كان في صلاة لم يضمن وان كان في غير صلاة ضمن ، وقال ابو يوسف . ومحمد لا يضمن في كلا الوجهين ، وقالوا كلهم من أخرج من داره ميزابا فسقط على انسان فقتله فان أصابه ما كان خارجا من الحائط ضمن وان أصابه ما كان في الحائط فلا شيء عليه فان جهل ما أصابه فالقياس أن لا يضمن ولكن قالوا : ندع القياس ونستحسن فتضمنه وان وضع في الطريق حجرا ضمن ما أصابه قالوا : فان استأجر رجلا على شيء يحدثه في فناءه فعطب به انسان ضمن المستأجر فلو استأجره ليحفر في غير فناءه فان الضامن لما يتلف بذلك الاجير *

قال أبو محمد : أما عند أصحابنا فلا يضمن عندم أحد في شيء من ذلك ، فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب علينا أن ننظر في ذلك لنعلم الحق من ذلك فتبعه فنظرنا في قول من قال بالتضمن فوجدناهم يذكرون ما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمرو بن الحسن قال قال رسول الله ﷺ : « من أخرج من حده شيئا فأصاب إنسانا فهو ضامن » . حدثنا أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا محمد بن أيوب الرقي نا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار نا عمرو بن مالك الصائغ عن الحسن عن أبي بكرة عن النبي ﷺ قال : « من أخرج عن حده شيئا فأصاب به إنسانا فهو ضامن » ، وقد روى ذلك عن علي ولا يعرف له مخالفت من الصحابة رضي الله عنهم .

قال أبو محمد : ما نعلم لهم شيئا غير هذا وكل هذا لاشيء ، أما الخبر المذكور فلا يصح لانه مرسل عن الحسن والمرسل لا حجة فيه ولم يسنده أحد الا حماد بن مالك وليس بالقوي قاله البزار وغيره فسقط التعلق به ، وأما الرواية عن علي فباطلة لانها عن الحجاج بن أرطاة . وعبد الوهاب بن مجاهد وكلاهما في غاية السقوط ثم عن الحكم . ومجاهد وكلاهما لم يدرك علي بن أبي طالب فسقط الخبر جملة الا عن ابراهيم وشريح . وحماد : وقول عن الشافعي لا يصح ، وقد صح عن الحكم في بعض ذلك انه لا يضمن . قال علي : فلم يبق للضمنين حجة أصلا وقد صح أن الاموال محرمة فلا يحل الزام أحد غرامة لم يوجبها نص أو اجماع فوجب أن لا ضمان في شيء من ذلك وبالله تعالى التوفيق .

٢١٠٢ مسألة : الحائط يقع فيتلف نفسا أو مالا . قال علي : روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان عن جابر الجعفي عن الشعبي عن شريح في الحائط اذا كان مائلا قال ان شهدوا عليه ضمن ، وعن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في الجدار اذا كان مائلا اذا شهدوا على صاحبه فوقع على انسان قتلته فانه يضمن ، وعن ابراهيم النخعي مثل قول شريح في الجدار المائل ، وقال آخرون غير هذا كما روينا من طريق ابن وضاح نا سحنون نا ابن وهب نا خبرني يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب أنه قال في رجل مال جدار لجاره أو الصدع فقال له اكبر جدارك هذا فانا نخافه فاني عليه ثم ان الجدار سقط فقتل عبد الذي نهاه أو حرا من أهله قال لا نرى عليه شيئا وقد فرط وأساء ، وأما المتأخرون فان ابن أبي ليلى قال : ان علم صاحب الجدار بميله وضعفه فتركه فهو ضامن وان لم يعلم يضمن ، وبه يقول أبو ثور ، وقال سفيان الثوري ان لم يشهدوا عليه لم يضمن وان كان معتدلا وهو مشقوق لم يجبر على نقضه ، وقال اسحاق بن راهويه يضمن ما أصاب

جداره اشهد عليه أو لم يشهد، وقال أبو حنيفة ومالك وأصحابهما، والحسن بن حي: ان اشهد عليه بهذا ضمن وان لم يشهد عليه لم يضمن، وقال الشافعي وأبو سليمان وأصحابهما: لا ضمان عليه اشهد عليه أو لم يشهد عليه، قال علي: فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب أن ننظر في ذلك ليلوح الحق من ذلك فتبعه بعون الله تعالى فنظرنا فيمن فرق بين حكم الاشهاد عليه وحكم ترك الاشهاد عليه فلم نجد لها متعلقا لا من قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ولا اجماع ولا قول صاحب ولا قياس ولا نظرا إلا أنهم قالوا قد روى عن جماعة من التابعين وهذا ليس بشيء، لانا قد أوردنا ما خالفوا فيه الطوائف من الصحابة رضي الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف كثيرا جدا فكيف ما اختلف فيه نفر من التابعين؛ وقد أوردنا آتفا قول الزهري أنه لا ضمان عليه مع أن القوم يزعمهم أصحاب قياس ولا يختلفون فيمن وضع دابة في ملكه فخرجت فقتلت من غير فعله أنه لا ضمان عليه اشهد أو لم يشهد عليه فما الفرق بين هذا وبين الجدار ينهدم من غير فعله فيبطل هذا القول ويظهر فسادہ وبالله تعالى التوفيق، ولم يبق إلا قول من ضمن ما أصاب الجدار أشهد عليه أو لم يشهد عليه أو قول من لم يضمنه ما أصاب أشهد عليه أو لم يشهد إذ قد صح أن التفريق بين الاشهاد وغير الاشهاد لا معنى له البتة فنظرنا في ذلك فوجدنا صاحب الجدار المائل لا يسمى قاتلا لمن قتله الجدار في لغة العرب، وقد يكون غائبا بقصى المشرق والحائط باقصى المغرب فاذا لا يسمى قاتل عمدا ولا قاتل خطأ فلا دية في ذلك ولا كفارة ولا ضمان لما تلف من مال إذ الأموال محرمة ولا يجوز الحكم بغرامة على أحد لم يوجبها عليه نص ولا اجماع وبالله تعالى التوفيق.

٢١٠٣ — مسألة — الجرة توضع الى باب أو انسان يستند الى باب فيفتح الباب فاتح فيفسد المتاع أو يقع الانسان فيموت ۞ قال علي: قال قوم بالتضمن في هذا وأسقط قوم فيه الضمان، والظاهر عندنا وبالله تعالى التوفيق انه ضامن للمتاع والدية على عاقلته والكفارة عليه لانه مباشر لاسقاط المتاع واسقاط المستند قاصدا الى ذلك وان لم يعلم بخلاف ما ذكرنا قبل مما لم يباشر الاتلاف فيه ولو أنه فعل هذا عمدا لكان عليه القود وهذا والذي يزحم دابته في الطريق فيدفعها عن طريقه فتدوس انسانا أو تقسم متاعا فانه يضمن لأنه مباشر للافساد ولا ينال بتعدى مستند الجرة والمتكىء الى الباب لو كانا متعديين فكيف ولا عدوان في هذا، ولو أن امرأه أرقد ليلا في طريق فداسه انسان فقتله فانه قاتل خطأ بلا شك وكذلك لو دخل دار انسان ليسرق فداسه صاحب المنزل فقتله

فهو مباشر لقتله فعليه القود في العمد لأنه لم يقتله محاربا له، والدية في ذلك والكفارة على العاقلة في غير العمد؛ وبالله تعالى التوفيق.*

خاتمة الطبع

تم بعون الله تعالى وحسن هدايته الجزء العاشر من كتاب المحلى للإمام العلامة علامة المنقول والمعقول أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم صاحب التصانيف المفيدة.*

وكان تمام طبعه سلخ شهر رجب سنة ١٣٥٢ من سنى الهجرة النبوية على صاحبها أفضل صلاة وأكمل تحية ، ويتلوه ان شاء الله تعالى الجزء الحادى عشر وبه يتم الكتاب ، وافتاحه على بعض النسخ التى جرينا عليها * (مسائل من هذا الباب) * وارجو الله إتمامه بحوله وقوته والشروع بتكميل كتاب (الكامل فى التاريخ) للإمام المؤرخ الشهير عز الدين أبى الحسن بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى المعروف بابن الأثير الجزرى *

فَهْرَسْتَات

الجزء العاشر من المحلى لابن حزم

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
	(كتاب الرضاع)		
٢	المسألة ١٨٦٣ من كانت له امرأتان أو أمتان أو زوجة وأمة فأرضعت أحدهما بلبن حدث لها من حمل منه رجلا رضاعا محرما وأرضعت الأخرى كذلك امرأة لم يحل لأحدهما نكاح الآخر أصلا ودليل ذلك	٩	المسألة ١٨٦٨ لا يحرم من الرضاع إلا خمس رضعات تقطع كل رضعة من الأخرى أو خمس مصات متفرقات كذلك أو خمس ما بين مصة ورضعة تقطع كل واحدة من الأخرى وتفصيل ذلك وبيان أقوال علماء الفقه في ذلك وسرد حججهم وإيضاح المقام بما لعلك لا تجده في غير هذا الكتاب
٢	المسألة ١٨٦٤ لبن الفحل يحرم وبيانه مفصلا وبرهان ذلك وسرد أقوال علماء المذاهب في ذلك وبيان حججهم	١٧	المسألة ١٨٦٩ رضاع الكبير محرم ولو أنه شيخ وبرهان ذلك وبيان اختلاف الفقهاء في ذلك وذكر أدلتهم وتحقيق المقام
٦	المسألة ١٨٦٥ لو أن رجلا تزوج امرأتين فأرضعتها امرأة رضاعا محرما حرمتا جميعا وانفسخ نكاحهما ودليل ذلك	٢٤	المسألة ١٨٧٠ إن حملت امرأة من يلحق ولدها به قدر لها اللبن ثم وضعت فطلة لها زوجها أو مات عنها فتزوجها آخر أو
٧	المسألة ١٨٦٦ بيان صفة الرضاع المحرم وبيان اختلاف العلماء في ذلك وذكر مذاهبهم وسرد أدلتهم		
٥	المسألة ١٨٦٧ إن ارتضع		

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٢٤	المسألة ١٨٧٩ أهل الاسلام كلهم أخوة لا يحرم على ابن من زنجية نكاح ابنة الخليفة الهاشمي والفاسق الذي بلغ الغاية من الفسق المسلم ما لم يكن زانياً كفؤاً للسلمة الفاضلة وبيان اختلاف الناس في ذلك	٢٩	المسألة ١٨٧٤ من كان عنده أربع نسوة فطلق إحداهن ثلاثاً وهي حامل منه أو غير حامل وقد وطئها إذ كانت في عصمته أو انفسخ نكاحها منه فله أن يتزوج إثر طلاقها رابعة أو اختها أو عمتها أو عالتها أو بنت أخيها أو بنت اختها ويدخل بها فاما في الطلاق الرجعي فلا يحل له ذلك مادامت في عدتها وبيان أقوال علماء الصحابة في ذلك ومذاهب السلف
٢٥	المسألة ١٨٧٢ تزويج المريض الموقن بالموت أو غير الموقن مريضة كذلك أو صحيحة جائز وترثه مات من ذلك المرض أو صح ثم مات وبرهان ذلك	٣٠	المسألة ١٨٧٥ لا يحل لأحد أن يتزوج بملوكته قبل أن يعتقها وبرهان ذلك
٢٧	المسألة ١٨٧٣ أن حملت المرأة من زنا أو من نكاح فاسد مفسوخ أو كان نكاحاً صحيحاً ففسخ لحق واجب أو كانت أمة فحملت من سيدها ثم عتقها أو مات عنها فلكل من ذكرنا أن يتزوج قبل أن تضع حملها إلا أنه لا يحل للزوج أن يطأها حتى تضع حملها كل ذلك بخلاف المطلقة أو المتوفى عنها وهي حامل فلا يحل لها الزواج البتة حتى يضع حملها الخ وبيان أقوال العلماء في ذلك	٣١	المسألة ١٨٧٦ يجوز للرجل أن يتزوج أمة والده التي لا تحل لوالده وأمة ولده التي لا تحل لولده وأمة أمه وأمة ابنته وجائز للعبد نكاح أم سيده وبنت سيده وأخت سيده إذا أذن له سيده وذكر أقوال المجتهدين في ذلك
		٣٢	المسألة ١٨٧٧ من أراد أن يتزوج امرأة حرة أو أمة فله أن ينظر منها إلى ما بطن وما ظهر منها بخلاف شراء الأمة فله النظر إلى الكفين والوجه وبرهان ذلك وبيان أقوال

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
	العلماء في ذلك		إن كان جاهلا وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام
٣٢	المسألة ١٧٧٨ لا يحل لأحد أن ينظر من أجنبية لا يريد زواجها أو شراءها وتفصيل ذلك وأقوال الفقهاء في ذلك وذكر براهينهم	٤٠	المسألة ١٨٨٥ لا يحل للمرأة التبرج ولا التزين للخروج إذا خرجت لحاجة وبرهان ذلك
٣٣	المسألة ١٨٧٨ يحل للرجل النظر إلى فرج امرأته حرة أو أمة ولها أن ينظر إلى فرجه بدون كراهة ودليل ذلك	٤٠	المسألة ١٨٨٦ فرض على الرجل أن يجمع امرأته التي هي زوجته وأدنى ذلك مرة في كل طهران قدر على ذلك ودليل ذلك
٣٣	مسألة ١٨٨٠ لا يجوز لمسلم أن يخطب على خطبة أخيه وبرهان ذلك	٤٠	المسألة ١٨٨٧ فرض على الأمة والحرة أن لا يمتعا السيد والزوج الجماع متى دعاهما ما لم تكن المدعوة حائضاً أو مريضة تناذى بالجماع أو صائمة فرض وبرهان ذلك
٣٥	المسألة ١٨٨١ لا يحل التصريح بخطبة امرأة في عدتها ويجوز أن يعرض لها بما تفهم منه أنه يريد نكاحها ودليل ذلك	٤١	المسألة ١٨٨٨ العدل بين الزوجات فرض وأكثر ذلك في قسمة الليالي ولا تفضل في ذلك حرة على أمة ولا مسلمة على ذمية ودليل ذلك
٣٥	المسألة ١٨٨٢ لا يحل نكاح من لم يولد بعد ودليل ذلك		(الايلاء)
٣٥	المسألة ١٨٨٣ لا يحل نكاح غائبة إلا بتوكيل منها وكذلك لا يحل إنكاح الغائب وبرهان ذلك	٤٢	المسألة ١٨٨٩ في بيان معنى الايلاء وحكمه ودليله وذكر أقوال علماء السلف في ذلك وسرد براهينهم وتحقيق المقام
٣٥	المسألة ١٨٨٤ من تزوج بملوكة لغيره بأذن السيد أو بغير إذنه فكل ما ولدت منه فهم عبيد لسيدها لا يجبر على قبول فداء فيهم إلا أن ما كان من ذلك بغير إذن سيدها فعليها حد الزنا وليس بنكاحها والولد لأحققون بالرجل	٤٥	بيان أن الايلاء إنما جعل في الغضب والدليل على ذلك

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٤٦	بيان عدة الايلاء وابتدائها وانتهائها وخلاف العلماء في ذلك	٥٣	أو أتى فمن لم يقدر على رقبة فعليه صيام شهرين متتابعين ولا يحل له أن يطأها ولا أن يمسه بشيء من بدنه الا حتى يكفروا برهان ذلك وذكر مذاهب علماء الامصار في ذلك وايراد حججهم وتحقيق الحق بما لا تجده في غير هذا الموضع
٤٨	المسألة ١٨٩٠ العبد والحر في الايلاء كل واحد من زوجته الحرة والامة المسلمة أو الذمية الكبيرة أو الصغيرة سواء وبرهان ذلك	٥٤	الرد على من قال لاظهار الامن ذات محرم
٤٩	المسألة ١٨٩١ من آلى من أزبع نسوة له يمين واحدة وقف لمن ظن في حين يخلف ودليل ذلك	٥٥	بيان أن الظهار هل كان طلاق الجاهلية ام لا
٤٩	المسألة ١٨٩٢ من آلى من أمته فلا توقيف عليه وبرهان ذلك	٥٥	أقوال العلماء فيمن شرع في الصوم في كفارة الظهار فوطئ ليل قبل ان يتمن أو وطئ قبل أن يكفر بعتق أو بصوم
٤٩	المسألة ١٨٩٣ إيراد الدليل على أن من آلى من أجنبية ثم تزوجها إنه ليس عليه حكم الايلاء	٥٦	المسألة ١٨٩٥ من ظاهر من أجنبية ثم كرره ثم تزوجها فليس عليه ظهار ولا كفارة وبيان اختلاف العلماء في ذلك وذكر أدلتهم
٤٩	المسألة ١٨٩٤ من قال من حر أو عبداً امرأته أو لامته التي يحل له وطؤها أنت على كظهر أمي أو قال لها أنت مني بظهر أمي أو مثل ظهر أمي فلا شيء عليه ولا يحرم بذلك وطؤها عليه حتى يكرر القول بذلك مرة أخرى فإذا قالها مرة ثانية وجبت عليه كفارة الظهار وهي عتق رقبة مؤمنة كانت أو كافرة معية أو سائمة ذكرها	٥٧	المسألة ١٨٩٦ من ظاهر ثم كرر ثانية ثم ثالثه فليس عليه الا كفارة واحدة وبرهان ذلك وذكر أقوال علماء الفقه في ذلك
		٥٧	المسألة ١٨٩٧ من لزمت كفارة الظهار لم يسقطها عنه موته ولا موتها ولا طلاقها وهي من رأس ماله ان مات ودليل ذلك

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٥٧	المسألة ١٨٩٨ من عجز عن جميع الكفارات فحكمه الاطعام أبداً ايسر بعد ذلك ام لم يوسر وبرهان ذلك	٦٧	المسألة ١٩٠١ لا يجوز للرجل ان يقسم لام ولده ولا لامته مع زوجة ان كانت ودليل ذلك
	(العنين)	٦٧	المسألة ١٩٠٢ حدد القسمة للزوجات من ليلة فإزاد الى سبع لكل واحدة ولا يجوز ان يزيد على سبع وبرهان ذلك
٥٨	المسألة ١٨٩٩ من تزوج امرأة فلم يقدر على وطئها سواء كان وطئها مرة أو مراراً أو لم يطأها قط فلا يجوز للحاكم ولا لغيره ان يفرق بينها اصلاً ولا ان يؤجل له أجلاً ويان ذكر أقوال علماء السلف في ذلك ومذاهب التابعين وايراد براهينهم وتحقيق المقام	٦٨	المسألة ١٩٠٣ ان وهبت المرأة ليتها لغيرها جاز ذلك فان بداها فرجعت في ذلك فلهذا ذلك وبرهان ذلك
٦٣	المسألة ١٩٠٠ اذا تزوج الرجل بكراً حرة أو أمة مسلمة أو كناية وله زوجة أخرى حرة أو أمة فعليه أن يخص البكر بمبيت سبع ليال عندها ثم يقسم فيعود ولا يحاسبها بتلك السبع وان تزوج ثانياً كذلك فله ان يخصها بمبيت ثلاث ليال ثم يقسم ويعدل فان زاد على الثلاث أقام عند غيرها كما أقام عندها ودليل ذلك وأقوال علماء السلف في ذلك وسرد براهينهم	٦٨	المسألة ١٩٠٤ يجوز للرجل أن يطأ جميع زوجاته وامانه في فور واحد فان تطهر بين كل اثنتين فهو أحسن ولا كراهة في ذلك ، ودليل ذلك
		٦٩	المسألة ١٩٠٥ لا يحل الوطء في الدبر أصلاً لا في امرأة ولا في غيرها ، ويان اختلاف الفقهاء في ذلك وسرد أدلتهم بما ييسر الناظر
		٧٠	المسألة ١٩٠٦ لا يحل لأحد أن يطأ امرأة حبلى من غيره فان فعل ادب فان كانت أمة له اعتق عليه ما ولدت من ذلك الحمل ولا بد ولا تعتق هي بذلك وبرهان ذلك
٦٥	بيان تناقض الخفيفين في مسألة القسم للزوجات	٧٠	المسألة ١٩٠٧ لا يحل العزل عن حرة ولا عن أمة ودليل ذلك

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٧٢	المسألة ١٩٠٨ فرض الاحسان الى النساء ولا يحل تتبع عثراتهن ومن قدم من سفره ليلا فلا يدخل بيته نهارا ومن قدم نهارا فلا يدخل الا ليلا الا أن يمنعه مانع عذر ودليل ذلك	٧٥	المسألة ١٩١٢ لا باس بكذب أحد الزوجين الاخر فيما يستجلب به المودة ودليل ذلك
٧٣	المسألة ١٩٠٩ للمرأة أن تصدق من مال زوجها غير مفسدة لكن بما لا يؤثر في ماله سواء أذن في ذلك أم نهى أحب أم كره ، وبرهان ذلك	٧٥	المسألة ١٩١٣ لا يحل النفع بالباطل وبرهان ذلك
٧٣	المسألة ١٩١٠ لا يلزم المرأة أن تخدم زوجها في شيء أصلا لا في عجن ولا طبخ ولا فرش ولا كنس ولا غير ذلك أصلا ولو أنها فعلت لكان أفضل لها وعلى الزوج أن يأتيها بكسوتها مخيطة تامة وبالطعام مطبوخا تاما وانما عليها أن تحسن عشرته ولا تصوم تطوعا وهو حاضر إلا باذنه ولا تدخل بيته من يكره ولا أن تمنعه نفسها متى أراد وأن تحفظ ما جعل عندها من ماله ودليل ذلك	٧٥	المسألة ١٩١٤ جاز للصبا خاصة اللعب بالصور ولا يحل لغيرهن والصور محرمة الا هذا والا ما كان رقما في ثوب ودليل ذلك
٧٤	المسألة ١٩١١ لا يحل للمرأة أن تحاق رأسها الا من ضرورة لا محيد	٧٦	المسألة ١٩١٥ الاستتار بالجماع فرض وبرهان ذلك
		٧٦	المسألة ١٩١٦ حلال للرجل من امرأته الحائض كل شيء حاشى الا يلاج نقط ، ويان اختلاف العلماء في ذلك وذكر حججهم وتحقيق المقام بما لا مزيد لاحد بعده
		٧٩	المسألة ١٩١٧ من وطئ حائضا عامدا أو جاهلا فقد عصي الله تعالى في العمد وليس عليه في ذلك

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
	شئ لاصدقة ولا غيرها الا التوبة والاستغفار ودليل ذلك	٨١	المسألة ١٩١٨ اذا رأت الحائض الطهر فان غسلت فرجها فقط أو توضأت فقط أو اغتسلت كلها حل وطؤها لزوجها الا انها لا تصلح حتى تغتسل كلها بالماء وأقوال العلماء في ذلك وإيراد حججهم
	٨٢ المسألة ١٩١٩ لباس المرأة الحرير والذهب في الصلاة وغيرها		حلل وبيان اختلاف العلماء في ذلك وسرد براهينهم وتحرير الكلام في ذلك
	٨٦ المسألة ١٩٢٠ التحلى بالفضة واللؤلؤ والياقوت والزمرد		حلل في كل شئ للرجال والنساء ولا نخص شيئا الا آنية الفضة فقط فهي حرام على الرجال والنساء وبرهان ذلك
	٨٧ المسألة ١٩٢١ اذا شجر بين الرجل وامرأته بعث الحام حكما		من أهله وحكما من أهلها عن حال الظالم منهما وينهى الى الحام ما وقفا عليه من ذلك ليأخذ الحق بمن هو قبله ويأخذ على يدي الظالم وليس لهما أن يفرقا بين الزوجين
	لا يخلع ولا بغيره ودليل ذلك		
	(النفقات)		
٨٨	المسألة ١٩٢٢ ينفق الرجل على امرأته من حين عقد النكاح		دعى إلى البناء أو لم يدع ولو أنها في المهدناشرا كانت أو غير ناشرة غنية كانت أو فقيرة ذات أب أو يتيمة حرة أو أمة على قدر حاله وبرهان ذلك وآراء الفقهاء في ذلك
٩٠	المسألة ١٩٢٣ ليس على الزوج أن ينفق على خادم لزوجته ولو أنه ابن الخليفة وهي بنت خليفة إنما عليه أن يقوم لها بمن يأتئها بالطعام والماء مهينا		ممكنا للاكل غدوة وعشية ودليل ذلك
٩٠	المسألة ١٩٢٤ إنما تجب النفقة للزوجة مياومة فان تعدى وأخر عنها الغداء أو العشاء أدب		على ذلك وبرهان ذلك
٩١	المسألة ١٩٢٥ يلزم الزوج إسكان الزوجة على قدر طاقته		ودليل ذلك
٩١	المسألة ١٩٢٦ لا يلزمه لها		حلى ولا طيب وبرهان ذلك

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٩١	المسألة ١٩٢٧ النفقة دين في ذمة الزوج اذا منعها وهو قادر عليها سواء كان حاضراً أو غائباً يقضى بهما عليه في حياته وبعد موته وبرهان ذلك	٩٩	١٩٣٢ يجبر أيضاً على نفقة حيوانه كله أو تسريحه للرعى ان كان يعيش من المرعى فان أبى بيع عليه كل ذلك ودليل ذلك
٩١	المسألة ١٩٢٨ من قدر على بعض النفقة والكسوة فسواء قل ما يقدر عليه أو كثر الواجب أن يقضى عليه بما قدر وبسقط عنه مالا يقدر عليه ودليل ذلك	١٠٠	١٩٣٣ فرض على كل أحد من الرجال والنساء الكبار والصغار ان يبدأ بماله لا بدله منه ولا غنى عنه به من نفقة وكسوة على حسب حاله وماله ثم بعد ذلك يجبر كل واحد على النفقة على من لا مال له ولا عمل بيده مما يقوم منه على نفسه من ابويه واجدادهم وجداته وان علوا الخ وبرهان ذلك وسرد أقوال علماء السلف في ذلك وإيراد حججهم بما يشرح الصدر
٩٢	المسألة ١٩٢٩ لا يجوز للمرأة منع نفسها من الرجل ان منع الزوج النفقة أو الكسوة أو الصداق عنها ظلماً أو كان غير قادر وبرهان ذلك	١٠٤	١٩٣٤ بيان فساد قول أبي حنيفة ومالك في تقاسيم النفقة
٩٢	المسألة ١٩٣٠ ان عجز الزوج عن نفقة نفسه وامرأته غنية كلفت النفقة عليه ولا ترجع بشيء من ذلك ان أيسر الا أن يكون عبداً فنفته على سيده لا على امرأته ودليل ذلك وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك وإيراد أدلتهم	١٠٥	أقوال العلما في تقديم الولد على الزوجة وتحقيق ذلك
٩٦	المسألة ١٩٣١ ينفق الرجل والمرأة على مالهيهما من العبد والاماء أن يطعمه شبعه بما يأكله أهل بلده ويكسوه مما يطرد عنه الحر والبرد ولا يكون به مثلة بين الناس مما		

صفحة	المسألة	الموضوع	صفحة	المسألة	الموضوع
١٠٦	تحقيق أن النفقة على الوارث مع ذوى الرحم المحرمة	١٠٨	بيان عقوق الوالدين	(ما يفسخ به النكاح بعد صحته)	١٠٩
١٠٩	لا يفسخ النكاح بعد صحته	بجذام حادث ولا برعن كذلك ولا بجنون وبرهان ذلك	١٠٩	بيان أقوال علماء السلف بما يفسخ به النكاح ومتى يستحق المهر وسرد أدلتهم وتحقيق المقام	١١٦
١١٦	يفسخ النكاح بزناه بحرمتها أو بزنا ابنه بها وبرهان ذلك	١١٦	من خير أمراته فاختارت نفسها أو اختارت الطلاق أو اختارت زوجها أو لم تختَر شيئاً فكل ذلك لا شيء وكل ذلك سواء ولا تطلق بذلك ولا تحرم عليه ولا شيء من ذلك حكم ولو كرر التخيير وكررت هي اختيار نفسها أو اختيار الطلاق ألف مرة الخ ودليل ذلك	١١٩	أقوال الأمام مالك في التملك
١٢٢	كلام أبي حنيفة في التخيير	١٢٣	بيان أن المالكين لا متعلق لهم أصلاً في هذه المسألة بشيء	١٢٤	من قال لامرأته أنت على حرام أوزاد على ذلك فقال ظلمية والدم ولحم الخنزير لا تكون بذلك
١٢٨	حرام ما عليه نوى بذلك طلاقاً أو لم ينو بيان اختلاف الناس في ذلك وذكر أدلتهم وتعقيب ذلك بما تسر الأعين	١٣٠	حكم من قال لامرأته قد وهبتك لأهلك وبرهان ذلك	١٣٠	من باع عبده وله زوجة فهي زوجته كما كانت ومن باع أمته ولها زوج فكذا ذلك وبيان اختلاف العلماء في ذلك وسرد حججهم
١٣٢	حجة في رأس بيع الامة طلاقها ونقضه	١٣٣	من فقد عرف ابنه فوضع له ولم يعرف في حرب أو في غير حرب وله زوجة أو أم ولد أو أمة وماله لم يفسخ بذلك نكاح امرأته أبداً وهي امرأته حتى يصح موته أو تموت هي ولا تعتق أم ولده ولا تباع أمته ولا يفرق ماله لكن ينفق على من ذكر من ماله فإن لم يكن له مال بيعت الامة وقيل للزوجة ولأم الولد انظرا لا نفسكما فإن لم يكن لهما مال مكتسب انفق عليهما من سهم الفقراء والمساكين من الصدقات كسائر الفقراء ولا فرق ودليل ذلك وبيان اختلاف العلماء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا تجده		

صفحة	المسألة	الموضوع	صفحة	المسألة	الموضوع
		في غير هذا الكتاب			
		١٣٧ بيان أقوال علماء التابعين في المفقود زوجها			خرجت قرعته الحق به الولد وقضى عليه لخصمه بحصته من الدية على حسب الخ وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وذكر براهينهم
١٣٩	بيان أن السلف رضى الله عنهم	اختلفوا في اثني عشر موضعاً من القصة المتقدمة وسردها مفصلة	١٥٢	١٩٤٦	إذا كانت يملوكها زوج عبد أو حر ولو أنه قرشي فاعتقت في واجب أو تطوع أو بتمام أداء مكانتها أو بأى وجه عتقت فإنها تخير الخ وبرهان ذلك وبيان أقوال علماء السلف في ذلك وذكر براهينهم وبسط الكلام بما يبيح النفوس ويشرح الصدور
١٤١	بيان تناقض المالكيين والحنيفيين والشافعيين في هذا الموضع	١٤٢ ١٩٤٢ بيان ما يقع به فسخ النكاح بعد صحته وهي ثمانية أوجه وسردها مفصلة	١٥٤		أقوال العلماء في حديث بريرة وقفه
		﴿ اللعان ﴾	١٥٨		التسمية في الشريعة المحمدية ليست إلا للرسول صلى الله عليه وآله وسلم
١٤٣	١٩٤٣ بيان صفة اللعان ودليله	١٤٤	١٩٤٤	١٥٩	١٩٤٧ من كانت تحت أمة فملكها أو بعضها بأى وجه كان ذلك من ميراث أو ابتاع أو هبة أو اجارة أو غير ذلك فقد انفسخ نكاحه منها اثر الملك بلا فصل وكذلك من كانت متزوجة بعبد فملكته أو بعضه كما تقدم فكذلك وبرهان ذلك
١٤٥	١٩٤٥ بيان أول لعان كان في الاسلام	١٤٨	١٩٤٥	١٦٠	١٩٤٨ لا عدة في شئ من وجوه الفسخ الذي ذكرنا إلا في الوفاة وفي المعتقة التي تختار فراق زوجها لأمر رسول الله صلى الله عليه
		١٤٨	١٩٤٥		ان تزوج رجلان بجمالة امرأة في طهر واحد أو ابتاع أحدهما أمة من الآخر فوطئها وكان الأول قد وطئها أيضاً لم يعرف أيهما الأول ولا تاريخ النكاحين أو المملكين فظهر بها حمل فأتت بولد فإنه ان تداعيا جميعاً فإنه يقرع بينهما فيه فأيهما

صفحة	المسألة	الموضوع	صفحة	المسألة	الموضوع
		وآله وسلم لها بالعدة الخ ما ذكره (كتاب الطلاق)			طلقة غير الأخرى فهي ثلاث ان كررها ثلاثا ، وهي اثنتان ان كررها مرتين بلا شك، ولو قال لغير موطوءة منه أنت طالق وكرر اللفظ ثلاث مرات فهي طلقة واحدة فقط وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر حججهم
١٦١	١٩٤٩	لا يحل لرجل أن يطلق امراته في حيضتها ولا في طهر جامعها فيه ولم ينفذ الطلاق اذا فعل ذلك وله أن يطلقها حاملا منه أو من غيره ودليل ذلك وأقوال الفقهاء في ذلك وسرد أدلتهم مفصلة	١٧٦	١٩٥٢	لو قال لغير موطوءة منه أنت طالق ثلاثا فان كان نوى في قوله ذلك أنها ثلاث فهي ثلاث ودليل ذلك
١٦٦		بيان أن قراءة (يا أيها النبي اذا طلقت النساء فطلقوهن في قبل عدتهن) رفع منها لفظة في قبل وأنزل لعدتهن	١٧٦	١٩٥٣	طلاق النساء كالطلاق في الحيض سواء سواء لا يلزم إلا أن يكون ثلاثا بمجموعة أو آخر ثلاث قد تقدمت منها اثنتان وبرهان ذلك
١٦٧		بيان اختلاف العلماء في طلاق الثلاث أهو بدعة أم لا و ذكر مذاهبهم	١٧٧	١٩٥٤	من طلق امرأته ثلاثا كما ذكر لم يحل له زواجها إلا بعد زوج يطؤها في فرجها بنكاح صحيح في حال عقله وعقلها، ولا بد ولا يحلها له وطء في نكاح فاسد الخ ودليل ذلك وبيان اختلاف العلماء في ذلك وذكر مذاهبهم
١٧٠		حجة من قال ان الطلاق الثلاث مجموعة سنة لا بدعة	١٨٠	١٩٥٥	لورغب المطلق ثلاثا الى من يتزوجها ويطؤها ليحلها له فذلك جائز اذا تزوجها بغير
١٧٢		مذاهب الصحابة في حكم الطلاق الثلاث مجموعة			
١٧٣		(صفة طلاق السنة)			
١٧٤	١٩٥٠	من قال لامراته أنت طالق ونوى اثنتين أو ثلاثا فهو كما نوى ودليل ذلك			
١٧٤	١٩٥١	لو قال لموطوءة منه أنت طالق ثلاث مرات فان نوى التكرير لكلمة الاولى واعلامها فهي واحدة وان نوى بذلك ان كل			

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١٨٥	شرط لذلك في نفس العقد لنكاحه إياها فاذا تزوجها فهو بالخيار ان شاء طلقها ، وان شاء أمسكها وبرهان ذلك وبيان مذاهب المجتهدين في ذلك وذكر مستندهم في ذلك مبسوطا	١٩٢	المؤمنين وطلاقها ورجعتها الكلام على لفظ (الخلية) ومذاهب المجتهدين في ذلك
١٨٦	١٩٥٦ لا يقع طلاق إلا بلفظ من أحد ثلاثة الفاظ إما الطلاق وإما الفراق وإما السراح بجميع اشتقاق الفاظها ودليل ذلك	١٩٥	١٩٥٩ لا تجوز الوكالة في الطلاق وبرهان ذلك
١٨٧	١٩٥٧ ماعدا الالفاظ السابقة لا يقع بها طلاق نوى بها طلاقا أو لم ينو لا في قتها ولا في قضاء مثل الخلية والبرية وانت مبرأة وحبلك على غاربك وبيان مذاهب السلف في ذلك	١٩٦	١٩٦٠ من كتب الى امرأته بالطلاق فليس شيئا وبيان اختلاف العلماء في ذلك
١٨٨	١٩٥٨ في الالفاظ التي جاءت فيها عن رسول الله ﷺ وهي الحقى باهلك. واعتدى. والبتة والبائن. وهل يقع بها طلاق نوى أم لم ينو؟ وأقوال الفقهاء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا تجده في غير هذا الكتاب	١٩٧	١٩٦١ طلاق من لا يحسن العربية يكون بلفظه باللفظ الذي يترجم عنه في العربية بالطلاق ويطلق الا بكم والمريض بما يقدر عليه من الصوت أو الإشارة التي يوقن بها من سمعها قطعا أنهما أرادا الطلاق ودليل ذلك
١٩٢	١٨٨ الكلام على حديث فاطمة بنت قيس وطلاقها	١٩٧	١٩٦٢ من طلق امرأته وهو غائب لم يكن طلاقا وهي امرأته كما كانت يتوارثان ان مات أحدهما وجميع حقوق الزوجية بينهما سواء كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها ثلاثا أو أقل الا حتى يبلغ اليها الخبر، وبرهان ذلك وذكر أقوال الفقهاء في ذلك وسرد حججهم
		١٩٨	١٩٦٣ من طلق في نفسه لم يلزمه الطلاق ودليل ذلك

صفحة	المسألة	الموضوع	صفحة	المسألة	الموضوع
٢٠٠	١٩٦٤ من طلق وهو غير قاصد الطلاق لكن أخطأ لسانه فان قامت عليه البيينة قضى عليه بالطلاق ودليل ذلك	٢١٣ ١٩٧٠ من قال اذا جاء رأس الشهر فانت طالق أو ذكر وقتا ما فلا تكون طالقا بذلك لا الآن ولا اذا جاء رأس الشهر ودليل ذلك	٢٠١	١٩٦٥ لا يلزم المشرک طلاقه وأمان كاحه وبيعه وابتياعه وهبته وصدقه وعتقه ومؤاجرته فجاز كل ذلك وبرهان ذلك	٢١٦ ١٩٧١ من جعل الى امرأته أن تطلق نفسها لم يلزمه ذلك ولا تكون طالقا وبرهان ذلك
٢٠٢	١٩٦٦ طلاق المكره غير لازم له وبيان اختلاف العلماء في ذلك وسرد أقوالهم	٢١٦ ١٩٧٢ لا يكون طلاقا باننا أبدأ الا في موضعين لا ثالث لهما أحدهما طلاق غير الموطوءة والثاني طلاق الثلاث بمجموعة أو مفرقة ودليل ذلك	٢٠٥	١٩٦٧ من قال ان تزوجت فلانة فهي طالق أو قال فهي طالق ثلاثا فكل ذلك باطل وله أن يتزوجها ولا تكون طالقا وكذلك لو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق وسواء عين مدة قريبة أو بعيدة أو قبيلة أو بلدة كل ذلك باطل لا يلزم وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك وإيراد أقوالهم	٢١٧ ١٩٧٣ من قال أنت طالق إن شاء الله أو قال الا أن يشاء الله أو قال الا أن لا يشاء الله فكل ذلك سواء لا يقع به طلاق وبرهان ذلك
٢٠٨	١٩٦٨ طلاق السكران غير لازم وكذلك من فقد عقله بغير الخمر وبيان حد السكر وإيراد أقوال العلماء في ذلك وسرد مذاهبهم	٢١٨ ١٩٧٤ من طلق امرأته ثم كرر طلاقها لكل من لقيه مشهدا أو مخبرا فهو طلاق واحد ودليل ذلك	٢١١	١٩٦٩ اليمين بالطلاق لا يلزم ولا طلاق ولا يمين إلا كما أمر الله عز وجل وبرهان ذلك	٢١٨ ١٩٧٥ من أيقنت امرأته أنه طلقها ثلاثا أو آخر ثلاث أو دون ثلاث ولم يشهد على مراجعته إياها حتى تمت عدتها ثم أمسكها معتدا فافترض عليها أن تهرب عنه فان أكرهها فلها قتله دفاعا وبرهان ذلك
		٢١٨ ١٩٧٦ طلاق المريض كطلاق الصحيح ولا فرق مات من			

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
٢٤٤ ١٩٨١ من خالع امرأته خلعا صحيحا لم يسقط بذلك عنه نفقتها وكسوتها واسكانها في العدة إلا أن تكون ثلاثة بمجموعة أو مفرقة ولا يسقط بذلك عنه ما بقى عليه من صداقها قل أو كثر ويان أقوال المخالفين في ذلك	ذلك المرض أو لم يمت منه الخ وبرهان ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد أدلتهم ٢٢٤ احتجاج من رأى توريث المبتوتة في المرض وبيان سقوطه
٢٤٤ ١٩٨٢ لا يجوز أن يخالع عن المجنونة ولا عن الصغيرة أب ولا غيره ودليل ذلك	٢٣٠ ١٩٧٧ طلاق العبد يده لا يبد سيدة وطلاق العبد لزوجه الامة أو الحرية وطلاق الحر لزوجه الامة أو الحرية كل ذلك سواء لا تحرم واحدة من ذكرنا على مطلق من ذكرنا إلا بثلاث تطبيقات بمجموعة أو مفسرة لا باقل أصلا ودليل ذلك وذكر أقوال العلماء في ذلك وسرد حججهم
٢٤٤ ١٩٨٣ لا يجوز الخلع على أن تربيه من نفقة حملها أو من رضاع ولدها وبرهان ذلك (المتعة)	(الخلع)
٢٤٥ ١٩٨٤ المتعة فرض على كل مطلق واحدة أو اثنتين أو ثلاثا أو آخر ثلاث وطئها أو لم يطأها فرض لها صداقها أو لم يفرض ويحجره الحالم على ذلك أحب أم كره ولا متعة على من انفسخ نكاحه منها بغير صداق ولا يسقط المتعة عن المطلق مراجعته إياها في العدة ولا مونه ولا موتها والمتعة لها أو لورثتها من رأس ماله يضرب بهامم الغرماء الخ وبرهان ذلك وبيان أقوال المجتهدين في ذلك وتحقيق المقام	٢٣٥ ١٩٧٨ تفسير الخلع وبيان اختلاف العلماء في ثبوته وسرد أقوال السلف في ذلك وتحقيق المقام بما يذهب الشك ويحل اليقين
	٢٣٦ اختلاف العلماء في أن الخلع هل هو طلاق بائن أو رجعي ودليل ذلك
	٢٤٣ ١٩٧٩ من خالع على مجهول فهو باطل وبرهان ذلك
	٢٤٤ ١٩٨٠ الخلع على عمل محدد جائز ودليل ذلك

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
بما تنهات عليه العقول	٢٤٨ بيان مقدار المتعة ومذاهب الفقهاء في ذلك
٢٤٩ ١٩٨٥ من الرجعة من طلق امرأته تطليقة أو تطليقتين فاعتدت ثم تزوجت زوجها وطئها في فرجها ثم مات عنها أو طلقها ثم راجعها الذى كان طلقها ثم طلقها لم تحل له الا حتى تنكح زوجها آخر يطؤها في فرجها ان كان طلقها قبل ذلك طليقتين فان كان طلقها طليقة واحدة فانه تبقى له فيها طليقة هي ثالثة وبرهان ذلك ومذاهب الفقهاء في ذلك	٢٦٠ الرد على من حذر انقطاع العدة بان يمضى لها وقت صلاة فلا تغتسل وتزيف دليله
٢٥١ ١٩٨٦ من طلق زوجته طلاقا رجعيا ثم وطئها لم يكن بذلك مراجعا حتى يلفظ بالرجعة ويشهد ويعلمها بذلك قبل تمام عدتها ودليل ذلك واقوال علماء السلف في ذلك وذكر حججهم	٢٦٢ ١٩٩٠ ان اتبع المطلق في عدة المطلقة طلاقا بائنا ولم تكن عدتها تلك من طلاق ثلاث مجموعة ولا من طليقة ثالثة فعليها ان تبتدىء العدة من اولها فان طلقها بعد سنتين ثالثة فتبتدىء العدة ايضا ولا بدودليل ذلك وذكر مذاهب علماء الامصار في ذلك
٢٥٥ ١٩٨٧ ذكر مسائل وفروع مجموعة ذكرت قبل مفرقة	٢٦٣ ١٩٩١ ان كانت المطلقة حاملا من الذى طلقها أو من زنا أو باكره فعدتها وضع حملها ولو اثر طلاق زوجها لها بساعة أو أقل أو أكثر وهو آخر ولد في بطنها فاذا وضعت كما ذكرنا أو أسقطته فقد انقضت عدتها وحل لها الزواج وكذلك المعتقة وهي حامل تتخير فراق زوجها ولا فرق
(العدد)	
٢٥٦ ١٩٨٨ العدد ثلاث ويانها مفصلة والدليل على ذلك	
٢٥٧ ١٩٨٩ عدة المطلقة الموطوءة	

صفحة	المسألة	الموضوع	صفحة	المسألة	الموضوع
		وكذلك المتوفى عنها زوجها وبرهان ذلك			سواء أثر طلاقها أو في آخر الشهر فما بين ذلك تمادت على العدة بالشهور فإذا أتمتها حلت وكذلك ان حملت منه أو من غيره أثر طلاقها أو قبل انقضاء الثلاثة الأشهر ابتدأت عدة الوفاة كاملة ودليل ذلك
٢٦٥	١٩٩٢	ان مات في بطنها فلا تنقض عدتها إلا بظرح جميعه ودليل ذلك	٢٦٨	١٩٩٧	تفصيل حكم المستحاضة التي لا يتميز دمها ولا تعرف أيام حيضتها وبيان أقوال علماء الفقه في ذلك وسرد مذاهبهم وتحقيق المقام
٢٦٥	١٩٩٣	ان كانت المطلقة لا تحيض لصغر أو كبر أو خلقة ولم تكن حاملا وكان قد وطئها فعدها ثلاثة أشهر من حين بلوغ الطلاق اليها أو إلى أهلها إن كانت صغيرة وبرهان ذلك	٢٧٢	١٩٩٨	لا فرق بين تقارب الأقراء أو تباعدها في المسائل المتقدمة ومذاهب علماء الأصناف في ذلك
٢٦٦	١٩٩٤	ان طلقها في استقبال أو ليلة من الشهر مع تمام غروب الشمس اعتدت حتى يظهر هلال الشهر الرابع فان ظهر حلت من عدتها فان طلقها قبل ذلك أو بعده لزمها أن تعتد سبعا وثمانين ليلة بمثلهن من الأيام كسلي الى مثل الوقت الذي لزمته في العدة ولا يلغى كسر اليوم ولا الليلة ودليل ذلك	٢٧٥	١٩٩٩	عدة الوفاة والاحداد فيها يلزم الصغيرة ولو في المهد وكذلك المجنونة وبيان أقوال علماء الفقه في ذلك وإيراد حججهم
٢٦٦	١٩٩٥	بيان أن حد السقط الذي يحل به زواج المرأة أن تسقطه علة فصاعداً وأما دون العلة فليس بشيء ولا تنقض بذلك عدتها وبرهان ذلك	٢٧٦	٢٠٠٠	فرض على المعتدة من الوفاة أن تجتنب الكحل كله لضرورة أو لغير ضرورة ولو ذهبت عيناها لا ليلاً ولا نهاراً وأما الضماد فباح لها وتجتنب أيضاً كل ثوب مصبوغ بما يلبس في الرأس أو على الجسد أو على شيء منه سواء في ذلك السواد
٢٦٧	١٩٩٦	ان طلقت التي لم تحض قط ثم حاضت قبل تمام العدة			

صفحة	المسألة	الموضوع	صفحة	المسألة	الموضوع	
٢٨٠	٢٠٠١	لو التزمت المرأة هذا ثلاثة أيام على أب أو أخ أو ابن أو قريب كان ذلك مباحا ودليل ذلك	٢٩٢	الرد على من استدل بحديث فاطمة بنت قيس	والخضرة والحرمة وغير ذلك إلا العصب وحده الخ وبرهان	
٢٨٠	٢٠٠٢	ليس على المطلقة ثلاثا اعداد أصلا ويان اختلاف العلماء في ذلك وبرهان ذلك	٢٩٤	ذكر ما تعلقوا به عن عائشة رضي الله عنها ويان انه لا حجة لهم فيه	ذلك وذكر مذاهب السلف في ذلك وسرد حججهم	
٢٨١	٢٠٠٣	ان أغفلت المعتدة الاحداد المذكور حتى تنقضي العدة فان كان من جهل فلا حرج وان كان عمدا فهي عاصية لله عز وجل ولا تعيد ذلك ودليل ذلك	٢٩٨	التفقة في كتاب الله عز وجل انما هي للرجعية وبرهان ذلك		
٢٨٢	٢٠٠٤	تعتد المتوفى عنها زوجها والمطلقة ثلاثا أو آخر ثلاث والمعتقة تختار فراق زوجها حيث احبين ولا سكنى لهن ولا نفقة ولهن أن يحججن في عدتهن وان يرحلن حيث شئن ودليل ذلك ويان مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم	٣٠٢	الكلام على حديث فريضة		
٢٨٩	الرد على من هول بخلاف الائمة ويان انه كلام فارغ		٣٠٣	٢٠٠٦	لا عدة من نكاح فاسد وبرهان ذلك	
٢٩١	رد تقسيم أبي حنيفة واظهار مساده		٣٠٤	٢٠٠٧	لا عدة على ام ولد ان اعتقت أو مات سيدها ولا على امة من وفاة سيدها أو عتقه لها وبرهان ذلك ويان اقوال المجتهدين في ذلك	
			٣٠٦	٢٠٠٨	عدة الامة المتزوجة من الطلاق والوفاة كعدة الحر ولا فرق ودليل ذلك وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم	
			٣١١	٢٠٠٩	تعتد المطلقة غير الحامل والحامل المتوفى عنها زوجها من حين ياتيها خبر الطلاق وخبر الوفاة وتعتد الحامل المتوفى عنها من حين موته فقط وبرهان ذلك	
			٣١٢	٢٠١٠	اذا تنازع الزوجان في متاع البيت في حال الزوجية أو بعد	

صفحة	المسألة	الموضوع	صفحة	المسألة	الموضوع
		الطلاق أو تنازع احدهما مع ورثة الآخر بعد الموت أو ورثتهما جميعا بعدهم وتهمهما فكل ذلك سواء بينهما مع ايمانها أو عيّن الباقي منها أو ورثة الميت النخ ودليل ذلك ومذاهب المجتهدين في ذلك وسرد أدلتهم الاستبراء			الصغير والابنة الصغيرة حتى يبلغا الحيض أو الاحتلام أو الانبات مع التمييز وصحة الجسم سواء كانت أمة أو حرة تزوجت أو لا رحل الأب عن ذلك البلد أو لم ير حل والجدّة أم وينظر للولد في الاحوط له في دينه ودنياه وبيان مراتب الحضانة وبرهان ذلك
٣١٥	٢٠١١	من كانت له جارية يطؤها وهي ممن تحيض حيضاً تتيقنه وكذلك ان اراد انكاحها أو هبتها أو اصادقها وتفصيل ذلك وبيان أقوال الفقهاء في ذلك وذكر أدلتهم	٣٢٧	٣٢٧	ما جاء عن السلف في ذلك
٣١٧		بيان من لم ير الحل أكثر من تسعة أشهر	٣٢٩	٣٢٩	بيان كلام المتأخرين في ذلك
٣١٩		دليل من رأى الاستبراء كما ذكرنا	٣٣١	٢٠١٥	إذا بلغ الولد أو الابنة عاقلين فهما أملك بأنفسهما ويسكنان أينما أحبا مع التحرى في ذلك وبرهان ذلك
٣٢٠	٢٠١٢	من استلحق ولد خادم له بآعها ولم يكن عرف قبل ذلك بينة أنه وطنها أو باقرار منه قبل بيعه لها بوطئه إياها لم يصدق ولم يلحق به وتفصيل ذلك وسرد أقوال أرباب المذاهب في ذلك وإيراد حججهم	٣٣١	٢٠١٦	أن كان الأب والام محتاجين الى خدمة الابن أو الابنة الناكح أو غير الناكح لم يجوز قبل للابن ولللابنة الرحيل ولا تضيق الأبوين أصلاً وحققها أوجب من حق الزوج والزوجة والدليل على ذلك
٣٢٢	٢٠١٣	الولد يلحق في النكاح الصحيح والعقد الفاسد بالجاهل ويلحق في الملك الصحيح وفي المتملكة بعقد فاسد بالجاهل ودليل ذلك			(الرضاع)
٣٢٣		(الحضانة)	٣٣٥	٢٠١٧	الواجب على كل والدّة حرة كانت أو أمة في عصمة زوج أو في ملك سيد أو كانت خلواً منهما لحق ولدها بالذى تولد من

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
تعالى في هذا الموضع بما يحبي النفوس ويشرح الصدور	مائه أولم يلحق أن ترضع ولدها
٣٥٦ بيان منع الاحتساج بخبر ابن المنكدر وريضة عن ابن البلبان	أحبت أم كرهت ولو أنها بنت الخليفة وتجب على ذلك إلا أن تكون الخ ، وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء السلف في ذلك
٣٥٩ ٢٠٢٢ ان قتل المسلم أو الذمي البالغان العاقلان مسلماً خطأ فالدية واجبة على عاقلة القاتل وهي عشيرته وقبيلته وعلى القاتل في نفسه ان كان بالغاً عاقلاً مسلماً عتق رقبة مؤمنة ولا بد ان قدر عليها ودليل ذلك	(كتاب الدماء والقصاص والديات)
٣٦٠ ٢٠٢٣ من قتل مؤمناً عمداً في دار الاسلام أو في دار الحرب وهو يدري أنه مسلم فولى المقتول غيريين القود وبين العفو ، ولا رأى للمقتول في ذلك ، وبرهانه وبيان اقوال العلماء في ذلك وسرد حججهم ، وقد غلط في رقم المسألة هنا في الاصل واستمر الى آخر الجزء	٣٤٢ ٢٠١٨ لا ذنب عند الله تعالى بعد الشرك أعظم من شيتين وبيانهما مع التفصيل ودليل ذلك
٣٦١ بيان مرجع الضمير في قوله تعالى «له» رد من أخيه في آية (كتب عليكم القصاص في القتلى) الآية واختلاف العلماء في ذلك وبيان مستندهم وتعقيب ذلك بما يبهج النفوس	٣٤٣ ٢٠١٩ تقسيم القتل الى نوعين عمد وخطأ ، وبرهان ذلك
٣٦٦ بيان ان كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ حق يضم بعضه الى بعض	٣٤٤ ٢٠٢٠ لا قود على مجنون فيما أصاب في جنونه ولا على سكران فيما أصاب في سكره المخرج له من عقله ولا على من لم يبلغ ولا على أحد من هؤلاء دية ولا ضمان ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد أدلتهم
	٣٤٧ ٢٠٢١ ان قتل مسلم بالغ ذمياً أو مستأمناً عمداً أو خطأ فلا قود عليه ولا دية ، ولا كفارة ولكن يؤدب في العمد خاصة ويسجن حتى يتوب كفا لضرره وبرهان ذلك وإيراد أقوال المجتهدين في ذلك وسرد حججهم وقد أطب المصنف رحمه الله

صفحة	المسألة	الموضوع	صفحة	المسألة	الموضوع
٣٦٩	بيان أن خالد بن الوليد رضى الله عنه لم يقتل بنى جذيمة إلا متأولاً		٣٦٩	بيان أن خالد بن الوليد رضى الله عنه لم يقتل بنى جذيمة إلا متأولاً	
٣٧٠	بيان أن قاتل العمد يقتل بأى شئ قتل به واختلاف العلماء فى ذلك وإيراد حججهم		٣٧٠	بيان أن قاتل العمد يقتل بأى شئ قتل به واختلاف العلماء فى ذلك وإيراد حججهم	
٣٧٣	بيان معنى القود فى لغة العرب		٣٧٣	بيان معنى القود فى لغة العرب	
٣٧٤	بيان أن المثلة لا تحل		٣٧٤	بيان أن المثلة لا تحل	
٣٧٥	بيان غاية الاحسان فى القتل		٣٧٥	بيان غاية الاحسان فى القتل	
٣٧٦	اقوال العلماء فى حرق الجانى بالنار قوداً		٣٧٦	اقوال العلماء فى حرق الجانى بالنار قوداً	
٣٧٨	(باب من الكلام فى شبه العمد)		٣٧٨	(باب من الكلام فى شبه العمد)	
٣٧٨	بيان تناقض الطوائف الثلاث فى عمد الخطأ وذکر ما استدلوا به من الآثار ونقض حججهم		٣٧٨	بيان تناقض الطوائف الثلاث فى عمد الخطأ وذکر ما استدلوا به من الآثار ونقض حججهم	
٣٨٥	بيان أن الشعبي والنخعي وابن أبى لیلی وعبد الكريم لم يولدوا إلا بعد موت ابن مسعود		٣٨٥	بيان أن الشعبي والنخعي وابن أبى لیلی وعبد الكريم لم يولدوا إلا بعد موت ابن مسعود	
٣٨٥	بيان مذهب التابعين فى شبه العمد		٣٨٥	بيان مذهب التابعين فى شبه العمد	
٣٨٦	بيان مذاهب فقهاء الامصار فى شبه العمد		٣٨٦	بيان مذاهب فقهاء الامصار فى شبه العمد	
٣٨٧	بيان أن قول أبى حنيفة مخالف لكل خبر		٣٨٧	بيان أن قول أبى حنيفة مخالف لكل خبر	
٣٨٧	بيان تناقض المالكيين هنا		٣٨٧	بيان تناقض المالكيين هنا	
٣٨٨	٢٠٢٤ الدية فى العمد والخطأ مائة من الابل فان عدمت قيمتها لو وجدت فى موضع الحكم بالغة ما بلغت من أوسط الابل		٣٨٨	٢٠٢٤ الدية فى العمد والخطأ مائة من الابل فان عدمت قيمتها لو وجدت فى موضع الحكم بالغة ما بلغت من أوسط الابل	
٣٩٢	حجة من اقتصر بالدية على الذهب والورق فقط وبيان ضعفها		٣٩٢	حجة من اقتصر بالدية على الذهب والورق فقط وبيان ضعفها	
٣٩٤	بيان نقض الحنفيين أصولهم فى هذه المسألة		٣٩٤	بيان نقض الحنفيين أصولهم فى هذه المسألة	
٣٩٧	رد قول الحنفيين قد صح إجماعنا على عشرة آلاف درهم		٣٩٧	رد قول الحنفيين قد صح إجماعنا على عشرة آلاف درهم	
٤٠١	آخر ما انتهى به كتاب المحلى من التأليف وأول تكلمته من كتاب الإيصال للمؤلف وقد كمله ابنه		٤٠١	آخر ما انتهى به كتاب المحلى من التأليف وأول تكلمته من كتاب الإيصال للمؤلف وقد كمله ابنه	
٤٠١	٢٠٢٥ الدية فى قتل الخطأ على العصبية وهم العاقلة وبرهان ذلك		٤٠١	٢٠٢٥ الدية فى قتل الخطأ على العصبية وهم العاقلة وبرهان ذلك	
٤٠٢	بيان أن الدية فى قتل الخطأ اذا لم يكن للقاتل عصبية فعلى بيت المال ودایل ذلك		٤٠٢	بيان أن الدية فى قتل الخطأ اذا لم يكن للقاتل عصبية فعلى بيت المال ودایل ذلك	
	(ديات الجراح والأعضاء)			(ديات الجراح والأعضاء)	
٤٠٣	٢٠٢٦ القصاص واجب فى كل ما كان بعمد أو جرح أو كسر وبرهان ذلك وبيان مذاهب العلماء فى ذلك وإيراد حججهم		٤٠٣	٢٠٢٦ القصاص واجب فى كل ما كان بعمد أو جرح أو كسر وبرهان ذلك وبيان مذاهب العلماء فى ذلك وإيراد حججهم	
٤٠٨	بيان أن مالكا رحمه الله لا يرى فى جنايات العمد وجراحه جملة الا القود أو العفو فقط ولا يرى فيها دية وإيراد قول أبى حنيفة		٤٠٨	بيان أن مالكا رحمه الله لا يرى فى جنايات العمد وجراحه جملة الا القود أو العفو فقط ولا يرى فيها دية وإيراد قول أبى حنيفة	

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
ضرب وبرهان ذلك وأقوال المجتهدين في ذلك	في ذلك وأصحابه والشافعي وأصحابه
٤٢٨ ٢٠٣١ حكم عين الدابة	٤٠٩ ما جاء عن النبي ﷺ في ديات الجراح والأعضاء فيما دون النفس في العمد والخطأ وتوجيه كل حديث في الباب بما يناسبه
٤٢٩ ٢٠٣٢ » الحجاب	٤١٣ ما جاء في دية الجراح والأعضاء عن الصحابة والتابعين فمن بعدهم
٤٣١ ٢٠٣٣ » الاتف	٤١٦ (حكم الضرر تسود وترجف)
٤٣٣ ٢٠٣٤ » الشعر	٤١٧ اختلاف الفقهاء في حكم أسوداد الضرر
٤٣٤ ٢٠٣٥ » الشاربين	٤١٨ (حكم العين)
٤٣٤ ٢٠٣٦ » العقل	٤٢٠ بيان أن قول مالك في أن في عين الأعور الدية يناقض القياس
٤٣٥ ٢٠٣٧ » اللحيين والذقن	٤٢١ حكم العين العوراء ومذاهب السلف في ذلك
٤٣٥ ٢٠٣٨ » الأصابع	٤٢٣ (شفر العين)
٤٣٧ ٢٠٣٩ خلاف العلماء في الأصابع	٤٢٤ حكم فقهاء عين الإنسان ثم مات الفاقم
٤٣٧ أقوال العلماء في مفاصل الأصابع	٤٢٤ ٢٠٢٧ جنى على عين ثم فقت ما الحكم في ذلك؟
٤٣٨ ٢٠٤٠ بيان ما جاء في اليد تشل أو تقطع	٤٢٥ ٢٠٢٨ حكم ما إذا شج إنسانا فذهب بصره فقال كان أعمى
٤٢٩ ٢٠٤١ اختلاف العلماء في موضع قطع اليد	٤٢٦ ٢٠٢٩ بيان قول المتأخرين في جناية على عضو بطل منه عضو آخر - وإيراد مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم
٤٣٩ ٢٠٤٢ حكم كسر اليد والزند	٤٢٧ ٢٠٣٠ حكم من أمسك آخر حتى فقت عينه أو قطع عضوه أو
٤٤٠ ٢٠٤٣ حكم من قطعت يده في سبيل الله أو في غيره	
٤٤٠ ٢٠٤٤ حكم أصابع المرأة	
٤٤١ ٢٠٤٥ » اليد الشلاء	
٤٤٢ ٢٠٤٦ » الرجلين	
٤٤٢ ٢٠٤٧ » اللسان	
٤٤٣ ٢٠٤٨ » لسان الأعجم والآخرس	
٤٤٤ ٢٠٤٩ » من قطع يداها آكلة أو قلع ضرسا وجعة أو مبتأكلة بغير إذن صاحبها	

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٤٤٤ ٢٠٥٠	حكم البجح والصعر والحدب	٤٦٦ ٢٠٧٣	عنه وأخدمته الدية أو المفادات وفيه اختلاف بين العلماء وإيضاح الحق في ذلك بما لا يجده في غير هذا الكتاب
٤٤٥ ٢٠٥١	الظفر	٤٦٦ ٢٠٧٣	في معنى قول النبي ﷺ «القاتل والمقتول في النار وإن قتله كنت مثله»
٤٤٦ ٢٠٥٢	الشفيتين	٤٦٨ ٢٠٧٤	حكم من قتل في الزحام أو لم يعرف من قتله وأصابه سهم أو حجر لا يدري من رماه أو هرب قاتله ومذاهب علماء الامصار في ذلك
٤٤٧ ٢٠٥٣	السمع	٤٧١ ٢٠٧٥	حكم من أمر آخر بقطع يده أو بقتل ولده أو عبده أو بقتله نفسه وأقوال المجتهدين في ذلك
٤٤٨ ٢٠٥٤	الاذن	٤٧٢ ٢٠٧٦	معنى قوله تعالى (فمن تصدق به فهو كفارة له)
٤٤٩ ٢٠٥٥	الذكر والاثين	٤٧٤ ٢٠٧٧	في امرأة نامت بقرب ابنها أو غيره فوجد ميتا
٤٥١ ٢٠٥٦	الصلب والفقارات	٤٧٤ ٢٠٧٨	هل بين الاجير ومستأجره قصاص
٤٥٢ ٢٠٥٧	الضلع	٤٧٤ ٢٠٧٩	في حكم ميراث الدية ومذاهب العلماء في ذلك
٤٥٣ ٢٠٥٨	الترقوة	٤٧٧ ٢٠٨٠	في ذكر ما روى عن النبي ﷺ في المقتلين ان يحتجزوا
٤٥٤ ٢٠٥٩	التي	٤٧٧ ٢٠٨١	اختلاف العلماء فيمن له
٤٥٥ ٢٠٦٠	افشاء الرجل المرأة		
٤٥٦ ٢٠٦١	من قطع من جلده شيء		
٤٥٧ ٢٠٦٢	الكسر اذا انجبر		
٤٥٧ ٢٠٦٣	المثانة اذا انفتقت		
٤٥٨ ٢٠٦٤	حكم الورك		
٤٥٨ ٢٠٦٥	الشفرين والاليتين والعفلة والمنكب		
٤٥٩ ٢٠٦٦	العنق		
٤٥٩ ٢٠٦٧	حكم الدرس لبطن آخر حتى يسلح		
٤٥٩ ٢٠٦٨	حكم الضرطة		
٤٦٠ ٢٠٦٩	الجبهة		
٤٦٠ ٢٠٧٠	اللطمة		
	(الجراح وأقسامها)		
٤٦١ ٢٠٧١	تفسير أقسام الجراح		
	وبيانها مفصلة		
٤٦١ ٢٠٧٢	حكم من قتل عمدا فعفى		

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
أقوال العلماء في ذلك	العفو عن الدم ومن لا عقوله وبيان
٥١١ ٢٠٩٣ هل على الممسك للقتل قود	حججهم
أم لا وكذلك الواقف الناظر وغيره	٤٨٢ ٢٠٨٢ اختلاف العلماء في مقتول
٥١٤ ٢٠٩٤ هل في قتل العمد كفارة	كان في أولياته غائب أو صغير أو
وبيان اختلاف العلماء	مجنون وبيان أدلتهم
٥١٦ ٢٠٩٥ جارية اذهبت عسذرة	٤٨٥ ٢٠٨٣ عفو الأب عن جرح ابنه
أخرى أو رجل فعل ذلك بجماع	الصغير أو استقاده له أو في المجنون
أو غيره ما حكمه	كذلك وبرهانه
٥١٧ ٢٠٩٦ حكم التنافس	٤٨٦ ٢٠٨٤ هل يجوز عفو
٥١٨ ٢٠٩٧ حكم من قتل انسانا يهود	المجنى عليه جناية يموت منها خطأ أو
بنفسه للبوت	عمدا عن دية وغيره ما عن دمه أم لا
٥١٨ ٢٠٩٨ هل للولى عفو في قتل	٤٩١ ٢٠٨٥ حكم الولي يعفو أو يأخذ
الغيلة أو الحراية	الدية ثم يقتل
٥٢١ ٢٠٩٩ حكم خلع الجاني	٤٩٣ ٢٠٨٦ هل يستقاد في الحرم
٥٢٢ ٢١٠٠ من استسقى قوما فلم	٤٩٩ ٢٠٨٧ هل يقام القصاص أو
يسقوه حتى مات	الحدود في الشهر الحرام
٥٢٣ ٢١٠١ حكم دية الكلب	٥٠٠ ٢٠٨٨ حكم مقاتلة من مر امام
٥٢٤ ٢١٠٢ إقالة ذى الهية عشرته	المصلى
٥٢٥ ٢١٠٣ قوم أقر كل واحد منهم	٥٠١ ٢٠٨٩ حكم الجماعة تضرب
بقتل قتيل وبرأ أصحابه	الواحد فيقتل
٥٢٥ ٢١٠٤ حكم الخشبة تخرج من	٥٠١ ٢٠٩٠ حكم ما إذا قتل اثنان
الحائط والقصار ينضح الخ	فقتل احدهما الآخر
٥٢٧ ٢١٠٥ الحائط يقع فيتلف نفسا	٥٠٧ ٢٠٩١ بيان ان صوم الشهرين
أو مالا	في كفارة قتل الخطأ عوض من
٥٢٨ ٢١٠٦ الجرة توضع الى باب	الدية والعتق ان لم يجد
أو انسان يستند الى باب	٥٠٨ ٢٠٩٢ حكم من أمر غيره بقتل
٥٣٩ خاتمة طبع الجزء العاشر	انسان فقتل المأمور واختلاف

 Bibliotheca Alexandrina



0445208